







كتاب الطهارة ٤	فصل في البير ١١	باب التيمم ١١	باب المسح على الخفين ١٤
باب الحيض ١٨	باب الانجاس ٢٤	فصل الاستنجاء ٢٤	كتاب الصلاة ٢٦
باب الاذان ٢٤	باب شروط الصلاة ٢٦	باب صفة الصلاة ٤٢	باب الاستحلاف ٧٤
باب ما يفيد الصلاة وما يكره فيها ٧٨	باب الوتر والنوافل ٨١	باب ادراك الفريضة ٨٥	باب قضاء الفوائت ٨٦
باب سجود السجود ٨٩	باب صلاة المريض ٩١	باب سجود التلاوة ٩٤	باب صلاة المشافر ٩٥
باب الجمعة ٩٧	باب العيدين ٩٩	باب الكسوف ١٠٠	باب الاستسقاء ١٠٠
باب صلاة الخوف ١٠٠	باب صلاة الجنازة ١٠٠	باب الشهيد ١٠٤	باب الصلاة في الكعبة ١٠٤
كتاب الزكاة ١٠٤	باب السائمة ١٠٤	باب زكاة البقر ١٠٤	باب زكاة الغنم ١٠٤
باب زكاة المال ١٠٥	باب العاشر ١٠٧	باب الركاز ١٠٨	باب العشر ١٠٩

باب المصروف ١١١	باب صدقة الفطر ١١٤	كتاب الصوم ١١٤	باب ما يفيد الصوم وما لا يفيد ١١٧
فصل في العوارض ١٢١	باب الاعتكاف ١٢٣	كتاب الحج ١٢٤	باب القران ١٢٨
باب التمتع ١٢٩	باب الحجايات ١٣٠	باب الاحصار ١٣٥	باب الحج عن الغير ١٣٥
باب الهدى ١٣٩	كتاب النكاح ١٤١	فصل في المحرمات ١٤٤	باب الولي ١٤٨
باب الكفارة ١٥٤	باب المهر ١٥٣	باب نكاح الرقيق ١٥٨	باب نكاح الكافر ١٦١
باب القسم ١٦٢	باب الرضاع ١٦٣	كتاب الطلاق ١٦٦	باب الصريح ١٦٨
باب طلاق غير المدخول بها ١٧٤	باب الكفاريات ١٧٤	باب تفويض الطلاق ١٧٦	باب الاموال ١٧٧
فصل في الشبهة ١٧٨	باب التعليق ١٧٩	باب طلاق المريض ١٨٤	باب الرجعة ١٨٥
باب الايلاء ١٨٧	باب الخلع ١٨٨	باب الطهارة ١٨٩	باب الكفارة ١٨٩

باب اللغات ١٩٠	باب العينين ١٩١	باب العدة ١٩١	فصل في الحمار ١٩٦
فصل في ثوب النيب ١٩٦	باب الحصانة ٢٠١	باب النفقة ٢٠٤	كتاب العتق ٢٠٩
باب عتق البعض ٢١٠	باب الحلف بالعتق ٢١٤	باب العتق على جعل ٢١٤	باب التدبير ٢١٥
باب الاستيلاء ٢١٧	كتاب الايمان ٢١٩	باب اليمين في الدخول ٢٢٩	باب اليمين في الاكل ٢٢٨
باب اليمين في الطلاق والعتاق ٢٤٢	باب اليمين في البيع والشراء ٢٤٣	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٤٧	كتاب الحدود ٢٤٨
باب الوطى الذي يوجب الحكم والذي لا يوجب ٢٤٨	باب الشهادة بالزنا والرجوع عنها ٢٤٠	باب حد الشرب ٢٤١	باب حد القذف ٢٤٢
باب التعزير ٢٤٣	كتاب السرقة ٢٤٤	باب كيفية القطع ٢٤٥	باب قطع الطريق ٢٤٩
كتاب الجهاد ٢٤٦	باب المغنم ٢٤٧	فصل في كيفية القسمة ٢٤٨	باب استيلاء الكفار ٢٤٩
باب المستامن ٢٥٠	فصل في استيمان الكافر ٢٥٠	باب العشر والحراج والجزية ٢٥٠	فصل في الجزية ٢٥٢

باب المرتد ٢٥٢	باب البغاة ٢٥٥	كتاب اللقيط ٢٥٦	كتاب الابق ٢٥٦
كتاب المفقود ٢٥٧	كتاب الشركة ٢٥٧	كتاب الوقف ٢٦٠	كتاب البيوع ٢٦٧
باب خيار الشرط ٢٧٠	باب خيار الرؤية ٢٧٤	باب خيار العيب ٢٧٤	باب البيع الفاسد ٢٧٦
فصل في الفضل ٢٨٠	باب الاقالة ٢٨١	باب التولية والوكالة ٢٨٤	فصل في القرض ٢٨٤
باب الربا ٢٨٤	باب الحق ٢٨٦	باب الاستحقاق ٢٨٦	باب السلم ٢٨٧
باب المتفرقات ٢٨٩	باب الصرف ٢٨٩	كتاب الكفالة ٢٩٠	باب كفالة الرجلين ٢٩٢
كتاب الحوالة ٢٩٢	كتاب القضاء ٢٩٢	فصل في الحبس ٢٩٤	باب التحكيم ٢٩٧
باب كتاب القاضى الى القاضى ٢٩٧	كتاب الشهادات ٢٩٩	باب القبول وعدمه ٣٠٠	باب اختلاف في الشهادة ٣٠٢
باب الشهادة على الشهادة ٣٠٤	باب الرجوع عن الشهادة ٣٠٤	كتاب الوكالة ٣٠٥	باب الوكالة بالبيع والشراء ٣٠٥

باب الوكالة بالخصومة والقبض ٣٠٧	باب غزل الوكيل ٣٠٨	كتاب الدعوى ٣٠٩	باب التحالف ٣١٠
فصل في دفع الدعا ٣١١	باب دعوى الزين ٣١١	باب دعوى النسيب ٣١٤	كتاب الاقرار ٣١٥
باب اقرار المريض ٣١٥	كتاب الصلح ٣١٦	فصل في التخرج ٣١٧	كتاب المضاربة ٣١٧
باب المضاربة بزيادة ٣١٧	كتاب الايداع ٣١٨	كتاب العارية ٣١٨	كتاب الهبة ٣١٨
باب الرجوع في الهبة ٣١٨	كتاب الاجارة ٣١٩	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها ٣١٩	باب الاجارة الفاسدة ٣٢٠
باب ضمان الاجير ٣٢٢	باب فسخ الاجارة ٣٢٢	كتاب المكاتب ٣٢٣	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل ٣٢٤
باب مولى المكاتب وعجنه وموت المولى ٣٢٤	كتاب الولا ٣٢٥	كتاب الاكراه ٣٢٧	كتاب الحجر ٣٢٧
كتاب المأذون ٣٢٧	كتاب العصب ٣٢٩	كتاب الشفعة ٣٣٠	كتاب طلب الشفعة ٣٣٠
باب ما يبطلها ٣٣١	كتاب القسمة ٣٣٢	كتاب المزاينة ٣٣٢	كتاب المساقاة ٣٣٢

كتاب الذبح ٣٣٢	كتاب الاضحية ٣٣٤	كتاب الخط والابانة ٣٣٥	فصل في اللبس ٣٣٥
فصل في النظر ٣٣٥	باب الاستبراء ٣٣٥	فصل في البيع ٣٣٦	كتاب الاشربة ٣٣٦
كتاب الصيد ٣٣٦	كتاب الرهن ٣٣٧	باب ما يجوز ارتدائه وما لا يجوز ٣٣٧	باب الرهن بوضع على يدي عدل ٣٣٧
باب التصرف في الرهن ٣٣٧	فصل في مسائل متفق عليها ٣٣٨	كتاب الجنائات ٣٣٨	باب القود فيما دون النفس ٣٣٨
فصل الفعيلين ٣٣٩	باب الشهادة في القتل واعتبار حاله ٣٣٩	فصل في الجنين ٣٣٩	باب ما يحدث الرطل في الطريق وغيره ٣٣٩
فصل في الحارط المائل ٣٣٩	باب جناية البهيمة والجناية عليها ٣٣٩	باب جناية المملوك والجناية عليه ٣٣٩	فصل في الجنانية على العبد ٣٣٩
فصل في غضب القن وغيره ٣٣٩	باب القسامة ٣٣٩	كتاب المعاقلة ٣٤٠	كتاب الوصايا ٣٤٠
باب الوصية بثلاث المال ٣٤٠	باب العتق في الرضا ٣٤١	باب الوصية للاقارب وغيرهم ٣٤١	باب الوصية بالخدمة وان كنى والتمزة ٣٤٢
فصل في وصايا الذك ٣٤٢	باب الوصي ٣٤٢	فصل في شهادة الاوصياء ٣٤٢	كتاب الخنثى ٣٤٢

MUSEUM
Sayı: 376



Σ 22

RAĞİP P.
Ka. N.
472

CD-4569

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا مولانا عبد المحقق في زمانه ومفيد
 الطالبين في اوانه من جمع بين العقول والمنقول الشيخ ابراهيم الحلبي في الحق مذهباً
 ابن المرحوم الشيخ مصطفى لزال بحر علمه زاخراً وجماب فهمه ما طرأ وكوكب رشده
 طاماً ونوره دبر لامعاً **قوله** به رب العالمين وصلى الله وسلم على خير خلقه
 اجمعين وعلى آله وصحبه الطاهرين وتابعيهم الى يوم الدين **آيات بعد** فهذه
 تعليقات على الدر المختار شرح تنوير الابصار قصدت بها بيان بعض مواضعه
 على قدر طاقتي وسميتها تحفة الاخبار على الدر المختار وعلى مله لاصولاً معتدلاً وكل
 وهو حسي ونعم الوكيل وبسبب الاحتياج الى توسل وهو الجاني ونعم الكليل
قوله من اشقة الاسباب بالاضافة والجران يقول من شايب مثلاً وهي جمع شوائب
 الدفعة من المطهر كافي القاموس **قوله** واغدقت في القاموس غدت العيون كغرت
 غمرت انتهى فغنى غدت اغمرت واكثر **قوله** الموفرة في القاموس وقرة فوفيرا
 كثر **قوله** الذي فاق نعت تنوير الابصار لا الدر المختار **قوله** اصحت وصحة هذا
 العلم اي تنوير الابصار **قوله** سلسلة الانهار اي مجراة الانهار في جامع اللغة
 تسلسل لما في الفاخر في سلسلة غير صبه فيه **قوله** ليخ شجنا متعلق بمحذوف
 نعت لتنوير الابصار او حال منه اي ككائن او كائنا **قوله** فاني اروي اي تنويراً ايها
 فان قلت كيف نصح روايته عن ابن نجيم ومن قبله ولم يكن تنويراً بصارورة
 في زمانهم قلت باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته الشخصية **قوله**
 غدا في القاموس تلافاً تذكراً **قوله** تلافاً الذي في القاموس وجامع اللغة
 ولسان العرب التلافاً لملوك ولم يذكر التلافاً فليراجع **قوله** الا سلب يكسر
 الهجاء مصدر استراليا سب الاسرار وان احتمل ان يكون بمعنى جامع **قوله**
 ولا غرض بفتح الغين المحبة وسكون الراء المهمله وبالواو مصدر عز من باب غدا
 بمعنى عجب بوزن علم اي لا عجب **قوله** من شعائر ادمية اشعار بالاعلام
 كافي القاموس **قوله** حشك بفتح الحين شوك السعدان والسعدان نبت من
 افضل مرعى الابل كافي القاموس **قوله** فاضطراره متعلق بكفي ولا ضطرار
 اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه كافي جامع اللغة **قوله** يراى في جامع

اللغة آرى عليه من باب ضرب عابه وآرى به من باب اكرمتها ون به **قوله**
 يحسدون اسله يحسدونني حذف احدى الزين تحقيقاً **قوله** لان من زرع تعليل
 لما استلزمه الكلام السابق لان قدح المسودا كان سباقاً سيادة المسودة المرجية
 لكنه كان ذرعه الحسد من جهة حصاد المحن والبلايا والا من جمع احنة بالاكسر
 فيها هي المحقة كافي القاموس **قوله** يفضح من باب منع **قوله** بعد ان توفى ظراً ليسلم
قوله مع تحقيقات حال من ماخره اي مصاحباً ماخره هي الامامة لتحقيقات
قوله نسخ بيان القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصح انتهى فكان هذه التحقيقات
 لدقتها وعزتها عند البال والقلب يبين ان يصحح بها او وراى بين الجنتين تناوفاً
 فان بال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف مثلاً لها جميعها فكيف يكون
 متعلقاً لها جميعها عن تحول الرجال وقد يجاب بان قد يرضاف اي نسخ بعضها
 البال وتلفتت بعضها عن تحول الرجال **قوله** ومع هذا اي مع مله من
 الصريات والتحقيقات **قوله** لكن بلا ساحل مدح شبه الدم ومثله قوله غلانه
 متواصل **قوله** من حسن روضه الصبر للشرح والاسمى فعل تفضيل من المسق
 وهو العلوي من عباراته المشبهة للروض **قوله** عن الحسن وسكنى سكنى اسم محبوبه
 واما الحسن فالظاهر ان يضم الحاء والمعنى دع الحسن الصوري المحسوس وانظر
 الى حسن روضه هذا الشرح الاعلى قدراً **قوله** لي بالجمع من اللجاج وهو المصومة
 كافي القاموس **قوله** حتى اي ستر الاشياء بظلمته كافي القاموس **قوله** في الجنان
 بلاغ اسم من التبليغ والابلاغ وحاصله اتصال كافي القاموس اي يكونه بلى في الجنان
 اتصال **قوله** وحسب من الدنيا الغرر بلاغ وفي القاموس البلاغ ككتاب الكفاية
قوله رعد بسكنى الغين المحبة اي واسع طيب كافي القاموس **قوله** حق الحق
 اعلم ان سبادى كل علم عرش نظميها ابن زكري في تحصيل المقاصد فقال

قوله لا يورب في المبادى	وتلك عشرة على المراد
الحذر والموضوع غم الواضع	والاسم لا يستدركم الشارع
تسور المسائل الفضيلة	ونسبه فائدة جليله

مثلاً حدائق الفقه العلم بالحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية
 وموضوعه فعل المكلف من حيث تعرض الاحكام الخمسة له وواضعه ابو
 حنيفة رضي الله عنه واسمه الفقه واستداده من الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس وحكم الشارع فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومثاله
 كل جملة من صنوعه فعل المكلف ومحمولها احكام الخمسة نحو هذا الفعل
 واجب وفضيلته كونه افضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصول
 الفقه ونسبه لصالح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن
 وفايده الفوز بالسعادة الابدية **قوله** بجده فيه ان تصور العلم بجده
 ليس مقدمة الشرع فيه لان حقيقة كل علم جميع مسائله او ادراكها اي
 ملكة ادراكها وواحد منها ليس مقدمة الشرع بل هو الغاية من تعلمه فقد
 الشرع تصور برهانه واجب بان الحاصل بالحد ما هيته الموجودة في النفس

بالوجود الظلي واما ماهو الفانية من فعله فهو هوته التي هي جملة ما ياله الحاصلة في
النفس بالوجود الاصيل **قوله** العلم بالاحكام الآخرة اطلق العلم على الفقه مع كونه
ظنيا بسبب ظنية ادلته لانه ظن المجتهد القريب من العلم فاطلق عليه مجازا
بعلاقة المجاورة المعنوية ثم شاع حتى صار حقيقة والمراد بالاحكام النب
النامية الشاملة للشرعية والعقلية والحسية والاصطلاحية وخرج بها العلم
بالذوات والصفات والافعال وخرج بالشرعية العقلية كالمعاملات والحسية
كالنار محرقة والاصطلاحية كالفاعول مرفوع وخرج بالفرعية الاعتقادية كالله
واحد وخرج بقوله من ادلتها علم المقلد بالاحكام والتفصيلية نصيح بالانتم
لان الاكتساب لا يكون الا من دليل تفصيلي **قوله** واستداده من الكتاب الخ واما
شرح من قبلنا فتابع للكتاب واقتوال الصحابة للسنة وتعامل الناس للاجماع
والتحري والاصحاب للقياس **قوله** من غرس سمع أي من المعلم واذا كان النظر
والمطالعة هودون السماع افضل من قيام الليل فبالسماع **قوله** والقصص
الانبياء ان يكون بفتح القاف ليكون عطفه على التذكير عطفا مصدر على مصدر
وان جاز ان يكون بكسرهما جمع قصة قوله وعلم القلب أي علم الاخلاق وهو علم
يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها
قوله والشعيرة هي فعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد **قوله**
والتي هي هودون يعرف به الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية
قوله وعلوم الطبائعيين العلم الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس
من حيث هو متغير في التغيير في الاحوال والثبتات فيها **قوله** والسمع هو علم
يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال غريبة لاسباب
خفية **قوله** والموسيقى بكسر القاف علم يعرف به النغم والايقاع وهو علم
وكيفية تاليف النغم والايقاعات الموسيقارية كالعود كل هذه
التعريفات من تعريفات من تعريفات العلوم لا من ساعد الا نصارى **قوله**
لا تخف بضم السين المهملة وسكون الخاء المعجمة الرقة والخرال والمراد الكلام
المستحسن **قوله** مسألة الرباعيات وهي قوله ذكر البراري في المناقب عن
الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا كاملا الا ان يكتب رباعا مع اربع مثل اربع
في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعيات لا تتم الا باربع
مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع وابتلى باربع فاذا صبر اكرمه الله
تعالى في الدنيا باربع واثابه في الآخرة باربع اما الاولى فاخبار الرسول صلى الله
عليه وسلم وشرائعه واخبار الصحابة ومقاديهم والتابعين واوليهم
وسائر العلماء وتواريخهم مع اربع اسماء رجالهم وامكنهم وازمنهم
كاربعة التوحيد مع الخطب والدعائم لتوسل والتسمية مع السجود والتكبير
مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات والوقوفات والمقطوعات
في اربع في صغير في ادراكه في شيا به في كهولته عند اربع عند شغل في فراغه
وفقره وغنايه باربع بالجمال بالبحار بالبلدان بالصهارى على اربع على الجحيم

والاخران والجلود والاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن
اربع عن هو فوفقه ودونه ومثله وعن كتاب آية اذ علم انه خطه لاربع
لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب الله ونشرها بين طائفتها
ولا حياء ذكره بعد موته ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع من كسب
المعبد وهو معرفة الكتابة واللغة والصرف والخروج مع اربع من اعطاه الله
تعالى الصحة والقدرة والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هانت
عليه اربع الامل والولد والمال والوطن وابتلى باربع بشماتة الاعداء وملازمة
الاصدقاء وطعن الجاهل وحسد العلماء فاذا صبر في الدنيا اكرمه الله تعالى
باربع بعز القناعة وهيبه النفس ولذة العلم وحياة الابد واثابه في الآخرة
باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الا لظله والشر
من كثر وجوار النبيين في اعلى عليين فان لم يطبق احتمال هذه المشقات
فعليه بالفقه الذي يمكن تعلمه في بيته قار ساكنا لا يحتاج الى بعد سفار
ووطئ ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمر الحديث وليس ثواب الفقيه اقل
من ثواب الحديث **قوله** علم نفع وما احترق المراد بنفع العلم تقرير قواعد
والمبادئ حترقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك ان النحو والاصول
لم يبلغا النهاية واما علم البيان والتفسير فان اهلها لم يعلموا قطره من
محيط بحر القرآن العظيم واما علم الحديث والفقه فقد وصلوا الى حد
لا يمكن الزيادة عليها هذا ما ظهر من والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** فبسببه
صار المشافعي فقيها هذا غير مسلم عند المصنف نعم يصح ان يقال فبسببه
اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلعا عليها قبل فان محمدا رحمه الله تعالى
ابدى في كثرة استخراج المسائل ولا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه
مجتهد قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الا جهادا المطلق من ليس
كذلك واما قوله والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن ان صح
فمعناه ما ازدت بصيرة في الفقه الا بذلك **قوله** قام على جله الخ فيه
ان هذا مخالف للسنة **قوله** لما تهودوا اي لما صاروا يهودا وفيه ان المطلوب
في زمن موسى ان يكونوا يهودا فان قوم موسى المؤمنين به يسمون باليهود
فيكون حاصل هذا الكلام ان مثل ان حنيفة ينعمهم من الايمان وهذا غاية
الذم وان كان المراد بقوله لما تهودوا ان مثل ان حنيفة لو كان فيهم في زمن
نبينا صلى الله عليه وسلم لما تهودوا اي نادوا على اليهودية بل كانوا
يسلمون فهذا يقتضي تفضيله على النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان
ينفعهم دعوة الى حنيفة الى الاسلام مع انه لم تنفعهم دعوة النبي صلى
الله عليه وسلم وان كان المراد ان مثل ان حنيفة لو كان في زمن موسى
لمتد الصواعد واسئل الاصول مبينا بنوع محمد صلى الله عليه وسلم
باوضح البيان بحيث لا يقدر جاهل ولا معاند على انكارها لما تهودوا في
زمن محمد صلى الله عليه وسلم بل كانوا يسلمون فهذا يقتضي تفضيله على

انبياء بني اسرائيل الذين بعد موسى صلى الله عليه وسلم وأخذوا يقولون بذلك وقد
يختار الثالث ويحجب عاورد عليه بأنه قد يوجد في المفسر ما لا يوجد في الفاضل
هذا ما ظهر من قولهم الى ان يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام المراد انه يجتهد ويوافق
اجتهاده مذهب علي ان الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعية رحمه الله تعالى
قوله من زمنه الى هذه الايام ان اراد بالحكم السلطنة ففي زمنه وبعدة بكثير كان
الحكم لعباسيين وكان مذهبهم مذهب جدهم زيد بن علي بن ابي طالب في باب صلو
العديد فظهر على العامة اليوم بقوله ابن عباس لان بنه الخلفاء كانوا يأمرون الناس
بذلك بدليل سبيل الاستئذان وان اراد القضاء غير مختص بمذهب بل من كل
القضاة تنوف من كل مذهب في كل زمن بل كان القضاء بمصر مختص بمذهب الشافعي
الى زمن الظاهر بيبرس التندقاري كما ذكره المقرئ في كتابه السلوك في اخبار الملوك
قوله على من رد قوله في حنفية المراد برده قوله ان يردده محتقرا له منكر ان يكون فيه
قوة الاجتهاد والافهم تزل الائمة تردوا قول بعضهما مع انهم مشابون في ذلك نظرا
لنصرة الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام ان يقول على من حط قدره في حنفية **قوله**
معتقدا مذهب بكنى الباء الضرورة وهو مضاف وعظيم مضاف اليه **قوله** على من
هو ابن ماله خادم النبي صلى الله عليه وسلم وجابر هو ابن عبد الله وابن ابي اوفى
هو عبد الله وابو الطفيل عامر بن وائل وابن ابي عمير هو عبد الله ووائل بن اسقع وعبد
الله بن جابر بن جهم وسكون الرأى المحبة وبالجملة كذا في مناقب لكردي **قوله** ليكن
القضا الذي في المال والنخل الشمر ستان عند ذكره فرقة الشيعة ان المنصور
انما حبسه لمبايعة محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت **قوله** وعلم بان الاختلاف
الحق اي من قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف امتي رحمة **قوله** لما قالوا علة لقوله وفر
قوله رسم المفتي مبتدأ وان ما اتفق له خبرا وبالعكس والجملة تقول قالوا وحاصله
ان الحكم ان يكون متفقا عليه بين ابي حنيفة واصحابه في الروايات الظاهرة ولا
فالاول يفتي به قطعاً والثاني اما ان يقع فيه تصحيح من المشايخ لاحد القولين او
لكل منهما أو لا فان كان الثالث ففيل يعتبر الترتيب بان يفتي بقول ابي حنيفة
فان لم يوجد فبقول ابي يوسف الخ وقيل تعتبر قوة المدرك والدليل والذي يظهر
التوفيق من كان له قوة ادراك قوة المدرك يفتي بالقول القوي المدرك ولا قاله
وان كان الاول فاما ان يكون التصحيح بافعلا تفضيل ولا فان كان القول بتحريم الفتي
وهذا هو الذي نقله عن رسالة آداب المفتي وان لم يكن بافعلا تفضيل يفتي بالمسح
فقط وان كان الثاني فاما ان يكون كل منهما بافعلا تفضيل واحدهما ولا ولا
فان كان الثالث فتحير المفتي وهذا هو الذي نقله عن وقف البحر والاول على قياسه
وان كان الثاني ففيل يفتي بالاصح وهذا هو الذي نقله عن فتاوى الرملة وقيل
بالاصح وهذا هو الذي نقله عن شرح المنية **قوله** الا ان كان في الهداية الاختلاف
منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه وهو
قوله واذا اذيلت بالاصح الخ مفروض فيما لم يزل مخالفا بشي كما هو ظاهر الاختلاف
في الحقيقة استدراك وتكرار لما سبق عن وقف البحر **قوله** لا فرق الخ فيه ان بينهما

في قاس وجه آخر وهو ان المفتي يصدق المستفتي في خلاف الظاهر بخلاف القاضي
قوله بالقول المرجوح كقول محمد بن جعفر وجود قول ابي يوسف اذا لم يصحح ويقوى بحجه
واول من هذا البطلان المفتي بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصحح ولا يفتأ بالقول
المرجوح عنه **قوله** وان الحكم الملتزم المراد بالحكم الحكم الوضعي كالصحة مثاله متوضي
سان من بدنه دم وليس امرأة ثم سئل فان صحة هذه الصلوة ملققة من مذهب الشافعي
والحنفي والتلفيق باطل فصحة منفية **قوله** وان الرجوع الخ مثاله قل الحنفى مالكيا
في كتابه باعلان من غير شهود ثم اراد الرجوع عن التقليد فليس ذلك **قوله** وان الخلا
اي خلاف العلماء فيما اذا حكم القاضي بخلاف مذهب **قوله** فعلى من مراتب مشهورة
ذكرها ابن كمال باشا في رسالة لكن عد المطلق من السبعة حيث قال اعلم ان الفقهاء على
سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة رضي الله عنهم ومن
سلك مسلكهم في تأسيس قواعد اصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة
التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فهم غير مقلدين لاحد في الاصول ولا في الفروع
والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة
القادرين على استخراج احكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها
استاذهم ابو حنيفة فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع لكنهم يتقيدون في
قواعد اصول وبريمتارون عن المعارضين في المذهب ويفارقهم كالمشافعي
ونظائره وهم المقلدون لابي حنيفة في الاحكام غير مقلدين له في الاصول والثالثة
طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالمصنف
واي جعفر الطحاوي والي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة الشيرازي
وفخر الاسلام البرزوي وفخر الدين قاضى خان واما المهر فانه لا يتقيدون على المخالفة
للشيخ لاني الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص
فيها عنه على حسب اصول قراها ومقتضى قواعدهم في الاستنباط والرابعة طبقة
اصحاب التخريج من المقلدين كالرازي واخراجه فانهم لا يتقيدون على الاجتهاد
اصلا لكنهم لا يحاط بهم بالاصول وضبطهم للاخذ يتقيدون على تفصيل قول
بجمل ذي وجهين وحكمهم محتمل لامر من منقول عن صاحب المذهب او عن
واحد من اصحابه المجتهدين برأيهم ونظيرهم في الاصول والمقاييس على امثاله
ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع في الهداية من قوله كذا في تخريج
الرازي من هذا القيل والخاسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن
القدوري وصاحبه الهداية واماها وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض
آخر بقولهم هذا اول وهذا اصح رواية وهذا اوضح رواية وهذا اوفق للقياس
وهذا ارفق الناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى
والقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة كاصحاب
المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب
الجميع وشأنهم ان لا يتقلدوا في كتبهم الا قول المرودة والروايات الضعيفة
والسابعة طبقة المقلدين الذي لا يتقيدون على ما ذكره ولا يفرقون بين الغث

واليمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجردونه مثل بن ماله كمال
 قيل فالويل لغيره من كل قول ولما انسخ الكلام الى هذا التفصيل واقتضى
 المقام تفصيل تلك الاصول فنقول لا بد للمفتي المقلد ان يعلم حال من يفتي بقوله
 ولا يغني بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبه الى بلد من البلاد اذ لا يستعمل ذلك
 من جوع ولا يغني بل يغني معرفته بمرتبته في الرتبة ودرجته في الدار
 وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين
 المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين انتهى
كتاب الطهارة قوله ولذا فاقوا الطهارة من علة لقوله لا يسقط
قوله وما اورد معطوف على ما قيل **قوله** كذلك اي شرط لا يسقط اصلاً **قوله** كل
 ذلك ان يكون الطهارة والنية شرطين لا يسقطان اصلاً وكون فاقوا الطهارة من
 يوجب الصلوة **قوله** تكفيه النية بلسان الخلاق النية على اللفظ الدال عليها بما
 مر من **قوله** وبوجه جراحة سكت عن الرأس لئلا يفتي في ان اكثر اعضاء الوضوء
 لو كان جرحاً يوجب الطهارة لما كان بوجه جراحة ويده وجرحه مقطوعاً كانت
 الوظيفة التي تم كمن يسقط التيمم ايضا لضرورة عدم اليدين وسياق هذا الفرع
 بعينه في باب التيمم متناً **قوله** يتشبه اي ويعد كسائر وجوبه حيث
 حقيقة وانما صورة صلوة فالاولى المعارضة بالمعذور **قوله** لا منية بتخفيف
 النون وتشديد الياء المشناة تحت نسبة الى من التزم جرحاً في غير فقهائنا
 لكونها حرفاً صحيحاً قال في الخلاصة وضاعفنا من ثنائى ثنائى ذولين كلاً ولما
قوله وهي كثيرة كوضوء وغسل وتيمم وغسل ثوب وذلك خوف ومصحح سيف ويلى
 ارض **قوله** اي سبب وجوبها قدره ظهور ان الصلوة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة
قوله ما لا يحل لا بد من تقدير مضاف وهو ما لا يوجد والوجوب والارادة لا يجازيان
 ان يكون الوجود لانه متاخر عن الطهارة والمتاخر لا يكون سبباً للتقدم ولا الوجوب
 لعدم شموله لنقل فتعين الارادة وحسين هو عين ما اختاره صاحب البحر **قوله**
 كالصلوة مثال للفرض وغير **قوله** وسئل المصنف مثال لغير الفرض **قوله** ذكرنا في
 في الظاهر اي في شرح قوله وعوده عزه على وطنها **قوله** وقال العلامة هذا الظاهر
 لان ما ذكره في البحر يقتضي ان لا ياتى على ترك الوضوء اذ اخرج الوقت ولم يرد
 الصلوة الوقتية فيه بل على تقويت الصلوة فقط وان اذ اراد صلوة الظهر مثلاً
 قبل دخول وقتها ان يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل **قوله** ونسبنا
 الى القول بسببية الحدث والخبث والقول بسببية القيام **قوله** الى اهل الظاهر
 نسبة الثاني الى اهل الظاهر منصوص عليها في البحر وما الاول فنسبه في البحر وغير
 الى اهل الطرد وهم القائلون بسببية الحدث والخبث لوجوب الطهارة لدوران
 معه وجوداً وعدماً فليراجع **قوله** وفادها ظاهر اما الاول فلانه يستلزم افضاء
 الحدث مثلاً الى زمان نفسه وهو محال وذلك لانه على تقدير السببية يكون
 الحدث مفقوداً الى وجوب الطهارة ووجوبها الى وجودها ووجودها الى اول
 الحدث والمفتي الى المفتي الى شيء ولو لم يرتب مفقوداً الى شيء فالمفتي

ذوال الحدث واما الثاني فلانه يستلزم ان المتوضي قاعداً اذا قام الى الصلوة يلزمه
 وضوء آخر وهو ظاهر **قوله** بدخول الوقت خبر بعد خبر لقوله وجوبها
 لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يأتى ما قدمه عن العلامة
 قاسم من ان سبب وجوبها وجوب الصلوة اذ وجوب الصلوة ايضا بدخول الوقت
قوله سلامة عضواً اشار الى المزال عنه **قوله** وقدرة مكان المستعمل اشار الى
 القدرة على الازالة **قوله** ومبتدأ عائد الى الماء **قوله** معاً معطوف منصوب
 لقطعه عن الاضافة متعلق بمحذوف خبر واصله معها وانما نص على
 انضمامه اليها لانه لما ذكر الماء على كونه مضافاً اليه في ما يتوهم انه ليس قسماً
 برأسه وانه من تامة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجوده للمزيل **قوله**
 يا عن العاني الى سير **قوله** ورمض بفتح الراء والميم وبالصاد الممثلة وسخر
 يجمع في الموق وهو طرف العين ما يلي الانف سكنت التميم للضرورة **قوله**
 قيل ومن المصنف الى الطهارة واجبة لمس المصنف لا فرض لقول بعض المفتين
 في تأويل الآية كالكشاف انه مضمون عن غير المقرين من الملايكة لا يطلع عليه
 سواهم وهم المظهرين من جميع الاناس نادنا من المذنب وما سواها ان جعلت
 الجملة صفة لكتاب مكتون وهو اللوح وان جعلت صفة للقرآن الكريم فالمفتي
 لا ينبغي ان يسهه الا من هو على طهارة من الناس لكن الامام الطيبي في حاشيته
 ذكر صحة الاستدلال على الوجه الاول ايضا فقال المعنى ان هذا الكتاب كرم
 على الله تعالى ومن كرامته انه عندده في اللوح المحفوظ وعظم شأنه وحكمه ان
 لا يسهه الا الملايكة المقربون وصانه عن غير المقرين فيجب ان يكون حكمه
 عند الناس كذلك بناء على ان ترتيب الحكم على الوصف المناسب مشعر بالعلوية
 لا سيما في الكلام لتعظيم شأن القرآن كذا في البحر في باب الميضي فكان الحق
 افتراض الطهارة لمسه ولذلك حكى الشارح الوجوب بقيل **قوله** وللخرج
 من خلاف العلماء كالوضوء من من المرأة **قوله** وثاني اختلاف العلماء اي في تقدير
 المسحوخ ودخول المرفقين والكعبين والعدارين **قوله** لانه افيداي في الفرض
 لان الركن اخص من الفرض والاخص في مقام الخصوص افيد من الاع **قوله**
 يرد المفسر اي وان اريد يلزم عموم المشترك لا ارادة الحقيقة والمجاز كما في
 الدرر المنتقى **قوله** كالخصاء في شرح المفتي من انه اما من عموم المجاز او
 بان المراد اما القطعي وبالمسح اصله او العمل من حيث القدرة في الكل او هما
 لكن من جهتين القطعي من حيث الاصل والعمل من حيث القدرة واجب
 القهستاني بانه اضافة الفرض صاففة عهدية ليعلم قطعي والظني فالمراد
 ما لا بد منه للوضوء **قوله** وهو ما تفوت الصحة بفواته تعبيرة بالصحة
 اولين تعبيرة بغير الجواز **قوله** كالمقدار الاجتهادي ومثله لو تفرغان
 بفواته تفوت صحة الفحص كفي الدرر **قوله** ولو قطر على هذا يكون التقاطع
 بمعنى اصل الفعل قال في لته وهذا عندها وعند الثاني يجوز ان اسأل
 ولم يقطر **قوله** فمرتان ياتي بانه صفة الفاعل **قوله** مشتق من الاستحقاق

الاخذ بجاز علاقه الاطلاق والتقييد اذا اشتقاق في المرفع اخذ واحد من اثنين
العشرة التي هي الماضى المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان وكذا من المصدر والوجه ليس منها **قوله**
كاشتقاق الرعد من الارتداد الارتداد الاضطراب وفي الرعد اضطراب السحاب **قوله**
واليم من التيمم التيمم المقصد واليم الذي هو البحر مقصود ولا اشتقاق فيه وفيما
قبله بمعنى اخذنا تقدم **قوله** قصاص الشعر مثلث لثاق بحيث ينبت منبتة
من مقدم الرأس ومؤخر جامع اللغة **قوله** الى المطر وهو مبدأ سطح جبهته
قوله الاغم هو الذي سأل شعراسه حتى ضيق جبهته والاصح هو الذي تحسر
شعره مقدم رأسه والا نزع هو الذي تحسر شعره من جانبي جبهته جامع اللغة
قوله الملاقى الظاهر المراد بالملاقى ملاقى لوجه من الحية لقول العصامات عمل
ظاهرها الملاقى للوجه فرضي ويحتمل ان يراد بالملاقى ملاصق حدود لوجه الذي
هو جزء من الرأس واسفل الذقن وشحني الاذن لان ما لا يتم الواجب اليه فهو
واجب **قوله** عند انضمامها اشار بصيغة الانفعال الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها
الطبيعي لا عند ضمها الشدة وتختلف **قوله** وبه يفق خلافا للثاني كما في الجحد
والخلاف في الملتحي اما المرأة والامرء والكعوب فيفرض تفقا كما في الدرر المنتقى
قوله واصول شعر الحاجبين والحية والشارب المراد الكثيف الذي يسر
محال فرض في الخلع عصام على الهداية وسيأتي قوله وهو نيم ذبابى خريه **قوله**
اسقط لفظ فرادى تعرض بصاحبه الدرر حيث قيد به **قوله** لما مرى من قوله
لان الامر لا يقتضى لتكرار **قوله** على المذهب وزفر في عدم ادخاله المرفقين
والكعبين مجموع بلا جمع كما في البحر **قوله** على ذلك اي على غسل اليدين معا والذين
معا ودخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاسمها **قوله** فوق الاذن
لان الاذن ليس من الرأس وقوله صلى الله عليه وسلم الاذن من الرأس
المراد به بيان الحكم لا الخلقة كذا في الهداية اي حكمها حكم الرأس في كونها يسهان
بمايه **قوله** على المشهور خلاف الحاكم نهر **قوله** اتفاقا اي من الثاني والثالث
بحر **قوله** على الصحيح لان المسح هو الاصابة لا الاسالة والمستعمل هو المسال
لا المصاب كذا في شرح نظم الجمع المعنى وقال ابن شعبان في شرح الجمع
لان فرض المسح يتأدى باصل البلة اذ المسح الاصابة دون الاسالة فلم يزل
شي من الحدث الى الماء الباق في الاثاء وانما ذال الى البلة انتهى ومقابل الصحيح
قول بعضهم ان على القول الثالث لا يخرج به ويصير الماء مستعمل كما في البحر
قوله وما عدا هذه الرواية اي من مسح الكحل والرابع والثلاث او غسل احد الاخيرين
او عدم الغسل والمسح **قوله** بل بين اي المسح كما يدل عليه ظاهر عبارات جميع
الصمير الى الاقرب وعبارة منية المصلي نص في ذلك **قوله** ان تالم بالترغ
قيد به لانه ان لم يتالم بالترغ كانت بمنزلة الشبهة الملتصقة بيده **قوله**
ولا لغسل فيه ان هذا انما يستفاد من قوله في الغسل وسننه لامن هنا **قوله**
ولو حكما كما اذا اوجب بلاثرك لكنه اقر من ترك **قوله** اي نية عبادة اكل

نية استحابة عبادة كما في الفتح **قوله** لا نصح الاولي لاحتل كما في الفتح ليشغل
مثل من المحقق والطواف واما الوضوء ورفع الحدث وامتنال الامر فليست عبادة
لاحتل الامر بالطهارة بل الوضوء عين الطهارة واما رفع الحدث وامتنال الامر
الى امتثال الامر بالوضوء لارمان من لوازم وجودها لا ينفكان عنه فقولك كون
ليس تمثيلا للعبادة بل تنظير للنوى ودليل عدم كون الوضوء عبادة عدم صحة
الندوب وان لو كرر مرارا في مجلس يكون للاسراف كما في الضوري شرح القدوري
قوله وبأخبركم هذا هو الحق لان النية سنة مؤكدة وسيأتي تأييد تارك
السنة المؤكدة فيما تقدم من كون تارك السنة بلام محمول على غير المؤكدة **قوله**
وبانها فرض الخ الصواب ان يقال وبانها شرط في كون الوضوء عبادة لا مفتاحا
للصلوة فان تارك السنة لا يعاقب عقاب ترك الفرض وانما لا يترتب له
انقضاء الملزوم والشرط لا يكون فرضا الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس
كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط **قوله** قيل سائر السنن سائر هنا
بمعنى باقى لا بمعنى جميع والا لكان محلها قبل نفسها **قوله** حقيقة الخ قال في البحر
ارادة الفعل المتقدمة عليه غزم والمقتضية به قصد والنية اسم للارادة
المقتضية بالفعل مع العلم بارادته انه فاطلاق النية على المتقدم
على الفعل مجازا كقول وحكمها هو السننية في الوضوء والغسل والفرضية
في الوضوء بنسبة التمسك وسور الحار وفي المقاصد من العبادات ومحلها القلب
وزمنها قبل سائر السنن على ما تقدم وشرطها الاسلام والعقل والقصد
بمعنى المقصود منها وهو تمييز العبادات عن العبادات وتمييز بعض العبادات
عن بعض وكيفيتها ان يقصد لعبادة عالما اي عبادة هي اما التلطف
بها فبدعة في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجمع غرضه كاصح
البحر **قوله** مفاهيم الكتب اي سواء كانت مفاهيم موافقة او مخالفة **قوله**
مفاهيم النصوص اي مفاهيم المخالفة والافاهيم الموافقة في النصوص
معتبرة مطلقا **قوله** في الروايات اي في اكثر الروايات عن ائمة **قوله**
ومنه اي من قبيل الروايات عن ائمة اقوال الصحابة في كون المفهوم معتبرا
في اكثرها **قوله** وينبغي تقييده اي تقييد كون اقوال الصحابة من قبيل
الروايات في اعتبار المفهوم **قوله** لا ما لم يدرك اي فانه في حكم المرفوع فهو
من قبيل النصوص **قوله** في نص العقوبة العقوبة في الآية للحاج المفهوم
فيها هو ان المؤمنين ليسوا بحجيج **قوله** ثم ان لم يكن الخ اعلم ان غسل
اليدين واجب ان كانت النجاسة فيها محققة وسنة مؤكدة ان كانت
متوهمة كنومه لاعتنا استنجاء وغزم مؤكدة عند عدم توهمها كما في البحر والنهر
وغيرهما فلي هذا قول المتن وغسل اليدين مختص بالخيرين والمراد
بالسنة فيه مطلقها الشامل للمؤكدة لكن قوله ثم ان لم يكن الخ مختص
بصورة التوهم قال العصام في شرح الهداية ثم المحكي عن الفقيه
اي جمعوا اذا اتا ان كان صغيرا ياخذ به بيضاء ويغسل يمينه ثلاثا

ثم ياخذ يمينه ويفعل يساره ثلاثا وان كان كبيراً فان كان معه انا صغير ياخذ
 به الماء ويفعل كما هو وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى بدون الكف في الماء
 ثلاثا ويصب الماء في كل مرة على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض ثم
 يدخل اليمنى في الماء كما يشاء ويفعل اليسرى ولا يخفى على ذي مسكة ان اللازم من
 هذا الكلام خروج النفس على التقدير الاختير عن حكم النبي لمخرج واخصاص النبي
 بالتقديرين الاولين انتهى وهل الحكم عند عدم التوجه كذلك فليراجع **قوله** مضومة
 فائدة الضم رفع الماء بها **قوله** صار الماء مستملاً اي صار ما لا في الكف مستملاً اذا
 انفصل لا جميع ماء الاثنا **قوله** وان اراد الاعتزال لا انما لم يصح استعماله
 ان علة الاستعمال القرية او رفع الحدث الحاجة كما في المنزلة في الماء المستعمل اي
 ومواضع الحاجة والضرورة مستثناة **قوله** وهو اي غسل اليدين سواء كان عند توهم
 النجاسة او لا **قوله** سنة ارادها مطلقاً الشامل للموكة وغيرها كما تقدم **قوله**
 تنوب عن الفرض زعم بعض ان الغسل سنة تنوب عن الفرض وفيه ان الغسل فرض نقول
 محذور لا يصلح ان يغسل ذراعيه فلم يكن سنة فضلاً عن نيابته عن الفرض وزعم صاحب
 بحر الرواية على الهداية ان تقدم غسلها سنة تنوب عن الفرض وهو خطأ لان التقدير
 ليس ان يقال غسلها سنة تنوب عن الفرض ذكره ابن الكمال في شرح الهداية **قوله**
 وسين غسلها ايضاً مع الذراعين الظاهر انها غير موكدة **قوله** عند المضمضة الخ
 عز المصنف على الاول **قوله** ولا يختصار زاد في النهي عن العين علة اخرى وهي
 التنبيه على تفسيرها وزاد شيخنا علة اخرى وهي اندراجها تحت قوله وتثليث
 الغسل انتهى **قوله** غسل مرة اي لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث
 حيث غسل مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة
 والاستنشاق **قوله** فخصم في ثلاثا وكذا قوله واستنشق ولا كان الاجر في اصل
 السنة **قوله** وعكسه لا وذلك لصيرورة الماء مستملاً بسقوطه من الكف في الكف
قوله وتحليل الحكمة هو قول ابي يوسف ومحمد مع على الصحيح وعندنا في حنيفة
 مستحب والاول اصح **قوله** لغیر المحرم اما له فذكره في **قوله** بعد التثليث اي
 غسل الوجه عصا موهنتان **قوله** اليدين على حذف مضاف هو اصابع وهو
 بدل من اصابع بدل مفصل من مجمل **قوله** بادياً الخ اي وخائفاً بخضوعه جلده
 اليسرى وترك قيد من اسفل واختلاف في معناه فقيل المراد من اسفل الاصابع من
 باطن القدم وقيل من اسفل اصبع الى فوق ظهر القدم وهو اولي **قوله**
 وتثليث الغسل المرة الاولى فرض والاخر بان سنن من كدتان كما حققه في النهي
 للسرّاج وخلافاً للفتح في جعلها ياها سنة واحدة وقيد بالغسل لان المسح مخالف
 له كما سياتي عند قوله وسكره **قوله** ان اعتاده اسم والا على هذا التفصيل
 حمل في النهي في نفي الاثم واثباته **قوله** الوضوء على الوضوء يعني مرتين فقط في
 مجلس واحد واما ثلاثا في مجلس فذكره للاسراء وبهذا التفصيل جمع في النهي
 بين قولين في الكراهة واثنائها **قوله** لا بأس بالصواب ان يقال يندب تصريحهم
 بانه نهي في نفي الغسل قيل ان كان العضو فليجزي **قوله** تكراره اي من الاجل

قوله بل في القهستان الخ ضعيف لما سياتي متنا من كراهته تحريم من غير تفصيل
 ويدل على اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ولو كنت على ضفة نهر جار اللهم الا ان
 يحل ما في الجواهر على كونه وسط الماء لا على الضفة ويرد عليه انه حينئذ عيب
 عند عدم الحاجة كالشرب وعند الحاجة لا فرق بين كونه في الماء او على الضفة او
 غيرها فالحق اطلاق كراهة الاسراف من غير حاجة والى توهيته اشار بقوله فتال
قوله اثم اي لكونه سنة مؤكدة **قوله** وغسل فرجها الخارج لانه كالغسل كما
 ياتي فكما ان الغسل يغسل في الوضوء ويجب في الغسل فكذلك الفرج الخارج
قوله او صلها في الفتح الخ في عشرة من حيث قال الادب ترك الاثر في التقدير
 وكلام الناس والاستعانة وعن الوري لا بأس بصب الماء كان عليه السلام
 يصب الماء عليه والتمسح بخرقة يمسح بها موضع الاستنجاء ومنها ستقاء ما به
 بنفسه والمبادرة الى ستر العورة بعد الاستنجاء ونزع خاتم عليه اسم تعالى
 واسم نبيه حال الاستنجاء وكون آنية من خزف وان يغسل عورة الا بخرق
 ثلاثا ووضعها على يساره وان كان انا يغترف سنة فعن يمينه ووضع يده على
 الغسل على عروة لاراسه والتأهب للوضوء قبل الوقت وذكر الشهادتين عند
 كل وضوء واستقبال القبلة في الوضوء واستصحاب النية في جميع افعاله وتعا
 المرفقين وما تحت الخاتم والذكر المحفوظ عند كل وضوء وان لا يلطم رجليه بالماء
 وامر اليد على الاعضاء المعنوية والتأني والدلك خصوصاً في الشتاء وتجاوز
 حدود الوجه واليد والرجلين ليتيقن غسلها ويغسل الفرج ويقول سبحان
 الله وحيد لا شريك له لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني
 من التوابين الخ وان يشرب فضل وضوئيه مستقبلاً فلا مانع ان شاء الله
 ووضوءه ركعتين عقبيه وملا آنيته استعداداً وحفظاً لثابته من النقا ط والتمسح
 بالشمال عند الاستنشاق ويكبر باليمين وكذا القاء الخراق في الماء والزيادة
 على ثلاث في غسل الاعضاء وبالماء المشمس انتهى وغالبها مذكور هنا شراً ومثلاً
 واما الخواص فلم تصل اليها بعد **قوله** اي بعد الوضوء تبع فيه الدرر والمصنف
قوله لكن في الزيلعي الخ اقره البحر وهو بضم عبارة المتين لان الضمير عنده راجع الى
 كل وضوء كذا ضمير بعده **قوله** او قاعاً هذه العبارة تقتضي التحريم كعبارة
 الفتح والذي في البحر قايماً فيل او قاعاً **قوله** مندوب او سنون عبارة العصار
 مشروع بل سنون **قوله** وينقضه اي يخرج الوضوء عما يطلب به من سبحة
 ما لا يحل لابه فان نقصان المعاني ابطال المطلوب بها وان كان اصله في الياف
 الاجسام **قوله** خروج الذي حققه في الفتح ان علة النقصان الخس والخروج
 علة العلة او شرطها كما في البحر **قوله** نجس بغضتين اصطلاحاً يعني النجاسة
 وبكسر الجيم ما لا يكون ظاهراً فهو اعم من الاول وفي اللغة مترادفان **قوله**
 من المتوضي احتراز عن المتوضي كالميت فانه لا يستقضى وضوءه بخروج النجس
 ولا يرد المتوضي المتوضي فانه لوجود احساسه ترك منزلة المتوضي بنفسه قال
 شيخنا السيد فعلى هذا يكون التقيد بالحي غير مفيد اللهم الا ان يصح ان يقال الميت

وضاؤه فوضاى طواع ذلك كما يقال في الثوب طهرته فطهر طواع فعلى التطهير
فيكون المتوضى شاملا للمحلى والميت فيطهر التقييد بالمحلى **قوله** حكم التطهير لا بالحكم
ما يشبه الذب ليدخل صاخر الاذن اى خرقها وما اشتد من الكنف فانه يندب تطهيرها
ولا يجب ويشمل الثوب والمكان كما في البحر **قوله** على ما سيذكره المصنف اى في مسايل
شئ حيث يقول عرق مد من البحر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فخرج
مد من البحر ينقض الوضوء **قوله** ولنا فيه كلام عبارته هناك لكنه يحتاج اثبات
المصنف وحاصله ما في الذخاير الاشرافية لابن الشحنة معنى بالبحر **قوله** في
الجلالة نجس قال وعليه فخرج مد من البحر نجس بل اولى ثم قال وما سمع من كان عرق
كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج
ظاهر قال المصنف والظهور عولنا عليه قلت قال شيخنا الرضى رحمه الله تعالى كيف
يعول عليه وهو مع غريبته لا يشهد روايته ولا دراية اما الاولى فظاهر اذ لم ير احد
من يعتمد عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد بطلانها سبيلة
الجدي اذ اغذى بلبن الخنزير فقد علوا حل اكله بصير ورثته مستهلكا لا يبقى له اثر
فكذلك نقول في عرق مد من البحر ويكفي في ضيقه غريبته وخروجه عن المادة فيجب
طرحه عن الشرح من متن وشرح **قوله** لا يخرج ذلك وينقض رجوع اسم الاشارة
الى الرجح انها تخرج من البحر وهو كذلك كما في القهستاني وشمول اسم الاشارة للدودة
تكرر مع قوله الآتي ولا يخرج دودة من جرح **قوله** مفضاة هي التي لا تحرك سلكها
وغايطها او سلك بوطها ووطيها **قوله** فيندب الى آخره الذي رحمه في البحر
وجوب الوضوء عليها بالتفسير الاول وندبه بالثاني من غير تفصيل بين المنته
وغيرها وهو وجه **قوله** وذكر لا حاجة الى ذكر مع شموله لبقولها كما يشهد
له استعمال **قوله** وهو يعلم اى يظن لان الظن كاف في هذا الباب **قوله** لظهارها
اى الدودة والجم وهذا يقتضى ان الجم لا يقتضى طاهر مع ان المتفصل
من المحلى كيشته وميتة الانسان نجسة لانه لو وقع في الماء اقليل قبل الغسل نجسة
ولو صلى وهو حامل للميت لا يجوز ولا قصر عليه في المحيط وصحة في الكافي
ونسبه في البداية الى عامة المشايخ كما في جنايز البحر فالحق ان العلة فيها عدم
السيلان مع زيادة في الدودة وهي طاهرة **قوله** وهو اى السيلان مناط
النقض اى علته في غير السيلان **قوله** المرى بفتح الميم مهموز آخر مجرى العلماء
والشراب **قوله** لقلته علة لقوله لم ينقض **قوله** لخصاسته علة لقوله بخلاف
قوله اصلا اى سواء كان صاعدا من الجوف او نازلا من الرأس **قوله** يترق بالزاد
ويجوز فيه السين والصاد المهملتان **قوله** والقيح هو المردة التي لا يتخلطها دم
قوله وفي القهستاني لا ينقض الى آخر موضع هذه المسئلة عند قوله اى ما يطهر
كما فعل القهستاني وكذا قوله ولو شد الخ ومفهومه انه لو نفذت البلة الى طاق
لا الى الخارج لا ينقض مع ان فتح القدير نقلا عن النقص لكنه قال ويجوز ان يكون
معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط سال **قوله** وهو الغثان مصدر غثت نفسه
جاشت اى غليت كغليان القدر **قوله** الا لانها هي الضرورة كما في سجدة التلاوة

اذ لو اعتبر السبب لا تنقلى لتدخل لاكله تلاوة **سبب قوله** ونوم هو فترة طبيعية
تحدث في الانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع
سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيغير العبد عن اداء الحقوق **قوله**
حكمنا اشارة الى المذهب المختار من ان عينه غير ناقصة بل ما لا يتخلل لنا ثم عنه فهو
من باب المظنة كالسفر **قوله** بحيث تزول الخ حيثية تقييد قال شيخنا السيد
رحمه الله تعالى فالضابط زوال المسكة والمقعدة فخرج نوم الساجد على الهيئة
المسكونة والركوع والقيام في الصلوة وغيرها لعدم زوال المسكة ونوم المستند الى شئ
لما زيل السقط على ظاهر الرواية لعدم زوال المقعدة واعلم ان التقييد بالهيئة المسكونة
خاص بالبحر خارج الصلوة وكان القياس لتقييده فيها ايضا لكن تركناه
بالنص كما في البحر **قوله** او ركية ثنية وركب بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الخ
ويلزم من الميل على احد لوركيين سواء اعتمد على المرفق ولا زوال مقعده عن
الارض وهو الامر لا يقول الكثر ومتورك حيث عده ناقضا كما في البحر **قوله**
او ساجدا على الهيئة المسكونة الخ هذا التركيب يقتضى اشتراط الهيئة المسكونة
في نوم سجود الصلاة ايضا وليس كذلك كما تقدم انفا **قوله** او متوركا للرد
بالتركة هنا ان يبسط قدميه من جانب ويلصق لبيته بالارض **قوله**
والعلة هو افة توجب الاختلال في العقل بحيث يصير مختلط الكلام
فاسدا للتدبير لانه لا يضرب ولا يثبت ولا عما ضرب من المرض بضعف القوى
ولا يزيل المحي اى العقل بل يستمر بخلاف الجنون فانه يزيل **قوله** والغشى
بالضم والكون تعطيل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره
فهستانى **قوله** لكن بشرط استدراك على ما فهم من الكلام من ان الامام يراعى
مزايا من يقتدى فيه سواء كان في هذه المسئلة او في غيرها والا فالإعادة في المذكور
هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهبه **قوله** ما يعجز العمل اى يشل المضمضة
والاستنشاق فانهما ليسا قاطعيين لقولنا الشافعي سنتهما **قوله** كما مرى في الوضوء
قوله لا تدخل أصبعها اى لا يجب ذلك كما في الشربلية **قوله** وعلمه بالحج
اى خلل عدم وجوب غسل داخل لقلته لا ندب غسلها كما هو ظاهر بهذا العقل
يرجع لتفصيل المسعودى الصحيح الذي شئ عليه في نورا الايضاح **قوله** طمأ بضم
الصاد المهملة وسكون اللام اى شديدا قاموس **قوله** كما بسطه ابن النخعة اى
في شرح الوهبانية حيث نقل عن شرحنا لظنهما انه لم يقف فيها على نقل
وان القياس ان يوجز الرجل بين النساء او بين الرجال والنساء لانه يقتضى
والجنس مع جنسه ما لا يقتضيه مع غيره وافرغ الشئ بالالى في شرحها
واقرب ابن النخعة ايضا ويدل بما في المبسوط من ان نظر الجنس الى الجنس سباح
في الضرورة لاني حالة الاختيار ومن قوله في موضع آخر نظر الجنس الى الجنس
اخف من نظر الجنس الى غير الجنس ثم قال وبذلك يعلم الحكم فيما ذكرنا من يقف
فيه على نقل هذا قول الشارح واختلف يقتضى ان في المسئلة خلافا ذكره ابن
الشحنة وليس كذلك كما علمت من عبارته واعلم انه ينبغي ان لا يكشف الخفى

لاستحقاق عند احد اصلا لانها ان كشت عند ذكر احتمال انها انثى وان كشت عند
انثى احتمال انها ذكر فصار الحاصل ان مراد الاحتساب اما ذكر او انثى او خنثى على
كل حال اما بين رجال او نساء او خنثى او رجال ونساء او رجال وخنثى او نساء وخنثى
او رجال ونساء وخنثى في احد وعشرين يغتسل في صورتي منها واما رجل بين
رجل وامرأة بين نساء وبنين في تسع عشرة صورة **قوله** وينبغي ان تتيم هذا
متعلق بقوله ثم خمر وكان ينبغي تقديمه على قوله واختلاف واذا صلت بهن
بالصلوة مع الخفيفة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحته مع الحكمة
قوله ومكث في ماء جار اشتراطه الماء الجاري في اكمال السنة ليكون بدلا عن الصب
المشترط في السنة كما يدل عليه قوله ثم يفيض الماء ومن الماء الجاري المظهر
واما الخوضا لكبر فانه في حكم الجاري كما قالوا في مسألة المبرن عند أبي يوسف
يشترط في صحة الغسل الصب الا في الجارية وما في حكمه **قوله** وفي الجواهر قد مرنا
ما فيه عند قوله وثالث الغسل **قوله** وبه يضعف تصحيح الدرر حيث صح
تاخير الرأى **قوله** فان الدفق فيه غير ظاهر عدم ظهوره حالة الخرج من الفرج
الداخل مسلم وليس كلام فيه وانما كلام المتن في انفصاله من مقر والدفق
حينئذ ما يغلب على الظن لضيق مجراه مع وجود الشهوة فما ادعى الى صرف
آية عن ظاهرها وقد صرح به صاحب النهج في جانب الرجل فلتكن المرأة كذلك
وقوله ولان ليس بشرط عند هذا سهو منه فان المذكور في المتن انفصاله من
مقر والدفق حينئذ شرط اتفاقا غايته الامران اشتراط الشهوة بغنى عنه
لاستلزامها آية فكان عليه ان يستطاع التعليل ويقول ولم يذكر الدفق
لاستلزام الشهوة آية فكانت مغنية عنه **قوله** وشرطه ابو يوسف ظاهر
دخوله على المتن بقوله ولذا قال ان يرجع ضمير شرطه الى الدفق ولا ينبغي كونه
شرطا لقوله وان لم يخرج بها ان يرجع الى الخرج الذي في ضمن المضارع
والمعنى سواء خرج بشهوة او بغير شهوة وشرط ابو يوسف الخرج بشهوة
وهل يجري هذا الخلاف فيما اذا نزل من المرأة من ترابها الى فرجها الداخل
شهوة ثم بعد فتورها الى فرجها الخارج فليراجع **قوله** في حشوة وسيلين
محققين صوابه محققة **قوله** خرج رؤية السكران والمغني عليه المذبي لان
السكران لا يغتسل باليسا مظنة الاحتلام بخلاف النوم كما في الحلبي الصغير
وانما خصه رؤيتهما المذبي بالذكر لان رؤيتهما المتى موجبة للغسل والشايع
وان اصاب الخمر من حيث الحكم فقد تكلف من حيث التركيب فان مفهوم
المتن ان السكران والمغني عليه لا يجب عليهما الغسل لافى رؤية المتى ولا في
رؤية المذبي لان الذي صح من سكره وافاق من اغمايه ليس بمستيقظ اي
متنبه من النوم والخطب سهل هذا وتعيين بالسكران والمغني عليه ليس عليهما
ينبغي بل عليه التعبير بالصالح والمفروق كما عبر القهستاني وكما عبر المصنف
بقوله مستيقظ ولم يقل نائم وسقط من بعض النسخ لفظة المذبي ولا بد
من ذكرها **قوله** وانما لا يشترط الاحتلام اعلم ان هذه المسئلة على أربعة عشر

وجها لانه اما ان يعلم انه مذى او ودى او يشك في الاولين او في الطرفين او في
الاخيرين او في الثلاثة وعلى كل امان تذكر احتلاما ولا يجب الغسل اتفاقا في
سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذى او شك في الاولين او في الطرفين او في الاخيرين
او في الثلاثة مع تذكر احتلام فيها او علم انه مذى مطلقا ولا يجب اتفاقا فيما
اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذى او شك في الاخيرين مع عدم تذكر
الاحتلام ويجب عندها فيما اذا شك في الاولين او في الطرفين او في الثلاثة
احتياطا ولا يجب عند أبي يوسف لمسك في وجودا لموجب واعلم ان صاحب الجواهر
ذكر اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة تذكر ولا اخذ من عبارته اذ عرفت
هذا فقوله وروية مستيقظ منيا او مذيا وان لم يذكر الاحتلام ناقصا لمحتل
اما نقصا فلصدقه على أربعة اوجه من الاربعة عشر وجها ولا جائز ان يكون
حكم الغسل في الباقية مغايرا للمتن فيكون معلوما بالجهوم لما علمت من انه يجب
الغسل عندها في عشرين من الاربعة عشر واما اختلافه فلا نه يقتضي انه اذا
علم انه مذى مع عدم تذكر الاحتلام يجب الغسل وقد علمت خلافا فلذلك اصل
الشايع المتى بقوله الا اذا علم انه مذى لكنه يقتضي انه حينئذ لا يغسل غير تذكر
اولا وقد علمت بطلان **قوله** او شك في مذى او ودى هذه مسئلة مستقلة وليست
معطوفة على المستثنى اذ لم تدخل في المستثنى منه وان جعلتها معطوفة عليه
كأية من باب الاستثناء المنقطع يلزم استعمال الا في المتصل والمنقطع معا
فلزم استعمال المشترك في معنييه وهو باطل عندنا واعلم ان هذه المسئلة ايضا
مقيدة بعدم التذكر كما علمت **قوله** او كان ذكره منشرا الخ اعلم ان هذه المسئلة
ايضا لا يصح عطفها على المستثنى لعدم دخولها في المستثنى منه وهو ظاهر ومع
ذلك لم يذكر ما هي مصورة فيه وهي مصورة فيما اذا شك في الاولين او في الاخيرين
وفي فتاوى قاضي خان اذا استيقظ فوجد بلاء في تحليله وشك في انه مذى او
مذى فعليه الغسل الا اذا كان ذكره منشرا قبل النوم فلا يلزمه الغسل
الا ان يكون اكبر لانه متى قبل زمة الغسل وهذه المسئلة يكثر وقوعها والناس
عنها غافلون انتهى وهذه قعيد الخلاف المتقدم بين أبي يوسف وصاحبيه رحم
الله تعالى بما اذا لم يكن ذكره منشرا **قوله** كالودى اي حيث لا يجب فيه الغسل
ولو ذكر قوله كان في الجواهر الخ هذا استدراك على المسئلة الثالثة فقط وفي قوله
او كان ذكره الخ وكلام يحتاج الى مثل هذه التكاليف آخرها لا يذكر **قوله**
على المذهب وقال محمد عليها الغسل احتياطا لاحتمال ان يخرج ثم عاد كافي
الحلبي الصغير **قوله** ولا يحوط الوجوب فصرح في امداد الفتاح **قوله**
هذا اراد به انقطاع الحيض والنفس **قوله** وما قبله اراد به خروج المتى والاباح
ورؤية المستيقظ **قوله** من اضافة الماد بالاضافة اللغوية **قوله** كما مر في
في الوضوء **قوله** على الظاهر اي ظاهر الرواية كما صرح به في الجواهر وقال الجرجاني
من الاول وقال الهندواني ان الخد الجنب كان بالشم بالشم في الاول وان
اختلف كان بالشم رفع فنهض فصرح منه راجع الى الودى وانما لم يتعوض

تكون المذبح والودي يوجبان الوضوء لانه علم من قوله في بواقض الوضوء
 وينقضه خروج نجس منه الى ما يظهر **قوله** رطوبة الفرج المراد به الفرج
 الداخل اذ رطوبة الفرج الخارج طاهرة اتفاقا بدليل جعله غسل سنة
 في الوضوء ولو كانت نجسة عندها لغرض غسله **قوله** فتنبه امرأ لتنبه
 للجراب عن المنافاة الواقعة بين كزوم غسل الذكر وبين طهارة رطوبة
 الفرج ويمكن ان يجاب بان كزوم غسل الذكر مبني على قولها **قوله** اي يفرض
 اشارته الى ان الوجوب هنا ليس بمعناه المصطلح عندنا فكان الاول فيه وفيما
 بعده التعبير يفرض كما عبر به نورا لا يوضح **قوله** الا ان يحمل الخ هذا
 التوفيق بعيد جدا او الظاهر ان يقال في تعليل هذا القول انه ربما ينزل معنى
 منه وهو لا يشعر كما قالوا في المبيت في تعليل كون نجاسة حكمة **قوله**
 لا يعتبر اجماعا والحسن وان قال ان الفصل لليوم لا الصلوة لا يعتبر التعليل
 بعد الصلوة لاسبب مشروعية هذا الفصل ازالة الاوساخ من بدن الانسان
 الا ان من هنا حصول الاذي عند اجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالصلوة
 بعد الصلوة بجر **قوله** قال شيخنا مرده خير الدين الرملي رحمه الله تعالى ونفعا
قوله ورباط هو خناكاه الصوفية **قوله** ساقط لم يستقط فيما رأيناه من
 نسخ الشرح الا قوله ومسه **قوله** لوجوب الطهارة فيه الى الحكمة كما يأتي
 في الحج **قوله** اي ما فيه آية كدرهم وجد ركن لا يحرم في غير المصنف المكتوب
 كذا في باب الحيض من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب ما دون الآية لم يكن مسه
 كما في حيض لقهستاني **قوله** ظاهر كلامهم لا قال في باب الحيض من النهر
 فظاهر استدلالهم بالآية اعني قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون بناء على ان الجملة
 صفة للقرآن يقتضي اختصاصا بمنع ١٢ انتهى وفيه ان القهستاني في باب الحيض
 نقل عن الذخيرة كراهة من ساير الكتب السماوية وليس بعد النقل الا
 الرجوع اليه واستدلالهم بالآية لا ينفيه بل ربما تلحق ساير الكتب السماوية
 بالقرآن دلالة لا اشتراك الجميع في وجوب التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي ان
 يختص بالمرئيد كما سيأتي نظره **قوله** لان الجناية لا تحل العين هذا التعليل
 يقتضي انه لو فرض حلول الجناية العين لحرم النظر ولم يوجد حينئذ
 الا المحاذاة ولو حرمت المحاذاة في العين على هذا التقدير لم تحرم بكل عضو
 فالاول ان يعمل بعدم المس **قوله** ولا بأس بدفعه اليه اي لا بأس بان يدفع
 البائع المتطهر المصنف الى الصبي ولا يتوهم جوارحه مع وجود حدث
 البائع **قوله** فرق بينهما وعبارته وما ذكر من ان الاستعمال بالجزء الذي
 يلد في جسده دون باقي الماء فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود
 ليس بان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالعقاب بسبب تقليله من الماء المستعمل
 فيه **قوله** فراجع متبادرا اشار به الى ان هذا الفرق لا يظهر وانما هو متحكم ومصرح
 في البحر بعدم الفرق **قوله** وحلم الحكمة دودة تقع في جلد الانسان فاذا دغى يكون
 ذلك الموضع دغيا جامع اللغة **قوله** وماؤه المراد به الماء الذي يغلي به

عند

عند استخراج الحري كما في شرح الوهبانية **قوله** نجس لكثير ضيعه يقتضي
 ان لفظة نجس في المتن فعل مضارع يتعلق بها الجار التقديم وهو حينئذ
 غير مفيد لانه علم منه النجس بتغيرا حادا وصافه ولربما علم سبب التغير فالحق
 ان قوله نجس جار مجرور يتعلق بتغيره يدل عليه حل المصنف فكان على الشارح
 ان يحل المتن هكذا ونجس لكثير ولو جاريا اجماعا بتغيره وصافه من لون او طعم
 او ريح نجس اما القليل فينجس وان لم يتغير خلا فاما لا **قوله** رغا للمعتزلة
 قال في معراج البداية قيل مسئلة الحوض بناء على الجزء الذي يتجزى فانه عند
 اهل السنة موجود في الخارج فتصل اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته
 فيكون باقي الحوض طاهرا وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء
 نجسا والنجاسة فيكون كل الحوض نجسا عندهم وقيل في هذا الفرق بنظر بحر
قوله لما مر قوله ما لم يزل الاسم **قوله** والاول اظهر ليطهر الفرق بينهما فان
 ما جرى بنبذة لا يمس احد من اهل المعرفة ان لا بعده جاريا **قوله** وجمد يفتح
 الجيم والميم الماء الجمد قاموس **قوله** وكذا ماء الدابوغة اي ماء الدابوغة
 وما عطف عليه كما اكرم في الخلاف وفي ان الاظهر عدم جواز رفع الحدث
 بها ولما وجد فيها عندي من كتب اللغة لفظا للدابوغة فليجمع ثم رأيت انها في
 عرف اهل بلد الخليل عليه الصلاة والسلام اصول نبات تنقع في الماء
 فيصير اخر ثم يدبغ به مع اجزاء اخر **قوله** فلو سد هذه المسئلة وما بعدها
 مفروضة فيما اذا اصاب ذلك الماء نجاسة وهو المناسب لتفريجه على
 المتن المفروض في ذلك ويدل عليه قول البحر في التعليل لان كل واحد
 منهم انما توضع بالماء حال جديانه والماء الجاري لا يحتل النجاسة ما لم يتغير
 انتهى ويصح حمل قوله ونم على ان الماء لا يستعمل اذا توضع به كثيرا بحيث يدبغ
 كل مرة كما ذكرنا في البحر بعد المسئلة الاولى لكنه غير مناسب للمتن فتأمل
قوله اي يعلم فسر به ليشمل الطعم واللون ايضا **قوله** من كل جواربه
 مطلقا اي سواء كان اربع في ربع فاقل او اكثر من ذلك وقيل ان كان اكثر
 من اربع في اربع تنجس بحر **قوله** وكعين هي خمس وخمس في خمس فيدبغ لانه محل
 النزاع وانما ما دون ذلك فلا يتنجس اتفاقا وهذه المسئلة مثل ما قبلها
 في الحكم مخالفة لها في التصوير كما هو ظاهر **قوله** ولو اعلاه عشرة هذه
 المسئلة على اربعة اوجه لان الحوض ما اعلاه عشرة في عشرة واسفله صديق
 او بالعكس وعلى كل ما ان تقع النجاسة فيه وهو ملون ثم ينقص او بالعكس
 فان كان اعلاه ضيقا واسفله واسعا فان وقعت النجاسة فيه وهو ملون
 تنجس فاذا نقص حتى بلغ العشر طهر وهو المراد بقول الشارح ولو بعكسه الخ
 وصرح به في البحر لآخر حيث قال وان كان اعلاه اقل واسفله عشرة في عشرة
 فوقعت فيه نجاسة تنجس ما هو اقل حتى لو انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز
 الوضوء به انتهى مثله في شرح المسئلة لابن امير الحاج وان وقعت النجاسة
 فيه وهو ناقص لا شك انه لا يتنجس لانه حينئذ عشرة في عشرة فان امتلاء

وجدت الغفر في تحت الثمن من مخرجات الطباعة
 البطح الاخضر وسمعت هذه اللفظة بهذا
 المعنى في الرقة وحران وما
 والاها من بلاد مصر
 راجيا

بعد ذلك لم يجد حكمه فليبراجع وان كان اعلاه واسفله ضيقا فان وقعت فيه وهو لا يتنجس قطعا واذا نقص لم يجد حكمه وقول لشارح ولو اعلاه عشر الخ مفروض في عدم وقوع النجاسة لانه اخذه من البحر وعبارة البحر هكذا وفي التجنيس الحوض اذا كان اعلاه عشرا في عشر واسفله اقل من ذلك وهو مهمل يجوز التوضي به والاغتسال فيه وان نقص لما حتى صار اقل من عشر في عشر **قوله** فلو وجد ماؤه اي ماء حوض عشر في عشر واكثر **قوله** ويثبت ان يراى سنة فيصير المعنى اسقاط سنة وفيه ان المسئلة حينئذ كانت مفروضة فيما اذا وضع الماء في فيه وانفعه للتبرد فلا نسلم انه يسقط عنه بهذا القدر فعليهما على وجه السنة عند الوضوء وان نوى المضضعة واستننا اغنى عنه **قوله** لقربة وانما في هذا اشار بقوله فتأمل **قوله** في محدث اي حدثا اصغرا واكثر نجاسة او حيضا او نفاسا بعدا نقطاعها اما قبل كقطعا وليس على اعضائها نجاسة فهما كالمطهر اذا انغمس للتبرد لعدم خروجها من الحيض حينئذ فلا يصير الماء مستعلا كذا في البحر عن النجاسة والخلاصة وهذا على احد القولين من ان حدثهما لا يبرؤ اما على قول المحققين من ان حدثهما يبرؤ بالاعتسال ويحدد مثله فهما ايضا على الخلاف واحترق بالحدث عن طاهر فانه لو انغمس في البحر لطلب لدول لا يصير الماء مستعلا اتفاقا **قوله** في يراى دون عشر في عشر **قوله** لدلو او تبرد احترق بهما اذا نوى الاغتسال فان الماء حينئذ يصير مستعلا عندهما خلافا لابي يوسف اما استعماله عند اى حنيفة فظاهر واما عند محمد فلعدم الضرورة حينئذ واما عدم الاستعمال عند ابي يوسف فلا شرائطه الصب ولم يوجد هذا وقوله او تبرد مبنى على ما خرج به ابو بكر الرازي من ان السبب في استعمال الماء نجاسة القربة فقط عند محمد كافي البحر فاذا نوى التبرد لا يصير مستعلا لفقد نجاسة القربة وهو تخريج ضعيف فان الصحيح عن محمد كافي صاحبيه ان السبب احد الامور الثلاثة المذكورة في المتن فاذا نوى التبرد يكون مستعلا عند محمد لعدم الضرورة **قوله** اما عند ابي حنيفة فلا استعمال ظاهر ولا يستعمل عند ابي يوسف لعدم الصب **قوله** مستنجيا بالماء احترق بهما اذا كان مستنجيا بالاحجار فان الماء يتنجس بانغمسه بناء على ان الحجر محجف لم يطهر لكن في باب النجاس من البحر المختار لم يطهر **قوله** ولا يتنجس عليه احترق بهما اذا كان عليه نجاسة فان الماء يتنجس اتفاقا ويكره هذا على الاتفاق وما قبله على الخلاف اندفع التكرار **قوله** ولم ينو الاغتسال اما لو نوى مع اخراجه لدلو الاغتسال استعمال الماء عندهما خلافا لابي يوسف لعدم الصب وهو شرط عنده كما قدمناه **قوله** ولم يتدلك احترق بهما اذا تدلك مع اخراجه لدلو فان الماء يستعمل عندهما خلافا لابي يوسف قال في البحر لان التدلك معه فعل قائم مقام نية الاغتسال فصارت كالنوى لا لغتسال **قوله** ولا يصح ان يطهر الخ وهو قول محمد وعند ابي حنيفة كل من الماء والرجل نجس عند ابي يوسف

كل منهما نجاسة الرجل نجس والماء طاهر وهذا بناء على نجاسة الماء المستعمل وصحت الروايات عن الكل انه طاهر غير مطهر كافي البحر عند قوله والماء المستعمل لقوله **قوله** فلا يطهر جلد حية صغيرة كلامه يقتضي ان ميتة الحية الصغيرة نجسة وقد تقدم قريبا ان الحية التي لا دم لها اذا وقعت في الماء لا تفسده اللهم الا ان يقال المار بها لصغيرة هاهنا صغيرة لها دم **قوله** لتقيدها اي تقيدها لدماغ والذكاة بما اى يجوز ان يحتمل اى يحتمل لدماغ **قوله** حتى الا نفخة بكسر الخاء وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفخة او النفخة شئ يستخرج من بطن الجدي لوضع اصغره فيعصر صوفة فيعطل كالجبن فاذا اكل الجدي فهو كرش وتفسير الجوهري الا نفخة بالكسر سهو قاموس وجلدها ايضا طاهرة كافي النجاس من الملتقى فافعله الناس الآن في تخيير اللبن بوضع الغرث فيه ينحسه عند خلافا لمحمد رحمه الله تعالى **قوله** طاهر حلال زاد لفظة حلال لان الطهارة لا تستلزم الحلال كافي الدرر **قوله** مطلقا وقيل ان كانت نجسا لو سابها الماء لم تفسد كذا في ملاد الفتاح وفي الدرر الا ان تكون رطبة والغرث يوجع فتكون طاهرة في ثلاث صور فقط **فصل في البئر قوله** على ما مر في المياه من ان الكثير ما يستكثر المبلى به او العشر في العشر **قوله** على المعتمد خلافا لصاحب التجنيس الذي نقل احجية قوله في المياه وبين هناك ايضا انه خلاف المعتمد **قوله** على المعتمد لان البئر لا يكون دباغة الا فيما يحتل الدباغة والفق لا تحتلها كما توهمة في خزنة الفتاوى **قوله** لما مر في المياه من ان ماء المود لا يفسد الماء ولو دمر **قوله** تعطى اى تساقط شعره كافي جامع اللغة **قوله** مستنجسة نعت لكل من الخشبة والحرقه وانما افرد للعطف بالواو الى احد الشيئين واشار بقوله مستنجسة الى انه لا بد من اخراج عين النجاسة كالميتة وخنزير **قوله** وقيل يفتى بما فتن الى اخره قال في البحر واختار بعض المتأخرين ان الاظهر انه ان امكن سدد متابع الماء من غير عسر سددته واخرج ما فيها من الماء وان عسر ذلك فان علم ان محل الماء منها على متناول واحد طولوا وعرضا في سائر اجزائه ارسل في الماء قصبة وعمل في ذلك ما قدمناه اى ان العشر مثلا ففيها ما به دلوان لم يقع العلم بذلك فان امكن العمل بمقداره من عولين لها بصارة مياه الا با راخذ بقوطها وان تعد العلم بمقدار الماء من عدلين بصيرين بذلك نزوحا حتى يظهر لهم البحر يجب غلبة ظنهم اني وهذا تفصيل حسن للتأمل فليكن العمل عليه انتهى كلام البحر **قوله** ان حكم الركبة الركبة البئر كافي القاموس لكن في العرف هي بئر يجمع ماؤها من المطر **قوله** وقيل يتبع من شافى هذا يقتضي جواز ان يفتى الشافعي بانها من مذهبنا مع انهم اختلفوا في جواز سقي ماء هذه البئر للدواب تأمل **قوله** فيحكم بنجاسته والحال اى فلا يعيد ما صلى هو ليح كذا في المحيط والتبيين وتعبه شارح منية المصلي بان اذا كان يلزمهم غسلها لكونها معسولة ماء البئر فيما تقدم حال العلم باشتغال البئر على القارة بدلت يوم ليلة او بدون ثلاثة ايام كيف يمكن الحكم بنجاسة الشيا من بالاقصا

على التجنب في الحال لا مستند الى ما تقدم فلا يجزئ قوله لانه يوجب مع العتق
الاعادة ولا على قولها لانه لا يوجب ان يغسل الثوب اصلا انتهى **قوله** من اخر خلا
اي من اخر نومة نامها **قوله** في بول فارة ينافي ما قدمه في سلة هروب الفارة من
الحرمة والصحيح التحريم عند تحقق بولها كما ذكره في الجرح باب الانجاس عن الفتح
واقرب **قوله** اتفاق ممنوع بل هو قول ضعيف لان الثلاث تجزئ كما صرح به في
الجرح ولو كان التعبير اتفاقا والاول راجعا الى الثاني لما قال المتن في الثاني وقيل
الى آخره **قوله** نعم تكره سورها للرجل اذ كانت اجنبية بدليل حديث عائشة
رضي الله تعالى عنها كنت اشرب وانا حائض فانا قوله النبي صلى الله عليه وسلم
فيضع فاه على موضع في فيشرب كما في التبيين **باب التيمم قوله**
هو قصد هذا التركيب يقتضي ان حقيقة القصد مع انه شرط وقوله الخارج
شرط القصد اذ ان شرطه ولكنه خلاف ما يقتضيه التركيب فخره الصحيح
ان يقال هو مسح الوجه واليدين او ما يقوم مقامه كما سياتي تحقيقه وصرح
به في نور لا يوضح ايضا وما ذكره من القصد والصعيد وكونه مطهر شرط
الا استعمال هو المسح الذي قلناه وقوله بصفة مخصوصة ان اراد بالصفة المخصوصة
مسح الوجه واليدين فقط كان مساويا لما قلناه وان اراد ما شمل الشروط والسنن
لا يصح لما ان في بيان الحقيقة **قوله** وهذا يفيد ان الضرب يترك وهو المحذور
الذي تحرر في الجرح وشرح نور لا يوضح ان الضرب يترك وانما الركن المسح
او ما يقوم مقامه على ما تقدم وسياتي في كلامه ايضا **قوله** وركنه شيان الضربان
ولا استيعاب في كون الضرب يترك كما تقدم ولما الاستيعاب فهو من تمام
حقيقة المسح وليس شرطاً زائدا كما ان في غسل الاعضاء كذلك **قوله** والمسح عتق
ان المسح حقيقة التيمم لا شرط **قوله** وفقد الماء هذا عذر خاص والاولى التعبير
بالعذر كما سياتي التعبير به في البيت **قوله** وتفريج اصابعه كان ينبغي ان يذكر
قبل الضرب لانه يكون عند الضرب وتطليلهم سنة التفرج بدخول الاصابع
انما اصابعه يفيد انه لو ضرب على حجر لمس لا يفسح الا ان يقال لعله
تراعى في الجنب **قوله** وزاد ابن وهبان في الشروط السلام فيه ان شرب الماء لينة
بغنى عنه لانها لا تقع من كافر الا ان يقال صرح به وان استلزمه النية للتوضيح
قوله فزاد هذا يقتضي انه زاد على السنة المتقدمة السلام فصار المجموع سبعة
مع انه ترك في البيت من السنة المتقدمة كون المسح ثلاث اصابع فاكثروا زاد
ايضا امرين آخرين وهما الضرب والتيمم الذي هو الاستيعاب وقد علمت ما في
عدها من الشروط فان الضرب سنة والتيمم الذي هو الاستيعاب من تمام حقيقة
الركن كما تقدم وعرفنا ايضا اياه من الشروط تسامح كما هي عادتهم وقد
صرح في التبيين ان جعل مستوعبا صفة لمصدر محذوف او جده من جهله
حالا وبين صاحب الجرح لا وجهية بقوله ولعل وجهه ان الاستيعاب فيه ركن
لا يتحقق التيمم الا به وعلى جعله حالا يصير شرطاً خارجاً عن ماهيته لان
الاستعمال شرط **قوله** والسلام محذوف لانه بعد نقل حركتها الى اللام للضرورة

قوله عذر بالرفع بغير تنوين للضرورة فالجواب ان ركنه امر ان مسح الوجه ومسح
اليدين وشرطه سنة الاسلام والنية والعذر والصعيد وكونه مطهرا وكون المسح
ثلاث اصابع فاكثروا سنة ثمانية وهي ما ذكر في البيت الثاني **قوله** لصلاة نفرت
الى خلف احقرز به عن صلاة الجنازة والعيد وسياق حكمهما واللام متعلقة
باستعمال **قوله** ولو يتحرك متعلق بيشد ومثاله المبسوط كما في الجرح **قوله** او ماله
معلوف على نفسه **قوله** وعيد عبداي قادر عليه كما في الجرح ولا يرد عليه ما سياتي
في الفروع من ان المجوس في السفار لا يعيد لانه انضم عذرا لسفر الجرح العذر الحقيقي
والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه كما نقل في الجرح عن المحيط
قوله حالا ظرف لعطش ولرفيق على التنازع **قوله** في موضع لغير متعلق
بكل من حركه واذا دخل على التنازع فاما مسئلتان الاولى ان يشترط لغير على شخص
وبعه فلا بد له من التحريك الثانية ان يكون هناك غبار في شخص خارج فيكفيه
الا دخاله كما هو ظاهر من تصوير الخلاصة المنقول في الجرح **قوله** طهرت لعادتها
سواء كانت عاداتها على العشرة او دونها **قوله** لا ضرر في خلاف الشافعي رضي الله
عنه **قوله** اي كل تكبيراتها فان كان يرجو ان يدرك البعض لا يتم لانه يمكنه
اذا الباقى وحده بجر **قوله** او حائضا ومثله النكاح لكن اذا طهرتا لعادتها
سواء كانت عاداتها العشرة والاربعين او دون ذلك **قوله** به يعني خلافا للمجد
حيث قال لا يصلي به على جنازة اخرى مطلقا بل يطرد بالاضاع من الاولى **قوله**
ولو بناء راجع للجنازة والعيد قال في امداد الفتاح وقصار المشايخ على البناء
في العيد وقع تصويرا لا احترازا لان العلة فيها واحدة **قوله** برفع امام
هذا فيما اذا كان مأموما **قوله** او زوال شمس هذا فيما اذا كان اماما او مأموما
واعلم انه سياتي صلاة العيد تعذر في الفطر للثاني وفي الاضحية للثالث فاذا التجمع
الناس في اليوم الاول قبيل الزوال والامام بغير وضوء وكان بحيث لو تضرعا
زال الشمس فهل يكون ذلك عذرا وبوجه لا يتم امر يتيمم ولا يؤخر لكن قول
الشارح الحق لان المناط خوف الموت لا الى بدل يقتضي التاخير فليجمع **قوله**
في المسح راجع لكل من قوله بعد شرعه متوضعا وقوله بلا فرق الاخر اما
الاول ففيه خلافا لصاحبين وقيد بقوله متوضعا لانه لو شرب متيمما
جاز التيمم بناء اتفاقا على الصحيح كما في الجرح لما الثاني في فرض الحسن ان الامام
لا يجزئيه كما في المسح **قوله** فجاز لكسوف وسنن اي ولو مسح وجود الماء اذا خاف
فوتها كما قيده وتقيد به بالرواية يقتضي ان مثله سنة العصر لا يتم لها
عند وجود الماء اذا خوف فوتها مع انها نفوت لا الى خلف تامل **قوله**
خاف فوتها وحدها قيده لانه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتم لانها
تقتضي معه وصورة المسئلة ان يعلم انه لو تضرعا نفوته السنة لصيق
الوقت ولو يتم صلى الاربع لكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك التيمم
مع ان التيمم عند وجود الماء يخوف فوت العباد لا يكفي في عبادة اخرى
الا اذا كانت الثانية يخاف فوتها لا بدول وليس بين العبادتين فاصل

يسع الطهارة كصلاة الجنائز اذا لم يكن بين الجنائز تيمم فاصل يسع الطهارة وفرض
الصبح هنا يغتفر الى برك فلا يجوز اذا واه بذلك التيمم وان الزنا به بالطهارة بالمال
بعد ذلك يغتفر فرض الصبح فيلزم تغتفر الفرض لاجل السنة وهو باطل هذا ما ظهر
في هذه المسئلة من الاشكال فليتنازل **قوله** ولو لم يدر ما هو الاثر عند وجود الماء كان كالماء
فيه وما قرره في البحر من ان التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تصل بدون الطهارة
ولكل عبادة تغتفر لا الى خلف وبين القاعدتين عموم ورجح بحيثان في رد السلام
مثلا فانه يحل بدون طهارة ويغتفر لا الى خلف وتنفرد الاولى في مثل دخول المسجد
للمحدث فانه يحل بدون الطهارة من المحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه يغتفر
لا الى خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة الجنائز فانها تغتفر لا الى خلف ولا
تحل بدون طهارة **قوله** وان لم يجز الصلاة به اعلم ان الذي تحرم كلام البحر
انه التيمم له جتان جهة صحته في ذاته وجهة صحة الصلاة به فصحة في ذاته
ستوقف على مطلق النية سواء نوى عبادة مقصودة لا تحل الا بالطهارة
كالصلاة او جزء عبادة مقصودة لا تحل الا بالطهارة كقراءة القرآن بالنسبة
الى الجنة ونوى عبادة غير مقصودة سواء كانت لا تحل الا بالطهارة كدخول المسجد
بالنسبة الى الجنة او تحل بدونها كدخوله بالنسبة الى المحدث او نوى عبادة مقصودة
كالتيمم بدون الطهارة كرسالة السلام او جزء عبادة مقصودة تصل بدون الطهارة
كقراءة القرآن بالنسبة الى المحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته ولما صحه
الصلاة به فشرط بنية عبادة مقصودة او جزءها وهو لا يحل الا بالطهارة
اونية الطهارة او استحالة الصلاة فخرج بقوله مقصودة غير مقصودة
كدخوله المسجد وبقوله وهو لا يحل الا بالطهارة المقصودة التي تحل بدونها
كرسالة السلام وجزء المقصودة الذي يحل بدونها كقراءة القرآن بالنسبة الى المحدث
فان في هذه المسائل التيمم وان كان صحيحا في ذاته لكن لا تصح به الصلاة **قوله**
وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة اي وكذا يجوز التيمم لكل ما لا يشترط له الطهارة مع وجود
الماء كما صح به في البحر ويدل عليه استدلاله بعبارة المبتغي **قوله**
وجاز لدخول مسجد اي للمحدث وانما جاز مع وجود الماء لا لانه يحل بدون
هذه الطهارة وان كان يغتفر الى خلف **قوله** لكن في الشهر الى اخره فيه
نظر فان قوله مع وجود الماء لا يحل ما ان يكون الماء به ان الماء خارج المسجد
او داخله فان كان الاول فهو باطل وان كان الثاني فهو صحيح ولكنه بعيد عن
عبارة تدليل قوله وللغوم فيه تامل تطهر **قوله** فتقطر الدليل للاداء
به قوله لما في المبتغي **قوله** تيممه لدخول مسجد اي بالنسبة الى الجنب ولما
خصصناه به ليتاوى من المصنف للمحدث مطلقا فان كلامهما لا يحل الا
بالطهارة ويغتفر الى خلف فلا ينافي ما قدمنا عن البحر **قوله** لكن في القهستان
الى استدلاله على المنية والجر وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان
سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة وتغتفر الى خلف **قوله** لكن يسبي
اي عند قوله فروع لكن هذا التفصيل ذكره القهستاني بعد هذه المسئلة

بورقيني

مفروضا عند عدم الماء فكيف يكون استدراكا على هذه وهو مفروضه عند
وجوده وزاد على قولنا التفصيل قولنا التيمم والاثبات مطلقا والحق الاثبات
كما هو مقتضى لقا عدة **قوله** لم يجز الصلاة به لفقد الشرط وهو كونه
المتنوى عبادة مقصودة او جزءها ولا تحل الا بالطهارة اما في دخول المسجد
ففي المحدث فقد اقر ان في الجنب فقد اقول واما في القراءة للمحدث فلقد اثنى
ولا يرد الجنب هنا لما تقدم فربما من قوله او جنبيا فكذلك الثاني واما الممسح مطلقا
فلقد اقول والكتابة كالمسح الا اذا كتب والمسحفة على الارض على ما مر فاذا
تيمم لذلك كانت العلة فقد اقر من التعليم ان كان من محدث فلقد اثنى
وان كان من جنب وكان كلمة كلمة فلقد اثنى ايضا وعارض التعليم لا يخرج
عن كون قراءة ولا يرد الجنب هنا اذا لم يكن التعليم كلمة كلمة لما مر وما زيار
القبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام ورده فلقد اثنى ولما اذنا
بالنسبة الى الجنب فلقد اقول والمحدث فلقد اقر من واما الاقامة مطلقا
فلقد اقول واما الاسلام فجزى فيه على مذهب ابي يوسف رحمه الله تعالى
القبائل بصحته في ذاته وصحة الصلاة به واما ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى فلا يعتبران الصلاة لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح
قال ابو يوسف تصح صلاته بتيممه لدخوله في الاسلام لانه نوى في مقصود
تصح منه في الحال فيصح تيممه اذا الاسلام راسا لقرب واعتبار سايرها به بخلاف
تيمم الكافر للصلاة لعدم صحته منه في الحال ولم يعتبر ابو حنيفة ومحمد
للاسلام وهو الاصح انتهى **قوله** بخلاف صلاة الى اخره يعني عند فقد الماء
واما عند وجوده ففي الجنائز لا تصح الصلاة به ولا صلاة جنازة اخذوا
كاتبها فاصل يسع الطهارة واما في سجدة التلاوة فلا يصح التيمم اصلا
مع وجود الماء لما علمت فيما تقدم من انها تغتفر الى بدل **قوله** فغل ذلك
اي التيمم لسجدة التلاوة **قوله** فتأمل تأملناه فوجدناه صحيحا **قوله**
ورفته الاولى ورفقته لان ضرها حدها كاف كما هو غير خاف **قوله** في الاصح
هذا بناء على قول الامام انها مكروهة اما على قولها انها مستحبة وبه يفتي
كما ياتي في باب سجود التلاوة وعليه الفتوى كافي امداد الفتاح فينبغي صحة
وصحة الصلاة به **قوله** آخر الوقت منصوب على انه ظرف للذب ونائب
الفاعل ضمير يرجع الى الصلاة وعبارة الغر وندب لراجية الصلاة
الوقت **قوله** لا اعادة عليه تسوية ذكر في الوقت او بعده كافي البحر
قوله في عتقه او طهره الضميران للرجل وضمير مقدمه ومؤخره للبعير
قوله على الظاهر اي على ظاهر الرواية عن اصحابنا ولا يطلبه على قول الحسن
لان السؤال ذلك كافي البحر **قوله** من هو معه بد من رفيقه **قوله** ضعف
قيمه رجحه في البحر لكنه خاص بهذا الباب لما ياتي في مثل شرا الوضوء من ان
الغني الفا حش ما لا يدخل تحت تعقيم المقومين **قوله** مذكور في
الاشباه اي في النوع الثالث في الكلام على اجرة المثل **قوله** وقبل

طلبه لا يتم على الظاهر من قوله ويطلبه وجوباً على الظاهر **قوله**
لكن في القصة في استدراك على المتن كما هو سباق القصة في لحي قوله ولو كان في
الصلوة بقضية قوله وجب الطلب ولم يقل قطع فكان الواجب تقديمها عليها
ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية **قوله** وقد مر في أول كتاب الطهارة وقربنا
هنا وجه سكوتهم عن الراس **قوله** والا لا نأمر بعد المحبوس في السفر لا انتم
عذر السفر الى العذر الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه
كما قدمناه **قوله** هل يتم الى آخره ان كان هذا الفرع مفروضاً عند وجود الماء
فالحق النفي مطلقاً وان كان عند عدمه فالحق الثبوت مطلقاً كما قدمناه وسباق
القصة في نفي وانما مفروضة عند عدم الماء كما قدمناه **قوله** ولو غسلنا نعيم
للاصل اي اصل التيمم وهو الوضوء والغسل اعم من كل ما نقص الغسل نقص الوضوء
كالحق وليس كل ما نقص الوضوء نقص الغسل فكان ناقض الغسل اخص من ناقض
الوضوء حيث لا يشمل الا مثل المني وناقض الوضوء اعم حيث يشمل مثل المني ويزيد عليه
بمثل الخارج الجنب فان تعبيرنا بقضية مساو لتعبيرنا بقضية الاصل كما هو ظاهر وقرئ
في البحر واعترض عليه المصنف في شرحه بقوله وفيه كلام لان نقض الوضوء
كل شيء نقض الغسل لكن لا ينقض الغسل كل شيء نقص الوضوء فان الوضوء ينقضه
الحديث والحديث لا ينقض الغسل هذا كلامه وانت خبير بان غاية هذا الكلام
ان ناقض الوضوء اعم وحينئذ يشهد لصاحب البحر لانه لم يقل بل عليه ما ذكر
صاحب البحر نفسه بعد ما ذكر من قوله واعلم انه اذا تم عن جنابة واحداث حدثا
ينقض الوضوء فان تيممه ينقض باعتبار الحدث فنثبت احكام الحديث لا
احكام الجنابة فان لم يحدث وليس بجنب انتهى فقد نقض الوضوء ما يعيق الجنابة
فلم يقع قوله وينقضه اي التيمم ناقض الوضوء كلياً والله اعلم فظهر بهذا الرواية
التعريف بالاصل بدلا عن الوضوء لشمله التيمم عن الحدث والجنابة هذه عبارة
وفيه اننا لانسلم الدلالة لتباين المسئلتين فان مسألة انتقال التيمم بناقض غير
مسألة انه اذا انتقض التيمم بحدث وكان عن جنابة انه ينقض باعتبار
الحدث وقوله فقد نقض الوضوء الى آخره هذا ايضا يشهد لصاحب البحر
لاله وقوله فظهر بهذا الى آخره اقول بظاهر عدمها والحاصل ان التيمم مطلقاً
سواء كان عن حدث اصغر واكبر ينقض بناقض الوضوء مطلقاً سواء كان
ناقض الوضوء وحده او ناقض الوضوء والغسل ثم اذا انتقض التيمم بناقض
الغسل ينقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذوراً سواء كان ذلك التيمم
حدث او جنابة واذا انتقض بناقض الوضوء كما يؤول ينقض باعتبار الحدث
فيصير محذوراً لا جنبا **قوله** فلو تيمم الجنابة الى آخره هذا التفرع غير صحيح
لان لا يترك عليه فضلاً عن كونه يستلزمه وانما هو مسألة مبتداه كما اشرنا
الى انفا بقولنا ثم اذا انتقض وذلك لان حاصل المتن ان التيمم ينقض
بناقض صله فان كان اصله الغسل ينقض بمثل المني يعني ينقض لانه التيمم
ويعد جنبا واما اذا احدث والحالة هذه ففهم عبارة المتن انه لا ينقض

هذا

هذا التيمم وهو محذور المعنيين الاول انه لا ينقض صلاً ثانياً انه لا ينقض الجنابة
لكنه ينقض باعتبار الحدث والاحتياط الثاني هو المذكور في صدره تفريع الشارح
ولادلالة المتن عليه كما لا يخفى على المتأمل المصنف المهم ان تكون الفاء فصيحة
وكان الاولى ان يبين بالواو ثم الذي يحتاج اليه من العبارة هنا الى قوله لا جنبا وما
قوله فيمن وضوء الى آخره فحل عند قوله في باب المسح على الخفين لا الجنب كما فعل غيره
بل عند قوله ملبوسين كما سبقت عليك **قوله** ويتنح خفيه يعني وقد كان لبسها
على طهارة قبل ان يجنب كما في قصور الزيلعي عند قوله لكن لا جنبا وانما ينح
خفيه لان الجنابة لا يمنع المسح كما سبقت في باب المسح على الخفين **قوله** ثم بعد
اي هذا الوضوء الواحد وعنده ما يكفي الوضوء بمسح على الخف **قوله** ما لم يمسح بالمال
فان اذا مر بالماء وعاد جنبا او جاوزه وتيمم للجنابة واحداث وجود ما يكفي الوضوء
فانه يمسح على الخفين **قوله** فمع في عبارة صدر الشريعة اي في اول باب التيمم حيث
قال اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء يجب عليه الوضوء اي بعد الجنابة
اي وبعد التيمم لما كان في قصور الشارح وكما نص عليه القصة في حيث قال الجنابة
كان له ما يكفي بعض اعضاءه او الوضوء تيمم ولا يجب عليه صرفه اليه الا اذا
تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب الوضوء فانه يجب عليه الوضوء حينئذ
لانه قد روي على ما كان له ولم يجب عليه التيمم لانه التيمم خرج عن الجنابة الى ان
يجد ماء كما في الفصل كذا في شرح الطحاوي **قوله** عن حدث ليس بقيد لان النسيء
غير ناقض فينتفي خلاف في حنيفة وصاحبيه مطلقاً سواء كان عن حدث
او جنابة الا ان يراد بالحدث المطلق الشامل للجنابة **قوله** غير متمكن ليس بقيد
حيث كان التيمم عن جنابة فان النسيء ناقض وان كان ناقض التيمم باعتبار
الحدث اتفاقا لكن يبقى الخلاف في حصول الجنابة بالمرور في هذه الحالة نعم
لو كان التيمم عن حدث كان قيدا مفيدا كما حققه في البحر **قوله** اكثر اعضاء
الوضوء عدد اي وان لم يكن اكثر كل عضو يحكم كالا يخفى من عبارة البحر
قوله ولا رواية في الغسل اي في صورة المساواة من صور الغسل واختلف
المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاصحوط الغسل والمسح كما قال في المتن **قوله**
كما يتم الى آخره قال في البحر هذا يقيدان فلو لم يكن الا اكثر صحيحا بغسل
الصحيح محمول على ما اذا لم يكن باليد من جراحة كما لا يخفى انتهى وصنيع الشارح
لا يفيد انها استدراك على المتن واحسن منها عبارة في شرح الملق حيث قال
وهذا اذا لم تكن الجراحة بيده الى آخره **قوله** وان وجد من يوضيه عبارته
في شرح الملق استعان بغيره ندبا عنده ووجوباً عندهما انتهى وهذا الخلاف
بناء على ان القادر بالغير عاجز عنده قادر عندهما **قوله** اي تيمم وغسل بفتح
الغين ليعلم لظها ريتين **قوله** كما لا يجمع الى قوله او جيل الاحتمالات فيها ستة
ترك منها اجتماع الجبل مع الاستحاضة لان الجمع صحيح **قوله** ولا زكاة
وعشر صورته اي عشر الخارج من الارض لعشرية وحال عليه الحول ناويا
بر التجارة لا لزومه الزكاة **قوله** او اخرج اي ولا بين زكاة وخارج صورته

له ارض خارجة حال عليها الحول ناويها التجارة عليه خارجها ولا زكاة **قوله**
او فطرة اي ولا بين زكاة وفطرة صورته عبادة التجارة حال عليها الحول فيها الزكاة
ولا فطرة **قوله** ولا عشر مع خراج اي ان كانت الارض عشرة ففهي عشر الخراج
وان خارجة فالخراج واعلم ان الاحتمالات في الزكاة والعشر والخراج والفطرة ستة
ايضا ذكر منها اربعة وترك الخراج مع الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما
قوله ولا فدية وصوم مرده اذا صام رمضان لا يجب عليه الفدية وليس مرده
انه اذا فدى لا يصوم لما سأل ان الشيخ افان يفدي ثم اذا قدر صام **قوله** او قصص
هنا سقط اما من المؤلف ومن النسخ واصله ولا كفارة وقصاص كافي للبحر والنهر
والتيبين وغيرها **قوله** ولا ضمان وقطع فان السارق اذا قطع لا يضمن العين
الهاكلة او المستهلكة وليس المراد انه اذا قطعها لا يقطع كسائر **قوله** او اجرة ولا
صان واجرة فان المستأجر اذا استهلك الذبابة مثلا ضمنها ولا اجر عليه وليس المراد
انه اذا ادى الاجر لا ضمان عليه **قوله** ولا جلد مع رجم بل الجلد فقط في غير المحسن
والرجم فقط في المحسن **قوله** او نفى ولا جلد ونفى اي في غير المحسن والمراد بالنفي
عندنا الجسد لا التعذيب الا ان يراه الامام والمحصل انه لا يجمع عندنا بين الجلد
والنفى بمعنى التعذيب الا ان يراه الامام واما اذا كان بمعنى الجسد فيجمع مع الجلد
قوله ولا مهر ومثقة فان المطلقة قبل الدخول ان سمي لها مهر فلها نصفه والا
فالمثقة **قوله** او حكاى ولا مهر فحدا ان كان وطئ شبهة فالمرء لاحد وان
كان زنا فالحد ولا مهر **قوله** او ضمان افضاها اي ولا مهر وضمان افضاها فيما
اذا وطئ زوجته فافضاها لا يجب ضمان الا فضاها عندنا حنيفة ومحمد ومثله
المهر مع الموت من الوطئ **قوله** ولا وصية وميراث اي فيما اذا كان الوارث
من يرد عليه اما اذا اوصى احد الزوجين للآخر ولا وارث غير اجتماع **قوله**
وغيرها ذكر المحوى جملة منها في شرح اكثر منها القصاص مع الدية ومنها
اجر القسمة مع نصيبه فيما اذا قسم شخص نفسه دارا مشتركة بينه وبين غيره
ومنها الظاهر مع الجمعية ومنها الشهادة مع اليمين ومنها الاجرة المشتركة
فيما اذا استأجر احد الشريكين شريكه فاجارة باطلة ولا امر له ومنها الحد
مع قيمة امة مملوكة زنى بها فقتلها ومنها الحد مع قيمة افضا امة مملوكة
زنا بها فافضاها ومنها القيمة مع الثمن ومنها الحد مع العان ومنها
اجر نظر الناظر مع عائلته لو عمل مع العلة **قوله** قولان في قولنا المصدر الشهيد
لا يجب لان المسح بدل الفضل لا يبدل لا يبدل له وفي قولنا غيره يجب لان المسح
هنا اصل منصوص عليه لا يبدل عن غيره كافي للمخ والوجوب هو الظاهر
لظهور دليله وقوله لا يبدل لا يبدل له يعني بالمرأى كافي للعناية في باب المسح
على الخفين باب **المسح على الخفين قوله** وهو ان رجعا الصبي للمسح
فقط لم يصح قوله وشرعا الى اخره وان رجعا الى المسح على الخفين لم يصح قوله لمرار
اليد على الشئ وقد يجاب بان الاول راجع الى المسح فقط والثاني راجع اليه
مقيدا بالمجار على طريقة شبه الاستخدام فان المسح من حيث هو غير من حيث

القيد **قوله** القيد مع الكعب بدل من محل **قوله** او يكون منصوب عطافا كونه
قوله من الخرق بضم الخاء اسم للموضع المقطوع وبفتحها مصدر **قوله** على الزبول
بفتح الزاي وسكون الراء هو في عرف اهل الشام ما يسمى كروبا في عرف اهل مصر
قوله وجوز مشايخ سمرقند اي اذا كان الخف والزبول او غيرها غير ساتر للكعبين
بان يظهر قدر ثلاث اصابع او اكثر يجوز المسح عليه اذا ستر الكعبان بالغافق عند
مشايخ بخاري لا يجوز كافي للبحر والحق ما عليه مشايخ بخاري لان المذهب انه
لا يجوز المسح على الخف الذي لا يستر الكعبين الا اذا خيط به شخين كجوخ كاذكر
الشربلالي في امداد الفتاح فما ذكره الشارح ضعيف **قوله** ولم يقدم
قدمه اليه لم يجز فلو قدم قدمه اليه ومسح جاز ولو زال رجله عن ذلك الموضع
اعاد المسح انتهى وفي التجنب بعد ان فعل هذا عن اي على لدقا وقال وفيه نظر
ولم يذكر وجهه كذا في البحر وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه
النظر انهم اعتبروا خروج اكثر لقدم من موضع يمكن المسح عليه وهما
وان خرجت من موضع مسح عليه لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه **قوله**
الا لهمة هي تهمة الرفض والخروج فان الرفض والخارج لا يرويه كافي للبحر
فان قلت لا تنافي لهمة اذا غسل رجليه فان الرفض يحسب نهما ولا يغسل نهما
اجيب بانه يمكن ان يغسل الرفض تقية ويكون الغسل عندهم في هذه
الحالة قايما مقام المسح كافي مع الرأس والخف عندنا فبناء على هذا يشبه الحال
في الغسل فيتم **قوله** رخصة هي ما يبي على عذر العباد ويقابلها العزيمة
وهي ما كان اصليا غير مبني على عذر العباد وهو الاصح في تعريفها في الاصول
قوله مسقطا للعزيمة اي مسقطا لمشرعيتها فلا تبقى للعزيمة مشروعة
وهذا على وجهين الاول انه اذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة
ياشم ولا يتأثر له تحصيلها كما اذا نوى الظهور بقاء السفر فانه لا يتأثر له
جعل الاربعة فرضا بل الفرض الاوليان اذا قعد القعدة الاولى وثانيتها
حينئذ لبناء النقل على فرض الثاني انه اذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء
سبب الرخصة ياشم لكن يتأثر له تحصيلها كغسل الرجلين مادام متحققا
هكذا حققه شيخنا السيد رحمه الله تعالى واحترز بقوله مسقطا عن
رخصة الترفيه فان العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة
كما لصور في السفر **قوله** ينبغي ان يصير انما يعني مع صحة الغسل بطلان
المسح وهو الصحيح خلافا لما وقع في فتح القدير من منعه صحة الغسل ومثله
اذا دخل الماء خفه فابتل بماء الى الكعبين واحداها الى الكعبين من غير صب
ولا نية شربلالي على الدرر او بطل اكثر احداها كما سأل في قولنا الشارح وهذا
لوصب الماء في خفه بنية الغسل شرط في ان الاشم فقط حتى لو دخل من غير
سب ولا نية لا ياشم وان بطل مسحه **قوله** مشهور في المشهور وان يكون
راوية اكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى احد
التواتر كافي للخبه **قوله** فنكره مستند لقولنا في حنيفة رضي الله تعالى عنه

لما قيل عن مذهب أهل السنة والجماعة هو أن تغسل الشيعين وتحت الخنثين
وترى المسح على الخنثين **قوله** وعلى رأي أبي يوسف كافر لكونه أنكر المشهور
قوله بالاجماع ولا عبرة بخلاف الزاوية وأما من لم يره كاسن عباسي من
وعائشة رضي الله تعالى عنهم فقد صح رجوعه **قوله** بل بالتواتر التواتر مقطوع
به هنا ولا تكفر منكره اتفاقا وعبارا البحر عن أبي حنيفة في حيز التواتر لذلك
قال أبو حنيفة اختفى عليه الكفر لا لا شباهاه بالمتواتر **قوله** وقيل بالكتاب
علا بقرأة البحر فانها لما عارضت قرأة النصب حملت على ما إذا كان متخففا وقرأة
النصب على ما إذا لم يكن متخففا وهو قول بعض مشايخنا واختاره في غاية
البيان وهو ضعيف لما ذكره الشارح **قوله** وحايض لا يتأق التمسيد لا على
قوله أبي يوسف من أن أقل الحيض يوما وأكثر اليوم الثالث وهو سبع وستون
ساعة كاسياق فاذا لبست الخف على طهارة كاملة ثم حاضت منشفة للسفر
فاذا مضى يومان وأكثر اليوم الثالث وانقطع دمها بقي من مدة المسح خمس
ساعات لكن ليس لها أن تمسح إذا اغسلت وأما على مذهبها من أن أقله ثلاثة
أيام بلياليها فان مدة المسح تنقضي مع انقضاء مدة الحيض فلا يتصور أن
يتمسح المسح لأجل غسل الحيض لأنه امتنع لا تنقضاء مدته والمقصود تصوير
المسئلة بحيث لا يكون مانع من مسح الخنثين سوى وجوب الغسل بالبحر
بذكر النفساء وصورتها لبست على طهارة ثم نفست وانقطع دمها قبل الثلاثة
مسافة أو قبل يوم وليلة مقيمة البحر **قوله** وفيه إلى آخره هو الحق وصورتها لبست على
طهارة ثم اجنب ليس له أن يشدها ويغسل باقي جسده مضطجعا ويصحب عليه
فهذا المثال هو المناسب لوضع المسئلة لأن فيه عدم جواز المسح للجنب في
الغسل البحر وأما ما ذكره بقوله جنب ثم يتم لفقد الماء ثم لبس ثم أحدث
ووجد ماء وبكى وضوءه لا يجوز له المسح فان العلة فيه عدم اللبس على طهارة
كاملة بالماء لورود الشيع في خصوص الماء كما في البحر فينبغي أن يذكر عند
قول المستقر ملبوسين على طهر تام مخرجين له بقوله طهر تام وأما ما ذكره من
التصوير أيضا بقوله لبس على طهارة ثم اجنب ثم يتم لفقد الماء ثم وجد
ما يكفي الوضوء لا يجوز له المسح فان العلة فيه عدم اللبس على طهارة أصلا
لسراية الجنابة إلى التقديم فينبغي أن يذكره أيضا عن قولهم ملبوسين
على طهر تام مخرجين له بقوله لم يمسحوا على طهر وهذا التصوير الثاني هو الذي ذكر
الشارح عند قوله الحق وناقضه ناقض لا يصل **قوله** ولا يبعد أن يجعل
في حكمه أي لا يبعد أن يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة يعني أن كل ما استوى
غير بعيد **قوله** من روى صاحبنا إلى معقدا لشرائط بيان للسنة والاحتفال
الغرض من أصول الأصابع إلى معقدا لشرائط الذي هو أصل الساق حتى لو مسح
على الأصابع فقط لا يجوز كالحقيقة في البحر واعتراض النهر عليه مردود كما
يظهر لك بالتأمل في عبارتهما مع ملاحظة حل النزاع وسكن **قوله**
وباطن طاهر ذكر في النهر عن البديع والمرد بالباطن ما يلي الأرض لما يلي

الغبرة

البشر بدليل قوله طاهر فان ما يلي الأرض هو المتوهم نجاسة وشمل قوله طاهر إذا
أصابته نجاسة ذات جرم رطبة أو يابسة فذلك فانه إذا أصابه ماء لا يعوم
نجاسة على الصحيح كما ساق وخبر بقوله طاهر النجس فان النجاسة ان كانت نافعة
من الصلاة فلا فائدة في المسح وان كانت غير نافعة فباصابة البلية تشيع النجاسة
قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذلي حيث منع المسح على الخنثي الذي تحت لفافه
وقد اعتنى يعقوب باننا بتحقيق هذه المسئلة في كراسة مبينا للبحر لمسألة السطحا
سليم خان **قوله** او جوريه اعلم ان الجورب اما من المزعزعة والغزل والشمس
او الجلد الرقيق والكديس أو الكتان أو الأبريسم وعلى كل فاما ان يوجد فيه الشرط
الأربعة التي ذكرها الشارح بقوله بحيث يمشي لا آخره ولا وعلى كل فاما جلد
او منعل او مطن او لا فالثلاثة الأخيرة لا يجوز المسح عليها مطلقا والأربعة
الأولى ان كانت مجلدة او منعلة او مبطننة او وجد فيها الشرط الأربعة
جاز المسح عليها والا لا والمزعزعي بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وفتح
الزاي مشدودة بعدها ألف تانيث مقصورة الرغبة الذي تحت شعر العنز
والغزل ما غزل من الصوف والكديس مانع من مغزول القطن والأبريسم بكسر
الهمزة وسكون الراء الموحدة وفتح الكاء وسكون الياء المشددة تحت وفتح السين
المهملة آخره ميم البحر والمزعز من قبيل الأربعة الأولى كذا في الحلبي مع زيادة وينظر
لماذا لم يجر المسح على الكديس واخوته اذا وجد فيه الشرط الأربعة أو كان مجلدا
او مبطننا **قوله** والمجلدين المجلد هو الذي جعل الجلد على علاه وأسفله **قوله**
فانه أي المندور **قوله** فكما لصحيح يعني يجوز له المسح في الوقت وبعده إلى تمام
يوم وليلة ان كان مقيما وإلى ثلاثة أيام بلياليها ان كان مسافرا **قوله**
يوم ما العامل فيه ضمير جازم يعود على المصدر **قوله** فلو تخفف المحدث الخ
ومثله لو غسل رجله محدثا او جنباً ثم لبس ثم قم وضوءه او غسله
ولظهرهما ثم كهما **قوله** شأ صورته ليس الخف على طهارة ثم أحدث في
وقت لا يفار ثم نوضا وسج وصى قبل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني
عقب الفجر **قوله** فلما شهد حدث فانه لا يمكنه في اليوم الثاني ان يصلي الصبح
بذلك المسح لانه تنقضي مدة المسح في القعدة وساق بطلان الصلاة بذلك
قوله لا على عمامة العمامة معرفة وتسمى الشاش في زماننا والقلنسوة بفتح
القاف واللام والواو وسكون النون وضم السين في آخرها هاء التانيث ما لبس
على الرأس ويتم فوفه والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء وضم القاف
وفتحها آخرها عين مهملة يلبس على الوجه فيه خرقان للعيني والقفاز
بضم القاف وتشديدا لفاء وبالف ثم رأى شئ يلبس على يديه يمشي يقطن
وينزل على الساعدين **قوله** طولاً وعرضاً أي لا فرق في كونه عرضاً بين ان يمسح
طولاً من الأصابع إلى الساق وبالعكس بين ان يمسح عرضاً من اليدين إلى الساق
او بالعكس **قوله** من كل رجل يعني لا بد ان يكونا ثلاث لكل رجل حتى لو مسح في
احدهما مقدار اصبع وفي الأخرى مقدار خمس لا يجوز نهر **قوله** لاسن الخف

اذ لو كان المراد ثلاث اصابع من كل خف لجاز المسح على الزايد فيما اذا كان الخف كبيراً
قوله فنقول تقديم على قول المتن قدر ثلاث اصابع **قوله** وفي الذخيرة الخ
وفي الخلاصة ولو مسح بالطرف اصابعه بجواز سواد كان الماء متقاطراً ام لا
وهو الصحيح وما في المنية اولى بما في الخلاصة كما لا يخفى كذا في البحر ومأخذه
بما في المنية ما في الذخيرة لان العبارتين لغتان في معنى واحد **قوله** مقصودة كان
استحقاق قطعها فانه من **قوله** والخرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء **قوله**
بوحدة هو لا استعمال الاصل لان كمية الخف متصلة ومن غير المتصلة فقد
توسع كمن عبر في مقابلته بالقليل **قوله** اصابع القدم احتراز عن رواية
الحسن عن الامام من اعتبار اصابع اليد مضمومة او متفرجة على ما اختلف
فيه بحر **قوله** بكاملها احتراز عن قول بعض مشايخنا باعتبار الانامل
قوله ومقطوعها يعين باصابع مماثلة وقيل باصابع نفسه لو كانت
قائمة كذا في التبيين وهو وجه لان من اصابع ما يكون طويلاً ومنها يكون
قصيراً فلا يعتبر باصابع غيره كما لا يخفى بحرورد في المنبر مرد يرجع لموافقة
من حيث لا يدري حيث قال يراى بالغير من له اصابع تناسب قدمه صغيراً
وكبيراً فتأمل بخلافه راجعاً اليه **قوله** ولو لم يزل القدر المانع عند المشي صادراً
بما اذا لم يزل في الحالتين وما اذا كان يرى عند وضع القدم على الارض ولا
يرى عند رفعها واما بالعكس فيمنع فالمراد بالمشي رفع القدم عن الارض
لا مجموع الرفع والوضع وقد صرح الحلبي في شرحه الصغير بتفسير المشي برفع
القدم **قوله** لا فيما اى لو كان في كل واحد من الخفين خرق فما نفعه لكن اذا
جمعتها تكون مثل القدر المانع لا تمنع ويصح المسح بشرط الاخره فقوله بشرط
تعلق بصحة المسح التي استلزمها قوله لا فيما **قوله** ومترى في باب التيمم
قوله ويرفع في التركيب حذراً لان الرفع هو التقصير فيصير المعنى ان
ما ينقض التيمم يمنعه وينقضه وبعبارة المتن في التيمم سالمة من هذا **قوله**
كتجاسة تنظير لا تمثيل **قوله** حتى انعقادها الى الصلاة وهو منصوب كونه
معطوفاً بحق على المفعول به المقدور في الكلام تقديره كتجاسة واكتشاف
فانها بمنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد بانعقادها التحريم
وانما عني بالتحريم لما انها شرط وينبغي على شرطيتها عدم اشتراط الشرط
لها لكن الصحيح اشتراط الشرط لها لا كونها ركناً بل لشدة اتصالها بالركان
كما سيأتي **قوله** متفرقة اى في خف او ثوب او بدن او مكان او في المجموع **قوله**
واكتشاف عورة فانه يجمع في اكثر من عضو بالقدر فان بلغ ربع ادناها كان
منع كما سيأتي **قوله** وطيب محرم فانه يجمع في اكثر من عضو بالاجزاء حتى يبلغ
عضو كما سيأتي **قوله** واعلام الى اخره فانها تجمع حتى تزيد على اربع اصابع
فتحرم **قوله** فانها تجمع الضمير راجع الى اربعة **قوله** مطلقاً في موضع او
في مواضع **قوله** واختلف الى اخره فقيل يجمع في اذن حتى يبلغ الكرازة واحداً
فيمنع وقيل لا يجمع الا في اذن واحدة كما في الخف **قوله** ان لم يخش الى اخره فهو

انه ان خشى لا ينتقض بالمضي بل ان احدث بعد ذلك فتوشأ يعهما بالمسح
كالجيرة وعدم الانتقاض بالمضي مع الخوف في هذه نظير عدم بطلان الصلاة
الذي هو الاصح في مسئلة مضي المدة في الصلاة مع عدم الماء والذي ينبغي ان يفنى
به في هذه المسئلة انتقاض المسح بالمضي واستئناف مسح آخر بعد الخف كالجائر
وهو الذي حققه في فتح القدير كما ان الذي ينبغي ان يفنى به في تلك المسئلة بطلان
الصلاة والتيمم للرجلين كلها كما هو الاشبه كما في التبيين ووافقه في فتح القدير
ووجهه فيها ما قالوا ان اختلاف سبب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة
الاولى وتصور الاول كان لم تكن كما تقدم وهاهنا كان سبب الرخصة في المسئلتين
ليس الخف والسبب الطاري في الاول الضرر وفي الثانية عدم الماء **قوله** للضرورة
علة للمفهوم وهو خشية لا المنطوق كما هو ظاهر **قوله** لحديث السابق قيل
لا حدث ليصل قلنا جاز ان يعتبر الشارع ارتفاع الحدث بمسح الخف مقيداً بمدة
منه **قوله** الا لما عني الى اخره لا حاجة الى هذا الاستثناء لانه اعني عن قوله ان لم
يخش الى اخره مع عدم صحته في ذاته كما قد سئنا ان الوظيفة عند خوف الضرر
المسح على الخف كالجيرة وان التيمم انما يكون عند كون الرجلين كاللحمة
وهو انما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء **قوله** الخف الشرعي
وهو من الكعب الى راس الاصابع وما من الكعب في الركبة مثلاً فهو داخل في مفهوم
الخف لغة فقط **قوله** انه خرق الاجماع اى ان القول بالتقصير يخرج الخف
من غير خرق الاجماع **قوله** بغسل وقول الشارح ادخل ليس بقيد لما قد سئنا
من انه لا فرق بين ادخال الماء ودخوله وبعبارة نورد الايضاح اصابع الماء
قوله وهو الاظهر ضعيف صحيح فيه البحر وقد منارده اول الباب **قوله**
فيغسلها ثانياً اعلم ان عدم انتقاض مسح الخف بدخول الماء فيه قول بعض
المستأثرين ووافقه في فتح القدير مع تسليمه انه لا يلزم غسل الرجلين بعد
انقضاء المدة وخالفه ابن امير الحاج واجوب الغسل لان الاول لم يقع
موقعه وانت قد علمت الحق **قوله** كما مر الذي مر ان بعد مضي المدة وتزع
الخف يغسل رجله وهي ليست مما نحن فيه كما هو ظاهر لان في مسئلتنا غسل
رجليه في المدة وفي تلك الاواسية الامر على الشارح فقال ما قال وعلى
الصحيح من ان غسل كل الرجل ينقض بقول لو غسل اعضاء الثلاثة ثم غسل
رجليه داخل الخفين ولم يزعهما تحب له مدة المسح من اول حدث به وهذا
الوضوء ولا يلزمه ان يزعهما قبل هذا المسح ثم يلبسهما وكذا الوضوء لرجليه
اولاً ثم غسل اعضاء الثلاثة قبل ان يحدث ولو غسل كل واحد من الرجلين
فليس له ان يغسل اعضاء الثلاثة ويجمع على الخفين بل يلزمه غسل التي
لم تغسل وبقية الاخرى اما بعد نزاع الخفين واما فيها وعلى الثاني فعدة
مسحة من اول حدث بعد هذا الوضوء **قوله** وبقي من نواقض الخرق تكرار
مع قوله كما تنقض لما تنوي **قوله** فتكون فرضاً تفرع على التشبيه ولما كان المشا
من الغرض الغرض القطعي وهو ليس بمراد فسر بقوله يعني عملياً **قوله** لتبنيته

علة لكن نه عمليا **قوله** فلا يتوقت اي عبدة معينة فلا يريد ان يتوقت بالبر
وهذا هو الاول من الثلاثة عشر الثاني قوله ويجمع معه **قوله** ويجوز ولو شئت
بل وضوء وغسل بضم الغين المجبة ولا يجوز ان يكون بفتحها لانه ان شئت
وهو محدث بلا غسل لما تحتها صدق عليه انه شئها بلا وضوء وان شئت
وهو جنب بلا غسل لما تحتها صدق عليه انه شئها بلا غسل بضم الغين
والاحتمال الاول منها مكرر مع قوله بلا وضوء اللهم الا ان يحسن على الاحتمال
الثاني فقط وهو تكلف لاحاجة اليه ولا قرينة تدل عليه على ان المتبادر
من ذكره مع الوضوء ان يراد به الغسل بضم الغين فان قلت يتكرر مع قوله
الآتي والمحدث والجنب الى اخره قلنا لا تكرار لان هذه مفروضة فيما اذا
شئها على الحدث والجنب وتلك مفروضة فيما اذا حدث او جنب بعد
شئها وهذا هو الثالث **قوله** ويترك المسح كالغسل اي يترك المسح على الجنب
كما يترك الغسل بالتحته وهو الرابع **قوله** وهو مشروط بالجزء من موضع
اي وعن غسله وانما تركه لان الجزء من المسح يتلزم الجزء من الغسل وهو الخامس
قوله على كل عصابة الصواب ان يقال على كل العصابة لان كلا اذا دخلت
على منكر افادت استغراقا واذا دخلت على معرف افادت استغراق
الاجزاء والمقصود هنا الثاني واعلم ان ما افاده كلامه من اشتراط المسح
على كل عصابة تبع فيه الكثر والاصح انه يكفي مسح اكثرها قال السكوني
اني يوسف ان مسح على اكثرها جاز ولا فلا وهو لا يصح وعليه الفتوى انتهى
وقال في النهرواني كفاية بالاكثروا ختار غير واحد قال في الخلاصة
وعليه الفتوى انتهى وقال في الغرر ولا يشترط فيه الاستيعاب هو
الصحيح كذا في الكافي انتهى ومثله في البحر حتى قال فيه فكان ينبغي للمصنف
ان يقول ويمسح على اكثر العصابة كما لا يخفى انتهى **قوله** في الاصح رابع لقوله
مع فرجه لا الى قوله على كل عصابة ويدل له عبارة المصنف في شرحه
حيث جعل الاصح راجعا الى مسحة الفرجة وهي الموضع الذي لم تستر العصابة
قال في النهرواني الخلاصة ان غسلها فرض وفي غيرها يكتفى بالمسح وفي
الذخيرة وهو الاصح لانه لو كلف الغسل ربما ابتلت العصابة ونفذت البلل
الى موضع الفرج وهذا من الحسن بكان انتهى كلام النهرواني اعلم ان قوله
المصنف ويمسح مقتصد الى اخره ليس من الثلاثة عشر لان قوله ان
ضوء حلها داخل في قوله وهو مشروط بالجزء الى اخره وكذا قوله انكسرت
الى اخره وهل يكفي مسح اكثر الدواة كونه كالجبيبة ام لا بد من استيعابه
فايراجع **قوله** ويطلبه سقوطها عن بر هذا هو الوجه السادس لان
سقوط الخف يطل المسح من غير شرط ومفهوم هذه الجملة الذي صرح به
الشراح بقوله والا فلا هو السابع اي وان لم تسقط عنه بر لا يبطل المسح
بخلاف الخف **قوله** او يبرئ موضعها لم تسقط هو الثامن بخلاف
الخف فانه اذا لم يسقط او لم يبرئ لا يبطل مسحه **قوله** والرجل والمرأة

لا حاجة الى هذا التعميم لان كل حكم ورد في حق الرجال فهو وارث في حق النساء الا لدليل
فيبقى الاقتصار على المحدث والجنب **قوله** والمحدث والجنب سواء هو التاسع **قوله**
ولا يشترط استيعاب الاصح بخلاف الخف فانه لا يشترط استيعابه اتفاقا وهو
العاشر **قوله** وتكرر في الاصح بخلاف الخف فانه لا يشترط تكرار المسح عليه اتفاقا وهو
الحادي عشر **قوله** فيكفي مسح اكثرها بخلاف الخف فانه يكفي فيه مقدار ثلاث اصابع
كما تقدم وهو الثاني عشر **قوله** وكذا لا يشترط نية هو الثالث عشر واعلم ان الشارح
زاد على هذه الثلاثة عشر وجها وجبهتين الاول ما اذا بدل الجبيبة باخرى الثاني اذا
سقطت العليا فانه لا يجب عادة المسح فيها بخلاف الخف وزاد في الجواب جهاسته
الاول اذا سقطت عن بر لا يجب الغسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف
فانه يجب عليه غسل الرجلين الثاني اذا مسح عليها ثم شئ عليها اخرجها جازا المسح
على الفوقاني بخلاف الخف الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف
الخف الرابع اذا كان الباقي من العضو المعصوب اقل من ثلاث اصابع كاليدين المقطوعتين
جازا المسح عليها بخلاف الخف الخامس من مسحة الجبيبة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا
بخلاف الخف كما تقدم السادس من مسحة الجبيبة يجوز تركه في بعض الروايات
بخلاف الخف وزاد في النهرواني وهو ان مسحة الجبيبة ليس خلفا عن غسلها
ولا بدلا بخلاف الخف فان مسح خلفه واعلم ان البدل هو ما لا يكون عند القدرة
على الاصل كالتيتم والخلف هو ما يجوز مسح الخف ومسح الجبيبة في ذاته بدل لكنه
نزل منزلة الاصل كما في البحر وزدت وجها وهو ان مسحة الجبيبة يجوز ولو كانت على
غير الرجلين بخلاف الخف **باب الحيض قوله** ومشكل اي خشي شكل
فانه اذا نزل من ذكره من فرجه دم اعتبره مني وكان الدم استحاضة بحرر كان
لان مني لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض **قوله** ولو حكا كما اذا كانت بين الحيضين
مشغولة بدم الاستحاضة فانها طاهرة حكاه **قوله** في الاصح وعن ابى حنيفة لا تترك
حتى يستمر الدم عليها ثلاثة ايام كما في النهرواني **قوله** الفلكية هي التي كل ساعة منها
خمس عشرة رجة وتسمى المعتدلة ايضا واحترز به عن الساعات اللغوية وهي التي
معناها الزمان القليل واحترز به ايضا عن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة
ايضا وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع
الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها فتارة تساوي الفلكية
كما في يوم العيد والميزان وتارة تزيد عليها كما في ايام البروج الشمالية والى البروج
الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ايام البروج الشمالية واما البروج الجنوبية
قوله على المعتدلة احترز به عن قول من يقول ان كانت بنت ست او سبع او ثمان
كان حيضا كما في القمستان **قوله** وايضا هي التي بلغت خمسا وخمسين كما في النهرواني
قوله على ظاهر المذهب احترز به عن قول من يقول ان رأت دمها فورا كما لو
والاصح لقائي كان حيضا كما في البحر **قوله** وان استغرق الحيض ثلثا من
الاولى ان تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها زوجها
وغير ذلك ابتدأ وتنقضي عدتها بالاشهر الثانية ان ترى الدم عند البلوغ وبعد

أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر نقطاعه وحكمها كالأولى الثالثة أن ترى ما يصلح
حيضا ثم يستمر نقطاعه وحكمها كالأولى إلا أنها لا تنقض لها عدة إلا الحيض
أن طهر الحيض عليها قبل سن الأياس وإن لم يطهر في الشهر من ابتداء سن
الأياس كما يأتى في عدة **قوله** فيجد لأجل عدة شهرين هذه القاء لتقليل
الاستثناء كما أنه قال الطهر لا يجد في حال من الأحوال إلا في حال استمرار الدم وإنما
استثنى في هذه الحالة لأنه لا يجد فيها ويرد على الشارح أن استمرار الدم الذي هو
المستثنى شامل لثلاث صور المبتدأة والمعتادة والمضلة كما صرح به في قوله
وعم كلامه إلى آخره فيقتضى أن الشهرين طهر في الصور الثلاث وليس كذلك فإن
المبتدأة حيضها عشرة من كل شهر وباقيها طهر كما في الهداية والقدرى والبحر
وغيرها فيكون الطهر في شهر عشرين من شهر تسعة عشر كما في النسخ قال صاحب
المهم الضرورى في شرح القدرى يريد أن حيضها عشرة من أول ما رأت سواء
كانت في العشرة الأولى والثانية أو الثالثة انتهى فهذا منه تفسير لعبارة
ينفى احتمال أن يرد منها أن العشرة من أول كل شهر ومثله في البحر فغلب هذا القول
مع البلوغ في أربع عشر المحرم مثلا يكون ابتداء حيضها الثاني في أربع عشر صفر
وهلم جرا إذا عرفت هذا فاعلم أنه انطلقها زوجها في آخر الطهر نقضت عدتها
بستة وستين يوما ثلاثين وطهر في أحدهما عشرين وأخر تسعة عشر وانطلقها
في أول الطهر نقضت عدتها بثمانية وثمانين أو تسعة وثمانين ثلاث حيض ثلاثين
وثلاثة أطهار أحد عشر من واثني عشر كل واحد منها تسعة عشر وأحد تسعة عشر
واثنان كل واحد منها عشرين وانطلقها في أول الحيض نقضت عدتها بثمانية
وتسعين أو تسعة وتسعين أربع حيض أربعين وثلاثة أطهار على نحو ما قدمنا
هذا والذي في مدار الفتح أن حيضها عشرة وطهرها خمسة وهو كما ترى مخالف
لما سمعت من القول فلهذا قول أوروا به فليراجع وإذا عرفت أن الشهرين ليس أحيا
للمبتدأة فاعلم أنه راجع لكل من المعتادة والمحيضة أما الأول فقد نص عليه في الفتا
والثاني وغيرهما وأما الثاني فقد نص عليه الزيلعي والبحر وغيرهما وساق في الشارح
قوله والمعتادة أي التي لم تنس عاداتها بقرينة عطف ومن نسي عاداتها عليها
قوله المحيرة بفتح اليا المشناة تحت وكسر الهمزة أي حيرها الله تعالى أو هي حيرت
الفتية ومثله في الوجهين المضلة والضلال سند الهدي كما في القاموس **قوله**
واضلا لها هذا المصدر لا ينفق للمادة والمناسب وتضليلها والخطب فيه سهل
قوله أما بعد يعني نسيت عدد أيام حيضها مع علمها أنها تحيض في كل شهر مرة
وحكمها أنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول استمرار لتيقنها فيها بالحيض ثم تغتسل
سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض
ثم تنوضا عشرين يوما الوقت لكل صلاة لتيقنها فيها بالطهر ما بينها وبينها
قوله أو يكون يعني علمت عدد أيام حيضها ونسيت مكانها وحكمها أنها إن
نسيت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا تيقن بالحيض في شيء منه كما لو نسيت ثلاثة
في سنة أو أكثر ومتى نسيت في دون الضعف فأنها تيقن بالحيض في شيء منه كما

لو نسيت ثلاثة في خمسة فأنها تيقن بالحيض في اليوم الثالث ولو نسيت
ثلاثة في عشرة معلومة نوضات في ثلاثة من أول العشرة للتردد بين الطهر
والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل صلاة إلى آخر العشرة للتردد بين
الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله إذا نسيت أربعة أو خمسة أو عشرة
حيث تنوضا في الأربعة وتغتسل في الستة وتنوضا في الخمسة وتغتسل في الخمسة
ولو نسيت ستة نوضات أربعة وتدع الصلاة يومين لتيقنها بالحيض فيها
ثم تغتسل أربعة لكل صلاة وإن نسيت سبعة نوضات ثلاثة وتدع الصلاة
أربعة وتغتسل ثلاثة وقس على هذا **قوله** أو بها أي بالعدد والمكان وحكمها
أنها تخفى وإن لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة وقصلي المكتوبات إلى آخر ما ذكره
الشارح **قوله** وحاصله أنها تخفى أي أن وقع تحريمها على طهرها على حكم الظاهر
وإن على حيضها على حكم **قوله** ومتى ترددت حاصله أن القاعدة بين اللتين
ذكرهما في التردد مشتركة وإن التردد في كل منهما بين حيض وطهر وأمر ثالث
لكن هذا الثالث في القاعدة الأولى هو الدخول في الحيض وفي الثانية هو الخروج
في الطهر فمضيه في الأولى راجع إلى الحيض والثانية إلى الطهر **قوله** تنوضا لكل
صلاة أي لاحتمال أنها ستحاضة **قوله** تغتسل لكل صلاة أي لاحتمال خروجها
من الحيض ودخولها في الطهر **قوله** وتترك إلى آخر ما ذكره متعلق بالقاعدة الثانية
قوله ثم تقضي عشرين يوما أي لاحتمال أن الحيض عشرة أيام في رمضان وعشرة
أيام في العشرين التي قضتها **قوله** إن علمت بدليته لئلا لأنه إن بدا ليلا ختم
ليلا وبين اليلتين عشرة أيام فام يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان
وعشرة أيام في القضاء **قوله** وكذا أي وإن علمت بدليته نهارا وذلك لأنه إن
بدأ نهارا ختم نهارا جازي عشرة أول فيفسد أحد عشر يوما من صومها في رمضان
ومثلها في القضاء **قوله** وتعتدى المضلة ومثلها المعتادة كما قدمنا
قوله وترتبة نسبة إلى الترتيب بضم التاء المشناة فوق وسكون الدال بمعنى
التراب وهي نوع من الكدرة كما في البحر **قوله** وعليه المتون أي على كون العبرة
لأوله وآخره قياسا على النصاب وأشار بهذا إلى الرد على صاحب البحر حيث قال
وقد اختار هذه الرواية أصحاب المتون لكن لم تصح في الشرح كما لا يخفى
ولعله لضعف وجهها فإن قياسها على النصاب غير صحيح لأن الدم منقطع في
أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقاء جزء من النصاب في أثناء
الحول وإنما الذي شترط وجوده في ابتداء ولا انتهاء تمامه انتهى وجه الرد
ما قاله في النهج لا سلم أن هذا قياس بل تطير ولين سلم فالدم موجود حكمها
وإن انعدم حسنا بدليل ثبوت أحكام الحيض كلها في هذه الحالة واعتماد أصحاب
المتون على شيء ترجح له **قوله** يمنع صلاة أي يمنع صحتها وجوبها ويجزئها
ويفسدها إن طهر فيها بحر **قوله** ولو سجدة شكر أي يمنع صحتها ويجزئها
ويفسدها وليس هنا وجوب بحر **قوله** وصوما أي يمنع صحته ويجزئها
ويفسده ولا يمنع وجوبه بحر **قوله** وجمعا أي يجزئها **قوله** خلافا لما زعمه

صدر الشريعة أي عند قول الوقاية ويقضي هو لا هي حيث قال لا يجزئ قضاء
نقل الصلاة **قوله** سجد ذكره في البحر قبيل قول المتن والطهر المختار في الدين
في المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والنهاية ولا سيما في ثم قال
فتبين أن ما في شرح الوقاية من الفرق بينهما غير صحيح **قوله** حكم بحضها مذ
قامت أي لأن الحادث نقصان لقرب الأوقات **قوله** وبعبارة أي إذا نامت حائضه
وقامت ظاهرة **قوله** احتياطاً على العكس فقط **قوله** ودخول سجدة أي منع سجدة
قوله والطواف أي منع كراهته تحريمه سجدتين إذا كان الطواف خارج
المسجد فإنه يصح كما في القهستاني عن الزاهد في سائر الحج لا يصح فليس
وحينئذ إذا كان في المسجد جتمع فيه الأركان وتعد الشارح الحل فيها لم يفد
تميزاً بين الحرم وكراهة التحريم لأن الحل يقابلها كما في البحر **قوله** ما بين سرق
وركبة أشار به إلى جواز الاستماع بنفس السرق والركبة قال في البحر وهذا احسن
من عبارة بعضهم يستمع بما فوق السرق وما تحت الركبة كما لا يخفى **قوله**
وحل ما عداه أي ما عدا القربان المذكور وهو صادق بالنظر إلى ما تحت الأركان سواء
كان بشهوة أم لا وصادق باستماع بقية البدن سواء كان ذلك الاستماع نظراً
أم مباشرة بشهوة أم لا فقوله الشارح وهل يحل النظر كالاستدراك على قوله
وحل ما عداه مطلقاً ومرد به بالنظر بالنظر بشهوة أم لا النظر بغير شهوة لا ترد في
جوازها قال في البحر وقع في بعض عبارات لفظ الاستماع وهو يشمل النظر إلى
بشهوة ووقع في عبارة كثير لفظ المباشر والقربان ومقتضاها التحريم بالبي
بلا شهوة وبينهم عموم وخصوص من وجه والذي يظهر أن التحريم منوط بالبي
ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس هو أعظم من تقابلها في وجهها
بشهوة كما لا يخفى انتهى واعترضه في المنه بقوله ولما لا يفرق بينهما بالنظر
إلى هذا الخاص استماع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهر وهذا
الاعتراض هو سبب تردد الشارح في حل النظر ورد على المنه أنه أراد بقوله
استماع بما لا يحل أنه استماع بموضع لا تحل مباشرة فسلم لكن لا يلزم من
حرمة المباشرة حرمة النظر وإن أراد أنه استماع بموضع لا يحل النظر إليه
فهو عيني المدعى فكان مصادرة هذا والدليل مشرق على مدعى البحر ذلك أن
الشارع إنما ينهى عن المباشرة وهي أن يتلاقى الفرجان بلا حائل لكن لما كان للفرج
حریم وهو ما بين السرق والركبة منع منه أيضاً خشية الوقوع فيما عساه
يقع فيه باقتراب هذا الموضع فإن من حام حول المحي يوشك أن يقع فيه أو يقال
أن الشارع حكيم وهذه المواضع لا تتلوث عن لوث وبخاصة فتوى عن قرب خشية
التلوث فبقى النظر إلى هذه المعاصع على أصل الأباحة بالزوجية فتحرر عما لا يدل
عليه فتخلص من هذا أنه لا تردد في حل النظر وإنه داخل في قوله وحل ما عداه
مطلقاً **قوله** ومباشرتها سبب تردده في المباشرة تردد البحر فيها حث
قال ولما لم يحكم مباشرة نهاله ولما لا يمنع به ما هو ممكن منها استماع
بها حرم فعلها به بالاولى ولما لا يجوز به حرمة عليه لكن هنا احتياطاً وهو

مفقود

مفقود في حقه فحلها الاستماع به ولا رعاية مسها لذكره أنه استماع بكفها وهو
جائز قطعاً انتهى واعترضه في المنه بأن مقتضى النظر يقال بحرمة مباشرة نهاله
حيث كانت ما بين سرتها وركبتها كما إذا وضعت فرجها على يده لا بما إذا كانت
ما بين سرتها وركبتها كما إذا وضعت يدها على فرجها انتهى وهو اعتراض وجيه لأن المباشرة
مفاعلة وهي تكون من الجانبين فكما تحريم عليه يحرم عليها فقوله البحر وهو مفقود أي
النقصان للرجل بالحض مفقود وهو مسلم لكنه لا يجزئ لأن المنه في ذلك لا يدامت
متصفة بالحض تحريم المباشرة سواء كانت منها أو منه **قوله** وقراءة قرآن أي ولو
دون آية وهو قول الكشي ورجحه في البحر وذكره الشارح في الجنازة بقوله ولودون آية
على المختار **قوله** بقصده أي بقصد القرآن سواء كان دعاء أو ذكر أو لا يخرج ما
إذا لم يقصد القرآن بأن قصد الدعاء أو الذكر فيما هو صالح فانه يجوز **قوله** ومنه
أي من القرآن وهذا أولى من تعبيره فيما تقدم من المصحف لشموله ما إذا من لوحاً
مكتوباً عليه آية وكذا الدرهم والحائط لكن فيما عدا المصحف يحرم من الكتابة فقط
بخلاف المصحف كما في البحر **قوله** في الأصح أما عند أبي حنيفة فأصح الصلاة به مطلقاً
وأما عند جماهير فاستحبوا به عند الضرورة بحر **قوله** وحلها علم أن المس لا يخمس باليد
بدليل قوله لموس المحدث بغير اعتناء الوضوء لا يجوز على الصحيح فهذا منهم تصريح
بمنع المس بكل جزء من أجزاء البدن ثم قالوا لا يجوز للمس بالكم لأنه تابع للبدن
وكذلك لا بد من هذا يفيد أنه لا يجوز اتصال المصحف بموضع من ملابس البدن حتى
العمامة والشياب التي على الظهر إذا عرفت هذا فقوله وكذا أحله لم يظهر له فائدة لأنه
أن أحله بغلاف متجاف صدق عليه أنه مسه بغلاف متجاف وإن أحله بغلاف غير
متجاف صدق عليه أنه مسه بغلاف غير متجاف فذكر المس يعني عن ذكر الحل على
أنه لم يتعبر من الحل فيما رأيت غير المصنف فتأمل وراجع **قوله** فيه آية قيد بالآية
لأنه لو كتب ما دون الآية لم يكن مسه كما في القهستاني وقد ذكرناه فيما سبق
أيضاً **قوله** ولا بأس بشير إلى أن وضوء الجنب لهذه الأشياء مستحب ومنه المحدث
وقد تقدم **قوله** بعد مضمضة طرف الأكل والشرب **قوله** فيكون نجس لأنه
بالشرب يسقط الفرض عن الفم فيصير الماء مستعمل وشرب الماء المستعمل
مكروه لكن هذا التعليل لا يجزئ في إكل كما هو ظاهر **قوله** لا الحائض ومثلها
النفساء لأنه لا يرتفع حدشها قبل أن تقطع كما هو طريفة البعض ولا فرق
بينها على طريفة المحققين من أن يرتفع ويعود مثله **قوله** إذا انقطع
حيضها ومثله النفاس لا فيما إذا انقطع لدون أقله فإن النفاس لا أقل له
قوله ثم انقطع إلى آخره إنما لم يقل انقطع دمها كما قال غيره لأن انقطاع
الدم بعد العشر ليس شرطاً في حل وطئها كما صرح به ابن مالك في شرح الوقا
بقوله وإن كان الدم سائلاً وليس مرده أنه يكون له وطئها في حالة السيلان
كما توجه عبارته فإنه يلزم منه التلوث بالنجاسة وهو محل لغير ضرورة بخلاف
الحوا لا يستحى ويدل عليه تعليلهم منع قرآن ما تحت الأرباب من مظنة
التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قوله الحلبي في الشرح الكبير للمنية في

الايجاس لتلوث بالجنس مكرره بل مره انه اذا كان الدم سائلا بعد العشرة
 يطاؤها في وقت لا يقطر فيه الدم بخلاف الحيض فانه لا يجوز الوطئ في ثابته
 ولولا كين سيلان **قوله** في آخر الوقت هل المراد بالوقت المطلق ام المستحب فليراجع
قوله فان لدون عاداتها لم يحل اي وان غسلت كافى الجرح **قوله** وتغتسل اي وجوب
 في آخر الوقت المستحب **قوله** حل في الحال لانه لا اعتناء عليها لعدم الخطأ
قوله حتى تغتسل وتؤخر الغسل هنا استحبابا كما في الدرر والظاهر ان مراده
 التاخير الى آخر الوقت المستحب فليراجع **قوله** او يتيمم لم يذكر الصلاة مع انه
 لا بد منها في الاصح كافى الجرح ومداد لفتاح **قوله** بشرطه اي بشرط التيمم وهو
 العجز عن استعمال الماء المطلق الكافي **قوله** وليس الثياب قول ينبغي ان يكون
 خلع الثياب مثله فليراجع **قوله** يعني من آخر وقت الصلاة ظاهر ان من
 متعلق ببعض فيصير حاصل التركيب او يمضي من آخر وقت الصلاة زمن يسع
 الغسل الى آخر وفيه ركاه ومراده انها اذا انقطع دمها في آخر وقت الظهر قبل
 دخول وقت العصر مثلاً فان كان بين الانقطاع وبين وقت العصر مدة تسع الغسل
 وليس الثياب والتمتع فليراجع بان يطأها بعد دخول وقت العصر لصيرورة
 صلاة الظهر بنا في ذمتها وان كانت المدة لا تسع هذه الثلاثة لا يطأها بعد
 العصر لعدم صيرورة صلاة الظهر بنا في ذمتها بل يطاؤها بعد الغروب
 لصيرورة صلاة العصر بنا في ذمتها والظاهر ان المراد من الغسل مقدار الفرض
 ومن لبس الثياب مقدار لبس ما يسترا العورة فليراجع **قوله** وهل تعتبر التحريمه
 الى آخره صورته ظهرت في ليلة من ليالي رمضان في آخرها قبل طلوع الفجر فان
 كانت المدة التي بين الانقطاع وبين الطلوع يسع الغسل فقط وجب عليها
 صوم صبيحة تلك الليلة وان لم يسع مع الغسل التحريمه وان كانت لا تسع
 الغسل لا يجب والظاهر ان لبس الثياب مثل التحريمه فليراجع **قوله** وهي اي
 التحريمه من الطهر **قوله** قوله مطلقا اي سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض او اقله
 ذلك **قوله** وكذا الغسل اي الغسل مثل التحريمه في انه من الطهر لولا كثره **قوله**
 ان بقي قدر الغسل والتحريمه اي ولبس الثياب كما قدمه **قوله** لا يخرجه
 اي وان كان دليل حرمة قطعها لان شرطه اكفار مستحل الحرام امر ان يكون مرتبه
 لعينه وكون دليلها قطعيا كما في الجرح **قوله** الحديث لقضى الى آخره فانه يدل
 على حكم الصلاة بالعبارة وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه ايها جواز جماع
 المستحاضة في حال السيلان ويحجب عنه بما قدمناه عند قوله ويجل وطئها
 اذا انقطع الى آخره فراجع اليه **قوله** يعم اي عند اي حنفية خلافا لابي
 يوسف **قوله** سبعة اشياء هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد لاقته
 وان اكثره اربعون وانه يقطع التسابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل
 بين طلاق السنة والبدعة **قوله** بخمسة وعشرين انما تنقص عنها الاكوصب
 لها دون ذلك ادنى نقص العادة عند عود الدم في الاربعين لان من اسيلان
 الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المختل فيه لا يفصل طلال الطهر وقصره في

مدة تصدق فيها عنده خمسة وثمانون خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر طهر
 وثلاث حيض خمسة عشر بينهما طهران بثلاثين وعند ابي يوسف خمسة وستون
 احد عشر نفاس وخمسة طهر وثلاث حيض بتسعة بينهما طهران بثلاثين وعند
 محمد اربعة وخمسون وساعة فساعة نفاس وخمسة طهر وثلاث حيض بتسعة بينهما
 طهران بثلاثين **قوله** باحد عشر اي ليكون اكثر من اكثر الحيض **قوله** اربعة امثال
 اكثر الحيض يعني بالاجماع كافى الجرح حتى ن من جعل اكثر الحيض خمسة عشر جعل
 اكثر نفاس ستمين **قوله** وتماه فيما علقناه على الملتقى وعبارة بعد قوله
 الملتق واذ زاد الدم على العادة فان جاوز العشر فالزائد كله استحاضة والا
 فحيض لان حكم الاستحاضة لم يثبت فجعل الكحل حيفا تبعا للمعرفة وبصير
 عادة لها وهذا اذا كان معها طهر صحيح حتى لو كانت عادتها خمسة من كل شهر
 مثلاً فترات ستة كان السادس حيضاً فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر ثم رأت
 الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استحاضة كما في النهر عن السراج انتهى يعني ان
 قوله وكذا حيض ان ولبه طهر تام مع تمثيله في شرح الملتقى للحيض فقط يقتضي
 رجوع ضمير ليه الحيض فقط ولا يقال فالكحل نفاس وحيض مع ان هذا الشرط
 يجب في نفاس ايضا وصورة عادتها في كل نفاس ثلاثون ثم رأت مرة احدى وثلاثين
 ثم طهر اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تزداد الى عادتها وهي ثلاثون ويجب
 اليوم ان يزيد من الخمسة عشر التي هي طهر وهو ظاهر ويدل له قول الشارح فيما
 تقدم واصل الطهر الفاصل بين حيضين او بين حيض ونفاس ولما ثبتت
 العادة وانتقالها بمرق فذكر في متن الملتقى لا فيما علقه عليه كما هو بصريح
 ولم يأت في شرحه بشئ يوجب اضافته اليه وحاصل ما ذكره المتن ان الانتقال
 والنبوت بمرق قوله ان يوسف رحمه الله تعالى وبه يقتضي عندنا لا بد من
 المعاودة ثانيا **قوله** وكذا الثالثة اي يشترط فيها ان يكون بين الاول
 والثاني دون نصف حوله وكذا بين الثاني والثالث **قوله** وانقضاء
 العدة من الاخره فاقا واما النفاس فمن الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف
 الى تمام اربعين ومازاد استحاضة سواء حصلت ولادة الولد الثاني في
 اثنا اربعين او على تمامها او بعدها وعند محمد وزفر من الولد الثاني
 وما قبله استحاضة **قوله** اي سقوط الذي في الجرح لتغيره بالساقط وهو
 الحق لفظا ومعنى اما لفظا فلان سقط لازم لا يبنى منه اسم المفعول واما
 معنى فلان المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه او سقطه غيره
قوله ولا يستبين خلقه الى آخره قال في المنها قال في الجرح وذكر الشارح في
 نبوت النسب انه لا يستبين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمد نفخ
 الروح والا فالشاهد ظهور خلقه قبلها وقوله ناذر الشارح هذا في
 نجاح الرقيق وكونه المراد به ما ذكره من نفخه في البدايع وغيرها
 ذلك بان يكونه اربعين يوما نطفة واربعين علقه واربعين مضغة
 وعبارة رقيق عقد الفرائد قالوا يباح لها ان تعالج في سنن الادماء والحمل

مصنعة او علقه ولم يخلق له عضو وقدر تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما
ابا حوا ذلك لان ليس بآدمي انتهى ولا مانع من ان بعد هذه المدة تخلق اعضاؤه
وتنفع فيه الروح **قوله** والامنة ام ولد اي ان ادعاه المولى بجر **قوله** ولا اي ان لم
يبدم ثلاثا وتقدمه طهر تام او دام ثلاثا ولم يتقدمه طهر تام ولم يدم ثلاثا
ولا تقدمه طهر تام **قوله** ولو لم يدر حاله الى اخره اختصار عبارة البحر هنا اختصارا
مختلا بالمعنى فاقضى الحال ايرادها وهي وان كان لا يذكر في مستبشرين هو امر لا يبان
استقطت في المخرج واستمر بها الدم اذا سقطت ولا يابها تركت الصلاة قدر
عادتها بيقين لانها اما حيض او نفاس ثم تغتسل وتصل على عادتها في الطهر بالشك
لا حتم كونه نفاسا او طاهرة ثم تركت الصلاة قدر عادتها بيقين لانها اما
نفاس او حيض ثم تغتسل وتصل على عادتها في الطهر بيقين ان كانتا ستوفى ربعين
من وقت الاستقاط والا فبالشك في القدر اذا دخل فيها ويتيقن في الباقي ثم يستمر
على ذلك وان سقطت بعد ايامها فانها تصل من ذلك الوقت قدر عادتها في
الطهر بالشك ثم تركت قدر عادتها في الحيض بيقين وحاصل هذا كله انه لاحكم
للكل ويجب الاحتياط انتهى لنقل مثالا ليقاس عليه غيرا سقطت اول يوم
من المحرم وجعل حال السقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة ايام وفي الطهر خمسة
عشر ووافق اول زمان حيضها اول المحرم فنقول نترك الصلاة الى ثالث المحرم
بيقين لانها اما حيض او نفاس ثم تغتسل وتصل الى ثامن عشر بالشك لاحتمال
كونها نفاسا او طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادي عشر بيقين لانها اما حيض
او نفاس ثم تغتسل وتصل الى سادس صفر بالشك لاحتمال كونها نفاسا او طاهرة
ثم تركت الصلاة الى تاسع صفر بيقين لانها اما حيض او نفاس ثم تغتسل وتصل
يوما بالشك لاحتمال كونها نفاسا او طاهرة ثم تغتسل وتصل اربعة عشر بيقين
لانها طاهرة فيها قطعاً وتفضل بعد ذلك على عادتها **قوله** ولا يجديا ين
الى اخره هذا رواية عن ابي حنيفة كما في عدة الفتح عن المحيط **قوله** مثلها
قال في الفتح في باب العدة يمكن ان يكون المراد الماثلة في تركيب البدن والسنن
والهزال **قوله** وحده اي المصنف في العدة بكسر العين اي في باب العدة
وليس المراد ان صاحب العدة بضم العين اسم كتاب حده في الكتاب المستقي
بالعدة كما تقرر قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم **قوله** وسحقه
في العدة وعبارته هناء ايسة اعتدت بالاشهر ثم عادها على جاري عادتها
او حلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض
لان شرط الخليفة تحقيق ايام عن الاصيل وذلك بالبحر الدائم الى الموت
وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فقهاء المصبر اليه قاله في
البحر بعد حكاية ستة اقوال مصححة وافر المصنف لكن المختار له بنسب
ما اختار الشهيد انها ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد هاقلت
وهو ما اختار صدر الشريعة ومثلا خسر والباقي افر المصنف في
باب الحيض وعليه فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحض كما صححه

في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجته ان الصحيح المختار وعليه الفتوى
وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية وفي النهي ان عدل
الروايات وتامه فيها علقته على المتن انتهى **قوله** وصاحب عذر مبتدأ
وقوله من به سلس بول الى آخره خبر **قوله** رمد هيجان العين قاموس
وانت خبيس بان لا يلزمه من الرمد هذا المعنى نزول دم فكان عليه ان يقول
ودمع رمد **قوله** عشم ضعف الروية مع سيلان الدم في اكثر الاوقات قاموس
قوله غر بفتح الغين المجمة وسكونها الزاء في آخره بآ موحدة بثرة في العين
قاموس ويرد عليه ما ورد على الرمد فكان عليه ان يقول وصدد غر **قوله**
لا غسل ثربه يقتضي عدم وجوبه مطلقا فينا في ما ياتي من التفصيل وخله
على صورة معينة تكلف من غر اع **قوله** ونحوه مرده البدن وينبغي ان يكون
المكان كذلك اذا لم يمكنه الصلاة بلا تقاطر **قوله** بالاول وذلك لان المأكل
الصلاة مع المانع في النقل الذي ليس طلبه من المكلف مؤكدا فلا يجوز في
الواجب وطلبه مؤكدا في شهيد لذلك مسئلة المحرم حيث اوجبوا عليها
الفرائض وطلبوا منها السنن المؤكدة ولم يجوزوا لها النوافل **قوله** حتى
لو تروا فغير على قوله اي ظهر اخر **قوله** كميته مع خفه اي خف
المعذور وهذا التشبيه يوهن ان اقرضا المعذور على الانقطاع وليس
كذلك لا ينقض مع خفه بخروج الوقت ولكن لو سال عذره بعد الوقت
واحدث حدثا اخر ينقض المسح وليس كذلك فانه لا ينقض مسحه والحالة
هذه الا يضي يوم ليلة او ثلاثة ايام وليا اليها كما صرح به في البحر في باب
المسح على الخفين عند قوله المتن ان لبسها على طهر تام والجواب ان التشبيه
في مطلقا لناقض لافي خصوصه فكانه قال حتى لو تروا المعذور على
الانقطاع ودام الى خروج الوقت لم يطل وصنوه بالخروج ما لم يطر عليه
ناقض الوضوء كما ان المعذور لو تروا على الانقطاع ولبس خفه كذا لا يرد
الى خروج الوقت لم يطل مع خفه بالخروج ما لم يطر عليه ناقض مسحه الخف
فالجامع في التشبيه عدم البطلان الى طهر انا نقض غاية الامر ان انا نقض
لوضوء المعذور سيلان عذره او حدث اخر ولمس خفه انها المدة **قوله**
وكذا مريض الى اخره صورته لم يجد في الارض محل طاهر ولو بسط ثوبه
الطاهر عليها تنجس بسيلان جراحته نجاسة مانعة قبل تمام الصلاة
والطاهر ان هذا مرده بقوله فورا تام **قوله** لان معه حدثا ونجسا
قال في النهي في باب الامامة مقتضى هذا التعليق ان يجوز اقتداء من به
سلس بمن به انقلات الرجب وليس بالواقع لاختلاف عذرهما فالاول
ان يعلل بمحض اختلاف عذرهما لا يكون الامام صاحب عذرين والمقتضى
صاحب عذرا واحدا انتهى لكن ينافيه ما ياتي في باب الامامة في كلام الشارح
حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذرين بذي عذر لا عكسه كذا نقلان
بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة انتهى فتأمل وحذر المقام

باب النجاس قول يعنى المحقق والحكمي والخبيث يخص ولا والحديث
 الثاني بحرف لوقا المصنف دفع حيث يدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان اخص
قوله ينصير العصر تفسير لقال لا قيد آخر **قوله** كنعول ومثله الفرومستان وعوي
قوله بذي جرم يعنى جف او لا عندى يوسف وعليه الفتوى بحرف **قوله** بذلن اى
 بالتراب ومثله الحان والحك بالظفر والحك بعود وحجر نحوهما كما في شرح المسنية
قوله ولا فيفسل اى ثلاثا مع التحفيف في كل مرة بخبره وعند البسر لا يحتاج
 الى التحفيف بحرف كمن في القنسان المختار صب الماء والترك الى عدم القطرات ثلاثا
قوله صقيل احتوز به عن نحو الحديد اذا كان عليه صدا او منقوشا وبقوله لا
 مسام له عن الثوب الصقيل فان له مسام بحرف **قوله** وخراصى بفتح الخاء المعجمة
 والراء المشددة بعدها الف وكسر الطاء المهملة اخره يا مشددة نسبة الى الخراط
 وهو خشب يخرطه الخراط فيصير صقيلا كاللثة **قوله** مطلقا اى سوا اكلات
 النجاسة رطبة او يابسة وسواء كان المسح بتراب او خرقة او غيرهما **قوله**
 بخلاف نحو بساط فانه يطهر بحرف الماء عليه الى ان يتوهم زوالها من غير اعتبار
 ليلة او يوم وبليلة او اكثر بحرف **قوله** مفر شى مركوز ثابت بخلاف الموضوع
 وضعا غير مثبت بحيث يقل ويحول فلا بد من غسل جلبي **قوله** بالحاء المعجمة
 والصاد المهملة السترة التى تكون على السطح من القصب بحرف **قوله** اى طوبية
 الفرج اى الفرج الداخلى دليل قوله وجع واما طوبية الفرج الخارج فظاهر
 اتفاقا وقد قدمناه في الرضوخ **قوله** اولادها طاهر او ما نفعه الخاف بحرف
 الجمع فيصدق باذا كان يابسا ورأسها غير طاهر او رطبها ورأسها طاهر او لم يكن
 يابسا ولا رأسها طاهرا وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو من النسخ **قوله**
 عبيط بالعين المهملة فى القاموس دم عبيط اى طري **قوله** على المشهور احتوز
 برعافى المجتبى حيث قال اصاب الثوب دم عبيط فيدس فحته طهر الثوب كالمقى
 كما في البحر **قوله** ولا يبي سنى ادى زغير فيه ان الرخصة وردت في سنى ادى على
 خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وان الحق دلالة يحتاج الى بيان من
 غير الادنى خصوصاً سنى الخنزير والكلب والفيل الداخل في عموم كلامه في
 معنى سنى الادنى ودونه خيط القناديل راجع ابا قان **قوله** وغير نظم ابن
 وهبان يوهما نراستوف الجميع في الاميات مع انه لم يذكر الا احدا وعشرين وهى
 الفيل في الثوب مثلاً والمسح في الصقيل والجفاف في الارض والنم في الخشب
 وقلب العين في انقلاب الخنزير ملحا والحفر في الارض والدمع في الجلد والتخليل
 في الخمر اذا تخللت بوضع شئ فيها والذكاة في الشاة والتخلل في الخمر اذا تخللت
 بنفسها والغسل في المني والدالك في الحف والدخول في الحوض الخس اذا دخل
 فيه ماء طاهر حتى سال من الحوض شئ ولو قليلا على الصحيح كما تقدم فيسقط
 طاهر حتى سال من الحوض شئ ولو قليلا على الصحيح كما تقدم فيسقط
 والتصرف في البعض في نجس بعض الخطة والندف في القطن ان نجس قبل من
 نصفه كما في الفتاوى الهندية والنزع في البئر والنار في العذرة والغلي في نحو

الزيت بما قدر خمسة كما في القنستان وغسل البعض في نجس بعض الثوب والنقور
 في السن الجامد **قوله** على اكثر خلافا لظاهره لادين المغيثاني **قوله** فطاهر الاول
 فغفر عنه بدليل تعليلهم بالضرورة **قوله** وكذا بول الفارة يعنى في غير الماء
 كالشباب والطعام واما الماء فيفسده سواء كان في الاواني او في البئر اما اذا كان في
 الاواني فقد نص عليه البحرنا واما اذا كان في البئر فقد قال البحر في الاواني لو هرت
 الفارة من هرج ووقع في البئر نجست لانها تبول خوفا وقد جزم جماعة لكن
 قال في المجتبى وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى لعل وجهه ان في ثبوت كونه
 بالثبوت لا يثبت بالشك انتهى كلام البحر فهذا صحيح في نجسها عند تحقق
 البول كما لا يخفى **قوله** الا دم شهيد يعنى ولو مسفوحا كما هو قضية الاحتياط
 وحديث عطف قوله وما بقي الى اخره يقتضى ان دم هذه الاشياء طاهر ولو مسفوحا
 ولا قابله بفقدها للجلبي في شرحه الكبير على المسنية ان الدماء المسفوح كلها
 نجسة واما الخلاف في غير المسفوحة والصحيح طهارتها اذا عرفت هذا فليس
 المستثنى ادم الشهيد ودم السمك واما ما ذكر بعده في خرقة بغير مسفوح
 لانها مستثناة كما لا يخفى على من سمكة **قوله** في لحم مهزول وكذا امطار اللجلى
قوله وما لم يسل من عطف العام على الخاص **قوله** ودم سمك سواء كان سائلا
 او جامدا وحديثه من قبيل دم الشهيد **قوله** وان كان دم الشهيد باخضكم
 النجاسة اذا انفصل عنه والتركيب الصحيح ان يقال ودم مسفوح من كل حيوان
 غير شهيد وسمك فخرج مسفوح ما بقي في لحم وعرق وكبد وطحال وقلبه مثل
 وبر غوث وبق وكقان وما شبهها مما لم يكن مسفوحا اى في ذاته ولا فلى
 جمد المسفوح ولو على اللحم بقى نجسا كما في سنية المصلى **قوله** كتمان بضم الكاف
 وتشديد التاء المثناة فوق بعدها الف ثم نون **قوله** كتمان الكاف التشبيه
 وبضم الراء وتشديد الميم بعدها الف ثم نون هو انفا كسمة المرفوعة **قوله**
 دوية بضم الدال المهملة وفتح الواو وسكون الياء المثناة تحت وتشديد الياء
 الموحدة اخرها التانيث **قوله** لساعة صيغة مبالغة المؤنث المسح
 وهو مفعول ذى سم بغيره او ضربه بامرته او السع خاص بالابرة والدع بالذال
 المعجمة بالقم واما بالذال المعجمة والعين المهملة فخاص بالنار **قوله** وفي باقى
 الاشارة الى التي يخرج من قليلها وكثيرها اتفاقا وهي الطلاء والسكر ونقيع الزبيب
 بشرطها الا في الاشارة واما الاربعة الاخرى وهي ببيد التمر والزبيب
 طبع ادى طبخة والخليطان ونبذ العسل ونحوه والمثلث العنبى فطاهرة
 عندها ونجسة عند محمد لانه يحرم شرب قليلها وكثيرها عنده كما ساقى
 في الاشارة والظاهر انها خفيفة عنده فليجمع **قوله** رجم في البحر الاول
 قال في البحر ينبغي ترجيح التغليب للاصل المتقدم كما لا يخفى فلا فرق بين الخمر
 وغيرها وكون الحمة فيه ليست قطعية لا يوجب التحفيف لان دليل التغليب
 لا يشترط ان يكون قطعيا انتهى قال في النهر بعد نقل هذا الكلام في سنية
 المصلى صلى في ثوبه دون الكثيرى فاحتمى من السكر والمنصف بخبر في

المهمل والغين

الاصح وهذا بعيد ترجيح التحفيف انتهى ولا شك ان هذا الفرع في التحفيف
فكان هو الحق واما قول الجوزي في ترجيح التقليل للاصل المتقدم مراد من كمال
المتقدم ما ذكره من ان موجب التحفيف عند الامام تعارض النصين في الحكم
والنجاسة او عمومها ليلوي عند زيادة عليه اختلاف من تقدمهم وعاصمهم
من العلماء فيها وانت خبير بان لا يتعارض نصان في هذه الثلاثة لم يوجد
نص في نجاستها فلا يبعد القول بالتحفيف عنده واما عندهما فكذلك لان زوا
طهارتها فقد وجد اختلاف العلماء واما قوله وكون الحرة فيه ليست قطعية
لا يوجب التحفيف قلنا ولا يوجب التقليل فالحق ما عليه انتهى لان فيه
الرجوع الى الفرع المنصوص في المذهب **قوله** يترك بالذال المجيء او بالزاي
كما في القاموس **قوله** ولا تخفف لكنه لا ينبغي ليعذر صونها عنه كما تقدم
في البير **قوله** فادبها نجاسة الاولى فادبها بتقليل نجاسة ووجه الافادة
ذكر الروث فانه لذي الحافر وليس في ذي الحافر ما كونه غير الفارس **قوله** كل حيوان
اي سواء كان مأكولا او غير مأكول **قوله** وقال لا تخففه اي سواء كان مأكولا او غير
مأكول قال في غاية البيان ولا فرق عند علمائنا الثلاثة بين روث ما كوله اللحم
وبين روث غير ما كوله اللحم فابوجه حنفية يقول بغلظ نجاسة في المأكول وغيره
وهما بخفة نجاسة فيما اما في المأكول فقد قال بالتحفة موافقا لها وفي غيره
قال بالغلظة موافقا لابي حنيفة انتهى واعلم انه لا اشكال على قول ابي حنيفة
وذكر رضي الله عنهما واما قول محمد بن ابي يوسف ففيه اشكال على مقتضى تفسير
الشارح وغاية البيان فانه يقتضي حقة نجاسة خمر الخنزير والفيل والكلب
وغرها ما لا يرب كل لحم مع ان علة التحفيف عندهما قوله مالك بالطهارة وما لا
لا يقول الا بطهارة خمر ما يرب كل لحم فبين نقلهم من جهة والتعليل له
تدفع تامل وراجع **قوله** وطهرها اي الروث والخثي **قوله** على التقدير متعلق
برحمته **قوله** وعليه الفتوى اي على التقدير بربع المصاب **قوله** وطهر محمد
الصغير لولم اكل الشامل للفرس **قوله** ثم الخفة انما تظهر في غير الماء فبق
ان الخفيفة بنجس كل ماء ويستثنى منه خمر لا يرب كل بالنسبة الى البير فانه لا
ينجسها كما ذكرناه آنفا **قوله** والمذهب طهارتها انما قال ذلك لان المتن
يقتضي نجاستها بناء على قول ابي يوسف بنجاسة دم السمك وبناء على ان سور الحار
والبغل مسكون في طهارته والمذهب ان دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة
وان سور هذين طاهر قطعوا الشك في طهارته فيكون لعابها طاهرا **قوله**
لكن لو وقع في ماء قليل نجسه هذا بعيد ما اذا استبان اثره على الماء بان ينفجر
الماء عند وقوعه او يتحرك ولا فلا عبرة به كما في القهستاني عن الترمذي ومع
هذا يستثنى منه ما اذا وقع في البير فانه لا نجسه كما تقدم في البير **قوله**
وفي لقنية الى آخره هذا محمول على ما اذا كان يرى على الثوب حالة وقوعه
كما في القهستاني عن الكرماني **قوله** وطحن شارع وما عطف عليه مبتدأ
وقوله عفوخبر **قوله** ورد صادق بما اذا جرى عليها وهي على الارض والسطح

وبما اذا صب عليها وهي في الحانة بل الثاني اني بالارادة لا نجسه غير مقيد بورد وكذا لو
اكثره ولا يظهر الاثر بخلاف الاول فانه مقيد بورد الكل والكثر على المروج ونظروا
الاثر على المرح ففسر الشارح ورد بجري تقصير فانه لا يشمل السب بدليل قول المرح
الوجه اما بغسل في ماء جار او في غير عظيم او يصب الماء على النجاسة فان المقابلة
بأوصية وفي ان الاجرة غير السب **قوله** لكن قد مناهي في المياه **قوله** ان العبرة
اي فيما اذا جرى ماء قليل على نجاسة واما اذا كانت دفعة الجاري عشرين في
العبرة فيه لا اثرا فاقا ومثله لو صب ماء في حوض كبير وكانت الصبة كثيرة تبلغ
عشرين في عشرين العبرة فيه لا اثرا ايضا كما لا ينبغي **قوله** اي اذا وردت النجاسة سواء
كانت مبرجة او مضمومة بنجس مثلاً **قوله** على الماء اي لقليل **قوله** لكن استدراك
على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثلاً فيه كما ينبغي بمجرد وقوع
العدرة مثلاً فرفع بقوله لكن لا يحكم بنجاسة الا في المتنجس فاحترز بالمتنجس
عن عين النجاسة **قوله** ما لم ينفصل عن المتنجس من الماء او الماء من المتنجس **قوله**
كما يفتح الماء المهمل وسكون الميم وفتح الهرة وبهاء الثانية قال في القاموس
الطين الاسود المتن **قوله** هو المختار لانه لا يرد كلام لا يجاب حيث شرط
التحريك كما في القهستاني والمرد قول الظهيرية كما في الحلبي الكبير وقول البديع كما في الجوزي
بوجوب غسل الجميع فلو غسل طرفا منه يتنجس وبغيره لا تقع الصلاة به **قوله**
وفي الظهيرية الى آخره هذا هو من الشارح تبع فيه النهج عبارة الجوزي وفي
الظهيرية اذا رأى على ثوب نجاسة ولا يدري متى أصابته ففيه تقاسيم اختلاف
والمختار عند ابي حنيفة انه لا يعيد الصلاة التي هو فيها انتهى **قوله** كما
مرى في الآيات المقدمة **قوله** بعد جفاف طرفه لئلا يطهر **قوله** ولو ترق
يعني ان زال عيني النجاسة مرة واحدة يطهر سواء كانت تلك المسألة الواحدة
في ماء جار او اكثر او بالصب او فاجانة اما الثلاثة اقول فطاهر اما الاجتانة
فقد نص عليه في الدرر حيث قال غسل المني عن الثوب في اجانة حتى زلت طهر
قوله في الاصح ليس راجعا الى قوله او بما فرق ثلاث وانما هو راجع الى قوله بمرق
وسقابل الاصح ايجاب اتفقيه اي جعفر الغسل مرتين بعد زوال عينها الخاف
لها بغير مرتبة غسل مرة واجاب في الاسلام الغسل ثلاثا بعد زوال عينها
الخافا لها بغير مرتبة لم يغسل كذا في امداد الفتح زاد القهستاني عن الحلبي قوله
باجاب الغسل مرة بعد زوال عينها **قوله** كلون وريح لم يذكر الطهارة لانه لا بد
من زواله كما نص عليه القهستاني **قوله** بنجس بكسر الجيم زلوف من الصبيغ
او الخصاب بنجس العيون كالدوم وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقا
لونه كما هو ظاهر اخذ من مسئلة وذلك الميعة فان قلت النجس بكسر الجيم اعم من النجس
بفتحها فيصدق بنجس العين فلما نجس باحد معنيه وهو المتنجس بقريصة
مسئلة وذلك الميعة **قوله** بغسله ثلاثا هو المذهب واما اشتراط الثانية صفو
الماء فهو بحث منه وتابعه عليه الفتح كما في المهراني في البحر من ان عبارة الفتح
تؤذن بان اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع **قوله** والاولى غسله الى الصفو

الماء خروجا من خلاف الحانية والفتح **قوله** وغيرها بغلبة ظن غايل لها من محالها
اي لغير موسوس بدليل لمقابلته في البحر في السراج الوهاج اعتبار غلبة
الظن مختارا لعرفيين والتقدير بالثلاث مختارا لتجاريبي والظاهر كقول
ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني قال في النهر هو توفيق حسن
قوله ثلاثا هو ظاهر الرواية وفي غير رواية الاصول يكفي مرة وعن ابي يوسف لا
يشترط بحر وهو ظرف للفعل والعصر فاستأني **قوله** او سقا ذكره في الملتقى
وعليه الشارح بقوله دفعا للموسوسة وفي مدد الفتح بندب الغسل سبعا
مع الترتيب في نجاسة الكلب خروجا من الخلاف **قوله** وهذا كله اسم الإشارة راجع
الى قوله وغيرها بغلبة ظن غايل لها من محالها وهو المختار وسقيل مختار قول
البحيخي باشرط الغسل ثلاثا ثم على قولهم لا يشترط العصر كما روى عن ابي حنيفة
الكبير ويشترط مرة كما روى عن ابي حنيفة الصغار وثلاثا كما قال بعضهم وقول
ابي يوسف باشرط الغسل ثلاثا والتخفيف كل مرة فيما لا ينصرف اصب عليه الماء
كذا في السراج الوهاج **قوله** يغلي ثلاثا كل مرة بما جديد قد رخصه قهستان في
قوله لا تظهر بدا ينظر ما الفرق بينه وبين انتفاخها من بول فان في كل منهما
تشريا تاما وليكن ادعى زيادة التشرب بالطبخ فها ظهرت بنتفعها والنجسها
في الخل كسيلة الخبر تامل **فصل الاستنجاء** باضافة فصل الى الاستنجاء وقول
الشارح ازالة خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ازالة وفصل الاستنجاء ايضا
خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا فصل الاستنجاء ويجوز ان يكون فصل بالتوسين
خبر مبتدأ محذوف والاستنجاء مبتدأ وازالة خبره وان لم يرد منه تغييرا عرب
المتن وفي نسخة فصل في الاستنجاء وحديث ازالة خبر مبتدأ محذوف لا غير
قوله ازالة نجس بفتح الجيم عين النجاسة فخرج به الريح لان عينها طاهرة
وانما نقضت لانبعاشها عن موضع النجاسة لان عينها نجسة فخرج عليه البحر
في بقا فضل الوضوء وعلى تسليم نجاستها في خارجة بقوله عن سبيل فان الريح
لا تقتض على سبيل حتى يزال عنه والحصاة ان لم يكن عليها بل او كان ولم يتلوث
منه الدبر بان كان في حفرة منها في خارجة ايضا بقوله عن سبيل وان تلوث
منها ولا استنجاء حينئذ النجاسة لا للحصاة والنوم ليس بنجس ايضا والدم
الذي على موضع الفصد وان كان نجسا لكنه ليس على السبيل ليزال عنه فهو
خارج بقوله عن سبيل **قوله** وما قيل في الآخرة قابله السراج الوهاج والمراد
بنحو الحيض الجنابة والنفاس **قوله** فتسامح وجه التسامح ان غسل السيلين
في الحيض واخويه ان لم يكن عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن
خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم يزل الخبث لم
يكن ازالة الحدث كما هو ظاهر ولما اذا اجاوز النجس المتخرج فغسله ليس بغيره
الا اذا زاد على المشقال ولما اذا كان مقداره فواجب او دونه فنه كما تقدم وعلى
كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء حيث لم يكن على سبيل ليكون ازالته عن
سبيل فقد ظهر من هذا ان الاستنجاء لا يكون الا سنة وانه ليس له الا صورة

واحدة وهي ما اذا كان النجس على سبيل واستنى الحيض واخواه فقوله الشارح
مطلقا يقتضي ان الاستنجاء سنة في اربع صور السراج الوهاج ايضا وقولت
بطلانها والعبارة الصحيحة ان نقول وهو لا يكون الا سنة كما اشترنا اليه ويمكن
ان يجاب بان اذ كان على سبيل نجاسة في الحيض واخويه كان الاستنجاء سنة
يقوم مقام الفرض كغسل اليدين في الوضوء فصح قوله الشارح مطلقا والله
ما بعد مرماه فرجه الله وطيب ثراه **قوله** واركانه قال المصنف في شرحه ولم
اسبق الى بيانها فيما علمت اقول كونه هذه اركانها باطل فان ركن الشيء ما تقوم
به حقيقة وحقيقة الاستنجاء الذي هو ازالة نجس عن سبيل لا تقوم ولا يوا
من هذه الاربعة فان قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من اجزاء الماهية قلت
اجزاء التعريف لازالة واصافتها الى النجس لا نفس النجس كما صرحوا به في قولهم
العمى عدم البصر فان اجزاء التعريف عدم واصافته الى البصر لا نفس البصر
ومثله يقال في قوله عن سبيل فان جزأ التعريف هو ازالة المتعلقة بالسبيل
لا السبيل والالزام ان يكون الذات اجزاء من المعنى وللمعنى يقال ان كان التيمم
متيمم ومتيمم به الى آخره وكذلك في الوضوء وغيره **قوله** على المعتذر ارجع الى
المسئلين الاولى اصابة النجس من خارج والثانية قيامه من موضعه بغير
استنجاء ثم اراد نفي الاستنجاء بالبحر بعده وتركيب الشارح يومئذ قوله وان
قام من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك كما يعلم من البحر كذا الفرق بينه وبين
والياس على الصحيح **قوله** فيقد ثلاثا كما مر في قبيل الفصل في قوله وقد
ذلك لموسوس **قوله** عند احدى من يحرم عليه جماعه **قوله** امامه أي مع
من يحرم عليه جماعه فيتركه كما مر في قبيل سنن الغسل حيث قال ولما استنجأ
فيترك مطلقا انتهى سواء كان ذكر او انثى او خنثى بين رجال ونساء وخنثى
او رجال ونساء او رجال وخنثى او نساء وخنثى او رجال ونساء وخنثى
في احدى عشر من فتمن يحرم عليه امته المجوسية فانها محرمة وطبها حرم نظر
الى عورتها ان كل ما حرم الوطى حرم الدواعي مما استثنى كالمرة الحائض والنفساء
واذا حرم النظر من جهته حرم من جهتها ومثلها امته التي زوجها للغير
قوله لا لو كشف في آخره اما التعوط فظاهر لانه امر طبيعي ضروري لا انفكاك
عنه واما الغشال فقد ذكره قبيل سنن الغسل وبيناه ان الصور
احدى وعشرون في صورتين منها يغتسل وها رجل بين رجل وامرأة بين
نساء وفي باقي لا يغتسل فيجب حمل قوله الشارح لا لو كشف لا غشال على هاتين
الصورتين فقط **قوله** مطلقا سواء كان في زماننا او في زمان الصحابة
رضي الله تعالى عنهم وقيل سنة في زماننا مستحب في زمان الصحابة لانهم كانوا
يبعدون بغيره وفي زماننا يثبطون ثلثا كذا في السراج وفي لقاموس ثلث
سلي رقيقا **قوله** اي يفرض غسله انما فرضه بغيره لانه تفوت صحة
الصلاة بفوته وجعل فاعله ضمير الغسل ولم يجعله ضمير الاستنجاء لما تقدم
من ان الاستنجاء ازالة نجس عن سبيل **قوله** لا تكر الصلاة اي تحريمها

والا فترك الاستنجاء كونه تنزيها لما ان نفسه سنة **قوله** وكره في القهستان
عن النظم ينبغي ان يستنجى بثلاثة امدار فان لم يجد في الارض فاجار فان لم يجد ففك
من تراب ولا يستنجى بماء سوى الثلاثة لانه لو رث الفقير كما قال صلى الله عليه
وسلم **قوله** فلو مشولة اى ليسرى **قوله** ولو لم يجد ماء جاريا فان وجده
دخل فيه وغسل باليمين واخذ منه باليسرى وغسل به غسل اليد في الجارى
واخذ ماء آخر غسل به الى ان يطهر ومثل الجارى الركاد الكثير وكذلك ان وجد
الصواب غسل بيمينه **قوله** سقط اصلا الظاهر ان سقوطه مقيد بما اذا لم
يجد من يجلى حيا عه كما في مسئلة المريض فليراجع **قوله** فينبغي في الآخر قال في
البحر وقطره اجزاء مع الكراهة اما يستعملونه في الواجب **قوله** فلو لا استنجاء
لم يكن اختاره لثمة تاشي بحج ومرد بالكرهية المنقبة الترميمية والفتوى
ثابتة لقول الحلبي تركه ادب **قوله** قبالة في القاموس قبالة الشئ بضم القاف
تجاهه **قوله** يتوضاء هو قد رهولوا في الحديث لكنه يقتضى انه اذا بال
في موضع يتوضا او يغتسل فيه غرة لا يكره الا ان يقال ثبت حكمه بطريق الدلالة
قوله انتفض لا ينفصل من داخل دبره شئ وهو خارج نجس **قوله**
ان ظهر عينها نجس في نور الايضاح ولو اقبل فرشى وتراب نجس من عرق
او بلل قدم وظهر اثر النجاسة في البدن والقدم نجسا فهذا يقتضى ان يقال انها
ظهر عينها او اثرها تامل **قوله** ولو وقعت اى النجاسة **قوله** في نهر ليس بقيد
لانه لا فرق بين وقوعها في الجارى والركاد وهو مذهب ابي الليث كما في المسنة وهو
الاصح لانه انما قال ان الرشا شل المتصاعد من صدر شئ للماء انما هو من اجزاء
الماء لا من اجزاء الشئ الصادم فيحكم بالقباب ما لم يظهر خلافة ومذهب ابي
بكر محمد بن الفضل النجس في الجارى وغره وفصل فاضى خان في فتاواه وفي
بول الجارى بين الجارى فلا يتنجس الثوب الا بظهور الاثر ويترك الركاد فيتنجس
الثوب ان اصابه اكثر من قدر الدرهم ووافق ابا الليث في العذر كذا في الحلبي
فكان على الشارح ان يقول ولو وقعت في ما يشمل الركاد والجارى والظاهر
ان مرادهم بالركاد القليل والاما كان معنى لتفصيل قاضى خان ويفهم
من تعليل الحلبي ان الماء القليل لا يتنجس في ان الوقوع ويترتب عليه انه لو
وقعت نجاسة في طرف جوفى صغير فاخذ ماء من طرفه الاخر عقب الوقوع
بلا فاصل يكون طاهر ووجهه انهم لما حكموا بمبراهة النجاسة الى الرشاش
لعدم زمان شرب فيه مع قرينه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل
لطرف وقع النجاسة في ان الوقوع اولى تامل نظير **قوله** لق طاهر الى آخره
اعلم انه اذا لف طاهر في نجس مبتل ماء واكتسبه شئ فلا يخلو اما ان يكون
كل منها بحيث لو انصرف طهر ولا يكون واحده منهما كذلك ان يكون الطاهر
فقط او النجس فقط ثم ان الاصح عند الحلواني ان العبرة بالطاهر المكتسب فان
كان بحيث لو انصرف طهر نجس والا سواه كان النجس لم يمتل بقطر بالعصر
اولا والذي حققه في امداد الفتاح ان العبرة للنجس المبتل فان كان بحيث لو

عصر قطر نجس طاهر سواه كان الطاهر لو عصر قطر ولا وان كان بحيث لو
عصر لم يقطر لا يتنجس الطاهر قال في تعليله ولا يخفى انه لا يتيقن بان المنفصل
الى الجاني مجرد ندوة من النجس الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر لانه يصيب
لجاف تدر كثير من النجاسة ولا يمنع منه شئ بعصره كما هو مشاهد عند
ابتداء غسله يصيب عليه اكثر من رطلين ماء فيتشرب ولا ينصرف بالعصر
منه شئ فيقتضى ان يفتى بخلاف ما صحح الحلواني انتهى وهو كلام في غاية الظهور
والحسن فالاحصاء ان اذا كان النجس لو عصر قطر اكتسب منه الطاهر حتى صا
ايضا لو عصر قطر نجس طاهر نفاقا وان كان النجس لو عصر لم يقطر والكتب
الظاهر منه مجرد ندوة وحيد لا شك انه لو عصر لا يقطر لا يتنجس الطاهر
اتفاقا وان كان النجس لو عصر قطر والطاهر لو عصر لم يقطر يتنجس عند الشر بنبلاني
لا عند الحلواني واما الصورة الرابعة فعقلية فقط لا واقعة فانه متى كان
النجس لو عصر لا يقطر لزم ان يكون الطاهر كذلك كما لا يخفى اذا عرفت هذا
فضميرا عصر قطر ان رجعا الى نجس وهو الاقرب في الذكر كان الشارح
مختارا لما صححه الحلواني وان رجعا الى طاهر كان مختارا لفتوى الشر بنبلاني
وهذا هو الظاهر من عبارة الشارح لانه يكون حينئذ ضميرا لعصر قطر
وتنجس راجعة الى طاهر وعلى الاول يلزم تشتيت الضابرين لان ضمير نجس
راجع الى طاهر على الوجهين واعلم ان في صور عدم تنجس طاهر بشرط ان لا
يظهر فيه اثر النجاسة من لون او طعم او ريح كافي الحلبي **قوله** ولو لقي في مثل
الى آخره هذه المسئلة حققها الحلبي في الشرح الكبير **قوله** ان منتفخة
فينجس لانه ينفصل منها اجزاء بسبب كاستفاح وانقلاب الخمر خلا لا يجب
انقلاب اجزاء النجاسة طاهرة **قوله** وقع خمر في خل الى آخره العلة فيه
ان ذهاب طعم الخمر ويحجم دليل انقلابها خلا وهذا يظهر في الكوز واما
القطرة فافها لا طعم لها ولا ريح يستدل بذهابها على انقلاب عينها ذكره
الشر بنبلاني في معاينة الوهبانية **قوله** فارة وجدت الى آخره هذا من
الحوادث تضاف الى قرب الاوقات **قوله** والاى وان لم يخرج منها
الدهن فان بقى اى ان بقى ما عليها بحال الجدر وهو يفتح الجيم والميم الماء الجاد
كما في القاموس وانما كان جموده عليها دليل انه غسل لان العسل اذا اصابته
الشمس تلاحت اجزائه وتماسل بعضها ببعض بخلاف الدبس فانه
يتقطع بعضها عن بعض بحلارة الشمس **قوله** يعمل بخبر الحمة في الذبيحة
لان الاصل فيها الحمة لان ذبيحتها تعذيب حيوان بخلاف الماء والطعام
فان الاصل فيها الحول **قوله** يحرم اكل لحم الى آخره لان اكل اللحم المنق بضر
لا لانه نجس واما نحو اللبن المنق فلا يضر ذكره الشر بنبلاني في شرح كراهية
الوهبانية **قوله** وجرع بكسر الجيم ما يفيض به البعير فياكلة ثانية
ويفتح قاموس **قوله** حكم العصر حكم الماء اى في انه تزال به النجاسة
الحقيقية وانه اذا كان عشرين عشرين لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كافي الماء

قوله رطوبة الفرج الى الداخل وقد قدسناه مرتين **قوله** العبرة بالطاهر في اخر
اعلم ان الحلبي اجاد في تحقيق هذه المسئلة فلا يستغنى عن نقل عبارته وهي مع ذلك
الماء والتراب اذا خلطوا كان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان
اختلاط النجس بالطاهر نجسه عن اهل الصريح كما ذكره فاضل خان وهو اختيار الفقيه
الى لثيث وكذا دوى عراقي يوسف ذكر في الخلاصة وقيل العبرة بالماء ان كان نجسا
فالطين نجس والا وطاهر فقل العبرة بالتراب وقيل للعالم قال ابن الهمام والكلبي
على انه انما كان طاهر فالطين طاهر انتهى وهو اختيار ابن نصر محمد بن سلام قال الزائر
وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصيرورته
شيئا اخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا
او دهنها ونحو ذلك ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا اخر على هذا سائر
المركبات اذا كان بعض مفرقاتها نجسا ولا يخفى فساد هذه فتوى الفقيه الى لثيث
وسه در قاضي خان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيئا الى ان سائر الاقوال لا يصح لها
بل هي فاسدة لان النتيجة تابعة لاحسن المقدمتين دائما انتهى كلام الحلبي فعلم
من هذا ان ما في الشرح ضعيف ولا جد وان قيل ان الفتوى عليه **قوله** لانه
يصبر الماء واذا كان نجسا لم يجعلوا الخوض في حكم الجاري الا اذا كان الماء نازلا من
الاسنوبة والغرف مستدارا وهذا لما اخذ الماء من الاسنوبة انتفى اكران فصار
الماء راكدا في حالة الاخذ فلهذا تكون على يده نجاسة فتنقطع في الخوض جالدة
الاخذ فيتغير ويسقط الماء المستعمل من يده فيتنجس بناء على ان الماء المستعمل
قوله ثياب الفسقة واهل الزمة طاهر نقل الحلبي عن التجديد ان سائر اهل
الزمة تكره الصلاة بها انتهى وكان الفعلة فيه كونهم لا يستبرئون ولا يستنجون
وتخصيص اهل الزمة بالذكور ليس لاجرا اهل الحرب لما علمت من العلة
كتاب الصلاة قوله فنقلت اشار به الى ان الصلاة من قبل النفل
الشرعي وهو الذي لا يكون معناه اللغو من حقيقة معناه الشرعي لا من قبل
الغير وهو الذي يكون معناه اللغو موجودا في الشرعي مع زيادة **قوله**
وهو الظاهر الضمير للنفل المفهوم من نقلت **قوله** لوجود هائلة الظهور
قوله في سابع عشر رمضان وما عليه الناس اليوم من ان العراج في رجب
ذكره النووي في سير الروضة كما في التمهيد **قوله** صلاتين قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها كل صلاة ركعتان كما في المواهب **قوله** وان وجب الى اخره هذا
بالمعنى على المفهوم كما قال في فرض على كل مكلف اي مسلم عاقل بالغ واما
غير المكلف وهو الكافر المجنون والصبي فليست بفرض عليه وان ضرب الصبي
على تركها لان ضربه ليجعل بفعله ويعتاده لا لا فقرضا عليها **قوله**
لحديثه الى اخره استدلال على الضرب المطلق واما كون الضرب لا يتخذه فلان
الضرب ورد في جنابة صادرة من المكلف ولا جنابة من الصغر فيفهم من هذا
انه لا يضرب بالعصي في جميع ما امر به ونهى عنه فليراجع وقيد في امداد الفتاح
ضربه باليد بكونه ثلاث ضربات فقط **قوله** قلت الى اخره مراده من هذين

التقليد

التقليد بيان ان الصبي ينبغي ان يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات
قوله مجازة مصدر مجتنب والماجن من لا يبالي قولا وفعل كان صلبا لوجه
قاسوس فتفسيره بالتكاسل تفسير مراد **قوله** وقيل يضرب قائلا امام المحبوس كما
في المنع **قوله** في الوقت اي اداء **قوله** مع جماعة صادق بكونه اماما وموقفا فخرج
كونه اماما بكونه مؤتمرا **قوله** او فعل بقية العبادات يستثنى منه الحج اذا كان على
الهيئة الكاملة فانه دليل الاسلام كما في المنع **قوله** باقتدار كقوله لا ان اقتدار
يستلزم كونه في جماعة وفيما تقدم لما ذكر كونه في جماعة او لا وقع موقفة ثم قيل
بموقفا فلا يقال كان عليه ان يكفى بموقفا **قوله** او اذن ايضا باسقاط هجرة
ايضا للضرورة **قوله** معلنا المراد بالاعلان ان يسمعه من تضع شهادته عليه
بالاسلام وليس المراد ان يؤذن فوق الصومعة او على سطح ليسعه خلق كثير وهذا
لان الاذان فيه الشهادتان وفي اتيانه بالشهادتين لا يشترط الاعلان على المئذنة
ونحوها هذا اذا لم يكن عسويا واما اذا كان عسويا وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله
عليه وسلم بالرسالة لكن يخصها بالعرب وهو منسوب الى عيسى اليهودي لضعفها
فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة له مع اتيانه بالشهادتين
وقال الناس انه مؤذن انتهى فعلى هذا معنى الاعلان لاظهار الشان عن مداومته
على ذلك **قوله** كان سجد بسكون الدال للضرورة او للوصل بنية الوقوف فلن يصدر
اي سجدة والمال سجدة للتلاوة وذلك لان سجدة لها تعظيم للقرآن وتصديق
للنبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام **قوله** تنزكي سجدة للوزن وهو
حال من صير سجدة كسجدة للتلاوة حال كونه متطهرا عن ارجاس الكفر **قوله**
فسلم خبر كما في **قوله** منفرد بالسكون على لغة ربيعة **قوله** الحج زداي الحج الذي
ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم **قوله** بالفدية متعلق بالصبر المستغرق صحت
لرجوعه الى النيابة التي هي مصدر لا بصحت اي كاصحت النيابة بالفدية وبديل
عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكورة في المتن واعلم ان صحة الفدية
في الصوم للفاني مشروط باستمراره في الموت فلو قدر قبله قضى كما سياتي
في كتاب الصوم **قوله** لانها اي الفدية **قوله** ولم يوجد اذن الشرع بالفدية
في الصلاة **قوله** وسببها ترداد النعم الى اخره قال القمستاني التحقيق ان الوجوب
كل ما مورس سببا حقيقيا وظاهريا وكذا الوجوب اداية وجود اداية فلا ولا
ايجاب القديم والعرف وللثاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ الدال عليه
والثالث خلق الله تعالى واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة في الجمعية بجميع
شرائط التأثير والفرق بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل في زمان ما
بعد وجود السبب والثاني لزومه في زمن خاص هذا تلويح الى تنقيح ما في
الاصول **قوله** والا فماتصل بها هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقوله بعد
ذلك والا فالحجز الاخير تكرر كذلك قوله سببها جزا اول اتصال به الا اداء والاخر
ان يقول سببها جزا اتصال به الا اداء من الوقت والا فالحجة **قوله** حتى تجب
بالرفع لان حتى هنا للتفريع **قوله** افاقا اعلم ان المجنون والمغني عليه اذا

افاقا لا يخلو اما ان يفى في الوقت ما يسع التحريم فقط واما ان يفى في الوقت ما يسع الطهارة والتحريم ففي القسم الاول يجب عليها صلاة ذلك الوقت ولكنها يقضيها لان الوقت يسع التحريم فقط وهما محتاجان الى الوضوء لا تنقضى وضوءها بالجنون والاعمال فلا يمكنها الاداء وفي القسم الثاني لا يجب عليها صلاة ذلك الوقت اخذ من الحايض فانها اذا انقطع دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التحريم قضت والا كما ذكره الشافعي عند قوله المتن وحمل وطئها اذا انقطع حيضها لاكثره هذا اذا زاد الجنون والاعمال على خمس صلوات واما اذا كان خمس صلوات فاقبل فان يجب عليها صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التحريم بد وما قبله من الصلوات ايضا كما سياتي وفي القسم الثالث يمكنها الطهارة والصلاة كلها او الطهارة والتحريم فان فعلا ولا قضيا اذا عرفت هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم جزئ يسع التحريم لا الا الذي هو جزء لا يتجزى فانه لا يسع التحريم لما فيها مركبة من حرف مترتبة وكل حرف منها يحتاج الى اذا كان دفعيا كما طاء والى انات ان كان تدريجيا كما سياتي كما هو في الواقع وانما فسرنا الجزء بذلك لما علمت من ان الجنون والمعنى عليه اذا استغفر اكثر من خمس صلوات ثم افاقا وبقي من الوقت ما يسع التحريم لا يجب عليها القضاء وكذلك غير الجنون والمعنى عليه اذا وقع منه في الوقت حرف او حرفان من التحريم وباقيها بعد الوقت لا يكون فعلة اذا كان سياتي في موضع فثبت بهذا ان الجزء الاخير الذي يكون سببا للاداء هو ما يسع التحريم **قوله** طهرت في الوقت بشرط ان يبقى من الوقت ما يسع التحريم فقط واكثر ان كان لا تقطع على رأس العشرة ولا ربعين او ما يسع الغسل وليس لثابت التحريم فقط واكثر ان كان لا تقطع على أقل من العشرة ولا ربعين **قوله** وصبي بلغ اى وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التحريم او اكثر كما يفهم من كلامهم في الحايض التي طهرت على عشرة **قوله** ومترد اسم اى اذا كان يعنى اسلامه وآخر الوقت ما يسع التحريم كما في الحايض المذكورة وحكم الكافر الا صلى حكم المرتد وانما خصه بالذكر ليصح قوله وان صليا في اول الوقت وصورتها في المرتد يكون مسلما اول الوقت فيصلى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت **قوله** وان صليا في اول الوقت يعنى ان صلاتها في اوله لا يسقط عنها الطلب والحالة هذه اما في الصبي فلكونها نفلا واما في المرتد فليجوز طلبها بالارتداد **قوله** وانما والوالد الجاهل فمترد ان مكسورة **قوله** لا خلاف في طرفيه نفل الفهستان في الخلاف في وقت الصبح هل اوله اول الصبح او انتشاره وهل آخره الى طلوع شئ من حر الشمس او الى ان يرى لادى موضع نبه ثم قال ففي آخر خلاف كما في اوله فن قال بعدم الخلاف فن عدم التسبع انتهى زاد في البحر قولان اول وقتها استطارة واطن ان استطارة وانتشار بمعنى واحد ففي القاموس استطارة تفرق وانتشر انبسط والظاهر ان معنى تفرق وانبسط واحد ويدل على ان معناها واحد قوله انتشار وهو بياض المنتشر المستطير غاية الامر انه عبر عنها ببعض المشايخ

هذا

هذا المقتضى وبعضهم باللفظ الآخر فظننا اننا قلنا اختلاف المعنى فتأمل عسى يظهر لك الفرق **قوله** واول الخمس وجوبا او رده عليه ان كان اول الخمس وجوبا كيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء مع وجوبه عليه بالليل واجاب العلق بان كان نائما ولا وجوب على النائم ورده في النهار باجماعهم على وجوب قضاء صلاة النائم ثم اجاب بما ذكره الشارح بقوله ولا يخفى الاخر فان قلت كيف يثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا استبعاد فان الحايض يجب عليها الصلاة عند بعض مع انه لا يجب عليها الاداء اجماعا **قوله** او طاهر لا يعنى اول صلاة وجدت في الخارج وظهرت للمكلفين من الصلوات المفروضة ليلة الاسري فلا يردان الركعتين قبل طلوع الشمس والركعتين قبل غروبها سبق من الظاهر **قوله** وبنا على انها اول صلاة بينهما جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وهو من عطف السبب على السبب فان البيان سبب الظهور **قوله** متعبدا بكس الباء في القاموس تعبدت تستك **قوله** بالضمى في البلد كما في القاموس **قوله** وعنه اى عن الامام رضي الله تعالى عنه **قوله** مثله منصوب ببلوغ المقدار وعن الامام الى بلوغ الظل مثله **قوله** وهو نزل الضمير بيان جبريل **قوله** سوى في الزوال التي اسم للظل بعد الزوال سمي به كونه فاء اى رجوع من جهة المغرب الى جهة المشرق والظل ما قبل الزوال قال الشاعر
 • فلا الظل من حر الضحى تستطيعه • ولا التي من برد الغنى تذوق
 وقديسي ما بعد الزوال ظلا ايضا ولا يسمى ما قبل الزوال في اصطلاح السراج ففي كلام المتن مجازان كما نص عليه الفهستان حيث قال وازدادة التي الى الزوال لاد في ملازمة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت ففيه مجازان انتهى اقول الاول من المجازين تسمية الظل في الثاني اضافة الى زوال الشمس مع انه مضاف الى الاشياء يقال ظل الصومعة والشجرة ونحو ذلك والشارح به على الحد المجازين وهو اضافة بقوله يكون للاشياء لكن الاضافة اذا كانت لادنى ملازمة لا تكون مجازا لانه كلمة استعملت في غير ما وضعت له والتي من حيث الاضافة ليس كذلك بل هو من باب التوسع فاطلاق الفهستان المجاز عليه مجاز واعلم ان ظل الزوال انما يكون اذا لم تكن الشمس مسامكة للرأس عند كونه على دائرة نصف النهار اى كبد السماء وذلك يكون دائما في البلاد التي عرضها اكثر من الميل الكلى كصر واما البلاد التي عرضها مثل الميل الكلى فانه يعدم فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم حلول الشمس نقطة القطر وهو اطول ايام السنة واما البلاد التي عرضها اقل من الميل الكلى فينعدم ظل الزوال فيها في يومين من السنة يكون ميلها فيها مساويا لميل البلد مكة والمدنية وقد ذكر الفهستان في هذا الكيفية قصر في بيانه واخطا حيث نفى الظل عن مكة والمدنية في اطول ايام السنة كما يعلم من علم الهيئة **قوله** ويختلف باختلاف الزمان كصر فان ظل الزوال فيها في الصيف اقصر منه في الشتاء **قوله** وتلك كصر ود مشق فان ظل الزوال في مصر في اطول ايام السنة اقصر منه في دمشق في طول

أيام السنة لكونها أقدم من الشام **قوله** ولولا يجد ما يغفر اشار الى ان
وجد خشية يغفرها في الارض قبل الزوال وينظن الظل ما دام من جعا الى
الخشب فاذا اخذ في الزيادة حفظ الظل الذي قبلها من طول الزوال **قوله**
من طرف ابهام الجوارح والجر من القدم يعني اذا اقصنا القامة من الكعب
الى الرأس كانت ستة اقدام ونصف حال كون القدم المقدس به معتبر معه
الابهام والافطول القامة من لعقب الى الرأس لا من الكعب الى الرأس كما
لا يخفى **قوله** الظاهر نعم كانه نظير الميت اذا احياه الله بعد موته فانه يعطى
حكم الحياة حتى اذا وجد ماله مع الورثة يسترده وانظر هل هذا شامل لطلوع الشمس
من مغربها الذي هو من اعمالات الكبرى للساعة **قوله** وهي لو طوي هذا
قول من ثلاثة وعشرين قولاً من كونه في الوهبانية وشرحها **قوله** لا يهاضيا
عند الامام لكن العشاء قطعي الوتر على هذا تعليل للحكمين المذكورين
في المتن الاول كونه ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتاً لها معاً واما عند المالم
كان الوتر سنة كان وقته بعد صلاة العشاء اثنان لو صلاه قبلها اعاده
بعدها وعند احدى حنفية لو صلاه قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان
عامداً فهو باطل موقوف على ما ساقى تفصيله في قضاء الفوات **قوله**
كبلغار في القاموس بلغر كقرطوق والعامية تقول بلغار مدينة الصقالية
ضاربة في الشمال شديدة البرد انتهى فقوله كقرطوق يعني يضم فسكون ففتح
قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق هذا ليس مثلاً للعاقبة وقتها
فقط بل فقد فيه وقت الصبح ايضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر وطلوع
الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق وليس لنا صورة نغقد
فيها العشاء والوتر فقط بل اما ان يفقد وقت الفجر فقط او وقت الفجر والعشاء
والوتر او وقت الفجر والعشاء والوتر والمغرب اما الاول فيها اذا طلعت الشمس
قبل غيبوبة الشفق كما بيض فان وقت المغرب في هذه الصورة دخل بغروب
الشمس ووقت العشاء دخل بغيبوبة الشفق لا حرم فقد وقت الفجر ان طلوع
الفجر يقتضي سبق الظلام ولا ظلام كما مر اما الثاني ففي مثال الشارح على ما
قد مرناه واما الثالث فكما اذا غرب بعض قرص الشمس ثم طلعت ويزمر من
اسقط العشاء والوتر ان يسقط المغرب والصبح في هذه الصورة بل ويزمر من
في الشتاء اذا طلع بعض قرص الشمس ثم غرب في الحال ان يسقط الظهر والعصر يزم
ايضا ان يصلوا خمس صلوات فقط في شهر اكثر على ما يقتضيه عرض البلد كما
هو مفصل في الهيئ **قوله** في اربعينية الشتاء هذا هو منه يعرف بادى
تأمل وصوابه في قصر الى السنة كما عثر في البحر امداد الفتح وهو اول
الصيف عند حلول الشمس رأس سرطان اذ حينئذ تكون الشمس على وجه الارض
ثلاثاً وعشرين ساعة مثلاً وتغرب ساعة واحدة على حسب عرض البلد كما هو
مفصل في الهيئ **قوله** فيقدر لها علم ان التقدير له معنيان احدهما ما ساقى
تفرجه في مسألة الرجال والثاني ان يعتبر اقرب البلاد اليهم على ذكره الشافعية

في كسبه وتقديره انهم اذا كانوا في طول ايام السنة وغرب الشمس ثم طلعت بعد ساعة
من غروبها قبل ان يغيب الشفق لا حرم على ما اقصاه عن تلك البلد ينظر الى قرب
بلد اليهم يغيب فيها الشفق لا حرم فاذا كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين مثلاً
من غروب الشمس في الاول يكون غيبوبة الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس
في الاول فيصلي اهل الاول العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس عندهم وعلى
هذا قياس الصبح اذا كان يطلع في الثانية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس في الاول
وقال ابن حجر في شرح المنهاج ويظهر ان محله ما لم يرد اعتبار ذلك في طلوع فجرها
والامان كان ما بين الغروب وغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه
الصورة لا يمكن اعتبار غيبوبة الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي
اذا غيب وقت المغرب عند ذلك الى اليهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء
سدسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جداً ثم رأيت ذكر في صورة
هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالاقرب وان ادعى ان طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت
الصبح عندهم بل يعتبرون ايضا بفجر اقرب البلاد اليهم وهو بعيد جداً اذ من جرح
في فهم حكيك يمكن الغاؤه ويعتبر في اقرب اليهم ولا اعتبار بالغير انما يكون
كما يصح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر من ما اذا وجد فصار كما مر
عليه لا غير انتهى ثم قال تنبيه لوعدهم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غربت وجب
قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولا تغيب لا بقدر ما بين
العشاءين فاطلق الشيخ ابو حامد انه يعتبر حاله باقرب بلد اليهم وفتح عليه قول
الزركشي وابن العاد انهم يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلد اليهم ثم عسكون
الى غروب باقرب بلد اليهم وما قاله انما يظهر ان لم تسمع مدة غيبوتها اكل ما يقيم
بنية الصائم لتعذر العمل باعدهم فانظرنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع
ذلك وليس هذا حينئذ كما يام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسمع الاقرب
المغرب او اكل الصائم قدم اكله وقضى المغرب فيما يظهر انتهى وانما ذكرت كلامه لانه
لان المصنف اختار التقدير بزمين معناه وفارده لا يمتنا والله اعلم بحقايق
الاحوال **قوله** ولا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء يعني ان الفعل لا يسمى قضاء
الا اذا كان له وقت اداء وفاته وهذه ليس لها وقت اداء فلا يكون اداء ولا قضاء
ولا استبعاد في ذلك فان حصل لا صوليين الفعل فيها اعتبار شرعي لا حقيقي
كما في الحركة والسكون الا ترى ان بعضهم سمي ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء
وهو ظاهر عند المصنف **قوله** ومنعاً ما ذكره الكمال اما الذي ذكره الكمال
من قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء ففي البقال بعدد الوجوه عليهم
لعدم السبب كما سقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا
يرتاب مناسل في شهر الفرق بين عدم محل فرض وبين عدم سببه الجعلي
الذي جعل علامة الوجوب التحلي لثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
لشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعروف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء
الجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطيت عليه اخبار الاسر من فرض الله تعالى

الصلوات خمساً بعد ما أمر الله بها ولا يجزئ من استقر الأمر على الخمس شرعاً عاماً لأهل
الافاق لا تفصيل بين قطر وقطر وما روي أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال
قلنا ما لبث في الأرض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة
وسائر أيامه كما يكلم قلنا يا رسول الله قلنا الذي كسنة التكفين في صلاة
يوم قال لا أقدر والله رواه مسلم فقد وجب أكثر من ثلثي يومه عصر قبل صلاة
الظل مثلاً أو مثليين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الأمر خمس صلوات
غير أن نزيد معها على تلك الأوقات عند وجودها ولا يسقط بعد ما الوجوب وكذا
قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبتهم الله على العباد انتهى وما الذي ذكره
الحلي فهو قوله والحداب أن يقال كما استقر الأمر على أن الصلوات خمس فكذا
استقر الأمر على أن الوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجد دونها وقولاً شرعاً عاماً
الآخر أن أدت أنه عام على كل من وجد في حقه شرط الوجوب وأسبابه
سواء ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكره أن أدت أنه عام لكل فرد
من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر لبطول أن الحاشي
لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات
وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم ثلاث صلوات وهكذا
ولم يقبل أحداً أنه إذا طهرت في بعض اليوم وفي أكثره مثلاً يجب عليها تمام
صلوات اليوم واليلة لأجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فقلت
تخلف الوجوب في حقه لا يفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لا ذلك
تخلف الوجوب في حقه لا يفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من
ذلك الكافراً إذا أسلم بعد فوات وقت أو أكثره من اليوم مع عدم الشرط
وهو الإسلام في حقه مضاًف إليه لتقصيره بخلاف هو لا ولم يقل أحد يجب
عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا فتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل
يوم ويلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لأنه لا مدخل للقياس في
وضع الأسباب ولين سلم فإنما هو فيما لا يكون على خلاف قياسي والحديث
ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ آمل الدين في شرح المشارق عن القاضي
عياض أنه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع
ولو كنا فيه لاجتباباً لنا كانت الصلاة فيه عند الأوقات المعروفة والتعينا
بالصلوات الخمس انتهى وليكن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فإن
ما نحن فيه لم يوجد زمان بقدر العشاء فيه وقت خاص والمفاد من الحديث أنه
يقدر لكل صلاة وقت خاص بها ليس هو وقتاً لصلاة أخرى بل لا يدخل وقت
ما بعدها قبل مضي وقتها المقدرها وإذا مضى صار وقتاً كما في سائر الأيام
فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثليين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق
وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديرًا بحكم الشرع ولا كذلك هنا
إذا الزمان الموجود ما وقت المغرب في حقه أو وقت الفجر كالجعل فكيف يصح
القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده أو رجلاه من المرفقين

والكعبين

والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الإمام الباقى ولذا سلمه الإمام الحلواني
ورجع إليه مع أنه الخصم فيه أيضاً فإنه وذلك لأننا لفعل سقطت من لعدم
شرطه لأن المجال شرط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها
أيضاً كما لم يبق هناك دليل يجعل ما وراء المرفق إلى الأبط وما فوق الكعب بمقدار
القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب
أو من وقت الفجر أو منها خلفاً عن وقت العشاء وكان أن الصلوات خمس بالاجماع على
المكلفين كذلك فإن فضل الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد
من وجود جميع أسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فلا تامل المتصف وأنه
سجانه الموفق انتهى كلام الحلي قوله والذي يظهر أن الحق يبدأ بتحقيق فنتسوى
بحق الحق ونقول قوله المحقق ولا يرتاب متاسل إلى آخر كلامه يدي ذلك لم
يتعرض له الحلي ونحن ننسبه عليه فنقول وجه الفرق أن مع عدم محله فرض
لا يتصور عقلاً إلا أن يتبين بالفرض في ذلك المحل المعدوم وأما مع عدم سببه
الجعل فلا يتبين بالفرض ممكن عقلاً وحاشا أن السبب الجعل كما قال مجاز علامة
جعلية وضعية اعتبارية ليست ارتباط عقلي بالوجوب وإنما السبب في نفس
الأمر الكلام النفس المحاذية في الدلالة على الطلب للفظ أقيموا الصلاة وقوله
وجواز تعدد المعارف للشئ معطوف على ثبوت الفرق لا يرتاب متاسل
في جوابه إلى آخره وقوله فانتفاء الوقت نتيجة كون الوقت معروفاً وبكلامه
واضح وقول الحلي فكذا استقر الأمر على أن الوجوب أسباباً وشروطاً مسلم لكن قوله
لا يوجد بدونها أن كان ملزماً لا يوجد عقلاً فهو مسلم في السبب الحقيقي وهو
الكلام النفس الذي لا يولد له تصور الوجوب لكن ليس حاشي فيه فإن الأوقات
أسباب اعتبارية يمكن أن يعتبر الشرع غيرها كما اعتبرها وإن كان الملزماً بقوله
لا يوجد لا يقع فهو مسلم أيضاً في السبب الحقيقي أما في السبب الجعل فيمنع استد
المنع حديث الدجال وقوله أن أدت إلى آخر قلنا اختار الشق الأول من التزديد
على معنى أنه عام لكل من وجد في حقه شرط الوجوب الجعلية أن وجدت
وإذا فالحقيقة كما يشهد له حديث الدجال فبطل قوله ولا يفيدك وبطل
أيضاً استدلاله على عدم الكفاية بقوله لعدم بعض ذلك في حق من ذكره لأن
البعض المستفي هو الجعل وقد علمت أنه لا يضر تنافؤه فإن قلت حاصل هذا
الكلام أنه قياس على مسألة الدجال وسياق من المعترض رده قلت وسياق
مناجاة أو اختار الشق الثاني على معنى أنه عام لكل فرد من الأفراد في كل يوم
من الأيام على كل حال من الأحوال ما لم يرد نص بخلاف ذلك وما استشهد
من مسألة الحائض فقد ورد نص باخراجهما من العموم بخلاف أهل بلغار
فأنه لم يرد نص يخرجهم من العموم وقوله ولم يقل أحداً إلى آخره نقول
موجباً فإن شرط على السبب علم انتفاء المانع والنص ورد بما نفيته الحاشي
لوجوب الصلاة بخلاف ما نحن فيه فإنه لم يرد نص بخلاف ما يقتضيه
مطلق الأمر وقوله فإن فات إلى آخره جواب من طرق الحق عساه يجب

به وقد علمت أن المحقق في غنية عنه وإن كان صحيحاً في ذاته وإنما الذي حمله به
المحقق ورود النص بعدم وجوب الصلاة حتى لو لم يرد النص بذلك لقلنا
بوجوب الصلاة عليها في الحيض وتقتضيها بعده كما قلنا في الصوم فسقط جوبه
بقوله قلنا إلى آخره لأن تخلف السبب الجعلي الذي هو الوقت لا يضر إذا من مسألة
الرجال كما قدمناه وسذكره وكذلك ورد النص بعدم وجوب صلاة الكافر
وهو قوله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقر بوجوب الصلاة لهم فإن سبهم من
المسجد مع التعليل بنجاستهم فهي عن قربان الصلاة ضرورة ولولا هذا
لوجب عليهم ونعمهم الخطاب بها كما عظم خطاب حرمة الزنا وأداء
المهر ومثال ذلك وكان يلزم القضاء بعد السلام وقوله والقياس على ما في
حديثنا لدجاله غير صحيح لأنه لا مدخل للقياس في وضع الأسباب قلنا ليس
فعلنا من باب القياس وإنما هو من باب الحاق دلالة فان قلت شرط
الحاق دلالة أن يكون الملقى في معنى الملقى به وهنا ليس كذلك كما سيأتي
في قوله ولا مساواة قلنا سيأتي هناك اثبات المساواة وهذا يخرج الجواب
عن قوله ويبيّن سلم إلى آخره وذلك لأننا إذا كان من باب الحاق دلالة فكما لا ينقض
عدم مدخلية القياس في وضع الأسباب لا يضرنا كون الملقى على خلاف
القياس وقول القاضي ولو قلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند
الأوقات المعروفة واكتفينا بالصلاة بالحسن كلام صحيح ويلحق به ما في
معناه وأما قوله هذا حكم بخصوص بذلك الزمان ممنوع لعدم دليل الخصص
وقوله ولا مساواة ممنوع بل المساواة موجودة فان يوم الدجال مقداره سنة
ففي كل أربع وعشرين ساعة يصلي خمس صلوات ويوم بلغار مع ليلة أربع
وعشرون ساعة فيجب أن يصلي فيه خمس صلوات وقرى بعضهم بأن يوم
الدجال فقد فيه العلامات ووجد الزمان وفي بلغار فقد كل من العلامات
والزمان ممنوع لما علمته أنما من يومهم مع ليلتهم ينقص عن أربع
وعشرين ساعة فقد وجد الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به
دلالة ومن هذا عرفت أنه لا حاجة بنا إلى تنزله بقوله وليي سلم القياس
وقوله والمقادير الحديث إلى آخره مسلم وقوله فان ما نحن فيه لم يوجد
زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لأن من يقدر يجعل لكل
صلاة وقتاً يختص بها لا يشتركها فيه غيرها كما قدمناه عند قوله فيقدر
لها وقوله أما وقت المغرب في حقهم أو وقت الفجر بالاجماع قلنا من يقدر
لا يسلم أنه وقت الفجر وقوله وعلم بما ذكرنا عدم الفرق قلت بل علم بما ذكرنا الفرق
وقوله ولذا سلمه الحلواني قلنا تسلم الحلواني لا يصلح دليلاً وقوله وذلك
لأن إلى آخره جوابه مع ما بعده واضح ما ذكرنا فتأمل منصفاً هذا وقول
الشارح وأوسع المقال يقتضي أن الشرع لا يوسع مقالا من عنده وليس
كذلك غاية أنه نقل في إمداد الفتاوى عبارة الحلبي بمرورها ثم قال وإنما
ذكرناه بجملة دفعها لما تفرقه بعضهم من لزومها فعله متناً معتمداً له فقال

وفاقد

وفاقد وقها مكلف بهما وقيل لا انتهى كلام الشربلاني ومراعاة لبعض المتأخرين
صاحب التنوير **قوله** ولا يساعده الضمير راجع إلى ما ذكره الحال **قوله**
حديث الرجال هو ما رواه مسلم عن النور بن سعيان قال ذكر رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرجال ولبث في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة
وسائر أيامه كما يأمركم قلنا قلنا ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا أقدر
قدرة قال لا نسوي فيستثنى هذا اليوم ما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان الثاني
له قال الرمي في شرح المنهاج ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة **قوله**
لأنه وجب على المحدث المساعدة **قوله** أكثر من ثلثا ليلة ظهر علم أن قوله صلى الله
عليه وسلم يوم كسنة ويوم كسنة يقتضي أن يبقى ليومين ليلاً فأصل صلاة بلا شبهة وذلك
الليل ليلة اليوم الثاني وحديث اليوم الأول ليلة سابقة عليه ويراد باليوم اليوم
مع ليلته ثم لا يخلو ما أن يكوناً متساويين أو النهار أطول أو الليل أطول فان كانا
متساويين كان الواجب إلى الزوال ما بين سبعين ظهراً لأنه حينئذ من المغرب
إلى الزوال ثلاثة أرباع اليوم بليته وان كان النهار أطول كان الواجب أقل
ذلك وان كان الليل أطول أمكن وجوب أكثر من ثلثا ليلة ظهر فيجوز على هذا
ليصح كلامهم لكنهم يحتاجون إلى نقل في ذلك والله أعلم بحقيقة الحال **قوله**
مثلاً أي أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك **قوله** فقد فقد
الآخران قدمنا الجواب عنه في الكلام مع الحلبي رحمه الله تعالى **قوله** وقيل
يؤخر جداً قال في البحر وهو ظاهر مطلق الكتاب لكن لا يؤخرها بحيث يقع
الشك في طلوع الشمس انتهى لكن في القهستان عن الأكراني الصحيح الأول
قوله بحيث يمشي في الظل عبارة البحر والنهر وغيرها وحده أن يصلي
قبل المثل وهي أول ما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها سرباً لعلوها
قوله منظور فيه تبع في التنظير البحر وهو وجوبه بالنسبة للحرارة البلد
وأما بالنسبة إلى الجماعة فيحتاج إلى البيان فنقول أما أن يكون في موضع توحيد
الجماعة فيه في أول الوقت وآخره أو في آخره دون أوله أو في أوله وفي آخره
أو في أوله دون آخره ففي الأولين يستحب التأخير اتفاقاً أما عند صاحب
البحر فظاهر وأما عند صاحب الجوهر فوجود الجماعة في آخره وأما في الثالثة
فبعد صاحب البحر يستحب التأخير وعلى إطلاق عبارة الجوهر لا يستحب والمحقق
مع صاحب البحر لا إطلاق الحديث والبيعة على الخلاف أيضاً والمحقق مع صاحب
الجوهر وذلك لأنه إذا علم أنه لو صلى في أول الوقت صلى بجماعة ولو أخر
صلى منفرداً وقلنا يستحب له التأخير يلزم ترك الجماعة التي هي واجبة على
التحقيق كما سيأتي في الإمامة أو سنة مؤكدة يعاقب على تركها على المشهور
لأجل السنة والفقهاء تأباه ويدل له كداهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على
النصف وعلوه بتقليل الجماعة ففي سبيلنا ينبغي أن يكون التأخير حراماً
حيث تحقق فوت الجماعة **قوله** في الزمان أي الشتاء والصيف **قوله**
في الأصح وقيل أن يتغير الشعاع على الحيطان وقيل أن يتغير قرص الشمس سراج

قوله الى ثلث الليل قال في النهرو عبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وما هنا جرى عليه في الخلاصة والمختار وغيرهما وقيد في الخاتمة والخفة وبحيط رضى الدين والبدايع بالشاء اما الصنف فينبذ فيه التجمل وحمل ابن الملك ما في القدور على الصنف وما هنا على لسانه وارضاء في البحر وفيه نظر لما علمت من انه يندب التجمل في الصنف وكلام القدوري في التأخير ومن ثم قيده في السراج بالشاء ثم رأيت بعض المحققين قال ينبغي ان تكون الغاية داخل تحت المعنى في كلام القدوري وغيره اخله في قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لآخرت العشاء الى ثلث الليل ليطبق الدليل على المدعى انتهى وهذا احسن ما به يحصل التوفيق وبالله التوفيق انتهى كلامه يعني واذا كانت الغاية غير اخله في الحديث في غير داخله في عبارة الكنز وعبارة التتويع من قبيلها ووفق في الدرر بان يكون ابتداءها قبل آخر الثلث وانتهائها في آخر الثلث ولو بالتخييل ونقل الشرع الى ما شئتوا عن البرهان ان في المسئلة روايتين قال وبه يحصل التوفيق **قوله** هذه اليه لا يمكن لان التحريم عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة مستعذر فعمل عقولنا في النهرو وهذا يومئ الى انه لو وقع التحريم قبل التغيير ثم تغير لم يكره **قوله** لا يفعل لم يكره هنا قول بكره الفعل كما حكوا في المعصية لان النقصان هناك المعنى في الوقت بخلافه هنا **قوله** يكره تنزيها الذي اختار المحقق في الفتح ووافقه البحر مندوبينهما اذا انحوز فيها الى ما يطول وورد عليه لا ينهض كما هو ظاهر للمتأمل **قوله** وكل ما لا يجوز مكره جليل سواء تقدم ان المصنف ذكر مطلق الصلاة الشاملة لما لا يقع في هذه الاوقات وما لا يقع يستبيح بالاطلاق في اصطلاح الفقهاء لا مكرها اجيب بانه اراد الكراهة الغوية والشارع يكره ما لا يجوز سواء كان حراما او باطلا او مكرها با اصطلاح الفقهاء ورد بان المصنف في صدد بيان الاحكام الشرعية على لسان الفقهاء واصطلاحهم وعبارة الكنز سلت من هذا حيث قالت ومنع التنفل الى آخره فان المنع صار بمنع ما يبطل وما يكره ولكنها مهمة في الابتداء وحسن منها فورا لا يوضح حيث ميز كلاما يبطل ويكره بكلام على حدة **قوله** وسجدة تلاوة منصوص عطفنا على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة **قوله** مع شروق وما دامت المعين لا تخار فيها في حكم الشروق كاتقدم في الغرض بانه لا يصح كافي البحر **قوله** عند البعض لا بد من الشافعي رضي الله تعالى عنه فان عنده تصح صلاة الصبح مع الشروق **قوله** فلا يكره فعله اعلم انهم اختلفوا في صلاة العصر وقت الاصفار فبطل المكره تاخيرها لا ادائها لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا به وقيل لا ادائها مكره ايضا وايده في البحر بالنقل والاستدلال وعليه مثنى الشارح حيث قال فلا يكره فعله وهو المناسب للاستثناء لان حكم المستثنى منه الكراهة الغوية على ما تقدم فيصير عصر اليوم غير مكره للشارع اذا كان غير مكره له لم يكن فعله باطلا ولا مكرها اصطلاحيا وحينئذ افاد المراد التزاما وهو في الكراهة اصطلاحية عن الفعل لان

الغوية

الغوية اعم منها ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص لكن يصير معنى قوله بخلاف الفجر ان الفجر في وقت الشروق يكرهه الشارع وكراهة الشارع له تخفى ان تكون لبطلانه وان تكون كراهته اصطلاحية مع صحته في نفسه مع ان المراد هو الاول فهو اطلاق في محل التقيد والخطب فيه سهل **قوله** لا دية كما وجب اشارة الى الفرق بين العصر والفجر حيث بطل الثاني بطر الناقص لا الاول حال الفرق كما في الجواز السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغيير وهو ناقص اذا آذاه فيه اذاه كما وجبت ووقت الفجر كله كامل فوجب كماله فتبطل بطر الطلوع الذي هو وقت فساد عدم الملازمة بينهما **قوله** كما بسطه صدر الشريعة عبارة ذكر في اصول الفقه ان الجز المقارن للاداء سبب لوجوب الصلاة وآخر وقت العصر وقت ناقص وهو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فان آذاه اذاه كما وجب فاذا اعترض الفساد بالغروب لا يفسد الفجر كل وقته وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل طلوع الشمس فوجب كمالا فاذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد لانه لم يورد ها كما وجبت فان قيل هذا تعليل في معرض النص وهو قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين النهي الوارد عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض في القياس رجع هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النهي في صلاة الفجر واما سائر الصلوات فلا تجوز في الاوقات الثلاثة لحديث النهي اذ لا معارض لحديث النهي فيها **قوله** وينعقد نقل الى آخره اعلم ان ما يسمى صلاة ولو تيسرا ما فرض او واجب او نقل والاول على قطعي فاعني الوتر والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنان والاعتناء بالصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء والجمعة والسجدة الصليبية والواجب اما لعينه وهو ما يكون بايجاب الله او لغرض وهو ما يكون بايجاب العبد فالاول للوتر وصلاة الفطر وصلاة الاضحية وسجدة التلاوة والثاني بسجدة السهو وركعتا الطواف وقضاء نقل ففسده ومنذور والنفل سنة مؤكدة او غير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكرهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى اصفار الفجر الاول لا يقع فيه شي من الصلوات التي ذكرنا اذ انشئت فيه وبطلان طر عليها الا النفل والنذر المقيد بها وقضاء النفل الذي افسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلاوة ثلث آياتها فيها وعصر يومه وانعقاد هذه الستة مع الكراهة فيجب لقطع والقضاء في غير النوعين الا عصر يومه فانه لا يجب قطعه بل لا يجوز لانه لا كراهة في فعله وانعقاده انما الكراهة في تاخيرها كما سيأتي فلو قطع قضاء في غير النوع الاول والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغرض فانه ينعقد مع الكراهة

فيجب لقطع والقضاء في غير النويين اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وينعقد بفعل
الى آخره يعني عن قوله قبله وكرد صلاة الى آخره فكان عليه ان يسقطه ويذكر
الاستثناء هنا **قوله** لعينه هذا التقييد غير صحيح فانه يقتضي ان الواجب لغیره
ينعقد في هذه الاوقات وليس كذلك كما صرح به في البحر والقياس في النهروكان الذي
اوقعه في هذا عبارة نور الايضاح حيث قال والاوقات الثلاثة تكرر فيها النافذة
كراهة تحریم ولو كان لها سبب كالمنذور وكفى الطواف انتهى فانها تقيدها انعقاد
مع انه ذكر قبلها ما يفيد باطلاقة موافقة البحر حيث قال ثلاثة اوقات لا يصح
فيها شيء من الفريضة والواجبات التي لزم في الزمة قبل دخولها فانها تقيدها
الا انعقاد وليكن اجيب عنه بان المراد بالمنذور في كلامه المنذور والمقيد بها فلا
جواب عن ركعتي الطواف **قوله** كوتر الكاف للتشديد لا استقصائية لما عرفت من
ان صلاتي العبدية وسجدة التلاوة واجبة لعينها ايضا **قوله** فلا تادى
ناقصها هذا ظاهر في سجدة التلاوة واما صلاة الجنائز فصح مع الكراهة كما في
البحر عن الاستصحاب وافرقة النهروكان وفي التحفة الى آخره اقره البحر والبرهان
كما استدل على مفهوم قوله لا يكره فعلهما اي تحرهما فان مفهومه كراهة فعلهما
تحرهما **قوله** وصح تطوع بذب فيها تكرار محض مع قوله وينعقد بفعل بشرع
فيها **قوله** عن البغية بضم باء الموحدة وكسر هاء ما ينبغي قاموس فعلاها في
الاصول الشيء المبني اي المطاوع وهي هنا علم كتاب هو مختصر القنية ذكره البحر
في باب شروط الصلاة **قوله** قصدا احترازه عما لو صلى تطوعا في آخر الليل
فلا صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل اتمامها لان وقوعه في التطوع بعد الفجر
لا عن قصد ولا يتوبان عن سنة الفجر على الاصح كما في الفتاوى الهنديه عن السراج
والزليقي **قوله** الا يصح الذي استثنى اليسير صاحب القنية والمراد به ما يصح
الركعتين كما في البحر **قوله** وسيجيئها عشر في باب التقيدين وهي في جمعة
واضحة وثلاث خطب الحج وختم وتكاح واستسقاء وكسوف وفي كلامه نظر
من وجوه الاول ان قوله خروج امام من الحج وقيامه للصعود لا يناسب
خطبة التكاح وخطبة ختم القرآن كما لا يخفى الثاني ان قوله الى تمام صلاته
لا يناسب الخطبة الجمعة وخطبة عرفة اذ لا صلاة بعد غيرها الثالث ان
خطبة الكسوف مذهب الشافعي وخطبة الاستسقاء مذهب المالكية
فكانت الخطبة عند حنيفة ثمانية لا عشر الرابع انه يقتضي كراهة التنفل
فيها تين الخطبتين عند حنيفة مع انها غير مشروعية عنده فتأمل
قوله بين كلامي النهاية والصدور فان صدرا شريعة يقول تكبر الفاتحة
وصاحب النهاية يقول لا تكبر كما في شرح المصنف **قوله** اي اقامة امام
مذهبه مفهومه انه اذا اقام المخالف لا يكره التطوع مطلقا سواء علمنا انه
راعي مذهبنا او علمنا عدم المراعاة او شككنا مع ان الذي حرره البحر مما ياتي
انا اذا تحققنا مراعاة مذهبنا لا يكره الا قد اوهنا يستلزم كراهة التنفل
حينئذ حررا الفضيلة للجماعة التي هي سنة مؤكدة او واجبة على القولين

ويمكن

ويمكن ان يجاب عن الشارح بان صورة تحقق المراعاة داخلية في كلامه لا نرا اذا
راعي كانت على مذهبنا حينئذ فكان المراعي امام مذهبنا على هذا التقدير
قوله ولو ابدرك تشهدا مشي في هذا على ما اعتمد المصنف والشرنبلاني
تبع البحر لكن ضعفه النهروكان ظاهر المذهب من انه لا يصلي السنة الا اذا علم
انه يدرك ركعة وسبق في باب ادراك الفريضة **قوله** تركها اصلا لا يقضيها
قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقتضي الا مع الفرض اذ اوقات وقضى قبل زوال يوم
فوتها **قوله** وما ذكر من الحيل وهي ان يشترع فيها فيقطعها فيقضيها قبل الطلوع
او يشترع فيها ثم يشترع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع ورد
من وجهين الاول ان الامر بالشروع للقطع فيجوز شرعا وفي كل منهما قطع الثاني
ان فيه فعل الواجب لغير في وقت الفجر وانه مكروه كما تقدم **قوله** وكذا يكره
الى آخره فيه ان غير المكتوبة لا يتناول الفوات لانها مكتوبة اي مفروضة
فيقتضي عدم كراهة قضاء الفاتحة عند ضيق وقت الوضوء مع انه مكروه
والجواب ان في المكتوبة الوقتية فدخلت الفاتحة في غير المكتوبة ولو كان بينها
وبين الوقتية ترتيب وكذلك ان في الوقت للمعبد في الوقت المعبود كما حال
وهو المستحب لاسيما في باب قضاء الغوايت من ان الترتيب يسقط بضيق
الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية عند ضيق الوقت المستحب كان اولي
قوله مطلقا اي سواء كان في المسجد او في البيت بقراءة التفصيل بمقابلته
قوله في الاصح رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او
بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد او في البيت
قوله وكذا بعدها ضمير التثنية راجع الى صلاتي الجمع الكائين بعرفة فقط
لا بغيره ايضا وان اوهه كلامه لعدم كراهة التنفل بعد صلاتي الجمع عز لفة
ويذكر على ان هذا مراده قوله كما مر فان الذي مر قريبا هو قوله ولو المجموع
بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدها كما مر على قوله ومنزلة لسلم من الامام
ولو استقطعه من البيهق لسلم من التكرار ايضا **قوله** تاقت اي اشتاق كما في
القاموس **قوله** ينف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد تخفف وفي
آخره فاما زاد على العقد ان يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا
على حسب ما ظهر لي ثلاثة وثلاثون وهي الشروق والاكسوف والغروب وبعد
صلاة فجر وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب وعند
الخطب العشر وعند اقامة مكتوبة وعند ضيق وقتها وقبل صلاة
فطر وقبل صلاة اضحى وبعد صلاة فطر في مسجد وبعد صلاة اضحى في مسجد
وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول وعند مدافعة
بول وعند مدافعة غايط وعند مدافعة كل منهما وعند مدافعة ربح
ووقت حضور طعام تاقت نفسه اليه وعند كل ما يشغل باله وما
بعد نصف الليل لا اذا العشاء لا غير كما نقله البحر عن غيبة البيان عند قوله
ووقت الخطبة واعتراضه عليه بانه ليس وقت كراهة انما التكرار في التأخير

فقط لا ينهض وذلك لأنه بنفسه حقق كون آداء العصر في الوقت الأصغر
غير مكروه إنما المكروه التأخير فقط كما قدمناه ومع ذلك فالأصغر لا وقت مكروه
بالنسبة إلى العصر كما أنه مكروه بالنسبة لغيرها ولا فاسق كون تأخيرها إليه
مكروها فثبت بهذا أن بين كراهة تأخير العبادة إلى وقت وبين مكروهية ذلك
الوقت تلازما غاية الأمر أن كراهة بعض الأوقات تترتب في جميع الصلوات كالزروق
واخرويه وبعضها في النوافل والواجب بالغير كما بين الفجر والشمس ما بين صلاة
العصر والأصغر وبعضها في الوقتية فقط كما نحن فيه فتأمل متصفا وإذا
ثبت هذا كان وقت اشتباك الفجر أيضا وقتا مكروها بالنسبة إلى صلاة المغرب
وكراهة التأخير إلى هذين الوقتين تحرر عنه كما نقله الجرح عن التقنية واعلم أن
عدما ثلاثا وثلاثين مقي على أن ما قبل صلاة المغرب وقت كراهة وهو خلاف
اختيار الجرح والفتح كما قدمناه على عدم عدما بعد صلاة الفجر بمعرفة لرحولها
تحت قوله وبعد صلاة عصر كما أشار إليه الشارح بقوله ولو أجمعه بغيره وعلى
عد خطبة الاستسقاء والكسوف منها وفيه ما قدمناه وعلى عدم عد الأوقات
المكروهة تنزيها المفهومة من ضدها المستطرد المذكور في قوله والمختار لا يتأخر
بإسفار إلى قوله وتأخير غيرها فيه ثم اعلم أن عطف ما يشغل البدن على المدافعة
وحضور الطعام من عطف العام على الخاص كما أشار إليه الشارح حيث قدر
كذا كذا الحسن في التركيب أن يقول بعد قوله ومن لفه وعند ما يشغل باله
كقول ونحو لأن ذكر الفصل بعد الجمل وقع في النفس **قوله** فزيلة بفتح
الميم وسكون الزاي وفتح الياء وضما ما يليق فيه الزيل قاموس **قوله** مجزرة
مكان الجزاء إلى آخر قاموس **قوله** معتبرة مثله الياء قاموس **قوله** معاطن
جمع معطن وطن الأبل ومبركها حول الخوض **قوله** بلا ستر لما رأى سائر يستتر
المار عن المصلح وسياق الكلام عليها في باب ما يفسد الصلاة **قوله** وما رواه
الآخر قال في إمداد الفتاح وما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل بعد
زوال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب
حتى يصليها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب تجل العشاء فصلاها مع المغرب
فالجواب عنه أن صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في آخر وقت العصر في أول
وقته وكذا فعل بالمغرب والعشاء فيصير جمعا فعلا لا وقتا **باب الأذان**
قوله هو لغة الأعلام في القاموس أد أنه أمر به علمه وأذن فاذن أكثر
أما علام فثبت فالأذان اسم مصدر لأن الماضي هنا اذن المضعف ومصدر
التأذين **قوله** ليعم الغايته فالعلم الأذان المعروف ومفعوله الأذان المخدوف
المضاف للغايته وقوله بين معطوف على الغايته والتقدير ليعم اذن الغايته
والأذان بين يدي الخطيب ويناد على ذلك الأذان في آخر وقت ظهر الصيف **قوله**
اذن جبريل عليه السلام يعنى في مسجد بيت المقدس لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال ليلة اربع في جمعتي النبيين واذن جبريل عليه السلام وفاقا
وصلت بهم فصلى خلفي ملائكة وأرواح الأنبياء عليهم السلام كذا في السراج الوهاج

ومعلوم

ومعلوم أن صلاة نهم كانت في بيت المقدس **قوله** ثم روى عبد الله بن زيد
ابن ثعلبة بن عبد ربه الخرجي أنصارى وحديثه ما روى أن النبي صلى الله عليه
وسلم جمع أصحابه وشاورهم فيما يدعون الناس إلى الصلاة فقال بعضهم يضرب
الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم هو لنصارى وقال بعضهم يضرب الشبورة وهو
البوق فقال هو لليهود وقال بعضهم يضرب الدف فقال هو للروم وقال بعضهم
توقد النار فقال ذلك للجحوش وقال بعضهم تنصب رايت فاذا رآها الناس علم بعضهم
بعضا فلم يجبه ذلك فلم تنفق إلا وأمر على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم مهتما قال عبد الله بن زيد فثبت مهتما باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبينما انابني النائم واليقظان إذا تاني آت وعليه ثوبا ن اخضر ن فقام عرجا
الحائط وفي يده ناقوس فقلت له اتبعني هذا فقال ما تصنع به فقلت يضرب
به عند طلوع الشمس فقال لا فلا ذلك على ما هو خير منه قلت بلى فاستقبل القبلة قائما
وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الأولى
وزاد في آخره قد قاست الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فخصيت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال روي الحق أو روي يا صادق القضا على
بلال فإنه أذن منك صوتا فاقبعتها عليه فقام على سطحه كان أعلى سطوح
المدينة فجعل يردد فسعده عمر رضي الله تعالى عنه وهو في بيته فاقبل إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فإزار به رول فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق
لقد رأيت مثل ما رأيته أنه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
أثبت والله الهدى على ذلك كذا في السراج الوهاج فان قلت كيف تصح مشورة
الصحاب مع تقدم اذان جبريل ليلة الأسل قلت في إمداد الفتاح إشارة إلى
الجواب حيث قال وفي حديث المعراج أن الملك الذي خرج من الحجاب الذي في
عرش الرحمن أذن وهو يدل على أن التعليم كان ليلة الأسل أنه لم يفعل به
إلا بعد ما رآه عبد الله انتهى وجه الإشارة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل
به لظنائه أنه من خصوصيات تلك الصلاة هذا ما ظهر لي وأما علم **قوله**
في حقوق الأئم إنما اوجب الأئم مع أنه سنة لكن من سنن الهدى وترك سنن
الهدى يوجب الأساءة بخلاف سنن الزوايد كسنن النبي صلى الله عليه وسلم
في قيامه وقعوده ولباسه وأكله وشربه وغير ذلك كذا في السراج الوهاج **قوله**
للغرائض الخمس دخل فيه الجمعة **قوله** حتى يرد به ميني للجهول من بابي ففعل
لأن باب فعل المضعف بدليل إرد ويا بطير **قوله** خلا فاللذان هذا
راجع إلى الأذان فقط لا إلى الإقامة أيضا كما يوهمه فان بابيوسف يجوز الأذان
قبل الفجر لكن بعد نصف الليل كما في القمستان وما الإقامة فانها لا تجز قبل
الوقت اتفاقا كما في الفتاوى الهندية عن المحيط وكما في البحر أيضا **قوله** أو
مقطوع حركة الآخر يعني في كل جملة غاية الأمر أن زاء أكبر كمولي والنا لثة
والخامسة محركة بالفتح لا لتقاء الساكنين حيث لم يقف عليها والثانية
والرابعة والسادسة بأفية على سكنها كما في جمل الأذان **قوله** ولا تترجيع

وهو ان يحذف بالشهادتين صورته ثم يرجع فيرفع بهما صوت **قوله** ملحق بالشار
به الى الرد على الجرح في قوله والظاهر من عباراتهم ان الترجيع عندنا مباح ليس
بسنة ولا مكروه انتهى فان النقل الصحيح مقدم على الظاهر بعد تسليم وجوده
وقد صرح بالكرهية القهستاني ايضا **قوله** اي تغف لا يجوز ان يكون مبنيا على
الفتح لان ما بعد الالف في التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على
الفتح تركيبا مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعا لمحل لا مع اسمها والتصبيح ابتداء
لمحل اسمها لكن منع هنا من النصب مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع
مع ما فيه من اثبات الياء الذي هو مرجوح فان المنقوص المجرى من الالف يترجح
حذف يائه في الرسم كالوقوف اذا كان مرفوعا ومجزوا وفي المحل بها بالعكس
قوله وقيل قايلا الحلواني كافي البحر والقهستاني **قوله** ويلفت اي بوجهه لا
بصدده كذا في القهستاني **قوله** مطلقا اي سواء كان المحل مستعاضا او لا وهو
راجع الى الاقامة فقط وفي السراج لا يجوز فيها لانها لا اعلام الحاضر من كافي
البحر **قوله** لا يستدبر تعليل لقوله فقط اي انته عن القول بالا تفاوت خلفا
للإلتفات برالمؤذن او المقيم القبلة **قوله** بصلاة وفلاح لغو فشرم رب يعني
يلتفت فيها يمينا بالصلاة ويسارا بالفلاح وهو لا يصح كافي القهستاني عن
المنية وهو الصحيح كافي البحر والتبيين وقال مشايخ مروي في رواية في كل كذا
في القهستاني **قوله** ولو وحده اشار به الى رد قول الحلواني انه اذا كان وحده
لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب في الشرح **قوله** لومسعة قيد في استد
والمراد انه يستدبر ان لم يرتفع الا علام كافي النقاية **قوله** فيما مر قديرا ليل
يرد عليه ان ترك الاقامة بكرة في حق المسافر دون الاذان وان المرأة تقيم ولا
تؤذن وان الاذان كذا في السنة منها كافي سابق واراد بما مر احكام الاذان العشرة
المذكورة في المتن وهي ان سنة للفرائض وان بعد ان قدم على الوقت وان يريد
باربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم اللحن والترسل والاتفات والاستدارة
وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر وجعل صبعيه في اذنيه ثم
استغنى عن العشرة ثلاثة احكام لا تكون في الاقامة فابدل الترسل بالحدرد
والصلاة خير من النوم بعد قامت الصلاة وذكر انه لا يضع اصبعيه في اذنيه
فقيت الاحكام السبعة مشتركة ويرد عليه الاستدارة في المنارة فانها
لا تكون في الاقامة فكان عليه ان يتعرض لذلك **قوله** فتح راجع الى فضلية
الامامة على الاذان فان فيها ثلاثة اقوال هذا والعكس وهو مذهب الشافعي
حكاه العيني في باب الامامة والمساواة اختار منها المحقق ما هنا وما
افضلية الاقامة على الاذان فقد نقله في البحر عن الخلاصة من غير حكاية
خلاف وعبارة الشارح توهم الخلاف فيه ايضا فكان عليه ان يقول لكن هي
افضل منه وفي الفتح وكذا الامامة ومما رآه من الامامة مع الاقامة فليراجع
قوله لم يبعدها في الاصح كما في الظهيرية خلافا لما في الحاشية والمحيط بعد
قوله في فرائد اي الضمير راجع الى الاقامة بقدرية الجمع في قوله فرائد

لا الى

لا الى قوله قد قامت الصلاة كما وجهه تركيبه وكان عليه ان يذكرها عند
قوله ولا اقامة كذا ان **قوله** في الكل اي في كل الصلوات **قوله** لكل اي لكل
احد سلطانا او غيره **قوله** لوجاعة او صحرا لا يبيته منفردا قيد في رفع الصوت
لا في يردن ويقيم وهو بحث من صاحب البحر **قوله** ولا يسن ذلك الا اذا
والاقامة على ما في المذكور **قوله** ظهر يوم الجمعة اي قبل صلاة الجمعة وبعدها
كما سيأتي في باب الجمعة وهو مضروب على انه مفعول لاجله **قوله** لان فيه
تشويشا وتغليظا ولا نه اذا كان ممنوعا عن القضية في المسجد لما فيه من ظاهرا
الكساف في اخراج الصلاة عن وقتها فاذا كان اولى بالمنع بجراي والاقامة
كذلك **قوله** ويجوز بذكر كراهية اي تحريمية لان الترخيمية ثابتة لما في
البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم انتهى فيكون اذا منهم خلاف الاول خلاف
الاولى مكره تنزيها الا اذا وجد الامعي من يحفظ عليه اوقات الصلاة فحينئذ
هو البصير سواء كافي البحر **قوله** مراهق مفهومه انه اذا كان دون المراهقة
يكون اذا نه وان كان يعقل وليس كذلك فانهم على كراهية اذا نه ولا ان المحرف
والمعتوه بعدم الاعتماد على قولهم ولا شأن سبب عدم الاعتماد عدم التمييز
ويبدله ما سيأتي وهو قوله وصبي لا يعقل **قوله** ولا يحل الا بالاذن اي لا يحل
للعبد ان يصير مؤذنا للجماعة الا باذن سيده بخلاف ما لو اذن لنفسه حيث
يحل له بلا اذن كافي البحر بحثا **قوله** ولو غير محتسب اشار به الى رما في
الفتح من غير ان المحتسب ليس له ثواب المؤذنين ووجه الرد كافي البحر انه مبني
على مذهب المتقدمين من عدم صحة الاجارة على الطاعات المستتبع عدم
حل اخذ الاجر وما على مذهب المتأخرين المقتضي بمن صحة الاجارة وحل
اخذ الاجر فله ثواب المؤذن **قوله** على المذهب راجع لكل من كراهية
اقامة المحدث وعدم كراهية اذا نه وما الجنب فيكره اذا نه واقامته رواية
واحدة كافي البحر **قوله** اولى بامامة واذن من جاهل يعني اذا لم يوجد الا
جاهل بالاوقات كافي البحر **قوله** ولو بمباح كشرب الخمر غص بلقمة
وهو اشارة الى جواب سوال مقدر تقديره لما فرغ السكران من دخوله
في سابقه والجواب ان السكر بمباح ليس يفسد كافي البحر **قوله** كعتقه ومثله
المجنون **قوله** ويعاد اذان جنب علم ان المصنف ذكر من ذكره اذ انهم
واقامتهم او اقامتهم فقط احد عشر ستة منها بالعبارة وهي الجنب والمحدث
والمرأة والناسق والسكران والقاعد وخمسة دلالة وهي الخنثى والمعتوق
والصبي الذي لا يعقل والمجنون والراكب اما الخنثى والراكب فلمساواتهما
المرأة والقاعد في الحكم واما الثلاثة الباقية فلكونها اولى بالحكم من
السكران ثم حكم باعادة اذان سبعة وهم الجنب والمرأة والمجنون والمعتوق
والسكران والصبي الذي لا يعقل والخنثى الداخلة في المرأة دلالة ففهم ان
الخمس الباقية لا يعاد اذانهم ولا اقامتهم اما الاقامة فلانها لا تعاد في حق
من يعاد اذانهم ففي حق هؤلاء اولى واما الاذان فلانه لا يكره في حق المحدث

فكيف يعاد وما في لقاعد والركب فلان علة الاعادة عدم قبول قول المزدن
اما لعدم تمييزه كالمجنون ونحوه واما لعدم قبول قوله كالفاسق واما لعدم
اعتبار الشرع اذ انه لما يلزم عليه من احدا من خفي الصوت او الفتنة
كالمرأة ولم يوجد احدا من الثلاثة فيها واما الفاسق فقد نص على عدم اعادة اذان
في الفتاوى الهندية عن الذخيرة لكن في البحر لا ينبغي ان لا يصح اذان الفاسق
بالنسبة الى قبول خبره والاعادة عليه لما قدمنا من انه لا يقبل قوله في الامور
الدينية انتهى فهذا يدل على اعادة اذانه لانها ذكره عقب قول السراج لو لم يبعد
اذان المرأة فكانهم صلوا بالاذان فكان عليهم الاعادة انتهى فعلى هذا كان على المصنف
ان يذكر الفاسق فيمن عاد اذانهم لكن تعبيرها ينبغي يقتضي انه بحث لها وقدرت
مصادره للذخيرة فتأمل **قول** ندبنا قال القسستاني واعلم ان اعادة اذان
الجنب والمرأة والمجنون والسكان والصبي والفاجر والركب والقاعد والمأش
والمنكر عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد بالاذان
ناقص وهو الصحيح كافي التمرات انتهى وفيه دليل على ان قوله وكذا يعاد جار على
القولين الذنب والوجوب **قول** لما مر من قوله لمشرعية الى اخره **قول**
ويجب استقبالها لانه اذا شرع فيه ثم قطع بتاويله على السمع ان قطع
للخطا فينتظرون اذان الحق وقد نفوت بذلك الصلاة فوجب ازالة ما
يفضي الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلا حيث لا ينتظرون بل يراى
كل منهم وقت الصلاة بنفسه او ينصبون لهم رقبا كذا في البحر من فتح القدير
قول وعشيه بضم العين وسكون الشين المعجمين تعطل القوى المحركة
والحساسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قدمناه في الموضوع عن
القسستاني **قول** وحصره مصدر من باب فرح الى في المنطق قاموس
قول ولا ملقن لاول الحال **قول** لكن عبر في السراج بيندب واختار
في البحر من ولا الوجوب بالشعر مستشهدا بالمعجم والظهيرية والسراج
قول وجزم المصنف الى اخره عبر صاحب البحر في عدم صحة اذان هؤلاء
ينبغي فترجم عند المصنف في من حيث علة الاعادة اذان المرأة وما
عطف عليها بقوله لعدم الاعادة على هؤلاء فلا يلتفت اليهم ومن
ينتظر لئلا اذان المعتبر والحال انه معتبر فيؤدي الى تفويت الصلاة
اولا تشك في صحة المؤدى والى بقاعة في وقت مكرره انتهى فكان اعادة
اذان المرأة وما عطف عليها واجبا وينبغي ايضا ترجيح وجوب اعادة اذان
من مات فيه وما عطف عليه كما اخذ به المحقق في الفتح لظهور الدليل في
الموضعين واخذ صاحب البحر بالذنب تبعا للسراج ولا دليل عليه واما في
الجنب فالاصح ندب الاعادة لعدم جريان هذا الدليل فيه وعلى هذا افقوله
وكذا يعاد اذان المرأة الى اخره معناه وجوب **قول** قلت الى اخره البحر
لصاحب البحر **قول** والواجب الاجابة بالقدم من تمة مقول الحلواني
قول بان يقول بلسانه اذ ان الاجابة بالقدم ليست بواجبة **قول**

اجاب لا ولا اذ ان يسمعه سواء كان مؤذن مسجده او غيره كافي البحر **قول** فيقول
هو وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول اكثره في حديث مفسر
لذلك رواه مسلم واختار المحقق في فتح القدير الجمع بين القولين والجملة على الاحكام
لا يورد في بعض الصور على صاحب البحر مستدلي بعلي اذ اذ الحى على الصلاة قال حى
على الصلاة الى اخره وقوله لا يشبه الاستدلال لا يمنع من اعتبار الجنب بها دليلا
لنفسه من كونهما السواكن مخاطبا لها وقد اطلنا رحمه الله تعالى الكلام فيه كذا في البحر
قول لانه البحث لصاحب البحر **قول** وهذا راجع الى قوله ولو كان في المسجد الى اخره
قول وعليه فيقطع قراءة القرآن لم يخله ويجب اى بالقدم وجوبه باللسان ندب
وقوله ولو بسجدة لاي لا يجب باللسان **قول** وهذا متفق على قول الحلواني واما
عندنا فيقطع ويجب بلسانه مطلقا **قول** على الاول هو القول بوجوب الاجابة
باللسان فقط **قول** انما يجب اذ ان مسجده ان كان المراد الاجابة بالقدم فهو صحيح
لكن متفرع على قول الحلواني وان كان المراد الاجابة باللسان بناء على مذهبه في غير
صحيح لما تقدم من انه يجب القول سواء كان مؤذن مسجده او غيره **قول**
وسئل عليه السلام الى اخره قال في الفتح وهذا ليس ما نحن فيه من مقصود السائل
اى مؤذن مسجده او غيره لانه حيث سمع اذان ندب له الاجابة او رجعت على القولين بحر
قول مطلقا ي سواء كان عدلا او لا كما يعلم من لاحقه **باب**
شروط الصلاة **قول** شرط انعقاد هو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة
فقط سواء استمر الى آخر الصلاة او لا فالنية مما يمكن استمراره وان لم تستمر حقيقة
في مستمرة حكمها والحرية لا يمكن استمرارها والوقت يمكن استمراره لكن هذا في غير
صلاة الصبح والجمعة والعيد وما فيها فالوقت شرط دوام من قبل القسم
الثاني كما هو ظاهر الخطبة ايضا لا يمكن استمرارها **قول** وشرط دوام هو ما
يشترط وجوده من اول الصلاة الى اخرها **قول** وشرط بقائه هو ما يوجد في
انتهائها مستمرا الى اوطا **قول** وهو لقراءة ومثلها رعاية الترتيب في فعل
غير مكرر في كل الصلاة كالقعدة الاخيرة او في ركعة كالقيام كاسياني **قول**
لا غلظ لان قليل ما منع بخلاف قليل البحث كذا في البحر ويرد عليه ان الحدث
لا قليل له لانه لا يتجزى ويمكن ان يرد بقليل المنة تساهلا وورد في غاية البيان
ان القعدة من الجزا اذا وقعت في البئر تجزى ولو ادخل الجنب يده في الماء لا يتجزى
نقله في البحر لم يجب عنه والجواب ان ما اورد غير وارد على الصحيح من طهارة
الماء المستعمل وعلى القول بنجاسته يجب بان الماء لا غلظية من حيث منع
الصلاة كما افاده شيخنا السيد رحمه الله تعالى **قول** كذلك اى بنوعيه وهما
الغلظية والخفيفة **قول** وكذا ما اى ثوب يتحرك بحركته كسدل موضوع
على عنقه وفي طرفة الامر نجاسة مانعة ان تحرك موضع النجاسة بحركات
الصلاة منع والا لا واحترز به عما اذا كانت النجاسة على لباس في غير موضع
الوقوف والجمعة فانها لا تمنع وان تحرك موضعها بحركات الصلاة كافي

الشريفة على الوجهانية **قول** كجبت تمثيل لغيره لما منع **قول** ان شدة قديريه
على الغالب من ان اذ المرشد في رما يسيل لعا باكثر من قدر الدرهم في بطل الصلاة
فلو علم عدم السيلان او سار دون اكثر من قدر الدرهم لا تبطل الصلاة كما يؤخذ
من تعليلهم ولو قالوا كلبان لم يسل منه ما منع الصلاة لكان **قول**
في الاصح ركنين يقول يمنع مطلقا كما في البحر كما ينبغي على نجاسة عينه **قول**
اتفاق الاصح وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع اليدين **قول**
لا موضع يديه وركبتيه يعني لا يشترط طهارة موضع يديه وركبتيه فتصح
الصلاة وان كانت موضوعة على نجاسة بيد في قول البحر وغيره في التعليل
لان الموضع على نجاسة كالموضع على اليدين والركبتين غير واجب
كما انه لم يمسح عليها **قول** على الظاهر في ظاهر الرواية واختار ابو الليث
ان صلاة تفسد وصحة في العيون كما في البحر واختاره في نوادره **قول**
الا اذا سجد على كفة استثنى من قوله لا موضع يديه يعني ان عدم اشتراط طهارة
ما تحت يديه فيما اذا لم يسجد على كفه اما اذا سجد على كفه فلا بد من طهارة ما تحتها
كما اذا سجد على شقه وتحت نجاسة بخلاف ما اذا سجد على شارب منفصل عنه
مفروش على نجاسة **قول** كما ينبغي في سائر الصلاة **قول** الا في موضع
كما غتسل ولا سائر وكسقوط وجاؤا مدواة **قول** وله لبس ثوب نجس في صلاة
هذا يفيد ان يخرجهم الثلث بالنجس بخصوص بالبدن وحينئذ فالفرق بين
البدن والثوب الملازمة وعدمها فان الانسان لا ينقل عن بدنه بخلاف
الثوب على ان في الثوب خلافا كما في البحر عن البغية **قول** الى ما تحت ركبتيه
الغاية غير اخلة هنا في الغاية **قول** او كناية ومثلها المستعارة التي اعتق
بعضها فانها بمنزلة الكناية عند الامام خلافا لما اقاما المستعارة الموهنة
اذا اعتقها الراعي وهو معسر في حرة اتفاقا كما في البحر **قول** فاما جنبها فيجوز
في المتن فجعله الشارح بادخاله امام فوعا على انه مبتدأ وحينئذ هو مفرد
لا مثني كما في بعض النسخ والاقوال الشارح واما جنبها **قول** فتبعها على
القنية كما في البحر الجنب تبع للطن والوجه ان ما يلي البطن تبع له انتهى **قول**
الجنب كما في لقاموس شق الانسان انتهى فالظاهر انه اسم لما يلي البطن والوجه
فمعنى كلامه القنية ان ما يلي البطن تبع للبطن وما يلي البطن بان والصدر فتبع
الظهر وذلك لان الظهر على من البطن لان البطن ما لان والصدر قفص
العظام والظهر يحاذيها غايته ان اكتفيين غير اخليين في الظهر فليسابع
كما في البحر **قول** على المذهب خلافا لما في التبیین تبع للظهرية منها شرا فاعلم
حيث قيد الفساد باذا ركن بعد العلم بالعتق كما في البحر **قول** ينبغي لفاء
القبالية اي لما فيها من الدور وذلك لان صحة صلاتها تقتضي وقوع العتق
عليها قبل الصلاة ووقوع العتق عليها قبل الصلاة يقتضي عدم صحة صلاتها
بلا قناع فادى لقول صحة صلاتها الى عدم صحتها فالقول بصحتها باطل
فاذا الغيا القبالية صارت كما قال ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة

وحينئذ

وحينئذ تفتق عقب الصلاة **قول** في الطلاق الدوري وهو ان يقول لامرأة اطلقك
فانت طالق ثلاثا قبله فاذا انجز عليها طلاقا فقد وجد الشرط فيقع الثلاث قبل وقوعها
قبله يقتضي عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا الغيا القبالية صارت كما قال ان
طلقك فانت طالق ثلاثا فاذا طلق وقع عليها واحدة بتجيزه وثنتان من الثلاث
بتعليقه **قول** حتى شعرها بالرفع عطفا على جميع **قول** في الاصح وفي رواية ليس
بعورة **قول** فظهر لك هذا التقدير سني على ان الكفاية اسم للباطن فقط وهو
الذي فهمه الشارح تبعا للبحر والشرعية والفتح وهو غير صحيح لان الكفاية اسم للبدن
من امر ان لا يمسح اليدين كما في لقاموس من غير تعقيب باطن ولا ظاهر ونص
عليه الحلبي في الشرح الكبير وحينئذ لفظ الكفاية في المتن شامل للظاهر والباطن
معاف كما كان على الشارح ان يقيد المتن ويقول يعني بالظن واما ظاهرهما فعورة
على المذهب **قول** على المذهب وفي مختلفات قاضي خان ورجحه في شرح المنية
ان الظاهر ايضا ليس بعورة **قول** على المعتمد وصحح الا قطع وقاضي خان
في فتاواه انه عورة واختاره الاسيحي والمرتيني وصحح صاحب اختيار
انه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها **قول** وصوتها معطوف
على المستثنى يعني انه ليس بعورة وعليه لو جهرت بالقراءة في الصلاة لا تطل
كما هو ظاهر **قول** على الرابع وفي النوازل والمحيط والكا في عورة وبني عليه
الحقوقي انها اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كما في البحر **قول** وذراعيها
معطوف على المستثنى **قول** على المرجوع اعلم ان في الذراعي ثلاثة اقوال
ليس بعورة مطلقا وهو رواية عن ابي يوسف واختاره في الاختيار وعورة
في الصلاة لا خارجها صححه بعضهم وعورة مطلقا وهو ظاهر الرواية
وصححه في المبسوط كذا في البحر فقول الشارح وذراعيها هو رواية ابي يوسف
لانه اطلق كونها ليس بعورة فمثل الصلاة وخارجها ثم بين الشارح
ان مرجوح ففهمنا منه ان مخالفه راجح لكن مخالفه متعدد كما علمت
فبقى الامر بهما وليت شعري ما الداعي له الى ارتكاب مثل هذا وهل قال عند
قوله وللحرة جميع بدنهما حتى شعرها النازل في الاصح وذراعيها على الرابع
قول بين رجال الاولي عند رجل والظاهر ان الخنثى كالرجل هنا **قول**
ولذا اي ولكونه اغلظ ثبت به حرمة المصاهرة يعني مع الشهوة ولا يتوهم
منه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس من غير شهوة لان المقصود الاستدلال على
الاغلبية وحاصله ان المس لما ثبت به حرمة المصاهرة في صورة الشهوة
كان اغلظ من نظر الوجه الذي لا يثبت به حرمة المصاهرة مطلقا **قول**
فانه يحرم لانه اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل
اول **قول** للصغير جدا فستره شيخنا بابر اربع خادواتها ولما لم يخرجه
قول ثم تغلظ اي العورة التي هي القبل والدبر **قول** الى خمسة عشر
صواب خمسة عشر لان المعدود مؤنث مذكور **قول** وينبغي هذا تفصيل

ما اجله بقوله وسر عورته قوله حتى انعقادها منصوب عطفا على مفعول
يمنع المحذوف تقديره ويمنع الصلاة حتى انعقادها والمحصل انه يمنع
الصلاة في الاستدوار فيها في البقاء **قوله** قدر اداء ركن هو مذهب ابن
واعبر بمقدار اداء الركن حقيقة ومقدار اداء الركن مقدار ثلاث تسبيحات كما في الحلبي
الكبير واحترز به عما اذا انكشف ركن عضواً من قدر اداء ركن فانه لا يفسدها
اتفاقا وعلم اذا ادى مع الاكتشاف ركنها كقيام ان كان فيه او الركوع او الركوع
او غيرها فانها تفسد اتفاقا وعلم ان هذا التفصيل في الاكتشاف والحادث في
اثناء الصلاة اما المقارنة لا بد منها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد
ان يكون المكتشف ركن العضو وكلام الشارح يوضح قوله قدر اداء ركن قيد
في منع الاعتراف ايضا **قوله** بلا صفة احترامه عما اذا كان الاكتشاف
بصنعه فانه يمنع انعقاد الصلاة وان كان في اثناء الصلاة آفدها سواء
كان قدر اداء ركن او دونها اتفاقا وحينئذ كان على المتن ان يصير بالاكتشاف كما
هو ظاهر **قوله** على المعتد على كذا حيث قال المانع في الغلظة ما زاد على
قدر الدرهم فيا على النجاسة المغلظة كذا في الحق **قوله** بالاجزاء المادية
الكسور المصطلح عليها في الحساب وهي النصف والثالث والربع الى آخره مثاله
انكشف ثمن فخذ من موضع وثمن ذلك الفخذ من موضع آخر فيجمع الثمن
الى الثمن حسا بافكون ربعا فيمنع ولو انكشف ثمن من موضع من فخذ
ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا يمنع **قوله** ولا فيا لعددي
بالمساحة **قوله** فان بلغ اي المجموع بالمساحة ربع اذناها ادى الى اعضاء
المنكشف بعضها كما لو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن
من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر من ربع الاذن التي هي في العضوة
المنكشفة وهذا التفصيل ذكره ابن الملك في شرح الجمع موافقا لما في الزيادة
وقوله في الجوز انه تفصيل لا دليل عليه ممنوع كما حققه في الزهر لم يذكر
الشارح بيان كل عضو عضوه والذى يخرج من كلام البحر الفتاوى الهندية
وعبرها صريحا او دلالة ان اعضاء العورة في الرجل ثمانية الاول المذكور وما حوله
الثاني لا نتيان وما حوله الثالث الدبر وما حوله الرابع ما بين السرة
الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبين والظهر الخامس والسادس الا لتيان
السابع والثامن الفخذان مع الركبتين وفي لامة ثمانية ايضا الاول والثاني
الفخذان مع الركبتين الثالث والرابع الا لتيان الخامس الدبر وما حوله
السادس لقبل وما حوله السابع الظهر الثامن البطن وفي الخرج اربع وعشرون
الاولا لقبل وما حوله الثاني الدبر وما حوله الثالث والرابع كل فخذ مع
الركبة الخامس والسادس كل ساق مع الكعب السابع والثامن الا لتيان
التاسع والعاشر لتيان المنكسرة الحادي عشر والثاني عشر الاذان الثالث
عشر الصدر الرابع عشر البطن الخامس عشر عظم الظهر السادس عشر الرأس
السابع عشر لتيان عظم لعنقا التاسع عشر العشرة العصدان مع المرفقين

الحادي والعشرون والثاني والعشرون الذراعان مع الرسغين الثالث والعشرون
والرابع والعشرون ظهر الكفبين هذا ما ظهر من كلامهم عليك بالتأمل والمراجعة
واعلم انه ينبغي ان يجعل الكف في العضوين في الخرج ولا يجعلان مع الظهر عضواً واحداً
بدليل انهم جعلوا ظهر الامة عورة ولم يجعلوا اكتفيا عورة كما نص عليه البحر عند
قوله والامة كالرجل فتصير ستة وعشرين وكذلك بطن ادى الخرج عورة في رواية
الاصول واليساب عورة في رواية اخرى كما في الحلبي الكبير من غير ترجيح فعلى رواية الاصول ان
صحت تصير ثمانية وعشرين واعلم ان الفرق بين الغليظة والخفيفة لا أثر له في
الصلاة بل أثره في حرمه النظر اليها وعدمها ثم اعلم ان حرمه كشفها والمنظر
اليها خارج الصلاة لا يتقيد بربع العضو بل القليل والكثير سواء **قوله** ولو
حكاى ولو كان الستور كما اذا كان في مكان مظلم فانه وان كان مستورا حسا
بمعنى انه لا يرى ولكنه ليس بمستور في حكم الشرع فيجب عليه الستور وبالحسن
ويدل على ما ذكرناه من هذا التأويل قوله الشربلا لية اطاق الستور فمثل الزوم
الستور لو مستورا بيت مظلم وقوله امداد الفتاح وكان ستورها ضا للاجماع
عليه في الصلاة ولو كانت بيت مظلم **قوله** من زيقه في القاموس زيق
القيص بالسرما احاط بالعنق منه **قوله** وان كره نص على الكراهة في الحلبي الكبير
قوله وتشكل معطوف على الاتصاف عطف مسبب على سبب **قوله**
ان وجد غيره قيد في عدم اجزاء الستور بالصافي ومعه مائة ان لم يجد غيره وجب
الستور وكان لا فيه تقييد لاكتشاف **قوله** في جميع النهر هو شرح الملتقى
لشيخي زادة **قوله** كما في الصلاة اي يفترض للرجل وتترك المرأة كما في البحر **قوله**
وقيل ما اذا جليه الاول اولى لانه اكثر ستر ما في هذا من مد الرجلين الي
القبلة كذا في البحر **قوله** هو اظهر وعن محمد بن بشر ان خاف فوثق الوقت فقام
على الموعود بالما فانه يجب عليه الانتظار وان خاف فوثق الوقت كما تقدم في التيمم
قوله كراحي ما الظاهر ما عن محمد فان فيه قياس للموعود على الموعود
تأمل **قوله** ينبغي ذلك البحث لصاحب النهر **قوله** نوب صلاته فيه اي
بالقيام والركوع والسجود **قوله** وجاز اكله يعني عرايا باحدى الكيفيات
الاربعة المتقدمة وهو معنى قوله كما في **قوله** وحتم محمد لسه اي ليس لثوب
الذي كله سجود والذي قل من ربه طاهر **قوله** فيستحب لبس ثوبين نجاسة
هذه العبارة تبع فيها النهر وهي تقتضي ان متى نقصت نجاسة احدهما عن
الاخر شيئا قليلا لا تصح الصلاة في الكثير والمنصوص في الفتاوى الهندية
عن الشيباني والخلاصة انه اذا كانت نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم
تستحب ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوقافها في المنع والمسيح الصلاة في اقلها
نجاسة ولو كان في احدهما قدر الربع والاخر اقل وجبت في الاقل ولو كان في كل واحد
الربع او في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلاثة ارباع تحريم ولا فصل الصلاة
في اقلها نجاسة ولو كان احدهما ربعه طاهر والاخر اقل وجبت في الذي ربعه
طاهر فان قلت كيف تطبيق الضابط على هذه الفروع قلت بان يرد التأويل

والا خلاف من حيث المنع من الصلاة كما يدل عليه تعليلهم بقوله لا استوائها
في المنع لان من حيث المقدار وكان العقل عن هذه الحثية وقعت صاحب الامر
ولاشارح فيما وقع فيه **قوله** لا نه لما سقط الى آخره هذا التعليل تبع فيه الجبر
وهو يقتضي صحة صلاة الملهفة مع اكشاف سابقها وكفيتها وصدورها
وعتقها لان هذه سقطت بعد الرق فكان ينبغي ان تسقط بعد الرق الصبي
على مقتضى تعليل وليرى به احد فكان الواجب التعليل بما على به الجبر لا بقوله
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلي ما يضر بغير قناع **قوله** زاد الحلبي في شرحه
الصغير **قوله** فاما ما اشار به الى الجواب وهو حمل كلام الكمال والحلي على الراس
من اعضا العورة وهذا الحمل ما يجب اعتباره للفرق الظاهر بين الرأس وبين غير
من اعضا العورة وذلك الجواز كشفه في الصلاة للملهفة دون سائر اعضائها
ما هو عورة فهذا دليل على انه اخف من غير **قوله** والتعليل يفيد هذه عبارة
النهركن لعنقه والتعليل الثاني يفيد الى آخره ومرا به قوله وقيل لقل للقبلة
مع ان الشارح حكاه ولم يذكر التعليل فكيف يقول والتعليل يفيد ثم ان عبارة
النهركن انتهت عند قوله تعيين ستر القبل واما قوله ثم فخذ الى آخره في مقتطفة
من عبارة الحلبي في شرحه **قوله** ثم هذا الى الصلاة مع الجحاسة عند عدم ما ينزلها
وفي تركه خزانة فان المناسب لقوله واذا لم يجد المحلف المسافر ان يقول هنا
واما المقيم او يقول واحترزنا يا مسافر عن المقيم وغير ذلك من العبارات كما
يخفى **قوله** لان المقيم اسم ان الضمير اشارة محذوف والمقيم متعلق بشرط
والجمل خبران وضمير ملكه للشارع عبارة القهستاني هكذا او التقييد بالمسافر
لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر به العورة وان لم يملكه كافي انظم وغيره **قوله**
بالاجماع اشارة الى ان شرطيتها للمقاصد ليست بالكتاب لان الظاهر ان المراد
بالعبادة في قوله تعالى وما امر الا لعباد الله مخلصين له الدين التوحيد
بدليل عطف الصلاة والزكوة عليها ولا بقوله صلى الله عليه وسلم انما اكمال
بالنيات لانه طعن التبعوت لكونه خبر واحد والدلالة لكونها مشتركة كافي الجبر
وبينها كما ذكر في الوضوء والا شياه ان صدق الكلام يتوقف على تقدير
مضاف هو حكم اي اما حكم الاعمال والحكم نوعان اخري وهو الثواب والدينون
وهو الصحة وقد اريد الاول بالاجماع فلا يرد الثاني لما يلزم عليه من تعميم
المتقضي وهو ضروري يكتفي فيه بما تدفع به الضرر وقد تدفع بأرادة
الاخرى المجمع عليه **قوله** وهي الارادة فيه ان النية كافي العناية وغيرها
الارادة الجازمة فتعريفها بطلق الارادة تعريف بالاعم وهو لا ينبغي في معنى
التمييز المنجحة نعت الارادة قصد به تفسيرها **قوله** اي ارادة الصلاة
جلب عن الايراد الذي قدمناه وحاصله ان ملاك المتن بطلق الارادة ارادة
مخصوصة وهي ارادة الصلاة لله تعالى على الخاص يستلزم الجبر فلا يلزم
التعريف بالاعم وفيه انه لا فريضة على هذا المجاز **قوله** لا العلم يقين بهذا
ان بين مفهوم الارادة ومفهوم العلم تباينا لا يصدق احدهما على الآخر صلوح

ذلك ليس بينهما تلازم في الوجود الخارجي نعم بينهما لزوم من احاطا بقرين فقط وهو
العلم فانه لازم للارادة لا يتحقق اذ تلك الشئ ما لم يتصوره وتعلمه ولا يلزم
من وجود العلم وجود الارادة فقد تعلم الشئ ولا تريد واعلم ان تقدير الشارح
المضاف وهو لفظة مطلق ليس كما ينبغي فانها توهم ان النية علم مخصوص
لامطلق العلم وهو باطل فكان الواجب اسقاطها **قوله** في الاصح يقتضي ان
هذا قول بان النية هي العلم ولكنه خلاف الاصح وليس كذلك فان من وقع منه
ذلك وقع منه سهوا وغلطا بحيث لو نية له لرجع عنه **قوله** والمعتبر فيها
يعني يشترط كون النية وهي الارادة الجازمة معتبرة شرعا ان يقارنها العلم
بالمعنى وفي كلامه نظر من وجب الاول انه جعل العلم علم القلب حيث فسر علم
القلب به مع انه من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه الثاني ذكر في الجبر
وهو ان حاصله اشتراط التعيين فيذكر مع اشتراطها لتعيين بعد ذلك
ثم اجاب بانهم انا ذكر العلم بالقلب لا فائدة ان النية انما هي علم القلب لانه
لا معتبر باللسان لانه شرط زائد على اصل النية واعتراضه شيئا بان قوله
لانه شرط زائد على اصل النية يقتضي ان العلم هو النية وهو باطل كما لا يخفى
ثم اجاب عن التكرار بان اشتراط التعيين هنا مجمل وفيما في فصل وذكر
المفصل بعد المجمل اكثر من ان يحصى **قوله** فيكفيه اللسان اعتراضه في الجبر
بانه يلزم عليه نصيبا لادان بالارى وهو لا يجوز **قوله** هو المختار اعتبر به
موافقة المتن حيث قدم الاستحباب وحكى السنية بقيل ثم اشار للاعتراض
عليه بانها ليسا قولين مختلفين لاسماها واحد سمى سقيا باعتبار انه
احته علا وناو سنة باعتبار انه طريقة حسنة لم طريقة للنبي صلى الله عليه
وسلم كما حذر في الجبر **قوله** لانه لا غلب على الماضي **قوله** بقيل بدعة اى حسنة
وقائلة المحقق ابن الهمام كما في الجبر **قوله** وفي المحيط انه يقول الى آخره يعني
قياسا على الحج وحكى في الجبر عن غير واحد من مشايخنا انه لما كان الحج ما يستند
ويقع فيه العوارض والموانع وهو عبادة عظيمة تحصل بافعال شاقة استحباب
طلب التيسير والتسهيل فيه من الله تعالى لم يشع مثل هذا في الصلاة لان اثارها
في وقت يسير ثم قال وهو صحيح ونفي قيام الصلاة على الحج **قوله** ومفاده
الى آخره هذا الفهم لصاحب النهج من كلامه البداع وقال بعده ولم ار
فيه غير ما علمت واعلم ان قوله مفاده جواز تقديم الاقتداء يعني لو على الوقت
فان عبارة البداع مطلقة ويدل عليه ايضا ما ذكره في الجبر فيما اذا انزى
المقتدى حيي وقف امام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ وحكى
عدم الجواز عن بعضهم بقيل فلو كان مراد صاحب النهج تقديم الاقتداء
تقدمه بشرط دخول الوقت لم يكن لقوله ولم ار فيه غير ما علمت معنى **قوله**
وشرط الشافعي لو قال وشرط محمد بن سلمة مغاربتها للتكبير واستحضارها
الى آخر الصلاة فينبذ عندنا لكان اول فان مراعاة المواقف في المذهب هم
من مراعاة المخالف **قوله** وجوزوه الكرخي الى الركوع المناسب ان يقول

وجوزا كرخي تاخيرها لان الكرخي لم ينص على ركوع ولا غيره وانما خرج بعض
المشايخ على قوله جواز التاخير الى انتهاء الشاء وبعضهم الى الركوع وبعضهم
الى الوقوف منه وبعضهم الى التقعود كما في البحر **قول** فلو جعل الفرضة يعني لم يعلم
ان بعض الصلوات التي يصليها مطلوبة منه طلبا جازما وطن ان كلها مطلوبة
طلبيا غير جازم بقرينة مقابلة **قول** ولو علم اي علم ان بعضها فرض عليه **قول**
جازاى جاز صلاة سواء كان منفردا او اماما **قول** وكذا لو لم يخرج اى وكذا يجوز
صلاة لو لم يخرج هذا ما يقتضيه تركيبه وليس مراده لدخوله تحت اطلاق
قوله جاز كما فسره به بل مراده صحة صلاة من اقتدى به فكان الاول ان يقول
ان نرى الفرض في كل جازات صلاة مطلقا وكذا صلاة من اقتدى به لو اماما
قول فيما لا سنة قبلها قال في البحر كالحصو والمغرب والعشاء وفيه ان العصر
والعشاء قبلهما سنة وان كانت غير مؤكدة حتى تؤمى لفرض فيها صارت
فرضا وكان ما بعدها نفلا فلا يصح اقتداء المفترضين به فيها الا ان يقول
وكذا صلاة من اقتدى به لو اماما في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات
في ذلك الوقت كما يظهر ان التام **قول** انه ظهر في هذه الفتوى والجار مجذور
وهو بما لا تتعدى متعلقة بالتعيين اى ولا بد من التعيين للفرض بكنه
ظهورا ومثله ان وقت **قول** قرنه باليوم الى اخره اعلم انه اما بنوى الظهور مثلا
او الفرض وعلى كل امان يضيفه الى اليوم والوقت اوله ولا يوافق على كل امان
يصلى في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج او مع الجهل بالخروج في ثمانية عشر
فان اضاف الظهور الى اليوم بان نوى ظهور اليوم صح في الوقت وبعده اما في
الوقت فظاهر واما خارج الوقت مع علمه بالخروج فهو فضا بنية الاداء وهو صحيح
ولا شك في صحته واما مع عدم علمه بالخروج فهو فضا بنية الاداء وهو صحيح
على المختار كما سياتى وان اضافه الى الوقت بان نوى ظهور الوقت فان كان في الوقت
صح قولا واحدا وان كان خارج الوقت مع عدم علمه بالخروج فهو صحيح على ما فهمه
صاحب البحر من عبارة الزيلعي وهي قوله وكيفيه ان بنوى ظهور الوقت مثلا او
فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم
به لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر انتهى حيث جعل قوله
والوقت باق قيد في المسئلة الثانية وهي قوله وفرض الوقت بقرينة التقليل
بقوله لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اعترضه النيران القيد
عبارة الزيلعي وهو قوله والوقت باق راجع للمسئلتين وتعليله لاحداهما
لا يدل على التخصيص والتقدير وكذلك ظهر الوقت واختار الحق كلام
النهج كما سياتى ومن تأمل وجد الحق مع البحر وذلك لانه اذا دخل وقت العصر
ولم يعلم به ففي وقت العصر صلاة تسمى فرض الوقت فلا تصح نية فرض الوقت
الاقتناء وليس فيه صلاة تسمى ظهور الوقت فلا يشبهه الحال فيجب ان يصح
وعبارة الزيلعي قايمة لما فهمه البحر بل قرينة لمن معنى النظر وان كان
خارج الوقت وهو يعلم بخروجه فهو ايضا صحيح كما فهمه في امداد الفتاح

من عبارة الدرر وان لم يصفه الى شئ بان نوى الظهور واطلق فان كان في
الوقت ففقد لا يصح لقبوله الوقت ظهر يوم آخر ولا يصح الصحة لتعين الوقت
له وان كان خارج الوقت وهو لا يعلم بالخروج لا يصح كما في البحر والظاهر
اذا كان يعلم بالخروج يكون اول بعدم الصحة وان اضاف الفرض الى اليوم
بان نوى فرض اليوم لا يصح باقسامه الثلاثة لان فرض اليوم مستوعب ومثله
ما لو يضيف بان نوى الفرض واطلق كما هو ظاهر واذ اضافه الى الوقت فان
صلى في الوقت صح وان صلى خارجه لا يصح ان علم بالخروج وان شك في الخروج
جاز كما في الاشياء وهو مخالف لما قدمناه عن الزيلعي من انه اذا نوى فرض
الوقت والوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح ان يفرض بين الشك وعدم
العلم فتأمل وراجع اذ عرفت هذا فقوله قرنه باليوم بان نوى ظهور اليوم
فانه يصح سواء صلى في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج او مع الجهل به
كلمت وقوله او الوقت بان نوى ظهور الوقت فانه يصح في الوقت قولا واحدا
وخارج الوقت مع الجهل بخروجه على ما فهمه البحر من عبارة الزيلعي واما
على ما فهمه النهج منها فانه لا يصح كما تقدم وقوله اوله بان نوى الظهور واطلق
فانه يصح في الوقت على الصحيح واما خارج الوقت فلا يصح سواء علم بالخروج
الوقت اوله **قول** هو الاصح راجع الى الثالثة فقط وهي قوله اوله
يعني لو نوى الظهور واطلق صح في الاصح لكن في الوقت فقط كما تقدم وهو رد
لما في الظهيرية من انه لا يصح **قول** لكنه يعني ظهور يوم كذا على المعتمد
سواء سقط الترتيب بكثرة الفوائت ام لا وخلاف المعتمد ما ذكره في الاشياء
عن المحيط من ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب
مختلف متعدي بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكن
مراعاة الترتيب الا بنية التعيين حتى لو سقط بكثرة الفوائت تكفي
نية الظن لا غير انتهى كلام المحيط ثم قال في الاشياء وهذا مشكل وما
ذكره صاحبنا كفاضي خان وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في التبيين
قول ولا سهل الى اخره هذا انما يتم فيما اذا سقط الترتيب اما اذا كان
الترتيب باقيا فلا يتصور لان قوله اول ظهر او آخر ظهر يقتضي ان هذا
ظهور او آخر متى كان هناك ظهور ان كان الترتيب ساقطا **قول**
لا يشترط ذلك اى نية اول ظهور الى اخره **قول** وسيجيء آخر الكتاب
اي في المتن في مسائل شتى فانه قال صح وان لم ينو اول صلاة عليه او اخير
صلاة متابعا للذكر والا صح الا شراط كما نقله الشارح عن الزيلعي هنا
قول انه وثق اشارته الى انه لا ينوى انه واجب للخلاف فيه كما في التبيين
قول او نذر الظاهر انه لا يكفي نية مطلق النذر لاختلاف سائر فلا بد
من تعيينه بتعيين سببه فان السبب قد يكون تنجيذا كقول الله على
صلاة ركعتين وقد يكون تعليقا وهو ايضا مختلف فانه قد يكون

تعلقا على قولهم غائب وقد يكون تعليقا على شفاء مريض ونحو ذلك دليل هذا
عدم اكتفائهم في الغرض بالوصف الاعم الذي هو الغرضية ولا بما هو اخص منه وهو كونه
ظاهرا اذا صلا في الوقت على ما فيه من الخلاف كما تقدم بل اشترطوا اخصه واصناف
وهو كونه ظاهرا يوم كذا وكذا ينبغي ان يجب تعيين ان النذر الذي سببه التغير او
التعلق بالشفاء او القدوم ويدل عليه ما في الاشياء حيث قال وهذا كله يعني
التعيين في الغرض والواجبات كما لنذكره في الطواف والوتر انتهى ولم يخرج
من هذا الحكم الا سجدة التلاوة حيث قال ولا يلزمه التعيين في سجدة التلاوة
لا في تلاوة سجدة التلاوة انتهى وسيأتي في باب **قول** وكذا عكسه يعني يشترط تعيين
سجدة الشكر وفيه ان سجدة الشكر على القول بمشروعية نقل النفل لا يشترط
فيه التعيين كما تقدم واظن ان هذا هو سرى اليه من عبارة البحر وهي قوله واما
نية التعيين لسجدة التلاوة فلا بد منه لدفع المزامح من سجدة الشكر انتهى
وانت خبير بانها لا تدل على اشتراط التعيين في سجدة الشكر كما ان قوله لا بد من
نية الغرض في صلاة الظهر مثلا لتمييزه عن النفل لا يدل على اشتراط التعيين
في النفل كما لا يخفى ويدل على ما قلناه ايضا ان صاحب البحر لم يقصر على سجدة
الشكر بل ذكر سجدة السهو ايضا حيث قال لدفع المزامح من سجدة الشكر والسهو انتهى
مع ان الشارح نص على عدم اشتراط التعيين في السهو حيث قال بخلاف سهو فوافو
كانت عبارة البحر تدل على اشتراط التعيين في سجدة الشكر لدلت على اشتراط
التعيين في السهو وهذا ولعل الشارح اطلع على نقل موجبه اشتراط التعيين
في سجدة الشكر لعله اخبر عنها عن مطلق النفل فليراجع **قول** بخلاف سهو في
لا يشترط فيه التعيين لانه لا يشترط فيه اصل النية الا لزم لتعيينه لا تنقأ
اشتراط الا لزم يستلزم انقضاء اشتراط الملزوم وانما قلنا لا يشترط في سجدة
السهو اصل النية لانه جابر لنقص واجب من واجبات الصلاة ويدل على ذلك
الواجب والواجب فعل من فعلا الصلاة ولا تشترط النية عند فعل من فعلا
الصلاة اصلها من جواز تقديمها على التكبير فلا تشترط فيها هو بدل عنه
ايضا فلا يشترط التعيين **قول** الا في جمعة الى آخره استثناء من قوله بخلاف في
يعني لو نوى صلاة الامام لا يصح الا في جمعة الاخر وهو كما ترى يقتضي ان في
صلاة الجمعة لم يعين ولم يقيد بنوى اصل الصلاة فقط غاية الامر ان اضافها
الى الامام حيث نوى صلاة الامام وعبارة البحر من سجدة في انه عيّن كونها جمعة
حيث قال لو نوى الجمعة ولم ينو اقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون
الا مع الامام انتهى وما ذكره الشارح صحيح لاننا جعلنا نية صلاة الامام في
الجمعة اقتداء صار كنية الاقتداء بالفعل وفي نية الاقتداء بالفعل لا يشترط
التعيين وكذا هنا وحسبنا فنصيبنا الشارح على هذه المسئلة تنبيه على فائدة
لم تذكر في البحر وقصاره عليها لانها مافي البحر منها بالاول **قول**
لاختصاصها بالجمعة اعلم ان النية انما شرعت في الفعل ذي الوجهين
لتميزا حدهما عن الآخر كصلاة الظهر فانها يمكن ان تصلى بالاعتداء

والاعتداء في حالة الاعتداء يحتاج الى نية ليمتاز عن الحالة الاخرى وهذه المذكورة
ليس لها حالة افتراء حتى يحتاج الى تمييز الاقتداء عنه ففي نوى صلاة الامام
نزل مقتديا بصوابه كنيته عن الاعتداء وعبادته عن البطلان فان قلت ما ذكره مسلم
في الجمعة والعيد واما الجنائز فانه يشترط احد فيها الجماعة قلنا نعم لكن الكلام
في شخص ينوي صلاة الامام وحسبنا نية في حق هذا الشخص في الصلاة مع الجماعة
الا يأتينا في خصوص هذه الصورة الصلاة منفردة او لا لزم تكرار صلاة الجماعة
وهي لا تكرر كما سيأتي في بابها بخلاف ما اذا نوى صلاة الامام في مثل الظهر حيث
لا يصح لانه يمكن في هذه الحالة الصلاة منفردة لكن ينبغي ان يخص هذا بغيره لولي
اما الولي فينبغي ان لا يصح اقتداءه بنية صلاة الامام فيما اذا حضر في صلاة
غير نحو السلطان ويكون شارعا في صلاة نفسه منفردة المان له الاعادة **قول**
مع بقائه قيده لانه لو نوى فرض الوقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا
يصح وان كان مع الشك في الخروج جاز كما قدمناه عن الاشياء **قول** لا يندلج
لان الجمعة بدل عما هو فرض الوقت وهو الظهر فاذا نوى فرض الوقت انصرف الى
الظهر فلا يكون ناولا للجمعة فلا يصح **قول** ولو في الجمعة كذا في الشرع لا يلية ولم
ولم يظهر له وجهه **قول** لا يصح في الامم هو ما وعدنا فيما تقدم بان المقتضى اختان
تبعا للظهر واخره زمانا اخر الوقت وهو يعلم فانه يصح كما قدمناه عن الشرع لا يلية
قول ومثله فرض الوقت اي ومثل ظهر الوقت فرض الوقت في انه لا يصح بعد
خروج الوقت اذا كان لا يعلم بالخروج وهو مناف لما قدمناه عن الاشياء من انه
اذا نوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم بالخروج يجوز وان كان عالما لا
يجوز فليراجع **قول** مطلقا في سواء صلى في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج
اولا **قول** لصحة القضاء بنية الاداء كما اذا نوى ظهر اليوم وصلى بعد خروج
الوقت وهو لا يعلم بالخروج وعكسه فيما اذا صلى في الوقت وهو يظن بالخروج
قول ينوي الصلاة لله تعالى لظهوره لا بد فيها من تعيينها بتعيين سببها كما انه
في الغرض من تعيينه بتعيين سببه ككونه ظهر يوم كذا امثاله في صلاة الجنائز
بان يتحضر جنازة فان اراد شخص لصلاة عليها معا فافهم معا وان اراد
الصلاة على احدها فلا بد من تعيينه كما في النذر فليراجع **قول** لانه الواجب
عليه الضمير يرجع الى نية الصلاة المفهومة من نوى لا الى نية الدعاء لان
الدعاء في صلاة الجنائز ليس بواجب بل سنة كما سيأتي في باب فلا تكون نيته
واجبة ولو سلم وجوبه لا تجب نيته ايضا فان بعضا لصلاة لا تلزم نيتها
سواء كانت تلك الاعضاء ركنا او واجبات او سنا او اداء **قول** فيقول
اصلى لله تعالى داعيا للميت بيان للنية الكاملة **قول** لم يجز لان الميت
كالامام فالخطا في تعيينه كالخطا في تعيين الامام **قول** وانه لا يضر تعيين
عدد الموق الصواب ان يقال وانه لا يضر الخطا في تعيين الآخر لان عبارة
الاشياء ولم ارحكم ما اذا عيّن عدد الموق عشق في انهم اكثر او اقل وينبغي
ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الذي انتهى

قول فلا يبحث قضاء أيضا أشباه **قول** كجنانة يعقل لا يشترط في صحة اقتداء
فيها نية الإمام أما متهم ومثل الجمعة والعيد **قول** وعليه أن لا يتخذوا آخره
راجع للجمعة والعيد فقط لا للجمعة أيضا لأن محاذاتها فيها لا تبطل صلاتها ولا
صلاة غيرها لأنها ليست صلاة مطلقة كما يأتي في محله **قول** إذا عنيته باسمه بان
قال اقتديت بزيد فإن انه بكفر فانه لا يصح لأن التسمية معتبرة عند عدم الاشارة
والمسمى معدوم **قول** كالقائم في الحرب أي بان يقول اقتديت بزيد القائم في الحرب
فانه يصح وإن بان انه بكفر لأن التسمية لفت حيث مثيره تمييزا بالقائم في الحرب
كتمييزه بالاشارة بخلاف اسم العلم فان تمييزه دون تمييز القائم في الحرب واسم
الاشارة بالنظر للاستعمال الذي كلامنا فيه وقول القضاة العلم عرف من غير بعد
الصغير ولفظ الجلالة أي بالنظر للوضع كما لا يخفى **قول** فلا يصح ورود عليه ان
في هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي ان تلغو التسمية كما لفت
في هذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو بكفر في هذا الشيخ فاذا هو شاب ويمكن ان يجاب
بان تلك لقاعدة فيما اذا كان المشار اليه ما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الاشارة
امافي الحال كما في هذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو بكفر فان الذي علمه بكفر يمكن ان يجعل
عليه زيدا في الحال وكما في هذا الشيخ فاذا هو شاب علمه فان الشاب اذا كان عالما
يطلق عليه اسم الشيخ كما ذكره الشارح واما في المستقبل كهذا الشيخ فاذا هو شاب
فان الشاب يصير شيخا في المستقبل سواء كان عالما او جاهلا واما ما ذكره في الاشابه
حيث قال ولا اشارة هنا لا تكفي لأنها لم تكن اشارة الى الإمام اما هي اشارة الى الشاب
او الشيخ فتأمل انتهى فقيه انه لا يدل على عدم الكفاية وليس سلم اقتضى التسوية بين
سائر اشباب والشيخ والحكم مع انها مختلفان واطنه الى هذا اشار بقوله فتأمل
قول لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يخص ثواب الصلاة أي الثواب المضعف
المذكور في الحديث المتفق عليه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه صلاة في مسجد
هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ولا شان ان ما زيد على مكان
في زمنه صلى الله عليه وسلم يسمى مسجده فاذا كان الاعتبار للتسمية كانت الصلاة
فيما زيد ايضا بالف صلاة وانت خبير بان الاعتبار انما يكون للتسمية عند عدم
الاشارة اما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية لفت التسمية فتبطل بهذا الاختصاص
تضعيف الثواب لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وصححه النووي رضي الله
تعالى عنه علا بالاشارة كافي المقاصد الحسنة للسخاوي ولم يأخذ النووي بحديث
لومد مسجد هذا الى صنعاء كان مسجد لشدته ضعفه والحديث الضعيف
انما يعمل به في فضائل الاعمال ما لم يشتد ضعفه وهذا الحديث قد اشتد ضعفه
طرقه كافي المقاصد الحسنة **قول** والشرط حصوله لاطلبة اثاره الى ما قرره
في البحر من ان السفن فيه ليست للطلب لان طلب المقاتلة ليس هو الشرط بل الشرط
المقصود بالذات المتقابلة فهو معنى فعل كما ستر واستقر وذكر في موضع آخر لوصلي
من اشتبهت عليه القبلة بلا تحريكه الا عادة الا ان علم بعد الفزع انه اصاب
لان ما افترض لغرض يشترط حصوله لا تحصيله **قول** وهو شرط زائد

الابتداء علة لمحذوف دل عليه المذكور وهو شرط والتقدير شرطه الله تعالى
للابتداء والاختيار للمكلفين وذلك لأن فطر المكلف المعتقد استحالة الجهة
عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فشرط الله تعالى
التوجه الى جهة مخصوصة خلاف ما يقتضيه فطرهم اختيارا والمطلوب ابتداء
هل يطبقون أولا كما في البحر **قول** حتى لو سجد الى آخره تفريع على كون الاستقبال
شرطا زائدا يعني لما كان المسجد له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأمورا به كما
تقدم كان السجود لنفسه للكعبة كقوله **قول** فلكي الامم بمعنى على **قول** مكى
يعاين الكعبة وحيد في المصلى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قبله مكى لم يعاين فان ثبوت قبلتها بالوحي لا يستلزم ان التوجه الى حائط
المسجد متوجه الى عين الكعبة في نفس الامر الا اذا كان الخط الخارج من جهة
المصلى الى حائط المسجد عمودا على كل منهما أي يحدث عنه قائمة في الجهة وقائمة
في الحائط وهذا امر تنفس مر فته **قول** ولغير الامم هنا ايضا بمعنى على
قول أي غير معانيها دخل فيه المدف على ما قدمناه **قول** في بعض البلاد
أي في بلاد ما أي بلد كانت **قول** على زاوية قائمة انها لم يقل على زاويتين
قائمتين لأن الخط على سطح وهو الجهة والخط على السطح لا يتعين فيه زاويتان
قول ما رعى الكعبة أي وعلى هوائها **قول** ينة ويسرع أي بان يمر الخط
الثاني على الخط الأول من جهة يمين المستقبل الى جهة يساره **قول** منع فيه
انه اختصر عبارة المنح اختصارا مخرجا فان عبارة المنح اخذ من البحر فاقرض
خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط
آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول
تلك المقابلة بالانتقال الى يمين الشمال على ذلك الخط بفرض كثير ولهذا
وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد انتهى فقوله ينة ويسرع
يجب ان يتعلق بقطعه ويكون اسقط بقية العبارة وهي قوله لا تزول
الى آخره **قول** قلت الى آخره ليس كما فهمه فان المتيامن والمتياسر في عبارته
هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تيامن او تياسر يجوز لان
وجه الانسان مقوس فعند التيامن او التياسر يكون احد جانبيه الى القبلة
قول وان وجد موجها لان القادر بقدره الغير عاجز عند الامام **قول**
او خوف مال على حذف مضاف أي خوف ذهاب مال بسرعة ونحوها **قول**
وكذا كل من سقط عنه الأركان لا يلزم من سقوط الأركان العجز عن التوجه
الى القبلة فان المصلي على الدابة لعذر سقط عنه الأركان ومع ذلك لا يسقط
عنه الترجع الى القبلة اذا قدر عليه والذي وقع في هذا اختصاص عبارة
البحر حيث قال في بيان الا عذارا وكان شيخا كبيرا لا يمكنه ان يركب الدابة
ولا يجده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضا وتسقط عنه الأركان
كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة اذا لم يمكنه ان يركب الدابة وهو كما ترى سألته عما
وقع فيه **قول** بامر آباء متعلقة بمعرفة وامر هو الدليل وهو المحارب

والبحر **قول** ثامر وهو كونه الطاعة بحسب الطاقة **قول** وان علم به أي
بجانب القسلة **قول** ولو لم يكن بان كان محبوسا وليس بحضرة من سألته ومثله
المدنية **قول** أو مسجد مظلم إلى آخره صرح به في البحر عن قاضي خان قال في الشرح
فيقول قول الكمال بعدم جواز التحري مع المحارب على ما إذا دخلها والدفع التعارض
قول ولم يقتد الرجل به لأنه مخطئ في رأيه **قول** ولا يحسب تحول أي مع علمه
بجأله كاصحح به في البحر وهو من عطف العام على الخاص لأن الأعمى أيضا مستح
تحوله غاية الأمر أن تحوله يحسب **قول** لم يجز أن يخطئ الإمام تركه فرض
التحري بخلاف ما إذا أصاب الإمام لأن المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل
قول استدلاله بسوق لأنه منفرد فيما يقضي فلم يكن في هذه الحالة من تخالف
جهة أمامه بخلاف اللاحق فإنه خلفه كإمام حكمه بقى ما إذا كان لاحقا مسوقا
وحكمه أنه أن قضى ما الحق به أولا ثم ما سبق به فان تحول رأيه في قضاء ما الحق به
استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدلالا ما أن قضى ما سبق به أولا ثم
ما الحق به فان تحول رأيه فيما الحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر على
رأيه إلى شرعه فيما الحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما أن لم يستمر إلى شرعه فيما الحق به
بان تحول رأيه قبل قضاء ما الحق به إلى جهة أمامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدبر
تأمل **قول** صلى لكل جهة مرة هو الأصوب كما في الفتاوى الهندية عن المصنفات
وقيل بغيره وقيل بخبر كافي **قول** من تحول رأيه بحسب الكون استدلاله وقيل
يستأنف وحكي في الفتاوى الهندية والبحر القولي بلا ترجيح لكن القسطنطيني جزم
بالاستدانة وحكي الاستيناف بقيل فلذلك جزم بها الشارح **قول** ومن تذكر
إلى آخره لأنه إذا سجد إلى الجهة الثانية فقد سجدها إلى غير قبلة لأنها جاز من
الركعة الأولى والجهة الثانية ليست قبل الركعة الأولى بجميع أجزائها وان
سجدتها إلى الجهة الأولى فقد تخلف عما هو قبله لأن **قول** لم يجز خلافه صور
خمسة وهي ما إذا علم بالخطأ أو بالصواب في الصلاة أو بعدها ولم يعلم شيئا
واستثنى منه صورة العلم بالصواب بعد الفراغ حيث لا يعيد فيها اتفاقا
وأما إذا علم أصابته في الصلاة فلا يصح وقال أبو يوسف يصح لأن ما افترض
لغيره يشترط حصوله لا تحصيله فلنا حاله قويت بالعلم وبناء القوي على
الضعيف لا يجوز كما في البحر **قول** يستأنف لأعرضه عن القبلة وفي كونه قولان
بحر **قول** مطلقا أي سواء علم بالخطأ أو بالصواب في الصلاة أو بعدها ولم يعلم
شيئا خلافا لابي يوسف في العلم بالصواب في الصلاة وبعدها **قول** أو قوبه
بالنصب عطف على اسمان ومثله الوقت **قول** فالوقت شبه أن أصاب جاز هذه
ليست خاصة بما إذا أصاب جازة بالتحريك قال في الفتاوى الهندية ولو كان بحضرة
من يسأله عنها فلم يسأله وتحرك وصلي فأنما صاب القبلة جاز ولا فلا كذا في مسألة
المصلي وهكذا في شرح الطحاوي انتهى **قول** لا اعتقاده إلى آخره نشره **قول**
كما لو لم يتعين الإمام صورته لأي رجلين يصلين متحاذيين ولم يدر الإمام منهما
فاقتدى بمن هو الإمام منها صح اقتضاه هذا ما ظهر في تصويرها تأمل ثم رأيت

معزيا

معزيا الشيخ عبدالحق أن هذا تنظير لقوله لم يجز صلاته وهو بعيد **قول** فروع ذكر
هذا الفروع في غير محلها وكان العاجب عليه أن يذكرها عند الكلام على النية قبيل
استقبال القبلة **قول** النية عندنا شرط مطلقا أي في كل عبادات بانفاق الاحتياط
لأركان وأما وقع الاختلاف بينهم في تكبيره الآخر من الاعتدالها شرط كالنية وقيل
بركنيتها أشباه وأما قال مطلقا ليشترط صلاة الجنازة بخلاف تكبيره الآخر فإنها كن
فيها اتفاقا كما سيأتى في باب **قول** ما يتعلق خبر كان المحذور فترفع أسماها المرجع إلى
المعنى المدلول عليه بالنية التزاما أي ولو كان المنوي ما يتعلق بقوله كما إذا قال
انت طالق إن شاء الله تعالى فان قلت وقوع الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا
غيره بالنية لأنه صريح قلت هذا مسلم في القضاء وأما في الدنيا فمعتبر حتى إذا
نوى به الطلاق من رثاق لا يقع ديانة **قول** بطلان المنوي **قول** والألا أي
وان لم يتعلق بقوله كالصوم والصلاة فلا يبطله المشيئة كما في الأشباه **قول**
الأعلى قول محمد في الجمعة صورته أدرك الإمام في تشهد الجمعة أو في سجود السهو
يقعدى به ناويا الجمعة اتفاقا فإذا سلم الإمام وقام يقضى بها الجمعة عندنا وهذا
محمد أتمها ظهرا فقد أدى خلاف ما نوى على مذهبه **قول** المعتدلة بالعبادة
إلى آخره يعني أنه يكفي بوجود النية في أول العبادة أو قبلها من غير فاصل منافع
بينها وبين الصلاة ولا يحتاج إليها في كل فعل أكفأ بانسحابها عليها كما في الأشباه
وأشار بقوله المعتدلة بخلاف محمد بن سلمة في اشتراطه النية عند جميع أفعال
الصلاة بحيث لو سئل في أي موضع من أثناء الصلاة أي صلاة فصل الجواب
على الفور وقدر سارده عن صاحب البحر وقيد بذات الأفعال لأن مثل الصور لا خلا
في عدم اشتراط النية في أثناء **قول** فله ثوابه مسلم للصلاة لا لشراب الاحتياط
كما في الأشباه **قول** قيل للشيخ في آخره قال في الأشباه هذه المسئلة ليست منصبة
في مذهبنا وصحح بها النووي وقوا عدنا لا تأبها أما الاحتياط فلا لأنه لا رأي في
الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أنه استيجار
على واجب ولا يستحق به الجعرة كالأب إذا استاجر ابنه الخدم لا يستحق عليه الجعرة
لأن خدمته واجبة عليه **قول** لدايق هو سدس الدرهم **قول** ولو نوى فرضين
الضابط أنه إذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فان كانت أحدهما أقوى كان
شارعا فيها وإن استوترا لغت النية ولا يكون شارعا في واحدة منها كما في الأشباه
فالكتوبة لما كانت أقوى من صلاة الجنازة باعتبار أنها فرض عين وتلك كفاية
وباعتبار أنها صلاة حقيقة وتلك دعا كان شارعا فيها **قول** ولو مكثت
أي أحدهما دخل وقتها والآخر لم يدخل بعد كما إذا نوى في وقت الظهر الظاهر المحاضر
والعصر الذي لم يدخل وقته بعد كما في الحلبي الصغير **قول** فالوقتية لأنها
متعينة الإرادة لصحتها في وقتها والعصر لا تصح في وقت الظهر ومثله لو كان
بعرفة والمسئلة بجأله لأن العصر ان صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم
الأن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكأننا بمنزلة فالتين لم يسقط
الترتيب بينهما كما هو ظاهر **قول** والألف أي وان لم يكن صاحب ترتيب لغت

نيتة ولا يكون شارعا في واحدة منها للترام فلا يكون اذا اوجها مع الالان كلا منها
مطلوب الفعل على حدة وجعل مؤدبا لاجلها ترجيح بلا مرجح وكانهم لم يعتبروا
اولوية الترتيب بينهما فان لفوا في وقت واحد لم يكن الترتيب بينهما واجبا اذا سقط
لكنه اولى **قوله** لو اوقت متساويا وكان بينهما ترتيب اذ لو كان الوقت
متساويا لم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به في البحر وما اذا اضاف
فلو قتيبة سواء كان بينهما وبين الغاية اولا كما هو ظاهر **قوله** فنافاة لانها
اقوى من صلاة الجنازة لما انها صلاة حقيقة وتلك دعا كما تقدم **قوله**
ما لم يكن نيته مغايرة فسلم للمستثنى منه ما اذا اكبر بنية موافقة كما اذا شرع
في الظهر ثم كبر ناويا قضاء فائتة واما اذا اكبر بنية موافقة كما اذا شرع
في الظهر ثم كبر ناويا نفس هذا الظهر ونوى نفس هذا الظهر وقضاء فائتة
من غير تكبير فلا يتصل باب **صفة الصلاة قوله** هي لغة مصدر
اصلها وصف حذف الواو وعوض عنها اليها كما بعدة ونول البحر الوصف
لغة ذكر ما في الموصوف من الصفة والصفة هي باقية ينبغي حمله على عرف
اللغة وحمل ما هنا على اصل اللغة دفعا للتناقض **قوله** كيفية الاخر فيكون
على حذف مضاعف من صفة اجزاء الصلاة فبعض اجزاء صفة الفريضة
كالقيام وبعضها الوجوب كالنشهد وبعضها السنة كالسنة وبعضها
الندب كنظرة الى موضع سجوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام
مقام بيان صفة الاجزاء لا صفة نفس الصلاة **قوله** من فرائضها بين
البيضية الى ان لها فرائض اخر كما سياتي في قولنا تشرارح وبقين الفروض الى
اخره وعدل عن الاركان الى الفرائض لعم منها ليشمل التحريمية والفقرة
الاخيرة والخروج بصنعه على ما في ثلثه كما سياتي **قوله** فانما اي فيما يقتض
فيه القيام كالفرض والغايب سنة الفجر عند القدرة على القيام واما في النوافل
غير سنة الفجر في الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط لها القيام **قوله**
في عز جازة اما فيها في ركن اتفاقا كيفية تكبيراتها كما سياتي في باب **قوله** على التقاد
متعلق بشرط تضمنه معنى الفرض اي وهي بشرط مفترض عليه وقال محمد ومالك
والشافعي ركن واختاره الطحاوي كما في الشربلية **قوله** به بقى الضمير راجع
الى الشرط بمعنى الكون شرطا وهو الشرطية اذا المعنى بالحكم الشرعي والشرط نفسه
ليس حكما شرعيا وانما الحكم الشرعي كونه شرطا **قوله** فيجوز تقديم على كون الفريضة
شرطا لكن كونها شرطا يقتضي صحة بناء اي صلاة على تحريمية اي صلاة وبه قال
الصدر والشهد كما يجوز بناء اي صلاة على طهارة اي صلاة وكذا بقية الشرط
ونحن انما منعنا بناء الفرض على غيره لان التحريمية ركن بل لان المطلوب في الفرض تعيينه
وتعيينه عن غير باخص وصافه وجميع افعاله وان يكون عبادة على حدة ولو نوى
على غير كان مع ذلك الفريضة عبادة واحدة كما في بناء النفل على النفل قال في البحر
فانه يكون صلاة واحدة بدليل ان القعود لا يفتر عن الاخرها على الصحيح
وقوله كل كعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في احكام دون اخرها انتهى

قوله رانكره يعني انه مع صحبة مكره لان فيه تاخير السلام وعدم كون النفل
بتحريمه مبتدأة **قوله** على الظاهر في الظاهر من المذهب كما في البحر **قوله**
ولا تصالها الى اخره يعني ان قولنا بشرطيتها يقتضي ان لا يراعى لها الشروط
وهو منصوص عليه في المذهب في جميع الشروط الا النية فانها لا بد من بقائها
للتكبير وتقدمها عليه بشرطه باتفاق من قال بالشرطية والركنية ما عدا
الذكر كما تقدم مثاله في غيرها لو احرر حاملا للنجاسة فلقاها عند فراغه
من التحريم بعمل يسير او من غير فاعن القبله فاستقبلها عند فراغه منها او
مكشوف العورة فسترها عند فراغه منها او مكشوف العورة فسترها عند
فراغه منها بعمل يسير او شرع في التحريم قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه
منها كما في البحر او شرع المحدث والجنب وهو واقف في الماء فاختم عند
فراغه منها ثم رفع رأسه وصلى كما في القهستاني لكن هذا اتصل بالاركان
راعيها شروط الاتصال احتياطا لا لانه ركن **قوله** وقد منع الزبلي
الضمير راجع الى المراجعة المفهومة من روعي يعني منع الزبلي مراعاة الشروط
عند كلامه في الرد على من قال بركنتها مستدلا بمراجعة الشروط لها **قوله**
ثم رجع اليه اي الى القول بالمراجعة حيث قال ولين سلم فانما يشترط لما
يتصل به من الاداء الا لان التحريمية من الصلاة **قوله** نعم الى اخره هذا يقتضي
انه استدراك على الزبلي وليس كذلك فان الزبلي موافق لما نص عليه في
التلويح من تقديم المنع على التسليم كما علمت وانما هو استدراك على من قدم
التسليم على المنع كما يدل عليه عبارة البحر حيث قال ومراجعة الشرط المذكور
ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع
فتقديم المنع على التسليم اولى كذا في التلويح فالاولى ان يقال لان التسليم مراعاتها
فانه لو احرر الى اخره ولين سلمنا في لسانها بل الى اخره انتهى فتركيب الشارح
غير صحيح **قوله** لكن نقول الاحتياط خلافه يشاد منه ان الاول تقديم
التسليم على المنع خلاف ما في التلويح وليس به بل مراده انه يفهم من تعبير
التلويح بالاولوية انه يجوز العكس وهو تقديم التسليم على المنع والبحث
فيلزم عليه هنا القول بمنع مراعاة الشرط للتحريمية والاحتياط خلافه
قوله وعبارة البرهان الى اخره استشهدا على ما اختاره من مراعاة الشرط
لها **قوله** ومنها القيام الاولى ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع كما في
القهستاني عن خزنة المفتين وغيره في نور الايضاح بيس **قوله** فلو كبر قائما
الاد بالقيام القيام المعتبر عند الفقهاء وهو ما قبل نيل يديه ركبتيه وهو
صادق على القيام الحقيقي وهو الاقتصار وعلى القيام الحكمي وهو الاخذ بالقليل
اعني قبل ان تنال يديه ركبتيه يدل على هذا قوله الشربلية في شرح منظومه
الآنية قريب والمحرر من القيام ان يكون ناطقا بالتحريمية حال القيام وقوله
منه فان مراده بقوله او قريبه منه الاخذ بالقليل الذي قدمناه وسيصرح
به الشارح في الفصل الاخير **قوله** نذب ايماره قاعدا الى جاز ايماره

قايما كما في الخبر **قوله** وكذا من يسيل جرحه يعني يندب ايماءه قاعدا ويجوز ان يكون قايما وليس المراد انه يجوز له السجود كما ينسبهم وذلك لانه لو سجد لم يزل الطهارة بالاحناف ولو صلى قاعدا او قائما بالامامة فقد فاته السجود والركوع الى خلف وهو كما ينبغي ان قلنا فان قلنا كان ينبغي ان يجب عليه القيام والركوع حيث قدر عليهما ثم يركع الى السجود قلنا انما شرع القيام والركوع وسبيلة الى السجود فاذا عجز عنه لم يلزمه الايتان بهما بل يجوز له الامر ان قلنا لمكان ايماءه قاعدا او قلنا بتحقيقا للكونها وسبيلة ينبغي تركها عند فوات ما شرع الاجل **قوله** او يضعف عن القراءة فيه تنبيه على ان القراءة اقوى من القيام وان كانت ركعا زائدا **قوله** وبه يفتي كذا في البحر عن الخلاصة **قوله** لسقوطه بالاحناف اعترضه شيخنا بان قراءة الامام خلف عنه لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له فقرأه ولا يمكن ان يجاب بان المراد بالخالف خلف ياتي به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك **قوله** بجبهته اقتصاره عليها انهم عدم جواز اقتصاره على النقص مع انه يجوز مطلقا في قول الامام المتقدم وبعد عندها واليه رجع الامام ثم ان اقتصر على الجبهة فوضع جزئها وان قل فرض ووضع اكثرها واجب كما ياتي **قوله** وقد ميه يجب استقامتها لان وضع اصبع واحدة منها يكفي كذا في العلم انه يشترط وضع باطن الاصبع لاراسها كما ياتي **قوله** وتكراره واما اصله فثبت بالكتاب والسنة والاجماع **قوله** تعبد وقيل انما شئى ترغيبا للشيطان فانه امر بسجدة فلم يفعل ففحن لسجد مرتين ترغيبا له وقيل الاولى لامتنال الامر والثانية ترغيبا له حيث لم يسجد استكبارا وقيل الاولى لشكر ايمانه والثانية الى انه يعاد اليها وقيل لما اخذ الميثاق على ذرية آدم امرهم بالسجود تصديقا لما قالوا فبجدوا المسلمون كلهم وبقي لكفار فلما رفع المسلمون رؤسهم راوا الكفا لم يسجدوا ثانيا شكر للتوفيق كذا ذكره شيخ الاسلام كذا في البحر **قوله** بالسنة اي والاجماع **قوله** لانه شرع الخروج فيه رد على من يقول انه شرع لقراءة التشهد فانه يلزم عليه ان يكون ما شرع لغيره اكد من ذلك الخبر في التشهد **قوله** ركن زائد وقيل ركن اصلي والله ما لعصام بن يوسف كما في البحر قال ولما من تعرض لمرق هذا الاختلاف **قوله** بالرفع من السجود اي السجود الاول من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار للاول واما اذا حلف لا يصلي صلاة تجتنب بالرفع من السجود الاول من الركعة الثانية كما ياتي في محله **قوله** لا يكفر منك الظاهر ان مراده منك فرضيته لانه قيل بوجوبه كما في القهستان واما منك اصله فيلزم ان يكفر بعبادة الاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة تأمل **قوله** وعدم فاصل عطف تفسير على الموالاة **قوله** والخروج يصنعها يعني عندنا حنيفة على تحريم البرد على اخذ من المسائل الاثنى عشر فانه لما قال فيها بالاطلاق مع ان اركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على انه فرض وهو لما قاله بالصحة فيها كان الخروج بالصنع ليس فرضا عندنا **قوله** كفعل اراد به ما يشتمل القول فانه فعل ايضا بالة اللسان **قوله**

المناف كما لا كل والشرب وكلام الناس ومن جملة اصابة لفظ السلام **قوله** بعد تمامها اي بعد قعوده الاخير مقدار التشهد وقيد به لانه ايتان بالمناف قبل قعوده مقدار التشهد بطلها اتفاقا **قوله** وان ذكره الخروج بالمناف لفظ السلام وفي تلخيص الجواب اعراض واراد من طرف صاحبنا على حنيفة تقريره لو كان الخروج بالصنع فرضا لا يختص بما هو قربة كالسلام كان الدخول في الصلاة يصنعها لما كان فرضا اختص بما هو قربة كالسلام ولا حنيفة رحمه الله تعالى ان اتمام الصلاة فرض وهو لا يكون الا بفعله المناف وما لا يتصل به فرض آخر الا في فرض وجهه فرضه عرجة كراهته فهو فرض من حيث كونه مخرج من الصلاة ومما لها ومكرهه حيث لم يكن واجب السلام **قوله** والصحيح الآخر هذا على تحريم الكرخي رحمه الله تعالى فانه قال لا خلاف بينهم فان الخروج يصنع منها ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رضي الله تعالى عنه اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد وليس فيه فرض من ابي حنيفة وانما استنبطه البرزعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا كازعمه لا يختص بما هو قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالاطلاق باعتبار ان هذه المعاني مغيرة للفرض فاستوى في حدوثها واول الصلاة وآخرها اصله نية الاقامة قال الامام لا قطع في شيوخ القدر روى وهذا لعله ستم في جميع المسائل الا في طلوع الشمس انه يقبسه على بقية المسائل لعله انه معنى مفسد للصلوة حصل بخلاف بعد التشهد انتهى لا حاجة الى الاستثناء لان طلوع الشمس مغيرة للفرض من الفرض لا الفعل كرواية المات فانها مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء بسبب سابق على الصلاة وكذا ما يترخصها بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والمحدث العهد والقبهية ونحوها مبطله لا مغيرة قال في المحتج على قول الكرخي المحققون من اصحابنا وذكروا في معراج الدراية مغزيا الى شمس ائمة والصحيح ما قاله الكرخي قال صاحب التأسيس ما قاله ابو الحسن احسن لان الاول ليس بمخصوص عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر من بالحدث في الصلاة **قوله** تمييز المفروض اي تمييز ما فرض عليه من الصلوات عمالم يفرض عليه منها حتى لو لم يعرف ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا ان كان يصليها في وقتها لا يجوز وعليه قضاؤها لانه لم يشرع الفرض وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها لا ولم يعلم الفريضة من السنة فان نوى لفريضة في الكل جاز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت فان كان يعلم الفريضة من السنن لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنن جازت صلاة ايضا كذا في البحر وبه علم ان المراد بالمفروض المفروض من الصلوات لا المفروض من اجزاء كل صلاة وينبغي ان يراد بالمفروض ما يشتمل الواجب لا تقدم من وجوب تعيينه باخصه وصافه كالفرض وهو يستلزم وجوب تمييزه عن غيره كما هو ظاهر **قوله** وترتيب القيام الى آخر

يعني من الفروض رعاية الترتيب فيما شئ غير مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع
او في جميع الصلاة كالقعدة الا خيرة حتى لو ركع قبل القيام او بعد الركوع
لا يجوز وكذا الوقود والشهد ثم تذكر ان عليه سجدة او نحوها بطل الوقود
لان الترتيب فيه فرض كذا في التبيين واعلم ان الترتيب جعل كل شئ في مرتبة
وقول الشارح وترتيب القيام على الركوع يجب ان يكون معناه وتقدم القيام
على الركوع وكذا ما بعده لكن قوله والوقوف الاخير على ما قبله معناه تاخير
الوقوف الاخير عما قبله فاستعمل ترتيب الشئ على الشئ تارة بمعنى تقدمه عليه
وتارة بمعنى تاخيره عنه فان الاول احدا لا يستعمل بان يقول وترتيب القيام
على الركوع والركوع على السجود والسجود على الوقود الاخير ويقول وترتيب الركوع
على القيام والسجود على الركوع والوقوف الاخير على السجود **قوله** واتمام الصلاة
اي الايتان بها تامة بان لا يترك شيئا من فروضها وفيه ان هذا لا يترك على
افتراض كل فرض فلا ينبغي عده فرضا مستقلا تاما **قوله** ولا تنتقل من ركع
الى ركع فان ذلك واجب حتى لو اخل به كما لو ركع ركعتين يجب عليه سجود السهو
لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل
ادخل بينهما فعلا اجزيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض الى غير الفرض
وكذا اذا سجد ثلاث سجود او قعد عن المنهوض الى الثانية والرابعة ثم قام
ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض كذا في الحلبي الكبير على المنية
ففي هذا الشارح هذا من الفروض خطأ وايضا كان عليه ان يعبر كما عرفت في المنية
حيث قال ولا تنتقل من الفرض الى الفرض ليشمل الانتقال من السجود الى القعدة
قوله وعدم تخالف في الجملة فيه ان المصلي في داخل الكعبة واخرجها
في المسجد يجوز ان يخالف امامه في الجهة بان كان امامه يصلي الى جهة المشرق
والمقصد يصلي الى جهة المغرب ولو قال وعدم تخالف امامه وانتقال
ما هو قبلة عند الامام لمسلم من الاعتراض لان جميع جوار الكعبة قبلة عند
الامام وفي نفس الامر ان وقع اختياره على التوجه الى جانب مخصوص منها
ضرورة عدم امكان توجهه الى جميع اجزاها فان قلت كلامه مجمل على
سبيل التحري فقط قلنا المراد لا يدفع كاي **قوله** بشرطها اما في الاول فهو
ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما في الثاني فهو ان تكون المحاذ
في صلاة مطلقة مشتركة تحريمه واداره ونوى الامام امامتها على ما سيأتي
قوله وتعديل الركوع التعديل لغة التسوية وشرعا تسكين الجوارح في
الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسوية كما في التمهيد في المرد بالقرن
العمل في الفرض والفتح وقول في بسف بفرضية الطلعية في القومة والجلوس
يقتضي افتراضها ايضا عنده واذ كانا فرضين كانا ركعتين لدخولها في نهاية
الصلاة وبطلانها بترك احدهما واليه يشير تعبيره بصيغة الجمع في قوله وتعديل
الركوع عند الثاني وعليه فالطائفتان لا يربح ايضا اركان عنده كما لا يخفى
قوله والائمة الثلاثة يعني مالك والشافعي والحنابلة فلهذا لم يقل الطائفتان بل قال

الثلاثة

الثلاثة كما في البحر وشرح منية المصلي لابن امير الحاج وهو المختار كما في جميع
الاشهر من رجال الحقايق وبما دفع ما في المتن من قوله فيما رجمه العيني لغزبه لما من
عرج عليه حتى اوله بعض المعصريين بالمختار من قوله **قوله** قلت وبه اي يذكر
هذا الفرض وهو الاختيار الا في المتن وكان عليه ان يذكر هذا قبيل قوله ولها واجبا
فيسلم من عود الضمير على المختار الموجب لو كانت الركعة **قوله** نيفا وعشرين
اراد احدا وعشرين ثمانية في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال
الى اخر بيانته وهي الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود
الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين **قوله** ولغيرها اي غير التحريمية وهو الصلاة
قوله بشرط التحريم مبتدأ سوغ الابتداء بقصد التعميم وقوله خطيت
بناء الخطاب والبناء للجهل خيرة **قوله** مذهب بالرفع خبر بعد خبر وبالضم
حال من الهاء في جمعها **قوله** حسنا مصدر منصوب على التمييز او صفة
ممدود قصر للضرورة **قوله** تنزه من باب خضع **قوله** دخول الوقت يعني
يشترط لصحة تحريمه صلاة تتوقف على الوقت كالمكتوبات وسننها دخول
الوقت اما على القول بركبتها فظاهر واما على القول بشرطيتها فلا تصالها
بالاركان كما تقدم ذلك في اشتراط الوقت وغيره من شروط الصلاة **قوله**
قوله واعتقاد دخوله لانه اذا اشك فيه لم يجز من بانوى ولو بين دخوله
لا تنقلب صلاته جائزة **قوله** وسر وطهر يعني يشترط لصحة التحريم
ستر العورة والطهارة من الحدث والطهارة من الجناس لما قد سمن انما ركن
او شرط متصل بالاركان ويشترط ايضا اعتقاد الطهر حتى لو صلى في ثوب
وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ لا يجز
لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه فلا ينقلب جائزا اظهر
خلافه كذا في البحر ينبغي ان يشترط اعتقاد الستر حتى لو صلى على ثوب انكشف
العورة ثم ظهر انه مستور لا يجز له هذه العلة فلما جمع **قوله** والقيام
المحرر اي في غير النقل والمحرر منه ان يكون ناطقا بالتحريم حال القيام او قبل منه
فن ادرك الامام راكعا فكبر متحيزا لم يصح تحريمه كذا قال الناطق ويبنى ان
يزاد على قوله في غير النقل قوله لقادر عليه كما تقدم في المتن وقوله فليكن متحيزا
اراد بالاختفاء الاختفاء التام وهو يتحقق عند نيل يديه ركبتيه كما تقدم **قوله**
ونية اتباع الامام لم يذكر الناطق شرح هذه الجملة في شرح الوهبانية ولا في در
الكنوز لكن في هامش در الكون ما نصه ونية اتباع الامام على التقدي لا زمة
مع نية اصل الصلاة فان لم ينو المتابعة لا يكون شارا في الصلاة لا منفردا
ولا مؤثما فتبطل انتهى في امداد الفتح والراجع من شرط التحريم نية المتابعة
للمقتدي انتهى ومعناه كما ترى غير صحيح فان المصلي اذا لم ينو المتابعة بل نوى
صلاة نفسه كان شارا في صلاة نفسه قطعاً الا ان يجعل كلامه على انه لم ينو
وهو بعيد **قوله** ونطقه قال الناطق والناطق شرط بل هو عين التحريمية فمن
هس بها او اجزاها بقلبه لم تكن شيئا وكذا جميع اقوال الصلاة سوى نية كالنشاء

والنعوذ وبسبب السجدة والقرآن والتسبيح والتكبير والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا العتاق والطلاق واليمين والنذر ونحوها انتهى كذا في قوله بل هو عين التحريم نظر فان النطق بمصدر التحريم منطوق وقوله سوى النية لا حاجة اليه لان النية من فعال القلب لا من افعال فلهذا لم يتناولها المستثنى منه ليجتاح الى خارجها وليكن كان المراد ان تلفظ بها بناء على استحباب المشايخ ذل فلا يصح استثنائها كما لا يخفى **قوله** وتعيين فرضه او وجوبه قال لناظم وتعيين الوجوب يشترط كعتي الطواف والعديد من الوتر والمندور وقضاء نفل أفنده وخبر بالواجب النفل فانه يصح بمطلق النية حتى التراجع عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي قاضي خان الصحيح تعيينها فلا احتياط في التراجع تعيينها **قوله** فذكر قال لناظم اي ينطق بلسانه بعد ما نوى بقلبه الصلاة اي ينطق بالتحريم **قوله** بجملة ذكر قال لناظم يتعلق بنطقه انتهى قول الاول ان يتعلق بقوله فيذكر لانه بمعنى ينطق على ما تقدم ووجه اعاده النطق بقوله فيذكر ليتعلق به قوله بجملة وتعلقه بالاول يلزمه الفصل بين المتعلق والمتعلق بالاجنبى هو قوله وتعيين فرضه او وجوبه ثم قال واشترط الجملة لصحة الشرع هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في الخبرين وبه قال ابو يوسف ومحمد قاله الاكمل وروى الحسن عن الامام صحة الشرع بقوله الله وعليه قول الزليعي يصح الشرع بالاسم عند ابن حنيفة لا عند محمد والاسم والصفة انتهى وقال ابن النخعة الفتوى على قول الامام انتهى ووجه ان مناط الحكم حصول التعظيم لكونه مشتقا من التال وهو التحريم فيه التعظيم وهو مناط الحكم لا تمامه كما في كذا في العناية انتهى لكن يرد عليه انه ليس مشتقا وهو اجل من ان يكون له اشتقاق وهو اختيار الامام الا عظم ابن حنيفة والخليل رحمهما الله تعالى **قوله** خالص عن غيره الذكرا لخالص لان لا يشتمل نحو الاستغفار كقوله اللهم اغفر لي **قوله** وبسبب بالجمع عطف على مراده يعني خالص عن بسبب قال لناظم وبسبب الصلة الصحيح انها لا يصح الافتتاح بها كما في العناية **قوله** عربا بالمدفعت بجملة لا بسبب اي فيذكر بجملة ذكر عربية قال لناظم والعربا المراد بها لغة العرب فلا يصح شرعه بالعارسية ولا قرأته بها في الاصح من قول الامام الا عظم ان قد على العربية انتهى لكن الاول ان يقوله المراد بها الكاينة من لغة العرب فان الجملة العربية ليست هي لغة العرب **قوله** وعن تركها وقال لناظم المراد بالهاوى الا لئلا نشأ بالمد الذي في اللام الثانية من الجلالة فاذا حذفه لمخالفة والذابح او التكبيرة للصلاة او حذف الهاء من الجلالة اختاف في انعقاد يمينه وحل بيمينه وصحة تحريمه فلا يترك ذلك احتياطا **قوله** وعن مدحرات يعني مدح من الله او الكبر او الرحمن والجبار لا يكون شارعا وبطلان الصلاة بحصوله في ثنائها **قوله** وباء بالكسر قال لناظم ويمد الياء يكون جمع كبر وهو الطبل فيخرج عن معنى التكبير وهو اسم للحيض واسم للشيطان فثبتا لشركة فقدم التحريم **قوله** وعن فاصل عطف على قوله عن مراده وقوله فعل بدل من فاصل وقوله كلام بدل بعد بدل وقوله مابين نفت للنفاصل الشامل لنفسه فيكون نفعا لكل من قسمه

يعنى

يعنى وخالص عن فاصل مابين للصلاة سواء كان فعلا او كلاما بين التحريم والنية قال لناظم والفعل لفصل بين النية والتحريم كما ان نوى ثم عتق بغيره او بدنه كثيرا او كل مابين اسنانه وهو قد رخصه كالتحريم والشرب والكلام وان لم يفهم ومنه التخيير بغير عذر فاصل اجنبى يمنع صحة التحريم ولما المشى الى المسجد بعد النية والوضوء فليسا مانعين **قوله** وعن سبق تكبيره قال لناظم وسبق التكبير يشمل سبق الامام به فاذا اكبر المقتدى ورفع منه قبل فزع امامه منه لم يصح شرعه وشمل تقديم التكبير على نية فلا يصح الشروع اذا لا تعتبر النية المتأخر عن التحريم في ظاهر الرواية **قوله** ومثلك بعد ريعن انت تعذر اذا ريت في النظم معنى بعيدا لما خذ من اللفظ **قوله** فذلك هذى خذ هذه المذكورة **قوله** مستقيما لبقلة يعنى من جملة شروط التحريم استقبال القبلة اما على القول بركنيتها فظاهر واما على القول بشرطيتها فلا اتصالها بالركن كما تقدم قال لناظم واستقبال القبلة شرط لا انعقاد التحريم مع القدرة على الاستقبال فيسقط بالانحراف كما في بعض الشروط **قوله** والحققا من بعد ذلك لغيرها قال لناظم ضمير المحققا لشروط اي من بعد بيانها الحق بيانها لغير التحريم الذي تقدم بيانها **قوله** قيامك في المفروض مقدارية المراد بالمفروض ما يفترض فيشمل الواجب وسنة الفروع كذا القعود فيما يجوز فيه القعود يفترض ان يكون مقدارية **قوله** ويقرب في ثنتين منه تحريم قال لناظم ضمير منه المفروض فان فرض القراءة فيه ركعتين غير تعيينين فالتحريم لا يقع المفروض فيما يصح فيه وان كان تعيين الاوليين واجبا للقراءة فان المقام لبيان ما به تصح الصلاة **قوله** وفي ركعات النفل والوتر فرضها في ركعات النفل خبر مقدم وفرضها مبتدأ مؤخر اي فرض القراءة كانه في جميع ركعات النفل لان كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شابه السنن من حيث انه لا يؤذن له ولا يقلم واعلم ان حكم المندور حكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات بتسليم واحدة لزمه القراءة في اربعها لانه نفل في نفسه ووجوه عارض **قوله** ومن كان مؤثما فعن تلك تخطى قال لناظم والمؤثم محجور عليه عن القراءة فتركه وقراءة الامام له قراءة **قوله** وشرط سجود فالقراءة الجبهة وقرب قعوده فصل محرم معناه واضح ولذلك لم يتعرض لناظم لشرحه **قوله** وبعد قيام فالركوع قال لناظم هذا اشارة الى ان ترتيب ما شرع في الركعة غير مكرر فرض فاذا ركع قبل القيام الذي تقدم بيان لم يصح وكذا لو سجد قبل الركوع ثم ركع لم يعتد به **قوله** فسجدة قال لناظم المراد بالسجدة المعينة على التحقيق بوضع الجبهة واليدين والركبتين وباطن اصابع الرجلين كما بينته بشرح المقدمة انتهى المراد بالمقدمة نور الايضاح وقد اختار هناك موافقا لابي الليث مخالفا للمذهب وقد قدسناه في الطهارة من الجاسة **قوله** وثانية قد صح عنها تخر نافية مبتدأ مؤخر خبر وعنها تعلق بتوخر رجلة قد صح اعتراض بمعنى السجدة الثانية توخر عن السجدة الاولى من اى ركعة كانت ولو اى الصلاة قال لناظم هذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية عن محلها لان مراعاة ترتيبها

واجبة وفيه اشار الى افتراض الفصل بين السجدين وقد روي الى قرب القعود في
الاصح كما اشار الى البيت السابق انتهى مراده بغير البيت قوله وقرب القعود
حد فصل سجدة **قوله** على ظهر كفن قال الناظم اي كف نفسه متعلق بقول فيجد
فانه اذا سجد عليه او على طرف ثوبه او كثر ما منه يصح اذا لم يحل وضعه
ويكبر اذا كان بغير عذر وفيه اشار الى وجدان جميع ما سجد عليه اذ هو شرط له
كما اشار الى بصدور ذلك البيت اي حيث ذكره القائل **قوله** اذا ظهر الارض
قال الناظم وطهارة محل السجود لان السجود عليه **قوله** سجودك في حال
الآخر اعلم ان هذا البيت اشتمل على مسئلتين الاولى السجود على مرتفع غير
ظاهر نشان فان كان مقدار البنتين منصوبتين جازوان كان ارفع لا يسجد
اراد البنت بخاري وهي ربع ذراع كذا في منية المصلي قال ابن امير الحاج وانه اعلم
بمن المراد بهذا المراد ثم بمقدار هذا الذراع ثم بوجه هذا التخييل انتهى لكن
سائق في الفصل نقل عن الحلبي ان مقداره ربع وعشرون اصبعاً الثانية
السجود على ظهر انسان وشرطه ان يكون مصلياً وان تكون تلك الصلاة صلاة
الساجد وان يكون السجود على ساجد وان يكون سجوده على الارض وان لا يسجد
الساجد درجة كذا في ابن امير الحاج ولم يشترط ان يكون مشاركاً في التسمية وكانه
ليس بشرط فليراجع قال الناظم وقول يسجدك في حال اي محل مرتفع بيان
واشارة الى ان مطلق محل الارتفاع لا يضر على المقدار لازم للجزا وهو
مقدر بنصف ذراع فالمراد عليه لا يضر بعد ذلك الارحام وانت تعلم بان تركيز النظم
ما عجزه الطبع وشرحه في غاية الاجمال **قوله** ادراك الى آخره سائق الكلام عليه
قوله وتميز مفروض قد مرنا الكلام عليه **قوله** وفي صنعه عند الخروج
سجود الناظم والخروج يصنع المصلي فرض عند الامام الا عظم وهو المخرج عند
المحققين من ائمتنا وقد بسطنا الكلام عليه في رسالة سميتها المسائل البسيطة
الركنية على اثني عشرية انتهى قد تقدم انه ليس بفرض **قوله** اي الاستيقاظ
تفسير بالارزاق فان لم يزل من الاختيار لا يستيقظ **قوله** ذاهلاً الظاهر ان
الناظر كذا اهل فليراجع **قوله** او بعد الاخير بالنصب صفة لفعل
مطلق محذوف اي او بعد القعود الاخير **قوله** على الاصح اما القراءة فقد قال
الفقيه ابن البيت يعتد بها مع النور لان الشرع جعل لنايم كالمستيقظ
في حق الصلاة فخطا الامر المصلي والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الاحوال
فما زان يعتد بها مع النور واختار في الاسلام وصاحب الهداية وغيرهما
انها لا تجوز ونص في المتن في محيط رضى الدين على انه لا يصح لان الاحتياط
شرط اداء العبادات ولم يوجد حالة النور كذا في ابن امير الحاج واما القعدة
فقال ابن امير الحاج ثم في التحقيق للامام العلامة الشيخ علاء الدين عبد العزيز
النجاري رحمه الله تعالى واما القعدة الاخيرة فلا يصح فيها عن محمد وقيل انها
تعتد من الفرض لانها ليست بركن وبناها على الاستراحة فيلا يمتنع النور
فيكون ان تحجب من الفرض بخلاف سائر الافعال فان بناها على المشقة فلا

تتادى في حالة النور وذكر في المنية اذا نام في القعدة كلها فعليه ان يقعد قدر
التشهد فان لم يقعد فسدت صلاته انتهى وهذه كما ترى عبارة الكتاب فلا ادري
اهو المراد بالمنية امر غير ما وافقه في صدر الاسم المكتفي به وعلى التقدير الاول
ثبت لهذا الكتاب نفع من التنويه بجملة القدر حيث نقل منه هذا الامام
الحليل ولم يتعقبه بالرد انتهى عبارة ابن امير الحاج **قوله** لا يقصد تركها
اشارته الى الرد على المفتان حيث قال تفسد ولا تبطل انتهى قال المحمدي في شرح
الكنز والفرق بينهما ان الفاسد مافات عنه وصف مرغوب وباطل مافات
عنه شرط او ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى الباطل بخلاف انتهى وجه الرد ان
اقتنا لم يفرض في العبادات بينهما والفرق في المعاملات **قوله** وتعداد
وجوب في العهد يعني ولا يجبر نقصها بالسجود ويستثنى منه اربع مسائل ذكرها
في المنز الاول اترك القعدة الاولى عند الثانية اذا شك في بعض افعال
صلاته فتفكر عند حتى شغله ذلك عن ركن الثلاثة اذا اجزأ جدي بسجدة الركعة
الاولى الى اخر الصلاة عند الرابعة اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
الاولى عند ويصلي بسجود عذروا لما يستثنى الشارح لانه ضعفا في باب سجود
السجدة النعمان امداد الفتح **قوله** ان لم يسجد له فيه في تعداد بالنظر
للسهو فقط والصبر للسهو **قوله** وكذا اكل صلاة النقص اذا دخل في صلاة
الامام لم يجبر حيث لا عادة على التقدي ايضا وانه يستثنى منه الجمعة
والعيد اذا ديت مع كراهة التحريم الا اذا اعادها الامام والقوم جميعاً
فليراجع **قوله** والاختار الى اخره ومن المشايخ من قال الفرض هو الثاني
وهذا يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لا يترك الركن لا الواجب الا ان
يقال المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى انه يحجب الكامل وان تأخر عن
الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه كذا في فتح القدير بسجدة **قوله** ككل تكبيرة
عبد وهي ست تكبيرات ثلاث في الركعة الاولى وثلاث في الثانية كما ياتي في محله
قوله وتعدى ركن عطف على تكبيرة اي وكل تعديل ركن وشبه تعديل
القومة وتعديل الجاسة على ما سياتي قريباً **قوله** واتيان كل عطف
على كل اي وكأنيان كل لا على تكبيرة ولا صاراً التقدير وكل اتيان كل وهو
غير صحيح والمعنى ان الاتيان بكل واجب واجب ايضا وفيه ان هذا المعنى
لا يغير معنى كونه واجباً ان فعله ولا تيان واجب لان الوجوب واخواته
صفات لافعال المكلفين لا لذات الشئ الاصل ان يكون مراد شيئاً احد
تأمل **قوله** وترك تكرير كل اي من الواجبات ترك تكرير كل واجب لكن
في لفتحة تفصيل ياتي في قوله وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاوليين
كما اشار اليه **قوله** وهل يكبر اي ضم السورة **قوله** المختار لا يترك
والكراهة اذا اطلقت تنصرف الى التحريمية وقد نفيت التحريمية هنا فاحتمل
ارادة التنزيهية وغيرها والمراد التنزيهية فان صاحب البحر ينص عند قول
الكنز وفيما بعد الاوليين الكنى بالفتحة على ان الاول لا يكتفى بالفتحة

فيكون ضمها خلاف الاول ومرجعه كراهة التزويه ولا ينافيه قول الجمهور
ان الضم مشروط لان المشروعية لا تنافي المذكور تنفيها وانما تنافي الامر والكراهة
تختص بقول **قول** لان كل شفع منه صلاة ولا ينافيه عدم افتراض الفعدة كما في البحر
عند قوله اكثر فرضها القيمة **قول** احتياطاً اي لما ظهرت آثار السنة فيه
من انه لا يؤذن له ولا يقام عطية حكم السنة في حق الفعدة احتياطاً **قول**
على المذهب اعلم ان في محل القراءة المفروضة من ركعات الفرض الثلاثي والرابع
ثلاثة اقوال الاول انها فرض في الاوليين عيناً صحيحة في البدائع الثاني انها فرض
في ركعتين منه غير عين لكن تعيينها في الاوليين واجب وهو مشهور في المذهب
الثالث ان تعيينها في الاوليين ليس بفرض ولا واجب وانما هو افضل وعليه
مشي في غاية البيان وهو ضعيف والقولان الاولان اتفاقاً على انه لو قرأ في الاخيرين
فقط فانهما صحيحة وانه يجب عليه سجود السهو ان كان ساهياً وفاقلاً للخلاف
انما هي في سبب سجود السهو فعلى الاول سببه تغيير الفرض عن محله وتكون قراءة
في الاخيرين قضاء عن قراءته في الاوليين على الثاني سببه ترك الواجب تكون
قراءته في الاخيرين اداء لا قضاء كذا في نواقل البحر اذ عرفت هذا فقول الشارح
على المذهب فيه نظر فان صاحب البحر ساء المشهور في المذهب ولا يلزم من
كونه مشهوراً في المذهب ان يكون هو المذهب كيف وقد صرح القسستاني
بان قول بعض المشايخ حيث قال والصحيح من مذهب أصحابنا انها فرض في
الاوليين حتى لو تركها فيها وقرأ في الاخيرين كان قضاءً كما في التحفة انتهى
وفي البحر في سجود السهو انها قضاء في الاخيرين استدلالاً بعدم صحة اقتداء
المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو
كانت في الاخيرين اداءً لمجازاً لا يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق
القراءة فالمرجح علم انها قضاء وان الاخيرين خلتا عن القراءة وبوجوب
القراءة على مسوق ادرك امامه في الاخيرين ولم يكن قرأ في الاوليين كذا في
البدائع قوله على كل سورة حق لو قرأها من السورة قبل الفاتحة ساهياً ثم
تذكيراً للفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو كما في المنح **قول** وكذا
ترك تكررها قبل سورة الاوليين فالوقر الفاتحة مرتين وجب سجود السهو
لتأخير السورة ومثله ما لو قرأ الفاتحة واكثرها قبل السورة واحترق قوله
قبل سورة الاوليين عما اذا قرأها قبل السورة مرة وبعد هامة حيث لا
يجب السجود وصحة الزاهدي لعدم لزوم تأخير السورة اذ ليس ترك ركوع
واجباً باثنا السورة فانه لو جمع بين سورتين بعد الفاتحة لم يمتنع واحترق
به ايضا عما اذا كررها قبل سورة الاخيرين اذ قرأ السورة فيها حيث لا يجب
سجود السهو وكذا اذا قرأ السورة قبل الفاتحة فيها فان قلت مراعاة الترتيب
في سور القرآن واجبة وقد عكس لترتيبها قلنا ذلك من واجبات القراءة
لا من واجبات الصلاة وسجود السهو لا يجب الا بترك واجبة الصلاة
اكثر في البحر من سجود السهو **قول** ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع

يرد

يرد عليه ما ساقى من انه اذا تذكر السورة ركعاً فضمها قائماً اعادة الركوع وتولا
ان الترتيب بينهما فرض لما اعاده والجواب ان يحمل كلامه على ما اذا اخرج لقراءة
من الشفع الاول الى ما بعده في الفرض الثلاثي والرابع فانه حينئذ لا يفترض
الترتيب بين القراءة والركوع لكن يرد عليه انه على هذا التقدير لا خصوصية
الركوع فانه السجود مثله **قول** كالسجدة الكاف استقصائية اذ لم يترك في
الركعة سواها ومثله الكاف في قوله كعدد **قول** او في كل الصلاة كعدد ركعاتها
قال في التبيين فان ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الامام اول صلاة عندنا
ولو كان الترتيب فرضاً لكان اخرها انتهى قال في البحر وهو مردود فان ما يقضيه
اول صلاة كما لا حقيقة وايضا ليس هو اول صلاة مطلقاً بل هو في حق
القراءة واخرها في حق التشهد ولا يصح ان يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا
شيء على المسبوق ولا نقص في صلاة فلذا اقتصر المصنف في الكافي على المتكبر
في كل ركعة انتهى قال في المنهاج او هو هذا الترتيب بين الركعات ليس واجباً
قال في الفتح الا انه سقط في حق المسبوق لضرورة الاقتداء انتهى ورايت في
ها مشي المنه بخطط بعض الافاضل ما نصه بل هو الواجب لان ما شهد به من كلام
الفتح صحيح في الرد عليه انتهى اذ عرفت هذا فاعلم ان المصلي امام منفرد او امام
او امام ومرد ولا يتصور وجوب الترتيب بين الركعات في حق الاوليين لان كل
ركعة يأتين بها اولاً في الاول وثانياً في الثانية وهلم جرا او اماماً ومرداً فاما
لاحق او مسبوق او مركب فاللاحق لا يتصور في حقه وجوب الترتيب ايضا
لما تقدم واما المسبوق فما يقضيه مشتمل على اقوال وفعال فمن حيث اشتماله
على الافعال هو اول صلاة ومن حيث اشتماله على الافعال هو آخرها فان نظرنا
الى الجملة الثانية كان مرتباً باعتبارها وان نظرنا الى الجملة الاولى كان غير مرتب
ولكن الشارع امر بذلك وأوجب عليه حيث لم يجز له ان يأتي بمسبق به
قبل فراغ افعال الامام فلا معنى لاجباب الترتيب عليه واما المركب كان اقتدى
في ثانياً في غير مقام الى ان يسلم الامام فهذا لم يصح شيئاً فاذا اراد الصلاة
صلى الركعة التي نام فيها اولاً بلا قراءة ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح
واثم لترك الترتيب كما ساقى في باب الامامة فقوله واشتمل على ان الترتيب
بين الركعتين واجب ويجب عليه اعادة الصلاة للنقصان اما في العمد
في ظاهر كونه اثماً كما تقدم فصلاته مكرهه كراهة تخريم وكل صلاة اديت
مع كراهة الترخيم وجبت اعادةها كما تقدم واما في السهو فانه وان لم يكن
اثماً لكن في صلاته نقصان فيعيدها ولا يمكن ان يجبرها بالسجود لان ختام
صلاته وقع بالركعة التي نام فيها على هذا التقدير وهو لاحق فيها واللاحق
سجود عن سجود السهو لان خلف الامام حكماً كما ساقى ثبت انه لا يتصور ان
يجب على المحلف الترتيب بين الركعات بحيث لو تركه يدخل النقصان في
صلاته الا في هذه الصورة وعليها يحمل كلام التبيين المصريح في الجبازية
والنهاية والدراية والفتح كما في المنه لانه لا لليلة التي ذكرها بل ما قلنا

هذا ما ظهر في هذا المحل واظنه حسنا رافعا للتشكيك والتجيب **قوله**
لانه يبطل لان التشهد يعني مع القعدة بقراءة قوله ما السهوية ففرغ
التشهد لا القعدة **قوله** بخلاف تلك السجدة بين صوابه **قوله**
وكذا في الرفع منها وكذا نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة كما في
امداد الفتاح **قوله** على ما اختار الكمال وتبعه تلميذه ابن امير الحاج
وقال انه الصواب فليتبني له كذا في امداد الفتاح ونقله في البحر شرح
لراهدى **قوله** لكن المشهور في آخره يعني ينبغي ان يكون التقدير في القعدة
والجلسة سنة لانها يكملان القومة والجلسة والجلسة ينبغي ان يكونا
واجبتين لانها يكملان الركوع والسجود اللذين هما فرضان وهذه القاعدة
المشهوره التي اقتضت وجوب القومة والجلسة وسنية الطائفة فيها
لموافق مذهب ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان الكل سنة عندهما
كما ساق في المتن ولا ما اختاره الكمال وتلميذه لان الكل واجب عندهما ولا
مذهب ابن يوسف ولا ثلثة لان الكل فرض عندهم ولا يصح مخالفة القاعدة
حيث اقتضاها الدليل **قوله** وعندنا ثلثان اربعة فرض على كل قدمه
قوله في الاصح راجع للقعود الاول في النقل وغير النقل اما النقل فخالف فيه
محمد رحمه الله تعالى وقال ان القعود على راس كل شفع فرض وهو اقباس لان
كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت لقراءة فيه في كل ركعة قلنا هي
انما فرضت الخروج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة تبين ان ما قبلها لم يكن
او ان الخروج من الصلاة فلم يبق للقعدة فرضة بخلاف القراءة فلما نرى
مقصود بنفسه فاذا اتركه تفسد صلاة كذا في البحر من باب التوتر والنوافل
واما غير النقل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال انه سنة **قوله**
وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد يجب ان يرجع ضميره الى القعود الاول
في الفرض والسنة المؤكدة لان الزيادة في القعود الاول في النقل مطلوبة
وكلامه يوم خلاف المرد **قوله** واذا بالاول غير الاخير ليشمل ما اذا صلى
الركعة من النقل بتسليم واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب
ومفهومه ان كل قعود اخير في صلاة كانت فرض ويستثنى منها القعود
الذي بعد سجود السهو فانه واجب لا فرض لما ساق من انه يرفع التشهد
لا القعدة ومعلوم ان التشهد يستلزم القعدة في وجبة **قوله**
لكن يرد عليه الى آخره ويرد عليه ايضا ما اذا اقتدى به في ثالثة المفترضا
فان الثاني مما عدا الاخير فرض عليه بما تبعه الامام وما اذا اقتدى به في
ثالثة فان الاول مما عدا الاخير فرض عليه بما تبعه الامام ويجب انما
اجاب اشرار **قوله** وكذا في كل قعدة اشار به الى التوراة على المتن في
تعبيره بالثالثة اذ لو افرد كان اسم جنس شاملا لكل تشهد كما اشار اليه
في البحر **قوله** في الاصح رد لقول من قال ان التشهد فيما عدا القعدة الاخرة
سنة كما في البحر **قوله** في تشهدى لغرب اي اقتدى به في التشهد الاول

من تشهدى لغرب واذا اقتدى به في التشهد الاول فقد ادركه في التشهدين
وقوله وعليه اي على الامام هو سجدة الامام مع اي مع الامام لوجوب
المتابعة عليه وتشهدى الامام مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة
في سجدة اي الامام مع الامام السهولان سجود السهولان يرفع القعدة
وقد خالفوا في الصلاة وتشهدى الامام مع اي مع الامام لان سجود
السهول يرفع التشهد ثم قضى الامام الركعتين بتشهدين لما قدمنا من
ان المسبوق يقضى خصلاته من حيث الافعال في هذه الحادثة ما صلاها
مع الامام آخر صلاته فاذا اتى بركعة ما عليه كانت ثالثة صلاته فيقضى
باني بركعة ويقعد **قوله** ووقع له اي الامام كذا اي مثل ما وقع للامام
بان سبي فيما يقضيه فيجده وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فيجده وتشهد
ثم سجود السهو وتشهد لما ذكرنا **قوله** زيد اربع وذلك بان تذكر الامام
الصلبية بعد القعدة الخامسة فيجدها الامام معه وتشهد لا ترفع
القعدة ثم سجود معه للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للامام
فتصير اربع عشرة قعدة لكن هذا ان يكون اذا تراخى تذكر لصلبية عن
التلاوة كما هو المفروض ومثله تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة واما اذا
تذكرها معا فاما ان تذكر قبل القعدة الاخيرة او بعدها قبل تشهد سجود
السهو او بعده فان تذكرها قبل القعدة الاخيرة فليس هناك الا ثلاث
قعدات وان تذكرها بعدها قبل تشهد سجود السهو فذلك وان بعد فاربعة
ومثله في الامام فيكون ثمانية ثم اعلم انه اذا تذكرها معا يجب الترتيب
بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة من تلك الركعة او مما
بعدها وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة
كما في البحر من باب سجود السهو **قوله** لما جرى من انه يسجد للسهو بعد
التلاوة **قوله** تعدد التلاوة والصلابة يعني مرتين فقط المتقدمة
وهذه **قوله** زيدت ايضا صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلبية
اخرى فيجدها وتشهد ثم قبل ان يسجد للسهو تذكر تلاوته اخرى ايضا
في سجودها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله الامام في
سنة واما اذا لم يتذكر التلاوة الا بعد تشهد سجود السهو فانها تصير ثلث
صور **قوله** ولو فرضنا ادراكه الى آخره صورته ادراك الامام وهو في
السجدة الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه **قوله** فيقضى
القواعد مراد بالقواعد الواحدة بناء على ان الجسدية تبطل الجمعية
وتلك القاعدة هي ان من فاتته شيء من صلاته بعد اقتداء به اعاده مثاله للاحق
وهذا ان فاتته السجدة ثان لغو فهو لاحق وان عدا فهو في حكمه **قوله** فيزداد
اربعة اخر وهذا ايضا مفروض فيما اذا تذكر احداها بعد تشهد سجود السهو
فيجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم تذكر الاخرى فيجدها وتشهد ثم
يسجد للسهو وتشهد واما اذا تذكرها معا فعلى التفصيل المتقدم في التلاوة

والصلبية فصار مجموع القعدات على ما ذكره اربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه
من الثمان في تعدد التلاوية والصلبية ستاً وعشرين هذا واقول انه يتصور
في صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة مثاله رجل قرأ في الركعة
من ركعتي الظهر القرآن كله ونسي السجدة الثانية من الركعة الاولى والسجدة
الثانية من الركعة الثانية ونسي ايضا من السورة في الركعة الثانية فاقدى
به رجل في السجدة الاولى من الركعة الثانية ولم يسجد هامة فلما اتم صلاته
يسجد السهو في السورة وتشهد فله ثلاث قعدات ثم تذكر إحدى الصليتين
فسجد هامة وتشهد ثم تذكر الثانية كذلك فله سبع قعدات ثم تذكر سجدة
التلاوة واحدة بعد واحدة كل واحدة عقب الايتان بما قبلها وعقب سجود
السهو والتشهد فصار لكل سجدة منها قعدتان بثمان وعشرين مع السبع الاول
في خمس وثلاثون ثم آخر السلام عن وقته وسجد له وتشهد في ست وثلاثون ثم
قام المسبوق الى قضاة الركعتين اللتين عليه فنسي من كل ركعة سجدة وقرأ القرآن
كله في الاولى ناسياً ضم شئ من القرآن الى الفاتحة في الثانية كما وقع للامام فلما
اتم الركعتين يسجد لسهو من السورة وتشهد فله قعدتان ثم تذكر الصليتين
اللتين شيهما والصلبية التي لم يتابع فيها الامام وسجدات التلاوة على
التعاقب مثل ما تقدم في الامام فله سبع عشر سجدة باربعة وثلاثين قعدة
مع القعدتين في ست وثلاثون ثم آخر السلام عن وقته وسجد له وتشهد في سبع
وثلاثون مع الستة والثلاثين التي قعد هامة مع الامام في ثلاث وسبعون قعدة
بقولنا من المكتوبات لا يتصور في النوافل اكثر من ذلك بان تكون الصلاة
اكثر من اربع ركعات كما يظهر بالناسل مع تذكر القواعد والحمد لله المصواب
قوله وكذا تكبيرة قنوته وقيل سه كاساني **قوله** للامام خروج المفرد لانه
مخير فيما يجهر فيه ويجهر فيه ولكن لا يبالغ مثل الامام لانه لا يسمع غير كذا في التبيين
قوله لكل اي للامام والمفرد **قوله** فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والايتان
من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان **قوله**
ويسرى فيما يسترفيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والايتان
من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء **قوله** فلو اتم القراءة الى آخر لف
ونشرفا اذا امكث متفكراً ثم ركع فقد اضر الفرض وهو الركوع عن محله وفي الثانية
اخر لواجب وهو السورة عن محله حيث لزم من فعله الفصل بين الفاتحة
والسورة باجنبي وهو الركوع المفروض وانما ارتفع الركوع لان الترتيب بين
القرآن وبينه فرض لا ينافيه ما سبق من انه واجب لانه محمول على صورة
مخصوصة كما قدمناه اعاد الركوع مختص بالمسئلة الثانية وقوله ويسجد للسهو
راجع للصليتين وفي التركيب حذرة ولو قال فضمها قايماً واعاد الركوع يسجد للسهو
لسلم من هذا **قوله** وترك تكرير ركوع الى قوله بين فرضين مكرراً مع قوله ايتان
كل واجب او فرض في محله لما علمت من ان عدم ايتان في محله صادق بتأخر في محله
من غير فصل بفعل اجنبي كسيلة التفكير ومع الفصل كسيلة تأخير السورة عن الركوع

وتكرير

وتكرير الركوع فيه الفصل بالركوع الثاني بين الاول والسجود فيه الفصل بين
السجود والقيام والقعدة والزيادة المخللة بين فرضين فيها الفصل بين الفرض
الاول والثاني فما تقدم اعم ما هنا فها هنا تكرار معه ولا تكتف هنا في عطف الخاص
على العام على ان تكرير الركوع وتثنية السجود مكرراً مع قوله كل زيادة الى اخره لانه
اسهل من ذال لانه عطف العام على الخاص فالخاص وقع موقعه بالنسبة الى
هذا العام لكن علمت انه مكرراً بالنسبة الى العام المتقدم **قوله** واضات المقتدى
فالوجه ينصب وقرأ يجب عليه اعادة الصلاة ولا يتأتى في حقه سجود السهو بل
سهواً لا سيما على المقتدى **قوله** وسابعة الامام يعني من الواجبات ان يتابع
المقتدى بالامام وهذا شامل لما بعده في الفريض والواجبات والسنن ولكن لا
يتوهم رادة السنن لان السنن لا يجب الايتان بها قطعاً والقرآن غير رادة بقر
قوله وانما نفد بخلافه في المفروض فصار المراد ان المتابعة يجب في الواجب
ثم ما يسي واجبا في الجملة اما ان يكون واجبا في مذهبا اولاً والثاني تارة يكون
مقطوعاً بنسخة وتارة يكون مقطوعاً بعدم سننيته فان كان واجبا في من
وجبت المتابعة فيه قطعاً وان كان غير واجب كنه غير منسوخ وجبت المتابعة
ايضا كالزيادة على الثلاث في تكبيرات العيدين وان كان مقطوعاً بنسخة
على تقدير بانه كان سنة او بعدم سننيته على تقدير بانه كان دعاء على قوم شهر
كافي الفسخ من الغافل فقولنا اشرار كقنوت في مثال للمقطوع بنسخه او بعدم
سننيته على سبيل الابدل **قوله** فبلغت اصولها نيفاً واربعين **قوله**
لا يجب اي لا يقتضي فالسجود لترك السنة غير مشروع **قوله** لو علم اخلو
غير عام ولا اساءة **قوله** غير مستخف فلو مستخف يا ثم ويجب ان يراد بالاستخفاف
التهاون بها وانما شئ لا يعيابه في نظر الشارع ان لو اراد به الاستخفاف بالشارع
لكان المستخف كافراً لا اثماً **قوله** ثلاثة وعشرون انت لفظ العدد الحذف
المعروف **قوله** اسم لان الاستعداد يؤذن بالاستخفاف كافي وهو المراد بالاستخفاف
ما قدمناه اي وان لم يعتده اساءة كما تقدم **قوله** ولخوف الى اخره لم يقصد
بهذا التعليل اثبات الحكم بل ابداء حكمة في عدم رسالها الذي هو مذهب مالك
بعد ان اثبت الحكم بقول على رضي الله تعالى عنه التناقض لمذهب الشافعي
ومالك رضي الله تعالى عنهما ولا شك ان الدم خصوصاً عند طول الوقوف
يجتمع في روس الاصابع فيضرون نقل ابن امير الحاج في شرح المنية عن المدونة
لما لا لا يصح يمينه على سبيله في فريضة وذلك جائز في النوافل لطول القيام
قوله بحيث يستوي قائماً اشارة الى التعديل في القومة وهذا عند
حنيفة ومحمد علي غير ما نقله الطحاوي وعند اب يوسف هما فرضان عليان
وقد قدمناه **قوله** والتسبيح فيه ينبغي ذكره بعد قوله وتكرير الركوع لانه
ينبغي ونظيره ما ياتي في السجدة **قوله** للرجل اي وتفترج اصابع المصلي حال
كون ذلك التفترج لاحد قسمي المصلي وهو الرجل **قوله** بحيث يستوي
جالسا الكلام فيه كالسلام في سابقه **قوله** كما مر في اول باب شرط

الصلاة **قوله** في تشهد الرجل التاويل فيما تقدم من قوله للرجل
والجلسة ليس تكراراً بالنظر المتقن وان كان فيه تكراراً بالنظر للشرح حيث قال بحيث
يستوي جالساً **قوله** ويأتي معنى بالنية اي في الفصل الثاني حيث قال ويضع
يديه على فخديه كالشهد منية المصلي **قوله** فافهم امر بالفهم واليقظ والحذر
عن مثل الوقوع فيما وقع فيه الشربلالي من دعواه اغفال جميع الحشون ايام
كانت عليه الى الاستغرافية مع انه مذكور في متى يقرأه الاطفال هذا ولا يعا
الشربلالي بمثل هذا فان الانسان محتمل لغفلة والسيان واولي الناس اول
الناس **قوله** ونسبوه اي نسبة الطحاوي وابوبكر الرازي وابوبكر بن المنذر
والخطابي والبغوي وابن جرير الطبري لكن ورد عن بعض الصحابة وبعض
التابعين ما يدل على صحة الشافعي رحمه الله تعالى بجملة **قوله** كذا سنة
الزوائد وهو مقابل سنة الهدى التي هي السنة المؤكدة القريبة من الواجب
كالاذان والاقامة والرواتب والاولى كالنوافل المعينة واصنافها كصلاة
الاولى كافي القهستاني على الكيدانية **قوله** لتخصيص المشروع على الجميع **قوله**
وقيل باليمين الى آخره كانه لان التقطية ينبغي ان تكون باليسرى كما لا يخفى
فاذا كان قاعداً يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا
كان قائماً فانه يلزم من التقطية باليسرى حركة اليمين ايضا لانها تحتها
قوله لان التقطية الى آخره علة تكونه لا يغطي يده او يركب الا عند عدم امكان
كظم يده كافي مكرهاً في الصلاة من البحر **قوله** للرجل فيه مثله ما تقدم
قوله والاي وان لم يكن الامام بقرب المحراب بان كان في موضع اجنب
من المسجد او كان خارج المسجد ودخل من خلف **قوله** فعلى آخره كالمنا
ان يذكر في النية كما صنع في البحر وغيره وقد قدمناه **قوله** فقيه ابراهيم
التهذيب وفي بعض النسخ فقيه بالاقاف اسم الكتاب المشهور وهو غير
فصل قوله اي قال وجوب ترك اصل التسمية ومرتضى له لان
المفتي ذكره حيث قال وصح شرعه بنسج الى آخره **قوله** هو المختار وهو
قول محمد وظاهر الرواية عن ابن حنيفة وروى الحسن عن ابن حنيفة صحة
المشروع بالمفرد كافي الشربلالية اقول وقوله اي يوسف مثل ظاهر
الرواية لما سألني من اختصاص الصحة عنده بالالفاظ الخمسة **قوله**
واكثر قبله اي قبل فراغه **قوله** فقال الله قائماً المراد بالقيام القيام بالمصطلح
عليه وهو شامل للقيام الحقيقي وهو الاقتصار والحكم وهو الاقتصار بالقليل
وهو ما قيل ينل يديه ركبتيه **قوله** واكثر اكناف اي متخنيا بحيث لا
يداه ركبتيه **قوله** في الاصح اي الذي هو ظاهر الرواية واما على رواية الحسن
فصح المسئلة **قوله** كالوفرغ الى آخره تشبيه بما قبلها في انه لا يصح
في الاصح الذي هو ظاهر الرواية **قوله** ولو ذكر الاسم الى آخره هذه الجملة مما
يجب سقاطها لانها تكرار مع ما تقدم مع ذلك ضعيفة اما الاول
فلان المراد بالصفة الخبر الذي هو لفظ اكبر كما نص عليه في الشربلالية

واما

واما الثاني فلما علمت من ان الصحة فيه خلاف ظاهر الرواية **قوله** وقدره اي تقدير
مد الحرة من لفظ الجلالة او من لفظ اكبر والظاهر ان مجيء قصد مد الحرة لا يوجب
كفراً بل اذا قصد المعنى وهو الاقتصار المتقضي سبق الشك **قوله** وكذا الباء
يعني ان مد الباء من الكبريان بقولها كبر مفسد وتعمده كفراً لعدم مد مع قصد مد
فانه حينئذ اما جمع كبر مفتحتين وهو الطبل واما اسم للشيطان **قوله** في الاصح اي
لمد الباء فقط ولذلك فصل بكذا **قوله** ويشترط كونه قائماً اي في الفرض مع القدرة
على القيام **قوله** ولغت نية تكبير الركوع يعني انه اذا كبر متخنيا وكان في القيام
اقرب لكن نوى بهذه التكبير تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة الافتتاح صح لا للحل
بحل تكبيرة الافتتاح فنيته اياها تكبيرة الركوع نية تغيير المشروع وليس في قدرة
ذلك **قوله** وانما يصير شارعاً بالنية عند التكبير اي كما انه يصير شارعاً في الحج بالنية
عند التلبية لا بالنية وحدها كما في التبيين من الحج حاكماً خلاف ابن يوسف في اشتراط
التلبية **قوله** بل هما اي بالنية والتكبير وهو ان التكبير سبب ايضا مع انه
شرط للمشروع لا سبب ومع ما فيه من الايام فهو تكرار مع المتق **قوله** ينبغي
ان يشترط فيما القيام يعني في الفرض مع القدرة عليه **قوله** وعدم تقديمها
يعني على الوقت فيما يشترط له الوقت ويجوز ان يريد بالتقديم التقديم على افعال
الصلاة على معنى ان لا يفصل بينها وبين القدرة بقااصل قدر ركعتين وحينئذ يكون
هذا شرط كمال لا شرط صحة لان تاخير فعل من افعال الصلاة عن فعل قبله يقع
نقصا لا بطلاً **قوله** في قاعدة التامع تابع باضافة قاعدة الجملة التامع
لا بتوابعها لان ترجمتها في الاشياء القاعدة الرابعة التامع تابع ويدخل فيها
قواعد الاولى لا يفرد بالحكم قال الثانية التامع يسقط بسقوط المتبوع ثم
ذكرها **قوله** في الاصح قاله في البحر وفي المحيط والبدائع والخلاصة وصرح
في المجتبى بان الاصح وفتي به المرغيناني فتاوى لعقيلي انه لا يصير شارعاً
بالرحيم ضعيف **قوله** والكجاري بضم الكاف بمعنى الكبير كافي القاموس والظاهر
انه يجوز تكبيره عند اي يوسف كما جاز في الاكبر والكبير فراجع **قوله** وخصه
البرذعي خلافاً للصحيح كافي البحر **قوله** البرذعي قال في القاموس البرذعة يشب
الى عملها محدثون وبلدة بادر بجان واهمال داله اكثر **قوله** الدرية اعلم ان
كلام الفرس قديماً كان يجري على خمسة السنة الفهلوية والدرية والفارسية
والخوردية والسرانية والفارسية قد تطلق ويراد بها ما يعم الكل وهو المراد مما ذكر
في الحديث وقد تطلق ويراد قسم منها وهو المراد في التقسيم الفهلوية كانت
يتكلم بها الملوك في مجامعهم والفارسية كان يتكلم بها القواصة وسكان
مناسبا لفرس الدرية كان يتكلم بها من باب الملك فهو منسوبة الى الباب
والخوردية لغة خورستان وبها كان يتكلم الملوك والاشرف في الخلافة وموضع
الاستقرار وعند التعري الحتام والسرانية منسوبة الى سوريان وهي المرقاة
ذكره ابن كمال باشا في رسالة فقوله منسوبة الى الباب اي والباب بالفارسية
يسمى در فيفتح الدال المهملة وسكون الراء المهملة الفخ المشددة والقهستاني ضبطها

بشدة يد الراد بناءً على أن المنسوب إلى الشئ يصاغ ثانية وإن لم يكن لينا كالمية
المسوبة إلى الراد هي سؤال عن علمه الشئ وهو قول وصاحب الخلاصة قيدا لتضعيف
بما إذا كان لينا حيث قال وضاعف الثاني من ثنائى • ثانية ذولي ولا ولاى •
قوله أو آمن بعد الهزيمة من الإيمان كما في البحر **قوله** ولما لو شئت عاظما لا يظهر فوق
بينه وبين رد السلام **قوله** قيدا لقراءة أفاد أنه ليس براجع إلى قوله أو آمن الخ
لأنها تصح مع القدرة أيضا اتفاقا كما في البحر **قوله** قراءة بالفارسية يعني مع القدرة
على القراءة بالعزى كما في إمداد الفتاح **قوله** أو التوراة بالنصب عطفًا على
مفعوله قراءة المحذوف وهو القرآن **قوله** وإن ذكر لاى لا تقصد ولكن لا يخفى
كما في إمداد الفتاح **قوله** لكن في المنزلة الآخرة لأن الفارسية مع القدرة على العزى
ليس قرأنا أصلا لا تصرفه في عرف الشرح إلى العزى فإذا قرأ قصة صار متكلمًا بجملة
الناس بخلاف الشاذ فإنه قرأ أن في قرأ نيت شكًا فلا تصرفه ولو قصده وعلم
الاتفاق فيه على عدمه غافي المحيط أوجه كذا في المنه والذى في المحيط تأويله
قوله بلفظ الفاعل في الشاذ إذا اقتصر عليه ومن تعليل صاحب المنه الفارسية بغير
التعليل للتوراة ولا بخيل **قوله** كما ينبغي كما إذا قرأ القرآن حرفًا فإنه لا يقصد
ولا بخير **قوله** ويجوز كتابة آية الآخرة لأن الثلاث وما فوقها كثير وما دونها
قليل والقليل مفعول **قوله** ويكره كتب تفسيره تحتها كانه لا يقدح في الجهاد
في فهم كلامه على خلاف ما هو عليه لكن على هذا الفرق بين كتابه التفسير تحت
بها أو بالعزى فلا بد من التقيد بقوله بها تأمل **قوله** فانه يجوز فيها ما في
الشروع والذبح **قوله** في الأصح بناءً على مذهب سيبويه والبصريين من أن أصل
يا أه وضمة الهاء فيه هي الضمة التي على النادى والميم المشددة في آخره عوض
عوض عن حرف النداء المحذوف ولا يجمع بينه وبين حرف النداء لأن الهمزة من
الجمع بين العوض والعوض ويصح الشروع بيا الله كما في مذبة المصل ولما جاز في
خلافًا فكذا ما كان بمعناه وأما على مذهب الكوفيين فعنه يا أه آمنًا بخير أى قصد
حذف حرف النداء والجملة اختصارًا لكثرة استعمالها بقيت ضمة الهاء على مكانة
عليه وعوضت بالميم المشددة عن الجملة ويجوز الجمع بين حرف النداء والميم لأنها
ليست بعوض عنه ورد بقوله تعالى وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر آية فلاجرم إن صح المشايخ القول بالصحة **قوله** يا أه يجوز فيها ثبات
الآلف والهمزة وحذفهما وحذف الهمزة فقط **قوله** في الأصح خلافًا لما روى
عن محمد بن النضر أنه يرسلهما حالة الشئ فإذا فرغ منه يصح بناءً على الوضع
سنة القراءة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج **قوله** فيه ذكر أراد به ما يشمل القرآن
فانه يسمى ذكرًا قال الله تعالى نأخذه نزلنا الذكر **قوله** مسنون أراد به المشروع
فيشمل القراءة ودعاء القنوت **قوله** فيضع أى فان ما لا يضع لضرورة خوف
اجتماع الهمزة في روست كما صاب **قوله** تاركًا وجعل ثنائلك لانه لم يقل في
المشايخ فكان تركه أولى وهو ظاهر الرواية كما في البحر **قوله** مقتصر على بكسر
الصاد حال من فاعل قرأ أو بفتحها حال من مفعوله وهو سبحانه الذي لا اله الا هو

قوله فلا يضم الأولى كما في البحر فلا يأتي قبل الشروع ولا بعده وهو الصحيح المعتد
ومضى في البداية عن ابن عباس بن يوسف روايتين في رواية يقدم التسبيح على التوجه
وصححه الزاهدى وفي رواية ان شاذ قد مر من شاذ آخر **قوله** الا في النافذة وعليها
يحمل ما رواه البيهقي عن جابر بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد عن عمار بن محمد
قوله ولا يصح وقيل تصديقه كذب قال في البحر ينبغي ان لا يكون فيه خلاف لما
ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما وتعليل الفساد بان كذب من روى بانه انما
يكون كذا إذا كان مخبرًا عن نفسه لا تالياً وإذا كان مخبرًا عن غيره فالفساد عن الكل **قوله**
لما في النهي الآخر حاصله ان قضية المتى جواز الشئ في المخافة وان بدأ الإمام
بالقراءة وهو القول آية من كل سورة كما في البحر **قوله** فحرم على الجنب حاصل ما ذكره
في البحر انها قرآن نظر إلى تواتر كتابتها في المصحف المأمور بتجريد عمالين قرأنا
وليت بقرآن نظراً لشبهة الاختلاف في قرأ نيتها في الصدر الأول **قوله** لشبهة
اختلاف ما لا رضى الله عنه حيث قال بعدم قرأ نيتها كما هو قول بعض مشايخنا
كما تقدم **قوله** الا بالمسنون هو ما يدرك في الفصل الآتي **قوله** وإمالة راجع إلى
المدفوع اذ في تقصير لا تنافي الإمالة فكان عليه ان يقول بمد مع الإمالة أولاً
وقصر في ثلثه أقساماً شاهد المد قول الشاعر
يا رب لا تسلفني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آمينا
وشاهد لقصد قول الشاعر
تباعني فمحلل اذ عوته آمين فزاد الله ما بيننا بعداً
قوله وأما أى قال آمين وهي ليست من القرآن الا عند سجدة رضى الله عنه وهي
اسم معناها استجب مبذبة على الفتح وفيها الفتان المد والقصير وقيل فتد الميم
خطا لكنه روى عن الحسن وجعفر الصادق رضى الله تعالى عنهما التشديد من أم
اذا قصد أى جاز كونهما قاصدين بخلاف ولا يبعد جعلها حاكما عن ضمير عليهما
فتحطية مشدداً للميم بناءً على قرأ نيتها انه لغة في آمين ويسمى ختم السورة به مع
سكتة على نون ولا الضاء لئلا يميز ما هو قرآن مما ليس بقرآن قال صلى الله تعالى
عليه وسلم عن جبريل آمين عند فراغ من قراءة الفاتحة وقال انه كالحتم على
الكتاب وفي معناه قول على كرم الله تعالى وجهه آمين خاتم رب العالمين ختم
دعاء عبده يعنى كما ان الحتم يحفظ الكتاب عن فساد ظهور مصمونه على كل مكتوب
اليه كذا لا يحفظ قول آمين دعاء العبد عن فساد ظهور الخيبة وعدم الاجابة
ليه كذا في تفسير الباقى **قوله** مع تشديداً وحذف ياء أو مانعة جمع وحذفها
فتسان الأول المد مع التشديد من غير حذف الياء وهو آمين لوجوده في القرآن قال الله
تعالى ولا آمين البيت الحرام الشان المد مع حذف الياء من غير تشديد وهو آمين
لوجوده في القرآن ايضا قال الله تعالى ويذكر من قول بل يقصر مع أحدهما
أى مع التشديد من غير حذف الياء وهو آمين لعدم وجوده في القرآن في ثمانية
وبقى قسم تاسع فالتشريح التنبيه عليه وهو القصر مع التشديد وحذف
الياء وهو آمين فانه معتمد لعدم وجوده في القرآن ولو قال بالشارح ومداد

قصر معها الاستوى **قوله** ولو في السرية اذا سمعه هذا واصل بالمأمور فقط كما
بدل عليه قوله اذا سمعه وقيل لا يؤمن بالمأمور في السرية ولو سمع الامام لان ذلك
المجرى لا يعبى به ولا ينسب ان يدكرها الشارع قبل قوله ومنه **قوله** ولو من مثل في
مخبر جمعة وعيد لانه لكثرة الازدحام بما يكون بعيد من الامام فلا يسمع منه ويسمع
من جاره فان في الشربلية فعلى هذا ينبغي ان لا يختص بها بل الحكم في الجماعة الكثيرة
كذلك **قوله** في التعليق بمعلوم الوجود يعني فلا يلزم سماع لفظة امين
من الامام بل لو سمع ولا الضالين كفي واما ما كان معلوما لوجوده لان الشارع
طلبه منه والظاهر من حال المسلم ان ياتيه بما امر به الشارع **قوله** ولا يكلم الى
آخرة مثاله ان يقول واما ببيعة ذلك فحدث الله اكبر بكسر الشا المثنية لا لبقاء
السالكين **قوله** ولو بقي حرفا الى آخرة هذا يلزم تأخير تكبير الركوع عن اول
الحزب لكن قال في المثنية بعد هذا الاول اصح يعني ابتداء التكبير من اول الحزب
وعدم قراءة شيء من القرآن في الركوع وابدء الحلي وابن ابي الجاه بالنقل للحديث
فالجواب من الشارع في نقله هذا القول وقد قال الحلي في الشرح الكبير انه ليس
بشيء واجب منه تركه لقول اصح **قوله** واقله ثلاثا غير تركيب المثلين فاحتمل
سعه الاعراب والتوجيه ان يجعل ثلاثا متصوفا بنوع المتأخر المتعلق بمحذوف
والتقدير واقله حاصل ثلاث **قوله** وكذا عكسه وهو ان يرفع المأمور رأسه
من الركوع او من السجود قبل ان يتم الامام التسبيحات **قوله** فيعود الى وجوب
لا افتراضا بدليل قوله وجب متابعتة ويجعل ايضا قوله لزوم المتابعة على
الوجوب وجوبه لولم يتابعه ولم يعد لا تبطل صلاته وانما اركب كراهية الترخيم
قوله فلا يصح ذلك ركوعين لان ركوعه الاول ركوع ناقص حيث لم يتم متابعته
الامام فيه فكان دعواه تقيما للركوع الاول لا ركوعا مستقلا **قوله** ولو لم يتم
جاء الظاهر ان معنى جازنا صريح معنى لقطع التشهد وتابع يصح ويكون ترك
كراهية الترخيم حيث لم يكمل التشهد فان قلت كما ان اكمل التشهد واجب
فتابع الامام واجبة وقد تعارضوا فيلغى في الخبر بغير كراهية قلت لو ترك
اكمل التشهد فالتالى خلف بخلاف ما لو اتى بالسلام والقيام مستدرك
فان قلت هذا يناقض ما تقدم من ان متابعة الامام في الفرض فرض فكيف تكون
متابعته في القيام هنا واجبة مع ان القيام فرض قلت لم يرد هذا بالمتابعة
الاتيان به بدليل قوله اذا المرات المتعدى بركعة ولو عمل الى آخر الصلاة الى
في آخر الصلاة فيخرج ان معنى قوله متابعتة في الفرض فرض الاتيان بذلك
وليس المراد به ان يركع معه مثلا ويرفع معه بل ولا مشاركته في جزاء بل مطلق
الاتيان **قوله** لانها سنة اي والاسلام واجب ومتابعة الامام في الواجب
واجب فتترك السنة لاجله **قوله** سمعا بكسر الميم مشددة بدليل قوله
التسبيح **قوله** لو بدل النون لا تنفس لعدم وجوده في القرآن حينئذ مع
خلوه عن المعنى فلم يكن ذكره في كلامنا اجنبيا خارجا عن قول الصلاة وعبار
الشربلية فكان لغوا **قوله** وهل يقف يجزى من تحريك القول بالتحريك
ليس له وجه اما على كون الحكم للسكت فظاهر واما على كونها ضمير فلان الواجب

في صناعة الحق الوقوف والوقوف بالتحريك خطأ كما تقدم تطبيق في الترخيم هذا
ولما ظهر بحكاية هذين القولين فيما عدى بل المسطور ان الخلاف في الحكم هل هي
السكت او ضمير ولعل الشارع فهم انها اذا كانت للسكت تكون ساكنة واذا كانت
ضميرا تكون متحركة فرب علينا في الوقوف تكون كذلك فتأمل **قوله** ثم حذف
اللهم فقط بقي قسم لا يبع ادناها وهو حذفها معا كما في البحر **قوله** يسع بكسر الميم
مشددة ومثله يجمل لما مر في مسما **قوله** سنة اي على مذهب ابي حنيفة ومحمد **قوله**
او واجب اي على ما اختار الكمال وتلميذه ونقله الطحاوي عن ابي حنيفة ومحمد **قوله**
او في ضري على مذهب ابي يوسف **قوله** لما مر في القدره من الارض بالنسبة الى الجهة
قوله اعتبارا لآخر الركعة بارها فان في اولها ايضا وجه بين كفيه عند التكبير
قوله ويعكس فعل مضارع ويجوز ان يكون مصدرا مجوزا بالياء لكن الاولى اولى
كما لا يخفى **قوله** كبعضها وان قل ليس داخل تحت القيد وانما هو القول الصحيح
قوله وكراهية اقتصاره على احدها اما كراهية اقتصاره على انف من غير حذف ظاهر
واما كراهية اقتصاره على الجهة فخالف للبدائع والتحفة والاختيار حيث نفوا
كراهية اقتصاره على الجهة قال في البحر وهو ضعيف لمخالفته عبارة اكثر والمفيد
والمريد وجمع في النهي ان من نفى كراهية اراد نفى الترخيم ومن اثبتها الادلة الشرعية
انتم ويلزم عليه ان من قال وكراهية اقتصاره على احدها اراد الترخيمية والتزنية
معافاة على المشترك في معنييه ان يقال المراد بكراهية المتع فيكون من قبيل
عموم المشترك هذا وقد رجع الحلي وغيره كراهية للمواظبة على الجود عليها معا
من غير ترك فلا جرم ان جزم صاحب البحر بضعف ما في التحفة **قوله** ومنعا
الاكتفاء بالانف مفهومة انها لم يمنعها الاكتفاء بالجهة مع انه نقل في المفيد
والمريد ان الفرض لا ينادى عندها الا بوضعها لكن قال في البحر خلاف
المشهور عنها **قوله** كما حذرناه في شرح الملتقى وعبارته فيه واليه صرح
الامام كما في الشربلية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه
والوقاية وشروحه والجوهرة وصدر الشريعة والعون والبحر الهند
وغيرها انتهى وانما اكثر من النقل للرد على ابن الهمام حيث قال فجعل بعض
المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لهما لم يوافقوه دراية ولا
الفتوى من الرواية نعم الدراية مع ابن الهمام لان المطلوب بالقاطع الجود
وهو في الشريعة وضع بعض الوجه ما لا يخفى فيه في جحد الذوق والصدق
ومقدم الراس وهو يتحقق بالانف وحده كما يتحقق ببعض الجبهة وغير
المواظبة تفيد وجوب الجود عليها ولذلك كره الاقتصار على احدها كما
يؤخذ من البحر **قوله** وفيه اي في شرح الملتقى **قوله** والناس عنه غافلون
راجع لقوله نحو لبقلة فان الناس يتساهلون فيضعون رؤسها على الكثر
ولا يصنعون بطونها عليها فلا تكون متوجهة نحو لبقلة وليس يرجع الى
نفس الوضع فان احدا لا يرفع رجله في السجود **قوله** بكسر عا مته بفتح الكاف
دورها قال في الشربلية اي دور من ادوارها نزل على جهته لاجلها

كما يفعل بعض من لا علم عنده انتهى أقول الله أعلم بصحة هذا التقيد فان لم يرد
المضاف بغير وكور مفرد مضاف والمعنى يساعده فان العلة وجدان الحج وهذا
لا يتقيد بكوز واحد نعم ان كان منقولاً في المذهب خصصنا به العلم تأمل وان
قوله وان صح انما صح حديث الصحيحين كما نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
في شدة الحر فاذا لم يستطع احدهما ان يكون جنبته من الارض بسط ثوبه فيجهد
عليه وانما كره لما فيه من ترك نهاية التعظيم وانما كانت نية بهية لنقل فعله
صلى الله عليه وسلم واصحابه من السجود على العمامة تعليماً للحواريين فلم تكن
تحرمة كذا في البحر **قوله** كما مر في قوله وقيل فرض كعبتها وان قل **قوله**
وبشرط طهارة بقاء البحر عطفاً على قوله بشرط كونه **قوله** والناس عنه غافلون
راجع الى وجدان حجم الارض فقط لا الى طهارة المكان فان الناس لا يغفلون عنها
قوله فيصح اتفاقاً اي ان اعاد سجوده على طاهر صح ومقتضى اطلاقه ان مكثه
على النجاسة مقدار اداء ركن لا تبطل ومقتضى قوله اذا وقعت عليه نجاسة
فان اقامها في الحال بعد يسير لا تبطل وان بقيت مقدار اداء ركن تبطل ان يكون
وقوفه او سجوده على النجاسة على هذا التفصيل الا ان يفرق بين الثوب والمكان
بانه حاصل لها في الاول دون الثاني تأمل **قوله** لكن صح الحديث انها كتحذه وهذا
الخلافاً بين علي بن ابي طالب في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل ومعلوم
ان الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة كما في البحر وقد علمت ان الاصح هو الثاني
فلذلك صح الحديث جواز السجود على الركبة عند العذر **قوله** لا ترفع اي
دليل الترفع **قوله** وان لا يكون ترفعا فيه ان المقابلة ليست كما ينبغي بل الذي
يقصده التركيب ان يقول في الاول وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع
ثم يقول ولا اي وان لم يقصد الترفع فان راى آخره كما صنع في البحر **قوله**
ان لدفع الشراب عن وجهه كونه لانه دالة الترفع بخلافه عن العمامة **قوله**
ولو الثاني على طهر الثالث نقله القهستاني عن جمعة الكفاية عن صدر الشريعة
قوله وعلى طهر غير المصلي نقله القهستاني عن المحيط عن الاصل **قوله**
بل على طهر كل ما كور نقله القهستاني عن تميم الزاهدي **قوله** بل على الطهر
نقله القهستاني عن الزاهدي وهذا الذي لم يره الشارح ثم نقل القهستاني
عن الحلبي ان المستحب انما خير حتى يزول الزحام **قوله** كما مر في السجود
على الطهر فانه ارفع من نصف ذراع **قوله** ثنتا عشرة بدلا من نصف **قوله**
كما مر من ان اقله ثلاث وان لم يتركه ونقص منه كونه تنزيها **قوله** في خمسة
وعشرين ذكر في البحر منها ثلاثة عشر ترفع يديها الى منكبيها وتضع يمينها
على شمالك تحت شديها ولا تجافي بطنها عن فخذيها وتضع يديها على فخذيها
تبلغ اصابعها ركبتها ولا تفتح ابطنها في السجود وتجلس متوركة في
التشهد ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال وتكره جماعة من
ويقوم الامام وسطه ولا تنصب اصابع القدمين ولا يسحب فخذيها
الاسفار بالبحر ولا يستحب في حقها الجهر بالقرآن في الصلاة الجهرية **قوله**

وصح

وصح في الهداية الى آخره الظاهر ان هذا جار على ما نقله الطحاوي من وجوب الرفع والتعد
فيه على مذهب ابي حنيفة ومحمد كما قدمناه ولا فقد تقدم في المتن ان الرفع من السجود
سنة وهو المشهور من مذهبيهما وعليه المتن **قوله** تتم بالرفع وعند ابي يوسف اوسع
وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا حدث وهو ساجد فذهب وتوضا بعيد السجدة عند محمد
لا عند ابي يوسف وفيما اذا لم يقعد على الرابعة وحدث في السجدة الاولى من الخامسة
توضا وقعد عند محمد وبطلت عند ابي يوسف **قوله** لما مر من انه سنة او واجب
او فرض **قوله** منية المصلي هذا هو الذي وعد بذكره فيما تقدم بقوله قلت وباتي
معز يا لمنية **قوله** وما ورد سجودك على النفل اي من نحو سجدة اللهم وسجدة
اللهم اغفر لي كما في ابن امير الحاج **قوله** كما ورد في حديث الطبراني بسنده عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن حين
يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا
وحين يقوم على المرفة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين
حين يرى البحر كذا في امداد الفتح **قوله** تكبيرة افتتاح بالنظر للمنى محمدر
وبالنظر للشرح محمدر ايضا ومرشوع او منصوب **قوله** الاولى والوسطى
قديهما لان الاخيرة لا يدعونها لانه لا يقف حيث لم يكن بعد هارمي وبيان
ان كل رمي ليس بعده رمي لا يدعوه بعده ولا يدعوا ايضا بعد جمر العقبة لعدم
الرمي بعدها **قوله** ودعاء رغبة نحو طلب الجنة **قوله** بفعل كما مر بسط
يديه نحو الساء **قوله** ودعاء رغبة نحو طلب الجنة من النار **قوله** ودعاء
تضرع اي اظهار الخضوع والذلة لله تعالى من غير طلب الجنة ولا خوف من
نار نحو اهلنا عبدك البائس الفقير المسكين الخ **قوله** بين البنية ثنية
التي بفتح الهمزة قهستاني **قوله** في المنصورة احتراز عن طرفة وشية وقيل
بوجهها ايضا نحو القبلة بالقدرا المكنة قهستاني **قوله** ونسوة لمحذوما
في التعبير بنسوة توهين ثبوتها عنها لكن قال ابن امير الحاج والاول هو الصحيح فقد ذكر
محمد في كتاب المشيخة حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشبه
باصبعه فنقل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ونصنع ما صنع وهو
قول ابي حنيفة وقولنا ذكره في البدائع وفي الذخيرة وشرح الزاهدي ثم قال
هذا قولنا وقول ابي حنيفة انتهى كلام ابن امير الحاج وقد طار في ابناء الاغنياء
فارجع اليه **قوله** لانه خلاف الى آخره تعليل لقوله احترازنا لا لقوله لا
يشير **قوله** خلاف الدواية وهي كون النفي والاثبات الفعلي بالاصبع مولى
للنفي والاثبات القولي واما الرواية فما قدمناه عن ابن امير الحاج **قوله**
ويقولنا الى آخره فيه ان من يقول بالاعتد يقو لبالاشارة بالجمعة فكيف
يتم الاحتراز فلتراجع عبارة البرهان **قوله** وفي المحيط سنة قال ابن امير
الحاج قال الزاهدي لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونها سنة
وكذا عن اكثر فقيهي المذنبين وكثرت الاخبار والآثار ان العمل بها اولى انتهى
ويمكن ان يراد بالسنة الغير المؤكدة فلا ينافي الاستصحاب **قوله** كما انه يجبي

استعمل اي بقوله التحيات لله والصلوات والطيبات **قوله** ويسلم على نبيه اي
 في قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته **قوله** وعلى نفسه اي في قوله
 السلام علينا **قوله** واولياي في قوله وعلى عباد الله الصالحين وكذلك ينوي الاشارة
 في قوله اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله كما هو مستثنى
 عموم المتن ولو ضوجه لم يذكره الشارح **قوله** وظاهره الى آخره هو الصحيح كافي
 البحر وغيره **قوله** اني بفتح الهزة على الحكاية **قوله** ولا يزيد في الفرض مفهومه انه
 في غير الفرض يزيد ويستثنى منه لو ترؤس في الظاهر لقلية وسنة الجمعة لقلية
 والبعدية وعندى ان تردد في الواجب بالغير كالمندور وركعتي الطلوع وقضاء
 النفل الذي افسده هل هو من قبيل الفرض ومن قبيل النفل في هذا الحكم فليراجع
قوله اجماعا اي من اصحابنا والافا لشافعي رضي الله تعالى عنه يزيد وكان الاول
 ان يقول اتفاقا **قوله** على المذهب وقال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد
 وعلى محمد سائيا يجب سجدة السهو وعن ابى حنيفة ان زاد حرفا فعليه سجدة
 السهو كذا في منية المصلي وضعفه في البحر **قوله** سكت اتفاقا اي لا ياتي بالصلوات
 ولا يكره ركعة الشهادة اما الاول فلما تقدم من انه لا يزيد واما الثاني فلما تقدم
 في الواجبات من ان كل كلمة من التشهد واجب ثم قال وعدم تكرير كل فليراجع
 السكوت او القيام وفي القيام عدم متابعة الامام الواجبة فتعين السكوت
قوله واما المبوق فيترسل وصححه قاضي خان كافي البحر وهذا في قاعدة الامام
 الاخير كما هو صريح قوله ليفدغ عند سلام امامه واما فيما قبلها من الفقرات
 فتحكم السكوت كالا يخفى **قوله** وقيل يتم لان الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم مما منع الا لما يلزم من اتيانها من تاخير القيام وهما تاخير القيام واجب
 على المبوق متابعة لامامه وصححه صاحب المبسوط كافي البحر **قوله** وقيل
 يكره ركعة الشهادة واختاره ابن شجاع كافي البحر وذلك لان تكرير بعض التشهد
 اسهل من الزيادة عليه وينبغي الافتاء بالاول كافي البحر لان المبوق يقضي آخر
 صلاته في حق القعدة فكان القعدة التي قدها مع الامام وسط صلاته
 فيمنع عن الزيادة والتكرير كافي البحر واختار ابو بكر الرازي السكوت كافي
 البحر كما نهى لانه اسهل من التكرير والزيادة **قوله** فيما بعد اولى بين اي من تعرض
 كافي البحر وهو متناول لاربعة صلوات فقط الظهر والعصر والمغرب والعشاء
قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابى حنيفة وجوبها بجمعة
قوله ولو زاد لابس به الحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاة
 الظهر في الركعتين اولى بين قدر ثلاثين آية وفي الاخير من قدر خمسة عشر آية
 وقال نصف ذلك وانما كان الاكتفاء بالفاصلة او بالحديث الصحيحين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في الظهر والعصر في الركعتين اولى بين
 بفاصلة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بفاصلة الكتاب بجمعة **قوله**
 وصحح العيني وجوبها نقله في التمهيد استدراكه عليه بقوله لكن ظاهر الرواية انها
 سنة **قوله** وفي النهاية قدر شجعة قال ابن امير الحاج قال شيخنا وهو يروي بالاصول

قوله على المذهب رد على ما في المحيط من انه اذا سكت عند كان ميتا **قوله**
 لثبوت التحيير عن علي وابن مسعود فانها كما نايقولا ان المصلي بالخيار في الاخير بين
 ان شاء قرا وان شاء سكت وان شاء سج كذا في ابن امير الحاج **قوله** وهو الصواب
 للمواظبة اي لثابتة بسجدة الصحيحين الذي قدمناه ووجه الصواب ان هذا
 باب لا يدرك بالقياس فالمرى عنها كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلم ان
 القراءة افضل من التسبيح وهو افضل من السكوت ولا مانع من التحيير بين
 الا فضل وغيره كالحاق مع التقصير وكصوم المسافر مع فطره كافي البحر **قوله**
 الا فترش هذه زيادة على المتن اوجبت فيه نقصا لان احكام الفقهاء الاول
 المتقدمه كثيرة وكلاهما جارية هنا فكان الاول اسقاطا **قوله** وصح زيادة في
 العالمين يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبعد قوله كما باركت
 على ابراهيم كما ذكر ابن امير الحاج **قوله** وتكرار انك حميد مجيد عطف على
 زيادة يعني ذكره بعد العالمين في الموضوعين **قوله** وعدم كراهة الترحم
 عطف على فاعل صح وهو رد على قول محمد بن عبد الله ابن عمر وانى بكره العيش
 والقاضي ان بكره من العز والصيد لان حيث كرهوه لانه نوع من تقصير
 الانبياء فان احدا ما يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم
 الانبياء وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رحمه الله تعالى ولكن يقال صلى
 الله عليه وسلم وكذا اذا ذكرت الصحابة لا يقال رحمهم الله تعالى ولكن يقال
 رضي الله عنهم ولانه لم يرد في الخبر والجواب ان احدا وان جلد قد لا يستغنى
 عن رحمة الله تعالى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يرد رجل
 احدهم الجنة عمله قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغدى
 الله برحمته رواه مسلم وانه قال اللهم اني استغفر لك لذبي واسالك من رحمتك
 رواه ابو داود ومالك في الحكم بالجواز من غير كراهة ما ثبت عنه صلى الله عليه
 وسلم شيئا لا امر له قطعا من القول في التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته وانفق الاداء جلع عليه وقد ورد في الادب المقر للجواز والتقدير
 لان جعفر الطبري وغيرهما من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم
 وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم شهدت له يوم
 القيمة بشهادة وشفعت له بشفاعته على ان يحل الخلاف في الجواز وعدمه
 انما هو فيما يقال مضمونا الى الصلاة او السلام كما افاده شيخنا لما فطر رحمه الله
 تعالى فخرج الجواب ايضا عن قوله وهذا اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقال
 رحمه الله والى عدم الكراهة ذهب الفقيه ابو جعفر الهذلي والامام المستغنى
 وشمس الائمة السرخسي كذا في ابن امير الحاج ملخصا ومردده بشيخه لما فطر ابن
 حجر كما افاده في البحر **قوله** ولو ابتدأ يعني لو قال عند ذكره مثلا بدل صلى الله
 عليه وسلم رحمه الله لا يكره وفيه ان المنصوص عليه في البحر والتهذيب ابن امير الحاج
 ان الكراهة في الابتداء متفق عليها ولعل الشارح اطلع على كلام آخر لم يصل

آتينا فليجمع على انه ذكر في مسائل شتى من شرحه على الملتقى ما نصه هل يجوز
 الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم قولان كما في المخرج عن الزيلعي قلت وفي الذخيرة
 انه يكره وجوزوه السيوطي تبعا للاستقلال فيمكن هو التوفيق **قوله** ونزب
 السيادة عطف على ما على صريح والظاهر ان المراد ذكرهما مع ابراهيم ايضا لاشتركتا
 في السيادة علينا وعلى هذا فصورة الصلاة مع الزيادة اتم المهم صلى الله عليه وسلم
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في
 العالمين انك حميد مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على
 سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وترحم على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في
 العالمين انك حميد **قوله** نحن ايضا اي مع كونه غز ثابت **قوله** والصلوات
 بالواو لانه واوئى المعنى نفس عصا مودت عصاما * وعلمته الكرام لا قرأما
قوله لسلامه علينا اي ليلة المعراج حيث قال ابلغ امتك مني السلام الاخرها
 هو المذكور في القصة **قوله** اولانه سمانا المسلمين كما اخبرنا الله تعالى عنه بقوله
 هو سكر المسلمين من قبل يعني شقوله زينا واجعلنا مسلمين لله ومن ذريتنا امة
 مسلمة **قوله** اولان المطلوب صلاة يتخذها بالخليل ولا شك ان الخلطة مقام
 خاص به ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بين سائر الانبياء فطلبنا من الله
 تعالى ان يعطينا نبينا صلى الله عليه وسلم ذلك المقام وان كان الله اعطاه
 ما هو فوق ذلك من مقام المحبة ومقام قرب قوسين ومقام اودى حتى
 خلف بسببها ليلة المعراج وراه كل نبى ومكان كما هو مفصل في محله فان قلت
 اذا كان له ما فوق الخلطة يكون له الخلطة من باب اول قلنا لا يلزم لما ذكر من انه
 قد يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل **قوله** وعلى الاخير والتشبيه
 ظاهر لان قصدا لمشاركة ابراهيم عليه الصلاة والسلام لا ينافي انفراد نبينا
 صلى الله عليه وسلم عنه بما هو لا يفرج فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه
 يقتضى ان الخلطة التي اوتيتها صلى الله عليه وسلم دون الخلطة التي اوتيتها ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام وسذكر الجواب عن ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** او راجع
 لان محمد فيكون المطلوب صلاة على آل محمد مشبهة بصلاة ابراهيم ولا خبير
 فيه فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد صلى الله عليه وسلم
 ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه **قوله**
 او التشبيه به قد يكون اذنى من التشبيه بقرآن ابن امير الحاج هنا تقرر شرافا
 فلا بأس بايراده وهو قوله فان قيل المشهور ان التشبيه به يكون اعلى من التشبيه
 ونبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء والمرسلين اجماعا فكيف يكون
 الصلاة عليه والتبريك عليه مشبهين بالصلاة والتبريك على ابراهيم اجمع
 بوجوه رأينا الاختصار على بعضها بعد تحقيقه كما فيا وهو ان التشبيه به
 كما يكون اعلى من التشبيه قد يكون مثله وقد يكون دونه كما في قوله تعالى مثل
 نور كمشكاة الآية فانه ان يقع نور المشكاة من نور تعالى وقد يكون

السبب في وقوع هذا التشبيه كونه المشبه به مشهورا واضحا السامع به تقرر رجال
 المشبه في النفس وتقويتها اسم من قم لان الفكر بالحسيات اسم منه بالعقليات
 لتقدم الحسيات وقرط الف النفس بها والتشبيه في الآية الشريفة وهذا الحديث
 الشريف من هذا القبيل والله تعالى اعلم فان كونه المشبه به في الآية الشريفة واضحا
 عند الحس ومشهورا لدى بالاصالة التي يتكشف بها ما يتعلق به وهو المعنى الذي
 وقعت فيه المشاركة في الجملة بين المشبه والمشبه به ظاهر جدا وكذا ابراهيم وآله
 وما لهم من التعظيم والكرامة وهو المعنى الذي وقعت فيه المشاركة في الجملة بين
 المشبه والمشبه واضحا مشهورا عند جميع الطوائف فحسن ان يطلب لمحمد وآله
 بالصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك ويؤيده ختم هذا الطلب
 بقوله في العالمين كما تقدم في بعض الروايات اي نظرا للصلاة والبركة على محمد وآله
 في اصناف الخلق كما ظهرت لابراهيم وآله فيهم والحاصل ان هذا التشبيه ليس من
 باب الحاق الناقص بالكمال بل من الحاق ما لم يشهد بهما اشتهدا قد مرنا من
 التمكن في ذلك ثم بعد احاطة العلم بهذا لا يخفى انه لا يلزم ان يكون القدر
 الحاصل من الصلاة والبركة لمحمد وآله مساويا للقدر الحاصل لابراهيم وآله بل
 يجوز ان يكون ازيد منه والظاهر ان هذا الجائز هو ان ثبت في نفس الامر بدلالة
 رواية النساء من صلى على واحدة مني الله عليه عشر صلوات وحطت عنه عشر
 سيئات ورفعت له عشر درجات الى غير ذلك فانه لم يرد في حق الصلاة على ابراهيم
 عليه السلام ولا على غيره من هذا **قوله** وهي فرضي قطعي لان النص وهو قوله
 تعالى صلوا قطعي الثبوت والدلالة **قوله** علا منصوب على انه مفعول لا حمله
 والعامل فيه النسبة اي حكى على الصلاة بالفرضية ونسبتها اليها لاجل العمل
 بالامر **قوله** في شعبان يتعلق بمحذوف تقديره بالامر المتخذ في شعبان وهو
 محذور بالفتحة العلمية وزيادة الالف والنون وثاني منصوب على الظرفية
 متعلق بمحذوف وذلك المحذوف نعت لشعبان اي في شعبان الكائن في
 ثاني الهجرة او حال منه اي في شعبان كائنا في ثاني الهجرة او حال منه اي في شعبان
 كائنا في ثاني الهجرة ويجوز ان يضاف شعبان الى ثاني بعد قصد تنكير فيجب
 بالاكسرة اي شعبان ثاني الهجرة لاشعبان غير من الاعوام ولا يجوز ان يكون
 ثاني نعتا لشعبان كما لا يخفى **قوله** مرة واحدة اتفاقا هذا التركيب يحتمل
 معنيين الاول انهم اتفقوا على انها ليست بفرض الامر مرة واحدة الثاني انهم
 اتفقوا على فرضيتها في المرة الواحدة وامامنا زاد عليها فاختلفوا في
 فرضيتها والمراد هو الاول لما سياتي من ان الاختلاف فيما زاد ليس الا في الوجوب
قوله فلو بلغ في صلاة ثابتة عن الفرضي بشرط ان تقع منه الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغه الواقع في الصلاة كما اذا بلغ في التشهد
 الاخير او قبله واراد بالبلوغ البلوغ بالسن لانه لو بلغ بالانزال خرجت المسئلة
 عما نحن فيه بقاء ان يبلغ في اول صلاة وصلى في القعدة الاولى او في ثلثاء افعال
 الصلاة ولم يصل في القعدة الاخرة فهل يكون موديا للفرض ام لا والذي

يظهر ان يكون موافقا وان اسم كالصلاة في الارض المغصوبة **قول** لا يجب
على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه لانه غير ملزم بخطاب صلوا ولا داخل
تحت ضيقه كما هو المناد من تركيب صلوا عليه وايضا لما لم يكن داخل تحت
واو يصلون ينبغي ان لا يكون داخل تحت واو صلوا ليكون الكلام على شخص واحد
فلم يكن مراد بالذين آمنوا وان تناوله لغة وقال في المنهاج لا يجب عليه بناء على ان
بالله الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف ما فيها ٢ لنا من يا عبد الله كما عرف في
الاصول انتهى والحكمة والله اعلم في عدم امره اياه بالصلاة على نفسه انها دعا
وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها فلم يكن فيه كلفة ولا يجب
من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كلفة ومشقة على النفس ومناقرة
لطبعها ليتحقق التلاوة كما قرر في الاصول وما قوله تعالى ادعوني استجب
لكم ونحوه فليس المراد به الا يجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي من شغلته
ذكرى عن مسيلقي اعطيته فوق ما اعطى لساكنين **قول** والاختار عند
الطحاوي المختار من المحدث ان قول الطحاوي هو المختار في المذهب وانما حمله
الشراح لقول الجرح فاختار الطحاوي ولم يقل والمختار قول الطحاوي وبين
العبارة فرق بين نعم لم يحول الشراح كلاما للمحدث لكان صحيحا ايضا
لان صاحب الجرح قال بعد نقله قول الطحاوي والكرخي فالمراد بقول الطحاوي
قول ولو اتحد المجلس في الامم صح صححه في المجتبى وشاربه الى الرد على ما صحى
في الكافي من باب سجود التلاوة من ان الزايد على المرة ذنب كما في الجرح وانما
ترك حكم السلام لان اكثر من يفسر في الآية بالا فقياد لكن في مبسوط
شيخ الاسلام عن ابن يوسف والطحاوي انه يستحب ان يقرأ في كل صلاة
عليه وسلم فيجب ان يصلي وسلم لكن في المصنف ان الامم صح ان تصات
اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلاة كما في القمستان في قيل باب امامة
قول بسبب متكرر وهو الذكر في الموجودة في قوله صلى الله عليه وسلم
من ذكرت عنده ونحوه فان قلت لم يكن التكرار فرضا عند تكرار الذكر
كما كان تكرار الصلاة فرضا عند تكرار الاوقات قلنا سببية الاوقات للصلاة
ثبتت بالقاطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تتسبون كما هو مقرر في محله بخلاف
ما نحن فيه فان سببية الذكر للصلاة ثبتت بالاحاد واعلم ان تكرار وجوب
الصلاة عند تكرار الذكر كما هو مذهب الطحاوي مجبول على وجوب الكفاية
لا وجوب العينية وقد صرح بهذا القرمان في شرحه على مقدمة ابن الليث
لما عد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من فروض الكفاية فقال ثم ان
كونها من فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم عند قوم يفترض عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم
يسقط عن الباقي لمحصل المقصود وهو تعظيمه واثبات شرفه عند
ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام انتهى فقد علمنا ان مراد ابن الليث لا فرض

الوجوب للعلم بان الطحاوي لم يقل لا فتراض وانما قال بالوجوب المصطلح
كما صرح به في البحر قايلا بان من نقل الافتراض عن الطحاوي فلهذا الوجوب **قول**
كالنسيئة التنبية في القضاة فقط فان بينهما فراقا اما اول فلان الصلاة فرض
مرة في البحر كما تقدم والتشيت فرض في كل مجلس مرة واما ثانيا فلان الصلاة
فرض قطع كما قدمنا والتشيت فرض على كل نص عليه القرمان في شرح مقدمة
ابن الليث المسمى بالتوضيح واما ثالثا فلان الزايد على المرة الاولى التي في البحر
في الصلاة واجب على الصحيح كما تقدم والزايد على المرة الاولى التي في كل مجلس
في التشيت مندوب كما في البحر عن الكافي وقيل يجب ان يشتمل الى الثلاث كما في البحر
قول بخلاف ذكره تعالى اعلم انه قال في الشهر ولا نعلم خلافا في وجوب
التنزيه عند سماعه اسمه تعالى وانه يكفي مع التكرار ثناء واحد انتهى فقوله
وجوب يحتل ان يكون مرده لوجوب المصطلح او الافتراض فليجمع وتو
عند سماعه يومه اذ قال شخص قال الله لا يلزم هذا القائل ان يقول جل
جلاله مثلا وانما ظاهره لا يلزم كما للصلاة ان يقال الماد عند سماعه ولو بنفسه
لكن يرد ما اذا كان القائل صم اذ ان يزداد ولو حكما فتأمل وقوله مع التكرار
اي في مجلس واحد كما صرح به في البحر وقوله ثناء واحد اي وما زاد على ذلك مندوب
كما هو ظاهر اذ عرفت هذا فقوله بخلاف ذكره تعالى اي فانه لا يتكرر وجوب التنزيه
بتكراره كما قدمنا ولا يقضي اذ افاض لانه حق الرب كما يفهم من تعليق الشراح
في مقابلة وفيه انه لا يلزم من كون حق الرب ان لا يقضي بدليل الصور ونحوه
وقال في المجتبى انما لا يقضي لان كل وقت وقت اداء التثنية لانه لا يخاف من تجدد
نعم الله تعالى عليه الموجبة للثناء فلا يكون وقتا للقضاء ورده في البحر ان جميع
الاوقات وان وقتا للاداء لكن ليس مطالبا بالاداء لانه رخصه في الترتيب
وكذا رده في الشهر حيث قال ان كل وقت وان كان محلا لا ان محليته في فترته ذاته
بالقضاء او من غير انتهى فتحرر من هذا ان الثناء على الله تعالى عند ذكره واجب
وانه اذا فات يقضي ولو بين يديه وبين الصلاة فرق الوجوب التكرار يتكرر
الذكر في المجلس وعدمه فليجمل عليه فقط قول الشراح بخلاف ذكره تعالى
قول وبغره وهو صاحب الخفة فيها ورضي الدين في محيطه كافي بن الحاج
قول ورجحه في البحر الآخرة اي تبعا لابن امير الحاج عن الخفة والمحيط
الرضي **قول** كره في قوله صلى الله عليه وسلم رغم انف رجل ذكرت
عنده فلم يصل على **قول** وابعاد لراي فليجمع **قول** وشقا اي في حديث
من ذكرت عنده فلم يصل على فقد شقي **قول** وبخل اي في حديث البخيل
من ذكرت عنده فلم يصل على **قول** وجفاء اي في حديث من الجفاء اذا ذكر عند
الرجل فلا يصل على **قول** وبخل كسيلة الفقهاء **قول** في كل اوقات الامكان
بخلاف وقت صلاة وجلاء وخلا ونحوه قوله غير تشهدا خيرة فيه ان الصلاة
بعد قنوت الوتر مشروعة كما في البحر والكرهية لا تجتمع مع المشروعية اذ لا بد
هنا الترخية فكان الصواب ان يقول في غير تشهدا خيرة وتر **قول**

فلذا استثنى تقديم على قوله غير تشهد اخير **قوله** وضمن صلاة عليه بالصبي محمول
المحذوف دل عليه المذكور والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه ولم ينعطف
على جملة فلذا استثنى **قوله** فلا يتسلسل علة له والمعنى انه اذا قال اللهم صل على محمد
فقد ذكر اسم الشريف في ضمن هذه الصلاة فلو وجب له صلاة لذكر اسم الشريف
فيها ووجب له صلاة اخرى وهلم جرا والتسلسل محال لذاته والتكليف بالحال
لذاته متمنع عقلا اجماعا ولا يجوز ان يكون محجورا معطوفا على تشهد لانه يصير
المعنى ويكون الصلاة عليه مكرهة ويلزم عليه التعليل للثاني الواحد بعينين
من غير عطف وهو غير جائز مع ما فيه من عدم مناسبة العلة الاولى للحكم **قوله**
بل خصه اضراب ابطال على قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم
لسائر عباراتهم ويحجب عن ما استدلل به بان المسكوت مساو للمنطوق وهذا لانه
اذا كان المقصود التعظيم لا يفتقر الحال بين الذكر منه والذكر عنه فيكون الاول
ملتحقا بالثاني دلالة نحو ان الذي ياكلون اسما لا يتامى **قوله** وحرر ابا جاسق
قوله مع انها اى كلمة التوحيد **قوله** اعظم منها اى من الصلاة عليه **قوله**
وافضل عطف على اعظم والظاهر ان الاعظمية والافضلية متلازمان **قوله** لحديث
ابن سبها في علة لقوله قد تردد **قوله** فقيدها المأمول وهو محذور ذنب ثمانين سنة بالقبول
وفي العبارة تسامح لان قوله فتقبلت ليس قيدها المأمول وانما هو قيد لسببية الصلاة
للمحذور فكان حق العبارة فقيدها لسببية الصلاة للمأمول بالقول فاذا لم يلزم
على قول الطحاوي ان تكون الصلاة في التشهد اخير واجبة ولا ينافيه ما مر من ان
الواجب الى قوله عبده ورسوله لان ذلك من حيث التشهد وهذا من حيث الصلاة
عليه ولما مر من انه على ذلك ليس يعنى فلم يكن من واجبات الصلاة كالترتيب بين
السور فانه واجب في ذاته لانه واجبات الصلاة فعلى هذا لو ترك الصلاة في الأخير
ساهيا لا يبعد عند الطحاوي لانها ليست من واجبات الصلاة كما قالوا في الترتيب
بين السور ولما مر من انه على ذلك **قوله** وحرر غيرهما الاشكال على ما في جلال
الله تعالى كذا نقله في المنه عن القول في وجوب ان تحصل الحزمة بالقادر على العربية
فان العجز عنها ليس علة له الدعاء بغيرها لما تقدم من ان جميع احوال الصلاة
على الخلاف وان ابا حنيفة رجع الى قولهما في انه لا يجوز الا عند العجز عن العربية
قوله المؤمنين بصيغة الجمع نفت لا بويه واستاذ **قوله** ويحرم سوا
العافية اى من الامراض كما في المنه لان حكم الله تعالى قضت حروث الارض
للمؤمنين لمصلحة تعود اليه فهو بدعيه يريد ان يبطل حكمه بآية الذي يعلم
بما ينفعه **قوله** او خير الدارين ودفع شرهما اى ان يقصده الخصوص
اذ لا بد ان يدرك بعض الشر ولو سكرت الموتى في المنه ويجب ان يحل
كل ما علة ان المارد بالخير والشر ملايمات البدن ومنازلة في الحال ولما اذا
اريد بالخير والشر بحسب عاقبة الامر فجاز ومنه اللهم في اسالك من
الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم
قوله كثره المائدة قال في النهي ان يكون نبيا او وليا **قوله** قيل

والشرعية

والشرعية اى وقيل يحرم الدعاة بالمسحلات الشرعية كطلب رتبة الباري
جل جلاله في الدنيا **قوله** والحق حرمة الدعاء بالمغفرة لكما في قصد الرد
على القائل حيث حكم بالكفر **قوله** لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم الحق في هذه المسئلة
ما ذكره ابن امير الحاج بعد كلام طويل حيث قال ثم يتلخص من هذه الجملة ان المارد
في جوار الدعاء المذكور جواز التحصيص لما دل عليه اللفظ بوضعه للفقير
من العمى في ضنوص الوعيد ولا بدع في ذلك فان قيل فيقال مثله في الوعد
قلنا لا ضير في التزامه لعدم الموجب للفرق بينهما في ذلك وانتفاء المانع من
القول به فانه كما دخل التحصيص في قوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة شرا
من عني عنه تفضلا او لغير ذلك فلم يرش مع علمه له فكذلك دخل في قوله
تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فمن حبط عمله بريرة فلم يخرج
عنه له وحاشا لله تعالى ان يراد بجوار الخلف في الوعيد ان لا يقع عذاب من
اراداه الاخبار بعذابه فانه محال على الله قطعا كما ان عدم وقوع نعيم من رآه
الله تعالى اخيار عنه بالنعيم محال عليه قطعا وكيف لا وقد قال الله تعالى
ومن اصدق من الله قيلا ومن اصدق من الله حديثا وتمت كلامه ربك صدقا
وعلا لا مبدل لكلماته وحديثه فليحمل قول ابن سبها في الحديث اذا وجد
وفاء واوعد تجاوز وعفا على ان المارد هذا فالاوجه ترك اطلاق جوار الخلف
من اريد بالخطاب ثم حيث كان المارد هذا فالاوجه ترك اطلاق جوار الخلف
في الوعد والوعيد دفعا لا بهام ان يكون المارد منه هذا الحال وانما وافقناهم
على اطلاق لشهرة المسئلة بينهم بهذه الترجمة ونستغفر الله العظيم من كل
ما ليس فيه رضاه هذا كلامه وحديث القائل اللهم غفر لي وللمؤمنين
والمؤمنات ان قصد غفران جميع ذنوب جميع المؤمنين والمؤمنات مع
جميع ذنوبه لا يجوز وان قصد الغفران في الجملة لنفسه وجميع المؤمنين
والمؤمنات جاز وكذلك ان دعى بالمغفرة بجميع الذنوب لنفسه وبعض
المؤمنين والمؤمنات اذ اعرفت هذا غافى الشرح عن البحر غير صحيح ولا
يجوز اعتقاده **قوله** ما لم تذكر سجدة اى صلبية او تلاوية لاسهوية
لما تقدم من انها ترفع الشهدا لقعدة حينئذ واجبة لاجل التشهد
لا فرض كما اسلفناه حتى لو سجد ولم يقعد لا تبطل الصلاة كما تقدم **قوله**
ونحوه اى ما يقدر على اعطائه كالبغلة والحارية **قوله** لاستعماله في العبادة
بحارا حيث يقال رفق الامير بالجند **قوله** حتى يرى مبنى المحمول لحديث
ابن مسعود رضى الله عنه قال ما نسيت من الاشياء فلم انسى تسليم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة عن يمينه وعن شماله السلام
عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله ثم قال حتى كان في نظريه بياض
خديه كما في ابن امير الحاج والظاهر ان ابن مسعود كان خلف النبي صلى الله
عليه وسلم اذ لو كان عن يمينه او عن يساره لراى بياض خده بغير الحجاب
قوله ما لم يسند بل لقلة قال في البحر ما لم يتكلم او يخرج من المسجد انتهى

ونقله في الفتاوى الهندية عن التتارخانية عن الحجة لكن قال في النهج الصحيح
انه ان استمررا للقبلة لا ياتي كذا في القضية انتهى ومثله في الفتاوى الهندية
وانما اختار الشارح كلام القضية لانه صحيح وامامنا في البحر فقد ذكره من غير
تصحيح هذا ولم يعبر في القضية بالاصح كما رأت فليست من اين اخذ الشارح
التصحيح **قوله** بتسليم واحدة يعني بلفظ السلام فقط وان لم يقل
عليكم وانما لم يبينه الشارح هنا لا كفاية بالاحالة على ما تقدم بقوله وقدر
يعني في الواجبات **قوله** مثنى بضم الميم وفتح المثناة والنون المشددة ولا
يجوز ان يكون بفتح الميم والنون وسكون المثناة لان معناه اثنين اثنين
والسلام في الصلاة شرع اثنين فقط لا اثنين اثنين وان صح ذلك في الجود
العلم الا ان يقال السلام ايضا شرع اثنين اثنين باعتبار افراد الصلوات
لا الصلاة الواحدة واعلم انه لم يوجد له مثال في الصلاة الا الجهر والسلام
فان قلت القيام والركوع والقعدة مما يكرر في الصلاة قلنا المراد التكرار مع
العمالة وعدم الفاصل **قوله** ان اتمى الموضع لان متابعة الامام في السلام
وان كانت واجبة فليست باولى من اتمام الواجب الذي هو فيه **قوله** كما
سأى عند قوله ولورفع الامام رأسه قبل اتم المأموم للتبسيات **قوله**
بعض سلام الامام اذ بعض السلام ما شاركه السلام في انه منه الصلاة لا
مفسدها وهو الكلام فان الامام لو تكلم بعد قعوده قدر التشهد فقد
انتهت صلاته ولم تفسد صلاة المأموم لم تنتفج حرمته فعليه السلام
مخلاف ما اذا فهمه الامام مطلقا او احث عدا حيث يفسد الجز الملاق
للفقهية او الحدث من صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المأموم
فانتفت حرمته صلاة المأموم بخروجه منها بالقاطع فليس له السلام وانما
لم تفسد صلاتها لوجود الكلام او لفقهية او الحدث بعد تمام فرضها
قوله ولو اتمى المأموم التشهد فيها انه لا يضطره اتمام التشهد
بل لو قعد مقدرا في قراءة التشهد ولم يقرأه أصلا او قرأ بترسل ولم
يتم ثم سلم اولى ما ينافي في الصلاة من غير الاثنى عشرية صحت صلاته ايضا
قبل امامه اى قبل سلام امامه سواء كان بعد تمام الامام التشهد او قبله
فان قلت اذا تكلم قبل اتمام الامام التشهد لم يكن قعد قدر التشهد عدم
قعوده قدر التشهد لجزا ترسل الامام في قراءة التشهد **قوله** فتكلم
ينبغي ان يجعل شاهدا للسلام فانه لو سلم قبل سلام امامه صح وكذا ايضا
ومع ذلك فالكلام ليس بقيد فان حكم الحدث العمدة بخبره كذلك **قوله**
جاز اى صح بقرينة قوله وكذا وانما ذكره لعدم متابعة الامام **قوله** فلو
عرض مناف الماد بالمتا في احد ما ذكر في المسائل الاثنى عشرية اذ لو اريد
بمخو لفقهية لم تفسد صلاة الامام ايضا **قوله** ففسد صلاة الامام
فقط لا تفكاه صلاة المأموم عن صلاته قبل عرض المناف **قوله** مع
الامام متعلق بالتحريم فان الماد بها هذا المصدر اى كما يحرم مع الامام

وانما جعل التحريم مشبها بها لان المعية فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف
السلام فان فيه روايتين عنهما صحتها المعية **قوله** انه حسن وايدى ابن
ابن الحاج تجدى ابى داود **قوله** وسن جعل الثاني اخفض من الاول قال
في منية المصلى ومن المشايخ من قال يخفض الثانية قال ابن امير الحاج والفرق
بين العبارتين انه هذه العبارة الثانية نص في خفض التسليم الثانية
بخلاف الاولى فانها تتحمل الرفع في بعض الصور لان كونها اخفض
من الاولى يصدق برفعها دون رفع الاولى غاية الرفع وقد كان الامر في هذا
التفاوت قريباً انتهى قول العبارة الثانية اولى لا فادتها المقصود نصاً
كما قال وهذا لان اصل الاخفة في جميع اذكار الصلاة والجهر فيما يحرم منها
انما هو للاعلام والاعلام بالخروج من الصلاة يحصل بالتسليم الاولى **قوله**
او شاء ذكره محمد في الاصل وفي كثير من كتب المذهب لا يسن من لا يسن
لا يحضر الجماعة والمخالف مبنى على اختلاف الزمان فيما في الاصل بناء على انهم
كن يحضرون فلا خلاف في المعنى وصار المدار في النية وعدمها حضور المولى
معه في الصلاة وعدم حضوره كذا في ابن امير الحاج **قوله** والحفظة بالبحر
عطف على من وهو جميع حافظ سمي بذلك لانه يحفظ ما يصدر عن المكلف من
قول او فعل او اعتقاد او تقرير او يحفظه من الجنب والاول هو تكرار الكاتبون
والثاني هم المعقبات والحفظة شامل للمقربين **قوله** بلائية عدد
للاختلاف في عددهم فقلل ثنائيهما الكاتبان وقيل ثلاثة بزيادة
المقرين وقيل اربعة كاتبان بالليل وكاتبان بالنهار وهو لا يخرج عن الاول
وقيل خمسة الكاتبان وواحد امامه يلقيه الخيرات وآخر ورايه يدفع عنه
المكاره وآخر عن ناصيته يكتب ما يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويلقيه
اليه صلى الله عليه وسلم وقيل عشرة الكاتبان وواحد امامه وواحد ورايه
وواحد قاضى على ناصيته فاذا نزع لله رفعه واذا تجبر على الله قصه
واثنان على الشفتين يحفظان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وواحد
على فيه يمنع الحية من الدخول فيه واثنان على عينييه فهو لاء عشرة ومثلهم
بالليل وهم عشرون وقيل ستون وقيل مائة وستون كذا في ابن امير الحاج
ملخصاً وقيل ثلثماية وستون وقيل اربعمائة كذا في شرح الجوهرة الكبير
للأمامي **قوله** كالايان بالانبياء اى فانه لا يجب اعتقاد انهم مائة الف
واربعة وعشرون الفا وان الرسل منهم ثلثماية وثلاثة عشر الف واربعة
خبر واحد لم يعارض قوله تعالى ورسلاهم نقصصهم عليك كما في البحر
قوله لان المختار ان خواص الى آخره حاصل انه قسم البشر الى قسمين
خواص وعوام كالملائكة ويلزم من التفصيل على هذا الوجه امره الاول
افضل من عوام البشر وكل منها صحيح وانما المختار للرد على صاحبين في
قولها ان عوام الملائكة افضل ممن اتقى الشرك ولم يتق المعاصي **قوله**
والمراد بالانبياء من اتقى الشرك فقط الاولى ان يسقط لفظ فقط فيصير

اللعن من اتقى الشرك سواد اتقى المعاصي ايضا **قوله** خواص البشر
واوساط هذه العبارة لا تنافي ما تقدم غاية الاهم ان جعل كل نوع ثلاثة
اقسام اعلى وهم الخواص واوسط وادنى واذا كان الخواص والاوساط من البشر
افضل من الخواص والاوساط من الملائكة يلزم ان يكون خواص البشر افضل
من خواص الملائكة وخواص الملائكة افضل من اوساط البشر واوساط
البشر افضل من اوساط الملائكة وترك القسيم الثالث من كل منها الذي
هو الادنى وهو من اتقى الشرك ولم يتق المعاصي من البشر والمتصرفون في
العالم السفلي دون العلوي من الملائكة على ما ظهر في لما فيه من الخلاف بين
ابن حنيفة وصاحبيه وعلى الصحيح الذي هو مذهب ابن حنيفة يكون
اوساط الملائكة افضل من ادنى البشر واذا في البشر افضل من ادنى الملائكة
نعم ما في البحر عن روضة البحاري من ان ماعد الصلابة والتابعين والشهداء
والصالحين من المسلمين افضل ماعد الخواص من الملائكة عند ابن حنيفة يقتضي
مغايرة ما في القهستاني للقول الاول حيث جعل ادنى البشر افضل من اوساط
الملائكة وادناهم تامل وراجع **قوله** قولنا الاول بتغير ان اثنا بالليل واثنا
بالنهار كما مشى عليه غير واحد من المفسرين كما لفظه في الليث والتعليق نقله
عن واحد منهم عن الحسن ومجاهد الحديث انه يحكي عن يتبعون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار ويحتمون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيخرج
الذين بانوا فيكم فيسلمون وهو اعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون اننا هم
وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فقد نقل القاضي عياض وغيره عن الجمهور
انهم الحفظة لكن قال القرطبي شارح مسلم لا يظهر عندي انهم غيرهم انتهى وهو
كما قال لما سئل عن قريب ان شاء الله تعالى لثاني لا يتغير ان عليه ما دام حيا
حديث ابن ابي اسود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى
وكل عبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا قد مات فلان
فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سائى ملوءة من ملائكتي
يسجرون فيقولون فنقيم في الارض فيقول الله ارضي ملوءة من خلقي يسجرون
فيقولون فابن تكبر فيقول الله تعالى فمر على قبر عبدك فكلوا من هلاله
واذكراني واكتبوا ذلك لعبدك في يوم القيمة كذا في ابن ابي عمير والحاج ومراد
القاضي عياض بالحفظة اكثر من الكتابين كما صرح به في المنزلة وادنى ابن ابي
الحاج بقوله لما سئل عن حديث ابن ابي عمير ان الله تعالى عنه **قوله** ويقارقه
كتاب السيات عند جامع وخلافة تبع البحر في هذه العبارة والذى في ابن ابي
الحاج وقد قيل ان الملائكة يتجسسون الانسان عند غايته وعند جماعه
قلت ويحتاج الجزم بهذا الوجود سمعي ثابت يفيد ولو ثبت ما ذكر
الفقيه ابو الليث انه روى عن ابى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه انه كان
اذا اراد الدخول في الخلافة يسطر رداءه ويقول ايها الملكان المحافظان
على اجلسا ههنا فاني قد عاهدت الله ان لا اتكلم في الخلافة انتهى لكان فيه

وهذا لكن ذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف انتهى كلامه فاذا ان المفارق
الملك ان لا كتاب السيات فقط ومع ذلك ما رضاه لعدم الدليل عليه وقوله
كان فيه رد لانها لو فارقا الانسان في هذه الحالة ما احتاج الصديق الى بقوله
لهما ذلك ومن صرح بان المفارق في هذه الحالة الملكان معا اللقاني في شرحه
الكبير على الجوهرة وزاد انها يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامة يجعلها
الله لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل فليس اجمع ما دليل المفارقة ومن ابن
احمد البحر في تخصيصها فكتاب السيات **قوله** وصلاته يعني ان كتاب السيات
يفارق الانسان في صلته لا في ليس له ما يكتبه ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم
اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يصنع امامه فانما يناجي الله ما دام في صلته ولا
عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصنع عن يساره كذا ذكره القرطبي قال ابن ابي عمير
قلت والحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري وفي دلالة على المطلوب نظير الاشبه
ان المراد بالملك الذي عن يمينه قرينه من الملائكة المشار اليه في صحيح مسلم بقوله
صلى الله عليه وسلم ما منكم من احد الا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من
الملائكة قالوا وايالك يا رسول الله قال وايك الحديث ويؤيده ما روى الطبراني
في الكبير عن ابن ابي عمير ان ابا عبد الله عليه السلام قال ما منكم من احد الا وقد وكل به قرينه من
ربه وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره والبراق عن يساره انما يقع على الشيطان
ولم يزد النووي في شرح صحيح مسلم على انه انما يعني عن البراق عن النبي فشرى
لها انتهى ولما انه ليس في الصلاة ما يكتبه ملك السيات فقيه نظرا لانه قد
يقع منه فيها ما يكون سيئة على انه ان كانت العلة للملازمة الملك تلبسه به هو
مظنة لوجود ما يكتبه والمفارقة تلبسه بما هو مظنة لعدم ذلك يعني ايضا
ان يكون ملك السيات مفارقه في حالة تلاوة القرآن والذكر ونحوه وان
يكون الملكان مفارقين له في حالة النوم ونحوه وهو بعيد فليتأمل انتهى
كلامه **قوله** استأثرني اختص **قوله** في رق بلا حرف كشوفها في العقل
قال ابن ابي عمير والحاج وابن ابي عمير ما قاله الغزالي ان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس
حرفا وانما هو شئ من المعلومات فيه كشوفها في العقل قال القيد الضعيف
عقرب الله تعالى له وعليه ان يقال صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى جواز
صارف له فيما هو هنا في المستشهد له والمستشهد به مع كثرة ما في الكتاب السنة
ما يؤكد جانب الظاهر بقوله تعالى هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق انا كنا نستنسخ
ما كنتم تعملون ام يحسب ان الا لا نسمع منهم ونحوهم بل ورسلا اليهم يكتبون
وقوله صلى الله عليه وسلم ان اول ما خلق الله القلم ثم قال كتب في حجر في تلك
الساعة بما هو كائن الى يوم القيمة اخرج احمد وابوداود والترمذي وقوله
صلى الله عليه وسلم في حديث الاسراء ثم عرج في حتى ظهرت لمستوى سمع فيه
صريف الاقلام رواه البخاري وسلم وصريف الاقلام تصويها حال الكتابة
فلا جرم ان في شرح مسلم للنووي قال الخطابي هو تصويت ما كتبه الملائكة
من اقضية الله وروحه وما ينسخه من اللوح المحفوظ او ما شاء الله من ذلك

ان يكتب ويرفع لما اراده من امر وتدبيره قال القاشي في هذا حجة المذهب
اهل السنة في الايمان بصحة كتابة الوحي والمقادير في كتب الله تعالى من الالواح المحفوظة
او ما شاء الله بالاقلام التي هو تعالى يعلم كيفيتها على ما جاءت بها الايات من كتاب
الله تعالى والاحاديث الصحيحة وان ما جاء من ذلك على ظاهره لكن كيفية
ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلمه الا الله تعالى ومن اطالع على شيء من ذلك
من ملائكته ورسله وما يتأول هذا ويحمله عن ظاهره الا ضعيف النظر والادب
اذ جاءت به الشريعة ودلائل العقول لا تخيله والله يفعل ما يشاء ويحكم ما
يريد حكيمه من الله تعالى واظهار ما يشاء من غيبه لمن يشاء من ملائكته ورسله
خلقه ولا فهو غني عن الكتب والاسناد كما رتبناه وتعالى انتهى كلامه **قوله**
وهو احد ما قيل في آخره كون القابل بان المكتوب فيه رق قائلان الكتاب
ليست بهذه الحرف وانما المراد ثبوتها في العقل وان كان ممكنا لكن عبارة
ابن ابي الحاج تقتضي ان ما هو احد القول في الآية هو القول بالرقية من غير
تعرض لحال الكتابة حيث قال ثم قيل ان الذي يكتب فيه الحفظة دواوين
من رق كما هو المراد من قوله تعالى وكتاب مسطور في رق منشور في احد
القول انتهى ثم حكى بعد ذلك قول الغزالي الذي نقلناه **قوله** حتى انبئنا
وهو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لنفسه لها اوليته
وضيق اولنا سقه على ما فرط في جنب الله مباحا ومحرمًا وطاعة كذا في
اللقاني على الجوهر وانما جعل الالهي الذي هو اضطراري في بعض صور
كما علمت غاية اشارة الى انهما يكتبان جميع الضرريات ايضا كما تنتفص
الضروري وحرمة النقص وسائر الرق واختلافات الاعضاء وقد صرح
بهذا اللقاني حيث قال واشار بلورد مقابله من انهم لا يكتبون عليه مباحا
ولا ضروريا **قوله** يكتب المباح كاتب السيات اراد بالمباح ما لم يكن فيه اجر
ولا وزر فيشمل الاضطراريات التي قد منها فان قلت فيه تكرار مع ما قدمه
من انهما يكتبان كل شيء قلنا كلامه الاول في انه يكتب المباح وكلامه هنا
في تعيين الكتاب فلا تكرار فان قلت فيما هنا من اختصاص كتابة المباح
بكتاب السيات ياقض ما قبله من اضافة كتابة كل شيء اليها حيث اقتضت
اشتراكهما في كتابة المباح قلنا لا نسلم قضاء الاضافة الاشتراك المذكور
بل الكلام حينئذ يحتمل يفسد الكلاما ثانيا وذلك لانه اضافة كتابة
كل شيء اليها وكل شيء مشتمل على ثلاثة اقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما
لا ولا فيكلم تقتضي لعبارة اشتراكهما في كتابة الحسنات ولا في كتابة
السيات كذلك لم تقتض اشتراكهما في كتابة المباح فيما هنا بين ان كاتب
السيات يكتب المباح فام يبق للملك الاخر الحسنات **قوله** وعي يوم
القيمة هذا اصح الا قولنا لثلاثة التي ذكرها ابن ابي الحاج حيث قال في
هذا القول قيل اذا كان آخر النهار محي عنه ما لا يتعلق به اجر ولا وزر وقيل
اذا كان يوم الخميس عرض قوله وعمله فاقر منه ما كان من خير او شر والقي ما بين



وذلك قوله تعالى تعالى ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب وهو ما ثور عن
ابن عباس والكلبي وفي الاختيار والاكثر من على انها نفي يوم القيمة انتهى ذلك
بعض المفسرين ان هذا القول هو الصحيح عند المحققين انتهى كلامه وقوله
ثم على هذا القول اي القول بكتابة المباح **قوله** والاصح ان الكافر ايضا
تكتب اعماله اي السيئة بناء على ان الكافر مكلف بالفروع كما هو مذهب
الثاني وما لك رضي الله تعالى عنهما كما ذكره اللقاني وهو مذهب العراقيين
من ايمتنا حيث قالوا انه مكلف بها اداء واعتقاد افعاله على تركه اكثر من
وهو المعتمد من مذهبنا لقوله تعالى قالوا لئن لم ينزلنا ربنا كرامات
تعالى الذين لا يؤمنون الزكاة خلافا للخيار بين القائلين بان مكلف
بها اعتقادا فقط فيعاقب على تركه لا على ترك الاداء وللمسلم قديين
في قولهم بان غير مكلف بها مطلقا فلا يعاقب من جهتها اصلا كما ذكره
صاحب البحر في شرح المناد وما اعمله الحسنات التي يظن هو انها حسنة
فلا تكتب حال كفره لانها ليست عبادة اذ شرط العبادة والتقرب معرفة
من تقرب اليه والكافر ليس كذلك نعم ان اسم يكتب له ثواب ما عمله في
الكفر من الحسنات كذا في اللقاني **قوله** الا ان كانت ايمته كالشاهد الى آخره
فان قلت ما تقدم من انه لا يكتب اعماله السيئة لا يستلزم وجوده كانه
اليمنه فالحاجة الى هذا الاستدراك قلت علم وجود الكاتبتين من خارج فقد
نقل اللقاني عن يوسف بن عمر ان علي الكافر حفظة فقد جمع الحفظة واقله
اثنان والمراد بهم الى آخر الحديث يتعاقبون المتقدم والمراد بهم الحفظة
الذين هم المعقبات لا الحفظة الذين هم الكتبة لما قدمناه **قوله** ومنها
فيكون فعلا مضارعا مفيدا للسلامة من القرن الكافر على طريقتي الاستدراك
التجدي **قوله** ان كان الامام فيها اي في التسليم الاول وهو على حذف
مضاف اي في جهة التسليم الاول سواء كانت جهة اليمين او جهة اليسار
لما مر من انه اذا سلم عن يساره او لاقائه سلم لثانية عن يمينه ثم لا يعيدها
ولا اي وان لم يكن الامام في جهة التسليم الاول وهو صادق على المخاذ
الا انها غير ملزمة بقدرية قوله لو محاذ **قوله** ليعلم المميز ولا انه لا
يشمل المعقبات لانهم حفظة عن كتبة **قوله** اذ لا كتبة معه لانه غير
مكلف لكن في اللقاني الصبي يكتب حسنة فقط فقتضاه ان معه كانت
الحسنات ثم حكى اقوالا هل ثوابه له ولا يثوبه على السواد ويرحم الا يثوب
الام او العكس والصحيح الاول انتهى يعني ولا يثوبه ثواب التعليم كما لا يخفى
قوله ولعمري الاخر اخذه من ابن ابي الحاج حيث قال ثم كما قال صدر
الا سلام هذا شيء تركه جميع الناس لانه قلما ينوي احد شيئا قال في غاية اليأس
وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشريعة المنسوخة وهذه الوساات
الوف الوفاء من الناس ليس نويت بسلامك لا يكاد يحسن خدمتهم بما فيه
طائل الا تفهمه وفيه نظر انتهى هذا كلامه **قوله** ان السلام الى آخره



اشارة الى حديث مسلم والترمذي عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقول الا مقادير ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام كما في الفتح **قوله** واختار الكمال ان الكمال حكى هنا ثلاثة اقوال الاول ما في شرح الشهيد من ان القيام الى السنة متصلا بفرض مسنون اثنان ماعني البقاء من الفصل بالهمزة السلام الى آخره الثالث عن الحلواني من انه لا بأس بالفصل بالاوراد وابطل الاول واختار الثاني ثم قال في الثاني وعندى قول الحلواني حكم آخر لا يعارض لقولين لانه انما قال لا بأس بالآخر والمشهور في هذه العبارة كون خلافه اولى فكان معناها ان الاول لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس فاذا عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد يقع سنة لاحد وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلا من كون قراءة الاوراد لا تسقطها انتهى لمخطئا اذا عرفت هذا فقولنا واختار الكمال فان قلت كما بينا الكمال عدم منافاة قوله الحلواني لقولنا ببقاى لم يبق موقوعه لما علمت من ان الكمال انما اختار الثاني وهو ما عني البقاء وقد قال بقول البقاء كانه فايلا بقوله الحلواني ايضا ضرورة عدم المناقاة بين القولين فكان كل منهما مختارا فصيح قوله الشارح واختار الكمال قلت صليعه ياتي عن هذا الجواب وينقضها قولان متنافيان كما هو ظاهر والحاصل ان الشارح لما رأى قوله الكمال وعندى ان قول الحلواني حكم آخر الى آخره ظن انه اختار قوله الحلواني غير مختار فبقاى البقاء ولم ينظر في سوابق الكلام ولو اوقفه ثم تلخص من هذا ان عدم الفصل اصلا خلاف السنة وان الفصل بمقدار الهمزة السلام الى آخره هو السنة وان الفصل بالاوراد مكره اى تنزيها وهو معنى قول الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد كما يصح به قول الكمال ان قول الحلواني لا يعارض لقولنا فانه لو كان معنى قوله البقاء بسنية الذكر المخصوص ان ما زاد عليه مكره تحريم حصلت المعارضة بين قول الحلواني وبينه فيما نقله عن الحلبي عني كلام الكمال ونقل الشارح له كلاما مستقلا مبني على منه المناقاة وقد علمت عدمها **قوله** وفي حفظي جملة اى حمل قول قول الحلواني **قوله** على القليلة اى على الاوراد القليلة وكانه يريد بهذا الكلام ان يبقى قوله يكبر على معناه وهو الكراهة التحريمية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو ان يجعل كراهة الزيادة على الهمزة السلام على الزيادة الكثيرة جدا ويجعل كراهة الزيادة التنزيهية المفهومة عن قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة الى الهمزة السلام القليلة بالنسبة الى الكثير جدا هذا ما ظهر في كلامه فتامله وراجع من اين علق في حفظه **قوله** يستغفر ثلاثا بان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتقرب اليه كما في امداد الفتح **قوله**

يكبر

يكبر للامام التفضل في مكانه قال في منية المصلي بل يتقدم او يتأخر ويخوف يمشي او يمشي او يذهب الى بيته فيتطوع ثمة وهو افضل مراد الشارح بالكراهة التنزيهية كما يدل عليه كلامهم **قوله** لا للمؤتم اي لا يكبر تنزيها للمؤتم التفضل في مكانه بل هو انتقاله على السواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ مكانه الامام عنه وهو قول بعض المشايخ كما ابن امير الحاج **قوله** وقيل يجب كسر الصفوف ليرد الاشتباه عن الداخل المعايين للكل في الصلاة البعيدة عن الامام وذكر في البدايع والذخيرة انه روى عن محمد ومشي عليه رضى الدين في المحيط ناصحا على انه السنة ما حسن من ذلك كله ان يتطوع في منزله ان لم يخف نعا كذا في ابن امير الحاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد ايضا تابعا للمنية والشارح اخل به **قوله** يستحب للامام التحول ليمين القبلة لتفضل هذا كالا استدلالا على من هو قوله بكن للامام التفضل في مكانه وهو انه لا يكبر اذا تقدم او تأخر او انحرافا بينا او شاكرا قد مرنا في ما يتوهم شخصان هذه الاربعة على السواء فدفع الوجه بان جهة اليمين افضل يعنى من الثلاثة المذكورة لامن التطوع في بيته كما قد مرناه **قوله** او ورد هذا شاملا لما اذا كان بعد الفرض تطوع او لم يكن لكن في الاول لا يقرأ الورد الا بعد التطوع على ما تقدم **قوله** وخير في المنية اى منية المصلي والصغير في خيرة لا يخلو اما ان يراد به الامام في صلاة بعدها تطوع او ليس بعدها تطوع فان اراد الاول لا يصح قوله واستقبله الناس بوجهه لما علمت من انه بعد فراغه من الفريضة يشتغل بالتطوع وان اراد الثاني فلا معنى لقوله اما تأخرا مع ما فيه من عود الصغير على غير مذكور وليت نقل عبارة المنية برمتها وهي قوله فاذا تمت صلاة الامام من مخبر ان شاء انحراف عن يمينه وان شاء انحراف عن يساره وان شاء ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبل الناس بوجهه او انحرافا من قبل سوا كان المصلي في الصف الاول او في الصف الاخير والاستقبال الى المصلي مكره وهذا اذا لم يكن بعد المكتوبة تطوع فان كان يقوم الى التطوع ويكبر له تأخير السنة عن حال اذا الفرض فاذا قام لا يتطوع مكانه بل يتقدم او يتأخر ويخوف بينا او شاكرا او يذهب الى بيته فيتطوع ثمة ومن المشايخ من قال ان كان اماما يتطوع عن يسار المحراب انتهت وانما نقلناها برمتها لتعلم خلال الشارح بالتطبيق عليها **قوله** ولوردون عشرة صادق على الواحد لان حرمة المسلم الواحد ان يحج مرة القبلة قاله الحلبي ورده في امداد الفتح واختار انه لا يجوز وجهه الى الجماعة الا اذا كانوا عشرة ونقل عن شرح القدوري وجميع الروايات انه مروي عن ابي حنيفة انه ورد في ذلك خبر **قوله** ولو بعيدا اى ولو حالت بينهما الصفوف كذا في ابن امير الحاج **فصل قوله** بحسب الجماعة اى بقدر ما يسمعه كل الجماعة وهذا الكلام يفيد انه لورفع صوته زيادة على ما يحتاج اليه الجماعة او نقص عن ذلك يكن تحريم الترتيب الواجب والاول غير صحيح لقوله بعده فان زاد عليه آسا فانه قد قدم ان آسا دون الكراهة وكذلك الثاني لما صرح به في مجمع الكثر حيث قال وعلى الجهر ان يسمع الكل لكن الاول ان لا يجهد نفسه بالجهر فان ساء البعض يكفي

كما في اكثر الكتب وما في الخلاصة وغيره من انه اسمع الكل فلو سمع رجلان في المخافة
لم يكن جهرا لا يخلو عن شيء لان القوم لو كانوا كثيرا ولم يتمكنوا من سماع الكل يلزم
ان يكونوا مخافتة انتهى فكان على الشارح ان يقول بجهرا امام وجوبا ويصح
بجس الجماعة فيستفاد منه حكم وجوب اصل الجهر واستجاب كونه بقدر الجماعة
لا ازيد ولا ينقص **قوله** اعادها جهرا يعني اذا كانت الصلاة جهرية ولم يجز
المصلح وجهه ان الجهر فيما بقي صار واجبا بالاقداة والجمع بين الجهر والمخافة
في ركعة واحدة شنيع كذا في البحر وهو بعيد انه لو انتم به بعد قراءة بعض السور
انه يعيد الفاتحة والسورة والالزام لاسرار بعد وجوب الجهر والامر الشنيع
فليراجع **قوله** لكن الى اخره استدلاله على قوله ولو لم يسم به الى اخره وهو مخالف
من ثلاثة وجوه الاول تخصيصه لا يتم بما بعد الفاتحة الثاني تخصيصه الجهر
بالسورة الثالث تقييد الجهر بالسورة بما اذا نوى الامامة فلا يفيده لانه مجز
مثال واما الثاني فضعيف دراية ورواية اما الدلالة فما قدمناه عن الجهر
من لزوم الامر الشنيع واما الرواية فلان ما تقدم نقله في البحر عن الخلاصة على اصل
يخلاف ما في شرح المسنية واما الثالث فاضعف منه لانهم لم يعتبروا بنية الامام
في شيء من الاحكام الا **قوله** كما في مجمع الامم وجوبا رده قال صاحب المصنف
ويجوز في تراويح وترجدها وقيدنا الترتيب كونه بعد التراويح لانه انما يجز
في الترتيب اذا كان في رمضان لاني غير كما افاده ابن نجيم في بحر وهو وارد على إطلاق
الزيلعي الجهر في الترتيب اذا كان اما ما انتهى فيه كلامه لان الامام اذا صلى الترتيب
رمضان يجهر سواء صلى التراويح او لم يصل وهو الصحيح وفي تقييده بعدها
وايراده على إطلاق الزيلعي نظر لان اذا الترتيب بالجماعة لا يجوز في غير رمضان الا
مع الكراهة على الصحيح والامامة لا تقتضي بغير الجماعة فيتعين كونه فيه
فلا إطلاق يكون في محله تدبر انتهت اقول اذا ثبت صحة صلاة الترتيب في غير رمضان
بالجماعة مع الكراهة ثبت انه لا يجز الامام فيه حينئذ صح الاعتراض على
الإطلاق لزيلعي نعم التقييد بعدها غير صحيح بل التقييد الصحيح ان يقول
ووتر في رمضان ولذا لا حول لشارح عبارة المتن واطلق تقييدها بقوله
في رمضان فانه وان كان قيد الكثرة اعم من قيد المتن كما لا يخفى **قوله**
وان لم يصل التراويح وكذلك لو صلاه قبل التراويح لما ساق في النوافل من ان
وقت التراويح قبل الوقت وبعده **قوله** نعم في القهستان الى اخره في القهستان
قال بعد نقله عن القاعدي هذا الصنع بقليل وكذا يخافت في التراويح والوتر
والكسوف على ما مر في القاعدي من انه لا يجز في غير رمضان الا ان كان مع انه
يجز فيها كما في المتداولات **قوله** نعم الجهر فصل هي تمة كلام القاعدي لكن
عبارة الا ان الجهر افضل **قوله** على المذهب رد على يوسف بن عمام في قوله
بالتحجير كما في البحر **قوله** فاما جهر شامل لما اذا كان على سبيل التداخي مع انه
مكروه واذا كان يجز فيه والحالة هذه فلم يجز في الترتيب في غير رمضان فليجز
قوله في وقت المخافة قيد به لانه ان قضى في وقت الجهر حيزا لا يخفى

قوله

قوله كمن سبق بركعة من الجمعة مجز مثال وليس بقيد لانه اذا سبق في العشاء
وتخوها فالحكم كذلك **قوله** ومن بقربه قرينة على ان المراد بالغير في قوله اسمع
غير من لم يكن بقربه **قوله** فالسمع رجلان او رجلا يعني من كان بقربه **قوله**
ولم يسم اسمع الكل قد سارده في اول الفصل **قوله** في الاصح وهو مذهب الهندواني
خلافا للكنز في المكتفي بتعجيل الحروف **قوله** ويجز ذلك المذكور يعني الاكتفاء
بادنى المخافة الذي هو اسمع نفسه ومن بقربه **قوله** وقيل في نحو ابي شيراز
سماع المشتري كماه بصيغة التريض اشارة الى ضعفه فانه قد حر في الشربلية
عن الكافي والمحيط اذا صحح الاكتفاء بسماع نفسه **قوله** مثلا اما ان يريد به
ادخال المغرب فقط او مع الظهر والعصر ايضا وكل منها لا يصح اما الاول فلانه
وان صح بالنسبة الى قوله جهرا فلا يصح بالنسبة الى قوله في الاخيرين لان المغرب ليس
له اوليان واخيريان فلا يقال فيه ولو ترك السورة في اولي المغرب قرأها في الاخيرين
لانها ثلاث فكان على المصنف ان يفرد بها بكلام على حدة ويقول ولو ترك السورة
في احدى الاوليين من المغرب قرأها مع الفاتحة جهرا في الاخيرية واما الثاني فلانه
وان صح بالنسبة الى قوله في الاخيرين فلا يصح بالنسبة الى قوله جهرا كما صح في
النهر فكان عليه ايضا ان يفرد بها بكلام على حدة ويقول ولو ترك السورة
من اولي الظهر والعصر قرأها في الاخيرين **قوله** قرأها اي عندها وقال ابو يوسف
لا تفرد بها **قوله** وجن با هو لا صح كما في البحر **قوله** ندبا وهو المذهب
كما في الفتح **قوله** مع الفاتحة فيه اشارة الى انه اذا اراد قضاء السورة ليس له ترك
الفاتحة فتصير واجبة وفيه قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو اصل
فيها بحر اشارة الى انه يقدم الفاتحة وقيل يعكس قال في النهر الاول شبه **قوله**
لان الجمع بين جهرا في اخره اشارة الى ان قول المصنف جهرا راجع الى الفاتحة
والسورة معا وهو المتبادر قاذ في البحر وجعل الشارح ظاهر الرواية وصححه في
الهداية وصحح الترمذي انه يجز بالسورة فقط **قوله** قرأها يعني عاديا الى القيام
وقرأها بقرينة قوله واعاد الركوع وانما يعيد الركوع لان الترتيب بين القراءة
والركوع فرض وما تقدم في الواجبات من انه واجب فقد بينا المراد منه هنا
فارجع اليه **قوله** وعرفا اي في عرف الفقهاء **قوله** كلم يلد اصلها لم يولد
وقعت لواو بين عدوتيهما الآية والكسرة خذفت **قوله** الا اذا كانت كلمة نحو
مدهامتان **قوله** الا اذا حكم حاكم صورته علق عتق عبده بصلاته
صلاة صحيحة فملى بمدهامتان غير مكبرة او مكبرة فتوافعا الى الحاكم
فقضى بعنقه بناء على انه يرى صحة الصلاة بمدهامتان بغير تكرار كما في
الصورة الاولى او لا يرى ذلك لكنه يراه مع التكرار كما في الصورة الثانية
فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لان حكم الحاكم في المجتهد
فيه يرفع الخلاف اذا لم يكن نفس القضاء مجتهدا فيه كما هنا واما اذا كان نفس
القضاء مجتهدا فيه ايضا فلا بد من قاض آخر ينفذه فاذا انقذه لا ينقض
كما ياتي في كتاب القضاء **قوله** لانه يزيد على ثلاث آيات تعليل للمذهبي

لان نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات فصار يصح على قولها
واذا صح على قولها فعلى قول ابي حنيفة وهو يكفى بالآية اولى وعلى هذا الوقف
البسلة في ركعة ان قصد بها ما في سورة النمل ينبغي ان تنفع الصلاة لانها وان كانت
بعض آية لكنها اطول من آية قصيرة فليراجع بخلاف ما اذا قصد بها ما هو
آية في القرآن انزلت للفصل للشبهة في قرآنيها كما تقدم **قوله** وحفظ
جميع القرآن صوابه ان يؤخر هذه الجملة عن قوله وحفظ فاتحة الكتاب الى آخره
ويقول وحفظ باقي القرآن لان حفظ آية فرض عين كما قال وحفظ الفاتحة
وسورة واجب عين كما افاده بقوله على كل مسلم فيكون فرضا لكفاية ما عدا ذلك من
قوله سنة عين يعني حفظ باقي القرآن سنة متعينة على كل مسلم اي اذا قام
بحفظه البعض واما اذا لم يحفظه احد فهو باق على انه فرض على الجميع الى ان
يقوم به البعض فاذا قام به سقط الفرض عن الباقي وصار سنة عين في حقهم
قوله وتعلم الفقه افضل منها اي من حفظ باقي القرآن بعد قيام البعض
به ومن التفتل وماراه بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والا فهو فرض عين
قوله ورجحه في البحران عليه اطلاق الجامع الصغير والمستوفى **قوله**
ورده في الهداية فقراءة نحو البروج لا تشق في الفجر اذا كان في امن وقرآنه
يكن مراعاة السنة مع التخفيف واما ما في غيرها وهو منية المصلح فيكون الظاهر
كما في قوله لا يقرأ في العصر والعشاء ما دون ذلك وفي المغرب بالقصر رجدا واما
رد صاحب البحر عليها فقوله لان المسافر اذا كان على امن وقرآنه صارا للمقيم سواء
فكان ينبغي ان تراعى السنة والسفر وان كان موثرا في التخفيف لكن التحديد بقدر
سورة البروج في الفجر والظهر لا بد له من دليل ولم ينقلوه وكونه صلى الله عليه
وسلم قرأ في السفر شيئا لا يدل على سنته الا اذا وطب عليه ولم توجد الظاهر
الاطلاق **قوله** ورده في النهج وحرر الى آخره حيث قال اقول لقراءة من
المفصل سنة والقدرة الخاص منه سنة اخرى وقد امكن مراعاة الاولى
فاي مانع من الاتيان بها وهكذا ينبغي ان يفهم قول الهداية لا مكان مراعاة
السنة مع التخفيف ويدل على ذلك قول شراحها كالتحريم وجرها فان قلت
اذا كان في سنة وقرار كان هو والمقيم سواء فانه لا مشقة عليه في مراعاة سنة
القراءة بالتطويل والمقيم يقرأ في الفجر باربعين الى ستين قلت قيام السفر وجب
التخفيف والحكم بدور مع العلة لامس الحكمة لا ترى انه يجوز له الفطر وان كان
في امنه وقراره بهذا علم ان ذكر نحو سورة البروج والا تشقاق ليس بعد
آياتها بل لانها من طوال المفصل فاندفع به قوله ان التحديد بسورة البروج
لا دليل عليه وادعى ان السنة لا تثبت الا بالمواظبة ان ارد مطلقا منعنا
اول المؤكدة فبعد تسليمه ليس مما الكلام فيه ولقد اشرنا الى الهداية على انها
وجزم الشارح به وبقره دليل على تقييد ذلك لاطلاق **قوله** ووجهنا اشار
به الى جواب سؤال ورده صاحب النهج بقوله ولو قال المصنف بعد فاتحة
اي سورة شاء لكان اولي كلامه بظاهر يعني ان قراءة الفاتحة سنة وليس

بالواقع

بالواقع انتهى وانت خبير بان هذا التقدير لا يجدي نفعا في الجواب لصيرورة
الكلام وبين في السفار الفاتحة وجوبا وهو معنى متها في الحق في الجواب
ان مرادهم انه اذا قرأ الفاتحة ولى سورة شاء لا يكون تاركا لسنة القراءة بل
يكون اتيا بها فقراءة الفاتحة والسورة وان اشتملت على فرض القراءة واجبا
هي متصفة بانها سنة ايضا حيث كان معذورا بعدد السفر كما لا يخفى على
منصفه فالواجب ترك قوله وجوبا **قوله** وفي الضرورة بقدر الحال اي سواء
كان ذلك في الحضر او السفر والضرورة مثل ضيق الوقت والمخوف على النفس وما
كافي لفتاوى الهندية عن الزاهد **قوله** طول المفصل بكسر الطاء جمع طویل
والمفصل السبع الاخير من القرآن سمي به كثرة الفصل بين سورته بالجملة
كذا في القمستان وقال في النهج لكثرة فصوله الى نقص آيات فيه وقيل لقلة
المسوخ فيه **قوله** الى آخر البروج قدر لفظ آخر اشارة الى ان الغاية في
قوله الى البروج داخلة في المغني فتكون البروج من الطول ولا ادري من اين اخذ
ذلك قال ابن امير الحاج ثم على القول الاول فالجزء من البروج من طوله
لا من اواسطه ولم يكن من اواسطه لامن قصاره او بالعكس فيها لا تنفيه
العبارة المذكورة بل يحتاج الى ثبوت في ذلك من خارج والله اعلم به انتهى وورده
بالقول الاول ما هو مذكور في المتن هنا على ان القمستان نقل عن الكافي خرج
الغايين حيث قال ولا شك ان الغاية الاخيرة داخلة في المغني وينبغي ان تكون
كاوليان كذلك لكنها خارجتان كافي الكافي وغيره انتهى واذا صح النقل عن
الكافي وغيره وجب استقاط لفظ آخر في الموضوعين وتكون البروج حينئذ
من اواسطه ولم يكن من انقصار ويكون الغايات الاولى داخلات والغايات
الاخيرة خارجات الا الثالثة وهي سورة الناس وعلى كلام الشارح تكون
الغايات الاخيرة داخلات والغايات الاولى خارجات الا اولاهما وهي الحجرات
قوله صيانة لدينهم فانهم ربما يعتقدون ان العلماء يفترون في القرآن
ويبدلون على ما يفتنون وان هذه الغايات ليست بقرآن فتكون القاري موقعا
لهم في هذا المخذور **قوله** بقدر الثلث بان تكون زيادة ما في الاولى على ما في
الثانية بمقدار ثلث مجموع ما في الركعتين كما صرح به في البحر حيث قال الثلثان في
الاولى والثلث في الثانية **قوله** وقيل النصف حكاه في البحر عن الخلاصة
وعبارته واختاره في الخلاصة قدرا لنصف فانه قال وحده الاطالة في الفجر ان
يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين
انتهى اعلم ان النصف والثلث من الكسور والكسر امر اضافي لا يعلم الا بالاضافة
الى واحد كامل مفروض وذلك الواحد علمناه في القول من كلام البحر بانه ثلث
مجموع ما في الركعتين على ما قدمناه واما النصف فلا يخلو اما ان ينسب الى مجموع
ما في الركعتين كالثلث اولى ما في الاولى واى ما في الثانية فان ينسب الى مجموع ما في
الركعتين فلا يحل كلامه الا صورة واحدة وهي ما اذا قرأ في الاولى ستين في
الثانية عشرين فان الاولى حينئذ زادت على الثانية باربعين والا فبعين

نصف المجموع وهو الثمانون فان كان هذا مرده فاما معنى التحيز بقوله من عشرين
الى ثلاثين ومن ثلاثين الى ستين بل كان عليه حينئذ ان يقول وحده اطلالة في البحر
ان يقرأ في الاولى ستين وفي الثانية عشرين وان نسب الى ما في الثانية فليس له ايضا
الصورة واحدة وهي ما اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فان الاولى حينئذ
زادت على الثانية بعشرة وهي نصف ما في الثانية فان كان هذا مرده ورد عليه ما
قدمناه من انه لا معنى للتحيز حينئذ وان نسب الى ما في الاولى فله صورتان الاولى ما
اذا قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية عشرين الثانية ما اذا قرأ في الاولى ستين وفي
الثانية ثلاثين وهذا التقدير المشتمل على صورتين يرجع الى القول الاول لان المراد
من كونه الزيادة على الثانية بمقدار نصف ما في الاولى ان تكون ثلث المجموع كما هو ظاهر
وحينئذ يرد عليه زيادة على ما ورد على اخويه انه لا معنى لعدده قولاً مغايراً للقول
الاول والذي يجب ان يعقل عليه ان هذا التقدير لصاحب الخلاصة باطل فان
صاحب الخلاصة لم يعبر بالنصف كما رايت وانما خبر بين الثلاثين والستين في
الاولى وبين العشرين والثلاثين في الثانية فامعنى واشدد يدك عليه فانه احدي
من تقاربتا لصاحب **قوله** ندباً راجع للقولين يعني ان هذا التقدير في كل بيان
للاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاول وهو معنى قوله لا بأس به **قوله** فقط لما
احتمل ان يكون البحر مجرد مثال لا للتقيد ارد فم بقوله فقط كما في المنه **قوله**
قيل وعليه الفتوى قابله صاحب معراج الدراية وقال في الخلاصة انه احسن لكن
قال ابن امير الحاج بعد ان حقق دليلاً مبيناً على هذا ان قوله لا بأس به لا يرد ذكره
في الخلاصة وان الاولى كون الفتوى على قولها لا على قوله كما ذكره في الدراية انتهى
واقره في البحر والشرعية **قوله** ان تقاربت اى آيات **قوله** اعتبرت الحروف
والكلمات حكاه في جميع الامور عن المرغيناني وانظر من المراد ان عند تفاوت آيات
تجمع الكلمات الزائدة حتى اذا بلغت ثلاث كلمات كره او حتى تبلغ مقدار ثلاث
آيات قصار او غير ذلك وهل التكت في ذكر الحروف ان جميع الكلمات انما تكون عند
تساويها في عدد الحروف او تقاربها وعند تباعدها فتعتبر عدد الحروف وحينئذ
اى مقدار من الحروف يوجب الكراهة وراجع **قوله** واعتبر الحروف في طول
حيث قال وفي القسمة لوقر في الاولى والعصر في الثانية الهزة يكره لان الاولى
ثلاث آيات والثانية تسع آيات وتكره الزيادة الكثيرة وامامنا روى انه عليه
الصلاة والسلام قرأ في الاولى من يوم الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل
اتاك حديث الغاشية فزاد من الثانية على الاولى بسبع لكن السبع في السور
الطول ليس بمراد من القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من ضعفه
انتهى فعلم ان اطلالة المذكورة انما تكلم اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر
الى عدد آيات انتهى كلامه ومنه ظهران المعبر ان صاحب القسمة لا يلبى
غاية الاثران الحلبى منه من كلام القسمة وهذا القدر لا يسوغ ان يقال
واعتراف الحلبى **قوله** واستثنى في البحر ما ورد به السنة مثل سبع والغاشية فقد
اتفق مع الحلبى في الحكم وهو عدم الكراهة واختلفا في لعله فبعد الحلبى عدم

الفحش

الفحش وعند صاحب البحر ورود السنة **قوله** مطلقاً لا يكون
المعنى سواء وقعت الاطالة في الاولى او في الثانية ويحتمل ان يكون سواء كان
الطول بدون ثلاث آيات او لا ويحتمل ان يراى كراهة من لاجاز ان يركل
لان الذي استظهره في البحر عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية فقط لا عدم
كراهة اطالة الثانية على الاولى ايضا وعبارته واطلق في جامع المحفوظ عدم
كراهة اطالة الاولى على الثانية في السنن والوافى لان امرها سهل واختار
ابو اليسر ومثوق عليه في خزايرة الفتاوى كما ذكره في شرح منية المصل كما ان الظاهر
عدم الكراهة انتهى ومنه يعلم بطلان الاحتمال الثالث واما الاحتمال الثاني فانه
وان كان صحيحاً في نفسه لكن كلام البحر ليس فيه كما علمت من عبارته فكان الصواب
ان يقولوا واستظهر في النقل عدم كراهة اطالة الاولى ومع ذلك يجب ان يذكرها
في شرح قوله وتطال اول البحر لما يستهاله كالا يخفى هذا واستظهر في النهي
التسوية في ركعتي النقل حيث قال لكن جزم في المحيط وغيره بالكراهة والاختفاء
انه التسوية **قوله** صلى بالمعوذتين يعني في صلاة الفجر والسورة الثا
اطول من الاولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعاً
ففعّل زيا دة صا دون ثلاث آيات او نقصا ته كالعهد فلا يكره كذا في ابن
امير الحاج **قوله** ولا الفاحشة في السرية بنصب الفاحشة وهو تفسير لاطلا
ورد على الشافعي رحمه الله تعالى في اجابته على المواتم قراءة الفاحشة في السرية
والجهرية وعلى ما روى عن محمد رحمه الله تعالى من استحباب قراءة الفاحشة
في السرية **قوله** وينصت من الاضات اى يكت قهستاني **قوله**
ترغب اى في ثواب الله تعالى وترهب اى تخوف من عقابه **قوله** وما ورد
اى من انه صلى الله عليه وسلم ما من بآية رحمة الا سألها وآية عذاب استعا
منه كذا في التبيين **قوله** كما مر اى فصل ترتيب افعال الصلاة عند قوله
وحلى بين البعدين **قوله** كذا الخطبة عدل عن قوله اكثر او خطبها
ورد عليه من كون الامام والمأموم مستعيلين في حقيقةهما بالنسبة الى الصلاة
ومجازها بالنسبة الى الخطبة حيث يقول امرها الى كونها اماماً ومأموماً
قوله ولو كانت رد لما روى عن ابي يوسف انه كان يكتب في الخطبة
قوله او رد سلام ومثله التثنية **قوله** فيصلى سر في نفسه قال القسما
او يصح الحروف فانهم فسروا به **قوله** مطلقاً اى في الصلاة وخارجها
قوله لعموم اللفظ اى لا لخصوص لسب وهو ما تقدم قريباً عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه **قوله** يتم لان كراهة القراءة بالعمى كراهة
الفصل بسورة عارضها كراهة ترك السورة بعد الشروع فيها وترجحت
لمراعاة عدم هذه الكراهة بالتلبس بالسورة **قوله** ولا يكره في النقل
من ذلك فيه انهم نصوا على ان القراءة على الترتيب من واجبات القراءة حتى
لو قرأ خارج الصلاة بعكس الترتيب يكره فكيف لا يكره ذلك في النقل
تأمل **قوله** وبثلاث آيات اى والصلاة بثلاث آيات الى الخ **قوله** بالامامة

قوله استحقاق تصرف عام الى اخره قال النسفي في العدة هي رياسة عامة لحفظ مصالح ائمة من ديننا ودنيا وزجرهم عما يضرهم واحترزنا باللفظ العموم في الدين والدنيا عن المواني والقضاة والامراء فان رياسة عامة ولا بد للمسلمين من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وتسد ثغورهم ويحجز جميع شتمهم وحماية بيضتهم وقطع مادة شرور المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطرقات واقامة الجمع والاعياد واخذ العشور والصدقات وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم انتهى وقال الاصفهاني في شرح الطولاني ان الامامية والاسماعيلية نصبت الامام على الله تعالى والمعتزلة والزيدية علينا عقلا واضحا بناء علينا سماعا ولم توجب الجوارح لا على الله ولا علينا عقلا ولا سمعا **قوله** اهم الواجبات لعدم انتظام امر ديني او ديني الا به **قوله** فلذا اقرموني على رفق صاحب المخبرات حيث توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء والولاية الاربعاء او يوم الاربعاء كما في المواهب اللدنية **قوله** ويشترط كونه مسلما لان الكافر لا يلي على المسلم كذا في العدة **قوله** حر لان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف يكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع للولاية الهائمة ومثله الصبي والمجنون كذا في العدة **قوله** ذكر لان النساء امرن بالقرار في البيوت فكان مبني حالهن على السمو اليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم تملكتهم امرأة كذا في العدة **قوله** قادر اى على تنفيذ الاحكام وانصاف المظلوم من الظالم وسلا لتغور وحماية البضعة وحفظ حرود الاسلام وجرا لساكر كذا في العدة **قوله** قرشيا لقوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قرشي وقد سلئت انصار الخلافة لقرشي بهذا الحديث وبه يطل قول الضرارية ان الامامية تصلح في غير قرشي والكعبى ان القرشي اولى بها كذا في العدة **قوله** لاهاشميا اى من اولادها شمس بن عبد مناف كما قالت الشيعة وليس لهم شبهة فضلاء عن حجة وانما مرادهم نفي امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم كذا في شرح المقاصد **قوله** علوي اى من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نفيا لخلافة بنى العباس كذا في شرح المقاصد **قوله** معصوما اى لا يشترط في الامام ان يكون معصوما قالنا الاسماعيلية والاثني عشرية اى الامامية كذا في شرح الطولاني وكذا الاول ان يقول لاهاشميا ولا علويا ولا معصوما يظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان عبارته توهم انها قول واحد **قوله** ويعزل به عتبه اشار الى انه لا ينبغي وعبارته في كتاب القضاء وفي الفتح انفقوا في الامارة والسلطنة على عدم الانزال في الفسوق لانهما مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى الخانية الاولى كالتقاضى فليحفظ انتهى **قوله** الا لفتنة لان ضررها فوق

ضرر فشقها واذا اجتمع ضرران ينكح لهما **قوله** ويجب ان يدعى له بالصلاح لان في صلاحه صلاح الرعية **قوله** للضرورة اى دفع الفتنة ولقوله صلى الله عليه وسلم سمعوا واطيعوا ولو امر عليكم بعد حشني اجزع **قوله** وكذا صيرى تصح سلطنته لضرورة الفتنة **قوله** وينبغي ان يفوض بفتح الواو وفاعل التفويض هل الحل والعقد لا الصبي بل بان من عدم صحة اذ لم يقضاه وجمعة **قوله** في الرسم اى في الصورة **قوله** لعدم صحة اذ لم ياذن الصبي **قوله** وفيها يحتمل عود الضمير للاشياء ويحتمل عود للبرازية لكني لم ارا في الاشياء ولم يكن عندى البرازية ويرجع عودها الى البرازية انها اقرب مذكور ثم رأيت المسئلة في جامع الصغير للعلامة الاسترشدي وعبارته سئل شيخ الاسلام برهان الدين السلطان الموطا اذا كان صبيا فبلغ هل يبقى سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد ثم قال بعد هابا سطر الصبي لا يستقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد انتهى والطاهر ان الولي كالتقاضى **قوله** يحتاج الى احد المذكورين فاقرض الضمير لانه معطوف باو وهي لاحد الشيئين **قوله** ربط صلاة الحق ثم الامام اعلم ان يقال انتم زيد بغير وفي كذا اى اتبعه فيه فزيد من ثم اى متبع اسم فاعل وعمر امام اى متبع اسم مفعول والامامة مصدر للمتبى للجهول ولذلك حكى في الهند فغير فيها عن ابن عرفة المالكى بقوله هي اتباع الامام في جنس من صلاته ثم قال اى ان يتبع اذا عرفت هذا فغير في الشارح غير صحيح لان الربط ان كان مصدرا للمتبى للمعلوم فهو صفة المؤتم فليكون بمعنى الاتي تمام اى لاقتدا او ان كان المتبى للجهول فهو صفة صلاة المؤتم فعلى كل حال لا يصلح تعسيفا للامامة التي هي صفة الامام وانما يصلح تعريفا للاقتداء وليس الكلام فيه **قوله** بشرط عشرة اعلم ان الشارح غفل في هذا المحل فجعل شرط الاقتداء بشرط الامانة كما فعل في التعريف وقد عد في نور الابيضاح شروط الامامة على حدة فقال بشرط الامانة للرجال الا صحا ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والامانة من الاعتزاز بالعرف والفأفة والتقوى والشمع وقد شرط كطهارة وسر عورة انتهى احتراز بالرجال الا صحا عن النساء الا صحا فلا يشترط في امتهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الا صحا فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من حال المؤتم او مساويا **قوله** نية المؤتم الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاة او الشرع فيها اى لا دخول فيها بخلاف نية صلاة الامام بشرط النية ان تكون مقارفة للحرمة او متقدمة عليها بشرط ان لا يفصل بينها وبين الحرمة فاصل اجنى كما تقدم في النية **قوله** وصلاتها عطف على مكانها وفيه انه يصح اقتداء بالتفعل بالمعترض والصواب عبارة نور الابيضاح وان لا يكون مصليا فاضا غير منه **قوله** وصحة صلاة امامه اى في زعم المؤتم كخروج دم وما اذا علم ان امام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري ذلك فانه يجوز اقتداء به على قول اكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهدى لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدى بعباله وجه الاول وهو الصحيح

ان مقتضى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها
كما في التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدري بذلك ليكون جاز ما بالنية لانه
ان علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كما لمتلاعب ولا نية له كذا في امداد الفتح واعلم
ان بعضهم فهم من عبارة الهندوان ان مذهبه اعتبار رأى الامام فقط والصحيح
ان مذهبه اعتبار رأى امهات معاكما صرح به السدي في رسالته المسماة بغاية التحقيق
قوله وعدم تقدمه عليه بعقبه فلا يضر تقدم اصابع القدم وموضع الجود
كما في نور الايضاح لكن في البحر والاصح ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدى لا تفسد صلاته
وسايق قريبا تصحيحه من الشارح **قوله** وعلمه بانفكاته بان لا يعضل بينهما
حاشط يمنع الساع او الرواية كما في نور الايضاح **قوله** وبجمله الخ صورته فيكون
او مسافرون او محتلطون اقتدوا اماما في المصرو سلم على ركعتين وهم لا يدرون
حاله فالظاهر انه مقيم صلى ركعتين سهوا فطلعت صلاته وصلاة من خلفه فلا
بدن العلم بحاله في الجملة بان يقول لغيره ان مسافر قبل الصلاة او بعدها بخلاف ما
اذ صلى اربعا سلقا او صلى ركعتين وهو خارج المصركا سلقا في بطنه في باب
المسافر **قوله** ومشاركته في الركعتين يعني بان يان بها حتى لو لم يركب بركت
صلاة فلم يبق اقتداؤه وصورة ركعتين ورفع قبل ان يركع امامه وسلم ولم يقض
ذلك الركوع فصلاة باطللة وانما قيدنا بقولنا ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاه
لا تبطل صلاته وسائق فيل باب قضاء الغايب **قوله** وكونه مثله او دونه فيها
في الاركان مثل الاول اقتداء الركوع والساجد بمثله والموى بها بمثله ومثال الثاني
اقتداء الموى بالركوع والساجد واحترز به عن كونه اقوى حاله منه فيها كقراءة الركوع
والساجد بالموى بها **قوله** وفي الشرائط عطف على فيها اي وكونه الموضع مثل
الامام او دونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع الشرائط بمثله والعارى
بمثله ومثال الثاني اقتداء العارى بالمكتسب واحترز به عن كونه اقوى حاله منه فيها
كما اقتداء المكتسب بالعارى **قوله** قيل وثبوتها الى آخره وقيل معناه اخضعوا
مع الخاصصين كما في البيضاوى **قوله** الالف بالضم اسم من الايتلاف قاموس
قوله افضل من الاذان قد متافى باب الاذان فيه ثلاثة اقوال هذا واختاره في
الفتح والعكس وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى كما صرح به العيني والمساواة
فقول الشارح خلافا للشافعي لم يعين مذهب الشافعي حيث احتملت عبارته
المساواة **قوله** على قوله والمذهب ان لا يفضل ان لا يصلى مع الجماعة بل في بيته
كما ساق قبل باب ادراك الفريضة **قوله** وسحقته اي قيل باب ادراك الفريضة
فشرها ان التداي بان يقتدى اربعة بواحد **قوله** واقلها شأن هذا في غير
الجمعة والعبدان اما فيها فتلاثة سوى الامام كما ساق **قوله** تدب الى آخره اعترض
في الشرع لانية بان يلقى الوجوب ويحجب بان الوجوب عند عدم المخرج وفي
تبعها في الاماكن القاسمية حرج لا يخفى مع ما في مجاوزة منجده حبيته من
مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد **قوله**
الا المسجد الحرام فان فضيلة الصلاة فيه تفوق على فضيلة الجماعة في غيره

لحديث

لحديث ابن ماجة عن انس رضي الله تعالى عنه صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته
في مسجد القبائل بخمس وعشرين وصلاة في المسجد الذي يجمع فيه الخمسة صلاة
وصلاة في المسجد الاقصى بخمسة الاف صلاة وصلاته في مسجد هذا بخمسين الف
صلاة وصلاته في المسجد الحرام باثني الف صلاة كذا في الجامع الصغير **قوله**
ويحويه وهو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس **قوله** ومقعد في القاموس به قعد
واقعد وآد يقعه فهو مقعد **قوله** وزمن من الزمان وهي العاهة التي هي الآفة
قاموس وكما هنا كحال وذا الجنب **قوله** ومفلوج هو من به فالج وهو استرخاء
لاحد شقي الانسان لانصاب خلط بلغى تشد منه مسالك الروح قاموس **قوله**
وان وجد فابدا اي مطلقا عندل حنيفة وخالفه صاحبان في الجملة لا الجماعة
كما في البحر عن الفتح وهما العيد كالجمعة فليراجع **قوله** ولو ياخذ المال هذا ليس خاصا
بالتعذر بل على تقويت الجماعة كما توهه عبارته بكل تعذر برحمته كذا كما يعلم من عبارة
البحر **قوله** بل مضيا يعفان تراعى في نصب الامام المراتب في المسجد هذا الترتيب
اقول فيليني ان تراعى في فضلية في امامة الكبرى ايضا كما ان يستوى شخصان
في شرط امامة لكن احدهما زاد على الآخر بوصف يعفون دفعه على المحرم **قوله**
بشرط اجتناب الى آخره زاد في الفتاوى الهندية عن الكفاية والنهاية ولم يطعن
في دينه انتهى يعني بان يكون مستعدا **قوله** وحفظه قد فرض في آخره اختار في
البحر قد لا يفرض والواجب والذي في التبيين ومداد الفتح قدر السنة **قوله**
وتجويدا قدره للاشارة الى المراء بالانلاق في الملقى التجويدا لكون المراد بها
القرأة لها في المعنى فهو عطف تفسير والى ان التجويد شرط لكن في امداد الفتح
والفتاوى الهندية عن الكفاية ان المراد بالقرأة العلم بعلم القرأة يلقى في موضع
الوقف ويصل في موضع الوصل ويخوذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما
قوله اي الاقدم سلافا تتبع فيه الجرح حيث قال وعلى له في البدائع بان من امتد
عمره في الاسلام كان اكثر طاعة وهو يدل على ان المراد بالاسن الاقدم اسلاما انتهى
واعترض عليه في مجمع الامم بقوله لكن في المحيط ما يخالفه فانه قال لو كان
احدهما اكبر والاخر اروع فالأكبر اولى **قوله** اكثرهم تهجدا تفسير بالتميز وفائدة
يلزم من كثرة التهجد حسن الوجه كحديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه
بالنهار وان كان ضعيفا عن الحديث قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكلف بل
يبقى على ظاهره لان صلاحه الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر **قوله** اي اعظمهم
بهذا التفسير غايرت الصباحة الحسن ولم تستلزمه ايضا فان الحسن عبارة عن
تناسب الاعضاء والتماحة عبارة عن بشاشة في وجه من يلقاه وابتسامه له
قوله اكثرهم حسنا انما ناب ذكر هذا باعتبار تفسير المتن بالاكثرت تهجدا والا
فهو مكررا بمعنى احسنهم اكثرهم حسنا كما هو قضية افعل التفضيل **قوله**
الا حسن زوجة قال في امداد الفتح ولو قالوا ثم الاجب لزوجه كما ناولي
انتهى ووجه ظاهره لا يلزمه من الحسن المحبة **قوله** الا كبرر بالانيدل
على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء له والا فلو فحش الرأس كبرا والاعضاء

صغرا كان على دالة اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله **قوله**
 كما في الحرق التشبيه في ان الترتيب اذا لم يعلم كان كالمعية لافى القرعة ايضا
 فانها لا تتناقض في الحرق والغرق **قوله** ان لم يكن الشيخ معلوما المتبادر ان المراد
 الوظيفية ويحتمل ان يكون ما يعطيه الطلبة للشيخ وكلاهما وجيه **قوله**
 جاز ان يقدم لان لما لا يفرقهم اصلا بعموم الولاية عمومها للناس وهذان
 ليسا كذلك فكان عليه ان يقول لان الولاية لها في هذه الحالة دون المالك
 هذا وظرفي البحر في تقديم المستعبر معلوما بان المعبر له الرجوع متى شاء **قوله**
 الحديث الاخر الذي في البحر الحديث ابو دود مرفوعا ثلاثة لا يقبل منهم صلاة
 من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل الى الصلاة وبارا او الكبار ان ياتيها بعد
 ان تغوته ورجل اعتد محرمه انتهى فالشارح روى بعضه بالمعنى ان يكون
 قرا صلح على رواية لا يداو كما ذكره فيليراج **قوله** ولو مقتلا يلزمه استعمال
 اللفظ في حقيقته وبيان فان المعتق عبدا بغير ما كان الله سبحانه ان يكون
 من قبل عموم المجاز بان يراذ بالعبد من انصف بالرق وقتا ما سوا كان
 في الحال او في الماضي **قوله** الا عتيق هو العتيق البصري لا ونها قاسوس **قوله**
 نهراى بحث **قوله** لا بمعاندة والكان كافر اقطاعا **قوله** لا يكفر بهاغت
 لمبتدع وجعله الشارح خبرا لكل ولا ضير فيه **قوله** وبسبب اصحاب رسول
 هذا لا يخص الخوارج بل الرافضة كذلك وينافيه ما سياتى في باب المرتد من ان
 سباب الشيخين واحد كما فراد ان يحل له صاحب هذا على الشيخين وهو بعيد
 تأمل **قوله** ونكر من صفاته تعالى نفس العبارة يفيد ان هذا مذهب الخوارج
 وليس كذلك بل هو مذهب المعتزلة فانهم يقولون الله عالم بلا علم ونحو ذلك
قوله وجوز زرويته هو ايضا مذهب المعتزلة **قوله** الا الخطابية في انهم
 لا تقبل شهادتهم لانهم يجوزون شهادة الزور ولو فقههم يعني وليسوا كفرا
قوله ومناس كفرهم اي كفر الخوارج ومن عطف عليهم والعبارة توهم ان
 المكفر لهم بعض الحنفية وليس كذلك يدل على عبارة البحر حيث نقل عن
 الخلاصة وغير جاف وعاند على كثر بعضهم ثم قال والحاصل ان المذهب عدم
 تكفير احد من المخالفين فيما ليس من اصول المعلومة من الدين ضرورة ويدل
 عليه قبول شهادتهم الا الخطابية ولم يفصلوا في كتاب الشهادات فدل
 ذلك على ان هذه الفروع المنقولة من الخلاصة وغير جاف بصريح التفكير تنقل
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وانما هي من تفريعات المشايخ كالفاظ التقليد
 المنقولة في الفتاوى والله تعالى هو الموفق وفي جمع الجوامع وشرحه ولا تكفر
 احدا من اهل القبلة ببدعة كمنكري صفات الله تعالى وخلقه افعال عباده
 وجوز زرويته يوم القيامة ومناس كفرهم اما من خرج ببدعة عن اهل القبلة
 كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر الاجسام والعلم بالجزئيات فلا نزاع في
 كفرهم لا كما هو بعض ما علم بحجج الرسول به ضرورة **قوله** وصحبة الصديق
 رضي الله تعالى عنه لما فيه من تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه **قوله**

اصلا تأكيد وليس المراد به لا في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس هنا احول **قوله**
 وابرم البرص يبيض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج قاسوس **قوله** وشارح
 الى قوله متصنع تكرار مع قول المتن فاستق **قوله** ومتصنع اي متكلف صنع الطاعة
 عند الناس ليروه من غير ان يكون ذلك عادة فهو اخص من المراد الذي يقصد
 ان يبره الناس سواء تكلف تحسين الطاعات او كان ذلك عادة **قوله** ومن امر
 باجرة هذا مبنى على غير المعنى به وهو قول المتقدمين من ان الا سيجار على الطاعات
 باطل **قوله** لكن في وتر البحر الى آخر هذا هو المعتمد لان المحققين جنى اليه وقواعد
 المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادة مراعاة مواضع
 الخلاف جاز ولا فلا كذا ذكره السدي المتقدم ذكره **قوله** ان يتيقن للمراعاة اي
 في خصوص تلك الصلاة واعلم ان الذي يقتضيه التقسيم العقلي ان يقال اما ان
 يتيقن انه راعى في الفروض شروطا وركانا او راعى في الفروض والواجبات وراعى
 في الفروض والواجبات والسنن او علم انه لم يراع في شيء منها ولم يدر شيئا في خمسة
 اقسام اما اذا علم انه لم يراع شيئا فطلون الا قد اظهر لغيره شرط او ركن
 واما اذا علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فصحة الصلاة خلفه
 بغير كراهة ظاهرا ايضا واما اذا لم يدر شيئا فالصلاة صحيحة مكروهة اما الصحة
 فمحل حاله على الصلاح وانه باقائه على الامامة راعى مذهب غير حيث كان
 ذلك مطلوبا في مذهبه واما انكرهه فبا اعتبار ان بعض ما يجب تركه عندنا
 ليس فعله عنده كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فانظر
 انه لا يتركه واما اذا علم انه راعى في الفروض ولم يراع في الواجبات والسنن
 فينبغي ان يكره لانه اذا ذكره عند احتمال ترك الواجب فعند تحققه او لا
 اذا علم انه راعى في الفروض والواجبات ولم يراع في السنن فينبغي ان يقتدى
 لان الجماعة واجبة على قول المحققين ومراعاة الواجب مقدمة على ترك كراهة
 التنزيه هذا ما ظهر في فاصل **قوله** مطلقا ولو لم تبلغ القدر الممنون **قوله**
 ولذا قال في آخره من تنق كلام الشربلالي بين به ان كلامه لا ينافي كلام الكمال
 وهو ظاهر **قوله** وجماعة النساء لان اماما ان تقدمت لزوم زيادة الكثرة ان
 وقعت وسطا الصف لم يترك الامام مقامه وكل منهما مكروه كافي العناية
 وهذا يقتضي عدم الكراهة لو اقتدت واحدة فقط محاذية لفقد الامرين
قوله لم تشرع مكرية بمعنى انها لو كبرت تقع الثانية مثلا نفلا مكرها
 كما في البحر **قوله** بفرغ احد من لا يقال قد يغفر عن معالاة نادر **قوله**
 بصلاتها قيد به لان الرجال لم تنعقد صلاتهم **قوله** ففسد صلاة الكل
 اما الرجال والامام فلعدم صحة اقتداء الرجل بالمرأة واما النساء والمقدمة
 فلاهن دخلن في تحريم كاملة فاذا انتقلن الى تحريم ناقصة لم يجر كانهن
 خرجن من فرضنا في فرض آخر كما في البحر **قوله** وسط بين الوسط بالتحريك اسم
 يعني ما بين طرفي الشيء كركن الدائرة والسكون اسم مهم لداخل الدائرة مثلا
 كذا في البحر ويصح ارادة كل منهما هنا بعد ان يكون الامام في أثناء الصف لكن يخرج

اول اخذ من مسألة الاما مراد اذا كان رجلا فانه يقف في الوسط بحيث يكون ما
عن يمينه مثل ما عن يساره غاية الامر ان الرجل يكون امام الصف وهي في ثمانية
قوله فلو تقدمت اثنتان او ثلثة اكثر من اثني عشر اصل الامامة كما في البحر **قوله**
فيستقدم من اذ لو صلى وسطا فسدت صلاته بمحاذاته من له على تقدير ذكره
قوله فيستوسطهم الى اخره اراد به ان التشبيه ليس من كل وجه بل فيما ذكر
من الحكيم فقط والا فالعلة بصلون قعودا وهو افضل والبناء فاما تكذا
في البحر **قوله** او زوجته او امته اطلاق المحرم على الزوجة والامه تغليب **قوله**
في المسجد الظاهر بقييد المسجد اذا كان مفتوحا فليجمع **قوله** في الاصح
ما الى اخره هذا بنا في ما قدمه اول الباب من اعتبار العقب وقد بينا عليه
هناك مع بيان ان الاصح ما هنا **قوله** على الاصح اي من الروايتين كما في البحر
قوله الخلل هو انفراج ما بين الشيتين فامس **قوله** وخبر صفوف الى اخره
لما روي ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها اوليها الى الامام ثم يتجاوز
الى ما يجاوز في الصف الاول ثم الى الثاني ثم الى الثالث ثم الى الصف الثاني بحج
قوله في غير جنازة اما فيها فاخرها اظهار التواضع كما سيأتي في الجناز **قوله**
رفرف الرفرف والرف شبه الطاف يجعل عليه طريق البيت **قوله** فليحذر
الشربلا في شرح الوهبانية فانه بعد ما ذكر الحديث الذي ذكره الشارح
قال وبه يدفع ما نقل عن كتاب يسمى المحتاش من انه اذا قيل لمصل تقدم
فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي فرجة له فسدت صلاته
لانه امتثل امره في الصلاة وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه انتهى برأيه
لان امتثاله انما هو لامر رسول الله صلى عليه وسلم فلا يضرب في كلام الشربلا
وما نقل عن القنية عني ما نقل عن المحتاش كما يعلم من شرح المصنف على المصنف
بعد نقله لرد **قوله** ظاهر يعي العبيد اشار به الى ان البلوغ مقدم على الحية
لقوله صلى الله عليه وسلم ليلتي منكم اولوا الاحلام والتميز خلافا لما فعله ابن امير
الحاج حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد بالاعتناء كذا في البحر **قوله** فلو واحد
ادخل في الصف قول وينبغي ان يكون كل متأخر كذلك الا اذا كان محاذاته لما قبله
مضرة **قوله** اثنا عشر لان المتقدم اذا ذكر او انشأ أو خشي على كل فاما بالغ او لا
وعلى كل فاما حر ولا **قوله** لكن لا يلزم الى اخره اشار به الى الرد على ما حكاه ابن الحاج
من جعل الخناني اربعة صفوف فقال ثم الاحرار الخناني الكبار ثم الاحرار الخناني
الصغار ثم الارقاء الخناني الكبار ثم الارقاء الخناني الصغار قال في امداد الفتح
لا يصح محاذاة الخناني مثله ولا تاخر عنه لاحتمال ثبوته المتقدم واحد المحاذين
ثم قال فيستوسط ان تكون الخناني صغارا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل ليمنع
المحاذاة وهذا مما من الله بالتنبه لما انتهى قول سائر انه يشترط التكليف في صلاة
صلاة من حاذت امرأة وحكم الخناني حكم المرأة في المحاذاة كما نضر عليه في امداد
الفتح فعلى هذا لا يشترط الفرجة او الحائل مطلقا بل بين البالغيين فقط لا بين
صغيرين او بالغين وصغيرين ثم قوله الظاهر ان حكم التقدم حكم المحاذاة بل التقدم

فرد من افراد المحاذاة كما نضر عليه في البحر حيث قال فالتفسير الصحيح للمحاذاة
ما في المجتبى والمحاذاة المفسدة ان تقوم بحجب الرجل من غير حائل او قدامة فلو
تقدم الخناني البالغ على الخناني الصغير لا تفسد صلاة الصغير فلو لم لا يشترط الصف
ايضا بل يصح ان يكونوا ثلثة صفوف بالافقون احرا او عبيدا ثم الصبيان الاحرار
ثم الصبيان الارقاء فصارت على ما قاله الشربلا في تسعة وعلى ما قلنا احد عشر
الاحرار بالافقون ثم العبيد بالافقون ثم الصبيان الاحرار ثم الصبيان الارقاء ثم
الخناني بالافقون احرا كما نرا او عبيدا بشرط المتقدم ثم الصبيان الخناني الاحرار
ثم الصبيان الخناني الارقاء ثم الحرا بالافقون ثم الاما بالافقون ثم الحرا بالافقون
ثم الاما الصغار **قوله** ولو بعض واحد هو الذي ختار في البحر مستشهدا
عليه بقوله ولهذا لو كان احدها على الدكان دون القامة والاخر على الارض فسدت
صلاته لوجود المحاذاة لبغض بدنها كغيرها عن جنبه وليس هنا محاذاة بالافق
والكعب ولا بالقدم ثم ان المحاذاة المفسدة هي ما يكون في القيام حتى لو كانت
قدماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع راسها في الجود قبل راس الامام
جاءت صلاتها لان العبرة للقدم كما صرح به في البحر **قوله** ولوامة وشملها
الخناني كما قدمناه عن امداد الفتح **قوله** او فرجة يعطوف على حائل لكنه منون
لوضعه بالجملة **قوله** كنيها الى اخره ومثله ما اذا اقتدت مستغلة قصدا خلف
مفترضا وانما لم يذكر لظهور **قوله** على الصحيح اي فسدت صلاته على الصحيح
قوله على المذهب خلافا للمحمد فان عنده اذا بطل اصل بطل الوصف **قوله**
تحرمة بان يبنى احدها تحريمه على تحرمة الآخر ويبنى تحريمهما على تحرمة
ثالث كذا في جميع الاظهر **قوله** وان سبقت ببعضها اي سبقها الامام سواء
كبرت مع المتقدم الذي حاذت او تقدمت عليه او تلخرت عنه **قوله**
وادان بان يكون احدها اما للآخر او يكون لهما فيما يؤيد بانه حقيقة كاللذ
وهو الذي ان الصلاة جميعها مع الامام بان تكون تحريمه على تحرمة الامام
وادان على رايه او تقدمت كذا في جميع الاظهر **قوله** بخلاف المسبوق
ومثله المسبوق واللاحق **قوله** والمحاذاة في الطريق اي ذهابا وايابا كما مر
به في البحر وعلة الزيلعي بقوله لانها مشغولة باصلاح الصلاة لا بتحقيقها
فالتقدمت المشتركة اداء وان وجدت تحرمة ولا بد من الجميع لبطالة الصلاة
قوله وشروط كونها عاقلة مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المحذونة لا
تستغنى عنها كما في النهي **قوله** وكونها في مكان واحد خرج به ما اذا اختلف
مكانها كما اذا كان على دكان قدر قامة الرجل وهي على الارض حيث لا تفسد
لعدم تحقق المحاذاة وهذا الشرط وان كان معلوما من المحاذاة الا ان الشارح
ذكره ايضا كذا في النهي عن الدرية **قوله** في ركن كالحل يعني في اداء ركن
وهذا عند محمد وعند ابى يوسف مقدار الركن وقيل هذا قول محمد وعند ابى
يوسف اقل من مقدار الركن كما في الشربلا والنبين **قوله** ولا يصح
اقتداء الى اخره المراد بالمرأة الا ثني الشامل للبالغة وغيرها كما ان المراد بالخناني

بما يشهد بها أيضا واما الرجل فان اراد به البالغ اقضى بمفهومه صحة اقتداء الصبي
بالمرأة والخشني وان اريد به الذكر فادع عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي ولاها غير
العاقب فالصواب في العبارة ان يقال ولا يصح اقتداء ذكر بانثي وخشني ولا رجل
بصبي كذا افاده شيخنا السيد رحمه الله تعالى **قوله** على الأصح راجع الى النفل
فقط بالنسبة لاقتداء الرجل بالصبي وانما لم يجز مع ان فيه اقتداء المتنفذ
بالمستنفذ وهو جائز لان نقل البالغ اقوى من نقل الصبي حيث كان مضمونا بخلاف
نقل الصبي وعند البخاريين يجوز قياسا على مسألة الطمان وهي ان يقتضي مستغلا
بمن ظن ان عليه فرضا ثم تبين خلافه فان اقام اقتداء صحيح نفلا مع ان نقل
المقتدي مضمون عليه بما فساد حتى يلزمه القصاء ونقل الامام ليس مضمون
عليه حتى لا يلزمه القضاء والجواب انه يجتهد في وجوب قضائه على الطمان
فان زفر يقول بوجوبه فاعتبر الطمان العارض عدما في حق المقتدي بخلاف
الصبي كذا في البحر **قوله** لان مع اتمام حدثا ونجاسة قال في المهر مقتضى
هذا التعليل ان يكون اقتداء من به السلس من به ثقلات الربيع وليس بالواقع
لاختلاف عذرهما فالاولى ان يعلل بخلاف عذرهما لا يكون الامام
صاحب عذر ومن المقتدي صاحب عذر واحد فقط فتدبره انتهى وقد
قدمناه قيل بانه لا يخفى على هذا لا يصح قول الشارح وذي عذر من بذى
عذر تامل وراجع **قوله** لاحتمال الحيض في الصلاة والمستحاضة وانما
حصل هذا الايهام بتصرفه في عبارة المجتبى وهي سالمة عنه فانه قال واقتداء
المستحاضة بالمستحاضة والصلاة بالصلاة لا يجوز كالحشني المشكل بالمشكل
قوله فلو انتفى اي الاحتمال **قوله** وكذا ذوجح بمثله ويصحح في
هذا التعبير صاحب البحر الاول مثله وصحيفا فان التقدير وكذا لوام ذو
جرح مثله وصحيفا وام يتعدى بنفسه **قوله** وصح ان معاذ رضي الله تعالى
عنه الى آخر يوم صحة ذلك نقله وليس كذلك وانما المراد انه صح عندنا استلا
وبيان البحر الذي صح عندنا يمتنع وترجح ان معاذ بن جبل رضي الله تعالى
كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلا وبقومه فرضا لقوله حين
شكوا تطول بهم يا معاذ اما ان قضى معي واما ان تخفف على قومك رواه
الامام احمد رحمه الله تعالى فشرع له احد الاثرين الصلاة معه ولا يصلي بقوم
او الصلاة بقوم على وجه التخفيف لا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ
افاد منعه من الامامة اذا صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا تنتفع
امامته مطلقا بالاتفاق فعلم ان منعه من الغرض ولا ناذر بمستغلا لان
النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف **قوله** ولا يمتنع لعدم
اتحاد الصلاتين فكان كالمفترض بمفترض فرض آخر **قوله** لان كلا الى آخره
تعليل لعدم صحة اقتداء الناذر بالناذر **قوله** لان المنذورة اقوى من
وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر **قوله** وبجائز عطف على
الناذر الذي تضمنه قوله عكسه والتقدير فصح اقتداء حالف بناذر بحالف

وانما

وانما صح اقتداء الحالف بالحالف لما قدمنا من ان الوجوب في المحلوف بها عارض
فكان في الحقيقة اقتداء مستغلا مستغلا كما في البحر **قوله** وما يستغفل معطوف على
قوله بحالف اي صح اقتداء الحالف بالمستغفل لان المحلوف بها نقل كما قدمنا **قوله**
ومثليا ثنية مصلي وهو مبتدأ خبره قوله كذا ذرين يعني فلا يصح اقتداء
احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف هذا غير طواف الآخر **قوله** صح
الاقتداء اي للاتحاد فكان كذا ذرا حدهما عين ما نذر في الآخر **قوله** لان اقتداها
مستغلا لا لاختلاف السبب **قوله** صح لان الامامة تقع من غير نية فقلت
النية وصار لكل واحد شأنا في صلاة نفسه كذا في صحيح الامم **قوله** لان نوايا
الاقتداء لان كل واحد قصد اشتراكا ولم يصح لامتثال كون كل واحد اماما
ومو تأكدا في صحيح الامم **قوله** ولا لاحق الى اخره ومثله لللاحق بالمسبق
والعكس **قوله** الاقتداء في موضع الاقتداء هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبق
اولا **قوله** كعكسه يعني الا نفراد في موضع الاقتداء وهو يجري في اقتداء
اللاحق باللاحق او مسبق فانما لللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكانه
انفرادا ولا عن امامه ثم اقتدى فصح انه انفراد في موضع الاقتداء **قوله**
فأقتدى المسافر عطف على كل من احرم وخرج **قوله** بل ان احرم الى آخره
المسافر مقتديا بالماقيم وكان الاولى ان يقول بل اذا اقتدى في الوقت **قوله**
فيكون تفريع على عدم تغير **قوله** باقتدائه في شفع اول او ثان نشر
على ترتيب ألفه فان باقتدائه في الشفع بنى قعدته الفرض على قاعدة
امامه الواجبة وفي الشفع الثاني بنى قراءته الفرض على قراءة امامه
النفل هذا ظاهر ان قرا الامام في الاوليين وان لم يقرأ في الاوليين بل
قرأ في الاخيريين فلذلك لان محلها الاوليان فاذا قرأ في الاخيريين
التحق بالاوليين فخلت الاخيريان عن القراءة فان قلت القعدة في
حق الامام واجبة كما ذكرت فكيف يقول الشارح بمستغلا جيب بان
المراد بالنفل هنا ما عدا الفرض كما نص عليه صاحب البحر في باب المسافر
هذا وزاد في امداد الفتاح تبعا للزيلعي والشارح التحريمية حيث قال
فكان اقتداء مفترض بمستغلا في حق القعدة والقراءة او التحريمية
ورده صاحب البحر في باب المسافر بان التحريمية لا تكون الا فرضا **قوله**
ولا نازل الى آخره لاختلاف المكان **قوله** فلا يوم الامثلة يستلزم ان يراد
المثلية في مطلق اللغ فصح اقتداء من يبدل الرأ المهمة غنيا مجمعة بين
يبدلها لا ما وان يراد المثلية في خصوص اللغ فلا يقتدى من يبدلها
غنيا الا بمن يبدلها غنيا وهذا هو الظاهر كما ختلاف العذر فليراجع
قوله لا يصح شروعه في صلاة نفسه اي لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه
تفصيل الزيلعي **قوله** قلت وقد ادعى اي صاحب البحر **قوله** فيما مر في
مسئلة المجازاة عند قول المتن في صلاة **قوله** بخلافه متعلق بتصحيح
وضميره راجع الى ما ادعى في البحر انه المذهب من عدم الانقلاب نفلا

وقوله ان المذهب انقلبا نقلها مفعول ادعى والمعنى انه فيما مر نقل عن السراج المرأة
اذا فوت ظهر مقتدي بمصلي عصر وحاذت تفسد صلاته على الصحيح ومعلوم ان صلاتها
غير صحيحة فربما فلو كانت غير صحيحة نقلها ايضا لما افسدت بالمحاذاة ثم قوى كلام
السراج بان المذهب انقلبا نقلها مفعول ادعى والمعنى انه فيما مر نقل عن السراج المرأة
نفسه **قوله** فتأمل لا حاجة الى التامل فان التناقض ظاهر **قوله** فقد شرط في
ان يكون فقد الركن كذلك كافتاء القاري بالمرأة تامل **قوله** بلا حائل الى اخره في
هذا صاحب البحر حيث قال وصرح في معراج الدراية بان لو كان بينهما فرجة نزع الرجل
او اسطوانة قبل لا تفسد وكذا اذا قامت امامه وبينها هذه الفرجة وصرح في المحجتي
عن صلاة البقالي ويشكل عليه ما اتفقوا على نقله عن اصحابنا كما في غاية البيان لوقا
امره بحدوث الامام وقد نوى امامتها تفسد صلاة الامام والقوم وان قامت في الصف
تفسد صلاة رجلين من جانبها وصلاة رجل خلفها ولو تقدمت على الامام لا تفسد
صلاة الامام والقوم ولكن تفسد صلاتها ولو كان صف من النساء بين الامام والرجل
لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويجعل حايلا ولو كان في صف الرجال نساء من النساء
تفسد صلاة رجل عن يمينها وصلاة رجل عن يسارها وصلاة رجلين خلفها فقط
ولو كن ثلثة تفسد صلاة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وواحد عن يمينهن وواحد
عن يسارهن لان الثلاث جمع صحيح فصارت كالصف فيمنع صحة الاقتداء في حق من
صن حايلا بينه وبين الامام وفي المحيط عن المرحلي لو كبرت في الصف كالأول
وركعت في الصف الثاني وسجدت في الصف الثالث فسدت صلاة من عن يمينها
ويسارها وخلفها في كل صف لانها ادت في كل صف ركعا من ركعاتها فصار
كالمدفوع الى صف النساء وهو مشكل وجه اشكاله ان الرجل الذي هو خلفها
او الصف الذي هو خلفهن بينه وبينها فرجة قد رقامة الرجل وقد جعلوا الفرق
كالخيل في من عن جانبها او خلفها كما قدمناه عن المحجتي وغيره فعيى ان يحل
على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينها وبينه قد رقامة
الرجل ولهذا قال في السراج الوهاج ولو قامت امرأة وسط الصف فابطلت تفسد
صلاة ثلثة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بخلافها ولا تفسد
صلاة الباقي انتهى فقد شرط ان يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن ما اذا
كان بينه وبينها فرجة وكذا اصرح الزيلعي الشارح فقال في المراتين يفسدان صلاة
رجلين خلفها بخلافها ثم رأيت بعد ذلك مصر حابرة في الكافي للحاكم الشهيد
وفي المحجتي لو كان الرجل على ستر او رف والمرأة قدماه تفسد سواء كان قد رقامة
الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على لرف ستره فاما اذا كان عليه ستره قدر ذراع
لا تفسد في جميع الاحوال انتهى قدما عن النوازل انهن لو كن بخلافهم تحتهم
لا تفسد انتهى كلام صاحب البحر قول الحق ان تقدمها على من خلفها بازايتها مفسد
كيف ما كان وحيث اتفقوا على نقله عن اصحابنا كما قدمناه عن غاية البيان فلا يعارض
ما عن معراج الدراية والبقالي على ان ما في البقالي محكي بقيل كما رأيت واما قوله
فتعين ان يحل لآخر هذا العمل وان صح في المرأة بان يكون من خلفها في ثيابها

بحيث

بحيث لا يكون بينها وبينه قدر ما يصح الرجل وكذا المراتن لكنه لا يصح في
الثلثة حيث صرحوا ببطلان ثلثة ثلثة الى آخر الصفوف فان من في الصف
الثاني ومن بعده بينه وبينها حائل ومع ذلك حكموا ببطلان صلاته وقوله
فقد شرط الى آخره مخرج فان المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت المحاذاة
مستلزما لعدم الفرجة لم يكن للتقييد بقوله ولا حائل بينها او فرجة تسع
رجلا بعد قوله وان حاذته معنى ومثله استدلاله بكلام الزيلعي في كلام المحجتي
في قيل ما تقدم عن معراج الدراية والبقالي فهو ضعيف بالنسبة الى المتفق
على نقله كما قدمنا وقوله وقدما عن النوازل الى آخره هذه العبارة لا تشهد له
اذ هي غير محل النزاع بل آخر عبارة النوازل يرد كلامه حيث قال بخلاف ما
اذا كان قدامهم نساء فانها فاسدة لانها تخلل بينهم وبين الامام صف من
النساء وهو مانع من الاقتداء انتهى وعبارة الفتاوى الهندية ومنها اي من
موانع الاقتداء صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي اذا كان صف تام
من النساء خلف الامام ووراهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف
كلها استحسانا كذا في المحيط قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم
نساء وطريق لا يجوز صلاتهم فان كن ثلثة في ظاهر الرواية تفسد صلاة ثلثة
من الرجال الى آخر الصفوف ويجوز صلاة الباقي وان كن صف واحد تفسد
صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة سجدا يرض من تحتهم نساء اجازت
صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضي خان وفي فصل مسائل الشك انتهت اذا
عرفت هذا عرف ضعف ما نقله الشارح عن مفتاح السعادة **قوله** مطلقا
اي ولو كان هناك طريق او ستر بصورة اتصال الصفوف في المنزل يفتقروا على
موضوع فرقة او على سفن من موطاة فيه **قوله** بضع اي من الامام ومن المكبر
كما في امداد الفتح وينبغي ان تكون الرواية كذلك لافرق فيها بين ان يركب انفا
الامام او تنفلات من هو مقتد بالامام **قوله** من سطح داره قيد به لا يوفام
على الجدار الذي بينه وبين المسجد صح ذكره في الفتاوى الهندية من غير ذكر خلاف
قوله ان الصحيح اعتبار الاشياء يعني ولا يعرف بالتمكن من الوصول الى الامام
وليس لمداد صحة الاقتداء عدم الاشياء ولو اختلفا مكانا ويدل على ذلكنا
عبارة مفتاح السعادة حيث قال وان كان على الحائط باب مسدود وعليه ثقب
صغير مثل البخري لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه ولكن لا يشبه عليه حال
الامام اختلفوا فيه ذكره شمس الامة الحلواني انه المبرق في هذا اشياء حال الامام
وعدم اشياءه لا يتمكن من الوصول الى الامام لان الاقتداء متابعة ومع
الاشياء لا تمكن المتابعة وهو كما صح **قوله** وصح اقتداء متوضي اي عند هاتين على
ان الخليفة عندها بين الكتيبي وهما الماء والخراب والطهارتان سواء وقال
محمد لا يصح بناء على ان الخليفة عنده بين الطهارتين فيلزم بناء القوي على
الضعيف وتامه في الاصول بجم **قوله** لا ماء معه اي للمقتدي لما اذا كان
معه ماء فلا يصح الاقتداء سواء ظن علم امامه به ولا لانه امامه قادر على الماء

يا خباركم في النهج خلافا لما في البحر من الفتح من تقييد البطلان بما اذا ظن علم امامه
 بوجود الماء والمراد بالبطلان بطلان اصل الصلاة بناء على ما تقدم من اختيار الزبلي
 انه اذا اقتدأ بقدر شرط لا تنقضي الصلاة كما في النهج **قوله** وقايم صادق
 بالركع والساجد بالمومي **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام الى آخره هو ما روي انه
 صلى الله عليه وسلم لما ضعف في مرضه الذي قبض فيه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس
 فقالت عائشة لحفصة رضي الله تعالى عنها قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في
 مكان لا يملك نفسه فامرت به فقلت ذلك مرتين فقالا لا نحن صاحبان يوسف
 مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابو بكر رضي الله تعالى عنه الصلاة وجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يتهاذى بين علي والعباس ورجلاه
 تخطا في الارض خطا حتى دخل المسجد فسمع ابو بكر رضي الله تعالى عنه حين يخرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وجلس يصلي وابو بكر
 يصلي صلاته والناس يصلون بصلاة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكبير والناس يكبرون بتكبير ابي بكر وهذا آخر صلاته صلى الله
 عليه وسلم فكان ناسا لما قبله كذا في العناية وانما تأخر ابو بكر لانه حصل القراءة لما
 احس بالنبي صلى الله عليه وسلم فتأخر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم كما يأتى
 في باب الاختلاف لكن هذا يقتضي جواز اختلاف من ليس في الصلاة مع انه غير
 جائز للمسلم ان يكون تقدمه صلى الله عليه وسلم بعدا فتدبره باني بكر رضي الله
 تعالى عنه فليراجع **قوله** فتح وعبارته وفي الدراية وبه يعرف جواز رفع المؤذنين
 اصولهم في الجمعة والعيدين وغيرهما انتهى قول ليس مقصوده خصوص
 الرفع الكائين في زماننا بل اصل الرفع لا يبلغ الانتكاهات اما خصوص هذا
 الذي تعارفوه وهذه البلاد فلا يبعد انه مفقود لانه غالباً يشغل على مذهبهم الله
 او اكبر واباؤه وذلك مفقود كما ان لم يشغل لانهم يبالغون في الصياح زيادة
 على حاجة الابلاغ ولا اشتغال بغير النعم اظهار الصنعة الغيبة لا اقامة للعبادة
 والصياح ملحق بالكلام الذي بساطه ذلك الصياح وسأتي في باب ما يفسد
 الصلاة انه اذا ارتفع بكافه لمصيبة بلغت تفسد صلاته لانه تعرض لظهورها
 ولو صرح بها فقالوا بصيته او اذ ركع في افسد فهو بمنزلة وهما معلومان
 قصده اعجاب الناس به ولو قال اعجبوا من حسن صوتي وتخرجت في ذنبه افسدت
 وحصول الحروف لازم من التجبين ولا اري ذلك يصدر من يفهم معنى الصلاة
 والعبادة كما لا اري تخبر النعم في الدعاء كما يفعله القراء يصدر من يفهم معنى
 الدعاء والسؤال وما اذا نزع لعب فانه لو قدر في الشاهد سائل حاجة من
 ملك ادى سؤاله وطلبه بغير النعم فيه من الرفع والحفض والتعجب والرجوع
 كما تنفي سب الرفض لشيئية واللعب لزم مقام طلب الحاجة التنزع لا التفتي
قوله وقايم باحدب القايم هنا ايضا صادق بالركع والساجد والمومي
قوله حذب الحذب خرج الظاهر ودخل الصلاة والبطن من باب فرج قاموا
قوله على المعتد خلا فالجهد رحمه الله تعالى بغير **قوله** وغيره اولى بتدريس

اي غير الاعرج كما في البحر وظاهر هذا الحكم لا يحصل الاعرج بل غير كل من المنيه والقاعد
 والاحذب كذلك **قوله** هو المختار وجزء من الزبلي وفيه رد على الزبلي في
 والظاهر الجواز على قوله كما في قول محمد في الصحيح **قوله** ومتنفل بمفترض
 والقراءة في الاخرين وان كانت نفلا في حق الامام لازمة في حق المتنفل فذلك في حالة
 الانفراد ولما اذا كان مقتديا فقد صار تبعا للامام في القراءة فكانت نفلا فيها في
 حقه كما ماله بغير قايمة قال القهستاني وفيه اي في قوله التقاية والمتنفل
 بالمفترض اشارة الى انه لا يكره جماعة المتنفل اذ ادى الامام الفرض والمقتدى
 المتنفل وانما المكره ما اذا ادى الكل نفلا **قوله** في غير التراويح اما فيها فلا يصح
 الا اقتداء بالمفترض يعني على انها تراويح والا فلا اقتداء صحيح على انها نفل مطلق
 وقال في الشربلية قلت يمكن ان يكون المراد بنفي الجواز عدم الاعتداد بها عن
 التراويح على وجه الكمال لما سئل عنه اذا تعد فام يسلم على كل شفيع يكره فتأمل
 انتهى اقول كانه اشارة لما سئل الى ان ما قاله لا يتم اما اولاه فلا نه يقتضي ان
 يعتد بها كذا لا على وجه الكمال وليس بالواقع فان عبارتهم مطلقة في نفي الجواز
 اي الاعتداد وانما ثانيا فلان كلامه مختص بما اذا اقتدى بمفترض فرضه رباعي
 كما يفيد قوله لما سئل كذا في آخره وكلامهم في نفي الجواز مطلق شامل لما اذا اقتدى
 به في فرض ثنائي كان يكون مسافرا فالحق ما ذكرناه واليه اشارة بقوله الخروج
 عن العدة **قوله** في الصحيح كان مقابله يقول تصح على انها تراويح **قوله**
 خانية تبع فيه صاحب البحر في قوله اطلقه فمثل من يصلي التراويح بالمكتوبة
 وذكر في فتاوى قاضي خان اختلافه وان الصحيح عدم الجواز وهو مشكوك فانه
 بناء الضعيف على القوي انتهى واعتزله في الشربلية بقوله فلتسرف
 عبارة قاضي خان نفي صحة اقتداء من يصلي التراويح بالمكتوبة فانه قال فعلى
 هذا اي رواية ان السنة لا تنادي بنية التطوع اذا صلى التراويح مقتديا
 بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا فيه ولا يصح لا يجوز وكذا لو كان الامام
 يصلي التراويح فاقتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كما
 لو اقتدى به رجل يصلي المكتوبة فتوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة
 الامام فانه لا يجوز انتهى وقال قاضي خان في فصل من يصح الاقتداء به ولا
 اقتداء بالمفترض بالمتنفل وعلى تقاب يجوز ان ينعى ما نسب صاحب البحر
 لقاضي خان صرح به في مختصر الظهيرية فقال لو صلى التراويح مقتديا بمن
 يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا في المشايخ فيه والصحيح
 انه لا يجوز انتهى كلام الشربلية وقوله وهو مشكوك قد مناجا به انه لا يصح
 على انها تراويح وانما الاقتداء في نفسه فصحيح فلا اشكال **قوله** على هيئة
 مخصوصة وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلي التراويح سواء اقتدى
 بمن يصلي التراويح او صلى منفردا **قوله** ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه
 سنة اعلم ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال الاول يجوز ما تقدم من يراه واجبا
 بمن يراه سنة مطلقا اي سواء لم يسلم على رسا لركعتين او سلم وحيد

يصل معه بقية لان امامه لم يخرج سلامه عنده اي عند الامام لانه مجتهد فيه وهو قول ابي بكر الرززي وهو مبني على اعتبار راي الامام وهو خلاف الصحيح كما علمت سابقا القول الثاني لا يجوز مطلقا بناء على ان الفرض لا يتأدى بنية التخلل وصرح به في الارشاد وقيمة الدهر وفتاوى العصر ومعراج الدراية واقتضا كلام التخصيص القول الثالث وهو الصحيح انه ان سلم على راس الركعتين فذكر اقتداء لانه اني بمفسد في رزم المؤتم وزعم المؤتم هو المعتبرون لم يسلم بان كان مقلدا للصاحبين او ثائفا لكانه لم يسلم صح الاقتداء كذا جرحه السدي في رسالته المسماة بغاية التحقيق ونهاية التدقيق في الاقتداء بالمخالف فعلى هذا فيقيد قول الشارح بن لم يسلم على راس الركعتين **قوله** وهو مقيم قيد به لانه لو كان سابقا لا يصح اقتدائه بعد خروجه الوقت بمقيم في مثل العصر كما تقدم **قوله** بعد الغروب ظرف لا يقتدى وقوله بن متعلق باقتدى **قوله** بن احمر قبله اي الغروب مقيما كان او سابقا **قوله** للاتحاد اي اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصلوات الثلاث اما في الاولى فظاهر واما في الثانية فلانه ما اني به كل واحد منها هو الوقت في نفس الامر واعتقاد احدها سنية واخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلواتين واما في الثالثة فلان كلامها عصر يوم واحد نعم صلاة الامام اذا حيث احمر قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احمر بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع المقتدى الا يرى انه يصح الاداء بنية القضاء والعكس **قوله** بطلت اي تبين انها لم تنعقد ان كان الحدث سابقا على تكبيرة الامام او مقدار التكبيرة المقتدى او سابقا عليها بعد تكبيرة الامام واما اذا كان متاخرا عن تكبيرة المقتدى فانها تنعقد ولا يتم بطلان وجود الحدث **قوله** وقيل لا يفسقه باعتدائه باعتدائه يعني لا تلزمهم الامامة وان كان عدلا من قبل لانه صار فاسقا في الحال باعتدائه صلى مع فقد شرط او ركن وفيه انه لا يكون فاسقا اذا اعتداه فعلى عهد ذلك غير لازم ان يكون ذلك لاعتقاده ان قصد بل هو الظاهر من حال المسلم فلذلك كان هذا القول ضعيفا نعم لو قال فعلت ذلك عن قصد فسق تقاضا فلا يصدق **قوله** لو معين اي يعرفهم فلو عرف البعض لزمه اخبارهم **قوله** كونه عن خطأ معفو عنه انما كان مرجعا لان الخطأ انما يعفى عن اثمه الذي هو امر خروي واما الاضداد فلا معنى للعفو عنه لان الماهية انما تنقهر باجزائها وتتحصل بشروطها ومع ذلك فكونه خطأ دائما غير لازم اذ قد يكون عن عمد **قوله** تفسد صلاة الكل وعندها تفسد صلاة القاري فقد كلفنا اذام عملة ولا يسبق وكسايد اصحاب الاعذار اذا موا بطل صلاة غير المعذور ولا غير الفرق لاني حنيفة رحمة الله تعالى ان قراءة الامام قراءة للمؤتم فتركه مع لقدر عليه مفسد ولا يكون ستر الامام ستر المأمور حتى لا تكون عورتهم مستورة بستر عورتهم الامام وكذا اصحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا في حقه فافترقا وشاريقوله تفسد الى صحة الشروع فاذا جاء اول قراءة

تفسد وهو مروي عن الكرخي وروى عن الطحاوي عدم صحة الشروع قال في الخبر وهو الصحيح كذا في التبيين **قوله** سواء علم به او لا وروى عن القاضى ابي خازم انه انما تفسد اذا علم ان خلفه قارئ كذا في التبيين **قوله** نواه او لا وقال الكرخي اذا اقتدى به القاري ولم يسبق الامام تفسد صلاة لانه يلحقه الفساد من جهته فلا بد من التزامه كالمراة وجه المذهب ان الفساد يتمك من الاقتداء بالقاري فاذا لم يشترط علمه في الظاهر على تقدم فكيف يشترط نيته كذا في التبيين **قوله** لم يوجه بصنعه وهو الاستخفاف وهو الصحيح وقيل تفسد عند ان حنيفة وهي من اثني عشرية كذا في العناية **قوله** تفسد صلاتهم وقال زرقي وهو رواية عن ابي يوسف لا تفسد لنادى فرض القراءة وجوابه ما ذكره الشارح بقوله لانه كل ركعة الى اخره ويغيب من تعليل زفران الامام لولم يكن قرا في الركعتين او في احدهما تفسد اتفاقا **قوله** ولو تقدرا اي لا تقدري في حق الامام لا تعدام الاهلية فقد استخلف من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم اما صلاة الامام فلا بد عن كثير وصلاة القوم مبنية عليها يصح **قوله** في الصحيح اي لانه لم يظهر منها رغبة في الجماعة كذا في الهداية وهو يقتضي انه لو صلى ايمان مقتدرا احدهما بالآخر وصلى قاري وحده ان لا يصح صلاة الامامين لظهور غيبتهما في الجماعة تامل واحترز بالصحيح عما ذكره ابو خازم ان قياس قول ابي حنيفة ان لا يجوز صلاة وهو قول مالك كذا في العناية **قوله** في الاصح وقيل لا تفسد لعدم رغبته في الجماعة **قوله** لما مر اي من قوله للمقدرة على القراءة بالاعتداء بالقاري **قوله** كاملة بان يشركه في جزء من ركوع الركعة الاولى ويسلم بعد القعدة الاخيرة ولا يشترط ان يكبر معه ويسلم معه **قوله** بعد اقتداء بظرف لغائته وحينئذ يكون اقتدائه في اول الصلاة بالنظر لقوله كلها واما بالنظر لقوله او بعضها فيجوز اقتدائه في اول الصلاة ايضا وفي اثنا عشرية على التقدير الثاني يكون لاحقا مسوقا وهو الذي ذكره الشارح بقوله ان كان سبقا ايضا **قوله** وصلاة خوف اي في الظلم الاولى واما الثانية فمقبوقة **قوله** اي حكم اللاحق **قوله** على المسبوق بالانصب حال من فاعل يبدأ يعني ان المسبوق يتابع امامه والا وبعد فاعل انما يقوم الى قضاء ما سبق به فلو عكس تفسد كما سيأتي في قول الشارح فالأظهر الفساد **قوله** ثم يتابع عطف على يبدأ **قوله** ان أمكنه ادراكه وصل بقوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولو في آخر الصلاة بدليل عبارة الفتاوى الهندية وهي قوله واذا كبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم انبته فانه يصل الركعة الاولى وان كان الامام يصل الركعة الثانية هكذا في الاخيرة **قوله** ثم صلى عطف على تابعه **قوله** بلا قراءة متعلق بكل من قوله يبدأ وقوله صلى **قوله** ثم ما سبق عطف على ما نام فيه **قوله** به متعلق بيبق وضيم لما سبق **قوله** بها متعلق بصلى وضيمه للقراءة **قوله** صحيح لان الترتيب بين الركعات ليس بفرض لانها فعل مكرر في جميع الصلاة كما تقدم **قوله** وان لم لان الترتيب بينها واجب وقد منافي الواجبات انه لا يتصور وجوب

الترتيب بين الركعات في هذه الصلوة فارجع اليه **قوله** فلا ظهر الفساد لانه
 انفراد في موضع وجب عليه الاقتداء وهو مفسد بغيره عند قوله وصح اختلاف المسبوق
قوله لا يجوز الاقتداء به اي ولا اقتداؤه كما صرح به في الفتاوى الهندية **قوله**
 كما زعم في الاشياء صليبه يقتضي ان هذا الجرح من عنده مع انه لصاحب الجرح
 عند قوله وصح اختلاف المسبوق حيث قال واستثنى ملا خسر في الدرر النضر
 من قوله لا يصح الاقتداء بالمسبوق ان امامه لو احدث فاستخلفه صح اختلافه
 وصار اماما انتى وهو سبيل لان كلامهم فيما اذا قام في قضاء ما سبق به وهو في هذه
 الحالة لا يصح الاقتداء به اصلا فلا استثناء **قوله** اجماعا اي مع ان المنفرد لا ياتي
 به عند اي حنيقة رحمة الله تعالى **قوله** ان قبل فعود الامام اشارة الى ان فعود
 المؤتم قدرا للشهد لا يعتد به الا اذا وافق فعود الامام قدر حتى ان المدرك
 لو رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الاخيرة قبل ان يرفع الامام راسه
 ثم رفع الامام راسه ثم سلم المدرك او قام بعد فعوده قدر الشهد وقبل فعود
 الامام قدر لا يصح بل عليه العود بالمرات بمناف وان اتي به بطلت وكذلك في
 سبيلنا لو رفع المسبوق راسه من السجدة الثانية من اخيرة ركعات الامام
 قبل ان يرفع الامام راسه ثم رفع راسه ثم قام المسبوق الى قضاء ما سبق به لا يعتد
 به يقضيه بل عليه العود والقعود قدر الشهد ثم القيام الى القضاء ولو لم يعد
 حتى قيد ركعة بسجدة بطلت لا تنفذه في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل
 الرخص **قوله** وكذا تحريم متعلق بقوله نعم **قوله** وخرج عطف على حدث
قوله وجميعه وعيد ومعذور معطوفات على خبر **قوله** وتام عطف على حدث
 ومثله مرور **قوله** صحى وعليه الفتوى وقبل تضديدا لاقتداء في موضع
 الاقتداء والجواب انه وان كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كغيره في هذه
 الحالة كذا في البحر **قوله** فرضت المتابعة لان المتابعة في الفرض فرض في الصلابة
 فظاهر واما في التلاوية فلا نها ترفع القعدة والقعدة فرض والمتابعة فيها
 فرض **قوله** وهذا كله اسم الاشارة راجع الى عود المسبوق ومتابعته لامامه
 في السجدة والصلابة والتلاوية **قوله** مطلقا اي تابع او لم يتابع لان في
 المتابعة رفض الركعة وهي لا تقبله وفي عدمها ترك فرض المتابعة **قوله**
 ان تابع لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرخص **قوله** والا لا اي وان لم يتابع
 فيها لا تقصد اما في السجدة فلا نها واجبة ولا ترفع القعدة واما ترفع
 الشهد وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يعوجب الفساد
 واما في التلاوية فلا نها واجبة وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورفعها
 القعدة كان بعد استحكا ما انفرد المسبوق فلا يلزمه **قوله** لزمه المسبوق
 لانه منفرد في هذه الحالة **قوله** والا لا اي وان سلم معه او قبله لا يلزمه
 لا مقتد في هاتين المايتين **قوله** تفيد لانه اقتداء في موضع الانفراد وانه
 تعالى علم **باب** **الاختلاف** عبارة اكثر وعبره باب الحديث في
 الصلاة وهي اولي شمولها الاختلاف وغيره من بناء المقتدى والمنفرد ولكنها

ترجمة بالسبب لا بالحكم والا حسن ان تكون الترجمة بالحكم فالاول باب
 البناء لشموله ولكن ترجمته بالحكم **قوله** سواء هو ما لا اختيار للعبد فيه
 ولا في سببه كما سيأتي في التاخر مثال ما اذا اخرج منه رجب من غير صفة
 وخرج به مال للعبد فيه اختيار كشيعة وعضة ولو منه لنفسه وخرج به
 ايضا ما له في سببه اختيار كما اذا مشى رجل على سطح فسقط بسبب مشيه
 حجر على المصلي فادمته فان سقوط الحجر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشي
 اختيارى **قوله** من بدنه احتوز به اي اذا لم يكن من بدنه بان اصابه من
 خارج نجاسة مانعة ويلزم عليه اطلاق الحديث على النجاسة وليس
 بالواقع والذى وقع في هذا الاختصار **قوله** غير موجب لفعل خرج
 ما اذا انزل بفكره ونحوه كما سيأتي **قوله** ولا نادى وجوده خرج نحو القهقهة
 كما سيأتي **قوله** ولم يورد كذا مع حدث خرج به ما اذا اداه معه كما اذا
 قرأ اذها **قوله** او مشى خرج به ما اذا اداه معه كما اذا قرأ اياها **قوله**
 ولم يفعل منا فخرج به ما اذا فعله كالواحد حدث عند بعد السجدة **قوله**
 او فعلا له منه بد خرج به ما اذا فعله كما اذا وجد ماء للوضوء فتركه
 وذهب الى ماء بعد منه باكثر من قدر صفيق بلا عذر **قوله** كترجة تمثيل
 للمنفى **قوله** ولم يذكر فايئة وهو ذو ترتيب خرج ما اذا ذكرها وهو
 ذو ترتيب فانه يستأنف بطلان صلاته هذا ما تقيده عبارة وليس
 بالواقع فانه لو توضأ وبني والحالة هذه فصلاته موقوفة ان صلى
 الغايئة بعد خروج وقت السادسة تبين صحتها وان صلاها قبل
 خروج وقت السادسة فاما يبطل وصفه لفرضية والصلاة صحيحة
 على انها نفل وعند محمد يبطل الاصل ايضا **قوله** وطريقه المؤتم
 المؤتم شامل للمؤتم الا صلى وللإمام الذى استخلف الخليفة فانه مؤتم
 في هذه الحالة **قوله** في غير مكانه يعني اذا لم يرفع امامه اما لو رفع
 فلذلك كما سيأتي **قوله** وطريقه استخلف الامام غير صالح لها خرج به ما اذا
 استخلف صبيًا مثلاً **قوله** لا اختيار للعبد فيه الى اخره صفة كاشفة
 لقوله سواء **قوله** كسفن جلة هو وما عطف عليه تمثيل للمنفى فيكون بان
 مثالين لما ليس للعبد اختيار فيه ولا في سببه فيبني فيها ولا يجوز ان
 يكونا مثالين للمنفى حتى يكون المعنى انه يستأنف فيها فان صاحب
 البحر قال وصح البناء فيما اذا سبقه الحدث من عطاسه وحكي في
 السفر جلة خلافا من غير ترجيح **قوله** غير مانع للبناء نعم لحدث
 وخرج به ما اذا كان الحدث مانعا للبناء بان كان فيه واحد من اضداد
 الاشياء الثلاثة عشر وهو ما اشار اليه بقوله كاذمناه **قوله**
 لياتي بالسلام فانه واجب ولو لم يتوضأ لياتي به فصلاته صحيحة لخروجه
 بصنعه بالقيام مثلاً **قوله** اي جازله ذلك لم يعين حكم الاختلاف
 لان الحق عينه فيما سيأتي بقوله واستثنى فها فصل **قوله** باشارة

متعلق باسم الإشارة لرجوعه الى اختلاف المفهوم من اختلاف كالتعلق بالمراد
بالضمير العائد على المصدر في قوله وما هو عنها بالحديث المرجح **قوله** ليجري
لترك سجود ومثله ما بعده من المعطوفات **قوله** ما لم يجاوز الصفوف اي استغنى
مدة عدم جواز الصفوف ولما كان هذا عاما شاملا لصورة التقدم واعتبار
مقدار الصفوف فيه كافي الهديّة ضعيف بقوله ما لم يتقدم والمصدر في حده
الصفوف ان ذهب منه او يسره او خلفا واما ان ذهب اما لفرد السجدة او موضع
السجود **قوله** على المعتد على الهداية حيث اعتبر في جهة الامام مقدّم الصفوف
كما قد منه **قوله** كما لم يتقدم اي في احد السجدة حتى اذا نزل الحديث فجاوز السجدة
او موضع سجوده لا يبنى وليس المراد التشبيه في خصوص اختلاف فانه لا يتناق
في المنفرد **قوله** وما لم يخرج من المسجد الى آخره فاذ اخرج بطلت الصلاة فلم يصح
الاختلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في ثنائها لان المناط الخروج وهذا
عندها وعند محمد يصح الاختلاف من خارج وصرح الكمال في هذه الخلاصة جعل
الصحة قولها وعدمها قول محمد كذا في الشربلية **قوله** لو كان يصلي فيه اي في
احد المذكورات **قوله** لم تقصد صلاة القوم مفهومة انه تقصد صلاة وهو
صحيح في التكلم واما في تذكر الفائنة فصلاته موقوفة حتى لو قضا في هذه الحالة
وانتم صلاة ثم صلى خمس صلوات مع التذكر فقلت صحيحة وان قضى الفائنة قبل
ان يصلي الخمس صارت نفلا وعند محمد بطلت الصلاة **قوله** لم يخرج الى الاختلاف بل
يتوضا ويرجع الى موضع امامته وافادت العبارة انه لو اختلف صح واليه يشير
قوله لم يخرج الى الاختلاف ليس بمعنى **قوله** واستيناف افضل افاد بطريق
العبارة افضلية استيناف الامام وبطريق دلالة افضلية استيناف المؤمنين
والمنفرد بدليل قوله تحررا عن الخلاف فان خلافا لشافعي في الجمع والاطلاق
افضلية الاستيناف في الجميع هو الذي رجحه في البحر سمعا لاطلاق المتن وقيل
الاستيناف في المنفرد افضل تحررا عن الخلاف وفي الامام والمؤتم البناء افضل
احراز الفضيحة الجماعة كذا في البحر في الفتاوى والهندية الامام والمؤمنان كانا
يجدان جماعة فالاستيناف افضل والا فالبنا **قوله** ان لم يكن تشهدا اذا حلت
هذه الاشياء بعد قعوده قدر تشهد فقد تمت الصلاة **قوله** حصن بوزن ثقب
فعلا ومصدرا هي المعنى وشيق المصدر وضم الحاء سببا للمجهول من حصن منعه
وحسنه كذا في النهر **قوله** عن قراءة قدر المفروض مشي في هذا على القول الضعيف
تابع صاحب النهر حيث فرق بين هذا وبين فتح المصلي على امامه بان عدم
الفساد في الفتح لا يخلو الحديث كذا في الفساد هنا العمل الكثير بلا حاجة والمذهب
كافي البحر عدم الفرق بين هذا وبين الفتح ورجحه في الشربلية **قوله**
لو حصن يقول الظاهر انه بضم الحاء فقط **قوله** كما القراءة اشار به الى ترجيح
الاختلاف عنده قيا على القراءة **قوله** لانه صار اميا اي وصيرورة اميا
بطلت صلاة القوم وهل صلاته صحيحة او لا فليرجع **قوله** فلو سته
فقط اشار به الى انه لو كان منه ومن غير لا يبنى ايضا **قوله** اذ لم يقصر اي احد

المذكورين بان قدر الرجل على الاستنجاء من تحت ثيابه وقدرت المرأة على الوضوء
من غير كشف **قوله** مع حدث او مشي فشر مرتب **قوله** في الاصح متعلق بقوله
قرا وبقوله بخلاف تسبيح وقيل لو قرأها ذاهبا تفسدا وبالا وقيل بالعكس كذا في
التبيين **قوله** او طلبا ماء بالاشارة قال في الشربلية اقول هذا مشكل
بمسئلة در المار بالاشارة وكذا لما ذكره الربيعي عن الغاية في باب ما يفسد
الصلاة لو طلب من المصلي شي فاشرب به او برأسه بنعم او بلا لا تفسد صلاته
وفي البحر مشله عن الخلاصة والظهيرية وغيرهما نقل عن شرح الجمع انه لو رآه
بيده فسدت ونقل عن ابن امير الحاج انه قال ان بعض من ليس من اهل المذهب قد
عزى الى حنيفة ان الصلاة تفسد بالرد باليد وانه لم يعرف ان احدا من اهل
المذهب نقل الفساد في رد السلام باليد وانما يذكرون عدم الفساد من غير
حكاية خلاف في المذهب فيه بل صريح كلام الطحاوي في شرح الآثار فيفيد ان
عدم الفساد هو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وكان هذا القائل فهم من
الرد بالاشارة الفساد على تقديره كما هو كذلك في النطق لكن المذهب ما ذكرنا
انتهى قال صاحب البحر للحق ما ذكره العلامة الحلبي ان الفساد ليس بثابت في
المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ من فرع نقله في الظهيرية والخلاصة
وغيرها انه لو صاح المصلي انسانا بنية السلام فسدت صلاته ونقل الزاهد
بعد نقله عن حسام الامية انه قال فعلى هذا تفسد ايضا اذا اراد بالاشارة لانه
كالسليم باليد ثم استدل صاحب البحر على عدم الفساد بالاشارة النبي صلى الله
عليه وسلم بالرد بيده لكنه ناقض ابن امير الحاج بان صاحب الجمع نقل الفرع
وهو من اهل المذهب انتهى قلت فلا يبعد ان يكون عدم فساد الصلاة
بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بالاشارة وعلمت ما فيه **قوله**
اوشراه بالمعاطاة هذا مبني على احد تفسيرى العمل الكثير شربلية ومرواه
باحد تفسيرى العمل الكثير مالوراه رآه من بعيد لا يشك في انه ليس في الصلاة
قوله اولسيان هو ما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قد
قوله او كونه يبرأ اي لا اذا كان الماء الاول يبرأ فيجوز له الى الثاني لان
الاستنقاء يمنع البناء يعني مع وجود الماء الثاني كما تدل عليه عبارة ويدل
عليه عبارة البحر ايضا حيث قال الرابع ان لا يفعل فعلا له منه بد فلو
فعله استقبل كما لو استقى الماء من البئر على المختار فقوله له منه بد يقتضي
ان هناك ماء اخر فلو لم يكن هناك ماء آخر لا يضر الاستنقاء فنقله في الفتاوى
الهندية عن البنايع فقال ولو استقى من الآنة او البئر وهو محتاج اليه فتوضا
جاز له البناء **قوله** وان لم ينو الاداء اشار به الى الرد على صاحب المتن
حيث قال ان لم ينو بمقامه الصلاة لا تفسد لانه لم يرد جزا من الصلاة مع
الحديث قلنا هو في جزئها فيما وجدته صالحا لكونه جزءا منها انصرف الى
ذلك غير محقق بالفساد اذا كان غير محتاج اليه **قوله** ولو وجد الماء في
فيه ان المنا في صادق على الحديث السابق المتقدم ذكره مع انه لا يبطال الصلاة

مطلقاً حدث قبل التشهد أو بعده والجواب أن ذلك منافق قياساً لكن الشرع اعتبره غير منافق لقوله صلى الله عليه وسلم من قلة أو عفت أو أمذى في صلاة فليصرفه وليتوضأ ليصلي على صلاته ما لم يتكلم فالإدراك من المنافق بلا صنعه واحد من المناقب الواقعة في اثني عشرية فقول الشارح في المسائل اثني عشرية طرف لبطلت المذكورة في المتن والمذكورة في الشرح **قوله** وقالوا صحت لأنه معنى مفسد لها فصار كالحديث والكلام واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة فذهب البرزعي إلى أنه إنما قال بالبطلان لأن الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لأنها لا تبطل إلا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه وتبعه على ذلك العامة كما في العتابة وذهب الكرخي إلى أنه لا خلاف بينهم أن الخروج بصنعه منها ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينسعدون إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد وليس فيه نص عن أبي حنيفة وإنما استنبطه البرزعي من هذه المسائل وهو غلط منه لأنه لو كان فرضاً كان عه لا يختص به وهو قربة وهو السلام وإنما حكم الإمام بالبطلان باعتبار أن هذه المعاني مغيرة للفرض فاستوى في حدوها أول الصلاة وآخرها أصله نية الإقامة بخلاف الكلام فإنه قاطع لا مغيرة والحديث العمدة لا يفتقنه مبطل لا مغيرة كذا في البحر ثم أيد كلامه الكرخي بكلام طويل والشارح لا يترك البرزعي في الرسالة البهية على اثني عشرية **قوله** بقدره المتبهم عبر بالقدره لأنها المعبرة لا الزرية المعبر بها في الكثرة **قوله** وأما مسألة الأخر جواب عن إيراد أورده الزيلعي على الكثرة بقوله والتقييد بالمتبهم لا يفيد لأن المتوضي خلف المتبهم لو رأى الماء في صلاته بطلت أيضاً لعلمه أن إمامه قادر على الماء بأخباره وصلاة الإمام تامة لعدم قدرته فلو قال أو المقتدى به لعنه وإيجاب في البحر بأن المقتدى لم تبطل صلاته أصلاً بل وصفاً ورده في النهري بأن المصنف استعمل البطلان بالمعنى العام وهو إعدام الفرض بقى الأصل ولا ثم قال فلو قاله العيني أن مسألة المقتدى بمتبهم ليس فيها اختلاف زفر ولا خلاف فيها بين الإمام وصاحبيه والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الإمام وصاحبيه انتهى فقول الشارح وتنقلب نفلاً ناظر كجواب البحر أيضاً وقد علمت ببطلانه ولا يقال أن الشارح لم يقصد بهما الجواب بل قصد بيان الواقع لأنه ذكره فيما بعد **قوله** ولا فيمنع أي وإن لم يجد ماء أو وجد وخاف **قوله** كما ترى بآية قد مناهنا أن الذي ينبغي أن يفرض به خلاف هذا في المسئلتين حيث قلنا والذي ينبغي أن يفرض به في مسألة حنوف تلف رجله انتقاض المسح بالمعنى واستيناف مسح آخر يعم الحنف كالجبرة وهو الذي حققه في الفتح كما أن الذي ينبغي أن يفرض به في مسألة عدم الماء ببطلان الصلاة والتميم للرجلين كالمسح كما هو الأشبه كما في التبيين وأقر في الفتح وجهه فيما قاله لو أن اختلاف سبب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى وتفسير الأولى كما ذكرنا

وهنا كما ن سبب الرخصة في المسئلتين ليس الخلف والسبب الطاري في الأول والصنوع في الثانية عدم الماء **قوله** وتعلم أي سواء كان إماماً أو منفرداً أو مقتدياً بأبى **قوله** على ما عليه أكثر لأن الصلاة بالقرأة حقيقة فوق الصلاة بالقرأة حكماً فلا يمكن الابتداء عليها **قوله** صحح الصحة لأن قرأة الإمام قرأة له فقد تكامل أول الصلاة وآخرها وبنياً الكامل على الكامل جاز **قوله** وتذكر فائتة المراد أنها تنفسد بالذكر فساداً أو قوماً عنده لا باناً وقد ينظر ذلك **قوله** وهو ذو ترتيب الضمير عائد على المقتدى على تقدير تذكر فائتة عليه وعلى الإمام على تقدير تذكر المقتدى فائتة على الإمام **قوله** وتقديم القاري ما أعلم أن اختلاف القاري ما إما أن يكون في الأوليين أو في الآخرين قبل القعود قدر التشهد أو بعده فإن كان في الأوليين فهو مفسد اتفاقاً وإن كان في الآخرين قبل القعود قدر التشهد فلا يخلو ما إن يكون الإمام قارئاً في الأوليين أو في أحدها أو لا وفي الصور بين الآخرين مفسد اتفاقاً أيضاً وفي الأولى مفسد خلافاً للزفر رواية عن أبي يوسف وإن كان بعد القعود قدر التشهد فهو مفسد عند أبي حنيفة خلافاً لهما إذا عرفت هذا فقوله المتن مطلقاً أراد بها الشمول لهذه الصور كلها وهو وإن كان صحيحاً منطقاً غير صحيح مفهوماً إذ مفهومه حينئذ أنه لا تنفسد عندها في كل هذه الصور **قوله** فاسد كما علمت وإنما قلنا أن المفهوم هكذا لأن كل مسألة من اثني عشرية الخلاف فيها منصوب بين الإمام رحمه الله تعالى وصاحبيه فكان الواجب إسقاط قوله مطلقاً كما في الكثرة ويؤيد ما قلنا أن العارض في جميع هذه المسائل مفروض بعد التشهد وأيضاً حكمه قبل التشهد علم قيل باب الاختلاف والذي وقع المتن في هذا عبارة البحر حيث قال واختار فخر الإسلام أنه لا فساد بالاختلاف بعد التشهد بالإجماع وهو ما حكاه المتن بقوله فإن قوله بعد التشهد يفهم منه أن على القول الصحيح يكون الخلاف جارياً فيما قبل التشهد وفيما بعده وقد علمت ببطلانه فكان الأولى إسقاط بعد التشهد من عبارة فخر الإسلام وإنما كان اختلاف الأئمة مفسداً لأن فساد الصلاة بحكم شرعي وهو عدم صلاحية الإمامة في حق القاري لا بالاختلاف لأنه غير مفسد حتى جاز اختلاف القاري بحر **قوله** وهو لا يصح لأن اختلاف الأئمة فعل مناف للصلاة فيكون مخرجاً منها وكونه ليس بمناف لها إنما هو في مطلق الاختلاف وأما الاختلاف المقيد وهو اختلاف الأئمة فهو مناف لها بحر **قوله** بأن بقي إلى آخر جواب سواء أورده في الكافي بقوله فإن قيل كيف يتحقق الخلاف في البطلان بدخوله وقت العصر في الجمعة فإن الدخول عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه وعندها إذا صار مثله وإيجاب بأن هذا على قول الحسن ابن زياد فإنه عنده وقت مهمل بين خروج وقت الظهور ودخوله وقت العصر فإذا صار الظل مثله يتحقق الخروج وعندها الصلاة تامة وعنده باطله ورده في البحر بأنه نعم فالواو دخل وقت العصر

ولم يقولوا او خرج وقت الظهور وتضي جواب المخرج بانه يمكن ان يقع في
الصلاة بعد ما قد قدر الشاهد مقدار ما صار الظل مثليه فحينئذ يتحقق
الخلاف **قوله** العشر لا ينافي ما قدمه من انها اثنا عشر لان ذلك على ما ذكره
القوم وهذا على ما زاده على ان ما زاد على الاثني عشر يرجع اليها كما مضى عليه في
البحر حيث جعل مسئلة الثوب النجس ومسئلة صلاة الامة بغير قناع راجعين
لمسئلة العاري ومسئلة دخول الاوقات المكرهه راجعة الى طلوع الشمس
في الفجر ومسئلة خروج وقت المعذور راجعة الى ظهور الحدث السابق يعني الى
مسئلة مضي من المسح ويبقى مسئلة زوال الشمس في العيود وهي راجعة الى مسئلة
طلوع الشمس في الفجر ومسئلة تذكر فائتة على امامه فانها راجعة الى تذكر
فائتة عليه فهاتان مسئلتان مع المسئلة التي ذكرها في البحر بعد مسئلة دخول
الاوقات المكرهه ثلاثة ثمانية مع الاثني عشر التي ذكرها في تصدير عشرين
كما ذكره الشارح وهي موجودة هنا شرعا ومتنا وليس منها مسئلة رؤية
الموضي الموضي ثم بتسمي الماء كما قدمناه **قوله** فيما اذا تذكر فائتة اي عليه
او على امامه فهما مسئلتان ونهناك غمرة على ان الامر موقوف في تذكر
الفائتة ولا تنقلب نفلا للحال **قوله** ويزاد اي على ما ينقلب نفلا وليس
المراخا من المسائل المختلف فيها بين ابني حنيفة وصاحبيه كما قدمناه
قوله والظاهر الى اخر ما استظهره ظاهر حيث كانت الاوقات المكرهه
لا تنافي انعقاد النقل **قوله** صح اي لوجود المشاركة في الترخيمية **قوله**
قوله والمدرك اولى لاننا قد روي على اتمام صلاة بحر **قوله** احتياطا اي
للاحتياط في كل ركعة انها آخر صلاة الامام **قوله** قدم مدركا السلام هذا
الحل يقتضي ان فساد صلاة دون القوم مخصوص بما بعد تقديمه المدرك
مع ان الحكم قبل ذلك كذلك **قوله** لما راي قبيل الاثني عشرية **قوله** عند
الامام وعندها لا تقصد قياما على الكلام والخروج من المسجد ولا في حنيفة
الفرق بين المنهي والمفسد كما اشار اليه الشارح بقوله لانها منهيان
لا مفسدان **قوله** وفي الظهيرية عدمه معلل باننا نائم خلف الامام
والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة النائم تقديرا **قوله** وظاهر البحر
الى اخر حيث قال لان الامام لم يبق عليه شئ بخلافه الاخر **قوله**
واعادها لان اتمام الركعة لا انتقال عند محمد ومع الحدث لا يتحقق وعند
ابي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلوسة والقومة فرض عنده فلا
يتحقق بغير طهارته فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم يعدتفسد
صلاته زيل **قوله** ما لم يرفع راسه طرف لبي كما يدل عليه تقدير الشارح
بني بعد قول المتن فلا لا اعادها **قوله** ولو لم يرد اذ كان يعني برفع
راسه **قوله** وفي المجتبى الى اخره اراد به تايد احدي الروايتين **قوله** ولو
تذكر في ركوعه او سجوده قديم لانه لو تذكرها في القعدة فيجوز اعادها
نهرى على سبيل الافتراض سواء كانت صلبية او تلاوية لما مر انها يرفعها

القعدة

القعدة لانها ما شرعت الا خاتمة لا فعلا للصلاة **قوله** سجدة قديمها
لانه لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد اليها اعاده نهرى على سبيل
الا افتراض **قوله** فالحظ من ركوعه هذا انما يصح على قول محمد والاعلى قول
ابي يوسف فانه بعد الركوع على سبيل الافتراض لما ان القومة فرض عنده **قوله**
او رفع راسه من سجوده هذا يصح على المذهبين جميعا ولو انحط من سجوده بلا
رفع كان سجدة على الوجه فلما تذكرها ازيل اللوح فالحظ فيجوزها فانه بعد الاولى
نذبا عند محمد وجوبا عند ابي يوسف كالركوع وليت شعري ما وجه المغايرة
في العبارة حيث قال انحط من الركوع ورفع من السجود **قوله** لسقوطه بالنيابة
جواب سوال تقديره كان ينبغي ان تكون اعادتها واجبة لان الترتيب
واجب لان السجدة فعل مكرر واعتراض بان الترتيب السابق بعد
العبارة انها هو ترتيب لغويات واما الواجب في الصلاة اذا ترك ناسيا فان
حكمه يسجد السهو واجب بانهم لم ينعوا وجوب سجود السهو وانما الكلام في
اعادته لاجل ترك الترتيب فالمحلل له عدم لزوم الاعادة لعدم وجوب
سجود السهو بحر لذلك قال الشارح وسجد السهو **قوله** ولو اخرها هو مفهوم
قوله عقبه للتذكر كما في النهر **قوله** قضاها فقط يعني من غير اعادة ركوع
ولا يسجد لافترضا ولا وجوبا ولا نذبا بل ان سجدها في ثناء القعدة الاخيرة
او بعد اعادها افتراضا لما قدمناه **قوله** كما راي قبيل قوله واستينافه
افضل **قوله** على الاصح وقبل تفسد صلاة الامام فقط وقيل صلاتها
لما مر هو قوله بقاء الامام الى اخره **قوله** لما راي عند قوله لو كنت
قد راد اركن بعد سبق الحدث من قوله الا تذكر كنم وورعاف راسه اعلم
ما يفسد الصلاة وما يكره فيها قوله عقب افتراض
الى اخره لم يبين وجه التقديم قال في النهر وقد مر لانها اعرق في المعاصية
اي هي الاصل في الترخيمية **قوله** ولو استعطف كلها الى اخره اي بالليل في حرف
مراجعة كما صرح به في الفتاوى الهندية وبشرالية تعليل الشارح بقوله لانه
صوت لا يسمع له **قوله** عمده الى اخره هذا التركيب يفيدان بين عمل وسهوع
فرقا بعد القعود قدر الشاهد وليس كذلك بل هما بيان ايضا في انهما
لا يفسدان الصلاة ولو سقط قوله بيان فيكون عمل وسهوع بولا من
الحكم لتسلم من هذا **قوله** ناسيا الفرق بينه وبين السهو ان الصورة
الماسئلة عند العقل عما من شأنه الملاحظة في الجملة ان كانت بحيث يمكن
من ملاحظتها اي وقت شأسي زهولا وسهوا او لا بعد كس جديد سمي
ناسيا **قوله** او جاهلا بان لم يعلم ان الحكم بفسد **قوله** او مخطئا
بان اراد قراءة او ذكر في غير علي سانه كلام الناس **قوله** ورفع عن امتي
لخطا اي والنسيان وما استكرهوا عليه قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ
في شئ من كتب الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطا والنسيان
وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجة وابن حبان والحاكم وقال صحيح على

شرطها **قوله** على رفع اليدين وهو الحكم الآخر فلا يرد الذي يروي وهو التقصير
ليلا يلزم تعميم المقضي **قوله** وحديث ذي اليمين حيث قال في قصر الصلاة
امر حثيث قال في السر ولم تقصر قال بل ينسب يا رسول الله فاقبل على القوم فقال
اصدقوا واليمين فامروا اي نعم زيلعي **قوله** بحديث مسلم الاخر هو ما روي
معاوية بن الحكم رضي الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
فغلبت بعض القوم فقلت برحم الله فرماني القوم يا بصارهم فقلت وانك
امامه مالي اراكم تنظرون الى شئ را فصر يوايدهم على الخاذهم فعلت انهم
يسكتون فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فوالله ما رأيت معلما احسن
تعلما منه ما كهرني ولا زجرني ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شئ من
كلام الناس الحديث كذا في العناية وتنبه انما هو التسيب والتكبير وقراءة القرآن
وفي رواية البيهقي انما هي كذا في البحر **قوله** او على ظن الاخره معطوف على قوله
للحجة وليس هناك ما يصلح لعطفه عليه غرر وحديث يصير حاصل التركيب
والسلام على انسان على ظن انها تروحية وهو معنى فاسد اللهم الا ان لا يلاحظ
قوله على انسان وهو بعيد من التركيب **قوله** فانه يفسد هاتين في الصور الثلاث
اما السلام على انسان فظاهر واما السلام على انها على ظن انها تروحية فلا تصد
القطع على كعتين بخلاف ما اذا ظن اكملها فانه قصد القطع على اربع باعتبار
ظنه واما السلام قائما فلا فانه اغتفر سهوه في القعود لان القعود مظنة بغير
القيام ولذا لا اعتنوا به قايما في صلاة الجنازة لان القيام فيها مظنة السلام
قوله مطلقا فصر قوله وان لم يقل عليكم وقوله ولو ما هي **قوله** لا يدين قدما
الكلام فيه عند قول المتن او طلب الماء بالاشارة **قوله** ومن بعد ما ابدى
فصل مضارع وباعى يعنى وغير الذي ذكره هنا بسن وهو باعتبار عمومته يناقض
قوله والزيادة تنفع **قوله** وكما في بضم اللام جمع لا لعب ليناسب قوله وشبه
تخلقه وهو كسب الشئ والحاق بضم الحاء يعنى ومثابه اخلاقهم عن يلعن اللزد
وعنده **قوله** كذلك استاذ رده شيخنا السيد رحمه الله تعالى بان الصحابة
رضي الله تعالى عنهم كانوا يسمعون على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى غيره
وصرح في الضياء الى اخره ونصه وفي روضة الزند ويستكره السلام في خمسة
مواضع وفي بعضها لا يرد احدها عند الخطبة يوم الجمعة يكره السلام ولو سلم
لا يرد سلامه ويأثم المسلم لان الخطبة كالصلاة الثانية يكره السلام على قومهم
مشغولون بالصلاة ولو سلم عليهم احدا يأن المسلم ولا يرد جوابه لانه يفسد
صلاة الثالث يكره السلام عند قراءة القرآن حتى اذا دخل على قوم وهم يقرءون
القرآن جهرا او احدهم يقرأ والباقيون يسمعون يكره السلام عليهم ولو سلم يأن
المسلم ولكن يردون جوابه لانهم يقدرون على تحصيل الفضيلتين جميعا راد
الجواب والقراءة والسماع الرابع عند مذاكرة العلم حتى اذا دخل على قوم وهم
جميعا او واحد منهم يذكر العلم والباقيون يستمعون العلم يكره السلام ولو
سلم يأن المسلم وعليهم ان يردوا جوابه لقد رتهم على تحصيل الامرين وانما

يكره

يكره لانه يقطع عليهم خاطرهم وقد قيل اذا دخل الحمام والناس عراة قال ابو حنيفة
لا يسلم عليهم عراة كانوا او غير عراة وقالوا اذا كانوا مستورين يسلم عليهم ولا فلا
الحائس عند الاذان والاقامة في جميع الصلوات حتى اذا كان المؤذن يؤذن او
يقيم والقوم مشغولون بثناء الاذان والاقامة فجاء رجل يكره له السلام فان سلم
انتم ويردون جوابه لقد رتهم على تحصيل الامرين من غير ان يؤذى ذلك الى قطع
شئ يجب عليه الاعادة انتهى كلام الضياء ومن قوله من غير ان يؤذى ذلك الى
قطع شئ تجب عادة يعلم الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم **قوله**
بحكم الميم كما نه لحاق لفته السنة فعلى هذا لورفع الميم بلا تنوين ولا تعريف
كان كغيره الميم للحاق لفته السنة ايضا **قوله** او ارى هي لفظة فارسية بمعنى
نعم كما صرح به في الفناوى الهندية وهو يفتح الهمزة مدودة وكسر اللام وسكون
الياء **قوله** تنهت مصدر مضاف الى مفعوله وهو اها طسعا لفاعله محذوف
وهو المصلي الى وتنهت المصلي عاطفا اذا عرفت هذا فلا معنى لتقدير الشارح
قوله لغيره **قوله** وبعبارة التامين صورته رجلان يصليان فغسل أحدهما
فقال رجل غرهما برحمة الله فعلا جميعا آمين فسدت صلاة الهاطس لانه اجاب
دون الثاني لانه لم يجبه كذا في البحر عن الظهيرية وبناقضه ما بينا من انه
لو دعي لاحد او عليه فقال آمين ففسد لكن صاحب البحر بعد ما نقل الفرع عن
الظهيرية نقل عن الذخيرة الفساد فيما اذا امن المصلي لرد رجل ليس في
الصلاة ثم قال وهو يفيد فساد صلاة المؤمن الذي ليس بعاطس وليس بعيد
كما لا يخفى فها ذكره الشارح بقوله وبعبارة الى اخره غير مرضي عند صاحب البحر
قوله وكذا كل ما الى اخره تعميم بعد تخصيص **قوله** ولا يفسد اكل عند
الثاني لانه شأه بصيغته فلا يتغير بغير عتة قيا على ما اذا اذ به الاعلام
انه في الصلاة ريلعي **قوله** ومراى في باب الامامة عند قوله وبعبارة الرجال
وذكرنا هناك عن الشربلالي عدم الفساد فارجع اليه **قوله** وباقى عند قول
المصنف ورد السلام بيده **قوله** بكل حال الى سوار قرا وقر ما يخفى به
الصلاة ام لا انتقل الى آية اخرى ام لا كره ام لا من **قوله** من غير صل هذا
يقضى انه لو سمعه من مصلي ولو غير صلته ففقد به لا تبطل وهو بالكل لا يخفى
ان يرد بقوله من غير صل الى صلته **قوله** وينوي الفتح لا القراءة لان
قراءة المقتدى منهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه بحر **قوله** او ارى
الهمزة مدودة وكسر اللام وسكون الياء فارسية بمعنى نعم كما قد سناه **قوله**
الخصصة وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة **قوله** هو الصحيح وقيل قد رخصت
لا يفسد الصلاة بخلاف الصوم بحر **قوله** ففسد يعني ان وصل الى حلقه
كما في الصوم **قوله** او عكسه منصوب عطفا على منقرد **قوله** مطلقا الى سوار
انتقل الى المغايرة او المتحدة **قوله** مطلقا سوار جملة وقلب او راف او لا
وسوار قرا آية او ردها **قوله** خمسة الاول ما في المتن الثاني ان ما يعمل
باليدين كثير وان عمل بواحدة وما يعمل بواحدة قليل وان عمل بها الثالث ان

الحركات الثلاث المتعاقبة كثيرة ولا فليل الرابع التفتيح الى اى المصلى
 الخامس ان الكثير ما كان مقصود الفاعل بان افرد له مجلسا على وجه **قول**
 يشك من باب كتب كما يفهم من انما هو من **قول** لكنه يشك الى اخره لا اشكال فان
 من رأى شخصاً يقبل امرأة او عيسها يتيقن انه ليس في الصلاة وقد وجد في
 هاتين النكتتين ان هذا لا سدر لا يوجد في نسخة الاصل **قول** تكبيرات الزوائد
 المراد بها رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه كما صرح به في المنهج للطلاق
 تكبيرات الزوائد عليها خلاف المصطلح فانها في الاصطلاح تكبيرات العبد
قول وماروى من الفساد هو ما رواه محمد بن السفي عن ابي حنيفة ان رفع اليدين
 عند الركوع وعند الرفع منه يفسد **قول** فشا ذى رواية ودراية لان المختار
 في العمل الكثير ما ذكرنا لا ما يمارى باليدين ذكره في فتح القدير كذا في المنهج **قول**
 وسجوده على الخشع مكرراً مع قوله كشف عورة او نجاسة تامل **قول** على
 الظاهر لان وضعها على الخشع كراه وضعها لا يمنع الجواز بخلاف
 الوجه كذا في المنهج **قول** اتفاقا اى بينه اى يوسف ومحمد **قول** ما لم يختلف
 المكان فاذا اختلفت فسدت بان خرج من المسجد والجبانة اوالدار او جاوز
 الصفوف في الصحراء ان مشى بمئة او ميرة او خلفا او جاوز السرة ان كانت
 او موضع السجود ان لم تكن ان مشى ما هذا اذا كان اماما اما ان كان منفردا
 فالمتبع موضع السجود من جواربه اربع ان كانت ولا فوضعه السجود كما
 تقدم كل ذلك **قول** ما لم يستدبروا القبلة يعنى وان اختلف المكان **قول**
 او ملاءمة الظاهر انها تجري في ركني الطائر ايضا تامل **قول** وعدم اعادة
 ركن اداء نائما لما تقدم في شروط الصلاة من انه يشترط في اداها الاختيار
قول كما مر في صفة الصلاة **قول** في حرف مدولين هو حرف من حروف
 العلة ساكن قبله حركة من جنسه **قول** ولا يفسده نظره الى مكتوب وفهمه
 قال في البحر لان الفساد انما يتعلق في مثله بالقرآن وبالنظر والفهم لم تحصل انتهى
 ومقتضاها لفساد بقراءة المكتوب مطلقا مع انه تقدم ان القراءة من المصحف
 مع حفظه لما يقرؤه وعدم حمله للمصحف لا تفسد **قول** ولو مستغفرا قال
 في المنية تفسد فيما اذا كان مستغفرا عند سجدة والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل
 منه **قول** وان كره يعنى النظر الى مكتوب مستغفرا اما اذا وقع نظره عليه
 من غير قصد وفهم فلا يكره بدليل قول البحر ولم يذكر كراهة النظر الى المكتوب
 مستغفرا في منية المصلى ما يقتضيها الى اخره **قول** في الاصح وذكر القرائن
 ان الاصح انه ان كان بحال لو صلى صلاة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره
 للمار وان كان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدره
 قدسية وفي سجوده الى اربعة اقطار وفي قعوده الى سجدة وفي سلامه الى منكبيه
قول ولو امرأة او كلبا اشار به الى الرد على الظاهرة في قولهم يقطعها
 من المرأة والكلب والحمار ولا يحد في الكلب الا سود كذا في ابن امير الحاج وقد
 افاد بعض الفقهاء ان هنا صورة اربعة الاولى ان يكون المار من دوحه عن

المرور بين يدي المصلى ولم يتعرض المصلى لذلك فيختص المار بالاشتمال انما لثانية
 مقابلة لها وهو ان يكون المصلى تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور
 فيختص بالاشتمال المار لثالثة ان يتعرض المصلى للمرور ويكون المار من دوحه
 فاما ان المار لم يتعرض له والمار لم يراه مع ان كان ان لا يفعل المربعة ان لا
 يتعرض المصلى ولا يكون المار من دوحه فلا يثم واحد منها كذا نقله الشيخ تقي
 الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى **قول** ونحوها اشار به الى ذكر الصحاح
 جزء على الغالب والا فالظاهر كراهة ترك السجدة فيما يخاف فيه المرور في موضع
 كان كذا في الشرنبلالية عن الجلي **قول** ولا يكره في الوضع ولا الحفظ يعنى عند
 تعذر الغرض كذا في البحر قال في امداد الفناح قال لا لدوري قال لا بوجوه اذ
 خط المصلى بين يديه في الصحاح او طرح سوطا لم يقدر به من المسنون حتى
 ينصب سوطا كوخة الرجل لان المقصود وهو الحيلولة بينه وبين المار لا يحصل
 به فيكون وجوده كعدمه كذا في شرح الدرر وهو المختار كما قال في التحصيل
 اذا تعذر غرض السجدة لا يعتبر الالتقاء هو المختار **قول** وقيل يكره في الآخر
 هذا اذا لم يكن معه ما يغرضه اما ان وجد ولكن تعذر الغرض للصلاة الا رض
 ففيل لا يلحق وقيل يلحق طول كذا في امداد الفناح **قول** على ما يفهم من
 كتبنا اشار به الى ان نقلنا عن شافعي غير صحيحة فانه لا يقول **قول**
 لا يبطن على بطن صادق بطرس على ظهره يظن اليسرى على بطن اليمنى وكل منهما
 ليس بمراء بل المراد ان تصفق بطرا اليمنى على بطن اليسرى كما صرح به في البحر
قول ولا راجع الى قوله ولا صارف فقط وان وجد الصارف فتزبیهة
قول سدل مضاف وثوبه مضاف اليه وقوله تحمى اللبني معترض
 بينهما ولو قال وسدل ثوبه تحمى اللبني لاسلم من حرارة التركيب **قول**
 وفي الخلاصة الى اخره استدراك على قوله وكذا انقبا الى آخره **قول** كراهة
 استقباله اى كراهة استقبال الانسان المصلى **قول** اما لو قيل له الى
 آخره هو ما عدي به فيما تقدم قبيل قوله وفتح على غير امامه وقد مر هناك
 ضعفه عن الشرنبلالية **قول** ارادة التعليم اى من الامام بان يقف
 على موضع فيراه المقتدون به فيتعلموه منه الا تنقلات **قول** او التبليغ
 اى فيما اذا وقف المبلغ على موضع عال ليسع المقتدون **قول** تماثيل
 جمع تماثيل ما يصور مشبهها بحلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة
 اعم من ذلك كذا في البحر عن المغرب فقوله الشارح ذى روح ليس قيدا بل
 بيان للواقع **قول** ولا يكره لو كانت تقديره لا يكره لا يصح مع قول المتن
 الا في الا بتكلف وكان ينبغي اسقاط هذا التقدير لان المتن في غنية
 عنه **قول** وخبر جبريل وهو ما اخرج مسلم عن عائشة رضي الله تعالى
 عنها واورد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة ياتيه فيها
 فجاءت تلك الساعة وطراية وفي يد عصا فلقاها فقال يا خليف الله
 وعد ولا رسوله ثم انفتحت فاذا جبريل وكذب تحت سريره فقال يا هذا يا عا

مضى دخل هذا الكلب ههنا فقالت والله ما دريت فامر به فخرج في آء
جبريل عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وا عدتني فجلست
لك فلم تات فقال منعتي الكلب الذي كان في بيتك انا لا ندخل بيتا فيه كلب
ولا صودة كذا في فتح القدير **قوله** مخصوص بغير الممانعة روى ابن حبان
والنسائي استاذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ادخل فقال كيف ادخل في بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا
فاقطع روسها واقطعها وسايد او اجعلها بسطة كذا في فتح القدير **قوله**
كما بسطه ابن الكمال في نسخة باسقاط لفظة ابن وهو صحيح كما رأيت
ويحتمل ان يكون ابن الكمال بسطه في شرح الهداية او غيره من مؤلفاته **قوله**
فالاولى ترك الحية البيضاء لقوله صلى الله عليه وسلم اقلوا اذ الطغيتين
والا بتروا يا كبر والحية البيضاء فانها من الجن قال صدر الاسلام قتل واحد
من اخواني هو اكبر شتم من حية كبيرة بنسب في دارنا فضر به الجن
حتى جعلوه زمنا كان لا يتحرك رجلاه قريبا من الشهر ثم عالجناه وداوينا
بارضه الجن حتى تركوه فزال مابه وهذا ما عاينته بعيني كذا في البحر **قوله**
لما راي من قوله لانها ممانعة وعليه مشي في نور لا يوضح **قوله** اشتغال
الصماء وهو ادارة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد لشي بها لعدم
منفذ يخرج يده منه كما لصخرة الصماء بحر **قوله** والاحتجار وهو لفظ العامة
حول راسه وابدأ الهامة كما يفعل اهل الكتاب بحر **قوله** وترك كل
سنة او مستحب السنة اذا كانت مؤكدة فتركها مكروه تحبها الواجب
وترك غير المؤكدة والمستحب مكروه تنزهها كما في البحر لكنه استشكل بما
قالوا يستحب ان لا ياكل اولا الا من اخصيته ثم قالوا ولو اكل من غير الا يكن
فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت كراهة انتهى ويمكن الجواب بان الكراهة
المنفية التحريمية فلا ينافي ثبوت التنزيهية كما لا يخفى **قوله**
وما ورد في من حمله صلى الله عليه وسلم امامة بنت زينب في الصلاة
بحر **قوله** ما قيمته درهم فقيده لان ما دونه ليس مال بدليل انه لو اقر
لرجل مال ثم فسر بدرهم فالقول قوله وان فسر باقل من الدرهم لا
يقبل قوله وقال صلى الله عليه وسلم قاتل دون مالك من غير فصل
كذا في مداد الفتح ثم رجع القطع فيما دون الدرهم ايضا **قوله** عنان
بفتح العين المهملة **قوله** بغير عذر احترامه عما اذا اضطر الى جعل بعض
المسجد طريقا فانه يجوز وير فيه حينئذ الجنب والمناضى والكافر
لا لاداة كما سياتي في الوقف **قوله** ورباط هو معبد الصوفية **قوله**
ومساجد حياض مسجد الحوض مصطبة يجعلونها بحجب الحوض حتى اذا
توضاء احد من الحوض صلى فيها **قوله** واسواق اي جزا فلة يجعلون
مصطبة للصلاة فيها **قوله** قوارع اي قوارع الطريق **قوله** دون
السقف في المؤخر يدل بمفهومه على كراهة جداري المينة والميسرة

ويؤيده

ويؤيده تعليقه بانه ياتي المصلي فان حايظ المينة والميسرة اذا كانا منقوشين
باليان من هو قريب منها **قوله** مكة على حذف مضاف اي مسجد مكة وكذا ما بعد
الى الاقدم **قوله** والصحيح الى اخره لقوله صلى الله عليه وسلم لومد مسجد هذا
الى صنعته لكان مسجد كذا في المقاصد الحسنة وان كمل فيه **قوله** بشرطه وهو ان
يحتاج اليه لنفسه او لغيره كما ياتي في باب **باب الوتر والنوافل** **قوله**
كل سنة فكل سنة الظاهر فانها سنة لمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها مع الترت
احيانا ونفل لزيادتها على الفرض فان النقل في اللغة الزيادة **قوله** ولا عكس
اي لغويا اي ليس كل نفل سنة فان صلاة الليل مثلا نفل وليست سنة **قوله**
فلا يكفر جاحدا اي جاحدا اصل الوتر اتفاقا لان عدم الكفر لازم لمسة والوجوب
كما صح به في فتح القدير لكن بشكل عليه ما ساق من قولنا شارح ترك السنن ان رآها
حقا ارجو والله كفر فانه يقتضي جاحدا لسنة كافر وقد يجاب بان الكفار يؤذون
بالاستغفار كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا اذا لم يقترب بالاستغفار
لا يوجب الكفر **قوله** كعكسه وهو تذكر الفرية **قوله** بشرطه وهو عدم ضيق
الوقت والسيان وصيرورتها ستا **قوله** اتفاقا راجع الى المسائل الثلاث
قوله لا يعود اي لا يستغاله بفرض اقيام وهذا ان استتم قايما ولا عاد كما ياتي
في باب سجود السهو **قوله** كما ينبغي اي في باب سجود السهو حيث قال فلو عاد الى
القعود تفسد صلاته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصحة الزيلعي في قيل لا تعد
لكنه يكره نميما ويسجد لتاخير الواجب وهو لا شبه كما حققه الكمال وهو الحق
بحر انتهت عبارته شرعا ومثنا **قوله** وزيادة المعوذتين اي على سورة الاخلاص
في الثالثة **قوله** كما راي في فقه صريح من انه يرفعها خذ اذنيه كما في تكبيرة
الافتتاح **قوله** ويسن الدعاء المشهور وهو اللهم انا نستعينك ونستعينك
ونستغفرك ونعوب اليك ونؤمن بك ونشرك عليك وننتهي عنك الخبر كله
نتركه ولا نكفره ونخلع ونترك من يفكرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذب بالكفار
ملحق كذا في نور الايضاح **قوله** ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول
بعد هذا الدعاء وصلى الله على النبي وآله وسلم كذا في نور الايضاح **قوله** كما انه
الى اخره هو كلام البحر **قوله** في اعتقاده اي اعتقاد المقتدى **قوله** فيها اي في
قوله صح لا قتداء فيه بشا فلي لم يفصله بساوم وفي قوله لا ان فصل وقال
ابوبكر الرازي يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج
بسلامه عنده وهو محتج به فيه وقال في الارشاد لا يجوز الاقتداء في الوتر
بالشافعي باجماع اصحابنا لانه اقتداء بالمقتضى بحر وقد اشار الشارح
الى رد قول الرازي بقوله في اعتقاده في الاصح فان كلام الرازي مبني على ان
المعتبر راي الامام وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله للاتحاد وان
اختلف الاعتقاد قال في البحر فان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على المقتدى انتهى
ومعنى قوله لا يصح الاقتداء ان قطع انه يفسد الاقتداء بعد صحة الا لا مانع

منها في الحديث **قوله** ولو شافني يعني انه اذا اقتدى في الوتر بشافني لا يقتت قبل
الركوع لان امامه لم يقتت اذ زال وسياتي في الفائدة ان الملوحة لا يقتت الا
اذا اقتت امامه ثم اذا اقتت امامه بعد الركوع يتابعه **قوله** لانه منسوخ قالوا
رضي الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدنو
على احبائه من العرب رجل وذكوان وعصية حين قتلوا القراء وهم سبعون او ثمانون
رجلا ثم تركه لما ظهر عليهم فدل على نسخ كذا في امداد الفتح **قوله** على الاظهر
وقيل يقعد تحقيفا للخالفة لان السالك شريك الداعي بديل مشاركة
الامام في القراءة واذا فقدت المشاركة وجه الاظهر ان فعل الامام
يشهد على مشروع وغير مشروع فما كان مشروعاً يتبعه فيه وما كان غير
مشروع لا يتبعه فيه كذا في البحر **قوله** لغوات محله لانه لم يشع الا في محض
القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع واما تكبير
العبد فلم تخصص محض القيام لان تكبيرة الركوع بوق بها في حال الانحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العبد باجماع الصحابة فاذا جاز واحد منها
في غير محض القيام من غير عذر جاز الباقي مع قيام العذر بالاول كذا
في البحر **قوله** ولا يعود الى القيام ان قلت هو وان لم يقتت فقد حصل
القيام برفع راسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود الى
القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لان القيام لازم والقنوت
ملزم وفاطحا للزم لئلا يتقل منه الى الملزوم **قوله** لانه فيه رفض لفرض
لواجب يعني وهو مطلق للصلاة على قول وموجب للاسادة على قول اخر
والحق الثاني كما يأتي في باب يجوز التسبوق **قوله** لكون ركوعه بعد قراءة تامة
اشارته الى الفرق بين هذا وبين ترك الفاتحة او السورة حيث يعود وينقص
ركوعه لان نقص الركوع في مسئلة القراءة لا كماله لانه يتكامل بقراءة
الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر بدون القراءة اصلا وفي مسئلة القنوت
ليس نقصه لا كماله لانه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه
فاونقص كان نقص الفرض للواجب واعادة الركوع لم تفسد ايضا فلو
ادركه رجل في الركوع الثاني كان مدركا لتلك الركعة كذا في البحر وهذا يقتضي
ان الركوع الاول معتبر ان لم يركع الثاني ما اذا ركع الثاني كان هو المعتبر
ووجهه والله اعلم ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع **قوله**
قنت صادق ثلاث صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الرفع
من الركوع ولم يركع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركب وقوله
اولا تحت صورة واحدة وقوله لزواله عن محله يصلح تعليل للصورة
الاربع اما في الاولى فظاهر اما في الثانية فلان محله عقب القراءة وقد
فصل بينه وبينها بالركوع الاول واما في الرابعة فلان عدم الاتيان به
يستلزم عدم الاتيان به في محله لان الاتيان به اعم من الاتيان به في محله وعدم
الاعم يستلزم عدم الاخص فصدق انه زال عن محله **قوله** قطعه وتابعه

قال

قال المصنف في شرحه لان القنوت ليس بموقت ولا مقدرا انتهى يعني ولما قرأ بعض
دعاة القنوت اتى بالواجب **قوله** ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت
الركوع معه كذا نقله المصنف في شرحه عن الثانية وهذا يقتضي ان مشاركة
المقتدى امامه في جزء من الركن واجب اذ لو لم يكن واجبا بل كان سنة لما ترك
القنوت وهو واجب لاجله فان قلت لا يلزم من نفي واجبه سنة لا
يجوز ان يكون فرضا قلت لا جاز ان يكون فرضا لما صرحوا به من انه اذا ركع
بعد ما رفع الامام راسه من الركوع يعتد بركوعه لكن قول الشارح لان المخالفة
الى آخره يقتضي ان المشاركة فرض فانه تعليل لميلتي للشهد والقنوت فقول
لان في قوله مفسدة تعليل للقنوت وقوله لا في غيرها تعليل للشهد ويدل
على هذا التوزيع عبارة الدرر وهي قوله ركع الامام قبل فراغ المقتدى منه
اي من القنوت تابعه اي قطع المقتدى للقنوت وتابع الامام لان ترك
المتابعة يفسد صلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم
الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد لا يتابعه في السلام
اذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة انتهى قال في المشي لا يلية قوله لان
ترك المتابعة يفسد الصلاة اقول لا في الجملة كما لو انفرد بركعة وليست له
انه ان اتمه فسدت صلاته انتهى ومعنى قوله في الجملة يعني في بعض الصور
وهو ما اذا لم يتابعه فيه ولم يأت به اصلا وهو تأويل غير مفيد حيث لا يلزم
من وجود العلة وجود المعلول اذ يمكن ان يقرأ القنوت ويتمه ثم يأتي
بالركوع ولو بعد رفع الامام راسه منه فالحق ان تعليل الدرر غير صحيح وتأويل
الشر بلا لية غير مفيد بل لصواب في تعليل مسئلة التشهد ان كمال التشهد
واجب ومشاركة الامام في السلام سنة والواجب اولى من السنة ولما لم
بالشهادة التشهد الاخير كما هو ظاهر من عبارة الدرر مع ان التشهد الاول ايضا
لا يقطع اذا قام الامام الى الثالثة كما تقدم في فصل واذا اراد الدخول في
الصلاة كبر وقد منا علة هناك وهو انه لو ترك التشهد فاقلا الى خلف
بخلاف ما لو اتمه فان القيام لطوله مستدرك ومن هذا يفهم تعليل مسئلة
القنوت فان الركوع لقمع راسه لا يدركه اذا قرا القنوت هذا ما ظهر في
وايه اعلم بحقيقة الحال **قوله** في الاصح وقيل لا يقتت اصلا لانه في الثانية
بدعة وترك السنة اولى من ارتكاب البدعة وجوابه منع كونه سنة بل
واجب **قوله** ورجع الحلي تكراره لهما كان وجهه ان السامى وان قنت
على انه موضع القنوت لكنه لما تبين بعد ذلك انه ليس بموضع لم يناف
ايحاجه في موضعه وهو ظاهر **قوله** ويصير مدركا بادراك الركوع الثالثة
يعني فلا يقتت اذا قام الى قضا ما سبق به مع انه لم يدرك الركوع الثالثة
مع الامام لان المسبوق يقتضي اول صلاته من جهة القول **قوله** لا يمنع اي لا يتعد
الامام اي يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا **قوله** لا يمنع اي لا يتعد
مطلقا فعلها الامام او لم يفعلها **قوله** مطلقا اي فعلها الامام او لم يفعلها

قوله نذرهما أي لا يرفع مطلقا بتسليمه لأن خصوص هذا المجل من كونها سنة ظهر
 أو جففة كما يفهم من إطلاق عبارة البحر قبيل قوله وطول القيام أحب من
 كثرة السجود **قوله** عنه أي عن النذر **قوله** وبعبارة وهو أن ينذر أربعاً
 بتسليمتين ثم يؤد بها بواحدة **قوله** وإن شاء ركعتين الظاهر أنه لا يرجع إلى
 الكل فإن صاحب البحر صرح بالتخيير في الأولى والثالثة وقال في أملا افتتاح
 يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعاً وقيل ركعتين وبعدها أربعاً وقيل
 ركعتين **قوله** وكذا بعد الظهر الظاهر أن التشبيه من جهة الافتقار على
 ركعتين أيضاً **قوله** أو يرى تحريمه **قوله** وهل تحسب المؤكدة أي في الأربع
 بعد الظهر وبعد العشاء والت بعد المغرب بحر **قوله** وحرباً بركة ركعتين
 إلى آخره فإنه قال وأكبرها كثير من السلف وأصحابنا وما لا ثم قال بعد
 الاستدلال لهم ولثابت بعد هذا هو نفي المندوبية أما ثبت الكراهة فلا
 إلا أن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قد منعنا عن التقنية
 استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجاوز فيها انتهى وقد قدم
 في مواقيت الصلاة **قوله** في الأصح وقيل أقوى سنة الفجر ثم سنة المغرب
 ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في الفتاوى
 الهندية عن التبيين **قوله** ويخشى الكفر على منكرها للقول بوجوبها
 وإنكار الوجوب وإن لم يقتض الكفر كما قدمناه آنفاً عن الكمال لكنه
 يخشى منه ذلك لقرب من الفرض **قوله** معه متعلق بفات أي أن فاتت
 معه تقضى وهو صادق بالقضاء قبل الزوال وبعده تبعاً ومقصوداً
 مع أنه لا تقضى إلا قبل الزوال تبعاً ويمكن فيه قيد التبعية من الشارح
 بأن يجعل تقضى أيضاً عاملاً في قوله معه على طريق التنازع والمعنى
 تقضى معه أن فاتت معه وفي قضائها بعد الزوال تبعاً باختلاف المشايخ
 فقال بعضهم تقضى تبعاً وقال بعضهم لا تقضى مطلقاً وهو الصحيح وأحترز
 بقوله أن فاتت معه عما إذا فاتت وجدها فإنها لا تقضى مطلقاً وقال محمد
 أحب إلى قضائها إلى وقت الزوال وفي كلامه إشارة إلى أنها لا تقضى
 قبل الظلوع وهو كذلك عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى **قوله**
 تجنيس مقتضى كلامه أنه لا يرجع إلى المستلزم وليس كذلك فإن المسئلة الأولى
 مسئلة الخلاصة كما صرح به في البحر والمنزلة الأولى في التجنيس فيها
 فالأجزاء فيها مفرقة على الوجوب والصحيح خلافه ولذلك قال في التمهيد
 وترجيح التجنيس في المستلزم الوجه وهو الأجزاء في الأولى وعدمه في الثانية
 فالحاصل أن عدم الأجزاء في مسئلة المتن غير الوجه لتفرقه على القول
 بوجوبها وهو ضعيف وإن قول الشارح تجنيس غير صحيح بالنسبة إلى المسئلة
 الأولى وأرجاعه إلى الثانية فقط بعيد وإن قوله لأن السنة إلى آخر
 تعليل المسئلة الشارح فقط **قوله** ووجهه في البحر حيث قال والذي
 ظهر للبعد الضعيف أن كثرة الركعات أفضل من طول القيام لأن القيام

أما شرح وسيلة إلى الركوع والسجود كما صرحوا به في صلاة المريض من أنه لو
 قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود سقط عنه القيام مع قدر
 عليه لغيره عما هو المقصود فلا تكون الوسيلة أفضل من المقصود وأما
 لزومه لكثرة القراءة فلا يفيد أنه فضلية أيضاً لأن القراءة ركناً لا
 كما صرحوا به مع الاختلاف في أصل ركبتها بخلاف الركوع والسجود
 فإنهم جمعوا على ركبتها وأصلها كما قدمناه مع تخلف القيام عن
 القراءة في الفرض فيما زاد على ركعتين فترجح هذا القول بما ذكرناه
قوله من ثلاثة أوجه الأول أن القيام وإن كان وسيلة إلى الفضيلة
 طوله إنما بكثرة القراءة فيه وهي وإن بلغت كل القراءة تقع فرضاً بخلاف
 التسجيئات فإنها وإن كثرت لا تزيد على السنية الثانية أن كون القراءة
 ركناً لا يرد ما لا أثر له في الفضلية الثالث أن كون القيام يتخلف عن
 القراءة في الفرض ليس مما الكلام فيه إذ موضوع المسئلة في النقل
 وفيه يجب القراءة في كل **قوله** أن هذا أي المذكور في المتن **قوله** وهكذا
 أي مثل ما عن المعراج وأما ذكر هذا لأن صاحب البحر نقل عن المجتبى فضيلة
 الركوع والسجود عن محمد واقصر عليه **قوله** بنسخه بآء بمعنى في ونسخة
 مفردة مضاف إلى باب المتكلم والمجتبى بدل من نسخ **قوله** وهل إلى آخر
 البحث لصاحب المنهاج الذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل
 لأن الفضلية القيام إنما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة له كذا رأيت
 في بعض الهوامش **قوله** وكذا دخوله إلى آخره عبارة المنهاج في البنية
 معنياً إلى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض والافتقار ينوب عنها
 وإنما ينوب عنها إذا دخله لغير الصلاة انتهى وهذا الكلام يحتمل معنيين
 الأول أن من دخل المسجد ناوياً أداء الفرض ثم خرج من غير صلاة أصلاً
 يكون آتياً بالتحية وهو ظاهر إطلاق العبارة وفيه من البعد ما لا يخفى
 الثاني أن من دخله ناوياً ذلك وصلاه يكون آتياً بها إما أن دخله غير
 ناوياً فإنه لا يكون آتياً بها ولو صلى الفرض فيوم مر بها وعلى هذا فتكون
 هذه العبارة مقيدة لقوله ثم وإذا افتقر ينوب عنها أي أن دخل
 المسجد بنية الأداء **قوله** بلا نية راجع للمسائل الأربع وهو ظاهر
 بالنسبة إلى الأولى ولينى وكذا في الأخرى لأن المعنى وكذا دخوله بنية
 فرض ينوب عنها بلا نيتها **قوله** كلمات التسبيح الظاهر المراد بها
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر بدليل قوله فيما ساقى بثلاثين
 تسبيحة **قوله** وفي الخلاصة إلى آخره يمكن أن يكون قولاً ثالثاً ويمكن أن
 يكون جمعاً بين القولين **قوله** والأكثر أي أن كان مستحقاً كما في
 المتن وإن ساقى قليلاً حيث قال كبراً لأنه استغفار وإنما حوينا عبارة
 لأنكار السنن لا يستلزم الكفر كما تفيد عبادة ويؤيد ما قلناه
 أيضاً ما قدمناه عن الكمال من أن عمداً كفاً لا زماً سنة والواجب **قوله**

والاول من ذي الحجة اي والعشر الاول **قول** ركعتا الاستخارة وهي ما قاله جابر رضي
الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليكن ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل
اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان
هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل ام اجله فاقدري
ولييسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة
امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان
ثم رضني به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة الا مسلم ويثبت في الجمع بين الروايتين
في قوله وعاقبة امري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والعمرة وجميع ابواب الخير
تعمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل واذا استخار مني ما يشاء له صدق كذا
في امداد الفتاح **قول** واربع صلاة التسبيح ذكرها في الملتقط بكبر ويقرأ الشفاء
ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يتعوذ ويقرأ
فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر او في الركوع عشر او في القيام عشر
وفي كل سجدة عشر وبين السجدين عشر ويتبناها اربع ركعات قيل لابن عباس
رضي الله تعالى عنهما هل تعلم هذه الصلاة السورة قال نعم لها كمال الشكر
والعصر وقيل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد قال المولى وصلها قبل الظهر
كذا في المضرب كذا في الفتاوى الهندية **قول** وقيل ركعتان وعليه قصر
في امداد الفتاح حيث قال وفي ركعتان عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم فليتوضأ
وليجتهد الوضوء ثم ليترك ركعتين ثم ليقرأ على الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحكيم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلا
م من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هملاً الا فرجته ولا حاجة لك في حاجتي
يا ارحم الراحمين **قول** علائها كانت فرضاً عليها الخ لا في فيها فعندنا في بكر الاصم
وسفيان الثوري ليست بفرض في الصلاة اصلاً وعند الحسن البصري فرض في ركعة
وعند نافي ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الشافعي في الاربع **قول** على المشهور
وقد مناه في الشروط الصلاة ان التحقيق انها فرض في خصوص الاولين فارجع
اليه **قول** للمنفرد لو قال لغیر المؤمن ثم لشم الامام **قول** فامل اشارته الى
الجواب وهو ان المؤكدة الرباعية وان كانت صلاة واحدة باعتبار كثير من
الاحكام فكل شفع منها صلاة في حق بعض الاحكام وهو انه اذا نواها وشرع فيها
لا يلزمه بالشرع الا ركعتان حتى لو قطعها قضى ركعتين فقط في ظاهر الرواية
عن اصحابنا كما صرح به في البحر وانما اختار الحلبي وغيره خلافه كما ساقى فصدق
ان كل شفع من الرباعية المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام **قول**
او في صلاة ظان هذا التركيب يقتضي انه اذا اقتدى رجل بمن ظن ان عليه الظهر

مثلاً

مثلاً ثم تذكر الامام انه صلاها فافيد الصلاة ليس على المؤمن القضا وليس
كذلك بل عليه القضاء لان نقله هذا مضمون وان كان نقل الامام ليس مضموناً
كما صرح به في البحر في باب الامامة عند قوله وفداً قنناً رجل بالمرأة او صبي
فتعين ان يكون ملاده ما ذكر في البحر هنا وهو ان رجلاً شرع في الصلاة على انفسها
عليه ثم تبين انها ليست عليه فافيدها فانه لا يجب قضاؤها وتركيبه يفيد
هذا المعنى لان هذه الصلاة التي شرع فيها يصدق عليها انها صلاة ظان لكنه
خلاف المتبادر ومع ذلك يروى عليه امر ان يكون ان هذه المسئلة سيمرح بها
المصنف قريباً الثاني انه معطوف على قوله متنفلاً فيقتضي انه مستثنى ايضا
كالعطف عليه وليس كذلك بل هو خارج بقوله قصدوا وهذا الاعتراض الاخير
بعبارة يرد على قوله او امي وما بعده **قول** وافسده ظاهر العبارة يقتضي انه
راجع الى الظان وما بعده مع ان الصلاة لا تعتقد فيما بعده كما صرح به في البحر
فتعين رجوعه للظان فقط لكنه بعيد **قول** في الحال اي عقب المذكور **قول**
على الظاهر اي ظاهر الرواية حتى لو افسده بعد ما شرع فيه في أحد هذه الاوقات
لزمه قضاؤه في غير ظاهر الرواية لا يلزمه قضاؤه كالصورة اذا شرع فيه في
وقت مكروه فانه لا قضاء عليه بالافساد والفرق على ظاهر الرواية ان بنفس
الشرع في الصوم يسمى صائماً حتى يجتنب به والمال على الصوم فيصير متجنباً
للنهي فيجب ابطاله ولا يجب صيانه ووجوب القضاء يستثنى عليه ولا يصير
مترتباً للنهي بنفس الشرع في الصلاة حتى يتم ركعة ولهذا لا يجتنب به المالحق على
الصلاة فيجب صيانة المزدى فيكون مضموناً بالقضاء كما ساقى في الصور **قول**
الا بعد كشر وعق وقت مكروه وكما سقاة احديه **قول** احرمه اي من غير
تعريض الحج او عمرة وبهذا غير الحج والعمرة وان سلمناه فاندفع التكرار **قول**
غير مؤكدة قد ساقى ان في ظاهر الرواية لا فرق بين المؤكدة وغيرها **قول**
في خلاف قيد به لانه لو تضمن بين آخر القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة
لا يلزم شئ لان الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني لم يشع فيه وكذا لو انقض
بعد القعود الثاني **قول** اي وقته للاول اي للشفع الاول وهو تقييد
لقوله او الثاني **قول** والا اي وان لم يشهد للشفع الاول ونقصه في خلاف
الشفع الثاني **قول** يفسد لكل لان الشفع الاول انما يكون صلاة ان وجدت
القعدة الاولى اما اذا لم توجد فاك ربيع صلاة واحدة كذا في البحر وقد ذكره
الشارح حيث اوترك قعود اول **قول** الا باعتبار اقتدار بعض المتطوع
لوا اقتدى بمصلي اظهر مثلاً ثم قطعها فانه يقضي اربعاً سواء اقتدى به في
اولها او في القعدة لانه لا يقتدر ان يلزم صلاة الامام وهي اربع كذا في البحر عن
المذاهب **قول** او نذر لان سبب الوجوب فيه هو النذر بضعفه وضعف
بجلاف الشرع في النذر فان سبب الشرع فيه لم يثبت وضعف لصيانة
المزدى عن البطال وهو حاصل بتمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة
كذا في البحر **قول** لان الاول لما بطل الى اخره علة لقوله واكمل واحد على الثاني

لا يغير ولا يصلح علة لما قبله الا لقوله والاول فقط **قوله** فهذه تسع صورة
 الاولى ترك القراءة في شفعيه الثانية تركها في الاول فقط الثالثة هو قوله
 او الثاني الرابعة والخامسة قوله او احدى ركعتي الثاني السادسة والسابعة
 قوله او احدى ركعتي الاول الثامنة والتاسعة قوله الاول واحدى ركعتي الثاني
 لا غير **قوله** في ست صور اربع في قوله ولو ترك القراءة في احدى كل شفع واثنان
 في قوله او في الثاني واحدى الاول **قوله** لكن بقي ما اذا لم يقعد صورتها قرا
 في الاولين ولم يقعد الفعدة الاولى وافسد الاخر بين وحكمها انه يقضي اربعاً
 اجماعاً كذا في النهرو قد ذكره الشارح مرتين الاول قوله اي وشهد الاول
 والا يفسد لكل الثانية قوله او ترك تعود اول **قوله** او قعد ولم يتم لثالثة
 صورته ترك القراءة وقعد ولم يتم وحكمها انه يقضي ركعتين كذا في النهرو
 او قام ولم يقعد ها بسجدة صورته ترك القراءة في الشفع الاول ثم قعد ثم
 قام الى الركعة الثالثة ثم افسدها قبل ان يقيد لثالثة بسجدة بحكمها
 انه يقضي ركعتين عندها وعند الثاني اربعاً كذا في النهرو وسيله ما اذا افسد
 بعدا لتقييد بسجدة **قوله** فتنبه اي للاغلاق الذي في قوله لكن الى آخره
قوله ومنه المتداخل المدا به ما اختلفت صورته واختد حكمه ففي عتبا
 العناية حيث جعل سبعا من الصور داخل في الثانية الباقية وذلك
 لان المذكور في المتن ثمانية صورته يلزم فيها ركعتان واثنان يلزم
 فيها اربع لكن الست الاول تسع في التفصيل والاثنان ست في خمس عشرة
 واما معرفة الخلافة في هذه المسائل فهوان صحة الشروع في الشفع مع فساد
 اداية توجب قضاءه وصحة الشروع في الشفع الاول بالتحريم وفي الثاني
 بالقيام مع بقاء التحريم والتحريم يتبع عند يوسف كيف ما كان وعند
 اي حنيفة بالقراءة ولو في ركعة من الشفع الاول وعند محمد وزفر في الركعتين
 ويجمعها قول السنفي رحمه الله تعالى
 تحريم الغل لا يثبت اذا تركت فيها القراءة اصلا عند نعمان
 والترك في ركعة قد عذر زفر كالترك اصلا وايضا شيخ شيبان
 وقال يعقوب يتبع كيف لم ترك فيها القراءة فاحفظه بارتقان
 وحكم من تم الى آخر صورته رجل قعدى متنفلا بمنفقل في باعي
 فقر الامام في احدى الاولين واحدى الاخرين فكما يلزم الامام قضاء اربع
 كذلك يلزم للموافق ولو اعدى به في التشهد وقس على ذلك **قوله** او صلى اربعاً
 اي بقراءة في الكل **قوله** استحساناً او لقياس ان يفسد الشفع الاول بترك
 الفعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة ان يكون كل فعدة فيه فرضاً
 ووجه الاستحسان في الشارح **قوله** صح اي على نهار ركعتان فقط كما
 سيأتي في الترويح **قوله** خلا فالمحمد فانه جار على اصل لقياس **قوله**
 ويجوز للمهوسوا ترك الفعدة عدا اوسهوا نعم في الترك عدا لقياس الجود
 يجوز عذر كما في النهرو **قوله** ولا يثبت ولا يتعدى لانه لا يكون ان الا في ابتدا

صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد الاول فلما لم يقعد جعل لكل صلاة
 واحدة **قوله** في الاصح وعندها لا يجوز **قوله** كعكسه فانه يجوز انفا **قوله**
 وفيه اي في الجرح **قوله** في القراءة بان يصلي الظهر مثلاً ثم يصلي بعده اربع ركعات
 نافلة ركعتان بقراءة وركعتان بلا قراءة بل يقرأ في جميعه **قوله** او في الجماعة بان
 تكرر في المسجد على هيئة الاولى فانه مكرره **قوله** على المختار وقيل في غير حالة التشهد
 يقعد محتجباً او متربعا **قوله** محل القصر بالنصب مبدل من خارج المصنف فائدة
 شوب خارج لقدرته وخارج الاخبية **قوله** ولو ابتداء يعني انه لا يشترط استقبال
 القبلة في الابتداء لانه لما جاز الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح الى غير جهتها
 بحر **قوله** عندنا احتراز عن قوله الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه يقول يشترط
 في الابتداء ان يوجهها الى القبلة كما في الشربلية **قوله** لان الاول ادى الى كل مما
 وجب وذلك لان احرامه انقعد بجوزا للركوع والجود لقدرة على النزول فاذا
 اتى بها صح واجرامها زل انقعد موجبا للركوع والجود فلا يقدر على ترك ما لم
 من غير عذر **قوله** ويبنى قائماً الى آخره راجع الى قوله واذا افتتح ركبا ثم نزل ببنى
قوله ولو ركب نفسد يعني في صورة ما اذا افتتح ركبا ثم نزل ببنى فانه اذا ركب
 بعد ذلك نفسد صلاته لان الركوب عمل كثير فعمل هذا الوجه شخصي ووضعه
 على الدابة لا نفسد لانه لم يوجد منه العمل فمضاه عن كونه كثيراً كما صرح به في البحر
 واما حمل كلامه على هذه ولم يخله على صورة ما اذا افتتح نازلاً لفساده من وجهين
 الاول انه يتكرر مع قوله وفي عكسه لا الثاني ان الفساد فيها ليس معللاً بالعمل
 بل لوجه شخصي ووضعه على الدابة نفسدا ايضا مع انه لم يوجد منه العمل صلاً
 فمضاه عن كونه كثيراً كما صرح به في البحر **قوله** هذا كله اي اشتراط عدم القدح على
 النزول او وضع خشبة تحت المجل او عدم كونه طرفاً للمجلة على الدابة **قوله** لئلا
 يختلف سيرها المكان علة لقوله بشرط ايافها **قوله** مطلقاً اي سواء كانت
 واقعة او سائرة على القبلة او لا قادر على النزول او لا طرف للمجلة على الدابة
 او لا **قوله** عنده فيه عود الضمير على غير معلوم **قوله** الخلفا يعني عمر وعثمان
 وعليهما رضي الله عنهما كما في فتح القدير **قوله** اجماعاً لم ينعبر قول بعض
 البروافض انها سنة للرجال دون النساء كما نقله في امداد الفتاح **قوله** في كاي
 وقيل وقتها قبل العشاء وبعده قبل الوتر وبعد وقيل بين العشاء والوتر
قوله ولا تكره بعده اي كراهة تحريمية كما هو الاصل في اطلاق كراهة
 والا فالكراهة التنزيهية ثابتة بدليل قول البحر فان اخرها الى ما بعد
 نصف الليل فالصحيح انه لا بأس به والا صل في هذا اللفظ دلالة على كراهة
 التنزيهية **قوله** في الاصح وقيل تكره لانها تبع العشاء فصارت كسنة
 العشاء والمجواب انها وان كانت تبعاً للعشاء لكنها صلاة الليل ولا فضل
 فيها آخر فلا يكره تاخيرها هو من صلاة الليل ولكن لا يجب ان لا يؤخر
 اليه خشية الفوات كذا في امداد الفتاح **قوله** ولا وحده اي لا جماعة ولا
 منفرداً **قوله** المجل بكسر الميم وهو الترويح المجل وهي المفراضة مع الوتر

قوله بكرة الخالفة المتوارث مع كراهة الزيادة على ثمانين **قوله** بين كل
اربعة تركيب فاسد والتركيب الصحيح ان يقول بين كل تركبتين كما في الدراو
بعد كل اربع كما في الكفر **قوله** جذر مئة بفتح الهاء وسكون الراء المحجمة وفتح الراء
سرعة الكلام والقدرة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز
القطع **قوله** فليراجع قضية التعليل في المسئلة السابقة بقوله لا يفتا
تبع ان يصلي لو ترجع في هذه الصورة لانه ليس يتبع التراخي بل ولا الفتا
عند ان حنيفة رحمه الله تعالى **قوله** لكن نقل الى اخره مقتضى ما نقله عن الحلبي
من قوله فكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل ان يكون الرابع هو الاول
تأمل **باب ادراك الفريضة** قوله فخرج النافلة فقوله فيما
سياتي والشارع في نقل لا يقطع مطلقا نصريح بالمفهوم **قوله** والقضاء
يعني اذا شرع في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما حل
على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فاقبعت الجماعة في ذلك الفرض بعينه
يقطع كما ذكره في البحر جرحا وصرح به في امداد الفتاح جازما **قوله**
اي شرع بالبناء للبحر **قوله** لا اقامة المؤذن مرفوع عطف على معنى قوله
شرع في الفريضة في مصلاه فحانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
في مصلاه لا اقامة المؤذن الى آخره **قوله** كما لو نددت الى آخره تكرار لا يكره
في مكرهات الصلاة قيل قوله وكذا استغفالا القبلة **قوله** ضياع كجاء
قاموس **قوله** درهم قد منافي المكرهات عن امداد الفتاح ترجيح اقطع
لما دون الدرهم ايضا **قوله** من مال من غير منكر كما في بعض النسخ وهو الموافق
لقوله في المكرهات وضياع ما قيمته درهم له او غيره **قوله** لا يمكن قضاء هذا
التعليل يفيد جواز قطع الفرض للجماعة كذا في امداد الفتاح **قوله** لا يجيبه
عبارة البحر عن الويلوي لا بأس ان لا يجيبه وهي تقتضي الاجابة افضل
تأمل **قوله** وهذا ان لم يقيد الى آخره حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فاقبعت
قبل ان يسجد الاول قطع واقتدى فان سجدتها فان في باعني ثم شعرا واقتدى
ما لم يسجد للثالثة فان سجدتها واقتدى في العصر وان في عصره قطع واقتدى
ما لم يسجد للثالثة فان سجدتها ثم لم يقصد **قوله** احراز النفل راجع لقوله
وضم اليها اخرى وقوله والجماعة راجع لقوله ثم ياتي فهو شرع في ترتيب الف
فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان وصف الفريضة وبطلان الوصف
يستلزم بطلان الاصل عند محمد فهلا ذكرنا خلافا قلت قول محمد فيما اذا
يمكن من اخرج نفسه عن العدة بالمضي كما اذا قيد خامسة الظهر بسجدة ولم
ولم يكن قعدا اخيرة اما اذا كان متمكنا من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه
فلا يطل صليها بل يبقى نفلا اذا ضل الثانية كما صرح به في البحر **قوله** مستغفلا
ان قلت جماعة النفل خارج رمضان مكرهه فانت نعم اذا كان الامام والقوم
مستغفلا وكان على سبيل التداخي كذا في البحر **قوله** وليس لقطع الاكل لانه لو
قطعها لصلاها كما يصليها اول مرة بخلاف الفرض فانما اذا قطعه منفردا

يصلي

يصليها بالجماعة **قوله** خلا فالما رجحه الكمال من انه يقطع على رأس ركعتين
ثم يصليها بعد ذلك قال في البحر وقيد بالفرض لانه لو كان في النفل لا يقطع مطلقا
وانما يركعتين واختلفوا في السنة قبل الظهر والجمعة اذا اقيمت او خطب الامام
فالصحيح انه يتمها اربعا كما صرح به الويلوي وصاحب المتبقي والمحيط ثم الشنخي
لانها صلاة واحدة وليس لقطع الاكل بل لا بطلان صورة ومعنى وقيل يقطع على
رأس الركعتين ورجحه في فتح القدير بخلافه انه يمكن من قضاها بعد الفرض ولا
ابطال في التسليم على ركعتين فلا يقوت فرض الاستماع والاداء على الوجه المأمور به بل لا بأس
انتهى والظاهر ما صححه المشايخ لانه لا شك ان التسليم على رأس الركعتين ابطال وصف
السنة لا لاكلها وتقدم انه لا يجوز ويشهد له ثبات احكام الصلاة الواحدة للاربع
من عدم الاستفاح والتعود في الشفع الثاني الى غير ذلك كما قدمناه **قوله** ومن عزمه
ان يعود متعلق بقوله والحاجة فقط **قوله** لما مرى من قوله احراز النفل والجماعة
قوله البتيرة تضعف البتيرة وهي الركعة الواحدة التي لا ثمانية لها والثلاث تستلزمها
لكن ان كانت واحدة فقط في باطة كما صرح به في البحر وان كانت ثلاثا بان سلم مع احكام
فيل فاسدة والصحيح انها مكرهه تحرم كما في البحر **قوله** بالانمام متعلق بمخالفة
الايام فالوشرع يتمها اربعا لان مخالفة الامام مشروعة في الجملة ومخالفة السنة
لم تشرع اصلا **قوله** قلت الى آخره مرد ولا يصح صاحب الهداية صرح بالكرهية وصاحب
غاية البيان بانها بدعة وقاض خان في شرح الجامع الصغير بانها حرام قال في البحر والظاهر
ما في الهداية لان المشايخ يستدلون بانهم صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيرة وهو من قبيل
نهي الثبوت قطعي الدلالة فيفيد كراهة التحريم على صورتنا **قوله** وفي الحضرة الى آخره
من تمة عبارة الفهستان والمراد به ما يدعيه من كون الكراهة تنزيهية الذي
هو معنى الامارة **قوله** در المفيدة وفي ابطال العمل **قوله** جلبا لمصلحة وهي الايتان
بالسنة بعد ذلك **قوله** ثم ياتي عن قول الكثر وقضى لان استعمال القضاء فيها محرم
قوله على انها سنة اي اتفاقا على الصحيح وذكر قاضي خان انها تكون سنة عندها
ونفلا عند ان حنيفة رحمه الله تعالى **قوله** عند محمد وعند ابو يوسف بعده
كذا في الجامع الصغير لمحامى وفي المنظومة وشروحه على العكس في غاية البيان
يحتمل ان يكون عن كل من الامامين روايتان بحر **قوله** وبه يفتي راجح في فتح القدير
تقديم الركعتين لان الاربع فانت عن الموضع المستوف فلا يقوت الركعتين عن موضعها
قصدا بلا ضرورة بحر **قوله** واما ما قبل العشاء لم يشرع في قبل العصر لانه لا يتوهم
قضاؤها لما ان ما بعد صلاة العصر وقت مكره **قوله** من ذوات الاربع ليس قيما
اذا الثلاث والنشائي كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث
قوله وكذا مدرك الثلاث وكذا مدرك الثلثين من الثلاث كما صرح به في امداد
الفتاح **قوله** وضعفه في البحر ان من حلف لا ياكل هذا الرغيف لا يبحث الا بالكل
كله **قوله** واذا امتن فرت الوقت الظاهر انه مراده اصل الوقت بدليل قول الشارح
لتفويته الفرض وهو ظاهر في غير العصر ما فيه فشكل فانه لو بقي للوقت المكره
ما يسع اربع ركعات فهذا الكلام يقتضي ان تصلي سنة العصر ويقع الفرض حينئذ

في الوقت المذكور مع نصهم على انه اذا تعارض سنة ومكروه تترك السنة لاجل المكروه **قوله** وباقى بالسنة هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها والمقصود منها ان سنن الصلوات مطلوبة سواء صلى منفردا او جماعة **قوله** على الاصح وقال بعض مشايخنا لا ياتي بها اذا صلى منفردا كذا في الدرر **قوله** لكونها مسجلات يعني والصلاة منفردة احتياج الى التكميل فوق ما احتجاجة الصلاة بجماعة **قوله** بما مرى من انه اذا خاف فوت ركعة من الظهر وصلى سنة تركها **قوله** فيدبر بزيادته فوجدناه باطلا والعجب من الشربلا في حيث لم يتعرض له في الحاشية **قوله** والاى وان لم يحقه امامه فيه بان دفع رأسه قبل ان يركع الامام والحقه ولكن كان ركوع المقتدى قبل ان يقرا الامام مقدرا لفرض لا يجوز **قوله** وبما في الخلاصة قال في الخلاصة المقتدى اذا اتي بالركوع والسجود قبل الامام هذه على خمسة اوجه اما ان ياتي بها قبله او بعده او بالركوع قبله وسجده معه او بالركوع معه وسجده قبله او اتي بها قبله ويذكره الامام في آخر الركعات فاذا اتي بالركوع والسجود قبل الامام في كلهما يجب عليه قضاء ركعة بلا قراءة ويتم صلاته واذا ركع معه وسجده قبله يجب عليه قضاء ركعتين واذا ركع قبله وسجده معه يقضى اربع بلا قراءة واذا ركع بعد الامام وسجده بعده جازت صلاته انتهى وجهه في فتح القدير بان مدرك اول صلاة الامام لاحق وهو يقضى قبل فراغ الامام ففي الصورة الاولى في الثانية الركعة الاولى وركوعه وسجده في الثانية قضاء عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة ويقضى بعد الامام ركعة بغير قراءة لانه لاحق في الثانية تلحق بسجده في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا بليغ ركوعه في الثانية لو وقع عقب ركوعه الاول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبرا بليغ في سجده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضى ركعتين وقضاء الرابع في الثالثة ظاهر انتهى في الخلاصة المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وطال الامام السجدة فظن المقتدى ان الامام في السجدة الثانية فيسجد ثانيا ولا امام في السجدة الاولى جازون نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحطت الثانية فقبل ان يضع الامام جبهة على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة المقتدى وكانت عليه عادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلاته انتهى كذا في البحر **قوله** **قصة الفوائت** قوله يوم الخندق وذلك ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء كذا في فتح القدير **قوله** ثم الاداء هو قسم من المأمورين لان المأمورين ينقسم الى اداء واعادة وقضاء **قوله** وقته اي سواء كان ذلك الوقت العزمي او الجبري لما كان قوله فعل الواجب يقتضي انه لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع ان وقوع الترخيم فيه كاف اتبعه بقوله وبالحكمة فقط بالوقت يكون

اداء فقوله بالتخريم متعلق بكونه لبا والسببية والبا في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته الاولى سقط قوله في وقته لانه لو فعل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت كما ان اعادة ايضا بدليل قول الشارح واما بعده فتدبا اي فتعاد ندبا **قوله** غير الفساد زاد في البحر وعدم صحة الشروع يعني وبغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح لانه اراد بالفساد ما هو الا عدم من ان تكون منعقدة ثم تفسد او لم تنعقد اصلا ومنه قوله الكثر وفسد اقتداء رجل بامر **قوله** مع كراهة الترخيم مقتضاه ان المودة مع كراهة الترخيم لا تعاد مع انه نص في مكروهات الصلاة من اداء الفتح على انه يندب اعادةها ومقتضى طلاقه انه يندب اعادةها في الوقت وبعده وفي قول الشارح اي وجوبا اشارة الى ان المودة مع كراهة الترخيم يندب اعادةها **قوله** والطلاق في آخر هذا الكلام يقتضي ان اطلاق القضاء على سنة الفجر ايضا اذا اتي بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كما خيرة قسم من المأمورين والمأمورين حقيقة هو الواجب كما علم في محله فعلى هذا لا تنصف السنة باحد هذه الانقلاب الثلاثة وان اردنا بالمأمورين ما يشمل الفعل مجازا بدلتنا الواجب بالعبادة وقتنا الاداء ابتداء فعل العبادة في وقتها واعادة فعل مثلها لخلل غير الفضا وبغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بغير وقتها فتكون السنة التي تفعل في وقتها اداء وما اذن الشارح في فعله منها في وقتها قضاء كسنة الفجر وما سنة الظهر فاطلاق القضاء عليها مجاز على حال لانها مفعولة في وقتها فقوله المصنف الآتي وقضاء الفرض الى آخره جار على هذا الوجه او مجاز **قوله** الترتيب بين الفروض الآخرة اعلم ان الترتيب بين كل فرض من هذه الفروض السنة وبين فرض آخر منها فرض على سواء كان كل من الفروض اداء وكل منها قضاء او احدهما اداء والآخر قضاء اما مثال الثاني والثالث فظاهر وما مثال الاول فكما لعشاء مع لوتر في وقتها ولما لم تتناول عبارة الكثر هذا القسم حيث قال الترتيب بين الفوائت والوقتيه وبين الفوائت مستحق عدل عنه المتى تبعه الدرر في هذا الترتيب المفيد للاقسام الثلاثة يجعل اوفى قوله او قضاء على ما في بعض النسخ مانعة خلو مجوز للجمع وعلى نسخة الواو يجعلها بمعنى او **قوله** من اقام عن صلاة بقية الحديث او فيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضي التي تذكر ثم بعد التي صلى مع الامام كذا في الدرر **قوله** وبه ثبت الفرض العمل لانه على المتى قطعي الدلالة **قوله** الا الثلاثة المنهية وهي الطلوع والاسواء والغروب **قوله** كما مر في اوقات الصلاة **قوله** فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت اي بين الفوائت وبين الوقتيه فقط لا بين الفوائت بعضها مع بعض كما صرح به في المنه والبيّن الوقتيات بعضها مع بعض كما لو ترمع العشاء كما بينا **قوله** المسحوق وقيل المعنى اصل الوقت وثمرته تطهر فيما لم يذكر في وقت العصر انه لم يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التغيير ويقع العصر وبعضها فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر **قوله** حقيقة

تبيين نسبة ضاق الى ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر ولا يكتفى بصيغة يجب
الظن حتى لو كان عليه الوتر فشرع في صلاة الفجر ذكرنا ان الوقت لا يسع الا
الفجر ثم يبين سعة بطل الفجر **قوله** اذ ليس الى آخره تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب
اذا ضاق الوقت يعني لو قلنا يلزم الترتيب عند ضيق الوقت للزم تفويت
الوقتي لتدارك الفايئة وهو مخالف للحكمة لكن هذا التعليل بظاهرهما
يناسب اعتبار اصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن ان يجاب بان معناه
تفويت الوقتي عن وقتها المستحب **قوله** ولو لم يسع الوقت كل الفوائت
صوته عليه العشاء والوتر مثلاً ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع
الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات الثلاثة فظاهر كلامه ترجيح
انه لا يجوز الصبح ثم يصل الوتر وصرح في المجتبى بان الاصح جواز الوقتي
كذا في البحر **قوله** وفيه اي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة
قوله او نيت الفايئة اي فلا يلزم الترتيب اذا نيت الفايئة وصلى
فايئة اخرى مرتبة على الفايئة المنسية او صلى وقتي مرتبة على الفايئة
المنسية وانما حملنا عبارة على المعنيين لقول صاحب المنهاج يسقط الترتيب
بين الفايئة والوقتي وبين الفوائت بالسيان لكن بقي ان الترتيب بين
الوقتيين يسقط بالسيان مثله صلى الوتر ناسياً للعشاء ثم تذكر بعد
صلاة الوتر انه لم يصل لعشاء فصلاها لم تلزمه عادة الوتر كما هو
مقتضى إطلاق المتن ويدل عليه قول المصنف في شرحه يعيد العشاء هو
والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به اذ لم
يصح اذ السنة قبل الفرض مع انها اديت بالوضوء لانهما يتبع الفرض اما
الوتر فصلاة مستقلة عنده يصح اداؤه لان الترتيب بينه وبين العشاء
فرض لكنه ادى الوتر بغيره انه صلى العشاء بالوضوء وكان ناسياً ان العشاء
في ذمته فسقط الترتيب وعندها يقضى الوتر ايضا لانه سنة عندها
انتهى وهو نص في الدلالة على ما ذكرنا حيث قال وكاننا سيان ان العشاء
في ذمته فان مسئلتنا كذلك كما صورنا **قوله** او فائت ست يعني لا يلزم
الترتيب بين الفايئة والوقتي وبين الفوائت اذا كانت الفوائت
ستاً كذا في المنهاج بين الوقتيين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب
بهذا المسقط كما يخفى **قوله** اعتقادية خرج الفرض العملي وهو الوتر
فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضاً لكنه لا يجيب عن الفوائت
قوله على الاصح احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادة
وعما في السراج الوهاج من اعتبار دخول وقت السابعة بحر **قوله** ولو
متفرقة اعلم ان الفوائت اما حقيقة او حكمية نص على ذلك في امداد
الفتاح والفتاوى اما الحكمية فمما لها ما اذا ترك فرضاً وصلى بعده
خمسة صلوات ذكرنا له كما صرح به الفتاوى وظهر من تمثيله بالحكمة ان
إطلاق الحكمية تغليباً لان كل حقيقي حكمي وهذا لان المتروكة فايئة حقيقة

وحكماء الخمسة الموقوفة فايئة حكماً فقط واما الحقيقة فاما ان تكون مجمعة
او متفرقة فان كانت مجمعة كما اذا ترك صبح يوم وصبح ثانيه وما بينهما حكماً
ظاهر وان كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذكرها كما صرح به الشرنبلالي
في رسالته جداراً لزال فان كانت ستاً كما اذا ترك صلاة صبح مثلاً ستاً بام
وصلى ما بينهما ناسياً لها سقط الترتيب اتفاقاً وان كانت اقل من ست كما لو تذكر
فايئة بعد شهر أو اقل فانه من اعتبار سقوط الترتيب كونها وقتاً للمخلة
ستاً قال هنا بسقوط الترتيب لان الاوقات هنا اكثر من ذلك ومن اعتبر
كون الفوائت ستاً بالفعل لم يقل بسقوطها لان الفايئة واحدة وهو الصحيح
وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة السنة الحكمية المقدمة بالتذكر
وعدمه فان في الحكمية صلى الخمسة ذكرنا للمتروكة وفي مسئلة صلى صلاة
الشهر غير ذكرنا للفايئة كما قدمناه عن الشرنبلالي ويدل عليه عبارة البحر حيث قال
لو تذكر فايئة بعد شهر كما ذكرناه **قوله** او قديمة مثله ترك صلاة شهر
نسقاً ثم اقبل على الصلاة ثم ترك فايئة حادثة فان الوقتي جازية مع تذكر
الفايئة الحادثة لا نضمامها الى الفايئة القديمة وهي كثيرة فلم يجب للترتيب
وقال بعضهم ان المسقط الفوائت الحديثة واما القديمة فلا تسقط ويجعل
الماضي كان لم يكن بحر **قوله** على المعتمد لانه راجع كحل من المتفرقة والقديمة
قوله او ظن ظناً معتبراً ذكر في المنهاج هذه الجملة بعد قوله او نيت وهو المتأخر
لتصريح البحر بان الظن المعتبر ملحق بالسيان واعلم ان موضوع المسئلة في
جاهل صلى كما ذكرنا لم يقلد مجتهداً ولم يستفت فقيهاً فصلاة صحيحة لمصادقها
مجتهداً فيه اما لو كان مقلداً للمقلد المقلد حنيفة رحمه الله تعالى فلا يترتب بطلان المخالف
للمذهب امامه وان كان مقلداً للشافعي رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاة ولا خلو في
صحتها على شيء هكذا ينبغي حل هذا المحلل ولا يخالف ما سياتي من توقف
صحة المودة بعد المتروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو قضاها
قبل ذلك بطل ما صلاه بعد كذا في الشرنبلالية **قوله** فسد ظنره يعني
فتلزم اعادة هذه المسئلة مركبة من مسيلتين الاولى ترك الفجر وصلاته بغير
طهارة ثم صلى الظهر ذكرنا الفجر فسد ظنره حتى اذا صلى الفجر اعاد الظن
المسئلة الثانية لو لم يعد الظهر والحالة هذه ثم صلى العصر ذكرنا الظن
جازعصر لكن عليه قضاء الظهر بعد العصر كما صرح به في المنهاج فتح القدير
حيث قال تكمل بقى ما يسقط به الترتيب الظن المعتبر ذكرنا الشارح وغيره
كما اذا صلى الظهر ذكرنا ان عليه الفجر حتى فسد ظنره ففقد الفجر ثم صلى العصر
ذاكر الظهر جازت اذا فايئة عليه في ظننه حال اداء العصر وهو ظن معتبر وقن
هذا النوع ما لو صلى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر بطهارة ذكرنا الظن اعاد
العصر ولو صلى هذه الظهر بعد هذه العصر لم يعد العصر حتى صلى المغرب
جازت قال في المنهاج ويؤخذ من هذا ان يجوز كون المحلل مجتهداً فيه لا يستلزم
اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد ابتداء لا يعتبر الظن وان كان

ما ينبغي على المجتهد فيه ليستتبعه اعتبار ذلك الظن بزيادة المنفعة ففسد
العصر مجتهد فيه ابتداء فلم يعتبر وفسد المغرب بسبب ذلك فاعتبر انتهى
وبه يصح قولنا شارح فسد ظهر **قوله** لا نه مجتهد فيه يعني لا ابتداء بل
استتبعه المجتهد فيه ابتداء كما قدمنا عن الفتح والافا الترتيب بين الفجر والظهر
مجتهد فيه أيضا **قوله** من جهل الظاهر انه مسقط خامس غير الظن لان الظن
فيه ادراك والمراد بالجهل هنا البسط وهو خلو الذهن ليس فيه ادراك لوجود
الترتيب ولا بعده **قوله** وعليه يخرج ما في القضية يعني ان صاحب القضية
انما حكم على الصبي بذلك لانه الغالب عليه الجهل كما في الخبر **قوله** حتى لو خرج
الوقت قال في المجتبى ولو سقط الترتيب لصيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود
على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تقصد على الاصح وهو ما دل على الاصح
لا قاض واقتران المسافر بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع فيه في الوقت
لا يصح وكذا الوسط مع النسيان ثم تذكر لا يعود ولو نسي الظهور وفتح العصر
ثم ذكره عند احوال الشمس يعني لصيق الوقت وكذا لو غرت وكذا لو افترقا
عند الاصفار ذكر اكرام غرت انتهى وقوله واقتران المسافر نتيجة كونه مؤدرا
كما لا يخفى كذا في الخبر قوله كونه مؤدرا مع نتيجته لا مساس له بالمقام وان كان
صحيحا في نفسه كما هو ظاهر **قوله** وهو مؤدرا لوقوع تحريمه في الوقت
قوله لكن في الخبر الآخر من هذا النقل يعلم ان الخلاف لفظي في صيق
الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهور سعة الوقت ومن حكم فيه
بعدم العود حكم به عند خروج الوقت وكذلك في التذكر بعد النسيان فالكلام
المجتبى محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة وكلامه لا يردية محمول
على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها قال في البحر والذى ظهر للعبد الضعيف ان
ما ذكره في المجتبى من عدم عوده بالتذكر خطأ لان كلمتهم تفقت عند ذكر
المسائل الا ثني عشرية السابقة انه لو تذكر فبينة وهو يصلي فان كان قبل
العود قد راى تشهد بطلت صلاته اتفاقا وان كان بعد القعود بطلت
عنده وعندها لا تبطل فقد حكموا بعده بالتذكر وهذا قال في معراج الدرا
والنهاية انه لو سقط بالنسيان وصيق الوقت فانه يعود بالتذكر وسعة
الوقت بالاتفاق انتهى لذا والله اعلم اقتصر في المختصر على عدم العود بقوله
الفوائت وان حمل ما في المجتبى على تذكره بعد الفراغ من الصلاة فيكون محمول
الخلاف الترتيب بين الفائتة والوقتية في المستقبل لا فيما صلاه حالة النسيان
وتذكر قبل الفراغ فبعد مخالف لسياق كلامه في صيق الوقت لتعريضه فيه
بعدم العود لو خرج في خلال انتهى كلامه في البحر والجواب اننا نختار حمل ما في المجتبى
على تذكره بعد الفراغ من الصلاة كما مر وقوله فيكون محمول الخلاف فيه ان بعد
الحال انتفى الخلاف واما قوله فبعد مخالف لسياق كلامه فالجواب عنه ان
هذه المخالفة لا تصير فيها لما تقرر من ان القرآن والنظم لا يوجب القرآن والحكم
خصوصا وقد قام الدليل في كلام المجتبى على هذه المخالفة وهو قوله ولو نسي الظهور

وافتح

وافتح العصر ثم ذكره عند احوال الشمس يعني لصيق الوقت انتهى ووجه
الدلالة انه لو كان مراده بقوله لا يعود عدم العود مطلقا سواء كان التذكر في
الصلاة او بعدها لما كان التقليل في هذه المسئلة بقوله لصيق الوقت معني اذ
تكون العلة حينئذ عدم العود فتبصر **قوله** عن الدراية كذا في الخبر والذي في البحر
معراج الدراية **قوله** فليجرا الذي يظهر ان الخبر هو وضع الخلاف الذي ذكرناه
وفي التحقيق صيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند الخبر
عن الجمع بينهما لقولهما مع بقاة الترتيب كما صرح به في البحر عن النبيين وينبغي ان
يقال مثله في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين الفائتة والوقتية لصيق
وقت او نسيان يبقى فيما بعد تلك الوقتية **قوله** اصل الصلاة تبع فير المهر
والصواب وصف الصلاة قال في البحر وقد بفساد الفرضية فانه لا تبطل اصل
الصلاة عند اى حنيفة وانى يوسف رحما الله تعالى وعند محمد رحمة الله تعالى
يبطل لان التحريم عقدت للفرض فاذ بطلت لفرضية يبطل التحريم أصلا
ولهما انها عقدت لاصل الصلاة يوسف لفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان
الوصف بطلان الاصل كذا في الهداية وفايدته نظيره في انتقاص الطهارة بالقبض
كذا في العناية **قوله** سواء ظن وجوب الترتيب او لا انما يصح هذا على عمومته في
حق من قلدا با حنيفة او استفتى حنفيا واما في حق جاهل لم يقدر ولم يشك احدا
فمن صحح فيما اذا ظن وجوب الترتيب واما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بظن عدم
وجوب الترتيب ويخلو ذهن عن وجوب الترتيب وعدمه فالاول دلت في قول
المصنف او ظن ظنا معتبرا او الثاني في قولنا شارح من جهل فرضية الترتيب
يلحق بالناس في كل منها يسقط الترتيب **قوله** الفاسد اي الموقوفة **قوله**
سادسة الفوائت راد بها الواحدة المتروكة والخمس الموقوفة **قوله** صلاة
تصح خمس الى اخره فان المتروكة اذا صليت في وقت الصبح ثاني يوم بعد صلاة
الصبح قبل طلوع الشمس فسدت الخمس الموقوفة وان طلعت الشمس قبل ان يصلي
المتروكة صححت الخمس الموقوفة ومن هذا التقدير يظهر ان المصحح خروج وقت
السادسة من غير الاتيان بالمتروكة كما صرح به في البحر فقوله شارح صلاة
تصح خمس غير صحيح **قوله** بالعلم اي سواء كان في دار الحرب او في دار الاسلام
قوله او بدليله اي مظنة العلم اي في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة
العلم فلا يعذر بجهله بل ينزل عالمنا ويخاطب بقضاء الصلاة **قوله**
زمنها منصوب ظرف لغائه **قوله** ولا ما قبلها عطف على ما فات في ولا
يقضي مراد ما فات قبل الردة **قوله** في الاول ظهر عليه او آخره ليحصل الغرض
لا لاجل الترتيب لسقوطه والا لما صح قوله واخره وقد قدمناه في النية
باب سجود السهو **قوله** من اضافة الحكم وهو السجود على حذف
مضاف اي وجوب السجود **قوله** يجب هو ظاهر الرواية وفي المحيط عنه انه سنة
سجود **قوله** له اي للسهو لا في بيان في قوله بترك واجب سهوا **قوله** بعد سلام
استتر به عن قولنا الشافعي ان قبل السلام وعن قول مالك الا في ذكره **قوله**

واحد وقيل يسلم تسليمين وصححه في الظهورية والهداية **قوله** عن عيسى
 وقيل تلقاه وجهه واختاره في السلام **قوله** فقط تأكيد لقوله واحد
قوله سقط عنه السجود لانه بمنزلة الكلام **قوله** على المختار لانها
 اثر لقراءة وهي ركن فاخذت حكمها بحرفي رواية انها كالمسوية وكان وجهه
 انها واجبة كسجود السهو لا فرض **قوله** وقيل فيها احتياط وقيل في الاول
 فقط **قوله** وفي الفتية الى آخره هذا بيان في ما سباني من قوله وضم اليها سادسة
 لتصير الركعتان له نفلا وسجود السهو فانها نفل على فرض سباني ومن
 قوله واذا صلى ركعتين فرضا او نفلا الى آخره اللهم الا ان يقال ان معنى قوله
 لو بنى لنفل على فرض راد بنا لنفل على فرض ومعنى قوله لم يسجد اي في آخر
 المبنى عليه بل يسجد في آخر الصلاة فلا ينافي ما يأتي تأمل **قوله** قيل لا في
 اربع حكاة بصيغة التمرض لضعفه وكذا ضعفه في نور الايضاح ويستبي
 سجود عذر عند القابل **قوله** للامام صوابه لكل مصلح في الاصح خلافا
 لمن جعل المنفرد مخيرا فيما يخاف بين الجهر والخاففة **قوله** وعلمه لكل
 مصلح صوابه للامام **قوله** اسأله ليس لها فائدة وكونه التقدير سواء يسجد
 امامه او لا لا معنى له **قوله** ولو سبى فيه اي فيما فاته **قوله** اما النفل فيعود
 ما لم يقيد بالسجدة لان كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة فامرنا بالعود
 الى القعدة احتياطاً ومتى عاد تبين ان القعدة وقعت فرضاً فيكون رخصاً فرض
 لمكان الفرض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالقرض بحرف **قوله** في كل صح وفي
 رواية اذا قام على ركبته لينهض يقعد وعليه السهو **قوله** وهو الاصح
 وقيل ما لم يكن الى القيام اقرب **قوله** اما المزمع الى آخره صورته تشهد
 الامام وقام من القعدة الاولى الى الثانية فبعض من خلفه لتشهد
 حتى قاموا جميعاً فعلى من لم يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان
 خاف ان تقوته الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق
 المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في حقه سنة وبعدهما استغفار
 بفرض لقيام لا يعود الى السنة وهما التشهد فرض عليه بحكم المتابعة كذا
 في الجرح عن السراج وفي كون كون التشهد الاول سنة نظراً للصحة انه واجب
 كما تقدم في واجبات الصلاة **قوله** عند سجود ظاهر انه راجع لكل المتي
 فيكون سجوداً لا يتصور لها نفلا وليس كذلك البطلان الفرضية وكما
 بطل الفرض عنده بطل الاصل فتعين ان يكون راجعاً لقوله برفعه فيكون
 المتن اختار قول ابي حنيفة والابو يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد
 فان السجدة لانتم الا بالرفع **قوله** وبني اي قعد وسلم **قوله** خلافا لابي
 يوسف مقتضاه ان لا يبنى عنده وفيه ان اصل الصلاة باق عند المانع
 من البناء اللهم الا ان يقال ان المعنى لا يبنى عنده على انها فرض فلا ينافي
 البناء على انها نفل **قوله** حتى قال اي ابو يوسف **قوله** زه بالزاي المكسورة
 وهي كلمة تقولها الاعجماء عند استحسان شئ وقد تستعمل في التكم كما يقال لمن

اسما احسنت قهستان وهذا التجنبا غايته بالتلفيق من مذهبيها فان قوله فسد
 لا يسلمه محمد وقوله اصلها الحديث لا يقول به ابو يوسف رحمه الله تعالى **قوله**
 لم تفسد صلاتهم لانه لما عاد الامام الى القعدة انقضت ركوعه فيرتفع الركوع
 القوم ايضا تبعاً له لانه بنى عليه فبقي زيادة سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بحرف
قوله ما لم يتعدوا فان تعدوا فسدت وكانه لقصد هذا لافراد في موضع
 الاقتران **قوله** وفيها بلغنا الى آخره مبني للقرع على تقييد الخامسة بالسجدة
 صورة والاف في الحقيقة لاختصاصه لما قدمنا من ارتفاع قيامهم وركوعهم **قوله**
 والفجر فيه من المساحة ما لا يخفى في المناسب له لاربعة **قوله** ان شاء الله
 به الى ان الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب بحرف في غير وقت الكراهة
 اما فيه فالضم خلاف الاول كما ذكره عن الجرح عند قوله وضم اليها سادسة
 لتصير الركعتان له نفلا **قوله** لاختصاص الكراهة راجع لقوله ولو في العصر
 والفجر وقيل لا يضم بحرف **قوله** والا تمام راجع لقوله ان شاء الله ولو في غير
 مرتب **قوله** مثلاً اي وقعد في ثالثة الثلاثي وفي ثانية الثنائي **قوله**
 عادلان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه بالعود
 لاذ مادون الركعة محل الرقص بحرف **قوله** وسلم اشار به الى انه لا يعيد التشهد
 صرح به في الجرح **قوله** ثم الاصح ان القوم ينتظرونه يعني ولا يتبعونه لانه لا
 اتباع في البدعة وقيل يتبعونه فان عاد عاد وامعه وان مضى في الثالثة اتبعوا
 لان صلاتهم تمت بالقعدة بحرف **قوله** اذ لم يبق عليه الا السلام اشار به الى
 ان معنى تمام فرضه عدم فساد ولا فصلاته ناقصة لما سباني في قوله لتقصا
 فرضه بتأخير السلام اليه اشار في الجرح **قوله** وضم اي ندباً على الاظهر وقيل
 وجوباً بحرف **قوله** منه يعني اشار به الى الرد على الزبلي حيث حكم بكراهة الضم في
 الفجر دون العصر **قوله** والضم هنا اكد لان فرضه قد تم فلو قطع
 هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهم لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام
 وسجد للسهو لزم سجود السهو على الوجه المستوفى فلا بد من ضم سادسة
 ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية لم
 تنق ليجتاح الى تدارك نقصانها در **قوله** ولا عهدة لوقطع لانه غير مفسد
قوله ولا باس باتمامه الى آخره اشار به الى ان اتمامه حينئذ خلاف الاول
 صرح به في الجرح **قوله** في الصورتين الاولى قوله عاد وسلم والثانية قوله وضم
 اليها سادسة **قوله** وتركه في الثانية اي ترك السلام الفرض الخاص به وهو الا
 يكون نيته وبين قعدة الفرض صلاة فهو هنا وان كان سلامه على راس المست
 مخرجاً من جميع الصلاة لكن فاة السلام المخصوص **قوله** في الاصح وهو قول
 ابي حنيفة وقال ابو يان قهستان **قوله** ولو اقدم اي شخص به اي بالذي
 ضم سادسة فيها اي في الركعتين قال في المحيط وان شرع معه رجل في الخامسة
 يصلي ركعتين عند ابي يوسف وعند محمد سبابة على ان احدهما لفرضا نقطع
 بالا تنقل الى النفل عند ابي يوسف لان من ضرورة انه تنقل الى النفل انقطاع

الفرض فلم يصح شارعا الا في هذا الشفع وعند محمد لم ينقطع احرام الفرض وهو الاصح لانه صار شارعا في النفل من غير تكبير جديدة ولما بقيت الفريضة شارعا في الكل كذا في الجواز اعرفت هذا ظهر لك ركعة تركيب الشارح في قوله صلاها ايضا لكان عليه ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق بين محمد وابي يوسف كما علمت **قوله** وان افسد اي المقتدى الركعتين فان في المحيط ولو قطع المقتدى هذا النفل لا شيء عليه لانه غير مضمونة على الامام فلا تصير مضمونة على المقتدى وقال ابو يوسف يلزمه قضاء ركعتين وهو الاصح لانه النفل مضمون في الاصل وانما يلزم مضمونا على الامام هنا لعرض وهو شروعه فيه ساهيا وقد انعدم هذا العارض في حق المقتدى فبقيت صلاة الامام مضمونة في حق المقتدى بخلاف اقتداء البايع بالصبي في النوافل حيث لا يصح عند عامة المتأخرين لان التطوع انما لم يصح مضمونا على الصبي بامر صلى وهو الصواب فلا يمكن ان يجعل معروفا في حق المقتدى فيكون بمنزلة اقتداء المقتضى بالمتفعل انتهى فالحاصل ان المصحح قول محمد في كونه يصلي ستا وقول ابي يوسف في لزوم ركعتين لو افسدها وفي السراج الوهاج وعليه الفتوى وقد قدمنا انه اذا اقتدى به في الخامسة ولم يكن قد فعل الامام قدر الشهود ولم يعد فانه يلزمه والفرق بين المستثنى ان في المسئلة الاولى التزم صلاة الامام وهي ست ركعات نفلا والشروع في النفل لا يوجب اكثر من ركعتين الا بالاقتران وهذا الامام لم يكن مستغفلا عن ركعتين فانما هو المأمور ركعتان **قوله** هو قيد محتاج اليه بالنظر لقوله بجدة لا بالنظر لقوله ولم تفسد وقد تقدمت هذه المسئلة بعينها في السوافل وان عدم الفساد فيها استحسانا لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فتبقى الفعدة واجبة والخاتمة هي الفريضة وهذا التعليق يرجع لقول الشارح لانه كما شرح الى آخره والقياس ان تفسد لان كل شفع صلاة وتكون كل شفع صلاة يقتضي فريضة فعدة كل شفع **قوله** وقد قدمنا الى آخره اي عند قول المتن سمي من الفقد الاول واسلفنا وجهه هناك **قوله** لئلا يبطل سجوده بلا ضرورة قال شيخنا هذا في البناء على النفل وما البناء على الفرض فيه كراهتان اخريان الاولى تاخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بلا تحريمة ابتداء **قوله** على المختار وقيل لا يعيد لانه وقع جابرا حين وقع فيعتد به عند ابي بكر الاعشى وبراخذ الفقيه ابو جعفر كذا في مدار الفتح **قوله** يخرج من الصلاة خروج جامع قوا هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة الا بالتحقق الجبر بالسجود في احرام الصلاة كذا في مدار الفتح **قوله** عاد اليها اي الصلاة **قوله** والصواب انه لا يبطل وضوءه اي عندهما وذلك لان الخروج بالسلام المذكور ليس معناه الخروج من وجه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه لكن بعزيمة العود كما في العناية انتهى فاذا قهقهه لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنتقض طهارته عندهما كما في صلاة الجنائز لانه عليه تاج الشريعة انتهى

وتعذر

وتعذر العود الى السجود بعد القهقهة كما في البحر هذا هو الوجه لعدم نقض الطهارة مطلقا كذا في الشربلية وعند محمد ينتقض مطلقا **قوله** لسقوط السجود بالقهقهة لمنافاتها له **قوله** وكذا بالنية الى آخره قال في البحر فان الحكم الذي اقامه قبل السجود انه لا يتغير فرضه عندها ويسقط لانه لو سجد فقد عاد الى حرمة الصلاة فينتفي عن فرضه اربعا فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاستغفار به وذكر في معارج الدراية ان عندها لا يتغير فرضه سواء سجد للسجود او لا لانه لو تغير قبل السجود لصحت النية قبل السجود ولو صح لو تغيرت السجدة في وسط الصلاة فصارت له سجدة صلا فلو صححت لصحت بلا سجود ولا وجه له عندها لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه انتهى وقيد بكونه نوى الاقامة قبل السجود لانه لو نواها بعد ما سجد سجدة او سجدة تين تغير فرضه اتفاقا ويسجد في آخرها للسجود لانه النية صادفت حرمة الصلاة فصارت مقبلة كذا في المحيط الى هنا كلام البحر قال في مدار الفتح قلت فيه تامل لان محصله ان عدم صحة نية الاقامة بتقديره لم يسجد اصلا وقد سجد وهو اذا لم يسجد اصلا لا تصح نية الاقامة وقد صرح في الدراية بان اذا سجد السهو وهو موسر فنوى الاقامة صححت نيته وبتم اربعا انتهى فيكون الحكم كذا في هذا الجاسع وجود السجود في الصورتين ولا يفرق الحال بتقدير نية الاقامة على سجود السهو للزوم التناقض وقول الكمال وعندها اي في حنيقة وابي يوسف لا يتغير فرضه بنية الاقامة لانه النية لم تحصل في حرمة الصلاة انتهى غير مسلم وقد صرح هو بخلافه في عدة مواضع منها قوله سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلاة وصرح به صاحب الهداية في مسئلة البناء في شفع التطوع بعد سجوده للسهو فيه وصرح بما ذكرناه في غاية البيان وقول صاحب البحر انه اي قول غاية البيان غلط لانه لو سجد فقد عاد الى حرمة الصلاة فينتفي عن فرضه اربعا فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاستغفار به انتهى ليس بذلك بل قول غاية البيان صحيح بوضوح البرهان ويلزم صاحب البحر ان نية الاقامة بعد سجوده للسهو لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة وهم منفقون على صحتها ومنهم صاحب الهداية صرح قبل هذا بقوله بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة بنية لانه لو لم يبت بطل جميع الصلاة انتهى لانه كذلك هنا لان نية الاقامة وان تقدمت على سجود السهو فهي مصاحبة له ولا يلزم تخلف الحكم اذا قارنت نية الاقامة بالسجود انتهى وقد قال الكمال ان الجابر واقع في حرمة الصلاة اتفاقا بينهم وتراخي الحكم وهو التحلل عن العلة وهي السلام عند محمد وزفر ضرورة الجابر هو سجود السهو انتهى فتأمل الى هنا كلام مدار الفتح **قوله** ولو نسي السهو الى آخره منطوق هذا الكلام صحيح ومفهومه انه لو سلم ذكر السهوية والصلية او التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظاهر وصحيح في الاخيرين لكن في تذكر الصلوية نقضا لصلاة لاقى التلاوة صرح في البحر **قوله**

ما دام في المسجد حكاة في الدرع عن النهاية وقصد الشايع بذكره مخافا
 التيق في عتبار التحول عن القبلة التنبيه على ان في المسئلة قولين **قوله**
 ما لم يكن ذلك عادة له اي بان لم يشك الصلاة في عمره او شك مرة في عمره **قوله**
 وان كان شك مرتين في عمره **قوله** لكن في السراج الآخرة قال في المحكاة
 في فصل البناء على اقل حصل النقص مطلقا باحتال الزيادة فلا بد من جابر
 وفي الفصل الثاني نقصان بطول التفكير لا بطلقه **قوله** وظاهر الرواية
 البناء على اقل وقيل يتجوز وقيل يستأنف **باب صلاة المريض**
قوله من اضافة الفعل لقاعله ومحل كل فاعل محل ولا عكس فان المريض محل
 للصلاة وفاعل لها والخشبة محل للحركة وليست فاعلة لها **قوله** ومناسبة
 الآخرة لم يبين وجه تاخير عن سجود السهو وبينه في البحر بقوله والسهو هو
 لشوئ المريض والصحيح فكانت الحاجة الى بيانته امس فقدمه **قوله** فتأخر
 الى آخرة اي وكان حقه ان يذكر مع سجود السهو لمناسبة بينهما في كلامهما
 مثل جزاء الصلاة او لان كلامهما سجدة يترتب على امر يقع في الصلاة متأخرا
 عنه لما ان سجود السهو مختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة
 ايضا **قوله** اي كله فصرح به ما ساقى في المتن من قوله وان قدر على بعض القيام
 قام **قوله** حقيق هو ما يتقدمه القيام والحكمي ما يتعسر به وقوله وحده
 الآخرة تعريف لمطلق المرض الشامل للحقيقي والحكمي كما يعلم من البحر ومداد
 الفتح بعبارة مختلة الا ان يرجع ضميره الى المرض لا بقيد كونه
 حقيقيا وهو بعيد **قوله** او فيها ساقى الكلام عليه في قول المتن ولو عرض
 له مرض في صلواته الآخرة **قوله** كما مر في شروط الصلاة حيث قال وقد
 يتختم القعود بغيره اذ اقامه ويسلس بوله او يبدو رجع عورته
 او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام
 الخرج الجماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا للاشياء **قوله** او انسان
 الماد بالانسان الخادم كما عبر به في العناية وفتح القدير فمدان القادر
 بقدره الغير عاجز عند الامام اللهم الا ان يرد بالغير غير الخادم تاملا وزك
قوله كيف شاء اي مترعا او محتبيا او كما تشهد كصلى لنقل قاعدا
 لكن تقدم في باب النوافل ان المختار ان يقعد المتفكك تشهد وفي كلام
 الشارح اشارة الى الجواب حيث قال لان المريض في آخرة بخلاف ما هناك
 لان المتفكك لا يسقط عنه الركوع والسجود **قوله** على المذهب يومه ان
 هناك قولان اوردوا به نجا لغة وليس كذلك قال في البحر لا يروى من اصحابنا
 خلافا **قوله** بل تعذر السجود كاف بقي ما لو قدر على السجود وتجوز عن الركوع
 قال في المنها هذا لا يتصور فانه متى تجوز عن الركوع تجوز عن السجود انتهى قول
 على فرض تضيقه وينبغي ان لا يسقط لان الركوع وسيلة اليه ولا يسقط
 المقصود عند تعذرا لوسيلة كما لم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام
قوله بالبناء للجهول هذا ليس بلازم ولا لقائل ولا يرفع الى وجهه شيء **قوله**

الا ان يجد قوة الارض هذا الاستثناء لم يصادف محله لان معنى قوله فان فعلا
 رفع اي له الوسادة مثلا على يديه عن الارض او رفع هو وجب كيف يتأني ان يجد
 قوة الارض وانما هو استثناء من مسئلة اخرى كما يدل عليه كلامهم وهي ان يجد الارض
 على شيء موضوع على الارض صح على انه يجد ان وجد قوة الارض وكان ارتفاعه اقل من
 نصف ذراع والاف هو آية **قوله** ولو حكا بان تعسر كخوف زيادة المرض **قوله**
 على المعتد ومن ابي حنيفة ان الافضل ان يصلي على شقه الايمن **قوله** وكثرت
 الفتاوى اما ان قلت فانه يقضي وان كان لا يفهم الخطاب **قوله** بان زادت على
 يوم وليلة اي بالمساعات او بالاوقات على وزان ما ساقى مسئلة المجنون **قوله**
 على المعتد وروى عن ابي يوسف انه يستقبل لان تحريمه انفق من وجبة الركوع
 والجهر فلا تجز بدونها وجه المشهور انه اذا بنى كان بعض الصلاة كاملا وبعضها
 ناقصا واذا استقبل كانت كلها ناقصة فلان يؤدى بعضها كاملا او لا وهو الصحيح
قوله بنى وعند محمد لا يبنى بناء على ان اقتدار القائم بالقاعد عندنا لا عنده
قوله ولو كان يصلي بالايمن اي قائما او قاعدا او مستلقيا او مضطجعا كما هو قضية
 الاطلاق **قوله** فصح اي قدر على الركوع والسجود قائما او قاعدا **قوله** لا يبنى لانه
 لا يجوز اقتدار الركوع الساجد بالمحوى فكذا البناء **قوله** اذا اصح الى آخرة
 لانه لم يرد ركنا بالايمن وانما هو مجرد تحريمه فلا يكون بناء القوي على الضعيف
 وهذا ظاهر فيما اذا افترق قائما او قاعدا يقصد ايمانه ثم قدر قبل الايمانه على الركوع
 والسجود قائما او قاعدا اما اذا افترق مستلقيا او مضطجعا ثم قدر قبل الايمانه
 على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان
 حالة القعود اقوى **قوله** وللمتنوع الا تكراه يعني اذا شرع في القفل قائما ثم
 اراد القعود او لا تكراه فلا يخلو اما ان يكون له عذر او لا فان كان له عذر كالاجابة
 جازل منها من غير كراهة اتفاقا وان لم يكن له عذر فاما عندها فالقعود مبطل
 والا تكراه مذكور في واحد او اما عنده فاختلغا لما ساقى على اربعة اقوال الاول
 كراهة كل منها لكون القعود يناقض القيام ولا تكراه اساءة ادب الثاني عدم
 كراهة كل منها لكونه ابتدأ القعود بالوقوف مشروعا بالكرهية فالبقاء اولى
 لان حكم البقاء سهل من حكم الابتداء فاذا لم يكن القعود لا يكره الا تكراه بالاولى
 لعدم منافاة القيام لثالث كراهة القعود وعدم كراهة الا تكراه لكون القعود
 يناقض القيام بخلاف الا تكراه الرابع عكسه لان في الا تكراه اساءة ادب ولم يشع
 ابتداء من غير عذر بخلاف القعود في كل منها وهذه اقوال مفهومة من الزيلعي
 ولا بها هو الصحيح كما صرح به في البحر **قوله** مطلقا اي سواء اعى او لا **قوله**
 هو الا صح احتراز عن قولهما بالبطالان عند عدم الاعيا عن قول بعض المشايخ
 انه يكره القعود عند ابي حنيفة من غير عذر **قوله** كالشط فلا تجوز الصلاة
 فيها قاعدا اتفاقا **قوله** في الاصح وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا
 العذر مع الكراهة عنده خلافا لهما كالجارية نهروا خلافا لغيره يقتضي
 صحة الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا استقرت على الارض ولا يصرح

في الايضاح بمنع في الثاني حيث امكنه الخروج الحاقا بالاداءة من قول فكل الواقعة
 يعني فلا تصح الصلاة فيها قاعدا **قوله** مر مرتين اي مكررتين لانها بالاقتران
 صار تائيدا واحدا وان كانتا منفصلتين لم يكن لان تعلقها بينهما بمنزلة التمسك
 وذلك يمنع صحة الاقتداء بغير قول وان زاد وقت مرفوع على انه فاعل زاد او
 منصوب على ان ظرف لزيد وفاعل زاد ضمير الجنون كما في القسطن **قوله** وقت
 صلاة سادسة هذا قوله محمد وعندي يوسف ان زاد على اليوم واليلة ساعة لا
 يفتي وثمره الخلاف يظهر فيما اذا جاز عند الزوال وافاق في الغد بعد الزوال بساعة
 فعند محمد يقضي وعند يوسف لا يقضي **قوله** ان لا فاقته وقت معلوم مثل ان
 تخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفقد قليلا ثم يعاوده فيجزي عليه فغير هذا
 الا فاقته فيبطل ما قبلها من حكم الاغنا اذا كان اقل من يوم ويلة وان لم يكن لا فاقته
 وقت معلوم لكنه يفيق بفترة فينكلم بكلام الا يصح ان يفيق عليه فلا جرم بهذه
 الا فاقته بغير قول زال عقله الى اخره اما في الخبر فيا لا تفارق والما في غير فعند
 حنفية لا يمسى بساوي وعند محمد يسقط لانه مباح **قوله** وقيل يلزم ان
 آخر والظاهر ان يلزمه مع الرأس ايضا على هذا القول **قوله** ليزن الماذن اية
 الموحدة وسكون الزاى للجمعة وبالغيث المحبة قال في القاموس بوزن الحاجم
 شرط ويجوز ان يكون بالنون والعين المملة **باب سجود التلاوة**
قوله خلا فالشافعي حيث اعتبر ثمانية الحج ولم يعتبر سجدة من والظاهر من كلام
 الشارح ان الامام احمد مع الشافعي في الحكمين فليراجع **قوله** ونفي ما لا سجود
 المفصل وهو في ثلاثة مواضع في النجم والاشفاق والاعلى **قوله** فالسبب
 التلاوة الى اخره اشار الى ان المتن قاصر حيث لم يعلم منه حكم التالي وانما علم حكم
 السماع بقوله بسبب تلاوة آية بشرط سماعها وحكم المقتدى بقوله ولا يتم
قوله وان لم يوجد السماع مراد السماع بالفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة
 الاصم ولا يكون بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او يسمعه من قرب اذ لا يقيه
 شرط كما هو مذهب الهندواني وهو الصحيح خلافا للكرخي المكنفي بتجديد الحروف
 كما قدمناه في فصل الجهر **قوله** في حق غير التالي غير التالي صادق بالمؤمن مع ان
 الشرط في حقه الاقتداء بسجود الامام وان لم يسمعه بد وان لم يكن حاضرا عند
 تلاوة الامام كما سيأتي فاده شيخنا **قوله** ولو بالفارسية لانها قرآن من وجه
 حتى سجدة الصلاة بها عند العجز اتفاقا على ما صح من رجوعه الى قوله كما تقدم
 في فصله واذا اراد الشروع الى اخره **قوله** او بشرط الا يتم بمن تلاها او بشرط
 سجود الامام **قوله** فانه سبب لوجوبها ايضا ظاهر لعبارة ان الضمير راجع
 الى الا يتم وهو خطأ لان الا يتم ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة الامام
 ولا يتم شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشارح لفظة بشرط ويمكن ان
 يجاب بان الضمير راجع الى التلاوة لتلاويها بالذكر والقول لكنه بعيد لانه
 السابق ومع ذلك كان عليه حينئذ ان يقول فانه سبب لوجوبها على المتقدم
 ايضا كما انها سبب لوجوبها على السامع والثاني **قوله** لم يسجد المصل الى المصلي

صلاة المؤمن سواء كان امامه او متقدما معه بامامه بدليل قوله المتن فيما
 باق ولا من المؤمن لو كان السامع في صلاة فكان عليه ان يقول لم يسجد المصلي
 صلاة فعل هذا الخارج صادق بامام غير امامه وبمقتد بامام غير امامه وبمقتد
 وبغير مصل اصلا هذا وتقدير الشارح لفظة المصلي اوجب التكرار مع ما باق
 ولو تركه كان اولي على ان المصنف لو قال هنا ولو تلا المؤمن لم يسجد من معه في
 الصلاة لاستغنى عن الجملة الآتية **قوله** حتى لو دخل الى الخارج ولو بعد الفراغ
 من صلاة ان كان مصليا **قوله** المتقدمة حتى الوقت كما صرح به القسطن
 وهو كل العمر بعد الاوقات المذكورة **قوله** ما يفسدها الى الصلاة وهذا بناء
 على قول محمد من ان السجدة لا تتم الا بالرفع واما عند يوسف فانها تتم بمجرد
 الوضع فلا يتصور فسادها **قوله** كركوع مصل الى الذي هو كركوع الصلاة
 او ركوع على حدة غير كركوع الصلاة كما سيأتي **قوله** في الاصح قال في البحر ينبغي
 ان لا يكون ما صحح على عمومته بل ان كانت في صلاة فريضة قال سبحان ربى اعلى
 وان كانت نفلا او كانت خارج الصلاة قال ما شاء ما ورد كسجدة وحج الذي
 خلقه وصورة وشق سمعه وبصر بجموله وقوته وكالهم كتب بها عند الاجل
 وضع عنى بها وزرا واجعل لي بها عندك ذكرا وتقبلها منى كما تقبلتها من
 عبدك داود وجبر **قوله** كالاصم منه على بعد الخطر بالبال ليعلم عزه بالاولى
قوله ويجب تلاوته من اي وجه سجد سبب تلاوته **قوله** المطبق
 هو هاتان جنس ست صلوات فاكثرا في الشر بلاية **قوله** فلا يجزى تلاوته
 اي فلا يجزى على السامع منه بسبب تلاوته اي كالا يجب على نفسه هذا الجنون
 قرأ او سمع **قوله** وتلزمه تلى او سمع وتلزم من سمع منه ايضا كما سيظهر
 لك من عبارتي الدرر والشر بلاية **قوله** على ما مره حشر وعبارة قال
 في التخصيص الجامع الكبير المسموع من المؤمن كسجدة الجنون والصلوات والصدى
 لا يوجب شيئا وقال قاضي خان يجب على من تجب عليه الصلاة اذا قرأ آية
 السجدة او سمعها من تجب عليه الصلاة او لا تجب بحضرة ونفسا وجنون
 او كفا او صغرا ومنها مخالفة ظاهرة في حق الجنون اقول وجه التوفيق ان
 مراد قاضي خان بالجنون غير المطبق ومراد صاحب التخصيص الجنون المطبق
 يعني بده ما نقل الزاهد عن النوادر ان الجنون اذا قصر وكان يوتا ويلة
 او قل تلزمه تلاها او سمعها فالتحقق ان الجنون على ثلاث مراتب قاصرة
 وكاملة غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزول وكامل مطبق
 وهو الذي لا يزول والا شخا صا ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلاث مراتب
 احدها من يلزم تلاوته عليه وسماعه منه على غيره سجدة ومنه الجنون القاصر
 وهو المذكور في النوادر وثانيها من لا يلزم تلاوته عليه سجدة لكن يلزم
 سماعه منه على غيره ومنه الجنون الكامل الغير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان
 ثالثها من لا يلزم تلاوته شي عليه ولا على غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب
 التخصيص **قوله** لكن يجزى من الشر بلاية اي في الشر بلاية حيث قال قوله وبنيها

مخالفة ظاهرة في حق الجنون الى آخره أقول المخالفة مقررة لما قدمناه من الجوهرة
ان في المسئلة روايتين وقد حكى نصيحي كل من لزوم السجود وعدمه بالسماح من الجنون
فيحمل كلام قاضي خان على رواية وكلام صاحب التحصيل على الأخرى وهذا هو الوجه
في التوفيق لاما قاله المصنف من تقسيم الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين
مطبق وغيره وان اختلف في تفسيره المطبق وما جعله ثالثا لا قسم الجنون من
انه المطبق الذي لا يزول بغير مسلم لانه ما من ساعة الا وبرحمته والله فهو القسم الثاني
لانا لا نعلم عدم زواله الا بالموت قال في الفتاوى والصغرى الجنون اذا تلبس به
السجود اذا فاق قال ابو جعفر هذا اذا لم يكن مطبقا وقال فيها في كتاب الكساح
تفسير الجنون المطبق عندنا في يوسف اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر من يوم وليلة
وكان محمد يقول ولا يشترط رجوع فقال سنة كاملة وقول ابي حنيفة شروبه يفيق
لا محالة ففي الصلوات ست صلوات وفي الصوم والزكاة على الخلاف الذي ذكرنا
انتهت عبارة الشربلية اذا عرفت هذا فالمراد بالجنون في قول الحق فلا يجب
على كافر وصبي وجنون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع او تلو **قوله** لكن جزر
الى آخره اي جعل الشربلية كلاما من كلام قاضي خان وصاحب التحصيل رواية كما
رايت وليس في هذا الكلام نقص لكلام صاحب الدرر بل تنبيه على عدم اطلاعه
على اختلاف الرواية **قوله** ونقل الى آخره يجب حمل الجنون على غير المطبق في
عبارة الجوهرة والفتاوى والفتناني **قوله** او من كل نال اخر فافكر اربع ما
يأتي متنا وكانه ذكره تنبيها على ان الأولى ان يذكر هنا **قوله** ولو كان السامع
في صلاة اما ما كان او سوتا **قوله** بخلاف الخارج اي عن صلاة المؤتم
التالي اما ما كان او سوتا او منفردا او غير مصل أصلا كما قدمناه عند قوله
ولو تلا المؤتم الى آخره **قوله** على المختار وهو قول محمد ورواية عن الامام
وعند ابي يوسف على الفور وهو رواية عن الامام كذا في امداد الفتح **قوله**
ويكتفيه الى آخره قدمناه في النية **قوله** وتسقط بالحيف اذا احضت في
الصلاة كما سيأتي **قوله** فعلى الفور جواب شرط مقدر تقديره فان كانت
صلاتية فعلى الفور **قوله** ولو بعد السلام اي ما لم يتكلم او يخرج من المسجد
او يسلم عمدا فان فعل احدها سقطت كما قدمناه في باب سجود السهو **قوله**
خير من سواها نادى في المنبر ولا يخفى ما فيه **قوله** ولو باقتدار به مبالغة
على قوله امام اي ولو كان كونه اما بسبب اقتداء السامع به او خرج ما
اذا سمعها من المؤتم فانه لا يتأثر الاقتداء به فلا يتم التصوير **قوله** وكذا
لو اقتدى به الى آخره اي سجدها خارج الصلاة وهذا مقابله قوله كذا اطلق
في الكنز **قوله** ولو تلاها اي الامام والمنفرد اما المؤتم فلا يسجد فيها ولا
خارجها وانما لم يصرح له اعتمادا على قوله ولو تلا المؤتم لم يسجد أصلا
قوله لما مرى تخليصا منها جزءا من الصلاة ويقول فيما تقدم ويقضيها
ما دام في حرمة الصلاة يعلم ان المراد بقوله في الصلاة هنا ما يشمل حرمتها
وان المراد بالخارج ما خرج عن الصلاة وحرمتها **قوله** ان تكلم مع قوله

فيما تقدم فيما ثم بناخيرها **قوله** الا ان يحلها الى آخره هذا الجواب حق قال في الفتاوى
المندية عن فتاوى قاضي خان مصلح التطلع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم
فسدت صلاته وجب عليه قضاءها لا تلزمه إعادة تلك السجدة **قوله**
على الراجح وقيل لا حاجة الى النية فيه عند الفور وجعلها للفتناني رواية عن محمد
قوله ونواها في ركوعه اي عقب التلاوة كما في البحر **قوله** ما يجزئه وقيل يجزئه
حكاها القنيتاني **قوله** ويسجد اذا سلم ان قالت لم لا يسجد السجود الذي
بعد هذا الركوع عن سجدة التلاوة في حق المقتدى قلت كل من الركوع والسجود
صالح لان يسجد عن سجدة التلاوة لكن لما سوى الامام الركوع فمقتدى له ولم يبق
السجود صالحا للنيابة فلا يسجد عن سجدة التلاوة في حق المقتدى وان تلو
فان قالت من اين يعلم المقتدى ان امامه تلوه في الركوع اذ من الجائز ان يكون امامه
لم يسجد فيه فينادي بالسجود تلوها ولا اذ فرض المسئلة ان الركوع والسجود من غير
فصل كما قدمناه وايضا لولا ما صحح نية في الركوع قلت يمكن ان يجزئه الامام
قبلا ان يتكلم ويخرج من المسجد فيأتي به **قوله** ولو تركها الى القعدة **قوله**
وينبغي حمله على الجهل بهذه العبارة تحتل وجهين الأول ان تكون من عند الخارج
وحينئذ يكون معناها ان قوله صاحب القنية ويسجد اذا سلم الامام الى آخره
محمول على الجهل به واما في السرية فلا يتأثر بسجدة لا يعلم ان امامه قرأ آية
تلاوة ويرد عليه انه يمكن ان يجزئه الامام بعد سلامه قبل تكلم المقتدى بخبره
من المسجد انه قرأها ونواها في الركوع وحينئذ يجب على المقتدى ان يسجد
فكانت كالجهرية في الاحتياج الى اخبار الامام الوجه الثاني ان يكون اخذها
من عبارة البحر حيث قال بعد نقله عبارة القنية هذه ثم قال اي صاحب القنية
السجود اولي من الركوع لها في صلاة الجهر دون المخافة انتهى وان صاحب
البحر لم يقصد بعبارة القنية ثانيا تقييد عبارة القنية أولا اذ لا يصح
ذلك ولا تصلح العبارة له بل هي عبارة اخرى نقلها عن القنية لعني آخر لا تعلق
له بالعبارة الاولى وحاصلها ان الامام اذا تلا واراد ان يركع لها او يسجد
غير ركوع الصلاة وسجد لها فالسجود اولي له في الجهر لانه الاصل ولا الجاهل يعلم
الحاضر من تلاوته فيعلمون انها سجدة التلاوة بخلاف المخافة فانه لو سجد
فيها لا فتى الجماعة فان من يراه ربما يظن انه يسجد للصلاة ناسيا للركوع ومن
لا يراه ربما يظن انه ركع فركع فاذا ركع سام من المحذور **قوله** نعم استدراك
على قوله لم يجز يعني ان عدم اجزاء المؤتم فيما اذا نواها الامام في الركوع
اما اذا لم ينوها فيه بان نواها في السجود او لم ينو أصلا فلا شيء على المؤتم نواها
اولا **قوله** لها اي للتلاوة وهو اما متعلق بركع او يسجد وبها الاجازان يتعلق
بركع لانه عين عبارة القنية حينئذ ولا بها لانه اذا ركع لها تأدت بالركوع
فثبتها في السجود لغو فخرج الى عبارة القنية فتعين ان يكون متعلقا بسجدة
فقط لكن فيه قصور فانه على هذا التقدير يفسد منه ان الاجزاء مخصوص
بما اذا نواها الامام في السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان ينوها في السجود أولا

فالاولى سقط قوله لها **قول** فورا الا ترى تركه لا يري هو ان مقصود الاستدلال
مع ان الغرض مشروط في مسيلة التقنية ايضا **قول** ناب اي ناب يجوز المقيد
عن سجدة التلاوة تبعاً لسجدة امامه **قول** بلاوية متعلق بناب اي سواء تولى
المفتدى التلاوة بسجدة او لا **قول** ولو سجدها هذا المعافق لعبارة البحر في
بعض نسخ ولوركن لها وهو تحريف من التنازع **قول** ولو سمع المصلي اماماً او
مؤتماً او منفرداً **قول** من غيره اراد بالغرض ليس معه في الصلاة سواء كان
اماماً غير امامه او مؤتماً بذكر الامام او منفرداً او غير مصلي **قول** لما مرى من انه
ناقص فلا يتأدى به الحكم **قول** غير المؤتم صارق بالامام والمفرد واحترز به
عن المؤتم فان سجدها بعد الصلاة ولا تصير صلاتية لان التي تلاها لا يعتد
بها فلا تستتم الخارجية **قول** الا اذا تابع المصلي صارق بالامام والمؤتم
والمنفرد وقوله متابعة غير امامه يختص بالمؤتم فالاولى ان يقول متابع غير
امامه ان كان مقتدياً ولا اقتداء في محل الافراد ان كان منفرداً او اماماً لان
الامام في حكم المنفرد **قول** وان اختلف المجلس اي سواء اتحد المجلس اختلف
كما في المبدأ مع كذا في التبرك في البحر اراد بالاكتماء ان يكون بشرط اتحاد المجلس
فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فكل سجدة وانما افرد بها بالذكر
مع دخولها تحت قوله كن كررها في مجلس لا في مجلسين لخالفها في ان اذا
سجد الخارجية لا يكفي عن الصلانية بخلاف ما اذا لم تكن صلاتية وسجد
الاولى ثم اعاد فان السجدة السابقة تكفي **قول** سقطنا لان الخارجية اخذ
حكم الصلوية فسقطت تبعاً لها بحر **قول** في الاصح وعلى رواية الزايد لا تسقط
الخارجية لان الصلوية ما استتبعها على هذه الرواية كما في الشربلية **قول**
كما تقدم مرتين الاولى قوله فيا ثم بناخيرها اثنائية قوله اسم فذل من التوبة
قول التاخير احوط لان بعضهم يقول ان التداخل فيها في الحكم لا في
السبب حتى لو سجد للاولى ثم اعادها لم منه اخري كحد الشرب بحر **قول**
واذا افرق الى اخره ووجه الفرق انما جعلنا الاولى سبباً والباقي تبعاً كما
ابنا سجد بعد سبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد
من السجود بعدها **قول** سبب **قول** سفينة سايرة لان سيرها غير مضاف
اليه قال تعالى وجرى بهم درر **قول** وكذا دابة اي سايرة **قول** ولو لم
يصل تكرار لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما التفت درر
قول كما تنكر راي على السامع **قول** لا تنكر راي على السامع **قول** على
المفتي به لاجل لصورة العكس فقط واحترز به عن قول صاحب الكافي
بالتنكر على السامع في صورة العكس **قول** وهذا اي القول بالتنكر على السامع
في الاولى مع اتحاد مجلس التلاوة وبعدم التنكر عليه في الثانية مع تبدل مجلس
التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع اذ لو كانت التلاوة سبباً لانعكس الحكم
في حق السامع وصار حكمه حكم التالي فيها يعني لا يتكرر في حقها في الاولى ويتكرر
في حقها في الثاني مع ان المختار مذهب صاحب الكافي ان التلاوة هي السبب

كما قدمناه واجاب في الكافي عن الاول بقوله اما تنكر الزاوي على السامع مع اتحاد
مجلس السبب لانه الشرع ابطال تعدد التلاوة المتكررة في حق التالي حكماً لا اتحاد
مجلسه لاحقيقة فانه يظهر ذلك في حق السامع فاعتبرت حقيقة التعدد
فتكرر الوجوب واختار في الثاني تكرره عليه ايضا وعليه فلا اشكال وعلى الصحيح
من عدم التكرار عليه يمكن ان يجاب بان السبب في حقه وان تعدد كان الشرع ابطال
تعدد حكمه نظر لاتحاد مجلسه كما لو تلا بنفسه **قول** عند المتقدمين منهم
عند الحافظ كافي امداد الفتح **قول** وقال المتأخرون هو الاصح كما تقدم في
فصل واذا اراد الشرع في الصلاة كثر **قول** في الاصح الى اخره وقيل في
العشر وقيل كذا عطس **قول** وتغيير ما يليه عطف تفسير على قطع **قول**
لا يكره عكسه اي يخرج بما لا يكره تنزيهاً بدليل قوله ونذبه الى اخره **قول** من كل
واحد حرفاً الظاهر ان المراد بالحرف الكلمة لما تقدم من ان الموجب للسجدة تلاوة
اكثر من آية مع حرف السجدة وحيداً يكون الحرف الحقيقي مغنى ما بالاولى **قول**
وهو اي تلاوة اي السجدة من غير ضم آية او آيتين كقولها **قول** كما مرى في قوله
لا يكره عكسه وانت خبير بما قدمناه انه مكره تنزيهاً فينبغي ان يضم لكل منها
آية او آيتين **قول** مستحبة اي عندها **قول** به يفتي احتراماً عن قول ابى
حنيفة بتركها **قول** ان يقرأها اي آية السجدة وكان عليه ان يقرأ الكلام
على سجدة الشكر الى آخر الباب **قول** وبخو جمعة اشار بلفظ نحوها
ليسا بقيد حتى لو اذبح الخلق وكانوا كثيرين على صلاة الظهر كان المكره ان
قول الا ان تكون بحيث تؤدي الى اخره بان لا يفصل اربع آيات بين آياتها
والركوع وان ينهوا في الركوع اذا قصد ادائها به لكن ينبغي ان لا ينهوا في الركوع
لما فيه من المحذور المتقدم عن التقنية **باب صلاة التمام** **قول**
من اضافة الشيء وهو الصلاة التي قدرها الشارح **قول** الى شرطه وهو المسافر
فانه شرط للصلاة المخصوصة المعقود لها الباب وهي المقصورة **قول**
او محله فان المسافر محلها او من اضافة الفعل الى فاعله وقد قرنا في اول
باب صلاة المريض ان كل فاعل محلي ولا عكس **قول** لا يعارض كالحج والجهاد
قول لانه يسفر عن اخلاق الرجال اولاً لانه يسفر عن وجه الارض اي كشف
وعليهما فالمفاعة بمعنى صل الفعل ويجوز ان تكون المفاعة على بابها
باعتبار ان السفر لا يكون الا من اثنين فاكثراً غالباً فكل منها يسفر عن اخلاق
صاحبه او انه يكشف الارض وهي له **قول** من عارة الاولى من بيوت ليشتمل
الاخبية كما عتبره في نور الا يصلح فانما المعتبر في حق اهلها مجاوزتها
قول وان لم يجاوز من الجانب الاخر اشار الى ان العمان لو كان من الجانبين
لا بد من مجاوزته قال في امداد الفتح ثم المعتبر المجاوزة من الجانب الذي
خرج منه ولو جازاه في احد جانبيه فقط لا يضر كما في قاضي خاوند **قول**
وفي الثانية الى اخره حاصل ما يخبر من كلام الشربلية في رسالته تحفة اعين
الغنا بصحة الجمعة والعيدين في الغنا ومن امداد الفتح وغيره انه اذا كان

في جانب خروجه جبل او بحر او مزارع متصل كل منها بالآخر قصر محرم بمجاورة
العمل وعليه يحل قولنا لمثل من يخرج من بيوت مقامه واذا كان في
جانب خروجه روض وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاورته
ايضا ومن مجاورة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فتاة وهو
المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفع الموق والفناء التراب فعلى
ما قاله الشارح من الشرطين بخلاف الجمعة حيث تقع في الفناء قريب او بعد
فصل بمزارع او لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حقه الشارح
في رسالته المذكورة **قوله** قاصدا شاربه مع قوله خرج الى ان لو خرج
ولم يقصد او قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا **قوله** ولو كان قاصدا
كما في خرج قاصدا مسيرة ثلاثة ايام ففي اثنا عشر اسلم قصر فيما بين بخلاف الضبي
اذا بلغ في اثنا عشر ايام لا يقصر **قوله** بلا قصد بان قصد بلدة بينة وبينها
يوما وحلم **قوله** بل الى الزوال اكثر النهار لشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب
وهو نصف النهار لفقهي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى
الزوال في قصر ايام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات اربعة
لجميع لثلاثة ايام عشرون ساعة وربع يختلف بحسب اختلاف البلدان
في العرض ويلزم عليه ان مسافة السفر في بلغا ثلاث ساعات او اقل لان قصر
ايام السنة عندهم قد يكون ساعة او اكثر او اقل **قوله** على المذهب وعن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمس فراسخ
او خمسة وثلاث اوسنة او سبعة فثمان **قوله** ليست قصر حقيقة عندنا
ومن حكمي خلافا بين الشارحين في ان القصر عندنا غزمية او رخصة فقد
غلط لان من قال رخصة عن رخصة الا سقاط وهي الغزمية وتسميتها
رخصة مجاز وهذا البحث لا يخفى على احد كذا في فتح القدير **قوله** والاكمال
ليس رخصة من توهم ان اكمال رخصة فقد بعد فان الاقرب توهم كون
القصر رخصة ترفيه كما قال الشافعي والا فالاربع اصعب من الركعتين
فكيف ينطبق عليها تعريف الرخصة وهو التغيير من صعوبة الى سهولة
قوله بل اساءة معاني تفسيرها ووجهها عند قوله فالواضع مسافر
قوله خفف منها في السفر هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى
وبعارض حديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم تأمل واكالية تشهد له
ايضا فان لفظة لا جناح يذكر لا باحة دون الوجوب واجاب عنه
في العناية بان الله تعالى قال ان قصر من الصلاة ان خفف علق القصر
بالخوف وهو ليس بشرط لقصرات الصلاة بالاتفاق ولا بد من اعاله فكان
متعلقا بقصر الاوصاف من ترك القيام الى التعمد او ترك الركوع واليقين
الى كاية الخوف عروا وغيره وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب
قوله وبهذا اي بالنقل عن شرح البخاري بعد النقل عن ابن عباس رضي
الله تعالى عنها يتجمل الادلة الشاهدة لنا وللشافعي وليس مراده ان بهذا

يجمع بين الادلة هذا ما ظهر من تأمل **قوله** المجاور اعلم ان فتح الشيء اما عينه
وضعا كما لكفر فان واضح اللغة وضعه لفعل ففتح في ذاته عقلا من غير توقف
على ورود الشئ لان فتح كغفران المنعم مركز في العقول كما ان حسن شكره
كذلك او شربا كسبح الحر لان العقل يجوز في كافي قصة يوسف عليه السلام
واما الغيرة وصفها كسبح يوم الخ فانه ليس بفتح العين لانه يوم كسائر الايام
وانما فتح ما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانفكاك فانه
متى يما فيه كان معرضا وبالعكس او مجاورا كما لبيع وقت الذاد فانه
ليس بفتح العين وانما فتح ما فيه من ترك السعي وهو قابل للانفكاك اذا قد
يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذا في شرح المنار وما نحن فيه
من قبيل القسم الرابع وهو المجاور لا مكان العصيان بلا سفر بالعكس
قوله ان سارا المستادر منه ان يقطع ثلاث مراحل وحينئذ يكون معنى
قوله والاوان لم يقطع ثلاث مراحل بان قطع مرحلتين مثلا يتم مجزئية
العود ولو كان مكنت في هاتين المرحلتين اياها **قوله** ولو في الصلاة صا
على ما قيل السلام واحترز به عما اذا سلم فانه لا تصح نيته الاقامة حينئذ
ولو كان عليه سهو على ما تقدم في باب سجود السهو ورواه الشارح في كتابها
قوله اذا لم يخرج وقتها اما اذا خرج وقتها فلا تغير ولو كان ابتدأ
في الوقت بحر **قوله** ولم يكن لاحقا اما اللاحق فلا يتغير فرضه يعني
اذا فرغ امامه كما قيد في البحر **قوله** دخل الحاج الشام اي في اول شوال
او قبله **قوله** وهو من اهل الى اخره قيد في قوله او صحرا دارنا **قوله** اوزي
فيه اي في صالح **قوله** كالونوي مبيتة باحدها ولا يتم حتى يدخل الذي نوي
المبيت فيه ويخرج وجهه الى الموضع الاخر لا يكون مسافرا كما في البحر الفتاوى
المندية **قوله** بحيث يجب حيلة تفسير وسياتي في باب الجمعة يجب
قوله او لم يكن مستقلا صورته نوي التابع الاقامة ولم ينوها
المتبوع او لم يدركه فانه لا يتم **قوله** كعبه اي غير مكاتب وقوله وامرأة
اي استوفت مهرها المجل كسابق **قوله** كما مر في مسألة البرازية **قوله**
دخل ارض حرب مقاتلا او محاصرا مدينة بحر **قوله** او حاصر حصنا اي بعد
ما دخل المدينة بحر **قوله** فيما اي في دار الحرب **قوله** في غير مصر تبع فيه الكثر
والهداية واعتزضه في العناية بان تعليل صاحب الهداية بالتردد بين القرار
والقرار يقتضي التسوية بين المحاصرة في المصر وغيره وعلى التسوية مشي في نور
الايضاح **قوله** وتركان ومثله كالكرد والأتراك والرعاة الطواف خستاني
قوله في الاصح وقيل يقصرون لانه ليس موضع الاقامة **قوله** ان فورا
سفرا فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا الى اخره **قوله** في الاصح وروى
عن ابي يوسف انه يصير بينهما بحر **قوله** وصار لكل نفلا اي عند اختلاف
لمحمد **قوله** صار نفلا هذا جري على مذهب ابي يوسف من ان الجدة تنبأ بفتح
والصحيح مذهب محمد من انها لا تنبأ بالرفع ففي هذه الصورة ينقلب

فرضه اربعاً **قول** في الاصحح قال الحلواني بقرائهستان وقد قدم الشارح في باب يجوز
 السهو قولاً بانه يسجد **قول** وقيل لا اي قبلة له القعدة الاولى ليست فرضاً عليه
قول ان العلم بفتح الحزنة يدل من الثانية على حذف مضاف اي كلام الثانية
قول في الجملة اي في الاستدلال او لا تنهية **قول** لا في حال الابتداء اي فقط ويوضح
 كلام الهندي ما قاله في البحر يستحب ان يقول ذلك بعد السلام كل مسافر يصلي بمقيم
 لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالامام قبل اذ هابه
 فحينئذ يحكم بفساد صلاته بنفسه بناء على طعن اقامة الامام ثم افساده صلاته
 على راس ركعتين وهو محل ما في الفتاوى اذا افتدى بالامام لا بدري مسافر هوام مقيم
 لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بجاعة انتهى لان شرط في الابتداء لما
 في المبسوط رجل صلى الظهر في قرية او مصر ركعتين وهو لا يدرون مسافر هوام
 مقيم فصلاتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين او مسافرين لان الظاهر من حال من
 في موضع اقامته انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سألوا
 فاجابهم انه مسافر جازت صلاتهم انتهى وفي القنية وان كان خارج المصر لا تقصد
 ويجوز اخذها بظاهر في مثله وانما كان قول الامام ذلك مستحباً لانه لم يتعين معاً
 صحة صلاته لهم فانه ينبغي ان يتوهم يسألوه فتحصل المعرفة انتهى كلام البحر ومنه
 يعلم انه انما يشترط العلم بحال الامام اذا صلى ركعتين اما اذا صلى اربعاً فلا كما
 لا يخفى **قول** في الاصحح وقيل بعد التسليم الاولى امداد الفتح **قول** في حق
 القعدة اراد بالنفل ما عدا الفرض فيصدق على الواجب والملاقاة النفل على الواجب
 لان كلامها لا تبطل الصلاة بتركه **قول** وقيل لا سنة الفجر وقيل باني بالفجر والغرب
 وقيل باني بها مطلقاً وقيل لا ياتي بها مطلقاً وقيل باني بها حالة النزول لاحالة
 الركوب كذا في امداد الفتح **قول** الوطن الاصلي ويسمى بالاصلي ووطن القطر
 والقدار قستان **قول** يبطل بمثله سواء كان بينهما مدة السفر ولا اتفاقاً قستان
قول ووطن الإقامة مثله سواء كان بينهما مسيرة سفر ولا كذا روى ابن جماعة
 عن محمد وهو المختار عند اكثر من وروى عنه ان المسافة شرط قستان **قول**
 والاصل ان الشيء يبطل بمثله كما يبطل الوطن الاصلي بالوطن الاصلي وكما يبطل
 ووطن الإقامة بوطن الإقامة وبانشاء السفر وكما يبطل وطن السكني بوطن السكني
قول وبما فوقه كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصلي وكما يبطل وطن السكني
 بالوطن الاصلي وبوطن الإقامة وبانشاء السفر **قول** لا يمارونه كما يبطل
 الوطن الاصلي بوطن الإقامة ولا بوطن السكني ولا بانشاء السفر وكما يبطل
 وطن الإقامة بوطن السكني **قول** وما صوره الزيلعي حيث قال رجل خرج من
 مصر الى قرية الحاجة ولم يقصد السفر ونحوه ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر
 يوماً فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية لا السفر ثم بدله ان يسافر قبل ان
 يدخل مصر وقيل ان يقيم ليلة في موضع آخر فانه يقصر لومر تلك القرية
 ودخلها انه لا يوجد ما يبطله ما هو ففرقه او مثله **قول** رده في البحر بان
 السفر باق لم يوجد ما يبطله وهو يبطل لوطن السكني على تقدير اعتباره لان

السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكني فقوله لانه لم يوجد ما يبطله
 ممنوع انتهى واعتزله شيخنا بان المبطلة لها سفر مبتدأ منها او اما اذا خرج منها
 الى ماردون مدة السفر ثم انشاء سفر فانه لا يبطله فاذا امر بها انتهى وهو وجيد
 فان من تولى الإقامة بموضع فصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد من بعد
 سفره وبذلك انتهى مع انه انشاء سفر بعد انشاء هذا الموضع دار إقامة فثبت
 ان انشاء السفر لا يبطل وطن الإقامة الا اذا انشاء السفر منه فليكن وطن
 السكني كذلك فاصوره الزيلعي صحيح ومن تصوره علمنا ان لا بد ان يكون بين
 الوطن الاصلي وبين وطن السكني اقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة
 ووطن السكني **قول** وغرضهم قال في البحر لو دخل مسافر مصر فاحضره غريبه
 وجلسه فان كان معسراً قصر لانه لم ينو الإقامة ولا يخل للطارح جسده وان كان
 موسراً ان غرضه ان يقضي دينه او يرفع مرضاً قصر وان غرضه ان يستقضي
 ان انتهى اذا عرفت هذا فالمراد بالفتن في كلام الشارح المدين لا الربا لدين **قول**
 ومستاجر كما على الشارح ان يقول وآسروا من واستاد **قول** كريد بكر الكاف
 الجمعية المتوسطة بين الكاف والعربية وبين الجيم **قول** والا اي وان لم يتم لا
 تنص صلاة واحدة منها لبطلان صلاة العبد حيث لم يتم فرضه وصلاة سوا
 بناء عليه عشر يوماً او ما المسافة فانها تصير مقيمة بنفس التزوج بالاتفاق
 كما في القستان **قول** اسلاً اي في الوقت ولا بعده لاني الشفع الاول ولا في
 الثاني **باب** **الجمعة** **قول** لظهور التواني في الاحكام اي توافي
 الحكم **قول** كما حذرناه الى اخره وعبارته مع المتي والمصر كل موضع له امر قاض
 مقيمان فلا اعتبار بقاض ياتي احياناً يسمى قاضي الناحية **فصل** **الحكام** **ويشبه** **الحكام**
 عندنا يعوسف وهو ظاهر المذهب كافي الهداية وغيرها والمراد القدرة على إقامة
 الحدود وكون الموضع ذا سكن ورسايق كما صرح به في التحفة الا ان صاحب الهداية
 تركه بناء على ان الغالب ان الامر والقاضي ثلثه القدرة على تنفيذ الاحكام وإقامة
 الحدود ولا يمكن ان ياتي بلده رسايق واسواق وسكن كذا قاله المصنف ولم
 ولم يذكر المفتي اكفاء بذلك لقاضي لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة
 المجتهدين حتى لو لم يكن الولي او القاضي مفتياً اشترط المفتي كافي الخلاصة
 وفي قصص القدوري انه يكتب بالقاضي عن الامر **قول** والمختار للفتوى تقدير
 بقدر سمع حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة اعيان الفتاوى بصفة الجمعة
 والتعديدين في الفتاوى ان الصحيح في الفتاوى التعريف المذكور في المتي هنا او اما التحد
 بغلو او ميل او ميلين او ثلاثة اميال او فرسخ او فرسخين او ثلاثة فرسخ او سماع
 الصوت اذا صاح في المصر او سماع الاذان من المصر فحمل كل منها على بلدينا به
 اذا الفتاوى يختلف بكل بلد وصفره **قول** وامرأة اعلم ان المرأة لا تكون سلطاناً
 الا تعالماً تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على الشارح
 ان يقول ولو امرأة اي ولو كان ذلك المتعلي امرأة **قول** باقامتها اي اقامة الجمعة
 لا اقامتها اي لا اقامة المرأة الجمعة **قول** الجمعة بضم النون وسكون

الجم طلبا لكلاء في موضعه قاموس وفي هذا علم الكتاب **قوله** بحر يان بضم الجيم
والراء كذا سمعت من شيخ **قوله** بل لا اذن مستحب لكل خطيب المراد ان كل خطيب
له ان ياذن لعين في الخطبة والصلوة او في احدهما كما صرح به في امداد الفتح
وليس المراد ان كل شخص ما ذون بالصلوة في أي مسجد اراد كما قد يتوهم من تركيه
قوله وما قيده الذي يلي حيث قال لا يجوز الا بخلافه اذا حدث بحر
قوله وما ذكره ملاحظه وغيره من انه ليس له الاستئذان الا اذا فوض اليه ذلك
قوله مطلقا اي سواء كان لضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع **قوله**
اذن عام اي لكل خطيب ان يستيب لكل شخص ان يصلي في أي مسجد اراد كما
تقدم فظهر **قوله** يعني بذلك الى آخره لاشك انه اذا لم تمنع الجمعة انقلب
نغلا ولكن لم يظهر وجه التأييد تأمل **قوله** صاحب لشركه الواحد شوطي
كثرت وكجني قاموس **قوله** لا لا يمر لموسم هو المسمى بامر الحاج كذا في مجمع
الا وهو حينئذ يطلب الفرق بينه وبين امير اعراف **قوله** فتنه اشار به
الى وجه ارتباط العلة بالحكم وذلك انه لو نوى الظاهر الذي عليه في هذا الوقت
ربما تصادف نيته محلا بان يظهر ان جمعه سبق فيما اذا يعلم السابق ويظهر
فما د صلوة غيره فيما اذا تحقق سبق غيره او تحقق للمعية ولا يعلم ان ظهر صحيح
الا بآخر الوقت ففي هذه الصور يبطل ظنهم وينقلب نغلا ولو نوى آخر ظهر عليه
ادراكه وقت ولم يصله بعد وتبين صحة جمعه كان هذا الظن قضا كما عليه
من ظن فاي ان كان وان لم يكن فنقل نص عليه في امداد الفتح هذا ما ظهر
في تقرير هذا المحل تأمل **قوله** على المذهب رد لما في الفوائد من ان المقتدى
اذا رجمه الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر
فانه يتم الجمعة بغير قراءة **قوله** على الاصح وفي رواية يجوز بحر **قوله**
وجزم في الخلاصة الى آخره هذا هو الذي مشي عليه في نور الابصار قال في امداد
الفتح وانما اتبعنا الخلاصة لانه منطوق فيقدم على مفهوم انتهى يعني
مفهوم كلامه الذي ذكره المصنف بقوله بحضر جماعة تسعد بهم
فانه يقتضي انه لا يكفي حضور الواحد **قوله** على المذهب وروي عن ابي حنيفة
انه يجوز به بحر **قوله** لكنه ذكر في الذبايح انه اي الحمد لعطاسه ينوب اي عن
الخطبة وفيه ان المصنف لم يقل هنا لا حمد لعطاسه وانما قال ولو عطس
عند الذبح فقال الحمد لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة ولذلك اجاب
الشارح عنه هنا لا بقوله قلت وينبغي حمله على ما اذا نوى والا لا يوفق
بينه وبين ما مر في الجمعة انتهى ويمكن ان يجاب بان ما ياتي مبنى على الرواية
التي قد سألنا عن ابي حنيفة **قوله** وجوز القهستاني عبارة تومح القهستاني
لم ينقله وليس كذلك وعبارته ثم يدعى سلطان الزمان بالعدل والاحسان
محتثا في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كافي لترغيب وغيره انتهى وهو المناسب
لما تقدم في باب الامامة من وجوب الدعاء له بالصلاح فقول الشارح لا الدعاء
للسلطان فيه ما فيه **قوله** الاصح لانه فيها من استدراك القبله والكلام

المنافين للصلوة زيلعي **قوله** لكن ينبغي الى آخره يعني فالواستتابه شخصيا
بالصلوة صح ولا حاجة الى عادة الخطبة وذكر في النهر هذا الفرج على انه
مسئلة مستقلة لا استدراك وهو الذي يظهر **قوله** ولو غير الثلاثة الذين
حضر الخطبة مجازاة منه للمتن حيث اختار فيما تقدم اشتراط جماعة
لصحة الخطبة والا لكان عليه ان يقول ولو غير من حضر الخطبة **قوله** ولذا ان
بالنار تعليق لانيته بلطفه رجال يعني ان مراده بالثلاثة الرجال ولذا اني بالثلاثة
فالو بتي نسبة او صبيا فاختلطون ليس فيهم ثلاثة رجال بطلت **قوله** لكان
احسن ينبغي حمل هذا على ان كان الغلق لعادة قديمة اما اذا كان لمنع عدو
يخشى دخوله وهو في الصلاة فالظاهر وجوب الغلق **قوله** ما في البحر المخاض
من انه اذا غلق ابواب الحصن وصلى فيه باهله وعسكره لا يجوز كذا في الخلاصة
انتهى فان الغلق في محل التقييد فلا بد من حمله على ما اذا سمع اناس من الصلاة
وعبارة الخلاصة كما ترى عني عبارة المتن الاتي فلا بد من تأويله ايضا **قوله**
تختص انما وصف التسعة بالاختصاص لان المذكور في المتن احد عشر لكن العقل
والبلوغ منها اليساخسين كما به عليه الشارح **قوله** اقامة خرج المسافر
قوله بمخرج اقامة في غيره الا ما استثنى منه الشارح بقوله فان كان
يسمع النداء **قوله** عند محمد وصاحب الفتح وغيره جعله رواية عن ابي يوسف
ويمكن حمله على اختلاف الروايتين مجمع **قوله** الممرض بكسر الراء هو الذي
يتعهد المريض **قوله** ولو اذن له مولا اي بالصلوة وليس المراد المأذون
بالجواز فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر **قوله** ورجح في البحر
التخير حيث قال وجزم في الظهيرية في العبد الذي اذن له مولا بالخير وهو
البقي بالبقاعد **قوله** سلامة احداها اي احدا لرجلين **قوله** لكن الى آخره هو
الظاهر فان السعي رجل واحدة اصعب من سعي الاعي **قوله** ليلا يعود على
موضوعه بالنقض يعني لو نقل بوقوعها فرضا بالزنا بصلوة لعادة على
موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظن في حقه رخصة تسهلا فاذا اتى
بالعزيمة وتحمل المشقة صح ولو الزنا به بالظن بعد حملناه مشقة ونقضنا
الموضوع في حقه وهو التسهيل **قوله** وهو مراد عن قول القزويني من تابعه
وكبره لقول ابن الهمام صلاة الظن تستلزم تقويت الجماعة وتقويتها لمر
وما ادى الى الحرام حرام لكن رده في البحر يمنع الاستلزام نعم قد يكون سببا لتفويت
فكره فان فوت كان الحرام نفسا لتقويت لا فعل الظن انتهى وهو وجه **قوله**
في يومها لا حاجة اليه فان صلاة الظن قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم
الجمعة **قوله** لكونه سببا الى آخره قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر
قوله غير به اي بالسعي المقتضى للهرولة مع ان المطلوب المشي بالسكينة والوقار
قوله ولو لم يدركها الى آخره نبع فيه النهر وعبارة البحر واطلق فمثل ما ذكره
يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج او لم يكن شرع وهو
قول البخاري قال في السراج الواجب وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تفت

بعد انتهى وهو صريح في بطلان الظاهر تأمل قول من اقتدى به أي بالذي سعى
قوله ولم يسمع أي المقتدى قوله لتقليل الجماعة علة للأول قوله وصورة المصنوعة
علة الأمرين قوله تعلق بطلا يصلي الناس فيها الظاهر فتقل جماعة الجمعة قوله
على القول به أي بوجوب سجود السهو فيها أي في الجمعة ومثله العيد قوله خلافاً
لمحمد فإنه يمتها أربعاً إذا لم يدركه في ركوع الثانية وهي حينئذ جمعة من وجه
ظاهر من وجه لغزات بعض الشرائط في حقه فيقع على رأس الركعتين اعتبار الجمعة
ويقر أن الأخيرين لاحتمال التقلية بجر قوله وآلة لا أي وإن سقط الترديد في
قوله في الأصح رد على صاحب الدرر حيث اختار أنه في السنة يقطع على رأس
الركعتين قوله في الأصح وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد قسافي قوله فالترقية
الآخرة دليل العلامة الشيخ محمد البرهموش عن حكم الترقية فقال إنها بدعة حسنة
استحسنها المسلمون وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند
الله حسن انتهى وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن أبي زرعة بن عمرو بن
حديان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع بجر استحسنست
الناس الحديث كذا رايته في حاشي الجرح قوله والمجيب إلى آخره هي أيضاً عبارة الجرح
قوله في الأصح وقيل للبركة للأذان الثاني الذي يكون بين يدى المبرك لأنه لا يمكن
في زمنه صلى الله عليه وسلم ألا هو بجر قوله بل في زمن عثمان في البخاري مسنداً
إلى السائب بن يزيد قال كان النداء ليوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثيراً ما زاد
النداء الثالث على الزوراء وفي رواية للبخاري زاد النداء الثاني وزاد ابن ماجه على
دار في السوق يقال له الزوراء وتسميته ثالثاً لأن الأقامة شهي إذا كان في الحديث
بين كل اثنين صلاة كذا في فتح القدير قوله صحة الملاقاة الحرمه أي الواقع في
الهداية حيث عبر بالوجوب في جانب السعي والحرمه في جانب السعي قوله أذ لنا
واحد بعد واحد عبارة القسافي وفي وحدة الفعل إشارة إلى أن المؤذن
إذا كان أكثر من واحد أذ لنا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلال والتبرك
والله إشاراً إلى الهداية وغير أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه انتهى لكن
عبارة العنانية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع إخراجاً للكلام مخرج العادة فإن
المؤذنين في أذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر
لجامع قوله فإذا أتم أي الإمام الخطبة قوله ويكره الفصل بالمدنياتهم
منه أنه لا يكره الفصل بآخر الآية فإن كان المراد بآخر الآية الأقامة فهو صحيح
لكنه بعيد وإن كان مراده ما يشهد الأذكار وصلاة التقل فهو باطل لما عرفت من
حرمتهما من خروج الإمام من محله إلى خروجه من الصلاة عندئذ حنيقة
قوله هو المختار هذه عبارة الدرر وقد ناقض نفسه حيث ادعى عدم جواز
نيابة الخطيب شخصاً كما نبه عليه في الشرح بلالية ويمكن أن يجاب بأن معنى قوله
ويصلي بالغ أي بأذن السلطان وهذا هو الظاهر فإنها معطوفة على الجملة المقيدة
بالظرف فتستفيد به هذا وما ادعاه في الدرر من عدم جواز نيابة الخطيب تقدم

ضعيف ومقصودنا دفع المناقضة بين كلاميه قوله قبل خروج وقت الظهر
لا في الوجوب بآخر الوقت وآخر الوقت هو ما شرع فلم يجب عليه صلاة الجمعة كذا في
الجرح عن التجديس ثم نقل عن شمس الأئمة أن اعتبار آخر الوقت إنما يكون فيما ينقرد
بأدائه وهو سائر الصلوات فاما الجمعة لا ينقرد هو بأدائها وإنما يؤدى بها مع الإمام
والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها حتى إذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الناس
ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة انتهى وهو وجه وينبغي أن يحل عليه عبارة الظهيرية
وشرح المنية قوله القروي يفتح لقاف نسبة إلى القرية والمراد به المقيم بالمسجد
ولا جمعة عليه قوله رستاق نسبة إلى الرستاق وهو السواد أي الرقيق قوله
نقال يومها لأن السبب في الفضيلة الصلاة وهي في اليوم كذا رأيت في حاشي
الجرح معنى إلى المصنرات قوله وذكر في أحكام الأشياء بفتح الحرف جمع أحكام
فإن تراجمه في فن الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد
ذلك ومن جعلتها أحكام يوم الجمعة قوله فقد وهو ولذكر عبارة برمتها
ليعلم موضع الوهم وما فيها من الفوائد وإن كان بعضها علم ما تقدم وهي أحكام
يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها
ثلاثة سوى الإمام والخطبة وكونها قبلها شرطاً وقرأة السورة المخصوصة
بها وتخرجهم السفر قبلها بشرطه واستئذان غسلها والتطيب ولبس أحسن
وتقليم الأظفار وحلق الشغل ولكن بعدها أفضل والنجس في المسجد والتكبير لها
والاشتغال بالعبادة إلى خروج الخطيب ولا يسن أكبراد بها ويكره أفرادها بالصوم
وأفراد ليلة بالقيام وقرأة الكهف فيه وبقي كراهة النافلة وقت الاستواء
على قول أبي يوسف صف المصحح المعتمد وهو خير أيام الأسبوع ويوم عيده وفيه
ساعة اجابة وتجمع فيه الأرواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب
القبور ومن مات فيه أوفى ليلة آمن من فتنه القبر وعذاب ولا يتبر فيه
جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوى الساعة
وفيها يزور أهل الجنة منهم سبحانه وتعالى قوله ولا يسجد فيه جهنم قال
في جامع اللغة سجد التنوير لهما بأب العبدين قوله
عن الغيلبي الترمذي نقل عن غيره قوله في الأصح هو إحدى الروايتين وفي
رواية سنن بجر قوله بشرطها تتعلق بجره الأولى قوله بما لا يصح
على أنه بعيد وأما من نقل مكره لا أداني بالجماعة والجمعة كالعيد قوله والنجاسة
كفاية فيه أن العيدان تنجح على النجاسة بالعيدية في من حجة بالقرضية
فالأولى أن يعلم بأن العيد تؤدى بجمع عظيم يحشى تفرقه أن أشغل الإمام
بالنجاسة قوله على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها لفرضيتها قوله
والعيد على كسوف لأنه وإن كان كل منها يؤدى بجمع عظيم لكن العيد واجب
والكسوف سنة قوله تأخير النجاسة عن السنة الظاهر أن المراد من السنة سنة
المغرب ووجهه ظاهر وهو أن وقت المغرب المستحب ضيق وتأخير سنة المغرب
إلى الوقت المكرره مكره تأخير الفرض كما تقدم في الأوقات كما لا تقدم

الجماعة على فرض المغرب لا تقدم على سنتها **قوله** حتى على الفرض ملزم بالفرض
غير الجمعة وهو ظاهر في غير المغرب كما يشترط له قوله ما لم يضيق وقته الى المستحب
وحينئذ لا تنافي بين القول والى ذلك اشار بقوله فتأمل والله اعلم بحقيقة الحال
قوله صح عطفه جواب سؤلك تقديره كيف صح عطفه كذا الفطرة على المنذور
مع وجوبه فاجاب بان الكلام هنا في الاوقات قبل الخروج والواجب مطلقا كذا
قوله ليفيد في كلامه تعليل الحكم الواحد وهو ان يعلى بها قوله من ثم
وقوله ليفيد تامل **قوله** والواجب مطلق التوجه جواب سؤلك تقديره ان
الخروج الى الصلاة واجب فكيف عطف في المنذوبات اجاب بان الواجب مطلق
التوجه والمنذوب التوجه الى الحيانة ما شيا **قوله** ظاهر قوله تعالى الى اخر
لان المقصود اظهار النعم في ذلك اليوم كما دل عليه قوله على هذا كره وجه
بالتكبير ادخل في اظهار النعم **قوله** فيقتصر على مورد الشرع وهو التكبير عند
مقابلة العدو وعند ملاقات اللصوص وعند الحرب وكذا جميع المخاوف كل
البحر **قوله** وكذا صلاة رغائب اى مرغبت فيها بما ورد في احاديث ضعيفة
في ليلة براءة وهي ليلة النصف من شعبان وفي ليلة القدر والعديد وغيرها
فقطعهما على الرغائب عطف على عام **قوله** بل تكون نفلا محرما فيه ان الاوقات
المكرهة لا تتعقد فيها الفرائض والواجب لعينه كما تقدم في الاوقات
والعيد واجب لعينه فكيف يتعقد نفلا محرما تامل وراجع **قوله** الا ان يسمع
من المكبرين بان كان بعيدا عن الامام لا يسمع تكبيره وسمع من قرب منه زيادة
على الثلاث فانه باقيا لكل لاحتمال ان ما اتى به او لا سابق على تكبير الامام
ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاحتمال المتقدم على الامام في كل تكبيرة بحر
قوله ويقدر كالجعة وهو مقدار ما يقرأ في الظهر والاعوام في سبع اسم ربك الاعلى
وفي الثانية بقل انا حديث الغاشية كما ذكر في البحر قبل العيد من **قوله**
لا يتناول التكبير يعني وتناول التكبير ليس مذهب احد بخلاف ما ذكر في اول
فانه يكون على مذهب على رضى الله تعالى عنه بحر **قوله** فالويل كير الى اخره
ظاهر التركيب مع ضمنية تعلقه بما قبله يقتضي ان تصوير المسئلة انه اذا ادرك
الامام في القيام فام يكبر حتى ركع الامام انه يكبر في الركوع على الصحيح انه في التكبير
في الركوع فغيا اذا ادرك الامام الا في الركوع **قوله** قبل ان يكبر كما انتم **قوله**
ينبغي الفساد الصحيح عدم الفساد لان غاية ما فيه رفض الفرض لاجل الواجب
وهو وان لا يحل فهو بالحق لا يحل كاحده صاحب البحر باب يحق السهو
وقدمناه **قوله** بل عشر فيه انه لا خطية في الاستسقاء والكسوف كما سيات
قوله ولما البحث لصاحب البحر **قوله** في الاصح كما في تيسر البحر ما هنا فقال
صاحب البحر نقلا عن المحيط وقال ابو يوسف اذا افسدها بعد الشروع بنقض
لان الشروع في الايجاب كالتذرع **قوله** في الاصح وقبل لا يستحب اخير الكل
لمن لم يضح **قوله** في الاصح وقيل سنة وقد عتبه في الكثرة وفاد في الجملة السنة
قد تطلق على الواجب وهو المندرج **قوله** الامر به وهو قوله تعالى ذكر الله

في ايام معدودات **قوله** هو اما ثور عن الخليل واصله ان جبريل عليه السلام للجارة
بالفداء خاف العجلة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما راى ابراهيم عليه
السلام قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسماعيل لفداء قال الله اكبر والله الحمد
قوله والمختار ان الذبيح اسماعيل ورجحه الامام ابو الليث السمرقندي في البتة
بانه اشهد بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم ثم قال
بعد قصة الذبيح وبشرناه باسحاق واما الخبر فباروى عنه عليه السلام انا ابن
الذبيح يعني اياه عبدالله واسماعيل وافقت لامة انه كان من ولد اسماعيل كذا
في البحر واحسن من هذا الاستدلال بقوله تعالى ومن ورك اسحاق يعقوب فانه مع
اخبار الله تعالى اياه بايان يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاؤه بذبحه
لعدم فائده حينئذ كما صرح به الشهاب الخفاف في شرح الشفا **قوله** فرض
اي قطعي كما هو المتبادر من الطلاقة فيخرج الوتر **قوله** عيني خرج صلاة الجماعة
قوله يمنع البناء كالأكلى والشرب والكلام والحدث والخروج من المسجد
ومجاورة الصفوف في الصلوة **قوله** او قضى منى للمجهول معطوف على اى
قوله فيها الى اخره اعلم ان هذه المسئلة رباعية فائنة عن العيد قضاها في
ايام العيد فائنة ايام العيد قضاها في غير ايام العيد فائنة ايام العيد قضاها
في ايام العيد من عام آخر فائنة ايام قضاها في ايام العيد من عامه ذلك
ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله او قضى فيها اي في ايام العيد احترز
عن الثانية وقوله منها اي حال كون المقضية في ايام العيد من ايام العيد
احترز به عن الاولى وقوله من عامه اي حال كون ايام العيد التي يقضى فيها
الصلاة التي فائت في ايام العيد من عام الغفلات احترز به عن الثالثة
قوله لقيام علة لقوله يجب تكبير التثنية عقب فرض قضى فيها منها
من عامه **قوله** في كل فرض اي قطعي عني يخرج الوتر وصلاة الجماعة **قوله**
ولو لم يفسدت لانه خطاب مع ابراهيم على قول كما ياتي في البحر **قوله** لعدم
اي التهمة والحكمة باب **الكسوف** **قوله** من حيث الاتحاد اي
في ان كلامها يوردى بالجماعة هائلا بغير اذن ولا اقامة **قوله** او التصاد
اي من حيث ان الجماعة في العيد شرط والجمعة فيها واجب بخلاف الكسوف
قوله الصلاة جامعة بنصبها الاول مفعول احضر والمقدر الثاني حال
من الصلاة **قوله** الجمعة نفت للامام اي الامام الكائن للجمعة **قوله**
وكل طاعون الى اخره لان اوباء المرض العام والاصا عون المرض العام بسبب
وخن البحر **قوله** وكذا البقية اي صلاة الرجوع وما عطف عليها حسنة
باب **الاستسقاء** **قوله** بلا جماعة كان على المصنف ان يقول
له صلاة بلا جماعة كما قال في الكثر وغيره **قوله** وقال يفعل كالعيد اي
يصلي الامام بهم ركعتين بجماعة ثم يحط **قوله** خلافا لمحمد فانه يقول
يقبل الامام رداً ه دون ان يقوم عن ابي يوسف روايتان وكيفية قلب الرداء
على قول من يراه ان يجعل اعلاه اسفله ما أمكن وان لم يمكن كالجمعة جعل

يسنه على ياره زيلعي باب **صلاة الخوف قوله** وجاز خروج الوقت اي قرب قوله انه ليس بشرط اي قرب الوقت المفهوم من جان قوله قلت الى اخر مراده بهذا النقل ان يبين ان ما في جميع الاثر لا يعمل به لانه قول البعض ولما لفته لاطلاق سائر المتون **قوله** عني اي هرب من العدو ولا المشي نحو والرجوع جميع الاثر **قوله** وسبق حدث معطوف على اصطفا **قوله** مطلقا اي ذهابا وايابا **قوله** وبكسه جاز وهو اذا حضر العدو وبعد شروعه فانه يجوز ان يخرج باب **صلاة الجنازة قوله** لان الاول لا تقبل الى اخره فيه ان هذا في حق الكافر اذا اراد الا سلاما اما المسلم فتكفيه الاولى كما ذكر في قوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة اي مع الفايدين ولا فكل مسلم يدخل الجنة ولو بعد سابقة عذاب امداد الفتح **قوله** والفرق في البرازية اختلف في قبول توبة الياس في البرازية قبل تقبل توبته لا ايمانه وقيل لا تقبل كما يانه ثم قال والمستطور في افتنا وكان توبته مقبولة لا ايمانه لان الكافر جنبي عز عارف باهه تعالى ويتبدى ايمانا وعرفانا وانفا سبق عارف وحاله حال البقاء والبقاء اسهل والدليل على قبولها منه مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده انتهى لمخصا به **قوله** وسيجي اي في الكراهية والاستحسان **قوله** ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب لان الملايكة لا تدخل بيتا فيه احد هؤلاء امداد الفتح **قوله** قلت الى اخره هذا الكلام مبني على ان عبارة التفت وقيل عنده القرآن باسقاط لا والذي رأيت في نسخة القهستاني ثبوتها ولعل نسخة القهستاني التي وقعت للناس اسقطت الكتاب منها لاسيما وكذا نسخة التفت وحاصله ان نسخة التفت وقع فيها قوله الى الغسل تعيين اثبات لا وان لم يقع ان اريد الرفع الى الغسل تعين اثباتها ايضا وان اريد رفع روحه تعين اسقاطها **قوله** مغلي يضم الميم اسم مفعول من الاغلاة **قوله** ما يلي التفت بالخاء المعجمة وما يلي التفت هو جنبه الاسفل وهو اول من يجوز العتيق الا عظام والكاهل لان المقصود وصول الماء الى الجنب الاسفل لا الى التفت والمفيد له ان عظام دون الاهال **قوله** ما البناء للمفعول راجع لقوله مستندا ولا يصطلح ان يقال اسم مفعول لان البناء للمفعول لا يقال الا في الافعال **قوله** لما في اي في باب الوضوء والغسل **قوله** فلا يغسلونه صوابه فلا يغسلنه **قوله** في الزوجية لم يظهر وجهه في تقرير الشارح الزوجية فان المساط عليه الاعتبار هو صلاحيتها للغسل لان كان الصلاة فزوج بقاء الزوجية تامل **قوله** وجازها الى اخره الاولى في حمل التركيب ان يقول وجاز لامرأة المجوس تغسل لواسم الى اخره **قوله** والملاحق كما بالغ في ذكر كان او انني **قوله** ومن لم يراه في ذكر كان او انني **قوله** فيصلي

على قبة اي فان اهيل عليه التراب يصلي الى اخره **قوله** تامل اشار الى وجه اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة الجنان لا تستعمل بها والصبي لا يقع فعله فضا فلا تصح صلاة من اقدم به لعدم صحة قنائه المفترض بالمتنفل ولا صلاته لعدم وقوعه فضا **قوله** او اكثره بان كان عن يمين الامام او يساره مع تقدم اكثره على الامام **قوله** وصحن لوضعه الى اخره يعني ان كيفية الوضع ان يجعل رجليه جهة يمين المصلي ورجلاه جهة يساره كالدفع كما صرح به في امداد الفتح وبيان في شرحه الصغير ولوا خضا وفي الوضع فوضعه راسه على يسار الامام جازت الصلاة وان تعدوا قنينا ساوا وجات **قوله** التحيد والثناء المدا واحد وهو قوله سبحانك اللهم الى اخره والمدا بالعداء يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو قالوا والثناء والصلاة والدعاء لكان اولى **قوله** بتسليم بخلافه وهو ما تقدم من عدم جواز ثناء اخري عليها ولو كانت شرط الجواز وما ياتي من فانه بعض التكبيرات التي بها بعد سلام الامام تترك من غير دعاء ولو كان الدعاء ركعا لما جاز تركه **قوله** وقدم فيه اي في المأثور وهو اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرا وكبيرنا وذكرنا وانانا اللهم من احببت ميتا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفقه على الايمان وخص هذا الميت بالرحم والراحة والمغفرة والرضوان المهيمن كان محسنا فزد في احسانه وان كان ميئا فتجاوز عنه ولقه الامن والشمري والكفرة والزل في اللهم جعل في روضة من رياض الجنان ولا تجعل قبره حفرة من حفرة النيران رب اغفر لي ولوالدي والجميعين والمؤمنين والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في جميع الاثر **قوله** لانه مبني اعلم ان الاسلام على حقيق شرعي وهو معنى الايمان والنعوى وهو بمعنى الاستسلام والانقياد كما في شرح العمدة للسفي فقوله الشارح مع انه الايمان ناظر الى المعنى الشرعي للاسلام وقوله لانه مبني ناظر الى المعنى اللغوي له وقوله فكان دعاء في حال الحياة بالايمان وهو معنى الاسلام الشرعي وقوله والانقياد اي الذي هو معنى الاسلام اللغوي **قوله** لانه منسوخ وذلك ان الاثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك لان اخر فعله كان اربع تكبيرات فكان ناظرا لما قبله كذا في امداد الفتح **قوله** ومجنون ومعتوه اي اصليين فان الجنون والمعتوه الطارئين لا يستطمان الذنوب السابقة كما في الحلبي **قوله** بعد دعاء الباعث فيه ان دعاء الباعثي شتم على الاستغفار فينا في قوله ولا يستغفر لصبي الا ان يرا بد دعاء الباعثي اثناء الوقوع بعد الاولى والصلاة الى قعة بعد الثانية تامل **قوله** وان جعلها رجاء بان يضع راس الميت عند منكبه كذا في ابن الحاج **قوله** او نايبه الا في ثمة نايبه **قوله** والاسن اول يعني اذا اجتمع اثنان واقفا في الحفة والدرجة والقوق كابني اوابن بن او اخوين شقيقين او عريف شقيقين فالاسن اول قوله الا ان يكون غير الاسن افضل فليراجع **قوله**

فان صلى غيره الى آخره الا خصران يقول فان صلى من ليس له حق التقدم الى
قوله وتابعة الولي قيد في قوله او من ليس له حق التقدم **قوله** وحكم
صلاة من لا ولاية له الى آخره يناق ما تقدم من قوله ان شاء لاجل حقه لا
لا سقاط الفرض اللهم الا ان يقال ان معنى قوله كعدم الصلاة اي في حق
الولي يعني انها تستد بها حتى سقط الفرض عن المكلفين لكن للولي ان يصليها
فلا يناق ما تقدم هذا ما ظهر في تامل **قوله** صلى على قبره اي وقرأ في
المسئلة الاولى والثانية واما الثالثة وهي ما اذا صلى من لا ولاية له فالصلاة
على القبر جائزة للولي على ما تقدم **قوله** او مع القوم اي كلا وبعضنا على
ان الجنسية **قوله** بناء على ان المجد الى آخره اما اذا اعلنا بخوف ثلوث المجد
فلا يكره اذا كان الميت خارج المصح وحده او مع بعض القوم **قوله** ان
استهل فيه مساجحة مع قوله ولد فوات **قوله** حتى لو خرج راسه هذا التفرغ
غير صحيح فان المقام مقام الاستدراك على ما تقدم فكما انه قال بشرط في الصلاة
عليه خروج الكثرة حيا هذا اذا انفصل بنفسه اما اذا انفصل كهايتي المسلمين
فلا ويذكره الشارح بقوله وكذا لا يثرب اذا انفصل بنفسه **قوله**
شيئ مع احد ابويه سواء كان مميذا او غير مميذ وسواء مات في دار الحرب
او في دار الاسلام وسواء كان الساب مسلما او ذميا لان مع وجود احد ابويه
لا حجة للدار ولا للساب بل هو تابع لاحد ابويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما
وهو مميذ كما صرح به في الجرح سكت عما اذا كان معه ابواه مع ان حكمه
كذلك بمفهوم الموافقة **قوله** ولو شيئ بدونه اي بدون احد ابويه بان
لم يكن معه ولا واحد منهما **قوله** تبع للدار او للساب اعلم انه اذا لم يصب
مع الساب احد ابويه فلا يتبعها ما ان يموت في دار الحرب او في دار الاسلام وعلى
كل اما ان يكون الساب مسلما او ذميا وعلى كل اما ان يموت مميذا او غير مميذ فان
كان الساب مسلما فالصبي مسلم تبع للساب سواء كان في دار الحرب او في دار الاسلام
وسواء كان مميذا او غير مميذ كما هو ظاهر غلاة فقه الصبي وان كان الساب ذميا
فان مات الولد في دار الاسلام يصلي عليه لانه مسلم تبع للدار كما صرح به في
الصبر وان مات الولد في دار الحرب واليد يد ذمي فليراجع **قوله** او به اي
اوسى باحد ابويه اي معه **قوله** فاسلم هو اي احد ابويه **قوله** بكر الدار اي
وهو لا من قدم بمعنى تقدم **قوله** باليد اي شئ يضع على العنق **قوله**
لا على العنق اي ابتداء كما افاده شيخنا رحمه الله تعالى **قوله** وما ورد فيه وهو
قوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت الجنابة فقوموا لها حتى تخلفكم او توسع
قوله لوميتا والا لا فيه مساجحة لا تخفى **قوله** وبارئاه مقتضى
كلامه انه رباي وليس كذلك ففي القاموس رثيت لميت رثيا ورثا ورثاية
بكسرهما ورثاة ومرثية مخففة ورثوته بكيت وعددت محاسنه كثرته
ترثية كثرثيته ونظمت فيه شعر انتهى فليراجع غيره من كتب اللغة **قوله**
من تغزى بغز الجاهلية تمامه فاعضوه بهن ابيه ولا تكونوا لغير الصبر

او حسنه كما في القاموس **قوله** احد عشر مرة صوابا احدي عشر مرة **قوله**
عبد نامة بفتح الميم وسكون الهاء معناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد
والملاد ان يكتب شي ما يدل على انه على العهد الا الذي الذي بينه وبين ربه يوم
اخذ الميثاق من اليمان ونوحه و التبرك باسمه ونحو ذلك **باب**
الشهاد **قوله** مشهود له فيكون من باب الحذف والا يصلح حذف اللام فاستتر
الصغير المجرور **قوله** لحصوله بفعل الملائكة وذلك لان حنظلة ابن الراهب
استشهد يوم احد ففلسه الملائكة وقال عليه السلام اني رايت الملائكة
تفعل حنظلة بن ابي عامر بين السمار والارض بماء المزن في صحائف القضاة
وقال ابو اسيد فذهبنوا نظرا لآية فاذا براسه بقطرة فارسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى امراته فالحا فخيرته انه خرج وهو جنب واولاده يمين
او لا وغسيل الملائكة امداد الفتح **قوله** فلو ارثت قال في القاموس وارث
على المجهول حمل من المعركة رثيثا اي جرحا وجره ومقاتلتي **قوله** صافيا
قيد في حلقه فقط كجامدا كما في الجرح زملوهم من التزميل وهو اللف في الثوب
قاموس **قوله** بكلوهم جمع كلم بفتح الكاف وسكون اللام الجرح **قوله**
او اوى بقصر المحرق **قوله** وهو الاصح وقال ابو يوسف يكون مرتبا **قوله**
عدهم السيوطي اي في كتابه التثنية **باب الصلاة في الكعبة**
قوله العرسه يسكنون الراكل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء قاموس
قوله عنان بفتح العين المائلة فواحياها وبكسرهما مابدالك منها اذا نظرتها
قاموس **قوله** تلتني وهو ما روى عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال نرى
النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبعة مواطن الخزرة والمزبلة والمقبرة
والحامر وقنارع الطريق ومواطن الابن وفوق ظهر بيت الله عناية **قوله** وان
اختلفت وجوههم شاملت عشرة صورة حاصلة من ضرب اربع وجه
المؤمن وقفاه ويمينه ويساره في مثلها من الامام **قوله** في اربع فيه قصو
لما علت **قوله** بامام فيها سواء كان معه بعض القوم ولا **قوله** والباب
مفتوح اي لتعلم الانقلاص **قوله** صح اي مع الكراهة لا ارتفاع مكان
الامام قدرا لقامه ولا نفارده على الدكان ان لم يكن معه احد **باب**
الركعة **قوله** اثنين وثلاثين صوابا اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه
الله تعالى **قوله** كما لو كساه اي كما يجزيه لو كساه **قوله** بشرط قيد في الدفع
والكسوة كليهما **قوله** ان يعقل القبض اي او قبض عنه من هو في محض
او وليه مطلقا كما صرح به في الجرح **قوله** الا اذا حكم بنفقتهم فلا يجزيه
لانه استثنى من المستثنى الذي هو اثبات وحاصل المسئلة انه اذا لم يقبض
القاضي عليه بنفقة اقاربه فدفع اليهم الزكاة اجزاء وان قضى على فاكس
عليه ما روى الشهر فدفع اليهم الزكاة ان احتب عليهم ما دفعه من النفقة
لا يجزيه عن الزكاة والا اجزاء كما في الجرح فعل هذا كان عليه ان يقول بعد
الاستثناء الثاني الا اذا لم يحسبه عليهم **قوله** عينه اي الجرح لا المال بدليل

قول الشارح وهو ربع عشر قول خرج النافذة لعدم التعيين فيها قول
والفطرة لانها وان عيبتها الشارع لكن لا هذا التقييد المخصوص وهو كونه
ربع عشر قول من مسلم متعلق بتبليك قول والعلم به اي بالافتراف
قول نسبة للقول اي القري وقيل الشمس حكمه القسطنطيني قول على ان
المطلق اي بناء على ان المطلق وهو الحرية ينصرف للكامل وهو الحرية رتبة
ويدا والمكاتب حر يد فقط قول اذا كان له غيره اي وابراه المغصوب
منه قول فارغ نعت مضاب قول كزكاة فان لها مطابا من العباد
وهو السلطان في الاموال الظاهرة ونواب وهم الملا في الاموال الباطنة بحر
قول وخرج فان مطالبة السلطان قول للفرق اي بموت او طلاق
متعلق بالموت قول او نفقة منصوب عطف على كفاية قول
وكفاية اي بانواعها قول لعدم المطالب اي من العباد قول ولا ينع
الدين هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطرها الشارح قول
وعن حاجته الاصلية مراده ان يكون معه احد التقدين او كلاهما فارغا
عن حاجته الاصلية اي لا يحتاج ان يصرف شيئا منها او من احدهما
في شيء ما ذكر من المكس وغيرهما ما يحتاج اليه ما يدفع به عن نفسه
الهلاك تقدير كوفاء الدين او تحقيقا كالمكس وغيرهما فاما قلنا ان هذا
مراده لان هذه الاشياء من دورا تسكن او غيرها عرض فلا تجب فيها الزكاة
ولو زادت على الحاجة الاصلية ما لم ينسب بها التجارة فوفق بهذا ان قول
بعضهم في التمثيل للحاجة الاصلية وكتبنا العلم لاهلها لا يصح لان الكتب
عرض فلا تجب الزكاة فيها مطلقا سواء كانت عند اهلها او عند غير اهلها
ما لم ينسب بها التجارة وكانه سرك له التقييد ههنا من التقييد في باب
المصرف حيث قالوا يصح صرف الزكاة الى من عنده كتب كثيرة اذا كان
من اهلها لانه لا بعد غنيها حيث احتاج اليها بخلاف غير اهلها والفرق
بين البابين ما لا يخفى فاجاب في البحر بان هذا تمثيل لما هو من الحوائج الاصلية
ولا شك ان الكتب لغير اهلها ليب من الحوائج الاصلية اي لا تمثيل للنصاب
الفارغ عنها وهو كلام حسن وقد علمت من تقسيم الحاجة الى ما يدفع به
الهلاك عن نفسه ولو تقدير المثل له بوفاء الدين ان قوله عن دين مستدر
مع الحوائج الاصلية ثم ان هذا الكلام يقتضي انه اذا حال الحول على مضاب
الفضة مثلا وهو محتاج اليه ليصرفه الى الثياب مثلا لا يتركه قال في البحر
ويقاله ما في معراج الدراية في فصل زكاة العرض ان الزكاة تجب في نقد
كقسطا مسكه للتماء او للنفقة انتهى وكذا في البدايع في بحث التماز التقدير
انتهى كلام البحر قول بالقدرة على الاستتماء ولو بناه بان يكون في يده
او يد نائبه بخلاف ما اذا لم يكن في يده واحد منهما اذا كان في البحر يخون من
اقسام الصائغانية قول فلا زكاة على مكاتب عبادته ما يؤمهم من على
سيده الزكاة وليس كذلك كما في الشر بل لا ينع عن الجوهرة فلو كان فلا زكاة

في كتب مكاتب كان أولى ويكون معنى قول الشارح لعدم الملك التام اي في حق
السيد لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة ثم ان رجوع المال للمول
بالتعين او للمكاتب بآداء بدل الكتاب لا يترك عن السنين الماضية بل يستأنف حولا
جديدا قول ولا في كتب ما دون اي لانه لا عليه ولا على سيده يعني مادام في يده
اما اذا اخذ السيد فانه يزكيه لما مضى من السنين على الصحيح وقيل بل يزكها اذا
قبل اخذ وهذا المربك على المأذون دين مستغرق فان كان لا يلزم السيد الا اذا
للنين الماضية لا قبل اخذ ولا بعده كذا في البحر فكان على الشارح ان يقول ولا
في كتب ما دون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بدر ما يؤمهم من كلامه
ان قوله بعد قبضه المذكورة في مسئلة الرهن ظرف لمسئلة كتب المأذون
ايضا قول ولا في موهون اي لانه لا على المتهن لعدم ملك الرقبة ولا على الرهن
لعدم اليد واذا استرده الرهن لا يترك عن السنين الماضية وهو معنى قول
الشارح بعده ويدل عليه قول البحر ومن موانع الوجوب الرهن قول
قبل قبضه اما بعد قبضه فيجب عن السنين الماضية قول وعروض الدين
اي المستغرق في ثبات الحول قول كالهلال اي فيمنع وجوب الزكاة قول
عند محمد وقال ابو يوسف لا يمنع كقصمان النصاب قول ورجحه في البحر
حيث قال ونقد يمس قول محمد يشتمل برجحه وهو كذلك كما لا يخفى فائدة
الخلاف تظهر فيها اذا ابراه عند محمد يستأنف هو كجدي لا عند ابو يوسف
كما في المحيط انتهى قول ولوله مضاب كان يكون عنده دراهم ودراهم وعروض
التجارة وسواهم قول صرف الدين لا يفسرها قضاء فيصرف الى الدراهم
والدراهم الى عروض التجارة ثم الى السواهم بحر قول ولو اجناسا اي ولو
كانت السواهم التي عنده اجناسا بان كان عنده ابل وبق وغنم او نوعان
منها قول صرف لاهلها زكاة فاذا كان عنده ثلاثون بقرة واربعون
شاة يصرف الدين الى الشياه قول ولا في ثياب البدن الى اخر هذا
محتدز قوله وعن الحاجة الاصلية وهو يقتضي ان العرض اذا لم يمتنع
اليها وجبت فيها وان لم ينسب بها التجارة وهو باطل لما سبق في قوله وان لم
تكن لاهلها وقوله او نية التجارة في العرض ان يقال ان مراده من العرض
هنا عرض التجارة فيكون المعنى اذا كان عنده عرض التجارة وكان
محتاجا اليها لا تجب فيه الزكاة وليس في كلامهم ما يدل عليه فالحق
ما قدمناه عن ابن الملك انه اذا كان عنده احد التقدين وحال عليه
الحول لكنه مستحق الصرف الى حوائجه لا يجب فيه الزكاة وان خالفنا
في معراج الدراية والبدائع كما قدمناه عند قوله حاجته الاصلية وعلى
كلام ابن الملك كان على الماتن ان يقول ولا في نقد مستحق الصرف الى ثياب
البدن الى اخر قول الا ان يكون غير فقه الى اخر جعل كمال المحقق
وعلم الكلام الغير المختلط بالاكراه والنحو اصولا لفقته لمحققات
بالفقه ووجهه بغير الفقه وما ذكره معه قول فلوله بينة تجب

من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يحنث بأكل لحم المعز العرف **قوله** وهو ما أتى عليه
أكثرها كذا في الهداية وذكرنا طائفة من ما نعلمه ثمانية أشهر وذكرنا عراقي أن ما نعلمه
له سبعة أشهر وذكرنا قطع قال الفقهاء الجذع ماله ستة أشهر انتهى وهو ظاهر
بحق قوله على الظاهر الذي يظهر أنه راجع لقوله لا الجذع فان عدم إخراج الجذع
هو ظاهر الرواية كما صرح به في البحر وبديل قول الشارح وعنه جازع الجذع من
الضأن ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى تفسير الجذع لأن صاحب البحر ذكر قوله
وهو الظاهر عند تفسيره ستة أشهر لا جازعاً لأن يكون هذا المقابله أنه تم له
سنة أشهر وطعن في السنة الأخرى فيكون أتى عليه أكثر المحول لأنه يتكرر مع
قول الهداية **قوله** من الضأن أقران الجذع من المعز لا يجزئ رواية واحدة
كما صرح به في البحر **قوله** والدليل يرجعه وهو ما روى مالك في الموطأ من حديث
عمر بن الخطاب الجذعة ثم قال لا يحل أن يحنث بغيره من الرواية **قوله** ولا يحنث
في خيل علم الخيل أما أن تكون للتجارة أو لا فإن كانت للتجارة ففيها
زكاة التجارة اتفاقاً سواء كانت سائمة أو علوفة وسواء كانت عربية أو
عجمية وسواء كانت ذكراً أو أنثى أو ناقاً فقط أو مختلطة وأن لم تكن للتجارة
فأما أن تكون للجد والركوب أو للدر والنسل فإن كانت للجد والركوب فلا زكاة
فيها اتفاقاً سواء كانت سائمة أو علوفة وسواء كانت عربية أو عجمية
وسواء كانت ذكراً أو أنثى أو ناقاً فقط أو مختلطة وإن كانت للدر والنسل
فأما أن تكون علوفة أو سائمة فإن كانت علوفة فلا زكاة فيها اتفاقاً سواء
كانت عربية أو عجمية وسواء كانت ذكراً أو أنثى أو ناقاً فقط أو مختلطة
أو لا فإن كانت مختلطة فاما عربية واما عجمية فإن كانت عربية فإلها
محيطاً إن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاء قوماً وأعطى عن كل مائة
خمسة دراهم وهو ما ثور عن عمر رضي الله تعالى عنه وإن كانت عجمية تقوم
ويؤدى عن كل مائة خمسة دراهم والفرق أن الفرس والعرب لا يتفاوت
تفاوتاً فاحشاً بخلاف غيرها وإن كانت ذكراً فقط أو أنثى فقط فعن
أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه روايتان المشهور من عدم الوجوب لأنها
غير معدة للاستعمال لأن معنى النسل لا يحصل منها ومعنى النسل فيها
غير معتبر لأنها غير مأكول اللحم وفي البيهقي الأشبه أن يجب في الإناث لأنها
تتناسل بالتحمل المستعار **قوله** فلا كلام في كلامه يتعلق بنفي زكاة
التجارة موجود **قوله** ما لم تكن العلوفة للتجارة أشار به إلى أن العوامل وإن
نوى فيها التجارة لا تكون للتجارة لأنها مشغولة بالحوائج الأصلية **قوله**
وحمل وفصيل وعجول هي الصغار التي لم يتم عليها الحول بقرينة ما صورته
بقوله وصورته إلى آخره **قوله** وجب الكبار فقط كما إذا كان له ما يتحمل
وشاة واحدة وجبت تلك الواحدة فقط عندهما وعند أبي يوسف يجب
معها حملان **قوله** وخصه بالسوايم أما في غيرها فيجب فيها زاد بحسبها
أما عند أبي حنيفة فلا يجب ما لم يبلغ أربعين في الدراهم كما سيأتي تفصيل

قوله ومنع الساعي عطف على وجوبها **قوله** لتعلقها بالعين ولأنه لم يفت
ملكاً على أحد ولا يداً **قوله** وإن هلك بعضه قضيت أن المقتل لم يتناول
مع أنه متناول له فكان عليه أن يقول ولا في هالك كلاً أو بعضاً **قوله** ويصرف
إليه إلى العفو علم أن الزكاة في النصاب والعفو معاً عند محمد وزفر في
النصاب فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو هلك العفو وبقي النصاب
يسقط بقدره عند الأولين ويبقى كل الواجب عند الأخيرين والفرق بين
مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن في مذهب أبي حنيفة يصرف الهلاك إلى العفو
ثم النصاب الذي يليه إلى أن ينتهي إلى النصاب الأول كما ذكره الشارح وفي مذهب
أبي يوسف يصرف الهلاك إلى العفو ثم إلى النصاب شائعاً وتظهر غيرة
الخلاف فيما إذا كان له أربعون من الأبل فملك نصفها بعد الحول فعند
الإمام الواجب أربع شياه وعند أبي يوسف عشرون جزءاً من ستة وأربعين
جزءاً من بنت لبون وعند محمد وزفر نصف بنت لبون **قوله** ومنه أي من
المستهلك **قوله** والتوى بالآثار المشناة فوق أي الهلاك وصورته حال الحول
على النصاب فأقرضه فوقي لا يعد مستهلكاً فلا زكاة عليه **قوله** والإعارة
بالجر عطفاً على القرض يعني إذا حال الحول على عرض التجارة فأما رها فملكك
لا يكون استهلاكاً فلا شيء فيه **قوله** واستبدال محمول أيضاً عطفاً على القرض
يعني إذا حال الحول على مال التجارة فاستبدل به مال التجارة فملك البدل
بعد هلاكه فلا شيء فيه **قوله** وبغير مال التجارة معطوف على قوله بمال
التجارة أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاكاً يعني إذا
نوى بالبدل عدم التجارة أما إذا لم ينو شيئاً فأنها تكون للتجارة دلالة كما
نبه عليه في التمهيد عن فتح القدير وتقدم عند قوله وشتره حول الحول
قوله والسائمة بالسائمة استهلاكاً لأن الوجوب فيها متعلق بالصورة
والمعنى في بيعها يكون استهلاكاً لا استبدالاً **قوله** وكفارة بالتفويت
وغيره لا عتاق دفعته وإنما استثنى لا عتاق لأن معنى القرية فيه اتلاف
المالك ونفي الرق وذلك لا يتقوم بشرط بلالية عن غاية البيان **قوله**
والمصدق بفتح الصاد المملة المخففة وكسر الدال المشددة هو الساعي أي
بشئ من الصدقات أيضاً فهو صاحب المال **قوله** هو الصحيح ومقابلته
بأنه المبسوط من أن الخيار للمالك في الوجهين **قوله** ثم اشترى
سائمة أي بذلك النقود المزمك وعنده سائمة لم ينتم حوّلها بعد لا تضم
هذه السائمة المشتراة إلى تلك السائمة لوجود المانع وهو زكاة مال واحد
لشخص واحد في عام واحد مرتين وهو لثني المنه عنه بقوله صلى الله
عليه وسلم لا تثنى في الصدقة **قوله** مما لم يضم أحدهما إلى الآخر **قوله**
أمير بلخ هو علي بن عيسى بن همام والخراسان وكان أميراً بلخ والذي
أفناه محمد بن سلمة فجعل يكي ويقول لحشيه أنهم يقولون في ما عليك
من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عين من لا يملك شيئاً وهذه

العلقة افق يحيى بن يحيى تلميذ الامام مالك بعض ملوك المغاربة في كفارة
عليه بالصوم لا لفصد المشقة عليه حتى يعترض عليه بانه اعتبار الكسوف
المعلوم لا لغيره من التبعات جمع شعبة كقوله الشئ الذي لك بغية
شبه ظلامه قاموس قوله ولو جعل ذو نصاب لسنين صورته له ثلثا لاية
درهم دفع منها مائة عن المائتين عشرين سنة قوله اول نصاب صورته
ان يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصابا سجدت
فحدثت له في ذلك العام صح وان حدثت في عام آخر فلا بد لها من زكاة
على حدة كما صح به في البحر قوله وكذا لو عمل التشبيه راجع الى المسئلة
الثانية وهي التجهيل نصاب سجدت في هذا الحول ولا يصح ان يرجع الى سيلة
التجهيل لسنين بدليل قوله بعد الخروج وصرح به في البحر ايضا قوله
قبيل لنبات تصغير قبل وفيه دليل على انه ان ادى لعشر سنين
ستقبله لا يجزئ اتفاقا قوله والا ظهر عدم الجواز وهو قول محمد وجوز
ابو يوسف لان السبب الارضى النامية وبعد لزراعة نامية ورده محمد
بان السبب الارضى النامية بحقيقة النماء فيكون التجهيل قبلها واقعا
قبل السبب فلا يجوز كذا في الولواتية بحر قوله وكذا لو عمل خارج راسه
هذا التشبيه راجع الى سيلة التجهيل عن نصاب واحد لسنين فان عمل
خارج راسه لسنين مع كسابق في باب الجزية وذلك لوجود السبب هو
راسه والتقييد بالراس ما لا ينبغي ان لو عمل خارج ارضه عن سنين جاز
كما ذكره القسستاني في باب العشر والحرج وعمله بوجود السبب وهو الارض
النامية لكن يجب حمل كلامه على الموقوف لتعلقه بالقدرة على النماء فيكون
سببه الارض النامية باسكان النماء لا بحقيقته كالعشر وخارج المقاسمة
تأمل قوله وتامة في النهر حيث قال ولو نذر صوم يوم معين فجعله
جاز عندنا لثاني خلافا لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والا عتكاف ولو
تزوج سنة كذا فاقى بقرنها جاز عندنا خلافا لمحمد كذا في السراج انتهى
قوله فيما لم يترك الكرم الى اخره يعني اذا غرس كرم متصلا في ارض لا يزال
يدفع خارج الذرع الى ان يثمر الشجر فاذا اثمر ادى خارج الشجر وخارج الذرع
الموقوف في كل جريب صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل عشر دراهم
كما ياتي في باب قوله ما على الرجل منهم وهو نصف العشر كما ياتي في العشر
قوله وبواخذوا لوسط النازع مع قوله فيما تقدم والمصدق ياخذ الوسط
باب زكاة المال قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم وجرم
به في الولواتية والخلاصة واختار في المجتبى جمع النوازل والعيون قال
في الفتح وهو الحق ولكني اقول ينبغي ان يقيد بما اذا كانت له دراهم لا تنقص
عن اقل وزن كان في رسته صلى الله عليه وسلم قال في السراج الا ان كثر الدرهم
اربعة عشر فرط ما عليه الجرم العفيرة والمجهول الكثير وطبا في كتب المتقدمين
والمتأخرين نهر قوله وسحقته في متفرقات البيوع الذي حققه

هناك

هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالعقود حتى اذا اطلق اسم الدرهم في العقد
انصرف الى المقارن وكذلك اذا اطلقه الواتف كما سنفق عليه قوله والمعتبر
الى اخره اما في الوجوب فجمع عليه حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون
وقيمة مائتان فلا زكاة فيه بالاجماع واما في الاداء فتقول ابي حنيفة وابي يوسف
واعبرون في القيمة ومحمد لا يرفع حتى لو ادى عن خمسة جبار خمسة زبوا قيمتها
اربعة جبار جاز عندنا خلافا لمحمد وزفر ولو ادى اربعة جيدة قيمتها خمسة
ردية عن خمسة ردية لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه
مائتان وقيمتها بصيا غنة ثلثمائة اذ ادى من العيين يوازي ربع عشرة وهو خمسة
قيمتها سبعة ونصف وان ادى خمسة قيمتها خمسة جاز عندنا وقال محمد وزفر
لا يجوز الا ان يوازي الفضل ولو ادى من خلاف جنسه تعتبر القيمة بالاجماع
كذا في البحر اذا عرفت هذا فقوله لا قيمتهما في لقول زفر باعتبار القيمة بالاداء
وهذا ان لم يزد من خلاف الجنس فان ادى من خلاف الجنس تعتبر القيمة بالاجماع
كما علمت وكان على الشارح ان يقول بعد قوله لا قيمتهما ولا ان يرفع نفيا لقول محمد
رحمة الله تعالى قوله ولو تبرأ لا يصح الا تيان به هنا لانه لا يصدق عليه المضر
ولا الممول بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبرأ بخلاف عبارة الكثرة
حيث قال يجب في مائتين درهمين عشرين مثقالا ربع العشر ولو تبرأ فان داخل
فيما قبله قوله والنفقة فيه منافة لقول ابن الملك ان الدرهم اذا كانت مشغولة
بجوازها فلا زكاة فيها كما قد ساقى اول كتاب الزكاة فارجع اليه قوله فافقيا
المانع تعرض بالزبوي حيث اورد عليهم الارض الحراجية فانه لا يجب فيها
الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انها من العرض وبصاحب الدرر
حيث اجاب بانها ليست من العرض بناء على تفسير ابن عبيد اياها بما لا يدخله
كيل ولا وزن ولا يكون عقارا ولا حيوانا وحاصل الترخيص بها والرد عليها
ان الصواب تفسير العرض باليس بنقد وعدم وجوب الزكاة في الحراجية
لقيام المانع كذا في البحر قوله كما قد ساقى عند قوله وشرطه حولان الحول
قوله بالمسكوك بالسين المملة اي المضروب على السكة وهي حديدة منقوشة
يضرب عليها الدرهم قاموس ووجه الافادة ظاهر من الورق اما الذهب
فلا كما لا يخفى الا ان يقال لما اقترن بالمضرب من الفضة كان المراد به المضرب
قوله مقوما باحداهما كذا مع قوله من ذهب او ورق لان او معناها
التخيير هنا ولذلك فهم الشارح كصاحب البحر التخيير منها على ان التخيير
معمول على صورة استوائها فقط اما اذا اختلفا ففقر بالا فنع كما حره
الشارح تبع للنهر قوله وهي سيلة الكسور فان من له مائتان وخمسة دراهم
مضى عليها عامان عنده عليه عشرة وعندنا خمسة لانه وجب عليه في العام
الاول خمسة وثمانين في الثاني مائتان الاثنى عشر درهم
فلا يجب فيه الزكاة وعنده لا زكاة في الكسور فيبقى السالم مائتين ففيها
خمس اخرى كذا في البحر قوله وعنده ما يتم به قيد قوله او اقل فقط

قوله وبلغت نصابا اي وبلغت قيمتها نصابا لا وزنها بقية قوله من ان
نقد وصرح به في البحر ايضا **قوله** واما الذهب المخاوط بالفضة اعلى ان
الذهب اذا سلك مع الفضة فاما ان يكون غالبا او مغلوبا او مساويا فان كان
الذهب غالبا او مساويا فاما ان يبلغ كل منها نصابه او لا يبلغ واحدهما او
يبلغ الذهب فقط والعكس ممتنع وان كان مغلوبا فالصور الاربع متصورة
فالصور عشر اذا عرفت هذا فقوله فان غلب الذهب فذهب شامل لثلاث
صور بلوغ الذهب فقط نصابه وبلوغ كل منها نصابه وعدم بلوغ كل منها
نصابه اما بلوغ الفضة فقط نصابها فمتنع كما قدمنا وقوله ولا اي وان لم
يغلب الذهب بان غلبت الفضة او تساويا وقوله فان بلغ الذهب او الفضة
نصابه وجبت اى ان بلغ الذهب فقط نصابه وجبت في الجميع زكاة الذهب
سواء غلبت الفضة او تساويا وان بلغت الفضة فقط نصابها وجبت في
الجميع زكاة الفضة وهذا انما يتصور فيما اذا غلبت الفضة ويمتنع في صورة
التساوي كما علمت وانما زدت قوله في الجميع اخذا من عبارة الثمني كما ستره
ولو لم اريد بقوله فقط لدخل بلوغ كل منها نصابا في قوله فان بلغ الذهب
وفي قوله او الفضة فيمتنع في كل لا يخفى وحديثه يكون ساكنا عن اربع صور
بلوغ كل منها نصابه وعدم بلوغ كل منها نصابه في غلبة الفضة وفي التساو
وعبارة الثمني ولو سلك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابا في الجميع
زكاة الذهب سواء كان غالبا او مغلوبا لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه
فان بلغت الفضة نصابها في الجميع زكاة الفضة انتهى عبارة الزيلعي
والذهب المخاوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة
الذهب وان بلغت الفضة نصابا لفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا
اذا كانت الفضة غالبة واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه اعز والحق
قيمة انتهى وكل من هاتين العبارتين ايضا غير شامل للاقسام العشرة مع تحال
العبارات الثلاث في نفسها فتأمل وراجع **قوله** فلا يقطع الحول ولو مستغرقا
هذا مذهب ابي يوسف وعلى قول محمد يقطع ورجحه في البحر كما ذكره الشارح
في اول الكتاب **قوله** وضعا راجع للثمين وقوله جعل لارجع للعرض كافي
شرح الجميع لابن الملاك لكنه عبر بالحلقة بدل الوضع والمعنى ان الله تعالى
خلق الثمين ووضعها للتجارة والعبد يجعل للعرض للتجارة **قوله** فافهم
اشار به الى وهم صاحب الكافي حيث قال ان القيمة لا تعتبر عند تكامل
الاجزاء عنده كما في درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم
فلما سئل ان يجاب الزكاة في هذه المسئلة على الصحيح تكامل الاجزاء لا باعتبار
القيمة والحق ان لا يجاب هنا ايضا باعتبار القيمة فان النصاب ان لم يتم
باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب صح فان
قيمة الدنانير اذا كانت خمسين درهما وضمت الفضة الى الذهب كانت قيمة
الفضة عشر دينار فيكون المجموع نصابا ونصفا ففيه ثلاثة ارباع دينار

وانما قلنا ان نصاب ونصف لما قال في السراج الوهاج له خمسة وتسعون
درهما ودينار واحد قيمته خمسة دراهم كان المجموع نصابا فان الخمسة والتسعين
تسعة عشر دينار انتهى وقوله صاحب الكافي على الصحيح اشار الى القول
الضعيف انه لا يجب في هذه الصورة كما حكاه في البحر **قوله** عندنا اي خلافا
لشافعي رحمه الله تعالى **قوله** او من من يشفع فالألف اشارة الى السبب
الاول وهو اهلية كل منها لوجوب الزكاة والواو الى السبب الثاني وهو وجوب
الاختلاط في اول السنة والصاد المهلة الى السبب الثالث وهو قصد الاختلاط
والميم الى السبب الرابع وهو اتحاد المسح بان يكون ذهبا الى الرعي من من
واحد والنون الى السبب الخامس وهو اتحاد الآباء الذي يجلب فيه ويبي
المحلب والياء المنفاعة تحت الى السبب السادس وهو اتحاد الراعي والشيء المعجزة
الى السبب السابع وهو اتحاد المشرع بان يكون شريها من ماء واحد عي
او بيرا او غديرا ونحوها والفاء الى السبب الثامن وهو اتحاد الفحل والعين
المهلة الى السبب التاسع وهو اتحاد المرعى كذا يؤخذ من شرح نظم المجموع
للعيبي وفيه ان المذكور في كتبهم انها شروط لوجوب الزكاة لا اسباب
ويرد على الشارح ان قوله بان اتحاد اسباب الاساسية الى آخره لا يناسب تقديره
وما لا يتجارية فانه لا يتأتى فيه اشتراط اتحاد الفحل ونحوه **قوله** ويأينه
في الحاوي اي الحاوي القديس وعبارته واذا اخذ المصدق الواجب من شاة
الشركة ترا جعها المصص مثلا ان يكون لاحدهما اربعون من الغنم والآخر
ثلاثون فاخذ منها شاتين كان اخذا من كل واحد منها شاة واحدة فترد
الاربعة على صاحب الثمانين قيمة ثلث شاة انتهى وقال في الفتاوى الهندية
فاذا كان بين الرجلين احدى وستون من ابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر
خمس وعشرون فاذا اخذ المصدق منها بنت مخاض وبنت لبون فان كل
واحد يرجع على شريكه بحصته ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه هكذا في
فتاوى قاضي خان انتهى وانت خبير ان التراجع ليس على اية بل الرجوع احدهما
قوله ولو بينه وبين ثمانية رجلا ثمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على
حده فصار له من كل شاة نصفها حتى صار له اربعون فعند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا
ستون بقرة كذا في السراج الوهاج انتهى **قوله** كثر سائمة كذا في البحر انتهى
وجعله ابن المالك في شرح المجموع من القوي فليبحر **قوله** واما لان من عطف
العام على الخاص لانه جمع ملك بكسر اللام بمعنى مملوك هذا بالنظر الى اللغة
اما في العرف فخاصة بالعقار فيكون عطف مباحين **قوله** ويعتبر ما مضى
من الحول الى آخره صورته له ان في دين قولي ومتوسط معنى عليها حول
ونصف وقبضها وزكى عن الحول فاذا مضت ستة اشهر بعد القبض زكاهما
ايضا وقيل لا تزكى ثانيا الا اذا مضى حول من وقت القبض **قوله** ومثله اي

مثل المتوسط وروى انه كالضعيف بقر قوله كما رأى في قوله ويضم
مستفاد والتشبيه في مطلق الضم لا في خصوص الضم الى الضعيف والآخر
في العبارة ان يقول الا اذا كان عنده ما يضم الضعيف اليه تفكر **قوله**
وهو اي تقييد صاحب المحيط بالمعسر غير صحيح في الضعيف لان الضعيف
لا يجب فيه الزكاة بعد القبض ما لم يرض حول فيكون ابراء المولى سهل
قبل الوجوب **قوله** ومنها ان يهبه الى آخره فيه انه لا رجوع في هذه الهبة
في حيلة تنفع في سقوط الزكاة وتضر في خروج المال عن ملكه من ضرورة
على الاعادة الى ملكه **باب العاشر قوله** تعليل المعادة
وهي ما يؤخذ من المسلم على غيرها وهو ما يؤخذ من الذي والخرى **قوله** في انكر
تم الحول اي ولم يكن ما في يده مستفاد يضم الى ما حال عليه الحول في بيته
من جسده فان كان فانه ياخذ زكاة ما في يده فقط لا ما في بيته
ايضا لما سأل من قول المصنف وما ان في بيته **قوله** وهو الحق ارجع لقوله او
منقول **قوله** لما ياتي في قوله بعد اخر اجها **قوله** اخذت منه هذا في
غير الخبز اما فيه فسياتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى
قوله في الاصح وهو ظاهر الرواية وهو المذكور في الجامع الصغير وشرطه في
الاصح اخراج البراءة لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها
ثم على هذا القول هل يشترط اليمين قولان بقر **قوله** بعد اخر اجها يتعلق
بالاموال الباطنة فقط **قوله** لانها اي الاموال الباطنة بعد اخراج **قوله**
والاول يغلب نقلا وقيل الاول هو الزكاة والثاني سياسة بقر **قوله** لا
تنبشوا النيش ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء كافي القاموس وبانصر
كما في جامع اللغة **قوله** ما مر وهو انكار تام الحول وما بعده **قوله** لعدم
ولاية ذلك عبارة الزبلي ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق
اذا قال ادبها انا لان فقر اهل الزمة ليس بمصارف هذا الحق وليس
له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين انتهى قال في البحار حكم
ما يؤخذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصارفها لانه جزية حق لا
يسقط جزية راسه في تلك السنة نفس عليه الا سيجاب انتهى **قوله**
لا يصدق جزية مفرمة انه لو كان صادقا بان ثبت صدقة بيينة لا يؤخذ
منه وليس كذلك فالصواب لا يترك اخذ منه بقر **قوله** والغاية مراده
غاية البيان كما صرح به في المنهاج الغاية للسر في **قوله** ورجحه في الهند
بانه كلام اهل المذهب فهو احق ما اليه يذهب وفيه انه لم يظهر كون
الاكل والا تقاضى من اهل المذهب دون السرى والى يلى ملاحضة تامل
قوله واخذ من اهل المذهب لقوله ومن الخبز عشر **قوله** لان ما دونه
عقوا ما في المسلم الذي فظاير واما في الخبز فلعدم احتياجه الى الحماية فقلنه
من **قوله** وبشرط جعلنا الى آخره هذا قيد في الخبز فقط وحينئذ فقط
على ما يعنى الثلاثة من عدم حسن الصناعة لما فيه من الايهام **قوله** ولا

ناخذ

ناخذ منهم شيئا الى آخره تصريح بمفهوم قوله بشرط كون المال نصا **قوله**
ليست عليه اي على عدم اخذ منها **قوله** وجلو دميته فيه ان جلود
الميتة من قبيل القيى وسياتي ان اخذ قيمته كاخذ عينه وكونها مالا في
الابتداء وتصير مالا لا لانها كالحجر مالا تاثيره في الحكم لانهم لم يجعلوا
ذلك علة عشر الخبز وانما جعلوا العلة كونه مثليا تاملا وارجع **قوله** كذا اقر
المصنف منه في شرحه اعلم ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا وبن
نصف عشر من قيمة خمر كافر ليجارة لا من خنزيره فيكون قوله ويؤخذ عشر
القيمة من حذى من كلام الشارح وكذا بينها بالاحد في بعض النسخ غلط
ورأيت في متن مجرد ما نصه ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر ذى وعشر
قيمتها من حذى التجارة لا من خنزيره وكل ما اقره وارجع عنه خطأ اما
ما اقره فلا نه باطلا فالكافر صريح في ان الماخوذ من الذي والخرى نصف
عشر وانه يشترط نية التجارة في حق كل منها مع ان الماخوذ من الذي عشر
ولا يشترط في حق نية التجارة واما ما رجع عنه فلا نه يقتضى اشتراط
نية التجارة في حق الخمر ولذلك حمل الشارح الكافر على الذي فصاح
المصنف ساكتا عن الخمر في ذكره الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة
من حذى الى آخره **قوله** لا من خنزيره اي الكافر **قوله** مطلقا اي سواء
كان مضموما الى الخمر او لا وقال ابو يوسف يعشر مضموما الى الخمر تبعا
لها وقال زفر يعشر مطلقا لانه مال عندهم كالحجر وقال الشافعي لا
يعشرهما لانها ليسا بمال حتى لو اتلف ذى خمر ذى او خنزيره لا يعشن
عنده كذا في الهداية **قوله** بخلاف الشفعة صورته اشترى ذى من ذى
دار بخر او خنزير وشقيعها مسلم اخذها بقيمة الخمر او الخنزير **قوله**
وما ان في بيته العشر راجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حريا
كما صرح به الشارح بقوله مطلقا **قوله** ماله ورقبته انا قيده لانه
حصل الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فعنده لا يملك مولاة ما في يده
من كسبه وعندها يملك حتى لا ينفذ عتقه في عهد المأذون عنده وعند
ينفذ كما في باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا
يؤخذ منه سواء كان مولاة معه او لا اما اذا كان مولاة معه فلا يؤخذ
ملك المولى عنده وللشغل عندهما كما في البحر واما اذا لم يكن معه فظاير
قوله او مأذون غير مديون قيده لانه المديون بدين لا يحيط
بماله ورقبته مفهوم بكونه في هذه ثلاث لا ياخذ العاشر فيها شيئا
اما الرابعة وهي ما اذا كان غير مديون ومعه مولاة فياخذ بقى ما اذا
كان مديونا بغير مستغرق ومعه مولاة والظاهر انه يؤخذ منه عشر
ما زاد على الدين ان بلغ نصا **قوله** في الثلاثة وهي البضاعة والمضاربة
وكسب المأذون وكان ابو حنيفة يقول او لا يعشر المضاربة وكسب
المأذون اما المضاربة فلا نه كالمالك حتى جاز بعيه من ربا المال وليس

لرب المال غزلة بعد ما صار عرضاً وأما المأذون فلا يتصرف لنفسه
حتى لا يرجع بالعهد على المولى ولا يتقيد بشيء من التجارة إذا قيد المولى به
بخلاف المضارب فكان أولى بالحكم من المضارب ثم رجع فيها على الصحيح
لعدم الملك زبني ولما رزق البضاعة خلافاً فليراجع **قوله** مر بكتاب
للتجارة منورته أن يشتري بضاب قرب مولى المولى عليه شيئاً من هذه الخصال وأن
التجارة فيتم المولى عليه كذا في الشريعة **قوله** لا يعشرون عند إتمام
لكنه بأمر الملك بأدائها بنفسه وعندها يعشرون لدخوله تحت حماية إتمام كذا
في الشريعة **قوله** نهر بحثنا هذا وهو منه فان عبارة النهر فلو كان عنده
فقراً أو أخذ له ليصرفه إلى ما شاء كان له ذلك انتهى وهذا الجدل على أنه بحث
من عنده بل هو بحث الكمال قال في الشريعة وقال الكمال في تعليل قول
الامام لا يأخذ منها لأنها تقصد بالاستيفاء وليس عنده فقراً في البريد فمع
اليهم فإذا بقيت ليحذر فقدت فيفوت المقصود فلو كان عنده أو أخذ
ليصرفه إلى ما شاء كان له ذلك انتهى **باب** **قوله** الركا **قوله** الحق
في آخر جواب سؤال تقديره كان حق هذا الباب أن يذكر في السريان المأخوذ
فيه ليس زكاة وإنما يصرف مصارف الغنمة كما في النهر **قوله** بمعنى المركز
خبر بعد خبر الصنبر أي هو مشتق من المركز وهو بمعنى المركز وليس نعتاً
الاشبات كما لا يخفى **قوله** خلق بكسر الخاء أو فتحها نسبة إلى الخلقة والخلق
قوله لأنه الذي يخلص لتعليل تخصيصه المدفون المطلق في الحق بمذنون
الكفار **قوله** ونحو حديثي الحديث ونحوه والمراد بنحو جماد ينطبع
كما قال الشارح والنقد كذلك فهو من عطف العام على الخاص **قوله** ومنه
الزبيق وهو قول الامام آخر أو أي يوسف أولاً ومحمد وقال أبو يوسف أخذ
وهو قول الامام أولاً ولا شيء فيه لأنه ما بيع كما نلفظ ولها أنه ينطبع مع غيره
فكان كالغصنة وهو بالآء وقد يهمل والباء على الأول مفتوحة وعلى الثاني
مكسورة **قوله** كلفظ بالكسر وقد يفتح فاموس وهو من يعمل الماء كما
سذكره الشارح في باب العشر **قوله** وقار القار والقيرو الزرق شئ يطلى
به السفن فاموس **قوله** في أرض خراجية أو عشرية أي لغیره لما ياتي من أنه
لا شيء في أرضه **قوله** خرج الدار ومثله بيت والمنزول والمأوى وكذلك
أرض الواحد على الرواية المختارة **قوله** لا المفازة ومثلها الجبل **قوله**
لدخولها بالآء إلى أي من حيث الحكم والافعال والمفازة لا يتناولها العشرية
والخراجية كما لا يخفى ووجه الأولوية أنه إذا وجب الخمس في العشرية والخراجية
مع ما فيها من المونة ففي الجبل والمفازة ولا مونة فيها أولى **قوله** خمس مئة
للمجهول من خمس لفقراة أخذ خمس مائة وباب طلب بحر **قوله** كما مر
من قوله اعم من كون ركنه الخالق والخلق **قوله** كجبل ومفازة هذا
التقسيم فاسد لأنه يقتضي أن الجبل والمفازة مما صدقات العشرية والخراجية
وليس كذلك بل هو أرض مباحة ليست بعشرية ولا خراجية واعلم أن الأرض

على

على أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين ووقف فالأول
لا يكون عشرية ولا خراجية وكذا الثاني كإرضى مصر الغير الموقوفة فانها
وإن كانت خراجية الأصل إلا أنها آلت إلى بيت المال لموت المالك عن غير
وارث كما صرح به صاحب البحر في التحفة المرضية في الأرض المصروفة والثالث
والرابع أما عشري أو خراجي فالخمس لبيت المال في الأول والثالث كما هو ظاهر وكذا
في الرابع كما نقله المحمدي عن البرجندی والباقي للواجد في الأول والمالك في الثالث
ولم يعلم حكمه من عبارة البرجندی في الرابع وأما الثالث فلم أره حكمه في
الخمس ولا في الباقي والذي يظهر في الرابع أن الباقي للواجد كالأول لعدم الملك
وإن الكل لبيت المال في الثاني أما الخمس فظاهر وما الباقي فلو جرد المال وهو
جميع المسلمين فبأخذه وكلهم وهو السلطان فليجوز بالمراجعة أو بالتأمل
قوله في داره وأرضه وقال لا يجب **قوله** في رواية وفي رواية الجامع
الصغير يجب بحر **قوله** زمر بالضات وتندب لداً وبالألف المحجمة
الزبرجد قاموس **قوله** مطر الربيع ينزل في الصدق فيصير ليل أو حرق
قوله حشيش في البحر قال ابن سينا جميع ما قيل فيه بعيد والظاهر أنه عيني
في البحر فمستأنى **قوله** وكذا جميع ما يستخرج إلى آخر هذا عندهما وقال ابن
يوسف يجب في جميع ما يخرج منه لأنه ما يتخويه يد المالك ولها أنه لا يرد
القهر على فقيره بحر فالصغير في قوله لأنه وفي قوله عليه راجع إلى فقير
البحر **قوله** سيجي حكمها وهو أنه بناء على أنها في أبواب المساجد والكنس
الأن يظن عدم الطلب ثم يصرفها إلى نفسه أن فقير أو كفاً فقير أو
بشرط الضمان **قوله** على أوجه ووجه ابن الهمام وقال في التحفة
فإن فقد المالك الأول ووارثه يصرف إلى أقصى ما لا لها أو ورثته
فإن لم يعرف فبيت المال انتهى والوجه مع ابن الهمام وذلك أن الكسب
مودع في الأرض فلما ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه
يبيعها كما لمكة في جوفها **قوله** وقيل كاللقطة أي في زمانها
لتقادم العهد **قوله** لكن لا يطيب للمشتري بخلاف ما إذا اشتري رجل
شيئاً ثم باعه فأسدأ ثم باعه فإنه يطيب للمشتري الثاني لا امتناع الفسخ
حينئذ بحر **قوله** لما مرى من عدم الرد حيث لم يكن متامناً ومن عدم
المنفعة **قوله** إلا أن يحل إلى آخر هذا الجدل واجب صرح به الثمني
وساحبه للرد وغيرهما عبارة النقاية هكذا وإن وجد ركاز متاعهم
في أرض لم تملك خمس وباقيه له فصنطوا وجد مبيئاً مجهول وضروا
الأرض بأرض الإسلام وانما جاء الاختلاف من ضبطه مبيئاً للمعلوم
فإن الضمير حينئذ يرجع إلى المستأمن **قوله** نفسه أي إن كان محتاجاً
ولا تغنيه إلا رجعة الأخرى بأن كان دون المائتين بحر **قوله**
العشر **قوله** في غسل بغير تسوية فإن قوله وإن قل معترض بين
المضاف والمضاف إليه ولا حاجة إليه فإن قوله بلا شرط نصاب غرض

عنه كما نبه عليه بقوله راجع لكل قوله أن حياه الصمير عايد إلى المذكور وهو لعل والثمة والظاهر أن المراد الحامية عن أهل الحرب والبغاة وقطاع الطريق لا عن كل أحد فانه مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيما يوجد في الجبال لأن الأرض ليست مملوكة ولهما أن المقصود من ملكها الثمار وقد حصل قوله وتسميته زكاة تجاز جواب لصاحب العبارة عن الفتح في قوله لا شك أن المأخوذ عشر أو نصفه زكاة قوله فأرى هو الذي يتخذ منه الأقلام واحتزبه عن قصب السكر فانه يجب فيه قل أو كثر حموى قوله سعت بفتح السين والعين المهملة جر بد النخل أو قفا موسى قوله قطران بفتح القاف وكسر هاء مع سكون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء عصارة الأرض ونحوه والأرض شجر الصنوبر قاس قوله اشتان بضم الهاء وكسر هاء قاس موسى قوله وبأذبحان عطف على قطن لا على شجر قوله وقفا عطف على يطبخ لا على يزر قوله كحلية بضم الحاء قاس موسى قوله شونيز بضم الشين المحبة السوداء قاس موسى قوله دولا بضم الدال وفتحها ناعورة يستقى بها الماء قاس موسى قوله فصفه لوقوع الشك في ثبوت النصف الآخر لعدم ثبوته فلا يثبت قوله وقيل ثلاثة أرباعه وهو ظاهر الغاية كما في البحر وجهه أن النصف الآخر وقع الشك في ثبوته وعدمه فيتوسط والذي رجحه الزيلعي الأول قياسا على السائمة إذا رعت نصف الحول وعلفت نصفه فلذلك احتار الشارح قوله في أرض عشرية تغلب أي أصلية أو موروثه أو تراثها أي أيدي من تغلب أي تغلب أي أو سلم أي تغلب أي وفي ملكه أرض تضعيفية فانه تبقى تضعيفية عندها وعند أبي يوسف تعود إلى عشر واحد لئلا يؤول الداعي إلى التضعيف وهو الكفر قوله أو ابتاعها من مسلم أي إذا اشترى أرضا عشرية من مسلم نصير تضعيفية عندها وعند محمد تبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير بتغير المالك عنده قوله أو ابتاعها من مسلم أي إذا اشترى أرضا عشرية من مسلم نصير تضعيفية عندها وعند محمد تبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير بتغير المالك كما قد منا قوله غير تغلب قيد به لأن التغلب إذا اشترى العشرية من مسلم فتضعيفية عندها وعشرية عند محمد لما قد منا قوله وقبضها منه لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض بحج قوله للشافعي علة لقوله

واخذ

واخذ الخراج يعني المأجور الخراج لا العشر لأن في العشر معنى العبادة والكفر بنا فيها بحج قوله عند ظهور الثمرة وفي الزرع وقت خروجه وهذا قول الإمام وعند أبي يوسف وقت الإدراك وعند محمد عند التقفية والحجاذ بحج قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية الظاهر أن المأد بها ما خرجها مقاسمة لتعلق الخراج بعين الخراج حينئذ كما في العشر ويدل عليه ما ذكره الشارح في السير من شرح الملتقى حيث قال حكم خراج المقاسمة حكم العشر لكنه يصرف مصرف الخراج كما في الجوهرة انتهى أي وفي العشر لا يأكل المأد به كما ذكره الشارح فكذلك في خراج المقاسمة فعلى هذا يجوز أن يأكل العلة قبل أداء خراج الوظيفة لتعلقه بالذمة قوله ولا يأكل إلى آخره لوقال أو عشرية بعد قوله خراجية لا تستغني عن هذه الجملة فإن في كل من العشر خراج المقاسمة لا يأكل الأكل ولو أكل ضمن قوله وللإمام جبر الخراج الخراج أي الخراج الموظف لشوته في الذمة بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين كالعشر وإذا كان العشر يؤخذ جبر كما تقدم قول الباب لما فيه من معنى المؤنة فخرج المقاسمة أولى قوله وجب الخراج أي الخراج الموظف أما خراج المقاسمة فيتعلق بالخراج كالعشر قال الشارح في سير الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخراج كما لعشر فلا يتعلق بالتمكن من الزراعة بل بالخراج حتى لو عطلها قصدا لم يجب شيء والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف مصرف الخراج كما في الجوهرة انتهى شرحا ومتنا قوله ويبقطان أي العشر وخراج المقاسمة لتعلقهما بين الخراج أما الموظف فان هلك الخراج قبل الحصاد يقطع وإن بعده لا كذلك في الفتاوى الهندية عن السراج الوهاج وفتاوى قاضي خان قوله والخراج على الغاصب إلى آخره قال في الهندية أرض خراجية وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولا بينة للمالك أن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وإن زرعتها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وإن كان الغاصب مقر بالغصب أو كان للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على رب الأرض قال النقصان أو كثر كانه أجرها من الغائب بضمان النقصان وإن غصب عشرية فزرها أن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنها أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان انتهى ظاهر أن حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية قوله بيع الوفاء وهو المشروط فيه رجوع المبيع للمبايع متى أتى بالثمن وسائق مع الأقوال في حقيقته في البيع أن شاء الله تعالى قوله أن يبقى في يده أما إذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب كذا في الفتاوى الهندية قوله فالعشر على المشتري الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من ألفا عدة التي قد مناهها وأما خراج الوظيفة إذا باع الأرض فيؤدي المشتري أن قبضها وبقي من السنة ثلاثة

اشهد على المفتي به والا فعلى لبايع كذا ذكره الشارح في سير شرح الملتقى
قوله كخراج موظف فانه على التوجرو المعبر اتفاقا قال في الفتاوى الهندية
وان اجر ارضه الخراجية او اعارها كان الخراج على رب الارض انتهى فان
مراده بالخراجية التي خراجها موظف اما ما خراجها مقاسمة فخراجها حكم العشرة
كما ذكرناه غير مرة **قوله** مسلم اما لو اعارها من كان فوالعشر على المعبر عند
ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه وعندها على الكافر ولكن عند محمد بن راشد
وعند ابن يوسف عشران كذا في الفتاوى الهندية **قوله** وفي الحاوي اي القديس
قوله وفي المزارعة الى آخره اعلم ان حقيقة المزارعة ان يكون الارض
والبذر والبقر والعمد بعضها من شخص والبعض الآخر من آخر وهي باطلة
بجميع انواعها عند الامام وعندهما صحيحة في ثلاث صور الاولى ان يكون
الارض والبذر من رجل والعمد والبقر من آخر الثانية ان يكون الارض لرجل والباقي
من آخر الثالثة العمل من رجل والباقي من آخر وفيما عدا هذه الثلاثة فهي
باطلة عندهما ايضا شأن عبارة البحر في المزارعة على قولهما العشر عليها
بالحصة وعلى قوله كرجب الارض لكن يجب في حصته في عينه وفي حصته
المزارع يكون دينا في ذمته انتهى وهي عبارة واضحة اما على قولهما فظاهر
واما على قوله فلا نكاح ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر
عليه واما اذا كان البذر للآخر فلا نكاح لرب الارض موجبه ومذهبه ان العشر
على التوجرو وينبغي على كون حصة الشريك في الزمة عدم سقوطها
بهلاك الخراج وتفصيل الشارح ولا يمتنع على قوله ولا على قولهما لان
على قوله العشر على رب الارض مطلقا وعلى قولهما عليها بالحصة مطلقا
فتأمل ما رجعا **قوله** ما هو موجه له بان يظن بيت الخراج وهو من
المقاتلة **قوله** لنفسه متعلق بصرف **قوله** او غيره عطف على نفسه **قوله**
حصته مفعول تحمل وباقهم فاعله يعني الا اذا اكرم من عدم تحمله الظلم
تحمل لقوم له فحينئذ ينبغي ان يتحمل معهم ويعينهم **قوله** به اي الثانية
كصيرت يجمعها **قوله** يجوز ترك الخراج للمالك اي عند ابن يوسف خلافا
لمحمد كما ذكره الشارح في سير شرح الملتقى **قوله** ابن الشحنة هو والد
شارح منظومة ابن وهبان كذا ذكره الشرح في شرحها ثم قال اقول
في اختلافه السعور وضمها للخراج مخالفة لما في الزيلعي وغيره لانه جعل
العشر لما خوذ من اهل الزمة والخرق مضافا للخراج ويصرف مصرف
الخراج واما العشر لما خوذ من المسلمين فانه يضم الى الزكاة ويصرف
لمن يجوز صرفه الزكاة اليه لان الماخوذ ربع العشر من المسلم وهو زكاة
المال المار به على العاشر فيصرف مصرفا للزكاة وقوله وثالثها حواه
مقاتلون فيه قصور وايهام اختصاص المقاتلين بالخراج والعشر
والجالية ونحوها وليس مرادها فانه يصرف لمصالح المسلمين كسد الثغور
وبناء القناطر والجسود وقناية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة

وذراي الجميع وقوله ولا يجمعها فمصر في جهات تساوى النفع فيها المسلمون
مخالفا ايضا لما في الهداية والزيلعي ولكنه موافق لما نقله ابن الضياء في
شرح الغرثية حيث قال وذكرنا ليزدوي ان ما اخذ من شركة ميت لا وار
له ليس فالى المرضى والزمنى واللقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور
والمساجد وما اشبه ذلك انتهى لان مصرفا الذي تساوى فيه النفع للمسلمين
من الخراج ويحوز فتنه لذلك وقد نقلت تقسيم البيوت ومصارفها عن
الكتب المشهورة كالهداية والزيلعي والبرازية والطهيري والدرر والغور
في رسالة عمارة الكعبة **قوله** الركاز من عطف العام على الخاص يحذف حرف
العطف للضرورة **قوله** وجالية قال في لقاموس والجالية اهل الزمة لان
عمر رضي الله تعالى عنه اخلاهم من جزيرة العرب **قوله** تساوى فعل ماض
والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اي تساوى المسلمون فيها من جهة
النفع **باب المصروف** **قوله** والعشر لاديه العشر ونصفه
الذين يؤخذون من ارض المسلم وربع العشر الذي يؤخذ منه اذا مر على العا
قوله واما نحن المحدثون الاولي ان يقول واما نحن الركازا شامل للكنز
ايضا كما تقدم مرولا لباب لان الكنز كما تعدد في المصروف كما تقدم في النظر
قوله وآية السفينة جواب سؤال تقديره ان الله تعالى اضاف السفينة
الى المساكين حيث قال اما السفينة فكانت لمساكين فكيف يكون المسكين لا شيء
له **قوله** وسكت عن الموائمة قالوا نعم وكانوا ثلاثة اقسام قسم كان الخطأ
ليتنافعهم على الاسلام وقسم كان يعطيهم لدفع شرهم وقسم اسلموا وفتحهم
ضعف فكان يتنافعهم ليستقوا **قوله** بزوال العلة اي الغائبة وهي
اعزاز دين الله تعالى فلما اعز الله تعالى دين الاسلام وغنى عنهم سقطوا
بصرف **قوله** بقوله عليه الصلاة والسلام ان الذي هو مستند الاجماع كاف
قوله لان ال آخر هذا تعاليل جواز الاقتصار على فرد من كل صنف
من الاصناف السبعة واما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته ان المار
بالآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم **قوله** يجوز
قوله كما مر في اول كتاب الزكاة وهو تمثيل للنفي لا التثني **قوله** فيجوز
لوا بانه لان الدين حينئذ كالوكيل بالقبض عن المديون ثم يصير قايضا
لنفسه **قوله** فاطلاق الكتاب اي الكنز حيث قال وقضاء دينه كما
هنا **قوله** وهو الوجه لانه لا بد من كونه تملكيا وهو لا يقع عند امره بل
عند ادائه المأمور وقبضه لنايب وحينئذ لا يمكن المديون اهلا للملك
لموته وظاهره في المحيط والمفيد والحانية الجواز **قوله** لانه الجح
لصاحب التهر **قوله** ولا اي من بينهما ولا دبا كسب مصدر ولد يلد ولاد
به الاصول والفروع كما في القهستان **قوله** ولو بانه اي ولو كانت الزوجة
المفوضة من الزوجية مباينة **قوله** ولا تدفع هي كزوجها اي سواء
كانت غير مطلقة او معتدة بائنا او رجعي كما هو قضية الخلاف **قوله**

ولو مكاتباً شمول المملوك للمكاتب هنا مختلف لقوله في باب الخلف بالعق
ان المملوك لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقاً لانه مال يدرك في
الشئ بل لانه مكاتبه اي على تقدير ان يكون مكاتباً لانه مكاتبه قوله او
مكاتب ابنه اي على تقدير ان يكون مكاتباً لانه مكاتبه قوله او
لانه لو كان موصراً وصنمه الابن كان مكاتب الاب قوله لانه اما مكاتب نفسه
اي فيما اذا كان موصراً وصنمه شريكه قوله او غير اي فيما اذا كان المعق
معسراً واستحق ذلك الغير العبد قوله وقال هذا الخلاف مبنى على ان العتاق
زوال الملك عنده فيعتري وعندهما زوال الرق فلا يعتري كباقي في العتاق
قوله مطلقاً اي سواء كان المعق موصراً او معسراً قوله لانه حركة اي غير
مدبرين وهو فيما اذا كان المعق موصراً وصنمه الساكن قوله او حر مدبرين
يعني فيما اذا كان المعق معسراً فان العبد يسمى لساكن وهو حر واعلم ان السا
كنين بين ان يعتق نصيبه او يدبره او يكاتبه او يستعبد ان كان المعق
معسراً وله التصديق ايضاً ان كان موصراً هذا عنده اما عندها فليس له الاستع
اد في الاعسار او التصديق في اليسار كباقي في كتاب العتاق قوله لكن اعتدوا في
واستشهد بكلام المرغيناي حيث قال اذا كان له خمس من ابل قيمتها اقل من
ما بقي درهم نخل له الزكاة وتجب عليه وهذا ظاهر ان المعسر مضاب للفقير من
اي مال كان بلغ نصيباً من جنسه او لم يبلغ قوله وجزم بان ما في البحر هو
بفتح الهاء اي غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك
نصيباً سواء كان من النقود او العرض والسوايم فاهم ما في البحر وهو مدبر
لان قول العناية سواء كان من النقود او العرض للسوايم لما ان العرض ليس
بالقيمة سواء كان من العرض والسوايم لما ان العرض ليس نصيباً كما يبلغ
قيمه ما بقي درهم كذا في الشربلية قوله على المذهب راجع لاخير وروى
عن ابي يوسف جواز الدفع اليه واختاره في الذخيرة لان عند غيبة مولاه
الغنى وعدم قدرته على الكسب لا يترك عن حال ابن السبيل وجه الظاهر ان الملك
هنا يقع للمول وهو ليس بمصرف اما ابن السبيل فيصرف بحرقوله والمأذون
المديون فيحيط اي لعدم ملك المولى كسابه وهذا عند الامام اما عندها فلا يجوز
لان المولى يملك كسابه بحرقوله لا تنقأ المانع وهو ان الطفل بعد غيبته يعني
ابيه بخلاف الكسب فانه لا بعد غيبته يعني بيه ولا الاب يعني ابنه ولا الزوجة
بغنى زوجها ولا الطفل بغنى امه ولو لم يكن له اب فاستحق المانع فيها بحرقوله
وبني هاشم اعلم ان عبد مناف وهو الاب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم اعتب
اربعة هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس وهاشم اعقب اربعة انتدع
نسل الكل لا عبد المطلب وعبد المطلب اعتب اثني عشر تصرف الزكاة الى
اولاد كل اذا كانوا مسلمين فقرأ الا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب
من علي وجعفر وعقيل اذا عرفت هذا فاطلاق بني هاشم ليس كاي غنى للملك
من انتدع نسل الكل ما عدا عبد المطلب فهاشم قوله الامن ابطال النص

قربته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا قرابة بيني وبين ابي الحب فانه اقرعنا
الاخير من كذا في الحموى على الكفر قوله اطلاق المنع سواء في ذلك دفع بعضهم
لبعض ودفع غيرهم لغيرهم وروى ابو عصمة عن الامام انه يجوز الدفع الى بني
هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهلها الناس امر الغنائم
وايضا لاهلها مستحقها واذ لم يصل اليهم المعوض عاد واليه المعوض كذا في البحر
وقال في النهرو وجوز ابو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام
وقول العيصي والهاشمي يجوز له ان يدفع زكاة الى هاشمي مثله عندنا حنفية
خلافاً لابي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح حمل على اختيار الرواية السابقة
عن الامام لمن تأمل انتهى ووجهه انه لو اختار الرواية ما صح قوله خلافاً لابي
يوسف لما عرفت من موافق لها وفي اختصار الشارح بعضه بهام قوله
وقيل لا مطلقاً اي ساهموا لوقف او لا قوله كما حققه في الفتح قال في
الهداية ولا يدفع الى بني هاشم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان
الله حرم عليكم غسالة الناس وواضعهم وعوضكم منها بخمس الخمس
بخلاف التطوع لان المال ههنا كما لما يتدنى باسقاط الفرض ما لا يتطوع
بمنزلة التبرد بالمال انتهى قال في الفتح بعد سياقه هذا الحديث وغيره ثم
لا يخفى ان هذه العمومات تنظم الصدقة النافلة والواجبة فجروا
على موجب ذلك في الواجبة فقالوا لا يجوز صرف كفاية البهي والظها
واقتل وجزء الصيد وعشر الارض وغلة الوقف اليهم وعن ابي يوسف
يجوز في غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم لانه حينئذ بمنزلة الوقف
على الاغنياء فان كان على الفقراء ولم يسم بني هاشم لا يجوز ومنهم من
اطلق في منع صدقة الوقف لهم وعلى الاول اذا وقف على الاغنياء يجوز
الصرف اليهم واما الصدقة النافلة فقال في النهاية ويجوز النقل اليها
وكذا يجوز النقل للغنى كذا في فتاوى العتاي انتهى وصرح في الكافي بدفع
صدقة الوقف اليهم على انه بيان المذهب من غير نقل خلاف فقال
واما التطوع والوقف فيجوز الصرف اليهم لان المؤدى في الواجب يظهر
نفسه باسقاط الفرض فيتدنى المؤدى كماله المستعمل وفي النقل يشرع
بما ليس عليه فلا يتدنى به المؤدى كمن تبرد بالمال انتهى والحق الذي يققه
النظر ارجح صدقة الوقف مخرج النافلة فان ثبت في النافلة جواز
الدفع يجب جواز دفع الوقف والا فلا لاشك في ان الوقف مبيع
ينصده بالوقف اذ لا ينافي واجب وكان منشاء الغلط وجوب دفعها
على الناظر بذلك لم تصرف صدقة واجبة على المالك بل غاية الامر وجوب
اعتبار بشرط الواقف على الناظر فوجوب الاداء هو نفس هذا الوجوب
فلنشكل في النافلة ثم يعطى مثله للوقف ففي شرح الكفر لا فرق بين
الصدقة الواجبة والتطوع ثم قال وقال بعض يحل لهم التطوع انتهى
فقد ثبت الخلاف على وجه يشعر بترجيح حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات

فوجب اعتباره فلا تدفع اليهما النافلة الا على وجه الهبة مع الادب وخفض
 الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرّب الاثياء اليك
 حديث بريرة الذي تصدق به عليها لم ياكله حتى اعتبره هدية منها فقال
 هو عليها صدقة ولنا منها هدية والظاهر انها كانت صدقة نافلة ايضا
 لا تخصيص للمعومات الا بدليل والقياس الذي ذكره المصنف لا يخص به
 ابتداء بل بعد اخراج شيء مسمى سلمناه لكن لا يتم في القياس المقصود وغير
 المقصود اما الثاني فلانه لم يتم له اصل صحيح وقوله المال هبة كالماء
 يتدنى باسقاط الفرض ظاهر ان الماء اصل وليس بصحيح اذ حكمه كالماء
 لا بد من كونه منصوبا عليه او مجتمعا عليه وليس ثبوت هذا الحكم للماء
 كذلك بل المال هو المنصوص على حكمه هنا من التدرج فهو اصل الماء في ذلك
 فانبات مثله شرعا للماء انما هو بالقياس على المال اذ لا نص في الماء ونفس المصنف
 مشى على الصواب في ذلك في بحث الماء المستعمل حيث قال في وجه الرواية المختارة
 للفتوى انه يعني الماء اقيمت به قرينة فتغيرت صفته كالصدقة ففعل
 ما لا لصدقة أصلا فكيف يجعل هذا الماء أصلا للمال الصدقة واما القياس
 المقصود هنا في قوله لتطوع بالصدقة بمنزلة التبرع بالماء فيخرج منه الحاق
 قرينة بغير قرينة والصواب في الحاق ان يقال بمنزلة الوضوء على الوضوء ليكون
 الحاق قرينة نافلة بقرينة نافلة وبعد هذا ان ادعى ان حكمه الاصل عدم تدنس
 ما اقيم به هذه القرينة سفنا حكم الاصل فان التدنس لالة بواسطة خرج
 الآثام وازالة الظلمة والقرينة النافلة تفيد ذلك ايضا بقدره وقد قالوا
 في قوله صلى الله عليه وسلم الوضوء على الوضوء نور على نور انه يفيد إزالة
 الظلمة بقدر افادة ذلك النور وهذا كان المذهب ان الوضوء المثل اذا كان
 متنيا يصير الماء مستعملا على ما عرف في قوله المستعمل هو ما ان يل به حدث او
 استعمل في بدن على وجه القرينة والله اعلم **قوله** لكن في السراج هو ما روى
 عن ابي يوسف كما قدمناه في عبارة الفتح واعلم انه وجد في بعض النسخ بعد
 قوله قلت وجعله محشي الاشياء محشا لقولين ما فاضه ثم نقل عن الجي
 عن المبسوط وهل تحلل الصدقة لساير الانبياء قيل نعم وعن خصوصية
 لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحلل لقرائهم في خصوصية لقراءة
 نبينا اكراما وظهارا لفصيلته صلى الله عليه وسلم فلتحفظ انتهى وانت
 خير بان مكرمه ما قدمه قريبا من قوله وهل كانت تحلل لساير الانبياء
 خلاف واعتد في النهج حلها لا قربا بهم لانهما انتهى في الصواب النسخ الاخرى
قوله الحديث معاذ اي المتقدم اول الباب وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 خذها من اغنيائهم وردها في فقرائهم **قوله** او لا يفضل عطف على لا يخص
 وحينئذ فضعف عليهم يرجع الى اعيان الفقر المضمومين من قوله مدرك
 وقوله لا يخص كلا نصاب راجع للعيان وقوله لا يفضل بعد دينه نصاب
 راجع لقوله مديونا فهو نشر مشوش **قوله** حتى يبدأ منصوب كبسة

قوله لانهم مشبهة في ذات الله قال ابن كرام ان الله تعالى اخبرني الذات
 اخبرني الجوهركذا في شرح المقاصد **قوله** وكذا المشبهة في الصفات كمن يجوز
 فيا من الحوادث بذاته تعالى **قوله** لان صفات المعرفة الى اخره العبارة مقلوبة
 والذي في المخرج لان صفات المعرفة من جهة الصفات يلحق بصفوت المعرفة من
 جهة الذات **قوله** وكذا الذي نفاه كولد ام الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله المنفى
 بالعنان كما بان في باب به وهل مثله ولد قنسته اذا سكنت عنه او نفاه فليس جمع **قوله**
 الا اذا كان الولد قال في المخرج قال في الفوائد الولد من الزنا لا يثبت شبهة من
 الزنا في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزنا وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني
 الى الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف كذا في جامع الفصولين
قوله عند محمد وقال صاحباه يعتبر مكان المؤدى عنه مراعاة لا يجزى الحكم
 في محل وجود سببه **قوله** برسم عيدي عادة عيد **قوله** البكور هي
 النمرة التي تدرك اول قاسموس **قوله** الا ان نص على التعويض اي نص على ان
 ما دفعه في مقابلة الهدية والسرو الذي حصل له بالبشارة والتمنية التي حصلت
 له من الصبيان **قوله** ولما على وجهها مراهى مجمل فان الموجب لا يمنع كما
 تقدم نظيره عند قوله وابن السبيل **قوله** والاى وان لم يكن لها على زوجها
 مهر او كان ولم يكن مجعلا او كان ولم يبلغ نضابا او بلغ ولم يكن الزوج مليئا
 او كان ولم يكن مقرا او كان وامتنع عن الاداء واطلق في الامتناع عن الاداء
 فاذا دانه لا فرق بين ان يكون لها بينة او لا كما نبه عليه نظيره عند قوله
 وابن السبيل **قوله** **صدقة الفطر** **قوله** من اضافة الحكم
 لشرطه المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف المضما
 والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي شرطه الفطر لا نفس الوجوب الذي
 مناطه وجوب السب وهو الرأس **قوله** والفطر لفظ اسلاى فيه ان الفطر
 في اللغة ضد الصوم قال في القاموس فطر لصايم اكل وشرب كالفطر وقال في
 حرف الميم الصوم لا مسالك عن اكل والشرب والكلام انتهى فليست بالمعنى
 كونه اسلاميا بعد ثبوتها في كتب اللغة **قوله** والفطرة مؤلف قال في
 النفاية فصل الفطرة من عيني بر قال القسستاني بحذف المضاف ومثل
 الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيسوى فوطه صدقة
 الرأس انتهى فبطل كونه مؤلفا ونحنا **قوله** وحديث فرض في آخر باضا
 حديث الى الجملة اضافة بيانية وهو جواب سوال تقديره لمعبر المقت
 بالوجوب مع ان الحديث عبر بالفرض **قوله** للاجماع على تفسير فرض
 بقدر **قوله** على قول اي على القول الذي صححه الباقي وقدمه في كتاب
 الزكاة وقد نص لما هناك على ان الفتوى على التصديق **قوله** واختان
 الكمال ورده المقدس بان لو كان كذلك لما صح تقديمها على يوم الفطر **قوله**
 بعد بلوغ اي وبعد الافاقة في الجنون **قوله** كما مر في قوله وغنى عليك قدر
 نصاب الى آخر **قوله** ونفقة المحارم اي على ما هو الراجح وسياق في النفقة

وان سخرت الكمال والزليعي وصاحب الخلاصة اتفاق فاضل كسبه **قوله**
هي ما يجب بمجره النكاح هذا التعريف غير صحيح فان ضمير راجع الى القدرة
الممكنة وتعریف القدرة الممكنة هو اذ في ما يمكن به المأمور من اداء ما
كان في التوضيح والتعريف الذي ذكره الشارح انما يصلح تعريف المأمور به
المشروط بالقدرة الممكنة كالا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة **قوله**
فلا يشترط بقاؤها فلو جاز ذلك المضاب بعد نفي الفطر لا تسقط صدقة الفطر
قوله هي ما يجب بعدا لتلك بصفة البسوة ما تقدم في قيمه من الاعتراض
فان هذا التعريف يصلح للمأمور به المشروط بالقدرة الميسرة واما تعريف
القدرة الميسرة فهو ما يوجب البسوة على الاداء كالتام في الزكاة كافي التوضيح
والميسرة بكسر السين المشددة **قوله** فغيره من البسوة البسوة قال ابن الملك
في شرح المنار ليس معناه ان المأمور به كان واجبا بالبسوة بقدرة ممكنة
ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى البسوة بل معناه انه لو اوجبه الله
تعالى بقدرة ممكنة لكان جائزا كسائر العبادات الواجبة بها فلا يشترط
الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة صار كانه تغير من البسوة الى البسوة
بواسطتها **قوله** وان لم يصح لعذر اي كسفر ومريض وكبر كافي القهستاني
عن الخزانة ومفهومه انه اذا ترك الصوم لا لعذر لا يجب وهو مخالف
لاطلاقهم **قوله** ولطفه المادى غير البالغ سواء كان طفلا او لا ويدل
عليه مقابلة بكبر وتعريف جامع الصغار بالصغير وان اياه يؤمنه
ويلى عليه الى البلوغ **قوله** والكبير المجنون اي الفقير سواء كان جنونه
اصليا او عارضا وكالمجنون المعتوه كذا في الفتاوى الهندية عن
المحيط وعن محمد لا يجب على الاب فطرة ابنه الكبير المجنون جنونا
طاريا كافي البحر واحترضا لفقيرها اذا كانا غنيين فان الاب او وصيه
يخرج صدقة فطر نفسها ورفيقهما من مالها عندئذ حنيفة وروي
الله تعالى عنها كذا في الفتاوى الهندية والظاهر ان المعتوم كالمجنون
وقال محمد لا يجب على الصغير والمجنون الغني زليعي **قوله** فعلى كل
فطرة اي عندئذ يوسف وعند محمد يجب عليها صدقة واحدة زليعي
قوله ولو زوج طفلة اي الفقيرة اذ صدقة الغنية في مالها تزوجت
اولا **قوله** فلا فطرة اما عليها فلفقرها واما على زوجها فلا سياتي
في قوله لا عن زوجته واما على امها فلا نه لا يؤمنها وان ولي عليها **قوله**
ولم يرد كلاب اي على واية الحسن عن الامام لا على ظاهر الرواية وهناك
مسائل ثلاث للبدعيها كلاب في رواية الحسن لافي ظاهر الرواية التبعية
في ٧١ سلام وجه قولها والوصية لا قارب فلان بحج **قوله** اذا كانت
عنده وفاة بالدين اي وفصل عنده بعد وفاة الدين مضاب كافي
الفتاوى الهندية والفرق بين المهرين وبين المدون حيث لا يشترط
ان يكون عند الموت وفاة بدين عبده ان الدين على العبد وفي المهرين على

السيد زليعي **قوله** وقول الزليعي لا يجب حيث قال والعبد الموصى برفقة لانس
لا يجب فطرته انتهى ويمكن ان يجاب بان المراد لا يجب فطرته على الموصى له لكنه
خلاف ظاهر التركيب وجارة الشارح توهم ان الزليعي سبق فطرته في العبد العارية
وما بعده ايضا **قوله** ولو كان عبده اراد بالعبد ما يشاء لم يرد ذكره او انني
وام الولد لصحة تدبير الكافر واستلادا لكافة **قوله** كما قرأ ان اراد به مطلقه
لا يصح قوله وام ولده لعدم صحة استلاد غير الكتابية اذ لا يحل وطئها الا ان يقال
عدم حل الوطئ لا يستلزم عدم صحة الاستلاد فان المشتركة بين اثنين لا يحل
وطئها لواحد منها ومع ذلك صح استلادها لغيره جمع وان اراد الكتابي منه كان
ساكنا عن حكم العبد الغير الكتابي مع ان الظاهر وجوب فطرته **قوله** راس مؤنه
اي يؤمنه مؤنة واجبة كاملة مطلقة فخرج ما اذا كان اجيبا لله تعالى كافي الجحد
والعبد المشترك كالكليات ومؤنة الزوج لزوجه فانها ضرورية لاجل النظام
مصلحة النكاح ولهذا لا يجب عليه عز الرواب كخولاوية كافي الزليعي فلم تكن مطلقة
قوله ويلى عليه اي ولايته مال لا النكاح فلا يرد ان العلم اذا كان زوجا لان ولايته
ناشئة او صغيرة فترتف اوله يمكن الكبير في عياله فلا هذا ما لم يرد من التصوير
تأمل وهل حكم الاجنبى اذا كان في عياله حكم ولده الكبير الذي في عياله فليراجع **قوله**
الا بعد عوده راجع الا بقر والمقصود كما صرح به في الفتاوى الهندية وغيرها والظاهر
ان المأمور كذلك ولذلك قدره الشارح معطيا حكم قريبه له **قوله** فاعلى
ان يكون بدلا من الصغير المستتر فيجب وجوبه بدلا من الصغير المستتر فيجب
يجب بالياء المنشأة تحت وعلى الاخيرين بالمنشأة فوق **قوله** ما سيع لفا
واربعين وذلك ان ابا يوسف قال ما سيع خمسة ارطال وثلاث ومحمد ما سيع
ثمانية ارطال ولا خلاف لان مراد ابي يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استارا
بكسر الهمزة ومراد محمد رطل العراق وهو عشرين استارا فيكون المجموع على
المقولين مائة وستين استارا كالحق في البحر ولا سترسة درهم ونصف كافي المخ
والشر نبلاية فاذا ضربنا ستة ونصف في مائة وستين كان الماسل الفاضل
واربعين **قوله** من ماش قال في القاموس الماش حب معروف معتد
وخلطه محمود نافع للحموم والمزكوم ملين فاذا طبخ بالخل نفع للحج المنفج
وصاحده يقوى الاعضاء الواسية **قوله** انما قدر بها اي باحدها بدل
العطف باو فكان التقدير باحدها كما فيا لانها متى نسا ويا جها بالكيل
نسا ويا وزنا وبالعكس ومراد الشارح بقوله نسا ويا كيلا ووزنا غير هذا المعنى
الذي قررناه وهو ان يجعل النساوي بين افراد الماش بعضها مع بعض كذا
العدس والمعنى انك اذا املاوت انا من ماش ثم وزنته وحفظت مقدار
وزنه ثم ملاته من ماش آخر ووزنته كان مثل وزن الاول وما زاد كان بعد
التفاوت بين ماش وماش وكذا العدس قال في الدرر وانما قدر بها القلة
التفاوت بين حبها عظم وصغرها وتخلخلها واكتنازها بخلاف غيرهما من

الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة انتهى فقوله بين حياتها اي بين حيات
كل بعضها مع بعض و بين حيات كل وحيات **قوله** كما لا يخفى بشعر
بانه من عند يات مع انه منصوص عليه في الجوز **قوله** ومقتضى ما مر من
قوله ولو ادعى عنها بلاذن جاز استحسانه للادان عادة **قوله** جوازها عنها
اي عن زوجته وفي بعض النسخ عنها بضمير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن لا يرد
اولا لان جوازها عنه معلوم **قوله** وقد مر كل منها اما جواز الرفع الى الذمي
ففي باب المصرف واما عدم سقوطها بهلاك المال ففي هذا الباب **قوله** جاز لانها
ليست اصله ولا فرع ولا زوجة ولا جاريت **قوله** وان كانت نفقتها عليه
فان وجوب النفقة عليه لا يمنع صحة دفع الزكوة له كذا في الرحم المحرم فانه يصح
دفع الزكوة اليه ولو كانت نفقته عليه بشرط ان لا يحبس عليه من النفقة
كما صرح به في البحر في باب المصرف عند قول المتن واصله وان علا والظاهر
انه يشترط ان لا يحبس عليها هنا ايضا **قوله** واجبات الاسلام الى اخيه
كلام الحداد جار على ما صححه هو في الجوهر من ان الفقرة واجبة كما ياتي في كتاب
الحج وياتي ان المذهب سنها **كتاب الصوم قوله** قبل قائله
صاحب البحر **قوله** ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام قال في النهي قوله لعله وجه
انه اراد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة ايام فكذا في الترخير وجازع
العهد بيقين بخلاف صوم **قوله** وتعب بان الصوم له انواع في تركيبه
خلال ادائه عدم التام في عبارة النهي ونقصها ونقصها في الجزاء الصيغة
لها دلالة على التعدد ولا شك ان الصوم له انواع ثلاثة فادعى ان الاول صيام
وهو ممنوع فقد قال القاضي في تفسيره الآية بيان لجنس المفدية واما قوله
فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت مر حوا بان صياما
بما جمعا لصايم قلت هذا لا يصح مراد في الآية ولا في الترجمة كما يدركه لزوم
السليم والطبع المستقيم على ان الداخل على الجمع تبطل معنى الجمعية فتدبر
انتهى ووجه الخلاف ان قول صاحب النهي ولا شك ان الصوم له ثلاثة انواع
ليس اعتراضا على صاحب البحر بل بيان للسبب الحامل لصاحب البحر على كون
استعمال اللفظ الدال على التعدد اولى والشارح توهم ان هذا من صاحب النهي
رد على حنيه فقال ما قال وما رد صاحب النهي فقوله وهو ممنوع مستند
الى كلام القاضي كما لا يخفى **قوله** على ان تبطل معنى الجمع هذا يتناول معنى لانهم
ان لفظ صيام جمع ولو سلم فالجمعية ابطلت جميعته **قوله** ولا يصح انه
لا يكره قول رمضان لمجيئه في الاحاديث الصحيحة كقول من صام رمضان ايمان
واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن
بجاهد ولم يحل خلافه انه كره ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان
لان اسم من اسمائه تعالى واجب بانه لم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه
تعالى ولين ثبت فهو من اسمائه المشتركة كالحكيم كذا في النهي **قوله** ولو نسبنا
عنه قال في الفتح تبعا لغيره وحكمه سقوط الواجب وبطلان الثواب ان كان

صوما لازما والا فالثاني واعترضه في البحر بان صوما الايام المهيبة لا ثواب
فيه فالاولى ان يقال ان لم يكن الصوم مهيبا عنه والا فالصحة واقول ظاهر
توهمه كاسي ان انتهى فيها المعنى بجوارره وهو الاعراض عن الصلابة فيقيد فيه
ثوابا كاصلاة في ارض مغسوبة **قوله** والكفارات اعلم ان صوما لكفارة
سنة انواع الاول في اليمين الثاني في القتل الثالث في الظهار الرابع في افطار
رمضان الخامس في الحلق السادس في خبث الصيد والسبب في الاول الحنف وفي
الثاني والسادس القتل وفي الثالث الغزو على العود وفي الرابع الاطوار وفي
الخامس الحلق كما في مداد الفتاح وغيره ففي عبارة الشارح قصور **قوله** اوفي
آخر ايامه بعد الزوال عبارة امداد الفتاح اوفيما بعد الزوال من يوم منه انتهى
وهي الحق بدليل قوله انه الجز الذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يخص آخر يوم
بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما
بعد الى الغروب كاسي ومنه تعلم انه كان ينبغي له ان يقول اوفي نصف النهار
الشرعي وما بعده الى الغروب والا فالعبارة تقتضي انه يمكن انشاء الصوم قبل
الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل واعلم ان رايته في هامشه
مستحب لبعض الافاضل ان المحفوظ لزوم القضاء فيمن افاق ليل اثم جن
ولا خلاف فيه انتهى ويشهد لهذا القائل ما قاله صاحب البحر في شرح المنار
ولما روي ذكر هذا الخلاف ثمرة في الفروع انتهى فليحذر وقال في مجمع الكهس
قال المولى ابن كمال الوزير ان السبب الجز الاول من كل يوم لا كله ولا يلزم ان
يجب صوم كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجز المطابق والا لوجب صوم
يوم بلغ فيه الصبي ولا وجه لان يكون الشهر سببا باعتبار جزية الاول
با اعتبار جزية المطابق اذ يلزم على الاول ان لا يجب صوم ما بقي على من بلغ
في انشاء الشهر ويلزم على الثاني ان يلزم صوم الكل في الصورة المذكورة
انتهى لكن فيه كلام لان السبب شهود جز من الشهر لا حاله لكن عدم وجوب
الكل في تلك الصورة لعدم وجدان الشرط وهو البلوغ لعدم وجدان
السبب فاذا بلغ في انشاء الشهر وجب صوم ما بقي لوجود الشرط ولا يجب
صوم ما مضى لعدمه فتدبر انتهى كلام مجمع الكهس **قوله** كما في الغاية
اي غاية البيان كما في النهي **قوله** قائله الكل الذي في البحر والنهر والبر لا يلية
وغيرها ان قائله الكل فليعل الشارح سبق قوله لتشابه المقتضين ويدل
عليه ان الكل قرر في العناية بالوجوب الصبر ان يكون وقع له في غير هذا
الموضع من العناية اوفي كتابه في الاصول الحسني بالتقرير فليراجع
قوله كما بسطه خسر وحاصل كلامه في الدرر انهم اجمعوا على لزومه
والاجماع على اللزوم لا يستلزم الاجماع على الفرعية بل لا تثبت الفرعية
الا بالاجماع عليها **قوله** كما يام البيض اي ايام الليالي البيض وهي لثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر **قوله** ويوم الجمعة ولو منفردا وعليه
العامية كما في النهي وجعله في نزه الايضاح من المكره **قوله** كما في

كما شؤراة وحده اى مفردة عن التاسع والحادى عشر كما فى امداد الفتاح
قول ونيزوز بفتح النون وسكون اليماء وضم الراء معرب نوروز
ومعناه اليوم الجديد فمن معنى الجديد نوروز بمعنى اليوم والمرد منه اول
حلولا لشمس في المحل **قول** ومهرجان معرب مهران والمراد منه اول حلول
الشمس في الميزان وهذا اليومان عيدان للفرس **قول** وصوم صميت
وهوان يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه ان يتكلم بخير ويجاجه دعته اليه كما في
امداد الفتاح **قول** ووصال وهوان لا يفطر بعد الغروب اصلاحا حتى يصل
صوم الغد بالامس كما في نور الايضاح **قول** ودهر لا ينعفعه او يصير
طبقا له كذا في امداد الفتاح **قول** في خمسة عشر ربعة في المتق واحد عشر
في الشرح **قول** سبعة زائد في البحر صوم الميم المعين وصورة ان يقول
وايه لا صومين رجيا وزادا ايضا النذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع او نواه
ثم ذكر انه اذا فطر يوما فيما يجب فيه التتابع لا يلزمه الا استقبار
ان كان التتابع ماسورا لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين واليقين
بصوم معين وان كان ماسورا لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال
كما استة الباقية **قول** الى الضحوة الكري المراد بها نصف النهار الشرعي انها
الشرعي من استطارة الصنوف في افق المشرق الى غروب الشمس والفاية غدا خلة
في المعيا كما اشار اليه المتق بقوله لا عندها **قول** من فطر واجب خصما
بالذكر لانها لو اطلقا لنية كان عن رمضان على جميع الروايات كما في امداد
الفتاح **قول** وهو تبين الصبر راجع الى القرآن الحكيم **قول** للفرقة
علة للاكتفاء بالقرآن الحكيم اذ تحرك وقت الفجر مما يشق والحج مدفوع **قول**
والشرط الى آخره هذا لازم للنية التي هي نوع من الارادة اذ لا يمكن ارادة
شئ الا بعد العلم به وقد سنا تحقيقها في شروط الصلاة فارجع اليه **قول**
والسنة ان يتلفظ بها الذي في امداد الفتاح واستحب المشايخ التلفظ بها
انتهى فيرد بالسنة في كلام الحدادى سنة المشايخ وقد سلفناذ الا في نية
الصلاة **قول** ولا يتلفظ بالمشية لانها لا تبطل الا بالحوال والنية من افعال
القلب **قول** لان الجهل اى الجهل بان القضاء يشترط فيه التبيين
قول فام يكن كالمظنون صورة المظنون ان يصوم يوما على ظن انه عليه
ثم يبين خلافة بصير نفلا غير مضمون حتى لو افسده لا يجب قصاؤه
قول على القول بعد اختلاف المطالع على حذف مضاف والتقدير
بعد اعتبار اختلاف المطالع والا فلا خلاف في اختلاف المطالع ويدل
على ما قلنا قوله لا عبرة باختلاف المطالع **قول** لا تقدموا بحذف
احدى التانيين اى لا تقدموا **قول** بدليل شرعى وهي قوله الغلط
بحر **قول** صام لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه في الاول
ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون في الثاني بحر **قول**
مطلقا اى في هلال الصوم وهلال الفطر **قول** وجوب اى افتراضا فيما

يظهر فليراجع **قول** لشبهة الرد هذا اما يصلح تعليلا لعدم الكفارة في مسئلة
هلال رمضان اما في مسئلة هلال شوال فانما لا يجب الكفارة لانه يوم عيد عنده
فتكون شبهة كما في امداد الفتاح **قول** لان ما رآه يجزى الى آخره هذا اما يصلح
تعليل لعدم الكفارة في هلال رمضان اما في هلال شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد
عنده على شق ما تقدم كما لا يخفى **قول** في الاصح خلافا للفقهاء اى جعفر بناء على
انه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عنده بحر **قول** ربما قبله يعني ان
النقض لا يجوز له ان يقبل شهادة من كان لوقيلها صح **قول** على المذهب وقال الامام
ابن قسطل انما يقبل الواحد لعدله اذا فسروا قلا رايته خارج البلد في الصحى او يقول
رايته في البلدة من بين خلل السحاب اما بدون هذا التفسير فلا تقبل بحر **قول**
في عتق الامه وطلاق الحرة وكذا عتق العبد في قولهما وعند اى حنفية رضى الله تعالى
عنه تشترط فيه فعلى هذا ينبغي ان تشترط في هلال الفطر وهلال رمضان
كما في امداد الفتاح عن الفتح وقاضى خان **قول** بين نصب شاهد الظاهر ان
معناه ان يحمله الحاكم على الشهادة ثم يشهد فيقول قد اخبرني رجل ان رآه
وحملني الشهادة بذلك هذا ما ظهر من فالحيراجع **قول** على المذهب قال ابن النخبة
بعد نقل الخلاف فاذا انفق اصحاب اى حنفية الا اننادروا الشافعى لا اعلم
على قول المجتبي في هذا ولما خال الشافعية الامام تقي الدين السبكي في هذه المسئلة
تصنيف ما فيه الى اعتداد قول المجتبي لان الحساب قطعى انتهى ومن ذلك ما قاله
الترخانبة عن النخبة لاجلاس بالاعتداد على قول المجتبي وعن محمد بن مقاتل انه
كان يسهل ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم وذكر شمس الامعة ان شري
في كتاب الصوم وقول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشبهة بعيد
فاذا النبى صلى الله عليه وسلم قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه فيما يقول
فقد كفر بما انزل على محمد انتهى قلت المراد بالكاهن والعراف في الحديث من يجبر
بالغيب او يدعى معرفته فما كان هذا سبيلا لا يجوز ويكون تصديقه كذا
اما امر الاهل فليس من هذا القبيل بل يعتمدهم فيه الحساب القطعى فليس
من الاخبار عن الغيب ودعوى معرفته في شئ الا يرمى الى قوله تعالى في قوله
من انزل لتعلموا عدد السنين والحساب واهم اعلم كذا في شرح المنظومة لابن
الشحنة رحمه الله تعالى امداد الفتاح **قول** وقبل بلا علة جمع عظيم اى في
رمضان والفطر كما في البحر ونور الايضاح وغيرهما ولا يشترط فيهم الا سلام
ولا العدالة كما في امداد الفتاح والحرية ولا الدعوى كما في القسطن **قول**
الشرعى مراده بالشرعى المصطلح عليه في الاصول والا فالعلم في حق التوحيد
ايضا شرعى ولا عبرة بالظن هناك **قول** على المذهب وقيل الجمع العظيم اهل
المحلة وعن ابى يوسف خمسون كاقسامه وعن خلف خمسمائة بلخ قليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال ابى القاسم بن مجازى قليل
وقال الكمال الحق باروى عن محمد بن يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر وجوبه
من كل جانب كذا في امداد الفتاح **قول** واختاره في البحر حيث قال لروى الحسن

عن أبي حنيفة أنه قيل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان بالسماء
على أو لم يكن كما روى عنه في هلال رمضان كذا في البداية ومما روي عنهما
من المشايخ وينبغي العمل عليها في زماننا لأن الناس تكلمت عن ترائي
الاهلة فاستفتي قومهم مع ترائي وجههم طاب لبيح لما توجه هو إليه فكان الفرد
غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتسعين في أهل
مصر افتراقا فترقيت فيهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم
في الفطر بسبب أن جمعا قليلا شهدوا عند قاضي القضاة الحنفية ولم يكن بالسماء
علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم ولم يوافقوا الناس بالفطر
وهكذا في هلال الفطر حتى أن بعض مشايخ الشافعية صلى العيد جماعة دون
غالب أهل البلدة وأنكر عليه ذلك لما لفته الإمام انتهى كلام الشيخ **قوله**
وطريق الثابت رمضان يعني فيما إذا احتيج إلى اثباته كالمثل الذي ذكره
والأصوم لا يتوقف على ثبوت رمضان قال في إمداد الفتح قال في الكفاي
ويصام برواية الهلال أو الهلال شعبا لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت **قوله**
شهدا بضمين التثنية على ما هو في غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي
بثبوتها **قوله** ووجد استخفاف شرايط الدعوى هذه المسئلة وجدت في البحر
وامداد الفتح والفتاوى الحديثة والمنهج ولم يوجد فيها هذه الجملة وهي قوله
ووجد في آخره والمصنف في المنهج لم يتعرض لشرحها وهي نقض شرايط الدعوى
مع أنها لا تشترط في الصوم ولا في الفطر كما تقدم اللهم إلا أن يكون على
قدمناه عن إمداد الفتح من أنه ينبغي أن تشترط الدعوى على قول أبي حنيفة
في هلال رمضان وهلال الفطر تأمل **قوله** وقد شهدوا به المناسب للمتن
أن يقولوا وقد شهدوا بضمين التثنية وكذا قوله لو شهدوا **قوله** حل الفطري
سواء ثبتت السماء في الزمانين أو لا كذا في القمستان قال في مجمع الأنهر ولا
يخلو عن خلاف لما ذكره المكيين بالساعة على يلزم الجمع أكثر من لم يقبل خبر الاثنين
الآن في رواية الحسن تديرا انتهى وهو كلام حسن وعليه مثلي كما قال في إمداد
الفتح وقال الكمال لا يعدلوا قال قائل أن قسما في الأصوات الأمر عام عندهم
العدد لا يفطرون وإن قبلهما في غير فطر التحقيق زيادة القوة في الثبوت
في ثنائيه والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الأول فصار كشهادة الواحد انتهى
كلام إمداد الفتح بعد أن نقل نصيحة حل الفطر فيما إذا كانت ليلة الحادي
والثلاثين مصححة عن الرواية والطلاقة والبرازية ونصحه عدمه عن مجمع
النوازل والسيد الامام أجل الناس لدين مطلقا سواء قبل شهادة العديتين
في رمضان مع الصحيح أو مع العلة فيكون كلام الكمال جمعا بين القولين
والحاصل أنه إذا كانت ليلة الحادي والثلاثين متعينة أفطر لا تقا
إذا ثبت رمضان بشهادة عدلين سواء قبل شهادتهما في الغيم وفي الصحو
وأما إذا كانت مصححة فقبل يفطرون مطلقا وقبل لا يفطرون مطلقا وقبل
يفطرون إذا ثبت رمضان بشهادتهما مع الغيم لا مع الصحو **قوله** حيث

يجوز حيثية تقييد يعني إن كانت السماء متعينة ليلة هلال رمضان وفاد
أنه إذا كانت السماء مصححة ليلة هلال رمضان لا يخل الفطر بأكثر من العدة
سواء كانت ليلة الحادي والثلاثين مصححة أو متعينة اتفاقا كما هو ظاهر
من كلامهم ووجهه أنه في الصحيح لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة الفرد **قوله**
ونعم هلال الفطر الواو الحال وقيد به لأجل قوله خلافا للحدود خلافا فيه أما
إذا لم يغم فلا يحد الفطر اتفاقا **قوله** أن نغم هلال الفطر حل اتفاقا وهو الذي
ارتضاه في نور الأيضاح وحده في إمداد الفتح ونقل عن الحلواني أن خلافه محذور
فيما إذا لم ير وهلال شوال والسماء مصححة فعندها لا يفطرون وعند محمد يفطرون
قوله وفي الزيلعي إلى آخره كلام الزيلعي لا يخرج عن كلام الزخيرية **قوله**
كالفطر فلا بد من رجلين أو رجل وامرأتين في الغيم ومن جمع عظيم في الصحيح **قوله**
على المذهب وروى عن أبي حنيفة أنه كمال رمضان وصحها في التحفة كذا في
إمداد الفتح **قوله** مطلقا يعني سواء كان في الصوم أو في الفطر سواء كان
قدام الشمس وخلفها وسواء راوه قبل الزوال أو بعده **قوله** على المذهب قال
أبو يوسف أن روى قبل الزوال فلماضية حتى لو كان هلال فطر فطر أو كان
هلال رمضان صاموا لأن الشيء يأخذ حكم ما قرب منه فالهلال إذا راوه قبل
الزوال يكون قريبا ليلة الماضية وإذا راوه بعده يكون قريبا ليلة المستقبل
ولهذا إن هلال المري في النهار مشكوك في أنه من الماضية أو المستقبل فلا يعتبر به
فيحسب ذلك اليوم من آخر الشهر الماضي وعن أبي حنيفة أن راوه أمام الشمس فهو
ليلة الماضية وإن راوه خلفها فهو ليلة المستقبل كذا في شرح المجمع لأن الملك
وتفسير الامام أن يكون إلى المشرق والمغرب إلى المغرب لأن سيرة السارة إلى المشرق
فالقر إذا جاؤا شمس يرى الهلال في جهة المشرق كذا في القمستان **قوله** ورويته
نهذا مرفوع عطف على اختلافه وبمعنى عدم اعتبار رويته نهذا قبل الزوال
وبعده عدم اعتبار من الليلة الماضية بل يكون من الليلة المستقبل والمقصود
بإيراد أبي يوسف في قوله يعتبر من الليلة الماضية أن روى قبل الزوال كما
تقدم اتفاقا وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ والظاهر ثبوتها كما يدل عليه
عبارة نور الأيضاح حيث قال ولا عبرة برواية الهلال نهذا سواء كان قبل
الزوال أو بعده وهو ليلة المستقبل **قوله** فيلزم الضمير المستتر في يلزم يعود
إلى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق منعونه
قوله بطريق موجب كأن يتحمل ثبوت الشهادة أو يشهد على حكم القضا
أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا راوه لأنه كناية **قوله**
كما رأى عند قوله شهد أنه شهد **قوله** أحوط أي لعموم الخطاب في قوله
صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته معلقا بمطلق الرواية وهي حاصلة برواية
قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا باب **ما يفسد الصوم**
وما لا يفسد **قوله** الفساد والبطالان في العبادات سيان أما في المعاملات
فإن لم يرتب اثر المعاملة عليها فهو بالطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب

التفاسخ شرعا فهو بفساد ولا فهو الصحة بحرقه على الصحيح وقال ابو يوسف
انه يفسد الصوم مطلقا فيقضي وقال مالك انه مفسد للعرض لا للفعل كافي
القهيستان وقال في الجوهرة ان اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى الصوم
لم يجزه كافي الشرب والنية ونقله في البحر عن الفتاوى وقد قدم الشارح هذه
المسئلة فيقول قوله راي مكلف هلال رمضان او الفطر **قوله** الا ان يذكر فلم يذكر
اي في الصحيح خلافا لبعضهم لانه اخبر بان هذا كل حرام عليه وخبرنا
في الدنيا نات حجة فكان يجب ان يلتفت الى تامل الحال لوجود المذكور في
البحر وظاهره لا يجب الكفارة لعدم نقاش الجنابة حيث لم يذكر **قوله**
ويذكره لوقويا والا قال في البحر والاولى ان لا يذكر ان كان شيئا لان ما يفعله
الصائم ليس بمعصية فالسكوت عنه ليس بمعصية ولان الشيخوخة مظنة
المرحمة وان كان شائبا يقوى على الصوم بكم ان لا يجبره والظاهر انها تحريمية
لان الولو الحي قال يلزمه ان يجبر ويكره تركه انتهى كلام البحر قال شيخنا تعليقه
بان ما يفعله الصائم ليس بمعصية يقتضي عدم التفرقة بين الشيخ والشاب
والصواب ان يقال ان ما يفعله معصية في نفسه وكذا الصوم عن صلاة كما
صرحوا انه يكره السر اذا خاف فوت الصبح لكن الناسي والناسي غيرا فرفضه
الا ثم عنها كفى وجب على من يعلم حالهما تذكير الناسي وايضا انما كفى حق
الضعيف عن الصوم مرحلة **قوله** وليس عذرا في حقوق العباد يعني من
جفة الحكم ما في حق الاثم فهو عذر فلا يثم كافي حقوقه تعالى الخاصة واما
الحكم في حقوقه تعالى فقال في البحر ان كان في موضع مذكور ولا داعي اليه كاكل
المصل لم يبق له تقصير بخلاف سلامه في الفقرة فانه ساقط لوجود
الداعي وان لم يكن مع مذكور معه داع كاكل الصائم سقط وان لم يكن معه
مذكور ولا داعي فاولى بالسقوط كترك الذابح التسمية **قوله** هليلج الذي في
القاسوس هليلج بالهمزة فليراجع **قوله** كما سيجي اي قيل قوله وكذا له ذوق
شي **قوله** وسيجي اي قيل قوله وكذا له ذوق شي **قوله** او طعن برمج فويل
الى جوفه في المنع تقديم هذه الجملة على قوله او يتلع ما بين اسنانه **قوله**
وان بقي في جوفه اي بقي الزج كما صرح به القهيستان حيث قال وانما شره لكونه
ما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمج فانه غير مفسد وان بقي الزج
قوله كما لو اتى مني المجهول يدل عليه تعليق البحر مسئلة الرحم بقوله لانه
لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه **قوله** ولو بقي النصل
في جوفه فسد فيه نظرا فانه لا فرق بين نصل السهم وزج الرحم وقد قدم
ان بقاء زج الرحم غير مفسد فيجب ان يكون نصل السهم كذلك وصرح في
التبيين بان كلامها مفسد وصرح القهيستان بان دخول الحجر في الحائفة
مفسد فيكون في كل من زج الرحم وحجر الحائفة قولان الصحيح منها عدم
الافساد ولم يمكن في نصل السهم خلافا فيما رأيت بل اطلق القول بالنسبة
وعبارة الشهر تفيد عدم الخلاف ايضا حيث قال وان بقي النصل في جوفه

فسدوا خلتوا فيما لو بقي الرحم والصحيح انه لا يفسد انتهى فليراجع **قوله**
حق اثم ليس شرط في افساد الصوم كما في امداد الفتاح **قوله** وان حررك نفسه
قضى وكفراى سواء انزل او لا كما لا يخفى لكن في جزمه بالتكفير نظر فان الكمال
نقل فيه خلافا ولم يدرج شيئا وعبارته ولو بدا بالجماع ناسيا فذكر ان نزح
من ساعته لم يفسد وان دام على ذلك حتى نزل فعليه القضاء ثم قيل لا
كفارة عليه وقيل هذا اذا لم يحررك نفسه بعد التذكر حتى نزل فان حررك
نفسه بعد هذا فعليه الكفارة انتهى مع ان جزمه بالتكفير ناسيا في ما سياتي من
قوله الا في مسئلة المني فلا كفارة مطلقا على المذهب فان المراد بمسئلة
المني ما يشتمل الجماع لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في كل حال والشر
والجماع كذا في المذيل والهداية وغيرها **قوله** وبعده لا اي لقذارتها **قوله**
على المذهب وقال ابو يوسف يفسد بالخلاف مبني على ان بين المثانة والجوف
منفدا عنده وعند هالا وانما يخرج البول بالتريخ **قوله** او وجد
اي صب في حلقه وانما اني بها لاجل قوله او ناسيا ولا فلو اكره على ان يشرب
بنفسه فشر به كان الحكم كذلك كما يدل عليه اطلاقهم فلو اسقطها الشارع
وقال او وجد ناسيا كان اول **قوله** مطلقا اي سواء ظن فطره او علمه
فطره **قوله** لشيء خلاف زفر قد تقدم في اوائل كتاب الصوم ان زفره ياكل
بكتفيا بنية واحدة بجميع الشعر فلم يكن صائما في صورة المني كما هو
عندنا فلا معنى لقوله لشيء خلاف زفر في الجمع لا تشترط النية عند
زفر في رمضان على الصحيح المقيم فيكون صائما في مسئلة المني عنده لكن
لا تأثير لكونه صائما عنده في اسقاط الكفارة عندنا بل العلة ان الكفارة
لا تجب الا على شخص فطر بعد ان كان صائما وهذا لم يوجد لصيام من صامه
ويدل على ما قلنا تعليق امداد الفتاح المسئلة بقوله لفقد شرط الصحة
تأمل حتى يظهر لك الحق **قوله** قبل الزوال صوابه قبل نصف النهار شرعا
كما قد ساه في اول كتاب الصوم **قوله** لشيء خلاف لاشافي فان الصوم
لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بمطلق النية **قوله** والقطر بين النخ
تبع في هذا البحر صاحب التمر حيث قال اذا دخل دموعه او عرقه حلقه
وهو قليل كقطرة او قطرتين لا يفسد وان كان بحيث يجد ملوحته في الحلق
فسد قال في الفتح وفيه نظر لان القطر يجد ملوحته فالاول عند اعتبار
بوجوده في الملوحة الصحيح الحسن لانه لا ضرورة في اكثر من ذلك القدر وما في
فتاوى قاضي خان لود دخل دموعه او عرق جبينه او دم وعافه حلقه فسد
صومه بوافق ما ذكرناه انتهى واقول في الخلاصة في القطرة والقطرتين
لا فطر ما في الأكثر فان وجد الملوحة في جميع الغر واجتمع شي كثير لم يفسد
افطر الا فلا وهذا ظاهر في تعليق الفطر على وجدان الملوحة في جميع الغر
ولاشك ان القطرة والقطرتين ليستا كذلك عليه يحمل ما في الحائفة فتدبر
انتي كلام الشهر وايد في امداد الفتاح حيث قال وقال شيخنا

العلامة المقدسي رحمه الله تعالى اقول القطر لفلتها لا يحس طعمها في
الحلق ثلثا شيها قبل الوصول اليه ولعله اراد بوجدان ملوحتها زاتها
على سبيل الكناية لان الصفة لازمة للموصوف والا فليس الحلق مدر كاه
للطعم كما هو معلوم وانما اراد انها اذا انتشرت في الفم فوصلت الى
الحلق فقد قربت من الداخل من كل وجه بخلاف الفم فانه خارج من كل
وجه ويشهد لذلك ما في الوقفات للصدر الشهيد اذا دخل الدمع في
الصابغ ان كان قليلا نحو القطر والقطرتين لا يفسد صومه لان الخزن
عنه غير ممكن وان كان كثيرا حتى وجد ملوحته في جميع فمه وانبعثه فسد
صومه وكذا الجواب في غرق الوجه وفي املاء محمد بن مقاتل صاحب محمد
ابن الحسن اذا نزل دمع من عينه الى فيه ودخل حلقه فطره انتهى
من خطبه رحمه الله تعالى انتهى كلام امداد الفتاح وقوله ولعله اراد
اي صاحب الفتح **قوله** كما مر في اول هذا الباب **قوله** او افسد غير صوم
رمضان اولى صوم غير رمضان كما عبر به في الكفر لان غير صوم رمضان
صادق على نحو الصلاة ويمكن الجواب بان التقدير او افسد صوما غير صوم
رمضان بقريته ان الكلام في الصوم **قوله** بان اصبحت صائمة
فجت هذا التصو غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت فجت بالليل
نجا معها نهارا وفيما اذا نوت بالنهار قبل الصلوة اكبر فجت في امعها
صرح بالثانية في النهي **قوله** لف وشرى مرتب **قوله** ويكفي الشك في
الاولى في مسألة الصوم لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في
امداد الفتاح كما كان على المتن ان يعبر هنا بالشك كما عبر به في نور الابصار
حيث قال او تفتح او جاس شاك في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقولون ان
الغروب قال في النهي ولا يصح ان يراى بالظن هنا الشك كما زعم في الجواب لعدم
صحته في الشك الثاني فانه لا يكفي في الشك فالصواب ابقاء الظن على
بابه غاية الامر ان يكون المتن ساكنا عن الشك ولا ضير فيه **قوله** دون
الثاني وهو انقطع فانه لا يكفي فيه الشك في اسقاط الكفارة بل لا بد من
ظن الغروب لان الاصل بقاء النهار كذا في امداد الفتاح **قوله** لم يقض
اي في المسئلة كما صرح به الزيلعي ولم يحج فيه خلافا ومثله في الجحد
فقول الشارح في ظاهر الرواية وهم سري اليه من مسألة ذكرها الزيلعي
وصاحب البحر هي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يقض شي
فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطا وسذكرها في الاقام
قوله والمسئلة تنفرد الى اخره اعلم ان صاحب البحر جعلها اربعة
وعشرين حيث قال فاحصله اما ان يظن ويشك فان ظن فلا يحلوا اما
ان لا يتبين له شيء او يتبين صحة ما ظنه او بطلانه وكل من الثلاثة اما
ان يكون في ابتداء الصوم وانتهائه في سنة وان شك في سنة ايضا
والا ثمانية وجود الميع ومثلها في قيام المحرم في اربعة وعشرون انتهى

وصاحب البحر جعلها ستة وثلاثين حيث قال والحاصل اما ان يغلب
على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة اما ان يكون في وجود الميع او قيام
المحرم في سنة وكل منها على ثلاثة اما ان يتبين صحة ما بدا له او بطلانه
او لم يتبين شي وكل من الثلاثة عشر اما ان يكون في ابتداء الصوم او في
انتهائه فتلك ستة وثلاثون اسقط في البحر منها ثلثها مع انهم ذكروا
انهم وفي كل من قسميهما نظرا ما صاحب البحر فان سبب زيادة على البحر
اثني عشر انه فرق بين الظن وغلبته فكانت الاقسام الخارجة من التقسيم
الاولى عبارة ثلاثة كل واحد باثني عشر فصار المجموع ستة وثلاثين
ولا فائدة لفرقه بينهما هنا لانهم لم يفرقوا بينها في الحكم كما يظهر من تأمل
عبارة الزيلعي وغيره نعم بين مفهوميهما فرق وهو ان مجرد ترجيح احد
طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب
من اليقين سمي غلبة الظن واكثر الرأى فلذلك اقتصر في البحر على اربعة
والعشرين ويراد بالظن حينئذ ما يشك عليه واما صاحب البحر فانه
جعل الشك تارة في وجود الميع وتارة في قيام المحرم ولا وجه له لان
الظن انما يصح تعلقه بالميع تارة وبالمحرم اخرى لان له نسبة مخصوصة
الى احد الطرفين فاذا تعلق الظن بوجود الليل لا يكون متعلقا بوجوب
النهار وبالعكس واما الشك فلا يتصور فيه ذلك لعدم ترجيح احد
الطرفين فيه فاذا شك في قيام زيد كان معناه ان قيامه وعدمه
على السواء فكان متعلقا بكلا الطرفين فيكون معنى شك في طلوع الفجر
في وقت احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء
فكان الحق في التقسيم ان يقال اما ان يظن وجود الميع او وجود المحرم
او يشك وكل منها اما ان يكون في ابتداء الصوم وانتهائه وفي كل من
الستة اما ان يتبين وجود الميع او وجود المحرم ولا يتبين شي فهي
ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه ويشهد لما
قلنا صنيع العلامة الزيلعي فانه لم يذكر الا ثمانية عشر ذكرها
وهي ان ان تتحيز على بقاء الليل فان تبين بقاء الليل او لم يتبين
شي فلا شيء عليه وان تبين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله
الشك في طلوع الفجر وان تتحيز على ظن طلوع الفجر فان تبين طلوع
الفجر فعليه القضاء فقط وان لم يتبين شي فلا شيء عليه في ظاهر الرواية
وقيل يقضي فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه وان ظن غروب
الشمس فان تبين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب
او لم يتبين شي فلا شيء عليه وان شك في الغروب فان لم يتبين شي
فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين بقاء النهار فعليه
القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدم
الغروب فان تبين بقاء النهار او لم يتبين شي فعليه القضاء والكفارة

وان بين المغرب فلا غنى عليه فالجواب انه لا يجب شيء في عشر صور ويجب
القضاء فقط في اربع والقضاء والكفارة في اربع **قوله** على الاصح وقيل
يستحب كما في امداد الفتاح **قوله** ومفطر غيره اشارة الى انه لا فرق بين
مفطر ومفطر فلا وجه لقول المصنف تبعاً للدرر والاضحى بان يمكن الاخر
قوله لعدم اهليتهما في الجزاء الاول بخلاف الحائض والنفسة فانها اهل الوجوب
وان لم يكن ناهياً لاداء **قوله** لما مر في قوله او افسد غير صور رمضان
قوله وما نقله الشرنبلالي في امداد الفتاح حيث قال قال في الجوهرية
واختلفوا في معنى التعدي قال بعضهم ان يعيد الطبع الى كل وقت ونقص شهوة
الطبع به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفاقيد فيما
اذ اضع لقمه ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني يجب الكفارة وعلى الاول
لا يجب الكفارة لانه لا نفع فيه البدن وربما يضره وينقص عقله وعلى القول
الاول يجب لان الطبع يميل اليه وتنقص شهوة البطن **قوله** لا في الشهر
حيث قال بعد نقله كلام الجوهرية وهو بعيد عن التحقيق اذ يتقدم ان يكون
يكون قولهم اودوا حشوا والذي ذكره المحققون ان معنى المفطر وصول ما فيه صلاح
البدن الى الجوف اعم من كونه عذراً او دواً ويقابل القول الاول وهذا هو المناسب
في تحقيق محل الخلاف وما يمكن ان يخرج على الخلاف ايضا ما لا يبلغ ريق غيره
لا يجب الكفارة للعاقبة وقال الحلواني وغيره ان كان جسيبه يجب قال في الدرر
لوجود معنى صلاح البدن فيه وجزءه المصنف في آخر الكتاب انتهى كلام
النهر **قوله** وادخال اصبع في دبره باسنة كما تقدم **قوله** وسخوذاً الى
ما تقدم في اول الباب **قوله** حتى لو افاته مفت متعلق بقوله اجتمع وما
بعده ما ذكره الشارح كما في امداد الفتاح ومثله قوله او سمع حديثاً
يعتد عليه بحيث لا يكون مبنياً للجهول فيفيد انه لا بد ان يكون معتداً عليه
في نفس الامر سواء كان معتداً عليه عند المستفي او لا ويحتمل ان يكون مبنياً
للمعلوم فيفيد انه لا بد ان يكون معتداً عليه عند المستفي سواء كان معتداً
عليه في نفس الامر او لا والظاهر الثاني تأمل **قوله** ولم يثبت الا شرطه على الخطأ
المفتي اي وان لم يثبت الا شرطه **قوله** الا في الادهان مصدر من باب الالف
وهو استئذان من قوله لم يكن يعني انه ان ادهن ثم اكل كفر قال في امداد الفتاح
لانه متعدد ولم يستدل به الى دليل شرعي فليزمت الكفارة وان استفتي فيها
فاقتاه بالقطر بعد من الشارب او تناول حديثاً لا يعتد بفتوى الفقيه ولا
بناويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشبهه على من له شبهة من الفقه نقله الحكماء
عن البدائع قلت لكن يخالفه ما في فاسي خان وكذا الذي نقله اودهن نفسه
او شاربه ثم اكل معتداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فاستفتي فافتي له بالفطر
فحينئذ لا يلزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا الا اذا اياه فقيه شامل
لمسئلة دهن الشارب انتهى كلام امداد الفتاح وهو كما ترى مرجح لعدم الاستئذان

فالأولى بالشارح تركه **قوله** وكذا الغيبة لانه الفطر بها يخالف القياس
والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تقطع الصائم من قول بالاجماع
بذهاب الشارب بخلاف حديث الجماعة فانه بعض العلماء اخذ بظاهره مثل
الاوزاعي واحمد كذا في امداد الفتاح **قوله** لكن جعلها الى آخره وعليه فلا
استئذان ايضا **قوله** واما هذه فبالسنة وذلك حديث ابو هريرة رضي الله تعالى
عنه انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول
الله قال وما اهلك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال فهل تجد ما تعتق رقبة
قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس حتى الى النبي صلى الله عليه وسلم يعرف فيه
فيه ثم فقال تصدق بهذا قال على فقمرنا فمابين لا يتبها اهل بيت حجج
اليه منا ففحش النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب
فاطعم اهلك رواه الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه مرتباً وخصاً الى حكم
ثلاثة يجوز الاطعام مع القدرة على الصيام ورضه الى نفسه والاكتفاء
بخمسة عشر صاعاً كذا قاله الزيلعي لان العرق بالعين مكمل لبيع خمسة عشر
صاعاً والتواجد ضرر من الحلم الواحد كذا في المغرب انتهى قلت لان في
قوله خصه بالاطعام مع القدرة على الصيام تأمل لانه صلى الله عليه وسلم
لما قال له هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا كذا في امداد الفتاح
قوله ان نوى يلا فان نوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة لشبهة خلاف الشافعي
رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط ايضا التيقن
فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب **قوله** والمعتد لزومها لانه يفعل
العبد فلا يشر في اسقاط حق الشرع وقيل اذا مر من يحس نفسه تسقط كما اذا
مرض ابتداءً وقال زفر وهورواية ان سوفر به مكدها تسقط كذا في امداد
الفتاح **قوله** وفي المعتاد عطف على فيما لو مرض اي واختلف في المعتاد
قوله حتى يغير تنوين منصوب بفتحة مقدرة على الف التانيذ المقصورة
على انه معمول المعتاد وقوله حيضاً معطوف عليه **قوله** والمتيقن اسم
فاعل مجزوء عطف على المعتاد وقوله قتال منصوب على انه معمول المتيقن
قوله والمعتد سقوطها كذا في الشرنبلالي في عوارض امداد الفتاح
قوله وعليه الاعتدال في ظاهر الرواية عليه كفارتان وهو الصحيح كذا في
الجوهريه **قوله** ان الفطران شرطية **قوله** وتامه في شرح الوهبانية
قال في الوهبانية ولو اكل الانسان عدا وشهراً ولا عذر فيه قيل بالقتل يؤمر
قال الشرنبلالي صورها تعذر من لا عذره الاكل جهاراً يقتل لانه مستزى
بالدين او متكرراً ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حلقه ولا امره فتعبر
المؤلف بقيل ليس بلزوم الضعف **قوله** ولو ذرعه التي يحصل هذه المسئلة
انه اما ان يبقى او يستقي وعلى كل امان يكون ملائماً ولا وعلى كل امان
يعود او يعيد او لا ولا في اثنا عشر سنة وفي الف سنة في الاستقاء فان

قَالَ الفهم فان اعاده افطارا جاعا وان عاد لا يفطر عند محمد وهو الصحيح
وقال ابو يوسف يفطر وان لا ولا لا يفطر جاعا وان قاء دون ملاء الفم
فان عاد لا يفطر جاعا كما اذا لم يجد ولم يجد وان عاد لا يفطر عند ابن
يوسف وهو المختار وقال محمد يفطر وان استقاء ملاء الفم افطارا جاعا
سواء عاد او اعاده او لا ولا وان استقاء دون ملاء الفم افطارا في ظاهر الرواية
وهو قول محمد سواء عاد او اعاده او لا ولا واما عند ابن يوسف فان عاد لا
يفطر كما اذا لم يجد ولم يجد وان اعاده فعنه رواية كذا في الدرر وغيرها
قوله او قدر خمسة منه اتيان بهذا المعطوف خطأ من وجوه الاول ان
الافطار باعادة قليل النقي قول محمد والمختار قول ابن يوسف انه لا يفطر كما
علمت الثاني انه لا يصح حينئذ قول المتن جاعا الثالث انه يناقض قول المتن
والا فالصواب استقائه **قوله** هو المختار وهو مذهب ابن يوسف وقال
محمد يفطر **قوله** اي منذ كرا الصوم اشار به الى ان من عبر بقوله استقاء
عاما ليس مراده تعهدا لشيء حتى يكون تأكيدا لاستقاء المفيدة لتعهدا لشيء
قوله مطلقا اي سواء عاد او اعاده او لا ولا **قوله** وان اقل لا اي ان لم
يعد ولم يعبده بدليل قوله فان عاد بنفسه الى آخره **قوله** فان كان بلغاى
صاعدا من الجوف اما اذا كان نازلا من الرأس فلا خلاف في عدم افساده الصوم
كما لا خلاف في عدم نقصه الطهارة كذا في الشربلية ومقتضى اطلاقه انه
لا ينقض سواء كان ملاء الفم او دون وسواء عاد او اعاده او لا ولا والله
تعالى اعلم بصحة هذا الاطلاق وبصحة قياسه على الطهارة فليراجع **قوله**
مطلقا اي سواء قاء واستقاء وسواء كان ملاء الفم او دون وسواء عاد او
اعاده او لا ولا وفي هذا الاطلاق ايضا تأمل **قوله** خلافا للثاني فانه قال
ان استقاء ملاء الفم فسد **قوله** واستحسنه الكمال حيث قال وقول ابن
يوسف هنا احسن وقوله في عدم النقص به احسن لان الفطر انما ينط
بايدخل او بالقي بعد من غير نظر الى طهارة وبجاسة فلا فرق بين البلغم
بجلا في نقص الطهارة انتهى ما قد في البحر والنفوس الشربلية وهو مراد
الشاح بقوله وغيره فانه لما اقره فقد استحسنه وقول ابن الهمام
لان الفطر انما ينط بما يدخل او بالقي بعد من غير نظر الى طهارة وبجاسة
فلا فرق بين البلغم وغيره انتهى يؤيد النظر الذي قد مرناه في اطلاق الشربلية
واطلاق الشاح فلي تأمل بعد الاطاحة بتعليل الهداية **قوله** كما امر في
شرح قوله وخرج الدم من بين اسنانه **قوله** بعد ركعتي الفم **قوله**
دهن وتخل بالفتح والضم فيها وعلى لسان فالمضاف محذوف وهو استعمال
نهر **قوله** بالضم اي بضم القاف وهو اكثر من فتحها قاسوس **قوله** لان بجل
الوجوب على الشبوت قال في النهر وسمعت من بعض اعزاء المولى ان قول
النهاية يجب بالحكمة الملهمة ولا بأس به انتهى **قوله** مخففة الرجا قال في
القاسوس خنثه تخفيفا عطفه ومنه الخنث **قوله** ابن عبد العزيز

الذي في النهر من العذ **قوله** على المذهب ذكر محمد في الاصل ان لا بأس بالصائم
ان يستاك بالسواك الرطب ولم يذكر ان رطوبته بالماء او بالرطوبة الاصلية
التي تكون للاشجار ولا ذكر انه بريقه او بالماء وذكر في الجامع الصغير
لا بأس بالسواك الرطب بالماء للصائم في الفريضة فكان تفسير لما ذكر
في الاصل ويدل على الرطب بالرطوبة الاصلية بالحاق وينبغي به ما قال
ابو يوسف ان الرطب بالماء مكروه لما فيه من دخول الماء في الفم وذلك
لان ما سبق بالرطوبة بعد المضغنة اكثر مما سبق بعد السواك ثم لم يذكر للصائم
المضغنة فكذلك السواك كذا في العناية **قوله** وكذا لا تكره حجمة اي
اذا لم تنصفه ضعفا يوردي الى الافطار كما في امارة لفتح **قوله** عند
الثاني وكدها الامام كذا في الشربلية وهذا الصنيع يوهن الخلاف
جاء في الحجة ايضا وكذا صنيع الشربلية لكن لم يذكر في امارة لفتح
في عدم كراهة الحجمة خلافا **قوله** ويستحب التحجر بضم السين وهو
الاكل سحر والماكول يسمى تحجرا بفتح السين **قوله** ويجعل الفطر جربة
مع ان في الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثيا ورباعيا كما في القاسوس
قوله كذب باقصر ايام الشتاء قال شيخنا فيه نظرا اذ قد يكون ما رآته
في اقصر ايام الشتاء بانيه في جميع يوم الصيف متفرقا بعضه في اول النهار
وبعضه في آخره فالاولى ان يدرك التحجر على نفس الامر **قوله** فان اجهد
الحجر بضم الحاء قال في الوهبانية وان اجهد الانسان بالشفط نفسه فافطر
في التفكير قولين قال الشربلية صورتها صائمه اتعب نفسه في عمل
حتى اجهد العطش فافطر لزمته الكفار وقيل لا تخرجه وبه في
البقاى وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها **فصل في**
العوارض قوله المسيحة لعدم الصوم اما عبره لما اورد في النهر على
قولهم المسيحة للفطر انه لا يشمل السفر فانه لا يسبح الفطر ولا يسبح عدم
الشروع في الصوم **قوله** او نقصان عقل عطف على هلاك **قوله**
ولو بعطش متعلق بخوف **قوله** او جوع عطف على عطش وكذا
تسعة حية **قوله** اما كانت او ظيها اما الظيها فلو جوبه عليها
بالعقد واما الامة فلو جوبه عليها بانه مطلقا وقضاء اذا كان لا
معسرا او لم يوجد غيرها او وجد ولم يرضع منها **قوله** خافت على
نفسها شامل للحامل والمريض **قوله** او ولدها اي ولد الحامل والمريض
ولو ظيها فانه ولدها من الرضاع **قوله** ما اذا تعينت اي الام بان
كان الارب معسرا او لم يوجد غيرها او وجد ولم يرضعها كمن الذي
في البحر الاطلاق **قوله** مستورا فادقول قولنا لعدول بالاولى وبما في
الفتح غير فاسق **قوله** قلت وفيه كلام الى آخره وايده شيخنا بما نقله عن
الدر المنثور للعلامة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا
كافر يسلم الا فطره على قتله **قوله** كما ينبغي اي في قول المتن كما يجب عليه

انام يوم منه سافر فيه **قوله** بلا فدية لانها وردت في الشيخ الغاني بخلاف
القياس فغيره عليه لا يقاس **قوله** لما مرى من قوله لانه على
التراخي كما علم به في الهداية **قوله** خلا فالشافعي فانه يوجب مع القضاء
لكل يوم طعام مسكين لان القضاء يتوقت بما بين رمضان فيكون
تاخير القضاء عن وقته كما خيرا او آذ عن وقته وتأخير او آذ لا ينفك
عن موجب فكذا تأخير القضاء عن آية **قوله** او على ففته اي بان لم
يكنوا صليين **قوله** لما ففته الجماعة عدل اليه عن قول الجوزي ان كانت
الشفقة مشقة فالفطر افضل لما ان ستر المال كضر النفس لما قاله في النهي
ان التعليل بموافقة الجماعة اول ما لم يرد من ضرر المال لصياحه بصومه
لمنع **قوله** وفدى عنه وانيه المناسب عنهم ولهم **قوله** الذي ستر
في ماله اشار الى ان المراد بالاول ما يشهد الوصي كما في الجوزي **قوله** قدرا اشار
به الى ان التشبيه من حيث القدر فقط والا فالفطرة لا بد فيها من التملك
وهنا تكفي الاباحة **قوله** او قتل قوله لا يصح تبرع الوارث في كفارة
القتل بشئ لان الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق
الوارث عنه والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا يصح فيه الفدية كذا في
الشرعية والدية ورايت في هامش الجوزي المراد بالقتل هنا قتل الصيدانتي
وهو وجبه فانه كما ساق في حنايات الحج انه يشترى بقيته هدي يذبح
في الحرم وطعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع او يصوم عن كل
نصف صاع يوما ولا يخفى ما في عبارته كالبحر من آياتها **قوله** على
المذهب وما روي عن ابن مقاتل من اعتبار كل صلاة يوم يصوم
بمجموع عنه **قوله** وكذا الفطرة اي يخرجها الى الوصية **قوله**
ولا تعدد فقير عطف على في اول الشهر اي ولو بلا تعدد فقير **قوله**
لو موسرا قيد في فدى **قوله** حتى لو لمعه محترق قوله اذا كان الصوم
اصلا بنفسه **قوله** او قتل اي قتل النفس ما قتل الصيد فالصوم
فيه ليس بدلا عن غيره لانه مخير بين الهدى والا طعام والصوم كما
قدمنا **قوله** ولو كان مسافرا الى الشيخ الغاني وهو محترق قوله وخط
بادا انه قال في البحر الشيخ الغاني لو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لا
يجب عليه الا بصا بالفدية لانه يخالف غره في التحفيف لا في
التقليط **قوله** فلا قضاء لانه شرع مسقطا لا ملق **قوله**
اما لو مضى ساعة الى آخره قال في البحر لانه لما مضى عليه ساعة صار كانه
نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شاعيا في الصوم التطوع
فيجب عليه انتهى ومفهومه انه اذا كان بعد الزوال اي بعد نصف
النهار لا يجب عليه القضاء اذا قطعه سواء قطعه في الحال او بعد
ساعة وهو ظاهر **قوله** يجب اتمامه راجع لقوله آذ وقوله وجب
القضاء راجع لقوله قضاء **قوله** فيصير من سجدة النبي اي فيجب اتمامه

فلا يجب ان يجب صيانتها وجوب القضاء يبنى على وجوبها فلم يجب قضاء
كما لم يجب اداء بخلاف النذر فانه لم يصح نقول لنذر من سجدة النبي وانما النذر
طاعة الله تعالى وانما المعصية بالعقل فكانت من مزايا المباشرة لانه
ضرورات ايجاب المباشرة **قوله** بدليل مسألة اليمن فانه اذا قال
والله لا اصوم حنث بجملة الشروع واذا قال والله لا اصلي لا يحنث ما لم
يجد **قوله** وهي الصحيحة وهي ظاهر الرواية كما في النهي **قوله** وصدر
كذا في النهي صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرحها يتعلق بصدر
الشريعة لانه لا لاجل الشريعة ولكن هذا النقل ليس بالواقع قال في
الوقاية ولا يفطر بلا عذر في رواية انتهى وقال المصنف في شرحها اي
اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الا فطار بلا عذر لانه ان ابطال
العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه انتهى ولا يجوز ان يكون
صدر فعلا ما ضا لانه لم تصدر هذه الرواية لاق الوقاية ولا في شرحها
قوله والمضيف بفتح الميم قال في القاموس صنفه ضيفه ضيفا
وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفا **قوله** هو الصحيح من المذهب وقيل
عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده
وقيل عذر ان وثق من نفسه القضاء **قوله** بطلاق امراته اي
امراة المخالف **قوله** ان لم يفطر المحلوف عليه **قوله** افطر اي
المحلوف عليه **قوله** قبل الزوال صوابه قبل نصف النهار الشرعي
قوله صح مطلقا اي سواء كان نفلا او نذرا معينا او آذ رمضان
قوله في اوله واخره فندم **قوله** الا اذا دخل مصر يعني قبل
ان يستحكم سفره بان سافر في نهار رمضان ثم رجع فاكل في بلده فانه
يكفلا لا يتقاض سفره برجوعه **قوله** كما مرى قيل قوله ولا يصح
يوم لشك الا تطوعا **قوله** قال وفيه خلاف للشافعي اي قال
شارح الوجاهة وهو ابن الشحنة وعبارته دفع من الظهيرة لوني
الصائم الفطر لم يكن مفطرا حتى ياكل وكذا الوترى التكلم في الصلاة
ما لم يتكلم خلا للشافعي انتهى قال محشية اقول كيف يكون تكلم عند
الشافعي لو نواه ولو لم يتكلم مع ان المنقول عنه ان الصلاة لا تقف
بالكلام ناسيا فليراجع انتهى **قوله** ان لم يستوعب الشهر المزداد
بالشهر جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه كما يعلم من المقابل **قوله**
جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه هو ما بين اول طلوع الفجر الى نصف
النهار من كل يوم **قوله** على ما مرى عند قوله وسبب صوم رمضان
شهر جز من الشهر **قوله** لا يقضي مطلقا اي سواء كان الجنون
اصليا بان بلغ مجنونا او عارضا وجعل محمدا صلى الله عليه وسلم
ولو نذر صوم الايام المنهية اي بالامالة مثل نذر ان اصوم
لله يوم النحر او غدا وكان يوم النحر وبالبيعة مثل ان يذرع صوم هذه

أو سنة متتابعة أو أبا قهستان **قول** مع مطلقا أي سواء صرح بذكر
 المنهي عنه أو لا كما في البحر ومراعاة ما قدمناه عن القهستان وسواء قصد
 ما تلفظ به أو لا ولهذا ذكر أبو الوالي في فتاواه رجلا راد أن يقول لله
 على صوم يوم فحري على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر كذا في
 البحر **قول** على المختار وهو ظاهر الرواية وهو راجع للاطلاق الأول
 وروى الثاني عن الإمام عدم الصحة وبه قال زفر وروى الحسن عن ابن
 أن عبيد لا يصح وإن قال عدا فوافق يوم النحر صحيح **قول** على ما هو الصواب
 وهو الذي حققه في الفتح فإن صاحب الغاية لما قال فلونذر بعد الأيام
 المنهيمة يلزمه ما بقي قال الربيعي هذا سهل لأن هذه السنة عبارة عن
 اثني عشر شهرا من وقت النذر إلى وقت النذر ورواه في الفتح بأنه هو
 السهل لأن المسئلة كما في الغاية منقولة في الخلاصة والحانية في هذه
 السنة وهذا الشهر وهذا لأن كل سنة عربية معنية عبارة عن مدة معينة
 فإذا قال هذه فأنما تفيد الإشارة إلى التي هو فيها حقيقة كلامه أنه
 نذر المدة الماضية والمستقبل فيلحق في حق الماضي كما يلحق في قوله هو
 على صوم أمس كذا في الشهر **قول** فيفطرها أي وإن صامها خرج عن
 المعبدة لأنه إذا ما كما التزمها **قول** لكنه يقضيها هنا متتابعة أي
 موصولة بأن السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر المكان بحد
قول ويعيد أي يعيد الأيام التي صامها قبل اليوم الذي صام فيه **قول**
 لو فطر يوم ما أي من الخمسة التي قضاه أو ما قبلها **قول** بخلاف المعينة
 أي فإنه لا يجب قضاء الأيام المنهيمة فيها متتابعة لأن التتابع فيها
 ضرورة تعين الوقت **قول** خمسة وثلاثين هي رمضان والخمسة المنهيمة
قول بمعنى المجاز هو العجوب غاية الأمر أن النذر يقتضي الوجوب
 لعينه واليهي لغيره **قول** خلافاً للثاني فإنه يوجب في الأول النذر فقط
 وفي الثانية البين فقط **قول** وندب صوم الت من شوال قال القهستان
 صوم الت من شوال يكره مطلقاً عنده ومتتابعاً عندنا يوسف عن
 الحسن لا يكره كما قال المناخرون إلا أنهم اختلفوا أن التتابع أفضل أم
 التفريق وقال الحلواني يستحب صومها إذا أكل بعد العيد أياما كما في
 المضمرات وذكر في النظر أنه يستحب التفريق في كل أسبوع يومان لطعن
 أهل الكتاب انتهى إذا عرفت هذا فإما في المتن على قول المناخرون **قول**
 بخلاف السنة أي المنكرة المشدوطة فيها التتابع أو صلاة بالنسبة
 ويوم منصوب على الظرفية **قول** فإنه لا يجوز إلا آخره لأن المعلق
 لا يصير سببا الاعتد وجوب الشرط **قول** ولم يصمه أما إذا صامه
 فلا يلزمه شيء **قول** على الصحيح وهو قول ابن حنيفة وأبي يوسف وقال
 محمد يلزمه ما فات فقط **قول** بخلاف القضاء أي فيما إذا فات رمضان
 بعد رتبته أو قبله بعض الأعد ولم يصمه لزمه الأبيضا بقدر ما فات

اتفاقا على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة **قول**
 بل إن صام حنث لأن المضارع المحدث لا يكون جواب القسم الموكدا
 بالنون فإذا لم يرتجد وجب تقدير النفي **قول** أو صوم عطف على صوم
 رجب **قول** وكقراي فدى لياسه عن القضاء فصارت معنى الشيخ الغاني
 دل على ما قلنا عبارة الفتح حيث قال ولو أخر القضاء حتى صار شيئا فانيا
 أو كان النذر بصيام الأبد فبحر باشتغاله بالمعبدة لكون صناعته شاقة
 له أن يفطر ويطعم لكل يوم مسكنا انتهى فكان على الشارح أن يقول وفدي
قول كما مر في فدية الشيخ الغاني **قول** فلا قضاء اتفاقا لأنه بين
 أن نذر وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه **قول** كقراي
 فقط لأنه صامه عن رمضان لا عن يومه **قول** لزمه كما لا أي يفتحه
 متى شاء العدد لأجله لئلا والشهر المعين هلا في كذا في اعتكاف فتح القدير
قول أو جمعة فالأسبوع وينبغي أنه لو عرف الجمعة أن يلزمه بقيتها
 على قياس السنة والشهران مبدأها الأحد وآخرها السبت فليرجع **باب**
 الاعتكاف **قول** وجه المناسبة له أي للصوم **قول** والتاخير عطف على
 المناسبة **قول** والطلب الأكده عطف على اشتراط **قول** مطلقا أي إن
 لم يصلوا فيه الصلوات كلها بحر **قول** وهل يصح في آخره البحر لصاحب
 الشهر **قول** والظاهر لأنه لا يشرط في صحة الاعتكاف بأنواعه الثلاثة وإنما
 هو شرط المحل فقط أما المسنون والمنذوب منه فلا يشرط في صحته
 بل في حله فقط كما في إمداد الفتاح ففي هذا أيضا إيهام **قول** شرطان
 خبرا لكون في المبحر والنية **قول** وبالشرع عطف على قوله بالنذر
 لكنه ضعيف لما سبق فربما أن لزومه بالشروع مفع على الضعيف
قول وبالاعتكاف عطف على قوله بالنذر وهذا يقتضي أن صورة الاعتكاف
 ليست بنذر لأن العطف يقتضي المغايرة مع أنها نذر فالأول أن يقول
 واجب بالنذر من غير أو مطلقا كما عني به في إمداد الفتاح **قول** على
 المذهب وروى الحسن أنه في التطوع شرط بناء على أن اعتكاف التطوع
 مقدر بيوم كما في البحر **قول** والفرق لا يخفى وهو أن في الأول لما جعل
 اليوم تابعا لليلة وقد بطل نذر في المستوع وهو الليلة بطل في التابع
 وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا من سلاخه يتبين
 حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في
 المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا **قول** فلونذر اعتكاف شهر
 رمضان الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف
 ذلك الشهر أو نذر صوم الأبد ثم نذر اعتكافا فليتامل ويراجع **قول**
 لكن قالوا في آخره قال في الفتح ومن التعريفات أنه لو أصبح صائما

مستطوعا او غير تاي للصوم ثم قال الله تعالى ان اعتكف هذا اليوم لا يصح
 وان كان في وقت قص من نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند
 ابن يوسف اقله اكثر النهار فان كان قاله قبل نصف النهار لزمه فان لم
 يعتكفه فضاء انتهى وقد ظهر ان علة عدم الصحة عدم استيعاب
 الا اعتكاف للنهار لا تعذر جعل التطوع واجبا وانه لا محل للاسناد
 المفاد ولكن بل هي مسألة مستقلة لا تتعلق بها في المتن **قول** وتحقيقه
 في الاصول قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب القضاء بصوم مقصود
 لان النذر كان موجبا للصوم اذ لا اعتكاف بدونه وهذا النذر ان
 يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم ولكن سقط
 الصوم المقصود لشرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم
 الوقت بان لم يعتكف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت
 فعاد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزوال
 المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي ان لا يتأدى ذلك الاعتكاف
 في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم
 الشهر مطلقا وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه
 مقصودا كما لو تضاء للتبريد بخوض به الصلاة ورمضان الثاني على
 هذه الصفة قلت حدوث صنعة الكمال مع الشرط عن مقتضاه
 فلا بد ان يكون مقصودا **قول** وما في بعض المعتبرات من جعلتها
 ما قدمه عن ابن الكمال **قول** واما النقل الى اشهر السنة المؤكدة
قول لانه منه اسم فاعل من اني **قول** كما مر من ان اقل ساعة **قول**
 طبيعية منصوب اي سواء كانت طبيعية **قول** وغسل فيه نظرا فان
 الغسل من الشرعية كما لا يخفى **قول** او شرعية عطف على طبيعية
 ولفظة او من المتن والواو في قوله والجمعية من الشرح **قول** لومؤدقا
 هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر وادار
 الفتح **قول** وباب المنارة الى آخره اما اذا كان باب المنارة داخل
 المسجد فكذلك بالاولى قال في البحر وصغود الميذنة ان كان بابها
 في المسجد لا يفسد الاعتكاف وان كان الباب خارج المسجد فكذلك لان ظاهر
 الرواية انتهى ولو قال الشارح واذ ان ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج
 المسجد سلم ما وقع فيه **قول** على الخلاف اي اربعا على قوله وسأعلى قولها
 كافي البحر **قول** ولو ملك اكثر اى واتمه كافي الهندية **قول** لانه اي المسجد
 الثاني محلله اي للاعتكاف **قول** بلا ضرورة متعلق بمخالفة **قول**
 كما مر عند قوله واقله نفلا ساعة **قول** الا اذا افسده بالردة فانها
 تسقط ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى وايجابه والنذر من ايجابه
قول ويبحث فيه الكمال قال في البحر ويبحث المحقق في فتح القدير قوله لان
 الضرورة التي يناط بها التخفيف اللازمة والغالبية وليس هناك ذلك

انتهى

انتهى فيكون هذا من المواضع التي اخذ فيها بالقياس **قول** وهو ما مر من
 الحاجة الطبيعية والشرعية **قول** خلافا لما فصله الزبيدي حيث جعل
 الخرج لعيادة المريض والجنازة وصلاتها واجبا والغريق والحريق والجهاد
 واداء الشهادة مفسدا بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد وتفريق
 اهله لعدم الصلوات الخمس فيه واخراج ظالم اياه وخوف على نفسه او ماله
 من الجبابرة **قول** لكن في النهر الى آخره وشي عليه في نور الايضاح **قول**
 مطلقا اي سواء احتاج للعقد او كان للتجارة **قول** مطلقا اي سواء كان غريبا
 او لا معتكفا او لا **قول** اذا اعتكفه قربة لا منى عنه وهو صوم اهل الكتاب
 امداد الفتح **قول** ان داما اياما المراد بالايام ان يفوته صوم سبب عدم
 امكان النية **قول** فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا المراد بذلك
 السنة المبالغة وذلك ان الجنون ان امتد شهر رمضان اسقط القضاء اما
 هنا فلا يسقط وان طار قال في الفتاوى الهندية فان تطاول الجنون وبقي
 سنين ثم افاق يجب عليه ان يقضى **قول** كما مر في اول باب من قوله
 لعدم محليتها **قول** واعلم ان الليالي تابعة للايام اي للايام المستقلة
 بقربنة قوله الشهر الماضية **قول** الا ليلة عرفة اي فانها تابعة ليوم
 التروية كذا في النهر والبحر **قول** وليالي الخراج الليالي السابقة على ايام
 الخرج العرف وهي ثلاث تكون تابعة للايام التي قبلها في الحكم بدل على
 هذا ما قال في البحر والنهر ليلة الخرج تابعة ليوم عرفة فلذلك لم يخرج
 بعد الغروب من اليوم الثالث من ايام الخرج لانها ليلة تشريق الا ان
 فعلى هذا يكون اليوم الثالث من ايام الخرج لا ليلة له وليوم التروية
 ليلتان **قول** دائرية في رمضان اتفاقا فيه ان معنى دورتها انقضاءها
 تارة وتاخرها اخرى وهذا قوله فقط لا في قولها ايضا فالصولب اسقاط
 دائرية قال في امداد الفتح والمشهور من مذهب الامام انها دائرية في جميع
 السنة وقال الحسن هي ليلة السابع والعشرون من رمضان
كتاب الحج قوله كما ظنه بعضهم هو الذي وجعله
 كالنسيم **قول** لم يقل لا داركن اي ولو قال ذلك لاشتمل النسيم على
 العلة الغائية **قول** من اركان الدين اي التي هي الصوم والصلاة والحج
 والزكاة وكلمة التوحيد **قول** فرض سنة تسع بقوله تعالى والله على
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واما النازل سنة ست وهو
 قوله تعالى واتوا بالحج والمعرة فانه ثبت به الفرضية وانما ثبت به وجوب
 الانتهاء بالشروع في بلوغ **قول** لعذر وهو اما لانها نزلت بعد فوات
 الوقت والخوف من المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه السلام
 او كونه مخالطة المشركين في شكهم ان كان لهم عهد في ذلك الوقت فآخ
 الحج حتى يبعثوا بأكبر واعلنا فادى الى الحج بعد اتمام مشرك ولا يطوف
 بالبيت عن ان شحج وكان فتح مكة في سنة ثمان والذى يدل عليه ان

التقديم افضل الاجماع ولولا ان له عذرا لما اخرج عليه السلام زيلعي
قوله ليكمل التبليغ علة لعله بقاء حياته **قوله** كما اذا جاءوا الميثاق
بلا احرام في التركيب خرازة والاولى تغيير الهداية حيث قال ثم الافاق
اذا انتهى الى المواقيت على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او
العمرة عندنا او لم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز احد
الميثاق الا حرجا ولا ن وجوب الاحرام تعظيم هذه البقعة الشريفة
فيستوى فيه التاجر والمعلم ونحوهما فتحصل من هذا ان الحج والعمرة لا يكونان
نفلا من الافاق وانما يكونان نفلا من البستان والحرم ويجازى عن الخرازة
بان التقدير كما اذا اراد مجاوزة الميثاق الى آخره **قوله** فان اختار الحج
انصف بالوجوب فيكون من قبيل الواجب المخير وان اختار العمرة
انصفت بالوجوب وانما تركه لعدم اقتضاء المقام اياه **قوله** ممن
يجب استيذانه كلاب المحتاج لخدمة ابنه وكالزوجة وكل من عليه
نفقته **قوله** في العام الاول اي من سني المكان وهو تفسير للفقهاء
قوله واصح الروايتين لا يصح معطوفا على قوله الثاني فيصير
التقدير وعند اصح الروايتين وفيه من الركعة ما لا يخفى وعنه البر
وهو قول ابى يوسف واصح الروايتين الى آخره ولا غبار عليه **قوله**
وما لك واحد عطف على الثاني اي وعند مالك واحد وان ثبت ان عن
كل منهما روايتين صح عطفه على الامام فليراجع **قوله** اي سني
اجله مجرى غسليين وهذا يفيد ان الامار لا بد فيه من ثلاث مرات
فاكثر **قوله** الا بالاضرار اي لكن بالامرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول
الامرار تحت المرة **قوله** لان دليل الاحتياط ظني يعني ان محمدا استدلل
على التراخي بعدم اقتضاء الامار لقوله صلى الله عليه وسلم حج سنة
عشر و فريضة الحج كانت سنة تسع وقال الاحتياط في تعيين اول سني
الامكان لان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فاختاره
بعد التمكن في وقته تعريض له على الفوات فلا يجوز **قوله** غير
مخاطب اي لا يجب عليه الا اذا فهموه انه يجب عليه اعتقاد
وجوب هذا مذهب البخاريين ومذهب العراقيين انه يجب عليه
الاعتقاد والا فلا ومذهب السمرقنديين انه لا يجب عليه واحد منهما
وقوله العراقيين هو المذهب كما حرمه صاحب البحر في شرح المنار والشارح
جزي على مذهب البخاريين ولعله رجحه فيما علقه على المنار فليراجع
قوله وهو المسمى بالمتب بضم الميم اسم مفعول اي ذوالقنب
وهو كما في القاموس الكافي الصغير حوله السنام **قوله** على الحارة هي
شبه الهودج قاموس **قوله** لم يجب فيه نظرا فان المراد بالراحلة ما
يركب وان كانت في الاصل سماء للبعير قال الفهستان في راحلة اي ما يركب
يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل البعير القوي

على الاسفار والاحكام انتهى وقال في المسلك المتقسط شرح المسلك المتقسط
والتمكن من الرحلة من بعير او حبل وبغل الا انه كره ركوب البغال في المسافة
البعيدة لعدم تحمل المشقة الشديدة **قوله** وظاهر البغل كما رتب في النهز
فيه وفيه ما فيه **قوله** خلا لا الاصوليين حيث جعلوه شرط وجوب الاداء
قال في البحر وقدره العبد الضعيف ان الفقهاء انما لم يوافقوا الاصوليين
على ذلك لما انما لا فائدة في جعله شرط وجوب الاداء لان فائدة الفرق
بينهما هو لزوم الايضاح عند الموت وعدمه والفقهاء لا يأتون فيه ذلك
فلماذا جعلوا القدرة من شرائط اصل الوجوب ولما رتب من قبله انتهى
قوله بغلبة السلامة اي بركا وبجركا في البحر **قوله** ان قتل بعض الحجاج اي في
كل عام او في غالب الاعوام وجب فيه فلا تكون السلامة غالبة **قوله** والخفاة
الظاهر انها ما يأخذه من يجيهم من قطاع الطريق والرشق ما يأخذه
نفس قطاع الطريق قال في البحر والرشق في مثل هذا جائزة انتهى لانها
لرفع ظلم الظالم عن نفسه لا لاضرار احد **قوله** وعليه اي على من المعتقد
عدم كونه عذرا فيجب عليه **قوله** ولو عذرا راجع لكل من الزوج
والحرم اما الذي والرضاع فمختصان بالحرم كالا يخفى **قوله** كافي النهز
بجنا حيث قال وينبغي ان يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط
في المحرم العقل والبلوغ انتهى لكن كان على الشارح ان يوضح عن قوله
عاقلة وهذا البحث نقل الفهستان عن شرح الطحاوي **قوله** والمراهق
كبالغ اعراض بين النفوت **قوله** غير مجبى مختص بالحرم ولا لا ينص
في زوج الحاجة ان يكون مجوسيا **قوله** ولا فاسق بغير الزوج والحرم
قوله حرة افاد ان الامة لها ان تتخرج بغير زوج ولا حرم اذا قصدت
الحج او سفر ما فليراجع **قوله** قولان هما مبنيان على ان وجوب الزوج
او المحرم شرط وجوب امر شرط وجوب اداء والذي اختار في الفتح
انه مع الصحة ومن الطريق شروط وجوب الاداء فيجب الايضاح ان
منع المريض او خوف الطريق او لم يوجد زوج ولا حرم ويجب عليها
التزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب نفي من ذلك كافي البحر **قوله**
اي عدة كانت اي سواء عدة وفاة او طلاق بائن او رجعي **قوله**
بجلاء الصبي الى آخره يعني حيث يجوز بهما اما الصبي فلا نفقاده
لازم في حقه واما الاخيران فلعدم الانفاد كما في النهز **قوله** وهو
شرط ابتدائي حتى يصح تقديمه على شرائط وان كان كافي سياتي **قوله** حتى
لم يجز الى آخره تفريع على شبهه بالركن يعني ان فائت الحج لا يجوز له
استدامة الاحرام بل عليه التخلل بعمره والقضاء من قابل كما سياتي
ولو كان شرطا محضا لجازت الاستدامة **قوله** غير جائز ما لم يرض
فقط عنها طواف الصدر كما سياتي فينبغي لقرانه **قوله** على المذهب
وقيل سنة لكن على القول بسنيتها ايضا يجب الكفارة فالتخلل لغطي

كما في البحر قوله كما مر في الطواف قوله قيل نعم ليس ملزمه التضعيف فانه جزء
به في شرح الملتقى عند قوله فصل واذا اراد دخول مكة الى آخره قوله بين الرمي
الى آخره كان عليه ان يقدم الذبح على الحلف في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب
في نفس الامر بين الرمي والحلق اما ترك الذبح لعدم وجوبه على المفرد
وكلامه فيه ولا فلا ترتيب بينه وبين الذبح ايضا لانه اذا لم يكن بينه وبين
الرمي المتقدم على الذبح فلا ان لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب اولى قوله
وسحقته اي في باب الجنائيات عند قوله او قدم لشما على آخره قوله وكون
السعي بعد طواف معتد به وهو ان يكون اربعة اشواط فاكثر سواء طافه
طاهرا او محدثا او جنبيا وعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعلها محمدا
او جنبيا ليجبر التخصيص لوجوب الدم لا بفضل الاول كما صرح في البحر في
الجنائيات قوله ليس منها يوم النحر وهو قوله اي يوسف ويوافقه ظاهر
المتن حيث ذكر العدد فكان عشر ليال ويكن ان يحمل المتن على قول ابن عبد
الله البحر جاني وفي بكر الرازي من ان يوم النحر منها لانه اذا حذف التفسير
جازا التذكير فيكون المعنى عشر ايام كما في التمهات في قوله ذوالحجة كله
ستد محذوف النحر تقديره منها قوله علاما الآية اي حيث ذكر الجمع واقله
ثلاثة قوله قلنا الجواب للنزحشي والماد باسم الجمع المعنى المفعول والاضافة
فيه بانه اي اسم هو جمع والا فاشهر صيغة جمع قوله بشر فيه ما وراء
الواحد والاشنان وبعض ثلث من جملة ما وراء الواحد قوله لو فعل
شيئا من افعال الحج خارجها قال في البحر اذا صار الممتع والقارن ثلاثة
ايام قبل شهر الحج لا يجوز وكذا السعي بين الصفا والمروة عقب طواف
القدوم لا يجوز الا في شهر الحج وكذا الواحرم بالحج فيها لا يكره في
غيرها وكذا الواحرم بعرفة فان بافعلها ثم اهر من يومه ذلك بالحج وبقي
محرما الى قابل فحج كان متمعا انتهى اذا عرفت هذا فاعلم انه كان على الشارع
ان يقول لا يجد بعد قوله لا يجزئه ليشمل مسألة الاحرام في غير شهر الحج فانه
يجزئ مع عدم الحل قال التمهات في ولا يجزئ شيئا من افعال الحج في غير هذه
الا شهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والحلق وطواف
الزيارة وغيرها بعد هذا لان ذلك محرم فيه قوله كما مر في قوله وفي
الاحرام قوله كفعل الحاج يعني ان كيفية الاحرام والطواف والسعي فيها كما
في الحج قوله وجازت في كل السنة يعني ان من اتى بها مرة فقد اقام السنة
غير مقيد بوقت غير ثابت انتهى عنها فيه الا ان انتهى في رمضان الفصل
بجاء قوله وكرفت يوم عرفة واربعة بعدها اي في حق الحرام الحج او مراد
الحج وهو الاظهر وعن ابن يوسف انها لا تذكر في يوم عرفة قبل الزوال فان
اهل بها في الايام المحنة رفضها وعليه دم وان مضى عليها صح ولزمه دم
للجمع بينها اما في الاحرام والافعال باقية كما في البرهان وما اختار الكمال
منع العدة للمكي في اشهر الحج وان لم يحج وبه يزداد على ان العدة تكفي في خمسة

ايام للمكي وغيره كذا في الشر بلاية ونقل في البحر في باب التمتع عند قوله ولا
تمتع ولا قران لمكي ومن حولها عن البدائع ان الاعتناء في اشهر الحج للمكي معصية
لكنه قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه قوله اي كره انشاؤها بالاحرام
اي كره انشاء الاحرام لها في هذه الايام قوله لا ادائها عطف على انشاؤها
قوله كفارتان تمثيل لا تنظير قوله وعليه فاستثناء الثانية الى آخره قال
البحر في فتاوى فاضل خان تكرر العدة في خمسة ايام لغير القارن انتهى هو
تقييد حسن وينبغي ان يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى خمسة كما لا يخفى
وان يلحق الممتع بالقارن انتهت عبارة البحر وسعي قوله وينبغي في الآخر
ان القارن او الممتع له ان يقع عمرته في يوم عرفة لا بعده لكن يظهر من
السلج امكان اتيان القارن او الممتع بها في الاربعة التي بعد يوم
عرفة ايضا هذا معنى كلامه شارح وهو ظاهر لكن في جعله استثناء منقطع
نظرا فانه متصل والظاهر ان لفظة منقطع صريحة عن كلمة اخرى وايضا
فلا يظهر وجه تقديم عدم الاختصاص على الاقطاع تامل قوله وهو
كذب كذا في البحر عن مسائل الحلبي قوله بقربنية ما ياتي في قوله
وكذا هي لمن من بها من غير اهلها قوله قاله النووي انشاؤه في غيره هذه
المسئلة مصرح بها في المذهب متونا وشرحا فلا معنى لنقلها عن النووي
رحمه الله تعالى وقد سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وهو الحق قوله
لومر عيقاتين كاهل المدينة ومن من بها فان في طريقهم ذا الخليفة
والحجفة قوله وعبارة الباب سقط عنه الدم هذا اخبر مما
قبله فان قوله لا شيء عليه يحتمل انه لا شيء عليه اصلا ويحتمل انه لا شيء
عليه ما لا يابا يلزمه الدم بجائزة الاول ثم يسقط بالاحرام من
الثاني كما هو نص عبارة الباب فيحمل الاولى عليها ولا بعد في وجوب
الدم ثم سقطه لوجوب نظيره كن طاف جنبيا فانه يلزمه دم فاذا
اعاد الطواف سقط قوله يخرج من حال من اهل ولا يجمعه نظر الى
لفظ اهل فانه مفرد وان كان معناه جمعا قوله كالواجوزها
اي المواقيت قوله والحرم التحديد البيتين في البحر بيت ثالث وهو
ومن من سبع بتقدم سينها وقد حكيت فاعلم ان احسانه قال في
الشر بلاية ولو قبل ومن من سبع عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع
جعل له لا تسع عن البيت الثالث فصل قوله وسنة المفرد بالحج
عطف عام على خاص وفايد ظاهرة قوله في حق حائض ونفسا المراد
بها المنبستان بالحوض والنفس ليصح التقديم فان غسلها او وضوها
حينئذ ليس بالطهارة لعدم امكان فعلها لثبوتها اما اللتان انقطع منها
الحوض والنفس فينزل حدثها بالاغتسال فلا يصح التقديم قوله وصبي
عطفه على ما قبله صحيح بالنسبة الى الاغتسال لان الصبي لا يجنب له
اما بالنظر الى الرضوخ فيه نظر لقصور الحدث الا صغر في الصبي

حيث لم تنص صلاة معه **قوله** واليتم له أي الاحرام وهو عطف على المنع
قوله بخلاف جمعة وعيد حيث يشرع فيها التيمم **قوله** لكن سوى في
الكافي بينهما وبين الاحرام أي في عدم مشروعية التيمم يعني فيما اذا كانت
طاهرة عن الجنابة ونحوها لأن التراب ملوث جعل طهارة ضرورة اداء
الصلاة ولا ضرورة فيما اذا كان طاهر كما في البحر **قوله** وشرط في آخر
نقله صاحب النهر عن صاحب العناية وكلام الشارح يوم انه من عديبات
صاحب النهر **قوله** هو الأصح وقال محمد لا يجوز في البدن أيضا
تبقى عينه وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يجوز في الثوب بما بقي
عينه **قوله** بلباسه علاماً استحب العلماء ليكون معينا على استحضار
القلب والافهام بروعه صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه انهم كانوا
يتلفظون بالنية في عبادة ما كما في البحر **قوله** وان كان ترك المتعمد
لأنه يفرد الاحرام بالحج ويفرده للعمرة فهو داخل فيما قبله **قوله**
بمطلق النية وذلك لأن وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحته
صحته فيه وله شبه بالظرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق اربعة افعال
الاول يتأدى فرض الحج بمطلق النية وبما عتبار الثاني لا يتأدى بنية الفعل
بخلاف فرض الظن مثلاً حيث لا يتأدى بل حد منها لأن وقتها طرف من
كل وجه وبخلاف صوم رمضان فإنه يتأدى بكل منها لأن وقتها معيار
من كل وجه **قوله** على المذهب بخلاف الصلاة لأن باب الحج اوسع من
باب الصلاة حتى قام غير الذكر مقامه كتقليد البدن كذا في الترتيب
قوله وزد فيها والزيادة مثل لبك وسعديك والخير بيدك
والرعياء اليك والعمل لبك اله الخالق غفار الذنوب لبك ذا النعماء
والفضل الحسن لبك عدد التراب لبك ان العيش عيش الآخرة بحر
قوله لقولهم انها أي التلبية وهذا تعرض بصاحب البحر حيث قال
وخصوصاً لتلبية سنة فاذا تركها اصلاً تركت كراهة التزوية فاذا نقص
عنها فكذلك بالاولى فقوله المصنف أي في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وقول
من قال ان التلبية شرط ملاده ذكر يقصده التقطع لخصصها انتهى
قال في النهر وقوله فيه نظر ففي الفتح التلبية مقر شرط واكثر زيادة سنة قال
في المحيط حتى يلزمه الاساءة بتركها انتهت اذا تأملت الكلام حتى
التأمل فظهر ان قوله البحر هو الحق **قوله** بخلاف الميت يعني اذا مات
محرماً حيث يغشى راسه ووجهه بطلان احرامه بموته لقوله عليه السلام
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فيكون منقطعاً
قوله او يقتل الهوام إشارة الى الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه
فعدا أبي حنيفة يجب الدم باستمالة لأنه نوع نطيء وعندهما صدقة
لأنه يقتل الهوام والاختلاف لفظي أي مبني على خلاف آخر **قوله** دلوه هو
رفيق العدم تغسل به الأيدي كالذقاق **قوله** وسدر هو ورق البنق

قوله وهو شكل أي لا زفيه طياً **قوله** كزردية هي الدرع الحديد
ورسوزة الظاهرانها التي يقال لها مئة **قوله** في الأصح وقيل بحيث
لا يتأثر منه الصبح **قوله** كما رأى قيل قوله وعمل راسه **قوله**
وتختتم واكتحال عطف على ما قبله فصير التقدير لا يتقيد تحتها واكتحال
ولا معنى له الا ان يراد بالشدة استعمال من ذكر المقيد واردة المطلق
بجواز مسلاو عبارة البحر سائلة عن هذا حيث قال لا يمكن شدة لمنطقة
والنسيف والسلاح والتخت بالحاتم وما لا يجوز له أيضا الاكتحال بغير
الطيب انتهى ولوقال وتختا واكتحالا عطفاً على شدت سلم من هذا
قوله ولو كثيراً أي ثلاثاً فكثر كما هو مفهوم من المقابلة **قوله** كالتكبير
في الصلاة فكما ان التكبير في الصلاة يؤتى به عند كل انتقال من حال الى حال
كذلك التلبية **قوله** كما يفعله الهوام تمثيل للمنفى وهو الجهد لا المنفى
قوله لدخولها أي مكة بدليل ثابته الضمير وعبارة البحر نص في ذلك
وان كان الكلام في المسجد الحرام **قوله** فيجب بالحاء المهملة **قوله** كما مر
أي عند عدا واجبات الحج **قوله** لأن منه إلى آخره من اسم بمعنى بعض
في محل نصب علامة اسم ان وسنة اذرع بدل ومن البيت خبرها ولا
جائز ان يكون ستة اسم ان لأن قوله منه لا يكون حالاً من ستة لتكثيرها
ولأن الضمير المستكن في الخبر لبقا اسم ان حينئذ مطلقاً والمراد تقييد
بكونه من الحطيم **قوله** كما سبق له التشبيه في عدم الجواز بمعنى عدم الحل
والأفلاطوف من داخل الفرجة صحيح والصلاة في الحطيم غير صحيحة
قوله بخلاف الحج أي حيث يجب المنى فيه وان كان منطلقاً كما
قدمه في اول الفصل **قوله** داخل المسجد بالرفع لأن المخبر عنه ظرف
أيضا وكذا قوله لا خارجه **قوله** لكن الذكر افضل منها أي من القراءة
قوله وهز كتفيه فعل ماض معطوف على مشى لا على رمى لأن من تمام
تفسير الرمل او مصدر مجزوء معطوف على تقارب **قوله** لم يزل في
الباقى لأن ترك الرمل فيه مستوفى فلورمى فيه كان تاركاً للسنين
وترك احداها اسهل **قوله** والدلائل تقايد فان ابن عمر قال
لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يمس من الأركان الا اليمانيين كما في
الصحيحين وعن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل الركن
اليماني في يضع يده عليه رواه الدارقطني وعنه أنه صلى الله عليه وسلم
اذا استلم الركن اليماني قبله رواه البخاري وعن ابن عمر أنه قال ما
تركت استلام هذين الركنين الركن اليماني والحجر الأسود منذ رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما رواه مسلم وابوداود
قوله بما شاة متعلق بدعاً لا يختم **قوله** المتخفين في بعض النسخ
المتخدين **قوله** ويختم بالمرءة فيه إشارة الى ان الذهاب الى المرءة شوط
والعود منها الى الصفا شوط آخر وهو الصحيح لما صح من حديث جابر

انه قال فلما كان آخر طوافه على المروة ولو كان من الصفا الى الصفا شوطا كما
 آخر طواف الصفا ونقل الشارح عن الطحاوي ان الذهاب الى المروة والرجوع
 منها الى الصفا شوط قياسي على الطواف فانه من الحجر الى الحجر شوط وفرق
 المحقق ابن الهمام بين الطوافين بالفرق لغة بين طواف بين كذا وكذا
 سبعا الصادق بالتردد من كل من الغابتين الى الاخرى سبعا بين طواف
 بكذا فان حقيقته متوقفة على ان يشتمل بالطواف ذلك الشيء فاذا افان
 طواف به سبعا كان تكرير تجميعه بالطواف سبعا فحين هنا افرق الحاشي
 بين الطواف بالبيت حيث لزم من شوطه كونه من المبدأ الى المبدأ وبين
 الطواف بين الصفا والمروة حيث لم يلزم ذلك **قوله** ولا يجوز فتح
 الحج بالعمرة وما في الصحيحين من انه عليه السلام امر بذلك اصحابه الا من ساق
 منهم الهدى فهو مخصوص بهم لما في صحيح مسلم عن ابي ذر ان المتعة كانت
 لاصحاب محمد خاصة وفي بعض الشروح انها كانت مشروعة على العموم ثم
 ضخت كمنعة النكاح او معارض ما في الصحيحين ايضا من اهل البيت او
 بالحج والعمرة لم يجزوا الى يوم النحر **قوله** والاصل واحدنا مع فيه التمهيد
 وهو يقتضي امرين الاول صحة صلاتهم العصر في وقت الظهور للحالة هذه
 الثاني انهم لا يصلون جماعة وكلا الامرين غير صحيح اما الاول فقول الزهلي
 ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نايبه او صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب
 ولا صاحب شرطته صلوا كل واحدة منهما في وقتها واما الثاني فلانه لا مانع
 من الصلاة جماعة فان هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة **قوله** فالوصلي
 وحده الى آخره ومثله ما اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصلها
 الا في وقتها **قوله** لم يصل العصر مع الامام اي لم يصلها في وقتها **قوله**
 الا حرام اي والوقت والحكم المتفق عليها وتركها للعلم بهما من التهام
قوله دعا البراء الى آخره بعض المذكرات مقيد بما لم يذكر هنا وقد
 استوفاهما نقاش ونظمهما الشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين بن
 ملازاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك	وهو لم يرد في المناسك
ان الدعاء خمسة وعشرون	بكرة يقبل من ذكره
وهو المطلق مطلقا والمتزم	بنصف ليل فهو شرطه ملزم
وداخل البيت بوقت العصر	بين يدي جذعيه اذا استقر
وتحت ميزان له وقت النحر	وهكذا خلف المقام المفتخر
وعند شرب زعفران شراب الفحل	اذا دنت شمسه النهار للافول
ثم الصفي مروة والمسعى	بوقت عصر فهو قيد بين عي
كدامني في ليلة البدر اذا	تنصف الليل فخذ ما تحبذي
ثم لدى الجمار والمزدلفة	عند طلوع الشمس ثم عرفه
بوقوف عند غيب الشمس قبل	ثم لدى السدرة ظهره وكم

وقد

وقد روي هذا الوقوف طورا من غير تقييد بما قدمنا
 بحر العلوم الحسن البصري عن خير الورى ذاتا وصفا
 صلى عليه الله ثم سلمنا وآله والصحيح ما عنيهما
 كذا في الشربلاية **قوله** الا وادي محسن استنشا منقطع كونه لانها ليسا
 منها كما في البحر **قوله** والاصح انه المشعر الحرام وقيل المشعر الحرام جميع المزدلفة
 بحر **قوله** فتصلح لغزاس وجوز اي فتصلح هذه المسئلة فيقال اي فرض لا
 تطلب له الاقامة فالجواب عشاء المزدلفة اذا لم يفصل بينها وبين المغرب
 بفاصل ويقال اي صلاة فصل في غير وقتها وهي داء فالجواب مغرب
 المزدلفة ويقال اي صلاة اذا صليت في وقتها وجب اقامتها فالجواب مغرب
 المزدلفة ويقال اي صلاة يجب ان تفعل في مكان مخصوص فالجواب
 المغرب والعشاء في مزدلفة فتأمل واستخرج غيرها **قوله** ويجزيها اي
 ليلة النحر والصغير مشنت **قوله** فانها ليلة النحر في حد ذاتها لا في حق من
 كان بمنزلة لغة فقط **قوله** كما افق به صاحب النهر غير عبارة النهر وقد
 وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال الى ان ثم رايت في
 الجوهرة انها افضل ليالى السنة انتهى وكلام النهر كما ترى في تفصيلها على
 ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهرة شامل ليلة القدر لكن هذا
 القدر لا يسوغ ان يقال افق صاحب التمهيد **قوله** موقف الضاري هم اصحاب
 الفيل كما في الشربلاية **قوله** بمجمعي الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
 مصدر رفعي وهو ان يرى مثل الحصاة فتمتاني **قوله** ويكون بينهما
 اي بين الرامي والحجر **قوله** ولا اي وان لم تقع من على ظهره بنفسها
 بل بحجر يد الرجل او الجمال او وقعت بنفسها لكن بعيدا من الحجر **قوله**
 رجواهم تحصيل لعموم كل ما يجوز به التيمم **قوله** لانها مودة
 ولذا لم يجمع فيها الا قدر خمسة احوال وقد حذف من سبعه اربعة
 كما في الجواهر كذا في التمهيد قال شيخنا رحمه الله تعالى واستشكل ابن كمال
 باثبات حج المشركين غير مقبول واجاب شيخنا بان الكفار قد تقبل عباد الله
 فيما زون عليها في الدنيا تامل **قوله** فعني الخلق ومثال تعيين التفسير
 ان يخشى من حلقه وجمع راسه **قوله** قيل والطيب لقول عمر رضي الله تعالى
 يحل له كل شيء الا النساء والطيب ولانه من روعي الجماع فيحرم ولنا قول عائشة
 رضي الله تعالى عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه حين اهر
 وحله حين اهل قبل ان يطوف بالبيت وهو مقدم على القياس وقال
 العيني في شرح نظم الجمع لا يحل بالتحلل الاول عند الشافعي في قول ومالك
 الا غير النساء والصيد والطيب **قوله** بيان الاكل الاول ان يقول بيان الجوع
 لان الثلاثة الزائدة على الركن واجبة وان كانت عبارة صحيحة باعتبار
 ان الواجب اكل من الاقصار على الفرض **قوله** بالخلق السابق اي بالاطواف
 كما المطلقة رجعا اذا انقضت عدتها بات بالاطواف السابق لا بانقضاء

العدة **قوله** ولياليها ليس معطوف على ايام النحر بل هو مبتدأ ومنها خبره والمراد ليلة كل يوم من ايام النحر الليلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما ان ليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود وقد سناه في صلاة العيدين **قوله** ان قدر اربعة اشواط اى ان بقى الى غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر ما يسع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زمان يسع خلع ثيابها واغتسالها فليجمع **قوله** فيبيت بها للمرى مستأنفا اشارة الى ان البيوت مبنية لبيت بوا حبة لان المقصود الرى كذا في البحر **قوله** الوسطى بدل من ما **قوله** ان مكث قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لاقى قوله ثم عند ذلك ايضا **قوله** جازى مع الكراهة بحر **قوله** لطلوع ذك اى الشمس فيكون ما بين النحر والشمس من اليوم الرابع وقت النحر اليوم الثالث ورمى اليوم الرابع وجاز الرى راكبا وفي الاوليين ما شيا افضل لا العقبة هذا قولنا يوسف واما قولها فالافضل المسمى في الكل على ما في الطبري والركوب في الكل على ما في قاضي خان كذا ذكره في البحر فابدا ولو قيل بانه ما شيا افضل الا في حجرة العقبة في اليوم الاخير فهو راكبا افضل لكانه له وجه باعتبار انه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يذرك في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع عليه الصلاة والسلام **قوله** بل يندب اى يلهو في الصدر لى مكث بعد اى بعد طواف الصدر حتى روى عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه انه لو طاف ثم قام الى العشاء فاحب ان يطوف طواف آخر ليكن قد وقع البيت آخر موده كذا في المحيط بحر **قوله** وتخلل بافعال العرة المراد بافعال العرة ما ذكره بقوله فطاف وسعى وان كان ظاهر كلامه يومه انه يطوف وسعى ثم يتخلل بافعال العرة **قوله** كما مرى عند قوله ثم قصر وهو اى الخيض بعد حصول ركنيه اى ركني الحج ففي الضمير ثبتت **باب**
القرآن قوله اى يرفع صوته اى يكون على الوجه المصحب والافدفع الصوت غير محتاج اليه للدخول في الاحرام كما في الشربلية **قوله** بالتلبية قيد به خروجه من الخلاف اذ عند ابي يوسف لا يدخل الا بالتلبية كما في الشربلية **قوله** حقيقة بان يقول ليك بعمرة وتجهة **قوله** قبل ان يطوف لما اربعة اشواط فان احرم بالحج بعد اربعة كان متمتعاً **قوله** وان اسأى اى تركه السنة **قوله** وان لزمه دم اى لكونه مسياً بمخالفة السنة كما في البحر في باب اضافة الاحرام الى الاحرام لكن اسأى اكثر من الاول كما في الهدى في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وهذا الدم جبر على ما صححه في الهداية ودم شكر على ما اختار شمس الاية المسرخسي واختار في فتح القدير وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النجفة وغيره

من المسجد لئلا سقط بطواف آخر من مشروعات الوقت كما في البحر من باب اضافة الاحرام الى الاحرام **قوله** اذا القارن لا يكون الا فاقباى ولا فاقا انا يحرم من الميقات او قبله ولا بعد مجاوزته بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم لزمه الدم ما لم يجد اليه محرما كما ساقى في باب مجاوزة الميقات بغير احرام **قوله** او قبلها اى قبل شهر الحج اى مع اكتماله لان احرام الحج شبه بالركن كما تقدم **قوله** اما بالنصب اى عطف على يهل **قوله** والمراد به النية لانه حينئذ من تمام تعريف القرآن فلا بد من حمله على النية التي هي فرض **قوله** والمراد به بيان السنة اى سنة العلماء لما قد سناه في اول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية في عبادة ما عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وما في العمر اى في شهر الحج او اكثرها فيه واقلها قبله كما في البحر **قوله** ليرجل من عمره لان اوان التملك فيه يوم النحر كما في البحر **قوله** ولزمه دمان لمجانيته على العمل كما في البحر **قوله** فيطوف للقدوم اى ويرمل فيه كما يفيد قوله كما مر لانه طواف بعده سعى وقد نص عليه صاحب البحر في باب التمتع ولا فرق بين القرآن والتمتع وسيل في الشارح ايضا في باب التمتع حيث قال لكنه يرمل **قوله** ان شاء قيد في سعي فقط **قوله** واسأى اى تقدم طواف النجفة وتاخير سعي لعمرة **قوله** ولادم عليه اما عندهما فلان التقدم والتاخير في المناسك لا يوجب لدم عندهما واما عنده فطواف النجفة سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه اولى والسعي بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف بحر **قوله** فيه كلام اعلم ان قول المحقق والبحر بيان للافضل ارجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لا الى كونه قبل ايام النحر وعبارة البحر هكذا وقوله اخرها يوم عرفة بيان للافضل والافق وقت الحج بعد احرام بالعمرة لان المراد بالحج في الآية وقته لانه نفسه لا يصلح طوافا وان كان افضل لتأخير لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخير الى اخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل انتهى على ان الشارح عذر بما علم به صاحب البحر حيث قاله بعد قول المتن اخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الاصل انتهى وقد سقط هذا التعليق من بعض النسخ وبطل على شوته قوله في باب التمتع رجاء وجود الهدى كما مر **قوله** وهو راجع للتمام **قوله** لكن ايام التشريق لا يجزى هذا الاستدلال بعد قوله وهو بعض ايام التشريق **قوله** وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدى **قوله** والاصل في آخره اى ان الفعل الماتى به وهو هنا طواف التطوع او القدوم حال كونه من جنس الفعل الذي هو اى الشخص متلب به اى باحرامه ينصرف ذلك الماتى به لذلك الاحرام المتلب به **باب**
التمتع قوله هو لغة لا آخره قال الزيلعي التمتع من المتاع او المتعة وهو الانتفاع او النفع قال الشاعر
وقفت على قبر غريب بقصر • متاع قليل من حبيب مفارق

جعل الله بالقبول مستاء **قوله** فلتغير النسخ الادب بالنسخ ما وجدته في نسخ
محمّد من قوله هو ان يحرم بجمعة من الميقات في شهر الحج ويطوف انتهى
فقد احرّم لم يكن من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو
اخره وان لم يمه دم اذ لا يجد الميقات ويكون في شهر وهو ليس بقيد
بل لو قدمه صح من غير كراهة واطلق في الطواف فقتضاه ان لا بد ان
يقع جميعه في شهر الحج لانه شرط ان يكون الاحرار في شهر الحج والطواف
لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكفي وجود اكثر الطواف في شهر الحج فذلك
امر لم يصنف بتغيير النسخ الى النسخة التي اعتدها وهي قوله ان يفعل
الحج او اكثر شواطا في شهر الحج عن احرام بها قبلها او فيها ويطوف
الى آخره هكذا شرح عليها في المنح وذكرها بعينها في الشرح ايضا
والشارح اسقط منها قوله عن احرام بها قبلها او فيها **قوله** ويطوف
مكرر مع قوله ان يفعل الى آخره ولو قال فيطوف ليكون عطف مفصل
على مجمل نحو شرع فقال لسان من هذا **قوله** كما مر في باب القرآن وهو
ان يرسل في طوافه ويخوذ ذلك **قوله** ان شاء راجع للامر ان شاء
خلق وان شاء قصر وان شاء بقي محرما **قوله** حقيقة كما قدمه في قوله
واقام بكلمة حلالا **قوله** الما غير صحيح وذلك بان يكون العود الى مكة
مطلوبا منه اما بسوق الهدى واما بان يلم باهله قبل ان يحلق اما في الاول
فلان هديه يمنعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان العود الى
الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم لا اختصاص به عندها وعندنا في يوسف
وان لم يختص الحلق بالحرم فهو فيه مستحب والامام الصفي ان يلم باهله
بعد ان حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى لتكون العود غير مطلوب منه
وكان الاولى بالشايع ان يقول بان لا يلم باهله الما صحيحا يشمل ما اذا
كان كوفيا فلما اعتمر المر بالبصرة **قوله** لكنه يرسل الى آخره لا يحل هذا الاستدلال
فان الحال في المنفرد كذلك **قوله** بعد الاحرام اي احرام بالحج **قوله** ولم
تنب الا ضحية عنه لانه اتي بغير الواجب لان الواجب دم التمتع الضحية
ليت بواجبة لانه مسافر وقد استفيد من هذا ان دم التمتع يحتاج الى
النية وقد يقال انه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد قد مناه لو نوى
به التلويح اجزاء عن الركن فينبغي ان يكون الدم كذلك بل الاولى كذا في الحج
قال في الشربلية وقد يقال لما كان طواف الركن متعينا في ايام النحر وجوبا
كما ان النظر لا يقع طواف عنه وتلفونيته غير واما الضحية فهي متعينة
في ذلك الزمان كما لم تنع فلا تقع الا ضحية مع تعينها عن غيرها **قوله**
كما مر في باب القرآن عند قوله آخرها يوم عرفة **قوله** على الظاهر ثار به
الى الرد على صاحب النهاية حيث زعم ان احرام العرة ينتهي بالوقوف
في حق سائر الاحكام واما ينبغي في حق الخل لا غير وقد بسطه في البحر فاربع اليه
قوله وحلق اي بعد عوده الى بلده كما هو ظاهر العطف وان لم تقتضي

الواو

ترتيباً غاية الامر انه ترك واجب الحلق في الحرم عند ابي حنيفة ومحمد **قوله** وان
طاف لها الى آخره مكرر مع صدر الباب **باب الجنايات قوله**
الجناية هنا قيد باسم الاشارة لانه في الاصل مصدر حتى الشئ اذا اخذها من الشجر
ثم استعمل في عرف اللغة فيما تجنيه من شئ شأى تحدثه ثم خص في عرف الشرع
بفعل محرم شرعا سواء حل بال او نفسا لان الفقهاء اخصوا بالجناية الفعل
في النفوس والاطراف وخصوا الفعل في المال باسم القصب **قوله** بسبب الجرم
او الحرم خرج بذلك ذكر الجناح بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم
بحر نظيره الترتيب بين السور فانه واجب مطلقا لا بسبب الصلاة فذلك
لا يجب بترك سجود السهو **قوله** دمان كجناية القارن **قوله** او صوم
اي على التحجير كما لو حلق بعد شرب ليلية **قوله** او صدقة هي عند الاطلاق
يلد بها صانع من برمع ان بعض الجنايات يوجب مادونه كقتل غلة او حيلة
فكان عليه ان يقول او غير ذلك قاله في الدرر **قوله** الواجب دم الدم ايما
وجب كقتل فيه اشارة الى موضعين طواف الركن جنباً والجناح بعد الوقوف
قبل الحلق كما في البحر **قوله** خلافا للشافعي حيث اوجب على الصبي مقتضى
جنايته تعظيما لاشان الاحرام كالبائع ولنا انه غير مكلف وفعله لا يوصف
بالحرمة فلا يكون جانيا كذا في الشربلية **قوله** فيجب على نايم لا وجه للتنفيع
لانه لا يلزم من تكليفه هو لا تكليف لنايم لما انه ابعد عن التكليف منهم
فالاول ان يقول او نائما عطفا على ما قبله **قوله** او ما يبلغ معطوف على عضو
اي او يلبس من موضع تبلغ لوجعها عضوا اي اصغر عضو كما هو ظاهر الظاهر
الصادق بالكبير والصغير **قوله** فكل طيب كفارة يعني ان شرب عضوا
فاكثر سواء كفر الاول ولا عندها وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يفر الاول
بحر **قوله** للزوم الدم افراد الدم مع ان لبس الثوب يومان غير طيب متوجّب
لدم فاما ان يرسل بالدم دم الطيب وسكت عن دم لبس الثوب للعلم به ما سألني
اللبس غير المعتاد كان لم يدخل يديه في كيسه كان الثوب ازارا او رداء
سجدة ممدود مسنون لانه فعال لا فعلا فتكون الحفرة اصلية لا للتأنيث كذا
في الشربلية **قوله** ففيه دمان دم التطيب ودم للتغطية اذا دام يوما
او ليلة على راسه او ربعه الا انه يشك بقوله ان التغطية بما ليس بمعتاد
لا تجب دما وقد الرمزوا بالتغطية بالخنة الخنة فليتنامل كذا في الشربلية
قوله فلو اكلها الى الزيت او الخل واخذ الصمير لمكان او **قوله** كره اكله
اي ان وجدت راحته كما في البحر **قوله** ولو يتيقن قيده لانه لو استمرح الشك
في زوالها لا يئى عليه كما في البحر **قوله** اي زال فشرع به اشارة الى انه لا فرق بين
ان يزيله بالموسى او بالنورة او بالنار او بالتف **قوله** محاسبه هو وضع
الحجامة من العنق كما في البحر **قوله** والاى وان لم يجمع بين الحلق والحجامة
وهو صادق بما اذا لم يحلق ولم يحجم والصدقة اما تجب في الثالث فقط
ولا شيء في الاولين اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقدم في الاحرام من انه

لا يتقصد ولا اجحامة **قوله** فلو تعدد المجلس بان قص في كل مجلس
عضوا تعدد الدم فلزمه اربعة دماء لان الغالب في هذه الكفارة معنى
العبادة فيتعبد بالتدخل باجماع المجلس كما في أي البجعة سواء كفر الاول ولا
وفي الاول خلاف محمد **قوله** كخلق بطلية قال في العناية ولا يشك
الخلق لا بطلية فان المقصود متحد والمكان مختلف ولا يختلف الحال في
اتحاد الجزأين ما كان المجلس متحدًا ومختلفًا لان ذلك لا روية فيه ولين
كانت فئمة ما يوجب اتحاد المحل وهو التنوير انتهى فقوله فان المقصود الى
قوله او مختلفا لوجه الاشكال وقوله لان ذلك لا روية فيه يعني فلما
ان نقول بتعدد الجزأين نظر الى تعدد المحل وقوله ولين كانت اي ولين
كانت هناك روية باتحاد الجزأين فئمة اي هناك ما يوجب اتحاد المحل
وهو التنوير لكن هذا يقتضي ان لو خلق كل بطل في مجلس وحلق عاتنه في
مجلس آخر ان يلزم جزاء واحد للجميع ويتوقف على نقل وايضا فان مثل ما
قاله يجرى في القص ويقال هناك ما يوجب اتحاد المحل وهو القص فامل
قوله لوجوبه بالشروع جواب سوال مقدر سيق ساق التعليل تقدير
السوال كيف سوابق القدر والصدور في وجوب الدم بالطواف جنباً
مع ان الاول سنة والثاني واجب فاجاب بان الاول وجب بالشروع فاما
الثاني واعتبره في البحر بقوله وقديقال ان ما وجب ابتداء وهو الصدر
اقوى مما وجب بالشروع انتهى وقد يجاب بان هذا الفارق لا تأثير له لان
وجوب الدم بسبب تلبسه بالطواف مع تلبسه بالحدث فالعزم بحالة
التلبس والشروع لا لما قبل ذلك **قوله** او حايضا ومثلها النفس **قوله**
ان لم يعبده اي الطواف الشامل للقدوم والصدور والغرض فان عاده فلا شيء
عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم عاده سقط موجب **قوله**
والاصح وجوبها اي وجوب الاعادة المفهومة من قوله يعبده وهذا ايضا
شامل للقدوم والصدور والغرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنباً لزمه
الاعادة انتهى واذا وجبت الاعادة في القدوم وفي الصدور والغرض وفي **قوله**
وان المعتبر الاول عطف على وجوبها وهو مذهب الكرخي وذهب الرازي
الى ان الثاني هو المعتبر وثمة الخلاف ما ذكره الشارح من اعادة السعي ونص
عليه في الشربلية وان قال في البحر لا شرقة له واعلم ان محل الخلاف الجنبان
والفقهاء في المحدث انه اذا عاده ان المعتبر هو الاول والثاني جابره وان
كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم كذا في الشربلية **قوله**
ولو تبد بعينه التذبح النون وتشديد الدال المهمة الهروب **قوله**
والغروب قصد بهذا العطف بيان ان مرادهم بالامام الغروب لما يسهل
من الملازمة فان الامام لما كان الواجب عليه التفرع بعد الغروب كان
التفرع مع الغروب ولا فاعزبت فقره او لم ينظر الامام لانهما يتلهم
ولو تعدد الامام قبل الغروب فتابعوه كان عليه وعليهم الدم وذلك لان

الوقوف

الوقوف في جز من الليل واجب فتركه يلزم الدم كما في البحر **قوله** في الاصح
قال في البحر فان دفع قبل الغروب ثم عاد ان عاد بعد الغروب ففيه روايتان
ظاهر الرواية عدم السقوط والصحيح السقوط لانه استدرك المتردد كذا في
غاية البيان وان عاد قبل الغروب ففيه اختلاف والقول بالسقوط اظهر
خصوصا على التصحيح السابق بل اولى انتهى وقول الشارح ولو بعد في الاصح
يتبادر منه ان الخلاف في عوده بعد الغروب فقط تامل **قوله** سبع الفرض
بفتح السين واضافه الى الفرض بيان ان سبع هي الفرض في مساة بذلك
والا فالفرض منها اربعة **قوله** حتى لو طاف للصدرا في ايام الخروج قد
لكن فيما اذا طاف للصدر بعد ما لزمه صدقة لتأخير طواف الركعتين عن
ايام الخرج كما في الفتاوى الهندية **قوله** او الرمي الاول تكرار محض لا فائدة
فيه بل فيه ضرر من جهة تفرغ صدره عن ركعتيه اليه مع انه عائد الى الرمي في
يوم **قوله** او قبل الى آخره الملاحقة يقتضي ان موجب كل واحد من هذه
الاشياء اربعة الدم سواء وقع قبل الوقوف او بعده قبل الحلق او بعد
الحلق قبل الطواف ولا يخفى في الاولى وما التالى فيلزم فيه التسوية
بين الجميع وبين التقبيل ونحوه في الوجوب مع وجود التفرقة بينهما في
الاولين واجاب الصدقة فيه لتحصيل التفرقة مخافة للاطلاق واستوقف
على نقل ما عدم وجوب شيء فيه فح مخالفته للاطلاق بخلاف قول
صاحب الجمان الدواعي حرام كالوطي **قوله** لكن لا شيء الى آخره انما يذكر
الذبح لان كلامه في المفرد والا فلا ترتيب بينه وبين الذبح ايضا في حق
القادر والمتنع لانه اذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح ترتيب
فالذبح لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب اول وقد قدمناه **قوله** كالحرة
المصنف المحرله صاحب البحر والمصنف قطع بعض عبارته ففيه شبهة التفرع
الى الناقل ما فيها **قوله** ما تفرعه بعضهم هو صاحب الهداية حيث قال
دم بالحلق في غير وان لا نوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق
انتهى وقد بسط الكلام في البحر **قوله** فكما مر من قوله فينقص ماشاء
قوله ولا قضاء عليه الضمير لاحد الشخصين من الصبي والمجنون للعطف
بما **قوله** وكذا لو استدخلت الى اخره انظر ما الفرق بين ما اذا وطئ بهيمة
حيث لا يفسد حجه كما علم من تقييده بالآدمي وبين استدخالها ذكر الحمار
وتأمل **قوله** هل يجب قضاؤه اي قضاء القضاء يعني غير ما عليه لمراره
البحث لصاحب الهند حيث قال وقد سألني بعض الطلبة بالجامع الازهر
عازا افسد لقضاء يجب ايضا ان يقضيه ايضا فقلت لمرار المسئلة وقياس
كونه الماشرفيه سقطا لا ملزم ما ان المراد بالقضاء معناه الدعوى والمراد
الاعادة كما هو الظاهر **قوله** وتصل القتل المراد بالاتصال وقوع القتل
لا الغورية بدليل قول صاحب البحر في مفهومه فلا شيء على الدال لولا يقتل
المذكور **قوله** باق على حرمة اي المذكور ولا فالمستد اثبات وتربط الخبر

قوله بدأ عوداً أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وهو رد لقتول ابن عباس رضي الله تعالى عنها حيث قال لا جزاء في غير الأول كما في مسكون **قوله** وتقدم الميتة على الصيد في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والفتوى على الأول كما في الشريفة **قوله** والصيد على مال الغير لتقدم حق العبد على حق الرب **قوله** ولحقه أن يكرهه لأن الصيد يحل في غير الحرم أو في غير حالة الإحرام والأدعي لا يحل بحال وكذا الحنابلة وهو عطف على مال الغير وكذا الحنابلة **قوله** ولو لم يمت لغير طرية **قوله** الصيد المذبح أولى تقييداً لطلاق أن الميتة أولى من الصيد **قوله** وقيل الواحد ولو القاتل يكتفى أي ويحل المتي في الآية على الأولية وكذا ذلك الواحد هو القاتل بحت من عند صاحب الجرح والفرار وإنما حكى الشارح هذا القول بصيغة التثنية لأن صاحب الهداية والمجهره والتبيين والكافي والعناية وفتح القدير اختاروا الوجوب الذي هو ظاهر الآية **قوله** بل يكون قطعاً أي يكون الجميع في صورة الأقل والزيادة على نصف صاع كل مسكين في صورة أكثر قطعاً **قوله** وقدم أي صاحب الجرح قوله فيه وقد حققنا في باب صدقة الفطر **قوله** من لا تقبل شهادة له قال في البحر وما ذكرناه أي من أصل الفروع والزوج والزوجة أولى أي في قولهم من لا تقبل شهادة له انتهى وذلك لأن من لا تقبل شهادة له أعظم من المذكورات لا نفرده في مثل شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما فإنها لا تقبل مع أنه يجوز الدفع إليه هذا ما ظن في وجه الأولية تأمل **قوله** ولا يجوز أن يفرق إلى آخره تكرار مع قوله لا أقل وقوله الشارح أو أكثر تكرار مع قوله المتي ولا أن يدفع إلى مسكين واحد **قوله** غير المذبح بكر الذال المجعة في القاموس مذرت البضة كعرجت في مذرة فذرت وقيدته لأن المذراشي فيه لأنه ليس بصيد ولا بعرضية أن يصير صيداً كما في العناية **قوله** ميت برأي يقينا أو احتمالاً قال في العناية حق المسئلة لا تخلو من علم أنه كان حياً ومات بالكسر وعلم أنه كان ميتاً أو لم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فإن كان الأول ضمن قيمته وإن كان الثاني فلا شيء عليه وإن كان الثاني فالقياس أن لا ينظر سوى البضة لأن حياة الفرج غير معلومة وفي الاحتياط يجب عليه قيمة الفرج حياً **قوله** يعنى الثابت بنفسه تفسير للمضاف لا للمضاف إليه **قوله** أم غيلان هي شجر العبر بضم الباء قاموس وهو معروف لأنه اسم جنس فليس بعلم ولا صفة **قوله** كقناع وورق كان عليان يذكرهما بعد الاستثناء فإنه أنسب **قوله** لو وقع الصيد فقتل العنبر بوسع من مرجعه الطير قصد التعميم فإن هذا الحكم لا يخص الطير **قوله** فالعبرة لراسه قال في الفتاوى والهندية وأما إذا كان مضطجعا على الأرض فالعبرة لرأسه لا لقوائمه حتى إذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحرم كذا في الشراح

الوجاه **قوله** والعبرة لحالة الرمي يعني أن العبرة عند أبي حنيفة لحالة الرمي حتى لو رمى بجرحى إلى صيد فأسلم ثم وصل السهم إليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فارتد ثم وصل السهم يؤكل وكذا إذا رمى الحلال وهو في الحل صيداً في الحرم وكذا إذا رمى الحلال وهو في الحل صيداً في الحرم فإنه لا جزاء عليه في أسا وفي الاحتياط عليه الجزاء كما في البحر **قوله** ومن السهم في الحرم أي وأصاب الصيد في الحرم أما إذا رمى من الحل وأصاب الصيد في الحل لكن كان مرور السهم في الحرم فإنه لا شيء عليه كما في البحر **قوله** ويكره أي يبيعه لئلا يتطرق الناس إلى ذلك **قوله** لعدم الذكاة عليه لعدم حرمة أكله ويجوز بيعه يعني أنه ليس بميتة لأنه لا يذكي **قوله** ألا المعقق هو ما يربط بسواد وبياض يشبه صوته العصف والقفاف قاسوس ومثل المعقق في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة المعقق ولا يقع وهو الذي في ظهره أوطنه بياض والغداق وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان عن فوج عليه السلام واشتغل بحقيقة حتى أرسله للخبر عن الأرض والأصم وهو الذي في رجله أو جناحه أوطنه بياض وحمرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو لغراب الصغير الذي يأكل الحب قصصنا في **قوله** وتعميم البحر حيث قال وأطلق في الغراب فمثل الغراب بأنواعه الثلاثة وما في الهداية من قوله والماد بالغراب الذي يأكل الحيف أو يخلط لأنه يبتدى بالآذى ما المعقق غير مستثنى لأنه لا يمتنع غراباً ولا يبتدى بالآذى ففيه نظر لأنه إنما يقع على ذب الدابة كما في غاية البيان **قوله** رده في المهر حيث نقل عن المعراج أنه لا يقع على ذب الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع دعوى الديومة فيه **قوله** أي وحشي ليس تفسير المعقور بل تقييد له كما هو ظاهر **قوله** أما غير فليس بصيد أصلاً يعني فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه أن جميع ما ذكر بعده ليس بصيد أيضاً **قوله** وأم حبيبي بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة تحت والنون قال في القاموس وأم حبيبي كن يرد وبية **قوله** ولو لم يمت لغير طرية أي ولو صاده الحلال لأجل الحرم كما في البحر **قوله** حل الحلال أي كحل حلال **قوله** لا للمحرى لا يحل للمحرى محرم كان سواً كان الدال وغيره **قوله** على المختار أي من الروايتين كما في البحر **قوله** ولو حللاً أي أن يقول وهو حلل كما قيد به في جميع الأنهر قال وأما قيدنا به لنقص فائدة قيد الدخوله في الحرم فإن وجوب الإرسال في الحرم لا يستوفى على دخول الحرم لأنه يجر الإحرام يجب عليه كما في الإصلاخ وغيره وهذا يظهر ضعف ما قيل حلالاً أو محرماً انتهى وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل قوله أي أطارته لو قال أي إطلاقه كان أشمل لتناوله الوحش فإن هذا الحكم لا يخص الطير **قوله** وأرساله للصود بفتح الصاد الشارح في شرح الملتقى أو يرسله في قصص **قوله** لا تشييب الدابة إلى طلال

قال في العناية الوجه المغير المضيغ ان يجليه في بيته لان صناعة المال
منه عنفا ويحتمل ان يراد بالتسبيح جعلها سائبة وهو من عنده
القرآن فيكون حراما **قوله** واعتقها بجان عن اطلاقها والا فلا اعتقاد
في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم **قوله** ولا يخرج عن ملكه
باعثا في اي سواد قال من اخذها فحق له او لم يقل ما اذا لم يقل فظاهر واما
ان قال فانها لا تدخل في ملك احد الا اذا اخذها حتى لو وجدها صاحبها
قبل ان ياخذها احد بقيت على ملكه وليس لاحد اخذها منه **قوله**
وقيل لا يلا يجوز اطلاقها سواد قال من اخذها فحق له او لم يقل **قوله**
لانه تضيق المال اما اذا لم يقل فظاهر واما ان قال فربما لا يقدر احد على
اخذها فيغوت انتفاعه وانتفاع غيره بها فيكون تضيقا **قوله**
فتقيد الاطارة اي المذكورة في قوله اي اطارة **قوله** بالا باحة اي
بان يقول من اخذها فحق له **قوله** قبل طرف مبني على الضم في الاطارة
والعامل فيه الا باحة **قوله** سبب دابته اي اطلقها والا فقد قدم ان
التسبيح حرام **قوله** العادة الفاشية فان الصحابة رضوا به تعالى
عنهم كما نقل الحرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم
ارسالها والدواجن جمع داجن وهو الذي يال في المكان اي صيود
وحشيات ومستأنسة **قوله** ولو القفص في يده اظهر ان
ملكه ما اذا كان الجبل المشدود في رقبة الصيد في يده **قوله** اخذه
منه ان رجع صيوره منه الى الحل كما هو المتبادر من قوله عليه على انه
ليس له اخذه من انسان اخذه من الحرم وليس كذلك فانه ما خرج
عن ملكه وان رجع الى الحرم بان اخذه منه ودجعة كان حكم
اطلاقه مسكوتا عنه فتأمل **قوله** لانه ملكه وهو حلال لتعيل لقوله
لانه لم يخرج عن ملكه ولو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن
من قوله لانه ملكه لان مفهومه حينئذ هكذا او اما اذا ملكه وهو محرر
فانه يخرج عن ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد **قوله** فلو باعده اي في
الحل او في الحرم لانه صار من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك **قوله**
قوله رد المبيع فيه اشارة الى ان البيع فاسد لا باطل **قوله** ان
يقضى ذلك الصيد في يد المشتري فمستأنى **قوله** والا اي وان لم يبق
في يده كما في القهستان وهو عام من قوله وان مات فعليه الجزاء **قوله**
من يده الحكمية كالقفص البيت **قوله** خلا فالحق قال في الهداية
ونظيره الاختلاف في كسر المعازف قال في البحر وهو يقتضي ان يفتي
بقولهما هنا لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف
وهي لا تاللهو كالطنبور انتهى وفيما نقله الشارح عن البرهان من
ان قولهما استحسن اشارة الى ان الفتوى على قولهما لان الفتوى على
الاستحسان اما استغنى من مسائل قليلة **قوله** مبسوطة في الاشياء

حيث

حيث قال لا يدخل في ملك احد شي بغير اختياره الا ان اقرت اتفاقا وكذا
الوصية في ميلة وهوان يموت الموصي بعد موت الموصى قبل قوله قال الزيلعي
رحم الله تعالى وكذا اذا اوصى المجنون يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم
من يولي عليه حتى يقبل عنه انتهى وزادت ما وهب للعبد وقبلة العبد غير ان
السيد يملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم
يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول يستحقه الزوج ان كان قبل
القبض مطلقا وبعده لا يملك الا بقضاء او رضى كما في فتح القدير والمعيب اذا
رد على الباع به لكن ان كان قبل القبض انفس البيع مطلقا وان كان بعده فلا
بد من القضاء او الرضا كما هو به اذا رجع الواهب فيه وارث الجنايات
والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جبر كالمبيع
اذا هلك في يد الباع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
الولد والثمار والماء النافع في ملكه وما كان من نزال الارض الا الكلا والحشيش
والصيد الذي باع في ارضه انتهى واعلم ان كلام الشارح يوم ان هذه كلها تحري
فيما نحن فيه وليس مراده بل مراده انها تكون سبيلا للملك الجبري مطلقا **قوله**
لكن في النهر هذا الاستدلال ليس بحجة لان كلام الاشياء كما رأت مطلقا لا يتقيد
بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقا سبيلا وانما يكون سبيلا
في هذه الصورة على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام المانع
الاربعة المشهورة فكلا لا يتقيد قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يتقيد
هذا فيها **قوله** على اختياره الكمال وجزم به الزيلعي وصرح به المحيط عن
المتقيد وظهر ما في النهاية ان يرجع المأخوذ بالقيمة مطلقا **قوله** فارجع
على ربه سابق في باب جنابة البهيمة ان الركاب والسائق او القائدين ما
وطئت دابته وما اصابت يدها او رجلها او راسها او كدمت او خبطت
او صدمت الى تفصيل مذكور هناك فهل يجري هنا فليرجع **قوله** ومثله
متنع ساق الهدى تقدم ان المتنع الذي ليس له الهدى صيوره في الحل وفي
بقائه محررا فاذا اختار البقاء واحرم بالبحر ثم جنى على الاحرام ينبغي ان يلزمه
جبران فليرجع **قوله** لانه حينئذ ليس بقارن تعيل لوجوب الدم الواحد
ويفيد وجه كون الاستثناء مطلقا **قوله** وبطلان بيع محرر صيد وشره سواء
كان الباع والمشتري محررين او الباع فقط او المشتري فقط كما في البحر **قوله**
ان اصطاده وهو محرر هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذا لم يمتنع لقول
وبطلان شره المحرم ان اصطاه وهو محرر وكان عليه ان يذكر الشرط بعد كونه
قوله والا اي وان بصطده وهو محرر بان احرم وهو في ملكه فالبيع فاسد
للبيع عنه وهذا اذا كان المشتري حلالا فان كان محررا فالشرع باطل كما سياتي
قوله فعليه وعلى الباع الجزاء اي ان كانا محررين فان كان احدهما محررا
والآخر حلالا فالجزاء على المحرم فقط **قوله** وفي الفاسد يضمن قيمته اي
يضمن المشتري قيمة الصيد الباع لانه ملكه **قوله** ايضا اي كما يضمن الباع الجزاء

وأما المشترك فان كان محرما ضمن الجزاء ايضا وان كان حلالا ليس عليه غير القسيمة
 كما هو ظاهر **قوله** كما مر في قوله اخذ حلالا صيدا فاحرم ضمن مرسله **قوله**
 غرمها لان الصيد بعد الاخراج من الحرم يقع مستحقا لمن شرعوا له واوجب له
 اليها منه وهذه صفة شرعية فتسرى على الولد **قوله** لم يجز بفتح الباء من
 جزاء به وهو ثلاث معتل الآخر بالياء كما في القاسوس وضيمه المستخرج
 والبارز للولد **قوله** لعدم سريته الامن حينئذ يعني ان الامام بعد ادائه
 جزاءها لم يبق مستحقا للامن فقال الولادة لم تكن هناك استحقاق امن
 ليس على الولد قال في البحر فان ادعى جزاءها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد لان
 بعد ادائه الجزاء لم يبق مستحقا لان وصول الخلف كوصول الاصل وهذا اعلمها
 الذي اخرجها بعد ادائه الجزاء ولهذا لو لم يكن ميتة لكنه مكره
قوله الظاهر نعم اخذه من كلام النضر حيث قال فاذا ادعى الجزاء ملكها
 خبيثا ولذا قالوا بملكها اكلها وهي عند اطلاق تنصرف الى النحر ثم قل على
 انه يجب ردّها بعد ادائه الجزاء **قوله** افاق لو عسر من جاوز الميقات كما عسر به
 في الكثر لنقل قوله كفى يريد الحج ومقتنع فخرج من عمرته واستغنى عن ذكرها ونقل
 حرما احرم لعمرته من الحرم وبستانيا احرم للحج او لعمرته من الحرم فان كل من
 سجد من ميقاته المعين له لزمه دم ما لم يعد اليه سواء كان حرميا او بستانيا
 او افاقيا غاية الامر ان يشترط لزوم الاحرام في البستان والحرم قصد النسك
 ويكفي في افاقية قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا **قوله** يريد الحج او
 العمرة تبع فيه الدار قال في الشربلية كذا قاله صدر الشريعة وتبعه ابن
 كمال باشا وليس بصحيح لما ذكره وشنا ذلك ما توهم من الهداية حيث قال فيها
 وهذا الذي ذكرناه اي من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج والعمرة
 فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخله مكة بغير احرام انتهى وهذا الوجه مدفوع
 لما قاله الكمال **قوله** اي في الهداية وهذا اذا اراد الحج والعمرة يوم طهر
 ان ما ذكرنا من انه اذا جاوز فخرج وجب الدم الا ان يتلافاه بحله ما اذا
 كان الكف في قاصد النسك فان لم يقصده بل التجارة او السياحة لا يفي عليه
 بعد الاحرام وليس كذلك بل يجب ان يحمل على انه اذا ذكره بناء على ان الغالب
 في قاصد مكة من افاقية قصد النسك فالمراد بقوله اذا اراد الحج والعمرة
 اذا اراد مكة ثم قال بعد توجيهاه وسوجب هذا الحمل ان جميع الكتب ناطقة
 بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النسك ام لا وقد صرح به المصنف
 اي صاحب الهداية في فصل المواقف ثم قال الكمال بعد سياقه ولا اصرح
 من هذا شئ بل ينبغي ان يعلم ان قصد الحرم في كونه موجبا للاحرام كقصد
 مكة انتهى فكان ينبغي ان يقال فاق مسلم باق اراد دخول مكة وجاوز
 ميقاته لزمه دم الى اخره انتهى كلام الشربلية **قوله** فلو لم يرد واحدا
 منها لا يجب عليه بمجاورة الميقات قد علمت ما فيه **قوله** على ما ياتي اي
 في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة **قوله** اعتبار الارادة عند

المجاورة يعني ان افاقية اذ قصد مكانا داخل الميقات لحاجة ليستحصل له
 دخول مكة بلا احرام فعلى بشرط ان يقصد ذلك المكان حين خروجه من بيته
 او لا قال في البحر والذي يظهر هو الاول فانه لا شك ان افاقية يريد دخول الحرم
 الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكانا
 مخصوص من الحرم فيخرج من بيته انتهى قال في النهر اقول الظاهر ان
 ذلك القصد عند المجاورة كاف ويبدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر
 حكم المجاورة بغير احرام قال هذا اذا جاوز احده هذه المواقف الخمسة يريد
 الحج او العمرة او دخول مكة او الحرم بغير احرام فاما اذا لم يرد ذلك وانما اراد ان
 ياتي بستان بني عامر او غيره لحاجة فلا شئ عليه انتهى فاعتبر الارادة عند المجاورة
 كما ترى انتهى كلام النهر وظهر من هذا ان معنى قول الشارح اعتبار الارادة
 عند المجاورة اي كما تعتبر من بيته او ما بين بيته والميقات وسيصرح
 به في قوله ولو عند المجاورة واما بعد مجاورة الميقات فلا تعتبر قطعا
 فانه حينئذ عند المجاورة كان قاصدا مكة فاذا جاوز بغير احرام لزمه
 الدم ولا يسقط بقصد مكان من الحرم بعد المجاورة هذا او يجب على
 الشارح ان يذكر هذه المسئلة عند قول المتن دخل الحرم في البستان فان حملها
 كما فعله في البحر في الهداية **قوله** الى ميقات نكرة اشارة الى انه لا يجب عليه ان
 يرجع الى الميقات الذي جاوزه بل يجوز ان يرجع الى غيره اقرب او بعد
 كما في البحر **قوله** ولو شوطا مقتضى عبادته انه لا بد من لزوم الدم وعدم
 امكان سقوطه من الشوط الكامل ومثله في البحر حيث قال فلو عاد اليه
 بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم انتهى وقال في الدرر بان ابتداء
 الطواف او استلم الحجر عطفه باوفا قضوا انه يكفي بالاستلام فقط كما في
 الشربلية واقضى ايضا الاكتفاء ببعض شوط حيث قال بان ابتداء
 الطواف وان ابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويبدل
 عليه ايضا قول الشارح فيما ساق او عاد بعد شروعه فان الشروع
 لا يتوقف على الشوط الكامل وفي الهداية عطف استلام الحجر بالواو
 فاقضى انه لا بد منها وردة في البحر بان الطواف بركعة الدم من غير استلام
 كما نبه عليه في العناية انتهى وقال في الشربلية فليحرم هل حجر الاستلام
 مانع للسقوط او لا بد فيه من الطواف انتهى قلت فليست امل ايضا الاحتمال
 التي ابدتها **قوله** عند الميقات احتراز عن داخل الميقات لا يخرج
 حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه لكن لم يبعد ما جاوزه ثم رجع ومن سلك
 فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت كما في البحر
قوله والا فضل عوده اي سواء كان محرما بالحج او بالعمرة **قوله** الا اذا
 خاف فوت الحج سكت عن العمرة لانها لا تفوت فلا تفصيل في فضلية
 العود فيها كما في البحر **قوله** او عاد بعد شروعه بغيره ان يقول او قبل
 شروعه ولم يلب عند الميقات **قوله** والعود كما مرى وبالعود ملبييا

قوله على ما رأى من قوله ظاهر ما في النهي الى آخره **قوله** على المذهب رد لما قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى انه انقضى اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول
مكة بلا احرام والا فلا **قوله** فلو عاد الى الميقات كما قيد به في الهداية لكن
في البداية انه يجوز له سبقات اهل مكة الحرم في الحج والحل في العمرة واقعه في فتح القدر
وافاد في الشرح بلاية ان التقيد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم فليحل تقيد
الهداية على هذا فان قلت يمكن ان يحمل قول الشارح فلو عاد على العود الى الحل قلت هو
صحيح في العمرة اما في الحج فيجوز من الحرم فلا عود **قوله** فاحرم نفسك اي مطلقا سواء
كان حج او عمرة **قوله** وتماه في الفتح فانه على ذلك بقوله لان الواجب قبل
الاخير صار دينا في ذمته فلا يقطع اليها التقيد بالنية ثم بحث وقال اذا كفر
الدخول بلا احرام منه ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا مستعدة
الاشخاص ونه النسخ كما قلنا في من عليه يومان من رمضان فصار ينوي بحج وقضاء
ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان ينوي على الاصح فكذا نقول
اذا رجع من مكة فاحرم كل مرة بنفسك حتى اني على عدد دخلة خرج عن عهد ما
عليه **قوله** في عامه ذلك بحث فيمن فتح القدر فقال ولما قيل ان يقول لا
فرق بين سنة المحامزة وسنة اخرى فان مقتضى الدليل اذا دخلها بلا احرام
ليس الا وجوب الاحرام باعد التمكن فقط ففي اي وقت فعل ذلك يقع اداء اذ
الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفوائدها دينيا يقتضي غنما الحرم
من الميقات بنفسك عليه تادي هذا الواجب في ضمنه **قوله** بحج بالاحرام
منه اي من الميقات **قوله** ومن بحكمه هم اهل الحرم **قوله** اي اقل شوطها
هي ثلاثة فمادونها واحترز به عما اذا احرم بالحج قبل ان يطوف شئ من العمرة
فانه يرفضها اتفاقا وما اذا احرم بعد ان طاف اربعة اشواط فاكتر فانه
يرفضه اتفاقا على ما في الهداية وشرحه لان الاكثر حكم اكل فيتعذر رفضها
وعلى ما في المبسوط لا يرفض واحد منها كما لو طاف منها وعليه دم كما انقص
بالجميع بينهما فلذا لا يأكل منه وجعله اسبغا في ظاهر الرواية ونقل عن اب
يوسف ان رفض الحج افضل واختار الفقيه ابو الليث وقاضي خان في فتاواه
ثم قال ويعني في عمرته ثم يقضي الحج من عامه ذلك ان بقى وقته انتهى ولم يذكر
في ظاهر الرواية انه اذا رفض الحج يلزمه دم وقضاء عمره مع الحج كما اوجبه
ابو حنيفة في الموطا فاقول كذا ذكره الاستيعالي **قوله** رفضه لان الحرم
العمرة قد نكدها بشئ من اعمالها احرام الحج لم يتركه ورفض غير المتكدر لان
في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناعا عنه وقال رفض
العمرة اول لانها ادنى حالا وقل اعلموا ليس قضاء لانها غير موقوفة وقد لم
بما قررناه ان رفض الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى اذا رفض العمرة صح لذا
قال في الهداية وعليه دم بالرفض ايها رفضه لانه تحلل قبل اذ لم يتعذر
المضي فيه فكان في معنى المحصر لان في رفض العمرة قضاها لا غير وفي رفض
الحج قضاؤه وعمره لانه في معنى فائت الحج انتهى **قوله** فقط اي ليس بغير

اخرى كافي الحج وليس مراده نفق الدم لما علمت من عبارة الهداية **قوله** لجنايته على
احرامه اما احرام الحج الثانية واما احرام الحج الاولى فقد انتفى بهذا القصير
فليس جنايته عليه **قوله** او انشا خيرا ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي
انه تاخير الحلق عن ايام الحج جنايته على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب الصواب
ان يعطف على مدخوله اللام فيكون للتقدير والتاخير فلا يفيد التركيب شيئا
انه جنايته وجعل الشارح العلة في وجوب الدم احدهما في اشارة الى انه لا يلزمه
دم آخر للجمع بين احرام الحج لانه ليس بمكره كما ياتي **قوله** فيلزم الدم اشارة
بتفريجه على الكراهة الى انه لا يلزمه دم من جهة الحلق لانه يمكن ان يؤخر الحلق
الى ان يحلق منها معا لان الحلق في العمرة غير موقت بزمان نعم ان حلق قبل فعال
الثانية لزمه الدم **قوله** لا يجزئ عطف على قوله لعمري **قوله** في ظاهر
الرواية لان في العمرة انما كره الجمع بين الاحرامين لانه يصير جامعا بينهما في الفعل
لانه يؤديهما في سنة واحدة وفي الحج لا يصير جامعا بينهما في الاداء في سنة واحدة
ولا يكره في الهداية انه بدعة وفي غاية البيان حرام لانه بدعة **قوله** فلا يلزم
اي فلا يلزم من الدم لاجل الجمع وان لزم لامر آخر كما تقدم **قوله** ثم احرم عمرة اي
قبل فعل اكثر طواف القدر ومقرنة المقابلة بقوله فان طاف له اربعة
اشواط فاكتر كما تقدم في باب القرآن **قوله** وصار قارنا شيئا اي من غير وجوب
دم بمقرنة المقابلة **قوله** ولذا بطلت زاد الشارح قوله ولذا يجعل الجملة
تعليل لقوله وصار قارنا لان القرآن يجب فيه ان ترتيب افعال الحج على افعال
العمرة كما ذكره الشارح وبالوقوف قبل افعالها فان ذلك فطنت **قوله**
لا بالتوجه الى عرفة بخلاف الظاهر يوم الجمعة اذا صلاه في منزله فانه
يطلق بحج التوجه الى الجمعة اذ ركعها او لا **قوله** فان طاف له اي الحج طواف
القدر وما في واكثر **قوله** وهو مكره لانه خالف السنة وصححه في الهداية
كما في الحج فكان مستحباً اكثر من الاول كما في النهي قال في البحر واختار غسل الامة
السرخسي انه دم شكر فان محمدا قال في الجامع الصغير واجب ان يرفض
العمرة فدل على انه دم شكر فانه لم يربى افعال العمرة على افعال الحج لان ما في
به انما هو سنة فيمكنه بناء افعال الحج على افعال العمرة فلا موجب للحج
واختاره في فتح القدير وقواه بان طواف القدر وليس من سنن نفس الحج بل
هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النخبة لغيره من المساجد انتهى ونقله
في الشرح بلاية عن قاضي خان والامام المصنف ايضا **قوله** فاهل بكرة يوم النحر
الى آخره اي مطلقا سواء كان قبل الحلق او بعده قبل طواف الزياره او بعده
واختاره في الهداية وصححه الشارح لانه بعد الحلق والطواف بقي عليه شئ
من واجبات الحج كالركي وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة
في هذه الايام ايضا فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج بلارب وهو
مكره **قوله** وجب الرفض لان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة من
غير ان يتقلب احرامه احرام العمرة **قوله** لان الجمع بين احرام الحج

هذا راجع الى قوله اذا احمر به وذلك لان احرام الحجبة الغايبة بان كما قدما
وقد اضاف اليه احرام الحجبة الثانية **قوله** او لم يمتحى راجع لقوله او بها وهو
يقضي ان جامع بين احرامين لم يمتحى وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين
عمرتين من حيث الافعال كما في البحر **قوله** غير مشروع فيه منافاة لما قد مر من ان
الجمع بين احرامين لم يمتحى غير مكرره فان المشروع ما امر الشارع بفعله وتركه فلا
يتناول المكرره بخلاف الجائز المردف للحلال الذي هو ضد الحرام فانه يتناول
المكرره في غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله وتركه ومن جملة المكرره كذا في
التمهات على الكيدانية **باب احصاء قوله** منع عن ركن
تكثيره يقتضي ان اذا امتنع في الحج عن احد ركنيه يكن محصرا وسياتي ان القادر
على احدها لا يكون محصرا **قوله** او موت محتمل او زوج **قوله** والقادر
دسوق اطلاقه فاذا لم لا يحتاج الى تعيين الذي العمرة والذي الحج كما في البسط
بحر **قوله** فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه يعني لو بعث بهدي واحد لم يتحلل عن
احدهما ويبقى في الآخر لم يتحلل عن واحد منهما كذا في البحر في عبارة الشارع كما
ولو قال فلو بعث واحدا لم يتحلل عن احدهما لم يتحلل عنه لسم منها **قوله** ولا
يقدر عليها بان لا يقدر على واحد منها او قدر على ذلك الهدي دون الحج فيتحلل
في كل منها والرابعة ان يقدر على ذلك الحج دون الهدي فيتحلل ايضا صيانة لقوله
عن الضياع ولا افضل التوجه كذا في البحر **قوله** ولا احصاء بعد ما وقف
بحر في تكرار محض مع قوله والقادر على احدهما لا وذلك تركها في الدرر كما
فيه عليه في الترتيب لا **قوله** لو بكة قيد به لانه محذور كذا في سري لم يمنع
في غير مكة فانفقوا على كون محصرا **قوله** على الاصح اي الاصح من الرواية عن احكامنا
جميعا وقيل عند ابن خزيمة لا يكون محصرا لان مكة دار اسلام فلا يتحقق
الاحصاء فيها وروى عن ابن يوسف انه ان حال العدوين وبين البيت
فهو محصرا في العنابة **قوله** والقادر على احدهما لا يقتضي بمفهوم
قوله والمنوع بكة عن الركنين محصرا **باب الحج عن الغير**
بعادة ما اي صلاة او صوما او صدقة او قارة قرآن او ذكرا او طوافا
او حجرا او عمره او غير ذلك بحر **قوله** وان فاعها عند الفعل لنفسه هذا بحث
لصاحب البحر حيث قال والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل للغير
او يجعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره **قوله** لظاهر الآية كما روي
ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابهما حال حياتهما
فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال ان من البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان
تصوم لهما مع صيامك وراه الدارقطني عن علي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من مر على لقابر قوم فقرأ قل هو الله احد احدى عشرة مرة ثم
ذهب اجرها لادمات اعطى من اجر بعدد الاموات روى الدارقطني
وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة
ليس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات وعن ابن

انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا تصدق بموتانا
ونذرنا لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويغفر لهم كما يغفر لغيرهم
بالطبق اذا اهدى اليه رواه ابو حفص لعسكري وعن معقل بن يسار انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود وعنه
صلى الله عليه وسلم انه سئل بكيفية المحبة احدهما عن نفسه والاخر عن امته متفق
عليه اي جعل ثوابه لأمته وهذا تعليم منه عليه السلام ان الانسان يتفقه
على غيره ولا يتقاربه هو الا سيما بالعرف والوثق وروى عن ابن عمر رضي الله
تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فليقل له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول
سبحانه وتعالى استغفار ولدك ولهذا قال واستغفر لذنوبك والمؤمنين والمؤمنات
وما امر الله تعالى به من الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهما وما ذكر في كتابه
العز من استغفار الانبياء والملائكة لهم وكل ذلك على غير ما في **قوله** الى الا اذا
وجهه له يعني ليس للانسان من سعى غير نصيب الا اذا وجهه له تحييد يكون له حج
قوله او اللام بمعنى على قال الزيلعي واما قوله تعالى وان ليس للانسان انما سعى فقد
قال ابن عباس انها منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم الآية
وقيل هي خاصة بقوم موسى وابراهيم لانه وقع حكاية على صحبه عليها السلام
بقوله امر لينا بما في صحف موسى وابراهيم الذي وثق وقيل اراد بالانسان الله
واما المؤمن فله ما سعى اخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل
وقيل اللام في الانسان بمعنى على كقوله تعالى وان اسأمت فلها اي فعلها وكقول
تعالى ولهم العنة اي عليهم وقيل ليس له الا سعيه لكن سعيه يكون بمباشرة اسبابه
بتكثير الاحزان وتحويل الايمان حتى صار ممن تنفعه شفاعته الشافعين
واما قوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على
انقطاع عمل غيره والكلال فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلا لانه ليس فيه العمل
ماله من الاجر لغيره والله تعالى هو الموصل اليه والقادر عليه ولا يحتسب
ذلك بعمل دون **قوله** ولقد افصح الرازي في هذا الموضوع من المجتبى
كما في المنع **قوله** تقبل النيابة لان المقصود من التكليف الاستلزام المشقة وهي
في البدنية بالتعب بالنفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نايبه
لا تتحقق المشقة على نفسه فلم يجز النيابة مطلقا لا عند الحج ولا القدرة
وقالما لية بتفويض المال المحبوب للنفس بايصاله الى الفقير وهو موجود
بفعل النائب وكان مقتضى القياس ان لا يجزى النيابة في الحج لقصد المتقين
البدنية والمالية والاولى لا يكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في إسقاطه
بشأن المشقة الاخرى اعني اخراج المال عند الحج المستلزم للموت رحمة وفضلا
بان تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بخلاف حال القدرة لم يعد لان تركه فيها
ليس الا لجره اثار راحة نفسه على امر به وهو بهذا يحقق العقاب لا التخفيف
في طريق الاستطاعة **قوله** ولو عند دفع الوكيل فاذا لم لا تصح النيابة بعد دفع
الوكيل ويدل عليه قوله في كتاب الزكاة ولو قال اي عند الدفع للوكيل هذا

تطوع أو عن كفاية ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح انتهى وقال في الجرد
سواء نوى الموكل عند الدفع إلى الوكيل أو وقت دفع الوكيل إلى الفقراء أو فيما
بينهما انتهى ومقتضى عبارته عدم صحة النية قبل الدفع إلى الوكيل بخاصة
أنه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنفة النية لعزل ما وجب وبما في الشارح
لا تنافي ذلك ولعل ما تقدم في كتاب زكاة من صحة مقارنفة النية للعزل
مفيد بما إذا دفع بنفسه إلى الفقراء فليجرح **قوله** والمركبة منها الزكاة المال
معتبر في الحج اعتباراً قوياً بحيث لا ينافي ولا يتحصل له غالباً فكان كالجزء
والأضحية الحج الوقوف والطواف كما تقدم **قوله** كالحج في الفرض أطلقه
فمثل الحج المندورة كما في الحج وفيد به نظر الشرح واما الحج المندورة لأن
الحج النقل يقبل النيابة من غير شرط عجز فضلاً عن دوامه كما سيأتي **قوله**
أي يمكن أي عادة ولا فكل عجز يمكن زواله عقلاً لعدم قدرته الواجب تعالى
قوله استمر ذلك العذر به أم لا قال في حراج الدراية إذا حج أو عجز ثم
زال النية لا يبطل الحج **قوله** ولو حج وهو صحيح ثم عجز يعني لو أمر
رجلاً بالحج فحج وهو صحيح ثم عجز بعد الفراغ من الحج حتى لو أمر بالحج وهو
صحيح فحج قبل فراغ النية واستمر أجزاء قال في البحر المار بغيره بعد الحج
العجز بعد فراغ النية عن الحج بان كان وقت الوقوف صحيحاً **قوله** فلا يجوز
حج الغير غير أنه لا يسقط الفرض عن المحجج عنه ولا فالج صحيح
واقع الحاج فلا وثوابه للمحجج عنه كما لا يخفى **قوله** إذا حج أو حج
الوارث فإنه يجوز فيه أن شاء الله تعالى **قوله** أو أكثرها قال في فتح
القدير وأعلم أن شرط الأجزاء كون أكثر النفقة من مال أكثر القياس
كون الكل من ماله إلا أن في التزام ذلك حرجاً بيناً لأن الإنسان لا يستحب
المال ليلاً ونهاراً في كل حركة وقد يحتاج إلى شربة ماء وكسرة خبز في بقعة
فاستطاع اعتبار القليل استحساناً واعتبرنا أكثر الأجزاء حكم الكل **قوله**
لم يجز حجة هذا الكلام يقتضي أنه ليس له الأجرة ولا أجر المثل وإن حجه
وقع له وعبارة الثانية إذا استأجر المحجج رجلاً لحج عنه حجة الإسلام
جاءت للحجة عن المحجج إذا مات في الكسب ولا جبراً جرح مثله في ظاهر الرواية
انتهى وهو نص في أن الحج يقع للاستأجر وقوله والتجبر جرح مثله يقتضي أن
الاستيجار غير صحيح وألا لا يتحقق الأجر المستحق ونقل في البحر عن الاستيجار أنه
لا يجوز الاستيجار على الحج ولا على شيء من الطاعات فلو استأجر على الحج ودفع
إليه الأجر فحج عن الميت فإنه يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق
في الذهاب والرجوع ويرد الفضل على الورثة لأنه لا يجوز الاستيجار عليه ولا
يجوز أن يأخذ الفضل لنفسه انتهى فقد وافق الثانية في أن الحج وقع عن
المستأجر والظاهر أن قوله وله من الأجر مقدار نفقة الطريق هو المراد من قول
الثانية ولا جبراً جرح مثله فتساوت العبارة وقول الثانية في ظاهر الرواية
أنه إذا كان قول الشارح لم يجز حجه خلاف ظاهر الرواية وقول الاستيجار

لا يجوز

لا يجوز الاستيجار على شيء من الطاعات انتهى على مذهب المتقدمين وعلى مذهب
المتأخرين من الجواز ينبغي أن يصح الاستيجار لأن يستحق الأجر المستحق فيستأجر
قوله ولو أنفق من مال نفسه قال في فتح القدير فإن أنفق أكثر المال من
مال نفسه وفي المال المدفوع إليه وقدر الحج رجع به فيه إذ قد بينى بالانفاق من
مال نفسه لبقت الحاجة ولا يكون المال حاضراً فيكون ذلك كالوصي والوكيل
يشترى لليتيم فيعطى الثمن من مال نفسه فإنه يرجع به من مال اليتيم انتهى قال في
البحر وبهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع
لا مطلقاً انتهى وقال في الثانية إذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في
الكتاب بعضهم فإن حج وأنفق جاز وبرئ من الضمان انتهى إذا عرفت هذا فقوله
وانفق كله أو أكثره قيد في المستثنين وضيقه وكثرة راجع إلى مال الأمر لكنه على
تقدير مضاف أي وانفق مقدار كل مال الأمر ومقدار أكثر مال الأمر المعنى وانفق
المأمور بالحج من مال نفسه وحج وانفق مقدار كل مال الأمر ومقدار أكثره جاز
وبرئ من الضمان وكذا إذا خلط النفقة بماله وحج وانفق إلى آخره **قوله** وقيل
المأمور قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا يترفع له لأنهم اتفقوا أن الفرض
يسقط عن الأمر ولا يسقط عن المأمور وأنه لا بد أن ينويه عن الأمر وهو دليل المذهب
وأما بشرط أهلية النائب لصحة الأفعال حتى لو أمر به سيلاً لا يجوز وهو دليل الضعيف
ولما من صرح بالثمة وقد يقال إنها تظهر في من خلفه أن لا يحج فعلى المذهب إذا
حج عن غيره لا يحنك وعلى الضعيف يحنك ألا يقال إن العرف أنه قد حج وان
وقع عن غيره فيحنك اتفاقاً **قوله** من لم يحج كذا فصر في القاسوس الظاهر
أن المراد به هنا من عليه حجة الإسلام بدليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه
النظر أن حج الفريضة عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد
والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لا تصح عليه والحالة هذه
في أول سني الحجاز فيا ثم يتركه وكذا الوتفيل لنفسه ومع ذلك يصح لأن ليس معنى
الحج المفعول بل لقهره وهو خشية أن لا يدرك الفرض إذا لموت في سنة غير تادر
أنه إذا عرفت هذا فيشمل من لم يحج أصلاً ومن حج نفلاً ومن حج منذ ورل
ومن حج حجة الإسلام فاسدة ومن حجها صحيحاً ثم ارتد ثم أسلم أو تعطله
يشملها **قوله** والمائة أي مع الكراهة وكذا ما بعد ما في البحر **قوله** وغيرهم
أولى المراد بالاولوية هنا الوجوب لأن مقابلة مكروه تحريم كما علمت بالاولوية
لا تنافي الوجوب بل تصديقاً لها وإن كان خلاف الاصطلاح **قوله** لعدم
الخلاف أي خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فإنه لا يجوز جمعهما كما في
الزيلي **قوله** خرج المكلف به به إعلان فاعل خرج شخص من حج عن نفسه لا
المأمور بالحج فإنه سيأتي **قوله** فالأمر عليه أي الشأن مبني على ما قدمه فإن فسر
المال بحج عنه من حيث يبلغ وإن فسر المكان بحج عنه منه **قوله** قياساً
قول الإمام وأوجهه أن القدر الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا
لقوله عليه السلام كل عمل بن آدم ينقطع عونه إلا ثلاثة ولد صالح يدعوه

بالخير وعلم علمه الناس بنفقته به وصدة جارية وتنفيذ الوصية من المحام
الدنيا وهوليس من الثلاث فطلو وجب الاستئذان كان له وجود الخروج او
خرج لغير حج كالنجان وغيرهما فوصى بان يحج عنه ومات فانه يحج عنه من
بلده وقال وهو لا يستحسان يحج عنه من موضع مات فيه لان خرج جده لم يطل
بعونه قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال عليه
السلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يطل عمله
وجب البناء عليه زيلعي **قوله** فليحفظ تنبيه على ان هذا من المواضع التي
يعمل فيها بالقياس لا استحسان **قوله** فلو ارجع عنه الوصي من غيره اي من غير بلد
تفويض على قوله فيحج من بلده **قوله** ان وفي بيته الصغير عايد على الوصي على
تقدير مضاف اي تلك مال الوصي **قوله** والا اي بان رده لصنفه اي فيه
او بجعله بالناسك ولا لعله مع ان ما ذكره من الحكم يختص بالاولين لان
النفع فيها راجع الى الميت واما في الاخير فالنفقة في مال الوصي قال في الحج
ولو دفع الوصي لدارهم الى رجل ليحج عن الميت فاراد ان يسترك كان له ذلك
مالا يحج لان المال امانة في يده فان استرد فنفقته الى بلد علي من تكون ان
استرد بخيانة ظهرت منه فانفقة في ماله خاصة وان استرد لا بخيانة
ولا تهمة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأي فيه او جهل
بامور المناسك فاراد الدفع الى اصلح منه فنفقته في ماله الميت لانه استرد لضعف
الميت **قوله** اوصى يحج فان لم يوص فترجع عنه الوارث بالاجماع والرجوع
قال ابو حنيفة يحج في ان شاء الله تعالى لقوله عليه السلام التحنمية ارايت
لو كان علي بيلك لربن شبهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارث من غروصية
يحن في فكذا هذا كذا في فتح القدير **قوله** فتلحق عنه رجل اطلق الرجل لم يلق
فنزل الوارث وبصرح قاضي خان بقوله الميت اذا اوصى بان يحج عنه ماله
فترجع عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز انتهى قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت
والافله ثواب ذلك الحج شر بلا لية **قوله** لكن لو حج عنه ابنه اي في صورة
المتن وهي ما اذا اوصى يحج قال في البحر رجل اوصى بان يحج عنه فحج عنه ابنه
ليرجع في التركة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال نفسه **قوله** ليرجع
في التركة اما لو حج لا ليرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود
الميت وهو ثواب الانفاق وعلى هذا الزكاة والكفارة **قوله** ان لم يقل
من مال صرح بهذا القيد في النهي **قوله** وكذا لو حج لا ليرجع اي فانه يجوز
وقيد بقوله لا ليرجع لانه لو حج ليرجع فانه يجوز بالاولى وقد نص عليها
في الثانية حيث قال اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا سال
نفسه ليرجع في مال الميت جازولها ان يرجع في مال الميت وكذا الزكاة
والكفارة فعلى ذلك الاجنبى لا يرجع ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال
نفسه لا ليرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام انتهى واستفيد من قول
الغانية وله ان يرجع في مال الميت ان له ان يرجع ايضا في مال الميت فيما اذا

حج بنفسه ليرجع وينبغي ان تقيد المستثنى في الغانية بقوله المشرح ان
لم يقل من مال فماله وراجع **قوله** كالدين اذا قضاه من مال نفسه تنبيه
للمستثنى فانه اذا قضاه ليرجع او لا ليرجع يكون كالا يحج **قوله** ومن حج فانه
يقضي لانه لا يكون مخالفا لبالغراغ من الحج مع انه مخالف بحج الاهلال
عنه وايضا يناقض قوله وينبغي صحة التعيين اي قبل الطواف والوقوف
وقوله فان عين احدها قبل الطواف والوقوف فكان عليه ان يقول من اهل
وفيه فائدة ايضا وهي ثبوت له للعمرة والقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد بالحج
كما لا يخفى الا ان يقال اطلق الحج واراد الاهلال من اطلاق الكل وارادة الجزء
نظر اليه ان الاحكام له شبه بالركن او بعلاقة المجاورة نظر الى ان له شبهة
بالشرط **قوله** والاولى ان يقول ومن اهل كما قال في مقابله ليفيد تخالف
بحج الاهلال **قوله** عن امره اطلق في الامر من فمثل لا يوجب كذا في الحج
قوله وقع عنه اي عن المأمور تفلا كما في البحر **قوله** وينبغي صحة التعيين
اي اخذ قال الزيلعي ان اطلق بان سكت عن ذكر المحجج عنه معينا وبهما
قال في الكافي لا يضر فيه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة
انتهى وقوله ينبغي ان يصح التعيين اي تعيين احدا من قبل الطواف
والوقوف كما في سيلة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغي ان يجري فيها
ايضا خلاف اي يوسف الا في مسألة الابهام لحي بان علته الآية هنا
ايضا **قوله** ولوا به بان قال بليك بحجة عن احدا من **قوله** قبل الطواف
المادة بطواف القدوم كما قال ابو حنيفة لوجع بين احدين كجني ثم خرج
في طواف القدوم من ارتفعت احدها فان قلت ذكر الوقوف مستدرك
قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حيث هو المستبر
قوله جازي عندها وقال ابو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه
بلا توقف وضمن نفقتها وهو القياس لان كل واحد منهما امر بتعيين
الحج فاذ المرعيين فقد خالف وجه قولها وهو الاستحسان ان هذا الابهام
في الاحكام والاحكام ليس بمقصود وانما هو وسيلة الى الافعال والمهم يصلح
وسيلة بل سلطة التعيين فاكفى به شرط كذا في التبيين **قوله** بخلاف ما
لواهل الحج الاولى اسقاط قوله يحج ليشمل العمرة والقران كما تقدم **قوله**
فعين ليس بشرط وانما ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالاولى لانه
بعد ان جعله لها يملك صرفه عن احدهما فلان يبقيه لهما اولى كما
في البحر في هذا اشار المشرح بقوله فله جعله لاحدهما او لهما **قوله**
جاز الذي يقتضيه التركيب ان يقول حيث يجوز بدل قوله جاز كما لا
يخفى على ذي مسكة **قوله** لانه متبرع بالثواب اي ولما الحج وقع عن لفاع
قال في الشر بلا لية قلت وتعليل المسئلة يفيد وقوع الحج عن لفاع
فيستقطبه الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره قال في الفتح وسماه على ان
النية لهما تلغو بسبب انه غير مأمور من قبلهما او احدهما فهو متبرع ففقد

الاعمال عنه البتة وانما يجعلهما الثواب انتهى ويقيد ذلك الاحاديث التي
رواها الكمال بقوله اعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما اخرج الدار
قطن عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم من حج عن ابويه
او قضى عنهما مغرمًا بعث يوم القبية مع الامير واخرج ايضا عن جابر انه
صلى الله عليه وسلم قال من حج عن ابيه او امه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل
عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عنه
الله تعالى برأى كلام الشريفة لية **قوله** وفي الحديث كلامه يوهن هذا
حديث واحد مع انه مأخوذ من حديثي كما علمت مع تغيير بعض اللفظ
بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى العارف **قوله** على الامر عند
وقال ابو يوسف على الحاج لانه وجب التحلل فعا لضرر استدراكه احرار وهذا
الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولها ان احرار هو الذي دخله في هذه
العمدة فعليه خلاصة كذا في الهداية **قوله** ولوميتا اشار به الى ان
بمعنى المحجوج عنه فيمثل الميت كما في البحر **قوله** قبل من الثالث لانه صلة اي
اذا مال لا يكون في مقابلته عوض مالي كزكاة وغيرها يعني النذور
والكفارات كذا في العناية **قوله** وقيل من الكل لانه وجب حق المأمور
بادخال الامر اياه في هذه العمدة فصار ديننا على الميت والدين محله
جميع المال كذا في العناية **قوله** ثم ان فاته فيه ان كلامنا في الاحصار
وهذه المسئلة فمن فاته الحج فلا يحسن ذكرها هنا ويمكن ان يقال انها
شاملة للمحصر لانه في معنى فاته الحج كما صرح به ويدل عليه قول
صاحب البحر حيث قال واذا تحلل المأمور المحصر بذبح الهدي فعليه
الحج من قابل ما نفسه كذا قالوا ولم يصح جوابا انه في الاحصار والفتوات اذا
قضى الحج هل يكون عن الامر ويقع للمأمور ولذا كان الامر يحجر على الحج من
قابل مال نفسه انتهى وقوله ضمن اي المال وان حج من قابل عن الميت مال
نفسه اجراه قال في الفتاوى الهندية ولو ان الحاج عن الغير ثلثا غل
بحج نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فان حج بماله نفسه عن الميت من
عام قابل اجراه وان فاته الحج بأفة سماوية او سقط من البعير قال محمد
لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في
السلج الوهاج انتهى ومثله في البحر الزاخر مع زيادة بعد قوله خاصة
وهي وعليه في نفسه الحج من قابل وفي منسك الشيخ رحمة الله السدي
على ما رأيت في هامش الفهرست ان فاته لتقصير منه ضمن المال فان حج من
مال نفسه من عام قابل اجراه وان فاته بأفة سماوية لم يضمن ويبتاع
الحج عن الميت لكنه نفقته في رجوعه من ماله خاصة انتهى فقد علمت
من هذا القول انه في التقصير ان حج من قابل عن الميت اجراه وما في
الآفة الساموية فذلك على ما في منسك رحمة الله السدي وما على ما في البحر

الزائر فيقع الحج عن نفسه فان عبارته وهي قوله وعليه في نفسه الحج
قابل تشعب بذلك لاكتشف بهذه القول ما تردد فيه صاحب البحر في قوله
اذا قضى الحج هل يكون عن الامر ويقع عن المأمور وبقي تردد الآخر فقلت
يرى على شمول قوله ان فاته المحصر لا يكون احصاءه بتقصير منه فكيف يصح
التفصيل فيه قلت قد يكون احصاءه باختياره وفعله كما اذا اكل شيئا
مضرا مع علمه بضره هذا ما ظهر في حل هذا المقام وعليك بالتأمل **قوله**
من منزل امره هذا عنده اما عندها من حيث مات وقد قد من الخلاف
والدليل عند قوله خرج الى الحج ومات في الطريق فان الخلاف هنا مبني على
الخلاف هناك كما صرح به الذي يلي **قوله** بثلث ما بقي هذا عند الامام وعند
ابن يوسف با باني من الثلث وعند محمد با باني من المال الذي مع المأمور
كما فصله الذي يلي **قوله** وظاهر اي ظاهر قوله بثلث ما بقي فانه يدل بظاهر
على عدم الرجوع في تركه المأمور حيث قصر عليه ولم يقولوا بثلث ما بقي
من ماله الذي عنده والذي عند المأمور وان كان هذا ظاهرا في عدم الرجوع
ولم يكن نصا لاحتمال ان يراد من ماله ما يعم الامر **قوله** فليراجع
قلت راجعت فرائد ان له الرجوع قال القهستاني بثلث ما بقي من المال
الذي في ايدي الورثة والمأمور فانه قد بقي في يده شيء لا يحالة **قوله** كما
مرأى في قوله والا فيصير محالفا فيضمن **قوله** ولا فضل ان يعو اليه
الى بلده وفيه احالة على مجهول لان المرجع لم يتقدم له ذكر قال في البحر
ولو ارجع رجلا فحج ثم قام بكعة جاز لان الفرض صار مودى ولا فضل
ان يحج ثم يعود الى اهله انتهى **قوله** بسبب الفضل من نفسه اي وبقيضه
لنفسه قال في البحر اذا قال وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه
لنفسك **قوله** او يوصي الميت به لمعنى قال في البحر فان كان على موت
قال والباقي مني لك وصية **قوله** ولوارثه الى آخره هذه المسئلة تقدر
عند قوله ان وفي به ثلثة لكن ذكرت في كل من الموضعين مع زيادة لرتق
في الآخر ففي الاول زاد الوصي والتفصيل في نفقة الرجوع وفي هذا
زاد قوله وكذا ان احرار الى آخره وكان عليه ان ينظمها في سلك واحد
قوله وكذا ان احرار قال في المفرد قيدنا بكون الامر اوصى بالحج عنه ملك
المحيط لودفع الى رجل ما لا يسج به عنه فاحل بحجة ثم مات احرار فلوثة
ان ياخذ ما بقي من المال معه ويضمن ما اتفق بعد موته لان نفقة
الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت انتهى لكن قول الشارح ليحج به
عنه وصية ليس موجودا في عبارة الفهرست **قوله** ولو قال الى المأمور
بالحج **قوله** سمعت اي عن الحج **قوله** وكذبوه اي كذبوا بالورثة او الوصي
قوله لم يصدق اي ويضمن **قوله** الا ان يكون امر ظاهر امر ظاهر
يشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا
ظاهرا يدل على صدقه بحج **قوله** صدق يمينه لانه يدعي الحرج عن

عبد ما هو امانة في يده **قوله** الا اذا كان مديون الميت اي فانه لا يصدق
الا ببينة لانه يدعي قضاء الدين **قوله** ولا تقبل ببيتهما ان كان
يوم النحر بالبلد لانها شهادة على النفي بجراي لا معصودهم نفى حجة وان
كانت صودة شهادتهم اثباتا **قوله** الا اذا برهننا على اقراره اي لان اقراره
وهو تغطية هذه الجملة اثباتا **باب الهدى قوله** ما يهدى
ما خوذ من الهدية التي هي من الهدى لا من الهدى والا لزم ذكر التعريف
في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه **قوله** الى الحرم خرج ما يهدى
الى غير الحرم فاما كان او غيره **قوله** من النعم خرج ما يهدى الى الحرم من
غير النعم **قوله** ليتقرب به فيه اي الحرم يعني باراقة ومخرج ما يهدى
من النعم الى الحرم هدية لرجل **قوله** ولا يجب تعريفه اي الذهاب الى
عرفات او تشهيره بالتقليد ولا شعار كذا في البحر **قوله** بل يندب
اي التعريف بمعنييه **قوله** ولا يجوز في الهدايا اجماعا في الضحايا
عدل عن قول الكثر واجاز في الضحايا اجاز في الهدايا لانه لا يلزم
انعكاسه مع ان الحكم مطرد منعكس عبارة المتقيد كذا في كافي
البحر **قوله** فصيح اشراك ستة مصداق الرباعي مضاف الى مفعوله اي اشراك
واحد ستة قال في الضحية الدرر وصح لو اشراك ستة قال في
البحر يجوز الاشراك في بدنة كافي الا ضحية بشرط ارادة الكل القرية
وان اختلف اجناسها من دم متعة واحضار وحزاة صيد وغير ذلك
ولو كان الكل من جنس واحد كان احب بان اشترى بدنة لمتعة مثلا
ناويا ان يشرك فيها ستة او يشترى بها بنية الهدى ثم يشرك فيها ستة
وينوي الهدى ويشترى بها معا في البدنة وهو الا فضل واما اذا اشترى
للهدى من غير نية الشركة ليس له الاشراك فيها لانه يصير بيعا
لانها كلها صارت واجبة بعضها بايجاب الشئ وما زاد بايجابه
انتهى اذا عرفت هذا فقول الشارح شريعت لقرية محتمل لمعنيين احدهما
ان يشترى بها السبعة معا لقرية وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية
ثم يشرك فيها ستة وهو لا يصح على طلاقه بل يشترط ان ينوي الاشراك
عند الشراء كما علمت من عبارة البحر **قوله** في البحر اي في شئ له تعلق بالبحر
فلا يرد على الاستثناء ما اذا نذر بدنة هديا لانه لا تعلق له بالبحر **قوله**
او حائضا ومثلها النفس **قوله** كما مر في الجنايات **قوله** كالا ضحية
اشاد به الى ان المستحب ان تصدق بالثلث ويطلع اغنيا بالثلث ويأكل
ويدخر الثلث كافي البحر **قوله** اذا بلغ الحرم ما اذا بلغ الحرم بان ذبحه
قبل بلوغه فلا يأكل منه والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه
بالاراقة وقد حصلت فالاكل بعد حصولها واذا لم يبلغ في بالتصدق
والاكل ينافي فيه كذا في البحر واعلم ان في هذا التقيد نظر لان نسبه هديا
تستلزم بلوغه الحرم فلا معنى للتقيد قال في البحر وفاد بقوله هدى

المنطوق

المنطوق انه بلغ الحرم ما اذا ذبحه قبل بلوغه فليس يهدى فلم يدخل تحت عبارة
لحاج الى الاستثناء انتهى **قوله** بل بعده اي بل يجوز بعده **قوله** لا لتقيد
وصوابه لا فقيره بالرفع عطفا على الحرم كما لا يخفى **قوله** بجلا له جمع جلا بليس
على الدابة يجوز **قوله** اي زمامه هو ما يجعل في انق البعير بحر **قوله** مطلقا اي
سواء جاز اكل منه او لم يجز **قوله** وتصديق به اي بما ضمنه ومثله ضميره وقدر
قيمه **قوله** لو المذبح مفعول بمعنى الزمان اي زمان الذبح بدل عليه قول البحر
والزليط وغيرهما هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح **قوله** ولا يطعم بفتح اليا
من باب علم اي لا يأكل وهو مفقود قوله اذا بلغ الحرم **قوله** استحسانا والقياس
قبولها لان الوقوف عرف عبادة مختصا بزمان فلا يكون عبادة بدونه وجه
الا استحسان ما ذكره الشارح **قوله** بل لا اقتصر عليه لان الشهادة فيه
مقبولة استحسانا فقط وفيما اذا امكن التذرك بها مقبولة قياسا واستحسانا
كافي البحر فكان مفهومها بالاولى **قوله** فعند القضاء ان رمى الكل حصى
وعليه دم بالتاخير عند ابي حنيفة ولا يقضى بعد غروب شمس اليوم الرابع
كافي جنايات البحر **قوله** من منزله وقيل من الميقات وقيل من اي موضع يحرم
منه بحر **قوله** وجوبا وخيره في الاصل بين الركوب والمشى وعن ابي حنيفة
الركوب افضل بحر **قوله** لاشئ عليه لعدم العرف بالتزام الشك به بحر
قوله لعدم خلف وعده اي وعد المشتري فانه ما وعد بها بخلاف البايع
لو اذن لها فانه كان يكره له ان يحللها **قوله** بقص شعرها استشكله في
جنايات الشرب لانه مع قولهم في مفسد الحج يلزمه التحلل بالافعال ولا يخرج
من الاحرام الا بها ويمكن ان يجاب بان ذلك فين يملك امر ولم يتعلق به حق
احد بخلاف ما هنا فانهما لو تحللت بالافعال انقض المولى او الزوج في الزوجة
المحرمة بفعل بغير اذنه واما علم **قوله** ان لها محرما فانها استجعت حينئذ
شرايط الوجوب فليس له منعها **قوله** في محصر لعدم الحرم والزواج لا
يلزمه الخروج معها في محصر شرعا **قوله** افضل من حج الفقير لان الفقير
يزدكم الغرض من مكة وهو منطوق في ذهابه وفضيلة الغرض افضل من
فضيلة المنطوق كذا في المنع **قوله** اولى من طاعة الوالد ان لا طاعة لمخلوق
في معصية الخالق **قوله** افضل من حج النفل لا تنفع المسلمين اشار اليه
في المنع بقوله بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون **قوله** لوقفة الجمعة وليست
هي الحج الاكبر بل هو حجة الاسلام كما صرح به القسستاني في اول كتاب الحج
قوله بلا واسطة بخلاف غيرها فانه يغفر فيها للمذنبين بواسطة المتقين
قوله هل الحج يكفر الكبائر في هذا المقام كلام لا بد من بيان في نسخ الملام
قال في البحر روى انه عليه السلام دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة فاجاب
الا في الدماء والمظالم ثم اعاد الدعاء بالمزلة فاجاب حتى في الدماء والمظالم
خرج ابن ماجه وهو ضعيف بالعباس بن مرساس فانه منكم لم يثبت
ساقط الاحتجاج كما ذكره الحفاظ لكن له شواهد كثيرة فيها ما رواه احمد

باسناد صحيح عن ابن عباس قال كان فلان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم عرفة فجعل الفتي يلاحظ النساء وينظر اليهن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ابن اخي ان هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره وغفر له ومنها ما رواه البخاري
مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه ومنها
ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا ان اسلام يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ مرفوعا
ما رواه الشيطان يومها هو صغير ولا احر ولا اغيط منه في يوم عرفة وما
ذاك الا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام الا
ما راي يوم بدر فانه راي جبريل يزع الملائكة فانها تقتضي كغير الصغار
والكبار ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكرنا كل في شرح المثار فان
الاسلام يهدم ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب السالفة تحيط بالاسلام
والهجرة والحج صغير كانت او كبير وتتناول حقوق الله وحقوق العباد
بالنسبة الى الخلق فانه اذا اسلم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل واخذ المال واخرجه
بدا الحرب ثم اسلم لم يواخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كما فينا في تحصيل
مراده ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيد في بشارته وترغيبا
في مابعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيها بحق الكبار وانما
يكفران الصغار ويجوز ان يقال والكبار لا يكتفى من حقوق الاسلام
من اهل الذمة وحديث لا يشك ان ذكرهما كان للتأكيد انتهى وهكذا ذكر
الامام الطبري في شرح هذا الحديث وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا
ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان اهل
السنة اجمعوا على ان الكبار لا يكفروا بالتوبة فالحاصل ان المسئلة طينة
وان الحج لا يقطع فيه بكفر الكبار من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق
العباد وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهمه كثير من الناس ان الدين
يسقط عنه وكذا اوصاء الصلوات والصدقات والزكاة اذ لم يقل احد
بذلك وانما المراد ان اسم مطلق الدين وتأخير يسقط ثم بعد الوقوف
بعرفة اذ امكن صارا انما الان وكذا اسم تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع
بالحج لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان
اسما على القول بقوله بغيره وكذا البقية على هذا القياس وبالحكمة فلم يقل احد
بمقتضى عموم الاحاديث الواردة في الحج كما لا يخفى انتهى كلام البصر قال المناور
في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث
ولم يفسق رجع كيوم ولدته امه اي في خلوه عن الذنوب وهو يشمل الكبار
والصغار واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم
على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي
المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة
يسقط عنه اسم تأخيرها لا نفسها فلو اخرها بعد مجدد اسم اخر انتهى اذا عرفت

هذا فقوله الشارح قيل نعم كثر في اسم يقتضي ان هناك قولا لبعض العلماء ان
الحج يكفر الصغار والكبار ويسقط حقوق العباد كما اقتضاه التشبيه بالحج
وقد علمت من كلام الامام ان هذا الحكم يخص الحر وعلمت من كلام البخاري ان هذا
التعميم هو لبعض الناس انه لم يقل به احد في حكاية الشارح له بقيل مالا
ينبغي كيف وهو ايضا يقول ولا قائل بسقوط الدين **قوله** بل من الامام اي
بل نشترى من السلطان لانه لا مال لها لموضعها حيث المال اقول لا اذ عتقها
السلطان لمستحقها كما في نحو بنى شيبه في زماننا فيجوز الشراء منهم كما صرح به
الشربلاني في رسالة عمارة بنى الله الحرم **قوله** لا يقتضي الحرم اذ اقل
خارج الحرم ثم بجايه الحرم لكنه لا يباع ولا يقر كل لانه يخرج من الحرم فيقتصر منه
وقيد بالقتل لانه لو جنى في داره النفس خارج الحرم بجايه الحرم اقتصر منه كذا
في المخرج **قوله** الا اذا قتل فيه قيد بالقتل لانه لو سرق فيه عن ابي حنيفة لا
يقطع فيه خلا فلهما كذا في المخرج **قوله** على الراعي وهو قول علمائنا وانشأ في
واحد خلا فالملك فيما يروى عنه رضى الله عنهم كذا في المخرج **قوله** فانه افضل
مطلقا للمعصية جسده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرمه لمعاصيه
في حياته امكنة وثيابا ورجالا ونساء ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لانعتد
خصوصية ما ضم اعضائه الشريفة هذا خلف بل العلة ان ما ضم لخصائه
صلى الله عليه وسلم بعض مما خلق منه ذاته المشرفة كما في الحديث **قوله**
ولينومعه قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف بغيره
لزيارة قبر صلى الله عليه وسلم ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويستطيع
فضل الله سبحانه وتعالى في مرة اخرى بنوبها فيها لان في ذلك زيادة عظيمة
صلى الله عليه وسلم واجلاله وبواقفه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله
عليه وسلم من جاءني في زيارتي لا يعلم حاجتي الا زيادتي كان حقا على ان اكون
له شفيعا يوم القيمة **قوله** فقد اخبرني آخر وايضا في الحديث لا تشدد
الرجال الا ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى
كل في الفتح **قوله** لم يشق بنفسه اي يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات
فان المعاصي عفا فيها على ما روي عن ابن مسعود ولا فلا شاكها في حر
الله اعطى وافحش فتستفهم سببا لعلظ الموجب وهو العقاب ويمكن
كون هذا هو محمل المروي من التضا عفا كذا يعارض قوله تعالى ومن جاء
بالسنة فلا يجزيه الا مشيها اعني ان السنة تكون فيه سببا لمقدار من
العقاب هو اكبر من مقدار منها في غير الحرم لانه يصل الى مقدار عقاب
سيات عنها في غير كذا في فتح القدير ثم قال بعد ما ذكر فضل المجاورة لكن
القائمين بهذا السلامة اقل القليل فلا ينبغي لعقابه باعتبارهم ولا يذكرون
حاله قيد في جوار الجوار لان شأن النفوس الدعوى لكافة وبما دعى الى
دعوى الملك والقدر على ما شترط فيما نتوجه اليه وتطلبه فانها لا كذب
ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة

كذلك فان تضاعف السيات او تعاضلها ان فقد فيها الخفاة السامة وقلة
الادب المفضي الى الخلال بواجب التوقير ولا جلاذ قاض انتهى وهو وجيه
فكما ينبغي لشارح ان ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق **كتاب**
النكاح آخره مما تقدم لانه بالنسبة اليه كالسبيل الى المركب فانه معاملة
من وجه عبادة من وجه كذا في القهستان وقدم على الجهاد لاشتماله على المصالح
الدينية والدينية كذا في البحر **قوله** اي حل تفسير للملك قال في البحر
والمراد بالملك الحل لا الملك الشرعي لان المنكحة لو وطئت بشبهة فمهرها
لها ولو ملك لا تنفع ببضعها حقيقة لكان بدله له **قوله** استمتاع
تفسير للمتع **قوله** خروج الذكر والخني الا حسن ان يقول فخرج عقد
الذكر على الذكر والخني وعقد الخني على الخني والخنثى وعقد الخنثى على الخنثى
لكن العقد في صور الخنثى موقوف ان ظهر الخالف بين الزوجين بالذكورة
والانثى تبين انه كان صحيحا والا كما صرح به في البحر **قوله** والوثنية الاولى
والمشركة لانه اعم كما يأتي التعبير به في المحرمات **قوله** والمحار مريض
ومصاهر او رضاعا **قوله** لاختلاف الجنس تعليل للاخيرين فقط **قوله**
واجاز الحسن اي البصري رضي الله تعالى عنه كما في البحر **قوله** كثر امة فان
المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنيا ولا يتخلف في شرع المحرمات
نسبا او رضاعا واشتركا **قوله** للشرى خصه بالذكر لانه اذا اشترى
لا للشرى كان حل استمتاع ضميا بالاول ولو قال ولو للشرى لكان اظهر
وكلام البحر يدل عليه حيث قال وملا المتعة ثابت ضمنا وان قصده
المشترى **قوله** مجاز في العقد وقيل بالعكس ونسبه اصوليون الى الشافعي
رضي الله تعالى عنه وقيل مشترك لفظي فيها وقيل موضوع للضم الصادق
بالعقد والوطى فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا ايضا كذا في البحر
قوله فتحرم من نسبة الاب على الابن قال في البحر حرمة معقودة الاب
بغير وطى بالاجماع **قوله** بخلاف حال من ولا تنكح الجور وبني المراد
به لفظه اي حال كونها لا تنكح لخالها لقوله تعالى حتى تنكح حيث يريد
به الوطى بل يريد العقد لعدم تجرده عن القرين بل وجدت فيه قرينة
وهي استحالة الوطى منها لان الوطى فعل وهي منفعة لا فاعلة وهو معنى
قوله والمنصور الى آخر **قوله** لا يجاز اذ يقال اذا كان الانفكاك عن
المجاز على التقديرين فيما المرجح لاحدهما على الآخر فلترجع كتب اصول
قوله ان ملك المهر والنفقة زاد في البحر عن فتح القدير شرط آخر وهو
عدم خوف الجور فان خافه كره لان الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع
من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لاحيانا
وعنى المولى **قوله** الى القدرة على طي الى آخره اي وعند عدم التوقان
وعدم خوف الجور كما دل عليه المقابلة **قوله** والاستدانة لوعطف على
اعلانه **قوله** وحسبها هو ما تعدد من مفاخره بآتيك قاموس **قوله**

الزفاف في القاموس زفافا من الزوجين زفافا فافا كتاب اهداها اليه
انتهى والمراد هنا الزفاف مع الاعلان بضرب الدق الخالي من الجلال كما في البحر
قوله ويعقد الا عقد هوار بنات احد الكلامين بالآخر على وجه يسمى بعبارة
عقد شرعي ويستعقب الاحكام بالشرايط الآتية من **قوله** ملتبنا اشار به الى ان
البار للملازمة كما في بيت البيت بالبحر لا استعانة كما في كتيب بالقلم لانه ينبغي ان
لا يجاب والقبول اجزا مادية كذا في المنع **قوله** من احدهما اشار به الى ان المقدم
من كلام العاقلين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج او كلام الزوجة
والمناخ قبول كما في المنع **قوله** ادل على التحقيق اي تحقيق وقوع الحدث **قوله**
كزوجت نفسي لافرق بين ان يكون القابل هو الزوج او الزوجة **قوله** او بنيت
ومثله اني **قوله** او موكلتي ومثله موكلتي وشار بتعدد الامثلة الى عدم الفرق
بين كون الموجب اصيلا او ويا او وكلا وجيند فقوله منك اطلع الكافي او
كسرهما وكان عليه ان يقول بعد قوله منك او من موليتك او من موكلتك
بفتح الكاف وكسرهما ايضا فيعم الاحتمالات **قوله** نفسك بفتح النون وكسر
الواو حذفت لشمول الولي والوكيل ايضا **قوله** وكوني امرأتك ومثله كوني امرأتك
او امرأة موكلتي وكذا زوجتي وزوج بنيت وزوج موكلتي كما لا يخفى **قوله** فانه
ليس بايجاب الفاء فصيحة كما اذا عرفت ان قوله بما وضع معطوف على قوله
بايجاب وقوله لا عرفت ايضا ان العطف يقتضي المغايرة عرفت ان لفظ
الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضي ان قوله الآخر زوجت في هذه الصورة ليس
بقبول وهو كذلك لان اي ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الايجاب
والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطفه الحال على الاستقبال يقتضي
ان يخبر قوله ان زوجك ليس بايجاب وان قولها قلت محسبة له ليس بقبول
مع انها بايجاب وقوله قطعا وكثيرا ما يوقعه اداة الاختصار في المهاوى
قوله بل توكل اليه ذهب صاحب الهداية وجمع قال في المنع ويؤيد به ما لو
قال لو كمل بالنكاح حب البنتك فلان فقال الاب وهبتن فان لا ينعقد
النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قلت كذا في الخلاصة معللا بان الوكيل لا يملك
التوكيل ولم يذكر خلافا وكثير من مسائل الظهيرية وغيرها يدل على هذا انتهى
قوله ضمنى جواب سوال مقدر تقديره لو كان توكل لما اقتصر على
المجلس مع انه يقتصر ايجابا به انه توكل ضمنى فلا ينافيه اقتصاره على المجلس
كما في المنع لان ضمنى يقتضيه ما لا يقتضيه القصدي كما في اعتق
عبدك عنى باللفظ لما كان البيع فيه ضميا لم يجز له الايجاب والقبول
قوله بالسمع والطاعة ان قلت هذا اللفظ ليس باض والمصنف شرط
ما صنوية احدهما قلت هو جار ومجرور يمكن تعلقه بماض محذوف وتقديره
اجبت **قوله** بزازية موجودة في بعض النسخ بعد قوله والطاعة وسقط
في بعضها والفرع من قوله في البحر عن الخلاصة لانه بزازية **قوله**
ورجمه في البحر حيث قال لان الايجاب ليس باللفظ المفيد قصد تحقيق

المعنى اولا وهو صادق على لفظة الامر فليكن ايجابا ويستغنى عما اورد على انه نوكل
من انه لو كان نوكل لا اقتصار على المجلس كذا روجه الكمال **قوله** المبدوء
بهمزة نحو تزوجك بفتح الكاف وكسرهما **قوله** او نون نحو تزوجك بفتح
الكاف وكسرهما اذا كان المتكلم معظما نفسه **قوله** كثر وجني بضم الجيم
ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم النون خطا بالهمزة والكاف
مفتوحة وهذا اذا لم يقصد الاستيعاد كافي البحر الى طلب الوعد وبقي من
الاحتمالات المبدوء بالياء التحية كما اذا قالت المرأة لو كمل رجل بكاحها يزوي
نفسه فقال لو كمل قبلت فليراجع **قوله** اذا لم ينو لا استقبال قيد في الثلاثة **قوله**
متزوجك لا يسم فاعل واسم الفاعل موضوع لذات قام به المحو وتحقق
في وقت التكلم فكان داعيا للمال وان كانت له عليه التزامية **قوله**
او جيتك خاطبا ان قلت لا ايجاب والقبول في هذا ما ضيان فلا معنى لذكره هنا
قلت المعنى قوله خاطبا لا قوله جيتك لانه لا ينعقد به النكاح ولا دخله
فيه **قوله** او هل اعطيتها ان قلت اعطيتها في الماضي فليس ما نحن فيه قلت
اخرجه الاستفهام عن تحقيق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من المسمى
وبل هذا اشار الشارح بقوله لان الماخو له على تحقيق الوقوع **قوله** ان المجلس
للنكاح قيد في سئلة الاستفهام فقط قال في البحر لو قال هل اعطيتها
فقال اعطيتها ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فتكاح **قوله**
ولو قال اياها عرسا في اخره القبول في هذه المسئلة ماض والتقدير اجابته
بعد اجابة ولا ايجاب جملة اسمية في المعنى لان التقدير ادعوك فاناب حرف انداء
عن ادعوا قام الظاهر مقام المضمرة لكن ادعوليس من الفاظ النكاح فاما لا التقر
بكونه ماضيا وهو يستلزم جملة اسمية وهي انت عرسى فكان بمنزلة انما تزوجك
قوله فلا ينعقد الاخره قد يقع على ما تقدم من انعقاده بلفظي الاخره
قوله كقبض مهر قال في البحر هو يكون القبول بالفعل كقبول كافي البيع قال
في البرازية اجاب صاحب الهداية في امرة زوجت نفسها بالفسخ من رجل عند
الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس لانه يكون قبولا وانكره
صاحب المحيط وقال لا ما يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد
بالنقاطي والنكاح لخطره لا ينعقد حتى توقف على الشهود بخلاف اجاز النكاح
الفصولي بالفعل لوجود القول ثم **قوله** ولا يتعاطى تكرار مع قوله بالفعل
كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الا في ولا يتعاطى فان مسئلة قبض المهر
التي قد منقلها عن البحر بعينها شرح بها المصنف قوله ولا يتعاطى **قوله**
ولا بكتابة حاضر فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد بحر **قوله** بشرط
اعلام الشهود بما في الكتاب اي ليكنوا شاهدين على الايجاب والقبول جميعا
فان ساءهم ما في الكتاب في الغائب كسواءهم من ثم الحاضر **قوله** ملاك لفظ
الامر فان كان بلفظ الامر كلفي سماع لفظها لانه فاعلم مقام الايجاب والقبول
كاذكره الشارح فسماعه سماع الايجاب والقبول وهذا لان الامر بكونه كاتفا

لا ايجاب **قوله** احتياطا اي لا اجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة
فترجح الحرمه كما في المنع عن الثانية **قوله** كان اي التسمية وكذا ضمير قبله **قوله**
فيحتاج الى الفرق البحث لصاحب النهر **قوله** لوفيه ما يغير اوله كما هنا فان
قول الموجب على لف يتعلق باول الكلام بخلاف كلام الاجنبى بعد الايجاب
فانه لا يضر بقوله قبله **قوله** لو حاضر من احتراز عن كتاب الغائب فانه لو بلغه
الكتاب في مجلس فقبل في مجلس آخر صح والفرق ان الكلام كما وجد تلاشي فلم
ينصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر فانه
بمنزلة خطاب الى حاضر فاقبل الايجاب بالقبول بحر **قوله** كقوله النكاح
لا الميراثيل للمنفى وانما لم يصح لانه لما ذكره صرحوا بالايجاب وقد نفتته
ونفي الجزئي لكل **قوله** نعم يصح الخط كما اذا قال تزوجتك باللف فقالت
قبلت اجسامة فانه صحيح ويجعل كما نها قلت الا ان وحطت عنه خمسية
بحر عن الذخيرة **قوله** كزيادة قبلتها في المجلس كما لو قالت زوجت نفسي
منك باللف فقال قبلت باللفين فانه يصح والمهر لاني ان قبلت الزيادة
في المجلس فهو لقان على المعنى به كما في التجنيس بحر **قوله** وان لا يكون مضافا
نحو تزوجتك عدا **قوله** ولا معلقا نحو ان قدم غائبى تزوجتك **قوله**
كما ينبغي اي قيل باب الولي **قوله** ولا المتكوجة مجبولة فلوزوجه بنت
وليسها وله بنتان لم يصح الجملة بحر **قوله** ولا يشترط العلم اي علم المتعاقد
بمعنى الايجاب والقبول اي ان خلا ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح كما في الدرر
قوله فيما يستوى فيه الجدل والمهر كالطلاق والعتاق والتدبير وينبغي
ان يكون النكاح كذلك كما في الدرر **قوله** اذ لم يمتنع لنية تعليل لعدم شرط
العلم بالمعنى فيما يستوى فيه الجدل والمهر كالي في الدرر لان العلم بمضمون اللفظ
انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدل والمهر بخلاف
البيع ونحوه انتهى فضمير يمتنع عائد على ما **قوله** به بقى الضمير راجع الى
عدم اشتراط المفهوم من قوله ولا يشترط ويدل عليه كلام البحر حيث
قال نقلا عن التجنيس لو عقد عقد النكاح بلفظ لا يفهم ان كونه كتابا
هل ينعقد اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم ينعقد لان النكاح لا يشترط
فيه القصد انتهى يعني بدليل صحته مع المزل وظاهر من حجة انتهى كلام
البحر **قوله** غير المقيدة بالحال بان كانت مطلقة او مضافة الى ما بعد
الموت اما المقيدة بالحال نحو وصيت لك ببضع بنتي للحال باللف درهم
فمايز كما حققه في الفتح **قوله** وسلم اطلقه فمثل ما اذا جعلت زائرا
السلام ولا خلاف في انعقاده وما اذا جعلت مسلما فيها وفيه خلاف قيل
لا ينعقد لان السلام في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه يثبت به ملاك الرقبة
والسلام في الحيوان منعقد حتى لو اتصل به القبض فانه يقيده ملك الرقبة
ملكافسا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ووجه في فتح القدر
وهو مقتضى ما في المتن بحر **قوله** واستيجاز كان يقول استيجاز دارك

بيني قال في الجردان جعلت المأة اجرة انعقد اتفاقا انتهى واحترز به عاذا
آجرها فانه لا يصح كما سيذكره **قوله** وقرض فيه قولان والاصح الجواز ومثله
الصلح والصرف **قوله** بشرط نية او قرينة قال في البحر لم يقيد المصنف
اللفظ المفيد للملك العيني بالنية ولا بالقرينة وفيه اختلاف ففي التبيين
لا تشترط النية مع ذكر المهر وفي المبسوط لا تشترط مطلقا وفي فتح القدير
المختار انه لا بد من فهم لشاهد من مقصودها وفي البدائع ولو اضا في الهبة
الى امة بان قال لرجل وهبت استحق هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح
من احضار الشهود وتسمية المهر من جلا ومجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح
وان لم يكن الحال ليللا على النكاح فان نوى النكاح وصدق الموهوب له
فذلك وينصرف الى النكاح بقرينة النية وان لم ينصرف الى ملك الرقبة
انتهى فلم يشترط مع النية فهم الشهود ولا بد منه كما قد مرنا بخلاف
ما اذا اضيفت الهبة الى الحر فانه ينعقد من غير هذه القرينة لان عدم قبول
الحمل المعنى الحقيقي وهو ملك الحر يوجب الحمل على المجازي فهو القرينة
فيكتفي بها الشهود حتى لو قامت قرينة على عدمه لا ينعقد به لما في الحاشية
وغيرها لو طلب من امرة الزنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت
لا يكون نكاحا وهو بمنزلة قول اب البنت وهبتها منك فتعقد من قال
قبلت لا يكون نكاحا انتهى قال في مآل الفتاوى الا اذا اراد به النكاح قال في
ان النكاح ينعقد بالهبة اذا كان على وجه النكاح انتهى كلام البحر **قوله**
وفهم الشهود المقصود اي فهمهم انه نكاح وحينئذ يتكرر مع قوله الاتي
فاهم ان نكاح ويمكن حمله على فهمهم معنى لفظي لا يحجب والقبول له
يشترط ايضا على احد التصحيح المذكورين في البحر وغيره وحينئذ لا يتكرر
قوله ووصية اي في رقبة كما قد مرنا وحينئذ يتكرر مع قوله حرج
الوصية غير المفيدة بالحال **قوله** لكن ثبت به اي بالافيد الملك **قوله**
وكذا ثبت بكل لفظ الى آخر هذه المسئلة مكررة مع قوله لكن ثبت به
الشبهة لان ضميره راجع الى ما لا يفيد بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
شامل للفظ لا دخل له هنا اصلا كقوله لها انت صدقتي فقالت نعم
فانه يصدق عليه انه لفظ لا ينعقد النكاح به ومع ذلك لا ثبت به
الشبهة ولا يندري به الحد عنه كما هو ظاهر بخلاف العبارة الاولى فانها
وقعت بيا نال نحو المذكورات في المتن فتخص بكل لفظ يفيد الملك ولا ينعقد
به النكاح **قوله** لعدم العلاقة علة لقوله ولا يجازا فقط **قوله**
فيقع بها اي بالفاظ المستحقة **قوله** ليتحقق رضاها فيه ان النكاح
يصح مع الهزل ولا رضى مع الهزل تامل **قوله** على الاصح رد على القاضي كلامه
على السفيدي في كفايته بحضورها وان لم يسعها وعلى خذلوا يتي عن
ابن يوسف وهي عدم اشتراط المعية بحر **قوله** على المذهب وفي الخلاصة
لا يشترط بحر **قوله** ذمية اي كتابية كما في الفهستان فيخرج غير الكتابية

كما سيأتي في فصل المحرمات ودخل الحرية الكتابية وان كره نكاحها في دار
الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح المتن **قوله** اذا ادعى القرب فان كانا
ابنهما او احدهما ابنه من غيرها والآخر ابنها من غيره لا يثبت النكاح مع الآخر
سواء كان المنكح الزوج او الزوجة وان كانا ابنيهما من غيرها انما تذكر شهدا
وان اتكرت لا وبالعكس ان كانا ابنيهما من غيره **قوله** مع اتكاره قيد لصحة
الشهادة مع اتكارها **قوله** لئلا يشهد على فعل نفسه اورد عليه في الشرح لا يبر
عن البحر قبوله شهادة القبان والقسام مع بيان انه فعله **قوله** والقرينة
يخفى ذلك ان العبد اذا باشر العقد باذن سيده كان سيده شاهدا مع الآخر
وان باشر السيد لا ينتقل اليه العبد لانه ليس باهل لان يباشر العقد استقلالاً
بغير اذن السيد فكذا لا ينتقل اليه بخلاف ابالغة فانها اهل لان تعقد
بنفسها من غير اذن احد فينتقل لعقد ابها عند مباشرة الاب وهي حاضرة
قوله لان زوجتي استخيار هذا التعليل يقتضي انه اذا كان المجلس النكاح
كان عقد النكاح تقدم في قوله هل اعطيتنيها فانه مشد فليراجع **فصل**
في المحرمات شروع في بيان شرط النكاح ايضا فان منه قول المأة محجلة
لتصير محلا له واخر بفصل على حدة لكثرة شعبه بحر **قوله** قرابة كفرعه
لا اصوله وفروع ابويه وان تزولوا وفروع اجداده وجدا تذا ان انفصلوا
ببطن واحد بحر **قوله** مصاهرة كفرع نسائه المدخول بهن واصولهن
وحلائل فروعهن وحلائل اصولهن بحر **قوله** رضاع سيأتي الكلام عليه قريبا
اجملا وفي موضعه تفصيلا **قوله** جمع اي بين المحارم وكذا بين الاجنبات
ازيادة على اربع كما في البحر **قوله** ملك كنكاح السيدة مملوكها **قوله**
شرك المداربه من ليس لها دين سماوي كما في البحر فيمثل الدرهم النافية
للصانع تعالى **قوله** وادخال امة على الحر ومثله نكاحها في عقد واحد
كما في الفتاوى الهندية وجعل الزيلعي هذا القسم من قبيل الجمع بين الاجنبات
حيث قال والنوع الرابع حرمة الجمع وهي انواع حرمة الجمع بين المحارم وحرمة
الجمع بين الاجنبات كالجمع بين الحر والحر والامة والامة والامة متقدمة
انتهى قال في البحر وهو الا نسب انتهى لما فيه من الضبط وتقليل الاقسام
لكن عليه حينئذ ان يقول والحر غير متاخرة ليشمل في الفتاوى الهندية
كما لا يخفى **قوله** على المتزوج اي مریدا الزوج قال في المنع وافاد قولنا
اصله اي اصل المتزوج ذكره كان او انني وفرعه كذلك انه كما يجوز على
الرجل ان يتزوج من ذكر بحر على المأة الزوج بنظير من ذكر وهذا
ظاهر ان ما عيرنا به اول من قول اكثر حرمة تزوج امه الى اخر انتهى
اقول يلزم من حرمة تزوجه اصوله وفرعه حرمة تزوجه اصولها
وفرعها فانه اذا حر عليه تزوج امه فقد حر على امه تزوجه وهو
فرعها فقد حر على المأة تزوج فرعها ومثل الام الجدة وان بعوت
وكذا اذا حر عليه تزوج بنته فقد حر على البنت تزوجه وهو اصلها

فقد حرم على المرأة تزوج اصلها وايضا ما قاله المصنف لا يصح مع قوله
وبنت اخيه بالنظر لشمله الابن لان المعنى حينئذ وحرم على المرأة تزوج
بنت اخيهما وهو ثقات وكذا ما بعده فعبارة اكثر هي **قول**
علا او نزل فشر على ترتيب الف ولو قال اصله وان علا وفرعه وان نزل
تسلم من تفكيك الضمير **قول** واخيه عطف على بنت لا على اخيه بقية
قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر للمعنى **قول** ولو من
زنا تعميم بالنسبة الى كل ما قبله اي لا فرق في اصله وفرعه او اخته ان يكون
من الزنا او لا وكذا اذا كان له اخ من الزنا له بنت من النكاح او من النكاح
له بنت من الزنا او من الزنا له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها
وعمتها وخالتها اي اخته من النكاح لها بنت من الزنا او من الزنا لها
بنت من النكاح او من الزنا لها بنت من الزنا وكذا البعد من النكاح له
اخت من الزنا او من الزنا له اخت من النكاح او من الزنا له اخت من
الزنا وكذا امه من النكاح لها اخت من الزنا او من الزنا لها اخت من
النكاح او من الزنا لها اخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان ينبغي ان
يؤخر التعميم عن قوله وخالتها **قول** وتدخل عمه جده وجدته اي
في قول المتن وعمتها كما دخلت في قوله تعالى وعماكم ومثله قوله وخالتها
كما في الزيلعي **قول** الاشقاء وغيرهم ظاهر التركيب اختصاصه
بالعمة والحالة مع ان جميع ما قبله كذلك ما عدل الاصل والفرع **قول**
فخلال هذا على طلاقة غير صحيح بل لا بد من التقييد بكون العمة القرى
اخت الجدة لانه فتكون البعدى اخت زوج اب الجدة في خلال اما
اذا كانت القرى اخت الجدة شقيقة او لاب فتكون البعدى اخت
اب الجدة فلا تجوز وتكون الحالة القرى اخت الجدة لا بينها فتكون
البعدى اخت امرأة زوج ام الجدة في خلال اما اذا كانت القرى
اخت الجدة شقيقة او لام فتكون البعدى اخت ام الجدة فلا تجوز
قول مطلقا اي سواء كانت الجدات من قبل الاب او من قبل ام **قول**
بجود العقد يفسر قوله وان لم توطا **قول** الصحيح احتراز عن النكاح
الفاقد فانه لا يوجب بحد حرمه المصاهرة بل الوطى او ما يقوم
مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافة لا تثبت الا بالعقد
الصحيح كما في المنع **قول** ويدخل بنات الربيبية والربيب اي في قوله
وبنت زوجته كما دخلت في قوله تعالى وربائبكم كما في التبيين **قول**
وفي الكشف الى آخره لا حاجة الى نقله عنه بعدما طعن المتن بذلك
فان المس ونحوه كالوطى في ايجاب حرمه المصاهرة من غير اختصاص
بموضع دون موضع واعلم ان الخلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطى
في تحريم بنتها كما صرح به في الفتاوى الهندية **قول** ما مر بيان لكل
قول نسباً تميز عن نسبة تحريمه للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة

قول رضاعاً تميز عن نسبة حرم الى الكل يعني يحرم من الرضاع اصوله
وفروعه وفروع ابويه وفروعهم وكذا فروع اجداده وجداته الصليبين
وفروع زوجته واصولها وفروع زوجها واصولها وحلائل اصوله وفروع
قول الاما استثنى اي استثناء منقطعاً وهو توسع صورته بالسط الى امانة
وثمانية كما سنحققه **قول** ان علمه وطئها فان علمه عدم الوطى او شك تحل
قول اراد بالزنا الوطى الحرام اي يشهد الوطى بشبهة **قول** على الراس خرج
المستترس وقيل يوجب مطلقاً وقيل لا يوجب مطلقاً وينبغي ان يكون القول
بالتمسك بمحمد لقوليه كذا في الهند **قول** مطلقاً اي وان سفلن **قول**
لا بعد ما حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتهر بعد الترتك لا يتعلق بحرمه من
قول وحدها فيها هي المس بالنظر **قول** ونحو شيخ اراد بنحو الشيخ العيني
والمجيب **قول** وفي الجوهرة الى آخره كذا في الهند وينبغي ان يكون من
الفرج كذلك بل لا بد لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمه المصاهرة
في غير الفرج اذا كان شهوة بخلاف النظر **قول** فلا حرمه لانها لم ينزل
بين ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا انزل حيث يعلم ان مقصوده مجرد
الشهوة **قول** وفي الخلاصة الى آخره هذا معلوم بالمعنى من قوله وبنت
زوجت الموطوءة وام زوجته فكان عليه ان يذكره هناك **قول** لا يخرج المنظور
الى فرجها على تقدير مضاف اي لا يحرم اصله وفتح المنظور لا فرجها ولا المنظور
الى فرجها لا يحرم مطلقاً **قول** بالا نكاح من متعلق بالمنظور بالنسبة الى المتن
وبالمري بالنسبة الى الشرح والمراد بالا نكاح من نكاح كاشعة الحائض من
الحرقه الى سطح الصقيل كالمراة والماء من سطح الصقيل الى المري وفيه ان
المري حينئذ حقيقته لا مثاله كان عليهم ان يخرجوه عن القول بالنظر
وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه كما لا يخفى على ذي رية
في علم الكلام **قول** اصلاً اي سواء لمس وانظر ووطى في القبل والديرو سوا
انزل او لا **قول** مطلقاً اي سواء كان بصبي وامرأة كما في غاية البيان وعليه
الفتوى كما في الوقعات كذا في البحر **قول** لعدم يقين كونه في الفرع على تعدد
ايجاب الافضاء حرمه المصاهرة فقط واما علة عدم ايجاب وطى الدبر
المصاهرة فالتيق بعدم كونه الوطى في الفرع الذي هو محل الحدث وتركها
لانها ما بالوطى قال في البحر وورد عليها اي على عدم ايجاب وطى الدبر
والافضاء المصاهرة ان الوطى في المستئين وان لم يكن سبباً للحرمه فالمس بشهوة
سبب لها بل العجود فيها اقوى منه واجيب بان العلة هو الوطى السبب
للولد وشبعت الحرمه بالمس ليس الاكراه سبباً لهذا الوطى ولم يتحقق في الصور
وبه علم انه لا فرق بين ان نزل او عدمه في المستئين كما لا يخفى **قول** ولا
فرق بين المس الصواب في التركيب ان يقول ولا فرق في المس النظر بشهوة بين
عمد الى آخره قال في الفتاوى الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمه بالمس بين كونه
عمداً او نسياً او مكرهاً او مخطئاً كذا في فتح القدير وانا كذا في السراج

الواجب انتهى بل كان الأول ان يسقط قوله بين الممس والظن شهوة ليعم الوطى
فانه مثلها في عدم الفرق بين العبد الى آخره فيما يظهر عليك بالمراجعة **قوله**
ولو على الفم مبالغة على المعنى ليعلى النفي اي حرمت امرته عند عدم ظهور عدم
الشهوة وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة
فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم **قوله** وكذا القصر والعرض شهوة ينبغي
تركه قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعانقة لان المقصود تشبيه هذه
الامور بالقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى للتقييد **قوله** ولو اجنبية
اي لا فرق بين ان تكون زوجة واجنبية اما الاجنبية فصورها ظاهرة وما
الزوجة كذا اذا تزوج امرأة فقرصها او عضها او قبلها او عانقها ثم طلقها
قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعريم لا يخص ما نحن فيه فان
جميع ما قبله كذا **قوله** تحرم اي امها فهو من باب الحذف والاصال **قوله**
وفي الثانية الى آخره مستغنى عنه بما تقدم **قوله** ليست بمشاهدة اي عيلة كانت
اولا كما في البحر **قوله** وان ادعت الشهوة في قبيل اي ادعت ان قبلها بشهوة
فاضافة قبيل اضافة المصدر الى الفاعل وما في قبيلها فان كانت الى المفعول
فابنه فاعل وحيد ففاعل يقوم الرجل وابنه وان كانت الى الفاعل ففاعل
الرجل فقط والمعنى على صحيح والاول لنظم الكلام **قوله** او يركبها
اي على راية بخلاف ما اذا ركبتها وعبر بها الماء كما في الفتاوى الهندية **قوله**
وفي الفقه الاخر الفصح منقول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ الامام
الاجل ظهير الدين المرتضى يفتي بالحرمة في القبلة في الفم والمخد والراس وكان
على مقنعة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة انتهى كقوله وان كان
على مقنعة محمول على ما اذا كانت المقنعة رقيقة فصل الحرارة معها كما مر
به في البحر **قوله** لا يصدق اي قضاء اما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا
فيما اقر لم تثبت الحرمة كما في البحر **قوله** والنظر الى ذكره او فرجها وكذا الاقرار
بذلك **قوله** بانتشار اي فيمن تنتشر آتته **قوله** او اثار اي في المرأة والشيخ
الكبير والمجيب والعين **قوله** بين المحارم طرف الجمع مع ان قول المتن
بين امرتين طرف الجمع فالنوعية ان بين الثانية بدل من الاولى بل فصل
من جملة **قوله** اي عقدا صحيحا لا ثمة لهذا القيد فيما اذا تزوجها في عقد
واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا ولا فيما اذا تزوجها على التعاقب كان
نكاح الاول صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً فاعلم ثم
فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق
عليه انه جمع بينهما نكاحا ونكاح الاول وان كان فاسدا يصح نكاحا كما شاع
في عبادتهم **قوله** ابدخج به ما لو تزوج امه ثم سدتها فانه يجوز
لانها حرمة مؤقتة بزوال ملك اليه كذا في البحر قوله ان ارادوا بقوله
لم تحل الاخرى عدم حل ايراد العقد على الاخرى صح التقييد بالابدية
لدخول هذا المثال حينئذ في قولهم ايها فرضت ذكره لم تحل الاخرى فانه

لا يصح ايراد العقد على سيدة ولا ايراد السيد العقد على امته واما
استحسان ايراد السيد العقد على امته كما سيذكره الشارح فذلك للاحتياط
عند احتمال حرمتها كما سنفصله واذا دخل يحتاج الى اخرج بالابدية لان
الحرمة فيه وان كانت من الجانبين لكنهما مؤقتة بزوال الملك فاذا زال فابها
فرضته ذكره اصح ايراد العقد منه على الاخر لكن على هذا الوجه لا يصح قول
الشارح لم يحرم بالنسبة الى السيدة وان ارادوا به عدم حل الوطى وعدم حل
العقد صح قوله لم يحرم بالنسبة الى السيدة لكن لا حاجة حينئذ الى قيد ابدية
لا اخرجها لوجه بقوله ايها الاخرى فان السيدة لو فرضت ذكره اجاز له
وطى الاخرى هذا ما ظهر لي والله الموفق **قوله** ثم سيدتها اشار به الى انه
لو تزوجها في عقد لم يصح نكاح واحدة منها ولو تزوجها في عقدتين
والسيدة متقدمة لم يصح نكاح الامه كما قد سناه اول الفصل **قوله** لم تحرم
اي الاخرى **قوله** بخلاف عكسه هو ما اذا فرضت بنت الزوج او امر الزوج
او الامه ذكره حيث تحرم الاخرى **قوله** بنكاح صحيح خرج ما اذا تزوجت
امته الموطوعة بنكاح فاسد فان له ان يطاها امته الا اذا دخل بالمنكحة
فحينئذ تحرم الموطوعة لوجود الجمع بينهما حقيقة كذا في المنع وطريق البحر
كل منهما لان وطى المنكحة لا شك في حرمة حيث تعدد سببها يكون
النكاح فاسدا **قوله** صح النكاح لانه صدر من اهله وهو واضح مضافا
الى محله لان الاخت المملوكة وطنها من باب الاستحلام وهو لا يمنع نكاح
الاخت كذا في العناية **قوله** حتى يحرم بفتح الياء من اثلاثة لا يضمها
من الرباعي المضعف لقصوره على ما اذا كان حرمة احدها عليه بفعله
وليس بل لازم فان يموت احدها تحرم عليه وموتها ليس بفعله **قوله**
حل استمتاع الصواب حذف لفظة حل لان الحكم الفقهي صفة فعل المحلف
مثل الاستمتاع هنا ولا يكون صفة حكم اخر كما لا يخفى **قوله** بسبب
ما كبسب الامه كلا او بعضا واعناقها كذا في وصفتها مع التسليم وكتابها
وتزويجها بنكاح صحيح فلو فاسدا لا عبر به الا اذا دخل بها في مجيئ
الموطوعة لوجوب العدة عليها فقل حينئذ المنكحة ولا يؤثر الاخر
والحيض والنفس والصوم والرهن والجماعة والتدبير لان فرجها لا يحرم
بهذه الاسباب من حق قول ومن اسباب تحريم الموطوعة موتها ولم يذكر
اسباب تحريم المنكحة كطلاقها وموتها مع عموم المتن **قوله** لان العقد
حكم الوطى اعترض عليه بان النكاح لو كان قائما مقام الوطى حتى يصير المنكح
موطوعة حكما وجب ان لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامعاً بينهما او
كما قال به مالك رضي الله تعالى عنه واجيب بان نفس النكاح ليس بوطى حتى
يصير به جامعاً بينهما وانما يصير وطيا بعد حكمه وهو جعل الوطى فلا يكون
وطى الامه ما نعا عن النكاح كذا في العناية **قوله** ولو لم يكن في الاخر
تحت قوله قد وطئها **قوله** او من بعناها هو كل امرتين ايها فرضت

ذكر المثل للآخرى قوله ونسب الاول فالاول فهو الصحيح والثاني بالاول وطى
الاولى ان يطا الثانية فتحمل الاولى الى انقضاء عدة الثانية كما لو طى اخت
امرته بشبهة حيث تحم امرته بالمرتنق عدة ذات الشبهة بحقه قوله قوله لق
بينه وبينها يعني يفترض عليهما ان يفارقهما فلو لم يفارقهما وجب على القاضي
ان علم بحاله ان يفرق بينهما وبينها فاعلم المعصية ثم الاول اذا فرق فان
كان قبل الدخول فلا مهر لها ولا عدة عليها وان دخل بها وجب لكل الاقل
بن المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليها عدة ثم ان يفرق
بينه وبين كل منهما اذا لم تكن احدهما مشغولة بنكاح الغير وعدته فان كانت
كذلك صح نكاح الفارعة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأة زوجين
في عقد واحد واحدها متزوج باربعة نسوة فانها تكون زوجة للآخرى لانه
لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تحل لاحدهما واذا فرق في الثاني
فان قبل الدخول فله ان يتزوج ايتهما شاء الحال او بعد الدخول بها فليس له
التزوج بواحدة منها حتى تنقضي عدتها وان انقضت عدة احدها دون
الآخرى فله تزوج التي لم تنقضي عدتها دون الاخرى كيلا يصير جامعاً وان بعد
الدخول باحدهما فله ان يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها من غير تزوج
اختصا كذا في البحر لكن في الفتاوى الحندية ولو تزوجها في عقدتين ولا يبيد
ايتهما اسبق فانه يوم الزوج بالبيان فان بيع فعلى ما بين وان لم يبين فانه
لا يتحرك في ذلك ويفرق بينه وبينها كذا في شرح الطحاوي قوله ويكون طلاقا
حتى ينقضي من طلاق كل واحدة منها طلقة ولو تزوجها بعد ذلك في البحر
واعلم ان التفرق انما يكون طلاقا في المسئلة الثانية اما الاولى في العقد فيها
بطل فيها كما صرح به فلا يكون طلاقا كما لا يخفى فيمثل ما عترضه اشراح به على
المصنف في قوله ولهما نصف المهر يعترض عليه قوله متساويين
قد راو جئنا كما اذا كان كل منهما الف درهم قوله وهو سبب قصير راجع الى
المهرين بتاويل المذكور قوله وادعى كل منهما انها الاولى فلو قالتا لا ندري
النكاح حين اول لا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو يمنع صحة النكاح
كن قال لرجلين لاحدهما عدة الف درهم لا يقضى لاحدهما بشئ الا ان تصطليا
بان تنفقا على اخذ نصف المهر منه فيقضى لهما به كذا في البحر قال في الفتاوى
الحندية وصورة الاصطلاح هي ان تقول لا عندنا قاضينا عليه المهر وهذا
الحق لا يعدونا فاصطلاح اخذ نصف المهر فيقضى لقاضي كذا في النهاية
قوله ولا يثبت لهما فلوا قامت احدهما وحدها البينة على السبق فحكم
هو الصحيح والثاني باطل نظرا قد منا في قوله ونسب الاول ومثل عدم البينة
لها وجودها لهما قال في الفتاوى الحندية واذا برهنت كل واحدة على
السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر
الرواية كذا في الكافي قوله فانما يختلف مهرها بحوز قوله متساويين قد را
وجئنا وهو صادق باختلافهما قلنا فقطل كان يكون مهر احدها وزن الف

دوم من الفضة والآخرى وزن الفين منها وجنسا فقط كان يكون مهر احدهما
وزن الف درهم من الفضة والآخرى وزن الف درهم من الذهب وقد راو جئنا كان
يكون مهر احدها وزن الف درهم من الفضة والآخرى وزن الف درهم من الذهب
قوله فان علم بالبناء المسمى وصحبه التثنية عايد على المهرين وليس للمد علم
نفس المهرين بل علم ان هذا المهر المعين لفلانة والآخر للآخرى قوله فكل ربح
مهرها في الصورة الاولى من الاختلاف لصاحبة الف مائتان وخمسون من الفضة
ولصاحبة الفين خمسمائة من الفضة وفي الثانية لصاحبة الف الفضة مائتان
وخمسون من الفضة ولصاحبة الف الف الفضة مائتان وخمسون من الذهب في
الثالثة لصاحبة الف الف الفضة مائتان وخمسون من الفضة ولصاحبة
الف الف الف الفضة خمسمائة من الذهب قوله والاى ان لم يعلم ان هذا المهر
لفلانة بعينها وهذا الفلانة بعينها قوله فكل نصف اقل المسميين في نظر
فانه اذا اخذت كل واحدة نصف اقل المسميين فقد اخذنا مهر كل ملاءع ان
المحقق عليه نصف مهر كل واحد منهما عليه في الشرع لانه كان عليه ان يقول والاقلهما
نصف اقل المسميين قوله وان لم يكن اى وان لم يكن واحد من المهرين مسمى في معنى
ما اذا سمي احدهما دون الآخر والحكم فيه ان المسمى مهرها تاخذ ربعة والتي لم يسم
لها تاخذ نصف المتعة كما لا يخفى قوله مهر كل واحد منهما فان المتبادر منه ان
كل واحدة منها يجب لها سمي لها وهو باطل وان حمل على ان احدهما مهر كاملا
والآخرى عقر كما ملاحا قاله في البحر لا يصح ايضا بل الواجب المهر المسمى كاملا لواحده
والاقل من المسمى ومهر المثل لو اختلفت في الفتح فيكون لكل واحد نصف المسمى
الاقل من المسمى ومهر المثل قال في الفتح ويجب حمله على اذا اتحد المسمى لها قد را
وجئنا فان اختلفا تعد رايها العقر لبيت احدها او لي يجعلها ذات
العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطورة في النكاح الفاسد انتهى قوله
ويجب ايضا حمله على ما اذا اتحد مهر مثلها ايضا فان اختلفا تعد رايها
العقر وان كان المسمى يتحد اقلتا مل ويراجع المبسوطات قوله ومنه يعلم
حكم دخوله بواحدة يعنى ان المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الاقل
من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وان كانت
متاخرة وجب لها الاقل من مهر المثل والمسمى فتاخذ نصف كل منهما وبغير المدخول
بها يجب لها جميع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وان كانت
متاخرة لا يجب لها شئ فيتنصف النصف قوله لان المملوكة تنافي المالكية
قال الزيلعي لان النكاح لم يشترع الا مثل ثمرات مشتركة بين المثلثين
توجب له عليها التركين من نفسها وفرايها في بيته وخدمة داخل البيت
وتوجب لها عليه النفقة والمهر والسوة والقسمة والمملوكة تنافي المالكية
فيمتنع وقوع الثمرة على الشركة فلا يشترع للمعروف ان كل تصرف لا يترتب عليه قصور
لا يكون مشروعا قوله نعم الى آخره قال في البحر وظاهر كلامهم انه يستحق العقوبة
بالعقد على امته لانه عقد فاسد باشره لغير فائدة لكن في المختار ان المدبر في

احكام النكاح من ثبوت المهر في مدة المول وبقاء النكاح بعد لا عتاق
وقوع الطلاق عليها وغير ذلك ما اذا تزوجها مستترها عن وطئها حراما على
سبيل الاحتمال فهو حسن لا احتمال ان تكون حرة او معتقة الغير ومحلها عليها
بعقدها وقد حثت الفدية وكثيرا ما يقع لا سيما اذا تداولتها الا يدى انتهى فعلى
هذا الوثيق انفق الحرية عنها فطاع حرم العقد عليها كما لا يخفى **قوله**
كتابية اطلقه فمثل الحربية والزمية والحرة والامة كما في البحر **قوله** وانكره
تزوجها اي سواء كانت ذمية او حربية فان صاحب البحر يستظهر ان النكاح في
الكتابية الحربية تزويجية فالزمية اولى **قوله** مؤمنة بنى فغير الكتابية
لا تقييد **قوله** واذا اعتقدوا المسيح الهاء فانهم حينئذ وان كانوا مشركين
لغة لا ينصرف اليهم لفظ المشركين في كسان الشروع كما في البحر عن الفقه **قوله**
لا يصح عكسه اي ولا جمعها في عقد واحد كما قد ساءه **قوله** في عقد واحد
يعني تزوج التسعة في عقد واحد **قوله** لبطالان الخمس يعني لو ابطالنا نكاح
الامة لبطال نكاح الحر ايضا لان من خمس ولو ابطالنا نكاح الحر لم يصح
نكاح الامة فكان الثاني اولى وانما لم يبطال نكاح التسع لان ضم الامة الى
الحر في عقد واحد موجب بطلان النكاح في الامة لكنه لم يبطال هنا
لكون الحر خمسة حتى لو كان اربعاً صح فيه وبطل في الامة **قوله** المقرب
بكره اتفاق فان لم يكن مقرباً به صح التزويج ويكون نفي الولد دالة كما
سيأتي في الغرر **قوله** ودواعيه ينافي ما في نفقات البحر من جواز الدور
فليجرب **قوله** فمافي الوهبانية كمن قوله ويحرم من علقته بالبحر بتبها بوطئ
من تزوج في القر يطره يعني لو زنت امرأة لا يقر بها زوجها حتى يتحصن لاحتمال
علوقها من الزنا فلا يسقي ما به زرع غيره **قوله** الى محرمه بان كانت ذات زوج
او وثنية او من محارمه كما في البحر **قوله** والمعتق كله لها اي للمحلة عند ابي
حنيفة نظر الى ان ضم المحرمة في عقد النكاح كغيره كضم الجارية المحلقة ولا نفق
من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بوطئ المحرمة لان سقوطه
من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء
على عدم الدخول في العقد سنا في القول بسقوط الحد لوجود صورة العقد
كما قد تهرم وعندهما يقسم على مهر متباينهما بحر **قوله** فلها مثل اي بالغاً
ما بلغ كما في المبسوط وهو لا يصح وما ذكره في الزيادات من انه لا يجاوز المسمى فهو
في قولهما كما في التبيين وانما وجب بالغاً ما بلغ على ما في المبسوط لانها لم تدخل
في العقد كما قد ساءه عن البحر فلا اعتبار للتسمية اصلاً فان قلت ما الفرق
بينها وبين ما اذا تزوج اختين في عقد ودخل بهما حيث وجبتم لكل
منهما اقل من مهر المثل والمسمى قلت هو ان كل واحدة منهما حصل لا يراد
العقد عليهما وانما الممنوع الجمع بينهما فذلك قلنا بدخولهما في العقد
بخلاف ما هنا فان المحرمة ليست محلاً اصلاً وانه الموقوف **قوله** وبطلان
سعة وموقوف فرق بينهما في النهاية والمعارض بان يذكر في الموقت لفظ النكاح

او التزويج مع التوقيت وفي المتعة لفظ اتمتع بك او اتمتع وفي العناية بقر
آخر ان الوقت يكون بحضر الشهود ويذكر فيه مدة معينة بخلاف المتعة فانه
لو قال اتمتع بك ولم يذكر مدة كان سعة والتحقيق ما في فتح القدير ان معنى المتعة
عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من الغرر والولد وتزويجه بل الى
مدة معينة ينتهي لعقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها
ان ينصرف عنها فيدخل فيه ما يادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد
المتعة وان عقد بلفظ التزويج واحضر الشهود الى آخر ما ذكره كذا في البحر **قوله**
وان جهلت المدة كما اذا تزوجها الى ان ينصرف عنها كما تقدم **قوله** او طالت
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا ذكر مدة لا يعين مثلها اليها صح النكاح
لان في معنى الموقت دليل **قوله** في كسح لان التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد
وجد دليل **قوله** وليس منه الاخر لان اشتراط اقل طالع يدل على انعقاده من بدل
وبطلان الشرط بحر **قوله** او نوى الاخر لان التوقيت انما يكون باللفظ بحر **قوله**
ولا باس بنى ووج الهاديات وهوان بنى وجهها ليقعد معها بها لا دون الليل
ويستغنى ان لا يكون هذا الشرط لازماً عليها ولها ان تطلق في البيت عند هابلها
عرف في باب القسم بحر **قوله** خالية عن الموانع نفسياً ولو كان محلاً للاشياء
والموانع مثل كونها شربة او محرماً له او زوجة الغير او معتدة **قوله** خلافاً
لها في قولها لا ينفذ القضاء باطناً فلا يحل الوطئ اما النفاذ ظاهر فيحقق عليه
قوله كما سيأتي اي في كتابه القضاء **قوله** بالخطر بفتح الحاء الجمة والطاء
المهلة ما يكون معدوماً يتوقع وجوده **قوله** وما في الدرر اي من قوله لا يصح تعليق
النكاح بالشرط وان صح النكاح **قوله** فيه نظري لصادقته القول التي
ذكرها في المنع **قوله** وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس مثاله ما ذكره في المنع
عن الفصول العبادية حيث قال ولو قالت تزوجتك بالف درهم ان رضيتي
اليوم فان كان فلان حاضراً فقال رضيت جاز النكاح استحساناً وان كان غير
حاضراً لم يجز **قوله** وعمه المصنف يحتاج حيث قال بعد نقل فرع العبادية
ويستغنى ان يجز هذا التفصيل في مسألة التعليق برضى الا بالذوق بينهما
فيما يظهر **قوله** لكن في النهي الاخر حيث قال بعد نقل التفصيل عن الظهيرة
والحق ما في الثانية يعني ما قدمه من عدم الصحة مطلقاً باب **قوله**
قوله وعرفا في عرف اصول الدين قال في البحر وفي اصول الدين هو المعارف
بالله تعالى بما لا يدور وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المجتنبة عن
المعاصي الغير المنهك في الشهوات والذوات كما في شرح العقائد **قوله**
على المذهب قال في النهي وما في البرازية من ان الاب والجد اذا كانا حياً
فللقاضي ان تزوج من الكفو قال في الفقه انه غير معترف في المذهب على كلام النهر
لكن قال القهستاني وفي الكرماني قال ما يجزى في حق اختيار الاب نسقاً
او جمانة لم يجز عند ابي حنيفة وهو الصحيح انتهى في كلام البرزلي على كلام
الكرمانى بان يراد بالفاسق سبي الاختيار ويحل المذهب على ما اذا كان الفاسق

غير من الاختيار ولا متسكا فاما من الاختيار فتزوجه من غير كفو بقص
 مهر باطل اجماعا كما في الفتاوى الهندية عن السراج الوهاج وسياق في السراج
 واما الفاسق المتهتك غير من الاختيار اذ تزوج من غير كفو او بقص مهر فلا ينفذ
 تزوجه كما في الملح عند قوله وكذا الاولانية لمسلم على كافر **قوله** مطلقا اي سواء
 اوصا اليه الاب بذلك ام لا كما سيأتي وروي هشام عن ابي حنيفة ان اوصا اليه
 الاب يجوز وكذا في جامع الصغار **قوله** والولاية اي في الفقه لا في خصوص هذا
 المحل وبصرح في البحر فلا ينافي تقسيمها الى ولاية نكاح وولاية ايجار ولذلك
 قال شارح وهي هنا والاحسن ان يقال ان ما في المتن تعريف ولاية ايجار
 ويجعل الضمير في قوله وهي واجعا الى الاولانية مطلقا فيكون فيه شبه الاستخدام
 وحينئذ يجب حذف قوله هنا **قوله** وثبتت في الولاية فان قلت لا ادرت
 في الملك والامامة وقد اخذ في تعريف الولي الواو قلت يراد بالارث اخذ
 المال بعد الموت على طريقة عموم المجاز ولا شك ان الامام باخذ ماله من لا
 وارث له فيضعه في بيت المال والولي باخذ كسب عبده المأذون في التجار
 بعد موته تامل **قوله** في ماله الضمير راجع الى من كسبه نفسه **قوله** اذا
 كان عصبه اي بنفسه فلا يرد العصبه بالفكر كما ثبتت مع الابن والعصبه
 مع الغير كما اخت مع البنت كما في البحر **قوله** في الاصح وعند بعض المشايخ
 الذي يلى المرافعة كذا القاضي المحارم كما في الفتاوى الهندية **قوله** وخروج
 ذوا الارحام الى اخره لان العصبه من اخذ الكل اذا انفرد وابقى مع ذى سهم
 كما في البحر وهو لا يسو ذلك **قوله** فيفصح القاضي اشارة الى ان العقد منعقد
 صحيح وهو مستفاد من مقابله وهو قوله وفيه الى آخره **قوله** ويتجدد بتجدد
 النكاح اي يتجدد حق الاعتراض الولي بالنكاح الثاني وان كان قد رضى بالنكاح
 الاول قال في الفتاوى الهندية وان زوجها الولي من غير كفو فدخل بها ثم بأت
 من زوجها المطلق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغيره ولو كان الولي ان
 يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان **قوله** وينبغي البحث لصاحب البحر **قوله** نكحت
 نعت لطلقة وقوله بلارضى متعلق بنكحت وقوله بعد ظرف لرضى وضمير
 معرفته راجع الى الولي وضمير اياه راجع الى غير الكفو وقوله بلارضى في نصب
 على المقيد الذي هو رضى الولي والقيد الذي هو بعد معرفته اياه فيصدق
 بنفى لرضى مع المعرفة وعدمها وبوجود الرضى مع عدم المعرفة ففي هذا الصواب
 الثالث لا محل وانما محل الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكفو مع علمه
 بانه كذلك **قوله** كولاية امان فاذا اثن مسلم حريا ليس لمسلم اخر ان يرضى
 للزنى او ماله **قوله** وقد فاذا عفى احد اولياء القصاص ليس لوطا اخر
 طلبه **قوله** مطلقا اي من كفو او لا **قوله** بالمعنة قال القسطنطيني وكذا
 الكاتب والمكاتبة ولو صغيرين كما في المنظم وكذا الخ الجالغ **قوله** وهو
 السنة اي لا يستبدان قبل العقد كما في البحر **قوله** عدل قال في الملح وان كان
 المبلغ فضولا بشرط فيه العدد او العدالة عند ابي حنيفة خلا فاما

قوله فمافي الوقاية من قوله والكتاب بلا صوت اذ ذو معه رد وعبار الملتقى
 منها **قوله** في الاول هو ما اذا استاذنها قبل العقد **قوله** فلو تعدد المزيج قال
 في الهند كما اذا زوجها وليا استويا رتبة فكنيت اتمكن عليه ان يقول كما لو
 استاذنها وليا متساويا فكنيت فزوجها لان كلامه في التوكيل لا في الاجازة
 وان كان الحكم لا يختلف في الموضوعين كما لا يخفى **قوله** واجازة معطوف على ترك
قوله فالقول لم لا يقر ان العقد وقع غير تام ثم ادعت لنفاذ بعد ذلك فلا
 يقبل منها التهمة كذا في الهند واذا كان القول لم لا ترث وهو ظاهر وهل تعتد
 بقوله فليراجع **قوله** ولو زوجها نفسه قال في البحر فيد بقوله او زوجها
 لان الولي لو تزوجها كان العمد ان تزوج بنت عمه الكبرى بالغة بغير اذنها فيلغها
 الخبر فكنيت لا يكون رضى لان ابن العم كان اميلا في حق نفسه فضوليا في
 جانب المرأة فلم يتم العقد في قوله الى حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا لو استامها
 في التزويج من نفسه فكنيت ثم زوجها من نفسه جاز اجماعا كذا في الثانية
قوله والمهر ينبغي ان يكون على الخلاف كسكة المتى **قوله** لا أعلم اشار
 بتقديره الى ان المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على الزوج واصل التركيب
 بشرط العلم بالزوج لا المهر **قوله** وما صححه في الدرر من القول الثالث
 الذي هو التفصيل وبما رتة والصحيح ان المزيج ان كان ابا او جدا فذكر الزوج
 يكفي فانه لا ينقص عن المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في
 الكافي انتهى وهذا النقل ظهرك ان صاحب الدرر ما صححه وانما نقل
 التصحيح عن الكافي ويدل على هذا قول البحر صححه في الكافي **قوله** رده الكمال
 قال في البحر وكأنه هو وقع من قابله لان التفرقة بين اب والجدة وبين غيرها
 انها في تزويج الصغيرة بحكم الجبر والكلام انها في الكبيرة التي وجبت
 مشاورتها ولا ب في ذلك كذا جنى لا يفعل شيئا الا برضاها **قوله** مذكور
 في الاشياء اي في القاعدة الثانية عشر التي هي لا ينسب الى ما كقول حيث قال
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق سكوت
 الكبر عند استنار ووليها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض
 مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكر الرابعة حلفت ان لا تزوجه فزوجها
 ابوها فكنيت حثت الخامسة سكوت المتصدق عليه قبوله لا الموهوب له
 السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له او المتصدق عليه من السابعة
 سكوت الوكيل قبوله ويرتد برده الثامنة سكوت المقر له قبوله ويرتد برده
 التاسعة سكوت المفوض اليه قبول التفويض وله رده العاشر سكوت
 الموقوف عليه قبوله ويرتد برده وقيل لا الحادية عشر سكوت احد المتبايعين
 في بيع التلجئة حين قال صاحبه بد لي ان اجعله بيعا صحيحا الثاني عشر
 سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد يبيع ويشترى يسقط الخيار الرابع عشر
 سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين راي المشتري قبض المبيع اذ
 بقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا الخامس عشر سكوت الشفع حين علم

سكوت المالك القديم حين قسم ماله
 بين الغائبة رضى الثالث عشر
 صح

بالبيع السادس عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في الجارة
السابع عشر لو حلف المولى لا ياذن له فسكت حنث في ظاهره لولا ان الناس
عشر سكوت القن وانفقاده عند بيعه او رهنه او دفعه كجناية او اقرار بقره
ان كان يعقل بخلاف سكوتة عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه التاسع
عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره فسكت حنث لا لو قال اخرج منها فلانا
يخرج فسكت العشر سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتسميته اقرار به
الحادي عشر سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقرار به الثاني والعشرون
السكوت قبل البيع عند اخبار بالعيوب رضى بالعيوب ان كان المخبر عدلا
لا لو كان فاسقا عنده وعند ما هو رضى ولو فاسقا الثالث والعشرون
سكوت البكر عند اخبار بتزويج المولى على هذا الخلاف الرابع والعشرون
سكوتة عند بيع زوجته او قدسية عقارا اقرارا به ليس له على ما اقر به
بشايخ سمرقند خلافا لما شاخ بخاري فينظر المقتضى الخامس والعشرون رآه
يبيع عرضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه
السادس والعشرون احد شرعي كفى لعنان قال لاخرنا اشترى هذه الامنة
لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما السابع والعشرون سكوت
المولى حين قال لو بعت بشرا معين اني اريد شراءه لنفسى فشره كان له
الثامن والعشرون سكوت على الصلح لعاقلا اذ اراد يبيع ويشترى اذن
التاسع والعشرون سكوتة عند رواية غيره شق زقه حتى سال ما فيه رضى
الثلاثون سكوت الخالف لا يستخدم مملوكه اذ اخذ منه بلا امر ولم يهدد حنث
هذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره ووردت ثلاثا اثنين من القنية
الاولى دفعت لبيتها في تجهيزها اشياء من امتعة الاب وهو ساكت فليس
له الاسترداد الثانية اتفقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب
لمرضى الام الثالثة باع جارية وعليها على جميع شرط عتيقة اى حقة
تضع المرأة فيها طيبها كما في القاموس وشرطان ولم يشترط ذلك للمشتري
لكن سلم المشتري الجارية وذهب بها او ابا يبيع ساكت كان سكوتة بمنزلة
التسليم فكان الحل كذا في الطهريه ثم ردت اخرى اقرأة على النسخ وهو
ساكت تقول بمنزلة نطقه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المذكور
عليه ولا عذر به الكفار وقيل لا ويجوز في قضاء الخلاصة في خمس
وثلاثون ثم رأيت اخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت للمزني
عند سؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند
قبض المرتهن العين الموهونة كما في القنية **قوله** الا في السكوت اى حيث
يكون سكوت البكر بالباغة اذ نافي حق المولى ولا يكون اذ نافي الشئ البالغة
سلفا **قوله** لان رضاهما الى البكر والشئ بالباغتين **قوله** بخلاف
خدمته اى ان كانت تخدمه من قبل كما في البحر **قوله** بكم حقيقة اى حكمها
وانما كانت بكم حقيقة لان مصيبتها او مصيبلها منه البكر لا اول

ما يجنب من التمارك والرايل في هذه المواضع العذرة وهي الجلدة التي على المحل
لا البكارة وحسبها فالمراد بالبكارة في قوله من زالت بكارتها العذرة **قوله**
كتفريق نظير في كونها بكم حقيقة وحكما لا تمثيل فلا يرد ان هذه ما زالت
عذرتها فكيف يشبهها من زالت عذرتها **قوله** او طلاق عطف على مدخول
الحكم لا على مدخول الباء كما لا يخفى **قوله** بعد خلوة يصلح طرفا التفريق
والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطى طرفا لا اخرين فقط لعدم
امكان الوطى في الاول ما في الحب فظاهر اما في العنة فلان الوطى يمنع التفريق
كان الا نسب تعلقه بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة انه لو وقع
الطلاق والموت قبل الخلوة كانت بكم حقيقة وحكما بالاولى وقيد بقوله
قبل ووطى لانها بعد الوطى تبين حقيقة وحكما **قوله** وهذا فقط بكم حكما
يقضى ان من سبق ليست بكم حكما وبقيده ظاهرا قصاره فيما تقدم على
قوله حقيقة مع انها بكم حكما في الموضعين كما صرح به في البحر وغيره فالصواب
ان يقول وهذا فقط بكم حكما فقط **قوله** والا صادق ثلاث صور اما اذا
تكرر منها الزنا او لم يكرر اما اذا حدث ولم يكرر منها الزنا واما اذا تكررها
الزنا وحده **قوله** كوطوة بشبهة فانها تبين حقيقة وحكما وكذا
المتكررة فاسلا يعنى بعد الوطى اما اذا لم يطأها فهي بكم حقيقة وحكما كما
يفيد دلالة قوله او طلاق لا آخره **قوله** ولا بينة لها فان اقام
احدها البينة عمل بها وان اقامها كل منها فسيأتى في كلام الشارح **قوله**
ولم يكن دخل بها طوعا بان لم يدخل او دخل كرها واحترز به عما اذا
دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرد **قوله** فاقول قولنا
لانه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمراة تدفعه فكانت منكرا **قوله**
على المفتي به وهو قول الصاحبين وعنده لا يمين عليها كما سيأتى في الدعوى
في الاشياء الستة بجم **قوله** وتقبل بينة جراب عن سوان واراد على
فهم من قوله ولا بينة لها حيث افاد ان ايها اقام البينة على ما
وجه ورودها ان بينته ورتت على نفي وهو سكوتها الذي هو عدم كلامها
فاجاب بان الشهادة على ضم الشفتين وهو وجودى **قوله** فليبينها
اولا لاثبات الزيادة اعنى الرد فانه زائد على السكوت بجم **قوله** على رضاها
او اجازتها اى على قولها وصديت او اجزت لاستوائها حينئذ في الاثبات
وزيادة بينة باثبات الزموم كما في البحر **قوله** فان القول لها لانها
اذ كانت مراهقة كان المخبر به يحتمل الشك فيقبل خبرها لانها
منكرة وقوع الملك عليها كذا في البحر **قوله** ان ثبت ان سنها تسع
تفسير المراهقة كما يدل عليه كلام المصنف **قوله** بخلاف الصغرة اى التي
زوجها غرا لا بوالحد كما في البحر **قوله** ولو حاله البلوغ بان قات عند
القاضي دكت الآن وفقت كما في البحر **قوله** بنقص مهرها اى بالتصوير
العين الفاحش **قوله** او بغير كفوا بان زوجا بنعمة او زوج بنه عبدا

وهذا عند ابن حنيفة وقال لا يجوز أن يزوجهما غير كفؤ ولا يجوز الخل والزيادة
الابن يتعاقب الناس فيه كذا في المصحح **قوله** المزوج بنفسه احتزبه عما اذا
وكل ويكلا بقر ويجها وبيان بانه قريب **قوله** بعين كان عليه ان يقولوا غير
كفؤ فان الكفاءة ليست بشرط للزوم العقد في حق الاب ولقد عند ابن حنيفة
كما انما لست شرط الجواز عنده كذا في المصحح ولو قال المزوج بنفسه على الوجه
المذكور كما قال في المصحح سلم من هذا **قوله** وكذا المولى صورته اعتق امته
الصغيرة او لا ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كذا في البحر والظاهر
ان عبده الصغير كذلك كما سنده **قوله** لم يعرف منها اي من الاب
ولقد وكذا المولى وابن المجنون كما لا يخفى **قوله** بجانية مصدر يحكى فهو
ما جن اي لا يبالي قولاً وفعللاً كما نه صلب لوجه كذا في القاموس **قوله** او فقير
اي لا يملك المهر المجهول كذا في الكفاية **قوله** لكن في المهر عبارة اما لو عني
له المقدار الذي هو غني فاحش فيصح **قوله** وما في صدر الشريعة اي
حيث قال ان الاب ولقد عند عدم الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة بغني
فا حش او من غير كفؤ لا يكون لها حق الفسخ بعد البلوغ فان فعل غيرهما
فلهما ان يفخما بعد البلوغ من **قوله** وما يحق بهما كحقوق ومعتق **قوله**
ولو بعد الدخول اي وطأ المهر حينئذ **قوله** وبغني عنه خيار العتق قال في
البحر واما الصغير والصغيرة المرقوقان اذا زوجها المولى ثم اعتمها ثم بلغا
فانه لا يثبت لها خيار البلوغ كحال ولاية المولى في قولي من الاب ولقد لان
خيار العتق يغني عنه حتى لو اعتق امته الصغيرة او لا ثم زوجها ثم بلغت
فان لها خيار البلوغ كما ذكره الاستيعاب انتهى **قوله** فانه لا يثبت لها خيار
البلوغ اي ولا خيار العتق للذكر كما صرح به في البحر عند قوله وبطل بكونها
ان علت بكر حيث قال خيار العتق يثبت للانثى فقط وعلا في الفسخ بقوله
لا قصار السب وهو زيادة المالك عليها بخلاف العبد اذا اعتق فاعتزله
دفعاً لزيادة مملوكيتها انتهى فاذا طلاقه امه لا خيار له صغيراً او كبيراً
واما الانثى فيثبت لها خيار العتق عند البلوغ لا خيار البلوغ الاستعفاء بخلاف
العتق عن خيار البلوغ قال في جامع الصغائر والامة الصغيرة اذا زوجها
مولها ثم اعتقت وهي صغيرة فلها الخيار غير انها ان كانت صغيرة لا تصرف
بحكم هذا الخيار فحقاً او جازة ما لم تبلغ فحقاً بان تختار نفسها او اجازة بان
تختار زوجها لان هذا التصرف دائر بين النفع والضرر والصغيرة لا تؤول
لذلك وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا الخيار لان وليها قائم مقامها واذا
بلغت خيرها القاضى خيار العتق ولا يغيرها خيار البلوغ وقوله ولا يغيرها
خيار البلوغ يحتمل ان لا يغيرها لانه ليس لها خيار البلوغ ويحتمل ان لا يغيرها خيار
البلوغ مع ان خيار البلوغ ثابت لانه يثبت لها خيار العتق وخيار العتق ينظم
خيار البلوغ لانه انفذ من خيار البلوغ منهم من قال باكل وهو الصحيح وهذا
لان العقد صدر من هو كامل الولاية لان ولاية المولى على مملوكه ولاية كاملة

لان ولايته بسبب الملك ولا نقصان في الملك فكانت ولايته كاملة فلا يثبت
خيار البلوغ كما في كذا ولقد هذه الجملة في الذخيرة انتهى كلام جامع الصغائر وقد
علم منه ان قول الاستيعاب لا يثبت لها خيار البلوغ جرى على المصحح وان قوله
وان خيار العتق يغني عنه جرى على القول الاخر اي على سبيل التمسك وامثال
باقتصاره في التمسك على الانثى لانه العبد ليس له خيار العتق كما قدمناه واما
تخصيص كونهما صغيرة بالذكر فلا يفهم منه لانه الكبير كذلك لها خيار العتق
كما صرح به صاحب البحر في باب النكاح الرقيق لكن لما تقرر في الصغيرة ان لها خيار
البلوغ قصر لبيان عليها والظاهر ان اقتصار الاستيعاب على الانثى في قوله
حتى لو اعتق امته الصغيرة الاخر لا يفهم منه لانه الذكر كذلك ليس له
قوله ويتوارثان فيه اي في النكاح الصادر من ولي غير الاب ولقد وان كانت
لها خيار الفسخ فيه كما تقدم لانه صحيح والمالك به ثابت فاذا مات اهداها فقد
انتهى النكاح سواء مات قبل البلوغ او بعده لان الفرق بينهما لا تقع الا بالقضاء
فيتوارثان ويجب المهر كله وان مات قبل الدخول كما لو وجد اهداها من بعد
الكفاءة فمات احدهما قبل القضاء بالفسخ اجماعاً للموقوف والفساد **قوله**
ثم الفرقه قال في المهر اذا ذكر خيار المخيرة والامر باليد والخلع لانها من النكاح
وان كان الامر باليد والتخير من كتابات التفويض والاملا في الفرقه التي
اليت بصريح ولا كفاية **قوله** ان من قبلها اي وليت بسبب من الزوج
لذا في المهر واحتزبه عن التخيير والامر باليد فان الفرقه فيها وان كانت من
قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً **قوله** ولا يلحقها الملاق
اي لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاقاً ولو صح **قوله** ان الردة
بمعنى ان الطلاق الصحيح يلحق المرتدة في عدتها وان كانت فرتها فحق لان
المرتدة بالردة غير متباعدة لا ارتفاعاً بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستقبلاً
فا ليد من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطئ زوجها في الفسخ
واعترضه في المهر بانه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت
الفرقة بما يوجب حرمة موعودة كالقبيل والارضاع وفيه مخالفة
ظاهر لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه وذكر في اول طلاق البحر ان
الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد احدها ونفقه في القاضى بآل احدهما
عن الاسلام لكن الشارح قيل باب نفقه في الطلاق قال تبعاً للمصنف لا يلحق
الطلاق عدة الردة مع الحاق فيقيد كلام البحر بعدم الحاق كما لا يخفى
وسايق ايضا هنا لان الفرقه بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل راجع
قوله وان من قبله فطلاق فيه نظر فانه يقتضي ان يكون التباين القليل
والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والمالك طلاقاً اذا كانت من قبله
وليس كذلك كما ستره واستثناه المالك والردة وخيار العتق لا يجدي
نفعاً لبقاء الاربعة الاخرى فالصواب ان يقال وان كانت الفرقه من قبله
ولا يمكن ان تكون من قبلها فطلاق كما افاده شيخنا طيب الله ثراه واليه اشار

في الجرح حيث قال وانما عيب بالفتح ليقيد ان هذه لفظة فسخ لا طلاق فلا تنضم عدده
 لانه يصح من الاثني والطلاق اليها انتهى ومثله في الفتاوى الهندية وبغاية ثم الفرق
 بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها الرجل والمرأة وحينئذ
 يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه او من قبله ويمكن ان يكون
 منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه اجدى من تفريقها لعمارة **قوله** الا يملك
 لاحاجة اليه بعد تقييد لقاعدة **قوله** او خيار عتق يقتضي ان للعبد خيار
 عتق وهو سهو منه فانا قد مناعنا عن الجرح ففتح القديرا خيار العتق يقتضي الاثني
 وسيصح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغيره **قوله**
 وليس لنا فرقة منه اي قبل الدخول **قوله** الا اذا اختار نفسه بخيار البلوغ
 فيه ما تقدم من السهو والصواب ان يقال الا اذا اختار نفسه بخيار البلوغ
 ويدل عليه كلام الجرح حيث قال وليس لنا فرقة جات من قبل الزوج قبل الدخول
 ولا مهر عليه الا هذه فان اسم الاشارة في كلامه راجع الى خيار بلوغ لان كلامه
 فيه لا في خيار العتق كما تعلمه من جملة ثم قال وهذا المصير صحيح لما في الذخيرة
 في الفصل السادس والعشرين في المنقولات قبيل كتاب النفقات حرز زوج مكاتبه
 باذن سيدها على جارية بعينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى زوجها من
 زوجها على مائة درهم جاز النكاح ان فان طلق الزوج المكاتبه او لزم طلاقه
 وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنصف الامة
 وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها
 فلم يعمل طلاقها وبطلت جميع مهر الامة عن الزوج مع انها فرقة جات من قبل
 الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انما تنقطع كل المهر
 اذا كانت لهما قوما وما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه وجب
 سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وايضا لو اشترى منكوبة قبل الدخول
 بها فانه ينقطع كل الصداق مع ان الفرقة جات من قبله لان فساد النكاح
 حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يحال به على قبول المشتري لا على الجاب
 البائع وانما ينقطع كل الصداق لانه فسخ من كل وجه انتهى بلفظه ويرد على صاحب
 الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع انه لم
 ينقطع كل المهر بل يجب عليه نصفه فان لم يملك ان لا يجعل هذه المسئلة ضابطا بل
 يحكم في كل ذيها افاده الدليل انتهى كلام الجرح قال في النهي قول في دعوى كون
 الفرقة من قبله فيما اذا ملكها او بعضها نظر في البداية الفرقة الواقعة بملكه
 اياها او شقها منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لاس قبل الزوج
 فلا يمكن ان تجعل طلاقا فيجعل فسخا انتهى سائر ايضا حقه في محله انتهى كلام النهر
قوله الا ثمانية لانها تبني على سبب جلي بخلاف غيرها فانه تبني على سبب خفي
 لان الكفاءة شئ لا يعرف بالحس واسبابها مختلفة وكذا ينقصان مهر المثل وخيار
 البلوغ مبني على قصور الشفقة وهو ما بين والاباء وما يوجد وما لا يوجد
 وكذا البقية كذا في الجرح **قوله** فرق النكاح الشطر الاول من البيت الاول من القيد

من الكمال وباقها من البسيط وهو لا يجوز وقد عرفت الى قولنا النكاح لم ي
 فخرج فرق **قوله** تبين الداراي حقيقة وحكما كما اذا خرج احد الزوجين
 الحرين الى دار الاسلام غير مستأمن بخلاف ما اذا خرج مستأما لتبين الدار
 حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم او زني حربية ثمة لتبين الدار حكما
 فقط **قوله** مع نقصان مهر يتكفي عتق مع وكسر آية مهر من غير نون المضرورة
 وسائر في الكفاءة كقيد الكفو **قوله** تقبيل بالرفع من غير نون المضرورة اي
 فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بنسبها او فعلها بآبائه **قوله** سبي فيه نظر
 لما في باب نكاح الكافر المرأة تبين بتبين الدارين لا بالسبي ولين كان المراد
 السبي مع التبين فالتبين معنى عنه **قوله** واسلام المحارب اي اذا سلم
 الزوج وهو حر ويضمن عليها ثلاث خصال كانت من تحيض وثلاثة اشهر
 ان كانت ممن لا تحيض بآبائه وكانت هذه البيونة فسخا واختر به عن
 اسلامها فان البيونة حينئذ طلاق كما في باب نكاح الكافر من الجرح **قوله**
 خيار عتق قد علمت انه لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده **قوله** ملك
 لبعض افراد ان ملك الكل كذلك دلالة **قوله** باصل النكاح لانها لا
 تمكن من التصرف الاب والولي ينفرد به فعذرت بحر **قوله** نهى عتقا
 وبغايته اما عليها الزوج وقد المهر فليس بشرط حتى لو سأت عن ذلك
 او سلت على الشهود بطل خيارها كذا في الشرح وادعى في فسخ القديرا هذا
 نفس لا دليل عليه اذ غاية الامر كونه هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولو
 سأت البكر عن الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وان كان عدم ذكرها
 لا يبطل كون سكوتها رضيا على الخلاف فان ذلك المرسل عنه لظهورها
 راضية بكل مهر والسكوت يفيد نفى ظهوره في ذلك وانما يتوقف رضاها
 على معرفة كميته وكذا السلام على لقادم لا يدل على الرضا كيف وانها سلمت
 لغرض الاشهاد على الفسخ ونازعته في الجرح في السلام بان الاشتغال به فلو سكوت
 واقول ممنوع فقد نقول في الشفعة ان سلامه على المشتري لا يبطلها لانه
 صلى الله عليه وسلم قال اسلام قبل الكلام ولا شك ان طلب المواتية
 بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت سكنيا والبلوغ ولو كان فوقه بطلت وقالوا
 لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كما في النزاهة وهذا
 بين يد ما في فسخ القدير نعم ما وجهه في المهر انما يتم اذا المثل بها اما اذا
 خلاها خاتمة صحيحة فالوقوف على كميته اشتغال بالا يفيد لوجوبه
 بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي انتهت عبارة النهر **قوله** ولو جفت
 معادى الشفعة مع خيار البلوغ **قوله** ضرورة احيا الحق تعليل لقوله
 بلغت الآن قال في الجرح ينبغي ان تطلب مع رؤية الدم فان رآته لا تطلب
 لمساها فقول فسخ نكاحي وشهدا اذا أصبحت وتقول رأت الدم
 الآن وقيل لمجد كيف يصح وهو كذب وانما ادركت قبل هذا فقال لا تصدق
 في الاستناد فجاز لها ان تكذب كذا يبطل حقها انتهى لكن في النهر ان هذا ليس

يكذب بحسنه بل من المعارض الموسوعة لاحياء الحق لان الفعل الممتد لولده
 حكم الاستدلال والضرورة داعية اليه **قول** وان جعلت برأى بخيار البلوغ
 بانها لما ذك **قول** فليحفظ قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله البرزلي
 وافق به مولانا صاحب البحر من ان القول قول مدعي الكراهه اذا كان في حبس
 الولي **قول** لا المال فان الولي فيه الاب وصيه والجدة وصيه والقاضي
 ونائبه فقط **قول** بنفسه انا قيد به مع ان العصبه بالغير ومع الغير
 كما لا تحت كذلك لقوله بعد هذا فان لم يكن عمية الى آخره **قول** وهو من
 يتصل باليت فيه انه لا ميت هنا فالولي ان يقول وهو من يتصل بالغير الخلف
 كما في البحر **قول** لعدم الولاية لتعليل المفهوم بغيره الكافر لا يلى على المسئلة
 وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
قول وبه علم اي يكون القاضي ليس له تزويج الصغير من نفسه علم الى آخر
 وذلك لان فعله حكم وليس له ان يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا
 السلطان كذا في الفتاوى الهندية عن المحيط **قول** مالم ينظر الى آخر
 مفعول واختاروه عبارة الملتقى والا بعد التزويج اذا كان اقرب غايابا بحيث
 لا ينتظر الكفو مخاطب جوابه وقيل مسافة القصر **قول** وثمره الخلاف
 الى آخره فعلى المتي لا يزوج الاقرب وعلى باقي الملتقى يزوج كما اشار اليه في النهر
 عن قاضي خان **باب الكفاءة قوله** للزومه او لصحة اشارة الى
 القولين المتقدمين اول باب اول **قول** خلافا لما لك حيث قال لا تقبض
 وكذا اسفان كذا في مسكن **قول** لمن ابوها مسلم راجع لقوله مسلم بنفسه
قول او حرا ومعتق كل منهما راجع لقوله او معتق **قول** فزوجة امة
 جاز في بعض النسخ نفذ بدل جاز وهي اب لقول الشارح كالمخ في مقابله
 لا ينفذ لان الكلام في النفاذ لا في الجواز كما لا يخفى **قول** وقال لا يصح صوابه
 لا ينفذ فان الصحة لا مانع منها **قول** او موليته عطف عام على خاص
قول في خمس صور الصور العقلية عشرة لانه اما اصيل او ولي او وكيل
 او فضولي من الجانبين او اصيل من احدهما ولي او وكيل او فضولي من الآخر
 او ولي من احدهما وكيل او فضولي من الآخر او وكيل من احدهما فضولي من
 الآخر فالاول مستحيلة وخمسة متفق على صحتها والاربعة الباقية باطلة
 عندهما خلافا لا يوجب وشار الى عدم صحتها بقوله ليس ذلك الواحد
 فضوليا ولوس جانب **قول** توفيق عقوده اي الفضولي قال الشارح هنا
 بانه صبي باع مثلا ثم بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز لانه له وليا
 يجيز حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يجز
 لانه وقت العقد لا يجيز له فيبطل ما لم يقل وقعته فيصح نشأه لا اجازة
 كما بسط العادى **قول** وكذا المولى يعني المولى المعتق اذا تزوج معتقة
 الكبيرة بلا استئذان لا يجز ومثله الحاكم والسلطان اذا تزوجا كبيرة بلا
 استئذان **قول** كذا في الجوهر جميع ما تقدم من قوله ولابن ابي عمير في قوله السلطان

عبادة الجوهر **قول** يعني بخلاف الصغيرة اي يقصد صاحب الجوهر بقوله
 الحاكم والسلطان ان حالهما مع الكبيرة مخالف حالهما مع الصغيرة فلها ان
 يزوجا الصغيرة التي لا ولي لها غيرهما كالمجنون والمعم وهو مناف لما تقدم قريبا
 في الفروع من ان القاضي ليس له ان يزوج الصغيرة من نفسه واليه اشار
 بقوله كما مر كان في عبارة غموض فان ظاهرها يقتضي ان كون حكم الكبيرة مخالفا
 لحكم الصغيرة في حق الحاكم والسلطان قد مر وليس كذلك فان الذي مر في الفروع
 عدم صحة تزويجها من نفسه كما علمت ومعلوم انه ليس له ان يزوج الكبيرة
 من نفسه بلا استئذان فكان حكمها سواء في حقه فتعين ان يراد خلافا
 الظاهر بان يجعل قوله كما مر حال من المنفى بحسب المعنى فان معنى قوله بخلاف
 الصغيرة ان حكمها الكبيرة ليس بحكم الصغيرة فقوله كما مر حال من قوله حكم
 الصغيرة المنفى ليس **قول** فليجوز التزويج ان يقال ان دلالة الجوهر على ان
 حكم الصغيرة يخالف حكم الكبيرة بطريق المفهوم وما تقدم في الفروع
 منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم كيف وقد ايد بكلام الفتاوى
 الهندية المنقول عن المحيط كما قدمناه **قول** ان يزوجها متعلق بالوكيل
 اي الوكيل تزويجها وبالنظر لتفسير الشارح الوكيل بالذي وكلته يكون
 متعلقا بوكلته وقوله ذلك مبتدأ للوكيل خبر وعلى هذا زيادة الشارح
 قوله فان له مفصلة للمعنى لبقاء الخبر من يزويجها ان جعل ان يزوجها
 مبتدأ صار المعنى ان وكلها مطلقا لانه يزويجها من نفسه وفاداه لا
قول اربعة اشياء هي المبيع والعاقدة والثمن ان كان عرضا **باب**
المس قوله عشر قيمة البكر اي عشر قيمتها ان كانت بكر ومثله الشيب والظاهر
 انه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب
 تكميل الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر مثل او مسمى **قول**
 ورواية الاقل اي كافي حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبه اثر صفة فاخبره انه تزوج فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كدرىقت البها فقال زنة نواة من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم اولم ولو بشاة رواه الجماعة كذا في التبيين **قول** كحل على
 المجلل هذا على تقدير ان يراد بالفاة نواة التمر فان اراد بها ما وزنه خمسة
 دراهم كما هو عند اكثر اوثلاثة دراهم كما هو عند الامام احمد بن حنبل رضي
 الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعي رضي الله تعالى عنه به كما في التبيين
قول وزن بالرفع ثقت لعشرة **قول** ولو دينا اي في ذمتها اوفى
 ذمة غيرهما الاكول فظاهر واما الثاني فكما لو تزوجها على عشرة على زيد
 فانه يصح وتاخذها من ابها ثاثة فان اتبعت المديون اخبر الزوج على
 ان يوكلها بالقبض منه كافي النهداي لئلا يلزم بملك الدين من غير من عليه
 الدين **قول** قيمته عشرة وقت العقد اي في ظاهر الرواية حتى لو تزوجها
 على ثوب او مسك او موزون قيمته يوم العقد عشرة فصارت يوم القبض

أقل ليس لها الرد في العكس لما ناقص كذا في المهر **قوله** أما في ضمانها إلى آخره
لو صارت قيمة العرض يوم القبض أكثر مما كانت وقت العقد وقبل طلقها قبل
الدخول بعد ما استهلكه ردت نصف قيمته يوم القبض لأنه إنما دخل في ضمانها
بالقبض فتعتبر قيمته يومه كذا في المهر عن المحيط **قوله** أو تزوج ثانياً في
العدة صورة طلق امرأته المدخول بها بائناً ثم عقد عليها ثانياً في العدة ثم طلقها
وجب كل المهر وإن لم يدخل بها لأن وجوبه لعدة عليها فوق الخلوة بها كذا في
البحر **قوله** وإذا لة بكارتها إلى إزالة الزوج بكارتها فإذا طلقها بعد
ذلك قبل الخلوة وجب كل المهر **قوله** فعلى الأجنبية أيضاً أن يكون على الزوج
نصف المسمى **قوله** ثم بحثنا قال في النهي وفي جامع الفصولين تدافعت
جاريه مع أخرى فزالت بكارتها وجب عليها مهر المثل انتهى وهو باطلاً
بعم ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الأجنبية كذا في
إذا طلقها الزوج قبل الدخول فقدره انتهى كلام المهر فيه أن عبارة
جامع الفصولين تدل على وجوب كل مهر المثل مطلقاً من غير تفصيل بين ما
إذا طلقها قبل الدخول ولم يطلقها كما لا يخفى وحديث يعارض إيجابهم نصف
مهر المثل على الأجنبية فيما إذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المهر كذا
في جواهر الفتاوى ولو اقتص بحجته بكارته امرأة باصبع فقد اشار في المبسوط
ولجامع الصغير إذا اتضاها كرها باصبع أو جرحاً بالهالة مخصوصة حتى
افضاها فعليه المهر ولكن ما ينبغي أن يكون أن هذا وقع سهواً فلا يجب إلا بالآلة
الموضوعة لقضاء الشهوة والوطء ويجب كالأش في ماله انتهى كلام المهر في
المقام **قوله** ما قيمته خمسة أي وقت العقد **قوله** ودرهانه ونصف
أي من خمسة الترخ في دمه **قوله** إذا لم يكن أي المهر العرض **قوله** فلا نفاذ
تفرع على قوله توقف **قوله** ونحوه المأذية المرض **قوله** وعليها نصف
قيمة المهر قال في النهي وأعلم أن الزيادة في المهر إما متصلة متولدة كالسنة
أو لا كالصبيغ أو منفصلة متولدة كالولد أو كالأرض وكل ما أن تكون
قبل القبض فتتصرف إلا غير المتولدة أو بعده فلا تتصرف فلا أقام
ثمانية **قوله** يوم القبض أي لا يوم العقد **قوله** تنصف قبل القبض
ظاهر التركيب أن قوله قبل القبض ظرف لقوله تنصف مع أنه في عبارة المهر
ظرف للزيادة كما لا يخفى **قوله** في الشغار كسر الشين مصدر شاعر أصل
الشغار الخاوي يقال بلدة شاعرة إذا حلت عن السلطان والملاذ هنا الخاوي عن
المهر لأنها بهذا الشرط كأنها أخليا البضع عنه **قوله** معاوضة بالعقد
بأن يجعل كل منها بضع بنته مهر البنت الآخر قال في المهر وهذا القيد لا بد
منه في سمي الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجتك بنتي على
أن تزوجني بنتك فقبل أو على أن يكون بضع بنتي صدقاً لبنتك فقبل
الآخر لزوجته بنته ولم يجعلها صدقاً لم يكن شغاراً بل كحاشيها اتفاقاً
وإن وجب مهر المثل في الكل لما أنه سمي لا يصح مهر **قوله** لأن فيه قبل الموضع

يعنى

يعنى أن موضوع الزوجية أن تكون خادمة له **قوله** ومفاده إلى آخره
أبحث لصاحب المهر **قوله** وباء زوجتك أي لو أورد في حديث سعد الساعدي
من قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً
فقال عليه السلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور
سماها فقال عليه السلام قد ملكتها بما معك من القرآن ويرى أنك تحبها
وزوجتك كذا في التبيين **قوله** على قول المناهضة وهو الذي اختاروه
في الأجواز أن من أن عقد الأجارة في الطاعات صحيح فيكون التزوج على
التعليم كالزواج على سكنى الدار **قوله** ولما خدسته لأن الخدومة إذا كانت
بأذن المولى صار كأنه يخدم المولى فليس فيه قلب الموضوع **قوله** به
يفنى هو قول الخصاف وقال الكرخي يعتبر حالها واختاره القدروري
واختار السرخسي اعتبار حاله ورجحه في الهداية كذا في المهر **قوله** فانها
تأخره أي الزيادة المعنوية من قوله أو يزيد **قوله** ومعرفة قدرها
عطف على قبولها كوجود ثالث على قول المجنون ونحوه كما ساق **قوله**
فليس للطبيعي مثال مستقل بل هو ما طبيعي حتى كوجود الثالث وأما طبيعي
شرعي كالحبس **قوله** كالحرام أي سواء كان المحرم الرجل والمرأة وسواء كان
بحج وعمه كما في مسكن **قوله** ورتق هو ما عطف عليه بحر وعطف على
ما عطف عليه من خارجها شارح كالمخ إلى ابتداء **قوله** ولو تزوج البتة للمصاحبة
أي ولو كان الصغير مصاحباً للزوج يعني لا فرق بين أن يكون الزوج والزوجة
أو كل منهما صغيراً **قوله** مطلقاً أي سواء كان لأحدهما أو لا **قوله** مطلقاً
أي سواء كان عقوراً أو لا **قوله** وكان له بالزواج في بعض النسخ يار وهو
مخيف كما لا يخفى **قوله** وما إذا لم ير فيها لأن التمس لا يحصل بدون
المعرفة بخلاف ما إذا لم تعرفه والفرق أنه يمكن من وطئها إذا عرفها
ولم تعرفه بخلاف عكسه فإنه يحرم عليه وطئها كذا في البحر وفيه أنه إذا لم
تعرفه يحرم عليها تمكيتها منها فالظاهر أنها تمنعه من وطئها بناءً على
ذلك فينبغي أن يكون ما عفاً تام **قوله** وصلاة الفرض فقط أي أداء
كما بحثه في النهي **قوله** مجبوراً أي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب
وهو انقطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في الجب
ولذا اقتصر الأصحاب على قطع الذكر كذا في النهي **قوله** أو خصياً بفتح
الخاء فيعيل بمعنى مفعول وهو من خصيته وبقي ذكر **قوله** كما بسطه في
النهي حيث قال قال في البحر وأشار المصنف إلى صحة خلوة الخنثى بالأولى
وأقول يجب أن يراد به من ظهر حاله أما المشكل فنكاحه موقوف إلى أن
يتبين حاله ولهذا لا يزوج له من يحنه لأن النكاح الموقوف لا يفيد
إباحة النظر كذا في النهاية ولا فاد في المبسوط أن حاله تبين بالبلوغ
فإن ظهرت فيه علامة الرجال وقد زوجه أبوه امرأة حكم بصحة نكاحه من
حين عقد الأب فإن لم يصل إليها أجل كالعين وإن زوج رجلاً تبين بطلاً

وهذا صريح في عدم صحة خلوة قبل ذلك وبهذا التفسير علمت ان ما نقله في
الاشباه عن الاصل لوزوجه ابوه رجلا فوصل اليه جاز ولا فلا علم بذلك
او امره فبلغ فوصل اليها جاز ولا حل كالعيني ليس على ظاهره **قوله** في
ثبوت النسب قال في البحر وينبغي ان يذكر ثبوت النسب في احكام النكاح القائمة
مقام الوطى لانه من احكام العقد وان لم توجد خلوة اصلا كما صرح به في
المسوط **قوله** والنفقة قال في النضر وما زاده الشارح وغيره من وجوب
النفقة والسكنى في هذه المدة مع الاربع والامانة واعتبار زمن الطلاق ووقوع
باين آخره التحقيق انه من فروع العدة **قوله** ومراعاة وقت الطلاق في حقها
يعني ان طلقها واحدة رجعية في طهر لاوطى فيه وتركها حتى يمضي عدتها كان
احسن اليها آخره فصل في اول كتاب الطلاق **قوله** وكذا في وقوع طلاق باين آخر
يعني ان طلقها بعد الخلوة طلقه ثم طلقها في العدة طلقه باينة وقعت كذا
طلقها بعد الوطى طلقه ثم طلقها في العدة طلقه باينة حيث تقع وقوله
باين آخره اشار به الى ان الطلاق الاول ايضا وقع باينا وان كان بصريح الطلاق
وذلك لانهم لما جعلوا الخلوة مثل الوطى في احكام دون اخرى فان جعلناها
كالوطى في حق وقوع الطلاق وقع رجعي وان لم يجعلها مثله في حقه وقع
باينا فقلنا بالباين احتياطا فان قلت لا يبقى حينئذ جاسع بين المشبه والمثبه
به لان المشبه بحق البائن البائن والمثبه به بحق فيه البائن الرجعي قلت
المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو ان في كل منها وقوع طلاق بعد آخر **قوله**
على المختار هو احدى الروايتين كافي في البحر وفي رواية لا يقع لما ان البائن لا يلحق
البائن الا اذا كان معلقا والغرض ان هذا من وجه المختار ما ذكره في البحر
عن الذخيرة من ان الاحكام لما اختلفت وجب القول بالوقوع **قوله**
والرجعة اي فلا يصير سررا جعبا بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح
بعد الخلوة كذا في البحر **قوله** وتزويجها بالرجع عطف على المجزئ وقوله
كالا بكار حال من الهاء يعني اذا طلق البكر بعد الخلوة تزوج كالا بكار
وبعد الوطى لا **قوله** على المختار وجعلها في المجتبى كالوطى في حق التزويج
فانها تزوج كما تزوج الشيب قال في البحر وهو ضعيف لما قد منس ان
تزوج بعد ما كالا بكار اذا قالت لم يدخلني **قوله** وغير ذلك اي من سقوط
الوطى ونحوه الآتي في النظم **قوله** وغيره بالرفع عطف على مثل الضمير الوطى
والعقد بكسر العين **قوله** واربع بالرجع عطف على اخذ **قوله** فارق
فيه ترجيح الماد بـ الطلاق **قوله** واقوعا فيه اي في الاعداد بمعنى العدة
قوله اذ الحق الضمير للطلاق والالف للاطلاق **قوله** القيد بدل من
قوله يسقط ووطى يعني ان وطئها مرة سقطت مطا ليتها بالوطى وان
خلها لا **قوله** كذلك التي يعني ان الى منها ثم وطئها في المدة كانت
فتا وان خلها لا **قوله** والتكفير يعني ان وطئ في نهار رمضان فعليه
الكفارة وان خلها لا **قوله** ما قسدت عبادة ما نافية يعني ان وطئها

في عبادة يفسدها الوطى فسدت وان خلها لا **قوله** وان انكر الوطى لان
المقصود من النكاح الوطى دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكح والقول
للتنكح باليمين **قوله** واقره المصنف حيث قال ولو لم تكن في الخلوة ففيه
اختلاف المتأخرين كافي في الذخيرة والقنية واختار الطهروسي نفقتها
من عنده انها ان كانت بكرة صحت الخلوة لانها لاوطى الاكرها وان كانت
ثيبا لم تنكح لعدم تسليم البضع اختيارا فكانت لاضية باسقاط حقها بخلاف
البكر فانها تستحق **قوله** ولو قال اي لغير المدخول بها **قوله** في الخلوة
خلوة صحيحة لان المتبادر من لفظ الخلوة **قوله** لوجود الشرط على لطف
كما فعله في المخ لا لقوله باينا وما البينة فعلة بما قال في المخ ويكون
الطلاق الواقع باينا نصريهما بان الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة
يكون باينا **قوله** ووجب نصف المهر لان كاله بتكته من الوطى حسا
وشرعا وحاشا بمجر ما خلها بان وحرم وطئها فكان غير ممكن شرعا
فوجب نصف المهر وهذه العلة لم تجب العدة فان قلت غاية ما نلزم
من هذا التعليل انها خلوة فاسدة والعدة لازمة فيها لما ساق قلت
الفرق ان الزوجية باقية فيما ساق بخلافها هنا **قوله** الموت اي موت
الرجل بالنسبة للعدة وموت ايها كان بالنسبة للمهر **قوله** لعدم تيقني
السقوط في العقود اي فلم يصل اليه بالحية عيني ما يستحقه بالطلاق قبل
الدخول وهو نصف المهر **قوله** او قبضت نصفه احترازا اذا قبضت
اكثر من النصف حيث تردد ما زاد على النصف لا عما اذا قبضت اقل من النصف
فانها لا ترد شيئا بالاولى كافي في النهر **قوله** فان وفي تشديدا لها بدليل ولا
يؤف **قوله** بقوت النفع هو لا قامة في الاول والثالث وعدم الزوج
في الثاني يعني ولما فات النفع بطول كون الالف مهر في المسائل الثلاث
لانها ما رضىت بالالف بشرط النفع وقد فات فوجب مهر المثل
اما في الاولى والثانية فخلوها العقد عن المسمى واما في الثالثة فلان الشرط
الثاني غير صحيح للجهالة فيه فخلوا العقد عن التسمية فوجب مهر المثل
قوله في المسئلة الاخيرة قيد في قوله ولا يزداد على الفين فقط وما قوله
ولا ينقص عن الف فراجع للمسائل الثلاث **قوله** لاتفاقها على ذلك اي
لرضاها بالالف في المسائل الثلاث ورضاها بالالفين في المسئلة الثالثة
قوله لسقوط الشرط قال في الفخ ولو طلقها قبل الدخول بها يجب
نصف المسمى او لا بناء على انه لا خطر فيها وكذا في المسئلة الاولى لان
بالطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار هذا الشرط انتهى قال في البحر
لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى سواء وفي بشرطه او لا لان مهر
المثل لا ينصف **قوله** فانه يصح الشرطان فان قلت ما الفرق بين
هذه وبين مسئلة الالف والالفين قلت اجاب في العناية بان في هذه
لم توجد المخاطرة لان المرأة اما جميلة في نفس امرها ما يبيح غير ان

الزوج لا يعرفها وجهه بصفته لا يوجب المخاطرة فصاح الشيطان
جميعا بخلاف مسألة الالف والالفين فان المخاطرة وجدت فيها في التسمية
الثانية لانه لا يدري ان الزوج يخرجها ولا **قول** في الاصح نص في نزول
ابن سامة عن محمد بن الخلاف وضعفه في البحر **قول** بخلاف ما للورد
آخر كان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة مع مسألة الالف والالفين لا يتحد
حكمها كما فعل في شرحه للملتقى حيث قال ولو تزوجها على الف ان اقام بها
وان كانت مولاة او ثيبا وان لم تكن له زوجة وعلى الفين ان اخرجهما كانت
عربية او بكرا او كانت له زوجة **قول** لزمه الكل قال في جميع الامور ان
المهر ما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة **قول** او على احد هذين
اراد بهذا ان لا فرق بين كلمة او ولفظ احدهما كما في المنع **قول** في كل جنس
له وسط قصد بهذا التعميم وان هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما
عطف عليها بل يعم كل جنس له وسط معلوم **قول** وكل ما لم يخرج المهر
فيه كما اذا تزوجها على ميكل او موزون غير النفدين وبين جنسه لاصفة
بان تزوجها على حنطة او شعير كذا ولم يزد عليه كما في جميع الامور **قول**
والاى وان جاز فيه السلم كما اذا بين صفته ايضا **قول** وكذا الحكم في
كل حيوان قصد التعميم بالنسبة الى الفرس ولو قال في كل ما ذكر جنسه
لشمل نحو العبد والثوب الهوى بل لو قال ولو تزوجها على معلوم جنس
وجب الوسط او قيمته لكان اخص واشمل **قول** في الاصح وقيل بعد
الدخول ليس لاحدهما فسخه الا بفسخ الآخر كما في النهر وغيره **قول**
فلا ينافي وجوبه قال في النهر وقولنا شارح وكل منهما فسخه
بغير محض من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في انه خرج
من المعصية والمخرج منها واجب بلا فائدة امر ثابت له وحده **قول**
بعد الوطى اما اذا حصل التقدير قبل الوطى فلا عدة ولا نسب **قول** لا
الخاوة عطف على الوطى **قول** للطلاق متعلق بنجب وفي تعبيره
بالطلاق نظرا لان الفرقه هنا فسخ لا طلاق واجيب بان الطلاق قد يرد
به الترك كما ساقى في كتاب الرقيق في طلقها او فارقتها **قول** لا الموت
اي موت الرجل قبل الوطى بخلاف الصحيح فان العدة فيه تجب قبل
الوطى وقد بنا بقولنا قبل الوطى لانه لو مات بعد الوطى وجبت عدة
الموت قطعا كما ياتي في العدة **قول** من وقت التفرق اي تفرقا لقاضي
ومثله التفرق وهو فسخ العقد او فسخ احدهما وقال زفر من آخر
الوطيات واختاره ابو القاسم الصفار وهو الصحيح كذا في جميع الامور
قول او متاركة الزوج خص المتاركة بالزوج بناء على ما حققه
قال النهر من الفرق بين المتاركة والفسخ وان المتاركة في معنى الطلاق
فيخص به الزوج اما الفسخ فرفع العقد فلا يخص به وان كان في
معنى المتاركة **قول** في الاصح وقيل شرط قال في القنية وهو الصحيح كذا

كذا في النهر **قول** وتعتبر مدة اى مدة النسب كما في المنع **قول** فاكثر اشارة
به الى ان ذكر اقل مدة الحمل احتراز عما هو اقل منها فقط لا عما هو اكثر منها ايضا
قول وحكم هذا اى حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه واداره بجملته
المسي او بعدم التسمية او بتسمية شخصي والاجر خبر حكم والمال به اجر المثل
والمسي في الصورة الاولى واجرا المثل بالغا ما بلغ في الثلاثة الاخيرة
وقد فصل ذلك بقوله وجوب ادى مثل الآخرة فادى اما مضاف الاضافة
بإنية او غير مضاف ومثل بدل منه كالا يخفى **قول** والواجب كالتالي
آخر يعنى ان الكتاب الفاسد كما اذا كاتبه على عتق مقيمة لغيرة بجملته
المكاتب الاكثر من قيمته والمسي وثار الكتاب به والقيمة مجروران ولا يوقف
عليها بالهاء لاختلاف القافية حينئذ **قول** وفي النكاح اى الفاسد
بعدد الشهود مثلا المثل اى بالغ ما بلغ ان لم يسم ما يصلح ميرا والا
فلا يقل من ميرا المثل والمسي **قول** ان لم يكن يخل ما اذا المراد يخل لا يجزى
قول وخارج البذر يعنى ان المزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها ففران
معينة لاحدهما يكون الخارج فيها لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له
فعليه مثلا اجرا لعامل وان كان البذر من العامل فعليه اجرا لمثل الميراث
قول اجل كجملته بمعنى نعم **قول** والصلح والرهن اى الصلح الفاسد
بغير جهالة البذل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من
المتعاقدين نقضه **قول** امانة غيب مبتدأ محذوف عائد على كل من
الصلح والمهر من الذين دل عليها الصلح والرهن **قول** او كالصحيح
حكمه يعنى وقيل انه مضمون فيها كالصحيح منها **قول** ثم الهبة بسكون الهاء
للضرورة يعنى ان الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض
في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يقسم **قول** وصح بيعه اى بيع المشتري
واللام لتعدية البيع وقوله اقترض نفق لعبد وفا على اقترض مستتر
عائد على المستقرض ومنفوق له محذوف عائد على العبد يعنى اذا استقرض
عبدا كان قرضا فاسدا لانه قيمى ويفيد الملك فيصح بيعه **قول**
مضاربة بسكون الهاء للضرورة يعنى ان المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط
عمل رب المال حكمها الامانة اى يكون مال المضاربة في يد المضارب
امانة **قول** والمثل في البيع انما لو اجب في البيع الفاسد بنحو شرط
لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان مثليا وقيمته
ان كان قيميا وثار الامانة والقيمة مرفوعة ان ولا يوقف عليها بالسكوت
لما مر واما بقية الاحدى والعشرين فقال وبقي من التصرفات الفاسدة
الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة
والصرف والوصية والقسبة اما الصدقة ففي جامع الفصولين انها
كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض واما الخلع فحكمه انه اذا بطل لعوض
فيه وقع باينا وذلك كالخلع على خير او خنزير او ميتة واما الشركة وهي

المفقود منها شرطها مثل ان يجعل الرج فيها على قدر المال كما في الجمع ولا ضمان عليه لوهلك المال في يده كما في جامع الفصولين وما السالم وهو ما قد فيه شرط من شرائط الصحة في حكم رأس المال فيه كالمغصوب فيصح فيه ان ياخذ به ما بدله يد يد كذا في الفصول وما الكفالة كما اذا جعل المكفول عنه مثلاً كقوله ما يايعت احداً فعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما اداه حيث كان الضمان فاسداً كذا في الفصول ايضاً وما الموكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر انه لم يفرق بين فاسدها وبطلانها وصحوا بان الاقالة كالتكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف ان لا فرق بين فاسده وبطلانها وقالوا لو وقعت الاقالة بعد التقبض بعد ما ولدت الجارية في بطلان **قول** كينته عنه مثال التفتي **قول** ومفادته في الفادة لصاحب النهج **قول** وقت العقد ظرف لثباتها الثانية بالنظر التفتي ولتعتبر بالنظر للزوج **قول** ويعتبر حال الزوج ايضاً قال في النهج قالوا يعتبر حال الزوج ايضاً اي بان يكون هذه كازواج مثاليها من نسائها في المال والحب وعدها كذا في فتح القدير قال في البحر وينبغي ان يكون الجاهل والبلد والصغير والتفوي والسند مدخل فيه ايضاً اذا شاب والمتقي يتزوج بارخص من الشيخ والفاسق **قول** قال اي الكمال **قول** ومهر الامة دخل في المطلاق ما اذا كان لها قوم اب كما اذا تزوج خرم امة رجل ولم يشترط الحرية فبنته امة وهي وان كانت من قوم ابها لكن خالفهم في الحرية فلم تحصل المائنة **قول** لما ذكره علة لثبوت مهر المثل والمرد بما ذكر المائنة سنا وما عطف عليه وأشار به الى انه لا بد من الشهادة على الامور المائنة بينهما وان مرس الاولى كان كذا **قول** فالقول للزوج اي في ان مهر مثلها كذا **قول** كما مر اي في مسألة عدم وجود الشهود **قول** وصح ضمانه الولي سواء كان ولي الزوج او الزوجة صغيرين كانا او كبيرين كما في النهج **قول** ولو عاقدان يكون ولي الصغيرين **قول** لانه صغير تعلقيل يصل جواباً لسؤال مقدّر قد يره اذا ضمن ولي الصغيرين المهر يلزم ان يكون مطابقاً ومطابقاً وهو لا يعقل وحاصل الجواب ان الولي في التكاح صغير كالرجل فيه **قول** لكن استدراك على صح **قول** بشرط صحته اي الولي **قول** وهو اي المكفول عنه وارثه اي وارث الولي بان يكون الولي ابا الزوج **قول** لم يصح الا وصية لو ارث **قول** ولا اي وان لم يكن المكفول عنه وارث الولي **قول** وقبول المرأة عطف على صحته وهذا فيما اذا كانت المرأة بالغة **قول** او غيرهما وهو لهما وهذا فيما اذا كانت المرأة صغيرة والكفد وليه امان كان ولها فاجابه يقوم مقام القبول كما في النهج **قول** او الولي الضامن اي سواء كان وليه او وليها **قول** ان امر سبني للعلوم وضيم للزوج او للجهول وضيم للولي **قول** ولا يطالب الا بالان المهر المألزم ذمة الزوج ولا يلزم الا بال عقد اذ لو لم يره به لما افاد الضمان شيئاً كذا

في النهج **قول** ان لم يره او جعل كله لم ينفذ بهذا التركيب لاقسام اذ قد بقي ما اذا اجل بعينه وعجل بعضه **قول** فكما شرط جواب شرط محذوف تقديره فان اجل كله او جعل كله **قول** لان الصريح هو شرطه **قول** يفوق الدلالة على العرف **قول** جملة فاحشة كعيب الرج **قول** الا ان اجل استثناء من المستثنى **قول** حتى تقبضه اي الباقي بعد اربعين المحذوف من العبارة فان عبارة النهج بقى لزوجها على ماية مثلاً على حكم الملول على ان يعطيها قبل الدخول اربعين والباقي على حكمه كان لها الامتناع حتى تقبضه انتهى لا يخفى ان ضمير تقبضه فيها راجع الى الباقي **قول** فلا تخرج تفصيل ما ايهما المتن يعني قبل الاخذ لا تخرج بلا اذن الحق الى اخره فلما ان تخرج بلا اذن وما بعد الاخذ فليس لها ان تخرج بغير اذن اصلاً وتخرج باذن الحاجة ويخرج عليها لغير حاجة **قول** حلف مسكر التسمية اي عند تزويجها عن البينة **قول** يجب مهر المثل هذا مقيد باذا كان اختلاف قبل الطلاق سواء كان قبل الدخول او بعده او كان اختلاف بعد الطلاق لكن كان الطلاق بعد الدخول خوله او الخلو اما اذا كان اختلاف بعد الطلاق وكان الطلاق قبل الدخول فالواجب المتعة كما في البحر ولم يتعرض له الشارح والمتن **قول** وفي المهر يخلف اجماعاً اشارة الى الرد على صدر الشريعة قال في البحر ذكر صدر الشريعة انه يخلف عندهما فان تكلت المسكر ان حلف المسكر وجب مهر المثل وما عدا ذلك حنيفة ينبغي ان لا يخلف المتكر لانه لا يخلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل فيه نظراً لان التحليف هنا على المال لا على اصل النكاح فيجب ان يخلف مسكر التسمية اجماعاً وهذا استقواء عنه لظهور **قول** حال قيام النكاح اي سواء كان اختلاف قبل او طوي او بعده ومثل ما اذا اختلف بعد الطلاق وكان الطلاق بعد الدخول او الخلو وكان ينبغي التنبيه عليه **قول** فوالمسكر ديناً كالالف ولا يفتي **قول** كسيلة العبد والجارية اي بان قالت تزوجتني على عبد فقال بل على جارية كافي المهر **قول** فلها المتعة الى آخره قال في البحر بخلاف ما اذا اختلفا في الف ولا يفتي لان نصف الف ثابت بيقين لا تقا قهما على تسمية الف الف الملك في نصف الجارية ليس ثابت بيقين لانها لم ينفقا على تسمية احدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية اياً اختارها فاذ لم يوجد سقط البدل ان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع **قول** القول لورثته اي ما اعترفوا به لزمهم ولا لا كما في النهج **قول** القول لمسكر التسمية هي ورثة الزوج لانهم الذين يتكرونها ويدل عليه قول الكثر ولو ماتوا ولو في القدر فالقول لورثته **قول** لم يقض بشئ كان الاولي ان ياتي بواو العطف قبل هذه الجملة لتكون عطفاً على ما قدره عطف مسبب على سبب **قول** ما لم يره من سبب الجهول اي ما لم يره من مدعى التسمية عليها **قول** كقوله لشمع تمثيل لغير جهة المهر **قول** فلما ان تسترد العوض من جسده ليس في عبارة ان يلج قوله من جسده وعبارة وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تزوج امرأة وبعث اليها بهذا وعوضته المرأة عن ذلك عوضاً ثم زفت اليه ثم فارقتها وقالها بعثت اليك

عارية فلواراد ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول له في الحكم لانه
انكر التملك فاذا استرد ذلك منها كان لها ان تسترد ما عوضته **قوله** كتاب
تمثيل لغير المهر **قوله** قال الفقيه اى بوالثين كما في المخرج **قوله** كنف وملاة
قال الرزقي لانه لا يجب عليه ان يمنحها من المخرج بل له ان يمنحها **قوله** فقط
قيد في عينه لا في قائمها واحترز به عما اذا اغير بالاستعمال كما اشار اليه الشارح قال
في المخرج لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما استقصى باستواله
شي **قوله** لا رجوع مطلقا اى سواء دفع لها او اكلت معه كما دل عليه الاصح
قوله فلا مطلقا اى سواء شرط في النكاح عليها التزوج او لا كما يدل عليه ظاهر
ما في البحر حيث قال لو نفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها اذا انقضت
عدها فلما انقضت ابنت ذلك ان شرط في النكاح التزوج كان يقول نفق
بشرط ان يتزوجني يرجع زوجت نفسها اولا وكذا اذا لم يشترط على الصحيح
وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرط وصح ايضا وان ابنت ولم يكن
شرطه لا يرجع على الصحيح انتهى وقال في المخرج والمحصل ان المعتدة ما ذكره العمد
في فصوله انها تزوجته لا رجوع مطلقا وان ابنت فله الرجوع ان كان دفع
لها وان اكلت معه فلا مطلقا **قوله** وعلمه دل بهذا العطف على ان المعتدة
العلم حتى لو كان حاضرا ولم يعلم كان له ان يسترد ولو كان غائرا فبلغه ما
فعلت فسكت لئلا يسهل ان يسترد تامد **قوله** ودقت الى الزوج اظاهران
هذا القيد نفق لان سكوتها اذن بالدفع وهذا الدفع حبة للفرق ولا رجوع
فيها من غير نفق على زفاف ولا غرم ويدل عليه عدم تقيد الاشياء به حيث
قال دفع لئلا يسهل في تجهيزها اشياء من متعة الاب وهو ساكت فليس له
الاسترداد **قوله** السبع والثلاثين قد منها في باب الوطى عن الاشياء **قوله**
على امر في زهر الجواهر متعلق بالثمان ولا رجوع فان صاحب زواجر الجواهر
حاشية الاشياء وهو الشيخ صالح ابن المصنف زاد على ما في الاشياء ثلاث عشرة
مسئلة ذكرها الشارح في كتاب الوقف **قوله** لو زفت اليه في العبارة اجمالا
وسبق في كتاب الوقف عن القضية ما نصه ولو زفت اليه بلا جهاز فله ان يطا
بما بعث اليه من الدنيا ويراد ان كان للجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث
في عرفهم حينئذ يعني بانه اذا لم يجهن بما يليق فله استرداد ما بعث والمعتبر
ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها انتهى كلامه **قوله** الا اذا سكت طويلا المراد
بالسكوت الطويل ان يسكت زمانا يدل على رضاه قال الشارح في كتاب الوقف
ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يتخاضم بعد
ذلك وان لم يتخذ له شي **قوله** ومحارم اى وحرمة نكاح محارم وهذا
يعرف ما سبق في باب نكاح الكافر من قول مشايخ الفرق بفساده ولان
الاصح من انه يقع جائزا اى صحيحا لان معنى حكينا بالصحة عدم الترتيب
لم **قوله** الا في مستلحق اقتضى ان المنفصلة ما نفعه جمع **قوله** وبائع مئة
قبل تسليم قال في حد المزامن الجور من هذا النوع المجارية المبيعة في حق

البائع قبل التسليم في ضمانه وبدء وتعود الى ملكه بالهلاك قبل التسليم وكذا في
البائع الفاسد قبل القبض او بعده اما قبل القبض فليقأ الملك ولما بعده فلا
له الفسخ فله حق الملك فيها وكذا اذا كان بشروط الخيار سواء كان الخيار للبائع
او للمشتري فان كان البائع فليقأ ملكه وان كان للمشتري فلا ان البائع لم يخرج عن
ملكه بالكلية انتهى وقوله ومن هذا النوع اى النوع الذي لا حد فيه شبهة المحل وهل
المهر ايضا منصف في جميع هذه الصور اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع
قوله ويسقط من الثمن ما قبل البكارة اى حدوث العيب فيها وهي بعد في ضمانه
قوله تدفعت جارية قد مناه اولاد اباب عن المهر **قوله** لا يعتزل من يعني
ان اختلاف في تحملها الرجل يرجع في ذلك للنساء ولا عبرة بالسنة في شرحه للمنفق
وفي البزارية لاب الصغير المطالبة بالمهر فاذا دفعه الزوج له المطالبة تسليما
فان اختلفا في تحمل الرجل فالتقاضي بينهما النساء ولا يعتزل من **قوله** ولا يلزمه
اى الزوج قال في شرحه للمنفق ولو سلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا بدى ايرجى
لا يلزم من الزوج طلبها **قوله** تكبها اى بعد البكارة **باب** **نكاح الرقيق**
قوله هو المملوك فيه ان التعريف ليسا والمعر ف لان بينهما عموم وجب
لانفراد الرقيق بالاسير في دار الحرب والمملوك بغيره لا دى والجواب ان المملوك
المملوك من بني آدم كما صرح به في المخرج وبالرقيق الرقيق المحر بدار الاسلام لان كلمة
لو تزوجت في دار الحرب وفي سيرة لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه لا يجيز
له في ان وقوعه كما في الهدى بحثنا علم ان كل من الرق والملك كامل وناقص ففي
الرق كماله وفي معتق البعض ناقصان وفي الكتاب كمال الرق وفي المدة بر
واما الولد كمال الملك **قوله** فلاهرن فريغ على بطل **قوله** فيطالب بنفسه على
يدخل لا على النفي **قوله** سب اى اب اليتيم فانه يزوج امته وكذا جده وكذا
وصيه والقاضي **قوله** ومكاتب اى فانه يزوج امه ابنة لا عبده كما في
القهيستان **قوله** ومفاوضى اى فانه يزوج امه المفاوضة لكنه لا يزوج
العبد كما في القهيستان **قوله** ومستول اى فانه يزوج امه الوقف **قوله**
الامن ملك اعناقه اى اعتاق جميعه بدليل انه لا يزوج عبد المعوضة **قوله**
سب الزوج هو النكاح والمراد بالوجوب وجوب المهر النفقة **قوله**
منه اى من القن وغيره **قوله** ان تجددت يعني ان لزومه نفقة فيبيع فيها
فام يف ثمنه ما عليه من النفقة بقى الفضل في ذمته فيطالب به بعد الاعتق
ولا يتعلق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجت عليه نفقة عند
السيد الثاني بيع فيها ويفعل بالفضل كما مر **قوله** وفي المهر مرة فيه انه لو لم يهر
مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا اطلقها ثم تزوجها بيع ثانيا فلا فرق بين المهر
والنفقة الا باعتبار ان النفقة تتجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر
كذا قرره شيخنا السيد رحمه الله تعالى **قوله** الا اذا باعه منها فان ما عليها
من مقدار ثمنه يلتقي قصاصا بقدره ما لها والباقي يسقط لان السيد لا يتق
دينا على عبده **قوله** ولو تزوج المولى امته اى سواء كانت فنة او مدبرة او

امر ولد **قوله** من عبده اي سواه كان قنا او مدبرا او ابن ام **قوله** لا يجب
 المهر لا تلزمه الواجب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على ان مهر
 الامة يثبت للسيد ابتداء في غير الماذونة والمكاتبة ومعتقة البعض كافي
 المهر **قوله** بل يسقط اي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على ان مهر الامة
 يثبت لها اولاً ثم ينتقل للسيد كما في المهر عن الفسخ **قوله** لا نه اي كلام يطلقها
 وفارقها **قوله** بخلاف الفصولي قال في المخرج فان قيل يشكل ما لو زوج
 الفصولي رجلاً امرأة فلا يبلغ الخبر اليه قال طلقها فانه يكون اجازة قلت
 اجيب عنه بان المولى لا يقدر على التطليق فلا يمكن الامر به فعمل مجازعني
 رد النكاح وثمة يملك الطلاق بالاجازة فيملك الامر به فتثبت الاجازة في
 ضمنه **قوله** خلافاً لها اي حيث قال لا ينتظم لفساد لان المقصود من النكاح
 في المستقبل الاعاق والتخصيص وذلك بالجائز وله ان اللفظ مطلق فيخرج
 على اطلاقه وبعض لمقاصد من النكاح الفاسد حاصل بالنسب ووجوب
 المهر والعدة على اعتبار وجود الوطى كذا في المخرج **قوله** وان نوى مراً اي لا نه
 عدد محض كافي **قوله** وكذا التوكيل بالنكاح اي ينتهي بمره وان نوى
 مراً لا نه عدد محض ولو نوى اربعاً صامح لانها كل نكاح المكر في البحر **قوله**
 كما مر في قبيل قوله ولو زوج المولى منه من عبده **قوله** وامر ولد ومثلها
 المدبر كافي **قوله** وان شرطها في العقد لا نه شرط لا يقتضيه العقد
 فاصح لا يخلو اما ان يكون اجازة او اعادة او اكل باطل لعدم التوقيف الثاني
 ليس بلازم كافي **قوله** اما الوشرط الجواب سواء تقديره ما الفرق بين
 هذا وبين ان يشترط للمتزوج بامة (جل حرية اولاده حيث يلزم
 الشرط في هذه وتثبت حرية ما ياتي من الاولاد وهذا ايضا شرط لا يقتضيه
 نكاح الامة كذا في البحر وتقيده بالحر يقتضي ان العبد لو تزوج امة رجل
 وشرط عليه حرية اولاده وقبل لا يكونون احل راسع ان قبول المولى
 تعليق الحرية بالولادة وهو موجود في سورة العبد فتأمل **قوله** والتزوج
 عطف على الشرط **قوله** على اعتبار حال من التزوج والمهر الشرط **قوله**
 هو معنى تعليق الحرية بالولادة خبران **قوله** ومفاده الى آخره قال في البحر
 وقد ذكره في الحكمين في المبسوط في مسألة التعليق من حيث بقوله كل ولد
 تلدينه فهو حر فقال لومات وهي جلي جاز بيه فان ولدت بعد لم تعتق
 ذكره في باب عتق ما في البطن الا ان يفرق بين التعليق من حيث او التعليق
 معنى لم يظهر لي الآن ذكره في المحيط من باب عتق ما تلده الامة وقال
 بعده ولو قال العبد يملكه او لا يملكه كل ولد يولد له فهو حر فان ولدت له من
 امة يملكها الخالف يوم حلف عتق ان ولدت في ملكه او لا بطلت اليه
 انتهى وهي شبه بمسئلتنا **قوله** فارغة عن خدمة المولى قال في البحر وظاهره انه
 لو جدها مشغولة بخدمه المولى في مكان حال ليس له وطئها وانما يجوز له
 اذا لم تكن مشغولة بخدمه المولى ولماره صريحاً **قوله** او اتخذها نهاراً

واعادها

واعادها لبيت الزوج ليلاى وتكون نفقة الفهار على السيد ونفقة السيد على الزوج
 كما في القهستاني عن القنية **قوله** ولو امر ولد اشار به الى ان له اجبار المدبر والمدة
 بالاول **قوله** ثانياً اي كان متوقفاً او لا على اجازة المكاتب فالثانية بالنظر
 لمطلق التوقف لا بالنظر لخصوص التوقف على اجازة المولى ولا فم يسبق توقف
 على اجازته **قوله** حليات هو جعل وطئ السيد ايها **قوله** على موقوف هو جعل
 الزوج ايها **قوله** والدليل بعمل العجائب قال في البحر في المحيط وغيره المولى
 اذا زوج مكاتبته الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها لم تحقه بالمائة
 فيما يثبت على الكتابه ثم انها لو لم ترد حتى ادت فعتقت بقي النكاح موقفاً على
 اجازة المولى لا اجازتها لانها بعد لعق لم تنق مكانية وهي صغيرة والصغيرة
 ليست من اهل الاجازة فاعتبر لتوقف على اجازتها حال رقها ولم يعتبر بعد
 العتق قالوا وهذا المسئلة من عجب المسائل فانها ما زادت من المولى بعد زادت
 اليه قرباً في النكاح فانه يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله واجب منه انما لو
 ردت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره المولى وان اجازة المولى لا نه طر حل
 بات على موقوف فابطله الا ان هذا كله ثبت بالدليل وهو يعمل العجائب انتهى وقال
 القهستاني ومن عجب المسائل ان المشايخ صرحوا باجازة السيد نكاح المكاتبه
 الصغيرة بعد لعق باعتبار ان المالك وهو الولد ولم يصح اقبله مع حقيقة
 المالك وكذا صحوا اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة
 يذول ويصحوا بعد وهي حرة يذول ورفية لانها في الصورتين لم يصح نصرها بعد
 العتق لصغرهما وما قبل فيصح الحاقها بالباينة كافي المحيط **قوله** وبحث
 الكمال اي حيث قال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد
 العتق بل بمجرد عتقها بنفذ النكاح لما صرحوا به من انه اذا تزوج العبد بغير
 اذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو متنع لانفقا
 ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهة فكيف يتوقف ولانه كان
 نافذاً من جهته وانما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولي محبر وانما التوقف
 على اذنها لعقد الكتابه وقد زال بقى انفاذ من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيراً
 ما يقلد الساهون الساهين وهذا بخلاف الصبي اذا زوج نفسه بغير اذن وليه
 فانه موقوف على اجازة وليه فلو بلغ قبل ان يرد لا ينفذ حتى يجنيه الصبي لان
 العقد حين صدر منه لم يكن نافذاً من جهته اذ لا نفاد حالة الصبا وعدم
 اهلية الرأي بخلاف العبد ومولى المكاتبه الصغيرة ولما سئل الصغير
 والصغيرة ليا من اهل العارية بخلاف ابائنا انتهى قال في البحر رجل به انه سواب
 وغلط اما الاول فلان المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينب
 السهو اليه والى مقلديه واما الثاني فلان محمد رحمه الله تعالى على لتوقفه على
 اجازة المولى بانه يتحدد له ولاية لم تكن وقت العقد وهي لولا بالعتق ولذا انما
 يكون له الاجازة اذا لم يكن لها ولي قريب منه كالاخ والعلم قال فصلا كاشريك
 زوج العبد ثم ملك الباقي وكن اذن لعبد بینه او زوج نافلته ثم مات الابن

بجواز الرهن ومولى المأذون بآثار سقط الدين حيث لا يقتضيه الاجازة
لأن النفاذ بالولاية الأصلية وحاصله ان الولاية التي قارنها رضاه بنزول
ولاية بحكم الملك وبعد العتق بتجدد له ولاية بحكم الولاية فبشرط تجديد
رضاه لتجدد الولاية كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير وكثيرا ما يعترض المخالفين
على المصديقيين **قوله** ولو قلنا في مباشرة أو نسبيا كما هو مقتضى إطلاق
غير **قوله** لم يسقط أي لأنه ليس من أهل المجازة كما في المخرج **قوله** سقط
المهر هذا عند أبي حنيفة وقال عليه المهر لولاها اعتبارا بموتها حتف
انفها وهذا لأن المقتول ميت باجله وله أنه منع المبدل قبل التسليم
فيجازي بمنع المبدل كما اذا اردت الحرة وكذا اذا قتل البائع المبيع قبل التسليم
والقتل في أحكام الدنيا جعل تلافيا حتى رجب القصاص والدية فكذا في
حق المهر وفاد يسقطه أنه ان لم يكن مقبوضا سقط عن ذمة الزوج
وان كان مقبوضا لزم رد جميعه على الزوج كذا في المبسوط **قوله** ولو
صغيرة أي لأن الصغيرة العاقلة من أهل المجازة على الردة بخلاف غيرها
من الأفعال لأنه لم يحظر عليها والردة محظورة عليها كذا في المخرج **قوله**
لو فعلت ذلك امرأة لأن جنابة المهر على نفسه غير معتبرة في حق أحكام
الدنيا فشابه موتها حتف انفها كذا في المخرج **قوله** ولوامة حاصل ما
يفهم من كلامهم ان العلة في سقوط المهر بالقتل امران الأول ان يكون
صادرا من له المهر الثاني ان يترتب عليه حكم ديني كالمذكور في صدر
المتن ففي الأمة غير المأذونة والمكاتبة اذا قتلت نفسها فقد احرقت
وفي الحرة اذا قتلت نفسها والمولى الغير المكلف اذا قتل أمته فقد اثنان
وفي الأجنبية والعذار اذا قتلت حرة أو أمة فقد الأول **قوله** على الصحيح
أي من الروايتين في قتل الأمة نفسها كما في البحر قال في الفتح والمخلاف
مبنى على الخلاف في أن المهر هل يجب للمولى ابتداء أو يجب لها ثم ينتقل
للمولى عند الفراغ من حاجتها انتهى قال في البحر وهو ضعيف لأن ولو
وجب لها ابتداء يستقر للمولى بعده فلا يسقط بفعلها على لقولهم كالا
يخفى وفيه ان لو فرضنا استقراره لها لا يسقط لما ان جنابها على نفسها
غير معتبرة في حق أحكام الدنيا كما تقدم في جانب الحرة ولا يسقط في قتل
الحرة نفسها تام **قوله** او فعله ضميرا المستتر للمولى المكلف والبارز
للقول **قوله** لتفرد أي المهرية أي بالوطئ **قوله** ولو فعله بعبد
صور ثم زوج عبده ثم قتله ضمن قيمته يعني منها مهر المرأة ومثلها اذا
باعه قال في النهر وسياق انه لو اعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل
أولى **قوله** المديونة نعت للمأذونة فقط وانما لم يسقط المهر بقتل سيد
لعدم كون المهر له **قوله** لأن الولد حقه قال في النهر لأن حقه في نفس
الوطئ وقد نادى بالجماع وأما منع المأذونة الولد والحق فيه للمولى **قوله**
وكذا الحرة يعني ما يعرف على أنها اذا كانت بالغة اذا ولد قبل البلوغ

قوله فليعتبر عذرا مقتضاه انه يحق مع ان القهستان جنم به فانظر
انه منقول في المذهب **قوله** وقالوا في آخره قال في النهر في هل يباح
الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتحقق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد
مائة وعشرين يوما هذا يقتضي ان يهرادوا بالتخليق نفع الروح والا فهو
غلط لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح والطلا
يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على أن الزوج
وفي كراهة الخائفة ولا أقول بالحمل المحرم لو كسر اصل الصيد ضمنه لأنه
اصل الصيد فلما كان يواحد بالجر فلا قل من ان يلحقها اسم هنا اذا سقطت
بغير عذرا انتهى قال ابن وهبان ومن لا عذر ان ينقص لبنها بعد ظهور
الحمل وليس لأب الصبي ما يستأجر به الطير ويخاف هلاكه ونقل عن
الذخيرة لو اريدت الانقاة قبل مضي زمن ينفع فيه الروح هل يباح لها ام لا
اختلف المشايخ فيه وكان الفقيه على ابن موسى يقول انه بكرة فان مال
الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة فيكون له حكم الحياة كذا في بيضة صيد
الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فاباحة الاسقاط محمولة على
حالة العذرا وانها لا تأثم انما القتل انتهى وبما في الذخيرة بين انهم
ما اذوا بالتخليق لا تنفع الروح وان قاضي خان مسبوق بما روي عن الفقيه
وامه الموفق انتهى كلاما من **قوله** ان لم يعد قبل بان لم يعد اصلا او
عاد بعد البول كما في النهر والظاهر ان النور والمشي مثل البول في حصول
الانقاة كما ذكره في باب الغسل **قوله** تاخرى خيار العتق **قوله**
في الأصح وقيل لها خيار البلوغ ويندرج في خيار العتق وقد مرنا ذلك
مفصلا في باب الولي **قوله** معا قيد في الحمل ثلاثة وانما قيد به لأن
بارتداد احدها او لحاقه اوسبه ينفسخ الكاح **قوله** خبرت عند
الثاني لأنها بالعتق ملكت امر نفسها وازداد ملك الزوج عليها كذا
في البحر **قوله** خلافا لثالث أي حيث قال لا خيار لها لأن باصل العقد
ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا اعتقت عاد إلى
اصلها كما كان ولا يخفى ترجيح قول أبي يوسف لدخولها تحت النص
كذا في البحر ومراده بالنص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت
ملكك بضعتك فاختراري **قوله** خيار العتق بدل من هذا الخيار
قوله عذرا لا اشتغالها بخدمة المولى فلا تستفرغ للتعليم **قوله**
فالولم تعلم قال في البحر وفي المحيط زوج عبده جاريتة ثم اعتقها فلم
تعلم ان لها الخيار حتى ارتدتا وحقا بدار الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت
بشعوب الخيار وعلمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم
قوله ألا اذا قضى بالمحاق أي فلا يصح فسختها لعودها حقيقة بالحكم
بالحاقها لأن الكفار في دار الحرب كلهم ارقاء وان كانوا غير مملوكين لأحد
كما في أول كتاب العتاق **قوله** وليس هذا الحكم جواب سؤال تقدرون

كيف حكمت بصفة فتح نكاح من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم وبذلك
على هذا التقدير عبارة التهرجيت قال ولو لم نعلم ان لها الخيار حتى ارتد او لحقا
بدار الحرب ثم علمت به ولو في دار الحرب ففتحت صح الا اذا قضى بالحاق
وكذا الامة الحربية اذا تزوجها حتى ثم اعتقت خيرات سواء علمت في دار الحرب
او في دارنا بعد الاسلام وليس هذا الحكم على ما في دار الحرب بل فتوى كذا في كافي
المصنف **قوله** ومن وطئ قنة ابنة ابي ولو صغيرا كما في التهرجيت **قوله** وهو حر
سلم عاقل فلو كان عبدا او مكاتب او مجنون او كافرا لم تصح دعواه لعدم
الولاية نعم لو كان من اهل الذمة ولو اختلفت ملتها ما صح كذا في التهرجيت
قوله مثلك اي اوابنه او ابن اخيه **قوله** لا يصح لها الاخراج والحالة هذه
عن كونها جارية فزعمه **قوله** ما لم تكن مشتركة قال في الجرح لو كانت مشتركة
بينه وبينه اجنبى كان الحكم كذا لا ان يضمن لشريكه نصف عرقه او لاراه
ولو كانت مشتركة بين الاب والابن او غيرهما تجب حصصه المترك الابن
وغيره من العقر وقيمة باقية اذا حبلت لعدم تقديم الملك في كل الانشاء
موجبه وهو صيانة النسل اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذا
صح ثبت الملك في باقية حكمه لا شرط كذا في فتح القدير وهي مسألة عجبية
فانها اذا لم يكن للوطئ فيها شيء لا مهر عليه وان كانت مشتركة لزمه **قوله**
والا فالابن هذا يقتضى انها اذا كانت للاب وادعياء كانت للابن وفساد
ظاهر ولو قال فالو مع الابن فان للابن قدم الابن والا فالاب سلم من هذا
وعبارة التهرجيت عليها فانه قال فلو ادعاه مع الابن قدم الابن ولو كانا
شريكين قدم الاب **قوله** ولو ادعى محترز قوله قنة **قوله** المنقضى بالنسب
نعت لولد ام الولد **قوله** فيه متعلق بكما في التفسير **قوله** ولو بالولاية
مبالغة على قوله تزوجها اى ولو كانت تزوجها بالولاية بان يكون الابن صغيرا
او مجنونا **قوله** ومن الحبل يعني الحيلة فان يستولد امه او لادها اولا
تصير ام ولد **قوله** او زادت الى آخره محله بعد قوله لتقديم الملك اقتضاء
كما ستره من عبارة الجرح **قوله** ففعل اى قال اعتقه كما في التهرجيت **قوله** اقتضاء
الاقتضاء هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف صدقه عليه او صحته فالمقتضى
بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطاء والسيان او حكم لزمه شرعا
كسيلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو منع المقتضى وهو العتق والشرط
اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط
نفسه اظها لا التسمية فسقط القول الذي هو ركن البيع ولا ثبت فيه
خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدورا للتسليم حتى صح الامر باعتاق
الابق ولو قال اعتقه عنى باللفظ وطئ فاعتقه وقع عن الامر سقط اعتبار
القبض في الفاسد لانه ملحق بالصحيح في احتمال سقوط القبض هنا ويعتبر
في الامر اهلية الاعتاق حتى لو كان صبيا ما ذوقا لم يثبت البيع بهذا الكلام كونه
ليس باهل للاعتاق **قوله** لكن لو قال اى المأمور **قوله** كذا لاي بعته منك

واعتقه

واعتقه منك **قوله** لعدم القبول اى من الامر والشئ قد ثبتت عندنا وان لم
يثبت صريحا كسب الاجتهاد في الاحكام كذا في التهرجيت **قوله** ومفاده الجرح لصاحب
التهرجيت **قوله** انه لو قال اى المأمور بعد قوله المأمور بعته منك واعتقه منك
باب نكاح الكافر قوله يشمل المشرك والكاتب شاربه الى التغير
بالكفر لشمله الكتابان اولى من تعبير الهداية تبعاً للقدوري بالمشرك ولو قال الاشار
يشمل الكتاب وغيره كان اولى ليدخل من ليس بمشرك ولا كافر كالمهرى **قوله** فهو
صحيح بينا هذا لكفى لتطافرا لاعتقادات على صحته وتعمير الرسالة فحيث وقع
من الكفار على وفق الشئ العام وجب الحكم بصفته **قوله** ويجوز فاذ فرغ من
اسلم ففقدناه اذ ان يحد كما في الجرح **قوله** عند الامام وعند زفر لا يجزى وهما كلام
في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر **قوله** الصحيح مطلقا
اى ما يسمي صحيحا عند الاطلاق كالنكاح المعتبر شرعا واما نكاح المجاز فيسمى
صحيحا لا مطلقا بل بالنسبة اليهم **قوله** خلافا للزبلي قال في الجرح لما حصل
ان في نكاح المحرم يفرق بينهما القاسم باسلام احدهما او بغيره لا بغيره الا برفعة
احدهما عند الامام واما اذا لم يحصل المرفعة اصلا فلا تفرق اتفاقا للامر
بتركه وما يدعون وفي البيهقي وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والمجرب
المحارم والخمس انتهى وذكر في المحيل لو كانت امرأة الكزى مطلقة ثلاثا
فطلبت التفرق يفرق بينهما بالاجماع لان هذا التقدير لا يضمن ابطال الحق
على الزوج لان الطلقات الثلاث فاطعة لملك النكاح في الاذيان عليها ثم ذكر
بعده انه يفرق بينهما من غير مرفعة في مواضع بان يخلعها ثم يقيم معها من
غير عقد او يطلقها ثلاثا ثم يتزوجها قبل التزوج باخر لانه زنا او تزوج
كحاشية في عدة مسلم صيانة لما المسلم انتهى فحاشية انه اذا اطلقها ثلاثا
ان امسكها من غير ان يحد النكاح عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى
القاضي وان جدد عقدا النكاح عليها من غير ان يتروج باخر فلا تفرق كذا
ذكره لا سيما وهو مخالف لما في المحيل لانه سوى في التفرق بين ما اذا
تزوجها او لا حيث لم يتزوج بغيره **قوله** على الاصح وقيل لا يصح
اباؤه عند ابي يوسف كما لا يصح رده والفرق لاني يوسف على الاصح بين
رده وابطائه قال في الجرح ان الاباء تمسك بما هو عليه فيكون صحيحا فاما الردة
فانشاء لما لم يكن موجودا وهو يضره فلا يصح منه كذا في المبسوط **قوله**
فان لم يكن له اب اراد بالاب ما يشمل الامام ايضا نظرا للتعليق المذكور في
المتن فيقيد انه لو كان له اب فقط عرض على الاب وكذا لو كان له ام فقط
قوله كما لو كانت في الابتداء كذا لاني نظرية اوسودية ثم اسلم الزوج
قوله واما الميزاى فمقتضى لعارض بسبب الاباء والا فالامام ليس بطلاق
قوله واحدا بوى المجنون فيه ان باسلام احدهما يبقى النكاح كما تقدم
فيلبغى اسقاط لفظة احدا لان تقضى المسئلة في وجود احدا بوى فقط
وفيه بعد **قوله** كما في الجرح قال في التهرجيت ان يكون ما ليس بدار حرب

ولا اسلام ملحقا بالدار الحرب هناك ليجزى لان لا قهر لاحد عليه **قوله** او تضي
ثلاثة اشهر او تضي ان كانت حاملا كما في القمستان **قوله** اقامة لشرط
الفرقة هي لعدة صورة **قوله** مقام السب هو لا با **قوله** كما مر في قوله
كما كانت في الاستدراك وشاربه الى انه تكرر مره **قوله** حقيقة وكما
بان يكون احد الزوجين ذميا في دار الاسلام والاخر حربيا في دار الحرب والزوج
مسلم في دار الاسلام والزوجة في دار الحرب او احد الزوجين كافرا في دار من ديار
الحرب والاخر كافرا في دار اخرى من ديار الحرب مخالفة للاولى في المنفعة فيما
يظهر فليراجع فخرج ما اذا اختلفت الدار ان حقيقة فقط كان يكون
احدهما حربيا في دار الحرب والاخر مسلمانا في دار الاسلام او احدهما مسلمانا او
ذميا في دار الاسلام والاخر مسلمانا في دار الحرب وما اذا اختلفا حكما فقط
كان يكونا في دار الاسلام احدهما ذميا والاخر مسلمانا او الزوج مسلم والزوجة
مسلمة او يكونا في دار الحرب احدهما حربيا والاخر ذميا مسلمانا او الزوج حرب
والزوجة مسلمة مسلمانا وما اذا اختلفا حقيقة وحكما كان يكونا مسلمين او
ذميين او مسلمانين او الزوج مسلم او الزوجة ذمية في دار الاسلام او مسلمين
او ذميين او حربيين او الزوج مسلم والزوجة ذمية في دار الحرب **قوله**
لا بالسبى شاربه الى نفى قول الشافعي رحمه الله تعالى من اذا العلة في الفرقة السبى
فاذا سبى احدهما واخرج الى دار الاسلام بانت المرأة اتفاقا اما عندنا فلتبين
الدارين واما عنده فلا سبى واذا سبى معا بان عندنا سبى عندنا لعدم
التبين واذا اخرج احدهما الى دار الاسلام من مسلمانا بان عندنا للتبين
لا عنده لعدم السبى واذا اخرج معا لاتبين اتفاقا اما عندنا فلم يعدم التبين
واما عنده فلم يعدم السبى **قوله** او ثم اسلم او عا طقة كالحال المحذور في قدح
غير ذميين او مسلمين على الحال المذكورة وشرط عاطفة لقوله اسلم
على الحال المحذوفة عطف فعل على اسم والتقدير لا ويرث ذميين او مسلمين
ثم اسلم **قوله** لم تبين لان الزوج حينئذ اما في دار الاسلام وفيه اتحاد
الدار حقيقة وحكما او في دار الحرب وفيه اتحاد الدار حكما **قوله** ولو كلف
الى الحربية **قوله** بان لا اختلاف الدارين حقيقة وحكما **قوله** وان خرج
قبله لاى لا اتحاد الدارين حكما **قوله** وما في القم عن المحيط شرح قال في
النهر وفي المحيط مسلم تزوج حربية في دار الحرب فخرج بها رجل الى دار
الاسلام بان من زوجها بالتبين فلو خرجت بنفسها قبل زوجها لم
تبين لانها صارت من اهل دارنا بالتزامها احكام المسلمين اذ لا تبين من
العود والزواج من اهل دار الاسلام فلتبين قال في الفتح بعد نقله
يريد في الصورة الاولى اذا اخرجها الرجل قبل حق ملكها لتتبع التبين
بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما
حكما فلتبين في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي
السعدية وفي قوله واما حكما فلتبين في دار الحرب حكما بحث انتهى لعل

وجهه

وجهه ما مر من ان معنى الحكم ان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع
بل على سبيل القرار وهي هناك لان لا تبين من الرجوع ثم راجعت المحيط
الرضوي فاذا الذي فيه ما لفظه مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب
فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعلة
بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر ان ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف
والصواب ما سمعت **قوله** ولو حكما اراد به الخاتمة الصحيحة **قوله**
لو اردت قيد في قوله ولغيرها نصفه فقط **قوله** بما في النوازل ما ياتي في
قوله وحاصلها **قوله** والولد الذي لا يعقل الاسلام حكما في القمستان
قوله ولو حكما اي سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خيرا ليوين
مع الولد في دار الاسلام او في دار الحرب او كان حكما مثل به الشارع وحذر
عن اختلافها حقيقة وحكما بان كان الاب في دارنا والصغير ثمة واليه
اشار بقوله بخلاف العكس **قوله** والمجوس ومثله شر من الكتابي قال في
النهارد في هذه الجملة لبيان ان احدا لا يوين لو كان كتابيا والاخر مجوسيا
كان الولد كتابيا ثم قال ولم يدخله في الجملة الا في تحاميا عا وقع في بعض
البيانات من اطلاق الخبر على الكتابي بلا اشتراط فيه ايضا غير ان المجوس
اشرافه وفيه ان هذه الجملة اذا تدخل في الاولى لم يعلم حكم الولد مع المجوس
والكتابي ومع ذلك لم تدخل الاولى من اثبات الخبر طافق قطع لما ان فعل
التفصيل يقتضي المشاركة في اصلا لفعل **قوله** لان لا ذبيحة له اي
لا يذبح بدليل قوله بل يخنق وليس المراد انه لو ذبح لا يذبح ببيسته
لما فات ما تقدم اول كتاب التكاثر من حله ذبيحة ولو قال المسيح ابن الله
قوله وفي الآخرة اشد عذابا لان نزاع المضاري في الاهيات ونزاع اليهود
في النبوات وقوله تعالى وقوات اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة
كما صرح به في التفسير كذا في النهر **قوله** اسعد حالة اي اقل مكابرة وادنى
اشارة للشرك كما في النهر يعني فلا ينافي حكما بالكفر على من يقول النصرانية
خير من الجوسية مثلا لكن اذا قبل الوارد في السنة التاويل فما المانع من
تاويل ما نحن فيه تأمل **قوله** خالفينها النور المسعى بزاد والظلمة
المساة اهر من **قوله** خالقا لا عدد له اي حيث قالوا ان الحيوان يخلق
افعاله الاختيارية **قوله** ولو تجس شرط جوابه قوله لم تبين وقوله
قد ماتت قيد في الشرط وهو حكم صحيح وعلمته ما ذكره الشارع بقوله
لتناهي لتبعية ثم اذا اشار الى يجوز للشرط فصار الكلام حينئذ
صادقا بموت الام نصرانية وبقايتها نصرانية ويتجسسها معه والمراد
الثالث قال في النهج لو كانت النصرانية صغيرة فتجسس ابوها بان ولا
مهر لها **قوله** بلا مهر اي ان لم يدخل بها كما تقدم في قوله وارثا واحدا
فتجسس **قوله** وكذا عكسه بان تجسس امها بعد ان مات ابوها نصرانيا
قوله لو اردت لم تبين اي لان احكام الاسلام قائمة في حقها فانها يورث

كسها لودتها المسلمين ولا يقدران على الردة **قوله** مطلقا اي سواء الحقا او لم
 يلحقا **قوله** او تنصرا صوابه او تنودا قال في المنزلة بالردة لان المسلم لو
 كان تحت نصرانية فهو اوقع الفرة بينها انفاقا واختلاف الشيطان فيها
 لو تجسا قال ابو يوسف نفع وقال محمد لا نفع لان يوسف ان الزوج لا يقع على
 ذلك والمرأة تقر فصار كزوجة الزوج وحده وفرق محمد بان المجوسية لا تحل
 للمسلم فاحداها كما لا ترداد **قوله** مطلقا اي مسلما او كافرا او مرتدا وهي
 تاكيد لما فهم من عموم النكحة في النفي **قوله** وغيره محمد بن خزيمة
 هذا الذي سلم في اختيار اربع مطلقا اي اربع نسوة اي اربع كانت وخبره
 ايضا في اختيار اربع الاخفين شاء والبت اي يختار البنت في هذه الصورة
 لا الام او يتركهما جميعا لانه روى في غيلان الديلمي سلم وبجته عشر نسوة
 اسلمن معه فخيرهن النبي صلى الله عليه وسلم فاختر اربعاً منهن وكذا
 فيروز الديلمي سلم وبجته اختان فخيرهن فاختر احداها وانما يختار
 البنت لان نكاحها امنع في نكاح الام من نكاح الام لها ولها من هذه النكحة
 فاسدة لكان لا تعرض لمرأنا امرأنا بتركم وما يدنيون فاذا اسلموا يجب
 التعرض وتخيروا غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرة كذا في المنع
باب القسم قوله وظاهر الآية اي قوله تعالى فان خفته
 ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم **قوله** اي لا يجوز اشارة الى انه
 ليس المراد بالعدل التسوية لعدم وجوب التسوية بين المرأة والامة كما ياتي
 وكذا لا يجب التسوية في الملبوس والمأكول الا على قول من اعتبر حاله فقط بل
 المراد عدم الجور الصادق بالتسوية ايضا **قوله** بل تسوية الجماعة **قوله**
 وقدره الطحاوي هو رواية الحسن عن ابي حنيفة كما في المنع قال في التثني
 وروى ان امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب
 ابن سور فقالت يا امير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل
 وانا اكون ان اشكوه فقال لها عمر نعم الرجل زوجك فرددت كلامها
 وعمر لا يزيد لها على ذلك فقال كعب يا امير المؤمنين انها تشكو زوجها
 في هجر فراشها فقال له عمر كما فهمت اشارتها فاحكم بينهما فارسل في
 زوجها فجاء فقال لها كعب ما تقولين فقالت

- يا امير القاض الحكم ارشده . انها خيلي عن فراشي مسجد .
- زهده في منجني تعبده . نهاده ولبله ما يرقده .
- ولست في امر النساء احده . فقال لزوجها ما تقول فقال
- زهدي في فراشها وفي كحل . اني امر اذ هلتي ما قد نزل .

فقال له كعب

- ان لها عليك حقاً يا رجل . تضيقها في اربع لمن عقل .
- فاعطها ذلك ودع عنك العلل .

فقال له عمر بن ابي له هذا قال لان الله تعالى باح المحراب مع زوجات فكل

واحدة

واحدة يوم وليلة فاجب ذلك عمر وجعله قاض المصير انتهى لكن قال في
 المنع وظاهر المذهب ان لا يتعين مقدار لان القسم معنى بشي واجبا به
 طلب ايجاده وهو يتوقف على وجود المنتسبين فلا يطلب قبل تصور
 بل يورثان بيت معها ويصحبها احيانا من غير توقيت **قوله** وبانظر
 يدخل ومثله ما لو دخل بالاولى **قوله** ومظاهر يفتح لها وقوله وسوى
 يضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الايلاء وقوله منها نازعه
 كل من مظاهر وسوى **قوله** رجعية منصوب على انه صفة لمفعول
 مطلق محذوف اي وكذا مطلقه طلاق رجعية **قوله** لتقويه الضم
 راجع للحسن **قوله** والفرقة بالضم طينة او عجينة مدورة مثلاً بدريج
 فيها رقعة يكتب فيها اسم السفير والحضر ثم يسلم الى صبي يعطى كل امرأة
 واحدة منهن كذا في القهستان **قوله** لانه اي حقها وهو القسم ما وجب
 اي لم يجب بعد فما سقط اي فلم يسقط باسقاطها **قوله** وفي البحر
 نعم اي حيث قال ولعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل لان هذه
 الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له اولضا حبثها
 فله ان يجعل حصته الواهبة لمن شاء **قوله** ونازعه في النهي حيث
 قال واقوله كون الحق له فيما اذا وهبت لصاحبها ممنوع ففي البداية
 في توجيه المسئلة بانه حق يثبت لها فلها ان تستوفي ولها ان تترك
قوله انما تلزمه التسوية بالليل قال في الفتح واما النهار فبالجملة قال في
 التمهيد لو مكث عند واحدة اكثر النهار كفاه ان يكف عند الثانية ولو
 باقل منه **قوله** وكذا لا يدخل عليها بالليل قال في النهي لا بأس بدخول
 عليها بالنهار للحاجة **قوله** وقيد اي مقدار الدور حيث قال واعلم
 ان هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره على صرته لانه لو اراد ان يدور
 سنة سنة ما يظن الاطلاق ذلك بل ينبغي ان يطلق له مقدار من الايام
 وهو اربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأني ودفع الوحشة وجب
 ان تعتبر المدة القريبة واظن ان اكثر من جمعة مضارة الا ان
 يرضى ان يفتي فقوله وانما لا آخره اضرب ابظالي عن مدة الايلاء فينا
 ان تكون او في قوله الشارح او جمعة بمعنى بل كما في قوله الشاعر
 . كما نوافنا نبي وزادوا ثمانية . لولا جوارك قد قلت والاري .
قوله وعمه في البحر حيث قال وظاهر الاطلاق لا مضارة حيث
 كان على وجه القسم لانها مطمئنة بحج نوبتها **قوله** ونظر فيه في النهي
 اي حيث قال وفي نفي المضارة مطلقا نظرا لاجتناف **قوله** وظاهر بحثها
 اي بحث الفتح والبحر كما في المنع **قوله** وتامه فيما علقته على الملتقى وبعده
 وفي الثانية معذرا للتنقي لو كان له امرأة وسار في امر يوم وليلة من كل
 اربع عندها وفي البواق عند من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث
 نسوة امر يوم وليلة عند كل منهن ويقوم في يوم وليلة عند من شاء

من السواوي ولوله اربع اقام عند كل يومًا وليلة ولم يكن عند السراي
الا وقعة الحار ويكره للرجل ان يطأ امرأته وعند صاحب يعقوب او اعني
او ضربتها او امته او امته انتهى ثم قال ولا يجمع بين الضرب والامانة
ولو كانت لا اسكن مع امته ليس لها ذلك ولو اقام عند امته يومًا
فعتقت يقيم عند الحرة يومًا وكذا العكس **باب الرضاع**
قوله والحق بالحق الوجور والسقوط تعريض بالرد على صاحب البحر
حيث قال التعريف سقوط طهره اذا قد يوجد المص ولا رضاع ان لم
يصل الى الجوف وعكسًا اذا قد يوجد الرضاع ولا مصر كما في الوجور والسقوط
ثم اجاب بان المراد بالمص للوصول الى الجوف من المنفذ وخصه لانه
سبب للوصول فاطلق السبب واراد المسبب واعترضه في المنزلة بان المص
يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس مصصته شربه شرًا
رفيقًا وجعل الوجور والسقوط ملحقين بالمص **قوله** عن العون هكذا
في اكثر النسخ بالعين والواو والنون وعبارة النهر وفي تصحيح القدوري
معنى بالي العون على الداية انتهى وفي بعض النسخ عن العيون فليح **قوله**
لكن في الجوهرة استدراك على قوله وهو الاصح **قوله** اي مدة كل منها اشار
به الى تقدير مضاف في الآية ليصح **قوله** غير ان النقص في عن الثلاثين
قوله لا يبقى لولد الموجود في النهر وغيره ولا يبقى للولد في بطن امه اكثر من
سنتين ولو بقلعة مغزلة **قوله** ومثله لا يعرف الاسماعا اشار به الى ان هذا
الحديث وان كان موقوفًا على عائشة فهو في حكم المرفوع لانه من المقدرا
وهي لا تدرك بالرأى **قوله** والآية مؤولة جواب سؤال قال في النهر
وفي هذا الاستدلال نظر من وجوه الاول ان هذا النقص وان كان لا يعرف
الاسماعا الا انه يلزم تغيير الكتاب واجيب بانه مؤول فان المفترق
جعلوا الاجل المضروب متونًا عليهم بيانًا لا قل مدد الحول واكثر الرضاع
وخصها لتحقيق ارتباط حكم الحب والرضاع بها فلم تكن دلالة قطعية
انتهى ولما كان هذا الجواب معترضًا بما في النهر حيث قال الثاني سلمنا
انه مؤول لكن يلزم الجمع بين الحقيقة والجهان وذلك ان لفظ الثلاثين
استعمل في حقيقته وفي اربعة وعشرين والثالث ان اسما العدد لا يحد
بشيء منها عن الآخر كما نص عليه كثير من المحققين انتهى عدل الشارح
عن ترجيح قوله بالدليل الى ترجيحه بحجة اخرى فقال على ان الواجب
الى آخره **قوله** في رسم المفتي تقدم اول الكتاب وقد منابا به بما لا مزيد
عليه فارجع اليه **قوله** فما في الزيلعي اي من قوله وذكر الخصاص
انه ان قطع قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعًا وان لم
يستغن ثبنت به الحرة وهو رواية عن ابن حنيفة وعليه الفتوى **قوله**
لا يجوز التدوي بالحرى بالحرى استعاله طاهر كان او نجس **قوله**
كما مر في قبيل فصل البيز حيث قال في فرع اختلاف في التدوي بالحرى

وظاهر

وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهناك على الجاوي
وقيل بخصا اذا علم فيه الشفا ولم يعلم دواء آخر كما رخص الحنابلة لعطشان وعليه
الفتوى **قوله** ولو قبلهما اي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة
لوصف بالنسبة الى احد نفى الاجبار وهو عدم الاجبار على الارضاع اما بالنسبة
الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على القطا فانما يصح قبل الحولين واما بعدهما
فالظاهر انه يجبرها على القطا لما انه الارضاع بعد ما حارم على القول بان مدته
الحولان تامل **قوله** ولوبيي الحريبي قال في البحر في البرازية والرضاع في
دار الاسلام ودار الحرب سوا حتى اذا رضع في دار الحرب واسلموا وخرجوا الى
دارنا ثبتت احكام الرضاع فيما بينهم **قوله** وان قل اشار به الى الرد على
الشافعي رضي الله تعالى عنه في شرطه خمس رضعات مشيعات **قوله** لا غير
سيأتي محترزه متنا **قوله** فلو التزم محترزه قوله ان علم وصوله وسكت بما اذا
علم عدم وصوله للعلم به بالاولى **قوله** له متعلق بالابوة والضمير للرضع
قوله كما يجي اي في قوله طلق ذات لبن **قوله** رواه الشيخان اشار به
الى انه حديث لكن فيه تغيير اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع
الضمير موضع الظاهر واصله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله**
يفارق النسب الارضاع بنصب النسب ورفع الارضاع **قوله** في صورتي سبع
وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع بالمضاف والمضاف اليه
او كليهما كما سيأتي ايضا حده ولا يخفى عليك ان المذكور في البيتين صور
فان قوله وام اخ مكر مع قوله وام اخت ولا يخفى اختلاف المضاف اليه
بالذكر والاثني اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان اخت البنت
مثل اخت الابن وام الحالة مثل ام الخالة وقس عليه **قوله** لان حرمة
من ذكر بالمصاهرة اي لان حرمة من ذكر من قوله امراخيه الى اخره فيما اذا لم
يكن رضاع انما تكون بالمصاهرة وفيه نظر من وجهين الاول ان المصاهرة
لا تصور في عمه ولده لانها اخته الشقيقة اولاب اولام وكذا في بنت عمه
ولده لانها بنت اخته الشقيقة اولاب اولام الثاني ان المصاهرة في
الصورة السبعة الباقية انما تصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير
الآخر او التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة بيان ذلك
ان امراخيه انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذ كان اخ اخا اب اولام فان
حينئذ امرأة اولاب بخلاف اخ الشقيق اولام فان حرمة امه بالنسب
لانها ام واخت ابنه لام ربيبة بخلافها شقيقة اولاب فانها بنته
وجدة ابنه ام امه ام امرأة بخلافها ام ابية فانها امه وام عمه لا بوطوء
الجد بخلاف ام عمه الشقيق اولام فانها امه ومثل ام العم الخار وبنت
اخت ولده لام بنت ربيبة بخلاف بنت اخت ولده الشقيقة اولاب
فانها بنت بنت وام ابن ابنه امرأة ابنه بخلاف ام ابن بنته فانها بنته
فقد ظهر ان التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة

ام اخته الى اخره كما سنبينه **قوله** فلا تخصيص بالعقل قال في التبيين قال في
الغاية هذا التخصيص الحديث بدليل عقلي وهذا هو فان الحديث يوجب عموم
الحكمة لاجل الرضاع حيث وجدت الحمة لاجل النسب وحرمة ام اخيه من النسب
لا لاجل انها ام اخيه بل لكونها امه او مملوكة ابيه لا يتركها لاجل انها
وان لم يكن له اخ وكذا اخت ابنه من النسب انما حرمت عليه لاجل انها
بنته او بنت امه بدليل حرمتها وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحمة
في الرضاع ايضا حتى لا يجوز له ان يتزوج بامه ولا مملوكة ابيه ولا بنت امه
كل ذلك من الرضاع فيدل دعوى التخصيص **قوله** وبنت عمته الصغير يرجع
الى ولده اي بنت عمه ولده كصوره في الجمل لان بنت عمه الرجل حلال نسباً
ورضاعاً **قوله** للرجل متعلق بالمستثنى في قوله ام اخته الى اخره يعني ان
شيئاً من النسوة المذكورات لا يحرم الرجل اذا كانت من الرضاع كذا في المخرج **قوله**
فهذه عشر الاولي ام اخيه واخوته الثانية اخت ابنه وبنته الثالثة جدة
ابنه وبنته الرابعة ام عمه وعمته الخامسة ام خاله وخالته السادسة عمه ولده
السابعة بنت عمه ولده الثامنة بنت اخت ولده التاسعة ام اولاد اولاده
العاشره اخوان الملة وفي ذكر العاشره نظر فانها من مقابلات التسعة
لا قسمها بين التسعة كما سنبينه قريباً والباقي له على ذكرها ان ابن وهبان
في شرح منظومه او صلها الى نيف وستين وبينها صاحب البحر وقال انها
من خواص كتابه وزاد عليها حتى وصلها الى احدى وثمانين واصلها في الشهر
الى مائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فاراد الشارح ان يوصلها الى مائة
وعشرين بزيادة هذه العاشره لتكون من خواص كتابه كما قال كسنا مائة له
قوله باعتبار المذكورة والا فثمة اي في المضاف اليه فقصير مع المذكورة ام
اخيه واخوته ابنة وجدة ابنة وام عمه وام خاله وعمه ابنة وبنت عمه ابنة
وبنت اخت ابنة وام ولد ابنة ومع الاثنتي عشرة ام اخته واخوت ابنته وجدة
بنته وام عمته وام خالته وعمه بنته وبنت عمه بنته وبنت اخت بنته وام
ولد بنته باعتبار ما يحل له اي كما في الامثلة المذكورة **قوله** اولها تحت تسع
صور مقابلة للتسع المذكورة وهي ابوا خيمها كما في الشارح واخوانها وجد
ابنها وابو عمها وابو خالها وخال ولد لها وابن خال ولد لها وابن اخت ولد لها
وابو ولد ولد لها وانما قلنا خال ولد لها وابن خال ولد لها وكان القياس
ان نقول وعم ولد لها وابن عمه ولد لها لانها لا يحرم ان عليها من النسب ايضا
كما صرح به في البحر **قوله** وكل منها اي من الاربعين **قوله** الجار والمجرور اي
المقدر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير في غير من
الرضاع ما يحرم من النسب ام اخيه من الرضاع فانها لا تحرم **قوله**
تعلقا معني قال في البحر بعد ان ذكر اتصال الجار والمجرور بالمضاف والمضاف
اليه او بها لكن صحة اتصال من الرضاع في قوله ام اخيه من الرضاع
وتحريمه بكل من المضاف وحده والمضاف اليه وحده وبها انما هو من جهة

المعنى

المعنى اما من جهة الصناعة فانما يتعلق بالام حالاً منه لان الام معرفة في البحر
حالا منه لا متعلق بمحذوف وليس صفة لانه معرفة اعني ام اخته بخلاف
اخته لانه مضاف اليه وليس فيه شيء من مسوغات مجي الحال منه ومثل
هذا يجي في اخت ابنه كذا في فتح القدير وقد حكى المراد في شرح الكافية عن بعض
المصنفين جواز مجي الحال من المضاف اليه بلا مسوغ من المسوغات الثلاثة
تخوض بسلام عند جالسة ونوزع ابن مالك في شرح التسهيل في دعوى ان عدم
جواز به بخلاف وذكر في المعنى ان الجار والمجرور والظرف اذا وقع بعد تكملة محضة
كانا صفتين نحو رايت طائراً فوق غصن او على غصين واذا وقع بعد معرفة
محضة كانا حالين نحو رايت لطلال بين السحاب وفي الاقوي ومجملان في نحو
يجي الزهر في احكامه والتمس على غصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة في نحو هذا
يابع على غصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة انتهى ولا يخفى ان التعريف بالمضافة
هنا كالتعريف الجنسي فيجوز ان يربطه صفة وحالاً وقوله يتعلق بالام لا متعلق
بمحذوف ليس بصحيح لان الظرف والمجرور يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية
مواضع منها وقومها حاشا وصفه كما ذكره في الحق من الباب اثنان والتقدير
هنا الام اخيه كايته من الرضاع **قوله** كالاخ الاولي ان يقول كالاخت او يقول
في الاول كان يكون له اخ نسبي لان يقال مراده التبرع في المضاف اليه ذكره في التبرع
قوله كان يكون له اخ نسبي له ام رضاعية صوابه ان يكون له اخ رضاعي له ام
نسبية كما لا يخفى **قوله** للتبرع التكرار لانه اذا اتصل بالمضاف فقط كان
المضاف اليه من الرضاع او بالمضاف اليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما
داخلان في قوله وتخل اخت اخيه رضاعاً **قوله** رضاعي امرأة لم يقل رضاعي
نذكره لئلا يتوهم اشتراط رضاعها من ثدي واحد كما يمتنع فقط او اليسار فقط **قوله**
لكونها اخوين اي شقيقين ان كان اللين الذي شرباه لرجل واحداً ولا بد ان لم يكن كذلك
وقد يكونان الاب كاذن كان لرجل امرأتان وولد تامنه فارضعت كل واحدة صغيراً
فان الصغيرين اخوان الاب حتى لو كان احدهما انثى لاجل التخل بينهما كما ذكره
مسكين **قوله** وولد امرضعتها اي من النسب اما الذي من الرضاع فانه وان كان
كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضاعي امرأة **قوله** قصير نكحها
اي نكح البنت التي رضعت من الميثة فقصر نكحها عايد على مقدم معنى دلالة
قوله وكذا يجوز لبن ميثة عليه **قوله** بخلاف وطنها جواب سؤال
قال في المخرج قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وطئت الميثة حيث
لم تثبت به حرمة المصاهرة بالاجماع قلت اجيب بان المقصود من اللين
التغذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطئ اللذة المعتادة وذلك
لا يوجد في الميثة انتهى وفيه ان عمه حرمة المصاهرة قصد الولد لا اللذة
والا لثبتت حرمة المصاهرة بالمس بشهوة او النظر الى الفرج الداخل بشهوة
او الوطئ في الادب مع الانزال في السور الثلاثة لوجود الشهوة فيها مع الانزال
وليس كذلك فالاو ان يقال المقصود من الوطئ الولد وذلك لا يوجد في الميثة

فان قلت صاحب المنع قيد اللذة بالمعتادة وهي الحاصلة بالوطئ في الفرج وهي
الحاصلة بالوطئ في الفرج وهي لا توجد في الصور المذكورة قلت كثرة اللذة
بالوطئ في الفرج لا تخرج فان لذة لمساواة الجميلة مع الانزال فوق لذة
وطئ القبيحة على نهم لمساواة اللذة في بيان حرمة المصاهرة **قوله** ومخلوط
عطف على لبن مبيته اي وكذا يجوز لبن امرأة مخلوط بما الى آخر **قوله** اذا
غلب لبن المرأة اي على احد المذكورات **قوله** وكذا اذا استويا اي لبن المرأة
واحد المذكورات **قوله** لعدم الاولوية تعليل لاستويا لكن بالنظر للبن والمرأة
فقط ولا يصح ان يكون تعليل للاستويا بالنظر للسائل الثلاث الباقية لان العلة
فيها ان لبن المرأة غير مغلوب قال في البحر بعد ما ذكر العلة في المسائل الثلاث
ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب فلم يكن مستهلكا واذا اختلط
لبن امرأتين تعلق التحريم باغلبها عندها ثم قال وفي الجوهرة وما اذا استويا
تعلق بهما جميعا اجماعا لعدم الاولوية **قوله** مطلقا اي تساويا وغلب
احدهما لان الجنس لا يغلب الجنس **قوله** قيل وهو الاصح قال في البحر وهو رواية
عن ابن حنيفة قال في الغاية وهو ظاهر وحوط وفي شرح الجمع قيل ان الاصح
انتهى في الشبهة لا يوجب بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية
لتاخير دليل محمد في الفسخ **قوله** مطلقا اي سواء مسته النار لا وسواء
كان قابلا بحيث ينقطر عند رفع اللقمة ام وسواء اكله لقمة لقمة او حساه
حسوا وقال ان كان اللبن غالبا تعلق به التحريم فظن الغالب والخلاف
فيما اذا لم تحس النار اما المتطبخ فلا تعلقا كما في البحر قال في مجمع البحرين
وفي الثانية هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة وان حساه حسوا ثبتت به الحرمة
عنده وقيل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كما في اكثر
الكتب **قوله** وكذا الوجبة قال في البحر ولو جعل اللبن تحميرا او رانيا
او شيئا او اقطا او مصلا فتناوله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضع
لا يقع عليه وكذا لا تثبت اللحم ولا يشتر العظم ولا يكفي به الصبي في اعتداله
فلا يجوز **قوله** والا لا لا يحسن الا تيان به في مثل هذا التركيب لانه علم
من قوله ومشكل اذا التقدير ولا يجوز لبن مشكل بخلاف عبارة الجوهرة
كما نقله في البحر وهي وانزل التحنثي لبن ان علم انه امرأة تعلق به التحريم وان
علم انه رجل لم يعلق به التحريم وانما اشكل ان قال النساء انه لا يكتفى على
غزاة المرأة تعلق به التحريم احتياطا وان لم يقل ذلك لم يعلق به
التحريم **قوله** ولو ارضعت الكبيرة اطلاق الكبيرة فشملت المدخولة وغيرها
وما اذا كان لبن المدخولة منه او من غيره واطلق في الارض فشملا اذا
وقع قبل الطلاق او بعده وشمل الارضاع بعد الطلاق في المدخولة الارضاع
في عدة الرجعي والباين وبعد العدة والى الطلاق في الارضاع اشار الشارع
بقوله ولو ميانة ولو قال ولو مطلقة كان اولى بشموله الرجعي **قوله**
وكذا لو وجد رجل في فيها اي وكذا لو وجد رجل لبن الكبيرة في فم

الصغيرة

الصغيرة **قوله** ان دخل بالام شامل لما اذا كان اللبن منه او من غيره
وما اذا كان الارضاع في النكاح او في عدة الرجعي او في عدة البائن وبعد
العدة ففيما اذا كان الارضاع في النكاح او في عدة الرجعي انفسح نكاحها
وحرمتا ابدا اما الصغيرة فلا يثبت بخت مدخولته رضاعا واما الكبيرة
فلا يثبت امر بختها ماعقودته رضاعا وهذا اذا كان اللبن منه فان كان من
غيره فللثاني من كل من التعليل وفيما اذا كان الارضاع في عدة البائن او بعد
العدة انفسح نكاح الصغيرة وحرمتا ابدا سواء كان اللبن منه او من
غيره والتعليل على شق ما تقدم **قوله** او اللبن منه هذا يقتضي مكان
انقار كونه اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون
اللبن منه ان تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو والواصلة كابو
الفاصلة وهي فاسدة ايضا لانها تقتضي عدم حرمتها اذا كانت مدخولة
واللبن من غيره وهو ظاهر المطلان فالصواب اسقاطها **قوله** والاى
وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعا وهذا شامل لما اذا
كان الارضاع قبل الطلاق او بعده فان كان قبله انفسح نكاحها ككونها
بني الام وبنتها رضاعا وله ان يعيد العقد على البنت لعدم الدخول
بالام وان كان بعده لا يفسخ نكاح البنت وحرمت الام ابد في الصورة
للعقد على البنت وكلام الشارع قاصر على الصورة الاولى **قوله** اذ لم
توطأ قديمه لانها لو وطئت كان لها كمال المهر مطلقا لكن لا نفقة لها
في هذه العدة ان جاءت الفرق من قبلها والا فلها النفقة كذا في المنع
قوله وكذا المجرى مثل الكبيرة فان الزوج يرجع عليه بنصف المهران
تعمد الفساد **قوله** والوطئ بشبهة كالحلال صورته وطئت امرأة بشبهة
فحلت وولدت ثم تزوجت ثم ارضعت صبيا كان ابنا للوطئ بشبهة
لا للزوج ومثله صورة الزنا **قوله** قال لزوجته اي قال في حقها
فليست الامر لتعدية القول والاتقال انت رضيعتي **قوله** ولو ثبت
عليه فاعل ثبت صغير يرجع على الزوج وصغير عليه راجع الى القول
اي ولو ثبت الزوج على قوله هذه رضيعتي ولا امر وامر عليه **قوله**
وتحريم منصوب عطف على مقول قال **قوله** ومفادته قال في الصغير
هذا دليل على انها لو اقرت باثلاث من رجل حل لها ان تزوج نفسها
منه انتهى لان الطلاق في حقها مما يخفى لا استقلال الرجل به فصح
رجوعها كذا في النهي وقوله لان الطلاق في حقها مما يخفى يد على ان
قول الصغير حل لها ان تزوج نفسها منه اي في الحكم ما فيها بينها
وبين الله تعالى فلا يحل لها ذلك اذا كانت عاتمة بالثلاث **قوله** لا يسمعها
المقام معه اي لاسما بها شهادة الشاهدين **قوله** ولا قتله اي لان الحكم لم
يتصل بهذه الشهادة **كتاب الطلاق قوله** عبارة
الكنز والمتقى هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح **قوله** طرد اي منع

يعقون عبارتها غرضاً فعدله لدخول خيار العتق والبلوغ والردة مع أنها
فتح لاطلاقي واحترز المصنف عنها بقوله بلفظ مخصوص **قوله** وبكنا
أي جمعاً يعني أنها غير جامعة لخروج الرجعي وأدخله المصنف بقوله أو المال
واعترضه في البين بأنه لو طلقها ثم راجعها قبل انقضاء عدتها يبنى له لا يكون
طلاقاً لأنه لم يوجد الرجوع في المال ثم أجاب عنه حيث قال وجوابه أن الرجوع
في المال لم يخص في انقضاء العدة قبل الرجعة بل فيه وفيما إذا طلقها
بعدة ثنتين فإنه حينئذ يظهر عن الطلقة الأولى بانضمام الثنتين إليها فتحرر
حرمة غليظة كما أشار إليه في المحيط بقوله وإذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق
وإن كان لا يزال لقيد ولحل المحال لأنه لا بد بينهما في المال إذا انضم إليه ثنات
انتهى على هذا لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العدة وأطلقها ثم راجعها
ثم مات بعد سنتين ينبغي أن يبنى وقوع عدم الطلقة الأولى حتى لو حلف أنه لم
يوقع عليها طلاقاً قط لا يثبت انتهى كلام الرجعي ما ذكره من قوله لو حلف في
آخر فأنه أعلم بحسنة وأحسن من هذا التعريف ما ذكره القسستاني بقوله
إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص **قوله** معناه إذا شاع ترك
هذا الأصل فباحه أي كان الأصل في النكاح الخطأ وإنما يرجع الحاجة إلى التوالد
والنسل فهل يفهم منه أنه محذور فالحق باحته بغير حاجة طلباً للحاكم
منها لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وحملن على الفرج
ليس بصحيح كذا في البحر **قوله** لو فاتت الأمسالك بالمعروف كما لو كان خصياً
أو مجنوناً أو عتيقاً أو سكاراً أو مسيراً والشكا زيف الشئ المجهول وتثدي
الكاف وبالزاي هو الذي تنتشر لكثرة قبل أن يجا طلقها ثم لا تنتشر
آلته بعده بجماعها والمسيح يفتح الحاء المشددة هو المحصور ويسمى المربوض في
زماننا كذا في شرح الوهبانية **قوله** وبه يعلم أي يكون التخصيص المذكور
من محاسنه إذ لو لم يقع الطلاق والدور لثبات هذه الحكمة **قوله** طلاق
الدور أي فإن أبا العباس بن سريج من أصحاب الشافعي قال لا يعدم
وقوعه لأنه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم من وقوع
الثلاث قبله عدم وقوعه فلزم من وقوعه عدم وقوعه والشئ إذا أدى
وجوده إلى عدمه كان وجوده باطلاً فلا تقع الطلقة المخرجة ولا الثلاث
المعلقة **قوله** واقع بان تلقى القبلية لما قلنا من الحكمة فيصير كأنه قال
أن طلقك فانت طالق ثلاثاً فإذا طلقها وقعت الطلقة ثم تقع الثلاث
عقبها فيقع منها ما يقبله المحل فتصير طلاقاً ثلاثاً **قوله** إجماعاً أي
ولا عبرة بخلاف ابن سريج لخرقه الإجماع **قوله** وحمله المنكحة أي والمعتدة
بعد الرجعي والمعتدة بعدة البائنة غير الثلاث في الحرمة وغير الثنتين في الكف
والمعتدة بعدة الفسخ في ردة أحد الزوجين وفي فتريق القاضى بآبائهما
عن الإسلام فقط كما في البحر وجمعها المقدس في شرح نظم الكفر بقوله وفي عدم
عن الطلاق بخلق • أورده أو بالآباء يفرق **قوله** ولا وطنى فيه أي ولا في

حيض قبله ولا طلاق فيه ولا في حيض قبله كما في البحر **قوله** بالنسبة إلى البعض
الأخذ شاربه إلى أن الطلاق في ذاته ليس بحسن لما فيه من قطع الوصلة المترتب
عليها سعادة الدارين بالتعاون على المعاش والمعاد فكان الأصل فيه الخطأ
وأما جعله الشارع سبأاً أي غير لازم الترتب الشامل الواجب والمندوب والمكروه
والمباح لضرورة التخلص من ضرر ما ينشأ عن مباينة الأخلاق والمرد يكون
هاتين الكيفيتين سنة أن يثبتها علم من السنة لاسن الخطاب **قوله** على الصحيح
واختار القسطنطيني استحباباً كذا في المحرر **قوله** فإذا ظهرت طلقها إن شاء الله
عبارته أنه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره
العلماوى وهو رواية عن أبي حنيفة لأن أثر الطلاق انعدم بالمراجعة فصلاً
كما أنه لم يطلقها في هذه الحيضة فبسن تطبيقها في طهرها لكن المذكور في الأصل
وهو ظاهر الرواية كما في الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كذا في فتح القدير
أنه إذا راجعها في الحيضة سلك عن طلاقها حتى تطهر ثم يحنث ثم تطهر
فيطلقها ثانية ولا يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه لأنه بدعي كذا في
البحر والمخ وعبارة المتن تحمله **قوله** لأنه محتمل كلامه أي لأنه متى وقع
أو وقع اثلاث جملة عرف بالسنة **قوله** مع استيلاء بكسر الهمزة وتشديد
لضمة النظم **قوله** وإيمان المارد بها إيمان بالله فقط إذا لم يبين بالطلاق
والعتاق ستاتي **قوله** يمين به أنت أي بالطلاق وقاعلى أنت ضمير اليمين
قوله كذا العتق أي وكذا اليمين بالعتق **قوله** تدبير بضم الدال من غير
توهم للضرورة **قوله** عشر من حال من فاعل يصح قال في النهر وهي ترجع
إلى ستة عشر لدخوله إيجاب الإحسان في الذرور ودخول الطلاق على جعل
واليمين بالطلاق في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق **قوله**
أو سكران لأن الشرع لما خاطبه في حال سكره بالامر والنهي يحكم فرعاً فربما
أنه اعتبر كفاً يتم العقل تشديداً عليه في الأحكام الفرعية وقد فسروه
هنا بذهب إلى حنيفة وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا المرأة من الرجل
كذا في البحر **قوله** ولو بنى أي على قول محمد وبه يفتى كما في البحر **قوله**
أو حشيف قال في البحر وقد اتفق على وقوع طلاقه فتوى مشايخ المذهبين
الشافعية والحنفية لفتواهم بحرمته وتاديب باجعه حتى قالوا الحشيف
والبعج والأفيعون حرام من قال بحله فهو زنديق ومن صرح بحرمته الحشيف
والبعج والأفيعون الحدادي في الجوهر في آخر الأشرطة صرح بتغير كل
قوله أو أفيعون أو بنى أي إذا استعمله للمهور داخل الآفة قصداً كقول
معصية وإن كان للتدوى فلا لعدمها كذا في البحر **قوله** واختلج الصحيح
جزم في الخلاصة بالوقوع معللاً بأن زوال العقل حصل بفعل هو
محظور في الأصل وإن كان مباحاً بعراض الأكراه ولكن السبب الداعي للخطأ
قائم فأثر قيام السبب في حق الطلاق انتهى وصححه الثمني وصححه قاضي خان
في شرح الجامع الصغير وفتاواه عدم الوقوع وكذا في غاية البيان معزياً

الى التحفة وقال في فتح القدير انه الاحسن وفي المحيط انه حسن لكنه
خلاف اجماع الصحابة فان بعضهم قال لا يقع معذور وان كان او غير
معذور ومنهم من قال يقع في الحالين فمن فرق بينهما كان قوله بخلاف قوله
الصحابة فيكون بالطلاق انتهى كذا في البحر **قوله** لو زال عقله بالصداع اي بان
شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع لان زوال العقل
مضاف الى الصداع لا الى الشرب كذا في البحر **قوله** او بمباح كالبيع اذا
كان للتداوى كافي **قوله** وفي القهستان ضعيف قال في البحر العجب
ما صرح به في بعض عبارات من ان السكران هو الذي معه من العقل
ما تقوم به التكليف ولا شك ان على هذا التقدير لا يتجه لاحد ان يقول
لا يقع نصرا فانه **قوله** منها الوكيل بالطلاق صاحبها اي فانه اذا اطلق
سكرانا لا يقع ومنها الردة ومنها الاقرار بالحدود والخاصة ومنها الاشهاد
على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة والصغير باقل من مهر المثل او
اكثر فانه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على ماله ومنها
القصب من صلاح ورده عليه وهو سكران كذا في الاشياء **قوله** لكن فيه
البناء قال في النهر عن البرازية وكله بطلانها على ما ان فطلقها في حال
السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل ولا يقال حال السكر وقع ولو بلا ما وقع
مطلقا لان الرأي لا يبد منه لتقدير البطلان انتهى اقول والتعليل يفيد انه
لو وكله بطلانها على ان فطلقها في حال السكر وقع مطلقا **قوله** والقوى
عليه قد علمت مخالفتها لسائر المتون **قوله** ان دام الموت قيد في طارفا فقط
قوله واستحسن الكمال اشتراط كتابته قال في البحر وقال بعض مشايخ
ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بلا كتابة لان دفع الضرورة بما هو اهل
على المراد من الاشارة قال في فتح القدير وهو قول حسن **قوله** باشارته
المعروفة اي المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكان لا شارة
بما نالما اجمله الاخرى كذا في البحر **قوله** يقع قضاء فقط متعلق بقوله مخاطب
وما بعده كافي في البحر **قوله** واللاعب الظاهر ان عطفه على الهائل للتفسير
كما لكاح اي فكان ان كاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول
او بالفعل فكذا اطلاقه **قوله** حديث ابن ماجة قال في المخرج لقول ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال
يا رسول الله سيدي زوجني منه وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصع
المسبر عليها الصلاة والسلام فقال يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج
عبده من امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق
قوله فقال العبد قلت قال في البحر فان قلت ما الحكمة في صيرورة
الامر بيده من غير توقف على قبول العبد فان في هذه الصورة قد تم
النكاح بقوله المولى زوجتك متى فيمكن العبد ان لا يقبل فلا يصير كمر
بيد المولى قلت يتنح المولى من تزويجه حتى يقول العبد قبل التزويج

اذا تزوجتها فامرها ببيدك ابدان من وجه المولى له فيكون الامر بيد المولى
ولا يمكنه اخراجه **قوله** اي غير معتبرا بشاربه الى الفرق بين كلام الصبي
وبين كلام النائم وهو ان كلام الصبي معتبر في اللغة والمخو غاية الامر ان الشارع
أفاه بخلاف كلام النائم فانه غير معتبر عند احد **قوله** افاه الثاني الى
اخيه لان الفرقه وقعت بمالك احد الزوجين صاحبه وبتباين الدارين
فخرجت المرأة عن محلة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحلة كما في النكاح
الفاقد وقيد بالحدود والخروج لان الطلاق قبلهما لغوا اتفاقا كذا في
الواني **قوله** لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد اي فيصح استعارة
الاقوى للاضعف دون العكس **قوله** كتب لامرته صورته له امره ندعى
زينب ثم تزوج في بلدة اخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب في اقامتها
فكتب اليها كل امرأة في غرك وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة
قوله ويصح بالواستثنى بالكتابة اي في باب التعليق عند قوله قال
لها انت طالق ان شاء الله متصلا **باب الصحيح قوله**
لتركه الاضافة اي المعنوية فانه الشرط والمخاطب من الاضافة المعنوية
وكذا الاشارة نحو هذه طالق وكذا نحو امرأتي طالق وزينب طالق **قوله**
وما بمعناها اي من الامر نحوكون طالق او اطلق كما سيأتي والمضارع نحو
اطلقك اذا غلب في الحال كما في البحر عن الفتح وافعل التفضيل نحو انت
اطلق من فلانة ان وقع جوابا لقولها فلان طلق امرأته ولا توقف
على النية كما في النهر **قوله** تعدد اي التحريف بتغيير بعض الحروف نحو فيا
ولم يكن من قصد الطلاق **قوله** بالهجران بان يقول نزع مراكبي البحر
قوله رجعية اي فلا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضا المرأة وولي
الصغيرة وتقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة
فيها ويترك ان في بيت واحد وتعد الامه عدة الحرام اذا اعتقت فيها
ويترك الخي منها لو مات الآخر فيها ويكون مظاهرا او مولى اذا اظهر منها او
الى فيها ويجب اللعان لالحاد بالقذف بخلاف البينة فانها تقيض لها
في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطيعة والباين كالقتل كما في التفتك في القهستان
قوله خلافا للشافعي راجع لقوله او الاكثر فقط **قوله** عن وثاق
بفتح الواو وكسرهما كما في البحر **قوله** ان لم يقربنه بعدد فان قرنه وقع لعدم
تصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كيلا يلغوا في المحيط
كذا في شرحه على المتن **قوله** وكذا لو نوى طلاقها اي يصدق قضاء
وديانه اذا كان لها زوج طلقها قبل كذا في البحر **قوله** لكن جزم في البحر حيث
قال واما ما في الجوهر من انه اذا تقدم على الخوة واحدة فانه يقع ثنتان
اذا نواها يعني مع الاولى فهو ظاهر انتهى قال في النهر اقول فيه نظر
لانه اذا نوى للثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا لم يقرب في ملكه
الاثنتان وقعتا انتهى اقول نقل صاحب النهر نفسه في باب الكتابات

ما يخالف ما قال هنا وعبارته وتقع في غير ما طلقة باينة وان توى ثنتين
ولو كان طلقة واحدة قبل ذلك ولم يبق الا الشان كما في المحط **قوله**
ومن الا تفاظ قال في المنع وفي فتح القدير وقد عورف في عرفنا في المحط
الطلاق يلزم من لا افعل كذا يريد ان فعلت لزم الطلاق ووقع فيجب
ان يحكي عليهم لا نه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا
تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل كذا انتهى قلت
وفي ديارنا صار المعروف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صبيح
الطلاق غير فيجب لا فتا بوقوع الطلاق به من غيرنية كما هو الحكم في
الحكم يلزم مني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به لتعارف في
ديارهم الشيخ قاسم في تصحيحه لمختصر القدوري هذا وقد افق شيخ الاسلام
ابو السعود مفتي الديار الرومية بان لا يصح صريح ولا كناية وقد
قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته وهو مبني على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق اصلا كما لا يخفى **قوله** وكذا على الطلاق من ذراعي قال
في البحر واذ الميراث بالعدد وقع في ذكر العمل قضاء لا ديا نه تحوان طالق
من هذا العمل كما في البزازية وغيرها وهو يدل على نه لو قال على الطلاق من
ذراعي لا افعل كذا كما يخلف به بعض العوام انه يقع قضاء بالاولى انتهى
قال المقدسي واخذ بعضهم من هذا انه يقع على من يقول على الطلاق
من ذراعي وجعله اولى وانت خير بان في المقيد عليه قد خالف المدة
التي هي محل الطلاق ثم ذكر العمل الذي لم تكن مقيدة به حسا ولا شرعا
فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الغالب الى غير بلا
بدليل بخلاف على الطلاق من ذراعي لانه لم يصفه الى محله بل اضافة
الى ما ليس بمحل وهو اذ ضم الى محله والى ما ليس بمحل كما لو قال لامرته ولرجل
او لامرأة اجنية احدا كما طالق لا يقع فكيف اذا اضافة الى غير محل وما
نظيره الا لو قال لاجنية او بجمية انت كذا بل قالوا لو وضع يده على امر
امرته وقال هذا منك طالق لا تطلق فكيف اذا اضافة لذراع نفسه الذي
ليس بمحل صلا وهو لو قال انا منك طالق لغا انتهى وهو كلام وجيه
قوله لانه ترخيم اي لغة من ينتظر في الاول ومن لا ينتظر في الثاني
قوله كالتوحيي به اي بالطلاق فانه يتوقف على النية وفيه منافاة
لما قدمه اول الباب من ان طالق صريح فليتام **قوله** وفي النهر
عبارته وقوله في البحر ان منه شئت ورضيت طلاقك ووهبتك لانك
او عتقتك ورضيتك وخذى طلاقك في الاصح ولا يفتقد الى قولها
اخذت كما في البزازية ظاهر في انه فهم ان الصريح يكون بغير الثلاثة
والمصدر وليس كذلك في الواقع فيما ادعاه انما هو بالمصدر على انه في
تصحيح القدوري نقل عن قاضي خان في رهنك انه كناية وفي المحيط لو
قال رهنك طلاقك قالوا لا يقع لانه الرهن لا يفيد زوال الملك

وعلى

وعلى في الصيرفية الوقوع بان الرهن لا يبدع الا يكون ان في الموجود وفي
اعرك صار الامر بيد ما كقولنا اما طالق **قوله** عدم الوقوع اي من غيرنية
املاها فيقع كما علم من كونه كناية **قوله** ونحوه اي ما لا يفيد زوال الملك
ما لا يبدع **قوله** كالرقبة لقوله تعالى فتح برزقية **قوله** والعنق لقوله
تعالى فقلت اعناقهم لها خاضعين **قوله** والروح ومثلها النفس يقال
هلكت روحه ويقال النفس بالنفس كذا في النهر وفي جعله الروح والبدن
والجسد ما يعبر به عناده على الزلعي قال في النهر وقول الشارح من الاضافة
الى الجثة ايضا الروح والجسد والبدن ممنوع اما الروح فلا نها جز من الانسان
وكذا الجسد ايضا باعتبار الروح ولما البدن فلان الرأس والاراف غير الخلق
فيه بخلاف الجسد كذا افق بينهما في ايضاح الاصلاح انتهى كلام النهر وقوله
لا حاجة الى المقدمة الاخيرة لانا لو فرضنا ان البدن مرادف للجسد لم الكلام
كما لا يخفى وعلى هذا فقول الشارح اطراف الى آخره تبع بفايدة من عنده
وقد قدمها في كتاب الصلاة وفي بعض النسخ لان الاطراف وليست بسيدة
قوله والفرج ومنه ما روى لعن الله الفروج على العروج لكنه غير
جدا كذا في النهر **قوله** والوجه قال الله تعالى ويضيق وجه ربك اي ذاته كذا
في النهر **قوله** والراس يقال امرى حسن ما دام راسك سالما كذا في النهر
قوله بخلاف البضع والدبر فانها وان رادفا للفرج والاس لا يقع بهما
لجواز تعارف احدا المتعارفين في الكل دون الآخر كما في النهر **قوله** والدم
كان المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فيما ساق واما ذكر البضع والدبر
هنا فلذكر مردها **قوله** لعدم تجزيره علة لقوله وقع بالنظر الى الاضافة
الى الجز الشائع فقط كما لا يخفى **قوله** فافق بعضهم بطلقة اي لان الراس في
النصف الاعلى كذا في النهر **قوله** علا بالاضافتين علة لقوله وبعضهم
ثلاثة فقط قال في النهر وبعضهم اعتبر الاضافتين لان الفرج في
الاسفل **قوله** ينبغي ان يدن قال في النهر لو نوى اقتصار الطلاق على
ذلك العنق قال الحلواني لم يبعد ان يصدق قال في الفتح وينبغي ان يكون
ذلك فيما بينه وبينه الله تعالى اما في القضاء اذا كان التقدير عرفا مشهورا
لا يصدق **قوله** الابنية المجازي بان يراد بالبدن الذات والعلاقة للجزئية
ومثل البدن ما اشبهها قال في البحر عن الحلواني ولو ذكر اليد والرجل واراد
به كل البدن فلنا ان نقول يقع الطلاق وان ذكر جزا لا يستمتع به كالسن
والريق لا يقع ثم قال وحاصله انه ثلاثة صريح يقع قضاء بلا نية كالرقبة
وكناية لا يقع بها الا بالنية كاليد وما ليس صريحا ولا كناية لا يقع به وان
نوى كالريق والسن والشعر والظفر والكبد والقلب **قوله** وكذا كل مكان
من اسباب الحية اي ومثل الطلاق كل مكان من اسباب الحية كالظفر
قوله لا الحرك كالتكاح **قوله** وجزء الطلقة اعم من تعبير اكثر بالصف
فكان اولى كناية عليه في المنع **قوله** ولو زادت الاجز اتخوات طالق

نصف طلقه وثلاثها وربعها كما في مجمع **الانهر قوله** وقع اخرى لزيادة
هذه الكسور على الواحدة بنصف السدس فتقع به اخرى وهذا المثال هو الذي
اراده الشارع بقوله وكذا لو كان مكان السدس ربعا فكان الواجب
اسقاطه بل في ذكره ايها الرجوع الى قوله نصف طلقه وثلاث طلقه وسدس
بل هو المتبادر مع انه لو كان في هذا المثال مكان السدس ربعا كان الواقع
ثلاثا بالاولى لا واحدة كما لا يخفى لان يكون راجعا له بلا **قوله** وهكذا
يعني لو زادت الاجزاء على التطبيقين وقع ثلاث سخوات طالق ثلثي طلقه
وثلاثة ارباعها واربعه اخماسها **قوله** فتقع ثلاث لان النكح ان اعيد
نكحة كانت غير الاولى وان اعيدت معرفة كان عينها **قوله** عند الامام
وعندهما دخول الفايضة فطلق في الاول نكحتين وفي الثاني ثلاث وعند
زفر عدم دخولها فلا تطلق في الاول وتطلق في الثاني واحدة **قوله** دخول
الفايضة اي قوله اخذ المائتين كما في البحر **قوله** وقيل ثنتان لانه اضاف الاجزاء
الى ثنتين كما يدل عليه كلام البحر **قوله** طلقتان لان ثلاثة اضا فطلقه يكون
طلقه ونصفها فيكامل النصف فتحصل طلقتان كذا في مجمع **الانهر قوله**
وقيل ثلاث لان نصف الطلقه يكون طلقه لانه لا يقبل التجزئة فيصير
ثلاثة اضا فطلقه ثلاث طلاقات كذا في مجمع **الانهر قوله** مطلقا اي
مدخولا بها **قوله** لما مر من قوله لانه يكثر الاجزاء الا الافراد **قوله**
فكما مر في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتان في غيرها
وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا هذا اوقال في المخ ورجح في فتح القدير والنجاشي
قوله زفر فان الكلام في عرف الحساب في التركيب اللفظي كونه احد العددين
مضعفا بقدر الآخر والعرف لا يمنع ما يفرض انه تكلم بمر فهم واراده فصار
كما لو وقع بلفظ اخرى فارسية او غيرها وهو يدريها انتهى وهكذا رجمه
في غاية البيان قال مولانا في بحر وجوابه ان اللفظ لما لم يكن صالحا لم يعتبر
فيه العرف ولا النية كما لو بوي بقوله اسقيني الماء الطلاق فانه لا يقع
انتهى **قوله** ما ذكره من عدم صلاحية اللفظ لذلك منعه لانه لما تكلم
بغير فهم فقد تكلم بلفظ موضوع باعتبار العرف لمعنى معلوم فهو متكلم
بحقيقة عرفية وبه يوجد صلاحية اللفظ لذلك واعتبار بقوله
اسقيني الماء الى آخره غير معتبر كما لا يخفى انتهى كلام المصنف **قوله** رجعية
لانه وصفه بالقصر لان الطلاق متى وقع وقع في جميع الدنيا وفي
السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة شدة وهو ليس بجسم فلا يحتمل
الوصف بالقصر فيكون قصر حكمه وقصر حكمه بكونه رجعيا **قوله** تجزئ
قال في البحر وانما تعلق الطلاق بالزمان دون المكان لان فيه معنى الفعل
وبين الفعل والزمان مناسبة من حيث انه لا يبقا لها كما يوجد ان
يذهب ان المكان بقاء لا يتجدد كل ساعة اما الزمان يتجدد ويحدث
كل ساعة كما لفعل فكان اختصاص الطلاق بالزمان اكثر كذا في المعراج

قوله

قوله لا قضاء لان الاثما بخلاف الظاهر فلا يصدره القاضي بل **قوله**
لان الظرف يشبه الشرط قال في البحر لان حرف في الظرف والفعل لا يصلح ثابلا
فيجوز على معنى الشرط للمناسبة بينهما **قوله** فحتى تحيض اخرى قال في البحر وفي
المحيط لو قال انت طالق في حيضك وهي حائض لم تطلق حتى تحيض اخرى
لانه عبارة عن دور الدم او نزوله لوقته فكان فعلا فصا رشطا كما في الدخول
والشرط يعتبر في المستقبل لا في الماضي ولو قال انت طالق في حيضة اوف
حيضك لم تطلق حتى تحيض وتطهر لان الحيضة اسم للحيضة الكاملة لقوله
صلى الله عليه وسلم في بيا او طاس لا لا توطن الجاني حتى يضعن حملهن ولا
الحيا حتى يستبرأ بحبيضة والاربعها لها انتهى والحاصل انه ان ذكر الحيضة
باتناء المثناة من فوق كان تعليق الطلاقها على الطهر من حيضة مستقبله
وان ذكره بغير تاء كان تعليقاً على رواية الدم بشرط ان يمتد ثلاثا كذا في شرح
تخصيص الجامع **قوله** ان رفع حسنة تجزئ لانه حينئذ نعت المرأة فكان فاصلا
قوله وان نصبتها تعلق لانه حينئذ نعت للطلقه فلم يكن فاصلا كذا في شرح
على الملتقى **قوله** وسال الكسائي محمدا اشار به الى الرد على صاحب المعنى قال
في البحر وفي المعنى لا ينهض من الباب الاول من بحث الامر بنبيه كتب الرشيد
ليلة الى القاضي ابي يوسف يسأله عن قولنا لقايل
فان ترفق يا هند فالرفق ايمن وان تحرق يا هند فالحرق اشأم
فان طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن تحرق عاق واطام
فقال ما ذا يلزمه اذ ارفع الثلاث واذا نصبتها قال ابو يوسف فقلت هذه
مسئلة نحوية فقهية ولا امن من الخطا ان قلت فيها برأيي فالت كسائي
وهو في فراشه فسأله فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة لانه قال انت
طالق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبتها طلق ثلاثا لالت
معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك الى الرشيد
فارسل الى بجواتيز فوجهت بها الى الكسائي انتهى مختصا ثم قال في البحر وتعلقه
في فتح القدير بانه بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من
شرطه معرفة العربية واساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السبعة العربية
والذي نقله اهل المذهب في هذه المسئلة عن قرأ الفتوى حتى وصلته خلاصة
وان المرسل بها الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لابي يوسف اصلا ولا
للرشيد ولمقام ابي يوسف اجل من ان يحتاج في مثل هذا التركيب مع امته
واجتهاده وبراعته في التفرقات من مقتضيات الالفاظ الى غير انتهى
وقال في الشهر في المسوط ذكر ابن ساعه ان الكسائي بعث الى محمد بن قنوي
فدفعها اليه فاذا فيها ما مر وانه اجاب بها سبق كذا في الفتح قلت وهو
المروي في تاريخ الخطيب البغدادي كما ذكره الحافظ السيوطي في حاشية
المعنى **قوله** فان ترفق الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق
بضمها كذا في النهج **قوله** ايمن من اليمن وهو البركة كذا في النهج **قوله**

وان تحرق الخرق بالنعم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر تحرق بالفتح
خرقا يفتح الحاء والراء وهو ضد الرق كذا في النهر **قوله** اشام من الشوم وهو
ضد البين كذا في النهر **قوله** وفيما علقناه على الملتقى عبادته بعد قوله كبريق
فاجاب ان رفع ثلاثا واقع واحدة لانه قال انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق
انتم ثلاث وان نصبها وقع ثلاث لان معناه انت طلاق ثلاثا وما بينهما
جملة معترضة وهذا مفاد اللفظ واما مرد الشاعر فهو ثلاث لقوله بعد
فبينى بها ان كنت غير فيقة • وما الامر بعد ثلاث مقدم
انتهت قال في النهر ان في قوله ان كنت تعليلية والامر مقدرة اي لاجل
كونك غير فيقة والمقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم اعلى من واحد
تقدم الى العشرة والا لغة بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرق **قوله**
عند طلوع الصبح لانه وصفها بالطالقية في الغد فيقع في اول جز منه
ضرورة ولم يقل الفجر لانه كما مر فخر كذا في النهر **قوله** قضاه وقال لا تصح
كالاول ولا خلاف في صحته فيها ديانة والفرق له عموم متعلقها بدورها
مقدرة لا مفعول بها للفرق لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرع الاصول
عمري حيث لا يبرأ الا يصوم كله وفي عمري يبرأ ساعة ويبرأ قوله ان صمت
شهر فعنده حرج حيث على صوم جميعه بخلاف ان صمت في الشهر حيث
يقع على صوم ساعة كذا في النهر **قوله** اعتبر اللفظ الاول لانه بذكره اياه
ثبت حكمه تنجيذا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني
لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التنجيز **قوله** ولوعطف الى آخر
قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف عليه غير ان لاحاجة لنا الى
ايقاع الاخرى في الاولى لا مكان وصفها عند بطلاق وقع عليها اليوم
ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان **قوله** كقوله انت طلاق بالليل والنهار
اي فانه تقع واحدة اذ كانت هذه المقالة في الليل وكذا في اول النهار
واخره اذ كانت هذه المقالة في اول النهار **قوله** وعكسه بالجر عطف على
مدخول الكاف يعني ذاقا انت طلاق بالنهار والليل وآخر النهار واوله
طلعت ثنتين اذ كانت هذه المقالة بالليل واول النهار ايضا فلو كانت
هذه المقالة بالنهار وآخر النهار انعكس الحكم في الكل كما في النجس **قوله** او
اليوم وراس الشهر لو قدمه على قوله وعكسه لكان اولي كالاخي **قوله**
طلعت واحدة الحال واخرى في الغد اما في قوله انت طلاق اليوم واذ جاء
غد فلا المجي شرط معطوف على الايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع
لحال لا يمكن متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق بتعليلة اخرى فان لم
يذكر لولا ولا تطلق الا بطلوع الفجر فتوقف المنجز لا تصح مغير الاول
بالآخر كذا في البحر اما في قوله انت طلاق لابل غدا فلانه اراد بالاضراب
ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غد اخرى **قوله** فليفرق
الشك هنا قوله الامام والثاني اخر وقال محمد والثاني ولا تطلق رجعية

لانه

لانه دخل الشك في واحدة فبقي قوله انت طلاق ولها ان الوصف متى قرئت
بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما اجمعوا عليه من انه لو قال ليطلق
بها انت طلاق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف للعدا كذا ثلاث **قوله**
للانقاع او الوقوع نشر مرتب **قوله** كذا انت طلاق لآخر لانه اسند الطلاق
الى وقت لم يكن ما كفايه فلما **قوله** لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال قال في المنح
لانه لم يند الى الحالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا عن طلاق نفسه ولا عن
طلاق غيره لانعدامها فيه فتبين الانشاء ولا قدرة على اسناد فتبين الانشاء في الحال
قوله وقيل بعكسه هذا هو الحق قال المقدسي في شرح الكز وفي الذخيرة طلاق
اسم واليوم تقع واحدة ولو قال اليوم واسم تقع ثنتان ونقل عن المحيط خلا
وفيه بحث لان ايقاعه في اسم يقع في اليوم فكان كرا ليوم انتهى وقال في النهر
بعد نقله كلام المحيط على ان مقتضى الضابط وقوع واحدة في الاسم واليوم
لانه بدأ بالكاتب **قوله** كان لغوا لانه اضاف الطلاق الى حالة معهودة تنافي
صحته الا يقع فكان منكرا لا مقرا **قوله** انت طلاق قبل موتك بشهرين الى آخر
تبع في هذا عبارة الدرر واعترضها في الشرع ليلية ونص عبارته قوله انت
طلاق قبل موتك بشهرين الى آخره كذا قال الكمال لو قال انت طلاق قبل موتك
او قبل موتك بشهرين وما تلتامه عندها لا يقع شيء وترث منه
لا متناع وقوعه مقتصر كما مر فلو لم بعد الموت وعنده يقع مستندا حتى
اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا ترث منه وعليها العدة ثلاث حيضات
اقول في الحكم بعدم تورثها نظرا لان الصورة في المدخول بها والطلاق
رجعي فادامت العدة باقية ومات فيها فلها الميراث فليتامل ثم بعد
كحول ثلاثين سنة تاملته فظهر لي وجه النظر من وجوه الاول ان الطلاق
مقيد بالثلاث في شرح الجامع الكبير وترك القيد في الدرر وهو محل الحكم
لافتراق البابين عن الرجعي حكما وانثاني ان قوله في الدرر لوجود الشرط
ليس في عبارة شرح الجامع والوقوع بطريق الاستناد وقرئ بينه وبين
الشرط فان الشرط ما كان على خطر الوجود كقدوم زيد وجائز ان لا يقدم
والموت المضاف الطلاق لما قبله كذا كما بين لا محالة فكان معرفا للوقت
المضاف اليه الطلاق لانه عرفه بمقتضى يتعلق به وهو الموت فكان
معرفا فيقع الجزاء بطريق الظهور مستندا لاول المدة والثالث ان قوله ولا
ميراث لها لانه العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حيض هو كذا في شرح
الجامع لكنه على غير الصحيح الذي ذكره في شرح الجامع بعده بخير ورفيق
وهو مع كونه ضعيفا غير مسلم وجهه فان منعها الميراث با مكان
انقضاء ثلاث حيض لا وجه له لكون الزوج فارقا لانه حكم في شرح الجامع
في تصويره بحدود شهرين ونصه ولو قال انت طلاق ثلاثا قبل
موتك بشهرين ونصف او بقل من شهرين مات بعد مضي ذلك الوقت وقع
الطلاق عند ان حنيفة قبل موته كما قال ولها الميراث وعندها لا تطلق

والمعنى ما ذكرنا لكن عدتها لا تنقضي بما دون الشهرين فكان لها الميراث
ويصير الزوج فارقا لان الطلاق لا يقع ما لم يشرف على الموت ويتعلق حمها
بما له انتهى فلو لا الفرار ما ورثت بموته في عدتها ومعلوم ان عدة زوجة
الفار بعد الاجلين ومضى ثلاث حيض في شهرين بالحقيقة لا تنقضي
عدتها ويبقى منها شهران وعشرة ايام لانها بعد الاجلين فترث بموته
قبل مضيه فكيف تمتع بمضى الشهرين بامكان ثلاث حيض فيها هذا
ممنوع مع انه على الضعيف وهو استناد عدة كالطلاق لبداء المدة فان
الصحيح ما قاله في شرح الجامع هذا بخلاف وقتين ونفسه واما المدة فقد
اختلف مشايخنا فيه والصحيح ان عدتها حنفية انها تجب من وقت الموت
انتهى فكان في قصاصها حبه الدرر على نقله ذلك قصور عن الوصول للصحيح
المذكور في شرح الجامع والعذر له عدم مطالعة تمام الباب وانقطاع
الكل الذي يلي ما نقله عن نقله به كنه في شرح الجامع اعاد ذكر الصحيح
عن الامام وهو اقتصار عدة على وقت الموت ولا يلزم استنادها لاول
المدة كالطلاق لان المدة تثبت مع الشك ولازم الشيء بخلافه عن مقتضى
له كتحلف الحكم عن العلة كالطلاق المبهم اذا عينه بعد مضي ثلاث
حيض لكل من امرتين قال لها احدا كما طالق كانت عدة على التي عينها
من وقت البيان وقد اقررت من الصدر سليمان وشرحه للفرع عثمان المازني
على الصحيح فقال اما عدة فالصحيح انها تجب عند الامام من وقت الموت
كذا في التحري قال العلامة السمرقندي وعليه الفتوى انتهى ولم يذكر الضعيف
الذي نقله عنه صاحب الدرر فكان هذا الرابع من وجوه النظر ثم ان
المازني قال ما نصه ثم التذرع في الارث انما يتأتى على قول الامام بشرط
بقاء عدة ولا يتأتى على الصحيح فان عدتها من وقت الموت فترث عند
الامام هذا معنى قول الشيخ الصدر سليمان في منته ولا يتأتى اي شرط تلك
العدة على الاصح فلا يتوقف ارثها عليها فترثه من غير نظر لمضى الا لا يظهر
الاستناد في حق الميراث لما فيه من ابطال حقها المتعلق به له عند موته
وبهذا تعلم عدم صحة الفرع الذي قاله الكمال بمنع ارثها بمضى شهرين
وتعلم ايضا ان ما في منظومة الامام عمر السفياني ما هو على الضعيف وقد تبعه
شراحه ولم ارجع من ذكر الصحيح منه حيث قال السفياني رحمه الله تعالى
ان كذا قبل مات من ذكر . بمدة مستند لا مقتصر .
فلم ترث في قوله انت كذا . قبل وفاتي كذا اذا مضى .
فقلت لزم علينا نظم الصحيح لينسب له الحاذق بخبره الفصيح فقلت
تفريعه بمنعها عن ارثها . فرع استناد عدة كانت لها .
سبب دواها الوقوع بالطلاق . والراجح القصور بالاتفاق .
لعدة على وفاة الفاضل . ورثها الامام والشيخان .
على اختلاف الحكم في التحريج . انقيته من متعب مزيج .

وتامه مبسوط برسالة سميتها الفريدة بين اعلام في ايام ثلاثا في تنوالية
في كل يوم ومتفرقة في كل جمعة وراس كل شهر **قوله** وفي الخلاصة الى اخره فيه
مخالفة لقوله اوسع لان تقديره انت طالق مع كل يوم صرح به في المنع وزاد
عليه عبارة الخلاصة بالمفعول المطلق ولم يظهر كون فارقا بين المسلمين **قوله**
فتطلق الاخرى اي عقب موت احدها لوجود شرطه حينئذ اي ويلغو قوله الا انما
ستذكره **قوله** وقع الطلاق مقتصر قال في المنع فان قلت ما الفرق بين هذه
وبين مسألة الموت المتقدمة حيث وقع في الاول مستندا وفي الثانية مقتصر
قلت احبب عنه بان الموت ليس بشرط لان الشرط ما يكون فيه خطر لوجوده كالفرد
والموت كائنه لا محالة فصارت كقوله انت طالق قبل رمضان بشرط يقع الطلاق
في اول شعبان انتهى وقوله ما الفرق بين هذه اسم الاشارة راجع للمسلمين مسألة
اطولها عملا ومسألة قد ورر زيد وقوله ومسألة الموت المتقدمة هي قوله انت طالق
قبل موت بشهرين **قوله** كان تعليق فانه ليس بعلقة حال التلفظ به وينقلب
علة عند وجود الشرط **قوله** نبوت الحكم في المحالة كافتاء البيهقي والطلاق والعناق
وغيرهما كما في المنع **قوله** والتبيين الى اخره ان قلت ما الفرق بينه وبين الاستناد
قلت اجاب في المنع بان الفرق بينهما اختلاف الشرط فان شرط الاستناد قيام المحل
حال نبوت الحكم وعدم انفصاله من وقت نبوت الحكم للوقت الذي استند
اليه كما في النصاب الزكوة وليس ذلك بشرط في التبيين حتى لو قال ان كان زيد
في الارفانت طالق فحاضت ثلاث حيض ثم طلقها ثلاثا ثم طهره كان في الدار
في ذلك الوقت لا تقع الثلاث لان نبوت وقوع الاول والاول وان يقع الثلاث
كان بعد انقضائه العدة كذا حققه الشيخ احمد الدين وغيره انتهى والى هذا
اشار بقوله بشرط بقاء المحل الى آخره **قوله** فعلى الفور اي فان قامت فعلى
الفور كما اذا قالت طلقني طلقني فقال ان لا اطلقك كان كذا في النهر **قوله**
استحسانا واقيا سر ان تقع المعلقة ايضا وبه قال زفر لانه وجد زمان لم يطلقها
فيه وهو زمان انت طالق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البر
مستثنى عن اليمين بدلالة حاله لانه المقصود ولا يمكن تحقيقه الا بجعله
مستثنى **قوله** متى قرن بفعل يستدل بالمد بالفاعل العامل في الظرف الذي
اضيف اليه الظرف فانه لا عبرة بامتداده وعدمه كانه عليه في المنع غير
قوله او يرى بخلاف انت بريئة كما ياتي في الكتابات **قوله** ليس بقول
لان الطلاق شرع مضاف الى المرأة فاذا طلق الزوج نفسه فقد غير المشرع
قوله بخلاف الى اخره قال في التبيين والفرق ان البينة او الواحدة كان
مضافا اليها تعيين لازالة ما بينهما من الوصلة والمحل واذا اضافه اليه لا
يتعين لجواز ان تكون له امرأة اخرى فيريد بقوله انا باين منها او حرام
عليها **قوله** اذا نوى هذا القيد في انت حرام جار على اصل المذهب كما في
الفتوى فيقع بلائيه كما ياتي في الامثلة **قوله** يحل محل الشرط فكان قال
ان اعتقك فتكون مع بعني بعد **قوله** لتعلقها بشرط واحد اي فيقعا

معاً **قوله** احتياطاً متعلقاً بالمسئلة الثانية فقط **قوله** فانه ان نوى
 ثلاثاً الى آخره قال في البحر وفي البدائع انه يحتمل التشبيه من حيث العدد
 ويحتمل التشبيه في الصفة وهو الشدة فايها نوى صحت نيته وان لم تكن له
 نية يحتمل على التشبيه من حيث الصفة لانه ادنى **قوله** كلف يعني اذا نوى
 الكلف صدق ديانته ووقعت عليه واحدة لان الكلف واحد **قوله** ونقل
 القهستاني الى آخره لا يظهر وجهه لانه ارادة خلاف الظاهر والقاضي لا
 يصدق **قوله** لمراره عدم وقوع الطلاق به اظهر من ان يخفى وان نوى لان
 هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية ولا شارة ببيان الملفوظ ولم يوجد **قوله**
 فيصح جواب شرط محذوف اي فان نوى ثلاثاً في الحرة وثنتين في الامه صح
قوله لما حار في اول هذا الباب من انه مصدر يحتمل الفرد الا اعتباراً وهو
 الثلاث في الحرة والنتين في الامه فتصح نيته **قوله** وقوله الموقوفين الى
 آخر عطف تفسير على التعاليف وهو كسر الشاة المثلثة وهم عدول دار الفضا
 ويسمون بالشهود وسوا موقوفين لانهم يوثقون من يشهد ببيان انفة
قوله لانه لو وصف لا يسبق للموصوف يعني لو حكم بان الطلاق بائن او
 ثلاث للزم سبق الصفة للموصوف لانه اصل الطلاق معلق فلم يقع بعد
قوله ولا يدين في ارادة الواحدة مفهومه انه يدين في ارادة الثنتين
 ووجهه ان افعلاً لتفضيل قد يرد به اصل الفعل اي كثير الطلاق
 فكان محتمل كلامه فيصدق ديانته فتأمل **قوله** او الوفا جمع الف
قوله اولاً قليل ولا كثير اي انت طالق لا قليل ولا كثير لانه لما قال لا قليل
 اثبت الكثير بقوله ولا كثير يريد نفيه فلا يقبل كذا في الجوهر يعني
 واكثر ثلاث فانه لو قال انت طالق كثيراً ذكر في الاصل انه يقع ثلاث
 لانه الكثير هو ثلاث وذكر ابو الليث في الفتاوى انه يقع ثنتان فعلى
 قياس ما قاله يقع في لا قليل ولا كثير ثنتان كذا في البحر لا شارة بقوله هو
 المختار بل ترجيح كلامه اصل **قوله** فثنتان اما في عامة فلكثرة استعماله
 في الغالب وغالب الطلاق ثنتان وكذا الحل معناه الغالب واما في
 اللوين فقال في البحر في الذخيرة انت طالق لو نوى من الطلاق فهما
 تطبيقان رجعتان ولو قال ثلاثة العوان في ثلاثة وكذا اذا قال لو نأ
 من الطلاق في طالق ثلاثاً فلو قال نويت العوان الحرة والصفرة فله نيته فيما
 بينه وبين الله تعالى واما في اكثر الثلاث فلان اكثر مضاف الى الافراد
 بخلاف اكثر الطلاق فلان اكثر فيه لما اضيف الى الجنس كان معناه
 اثلاث واما في كثير الطلاق فلان الواحدة صغر الطلاق والاثلاث
 اكبر فالثنتان كبير **قوله** على الاشبه وقال في الجوهر تقع واحدة وجه
 الاشبهانه بنفي الواحدة بعد نفي اكثر شدد على نفسه فتقع الثنتان
 بخلاف لا قليل ولا كثير كما لا يخفى **قوله** والفرق دقيق حسن وجه الفرق
 انه اضاف الى ثلاث معهوده ومعهوديتها بوقوعها بخلاف المنكر

قوله يقع بانت طالق الى آخره لان كلا اذا اضيفت للمعرفة افادت
 عموم الاخر او اجزاء المطلقة لا تزيد على طلقة واحدة اضيفت الى منك
 افادت عموم افراد **قوله** وعدد التراب اراد به كل ما يصدق اللفظ على
 قليله وكثيره كالماء والعسل واراد بالربل ما لا يصدق على قليله وكثيره كالحق
 وانعيب **قوله** وعدد شعر بلدي اراد به ما لا يدري ثبوته ولا انتفاؤه كما في
 البحر **قوله** وعدد شعر بطن كفي اراد به معلوم لا تنفاه **قوله** طلاق
 انه نواه لان الجملة وان كانت خبرية لكنها تحتل الا نشاء فصحت نيته
قوله لان اليمين الى آخره وذلك لان اليمين تأكيد مضمون الجملة الخبرية
 وجواب السؤال يجب كونه خبراً **قوله** قيل له الست طلقها تطلق بيلي
 لانها لا يجب المنفى بخلاف نعم فانها بعد النفي نفى وبعد الاشياء اثبات
قوله ينبغي عدم الفرق اي تطلق فيها وبعبارة الفتح ولو قيل له الست
 طلقها فقال بلي طلقت او نعم لا تطلق والذي ينبغي عدم الفرق فان
 اهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منها ايجاب المنفى **قوله** له تزوجها
 بالاحتمال لان الطلاق اما يلحق المنكوحة كحاشا صحيحاً او المصدة بعدة
 الطلاق او الفسخ بالردة او الابعاد عن الاسلام كما قد سناه عن السحر
باب طلاق غير المدخول بها **قوله** فلا حد قال في البحر
 وفي البرازية من فصل الاستثناء لوقال لعين المدخولة انت طالق
 يارانية ثلاثاً قال الامام لاحد ولا لعان لان الثلاث وقعت عليها
 وهي زوجة ثم بانت بعده وانه كلام واحد يتبع اوله آخره والمرأة
 طالق ثلاثاً وقال الثانی تقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل
 بين الطلاق والثلاث وتمامه فيها وحاصله ان يارانية لا يفصل
 بين الطلاق والعدد ولا بين الجدة والشرط فاذا قال انت طالق يارانية
 ان دخلت الدار تعلق بالمدخول واحداً ولا لعان ولو قال انت يارانية
 طالق ان دخلت عليه اللعان وتعلق الطلاق انتهى كلام البحر لضابط
 في نفي الحد واللعان ان يقع القذف موجباً للعان ثم يمنع من اللعان
 مانع فاذا قال يارانية انت طالق ثلاثاً لاحد ولا لعان اما عدم الحد
 فلان قذفه وقع موجباً للعان فلا ينقلب موجباً للحد واما عدم
 اللعان فلان اللعان اثره التفريق بينهما وهو لا يتأق بعد البينونة
 لحصوله بالابانة وهو لا يصح بدون حكمه بخلاف ما اذا قال انت
 طالق ثلاثاً يارانية حيث يحد لان قذفه اوجب الحد ابتداء كذا في
 لعان البحر وفي مسئلتنا لما قال لعين المدخولة انت طالق يارانية ثلاثاً
 وقع القذف وهي زوجة لان الوقوع بالعدد والقذف ليس بقاقل
 عندها فلم يجب الحد ولا لعان لما عرفت وابو يوسف لما جعل القذف
 فاصلاً لغاؤه ثلاثاً وكان الوقوع بقوله انت طالق فكان بعد
 الطلاق الباين لا نهائير مدخولة فوجب الحد **قوله** تعلق الاستثناء

المسلمين **قوله** ومثله اي مثل يمكن تطبيقه **قوله** ولو كان له امراتان
كاتبهما معرفة تكرار مع قوله ولو قال امرأتان طالق وله امرتان او ثلاث
قوله انه يحلف متعلق باشهد **قوله** قال فلانة اي زينب **قوله** واسمها
كذلك اي زينب **قوله** ولو غير عطف على قوله واسمها كذلك اي ولو كانت
اسمها غير زينب **قوله** ولو قال انت طالق في قول الفقهاء او فلان
القاضي او المفتي دين قال في المنع رجل قال لامرأة انت طالق في قول الفقهاء
او قول القضاة او في قول المسلمين او في القرآن او في قول فلان القاضي
او فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله ما لم يرض
قوله خلاف الثاني فانه روي عنه انه لا تطلق وقال محمد طلقت كافي
المنع **قوله** بخلاف الاول اي قوله اجرت فانه بمنزلة قوله طلقت فلا
يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لما تقدم او لا الباب **قوله**
والحائض لا يخرج نفسه عن الحيض اشار بهذا الى ان دخول الحائض في
عموم كلامه لقدرية الحال فلا ينافي في قولها المشكك لا يدخل في عموم كلامه
باب الكليات قوله عند الفقهاء اي في كتاب الطلاق
والا فغناها عندهم مطلقا كما لا يصلح ما استمر المراد منه في نفسه
قال في المنع وخرج بالاخبار ما لو استمر المراد في الصريح بواسطة نحو
غلبة اللفظ او انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح
والكناية من اقسام الحقيقة والمجاز فالحقيقة التي لم تجز صريح
والمجوز التي غلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب استعمال
صريح وغلب الغالب كناية **قوله** قضاء قيد به لانه يدين عند عدم لنية
ولو دللت الحال **قوله** او دلالة الحال قال في المنع لم يلزمها ما يعم دلالة
القبول ايضا وعلى هذا تفسير المذاكرة بسوأك الطلاق وتقدم الجمع
كما سبق في اعتدك ثلاثا **قوله** فالجاءت ثلاث قال في المنع قال
في فتح القدير وحقيقة التقسيم في الاحوال قسمان الرضا والغضب
واما المذاكرة فتصدق مع كل منهما بل لا يتصور سواها الطلاق كما
في احدي الحالتين لانها ضدان لا واسطة بينهما فتحير التقديران في
حالة الرضا المجز عن سوأك الطلاق يصدق في الكل وفي المساواة فيه
الطلاق يصدق فيما يصلح رد او في حالة الغضب المجز يصدق فيما
يصلح سب او رد الا فيما يصلح جوابا وفي الغضب مع السوأك يجمع في
عدم التصديق في المفتي من جوابا سببان وكذا في قول قوله فيما
يصلح رد او فيما يصلح للسبب يفرغ الغضب باثباته فلا يتغير الحكم
قوله اخرجي واذهبي وقوي اي حاجتك او لان طلقك **قوله**
تقضي امر باخذ القناع اي الحمار على لوجه او بالقناع **قوله**
تقضي امر بالخروج وهو ليس بالخارج **قوله** استترى امر بالاستتار او لانه
حرم على النظر اليك باليسونة في الثلاثة **قوله** استغلى اطلق مثل

اذهي

اذهي **قوله** من الغربة راجع الاول ومعناه تباعدى **قوله** والعزوبة راجع
الثاني من غربة عن فلان يعزب اي بعد فبعناه ايضا تباعدى **قوله** يحتمل رد
اي ويصلح جوابا ايضا ولا يصلح سببا وشما **قوله** خلية بفتح الخاء المحجمة فحيلة
بمعنى فاعلة اي خالية اما عن النكاح او عن الخير **قوله** برية بالهمزة وتركة اي
منفصلة اما عن قيد النكاح او عن حسن الخلق **قوله** حرام من حرم الشيء
بالضم حراما ما استنع اريد بها هذا الوصف ومعناه المستنع فيحمل على ما سبق
وسبق وقوع البائنين برلانية في زماننا للتعارف لا فرق في ذلك بين محرم ومحرمة
سواء قال على ولا وحلال المسلمين على حرام وكل على حرام وان لم ينع في الحرام
وفي قوله حرمت نفسي لا بد ان يقول عليك واورد انه اذا وقع الطلاق بهذه
الا لفاظ بلانية ينبغي ان يكون كالصريح في عقاب الرجعة واجب بان
المستعارف انما هو يقع البائنين لا الرجعي حتى لو قال لم اطلق اصدق ولو قاله
مريضة ونوى بالتحول واحدة وبالثانية ثلاثا صحت نيته عند الامام وعليه
الفتوى كذا في البرازية **قوله** بائن من بان الشيء انفصل اي منفصلة
من وصلة النكاح او عن الخير **قوله** بنة من البت بمعنى القطع فيحمل
ما احتمله البائنين واوجب سبويه فيه الالف واللام واجاز الفراء انما طامها
كفي النهي **قوله** بنة من البت وهو الانفصال وبه سميت مريم لانقطاعها
عن الرجال وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودينها وحسنا
وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر كذا في النهي **قوله** يصلح سببا
اي ويصلح جوابا ايضا ولا يصلح رد **قوله** اعتدى يحتمل عدى الذاهر
او الدناير وضم الله عليك او ما يعد من الاقرار **قوله** واستترى رحك
اي لاني طلقك او لا طلقك **قوله** انت واحدة اي انت طالق تطبيقه
واحدة او انت واحدة عندك او في قومك مدحا او ذما **قوله** انت حرة
اي لبرائك عن الرق او عن رق النكاح **قوله** اختاري امر بك بيدك
كثباتان عن تفويض الطلاق اي اختاري نفسك بالفراق او في عمل او امر
بيدك في الطلاق او في تصرف آخر وفي المنع عن الحوائش السعدية وهذا
لا يناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ اعظم من بعض
المفتين فزعم انه يقع به الطلاق واقتى به وحرم حلالا لغرض الله من ذلك
انتهى وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختاري **قوله** سرختك
فارقتك اي لان طلقك او حاجتك **قوله** لا يحتمل الرد والسبب اي بل
معناه الجواب فقط **قوله** تاثيرا تميز عن نية تنوقف اي تنوقف كما
الثلاثة من جهة التاثير على نية **قوله** رفعت الحاكفة ان لم تدع يحلف
ايضا حقا لله تعالى كافي المنع عن المجتبى **قوله** فلو السؤال بهل يقع يعني اذا
قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول له المفتي نعم يقع ان نويت
قوله ولو لم يقع يعني لو قال السائل قلت كذا لم يقع على يقول له المفتي
نعم واحدة ولا يتعرض لاشراط النية يعني لا يقول له المفتي تقع واحدة

ان نويت **قوله** وتقع رجعية اي وان نوى البائن **قوله** في الصح وقال بعضهم
ان نصب الواحدة وقع وان لم ينو لان نعت المصدر محذوف وان رفع لا يقع
شي وان نوى لان نعت المرأة وان سكنها يحتاج الى النية لاحتمال الامر بين
والصحح الاول لان العوام لا يفرقون بين وجوه الاعراب والخواص لا يلتزمون
في مخاطبة تهم بل تلك صناعاتهم والعرف لغتهم ولذا ترى هذا العلم في محار
كلامهم لا يلتزمون ولان الرفع لا ينافي الطلاق لا يمتنع ان نفس المرأة جعلها
طلاقا للمباينة اي ان طلقة كما يقال رجل عدل ولهذا قلنا يقع في قوله انت
الطلاق وانت طلاق والنصب لا يتعين ان يكون نعتا للمصدر الطلاق بل يجوز
ان يكون مصدر فعل آخر كقوله انت ضاربة ضربة واحدة وكقوله نصار
الاحتمال موجود في الكل فلا يتعين البعض بل اوسع الاحتمال الابدليل كذا في
التبيين والنهر **قوله** لا تصح فيه ايضا لما ساق في باب تقويض الطلاق من
عدم تنوع الاختيار **قوله** بل ويقع به اي الطلاق **قوله** او التثنية اي لو
كان طلقها قبل ذلك ولم يبق الا التثنية كما في النهر عن المحيط وقد سناه اول
باب الصريح **قوله** قال اعتدى ثلاثا اي قال اعتدى اعتدى اعتدى **قوله**
اربعة وعشرون حاصلها انه ينوي بكل طلاق او بالاولى طلاقا او حيضا لا
غير او بالاولى طلاقا لا غير او بالاولى والثانية كذلك او بالثانية والثالثة
طلاقا او بالاولى حيضا ففي هذه السبعة تقع الثلاث او بالثانية طلاقا لا غير
او بالاولى طلاقا وبالثانية حيضا لا غير او بالاولى طلاقا وبالثانية حيضا
لا غير او بالاولى طلاقا لا غير او بالاولى حيضا لا غير او بالثانية والثالثة
حيضا لا غير او بالاولى والثانية طلاقا او بالثانية حيضا او بالاولى
والثالثة طلاقا او بالثانية حيضا او بالاولى والثانية والثالثة حيضا وبالثالثة
طلاقا او بالاولى والثالثة حيضا وبالثانية طلاقا او بالثالثة حيضا
لا غير فهذه احدى عشرة تقع فيها ثنتان او بكل منها حيضا او بالثالثة
طلاقا او حيضا لا غير او بالثانية طلاقا او بالثالثة حيضا لا غير او بالاولى
حيضا لا غير او بالاولى طلاقا وبالثانية والثالثة حيضا وفي هذه السبعة
تقع واحدة والرابعة والعشرون ان لا ينوي بكل منها شيئا فلا يقع
شي ولا اصل نراذ النوى لطلاق بواحدة ثبتت مذكرة الطلاق فاذا
نوى بما بعده الحيض سدد ظاهر الامر بالاعتداد بالحيض عقب
الطلاق ولا يصدق في عدم نية شي بما بعده او اذا لم ينو الطلاق
بشي صح وكذا كل ما قبل المنوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسوقة
بواحدة منوى بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة
فيجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسوقة بواحدة اريد بها
الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح **قوله** وثلاث قضاء
لا يكون نوايا بكل لفظة تلك تطليقة كذا في النهر وجه الدلالة احتمال
قصد التاكيد **قوله** قبل ما حدة روى ذلك عن ابي يوسف وبه جزم

في المحيط على انه المذهب والمذكور في الثانية وقوع التثنية كذا في النهر **قوله**
صح اي عنده وقال لا تكون الا واحدة فلا يتصور ان تكون ثلاثا ولان الواحدة
تكون ثلاثا باضماء التثنية فيجوز على هذا تصحيح الكلام كذا في المنع **قوله**
كما لو طلقها رجعتا فجعلها بائنا وهذا عندهما وقال محمد لا يصير بائنا لانه
قصد تغيير المشرع وهو باطل ولا ية الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولما انه
ما لك المطلق بوصف البينة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف
تصحيحا للصرف وتخصيلا لقرينه كذا في المنع **قوله** قبل الرجعة قيد بل لانه
لو اجعلها ثم قال جعلتها بائنة لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل
الطلاق فتعذر جعلها بائنة كما في الدرر **قوله** كما مر في قبيل باب طلاق
غير المدخول بها **قوله** بشرط العدة هذا الشرط معتبر في حقوق البائن
الصريح وفي صور حقوق البائن البائن فلو اخذ عن الجميع كان اولى **قوله**
الصريح بالاحتياج الى نية يلحق به الكتابات الواجبة وهي اعتدى واستبى
رحمك وانت واحدة فانها في حكم الصريح وان احتاجت الى نية حتى تلحق
البائن ويلحقها البائن في ظاهر الرواية كما اشار اليه في النهر في المنع الكتابات
التي تقع بها رجعية تلحق بالمتعلقة كقوله بعد الخلع انت واحدة اذا
نوى الطلاق وقعت اخرى وهذا لان صحة هذه اللفظة لا ضار فاي معنى
قوله انت واحدة اي انت طالق طلقة واحدة فيصير الحكم الصريح لكن
لا بد من النية لثبت هذا المصير انتهى ولا يرد ان على حرام على المفتي به من عدم
توقفه على النية مع انه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما ان عدم
توقفه على النية امر عرضي لا يحجب اصل وضعه **قوله** فيلحقها اي
الصريح والبائن **قوله** ويجب المال اي الحصول فائدة لها لم تكن بخلاف
ما بعده **قوله** على المشهور احتراز عما في القنية معر يا الشمس اعمية
الاور جندی طلقها على الف فقلت ثم قال في عدتها اي انت بائنة لا يقع
كما في المنع **قوله** او ابتك بتطليقة عطف على بائنة الثانية اي انت بائنة
ابتك بتطليقة **قوله** فويت البينة الكبرى اما ان قال نوت واحدة
فلا تقع لامكان جعلها اخبارا وكذا اذا قال نوت ثنتين لعدم صحة
نية التثنية فيها **قوله** لانه لا يصلح اخبارا اي لان التعليق قبل فلا
يصح اخبارا عنه وكذا الاضافة **قوله** وفي البحر الى اخره مرده بهذا النقل
الاستدلال على قوله نوايا **قوله** ثم دخلت وبانت ثم كلمت فلو عكست
والحالة هذه فالظاهر ان الحكم كذلك لوجود اعم لان كلاما من تعليقه
لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونها طائفا عند كل من التعليق **قوله**
وكذا الوعد الثاني اراد بالثاني الآخر لا الترتيب بدليل قوله احدهما **قوله**
ويستثنى ما في البرازية اي يستثنى ما في قول الصريح يلحق البائن وانت
خير بانه اما لم يقع الطلاق في هاتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة
البائن حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في النهر وفي المنصورى شرح

المسعودي المختلعة ليحققها صريح الطلاق اذا كانت في لعدة **قوله** فاحر
كذا اي طالق **قوله** ما قيل البيت الاول لوالد شيخ الاسلام عبد البر شارح النظم
الوصفي كما في المنع والبيت الثاني لصاحب المهر **قوله** كلا اجزا من كل واحد من
وقوع الصريح والباين بعد الصريح والباين **قوله** لا باينا عطف على كلا
ومع بسكون المعنى للوزن بمعنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا
لقوله باينا اي لا يخبر باينا كانا بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء في المعنى
كما قال كلا اجزا لا باينا بعد مثله **قوله** الا اذا علقته من قبله استثناء
من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء اي لا يخبر باينا الا اذا علقته لباين
الواقع بعد المثل قبل المثل فصير علقته للباين الاول وصير قبله للمثل الذي
هو الباين الثاني **قوله** لا بكل امرأة استثناء ثان من قوله كلا اجزا فانه بعد
اخراج الباين بعد الباين منه بقي الباين بعد الصريح والصريح بعد
الصريح والصريح بعد الباين فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في الزاد
من قوله كل امرأة لي طالق وكان له مختلعة فانه صريح الحق باينا ولم يقع
لما قد منا وبكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد
خلع الحال والحق مبنى للفاعل معطوف على خلع ويعد مبنى على الضم لقطع
عن الاضافة ونية معناها وهو ظرف لا يحق اي والحق الصريح بعد الخلع
قوله كالا سلام يعني اذا سلم احد الزوجين لا يقع على الآخر طلاق كذا في
المنع عن البرازية لكن في اول طلاق البكر ان الطلاق يلحق المعتدة بعد
تفريق النكاح اذا سلم احد الزوجين واي الآخر فتأمل **قوله** مع لحاق قال
في المنع واذا ارتد وحق بدار الحرب وطلقها في لعدة لم يقع طلاقه فان
عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند ابي حنيفة لبطان العدة بالعاق
ثم لا تعود **قوله** مطلقا اي صريحا او كناية **قوله** على نحو ما بينا اي من
قوله الصريح يلحق الصريح الآخر **باب تفويض الطلاق**
قوله بنوعيه اي الصريح والكناية **قوله** تفويض الطلاق دل على تقدير
هذا المضاف عقدا لباب له كما في النهي **قوله** لانها تعليل لاشتراط النية
قوله ويمضي حال وليس معطوفا على بوقته والاخذ في ابي **قوله** قبل
علمها الا ان يقول ولو قبل علمها كما لا يخفى **قوله** في الاصح وعند محمد
سجنت كذا في النهي **قوله** فلا يتقيد بالمجلس ما في متى ومتى ما فلا تنهما
لعموم الاوقات فكانه قال في اي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وما في
اذا او اذا ما فانه متى سواء عندهما واما عنده فيستعملان للشرط كما
يستعملان للظرف لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بانك كذا في المنع
قوله لما مرى من انه تملك لا توكل **قوله** فيصح لما زاد اشارة لفظ
اما في قوله واما في طلقك زاد هذا الفاء في جوابها **قوله** فيصح تفويضه
للمجنون اي بان جعل امر امرته بيد مجنون او صبي لا يعقل وليس الزوج
ان يرجع كذا في النهي عن الكناية **قوله** فلحفظ قال في النهي والفرق بين

ما اذا

ما اذا فوضه الى مجنونه او عاقل مجنون انه في الاول علقه بايقاع غير اها قبل وفي
الثاني بايقاع العاقل ولم يوجد **قوله** لعدم تنوع الاختيار قال في المنع ان
اختيارها انما يقيد بالخاص والصفة والبيوتة تثبت فيه مقتضى ولا يجوز له
بجلاف ان باين وامر لا بيد **قوله** او تنوع مضارع سبق للمعلوم فاعله ضمير
المرأة مجزوم بحذف الياء عطفا على يتعارف المبني للمجهول **قوله** فلو قال فيرفع
على قوله وذكر النفس الى آخر **قوله** اذا تآ في الوحدة اي والذي يتحد تآمر
ويتعدد اخرى الى الثلاث هو الطلاق كما في المنع **قوله** فلم يختص بالآخر اخذه
من القسائي **قوله** وبطلانها عطف على لم يقع **قوله** كما لو عطف باو اي فانه
لا يقع ويخرج الامر من يدها لان الواحد الشين فلم يعلم اختيارها نفسها
ولا زوجه على التخييل فكان اشتغاكها لا يعنيها فكان اغراضا وكذا اذا ارادها
للتختار فاختارته خرج الامر من يدها ولا يلزم المان لانه رشوة كما في البحر **قوله**
او قالت الحققت نفسي باهلي قال في البحر ولو قال لها اختاري فقلت الحققت
نفسى باهلي لم يقع كما في جامع الفصولين وهو مشكل لانه من الكتابات فهو
كقولها انا باين **قوله** يعطف اي بالواو او الفاء او ثم **قوله** لدلالة التكرار
على عدم اشتراط النية لكن المعتمد راية ورواية اشتراطها كما في البحر **قوله**
التخيير المذكور هو قوله اختاري كما في البحر كن قول الشارح او اختارت
الطليقة الاولى يقتضى ان المراد بالتخيير المذكور انهم من ان يكون واحدا او
مكررا **قوله** في الاصح راجع الى قوله بانت لا الى قوله بواحدة وفي لفظه
تقع واحدة بلك الرجعة **قوله** كعكسه يعني ان الصريح اذا قرن بالكناية
كان باينا بخوات طالق باين **قوله** بخلاف ابياء للسببية متعلق بقيد اي
انما قيد في سبب مخالفة لا آخره وقوله ومثلها ابياء اعتراض **قوله** كما لو
جعل امرها بيدها بان قال امر لا بيدك لولا فصل نفقته ليدل فقوله لولا
فصل شرط وقوله امر لا بيدك دليل جوازه وقوله فطلق في تفسير لكونها
بيدها **قوله** لم تكن في نفس الامر اي في نفس الامر لا يدعى لم يكن معولا
له وليس المراد بنفس الامر الواقع **قوله** فلم تختار يعني لم يكن لها الخيار كما
عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارح هذا التركيب كان عليه ان يحذف
الفاء كما لا يخفى **باب الامر باليد** **قوله** اي تفويضها اي
تفويض ائثار **قوله** وكذا لو قال ابوها قبلتها يعني فيما اذا جعل امر
بيد ابيها كما في البحر **قوله** كما مر في الكتابات **قوله** ولا يدخل اليد
اراد باليد الجنس فيشمل اليدين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل ومكت عنه
لفظ **قوله** لانها تملك ان قال في البحر ان عطف زمن على زمن مماثل
مفصول بينهما بزمن مماثل لها ظاهر في قصد تقييد الامر المذكور بالاول
وتقييد امر اخر بالثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعد في الحكم
المذكور لانه صار عطف جملة على جملة اي امر بيدك اليوم وامر لا بيدك
بعد عد ولو اراد اليوم لا يدخل اليد فكذا اذا عطف جملة اخرى **قوله**

ولو طلقت مضعفت مبنى المعلوم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها
ليلا اي في احدى الليلتين لا يصح وهذا تصرح بما فهم من قوله ولا يدخل
الميل **قوله** ولا تطلق اي ولا تطلق نفسها الامر في احد اليومين واراد بهذا
دفع ما يتوهم من اقتضاء كونها تليكن جوارزا ان تطلق نفسها امرين في
كل يوم مرة **قوله** وان ردت الاول ان يقول فان بقا التفرع كما قال بما قبله
قوله ولم يذكر خلافا اي صاحب الحاشية فيها فغرض في الهداية هذا الفرع
لان يوسف ليس لا ثبات خلافا فيه وانما هو كونه خرج فبتفرع عليه
عدم اختيارها نفسها لئلا يكثر في الجرح **قوله** ظاهر ما مر من قوله فان
ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر الامر ان يرد
الامر اختيارها زوجها لا قولها ردتته وستسمع التفصيل فيه **قوله** لكن في
العمادية في العبارة اختصار محمل وكان عليه ان يقول ظاهر امره ان يرد
وفي الذخيرة لا يرتد ووفق العمادية لما مر قال في النهي وهذا اعني الحكم بفسخ
رد هانقا ومن لا يصرح به في الذخيرة من انه لو جعل امرها بغيرها او بغير
ثم ردت الامر او رده الاجنبى لا يصح لان هذا تملك شي لا من فيقع لا زما
والمسئلة مرعى عن اصحابنا رحمهم الله تعالى قال العمادية في فصوله والتوفيق
انه يرتد بالرد عند التفويض اما بعد ما قبله ثم اراد المفسر ان يرد له لا يرتد
نظير الاقرار فان من اقر لثان بشئ فصدقه المقر له ثم ردا اقراره لا يصح الرد
استحيى قال في فتح القدير وحاصله انه كالابرة عن الدين ثبوت لا يتوقف على
القبول ويرتد بالرد واختار قبله توفيقا آخر هو ان المرد يرجع هانقا اختيار
زوجها اليوم وحقيقته انتهاء ملكها وهذا المرد ان يقول ردت
انتهى واليه يرتد قول صاحب الهداية حيث قال بعد ما حكى عن اتمام انها
اذا ردت الامر في اليوم كان لها الخيار عند وجه الظاهر لها اذا اختارت
نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غد فكذا اذا اختارت زوجها بمراد الامر
وقاله ابن قاضي سماوية في جمعه يجتهد ان يكون في المسئلة روايتان لانه
تمليك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظر الى التملك ولا يصح نظر الى التعليق
لا قبل ولا بعده فرواية صحة الرد نظر للتمليك وفساده نظر للتعليق
قوله وانه عطف على نه **قوله** في المختار مثل قوله امره ان يرد في اليوم وغدا
قوله ولما ان تختار نفسها في الغداى فقد بقي مع انه من المختار **قوله**
عند الامام وقال ابو يوسف خرج الامر من يدها في الشهد كله كذا في المنبر
قوله ووجهه في الدراية قال في المنبر رايته في الدراية وجه قوله الامام
بان الامر باليد تملك نصا تعليق معنى فلي لم يذكر الوقت فالوجه للتملك
ومنى ذكره فالعمدة للتعليق انه كلام النهي ومثاله اذا المراد بالوقت
امر له بغيره ومثاله اذا ذكر امره بغيره في اليوم وغدا او امره بغيره الى ان
الشهد لكن هذا يقتضى ان يبقى الامر بغيره في الغدا اذا اختارت زوجها اليوم
في امره بغيره في اليوم وغدا وليس كذلك فالتناقض بجمله فاما مل **قوله**

بقي لو طلقتها باننا قيد بالباين لانه لو طلقتها رجعا بقي امرها في واحد **قوله**
هل يبطل قال العمادية في الفصول خرج من يدها وقال في موضع آخر لا يخرج
كذا في الجرح **قوله** ان كان التفويض من غير اخوان يقول لها امره بغيره
يبطلها باننا وهذا شروع في التوفيق بين المتعارضين وانما يبطل امرها في هذه
الصورة لانه لو لم يبطل الحق البان البان هذا خلف بخلاف ما اذا كان
التفويض معلقا بخوان دخلت الدار فامر بك بغيرك او مضافا بخوان امره
بغيرك عدا فان البان اذا كان معلقا او مضافا الحق البان كما تقدم **قوله**
ان المعلق كالمختار يعني يبطل المعلق كما يبطل المختار **قوله** حكم الامر بحكم
ما فرض اليها بقوله امره بغيرك **قوله** وانك يقتضى ان القول له لان القول
للمنكر لكن القول لها كما صرح به قال في الجرح قال امره بغيرك فطلعت نفسها
فقال انما طلعت نفسك بعد الاستغناء بكلاما وعمل وقال لا يبطل
نفسه في ذلك المجلس بلا تبذله فالقول قولها لانه وجد سببه باقراره
وهو التخيير فالظاهر عدم الاستغناء بشئ آخر **قوله** ثم اختلفا اي قال
ضربتها بجناية وقالت ضربتني بغير جناية **قوله** فالقول له اي وان لم
يبين الجناية كما في الدر المنثور **قوله** وتقبل بينهما على الشرط المتفق
قادة في الدر المنثور لو اقامت بينة انه ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل
وان قامت على التخيير كونهما في الشرط والشرط يجزئ اثباته بالبينة وكان
نفيها **قوله** كما ينبغي اي في باب التعليق عند قوله اذا برهنت **قوله**
لا يدخل ككاح الفصول يعني فيما اذا قال ان تزوجت امرأة فلم يبرها
لا تدخل المرأة التي زوجها له فصولها فاجاز ككاحها لانه لم يزوجها
وانما اجاز ككاحها بخلاف ما اذا قال ان دخلت امرأة في ككاحي حيث
تدخل المرأة التي زوجها له فصولها لصدق اللفظ عليها هذا ما ظهر لي
في تصوير المسئلة فليراجع **فصل في المشية قوله** فطلعت اطلقه
فشل ما اذا طلقت واحدة او اثنتين او ثلاثا في تسع صور يقع فيها واحد
(جمعية في المرة اما في الامة فاربع كما لا يخفى **قوله** ان اجازته اي وفوت به
الطلاق صرح به في الجرح كما سذكره **قوله** لا باخترت نفسي قال في الجرح
والصدق بينهما ان الامانة من نفاذ الطلاق لانه كتابه والمفوض اليها
الطلاق والاختيار ليس من الفاظه لاصحها وكناية بدليل الوقوع
بامتنك دون اختارى وان نوى الطلاق وتوقفه على اجازته اذا قالت
ابنت نفسي بشرط نيتها كما في تلخيص الجامع وعدم التوقف اذا قالت
اخترت نفسي وانما صار كناية باجماع الصحابة فيما اذا حصل جوابا
التخيير على خلاف القياس وصلح جوابا بالامر باليد ايضا لانه هو التخيير
معنى ثبت جوابا له بدلالة نص اجماعهم على التخيير لان قوله امره بغيرك
ليس معناه الا انك تخيرون في امره الذي هو الطلاق بينه ايقاعه وعده
فهم مراد في التخيير بلفظ التخيير للعلم بان خصوص اللفظ ملغى بخلاف

طابق فانه وضع لطلب الطلاق لا للتحجير بينه وبين عدمه **قوله** مطلقا
اي في المجلس وبعده **قوله** وفي الثانية قال في النهي وعلم انه لو قال له طلقها
ان شاءت لا يصير وكلاما لم تشار وها المشية في مجلس علمها فاذا شاء وصا
وكلاما فلو طلقها في المجلس وقع ولو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان
شعوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشية ومشيئتها تقتصر
على المجلس فكذا الوكالة كذا في الثانية قال الحلواني ينبغي ان يحفظ هذا فانه
ما عمت به اليد فان كولا يفرخون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرسون
ان الطلاق لا يقع وهذا ما يستثنى من قوله لم يتقيد بالمجلس **قوله** وكذا
الوكيل يعني اذا قال له طلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت **قوله** ما لم يقل
بالف اي ما لم يقل الزوج للوكيل طلقها ثلاثا بالف فانه ان طلقها واحدة
بالالف وقعت ولا لم يقع شيء كما في الحاكم المشهد كذا في النهي **قوله** وقا
واحدة لانها انت بما ملكته وزيادة فصارت كما اذا طلقها الزوج القاوله انها
انت بغير ما فوض اليها وهذا لان الزوج انما ملكها واحدة والثلاث في الواقع
بخلاف الزوج لا يتصرف بحكم الملك **قوله** لا يقع فيها ما في الاول فلان معناه
ان شئت الثلاث فصارت مشية الثلاث شرطا لوقوع الثلاث ولم توجد
واما في الثاني وهو العكس فالمذكور هنا قول ابن حنيفة وعندهما تقع واحدة
وهذا بناء على ما تقدم من ان يقع الثلاث ايقاعا للواحدة عندهما وعند
ليس بايقاع للواحدة فكانت مشية الثلاث مشية الواحدة عندهما
وعنده ليست بمشية لها **قوله** امرها بعشرا بان قال لها طلق نفسك عشرا
ان شئت كما في النهي **قوله** او بواحدة اي بان قال لها طلق نفسك واحدة ان
شئت كذا في النهي **قوله** خائفة ويجوز الواقع ان صاحب البحر ينفذ عن الخائفة
وليس له عبارة مستقلة فالاولى بحر عن الخائفة **قوله** فقالت شئت ان شئت قيد
به لانها لو قالت شئت طلاقا ان شئت وقع كما في النهي **قوله** ينوي الطلاق
اشار هذا لما انه لو لم ينو الطلاق لم يقع بالاولى ولو قال شئت طلاقا وقع
قوله اي لم يعجد بعد لما كان قوله لعدم مصادقها على ما مضى وانقطع
مع ان التعليق به يتخير خصمه بقوله اي يوجد بعد **قوله** كان شاء
اي الى اخره مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المعلوم محقق
المجهول او محتمل **قوله** لفقد الشرط هو مشيئتها المطلقة فانما انت
بمشية مقيدة حيث علقها على مشيئته **قوله** لا تطبق كذا فيما راينا
من النسخ وسواء لا تطبق عطف على التطبيق **قوله** ولا يجمع الا تطلق
نفسها في مجلس واحد اكثر من واحدة كذا في جميع النهي فلا تقول طلقت
نفسى ثلاثا ولا طلقت نفسي واحدة واحدة ولا طلقت وطلقت
وطلقت كما في النهي **قوله** ولا تنشئ اي ليس لها ان تطلق نفسها مرتين في مجلس
بلغظة او بلغظتين **قوله** فلو طلقت نفسها ثلاثا او اثنتين في مجلس لا يقع
شيء عنده وقال تقع واحدة بناء على ما مر كذا في النهي والظاهر ان هذا

فيما

فيما اذا وقعت بلغظة فان وقعت بكثر وقعت واحدة اتفاقا فليراجع
قوله لعموم افراد كسر الهزة مصدر فيوا في تعبيرهم بالا نفرا يعني انها
لعموم على سبيل انفراد لا على سبيل الاجتماع ويجوز فتحها **قوله** والاى وان لم
تطلق نفسها اصلا او طلقت نفسها ثلاثا في مجلس وطلقت نفسها واحدة فقط
او اثنتين في مجلس **قوله** تقع وجعية هذا عنده وعند ما يقع شيء ما لم تشاء
قوله والاى وان لم يكن مع نيته وهو صادق باذا المرئ شيئا مع ان المعتد
حينئذ مشيئتها لقيام مقامه كما في جميع النهي **قوله** وقول
الزيلي عبارته وشره الاختلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس
قبل المشية وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية
وعندهما لا يقع شيء والرد كما لقيام **قوله** لجعل به كذا اي يجب ان يكون جوابه
في الحال **قوله** والاول انظر لانه لو كان المراد البيان لكفى قوله طلق ما شئت
كما في النهي عن التحير **قوله** او اشد كما بغضاله هذه مسئلة ثانية وقوله
فقلت كل انا اشد حبا له الى اخره جواب المسئلة الاولى وترك جواب المسئلة
الثانية لكونه معلوما بالغاية تقديره فقالت كل انا اشد بغضاله لم
يوقع الدعوى كل ان صاحبها اقل بغضا منها قائم الشرط **قوله** بخلاف
التعليق بغيرها كما التعليق بدخول الدار فانه تعليق محض **باب**
التطبيق **قوله** ويسمى مجازا اي كما عتبه في الهداية حيث قال باب
الاجمان في الطلاق وانما كان مجازا لان التعليق في الحقيقة شرط وجزا
فالطلاق المسمى عليه مجاز لما فيه من معنى السببية كذا في النهي **قوله**
فالمحقق محترز قوله معدوما **قوله** والمستفيد محترز قوله على خط
الوجود **قوله** يأسفله هو الذي لا يبال بما قال وما قيل له وعليه الفتوى
كما في الفتاوى الهندية عن الفتاوى الكبرى **قوله** يتخير قيد بما اذا لم
ينو التعليق فاذا اراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة كذا في الفتاوى
الهندية **قوله** وذكر المشروط اراد به فعل الشرط **قوله** ووجود رابط
اي كالفاء واذا انقضت **قوله** كما ياتي اي عند قوله وانفاط الشرط
قوله لمنكوحته راجع لقوله او حكمها **قوله** او معتدته راجع لقوله
ولو حكمها وطلقت المعتدة فمثل معتدة البائنة لكن بشرط ان لا يكون المعلق
بائنا كما تقدم قيل باب نفويض الطلاق **قوله** او الحكمي عطف على الحقيقي
قوله كذلك اي عاما او خاصا **قوله** وكذا كل امرأة اي اذا قال كل امرأة
انزوجها طالق وقصد بهذا الرد على مالك رضي الله تعالى عنه حيث قال
لا يجوز لان فيه سد باب النكاح بخلاف كل امرأة من مصر ومن بني نعيم
او كل بكر او ثوب انزوجها طالق حيث يجوز **قوله** ويصح مع تزويجي
اي ان قيل والفرق ان السلام في هذا تام لذكر الفاعل والمفعول ففعل
مجازا عن الملك ومع بمعنى بعد بخلاف ما مر اذا السلام معه ناقص
فلم يكن مع بمعنى بعد كذا في النهي وفي النفس من هذا التعديل شيء فان

قوله مع كذا حرك على تقدير مع كذا أي لا والمقدر كالمفطور وإلى هذا الضعيف أشار صاحب النهج بصيغة التريض **قوله** والحنفي تقليد أي لشافعي لكن حيث روي عن محمد فما الحاجة إلى تقليد الشافعي كيف قد نقل في النهج عن الظهيرية أن هذا قول محمد **قوله** بغير فاضل أي البين **قوله** بل يحكم أي بل بغير حكم **قوله** بل افتاء عدل أي بغير البين **قوله** أو يقتويين قال الحلواني وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى فقيهاً عدلاً فافتاءه بطلان البين حله العمل بفتواه ولو افتاءه آخر بالحرمة على الافتاء الثاني في حق امرأة أخرى **قوله** تعليقه للثلاث وما دونهما أشار إلى أن ضمير تعليقه راجع للرجل المطلق ويجوز عوده على الطلاق لا على الثلاث **قوله** إلا المضافة إلى الملك يعني في كلمة كلما نحو كلما تزوجت فانت طالق قال في الدر المنقي تبعاً للقهاء أن ويبطل تنجز الثلاث لا غير تعليقه أي الطلاق سواء كان المعلق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً ولو بكلمة كلما إذا دخلت على التزوج كما مر انتهى فقوله كما مر إشارة إلى ما قدمه في كلما إما هنا فلم يتقدم الكلام بعد على كلما فلا يصح قوله كما مر **قوله** وكذا يبطل أي التعليق وهذا عطف على المتن **قوله** خلافاً لها أي حيث قال لا يبطل التعليق بالحق لأن زوال الملك لا يبطله وله أن يفتأ تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت العصبة فلم يبق تعليقه لغوث الأهلية فإذا عاد إلى الأصل لم يعد ذلك التعليق الذي حكم بسقوطه لاستحالة عود الساقط كما في البحر عن شرح المجمع للمصنف **قوله** فيما علقناه على المتن الذي في شرح المتن الذي رأينا على ما هنا بغير وهو قوله ومنه ما في القصة لا يخرج من بخاري إلا بآذان هؤلاء الثلاثة فمن أحدهم لا يخرج ولو مات لم يحث بطلان البين **قوله** وسبغى مسئلة الكوز بغير غيرها أي في باب الأكل والشرب من كتاب الأيمان وحاصلها أن إمكان الشرط صحة انعقاد البين عندهما خلافاً لابي يوسف فأوجب للشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فصب قبل مضيه لا يحث خلافاً له وكذا أن لم يبق اليوم إلا أن كان الماء فيه فصب فإنه يحث بالاتفاق **قوله** له رجعتها لأن لما علق الثلاث كانت أمه وهو لا يملك عليها الاختين فكان معاً ثنتين **قوله** والفاظ الشرط عدل عن إسناده والخوف لا شتمها عليها وهو يسكون الرأى مشتق اشتقاقاً كبيراً من الشرط محركة بمعنى العلامة سمي بذلك لأنه علامة على ترتب الثانية على الأولى ويسمى ثانياً جواً لأنه لما لم يزل على القول الأول صار كما كلام الآتي بعد كلام السائل وجزأً بخلافه لأنه لما ترتب على فعل آخر شبه الآتي في النهج فاضافة الفاظ إلى الشرط إضافة المسمى إلى الاسم **قوله** أي علامات وجود الخبر أي أن هذه الأدوات تدل بالذات على وجود الخبر كما

في النهج أي عند وجود الشرط **قوله** وقع الحال لأنها للتعليل ولا يشترط وجود العلة وهذا مذهب البصيرين واختاره محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر **قوله** فيدين لأنه لا نوى تحت كل ما ملأها عند الكوفيين بمعنى إذا كمل في البحر **قوله** وكذا لو حذف الفاء من الجواب يعني يقع الحال ما لم ينو لتعليل فيدين سواء ذكر مكانها الواو أو لا كما في النهج وهذا مشروط بما إذا تأخر الجواب كما قدمه الشافعي أول الباب **قوله** طلبية هو أول البيت ولا ضبط إلا خصر كما في البحر عن الرضى أنها واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الطلبية كالأم والنبي والاستفهام والنهي والعرض والتخصيص والدعاء الثاني الجملة الانشائية كمن وييس وما تضمن معنى إنشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل النفي والقسم الثالث الجملة الاسمية الرابع كل فعلية مصدرية بحرف سوى لا وفي المضارع سواء كان الفعل المصدر ماضياً أو مضارعاً **قوله** ولو مبتدأ عبارة تقتضي أنها قد تكون مبتدأ عند النجاة وليس كذلك بل المقاييل إنها مبتدأة هو ابن عصفور فقط وجعل ما نكرة موصوفة والعائد محذوف واجبة الشرط والخبر في موضع الخبر وحركة اللام حينئذ فتحة بناء لاضافة كل إلى مبني ومذهب الجمهور أنها منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وما أتى معها هي المصدرية التوقيفية كذا في النهج **قوله** وجعله في البحر حذفين فإنه نقل عن بعض الحنابلة أن الصحيح أن يترك كما لا يفيد التكرار **قوله** فلا يقع أن تكهما بعد زوج أخرى أن كانت الزوج الآخر بعد وقوع الطلاق ثلاثاً فإن كان بعد الوقوع مرة أو ثنتين وقع مابقي وأما لا يقع بعد الوقوع ثلاثاً لأن المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية **قوله** لتكرار الوقوع إشارة إلى الفرق وحاصله أنه في الأول علق وقوع الطلاق على بقاء الطلاق فإذا طلق مرة يقع الطلاق عليها مرة أخرى ولا يقع الثانية لأن الثانية واقعة وليست بموقعة بخلاف الثاني فإن المعلق عليه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فإن الأيقاع يستلزم الوقوع فإذا أطلقها مرة وجد الشرط فتقع أخرى وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى **قوله** من كذا أي يبين بيان الملك أي وزوال ملك النكاح وملك البين لا يبطل البين **قوله** ونحل بعد الشرط لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها فتح البين إذا وجد الشرط مرة لأن المقصود هناك الإخلال بمرة في غير كذا وهذا مجرد الإخلال **قوله** مطلقاً أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما يدل عليه اللاحق **قوله** فالمسئلة السابقة هي قوله فإن اختلفا في وجود الشرط فالقول مع البين **قوله** والآية هي قوله أن حضت إلى آخره كما بينه الشارح فيها **قوله** استحسننا أي والقياس أن يكون القول قوله لأنها تدعي شرط الحث على الزوج ووقوع الطلاق وهو ممكن فيكون القول له ولا تصدق بالابحثة كغير من الشرط وجه الاستحسان

ان هذا امر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها ان تحب
 كمال يقع في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليها شرعا فيجب طريقه وهو
 الاخبار فتعنت له فيجب قبول قولها لتخرج عن عهدة الواجب **قوله** تسد
 بخلافه في الكفر وما لا يعلم منها فالقول لها في حقها قال في المنظر
 من غير يمين ويدل عليه قوله فقالت حضرت او احبب طلق وهذا الكلام
 انما يتعلق باخبارها وقد وجد **قوله** في الاصح متعلق بقوله واخلاق كحيض
 فقط وروى هشام انه لا يصدق كذا في الشهر **قوله** ان حضرت الى اخره قال
 الكمال واعلم ان التعليق بالحجة انما يفار في التعليق بالحيض انه لا يقصر على
 المجلس لكونه تحييرا وانما لو كانت كاذبة تطلق فيما بينه وبين الله تعالى
 وفي الحيض لا يقصر على المجلس كسائر التعليقات ولا تطلق فيما بينه وبين
 الله تعالى الا ان تكون صادقة كذا في الشهر بلالية **قوله** لم يقبل قولها اي لانه
 ضروري فيشترط فيه قيام الشرط كذا في التبيين **قوله** طلق هي فقط
 اي لانها شاهدة في حق ضررها بل منهية فلا ضرورة في حقها فلا يقبل قولها
 حتى يعلم انها حاصلة حقيقة ولا يمنع ان يقبل قول شخص بالنسبة الى
 نفسه دون غيره كاحد الورثة اذا اقر بدين على الميت لرجل كذا في التبيين
قوله طلقنا جميعا اما في الثاني فظاهر واما في الاول فقال في التبيين
 لسبوت الحيض في حقها بتصديقه **قوله** وكان بدعي اي لو قوعه في
 اثبات الحيض **قوله** في ثلاثة ايام رتب في هذا التعبير التمسك في الاول
 في الثلاثة ايام وعبرة بالنهر فتزوجت حين رات الدم **قوله** فلو ماتت
 فيها اي في الثلاثة ايام **قوله** فارثها الزوج الاول اي لعدم تحقق المهر
 حيض **قوله** ثم انما يقبل قولها ما لم ترجح حصة اخرى لا يقبل قولها الا في دفع
 عدم رويتها حصة اخرى بان اخبرت بالحيضة الاولى فيها وفي طهر
 بعدها اما اذا اخبرت بها بعد تلبسها بحيضة اخرى فلا يقبل قولها بل
 اذا طهرت من الحيضة الاخرى طلق قال في البحر في الكافي لو قالت
 بعد عشرة ايام حضرت وطهرت وكذبها تطلق لانها اخبرت عن كتمان
 في اولها ولو قالت بعد مضي شهر اني حضرت وطهرت ثم حضرت حيضة
 اخرى وانا الآن حائض لا يقبل قولها ولكن اذا طهرت يقع لانها اخبرت
 الاخبار عن اوانه فصارت منهية ولو قال اذا حضرت فانت طالق فقالت
 بعد خمسة حضرت وانا حائض لساعة فالقول لها لان الاخبار في اوانه
 ولو قالت حضرت وطهرت لا تصدق حتى تحيض لانها اخبرت والحال
 منافية لما اخبرت **قوله** لم تطلق حتى تدعي في البحر لو علق طلاقها
 بجعلها فالمستحب ان لا يطأها الا بالاستبراء لتصريح حدوث الحمل ولا يقع
 الطلاق ما لم تدل اكثر من سنتين من يوم اليمين لانه علقه بحدوث الحمل
 بعد اليمين ويوهم حدوث الحمل قبل اليمين الى سنتين فوقع الشك في
 الموضع فلا يقع بالشك كذا في المحيط انتهى قول قوله ولا يقع الطلاق ما لم

تلد اخره ظاهرا ان الطلاق يقع عقب الولادة مع ان الطلاق معلق
 بالحمل لا بالولادة وتعليقه بالحمل يقضي وقوعه بمجرد حصول الحمل بعد اليمين
 ولما يتيقن بوجود الحمل بعد اليمين الا اذا ولدت لاكثر من سنتين من
 وقت اليمين شرطنا به فاذا ولدت ظهر ان الطلاق قد وقع من اول الحمل كما
 تقدم في مسألة استبراء الدم ويدل على هذا قوله فالمستحب ان لا يطأها الا بالاستبراء
 لتصريح حدوث الحمل وجه الدلالة ان الطلاق لو وقع بعد الولادة لما كانت
 للاستبراء معنى فاستبراء الاستبراء خوفه من ان تكون حبل يقع الوطئ
 بعد الطلاق وانما لم يجب الاستبراء لان حل الوطئ اسهل وحدث الحمل امر
 موهوم ثم اذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل
 مجهول فلا يعلم الوقت الذي وقع فيه الطلاق كما ان يقال بوقوعه قبل
 الولادة بسنة اشهر النيقن بالحمل حينئذ وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك
 هذا ما ظهر من تأمل وراجع **قوله** تنقضي به العدة هذا كلام لا بد ان
 العدة تجب عقب الحرة والحرة معلقة بالولادة في واقعة عقبها بالولادة
 متقدمة على وجوب العدة ثم تبين فكيف تنقضي العدة بالولادة والذي
 اوقعه في هذا عدم فهم كلام الجوهرة ومع ذلك فكلام الجوهرة مفروض
 في ائمة لا في ام الولد ونصها وان قال اذا ولدت ولدا فان طالق فولدت
 ولدا مستا طلقت وكذا اذا قال لا مستا اذا ولدت ولدا فان طالق فهو
 كذلك لان الموجود مولود فيكون ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع
 حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وامه ام ولد فتحقق شرط
 وهو ولادة الولد انتهى فهو استدلال على كونه ولدا حقيقة معتبرا في الشرع
 لان العدة في هذه الصورة تنقضي به **قوله** بتكرار الشرط تصوره للشئيين
 حقيقة بخلاف اقدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق **قوله** اول اعطف
 على حقيقة اي او لم يكن الشئان حقيقة ومثاله ما في الشرح **قوله**
 والمسئلة رابعة لانها اما ان يوجد في الملك او خارجه او الاول فقط في
 الملك او للعكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في
 الملك او لا فان كان الثاني خارجا للملك لا يقع سواء كان الاول في الملك
 او لا **قوله** باللبث بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسبح وهو
 نادر لان المصدر من فعل بالكسر قياسه الخرب كذا في الشهر **قوله** ولذا لم
 يصير مرجعا في الطلاق الرجعي هذا قول محمد لانه فعل واحد فليس لاخرج
 حكم فعل على حدة وقال الثاني يصير مرجعا لوجود المسمى بشبه وهو القياس
 كذا في الشهر **قوله** بان حرك نفسه اي غير من اخرج وايلاح وهو تصوير
 لقوله حكما **قوله** فيصير مرجعا بالحركة الثانية اي في مسألة الطلاق
 الرجعي **قوله** ويجب لعقري في اصل المسئلة **قوله** لا تخاد المجلس شار
 بهذا لا دفع ايراد قال في الشهر ولما كان يقول هذا في الطلاق مسلم لوجود
 العدة اما في العلق فينبغي ان يحجب الحول الوطئ عن الملك وشبهه وهو

ان هذا ليس بابتداء فعل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود في قوله في النهي
واعلم انه وكى عن محمد بن لوزن بامرهم فترجعا في تلك الحالة فان لم يترجعا من
ساعة بل لبث وجب مهران مهر بالمولى ومهر بالبشلاق دوامه على ذلك فوق
المخلوة بها وهذا يشك على ما مراد قد جعل لا يخرج هذا الفعل الواحد كالحكم على
حدة انتهى الجواب ان هذا مرى عنه وذلك قوله فلا يتنا في قوله كما مرى
في باب القسم **قوله** لتأكيد نحو انت طالق ان شاء الله تعالى اذا قصد
التأكيد فانه تقدم في الغرض قبيل الكليات انه لو كرر لفعل الطلاق وقع الكل
فان نوى التأكيد من انتهى وكذا انت حرجون شاء الله تعالى ومثل التأكيد
عطف التفسير نحو انت حرجون عتق ان شاء الله تعالى في الجرح **قوله** او يجعل نحو
انت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله **قوله** او نداء نحو انت طالق يا زبيب
ان شاء الله **قوله** كانت طالق يا زانية او با طالق ان شاء الله تعالى في التأكيد
والطلاق على سبيل التشبيه في الجرح في البرزخية انت طالق ثلاثا
يا زانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا انت طالق يا طلاق
ان شاء الله انت طالق يا سبية ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكلى ولا يقع
الطلاق كما قال باقلا نه والا صل عند هان المذكور في آخر الكلام اذا كان
يقع به طلاق او يلزمه حد كقوله يا طالق يا زانية فلا يستثنى على الكل
قوله وقواه في النهي في الجرح وفي القضية لو قال انت طالق رجعا او
باينا ان شاء الله تعالى بيان عن نيته فان عنى الرجعي لا يقع وان عنى البائن
يقع ولا يعمل الاستثناء انتهى وصوابه ان عنى الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء
انفاصل وان عنى البائن لم يقع لصحة الاستثناء انتهى كلامه في الجرح في النهي
واقول بل لصواب ما في القضية وذلك ان معنى كلامه انت طالق احد هذين
وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائن واما البائن
فليس لغوا على حاله انتهى وانا اقول الحق ما في الجرح لا نه اذا نوى الرجعي فحالة انت
طالق تفيد فكان قوله رجعا او باينا الذي هو معنى احدهما في الجرح
بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تفيد فام يكن قوله رجعا
او باينا لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعا لغوا بخلاف ما اذا نوى
البائن فان تلك الجملة لا تفيد فلم يكن قوله رجعا او باينا لغوا فان قلت
لما نوى البائن كان قوله رجعا لغوا اذا كان يكفيه ان يقول انت طالق
باينا قلت هو تركيب صحيح لغة وشرعا كما في احدي امرتي طالق وحيث كان
مقصوده البائن وكان قوله انت طالق غير مفيد للبائن فهو مخير بين ان
يقول انت طالق رجعا او باينا وينبغي البائن ويبي ان يقول انت طالق
باينا **قوله** للشك اي للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاختلاف
عليها **قوله** وان مات قبل قوله ان شاء الله لان ما جرحه تعليق لا يعلق
وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت ايضا مبطل فلا يتنا فيان يكون
الاستثناء صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين **قوله** وان مات

يقع اي اذا مات الزوج وهو يريد يقع لانه متصل به الاستثناء وتعلم ارادته
بان يذكر الاستثناء قبل الطلاق كذا في النهي **قوله** او عكس ترك قضاا صرح به في
الجرح عن البرزخية وهو ما اذا كتبها فتكون الاقسام اربعة **قوله** من غير قصد راجع
لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاحلا راجع لقوله ولا العلم بعناه **قوله**
بعدم الوقوع متعلق بانفي **قوله** وحكم من لم يقف على مشيئته فمهم بعد تحصيل
فان الباري عز وجل فرد من افراد من لم يقف على مشيئته **قوله** فيما ذكر متعلق
بحكم والمادة بما ذكر التعليق بالمشيئة **قوله** كذا في التعليق بمشيئة الله تعالى
في عدم الوقوع **قوله** ومن الاستثناء الى آخره اي لان الحالتين على استتاع الجرح
لوجود الشرط **قوله** ومنه سبحانه الله اي ومن الاستثناء انت طالق سبحانه الله
وكان وجهه ان المعنى ان شاء الله تعالى تنزيها عن ان يفعل بغير المباحات اليه
فكانه قال انت طالق لولا ان الطلاق بغير المباحات اليه تعالى هذا ما ظن
فلما قيل في الجرح فتاوى ابن الهام **قوله** عند الامام وقال لا تطلق ولا يعتق
لان التكرار شائع في كلامهم فيجوز عليه تفصيلا لكلامه فلا يطل اتصال الشرط
وله ان اللفظ الثاني لغوا ولا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه لكونه تأكيد
للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع كذا في المنع **قوله**
لانه يؤكد الى آخره فشرهت **قوله** وكذا يقع الطلاق الى آخره اعلم انه قد وقع
خطب في هذا المقام فاقضي الحال ايلاد كلام الجرح والنهي ليعلم المار قال في
الجرح لو قدم المشيئة ولم يأت بالفاء صحت المشيئة ولا تطلق كونه ابطالا
وعليه الفتوى كما في الحاشية وهو الاصح كما في البرزخية معنى ياكل منها الى ان ينفق
وقد حكى صاحب المجمع خلافا فيه فقال وان شاء الله انت طالق يجعل
تعليقا وهما تطبيقا فاذا نه يقع عنداني يوسف كونه تعليقاً عند الشرط
فيه الفاء في الجواب المتأخر فاذا لم يأت به لا يتعلق فيسخر وقت المشيئة ولا
يقع عنداني حنييفة ومحمد لانه ليس بتعليق هذا ما يقتضيه ما في الفتوى وقوله
الزبيعي وابن الهام وغيرهما وقد خالف شارح المجمع فنسب الى ابن يوسف
القايل بالتعليق عدم الوقوع واليهما الوقوع نظر الى ما نقل قاضي خان في هذه
المسئلة من ان عدم الوقوع قول ابن يوسف فالجواب ان ثمة الخلاف تظن
اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء في الجواب ويصدق على القول بالوقوع ديا
انه اراد الاستثناء كما في الجوهرة والواجب بالواو وهو استثناء اجماعا وفي
الاسيما لا يصح الاستثناء بذكر الواو بالاجماع قال في الجوهرة وهو الظاهر
وتظهر ايضا فيمن حلف بالطلاق ان حلف بطلاقها ثم قال انت طالق ان
شاء الله تعالى حث على القول بالتعليق لا بطلان قال في فتح القدير
وفي فتاوى قاضي خان الفتوى على قول ابن يوسف الا انه عزى اليه القول
بالاطال فتوصل ان الفتوى على انه ابطال انتهى فظاهر ان الفتوى على عدم
الوقوع فيما اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء وفيما اذا حلف بالطلاق
ان حلف بطلاقها ثم حلف مستثنا وليس كذلك لما صرح به قاضي خان

بان الفتوى على عدم الوقوع في الاول وهو قول اب يوسف كما قدمناه وصرح
 في البرازية بان الفتوى على الوقوع في المسئلة الثانية وهو قول اب يوسف
 وقوله الا انما قاضي خان عزى اليه اي الى اب يوسف لا بطال وهو انما عزى
 اليه اليمين ولا بأس بسوق عبارته تمامها قال ولو قال ان شاء الله انت طالق
 لا تطلق في قول اب يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول اب يوسف
 وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق ثم اختلف ابو يوسف ومحمدان الطلاق
 الموقوف بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون يمينا قال ابو يوسف
 يكون يمينا حتى لو قال ان حلفت بطلاقك فعدى حرمي قال الهات طالق
 ان شاء الله حتى يصح الاستثناء حث في قول اب يوسف وقال محمد لا يكون
 يمينا ولا يحنث وعلى هذا لو قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار وعنده
 حران قلت فلا تان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق
 والعناق جميعا وعلى قول اب يوسف ينصرف الاستثناء الى اليمين الثانية انتهى
 فقد ظهر بهذا ان اب يوسف قائل بانها يمينة لا ابطال وان على القول بالتعلق
 لا يقع الطلاق فيما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجزاء كما في شرح المجمع
 لانه يقع على القول به وان شارح المجمع غلط كما توهمه في فتح القدير
 وان اب يوسف القائل بعدم الوقوع في الاول قائل بالوقوع في الثانية
 وان الفتوى على قوله في المستلحق فتحصل من هذا ان الفتوى على انه تعليق
 لا ابطال ولكن فيه اشكال وهو ان مقتضى التعليق الوقوع عند عدم
 الفاء لعدم الرابطة وما يظهر فيه ثمة الخلاف ما لو قال كنت طلقك
 اسن ان شاء الله فعندها لا يقع وعند اب يوسف يقع كذا في المحيط فتمت
 الاختلاف تظهر في هذه وفيما اذا اخرج الجواب ولم يأت بالفاء او في الوو
 او حلف ان لا يحلفا وتعقب جملة انتهى كلامه في البحر في قوله في المستلحق التعليق
 بالمشيئة ابطال عندها وقال الثاني انه تعليق وقد نقل الخلاف بين
 الشيخين على عكسه ونزل الخلاف يظهر فيما اذا قدم الشرط فقال ان شاء
 الله انت طالق فعلى التعليق تطلق لعدم الفاء في موضع وجوبها لا على
 الا بطلان وفي المجمع وان شاء الله انت طالق يجعله تعليقا وما تطلقا
 وشرحه المصنف بناء على ما هو الظاهر فثبت ان الثاني عدم الوقوع بناء
 على انه تعليق واليهما الايقاع قال في الفتح وهو غلط فاجتنبه والظاهر
 ان هذا الغلط وقع في المتن ايضا اذ مقابلة التعليق بالتعلق يقتضي
 عدم الوقوع على الاول والوقوع على الثاني وما في البحر من ان الذي يقتضيه
 ما في المتن انه يقع على تعليق لعدم الرابطة ولا يقع عندها ياباه قوله
 وما تطلقا وفيما اذا جمع بين يمينين فقال انت طالق ان دخلت
 الدار وعبدك حران قلت زيد ان شاء الله فعلى التعليق يعود الى
 الثانية وعلى الا بطلان الى الاولى وفيما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله
 حث على التعليق لا الا بطلان وفيما اذا قال كنت طلقك اسن ان شاء الله

فمنعها

فعندها لا يقع وعند اب يوسف يقع قال في الفتح وفي فتاوى قاضي خان الفتوى
 على قول اب يوسف الا انه عزى اليه الا بطلان فتحصل ان الفتوى على انه ابطال
 وخبر في البحر بان هذا سهوا عما عزى اليه قاضي خان اليمين حيث قال لو قال
 ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قول اب يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى
 على قول اب يوسف وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق ثم اختلف ابو يوسف
 ومحمدان الطلاق الموقوف بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون يمينا
 قال ابو يوسف يكون يمينا حتى لو قال ان حلفت بطلاقك فعدى حرمي قال
 الهات طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عند هات في قول اب يوسف
 وقال محمد لا يكون يمينا ولا يحنث وكذا لو قال لامرأة انت طالق ان دخلت
 الدار وعبدك حران قلت فلا تان شاء الله تعالى على قول محمد ينصرف الاستثناء
 الى الطلاق والعناق جميعا وعلى قول اب يوسف ينصرف الاستثناء الى اليمين الثانية
 انتهى قال فظهر بهذا ان اب يوسف قائل بانها يمينة لا ابطال وان على القول
 بالتعلق لا يقع الطلاق فيما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء كما في شرح المجمع
 لانه يقع على القول به وان شارح المجمع قد غلط كما توهمه في فتح القدير وقول
 انت خبير بان مقتضى الا بطلان المقابل للتعلق عدم الوقوع فيما اذا قدم المشيئة
 فقوله في الفتح الا انه عزى اليه الا بطلان الى المحمدي اليه بعدم الوقوع لا خصوص
 هذا اللفظ كما توهمه في البحر في قوله بانها يمينة ولا يصح ان يخرج هذا على القول
 بالتعلق اذ لا يعرف ثبوت مع عدم الرابطة فتعين ان يخرج على الا بطلان
 فعليك ابد بالتدبر في كلام هذا الامام مخافة ان تترك لك الاقدام وما في البرازية
 ان الفتوى على قول الثاني من الحث فيما اذ حلف لا يحلف مخرج على التعليق
 وقد علمت ان بعض المشايخ نسب اليه وفيها ايضا انت طالق ان شاء الله انت
 طالق فلا يستثنى ينصرف الى الاول ويقع الثاني وقال زفر لا يقع شيء وكذا انت
 طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقعت واحدة في الحال سبق على كل من
 القولين اعنى التعليق والا بطلان وهذا لان الجملة الثانية منقوعة عن
 الاولى وتوهم في البحر بناء على ما سبق له من انه يصح ان يوجد التعليق
 مع عدم الرابطة ولا يقع فقال ينبغي ان نكفي بالفتوى على قول زفر لما مر
 من عدم الوقوع في ان شاء الله انت طالق وانت قد علمت ما هو الواقع
 انتهى كلامه لنه اذا عرفت هذا فقول الشارح فانه تطبيق حمل المتن
 على عبارة المجمع وحيد فعلى المتن الاعتراض من وجهين الاول ان
 عبارة المجمع غلط كما عرفت الثاني ان وقوع الطلاق غير المقتضى به كما صرح
 به الشارح بقوله وعلى كل فالفتوى به عدم الوقوع واما الوجه الثاني على
 التعليق وجعل مقابله الا بطلان فالاعتراض على المتن من جهة واحدة
 وهي اختياره غير المقتضى به قوله لا اتصال الميتل بلايجاب فيدانه لا
 اتصال مع عدم الفاء قوله وقيل الخلاف بانعكس فيه نظر من وجهين
 الاول اقتضاه ان في انعكس ذكر التعليق وليس كذلك وانما فيه ذكر الا بطلان

مغاللة التعليق الثاني اقتضاه ان الخلاف بين الثاني والطرفين في الاصل
والعكس وليس كذلك بل ان كان الثاني قابلا بالتعليق فابله الطرفان بالقول
بالابطال وان كان قابلا لا بطلان قابله الثالث بالقول بالتعليق كما في البين
وغيره **قوله** كما رأى في فصل المشيئة **قوله** ان نوى بها ضد البحر احتز
عما اذا ادبها التعدي فانه يجوز ان يقدر شيئا وان لا يقدر كما في البين **قوله**
والروية نقل في الفتاوى الهندية عن شرح تلخيص الجامع الكبير طالق
الا ان يرضى ويهوى او يرى فلان غير ذلك فظاهر ان يرى من الرأى لا من
الروية اللهم الا ان تكون الروية قلبية **قوله** ثم العشرة الاظهر في التركيب
ان يقول بالحاصل ان العشرة الى آخره كما لا يخفى **قوله** اما ان يكون ساء
ترك ان من التفسير كما ترك المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها
انها ابطال او تعليق في العشرة ان اضيفت الى الله وتلك فيها ان اضيفت
الى العبد قال في البحر للحاصل ان ان اتي بان لم يقع في الكل انتهى يعني اذا
اضيفت الى الله تعالى قال في الفتاوى الهندية ولو قال ان احب الله ورضي
او اراد او قدر لا يقع لانه ابطال او تعليق بما يوقف عليها انتهى في الاقسام
حينئذ ثمانون **قوله** في مائة وثمانون اقول بل هي ثلثمائة وعشرون لان
العشرة اما ان تضاق الى الله تعالى او لا العبد وعلى كل فاما بان او ابدا او
الام او في وعلى كل فاما ان يلفظ بالطلاق والاستثناء او يكتبها او يلفظ
بالاول ويكتب الثاني او بالعكس **قوله** انت طالق ثلاثا او واحدة شرع
في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعليق كما ذكره القسطنطين
وقد سمى في البحر الاول استثناء الرضي والثاني الاستثناء المرفى **قوله**
ان كان بلفظ الصدرى كما مثله المتى وكقوله نسائي طالق الانثى
وعبيد كحرار لا عبيد كى كما في البحر **قوله** او ساوية نحو انت طالق ثلاثا
او واحدة او واحدة وانت طالق ثلاثا اثنتين وواحدة
ونحو انتى طالق الا زنيب وعمرة وهند وليس له رابعة وانما حوا
الا سالما وغانما وراشدا وليس له رابع **قوله** كنسائي طالق الا هو لا
وانما صح الاستثناء لانه المساواة في الوجود لا تمنع صحة الاستثناء ان عم
وضعا كذا في البحر **قوله** بلا او فان كان بالواو كانا كمال اسقاط طالق الصدر
نحو انت طالق عشر الا خمس ولا ثلاثا ولا واحدة تقع واحدة **قوله**
كان كل اى كل واحد من المستثناة اسقاطا مما يليه اى ما قبله فالصحيح
المستثنى في يليه ما يدعى كل والبارز عائد على ما هو موصلة جارية على غير
هي له لكن اللبس ما مومن لعدم صحة اسقاط الاكثر من اقل فلا يجب
ابراز الصمير **قوله** ان تاخذ العدد الاول يعنى المستثنى منه وعلى طريقة
اسقاط كل مما يليه اسقطنا الواحد من اثنين بقى واحد اسقطناه
من الثلاثة بقى ثنائان اسقطناهما من اربعة بقى ثنائان اسقطناهما من
الخمس بقى ثلاثة اسقطناهما من الست بقى ثلاثة اسقطناهما من السبعة

بقى

بقى اربعة اسقطناها من الثمانية بقى اربعة اسقطناها من التسعة بقى خمسة
اسقطناها من العشرة بقى خمسة **قوله** وعن الثاني ثنائان لان التعلق
لا يتجزى في الايقاع فكذا في الاستثناء فانه قال الواحدة والجناب البقاء
انما لا يتجزى لمعنى في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء فيجوز فيه فصار كلامه
عبارة عن تطلقين ونصف فتطلق ثلاثا **قوله** في ايمان الفتح خبر عن ما
وليس نعتا لفروع لان الفتح المول فقط في ايمان الفتح **قوله** وقع لثلاث
يعنى بدخول واحد كمدل عليه عبارة ايمان الفتح حيث قال لو قال لامرأة
والله لا اقربك ثم قال والله لا اقربك ففر بها مرة لزمه كفارتان انتهى
والظاهر ان نوى التاكيد يدين **قوله** قبل المدة اى قبل انقضائها
قوله لم تطلق لان المعلق على السكينة طلاق امرته وهى لم تنق امرته بعد
الخلع **قوله** بخلاف فانت طالق اى بخلاف ما اذا قال ان سكنت هذه
البلدة فانت طالق وخرج فورا وخلعها ثم سكن حيث تطلق لا بالمعلق
على السكينة طلاقها لا يقيد كونها امرته **قوله** بخلاف ما اذا اخرجها كخولا
بخلاف ما لو قدم الخلاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا اوسطه قال في النهروني
المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك فانت طالق لم يقع حتى يتزوجها
مرتبة بخلاف ما اذا قدم الخلاء او وسطه انتهى كلام النهروني فصله في الفتاوى
الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك
او قال ان تزوجتك فان تزوجتك او اذا تزوجتك او متى تزوجتك لا يقع
الطلاق حتى يتزوجها مرتبة ولو قدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك
فعدا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت
بكل واحد من التزوج كذا في البدائع **قوله** فلهما ان تطلق نفسها لان
الزائل هنا الملك لا المحل وزوال الملك لا يبطل البين **قوله** ولو اختلف الامر
يظهر وجهه والمذكور في فصل الامر بالميد من الهزاة اذ جعل امرها بيد هاشم
طلقها رجعا لا يخرج الامر من يدها وان اباها تاقضت عباراتهم ففي
بعضها يخرج وفي بعضها لا والتوفيق بحمل الخرج على المخرج وعدمه على المعلق
انتهى عبارة الشارح لا تلاق هذه العبارة فليراجع اصلها **قوله** لا يقع
لان اسكان البر شرط بقاء البين بعد انعقادها كما هو شرط لانقضاءها فلا
لاى يوسف كما ياتي في باب الايمان ومع النسيان لا اسكان **قوله** فعلى المبالغة
قال في الفتح والسبعون كثير **قوله** حنث بها ايضا اى لاحتمال اللفظ لذلك
في الجملة لكن لا يوجب ذلك صرف كلامه عن ظاهره في القضية حتى حنث بايها
وجد **قوله** طلقت نفسها الى آخره لم يظهر وجهه فليراجع **قوله** فحسبهم
لا يحنث بياقي ما ياتي قريبا من ان شرط الحنث ان كان عدسا وعجرا يحنث
فتأمل **قوله** ان لم يحنث فعلى الموزنة المحاطبة لينا سب قوله فانت طالق
قوله لم يحسبهم بصحة براءة الاسقاط قال في الدر المنثور في الوقيت بالبايع
التميم ابرا المشتري منه صح الاجراء ورجع على البايع بما دفعه اليه وهذا

يقضي بقاء الميعة في سلتنا الصحة الأبر بعد القبض ويرجع ما وقع كبر
عليها إذا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمادة البراءة الاستقاط لا براءة
الاستيفاء كذا في المنه **قوله** حلف بالله أنه لا يدخل هذه الدار اليوم في صورة
نظر فان هذه الميعة منعقة لا يجوز في باب الميعة تنقض صاحبها
من إيمان شرح تلخيص الجاه ما نصه لو كانت الميعة الأولى بالله بان قال والله
ما دخل هذه الدار ثم قال عدي حران لم يكن دخل لا تلزمه كفارة ولا عتق
لأنه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا للكذب فهو الغش والتمويه
ليس ما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا بالمعنى الأخرى **قوله**
حلف في كل من الميعة لا نه بكل شيء زعم الحنف في الأخرى كما يأتي في باب
عتق البعض **قوله** ولو ضاع من الحمام مقتضى صنعه انما مقرر فيه
ان قال لها ان لترد به اليوم وليس كذلك بل هي مقررصة فيما اذا لم يقبل اليوم
قال في الفتاوى الهندية امرأة رفعت من كس زوجها واشترت به
لحم وخلطت الحمام الدرهم بدراهم فقال لها الزوج ان لتردي على ذلك الدرهم
اليوم فانت طالق ثلاثا فأنقض اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك ان تأخذ
المرأة كيسا للحمام فتسلبه للزوج فيبر في يمينه كذا في الفتاوى الكبرى قال لها
ما فعلت بالدرهم قالت اشترت اللحم فقال ان لتردي على ذلك الدرهم
فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم ان ذلك الدرهم
اذ به او سقط في البحر لا يحنث انتهى ومثله في البحر **قوله** ان لم تكن اليوم
في الحلف في آخر لم يظهر وجهه فليراجع **قوله** حلف في العدمى فيما اذا
كان الشرط عدليا بخوان لم يحنث ويحوراه لا ودين دينه اليوم
لا الوجودى اى لا يحنث فيما اذا كان الشرط وجوديا بخوان دخلت الدار
ويحوراه لا اسكن لكن قوله متى تجز عن شرط الحنث ينافي قوله فحنث لغيره
لأنه يقتضى ان العجز عن شرط البر لا عن شرط الحنث والعبارة الصحيحة
ما نقله في الدرر المنتهى عن عقد الفرائد عن التجديد من ان الفرق ان
شرط الحنث في كماله اعنى والله لا اسكن الفعل والكره يورث فيه وفي الثاني
اعنى ان لم يحنث في عدم الفعل والكره لا يورث فيه **قوله** خلافا لما بحثه
في البحر اى حيث قال ان قوله في القنية انه متى عجز عن المحلوف عليه والميعة
موقنة فانها تبطل بقتضى بطلانها في ليودين له اليوم الا ان يوجد نقل
صريح بخلافه **باب طلاق المريض** **قوله** هو الصحيح وقيل
من لا يصلى قائما وقيل من لا يمشى وقيل من يزاد مرضه كذا في التمهيد
والاول هو المحكى عن المجتبى **قوله** وقال القنية لا ينافي ما قبله لان زيادته
الى السنة فقط قال في الفتاوى الهندية فتمت اصحابنا انطاول بالسنة
فاذا ابقى على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كصرفه حال صحته كذا في
التمهيد **قوله** فالوجه الاول فلان ذلك الحلال **قوله** للدخول مستدر
لان العدة تستلزمها **قوله** مطلقا اى سواء طلقها في الصحة او المرض **قوله**

لا بد لم يعمل الا على الظهورها **قوله** واختارت نفسها اى بالتفويض
قوله ومنه اى من الفراد **قوله** ورثته لانه فار لوجود الشرط وهو
التطبيق الذى هو مضاف اليه في المرض فان ما قبل الموت حالة مرض
الموت قطعاً **قوله** وهو ما اذا كان في الصحة اى مطلقاً سواء علق
بفعل اجنبى او بجنى الوقت او بفعله او بفعلها **قوله** او التعليق فقط
يعنى فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بجنى الوقت وليس في تركه ما يدل
عليه **قوله** او بفعلها ولها منه بدى مطلقاً سواء كان التعليق
والشرط في المرض او احدهما او لا قال في التبيين وفي غيرهما لا اى في
غير هذه الصور التى ذكرناها لا ترث وهو ما اذا كان التعليق والشرط في
الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى
او بجنى الوقت او كيف ما كان اذا علقه بفعلها الذى لها منه بد فانها
لا ترث في هذه الصور كلها **قوله** والفرق بين الاخرى قال في المنع والفقه
فيه ان الطلاق معلق على شئيتها فاذا شأنا معا لم يكن الزوج تام
العدة فلا يكون قارا بخلاف ما اذا اثار شئيتها الزوج لانه حينئذ
تمت العلة به **قوله** وعلى مضي العدة قيد به لانه خلافه لصاحبى
حينه فلا يجوز اقراره ووصيته لا تنقذ التهمة بانتفاء العدة كما
في التبيين فيفهم منه انه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم يتصادقا
على نقصان العدة بكن لها الا فى اتفاقاً **قوله** فلها الحمل منه
ومن الميراث من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى او وصلة
الاقول محذوفة بقدرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذى هو
اقل من الميراث والميراث الذى هو اقل من الموصى به ولا يجوز ان
تكون الواو الجمع اذ يصير المعنى حينئذ فلها الميراث والموصى اللذان
هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز ان تكون من في الموضوعين صلة الاقل
سواء كانت الواو الجمع او بمعنى واذا يصير المعنى على الاول فلها الاقل من
كل واحد منها وعلى الثاني فلها الاقل من احدها وكلاهما فاسد **قوله**
وتعقد من وقت اقراره وقيل من وقت الطلاق كما في البحر **قوله** انه
ابانها اطلقه فشم ما اذا ادعت ان الابانة كانت في الصحة او في المرض
قوله ان علم بكلام الموتى قال في المنع لانه وقت التعليق لم يقصد
ابطاله حلفا حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول الطلاق
ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا
كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه امر حكى فلا يشترط العلم به **قوله**
لان الموت معرف اى علامة على ان هذا الزوج آخر الزوجات
قوله وانما تصاف هذا الزوج **باب الرجعة**
قوله يتعدى ولا يتعدى يقال رجع الى اهل ورجعه اليهم رده
رجعا ورجعوا ورجعا كذا في الهند **قوله** بلا عوض بيان للواقع **قوله**

عدة الدخول حقيقة أي الوطئ **قوله** إذا رجعة في عدة الخلو أي ولو كان معها من وطئ شهوة ولو إلى الفرج إذا دخل **قوله** ابن الملك وفي نسخة ابن السكال ولم أر المسئلة في ابن الملك فليراجع ابن السكال **قوله** بكل بديل من قوله بالفعل بدل بعض من كل **قوله** كسرى شهوة كما في المنع ويفيده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة **قوله** ورجعة المجنون بالفعل يعني من غير كراهة لأنه لا يملك **قوله** قولان قال في النهر لم يجب عوض مالي حتى لو راجعها على الف توقف لزومها على قبولها ويجعل زيادة في مهرها وقال أبو بكر لا تصير زيادة فلا تجب **قوله** وفي الصيرفية تقييد لقوله ويجعل المؤجل بالرجعي وسقضاؤه أنه لو راجعها لزوم المال عند الرجعة على كلام الصيرفية لبطان عدة **قوله** وتقدم قبولها أي قبول البينة في فصل المحرمات **قوله** وهذا من عجيب المسائل قال في النهر وإن لم تصدقه لا تصح الرجعة لأنه أخبر عن مالك إنشاءه ولا مصدق له حتى لو أقام البرهان على أنه قال في عدة راجعها أو جامعها قبل قوله قال لا يخفى هذا من عجيب المسائل حيث ثبت إقرار نفسه بالبرهان ولو اقر في الحال لم يقبل نفي كلام النهر وأقول لا وجه للعجب فإن إقراره بأنه أقر في عدة يحجج دعوى فلا يثبت بالبينة تأمل **قوله** عند الامام وقال لا تصح لأنها صادفت عدة أذهى باقية ظاهرا إلى أن تخبروا لما أنها صادفت حالة انقضاء لأنها أمينة في إخبار عنه فإذا أخبرت ذلك على سبقة وأقرب أحواله حال قول الزوج كذا في النهر **قوله** فصدقه السيد وانكره قيد به لأنها لو صدقاه ثبت الرجعة اتفاقا ولو كذباه لم يثبت اتفاقا كذا في النهر ولو كذب به المولى وصدقه فيصدقه المصنف **قوله** ولا بينة قيد به لأنه لو أقامها ثبتت الرجعة **قوله** عند الامام وقال في الأولى القول المولى لأن بعضها ملوك له فقد اقر بأحد الصالحين للزوج فثبت إقراره عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يثبت على عدة والقول في عدة قولها فكذا فيما جئني عليها كذا في الهداية **قوله** على الصحيح قال في الهداية ولو كان على القلب فعندها القول قول المولى وكذا عنده في الصحيح لأنها منقضية عدة في الحال وقد ظهر ملك المتعة للمولى فلا يقبل قولها في البطالة بخلاف الوجه الأول لأن المولى بالتصديق بالرجعة مقر بقيام عدة عندها ولا يظهر ملكه مع عدة **قوله** ثم أنا نقض المدة يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدد لا بد من كونه المدة تحتل ذلك ثم أنا بشرط احتمال المدة ذلك إذا كانت عدة بالحض فلو كانت عدة بوضع الحمل ولو سقطا مسبين الخلق فلا تشرط مدة **قوله** وإن لم تغسل إلا مرة تفسير للاطلاق المذكور في الشرح **قوله** أو يمس وقت صلاة بخلاف ما خلا لأنه يجوز وما يعطف على المستحق **قوله** قلت إلى آخره البحث لصاحب النهر **قوله** قبل جمعها قبل الوضع قيد به لا انقضاء عدة بالوضع فلا رجعة بعده

قوله فجاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الطلاق قيد به لأنها لو جاءت به ستة أشهر أو أكثر لم يثبت بالوطئ قبل الطلاق فلم يكن مكر بأشعر فلا رجعة له قال في الحواشي يعقوبية وفيه كلام من وجب أن يقول أنه سجن في المسئلة الآية أنه لو راجعها ثم ولدته لا قبل من عامين ثبت فيه فعلم أن الحمل من الزوجة لا أكثر من ستة أشهر المصنف أن تحت هذه المسئلة على أقوالها بعض عدة كنه بعيدا لثاني أن الحمل يعرف بدونه الولادة بقوله النساء ويحكم به كما صرحوا به في دعوى النسب بسبب الحمل وصرح أيضا في الهداية وما يتركب في بانيوت النسب إذا كان الحمل ظاهرا أو صدرا لا عتارف من قبل الزوج يثبت النسب قبل الولادة فيحكم به ما هنا خلا لقوله على الحمل انتهى ولو حمل أمول على ما إذا أقرت بانقضاء عدة والثاني على ما إذا لم تقر لها من حشا ولا بعد ذلك ينقل قوله في الهداية في وجه الثانية والمرأة فيه لم تقر بانقضاء عدة قد بدت كذا في النهر **قوله** وستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح قيد به لأنها لو أتت به لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح كان انقضاء الولد قبل النكاح فلم يكن مكر بأشعر فلا رجعة له **قوله** وتوقف مبتدا وقوله لا ينافي خبره وبالحجة جواب سؤال يرد على الوقاية لا على الحق هنا كما يظهر من قول في النهر وأما ذات الحمل ففيها إشكال وذلك أن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف إذا ولدته لا قبل من ستة أشهر من وقته وإذا ولدت انقضت عدة فكيف يملك الرجعة ولا يبرأ أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل لأنه لما أنكر المولى لم يكن مكر بأشعر إلا بعد الولادة لا قبل من ستة أشهر لا قبلها ففي عبارة تساهل والصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكر أو طبعها فراجعها فجاءت به لا قبل من ستة أشهر صححت الرجعة هذا حاصل ما قاله صدر الشريعة انتهى وبعبارة الوقاية تساوي عبارة الكثرة حيث قال طلق ذات حمل أو ولدت وقال لم أطأها راجع **قوله** حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير قال في البحر فلا يرد ما أورده في الكافي بأن من أقر بعد لاخر ثم اشتراه ثم استحق من يله ثم وصل إليه فإنه يؤمر بالتسليم إلى المقر له وإن صار مكر بأشعر كونه تعلق بإقراره حق الغير بخلاف مسئلة الرجعة **قوله** خلافا للشافعي أي حيث قال يجرع المولى حتى يغمر العقر كما في ملاسكين **قوله** كما صحقه أي قبل قوله والزوج الثاني يهدم **قوله** وما في المشكلات بأهل أو مولى قال في المنع وأما ما عني المشكلات فيمن طلق أمه قبل الدخول فلا تأمله أن تزوجهها بلا تحليل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها انتهى فقينا أنه طلقها ثلاثا متفرقة فلا تقع إلا الأولى لا الثلاث بكلمة واحدة كما ذكره صاحب البحر مع ما لا العلامة البخاري شارح الدرر فيما وقع في فتح القدير من قوله وقد وقع في بعض الكتب أن غير المدخول بها تحل بالزوج وهو زلة عظيمة مصارمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لأن في نقله

اشاعته وعند ذلك يفتح باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى ان مثل
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لفقرات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والجماع
 نعوذ بالله تعالى من الزيف والضلال ومن صرح فيه بعدم الفرق مختاراً
 النواز لو الامر فيه من ضرورات الدين لا يبعد كفار مخالفة انه لا حاجة
 اليه بعد حمله على ما ذكرناه تعالى اعلم ان كلام المصنف ومراعاة بالردود
 الجار كما في الدر المختار في تأويل كلام المشكلات بعد حمله الآية على المدخول
 بها بعد لا يخفى على المتأمل فالحق تشيع الفتح **قوله** كما مر في باب طلاق
 غير المدخول بها **قوله** او خصها هو من قطعت خصيتها وانما جاز تحليل
 لوجود الالة بخلاف المحبوب كما بيان **قوله** او مجنوناً بالنون **قوله**
 لذمية اي ولو كان التحليل لأجل مسلم **قوله** خريج الفاسد والموقوف
 محترم قوله نافذ المستلزم للصحيح **قوله** فلو تكلمها عبد يعقوب المكي
 لها ولي او كان ورثي فهو مثالي الموقوف ولم يثقل الفاسد لظهوره ومنه
 مسئلة المملوك آتية على الحق **قوله** او طأ ولي اي ولم يرض وعلم هذا
 فقوله ولا اي وان لم يكن لها ولي او كان ورثي **قوله** كما مر في باب الكفاءة
قوله ولا ملك امه هذه المسئلة ليست مما نحن فيه فكان علينا ان يقول
 فيما تقدم لا يتكلم مطلقاً بها بالوجه وتنتهي لولامة ولا يخطأ وهذا على
قوله لم تحل له اي لا يكره في نظرها ويكذب نفسه او تصدقه
 في العان **قوله** في المحل المراد بالمحل المحل المشتهى فيصح التفرع **قوله** لم تحل
 الاول اي لان وظيفها غير موجب للغسل **قوله** وان افضاها اي سوار
 حبلت او لا كما هو قضية اطلاقه وحديث ما الفرق بينه وبينها اذا طأ
 مفضاة حيث لا تحل الا اذا حبلت ويكنى ان يقال اذا افضاها لا ابدان
 يسبق مما سمع جميع الحشفة لباطن الفرج الداخل لعلمه فضا بخلاف
 المفضاة من قبل نامل **قوله** واستشكل الضمير راجع الى الاجلال المفهوم
 من تحليلها **قوله** وهي تامة اقول ينبغي ان يكون ثوبه واغماؤه كذلك لعدم
 ذوقه العيلة **قوله** لعن المحلل هكذا في النسخ والذي في غيره لعن الله المحلل
 فعله رواية او رواها بمعنى او سقط من اناخ **قوله** خلافا لما روى البخاري
 قال في المصحف وهل يلزم هذا الشرط اذا وقع قال في البرازية زوجة المطلقة
 نفسها من الثاني بشرط ان يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام الكناح
 والشرط جائز ان حتى اذا اتى الثاني طلاقها اخبر القاضي على ذلك امر
 حلت الاول انتهى ونقل بعض شراح الهداية عن الزند ولسي ورواه الكناح
 في فتح القدير بان هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي ان يقول عليه
 ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت تنبوعه فروع المذهب
 لانه شك ان شرط في الكناح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على فسين
 منها ما يفسد كالباع ونحوه ومنها ما يبطل فيه الشرط ويصح العقد ولا
 شك ان الكناح مما لا يبطل بالشرط انفساده بل يبطل الشرط ويصح هو

فيجب بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق نعم يكره الشرط كما تقدم من
 محل الحديث ويبقى ما رواه وهو قصد التحليل بلا كراهة انتهى كلام المصنف
 وقال في المنه عن الثاني انه لا يحلها لفساده وعن محمد كذلك لكن لا
 لفساده بل لانه استعمل ما اخره الشرع فيجازى بمنع مقصوده كما في قتل
 المورث **قوله** وتأويل اللعان ان شرط الاخير هذا مع ما تقدم يقتضي
 ان عيب الكراهة احد شينين اما شرط التحليل واما شرط الاجر على سبيل
 منع الخلو وجواز الجمع **قوله** ثم هذا كله شروع فيما وعد به فيما تقدم بقوله
 ويسجي وسكت عن الفاسد في مذهبا لوضوح امره **قوله** فقتضيه اي
 يحلها الاول **قوله** ويبطلان الكناح عطف سبب على سبب فان قضاه
 يبطلان الكناح الاول سبب يحلها بالزوج آخر **قوله** ولأن تفسير القام
قوله يحض اي بسبب كون المرأة حائضا واحترار من ذات الاشهر
 فان مدة العدة في حقها ثلاثة اشهر ان كانت حرة وشهر ونصف ان كانت
 امه **قوله** شهران اي ستون يوماً اما على تخرج محمد فلا يجهله
 مطابقاً في اول الطهر حذار من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه فيحتاج الى
 ثلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر حلاً للطهر على
 اقله والحيض على وسطه واما على تخرج الحسن فيجعل مطلقاً في آخر الطهر
 حذار من تقطيل العدة عليها فيحتاج الى طهرين بثلاثين وثلاث حيض
 بثلاثين حلاً للطهر على اقله والحيض على اكثره وتحتاج الى مثلهما في
 عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخرج الحسن فتصدق في مائة
 وخمسة وثلاثين يوماً وعلى تخرج محمد في مائة وعشرين يوماً **قوله**
 ولامة اربعون عطف على محذوف كانه قال واقل مدة عدة عنده
 بحيض حرة شهران ولامة اربعون يوماً اي على تخرج محمد طهرات
 بثلاثين وحيضتان بعشرة وعلى تخرج الحسن خمسة وثلاثون يوماً
 طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين فتصدق بثمانين يوماً على تخرج
 محمد وخمسة وثلاثين يوماً على تخرج الحسن وتامر بالتقصيل وحكاية
 الخلاف في النبيين **قوله** ما لم تدع السقط راجع لكل من الحرة والامة
 اي السقط الذي تلبس بعض خلقه لكن اذا ادعت السقط فلما ان تدعيه
 من الاول فقط او من الثاني فقط او من كل منهما ولا بد في كل من مدة
 تحلل طهر وبعض الخلق فليجرح **قوله** كما مر في اوائل الباب **قوله**
 ولو تزوجت **قوله** اي زوجها الاول **باب** **الايلاء** **قوله**
 مناسبة اي مناسبة الايلاء للطلاق الرجعي كما في المنه **قوله** لا يشئ
 خروج نحو رواه لا اقربك الا يوماً اقربك فيه فانه يمكنه قربانها من غير
 شئ يلزمه على ما سياتي **قوله** مشق خرج سخوان ضربة ففعل صلاة
 ركعتين كما سياتي **قوله** الا لما منع كفر شارب الى الجواب عن جواب
 الصاحبين حيث قال اذا قال الذي واه لا اقربك لا يكون مؤثراً لانه

يكنه قربانها بالكفارة تلزمه فصار كالخلف بالحق والصوم والبر حنيفه
يقول انه لا تلزمه الكفارة لانها عبادة وهو ليس من اهلها **قوله** ومن
اى من كونها منكوسة وقت تيجيز اليلة ان تزوجتك فوالله لا اقربك لان
المعلق بالشرط كالمتخير عند وجود الشرط فهي منكوسة وقت التيجيز **قوله** ولو
زاد طلق طالق بان قال انه تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق قال
القهيستاني في النظم لو قال انه تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق
ثم تزوجها لمزكفارة بالقران ووقع بان يتزوجه بالاخلاق انتهى كلام
القهيستاني وفيه انه يتزوجها تطلق لعطف قوله وانت طالق على الجملة
القسمية المعلقة بالشرط وليس هناك عدة لوقوع الطلاق قبل الدخول
فكيف يبين بتركه لوطى تامل **قوله** وسببه كالسبب في الرجعي وهو الذي
من قيام المشاجرة وعدم الموافقة كذا في النهر **قوله** والمدة من وقت التزوج
سواء كان التزوج في العدة او بعد انقضائها قال في النهر واختلف في اعتبار
ابتداء مدته ففي الهداية وعليه جري في الكتاب انها من وقت التزوج وفيه
في النهاية والعناية تبعاً للتمناشي والمرغيباني بما اذا كان التزوج بعد
انقضاء العدة فان كان فيها اعتبار ابتداء من وقت الطلاق قال الشارح
وهذا لا يستقيم الاعلى قوله من قاله بتكرار الطلاق قبل التزوج وقدمه
قال في الفتح فالاولى الاطلاق كما في الهداية **قوله** فان تكلمها الى الموت الذي
انتهى ملكه بالثلاث **قوله** بتيجيز الطلاق اى بتيجيز طلقة او طلقتين
قوله يقع بالايلة يعني تطلق كلامه مضي اربعة اشهر حتى يبين منه ثلاث
تطبيقات **قوله** بعد هذين الشهران قيد انقضاء لانه لو قال شهرين
وشهران كان الحكم كذلك كما صرح به في التبيين **قوله** ان قاله انحدت
الكفارة قال في التبيين والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من
غير عادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون يمينا واحدا ولو اعاد
حرف النفي او كرر اسم الله تعالى يكون يمينا وتداخل مدتها بانه
لو قال والله لا اكل زيدا يوما ولا يومين يكون يمينا ومدتها واحدة
حتى لو كلفه في اليوم الاول او الثاني بحيث فيها ويجب عليه كفارتان وان كلفه
في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء مدتها وكذا لو قال والله لا اكل زيدا
يومين والله لا اكل زيدا يومين لما ذكرنا ولو قال والله لا اكله يومين ويومين
كان يمينا واحدا ومدته اربعة ايام حتى لو كلفه فيها يجب عليه كفارة واحدة
وعلى هذا لو قال والله لا اكله يوما ويومين كانت يمينا واحدة الى ثلاثة
ايام حتى لو كلفه فيها يجب كفارة واحدة ولو قال والله لا اكله يوما ولا
يومين او قال والله لا اكله يوما والله لا اكله يومين يكون يمينا فدية
الاولى يوم ومدته اثنان يومان حتى لو كلفه في اليوم الاول يجب عليه كفارتان
وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلفه في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاء
مدتها وعلى هذا لو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين او قال والله لا اقربك

شهران والله لا اقربك شهرين لا يكون موطئا لانها يمينا فتند اخبرتها
حتى لو قربها قبل مضي شهرين يجب عليه كفارتان ولو قربها بعد مضيها
لا يجب عليه شيء لانقضاء مدتها انتهى كلام التبيين فاذا لم يقبل بعد هذين
الشهرين تداخلت المدة ان تكونا يمينا بتكرار اسم الله تعالى فتعدت
الكفارة واذا اقالها صنعت من التداخل فاحدت الكفارة **قوله** فليراجع
راجعه فرائيه منقولاً في الفتاوى الهندية عن غاية المروحي حيث قال
والمرحوم لا يعتبر في النفي باللسان وبظلم يعتبر **قوله** ويخبره لاجل حجة
اليه بعد قوله بخبر قوله **قوله** وفي الحاوي تأييد لما في الملتقى **قوله** وبقي شرط
ثالث والاول المعجز والثاني رواه **قوله** قهيستاني صرح به ايضا في النهر
عن الصرخي **قوله** ان نوى الطلاق اى بائنا او رجعيًا واحداً او ان نوى كما
في القهيستاني **قوله** وان لم يبينه يعني قضاء اما ديانته فلا يقع ما لم يتوكل في
البحر وعدم قضاء نية الطلاق صادق بنية الظهار او ايلة فانه لا يصدق
قضاء كما صرح به الزيلعي حيث قال وعن هذا قالوا لو نوى غير لا يصدق قضاء
قوله كما لو مات الى آخره هكذا في النسخ التي رايناها وفي العبارة سقط ومع
ذلك فلا وجه للتشبيه واصلا في الحاشية هكذا وان كانت له امرأة وقت البين
فانت قبل الشرط او بانه لا عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة البين
لان يمينا انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت البين
فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قاله الفقيه ابو جعفر رحمه
الله تعالى يبين التزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينا جعلت
يمينا بالله تعالى وقت وجودها فلا تصير طلاقا بعد ذلك **قوله** لا يقيد
انت على حرام بل ان يقول امرئ على حرام وقد تقدم الكلام على هذا المقام
مستوفى في باب الصريح فارجع اليه **قوله** تقع واحدة تقدم قبيل طلاق
غير المدخول بها وقوع الثلاث فيما اذا قال انت طالق مرارا والوقا ولم يظهر لي
الفرق بين طالق وحرام فليتا مد **قوله** وقع واحدة لانه لا يبحث العدد
والثلاثان في حق المرأة عدد محض ولو سبقها طلقة خلا فالصاحبة للجهره وقد
تقدم الكلام على ذلك في اول باب الصريح **قوله** وبالثنائي يمينا صح في قضاء
وديانته في غير المفتى به وفي المفتى به ديانته فقط **قوله** به يفتى وقال ابو يوسف
يقع ثلاث على كل واحدة **قوله** حنث بوطى كل يعني يكون ايلة من كل واحدة
منها وهذا على غير المفتى به وعلى المفتى به يقع على كل واحدة منها طلقة باينة
قوله والفرق لا يخفى وهو ان في قوله انتا على حرام حرمها على نفسه
وتحريمها تحريم اكل منها منع نفسه من قربانها جميعا فلا يبحث الا بوطى لها
وقد صرح بهذا الفرق صاحب الفهرست كتاب الايمان عند قوله ومن حرم
ملكه لم يحرم حيث فرق بين اكل هذا الرغيف على حرام وبين والله لا اكل
هذا الرغيف بان يتحريم الرغيف على نفسه حرام اجزاءه ايضا وفي الثاني
انما منع نفسه من اكل الرغيف كله فلا يبحث بالبعض **قوله** وفي الجهره

قال في الفتاوى الهندية ولو آلى من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال
والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك ان اراد التكرار فالايلة واحدة
واليمين واحدة وان لم تكن له نية فالايلة واحدة واليمين ثلاث وان اراد التثنية
والثلاث فالايلة واحدة واليمين ثلاث في قوله ان حنيفة وابن يوسف شم
الايلة على اربعة اوجه ايلة واحدة ويمين واحدة كقوله والله لا اقربك
وايلة اثنان ويمينان وهو اذا آلى من امرأته في مجلسين او قال اذا جاء عذوقه
لا اقربك واذا جاء عذوقه لا اقربك وايلة واحدة ويمينان وهي مسألة
الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا اقربك والله لا اقربك واراد التثنية
فالايلة واحدة واليمين ثنتان عند ابن حنيفة وابن يوسف حتى اذا مضت
اربعة اشهر وطريقهما كانت بواحدة وان قرنها وجبت كفارتان وايلة اثنان
وبيمين واحدة وهو اذا قال امرأته كلما دخلت هذين الدارين فوالله لا اقربك
فدخلت احداها دخلتني او دخلتها دخلت واحدة فهو ايلة اثنان ويمين
واحدة فالاول منعقد عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية
كذا في السراج الوهاج انتهى كلام الفتاوى الهندية فقوله الشارح ان آلى
الايلة واليمين وقوله والاى وان لم ينسأ لتكرار بان لم تكن له نية او نوى
التثنية والتثنية **باب الخلع** قوله لصحة الخلع الى آخره
قال في النهر والفرقان ما في البطن ليس مالا في الحال بل في المال فحاله تعليق
بالانقضاء من البطن واحد او مضى هنا يقبل التعليق فكذا الاخر
اعني المال ولا يقبله سابقا وهو ملك النكاح فكذا العوض الآخر **قوله**
وجوز العيني نكاحا سهاى كلية صادقة تبعا للاتقان قال في النهر وجوز
الاتقاني انكاحا سهاى كلية صادقة وعلى هذا جرى العرف في الفرض من
طرد الكل ان يكون مالا مستقوما ليس فيه جهالة مستتمة وما دون العشرة
بهذه المثابة ومن عكسه ان لا يكون مالا مستقوما وان يكون فيه جهالة
مستتمة وما دون العشرة مالا مستقوما لا جهالة فيه ولا يخفى ان الصلابة
المطلقة هي الكاملة وكون مطلق المالا المستقوما خاليا عن اكسية يصلح
مهرامنوع فلذا منع المحققون انكاحا سهاى كلية **قوله** فصحة جوعها
يعني لو بدات قال في البحر وانكحت هذه الاحكام لو بدات **قوله** كسبت
او طلاقك ومثال الشراء قول المرأة اشترت نفسي وطلاقك منك بان
كما في المنع **قوله** او طلقك على كذا هذا مبني على ان الطلاق على مال
مسقط للمهر والخلع وهو خلاف المعتد كما ساقى **قوله** وثمرته فيما لو بطل
البدل فانه يقع في الخلع بائن وفي الطلاق رجعي وايضا فان الخلع يسقط
الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها على المعتد **قوله** لو قضى بكون فسخا
اي كما هو من ذهب الحنابلة بشرط عدم نية الطلاق كما في البحر **قوله** كما مر
في قوله وثمرته فيما لو بطل البدل **قوله** رجع بالمهر اي عند حنيفة
وعندها يجب مثله من خلع وسط لانه صار مغرورا من جهتها

بسمية المالك كذا في التبيين **قوله** وكذا عكسه كما اذا قال خالعتك على ما في
يدي ولا شيء فيها **قوله** لمراره قال في النهر لو سميت دراهم فاذا في يد هادنانير
لا يجب له غير الداهم ولامراره **قوله** لانه تعويض راجع لقوله باللف **قوله**
او تعليق راجع لقوله على الف **قوله** وقف على قبولها اي وقف وقوع الطلاق
على قبولها كما في البحر **قوله** ومثله لمتعة اي في انها تسقط اذا كانت متعة
ذلك لانكاح لا متعة بخلاف قبله **قوله** الا اذا امرته عن مودة السكت بان
كانت ساكنة في بيت نفسها او تعطى الاجر من مالها فيصح التزامها بذلك كما
في المنع **قوله** وهو مستغنى عنه الصير راجع لان نفقة العدة **قوله** ما ذكرناه
قوله ثابت وقتها **قوله** بخلاف الفلهم فان مدية بقاؤه عندها استغنا
الفلهم وخيض الجارية وهي مجبولة **قوله** ولو فطما ولو وصلية والفاة للغير
اي ولو كان المختلع على كسوته فطما فانه يصح الاختلاع على كسوته **قوله**
كما لظننا اي كما يصح الاختلاع على اجرة الظن **قوله** يجبر عليها اي وما شرط
عليها رين قال في الفتاوى الهندية خلعهما على نفقة ولده عشرين وهي
معسر فطالبت بنفقتها يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد
كذا في غاية السروجي **قوله** لا تغلام لانه يحتاج الى معرفة ادب الرجال
والخلق باخلا قهرم فاذا طالع مكث مع الامم يتخلق باخلاق النساء وفي
ذلك من الفساد مالا يخفى كما لو قبلت اي كما تطلق لو قبلت **قوله** وهي مميزة
اي تعقل ان النكاح جالب للخلع سائب كما في النهر **قوله** ولم يلزم المالى
لم يلزم الاب ولا الصغيرة في الصورتين **قوله** وكذا الكبيرة يعني اذا خلع
مع اب الكبيرة يقع الطلاق ولا يلزم المالا **قوله** ولا يصح من الام يعني
اذا خلع مع ام الصغيرة لا يقع الطلاق ما لم تلزم بالبدل فاذا التزمت
وقع الطلاق ولزم الام المالا **قوله** ولا على صغير يعني لا يصح الخلع على صغير
اصلا لان جانب الاب ولا من جانب الام **قوله** يقع رجعا فيما اى في
خلع الاب الصغير وفي خلع غير الرشيدة **قوله** ثم يجبر به الزوج عليه
اي على الاجنبى **قوله** فاجازت اي اجازت قبول الاب **قوله** فله البدل
ان خرج من انكاح اي وان لم يخرج من انكاح فله الثلث **قوله** وصارت
اسه السيداي سيد الزوج **قوله** طلقت ثلاثة اى في اظهارها تطلق
ثلاثا فليراجع **قوله** قد بر قال في الدر المنثور وقد ذكر صاحب البحر والنهر
انه يقتصر الى الفرق ولم يبدى في قاف تامل قلت وفي الباب شرح الباب
في بحث لامر الجود الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول في صحة
حمل الثاني على الجدة دون الامم وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرعي
وليقتصر عليه فتبصر ان كلام الدر المنثور يعني فيصح ان يقال زيد ما ان
يقوم واما ان يقتعد ولا يصح زيدا ما قيام او قعود ولكن لم يظهر الفرق
فيما نحن فيه بعد **قوله** بان اي باعتبار ان قوله طلقك وقع جوابا
لقولها اختلعت منك وهو يفيد البينونة وقوله طلقك لاينا فيها

إذا اطلاق يصدق على ما بين كما يصدق على الرجعي **قوله** وقيل رجعي أي نظرا
إلى ما وقع هو **قوله** ولا رواية إلى آخره فيجوز أن يقع البائن نظرا إلى المال
ويجوز أن يقع الرجعي نظرا إلى إيقاعه لكن مسألة الزيادات تدل على وقوع
البائن قال في الدر المنثور وفي آخر القنية من مسائله توجد فيها رواية
ولاجواب للمتأخرين قالت إبراؤنك من المبر بشرط الطلاق الرجعي فقال
لما أنت طالق طلاقا رجعيا يقع بآئنا المقابلة في المال كسئلة الزيادات
أنت طالق اليوم رجعيا وعدا أخرى رجعيا بالف فالألف مقابلهما
وهما بآئنا أن امر رجعيا وهل يبرأ لوجود الشرط صورة أم لا يبرأ
قوله لكن يقع عدا بغير شيء أن لم بعد ملكه يعني أن في اليوم يقع طلاقه
بآئنه بخمسائة وفي غد يقع أخرى بخمسة أن عقد عليها قبل مجيء الغد
والا وقعت أخرى بغير شيء **قوله** ولا يشترط بيان مكان الألف وهل
الخيار في مكانه له أو لها فليراجع **قوله** اختلعت بشرط الصلح أي
بشرط أن تكون كتابة الصلح عليه وهو كتاب الأقرار بالمالك وغيره معرب
كذا في شرح التحرير لابن أمير الحاج **قوله** لم تحرم أي تحرم قوله بل لا
بد من كسبة الصلح وردة الألفشة بالفعل ولا بد أن يكون ذلك في المجلس
باب الظهار **قوله** ولا يحرم النظر أي إلى فرجها الدحل
ولو بشهوة كما في النهر **قوله** وكذا اللعان يعني يحرم عليه الوطئ ودواعيه
ولو عادت إليه بعد زوج أو ملك بعد ارتدادها واسترقاقها ما لم
يخرج أحدهما عن أهلية اللعان كما يأتي تفصيله في باب **قوله** بخلاف
مشيئة فلان أي فأنها لا تبطله بل إن شاء فلان في المجلس كان ظهرا كما في
النهر **قوله** فان مجلس صدق أي قضاء كما في الشريعة عن السراج
قوله فروع قال في البحر ولو قال أنت علي كظهر أمي كل يوم فهو ظهار
واحد ولو قال في كل يوم يتجدد كل يوم فإذا مضى يوم بطل ظهار ذلك
اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر **قوله** أن يقر بها ليلا ولو قال أنت علي
كظهر أمي اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا منها اليوم وإذا مضى بطل هذا
الظهار **قوله** أن يقر بها في الليل فإذا جاء عذكان مظاهرا ظهرا آخر أيما
غير موقت وكذا كل ما جاء يوم صار مظاهرا ظهرا آخر مع بقاء الأول وإذا
قال أنت علي كظهر أمي رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب يسقط
ظهار رجب وظهار رمضان استخسا نا والظهار واحد وان كفر في شعبان
لم يجز أن يقر على كظهر أمي اليوم الجمعة ثم كفر في يوم الاستثناء
لم يجز ولا يجوز أن يقر على كظهر أمي في شهر لا يكون مظاهرا قبله كذا في الفاتار
خانية وغيرها **باب الكفارة** **قوله** استلف في سبها أي
سبب وجوبها وأما سبب مشروعيها فهو السبب في وجوب التوبة وهو
إسلامه وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه وإذا عصاه تاب لا فاسد في
التوبة لأنها شرعت للتكفير كذا في البحر **قوله** والمحجوز له الظهار والعهود

وعند الأصوليين الظهار فقط كذا في البحر **قوله** باح الدم يعني قضى بدسه
كما في البحر **قوله** وحز في سبيله يعني إذا اعتق حريًا في دار الحرب وحل سبيله
أما إذا لم يحل سبيله لا يجوز له تفاق كما أقضاه كلاما للبحر وأما إذا اعتقه في دار
الإسلام فيجوز **قوله** استخسا نا في القياس لا يجوز لأنه يعتق النصف
تمكن النقصان في الباقي فصار كالمرأععتق نصيبه من العبد المشترك بينه وبين
آخر فمن نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار الحق
الأول بسبب الكفارة في ملكه ومثله غير ما نفع كن أجمع شاة للتضحية فاصاب
السكين عينها فذهبت كذا في المنع **قوله** أتمكن النقصان أي في ملك شريكه بخلاف
ما إذا اعتق نصف عبده فإن النقصان تمكن في النصف الآخر وهو على ملكه
قوله وإن احتاجه مائة على المفهوم فكان أنه قال فإن لم يجد ما يعتق
صام شهرين أما إن وجد تعين عتقه وإن احتاجه كخر منته **قوله** وإن صار
نقلا لا نه نقل غير مقصود وغير المقصود لا يجب قضاءه **قوله** غير مقصود
كان وطينها ليلا مطلقا ونهارا ناسيا **قوله** لكن في القهستاني ما يخالفه فإنه
قال وكذا استأنف الصومان وطينها إلى المظاهر منها ليلا عدا كما في المبسوط
والنظم والهداية والكمافي والقدروري والمضرب والزهدي والشف وغيرهما
ويجوز قول الاستحسان في شرح الطحاوي بالليل عدا أو ناسيا لا يلحق أن يحل
العبد في كلام الهداية والمصنف على أنه قيد اتفاق كإفعل صاحب الكفاية
ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية لذلك **قوله** على
المعتمد وهو قولها كما في النهر **قوله** لما فيها من معنى العبادة أو العبادة
لا تنصف في حقه وإنما تنصف العقوبة والنعمة **قوله** قيل نذبا وقيل
وجوبا قال في النهر وفي البداية مع نقلا عن مختصر الكرخي أن المولى لا يلزمه
ذلك لأن لزومه لحق العبد ولا يجب للعبد على سواه حق فإذا اعتق وجب
عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن على المولى ذلك لأنه وجب
لبلية ابتلى بها العبد باذنا المولى فصار بمنزلة النفقة **قوله** قد رآه
نصف صاع من براود فيقه أو سويقه أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير **قوله**
ومصر فإيهوان لا يكون أصله ولا فرع ولا الزوجة ولا الزوج ولا غنيا ولا
هائما ولا مولا **قوله** إذا عطف المغيرة فان عطف القيمة على المنصوص
المفهوم من قوله كالفطر يقضي أن القيمة قيمة غير المنصوص **قوله** لفقد
التعدد حقيقة وحكا قال في المنع ووجهه أن المعتبر سد الحاجة وقد اندفعت
حاجته في ذلك اليوم فالصرف إليه بعد ذلك يكون إطعام الطعام
فلا يجوز كما لا يجوز دفعها إلى الأجنبي بخلاف كفارة أخرى لأن المستوفى
كما لمعذور بالنسبة إلى غيرها **قوله** لا يرجع على المذهب قال في النهر وقرئ
في وكالة السراج بأنه لو رجع بغيره أكثر رجوع أكثر ما سقط عن ذمة أكثر
بدليل أن الوجوب كان من أحكام الآخرة وشعرت الرجوع يقتضي وجوبه
في الدنيا والآخرة ولا يجوز أن يرجع بأكثر مما سقط عن ذمته أما الذي حقق

مضمون في الدنيا والآخرة انتهى ومقتضاه انه لا يرجع ولو شرطه وقد علمت انه يرجع انتهى كلاما له في قد يجاب عن اعتراضه بانه لما قبل الشرط فقد التزمه باختياره **قوله** لا اتحاد للجنس اي فلا حاجة الى نية التعيين لانها في الجنس المتحد سببه لغو كما سيأتي **قوله** بعينه في العبارة اجمال وعبارة الذيل على جاز وكان له ان يجعل ذلك عن ايها شاء ويمكن ان يقدر بعينه بالمشاة المضمومة على انه مضارع من عيى ويكون نفعا لو احدث جازيا على غير من هو **قوله** كفر عنه اي عيى ظهرها بعد ابهامه **قوله** لما مرى من قوله بخلاف اختلافه **قوله** كما مرغت لظهارين اي عن ظهارين من امرأة او امرأتين **قوله** كذا الشرح اي كذا نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف **قوله** خلافا للمجدى حيث قال يصح عنها لان بالموردى وقابها والموردى اليه محل لها فيقع عنها كما لو اختلف النسب او فرق في الدفع ولهما ان النية في الجنس الواحد لغو وفي الجنسين معتبرة ولذا لفت النية في الجنس والموردى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصلح ادنى المقدار فيمنع التقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى صلح الكفارة بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر كذا في الهداية **قوله** ووجه الكمال حيث قال كما يحتاج الى نية التعيين عند اختلاف الجنس يحتاج اليها لتمييز بعض أشخاص ذن الجنس وقد اعتبروا ذلك في العتق فانه لو كان عليه كفارة اظهر الامر ان يفا عتق عبدا ناولا عن احدهما صح تعيينه ولم يبلغ وحله وطبها مع اتحاد الجنس فليصح في الاطعام لثبوت غرضه وهو حلها معا **قوله** المتحد سببه اشار به الى ان معنى اتحاد الكفار نية الاتحاد سببهما وكذا الاختلاف باب **العنان قوله** مقارن الفذف في حقه اي على تقدير كذبهما في النهر **قوله** ومقام حد الزنا في حقه اي على تقدير صدقه كما في النهر **قوله** لان الاستشهاد بالله مهلك اي اذا كان كاذبا كما التبين **قوله** وشرطه قيام الزوجة اي الى وقت اللعان لما سيأتي من انه يسقط بالطلاق البائى **قوله** قدفا يوجب الحد في الاجنبية بان كانت عفيفة عن الزنا واما المحرم والعقل والبلوغ والاسلام فقد فهمت من اشتراط كونها من اهل الشهادة كما في البحر **قوله** خصت بذلك اي باشتراط كونها عفيفة **قوله** واللعن اي في جانبها والغضب في جانبها **قوله** ودخل الاعى الفاسق اما الفاسق فظاهر واما الاعى ففيما يثبت بالتسا مع كالموت والنكاح والنسب كما في النهر **قوله** على ما اذا لم تعف المرأة اما اذا عفت فلا لعان لكن لها ان تطالب به متى شاءت لما تقدم من عدم سقوطه بالعفو **قوله** واستشكل في النهر وعبارة وعندي في جسدها بعد امتناعه نوع اشكال وهذا لانه لا يجب عليها الا بعده فقبله ليس متنا

حق

حق وجب عليها وكان بيان للنهر الشرعى وبه استغنى عما في البحر الظاهر ان اراد بالصفة الركن يعني الماهية اذ صفته على وجه السنة لم ينطق به النص وهو القاضى بيمينهما متقابلين ويقول له العن فيقول الزوج اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما دميتهما من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من كاذبين فيما دماها به من الزنا يشير اليها في كل مرة ثم تقول المرأة ادع مرات اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما دماها به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما دماها به من الزنا كذا في النهر **قوله** ولو اكثره لاحاجة اليه مع قول المتن ولو اخطأ الحاكم بالآخر **قوله** ولا اي وان زالت اهلينة اللعان بالابرجى زواله بان اكدب نفسه او قذف احدها انسا لحد او حرس احدها او وطئت وطئا حراما كما في النهر **قوله** لانه محتمل فيه فان الشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر **قوله** بغير القاضى الحنفى فيه ان غير القاضى الحنفى فيه ان غير القاضى الحنفى لا يلزم ان يكون قايلا بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط اذ من جملة الغيبرين يحتمل ان يكون مذهبه كذهبا فالصواب ما في النهر من قوله فيجب ان يقيد القاضى بالمجتهد لكن عليه ان يقول اي مثله من يقول بذلك كما لا يخفى **قوله** لما مرى من حديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدا **قوله** فسته وهي التفريق وان يكون بحضرة الولادة او بعدها بيومين او يومين وان لا يتقدم منه اقراص حيا او دلا لانه ككفر عند التهنئة مع عدم رده وان يكون الولد حيا عند قطع النسب وهو التفريق فلو نفقه بعد موته لا عنى ولم يقطع نسبه وان لا تلد بعد التفريق ولذا اخرج من بطن واحد وان لا يكون محكوما بشيئته شرعا فلو ولدت فانقلب هذا الولد على ضيع فأت الرضيع ونفى بدية على عاقلة الاب ثم نفى الاب فيه بلا عن القاضى بينهما ولا يقطع نسب الولد لان القصد بالدية على عاقلة الاب قضاء يكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده كذا في البحر عن البدائع **قوله** ويصح اي عند قوله نفى الولد الحي لا آخر **قوله** فادعى نسب اي فانه يجد ولا يثبت النسب كما في البحر **قوله** فيما اذا صح ولا تفسير لقوله فيها **قوله** وان لم يرجع قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالانفاد يلا عن **قوله** لتكذيبه غلة لقوله حد **قوله** ان لم يرجع قيد به لانه لو رجع لا يلا عن بل يجد **قوله** لقدفها غلة لقوله لا عن **قوله** ثبت نسب اي نسب ولد اللعان **قوله** فلو نفاه مثال لقوله او بطريق الحكم **قوله** قال اي صاحب البحر باب **العنى قوله** فيدل كسكين كما في القهستان **قوله** كالزركس الزاى احراز القاص **قوله** ويصح الولد هو ما ذكره فيما سيأتي بقوله ولو ولدت بعد التفريق لا آخر **قوله** فادعاه ثبت نسب يقتضى توقف ثبوت النسب على دعوى المجعوب لكن في ثبوت النسب من الفتاوى الهندية زوج امته من

رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى بثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب
 فلو كان الزوج مجبياً بالربث نسب المولى لانه عبده لكان له نسب معلوم
 كذا في الفتاوى الكبرى انتهى وهذا يشعر بثبوت النسب من زوجة المجبوب
 من غير دعوى فليحذر **قوله** فسقط نظر الزليعي قال في البحر وقال الوجاهة
 امرأة المجبوب بولد بعد التفريق لانه لما ثبت نسبه لم يبق عينا ونظر فيه
 الشارح بان الطلاق وقع بتفريقه وهو باين فكيف يبطل الاثر انما هو
 اقرب بعد التفريق ان كان قد وصل اليها لا يبطل التفريق وجوابه ان ثبت
 النسب من المجبوب باعتبار انزاله بالتحقق والتفريق بينهما باعتبار الحب
 وهو موجود بخلاف ثبوت نسبه من العتق فانه يظهره انه ليس بعتق والتفريق
 باعتبار خلاف ما استشهد به من اقرارها فانها منهية في بطلان القضاء الاحتمال
 كذا في فقهنا في البحث بعيد كما في فتح القدير **قوله** قيل وبه يفتى في الفتاوى
 الهندية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يعتبر سنة شمسية
 وهي تزيد على القرية بايام وذهب شمس الامنة المرحوم في شرح الكافي الى
 رواية الحسن اخذ اياها احتياطاً وكذلك صاحب التحفة وهذا هو المختار
 عندى كذا في غاية البيان وهو اختيار شمس الامنة في المبسوط واختار الامام
 قاضي خان والامام طهري الدين في التاجيل انه يقدر سنة شمسية اخذ اياها احتياطاً
 كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة **قوله** مطلقاً لا وجه لهذا
 الاطلاق في هذا التركيب نعم في اصل العبارة له وجه قال في البحر لا يفسد
 احدهما على المفتي به مطلقاً كذا في الولولجية انتهى فعني مطلقاً هنا سواء
 كان ذلك الاحد الزوج او الزوجة **قوله** وحرامه المناسب لما بقية ان
 يقول وحلاله كما لا يخفى **قوله** يتعلق بالجميع اعني بجميع الافعال وهي في
 واجل وبانت كذا في النهر **قوله** كما مر الماراد به قوله بطلها المذكور بعد قوله
 فرق **قوله** محبضة بالحائز المملو ما في فشرها **قوله** عالمة بحاله قيد
 في قوله وامرأة اخرى واما الاولى فمعلوم انها عالمة بحاله **قوله** خلافاً
 لمصحيح الحائز اى حيث قال فرق بين العتق وبين امرأة ثم تزوج اخرى
 تعلم بحاله اختلعت الروايات والصحيح ان الثانية حق الخصومة لان الانسان
 قد يجهل عن امرأة ولا يجهل عن غيرها **قوله** وخالف الامانة الثلاثة في الخمسة
 لو بالزوج في العبارة خلافاً فانها تقتضي عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت
 هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وحالها الامانة
 الثلاثة في الخمسة مطلقاً وصح في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يفهم من
 البحر وغيره فلتراجع النسخ الصحيحة **قوله** ولو قضى بالرد صحى ولو قضى
 القاضى بالرد وكان مجتهداً او مقلداً لمن يقول بذلك صحى كما لا يخفى
باب **العدة قوله** عشر من قال في البحر قد ضبط الفقيه
 ابو الليث في خزانه الفقه الموضع التي يمتنع الاثنان من الوثني فيها
 حتى تمضي مدة في عشر من موضعها كحاج اخن امرأة وممتها وخالتها

وبنت

وبنت اخيها وبنت اختها السادس كحاج الخامسة وكحاج الامانة على الحر
 وكحاج اختها المطلقة في كحاج فاسداً في شبهة عقد وكحاج الرابعة
 كذلك وكحاج المعتدة للاجنبي وكحاج المطلقة ثلاثاً ووطئ الامانة المشتراة
 والحامل من الزنا اذا تزوجها والحربية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها
 وكانت حاملاً فتزوجها رجل والمسبية لا توطأ حتى تحيض او يعرض شهران
 كانت لا تحيض لصغيرا وكبر وكحاج الكفائية ووطئها المولاه حتى تعتق او
 تنجز نفسها وكحاج الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم **قوله**
 او شبهة عطف على الزوال لا على الكفاح لانه لو عطف عليه لا يقتضي انها اجنبي
 الا عند زوال المشبه وليس كذلك كذا في البحر **قوله** زيادة او شبهة بفتح
 الشين والباء وكسر الهاءين باضافة الشبه الى خير كحاج **قوله** ليس مثل
 عدة ام الولد لانها ترضى يلزمها عند زوال شبهة الكفاح لان طاهرها
 كالحرة وان كان اضعف من فراشها وقد زال بالعتق **قوله** وما جرى
 مجراه كسب العطف باو **قوله** اى صحبة فيه نظر فان الذي تقدم
 في باب المهر ان المذهب وجوب العدة الخائف صحبة او فاسدة وقال
 القدرى ان كانا الفساد المانع شرعى كالصوم وجبت وان كان مانع حسي
 كما رتق لا يجب فكلاما شارح لم يوافق واحداً من القولين اللهم الا ان
 يقال مراده بالصحة ما يشمل احد قسمي الفاسدة وهو المقترب بالمانع
 الحسي بقدرية قوله فلا عدة بخلو الرتق ولا يخفى بافيه من التكلف
 مع انه خلاف المذهب كما علمت **قوله** ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج اراد
 به الرد على صاحب ايضاح الاصلاح حيث زاد على الطلاق والفتخ الرفع
 قال في الهند عدة الحر للطلاق او الفتخ زاد في ايضاح الاصلاح او
 الرفع وقد ران التكاح بعد تامة لا يقبل الفتخ عندنا فكفرقة بغير
 طلاق قبل تمام التكاح كما لفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العتق
 والفرقة بعدم الكفاءة فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام التكاح
 كما لفرقة بعد ملك احدا الزوجين الاخرى الفرقة بتقبيل ابن الزوج
 ونحوه رفع وهذا واضح على من له خبرة في هذا الفن وهذا التقسيم لم يرد
 من عرج عليه والذي ذكره اهل الدار ان القسمة ثنائية وان الفرقة
 بالتقبيل من الفتخ كما قدمناه **قوله** لعدم تجزئ الحيضة فلو طلقها
 في ثناء حيضة لا بد من تكميل الرابعة **قوله** ما لم تكن حاملاً او امانة
 او محرمة عليه اى فليست عدتها ثلاث حيض بل اما لعدة كما في الحرمة
 على المولى كما انها تحت زوج او في عدته واما العدة الوضع كما في الحامل
 واما ثلاثة اشهر كما في الآيسة وخصن الآيسة بالذبح لان ام الولد ليست
 صغيرة قطعاً وهي من اهل الحيض ايضا لان من لم يحض لم يتحل كما
 سيأتي **قوله** ولومات مولاها وزوجها ولم يدرى الاول تعتد باربعة
 اشهر وعشراً با بعد الاجلين اعلم ان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه

الاول ان يعلم ان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها ان تعد
اربعة اشهر وعشر لان المولى ان كان مات او كانت مات الزوج وهي حرة
فلا يجب بموت المولى شي وتعد للوفاة عدة الحرة وان كان الزوج مات
اولا وهي امه لزمها شهران وخمسة ايام ولا يلزمها بموت المولى شي لانها
معدة الزوج ففي حال يلزمها اربعة اشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها
الاكثر احتياطاً ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قد سألنا عنها لا تنتقل
في الموت الثاني ان يعلم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام او اكثر فعليها
ان تعد اربعة اشهر وعشر ففيها ثلاث حيضات احتياطاً لان المولى ان
كان مات اولاً لم يلزمها عدة لانها منكحة وبعد موت الزوج يلزمها
اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج اولاً لزمها شهران وخمسة
ايام وقد نقصت عدتها منه لانها مصورة ان بينهما هذه المدة او اكثر
فوت المولى بعده لوجب عليها ثلاث حيضات فيجمع بينها احتياطاً
الثاني ان يعلم ان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها ان تعد
عندها كذا في المخرج وغيره كذا في البحر ثم قال بعد كلام آخر ثم رأت
بعد ذلك ان اعود الى شرح المسئلة الخلافية في امر الولد اذا لم يعلم كم
بين موتيهما فوضيحا للطلاب قال في شرح الجمع وقال يجمع بين اهدي
احتياطاً ليجوز ان يكون المولى مات اولاً فتعقدت ثم مات الزوج فوجب
عليها عدة الوفاة وجوز ان يكون الزوج مات اولاً ونقصت شهران
 وخمسة ايام ثم مات المولى فيجب ثلاث حيضات وهذا لان موت المولى
سبب للاعتداد بثلاث حيضات وقيام حق الزوج مانع وقدره في الشك
في قيام المانع فوجب حكم السبب احتياطاً كما لو تزوج ثنتين في عقد
وثلاث في عقد واحد واربع في عقد ومات بمجهل لان عدة يجب على
الجميع لو جرد السبب ووقع الشك في المانع في حق التقدير وهو تقدم
نكاح فريقتي على فريقتي آخر بخلاف ما اذا وقع الشك في السبب فانه
لا يحتاط لاثبات الحكم لتعذر ثبوت الحكم بدون السبب كما اذا قال
انما فعل كذا فان طلق ثم مات ولا يعلم وجد الشرط ام لا فانها
لا تعد عدة الطلاق لو وقع الشك في السبب لانه يتعقد عند وجود
الشرط ووجوده مشكوك فيه وله ان الواقع ليس لا الاحتمال الا ان احد
الاحتمالين ثابت والاحتمال الآخر محتمل بانه هذا ان موت الزوج
بعد المولى يوجب الاعتداد بعدة الوفاة قطعاً وهذا الاحتمال ثابت
واحتمال موت الزوج قبل موت المولى ليس بموجب للاعتداد بثلاث
حيضات قطعاً ليجوز ان يكون موت المولى بعد الزوج قبل انقضاء شهرين
 وخمسة ايام فلا يجب وجوز ان يكون بعد انقضاء هذه المدة فيجب
فيها فلا حتمه ثابت على احد التقديرين دون الآخر فكل الاحتمال
الثابت قطعاً فاما مقام الحقيقة عملاً بالاحتياط ولا يفهم احتمال

وجوب

وجوب عدة عن المولى لان شبهة الشبهة ساوقة الاعتبار بالاجماع بخلاف
وجوب عدة على اولئك النساء لثبوت احتمال وجوب عدة عليهن لان
نكاح كل فريق اما ان يكون منقذاً او لم يكن فان تقدم وجبت لعدة
قطعاً والا لا يجب قطعاً فيكون الاحتمال ثابتاً فيلحق بالحقيقة انتهى وقال
في فتح القدير بعد الدليلين ولا يخفى انه مشترك في الكافي للحاكم الشبهة
ان قولها احتياطاً وفي فتح القدير ان الاحتياط انما يكون بعد ظهور
السبب لانه العمل باقوى الدليلين **قوله** ولا عدة على امه قال في البحر
وقيد بام الولد لان المدبرة والامة اذا اعتقت او مات سيد لا عدة
عليها بالاجماع كذا ذكره الاسيحي **قوله** اوام ولد لا يلام قوله لصنف
الاجماع **قوله** الحرة المملوكة بالحق المحبة والامة المشاة تحت يعني خالدين
قوله وقاعدة بقصر وفاة للضرورة وهو مبتدأ خبره قوله بسبعة اشهر
والجمله دليل جواب الشرط الذي هو ان ما لكي يقدر يعني ان حكم القاضي
الما لكي يتقدم بالشبهة اشهر لمتده الطهر كان هذا المقدار عدتها ومن
بعده اي من بعد قضاء القاضي الما لكي بهذا المقدار لا وجه لنقض
القاضي الحنفى حكمه لانه فصل بحجته فقضاؤه رفع الخلاف **قوله**
هكذا يقال يعني ينبغي ان يقال مثله هذا القول الخالي من فقد واعتراض
ينظره عليه لا كما قال بعضهم من انه يفيق به للضرورة **قوله** ونفسه
اطلقه فشد ما اذا كان فسادها لما منع حتى او شرعى وهذا هو الحق كما
بيناه عند قوله صحيحة **قوله** كما مر في باب المهر **قوله** ولورضيها
تجب عدة لا المهر قال في البحر فاصله ان الزوج الصبي كالبالغ في
الصحيح والفاقد وفي الوطى بشبهة في الوفاة والطلاق والتفريق
ووضع الحمل لا لا يخفى فلحفظ ثم رأت في القنية مانعه بتج العدة
بدخول زوجها الصبي المراهق وفي احاد الجرجاني في قول ابن خنيفة
وان يونس ان المهر والعدة واجبان برطى الصبي وفي قول محمد
تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهما لانها اجابا في
مراهق يتصور منه الاطلاق ومحمد اجاب فيمن لا يتصور منه لان
ذكره في حكم اصبعه **قوله** بشرط بقاء النكاح صحيحاً الى الموت قال
في البحر فلو قد قبله لم تجب عدة الوفاة ولهذا قد سألنا ان المكاتب
لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاة لم تجب عدة الوفاة فان لم يترك
بها فلا عدة اصل وان دخل بها فولدت منه صارت ام ولد له
فعدتها ثلاث حيضات وان لم تكن ولدت منه فعليها ان تعد بحضتين
لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاة تعدت بشهرين وخمسة
ايام عدة الوفاة لانها مملوكة للمولى كما في الخانية ولكن ذكر في المحيط
انها اذا ولدت منه وقبلنا عدتها ثلاث حيضات تخد في الاوليين
دون الثالثة ولو تزوج المكاتب بنت سواه فان مات عن وفاة فعدتها

عدة الحرة عن وفاة دخل بها اولاً ولا تعدل للوفاة فان لم يدخل فلا عدة وان
دخل ثلاث حيين **قوله** فدخل بها مقبوضه انما اذا لم يدخل فلا عدة وهو
ظاهر في المطلقة واما اذ مات عنها فينبغي ان تكون عدتها بوضع الحمل
فلا يرجع **قوله** جميع حملها بينه بتقدير المضاف ان اضافه حمل الاستغراق
وعليه بقوله لان الحمل اسم بجميع ما في البطن **قوله** ولا عبرة بخروج الرأس
اي في جميع الاحكام من غير استثناء **قوله** فلا قصاص يقطع به اي بل ينجس
الدين **قوله** في الاصح رد على ابن يوسف في رواية ثالثة عنه في رجوع عدة
الموت في الحائض نظر الى عدم ثبوت النسب فيها **قوله** نعم ينبغي في اخر البحث
لصاحب البحر **قوله** او تبلغ حد الاياس يعني فتعبد بالاشهر بعده وفيه ان
ساق لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فتأمل **قوله**
ان مات وهي في العدة فلو مات بعد انقضائها فلا عدة ولا ميراث **قوله**
والمطلقة الرجعي يعني اذا طلق المهرض زوجته طلاقاً رجعياً فعدتها بالاقراء
فاذا مات في عدتها ورثت منه وانتقلت عدتها الى عدة الوفاة وبقيهم من
كلامه ان هذا المطلق يسمى فاراً وليس كذلك كما نبه عليه في الشرح لا يـ **قوله**
كما نبه عليه في الشرح لا يـ **قوله** ثم عاده ما اي في اثنا عشر شهراً وبعدها
يدل عليه قوله وحبلت من زوج آخر فان حبلا منه لا يكون الا بعد الاثني عشر
ويدل عليه ايضا مقابله وهو قوله لكن اختارنا له تسلياً لآخر **قوله** على جارية
عادت قال في البحر واختلفوا في معنى قوله اذا زادت الدم على العادة فقبل
بعدها اذا كان كغير ما يلا احترازاً عما اذا زادت بلبه بسيرة وقيل معناه ما
ذكر وان يكون احمر او سود فلو كان اصفر او اخضر او ترابية لا يكون حينها
وقيل معناه ان يكون على العادة حتى لو كان عادتاً قبل الاياس صفر فراقه
كذلك انتقض هكذا حكى الاقوال في فتح القدير من غير ترجيح وصرح في المعراج
بان الفتوى على القول الاول **قوله** ستة اقوال احدها ينتقض مطلقاً
واختاره في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقاً واختاره الا سيحائي ثالث
ينتقض ان رآته قبل تمام الشهر وان كان بعدها فلا وافي به الصدر
الشهيد وفي المجتبى هو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية
عدم التقدير للاياس التي هي ظاهر الرواية فانما ثبت الامر على ظنها فلما حلت
تبين خطأها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح واقصر
عليه في الثانية وجزم به القدوري والخصاص وضرر في البدايع الخامس
ينتقض ان لم يكن حكم باياسها وان حكم به فلا كان يدعي احدها فساد النكاح
فيقتضي بطلانه وهو قول محمد بن مقاتل وصححه في الاختيار السادس
ينتقض في المستقبل فلا تعتد الا بالحيفه الطلاق بعده لا الماضي فلا
تفسد النكحة المباشرة بعد الا عند الا شهر وصححه في النوازل **قوله**
للرومية وغيره وقيل للرومية خمس وخمسون ولغيرها ستون وقيل ستون
مطلقاً وقيل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدر برقيقه بل ان تبلغ من السن

ما لا يحيف مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيبة البدن
والسنن والهنالك كذا في البحر **قوله** فلا عدة في باطل مثاله تزوج المتزوجة
عالم بذلك وساق آخر الباب **قوله** وكذا موقوف قال في البحر وقيد بالنكاح
الفاسد لان المنكحة نكاحاً موقوفاً ككساح الفصول لا تجب فيه العدة
قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه فلا
يورث شبهة الملك والمحل والعدة وجبت صيانة للمرأة المحترمة عن الخلط
واحترازاً عن اشتباه الاضباب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل
مخالف للرواية فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما مضى وذكر في كتاب
الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير اذن مولاه او دخل بها الزوج
وولدت لستة اشهر منذ تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج
فقد اعتبر من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم يحل خلافاً قال
الحواشي هذه المسألة دليل على ان الفداء ينعقد بنفسه ليعقد في النكاح
الفاسد خلافاً لما يقوله البعض انه لا ينعقد الا بالدخول انتهى فهو صريح
في ثبوت النسب فيه وبتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار
سواء **قوله** ومنه تزوج امرأة الغير غير علم بها اشارة الى الرد على
السرقة قال في الهند ودخل في شرح السرقة من منكحة الغير تحت
الموطوءة بشبهة حيث قال اي بشبهة الملك او لعقد بان زفت اليه غير
امرأة فوطئها او تزوج منكحة الغير ولم يعلم بحالها وانت خبير بان
هذا يقتضي الاستغناء عن المنكحة فساداً لانك انما موطوءة بشبهة
العقد ايضا بل اولاً بذلك من منكحة الغير اذا اشترط الشهادة في
النكاح يختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير **قوله**
فلا عدة على مدبرة ومعتقة قاله في البحر وقيد بام الولد لان المدبرة والامة
اذا اعتقت او مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الا سيحائي
قوله لو معتدة وفاة قيد في قوله او بها فقط **قوله** وعم الحامل عطف
على عهدها يعني ولعم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي جارية للاحبات
في العدة من وطئ زوجها او غره بشبهة فانه يلزمها عدتان احدهما بالحيف
والاخرى بالوضع وتداخلان وتنقضي بالوضع لان الحامل لا تحيض عندنا
فينبغي ان يكفي بوضع الحمل كذا في البحر **قوله** كما لم يترجمه المصنف في هذا
الباب وعبارة المهر موفية بالوعد حيث قال هنا وفي الخلاصة وكل من حملت
في عدتها فعدتها ان تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حملت بعد موت
الزوج فعدتها بالشهر انتهى وقد مر عن البدايع وقال في شرح وزوجه
انفاً را بعد الاجلين ما نصه واعلم ان المعتدة لو حملت في عدتها ذكر
الكرخي ان عدتها وضع الحمل ولم يفصل بين المعتدة عن طلاق او وفاة
والذي ذكره محمدان هذا في عدة الطلاق اما عدة الوفاة فلا تنقضي بالحمل
وهو الصحيح كذا في البدايع انتهى ويمكن ان يقال ان الشارح بقوله كما

ما تقدم فيمن حبلت بعد موت البصبي فانها من قبيل ما هنا **قوله** لانها اجل
اي لان العدة اجل فلا يشترط العلم بمضيها اي بمضي اجل **قوله** وفي الطلاق
المبهم من وقت البيان هذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله وبدا العدة بعد
الطلاق والموت **قوله** من وقت الشهادة على حذف مضاف اي من وقت
تحليل الشهادة لان وقت ادائها فانها لو شهدا في المحرم لم يطلعا في شوا
كان ابتداء العدة من شوا كما تقدم **قوله** مطلقا اي سواء كذبته او صدقه
كما يدل عليه لسياق **قوله** بقية التهمة المواقعة قال في المهر كذا وان
كان مريضا بدين لها ولتزوج اختها او اربع سواها **قوله** وحديث
خبروها من وقت الشبهة والظهور ان هذه المسائل المنقولة من الحاشية
مأخوذة الى معنى واحد ومستثناة من قوله وبدا العدة بعد الطلاق والموت
كمسئلة الطلاق المبهم **قوله** من الزوج خصه لانه لا يكون من المرأة
وقوله سكبي قد يكون من جانب المرأة ايضا رده في المهر **قوله** والموت
في النكاح الفاسد اي سواء كانت صحيحة او فاسدة **قوله** فالمقدار
للمذكور هو ثلاثة اشهر **قوله** سون يوما هذا عند ابي حنيفة وعند ما تسمه
وثلاثون يوما وقد قدما اختلاف في التخرج على قول ابي حنيفة في آخر باب
الرجعة فارجع اليه **قوله** نكح نكاحا صحيحا فيده لانه لو نكح معتدته
نكاحا فاسدا ولم يدخل بها ثم فارقه فلا مهر ولا استئناف عدة لان النكاح
فاسد فلا يقيم مقام الوطى **قوله** ولو حكم اي ولو كان الوطى حكما وهو الحلو
والمعنى قبل الوطى والحلو **قوله** احدى المسائل العشرة ثانيا لورث وجهها
نكاحا فاسدا او دخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها وهي في العدة عن ذلك الفا
ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله عندها وهذه
البصورة دخلت في قول الشارح ولو من فاسد ثانيا لورث وجهها في الصحة
وطلقها باينا ثم تزوجها في المرض في عدتها وطلقها باينا قبل الدخول بها
هل يكون فارا ام لا رابعها لو تزوجت بغير كفوف ودخل بها ففرق القاضي
بينهما بطلب الولي ثم تزوجها هذا الرجل في عدة بمهر وفرق القاضي بينهما
قبل ان يدخل بها كان عليه المهر كاملا وعدة مستقبله عندها استحسانا
وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام العدة الاولى خامسها تزوج
صغيرة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة فبلغت فاختارت
نفسها قبل الدخول سادسها تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها
في العدة ثم ارتدت ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
هكذا في فتح القدير بتكرار التزوج ثلاثا ولا حاجة اليه في التفسير ويكفي فيه
انه تزوجها مرتين وان الردة حصلت مرة واحدة فليتامل ما بعها تزوجها
ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها
في العدة ثم ارتدت قبل الدخول تاسعها تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت
فاختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول عاشرها

تزوج

تزوج امة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة فاعتقت فاختارت
نفسها قبل الدخول كذا في فتح القدير والمعالج انتهى كذا في الجرد **قوله**
ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني هذا عندها وعند محمد
وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مستداه ويجب نصف المهر لكن
عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب **قوله** ابطال المصنف
ما يطول حيث قال هذا وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر رحمه الله
تعالى من بعض القضاة الذين لا خوف لهم بطمعا في تحصيل الحطام القاني
قال الكافي فتحه وما قاله زفر فاسد استلزامه ابطال المقصود من عيبتها
وهو عدم اشتباه الانساب وسع ذلك هو محتمل فيه صرح في جامع الفصولي
بانه لو قضى به قاض نفذ قضاؤه لان الاجتهاد فيه ساغا وهو موافق
لصرح القرآن وهو قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كن
عليهن من عدة تعتدونها انتهى والوجه عندي في هذه الزمان عدم نفاذه
لانه اذا وقع انما يقع لاجل اخذ مال في مقابلته كما هو المعهود من قضاة زماننا
لا سيما والسلطان انما يولي القاضي ليحكم بالصحيح من مذهب امامه ومقلده
فيكون معزولا بالنسبة الى الاقوال الضعيفة كما لا يخفى وقد سيل شيخنا
شيخ الاسلام الكركي عما يفعله بعض القضاة من القضاة بعدم العدة
اخذ بقول الامام زفر فقال وبعد فهذه المسئلة من المسائل المعروفة
المذكورة في القدوري والهداية والتمه والذخيرة وغيرها وهي بمسئلة
على اصل واحد وهو ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني ام لا فعند
ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما يكون وعند محمد لا يكون فاذا
طلق الرجل امرأته لدخول بها طلاقا باينا دون الثلاث ثم تزوجها في
عدتها وطلقها قبل الدخول فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله عند
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى
وقال زفر لا عدة عليها اصلا ففطن على هذا انها لا تخل للازواج على قول
الثلاثة وعلى قول زفر تخرج قال بعض العلماء المحققين وما قاله زفر فاسد
لانه يستلزم ابطال المقصود من عيبتها وهو عدم اشتباه الانساب فانه
لو كان تزوجها قبل ان تحيض في العدة ثم طلقها من يومه حل للازواج
من غير عدة وفي ذلك اشتباه الانساب وفساد كبير وذكر بعض العلماء
عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطى الاول قبل العدة
وان كان نكاحه صحيحا لانه لا يلزم من صحة النكاح وبقيائه حل الوطى
دائما كما لو وطئت المتكحمة بشبهة حيث لا يحل قربانها لزوجها حتى تعتد
ولا يفد به نكاحه كمن المشهور عن زفر هو الاول وهو الذي يفعله
قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم طمعا في اخذ الرشوة فيزوجون في
حالة الطلاق قبل الاستيصال ولا ينظرون الى ما نص عليه علما من ان
القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها وهم ليسوا من اهل الاجتهاد

بل يتدلون والمقلدون اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها وهم لسوء اهل
الاجتهاد بل والمقلدون اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح مراد
من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون
قال الشيخ حافظ الدين لا يخفى ان علم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن الحق
قاله عن قضاة زمانه وبلاده فكيف ليوم واكثرهم جاهلون بغير بلده تعالى
من الجرائرة على احكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد الا اتباع مشهور
المذهب ليس غير قال مشايخنا المتأخرون اذا اجتمع اثنان من اصحاب المذهب
وفيها ابو حنيفة يؤخذ ويعمل بقولهما وان كان ابو حنيفة في جانب
وما في جانب فان كان القاضي من اهل الاجتهاد يتخير ولا يفعل بما هو اشد اج
في المذهب او يستفتي افقه الناس عنده فيعمل بقوله والذي يقول له
السلطان وليتلك القضاء على مذهب فلان ليس له ان يتجاوز مشهور ذلك
المذهب مجتهدا كان او مقلدا لان التولية حضرة فلا يتعدى المشهور
الا ان ينص السلطان على العمل بغير المشهور فحينئذ يسع له فيصير حقيقيا
زفريا وفيه ما فيه اذ لم يقع مثله ذلك قط ثم اعلم ان علماء المتأخرين
عملوا يقولون زفر في مسائل معروفة نصوا عليها لموافقها الدين والعرف وانما
عن هذه المسئلة لما فيها من خطر الشبهة لاختلاط الاضباب كما قد ساد ذلك
ولقد صحبت العلماء العاملين الكبار قريبا من سبعين سنة فلم ارا احدا منهم
قضاة او غيرهم افرق بجوازها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم في افرقها تعالى خيرا
وقد ساروا بهم حيث اجتمعوا ما يريب واستمسكوا بالآداب والصلوة
والسلام مع ما يريبك اليها ما يريبك فالواجب على الموردين المسلمين ان يدا
تعالى به الدين وقمع به المفسدين الغرض عن احوال المهورين ومنهم من انصرف
في احكام المسلمين سيما الجاهلين فانه سؤل من الله تعالى عن رعيته اجمعين
قال عليه الصلاة والسلام من ولي انسانا علما وفي رعيته من هو خير منه فقد
خان الله ورسوله وجماعة المسلمين انتهى كلامه رحمه الله تعالى **قوله** وقيد
الولو الجي قال في النهي والاول اصح **قوله** ادخلت منه فرجها الى دخلت
زوجته منية في فرجها من غير خلوة ولا دخول قال في البحر عند قول الملق عن
الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة اقسام اربعة ولم ارجع ما اذا وطئها في دبرها
او ادخلت منية في فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها وفي نحو الشافعية
وجوبها فيها ولا بد ان يحكم على المذهب بالثاني لان ادخال المني يحتاج الى
تعريف البراءة اكثر من مجرد ايلاج انتهى قال في النهي قول ينبغي ان يقال
ان طهر حملها كان عدتها وضع الحمل والا فلا عدة عليها انتهى واعتبره بعض
الا فاصل بان لا تستلزم اليه طهر الحمل وعدمه هو العدة التي فررت منها
وان جاوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجت الى نقل انتهى قول سذكر
في الاستيلاء عن البحر عن المحيط ما نصه اذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج
فانزل فاخذت الجارية ما به في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك

فعلقت

فعلقت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية امرؤ له انتهى فهذا الفرع
يؤيد بحث صاحب البحر تامل **قوله** لان من لا يتخير لا يتجداي فلا اجلبت
بينهما من اهل الجاهل فلا تنقض عدتها الا بشروط حيق **فصل**
الحدا **قوله** وروى بالحكم اي من جددت الشيء قطعه فكأنها انقطعت عن
الزينة وما كانت عليه كذا في النهي **قوله** بضم الحاء يعني وفتح التاء من باب
مد **قوله** وكسرها يعني وفتح التاء فيكون من باب فز وضما فيكون من باب
اعد **قوله** منكوبة بالرفع تعني مكلفة **قوله** ودخل بها هذا القيد صحيح النسبة
لمعدة الموت فهو مضمحل معتدة الموت يجب عليها العدة ولو كانت غير
مدخولة فيجب فيها الحد فكأن الصواب اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة
يعني عنه **قوله** مفرقة هي الطين الاحمر وقد يحرك كذا في جامع اللغة **قوله**
ورس هونبت اصفر يكون باليمن كذا في جامع اللغة **قوله** ولا يابس اسوداي
الى ثلاثة ايام كما سلكي والظاهر ان الازرق شدة اذا اعتد بلبسه في الاحزان
قوله كافر محترز قوله مسلمة وينبغي تلخيص عن الصغيرة والمجنونة المحترز
عنها بقوله مكلفة ليعرف الترتيب المتقدم **قوله** ومعدة عنق محترز
قوله منكوبة الشامل للامة والحرة **قوله** كونه عن ام ولده اشار بالكاف
الي ان مثله لو اعتقها **قوله** وكناح فاسد محترز قوله كناح صحيح
قوله او وطئ بشبهة محترز قوله منكوبة فكان المناسب ذكره مع معتدة
العنق **قوله** او طلاق رجعي محترز قوله اذا كانت معتدة بت او موت وكان
ينبغي ان يذكر المطلقة قبل الدخول ايضا فانها حلت بقوله معتدة **قوله**
وفي النهي الآخر نقل في البحر والنهر لزوم الحداد فيما بقي اذا سلمت الكافرة
عن الجوهرة والكفها المجنونة اذا افاق والصغيرة اذا بلغت **قوله** واما
الحالية اي عن كناح وعدة والذي يفهم من الشارح ان هذه المسئلة من
المذهب وليس كذلك قال في النهي وقيد بالمعدة لانها الحالية تحطب
وقيد بعض الشافعية بما اذا لم يخطبها غيره وترضى به فان سكنت فقولان
وقواعدا لا تباها انتهى كلام النهر قال في البحر واصله الحديث الصحيح لا يخطب
احدكم على خطبة اخيه وقيد بان لا ياذن له **قوله** وصح التعريض قال
في النهي وهو خلاف التصريح والفرق بينه وبين الكناية ان التعريض
تضييق الكلام دلالة ليس فيها ذكر نحوها اوضح الخلل تعرضه بان لا يخطب
ذكر الردية وارادة المردوف كطويل الجاد وكثير ريار القدر يعني انه طويل
القامة ومضياف كذا في المغرب **قوله** ومفاده اي مفاد التعليل **قوله**
لكن في القهستان الآخر قال في النقاية ولا يخطب معتدة الا تعريضه قال
القهستاني وفيه اشارة الى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعدة
الرجعية اسلا وكذا معتدة البائين كما في النهاية وغيره عن شرح التأويلات
لكن في المختار انه يجوز كما للمنفوق عنها زوجها اتفاقا ولم يوجد نص في
معدة وطئ بالشبهة وفرقة وكناح فاسد وينبغي ان يعرض الاوليين وفي المختار

ان بناء التعريض على الخروج انتهى فقولته وينبغي ان يوضع للاوليين يعني
المتوفى عنها زوجها ومعددة الوطى بالشبهة والمراد بالآخرين معتدة
الفرقة اي الفسخ ومعددة النكاح الفاسد لكن عدم جواز خروج معتدة
النكاح الفاسد مبني على ما في الظهيرية كما سيأتي **قوله** باي فرقة كانت
نقل في البحر عن البدايع جواز خروج المعتدة عن نكاح فاني لم نقل في
الظهيرية وسائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح
والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها في العدة فهذا
تنصيص على ان المنكحة نكاحا فاسدا تعتد في بيت زوجها في فتوى شمس
الا سلام الاوز جندى انها لا تعتد في منزل الزوج لانها لا تملكه عليها
انتهى وفي المجتبى لا تمنع المعتدة عن نكاح فاسد من الخروج انتهى
وسنعود الى الكلام في هذا آخر الفصل **قوله** اوامة قال في البحر ولا بد من
التقييد بالحرية لان الامه والمديرة وام الولد والمكاتبه والمستعانة
يجوز لها الخروج في عدة الطلاق والوفاة لان حال العدة ملية على
حال النكاح ولا يلزمها المقام في منزل زوجها حال النكاح فكذا
بعده وان الحزمة حق المولى فلا يجوز ابطاله الا اذا بواها من لا يجنب
لا يخرج وله الرجوع ولو بواها في النكاح ثم طلقت فلا يرجع منعها
من الخروج حتى يطلبها **قوله** ولو من فاسدا ولو كانت العدة من
نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله باي فرقة كانت على ما بينا **قوله**
سكفة خرج الصغيرة والمجنونة فخرجان الا ان يمنعها الزوج بحصن
لما نهى في البحر **قوله** فليجرا الظاهر ان هذه النسخة محرقة ولا يشهد لها
في البحر من قوله وكذلك حكم السرة اذا مات زوجها وله اولاد كما اجاب
لان فرض المسئلة هنا ان نصيبها يكفيها والفرض في مسئلة المجتبى ان
نصيبها لا يكفيها واذا كان لا يكفيها فلا يمكنها المكنة فيه فكيف تنفرد
بالمكنة فيه مع الاستتار **قوله** ومفاده ان الحابل يمنع الخلو المحرمه
البحر لصاحب البحر **قوله** ومفاده وجوب الحكم به قال في البحر وهكذا
صرح في الهداية بان خروجه اولى من خروجه عند العذر وله المهاد
انه ارجح فيجب الحكم به كما يقال اذا تعارض محرم ومبيح ترجح المحرم
فالمحرم اولى ويراد ما قلنا في هذا لانهم عللوا اولوية خروجه بان مكنتها
واجب لامكنة كذا في فتح القدير **قوله** بعد ثلاث اي بعد الطلقات
الثلاث **قوله** عن البرازية صوابه عن الخلاصة **قوله** في البدايع كان
اراد بهذا الاستدراك دفع التنافع بين النصين بجواز الخروج على
عدم منع الزوج وعدم الجواز على المنع فتأمل **فصل في ثبوت**
النسب **قوله** الخبر بما يشهده رضى الله تعالى عنها وهو الولد لا يبقى في
البطن اكثر من سنتين ولو بطل مفرك **قوله** ولو بالاشهر لا يثبت
في البحر طلق في المعتدة فتأمل المعتدة بالحيض والاشهر لا يثبت

ولا فرق بينهما كما في البدايع الا اذا اقرت بانقضائها بالاشهر لا يثبت
ثلاثة اشهر فانه ثبت نسب ولدها اذا جاءته به لاقل من سنتين من وقت
الطلاق باي مكان او رجعا لانها لما ولدت تبين انها لم تكن ايسة فبين
ان عدتها لم تكن بالاشهر فانه يصح اقرارها بانقضائها عدتها بالاشهر فصار
كانها لم تقرب صلا **قوله** وفاسد النكاح في ذلك كمنحيه فيه نظر فانه لا
يلزم قوطها اذا اتت به تمام السنتين او لاكثر منها كما ذكره في عدة لان الوطى
في عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل **قوله** والمدة تحمله
اطلقها فشملت مدة العدة ومدة الحمل يعني لا بد في عدم ثبوت النسب
عند الاقرار بمضى العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل اللتين
عينتهما باقرارها المدتين المقدرتين لها شرعا كان نفي بعض عدتها
بالحيض في سنتين يوما او اكثر كما هو قول ابي حنيفة ويكون بين مضيتها
والوضع ستة اشهر فاكثر فان كانت مدة العدة لا تحمله ومدة الحمل
تحملة كما اذا اقرت بمضى عدتها في اقل من سنتين وبني المضى والوضع
سنة اشهر فاكثر ثبت النسب لانها مكنته شرعا في اقرارها فصارت انما
تقرب كذا العكس كما اذا اقرت بمضى عدة في سنتين يوما فاكثر وبني
المضى والوضع اقل من ستة اشهر لانه تبين ان العلوق كان قبل
الانقضاء فظهر كذبها وكذا اذا كان كل منهما غير محتمل ولا يخفى تصويره
وتعاليه **قوله** كما هو قوله والمدة تحمله **قوله** وان تمامها لا يخصه
بالذكر لان في الولادة لاكثر لا يثبت بالاكثري **قوله** وزعم في الجوهر انه
الصواب قال في البحر واما اذا اتت به تمام السنتين فشكل فانهم
اتفقوا على ان اكثر مدة الحمل سنتان والحقوا السنتين بالاقلى منهما
حتى انها ثبتت النسب اذا جاءت به تمام سنتين وجوابه بالفرق فان في
مسئلة المبسوطة اذا جاءت به سنتين من وقت الطلاق لو اثبتنا النسب
منه الزمان يمكن العلوق سابقا على الطلاق حتى يحل الوطى فحينئذ
يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من سنتين وفي الحديث لا يمكن الولد في
اكثر من سنتين في بطن امه بخلاف غير المبسوطة محل الوطى بعد الطلاق
انتهى قال في النهروان قول لزوم كون الولد في البطن اكثر من سنتين ممنوع
بالحمل على جعل العلوق في حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال الغشاء
كما قرر قاضي خان وهو حسن وفي الجوهر ان قول القدوري بعدم ثبوت
النسب فيما اذا جاءت به سنتين سهو والمذكور في غير من الكتب انه
يثبت والحق حمله على اختلاف الروايتين لنوادير المتنوع على عدم
ثبوتها كما قال القدوري اذ قد جرى عليه المصنف هنا وفي الواف
وهكذا اصدرا الشريعة وصاحب الجمع وهم بالرواية ادرى **قوله** وهي
شبهة عقدا ايضا اشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي حيث قال
ان يدعي لانه التزمه وله وجه بان وطئها بشبهة وهي في العدة

هكذا ذكره وفيه نظر لان المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه نضر عليه في كتاب الحدود فكيف ثبت به النسب هنا انتهى قال في البحر وجوابه تسليم ان شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاه اذا كانت متحصنة ولا فلا كافي المطلقة ثلاثا وعلى ما قاله يثبت النسب فيها بالدعوة لان الشبهة فيها لم تنحصر للفعل بل هي شبهة عقد ايضا فلا يكون بين النصيحة تناقض في هذا اولى من حمل بعضهم المذكور هنا على المبانة بالكليات فان الشبهة فيها شبهة المحل اما المطلقة ثلاثا وعلى ما لا فلا يثبت فيها النسب بالدعوة لان المنصوص عليه هنا اعم من المبتوتة بالكليات او بالثلاث وعلى ما لا وقد صرح ابن الملا في شرح الجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقيل له انها امرأتك في شبهة في الفعل وان النسب يثبت اذا ادعاه فعلم انه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب انتهى وقال في الحدود فخر ان النسب لا يثبت في شبهة الفعل الا في موضعين انتهى وبان هناك تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة المحل وشبهة العقد مع بيان ما ندرج تحت كل من الاقسام ولا اذا ولدت توأمين هذا عند هذه الجارية اذا ولدت ولدين بعد بيعها ثم ادعى البائع الاول ثبت فيها لانها خلقت من ماء واحد وقال محمد لا يثبت فيها لان الثاني من علوق حادث في ضرورته ان يكون الاول كذلك بخلاف مسألة الجارية لانه لا يحتمل ان يكون الاول علق به في ملكه لعدم الاستحالة حتى لو ولدت احدها لاقبل من سنتين وانما لاكثر ينبغي ان يكون الحكم كذلك او نقول يمكن ان يفرض بينهما بان البائع التزمه قصدا بالدعوة والزوج لم يدع حتى لو ادعى الزوج الاول كان مثله **قوله** لكن في القهستاني الى اخره عبارة مع المتن لا يثبت نسب ولد مبتوتة ولده تماما لتيقن حدوث الحمل بعد الفرفة كما في الهداية والكا في لكن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الاقطيع وغيرها انه يثبت نسبه بالدعوة وبه يشعر قوله واكثرها ستان انتهى وحكم في البحر بفرض ما نقله في المجتبى ستان توقف ثبوت النسب فيما اذا اجازت به للاكثر على الدعوة انما هو قول ابن يوسف واما عندها فيثبت النسب بالدعوة لاحتمال كونها في شبهة في العدة قول الظاهر ان حكمه بالانزابة مبني على انه فهم من الاكثر اكثر من السنتين وهو غير متعين بل المراد به اكثر مدة الحمل وهي الستان وحسبنا يكون اختلاف عباراتهم مبني على اختلاف ابن يوسف مع صاحبيه ويرفع التناقض فتأمل **قوله** وان قصدقه قال في المنبر وفي اشتراط قصد يقهارة وان قال في الفسخ والابوجه عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر الاشتراط الا في السخس البقي في الكامل وذلك ظاهر في الضعف والغرابة **قوله** المراهقة هي صبوبة سنها تسع فصاعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ كذا في الدرر **قوله** لاقل

من الاقل اي لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق وان لاكثر لا يثبت كافي البحر والمنبر وغيرها وانما مثل الاكثر كما لا يخفى **قوله** ان ولدت لذلك اي لاقل من الاقل من وقت الاقرار ولاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق لظهور ركزها بيقين كما صرح به في التبيين وحسبنا لا فرق بين ان تقر او لا تقر في ان لا يثبت النسب الا اذا ولدت لاقل تسعة اشهر في الصورتين كما رأيت وانما قيد بعدم الاقرار ليظهر خلاف ابو يوسف كما سذكره بخلاف ما اذا اقرت فانه بالاتفاق وان جازت به لسة اشهر واكثر قال في البحر لا يثبت لان نقض العدة ومجيء الولد لمدة حمل تام بعده **قوله** فالودعته فكيف لغة تكرار مع ما ساق متناع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد **قوله** لاقل من تسعة اشهر هذا عندها وقال ابو يوسف يثبت النسب منه الى سنتين ان كانا بانا وان كان رجعا يثبت منه الى سبعة وعشرين شهرا وبعبارة لا يثبت لانه لا يخل من المراهقة وهو موهوم بشرط انقضائه عدتها بالاشهر ان لا تكون حاملا وهو لا يعلم الا من جهتها فاما تقر بانقضاء عدتها احتمل ان تكون حاملا بعلوق قبل الطلاق البائن وفي الرجعي بعلوق في العدة وهذا القدر من التصور كاف لثبوت النسب فيحمل عليه ولها انا تقنا بصرفها فلا يزول بالشك وهو مناف للحمل ولا نقضاء عدتها جهة متعينة وهو معنى اكثر فمضيتها يحكم الشارع بالانقضاء فصارت كالواقرت بذلك بل هو فوقه لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار يحتمل ولا يرد على هذا المتوفى عنها زوجها حيث يثبت نسب ولدها اذا جازت به لاقل من سنتين وان كان لانقضائه عدتها جهة اخرى وهي معنى الاشهر لانا نقول لانقضائه عدتها جهتان اكثر من وضع الحمل ولجهتان متساويتان فيها فلا تنقيح احداها عند الموت دون الاخرى بخلاف الصغيرة لان الاشهر متعينة فيها اذ اصل عدم الحمل منها ولا يقال الاصل في الكبيرة ايضا عدم الحمل لانا نقول ذلك في غير المتكوجة واما في المتكوجة فلا لانه لا يعقد الا لاجبال كذا في التبيين **قوله** في بعض الاحكام قال في البحر وقيدنا بكونها لم تنزع جلالا لانها لو اقرت بالحمل جنس اقرار منها بالبلوغ فيقبل قولها فصارت كالكبيرة في حق ثبوت نسب من حيث انها لا يقتصر نقضه عدتها على اقل من تسعة اشهر فان كان الطلاق باينا ثبت نسب ولدها لاقل من سنتين وان كان رجعا يثبت به اذا اتت به لاقل من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان لا مطلقا فانه الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال اليه سن الا يأس الجواز امتداد طهرها ووطئها اياها في اخر الطهر **قوله** فان ولدت يعني ولم تقر بانقضائه العدة كما يعلم من المقابلة ولم تدع حبالا ايضا وهذا عندها وعنده ابن يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما بينا في المعتدة الصغيرة من الطلاق فان ادعت الحمل في الكبيرة يثبت نسبها الى سنتين لان القول في ذلك قولها كذا في التبيين **قوله** لسة اشهر

أي فصاعدا كما في التبيين **قوله** وأما الآية فلما يضمن فالد في التبيين
 وإن كانت معتدة عن وفاة فلا يسه فيها والتي من ذوات الأوقار سواء
 لأن عدة الوفاة تكون بالاشهر في حق كل واحدة منهما إذا لم تكن حاملا
قوله وكذا المقررة بمضيها أي سواء كانت معتدة بآين أو رجعي أو
 موت **قوله** ولا يقل من أكثرها من وقت البت إذا بالبت البايين ولو لم
 فخرج الرجعي لثبوت النسب فيه لا أكثر من سنتين ويكون رجعة كما تقدم
قوله فلتتقن بكذبها قال في الهند والعلم إذا التفتن بكذبها ظاهر فيما
 إذا قالت انقضت عدتي الساعة فخرجت به لا يقل من ستة اشهر من وقت
 الاقرار ولا يقل من سنتين من وقت الفراق فالتفتن بكذبها غير ظاهر كذا إذا
 عدتها انقضت في ثلاثة اشهر مثلاً ثم اقرت بعد ذلك بزمان طويل وعندها
 فينبغي ان لا يثبت النسب وان يفيد اطلاق الموت بما إذا قالت انقضت
 عدتي الساعة **قوله** ان جحدت بالبناء للمجهول والفاعل الورثة في الموت
 والزواج في الطلاق **قوله** بحر بحشا عبارة لا يخفى أنها إذا ولدت وحجده
 الزوج ولادتها وادعت ان جملها كان ظاهراً وانكر ظهوره فلا بد من
 اقامة البينة عليه أي رجلين أو رجل وامرأتين فظهر الجدل عند الحكماء
 انما يكون باقامة البينة لأن الجدل وقت المنازعة لم يكن موجوداً حتى
 يكفي ظهوره لانها بعد الولادة وطرار من صرح به **قوله** ولو انكر بالبناء
 للمجهول فيمثل النكاح الزوج والنكاح الورثة **قوله** تكفي شهادة القابلة
 يعني إذا انكر تعيين الولد لا بد من شهادة القابلة بان هذا الولد هو
 الذي ولد في جميع هذه الصور اجماعاً **قوله** كما تكفي تقييد لطلاق قوله
 او طلاقا شامل للرجعي والباين **قوله** ولدت لا أكثر من سنتين لانها
 حينئذ روجه لما تقدم من ان الولادة لا أكثر من سنتين رجعة في الطلاق
 الرجعي لم تقرب انقضاء العدة في مدة تحمله **قوله** لا لا يقل عن سنة
 شهادة القابلة على الولادة في الولادة لا أكثر من سنتين لانقضاء عدتها
 فلم يبق روجه والولادة لتمام السنتين كذلك كما لا يخفى **قوله** او تصدق
 بعض الورثة المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو الواحد
 العدل او أكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة **قوله** بان شهد
 مع المقر رجل آخر أي بان شهد مع المقر الذي هو من الورثة رجل اجنبى
 وق تعبير الشارح بشهادة اشارة الى انه لا بد من لفظ الشهادة والعدالة
 ويجلس القاضي في هذه الصورة فليراجع **قوله** وكذا الوصدة على الورثة
 أي وكذا الوصدة الورثة المقر على الاقرار **قوله** ثم قال في المصنف **قوله**
 ان يقال لأجل السراية أي لأجل سرية ثبوت النسب للمقر غير المقر وهو الجواب
 ظاهر لا يحتاج إلى التامل والمراجعة **قوله** لتصور الوطئ في حالة العقد
 بان عقداً بنفسها وسمع الشهود كلامها او وكلا في ذلك فوافق النكاح
 الا نزال لكن فيه جهل المسم على ما يجوز كما في الفتح ولذا عدل بعض المشايخ

عن هذا بان قيام الفرائض كاف ولا يعتبر مكان الدخول كما في تزوج المشرق
 بالمغربية ورد بان التصور شرط وهو الحق ولذا الميراث النسب من زوجة
 الصبي وهو موجود في المشرق بان يكون صاحب خطوة كرامة له كذا في
 النهر **قوله** وكذا الأكثر لانه تبين انها علفت بعده لا نأكلنا حين
 وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلو ولم يثبت
 بطلان هذا الحكم في التبيين **قوله** ولو يوم رأى كخطة **قوله** وأقره في
 الحج حيث قال وتعقبه في فتح القدير بان منعه النسب هنا في مدة يتصور
 ان يكون منه وهي ستان ينافي الاحتياط في ثباته والاحتياط المذكور في
 غاية البعد فان العدة المستمرة كمن الحمل أكثر من ستة اشهر وربما يمتد في هور
 ولم يسع فيها بولادة ستة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال
 فاي احتياط في اثبات النسب اذا ثبتناه لاحتمال ضعفه يقتضي نفيه
 وتركها ظاهراً يقتضي ثبوته وليت شعري أي لاحتمالين ابعداً احتمال الذي
 فرضوه لتصور العلق منه لثبوت النسب وهو كونه تزوجها وهو يطأها
 وسمع الناس كلامها وهما على تلك الحالة ثم وافق لانزال العقد واحتمال ثبوت
 الحمل اذا زاد على ستة اشهر يوم يكون من غير **قوله** لجعله وطئاً حكماً قال في
 النهر لانه يثبت النسب منه جعل وطئاً حكماً وما قيل من انه لا يلزم ان قد
 يكون الحمل من ادخال الماتة الفرج دون جماع رد بانه نادر والوجه الظاهر
 هو المعتاد قال الشارح وكان ينبغي ان يجب مهران مهر بالوطئ ومهر بالنكاح
 كما لو تزوج امرأة حال وطئها انتهى لكن اذا كان الاصح في ثبوت النسب
 امكان الدخول ونقصه ليس الا بما ذكر وقد حكم فيه بمهر واحد في صحيح
 الرواية فالنوع المشبه به مشكل لمخالفته لصريح المذهب وايضا الفعل
 واحد وقد انصف بشبهة المحل فيجب مهر واحد به هذا حاصل ما في فتح القدير
 انتهى كلام النهر واجاب شيخنا رحمه الله عن اشكال الفتح فقال الصواب في
 تصوير المسئلة ان يقال انه قال ولا تزوجتنه ثم اوجع وامني وقالت قبلت
 في وقت واحد فكان الوطئ حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا
 متاخر عن وقوع الطلاق **قوله** ظاهره نعم غير لقابلة المحل لصاحب
 النهر **قوله** وهو ابنه لم يظهر في وجه التقييد بان البنوة ثابتة باقرار
 البيت تامل **قوله** استخسا فوا القياس ان لا ميراث لها لان النسب كما
 يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطئ عن شبهة وبذلك
 اليمين فلم يكن قوله اقراراً بالنكاح وجه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا
 كانت معرفة بالحرية وبكونها ام لغيرها والنكاح الصحيح هو المعنى لذلك
 وضعا وعادة لانه الموضوع لحصول الاولاد دون غيرهما احتمالان لا
 يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه طلقها في صحة وانقضت
 عدتها لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر
قوله قيد اتفاق فائدة ذكره ان للوراث ان يقول ذلك كما في البحر غاية

البيان **قوله** قيل نعم قال في المنبر في سكرة عن المبريدان بعد وجوبه
لا وجب الترتيب لها من المثل لانهم اقرروا بالدخول ولا يثبت كونها ام ولا يقول
وارتضاء في فتح القدير ورده الاتقان بان الدخول انما يوجب مهر المثل في غير
صورة النكاح اذا كان الزوجي عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا ولا اصل عدم
الشبهة **قوله** وهو لا يقبل الفسخ يعني ان النكاح بعد ثامه لا يقبل الفسخ
واحترازنا بقوله بعد ثامه عن نحو الفسخ بعدم الكفاءة وبالبلوغ والمقتضى
لانه قبل التام فان قلت قد يفسخ بالردة وتقبل ابن الزوج ونحوها وذلك
بعد التام قلت ذلك انفساخ لا فسخ **قوله** كام ولد كما يتها موكها فانها
اذا اتت بولد لا يثبت من المولود الا اذا ادعاه لحرمة وليلها عليه **قوله**
على اربع مراتب ضعيف وهو فاش لانه لا يثبت النسب وان ثبت فيه بلا دعوة لكنه
يلتقي بالنفي وقوى وهو فاش المنكحة ومعتدة الرجعي فان الولد
فيه لا ينتفي لا بالعان واقوى كغرض مقعدة البائنة فان الولد لا ينتفي
فيه اصله لان نفيه متوقف على العان وشرط العان الزوجية
بل سئل ان النسفي **قوله** ونماه في شرح الوهبانية ونصها
• ومن لولي قال في مسافة • يجوز جهول ثم ينفى بكفو •
• وقد منع من ان تكون كرامة • كعجز ما يجعل ويكبر •
• كاحياء ميت وان شاق ونعم ما • من اليد والاشياء للجمع يكثر •
• من الثقل من طعم وكالقلب • فتشهد ثعبان لمن يتدبر •
• وانباتها وكل ما كان خارقا • عن النسفي النجم يروي ونص •
• وفي منقذ المصير الحق ان ما • به قد تحدى الاثبات لا يمس •
قال الشرنبلالي في منقذ المصير اي كتاب المصري وتضمنت الابيات ان من
يعتقد على المسافة البعيدة في زمن يسير لولي يستجله بعض وبعض كفه
وقد منع العلماء ان تكون المعجزات الكبار كرامة لولي كاحياء الموتى وقلب
العصا حية وان شاق القر وسع الماء من اليد واشياء الجمع الكثير من الطعام
القليل اذ لو جاز اجراؤه بطريق الكرامة لم يبق فائدة للتخصيص وفي كلام
القاضي ان يد ما يدل على انه ليس كغيره قال الشارح ويمكن ان يستدل بالمنع
من التكفير بما قالوا في مشرق في تزوج مغربية وبينها مسافة بعيدة فانت
بولد لسته اشهد من وقت العقد ثبت منه كمالهم مكان الوصول لها
بكرامة وفي الترخانية هذه المسئلة تقول يد الجواز اي فلا تجهيل ولا كفن
لمعتقد ذلك وقال امام الحرمين المروزي عندنا نحن بزخارف العادات
في معرض الكرامات دون ما فيه نص قاطع على المنع كما لفران والانصاف
ما ذكره الامام النسفي هو نجم الدين غرسيقي الا انه والجن رحمه الله تعالى
حيث سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز
القول به فقال نقض العادات على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز

عند

عند اهل السنة وهو المشار اليه بقوله المصنف يروي وينص ونص محمد آقا
نؤمن بكرامات الاولياء ولم يفسر له ولا التباس بالمعجزة ينتفي بعدم وعي
النبوة لان المعجزة تظهر على اثر دعوى الرسالة والولي لو ادعى ذلك كفر من
ساعته ولم يبق كرامة فكيف تلنس بالمعجزة وايضا هذا اشار بالبيت الاخير
انتهى كلام الشرنبلالي وقال يحشى شرح ابن النخبة على الوهبانية وما كان
المشتمل عليه البيت الاول مخالفا لما ذكره النسفي لما تقرر من ان ما كانت
معجزة لبنى جازان كرامة لولي اذ رده بالبيت المشتمل على ما عليه العلامة
النسفي وعبارته وكرامات الاولياء حق فظهر الكرامة على طريق نقض العادة
للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب
واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهوار وكلام الجاد والعيان وان دفاع
المستخرج من البلاد وكفاية المهر من الاعمال وغير ذلك من الاشياء انتهى لم
يرد الشارح بالنظر هذا بل ما اجاب به العلامة النسفي حتى سئل عن زيادة
الكعبة واحدا من الاولياء وهو قوله نقل العادة على سبيل الكرامة لاهل
الولاية جازين عند اهل السنة كما ذكره ولوجه كما ذكرنا كان صحيحا ايضا
قال العلامة ابن حجر في شرح قوله في الهزبة
وللكرامات منهم معجزات حارها من عظام الاولياء
بعد ان نقل صاحب الوالي ان المداوم على فعل الطاعات واجتناب المعاصي
العرض عن الشهوات في اللذات ثم قال كذا قالوا ويجه ان هذا ضابط للولي
الكامل وان اصل الولاية تحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنة
بالشرط المذكورة عند الفقهاء ما نصه تنبيه علم ما تقرر ان الكرامة
ظهور خوارق العادات غير مقارن لدعوى النبوة على يد من عرفت ديانته
واشتهرت ولايته باتباع نبيه في جميع ما جاء به والا في استدراج او سحر وازكال
كما وقع لمسيلة الكذاب لعنه الله تعالى انه جاءه اعور يدعوه فدعا له فعميت
الصبيحة ايضا ويسمى هاته وقد يظن الخارق على يد عامي تحليصه من فتنه
ويسمى معونة وانكر جماعة محرمون كما كثر المعتزلة وافقهم بعض منا لكن
يتعين تاويل كلامه لان جلالة تاني اذ يرضى بهذا الزيف الذي يتخلوه
جواز الكرامة ووقوعها وعليه قيل يمنع كونها بقصد واختيار لادانها
الى السقوط عن مرتبة الولاية وقيل يمنع كونها من جنس معجزة نبوية لالانت
بالمعجزة وردها الفخر الرازي بان المروزي ينجي بزخارف العادات في معرض
الكرامات والمميز لها عن المعجزة اما هو ادعاء النبوة وكانه لم يرض قول جماعة
منهم القشيري لا يمنع على احيا ميت ولا وجود ولد من غراب ومن ثم رد
بعموم قوله جازان يكون معجزة لبنى جازان يكون كرامة لولي وليس شرط
المعجزة غير القران ان يظهر ما يدعيه الحاضر عن فطيرها **قوله** غاب عن
امرئ فترجعت باخر شامل لما اذا بانها مودة او طلاقه فاعتدت وترجعت
ثم بان بخلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان بخلافه **قوله** ان احتمل الحال

بان تدر ستة اشهر فاكثرت وقت كحاح الثاني ولا في الاول وحيد
 لا فرق بين المذهب وبين قول ان يوسف كما يظهر من عبارة الجمع
قوله كمن في آخر دعوى الجمع ونصه مع الشرح **والمنع لها زوجها**
 يعني المرأة التي اخبرت بموت زوجها اذا اعتقدت وتزوجت وانت
بن له في الاول اي الزوج الاول حيا **فهو له** اي الولد الاول عند
 ان حنفية **طلقا** اي سواء انت به لا قبل من ستة اشهر ولا لان كحاح
 الاول صحيح والثاني فاسد فاعتبار الصحيح اولى **والثاني في رواية وعليه**
الفتوى لانه هو المستقر حقيقة والولد للفراش الحقيق وان كان
 فاسدا **ويجعله** اي ابو يوسف **الولد الاول** ان انت به لا قبل من ستة
 اشهر من حين العقد اي عقد الكحاح الثاني فتبين ان العلوق من
 الاول ولما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني **وحكم به له** اي محمد
 بالولد الاول ان كان من حين ابتداء الثاني **الوطى في الولادة اقل**
من سنتين وان كان اكثر منها فهو للثاني لا ناتيقنا انه ليس من الاول
 لان الكحاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما وضع
 المسئلة في الولد اذا المدة تزداد الى الاول اجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة
 فتزوجها رجل من اهل الحرب فولدت اولاد او كذا الوارد على الطلاق واعتد
 وتزوجت بآخر والزوج الاول جاحد من المحيط **قوله** فطلقها ليس بقيد
 لان الحكم فيما اذا لم يطلقها واشترها كذلك اي حكم المطلقة فان ولدت
 ستة اشهر واكثر من وقت الشراء لا يلزمه كذا في الجرح **قوله** فترها الميراث
 الملك اعم من ان يكون بشرا او بهيمة وارثا وتخذ ذلك لان المفسد للكحاح
 الملك لا خصوص سبب له كذا في الجرح **قوله** والاى وان لم تلده لا قبل من
 ذلك بل ولدت ستة فصاعدا الاى يلزمه لانه ولد مملوكه وقدره في نسبه
 لا يثبت بدونه الدعوة كذا في النهر **قوله** الا المطلقة لما كان قوله فطلقها
 شاملا لما اذا طلقها واحدة رجعية وبينة وثنتين قبل الدخول وبعده
 وكان الحكم المتقدم مختصا بالمطلقة الواحدة بعد الدخول رجعية وبينة
 استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للمطلقة والطلقين
 والثلاثة قوله والمبينة ثنتين يعني بعد الدخول **قوله** كمن في الثانية
 لما كان قضية الاستشهادان الاعتباران تلد لا قبل من نصف حول مطلقا
 مع ان هذا الحكم لا يثبت في المطلقة ثنتين بعد الدخول استدراكا **قوله**
 يثبت سنتين فاقول كذا في النهر كمن مقتضى ما تقدم من ان ولد معتدة
 البت لا يثبت الا اذا انت به لا قبل من سنتين ان يكون هناك فلينا مل
قوله وفي الرجعي لا كثر من سنتين **قوله** مطلقا اي سواء كان في ذلك
 اكثر من سنتين او اكثر قال في الجرح قد علم ما قدمه المصنف ان هذه الامة
 لو كان طلاقها رجعيًا فانه يثبت نسب ولدها وان جاءت به بعشر سنين بعد
 الطلاق او اكثر **قوله** في المستثنى اي في المطلقة ثنتين بعد الدخول وفي الرجعي

هذا

هذا مقتضى عبادته وهو خطا لان المبينة ثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء
 اصلا كما صرح به حيث قال فذا طلقها وصرح به في الجرح والنهر ايضا والذي
 اوقعه في ذلك ولعله بالاختصار الذي هو مطية الخلال **قوله** وكذا الواقعها
 بعد الشراء قال في الجرح لا يشاربا قصاره على الشراء لانه لا فرق في هذا الحكم
 بين ان يعتقها بعد الشراء او لا وعند محمد ثبت النسب الى سنتين بلا دعوى من
 يوم الشراء لانه من يوم الشراء بطل الكحاح ووجب العدة لكنها لا تظهر في
 حقه الملك وبالعقود ظهرت وحكم معتدت لم تقربا نقضا عندنا ذلك **قوله**
 ولو باعها قال في الجرح لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من ستة
 اشهر من باعها فعند يوسف لا يثبت النسب وان ادعاه لا يتصدق
 المشتري لما مر ان الكحاح بطل وعند محمد يثبت بلا تصديق كما قال في الفتوى
 الا انه لا يثبت بلا دعوى لانه العدة ظهرت ثم لم تظهر هنا انتهى قال في النهر
 ولا بد من كونه قبل الاقرار بانقضاء عدتها قيد به في فتح القدير قال في الجرح
 لم يبيح مفهومه واقول انما لم يبيحه استغناء بما مر من انه مع الاقرار بشرط
 ان تاتي بلا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار لا من وقت الشراء كما قال هنا
قوله وان لا رتبة الاى يوم فانبسبه الاول هذا بناء على ما ذكرنا في باب
 كحاح الرقيق من انه لا يستثنى خلقه الا في مائة وعشرين يوما ونقله في النهر
 عن البداية كما قد مرناه في باب الحضانة **باب الحضانة**
قوله النسبية احترز به عن الرضائية **قوله** كما في الجرح والنهر بخلاف
 في الجرح ويخفى ان يكون المراد بالفضيق في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاشتغال
 الامن عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة
 لما ساق ان الذمية احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفا سقة
 المسلمة اولى انتهى قال في النهر اقول في قصره على الزنا قصورا او كسارفة
 او غشية او ناحية فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق بضيع الولد انتهى
 فعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى على قلبها حجة الله وخوفه
 حتى شغلها عن الولد ولزم مضاعفها تنزع منها ومطارد **قوله** قال المصنف
 وعبارة بعد ان نقل عبارة الجرح كمن عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا من
 الذمية اما تفعل ما تفعل ما يوجب الفسق على جهة اعتقاده دينها فكيف
 يلحق بها الفاسقة المسلمة والذي يظهر اجراء كلام الكمال وفرع على المطالبة
 كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه من ان الفاسقة بترك الصلاة لاحضا
 لها انتهى وبعد ما علمت ان المناط هو الضياح حقت ان بحث المصنف
 لاحاصله **قوله** ما لم يعقل ذلك بالياء المشاة تحت ثم العين ثم القاف
 هكذا في جميع النسخ وهو صحيح اي ما لم يعقل الولد حالها وحيد يجب
 تقييد الجرح بان لا يلزم منه ضياح الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل
 ذلك بالياء المشاة فوق ثم القاف ثم العين فخرج بقوله اي ما لم يثبت فعله
 عنها وهو صحيح ايضا **قوله** ولدت ذلك الولد قبل الكتابة فانما في ذلك

الموت مشغولة بخدمة المولى فلا حق لها بعد الكتابة ايضا هذا مقتضى كلامه والذي يظهر غرضه حقها بعد الكتابة كما هو مقتضى تعليلهم بالاشتغال بخدمة المولى فانها بعد الكتابة غير مشغولة بخدمة تامل **قوله** ولا يجوز قال في النهي وهل هي حق من ثبت لها الحضانة او حق الولد خلاف قيل بالاول فلا يجوز ان هي امتنع ورجحه غير واحد في الوقعات وغيرها وعليه فتوى وفي الخلاصة قال مشايخنا لا تجوز الام عليها وكذلك الحالة اذا لم يكن لها زوج لانها بما تعجز عن ذلك وقيل بالثاني فتجوز واختاره ابو الليث وخالفه زده والهندوني وايدى في الفتح بما في كافي الحاكم لو اختلفت على ان تترك ولدها عند الزوج فالجملع جائز والشرط باطل لانه حق الولد فافاد ان قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية ثم قال في الفتح فان لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف انتهى وفي هذا ما في الظهيرية قالوا لا حاجة في به وقالت المجدة انا اخذه دفع اليها لان الحضانة حقها فاذا سقطت حقها صح الاستقاط منها لكن انما يكون لها ذلك اذا كان للولد زوج محرم كما هنا اما اذا لم يكن اجبرت على الحضانة كيلا يضيع الولد كما اختاره الفقهاء الثلاثة انتهى ليس بظاهر وقد اعتبر في البحر فقال ما قاله الفقهاء الثلاثة قيده في الظهيرية بما اذا لم يكن للصغير رحم فحينئذ تجوز الام كيلا يضيع الولد وانت قد علمت انه اذا لم يكن له احد فليس من حمل الخلاف في شيء انتهى كلام الهراذ اعرف هذا اظهر لك ان المصنف جمع بين القولين وليس هذا من حسن صناعة التأليف بل كان عليه ان يقتصر على احدهما او ينبه على الخلاف الذي ترك الشارح ايضا التنبيه عليه **قوله** ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف تكرار مع قول الحق آذا اقيمت **قوله** خلافا لما نقله المصنف حيث قال بعد نقل كلام السراجية لكن يشكل على هذا الكلام ما في جواهر الفتاوى قال سيل قاضي لقضاء في الدين قاضي خان عن المتبعة هل لها اجر الحضانة بعد فطم الولد فقال لا والله تعالى اعلم **قوله** او لم تقبل او اسقطت حقها متى على عدم الجبر كما لا يخفى **قوله** ثم اخذت لاب هذا في رواية قال في البحر ولما اخذت لاب فذكر المصنف انها مقدمة على الحالة باعتبار القرب القرابة وتقدم المدلى بالام على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبة ما قريبا وهذه رواية كتاب الطلاق للحالة اولى لانها تدل بالام وتلك بالاب **قوله** ثم لاب هكذا فيما رايناه من النسخ ويجب اسقاطها من هنا لما فيها مؤخر عن الحالات على الصحيح وقد ذكرها بعد من ايضا قال في البحر لم يذكر المصنف اولاد الاخوات لان فيهم تفصيلا فاولاد الاخوات لاب وام اولام احق من الاخوات والعمات باتفاق الروايات واما اولاد الاخوات لاب ففي حد الروايتين احق من الاخوات اعتبارا بالاصول والصحيح ان الحالات اولى **قوله** ثم بنات الامخ اي كلاب وام اولام اولاب فيما يظهر **قوله**

ثم بنو كذلك فيقدم ابن الاخ الشقيق على ابن الاخ لآب ومثله قوله ثم الام ثم بنو كذلك **قوله** واذا اجتمعوا ينبغي اسقاطه والاستغناء بما بقي فانه راجع لكل **قوله** ولا حق لولد عم اي في حضانة الجارية المشتهة كما تقدم وصرح به في البحر **قوله** او بخلاف عطف على قوله ما لم يعقل دينا معني والتقدير والذمينة مسئلة الى ان يعقل دينا او الى ان يخاف فلذلك لم يجز منه **قوله** للفرق بين في النفس من هذا الفرق بشئ فان الربا اذا كان يطعمه نزل او ينظر اليه شرا فلا جاني اولى كما هو المشاهد **قوله** لولا ان المانع جواب سواء تقديره ان الحضانة سقطت بتزوجها غير المحرم والاساقط لا يعود وحاصل الجواب ان هذا من قبيل زوال المانع لان قبيل عود الماساقط **قوله** انتهى لمخصا اي انتهى كلام الظهيرية **قوله** مطلقا اي سواء كان وطنا لها او لم يكن وقع العقد فيه او لم يقع كذا في المنع **قوله** وفي الحاوي له اخراجه هذا تقييد لقوله كما يمنع الاب من اخراجه وكان ينبغي ذكره بعده قاله في النهي وقيد بالام لان الام ليس له اخراج الولد من بلد امه ما بقي حق الحضانة لها وقيد في الحاوي بقدر غير القرب اما المكان القريب الذي لا يقطع عنها اذا ارادت ان تنظر لدها كل يوم فانه يجوز كما في جانبها وهو حسن **باب النفقة قوله** هي نفقة ما ينفقه الانسان على عياله التعريف ناقص وعبارة البكر هي في اللغة ما ينفق الانسان على عياله ويحذف لك **قوله** وملاك شامل لنفقة المملوك من بني آدم والحيوانات والعقار كما في الدر المنثور **قوله** بحر ليس في البحر هذا ذكر البطلان وعبارته واراد بالزوجة في قوله تحت الزوجة الزوجة في نفس الامر يتكاح صحيح لانه لا نفقة للزوجة يتكاح فاق لا قبل التفريق ولا بعده ولا نفقة للزوجة طاهرة لان في نفس الامر ولذا قال في الظهيرية لو ان امرأة اخذت نفقة من زوجها اشهر ثم شهد شاهدان انها اخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها باخذت وذكر قوله اختان ادعت كل واحدة منها ان هذا زوجها وهو يتكاح فاقامتا البينة على التكاح والدخول فلهما نفقة لمرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود ونص عليه المصنف انتهى كلام البحر ففيه مسئلة التكاح الفاسد الظاهر لفساد من ابتداء كالزوج بلا شهود ومسئلة التكاح الذي ظهر فساد وهو تزوج الرضيعة واما مسئلة الخنثى فهي من قبيل الظاهر لفساد غاية الامر انه غير متعين واما الباطل فيمكن ان يمثل له بتزوج الكافر مسئلة ويتزوج المنكحة كما قد سناه في العدة **قوله** زيلعي كذا في النسخ التي رايناها بعد قوله وصح ويتوهم منه ان الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط وطرح ذكر الباقي مع انه ذكر الستة وزاد عليهم الوالي **قوله** ولا يرد الرهن قال في البحر اعترض بان الرهن محبوس بحق المرتهن وهو الاستيفاء ولذا كان احق به من ساير الغرماء

مع ان نفقته على الراهن واجب بانه محبوس بحق الراهن ايضا وهو وفاء ربه
عنه عند الهلاك مع كونه ملكا له انتهى فقوله مع كونه ملكا له يخرج لجان
الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه محبوسا بحقهما والشايع اخل به
قوله الا اذا كان ضمنها اي عند العقد فان لم يضمنها يستدين الابن يرجع
على الابن اذا ايسر قال في الشربلاية قال قاضي خان وان كانت كبيرة وليس
للمصغر ما لا يجزى على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن
اذا ايسر قوله هذا اذا كان في تزويج الصغيرة مصلحة ولا مصلحة في تزويج
قاصر مريض بالنفقة حد الشهوة وطاعة الوطى مهم كثيرا ولزمه نفقة بقرها
القاضي تستغرق ماله ان كان او يصير ذابن كثيرا ونقض المذهب انه اذا
عزل الاب بسوء الاختيار مجانته او فسقا فالعقد باطلا لنفاق صحيح به في
البيع وغيره وقدمه المصنف في باب الوطى **قوله** لاحد عشر بعد المتكثرة
فاسد او عدتها امر واحد او ذكر العدد لعدم التمييز **قوله** وتسقط
به المفروضة يعني اذا كان لها عليه نفقة شهر مفروضة ثم ففرت سقطت
تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا امرها بالاستدانة فاستدانت عليه فانها لا
تسقط كسابق في مثله الموت **قوله** وفيه نظر وجه النظر انها مفروضة
لاشتغالها بمصالحها فلم يجعل نفقا للتسليم بخلاف من سلمت نفسها
باليد دون النكاح او عكسه من عذر فان نفقا للتسليم ينسب اليها فلا
نفقة لها **قوله** مطلقا يظن او يحق **قوله** لكن في الصحيح القدوري قال
في النهر قيد بحبسها لان حبسه مطلقا غير سقط لنفقتها كذا في غير كتاب
الا انه في الصحيح القدوري نقل عن قاضي خان انه لو جلس في مجلس السلطان
ظلما اختلف فيه والصحيح انها لا تستحق النفقة **قوله** كرهاي في ظاهر
الرواية وعن ابي يوسف ان لها النفقة والفقوى على الاول لان فوات
الاحتباس ليس منه ليحجب باقيا نقد بركذا في المنع واما اذا ذهبت
مع رجل طوعا فلا نفقة لها بالانفاق **قوله** ولو نفلا الصواب ان
يقال ولو فرضا لانه محل الخلاف قال في المنع وفي رواية عنه يوم الزوج
بالخرج معها ولا انفاق عليها اذا ارادت حجة الاسلام **قوله** لا
يجب عليه قال في المنع وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال الشيخ لا
تجبر ولكن اذا لم تلج لا يعطيهما الا دام وهو الصحيح **قوله** وليد
اللب كالمجدد واحد للزوج كذا في جامع اللغة **قوله** وطئ نفسه بغير اكل
وكسرها واحدة الطئاف كذا في جامع اللغة **قوله** قيل عليه لانه من
الجماع وقيل عليها كجرة الطيب كذا في البيع **قوله** ولو بعد فرض انقاضي
اعلم ان المرأة تملك النفقة المفروضة قبل القبض كما تملكها بعده وهذا
يقضي نهاي التي تملك الانفاق لكن جعل الانفاق للزوج كونه قواما
عليها كاحرازه في البيع **قوله** بطلبها مع حضرة قال في البيع ويشترط
لوجوب الفرض على القاضي وجواز منه شرطان احدهما طلب المرأة

والثاني حضرة الزوج حتى لو كان الزوج غائبا فطلبت المرأة من القاضي
فرض نفقة عليه لم يفرض وان كان عالما بالزوجية عندا بن حنفية في قوله
الاخير لانا لفرض من القاضي قضاء وقد صح من اصلنا ان القضاء على
الغائب لا يجوز من غير خصم **قوله** ان شكت مطله ولم يكن صاحب نذر
مقبومة صادقة ثلاث صور الاولى ما اذا المرتشك مطله في الانفاق من
النفقة المفروضة ولم يكن صاحب ما يده والمراد بصاحب المأذون من
ينفق على من لا يجب عليه نفقة اثباتية ما اذا شكت مطله وكان صاحب
مأذون اثباتية ما اذا المرتشك مطله وكان صاحب مأذون وفي الاخير تنبيه
نظر لانه اذا كان صاحب مأذون لم يكن هناك نفقة مفروضة فلا معنى لشكا
المطل وعدم شكايتها وبعبارة النهر لو شكت منه عدم الانفاق عليها ولم
يكن صاحب مأذون يفرض عليه دراهم انتهى والفرق بين العبارتين ان
من ان يجني وحاصل المسئلة كما في النهر ان كان صاحب مأذون فلا فرض لا
اذا ظهر للقاضي انه يضربها ولا يطعمها لان لم يكن صاحب مأذون فان اكلت
معه فيها وان خاصته فرضت **قوله** لان لها ان تاكل من طعامه هن
للمجلة لا تعلق لها بهذا المحل ولا يصلح تعليل لما قبلها بل هي نتيجة قوله
فجاء الزوج على وجهها كما فعل في النهر حيث قال ونه بوجوب نفقته اليها
ان تاكل من طعامه وتلبس من كراسه بغرض ان كان في الذخيرة **قوله** وله
الدفع كل يوم لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فاذا كان يضرب لا يفعل
كذا في البيع **قوله** كالمطلوب كل يوم يعني بعد فرض الشهر ونحوه قال في
النهر وفي التختين لو طلبت بعد فرض الشهر النفقة كل يوم كان لها ذلك
انتهى كلام النهر وهذا الكلام نص في تحجيرها بين اخذ كل شهر مثلا وبين
الاخذ كل يوم وما قبله نص في تحجيره في ذلك وهو شاقص كما لا يخفى فتأمل
قوله عند المساء لليوم الا ان اشار به الى كل مدة تناسب الزوج
تعمل نفقتها فيها قال في البحر وظهر كلامهم ان كل مدة ناسب الزوج فانه
يفعل نفقتها كما صرحوا به في اليوم وصرح في التختين في نفقة الشهر
انها تفرض عليه وتدفع لها **قوله** بنفقة شهر فاكتر قال في النهر ولو طلبت
منه كفلا بها خوفا من غيبته استحسن الثاني انها تاخذ كفلا بنفقة
شهر وبه يقتضي اي يحجر الزوج على ذلك قال في الفتح ولو علم القاضي انه يمكن
في السفر اكثر من شهر اخذ الكفيل اكثر من شهر انتهى كلام النهر وهو
يقيد انه اذا لم يظهر من حاله السفر لا يؤخذ الكفيل باكثر من شهر خوفا
من غيبته اي خوفا من يحدث سفر ويغيب وان ظهر من حاله السفر
يؤخذ الكفيل باكثر من شهر خوفا من طول غيبته وبه عرفت قوله الشايع
خوفا من غيبته لا يصلح تعليل الامر به بل لاحرازها فقط **قوله** ولو اكل
لها كل شهر كذا ابدا ومثله ما لو قال ماد مقارز وجيء كما في النهر **قوله**
عند الثاني وقال لا يلزمه نفقة شهر كذا في النهر **قوله** سقوطه اي سقط

دين النفقة بموت احدها وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف كما سيأتي
فكان اضعف من دين الزوج فلا بد من رضا **قوله** بخلاف ما في الديون
اي فان يقع التقاضي فيها تقاضا او لا بشرط التساوي فلما اختلفا كما اذا
كان احد الدينين جيدا او آخر رديا فلا بد من رضا صاحب الجيد كما في
البيع **قوله** لا اجر عليه قال في اجارة الخاتمة امرأة آجرت دارها من زوجها
فكسها جميعا قالوا لا اجر لها وهي بمنزلة مالوا استاجرها الختمة او طعنه
انما ارادوا بهذا الاتحاق ان منفعة سكن الدار تعود اليها ولا الزوج
يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى يكون عامة نهارة في السوق وتكون
الدار في يد المرأة والمستاجر اذا آجر من الاجرة واعاره انفق الروايات
على انه لا يجب اجر على المستاجر في زمان الاجارة والاعارة كذلك ههنا
لم يكن لها اجر الدار على زوجها انتهى لكن سيأتي في الاجارات عن محشي
الاشياء عن المصنفات عن الكبري عن قاضي خان ان الفتوى على الصحة
لتبقيتها له في السكن **قوله** ولا تقدر بدراهم يعني لا تقدر النفقة
بدراهم معينة بحيث تكون هي المقدار لكل امرأة طلبت التقدير فان
ذلك مضى باحد الزوجين قال في البحر ولم يذكر المصنف تقديرا للنفقة
لما في الذخيرة وغيرها من انه ليس في النفقة عندنا تقدير لازم لان
المقصود من النفقة الكفاية وذلك مما يختلف فيه طباع الناس والحوادث
ويختلف باختلاف الاوقات ايضا ففي تقدير النفقة بمقدار راضا باحد
والذي قال في الكتاب ان كان الزوج معسرا فرض القاضي لها اربعة دراهم
فهذا ليس بتقدير لازم بل انما قدره محمد لما شاهد في زمانه فالذي يحق
على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف انتهى ذاعرت هذا اظهر
لك عدم التناهي بين عدم التقدير بدراهم او دناير معينة وبي ما في
المحيط والمجتبى من تقويمها بالدراهم لان الدراهم حينئذ تابعة قلة
وكثرة للاصناف فلا معنى لاستدراك الشايع على المتن بقوله لكن
قوله وليس عليه حقها ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه في
الخروج وليس للزوج ثمنه اسباب الخروج كما في البحر لكن سيأتي انه لا ينعى
من الخروج الى الوالد في كل جمعة اذا لم يقدر على اتيانها وهذا يقتضي
وجوب الحق والمكعب عليه تامل **قوله** بل خفف استعلاها احتاج الى
الخروج كذا في البحر **قوله** استفيد من هذا اي من كونه الخاف والقراش
عليه **قوله** بالنقد اي بان يدفع الاب المهر الذي اخذه من الزوج اليه
ليعبرها به لكن قدم هناك المهر عن البرازية انما الصحيح انه لا يرجع على
الاب بشئ لان المال في الكساح غير مقصود **قوله** الا اذا سكت عبارته
هناك الا اذا سكت طويلا **قوله** وعليه فلو زنت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع
به وجه البناء غير ظاهر فانه لا يلزم من ان له المطالبة بالجهار ومن التزام
كثرة المهر كثرته وقلته فقلته ان يكون له استعمال جهارها غير ان لها

يجوز ان يكون ذلك للافتقار بين الاقران كما لا يخفى **قوله** لان طلب التقدير
بشرطه وهو ان يكون الزوج حاضرا ولم يكن صاحب مائة **قوله** فلا سقط
اي النفقة وهذا تقدير على كونه حكما **قوله** الا لما منع كالشهر فان النفقة
تسقط في مدته كما تقدم مع ان الكساح قائم ولذا قالوا لا أبرأ قبل العرض باطل
لعدم كونها دينا في ذمته قبله ومحل البراءة الدين وفي عبارته ومصرفه ان عدم
صحة الابراء مشروط بكونه قبل قضاء القاضي وقبل التراضي ايضا ومع ذلك
فحمل هذه الجملة عند قول المتن والنفقة لا تصير دينا الا بالقضاء والرضا
كما فعله في المهر تبعا للبحر حيث قاله واعلم انه ينبغي على كل ما لا يثبت في الذمة
الا بالقضاء والرضا ان الابراء عنها قبل ذلك غير صحيحة لما انه ابرأ قبل الوجوب
ولو كان القاضي فرض لها كل شهر كذا صح في الشهر الاول فقط وكذا لو قالت
ابرأتك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا
ولو ابرأت بعد مضي شهر عامضي وعما يستقبل برئ عامضي وعن شهر فيما يستقبل
كذا في الفتح يعني اذا فرض لها كل شهر كذا او قياسه انه لو فرض لها كل سنة كذا
فلا مضت سنة ابرأت عامضي وعما يستقبل ان يبرأ عن سنتين ماضية ومستقبله
وانه لو فرض لها كل يوم نصف ابرأتك عن النفقة برئ عن يوم فقط **قوله**
حتى لو شرط تقديره على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكما **قوله**
فلما بعد ذلك طلبه لتقدير بينهما اي في النفقة والكسوة قال في البحر فان قلت
اذا شرط عليها وقت العقد ان النفقة تخرج من غير تقدير والكسوة كسوة
النساء والصيف فهل لها بعد ذلك طلبه لتقدير فيها قلت لاراد صريحا
والقواعد تقتضي ان لها ذلك لان هذا الشرط ليس بلازم ذهون شرط فيما لم
يكن واجبا بعد وهذا قالوا ان الابراء عن النفقة لا يصح الا اذا وجبت
بالقضاء او الرضا ومضت مدة فحينئذ يصح الا برأ كما في البدائع فان
قلت اذا حكم ما لك في اصل العقد وفي شرطه وكتب وحكم بموجبه
كما يفعل الآن ثم بعد ذلك شكك المرأة وطلبت التقدير عند قاضي خفي
فهل له تقديرها قلت لاراد صريحا ايضا وما نقلوه في كتاب القضاء
كما في فصول المعادي والبرازية من ان الحكم لا يرفع الخلاف الا اذا كان
بعد دعوى صحيحة في حادثة من خصم على خصم وما نقله الكمال ان شرط
صحة الحكم تقديم الدعوى والحادثة يقتضي ان للحق في ذلك وقد كثر وقوعها
في زماننا خصوصا ان النفقة تتجدد في كل يوم وما يتجدد لم يقع فيه
حكم **قوله** بخلاف سرف يعني اذا اعطاها نفقة شهر فاسرفت فيها حتى
نفذت في بعضه لا يلزمه بقية وكذا اذا هلك او سرفت في المحرم يلزمه
بقية **قوله** وكسوة يعني اذا دفع لها كسوة سنة اشهر فترقت فيها
دونها ان تترقت بالاستعمال المعتاد فرضت اخرى لنفس خطا القاضي
في فرضها والا فلا وان تمت السنة اشهر لم تترق فان كانت تلبس معها
اخرى فرضت والا فلا **قوله** على الظاهر اي ظاهر الرواية وقيل كل من يجرد

حركان او غيره ملكا لها اوله او لغيرها كما في البحر **قوله** ملكا تاما احتوز
 به عن المكاتب لو كانت تحت رجل ولها مالوك فان نفقته لا تحجب زوجها
 كما في المنع **قوله** بازاء الخدمة اي مع كونه ملكا للزوجة **قوله** ولو جازها
 بخادم لم يقبل منه الا برضاها يوهب له ممنوع عن الايمان بخادم الا بانها ليس
 كذلك فان له ان ياتي بخادم ذكر كان او انثى او اكثر من خادم والمراة اذا
 اتى بخادم فاصلا اخراج خادمها فليس له اخراج خادمها ولا يمنع من الايمان
 بخادم وعبارة البحر سالمة عن هذا الايهام حيث قال وان قال الزوج نا
 اخذ منك او اتخذ منك جارية من جوارى الصحيح انه لا يملك اخراج خادم المرأة
 من بيته وعلة الاولو الحق بان المرأة عسى لا يتبها لها الخدمة بخدم الزوج
قوله بحر بحثا حيث قال وظاهره اي ظاهر قوله ليس له اخراج خادم
 المرأة حيث افردوا الخادم انه يملك اخراج ما عدا خادم واحد من بيته
 لانه زائد على قولهما **قوله** لو حره لا حاجة الى هذا القيد مع قول الملق
 المملوك وهذا التقيد عجيب منه بعد قول المنع واستغنى عن هذا
 القيد بقول المملوك ومع ذلك صار قوله موسرا غير مرتبط بشئ يقتضي
 اعلم به لان التقدير حينئذ لو كانت حرة موسرا فيقتضي ان اليسار شرط في
 في المرأة مع انه شرط في الزوج واليسار هنا مقدر بنصاب حرمان الصدقة
 لا بنصاب وجوب الزكاة كما في المنع **قوله** في كماله هو رواية الحسن عن
 الامام خلافا لمحمد وجه الظاهر انها تكتفي بخدمة نفسها وانما الخادم
 لزيادة التمتع فلا يلزمه الاحالة اليسار **قوله** والقول له في العتاق لانه
 متمسك بالاصل كذا في المنع قال القهستاني العتاق اسم من العتاق لا تقار
 يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير موسر كما في الطلبة وقال المطرزي انه
 خطأ محض وكانهم ركبوها المزاوجة اليسار **قوله** بانها ثلثة
 وهي كوله ولبوسه ومسكنه **قوله** كاخ وعزم يصح رجوعه لكل من الزوجة
 والصغار **قوله** ويستضيح اي في الفروع **قوله** قضى بنفقة العتاق
 اي لكونها معسر **قوله** ثم اليسار الزوج كما فسر في المنع والاول ان
 يقول ثم اليسار حدها كما لا يخفى **قوله** ثم اي لقاضي نفقة يسار اي
 يسارا الزوج الذي امر به فقيرة وهو الوسط ولو قال وجب الوسط كما
 كما قال في الذي بعده لكان اوضح **قوله** او بالعكس بان قضى بنفقة اليسار
 لكونها موسرة ثم اعسر الزوج على ما قال او ثم اعسر احدها على ما نقول ولو
 قال قضى بنفقة العتاق ثم اليسار حدها او بالعكس وجب الوسط لكان
 اوضح واخصر **قوله** كما مر في قوله بقدر حالها **قوله** زيدت مقتضاه
 انها تزداد بمجرد دعواها من غير ان ينظر القاضي في سعر الطعام وليس كذلك
 بل اذا دعت ذلك ينظر القاضي في سعر الطعام فان كانت متعنتة لا
 يسمع دعواها وعبارة الثانية صريحة في هذا حيث قال ولو صحت زوجا
 على ما لا يكفيها كان لها ان ترجع وتطلب اكفاية انتهت وحينئذ لا فرق

بينها وبين الزوج **قوله** اي صلاهما على قدر معين اشار بهذا الى الرد
 على ما توهبه بعضهم من ان المراد بالرضا انه اذا مضت مدة بغير فرض
 ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ لزمده وهو خطأ ظاهر لا يفهم منه فضلا عن
 صير كافي المنع **قوله** عدم سقوطها بالطلاق اي مطلقا رجعا او بانيا **قوله**
 والغتوى عدم سقوطها بالرجعي هذه عبارة جناسا وكما في المنع فيكون
 بدلا من ما والاولى ان يقوله لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى من ان الفتوى
 على عدم سقوطها بالرجعي **قوله** وبالاولى اي بالسقوط بالطلاق مطلقا
قوله صحيح الشربلالي وعبارة المرأة اذا طلقت وقد تجدها نفقة مفرقة
 قبل تسقط وهذا غير المختار وشار المصنف اليه بصيغة قبل والاخر عدم
 السقوط ولو كان الطلاق بانيا لئلا يتخذ حيلة لسقوط حقوق النساء
 وما ذكره الشارح غير التحقيق في المسئلة **قوله** في الصحيح قال القهستاني
 وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط
 كما في المحيط انتهى وقال الزيلعي وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح انتهى
 قال في المنع يعني ان المستدانة لا تسقط بالطلاق في الصحيح انتهى فقول
 الشارح في الصحيح راجع لكل من الموت والطلاق **قوله** وعجالة ابن
 الكمال في اصلاح الايضاح حيث قال في الفتى اذا استدان بعد فرض
 فاض ثم قال في الشرح لم يقل بامر قاض لان الشرط كونها بعد فرضه لا
 كونها بامر ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانة غير مخرصة في مكان
 احالة العتاق كما فسر عبارة الهداية انتهى وانت خبير بان مخالفا
 لما عليه المتون والشروح فلا يعول عليه **قوله** وابو قال في الثانية
 رجل خاصته المرأة الى كفاح في النفقة فقال اب الزوج انا اعطيك
 النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد
 منها ما اعطاها من النفقة لان اعطاء الاب بمنزلة اعطاء الابن
 ولو جعل الابن النفقة لم يكن له ان يسترد منها ما جعل انتهى كذا في المنع
قوله ولو قايمه اشارة الى الرد على محمد في قوله اذا كانت قايمة او
 مستهلكة تجب لها نفقة ماضية وما بقي فهو للزوج وعلى هذا الخلاف
 الكسوة كذا في المنع **قوله** ويسعى بدبره ومثله ولدام الولد كما في الهند
 وغيره **قوله** وبدونه يطالب بعد عتقه يعني اذا تزوج القن او المدبر
 او ولدام الولد او المكاتب بغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد
 العتق اي بالنفقة المستقلة لا التي في حال رقه لعدم كونها زوجة
 حينئذ قال في البحر قيدنا باذن المولى لانه لو تزوج بغير اذن المولى
 لا يباع في النفقة لعدم وجوبها لعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد
 المصنف بالاذن لان عدمه لم يكن زوجة لتجب لها النفقة انتهى
 لكن عليه ان يقول لعدم نفاذ النكاح بدله قوله لعدم صحة النكاح
 لما علم في باب نكاح الرقيق ان مثل هذا النكاح صحيح موقوف نفاذه

على اذن المولى وقال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا بغير اذن المولى
فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعتق واحد منهم جاز نكاحه حتى
حتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعتق لبعض عندنا جنيصة
رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب كذا في المحيط **قوله** اذا اجتمع عليه ما يبيع
عن اذنه بهذا عرف انه لا يباع في نفقة يوم كذا في المنه لان لا يبيع عن
ذلك عادة فلو فرض عجزه عنه هل يباع فيه تامل **قوله** لا امته بل
نفقتهما عليه لانها ملكه **قوله** بل نفقته على امه ولو مكاتبه يعني
ان نفقته على امه الحرة والمكاتبه اما اذا كانت امه قنينة او مدبرة
او ام ولد فنفقته على سيد امه لانه ملكه **قوله** لتبعيته للام لان تبعيته
للأم الحرة في الحرية والمكاتبية في كونه يتكاتب معها **قوله** سعى لأمه ضمير
سعى للزوج وضمير امه للولد كضمير نفقته وابيه وعبارة الجوهرة
واذا كان الاصلان مكاتبين فولدتهما يدخل في كتابه الأم ونفقته على
ابيه انتهت اذا عرفت ذلك فكان على الشارح ان يقول سعى للولد
وامه فان المكاتب ينفق على ولده بالسعاية كما ينفق على امه بها
هذا وكلام الذخيرة صريح في ان نفقة الولد في هذه الصورة على الأم
قال في الفتاوى الهندية واذا تزوج العبد او المذبر او المكاتب
امرأة باذن المولى فولدت امرأة اولاد لا يجبر على نفقة الاولاد
سواء كانت امهم حرة او امه او مدبرة او ام ولد ومكاتبه ففيم اذا
كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليها وفيما اذا كانت المرأة مدبرة
او ام ولد فالاولاد معها بمنزلة امه فتكون نفقتهم على سواها وهو مولى
ام ولد او المدبرة وفيما اذا كانت الامه لرجل آخر فنفقة الاولاد على
مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على امه ان كان لام
مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الا اقرب
فالاقرب وكذلك المرأة اذا تزوجت امه او مكاتبه او ام ولد او مدبرة
فالجواب فيه كالجواب في العبد والمذبر والمكاتب كذا في الذخيرة
قوله فان في الدرر والصدراى صدرا الشريعة حيث قال صورته
عبد تزوج امرأة باذن المولى فقدرنا لقاضى النفقة عليه فاجتمع عليه
الف درهم فبيع بخمسة مائة وهي قيمته والمشتري عالم ان عليه دين
النفقة يباع مرة اخرى **قوله** سهوا علم ان عبارتها اذا احتلت غير
المذهب تحتل المذهب فان قوله يباع مرفحتم ان يكون الملامد به
يباع فيما تجدد لان الحسنة الباقية واحسن من عبارة الشارح عبارة
الشربلالية حيث قال وفيه تساهل لانه يوهمه انه يباع فيما بقي
عليه من الف وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري
كما هو منقول في المذهب **قوله** وتسقط بهوته وقتله ولا يواخذ
المولى بشئ لغرات على الاستيفاء ولان النفقة من الصلوات وهي تلك

بالقبض

بالقبض وتسقط بالموت قبل القبض كذا في الملح **قوله** في الاصح وقيل لا تسقط
بالقتل لانه خلف القيمة فتستقل اليه كسائر الديون وانما تسقط ان الوفاة المحل
لا خلف كما لعبد الجاني اذا قتل بالجناية وهذا ليس بشئ لان الدين انما ينقل الى
القيمة اذا كان دين لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما بينا فكيف ينقل
اليها كذا في التبيين **قوله** ويبيع في دين غير هامة فيه انه لا يظهر فرق بين النفقة
وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى اذا بيع فيه لا يباع في بقية عند مولى آخر
نفقة كان او غيرها الا ان يقال ان سبب النفقة هو النكاح لما كان امرا واحدا
مسترا يقال انه بيع فيه مورا عند مولى متعددة بخلاف غيره **قوله** على قول الثاني
اي من ان كفن الزوجة على زوجها تركت مالا او لا كما تقدم في الجنازة **قوله** تجل
حرة فشرت فطلقت فعادت والفرق ان في الامه النكاح حالة الطلاق لم يكن
سببا لوجوب النفقة لانه لم يكن سببا لوجوب الاحتباس اذا انحلت الزوجية
وفي الحرة النكاح حالة الطلاق سبب لوجوب النفقة لانها فقت بالشرع
فاذا عادت وجبت كذا في البحر عن الدول الحرة **قوله** ونفقات الزوجات قال
في البحر في الذخيرة والدول الحرة واذا كان للرجل نسوة بضعهن حرائر مسلمات
وبعضهن امهات ذميات فهن في النفقة سواء لان النفقة مشروعة للكنانية
وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية لان الامه لا تستحق نفقة
لخادم انتهى وينبغي ان يكون هذا مفرعا على ظاهر الرواية من اعتبار حاله
واما على المفتى به فليس في النفقة سواء لاختلافهن بدار وعبارا فليت
نفقة المرساة كنفقة المعسرة وليست نفقة الحرة كنفقة الامه كما لا يخفى
ولما رتبته عليه **قوله** من غير حال من ولدها لا صفة له والا لم يزد في
الموصول مع بعض الصلة فهست في اذ التقدير الكائن من غيره **قوله**
غلق قال القهستاني بالتحريم ما يخلق ويفتح بالمفتاح **قوله** من احاد
الزوج صوابه من احاد المرأة كما عبر به في الفتاوى الهندية عن الظهيرية
لان اقارب الزوج احاد المرأة واقاربها احادها **قوله** كفانت مع
الاحاد يعني اذا كانوا الايوادونها فلا ينفق في النكاح تامل **قوله** ولو
ابوها زمنا لما كان ظاهرا لعبارة الاولى يقتضي اشتراط عجزها مع
انه يكفي عجز احدها اذ قد بهذه مع ما فيها من ان الكافر كالمسلم **قوله**
لكن عبارة ملاسكين من القرارى فترجعت النفقة الاولى **قوله** له
منها من الغزله لانها مستغنية عنه لوجوب كفائها عليه **قوله** ولو
تبرعا لاجنبى الا تيان بلونها غير صحيح فان شرطها ان يكون حكم ما بعد اذني
عاقبتها وهما اولى قال في البحر وكذا من العمل تبرعا لاجنبى بالاول **قوله**
واستحسنه في الجرح عبارة وطالب المصنف في الغايب فمثل المفقود وغيره
كما في شرح الطحاوى ولم يقيد فيما عدى من الكتب النفقة بشئ الا في
الفتاوى الصيرفية فانه قال ايجاب النفقة في الغايب بشرط ان تكون
مدة سفرته هو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل

احضاره ومراجعته انتهى كلامه البحر كن في القهستان في فرض القاضى
نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر ام لا كما في المنية
وينبغي ان نفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود **قوله**
ولا يباع مال الغائب اتفاقا اما عندنا في حنيفة فانه لا يباع على الحاضر فكذا على
الغائب واما عندها فلا نه ان كان يقضى على الحاضر لا يعرف امتناعه لا
يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه **قوله** ويبدأ بالاولى على سبيل
الاولوية قال القهستان والوديعه اولى من الدين في البداءة بلاك اتفاق كما
في قاضي خان انتهى وكانه لان الوديعه على شرف الفتوى بخلاف الدين فكان
في الصرف منها ولا نظر البحر الغائب **قوله** ولا معنى اى على المودع والمودع
قال في البحر وهو ما يستثنى من قوله كل من قرئ لزمه فاذا اذكره يحلف عليه
قوله في الاصح راجع لكل من قوله بما اخذته وقوله وجوب اى اما الاول فقال في المخ
وفي المجتبى علم بعلامه بط ثم قال وطريذكر انه ياخذ منها كفيلا بنفسها
او بما اعطاها من النفقة وذكره شمس فاذا حلفت فاعطاها النفقة اخذ
منها كفيلا بذلك بط وهو الصحيح واما الثاني فقال في المخ ايضا واختلف في
اخذ الكفيل هل هو واجب على القاضى او حسن ذهب السرخسي الى الاول والحضاف
الى الثاني وصح الصدوق الشهيد الاول لانه نصب ناظر للعاجز فيجب عليه النظر
اليه وهو في اخذ الكفيل **قوله** ويجلفها كان الاول قد عده على التكفيل لان
القاضى يحلف ولا ثم يعطى النفقة وياخذ الكفيل كما في ايضاح الاملا **قوله**
وكذا اخذ نفقة قال في الشربلاية وكذلك ياخذ الكفيل من القرب ولا
يجلفه قال في الجوهر فوا ياخذ منهم كفيلا بذلك لان القاضى ناظر لحالهم وفي
اخذ الكفيل نظر للغائب انتهى اى وكذلك التحليف ولكنه لو كان صغيرا كيف
يجلفه فلينظر انتهى كلام الشربلاية واجاب بعضهم بانه يكفي في الصغير
بغير تحليف هذا وقد اعترض في البحر والمنه على اخذ الكفيل من القرب ولا
وتحليفه بانه لا فائدة فيها لانه لو اقر باستيفاء النفقة وادعى هلاكها
او سرقتها قضى له باخرى **قوله** فلو ذكر الصبي كما في الكمال اى حيث
قال في اصلاح الايضاح ويجلفه انه لم يستوف النفقة وكيفه **قوله**
او النيب المناسب لهذا ان يقول قبله لا نفرض على غائب باقامة الزوجه
او القريب ولا اذا كمال لا يخفى **قوله** وبامرها بالنصب عطف على فرض
قوله ولا يقضى به اى بالنكاح وهو معطوف على قوله لا نفرض **قوله** تقبل
بينهما على النكاح اى لا يقضى ما تقدم من انه لا يقضى بالنكاح عندنا ولا
عند افرق فائدة بقوله البينة فرض النفقة **قوله** ان طالت المدة قيد
في الكسوة فقط **قوله** ولو ادعت استدا الطهر اى مع ايمين بانها ما انقضت
عندها فلها النفقة ما لم تنقض عدتها اما بثلاث حصصا او بدخولها في جد
الاياس ومضى ثلاثة اشهر بعده فان حاضته في هذه الاشهر الثلاثة اسبقت
العدة بالحض كما في البحر **قوله** ما لم يحكم بانقضائها فان حكم به بان اقام الزوج

بينة على اقرارها به برى منها كما في البحر **قوله** فلها النفقة الى سنتين جواب
شرط مقدر تقديره فان ادعت الحبل وهذا التركيب يقتضى انها اذا ادعت
الحبل بعد الحكم بالا نقضاء فلها النفقة الى سنتين مع ان الذى تقدم في باب
شروط النسب انها اذا اقرت بانقضائها عدتها في مدة تتحمل ثم اتت بولد لا
يثبت النسب فكيف تجب النفقة ولو كانت النسخة بالواو والعاطفة قبل
قوله ما لم تنوع الحبل سلت من هذا كما سلت عبارة البحر وهو ويكون القول
نوعا في عدم انقضائها مع يمينها فان اقام الزوج بينة على اقرارها بانقضائها
برى منها وان ادعت حبلان انفق عليها اى **قوله** ولو حاملا فان القهستان
وقيل للحامل النفقة في جميع المال كما في المصنوع **قوله** قهستان وكفاية عبارة
القهستان وهذا اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية انتهت
ولا يقال في مثل هذا قهستان وكفاية بل قهستان عن الكفاية **قوله** حتى لو طر
تحت فلها النفقة يعنى ان بقيت في بيته كمن هو صريح عبارة القهستان
وحينئذ يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستان ويقال بدله فان عادت
الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت به الحرب وحكم بالحاقها ثم عادت
قوله وهو يشير الى انه قد حكم بالحاقها هذه عبارة الشربلاية **قوله**
طفلة هو الولد حين يسقط من بطن امه الى ان يحتلم ويقال جارية طفلة
وطفلة كذا في المغرب وقيل اول ما يولد صبي ثم طفلة كذا في المنه **قوله**
زمانا قال في الدر المنثور وطالب علم لا يستدلى الى كذب وهذا اذا كانت به
رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية والقنية انا في بعد
وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغل بالعلم الدينى واكثرهم فساد
مبتدعة شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافيات وكيكة
ضربها في الدين اكثر من نفعها ثم يشغلون طول النهار بالخطبة والمغنية
والوقوف في الناس ويزعمون انهم يتحققون به لغنة الله والملائكة والناس
اجمعين فيقدرون الله تعالى البعض في قلوب ابايهم ويتبرع عنهم الشفقة
فلا يعطون مناهر في ملابسهم ومطعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع
حرمة التاميف ولو علم السلف بسيرتهم كرموا الاتفاق عليهم فضلا عن
ان يفرضوا نفقاتهم كذا ذكره القهستان واما من كان بخلافهم فنادر في
هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعه كخرج التمييز بين المصلح والمفسد قلت
لكن نرى طلبه العلم بعد النفقة العامة المشغولين بالنفقة ويحتمل فيهم
الكسب على التخصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار ان
قول السلف وهفوات البعض لا تمتنع وجوب النفقة كما لا يارب كما في
البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بها مشه ما لفظه اقول طلبه
زمانا يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا
مراجعة ويسألون مسالة الاسير وينهقون كنهيق الحمار واذا اقاموا
عن الدرس وسئلوا عما اتى اليهم لم يوجد عندهم شئ من الفوائد ولا في قديم

ذرة من الفرائد فجد منهم العياط والصياح والشكلم بالاروية ليقال
انه شكلم وبيت النية لا بارك الله فيهم انهم قوم سفلا يستحقون
شيئا لا كثيرا ولا قليلا ولا يجب على ابايهم نفقتهم اولئك كالانعام
بل اصل سبيل انهم كلاما لولمستقي وقول الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة
ولا تنفرد منه الا ذواق السليمة القول بوجوبها الذي لرشد لا فرغ ولا حرج في
التميز بين المصلح والمفسد لظهور سالك طريق الاستقامة وتمييزه عن
غيره وبالله تعالى التوفيق **قوله** قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون اي
قال في البحر وعبارته وحاصله ان العجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت
الام الموصوف والافلاحة كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا يرجع
عليه في الصحح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشرح كما لا يخفى
قوله جوهره هكذا وجد في النسخ التي لا يراها قبيل قوله فروع وهو يقتضي
ان صاحب الجوهره نقل هذا الكلام عن البحر بطلانه ظاهر **قوله**
فعليه نفقة واحدة هذا على اطلاقه انما يتم على ظاهر الرواية من اعتبار
حال الزوج اما على قوله الخصاف المقتضى به لو فرضت احدا للزوجين
غنية والاخرى فقيرة فهل يلزم لابن الوسط او لا في فليراجع **قوله** الا
اذا تعينت بان لا يأخذ لبنا الفيرا ولا يوجد من ترضعه او يوجد ولكن
لا ترضع بلا جرة وليس للاب ولا للصغير مال كذا في الدر المنشتي **قوله** بحر
على بقاء الاجارة يعني فيما اذا استوجرت شهرا مثلا فلما انقضى الشهر ايت ان
ترضعه وهل تجبر على الاجارة ابتداء اذا لم يوجد غيرها او وجد ولم يقبل
الا نديها امر يعزى بالدهن فليراجع **قوله** خلا فالذخيرة والمجتنبي
اي لصاحبها حيث قال لا يجبرها سبيها رها من مالها الصغير لعدم
اجتماع العاريج على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر
والاوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من انه لو استاجر
مكوك حنه لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذلك خلا فالذخيرة والمجتنبي
عليها مع ان فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح
ما نعا لما جاز هنا فتدبره **قوله** في الاصح قال في النهر والطلاق المعتدة
والاخلاف في الرجعي وفي البائن روايتان قيد وظاهر الرواية الجواز وهو
اصح الروايتين كذا في الجوهره والقنية معللا بان النكاح قد زال في كالا بنية
الا ان ظاهر الهداية يفيد ترجيح عدمه وهو رواية عن الامام وهو الاول
قوله وحكم الصلح كما لا يخفى اي لو صلحت المرأة زوجها على اجرة
الرضاع على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي
لا يجوز وان كان عن طلاق بائن واحدة او ثلاثا جاز على احدى الروايتين
كذا في البحر **قوله** ولو صغير الوجوب على الصغير بمعنى الوجوب في ماله
لعدم تعاقب خطاب التكليف به في الفروع **قوله** يسار لظهوره وهو ان يملك
ماليا ولو غير تام **قوله** على الامم جمع وشرط في الاجناس نصاب الزكاة قال

الصدر وبه يقتضي **قوله** ورجح الزيلعي والكمال اتفاقا فاصل كسبه هذا تقييد
للقول بالنصاب قال في النهر قال في الفتح هذا اذا لم يكن كسوبا فان كان
كسوبا يعتبر بقول محمد وهو ان يسار بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان
كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه الدنانقان القريب وهذا يجب
ان يعمل عليه في الفتوى **قوله** ان الكسوب يدخل ابويه في نفقته يعني
اذا لم يفضل عن كسبه شيء قال في الدر المنشتي فلو لم يفضل عن كسبه فلا شيء
عليه لكن يوم ريانة ان لا يضيع والده **قوله** وقيل كالارث وهي رواية
عن ابن حنيفة قسستان **قوله** ولحقية مستدرك اذا الكلام في نفقة الكسول
قسستان **قوله** الا اذا استويا اي في القرب كجد وابن ابن اي اذا كان رجل
فقير له جد وابن ابن مولى فنفقة عليه كما رثا منه لا استويا في
القرب منه حيث يدل كل منها اليه بواسطة واحدة فندس لنفقة على
الجد والباقي على ابن الابن وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقيما لكن لابن اب
ما نحن فيه اذا كلسنا في اتفاق الفروع على اصله وهذا المثال من قبيل ان
ينفق على الشخص صله وفروعه وحكمه بخالف حكم اتفاق الفروع على
اصله فان حكمه كما رايته اعتبار الارث عند الاستواء في القرب وحكم اتفاق
الفروع على اصله ان النفقة على الفروع المستعدة بالسوية ان استويا
في القرب فلا معنى لقوله الشارح الا اذا استويا كما لا يخفى **قوله** له ام واب
اب فكارثهما اي فالنفقة عليهما على قدر ارثهما لان الام وان ترجحت عليه
بالقرب ترجح هو عليها بكم ثلثها اب فثنا وبها وليس هذا من قبيل اتفاق
الاصل على فروعه فحله عند قوله ولطفلة الفقير كما هو ظاهر وكذا المثال
الذي بعده **قوله** فعلى الام لان اب الاب لا ساوي الام وكان اب الام دني
من اب الاب لكونه جدا فاسد اكان ادني من الام بالضرورة فقدت عليه
قوله فعلى اب الام لانه من الاصول والعلم من حواشي اباء وهذا
المثال ايضا ليس من قبيل ما نحن فيه ولا من قبيل ان ينفق على الفروع
اصله وفروعه بل من قبيل اتفاق الاصل على فروعه فحله عند قوله ولطفلة
الفقير **قوله** واستشكل في البحر حيث قال وفي القنية له عم وجد اب الام
فنفقته على اب الام وان كان الميراث للعم ولو كان له ام واب الام
مولى من فعلى الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كانت له
ام وعم مولى من فالنفقة عليها ثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل
في المسئلة المتقدمة اب الام اقرب من العم ولزم منه ان تكون النفقة
على اب الام مع الام ومع هذا اوجبها على الام ويتفرد من هذه الجملة فروع
اشكل الجواب فيه وهو اذا كانت له ام وعم واب الام مولى من فليجوز
ان تجب على الام لا غير لان اب الام لما كان اولى من العم والام اولى من اب الام
كانت الام اولى من العم كذا ترك جنبا الكتاب ويحتمل ان يكون على
الام والعم اثلا فانهم من جنابة البحر وهي صريحة في ان الاشكال الصا

القنية خلافها وهو الشارح **قوله** محرم أي بسبب الرجم فلا نفقة
لأن عم هو أخ من الرضاع **قوله** أخا ساء ثلاثة أخماس على الشقيقة وخمس
على الأخت لأب وخمس على الأخت لأم لأنهم لو ورثته كانت المسئلة
من ستة ثلاثة للشقيقة وسهم للأخت لأب وسهم للأخت لأم وسهم
يرد عليهم فتصير المسئلة ردية من خمسة **قوله** فندسها أي النفقة على الأخ
لأم والباقي على الشقيق لسقوط الأخ لأب بالشقيق في الإرث **قوله** نفقة
الأب على الأخت لسقوط الأخ لأم بالبنت والأخ لأب بالشقيق وكذا
بالشقيقة لصيرورتها عصبه مع البنت وجمع الأخت هنا فوق
الواحد **قوله** فالنفقة عليهما أرباعا لأن النصف في الإرث للشقيقة
والسدس للام والسدس للأخت لأب والسدس للأخت لأم فكان نصيب
الشقيقة والام أربعة فربح النفقة على الأم وثلاثة أرباعها على الشقيقة
قوله على الحال أي وإن كان ابن العم هو الوارث وحده في الحال **قوله** قال
القصاصي وعبارته في الظن أن الأولى في التمثيل خال وعم لأب لأن الكلام
في ذي رحم محرم **قوله** ألا للزوجة والأصول والفروع لأن العلة في نفقة الزوجة
الاحتباس وفي نفقة الولاد الجزئية وهما لا يختلفان باختلاف الدين **قوله**
لا الحر بيني ولو ساء مني لانا نهيا عن البر في حق من يقاتلنا في الدين **قوله**
لأنقطاع الإرث لتعليل لقوله ولأن نفقة مع الاختلاف دينافا للمناسبات
بعده بغير فاسل **قوله** يبيع الأب عرضا منه أكبر الغائب هذا استثناء
وهو قول الأصحاب والقياس أن لا يجوز كالعقار وهو فوقها لزوال ولايته
بالبوغ ولذا لا يملكه حال حضرته وجه الاستحسان أن للأب ولاية حفظ
مال الغائب وبيع المنقول من الحفظ دون العقار **قوله** بقدر حاجته
أي ليس له أن يبيع لا بقدر حاجته قال في الهند وفي قوله للنفقة إرثا أي
أنه لا يجوز له أن يبيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي
انتهى وبه ظهران البحث للطحاوي لا لصاحب الهند **قوله** لمخالفة دين
النفقة لسائر الديون فصد به الجواب عما استشكل الزيلعي من أنه إذا كان
البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لأجل دين آخر وإيضاح
الجواب كما في البحر من غاية البيان أن النفقة لا تشبه سائر الديون لأنه
حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فإنها واجبة
قبل القضاء وإنما قضت إغاة تجازي بيع الأب لعدم القضاء
على الغائب **قوله** لا ديانة يعني لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى
حتى لو مات الغائب حل له أن يجلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لأنه
لم يرد بذلك غير الإصلاح كذا في البحر عن الفتح **قوله** كما لا رجوع أي كالأب
رجوع للمودع بما انفقه على من انفق عليه عند ضارته لأن المودع
ملك المدفوع بالضمان فكان متبرعا بملك نفسه كذا في البحر **قوله**
وكالوا محرم قال في الهند ينبغي له أن لا يحصره في المدفوع إليه كالأب

مثلا فلا ضمان كما لو ألعن المصوب للمالك بغير علمه وهذا لا يصل إليه عني
ما يستحقه انتهى **قوله** لو جوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء أشار بهذا
إلى أن الأبوين في الحق ليس بقيد بل لزوجة وبقيّة الولاد كذلك كما في الجحد
قوله فقامل هذا أمر للمنفق بالتأمل في اختيار أحد القولين الصحيحين مراعاة
للأحرى والأدق بالناس كما مر في الكتاب **قوله** لقوا منها بعض الزنى فيرانه
يمكن أن يستدين بالمزني فلا يلزم المحذور تأمل **قوله** ولا يصح الأمر بالاستدانة
ليرجع عليه بعد بلوغه قال في البرازية وإن لم يكن للصغير ولا لأمه مال فامر
الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا يرجع
انتهى فقد افاد أن الحاكم لا يملك الأمر بالاستدانة إلا إذا كان للصغير مال وكان
مثلا من تجب نفقته عليه كذا في المخ **قوله** انفق الثاني ورجع عليه لفرق بين
هذا وبين ما إذا غاب أحدهما أن هذا استعنت في عدم اتفاقه بخلاف ما تقدم
فإنه معذور بغيثته **كتاب العتق قوله** ودخول حرني
قال في المخ وصورته الحر في ذادخل دارا بأمان واشترى عبدا مسلما ودخله
دارا لرب يعتق في قوله إن خيفة رضى الله تعالى عنه وقال أصحابه لا يعتق
ولو العبد الحر في دار الحرب لا يعتق في قوله **قوله** لحديث عتق الأصحاب قال
في النهي ومنسوب وهو لا يعتق لوجه الله تعالى لما في الكتب السنة من عتق
رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من الفهارزاد أبو
داود وإماما رجل اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار بحري مكان
عظيبي منها عظما من عظامه ومنا هنا قال المشايخ يندب أن يعتق الرجل
الرجل والمرأة والمرأة الظهور أن عتقه يعتق امرأتين بخلاف عتقه امرأة
قوله الظاهر نعم أي ولا يتوقف على الصيغة والبحث لصاحب الهند
قوله وقد علم ذلك هذا شرط في غير الصبا والنوم لتحقيق وقوعها **قوله**
مقارناتها أي للطلاق والعتق **قوله** بالموت متعلق ببيت والباء للسببية
قوله فقامل أشار به إلى رقة تعليل المسئلة **قوله** وكذا في الطلاق فصله
بكذا لما فيه من الخلاف قال في المخ وفرق في التقيع بين تسميته بغير حيث لا
يقع إذا ناداه وبين تسميته المرأة بطالق حيث يقع إذا ناداه بالآلة عهد
التسمية بغير كالح من قيس بخلاف طالق لم تعهد التسمية به وفي أكثر الكتب
لم يفرق بينهما لأن العلم لا يشترط فيه أن يكون معهودا **قوله** إذا د
بفتح الحاء وبالزاي المجهة بعدها الف شخ ذال مهمل ساكنة **قوله** ومن
الصريح قوله لعبدك أنت حر ولا منه أنت حر قال في الدر المنثور في حرف
المعاني من الكشف أن الفقهاء لا يعتبرون الأعراب أكثرى أنه لو قال
لرجل زيت بكسر الزا أولامه بفتحها وجب هذا نقد **قوله** مطلقا
أي وجد القبول أمر لا **قوله** لم يفتق أي لعدم اللفظ **قوله** ولو زاد من هذا
العمل من المسئلة ليست متعلقة بمسئلة الأيماء بالراس بل لأجعه لأصل
الكلام قال في البحر ولو قال أنت حر من عمل كذا أو أنت حر اليوم من هذا

العقد عتق في القضاة **قوله** عتقا قضاء أي مع عتق سائر ديانة أيضا **قوله**
وانت عتق فيه حذف ذل عليه ما بعده والتقدير وانت عتق من فلانة وهي
معتقة ومثله قوله من فلان وهو معتق **قوله** كتبهما أي كتبهما أي كتبهما
الطلاق والعتق قال في النهي في المحيط عن أبي يوسف لو سعى عتقا عبدا
او تطلق زوجته ونوى به العتق والطلاق وقع **قوله** بل تشبه الحكم
الاحل راي فليس له ان يدعيه بعد ذلك ولا ان يستخذه وان مات لا يرثه
بالولاية كذا في النهي **قوله** حتى يقرأ للعبد **قوله** لكن نازعه في النهي حيث
قال وعندي ان هذه المسئلة مغايرة لمسئلة الكتاب وذلك انه في مسئلة الكتاب
انما اقر بان له املاك له فيه وهذا لا ينافي ملكه فرفع ومسئلة الخلاصة موضوعها
اقراره بان لا يملك اصله اما اعتقه له او حرته اصلية فتنبه لهذا
فانه مهم انتهى قلت والذي يظهر يادني تامل ان الحق مع صاحب البحر فان
الفرق الذي ابداه في النهي هو شرفه اذ ان في ملكه عنه وليس هذا الذي يري
ساوي من قيل له انت غير مملوك ويدل لما قلنا شوية صاحب الخلاصة
بين قوله انت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبد تأمل **قوله** او انت
اي وهذه بيني ولا يصح ان يكون التقدير وهذا بيني لما سياتي انه كناية
وكلامه الان في الصريح ولو قال او هذه بيني لكان اولى **قوله** وهل يشترط
تصديقه قال في التبيين ثم قيل لا يحتاج الى تصديق العبد لان اقرار المالك
على مملوك يبيع من غير تصديقه وقيل يشترط تصديقه فيما سوى دعوى
البنوة لان فيه حلا للنسب على الغير فيكون فيه الزام للعبد بعد الحرية
فيشترط تصديقه **قوله** الا في قوله اطلقك تكرار مع المتي المنقذ اعاده
هنا لمشاركته للام باليد والاختيار في ان كلامه كناية عن العتق والطلاق معا
ولا ينافي ما تقدم من قوله ولا ينافي اطلاق صريحه وكنايته لان ذلك في
الكناية المختصة بالطلاق وهذه اللفاظ مشتركة وهو معتق قوله ولا بدع
قوله وان لم يحتج للنسبة أي لانه من يبيع حيث ذكر لفظ العتق **قوله** لانه
تمليك تعليل للتبعية اي وكذا اخترا العتق يتوقف على المجلس لانه تملك **قوله**
ولا عتق بخبر انت على حرام لانه من كنايات الطلاق المختصة به **قوله** لكن
يكفي لو طهرها لان تحريم الحلال من فكاكه قالوا لا اله الا هو **قوله** جوهرة
ونصها ولو جمع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالهيبة والحيطة والسارية
فقال عبدي حرا وهذا او قال احدهما عتق العبد عند اي خفيفة وعندهما
لا يعتق وان قال لعبده انت حرا ولا يعتق اجماعا وان قال لعبده وعبد
غير احدهما حر لم يعتق عبده اجماعا الا بالنسبة لان عبد الغير لا يوصف بالحرية
الا من جهة مولاه وقد يجوز ان يكون اوقع حرية موقوفة على اجازة المولى
وكذا اذ اجمع بين امة حرة وامة مينة فقال انت حرة لهذه او احدهما
لم تعتق امة لان المينة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا
تختص الحرية بامته **قوله** في دارنا احترز به عما اذا املاك الحر في داره

في دار الحرب حيث لا يعتق لان احكامنا لا تجري عليهم والظاهر ان المسلم
او الذمي ذامنان قربة الحرب في دار الحرب كذلك كما يفهم من قوله حتى لو اعتق
المسلم الى اخره فانه اذا لم يعتق باعناق المسلم لا يعتق بملكه كما لا يخفى **قوله**
حتى لو اعتق المسلم والحر ومثلهما الذي **قوله** عبده اي الحر بقرينة قوله
ولو عبده مسلما الى اخره **قوله** ولو عبده اي عبد المعتق في دار الحرب مسلما كان
او ذميا او حريا **قوله** عتق بالاتفاق اي باعناق سيده او بشرائه ان كان
ذارحم محرر **قوله** عند قصد التعظيم كما نه احترز به عما اذا اعتق الصنم
كرها ولا نفس قوله اعتقت الصنم تعظيم له تامل **قوله** ولو غير ملجئ بان
يكون تهديدا بالضرب الشديد او الجسد الشديد والمجئ هو التهديد بالقتل
او اذهاب العيش **قوله** سيحى أي في الخطر **قوله** ان كل مسكر حرام وهو مذموم
محمود وعليه الفتوى لكن مذهب محمد ان ما أسكر كثير حرم قليله وما
كون كل مسكر حراما فهو بالاجماع الا ان يرد كل مسكر حراما قليله **قوله** اصالة
وقصد كل منها راجع الى كل منها اما في الام فظاهر واما في الجنين في حيث
انه جزء والخبر يرسل على الكل مسلط على الجز اصالة وقصد وهذا
لا ينافي في قوله صاحب البحر عتقا اي لام والحمل تبعها لانه باعتبار كون الجزء
في ضمن الكل **قوله** ولولا كثر اى من الاقل فيشمل تمام النصف **قوله** ولزمه
الانحراف ولا يه صورته عتق رجل امته وزوجها من عبد رجل فولدت
فولاء الولد لولي الام فاذا اعتق العبد انحرافا لواء الولد لولي الاب
وانما انحراف لان عتق الولد تبع لامه فلور زوج امته من عبد رجل فحملت
فاعتقها او اعتق الولد بعد الولادة كان ولاؤه لسيد امه ثم لا يخفى ان
مولى الاب يعتق الاب **قوله** ولو بلفظ علقه ومضغة بان يقول
العلقة او المضغة التي في بطنك حر **قوله** ولم يجز بيع الام وحاز
هبتها وذلك لانه لما كان ما في بطنها لا يقبل لتقل صار بمنزلة الحمل
المستثنى والاستثناء شرط فاسد في البيع والهبة لكن البيع يبطل بالشرط
الفاسد بخلاف الهبة كما ياتي في البيع الفاسد **قوله** ولود بيعه لم تجز
هبتها قال في البحر وفي المبسوط وبعد ما دبر ما في البطن لو وهب الام
بعد التدبير لا يجوز وهو الصحيح والفرق ان بالتدبير لا يزول ملكه عما في
البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس عموهوب
فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة واما بعد العتق ما في البطن
غير مملوك **قوله** لانه كشع الى الموهوب وهو الام كشع يحتمل القسمة
قوله وبطل شرط المال عليه اي لعدم الولاية عليه كما في البحر **قوله** وكذا
علامه لانه في حق العتق نفس على حدة واشترط بدل العتق على غير المعتق
لا يحتمل كذا في الهداية **قوله** لكن يشترط قبولها للعتق يعني فيما اذا اعتقه
على مال علامه كمال عليه الفصل بكذا ول عليه ايضا ما في البحر حيث قال
لكن لو اعتقه على مال علامه فانه لا بد من قبولها للعتق وان لم يرد ما شئ

قوله تعليق أي فاذا ولدته لا قل من سنة أشهر ثم ادى إليه الفأ عتق كذا في البحر
قوله بما يترتب عليه كثر آراء وهبة وارت **قوله** كذا في البحر وهو من
تزوج امرأة على نكاحه فاذا هي أمة فان ولد من الرق فله الرق خصوصاً والمقام
أيضا من شرط حرته فان من تزوج أمة وشرط حرية الولد كان حراً **قوله**
فاذا اخذت معها ولداً فيه أن الولد حينئذ مسترقاً صالة كذا لا يخفى
والمثال الصحيح أن يقال أخذت حاملاً تبعها الحمل في الرق خصوصاً والمقام
مقام تبعية الجنين لا تبعية الولد المنفصل **قوله** والحرية إلى أصلية
فلا يتكرر مع قوله حراً حاملاً عتقاً **قوله** كذا في البحر أي إذا كاتب حاملاً
تكتاب معها حملها فيعتقان معاً بآدابها البدل وكذا كل ولد تله في
مدة الكتابة **قوله** وتدير مطلقاً أي إذا برز حاملاً تدبر حملها وكل
ولد تله بعده فيعتقون جميعاً بموت السيد وأحرز به عن المقيد بخي
أن موت من مرضى هذا فانت حرة فانه لا يتبعها ولداً فيه **قوله** وأسئلاد
أي إذا استولد جارية ثم زوجها فانت بأولاد صاروا في حكمها فيعتقون
بموت السيد كأمهم **قوله** إذا لم يشترط الزوج حرية الولد وينبغي أن
يستثنى أيضاً المذمور كذا لا يخفى **قوله** كما لم يتقدم في كتاب العتق ولعل
مر في موضع آخر فليراجع **قوله** وفي رهن أي إذا رهن حاملاً كان ولداً رهنها
معها **قوله** ودين أي إذا أذن لأمته الحامل في النكاح ثم لم يهرس
تبعها الولد فيه حتى يباع معها **قوله** وحقاً خفية أي إذا اشترى شاة
حاملاً لا تخفية لزماً لتخفية بولدها أيضاً **قوله** واسترداد بيع أي
إذا باع أمة بيعاً فأسداً ثم استرداها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد
قوله وسريان ملك قال في الأشياء وحق المالك لتقديم يدرى إليه **قوله**
وجناية أي فلا يدفع معها **قوله** وجد قوداي فلا يتخذ ولا تقبل إلا
بعد وضعها كما في الأشياء **قوله** قلت الجن لصاحب المنزل
فتق البعض قوله بطل فيها لأنه لما تعذر رده إلى الرق صار بمنزلة الحر
ولو جمع بين قن وحر في بيع بطل فكذا هذا **قوله** فلا قود قال في البحر
إذا قتل المكاتب عمداً ولم يترك وفاء وله وارث غير المولى يجب إقصاء
على القتل لأنه مات دقيقاً لا نقضاً الكتابة بموته عجزاً بخلاف معتق
البعض إذا قتل ولم يترك وفاء حيث لا يجب إقصاء لأن العتق في
البعض لا ينفخ بموته عجزاً انتهى وتوضيحه أن إقصاء القصاص يجب عند الموت
مستند إلى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى
اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة ففي مسألة المكاتب أنا وجب إقصاء
لعدم اشتباه من له الحق إذ الحق في الحالين للمولى بموته رقيقاً حتى لو مات
من وفاء تعذر إقصاء لتعدد من له الحق لموته حراً أما معتق البعض
فلا ينفخ البعض لمعتق منه بموته **قوله** ولا خلاف في عدم جزي العتق
فيه أن العتق أن كان بمعنى زوال الملك بجزي وأن كان بمعنى زوال الرق

قوله والعتق صورته اعتق
أتمه ثم أنت بولد لست
أشهد فأكثر فهو حراً بغير
وهذه الصورة مفهومة قوله
إذا ولدته بعد عتقها لا
من نصف حول فلا
يتكرر مع قوله
حراً حاملاً
عتقاً

لا يجزي **قوله** ومن الغريب قال في البحر وقد صرح في البدائع بأن المعتق
يجزي عنده سواء كان بمعنى زوال الملك أو زوال الرق وإن الرق يجزي
شواً وزواً لأن الإمام إذا ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على أضافهم
ومن على الأضاف جاز ويكون حكمهم وحكم معتق لبعض في حالة البقاء سواء
أنهم وهو بعيد كما قرره المحقق **قوله** أو مضافاً لمدة كمدة الاستعانة قال
في الفتح وينبغي إذا ضاف أن لا تقبل منه إضافة إلى زمان طويل لأن
كما لتدبير معنى ولودين وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرح به
فينبغي أن يضاف إلى مدة تشكل مدة الاستعانة كذا في البحر **قوله** أو يصلح أي
أو يصلح السكوت المعتق والعبد كما في البحر **قوله** لا على أكثر من قيمته قدر
الصلح والكتابة جميعاً كما صرح به في البحر **قوله** وتلزم السعاية للحال أي إذا
أدى عتق لأن تدبيره اختيار منه للسعاية كما في البحر **قوله** فأومات المولى
فلا سعاية جواب سؤال تقدير إذا كان التدبير راجعاً للسعاية فأما في
وحاصل الجواب أنه في التدبير يعتق بموت المولى أن خرج من الثلث لأن
لم يوف بدلا لسعاية ولولا التدبير لسي للورثة كما كتب كما أن فائدة
الكتابة تعيين البدل لأنه لولا الكتابة لاحتج إلى تقويمه وإيجاف نصف
القيمة وقد يحتاج فيها إلى اقتضاء عند التنازع في المقدار كما في البحر
قوله كما مر من كونه يجره جبراً أن استنع كما يفهم من البحر **قوله**
على المذهب وروى عن أبي يوسف أنه يضمن لأنه عنده ضمان تملك وعندها
ضمان اتلاف **قوله** سعى لها لأن كل واحد منها يزعم أن صاحبه اعتق نصيبه
وصار مكاتباً في زعمه عنده وحر عليه الاسترقاق فيصدق في حق نفسه
لئمن من استرقاقه ويستعيبه لا نأيقنا بحق الاستعانة كما ذكرنا في
صادقاً لأنه مكاتبه أو مملوكه فلهذا يستعينا به ولا يختلف ذلك بالسعاية
والاعسار لأن حقه في الحالين في أحداً الشئ لأن يسار المعتق لا يمنع
السعاية عنده وقد تعذر التصديق لأنكار الشريك فغيري الآخر وهو
السعاية **قوله** ما لم يجلفهما القاضى قال في البحر ولم يذكر المصنف تخليف
كل منهما هنا وذكره في المستصفي فقال والسعاية لها بعد أن يجلف كل واحد
منها على دعوى صاحبه لأن كل واحد منهما مدعى ومنكر وصرح في البدائع
والمحيط بأنه يجلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وفي فتح القدير
وهو وجه فيجب في الجواب المذكور وهو لزوم استعانة كل منهما للعبد
أنه فيما إذا لم يترأفعا إلى قاض بل خاطب كل منهما الآخر أنك اعتقت
نصيبك وهو ينكر فإن هذه ليس حكمها إلا الاستعانة إذ لو أراد أحدهما
التصديق أو إراداه ونصيبهما متفاوت فترأفعا أو فعهما ذو حصة
فيما لو استرقاه بعد قتلها فإن القاضى لو سألهما فاجابا بالانكار فختلفا
لا يسترق لأن كلا يقول أن صاحبه حلف كذا وأعتق فأنه العبد
يحرر استرقاقه ولكل استعانة ولو أعتق فأنها اعتقاً معاً وعلى

التعاقب وجب ان لا يضمن كل الاخران كانهما سريين ولا يستحق العبد
 لانه عتق كله من جهتهما ولو اعترف احداهما بالآخر فان المنكر بخلاف
 لانه فيه فائدة فانه ان نكل صار معترفا او باذلا وصار معترفا فلا يجب
 على العبد سعاية كما قلنا انتهى كلامنا الجرح فنقول الشارح اوبسعي فيما
 اذا حلفا وقوله يسترق يعني فيما اذا اعترفا او نكلا وهو غلط اخذه من
 مفهوم قول الفتح لا يسترق بل الحكم فيما اذا اعترفا او نكلا عتق العبد
 بلا سعاية لاحد ولا تضمني واحدهما للآخر كما هو صريح عبارة الفتح في
 في الاعتراف ومعلوم ان النكول مثله **قوله** ولو نكل احدهما ومثله ما اذا
 اعترف **قوله** فلا سعاية اي فلا سعاية على العبد للمعترف وعليه السعاية
 للمخالف **قوله** ولو مات قبل ان يتفقا فليت المال يعني لو مات العبد
 قبل ان يتفقا على اعتاق احدهما فلولاه لبيت المال واعلم ان وضع
 هذه الجملة في هذا الموضع غلط لانه يقتضي ان الولاء عند ان حنيفة
 موقوف وليس كذلك وموضعها بعد قوله حتى يتصافا كما فعل في الجرح
 والفتح وخرهما لانها من قيمة كلام الصاحبين **قوله** سعي للورثة لانه
 لا يدعي الضمان على صاحبه لا عارعا وانما يدعي عليه السعاية فلا يبرأ
 عنه ولا يسعي للمعسر لانه يدعي الضمان على صاحبه ليسا به فيكون ميراثا
 للعبد عن السعاية كذا في الجرح **قوله** والولاء موقوف اي عندهما في
 الكل اي في يسارهما واعسارهما واختلافهما لان كل واحد منهما يجلس
 على صاحبه ويتبرأ عنه كذا في الجرح **قوله** حتى يتصافا اي يتفقا على
 اعتاق احدهما فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذه بيت المال كذا
 في الجرح **قوله** ففي المقتضى خلل وهو قوله ولو تخالفا يسارا سعي للورثة
 لصنده حيث هو من كلام ابن حنيفة مع انها منافاة لقوله
 مطلقا والشارح اصل المقتضى بقوله وقال يسعي للمعسر لا للمعسر
 وجعل قوله ولو تخالفا الى آخره من نمة كلام الصاحبين **قوله** بكل
 حال اي موصرا كان البايع او معسرا كما يعلم من مقابلة **قوله** مطلقا
 اي موصرا او معسرا او مختلفين **قوله** لنفا حتى الجهالة وذلك
 لان الجهالة في المقتضى عليه فتباحشت فامتنع القضاء وفي العبد
 الواحد المقتضى له بالحرية وبسقوط نصف السعاية عنه وهو العبد
 والمقتضى به وهو الحرية وسقوط نصف السعاية معلوم والمجهول
 واحد وهو الكائن منها فغلب معلوم المجهول وفي هذه بالنعكس لان
 المجهول هو الغالب فيها فامتنع القضاء لانه لا يكتفي بالتبيين **قوله**
 حتى لو اتحد المالك قال في الجرح اثار المصنف بعدم عتقها في مسئلة
 الكتاب الى انه لو اشترى ما نسا صح وان كان عالما بجنت احد
 المالكين لان كلامها يزعم انه بيع عبده وزعم المشتري في العبد قبل
 ملكه له غير معتبر كما لو فرج يده عبدا ومولاه ينكر ثم اشتراه صح

واذا صح شراؤه لها واجتباعا في ملكه عتق عليه احدها لان زعمه معتبر لان
 وزعمه بالبيان لان المقتضى عليه معلوم كذا في فتح القدير وهو يفيد ان احد
 المالعين لو اشترى العبد من المالك الآخر فانه يصح ويعتق عليه احدهما ويومر
 بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط هذا اذا علم المشتري بخلفها فان لم يعلم فالقاضي
 يحلفها ولا يجبر على البيان ما لم ترق البينة على ذلك **قوله** تلخيص المصنف ما مضى
 لو كانت البينة الاولى بالله بان قال والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم
 يكن دخل لا تلزمه كفارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعديا
 فكذلك بقبول الغموس والغموس ليس ما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا
 للبينة الاخرى انتهى وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل طلاق المريض وبها هناك
 على غلط الشارح في تصويرها **قوله** لكونه ضمان تملك اي فلا يتخلف باليسار
 والاعسار **قوله** وبعده اعسقا خرقيد به لانه لو اعتقه بعد تضمني الساكن
 المدبر ضمن المدبر المقتضى ثلث قيمته قنا وثلث قيمته مدبرا لان الاعتاق وجد بعد
 تملك المدبر نصيب الساكن وانما ضمنه الثلث الذي ضمنه الساكن فالباقية ضمانا
 على ملكه فان التدبير يتجزى وثلثا الولاء المدبر وثلثه للمعترق لان ضمان المعترق
 ضمان جنائية لا تملك كما في الجرح **قوله** ان شاء وان شاء برضييه وان شاء استحق
 العبد في نصيبه وان شاء اعتقه وان شاء كاتبه وان شاء تركه على حاله لان
 نصيبه باق على ملكه فاسد بافاد شريكه حيث سد عليه طرق الانتفاع بالبيع
 ونحوه كذا في التبيين **قوله** تخدمه اي المنكر يوما وتوقف يوما لان المقلو
 كان صادقا كانت الخدمة كلها للمنكر ولو كان كاذبا كان له نصف الخدمة ثبتت
 ما هو المتيقن وهو النصف ولا خدمة للمعسر ولا سعاية له لانه تبرأ عن ذلك
 بدعوى الاستيلاء من شريكه وبدعوى الضمان عليه ولا يمكن ان يجعل للمعسر كالمس
 لان الاقرار بمومية الولد تضمن الاقرار بالنسب وذلك لا يرتد بالرد فكل هذا
 فيكون اقراره باقيا على حاله ولا سعاية عليها للمنكر ايضا لان استدامة ملكه ممكن
 بان تخدمه يوما ويومالا ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة ولو مات
 المنكر عتقت لاقرار المقدارها كانت ام ولد له ثم تسمى في نصف قيمتها الورثة
 المنكر كذا في التبيين **قوله** والا فلي المنكر بخلاف لما في الجرح الشربلالية وغيرهما
 من ان المختلف في باب محمد ان نفقتها على المنكر ولم ينكر خلافا فان جرح ان
 النصف كلام الجرح حينئذ تكلف نفقتها في يوم الخدمة على اقرارها فان لم
 يكونوا ففي بيت المال فليراجع وطريذكر الشارح كتبها وذكر في الجرح ان نصفه
 للمنكر ونصفه موقوف **قوله** وجبايتها موقوفة لانه تعذر ايجاب موجب
 الجنائية في نصيب المنكر على المنكر لانه محجز عن دفعها بالجنائية من غير صنع منه فلا
 تلزمه الفدية كما لو باق او مات بعد الجنائية بخلاف الجنائية عليها لانه امكن دفع
 نصف الارش الى المنكر سواء كان نصيبه قنا او ام ولد فلا معنى لتوقف كذا في
 الجرح **قوله** بان ولدت اي الفتنة **قوله** وكذا لو ولدت اي ام ولد ففي هذا
 المسئلة اختلف عليه ولد ام الولد وفي الاول ام الولد **قوله** ولا سعاية اي على الولد

في الاول ولا على لولد في الثاني **قوله** خلافا لها اي حيث فلا بالبيان في اليسار
وبالسعي في الاصل **قوله** يمثله اي يمثل هذا البيان في انه صان جنابة **قوله**
فما دام حيا يومر بالبيان فان بدا بالبيان للايجاب الاول فان غنى به الخارج
عق الخارج بالايجاب الاول ويثبت ان الايجاب الثاني بينا ثابت والداخل
وقع صحيحا لوقوعه بين عبد بن فيومر بالبيان لهذا الايجاب وان غنى بالايجاب
الاول الثابت عتق الثابت بالايجاب الاول ويثبت ان الايجاب الثاني وقع
لغوا لوقوعه بين حر وعبد في ظاهر الرواية وان بدا بالبيان للايجاب الثاني
فان غنى به الداخل عتق الداخل بالايجاب الثاني وبقي الايجاب الاول بين
الخارج والثابت على حاله كما كان فيومر بالبيان وان غنى به الثابت عتق الثاني
بالايجاب الثاني وعتق الخارج بالايجاب الاول لتعينه للعق باعتبار
الثابت كذا في البحر **قوله** عتق من ثبت ثلاثة ارباعه ومن كل من غر نصفه
اما الخارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فوجب عتق رفيه
بينها فيصيب كلامها النصف اذ لا مرجح وكذا الايجاب الثاني بينه وبين الداخل
غران نصف الثابت شاع في نصه فما اصاب منه المستحق بالاول لغا وما اصاب
الفارغ من المقتع عتق فتم له ثلاثة ارباع ولا معارض لنصف الداخل فعتق
نصفه عندها وقال محمد يعتق ربه لانه ان اربد بالايجاب الاول الخارج
صح الثاني وان اريد الثابت بطل فدار بين ان يوجب الا فينصف فيعتق
نصف رقيه بينهما **قوله** بثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم تعد جواب
ما يرد على صاحب في قولها بالبحر في هذه المسئلة قال في فتح القدير استشكل
قولها بعتق النصف وثلاثة ارباع مع قولها بعدم تجزئ لا عتاق
والجواب ان قولها بعدم التجزئ اذ وقع في محل معلوم اما اذا كانت
الحكم بثبوته للضرورة وهي متضمنة لانقسامه انقسم للضرورة وهي لا تغد
من وضعها والماصل ان عدم التجزئ عند الامكان والانقسام ضروري ورده بعض
الطلبة بمنع ضرورة الانقسام لان الواقع ان كل من اعتق بعوضه الذي ذكر
لا يقد في الرق بل يسعى في باقيه حتى يخلص كله حرا فيمكن ان يقال يعتق جميع
كل واحد عندها ويسعى في ذلك القدر فينصف الماصل على قولها او قول اي
حنيفة عن انهم عنده يسعون وهم عبيد وعندها يسعون وهم احرار
والماصل ان الضرورة اوجبت ان لا يعتق جميع واحد بما لا لان يعتق
بعض فقط ثم يتاخر عتق الباقي الى اداء العاية فلا يلزمها مخالفة
اصلها ورد على ذلك الطالب بان لو عتق اكل من كل واحد ابتداء ثم يسعى
وهو حر لزم ان يكون موجب قول المولى احدا كما حار عتاق الاثنين وهو
باطل لان احدا كما لا يؤدى معنى كلاما وقد دفع عنه منع كون موجب ذلك
بل موجب عتق رقيه شائعة وانما عتق الكل من كل منها للضرورة التي
اقتضت توزيعه وحيث لزم التوزيع وجب عتق بعض وجب وقوعه
في الكل فكان التوزيع مقتضى الضرورة فوقع عتق النصف مثلا وجب

للتوزيع

للتوزيع كوقوعه موجبا لعتق الكل كقولنا اعتقت نصفك فكما يقع اعتقا
النصف اعتقا للكل اذ وقع عن موجب فكذلك يقع هنا والماصل ان لا موجب
اصلا لمخرجهما عن اصلهما وموافقة الى يوسف باحنيفة في عتق نصف الداخل
لان موجب موافقة في البحر انتهى وقد عرفت منه ان كلام الشارح لم يمت فاما في
به اسقاط **قوله** ليفيد البينة قال في المنع وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل
الوطى ليكون الايجاب كقول موجبا للبينة فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى
بجواب الايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالمعتق **قوله** غم بالايجاب الثاني
سقط الربع منصفها بينا ثابتة والمخالفة قال في العناية ولو كان هذا الكلام
في الطلاق وهن غير مدخولات ومات الزوج قبل البيان سقط من مهر الخارجة
ربعة ومن مهر الثابتة ثلاثة اثمانه ومن مهر الداخل ثمنه وهي مسئلة الزيادات
يجب بها محمد عليها حيثما ختلف نصيب لخالفة والخارجة ومودة المسئلة
واحدة والتمس في الطلاق بمنزلة الربع في العتاق لان المستحق بالطلاق
سقوطا على النصف من المستحق بالعتق لثبوت الايجاب الثاني فقبل هذا قول
محمد فلا يكون حجة لان عندهما يسقط ربه وقيل هو قولها ايضا فلا يرد
من الفرق بين العتق والطلاق وفرق بان الثابت في العتق بمنزلة المصالح
لانه حين تكلم كان له حق البيان ومصرف العتق الى ايها شاء من الثابت
والخارج فادام له حق البيان كان كل واحد من العبدين حرا من وجه
عبد من وجه فاذ كان الثابت كالمصالح كان الكلام الثاني صحيحا من وجه
لانه دار بين المصالح والعبد لانه اصاب الثابت منه الربع والداخل النصف
لما قلنا فاما الثابتة في الطلاق فترددة بين ان تكون منكوحة وبين ان تكون
اجنبية لان الخارجة ان كانت المأداة بالايجاب الاول كانت ثابتة منكوحة
فيصح الثاني فجعلت اجنبية من وجه دون وجه فيصح الايجاب الثاني فيسقط
نصف النصف وهو الربع من رعاين مهر الدخلة والثابتة فيصير كل واحدة
منها النصف **قوله** لانه لا يراحمها الا الثابتة تبع فيه المنع والفتح حيث قال لانه
لا يراحمها الا احدي الاولييتين اعني الثابتة انتهى الذي يقتضيه التعليل
مراحمها لاحدي الاولييتين بهما كما فعل في العناية لانه لو اريد المراحمه
الوقوع معها في الايجاب فالخارجة ايضا لا يراحمها الا الثابتة فلا وجه
لتخصيص الداخل بذلك فتعين ان يراد بالمراحمه المشاركة في الزوجية
وقد راحم الخارجة كل من الثابتة والداخله وراحم الثابتة كل من الخارجة
والداخله ولم يراحم الداخله الا احدي الاولييتين فيرحمينة واما الاخرى
فمطلقة بغيرين فاستحقت الداخله النصف ونصف النصف الاخر بين
الخارجة والثابتة **قوله** في طلاق بائن هذا القيد هنا وفي المثال لا بد منه
بالنسبة الى الوطى اذ لو كان الطلاق الميم رجعا لا يكون الوطى بياا الطلاق
الاخرى لحل وطى المطلقة كما صرح به في البحر ما بالنسبة الى الموت فلا فائدة
فيه فان الطلاق مطلقا لا يقع على الميتة فتعيت الاخرى كما لا يخفى **قوله**

قبل وكذا التقيل قال في البحر وهل يثبت البیان في الطلاق بالمقدمات في الزيادة
 لا يثبت وقال الكرخي يثبت بالتقيل كما يحصل بالوطئ كذا في فتح القدير **قوله**
 لا الطلاق قال في البحر قيد بالوطئ والموت لانه لو طلق احداها بغيره ان لا يكون
 بيا نالان المطلقة يقع الطلاق عليها ما دامت في العدة فلا يدل على ان الاخرى
 هي المطلقة انتهى وفيه اجمال والتفصيل ان يقال ان كانت الطلاق المجهول رجعا
 لا يكون طلاق المعينة بيا نالان رجعا كان او بيا نالان كان بيا نالان كان طلاق
 المعينة رجعا فكذا وان كان بيا نالان كان بيا نالان ما علم من ان البائن لا يلحق
 البائن **قوله** وهل التهديد بالطلاق كالطلاق لا معنى لهذا البحث بالنسبة
 لما قاله من ان الطلاق لا يكون بيا نالان الطلاق اذا لم يكن بيا نالان وهو قوي
 فلان لا يكون التهديد بيا نالان وهو ادنى اولى نعم لو كان كل من المهر والمعين
 بيا نالان له وجه كما هو ظاهر **قوله** ولو معلقا اشار به الى ان المضاف
 كذا **قوله** واجارة قال الزيلعي ولا يقال اجارة لا تختص بالملك الجواز
 اجارة الخ لا نأقوله الاستعداد باجارة الاعيان على وجه يستحق الاجارة لا يكون
 الا بالملك فيكون تعيينا دلالة وهكذا نقول في الانكاح **قوله** وايضا اي
 ايصا به كما صرح به في الفتاوى الهندية عن المحيط يعني اذا اوصى به لرجل
 فقد اراد استبقا رقه فتعني الآخر العتق **قوله** ولو غرسلتني اشار به
 الى ان التقيد بمسئلتين تبعا للهدية اتفاق **قوله** بخلاف الاقرار قال في باب
 عتق احد عبديه بغير عينه من المحيط لو قال لعبديه احدا كافر فقبل له
 ايها فريته فقال لم ارض هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك طرعا في هذا الآخر
 عتق الاول ايضا وكذا في الطلاق لان قوله طرعا في هذا اقرار منه
 بعتق الاول فرق بين هذا وبين ما لو قال لاحد من الرجلين على ان درهم
 فقبل هو هذا فقال لا لا يجب للآخر شيء والفرق ان البائن في العتاق والطلاق
 واجب عليه وهذا يجبر عليه فكان بقي العتق عن احدهما تعيينا للآخر
 للعتق ضرورة اقامة العاقل وفي الاقرار البائن غير واجب عليه ولهذا لا
 يجبر عليه فلم تفسد الضرورة لاجل ان في احدهما اثباتا للآخر كذا في
 ايمان شرح تلخيص الجامع **قوله** بكل حال اي ما بقا على البنت او لاحقا
قوله وعتق نصف الام والآخر هذا اذا تصادق فاعلم عدم معرفة المولود الاول
 وهذه المسئلة على وجوب احدهما تقدم ثانيا ان يتصادق فاعلم اولية الغلام
 فتعنى الام والبنت دونها ثانيا ان يتصادق فاعلم اولية البنت فلا يعتق
 احدا بعينها ان تدعى الام اولية الغلام والبنت صغيرة ويتك المولود
 فان جلف على نفق العلم لم يعتق احدهما خاسها ان تقيم الام بينه بعد
 ذلك على اوليته فيعتقان سادسها ان تدعى الام كالتقدم ويحكم عن البين
 فيعتقان سابعها ان تدعى الام اولية الغلام والبنت كبيرة ولم تدع
 شيئا من الحرية لنفسها ويحكم فتعنى الام خامسة ثامنها ان تقيم الام
 بينه والبنت ساكنة فتعنى الام دونها تاسعها ان تدعى اوليته ويحكم

فتعتقان

فتعتقان عاشرها ان تقيم بينة باوليته فتعتقان حادى عشرها ان تقيم
 البنت بينة باوليته والام ساكنة فتعتق دونها ثاني عشرها ان تدعى
 كذا ويحكم فتعتق دون امها كما يؤخذ ذلك من البرهان بفتح القدير كذا
 في الشريعة **قوله** كذا في الشريعة على عتق ميم اي اذا كانت
 كذلك تعذر الدعوى لجهالة من له الحق والدعوى شرط في عتق العبد
 عندنا حنيفة رحمه الله تعالى لان العتق حق العبد عنده خلافا لها وحق
 العبد لا بد فيه من الدعوى واذا انتفى الدعوى انتفى الشهادة وفي حق
 الامه انما قبلت لتضمنها تخريم الفرج وليس في عتق احدى الامتين ذنوب لان
 العتق المجهول لا يوجب تخريم الفرج عنده فتكون الدعوى شرط فيه **قوله**
 الا ان تكون في وصية بان شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته اورد بر
 احدهما ولو في صحته كذا في الهن **قوله** في الصحة خصها بالذكر لغير ما اذا
 كان التدبير في المرض بالاولى **قوله** على الاصح وقال بعض شايخنا لا يقبل
 لان العتق في الصحة ليس بوصية كذا في التبيين **قوله** ولا يرفعونه المناصب
 ان يقول ولا يعرفان **باب الحلف بالعتق قوله** ولو لئلا اثباتا
 به لئلا ان المراد باليوم هنا مطلق الوقت لانه اضيف الى ما لا يستدرك في الهند **قوله**
 لان المعنى يوم اذ دخلت اشار به الى ان اضافة يوم الى الدخول اخذ بالمحل
 وسيل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب ان يوما مضى الى اذ المضافة
 الى الدخول قال في الفتح والمراد باليوم هنا مطلق الوقت حتى لو دخل ليعتق
 ما في ملكه لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما اضيف
 الى اللفظ اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ لا يلاحظ ولا كان المراد يوم وقت
 الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييدا
 لليوم لكن اذا اراد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت الدخول ونحن نعلم
 شله كثيرا في استعمال الفصح كحق ويومئذ يفرج المؤمنون بنصره ولان
 يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفتح المؤمنون
 ولا يوم وقت يغلبون يفرجون ونظائر كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره
 فعرف ان لفظ اذ لم يذكر الاكثر للعوض عن الجملة المحذوفة او عماد اللفظ
 التوسيع لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا لم يلاحظ معناها ومثله كثير
 في اقوال اهل العربية في بعض الالفاظ لا تخفى على من له نظر فيها **قوله** لان
 اي باعتبار متعلقها لان التقدير كل عبد ثابت له وثابت اسم فاعل وهو
 الحال **قوله** مملوك كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النصب **قوله** وان
 مات عتقا من الثلث لان مجموع هذا التركيب ايجاب عتق وايضا ايضا
 بقوله بعد موت ولا اعتبر من الثلث في حيث الجهة الاول يتناول المملوك
 حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما استقر
 من ان الوصية يعتبر فيها كل من الجهتين الا يرى انه يدخل في الوصية
 بالمال لا لولا فلان ما يستفاده ومن يولد له بعدها فيصير كانه قال عند الموت

كل مملوك املاكه فهو حر كذا في النهر **قوله** على الصواب تخطيطه لصاحب
الجبتي في قوله لا يدخل العبد المرحون والماذون في التجارة كذا ذكر في البحر
قوله دين اي لانه نوى تخصيصه لعام فقد نوى ما يحتمل لفظه فصدق
ديانه لكنه خلاف ظاهر اللفظ فلم يصدق قضاء **قوله** ولو شهدنا فلا
قال في الفتح ولو شهدنا فلا نأكله كمالها فان شهدنا بحداد جازت شهادتها
لانها على يدهما بالكلية وعلى نفسها بوجوه الشرط وان ادعاه ابوها
فصعد الى يوسف بن باطلة وعند محمد جازية لانه لا منفعة في المشهود
به لا يهينها فخير يعتبر بالمنفعة لشبهة التهمة في يوسف جيبين حجر الدعوى
والاكتفاء لان بشهادتهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه **باب**
العنق على جعل قوله اعنق عبده على ما كان مثلاً يقول انت حر على انك
درهم او بائع درهم او على ان تعطيتي الف او على ان تؤدي لي الف او على
ان تجتني بالف او على ان لي عليك الف او على ان تفديها الى اوقال
بعتك نفسك منك على كذا او وهبت لك نفسك على ان تفوضني كذا كذا
في البحر **قوله** صحيح معلوم الجنس والقدرة قال في النهر في المسئلة مقيدة
بان يكون العوض معلوماً فلو قال على درهم لم يجز على القبول لان مثل
هذه الجملة لا تكون في المعاوضة كذا في الشرح ولو قال على ثوب او دابة
ولو ان به وسطا او جدياً لان مجهول الجنس لا يصلح عوضاً وان يكون
صحيحاً فلو قال على كذا من الخمر لم يجز ايضا وان كان يعتق بقوله **قوله**
صار ما ذونا له دالة قال في النهر صار العبد ما ذونا له في التجارة ضرورة
الحكم الشرعي بصحة هذا التعليق واستعفاء به اثار من العنق عند الاداء
وذلك يقتضي ان يتمكن شرا من الاكتساب بالتجارة لا التكرار لانه
خسة يلحق المولى عارها مع انه لو اكتب منه وادى عنق **قوله** تردد
فيه في البحر حيث قال ولم اصرح بان لو جرح على هذا العبد لما ذون له
يصح جرحه وقد يقال انه لا يصح جرحه لان الاذن له ضروري لصحة التعليق
باداء المال وقد يقال انه يصح لما انه يملك بيعه فيملك جرحه بالكلية **قوله**
خلاف مبناه على اقصار الاداء على المجلس وعدمه قال في التبيين ثم ان قال
ان ادبت الى يقتصر على المجلس وعن اي يوسف انه لا يقتصر حق لوباعه ثم
اشتراه وادى يجز على القبول ويعتق لانه تعليق محض فلا يقتصر
على المجلس كما في التعليق بسائر الشروط وكذا اذا قال متى ادبت او اذا ادبت
وجه الظاهر ان هذا بمنزلة التعليق بمشينة العبد لتخييره بين الاداء
والامتناع ولو قال ان ثلثت فانت حر يفتى به فكذا هذا بخلاف متى
واذا لانها للوقت على ما بينا في الطلاق **قوله** وعنق بالتولية هذا غلط
لانه يقتضي ان المكتتب لا يعتق بالتولية مع انه ايضا يعتق بها كما صح
به الزيلعي فالواجب عدم ذكرها هنا **قوله** وامر غيره بالاداء مثله ما اذا
مد يوت العبد عنه كما لا يخفى فلو اسقط التبع كان اخيراً **قوله** وكذا

لو ابراء قال في البحر الخامسة لو ابراء المولى العبد عن الف لم يعتق ولو ابراء المالك
عتق وكذا ذكرها والظاهر انه لا موقع لها اذ الفرق انما يكون بعد
تحقق ابراء في الموضعين والبراء لا يتصور في هذه المسئلة لانه لا دين على
العبد بخلاف الكتابة انتهى يمكن ان يجاب بانه يكفي في الفرق عتق المكتاتب
اذ اقال له مولاه ابراء عن بدل الكتابة لصحة ابراءه عنه لانه دين وعمر
عتق لمعاقب عتقه على الاداء اذا ابراءه لعدم صحة ابراءه **قوله** قبل التعليق
ظرف لكسبه لا لادى **قوله** وباذ لا مثلها متى كما في البحر **قوله** دين صحيح يصح
التكفل به فيه ان قبل الاداء لا دين لان السيد لا يستوجب على عبده ديناً وبعد
الاداء لا دين ايضا فلا معنى لهذا الكلام بل ذكر هذه المسئلة غلطاً ومحلها
اول الباب عند قول المتق اعنق عبده على ما كان فقبل العبد في المجلس
عتق كما فعله في البحر حيث قال فاذا قبل ما حرام وما شرط دين عليه حتى
تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المنافي وهو قيام لرق على ما
قوله عشر من صوابه عشر من على انه مفعول الموفية **قوله** هو الاصح رد على ما في
غاية البيان من انه ينبغي ان يعتق كماله من صدر من اهل مضاف الى المخل
وان كان المبت ليس باهل للاعتاق ولان القبول لم يعتبر في حالة الحياة فاذا لم
يعتق بالقبول في حالة الوفاة الا باعتاق واحد منهم لا يكون معتقاً بعد
الوفاة ايضا فلا يبقى فائدة لقبوله بعد الموت انتهى وحاصل الرد ما ذكره في
البحر من قوله وجوابه ان العنق الحكمي وان كان لا يشترط فيه اهلية
بشرط قيام المالك وقت وهذا قد خرج عن مكان المعتق وبقي للوارث ومتى
خرج عن ملكه لا يقع بوجوه الشرط مع وجود اهلية فبان انك عند عدمها
وقوله انه لا فائدة لقبوله بعد الموت ممنوع لانه لو اقبول لم يصح اعتاق
الوصي والقاضي لعدم الملك ولم يلزم الوارث الاعتاق **قوله** بحث في البحر
الثاني حيث قال وقد وقع الاستفتاء عما اذا حرره على خدمته مدة معينة
وقبل العبد وعتق وكان له زوجة واولاد فاحكم نفقته ونفقة زوجته
له مال فانه لا يتفدى للاكتساب بسبب خدمة المولى هذه المدة فلم ارفيه
نقلاً وينبغي ان يشتغل بالاكتساب لاجل الاعتاق على نفسه وعياله الى ان
يستغني عن الاكتساب فيخدم المولى المدة المعينة لانه ان لم يستغني ادرك البذل
فصار كما اذا اعتقه على مال ولا قدرة له عليه فانه يورث في الميراث **قوله**
والمصنف الاول اي وبحث المصنف الاول اي حيث قال ويمكن ان يقال
بوجوبها على المولى في المدة المذكورة ويجعل الموصى له بالخدمة فان
النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه مجبوراً بخدمته
والبحر هو الاصل في هذا الباب اصله القاضي والمفتي فان مرض فينبغي ان
تفرض نفقته في بيت المال بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض فان نفقته
على مولاه انتهى والذي يظهر ما في البحر وقياسه في المنع على الموصى به قياس
مع الفارق فان الموصى به يخدم الموصى له في مقابلة شيء فذلك كان نفقته

عليه أما هذا فإنه يخدم في مقابلة رقبته فكان كالمستاجر ممل **قوله**
 في الطلاق لأن المرأة سلم لها بضعها بالطلاق وهو غير مال ولا متقوم
 فتأوت الأجنبية فصح الاشتراط عليه بخلاف العتاق فإن العبد سلت له
 نفسه وهي مال كما علم في باب الخلع **قوله** ضم عني وتركه بدل من وجبته بدل
 مفصل من مجمل **قوله** قيمتها بدل من السعاية **باب** **التدبير**
قوله ولو معنى مبالغة على قوله مطلق موته يعني لا فرق بين أن يكون مطلق
 الموت مطلقا لفظا ومعنى كانت حرب بعد موت أو معنى فقط كان مت إلى
 مائة سنة فإنه وإن كان مقيدا لفظا لكنه مطلق معنى إذا كان مثله
 لا يعدلها **قوله** ١ صلا أي لا مطلقا ولا مقيدا **قوله** هو المختار وهو
 رواية الحسن عن أبي حنيفة لكن ذكر قاضي خان أن على قوله أصح أنها هو
 مدبر مقيد وهكذا ذكره في التنايع وجوامع الفقه كذا في البحر **قوله**
 وذكرناه في شرح المتن في عبارته عن الثاني أوصى لعبد به من ماله يعتق
 بعد موته ولو يجزى لا أدل على عبارة عن الشيء المبهمة والتعيين فيه الورثة
 بخلاف السهم فإنه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية **قوله**
 ثم ذهب عقله إلى عقل السيد **قوله** ولا رجوع تكرار مع قول المتن ولا يقبل
 الرجوع **قوله** ويزاد مدبر السفينة في الخاتمة يصح تدبير المحجور عليه
 بالسفينة ويموته يسعى في كل قيمته وإن وصية المحجور عليه بالسفينة بالثلث
 جائزة انتهى فيطلب الفرق ولعل لفرق هو أن التدبير ثلاثي آلات
 بخلاف الوصية فإنها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا تلاف فيها
 كذا في النهر والمراد بقوله يسعى في كل قيمته كل قيمته مدبر كافي البحر **قوله**
 ومدبر قتل سيده يعني إذا قتل المدبر سيده عتق وسعى في قيمته وإذا
 قتل الموصي له الموصى فلا شيء له والعللة فيها أنه لا وصية لقاتل وسياتي
 تفصيله **قوله** قيل نعم قال في البحر في الظهيرية فإن باعه وقضى
 القاضى بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكرن ذلك قسما للتدبير حتى لو عاد
 إليه يوما من الدهر روجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لأنه
 يبطل بقضاء القاضى ما هو مختلف فيه وما هو مختلف فيه لزوم التدبير
 لا صحة التعليق فينبغي أن يبطل وصف الزوم لا غير **قوله** نعم لو قضى
 بطلان بيعه صار كالحراى في سائر الفساد إلى القن أن ضم إليه في صفقة
 قال في البحر سياتي في البيوع أن بيع المدبر باطل لا يمكن بالقض فلو باعه
 المولى فزعه العبد إلى قاض حنفى وأدعى عليه المشتري فيحكم الحنفى بطلان
 البيع ولزوم التدبير فإنه يصير متفقا عليه فليس للشافعى أن يقضى
 بجواز بيعه بعده كما في فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد فينبغي
 أن يكون كالحراى فلو جمع بينه وبين من يبيع في الفساد إلى القن كما سبق
 أن شاء الله تعالى في محله **قوله** لبقاء ملكه في الحجة تبع فيه الدرر واعتزله
 في الشربلية بأن الملك في المدبر كامل لعقده بقوله كل مملوك في حد **قوله**

ومات مجمل اسم فاعل من المضاف أي لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين
قوله كما بسط في الجوهر حيث قال وإن جنى المدبر على مولاه أن كان عتدا
 يجب القصاص لأنه مع مولاه فيما يوجب القصاص كالأجنبي فعلى هذا
 إذا قتل مولاه عتدا وجب عليه أن يسعى في جميع قيمته لأن العتق وصية
 وهي لا تسلم للقاتل إلا أن فسح العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه
 قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار أن شاؤوا يحلوا القصاص وإن شاؤوا استوفوا
 السعاية ثم قتلوه ولا يكون اختيار السعاية سقطا للقصاص لأنها عوض
 عن الرق ولا عوض عن المقتول وإن قتل مولاه خطأ فالجناية هدر
 وكذا إحياء دون النفس إلا أنه يسعى في قيمته لأن العتق وصية ولا وصية للقاتل
 وأما جنايته على عبيد مولاه أن كانت عتدا فله المولى القصاص وكذا أحد
 العبدين إذا قتل الآخر عتدا وهما الواحد ثبت للمولى القصاص ولو كانت جناية
 المدبر على عبيد مولاه خطأ في هدر لأن المولى لا يثبت له على مدبر دين
 وكذا المولى إذا جنى على مدبره جناية هدر لأنه على ملكه وأما المولى
 إذا قتلت مولاه فابها تعتق لأن القتل موت فإن كان عتدا قصص
 منها وإن كان خطأ لا شيء عليها من سعاية ولا غيرها لأن عتقها
 ليس بوصية بخلاف المدبرة فإنها تعتق من الثلث وتسعى في جميع
 قيمتها يعني إذا قتلت مولاه خطأ كان رد الوصية للقاتل
 وهو حينئذ مكاتب وقيل المدبرون قال في المخ وعلى ثبتي الحكم
 فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده انتهى لكن في الشربلية ولا
 يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته لوجود العتق المعلق بوجوه شرطه
 فلا يتوقف عتقه على رد السعاية وثبت له أحكام الأحرار ومن قال أنه
 يبقى على حكم الأرقاء إلى أداء السعاية لم يحرك الحكم ولنا فيه رسالة سميتها
 ابقاظ ذوي الدراية لوصف من كلفا سعاية انتهى وحاصل ما ذكره
 فيها أنه يعتق ويسعى وهو حر اتفاقا وإن ما يخالفه مردود وإن اردت
 بسط الكلام في هذا المرام فالرجع إليها **قوله** يحيط أي يدين بحيط بجميع
 ماله الذي من جلته المدبر وبرقبة المدبر أن لم يكن مال سواه **قوله**
 فلا خيارات العتق قال في الفتاوى الهذلية عبد بن رجلين و
 أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتل المدبر نصيب
 المدبر وللشريك الساكن في نصيبه خيارات خمسة أن كان المدبر موصيا
 أن شاء المدبر نصيبه كما يدبر وكان مدبرا بينهما فازامات أحدهما عتق
 نصيبه من الثلث وسعى في نصف قيمته للثاني إذا مات الآخر قبل
 أخذ السعاية بطلت السعاية وإن شاء اعتق فإذا اعتق صح عتقه
 والمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبرا ولولا بينهما والعتق
 أن يرجع على العبد بضمن وإن شاء المدبر اعتق وإن شاء استغنى العبد
 وإن شاء استعاه فاعتق إذا أدى ذلك النصف والمدبر أن يرجع على

العبد فيستسعيه فاذا ادى عتق كله وان مات المدبر قبل ان ياخذ
السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء
تركه كذلك فاذا مات بكنة نصيبه موروثا عنه للورثة فيكون الخيار
للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف
من الثلث ولغير المدبر ان يستسعي العبد في نصف قيمته والورثة بينهما
وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا ولو لا كله للمدبر والمدبر
ان يرجع ما ضمن على العبد وان لم يرجع حق مات عتق نصيبه من ثلث
المال وسعى للنصف الآخر كما ملأ للورثة وخيارات اربعة ان كانت
المدبر معسرا وليس له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية انتهى
قال في الجوهر وعندنا قد صار العبد كله مدبرا بتدبير واحد وهو
ضامن لنصيب شركه موسرا كان او معسرا لان ضمان النقل لا يختلف
باليسار ولا عسار فاذا مات عتق من الثلث والورثة كله له **قوله** وذكر
المصنف في البيع الفاسدان ولدا المدبر كابية ونصه وولد المدبر كهي
انتهى وهو مردود قال في البحر وولد المدبرة بمنزلة كالحرة فيعتق بموت
سيد امه ان كان التدبير مطلقا اما ولد المدبرة تدبيرا مقيدا فلا يكون
مدبرا او وقع في نسخ الهداية ان ولد المدبر مدبرا بالتدبير ليس صحيحا لان
التبعية انما هي للام لا للاب انتهى ويمكن الجواب عن المصنف والهداية
بان لفظ المدبر يتناول الذكر والانثى ويكون المادى في عبادتهما انثى
بقريته ما قدمناه من ان الولد يتبع الام في التدبير لا الاب ويدرك
على ما قلنا من شمول المدبر المذكور للمؤنث ما نقله في البحر في باب
الحلف بالدخول عن الفتح ونصه لوقا كل ملوك الى حروله جارية
حامل فان الحمل تدخل فيعتق الحمل تبع كالحرة في الهداية بناء على ان لفظه
ملوك اما لذات متصفة بالملوكية وقيد التذكير ليس جزء المفهوم وان
كما في التانيث جزء مفهوم ملوكة فيكون ملوك اعم من ملوكة فالثابت فيه
عدم الدلالة على التانيث لا الدلالة على عدم التانيث واما ان استواء
استمر فيه على اعمية فوجب اعتبار كذلك كذا في فتح القدير **قوله**
فقال واما تدبير الحمل فكيفه هذا التركيب يقتضي ان المصنف ذكر
مسئلة تدبير الحمل في البيع الفاسد وليس كذلك وعلى فرض ذكرها
هناك فلا معنى للتفريع بقوله ففان كما لا يخفى والذي يظهر ان النسخ
محملة وصلاحيها ما باسقاط قوله ففان واما بان يكون التدبير
ان ولد المدبر كابية واعترضه في البحر فقال لولد يتبع الام لا الاب
والله اعلم فلترجع النسخ ورجحه الكمال اي رجع ما قال زفر قال في
البحر او يترداده بين الموت والقتل كقوله اذا امت او قتلت فليس مدبر
مطلق عندنا يوسف لانه علقه باحد الشقيين والقتل وان كان موتا
فالموت ليس بقتل وتعليقه باحد الامرين يمنع كونه عزيمة في احدهما

خاصة

خاصة فلا يصير مدبرا ويجوز بيعه وقال زفر هو مدبر مطلق ودخوله في
فتح القدير بائنه احسن لان التعليق في المعنى مطلق وموت لانه لا ترد في كون
الحاكم احدا من من الموت قتلا او غير قتل فهو في المعنى مطلق الموت كيف ما
كان **قوله** بعد موت وموت فلان مثله ما اذا قال بعد موت فلان وموت كذا في البحر
قوله فيصير مطلقا جواب المفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار الان
مدبرا مطلقا فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعوا
كما في الفتاوى الهندية عن المحيط **قوله** في الاصح راجع لكل من العتق من كل المال
وجواز البيع وفي الظهيرية لوقا لا انت حر قبل موت بشهر كان مدبرا مقيدا
فاذا مضى شهر صار مدبرا مطلقا عند بعض المشايخ لتعلق العتق بحد الموت
وعند البعض بقي مدبرا مقيدا لتعلق العتق بموت ومضى شهر يتصل بموت انتهى
وفي الحانية ولو مات بعد شهر قيل يعتق من الثلث وقيل من جميع المال
لان على قول ابن حنيفة يستند العتق الى الشهر وهو كان صحيحا فيعتق من
كله وهو الصحيح انتهى وفي المجتبى لوقا لا انت حر قبل موت بشهر فليس مدبرا وان
كانه يعتق بعد موته ويجوز بيعه ثم اذا مضى شهر قيل لا يجوز بيعه لانه
صار مدبرا مطلقا واكثر المشايخ على انه يجوز بيعه وهو الاصح كذا في البحر
باب الاستيلاء قوله ولو سقط اي مستبينا بعض
خلقه فان لم يستثن شي لا تكون ام ولد وان ادعاه المولى كذا في البحر **قوله**
ولومدبرة اي ويجمع لها سببا الحرة فتكون مدبرة وام ولد وما فوق
صاحب البدائع بطل التدبير لان امية الولد انفع لها لانها لا تسعى
فغناه كما في الذخيرة انه لا يظهر حكمه بعد ذلك فكانه بطل لانها تعتق
من جميع المال كذا في البحر فانه قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت خور
في قوله كل مدبر حر **قوله** ولو با استدخال منيه فرجها قال في البحر
واطلاق الولادة من السيد فمثل ما اذا كان يجامع منه او يغرم لما في المحيط
عن ابن حنيفة اذا عالج الرجل جارية فيمادون الفرج فانزل فاختت المجارية
ما في شيء فاستدخلته فرجها في حد فان ذلك فعلت المجارية وولدت
فالولد ولده والمجارية ام ولده **قوله** باقراره متعلق بولدت **قوله**
ولو جامل حال من الامه والعامل فيها وهو ولدت عامل في صاحبها
فيصير التدبير ولدت حال كونها حاملا ولا معنى له ولو جعلناه حالا
من الاقرار لا يصح ايضا لان الاقرار المذكور هو الاقرار بالولادة فيصير
التدبير ولو كان الاقرار بالولادة حال كونها حاملا اللهم الا ان يراى كذا
بقطع النظر عن الاضافة فيصير التدبير ولو كان الاقرار بالولادة حال كونها
حاملا **قوله** فيثبت بلاد عوة يعق ولا يجوز له نفيه ان وطنها وحصنها
ولم يعزل عنها فان لم يحصنها او عزل عنها فعن ابن حنيفة يجوز نفيه
وعن ابن يوسف لا يجوز اذ وطنها ولم يستبرئها عزل عنها ولا حصنها
اولا وعن محمد لا ينبغي ان يدعيه اذا لم يعلم انه منه كذا في التبيين **قوله**

كما استلاد معتوه ومجنون قال في المجتبى يصح استلاد المجنون وهو
مشكل لان الدعوى لا تتصور منه فهذا ان صح يستثنى كذا في البحر ويمكن
ان يكون من ولده كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته الا انه يفرق بينهما
بالنفق والضرب والموضع موضع تامل فتدبره كذا في النهر وقال في المنع بعد
سياسة كلام البحر والظاهر انه لا يطلع على قول قاضي القضاة ابن وهبان في
منظومه وذو عته او جنة ولدت له ولم يدعيه ام ولد قضيت
قال شيخ الاسلام عبد البر الصيرفي ولدت ونصير للامة المنكحة للمعتوه
او المجنون المفهومة من السياق وفي قوله لذى عته او جنة ومسئلة البيت
ما في القنية مرتوما فيه لجم الائمة البخاري ومتى ولدت الجارية من موكها
صارت ام ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعوته للقضاء ولهذا يصح استلاد
المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منها انتهى وعامة المصنفين لم يستشعروا
هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه لا يثبت النسب في
ولد الامة الا بالادعاء انتهى كلام المنع ومعنى البيت على ما قاله عبد
البر ان المعتوه او المجنون اذا تزوج امة وولدت منه ثبت نسبه بلا
دعوة لانه ولد للنكاح ثم اذا ملكها يوما ما صارت ام ولد له اما اذا كان
له جارية يطاؤها فولدت فانه لا يثبت ولدها في القضا لعدم امكان
الدعوة الا ان سم ما قاله في النهر من دعوة وليه ولم يتم واما في الديانة
فيثبت كما هو صريح القنية وحديث فلا يصح الاستهاد بكلام القنية
على البيت كما لا يخفى **قوله** اي ملكها نعيم للشر **قوله** كلا او بعضا نعيم
للصير المفعول **قوله** وكذا لو استولدها بملك عطف على قوله او ولدت
من زوج اي وكذا تكون ام ولد لو استولدها ثم استحققت او لحقت بملكها
قوله فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك هذا لا يخفى في مسئلة الاحتقا
لانه لم يقع فيها عتاق متكرر فانه وطئها على انها ملكه فلما استحققت
تبين انها لم تكن ام ولد بل هي قنية المستحق وينبغي ان يكون ولدها حرا
بالقيمة لانه مغرور فاذا اغتراه من المستحق صارت ام ولد لكان فليس تكرار
الاعتاق واما مسئلة الحاق في تصور فيها تكرار الاعتاق لكن لا على تصور
الشاحح بل صورتها على ما في البحر عن المحيط رجل عتق ام ولد ثم
ارتدت وسبت وملكها تصير ام ولد له لان سبب صيرورتها ام ولد
قائم وهو ثبات النسب منه فاذا عتق المدبرة ثم ارتدت وسبت
فملكها لا تصير مدبرة لان اعتاق المدبرة وصل اليها بالاعتاق وبطل
التدبير فلا يبقى عتقها معلقا بالموت بخلاف الاستلاد فانه لا يبطل
بالاعتاق ولا يرتد اذ لقيام سببه وهو ثبات النسب الاول انتهى فكان على
الشاحح ان يقول او اعتقها فلحققت ثم ملكها **قوله** وقد مر في قوله فلا
يباع المدبر في آخره **قوله** في ثلاثة عشر قال في البيع انفا من البحر في
فتح القدير هنا علم ان ام الولد تحالف المدبر في ثلاثة عشر حكما لا تضمن

بالغصب

بالغصب وبالاعتاق وبالبيع ولا تسلي لغيرهم وتعق من جميع المال واذا استول
ام ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينفذ القسمة
بحران بيعها وعليها لعدة بموت السيد او عتاقه ويثبت نسب ولدها بلا
دعوة ولا يصح تدبيرها ويصح استلاد المدبرة ولا يملك الحنفى بيع ام ولده
ويملك بيع مدبره وصح استلاد جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في
التلخيص انتهى **قوله** ولو قضى بحراز بيعها اي قضى به قاض ظاهري لان داود
الظاهري يقول بحرازه قال الزيلعي وحكي عن ابي سعيد البرزعي شيخ الكرخي
انه خرج حاجا من بردعة فوصل يوم الجمعة بغداد فرأى بعد صلاة الجمعة
قوما جلوسا للنظر وفيهم داود الظاهري فساله حنفى عن بيع المولود فقال
يجوز بيعها لان بيعها كان جائزا قبل العلوق بالاجماع فحقن على هذا الاجماع
حقى ينعقد اجماع آخر لان ما يثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله فتح الحنفى
فانه لا يقبل القياس وحذا الواحد لا يوجب اليقين فقال ابو سعيد جميعا
على عدم جواز بيعها بعد العلوق لان في بطنها ولذا حرر فحقن على هذا الاجماع
حقى ينعقد اجماع آخر فتحير داود فاقطع فلما رأى وهنه وهن اصحابه في
الفقه ترك الخروج الى الحج وجلس للتدريس فاجتمع اصحابه داود عند أبي سعيد
وكان على ذلك حتى سمع مناديا يقول فاما الزيد فيذهب جفاء وأما ما
ينفع الناس فيمكث في الارض فما لبث ساعة ان قرع انسان بابها خديع
بموت داود فاستقدم من بعد ذلك **قوله** لم ينفذ هذا عند محمد وعليه الفتوى
وقال ينفذ والخلاف مبنى على خلاف في مسئلة اصولية هي ان الاجماع المتأخر
هل يرفع الخلاف المتقدم عندها لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة
رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع كذا في المنع **قوله** امضاء هذا فيما اذا كان
القاضي الثاني ايضا ظاهريا **قوله** وبطلان هذا فيما اذا كان القاضي الثاني
غير ظاهري واما احتجج الى القاضي الثاني هنا لان الخلاف في نفس القضية فيحتاج
الى قاض آخر ليرفع الخلاف **قوله** او وطئ ابنه مله ان يطاها واحد من
اصوله او فروعه **قوله** او المولى امها مله ان يطأ المولى واحدة من
اصولها او فروعها **قوله** فحينئذ اي فحينئذ حرمت عليه باحد هذه الاشياء
قوله لا كثر من ستة اشهر الا في ستة اشهر فاكثر كما لا يخفى **قوله** ثبت
بالدعوة اي في جميع الصور المتقدمة **قوله** كذبه استبرأها قبله قال في
البحر فاذا بالزواج انه لا يجب عليه الاستبراء قالوا هو مستحب كاستبراء البائع
لاحتمال انها جلبت منه فيكون النكاح فاسدا فكان تعرضا للفساد انتهى
وهذا يقتضى انه لو استبرأها فزوجهها فولدت لاقول من ستة اشهر من الزواج
لا يثبت نسبه من المولى مع انها علق قبل النكاح على ملكه فيلحق ان
يثبت بلاد عوة وان استبرأها لم ينفذ وكذا عبارة الفتاوى الهندية
ونصها والمولى ان يزوجهها ولا ينبغي ان يزوجهها حتى يستبرأها بحضرة
كذا في البداية وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لاقول من ستة اشهر فهو

من المولى والنكاح فاسد انتهى فتأمل **قوله** للمعتدة أى معتدة البائنة
قوله لعدم اللعان لأن شرط اللعان قيام الزوجية بأن تكون منكوبة أو
معتدة رجعي كما تقدم في بابه **قوله** يرى ذلك أى يرى عدم صحة نفى
الولد **الثاني قوله** يعنى الكافر يشمل الحر من أن احكامنا لا تجري عليهم
قوله في ثلث قيمته أى قنا وكان المناسب أن يقول في قيمته كما قال المتن
في أم الولد في قيمتها أو يقول في ثلث قيمته فتأمل قال هو في أم الولد
في ثلث قيمتها **قوله** ولو مع ابنه بالنون بعد الموحدة أى ولو
كان المدعى شريكاً مع ولده وفي بعض النسخ بالياء المشناة تحت بعد
الموحدة وهو غير صحيح ويبدل لما قلنا عبارة الجرح ونصها وشمل ما إذا
كان المدعى منها الأب كما إذا كانت مشتركة بين الأب وابنه فادعاء الأب
صحيح ولزمه نصف القيمة والعقد كالأجنبي بخلاف ما لو استولدها ولا
ملك له فيها حيث لا يجب العقد عندنا والفرق بينهما أن الجارية مأمور
تكن ملكاً مست الحاجة إلى اثبات الملك له فيها سابقاً على الوطئ
لأنه يكون فعله زناً ومضى كانت مشتركة بينهما فقيل الملك في شق من
تكنفى الآخر ج فعله من أن يكون زناً فلا تنس الحاجة إلى اثبات الملك
سابقاً على الوطئ فلذا يجب نصف العقد كذا في الظهيرية **قوله** فله
بيعها قال في الجرح أطلق في المدعى فشمول الجرح المكاتب فإذا ادعى المكاتب
ولم يأمه المشتركة فالحكم كذا كما في البدائع وفي الظهيرية وإن كانت
بين حر ومكاتب فادعى المكاتب وحده ثبتت شبهة ضمن نصف قيمتها
للشريك وقال أبو يوسف نصيب الشريك بحاله كما كان يستعمله كل واحد
منها يوماً فإذا عجز المكاتب كان له أن يبيعها لأن حكم الاستيلاء في نصيب
المكاتب بصفة الأقرار ولم يثبت دليل أنها تباع بعد العجز انتهى كلام
الجرح **قوله** كلام الظهيرية محتاج إلى البيان فقوله ضمن نصف قيمتها
للشريك أى ضمان تملك فدخل نصيب شريكه في ملكه وبصير كلها ملكاً
له وأم ولد ثم أن عتق بآداء بدل السعاية استقرت أمومة ولدها وإن
عجزت ذات الأمومة ولدها لأنه لا جاز أن تبقى أم ولد للعبد لعدم ملكه
ولا للسيد لأنه لم يستولدها فتعين أنها قنة للسيد فإن عتق العبد وملكها
يوماً من الدهر صارت أم ولد له وقوله وقال أبو يوسف نصيب الشريك
بحاله يريد عليه أن أبا يوسف كجهد لا يقول بجري لا سيلاً كما كتدبير
والاعتاق فكيف قال بجري به هنا والجواب أنه أمومة الولد في نصيب
المكاتب لما لم تكن مستقرة لزوالها بالعجز لم توارث في نصيب الشريك وقوله
فإذا عجز المكاتب من نعمة قوله أى يوسف وقوله كان له أن يبيعها أى
كان شريكاً للمكاتب أن يبيع نصيبه منها لأن حكم الاستيلاء وهو عدم جواز
البيع في نصيب المكاتب كائناً بسبب صفة هي قرار المكاتب بالولد لم يثبت
ذلك الحكم بدليل أن سيداً لمكاتب يبيعها بعد عجزه هذا ما ظهر في حل

هذه الجملة والله تعالى أعلم بالمراد وإذا سمع هذا الفهم كان قول الشارح فله بيعها
غير صحيح لأنه من كلام أبي يوسف كما رأيت **قوله** قدم من العلوق في ملكه قال في
الفتح إذا حلت على ملك أحد هارقة فباع نصفها من آخر فولدت يعنى لتمام ستة
أشهر من بيع النصف فادعيه بكونه الأول أو لكونه العلوق في ملكه انتهى وكان
المناسب أن يقول يعنى لا قل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكونه العلوق
في ملكه وبدليل ما ذكره في مسألة النكاح كما ستسمعه **قوله** ولو نكح قال في
الفتح إذا كان المملوك على ملك أحد هارقة فباع نصفها من آخر فولدت لا قل من
سبعة أشهر من الشراء فادعيه في أم ولد الزوج فإن نصيبه صار أم ولد له والاستيلاء
لا يحتمل التجزئ عندها ولا بقاء عنده فيثبت في نصيب شريكه أيضاً **قوله**
كما مر في قوله إذا لم يخرج عليه **قوله** أن حلت في ملكها بان ولدت لسته
أشهر فأكتر من يوم الشراء كذا في الجرح **قوله** لا لو اشتراها حبلى بان ولدت
لا قل من ستة أشهر من وقت الشراء ومثله ما إذا اشتريها بعد الولادة كما في الجرح
قوله وكذا الحكم عند إتمام لو كثر الوأى وكذا يثبت الولد من المرحوم وإن كثر الوأى
وقال أبو يوسف يثبت نسب من اثنين ولا يثبت نسب من الثلاثة وعند محمد يثبت
من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة فقط وهو رواية الحسن بن زياد
عن الإمام كذا في الجرح **قوله** ولو نساء قال في الجرح في غاية البيان لو تنازع فيه امرأتان
قضى بها أيضاً بينها عند أبي حنيفة وعندنا لا يقضى للمرأتين وكذلك يثبت
عند أبي حنيفة للحسن ولو تنازع فيه رجل وامرأتان يقضى بينهما عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ومحمد يقضى للرجل ولا يقضى للمرأتين وإذا تنازع فيه رجلان
وامرأتان كل رجل يدعى ابنه من هذه المرأة والمرأة لا تصدق على ذلك فعند
أبي حنيفة يقضى بين الرجلين ولا يقضى بين المرأتين **قوله** في القنة لا في المولد
بقى الكلام في المدبر والمكاتب هل تجزئ عتقها فليراجع **قوله** كما سيأتي في
كتاب المكاتب **قوله** أحلها من مولاها أى زوجها منى ولا جاز أن يكون أحلاً
بالتام ببيع وتحرر وأما كانت ملكه فينا في قوله ولو ملكها بعد تكذيبه يوماً
ثبت النسب ولا جاز أيضاً أن يكون يعنى أن نزل في وطنها وأما كان زناً ولا يثبت
النسب **قوله** والألا لأحاجة إليه لأنه يفيد ما أفاده الشق كقول المذكور في
المتن فمعه هو أعم منه لصدقه على ما ذكر به فيها لكنه مفهوم بالمولد في الإحاجة
إلى ذكر ما يفيد **قوله** وقوله الزيلعي هذا الجواب لصاحب المنع وفي نسخة قال
وقوله الزيلعي وعليها فغير قال للمصنف لكنه لا يدل عليه ويحتمل أن يكون أصل
النسخة قال المصنف وقوله الزيلعي فلتراجع النسخ الصحيحة **قوله** ولو مكاتبه
أى ولو كان مولى أمة مكاتب المدعى فيكون المولى الذى هو تفسير الصغير الذى
هو فاعل لتكذيب شامل للمكاتب في المسئلة الأولى وللسيد الجارية في الثانية
قوله ثبت النسب راجع لقول الشارح أو ملكه وقوله وتصير أم ولد راجع
لقول المتن ولو ملكها فهو نشر مشهور والمحق في حد ذاته يقتضى بطلان
إذا ملك الأم وحدها ثبت نسب الولد وهو موافق لصاحب الثانية حيث قال

وان كذب المولى ثم ملك الجارية يوم من الدهر ثبت النسب انتهى وهو مشكل
فان المكذب لو عاد قبل ان يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ
ارتفع المانع وزال المنازع اللهم الا ان يكون معنى قولهما ملكها اي مع
ولدها ناسل **قوله** اذا ملكها تذكر مع قوله المتي ولو ملكها **قوله** الا ان
يصدق فيها ويدل لهذا ان صاحب الثانية والدرور غيرها لو يذكروا هذا
الا ستشكك الا في مسألة الاحلال كما ستره **قوله** وان ملكه يوما عتق عليه اي
وثبت فيه نظرا لادعاء السابق على الملاك وانما لم يثبت فيه اولا لوجود ملك
الغير مع تكذيبه وقد زال **قوله** وان من امه اي وحدها **قوله** كنه نقل
هنا في كتاب الرقيق عن الدرر والحانية لا آخر اقول الذي نقله المصنف
عنها ليس في هذه المسئلة بل في مسألة الاحلال ونص عبارتها ولو وطى جارية
امرأة او جارية والد او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويبرأ عنه الحد
للشبهة فان قال احلها للمولى لا يثبت النسب الا ان يصدق فيه المولى في الاحلال
وفي ان الولد منه فان صدقه في الامر بن جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذب المولى
ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب انتهى على ان قوله الزيلعي وان ملكه امه
لا تصير ام ولد لعدم ثبوت نسب منطوريه فانه لما ادعى الولد فقد اقره بالنسب
ولامه باسومة الولد وكان المانع منها قائما وهو كونها ملكا للغير مع التكذيب
فلما ملك الام زال المانع فثبت في ان تصير ام ولد وان لم يثبت نسب الولد لان
فتأمل **كتاب** **الايان قوله** في الاسقاط اي الذي هو تام
معنى الطلاق والسرية اي التي هي لازمة الشرع كما في **قوله** لغة الفقة
قال في النهر واليمن لغة لفظ مشترك بين الجارحة والفقة والقسم الا ان
قولهم كما في المغرب وغيره سمي الخلف عينا لان المالك يتقوى بالقسم وانهم
كانوا يتما سكونا بامانهم عند القسم يفيد كما في الفقه ان لفظ اليمن منقول
انتهى لقوله هو منقول من اصل اللغة الى عرفها فلا ينافي كونها في اللغة مشتركا
بيننا لثلاثة وانما اقتصر الشارح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى
الاصطلاحي المذكور في المتن **قوله** مذكورة في الاشياء عبارة حلفه لا يحلف
حنت بالعليق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحجج الشهد
في ذوات الاشياء او بالتعلق او يقول ان ادبت الى كذا فانت حرة وان عجزت
فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في
الجامع انتهت وقال الخلاطي في تلخيص الجامع لو حلف لا يحلف حنت بالعليق
لوجود الركن دون الاضافة لعدمه الا ان يعلق باعمال القلب او بحجج الشهر
في ذوات الاشياء لانه يستعمل في التملك او بيان وقت السنة فلا يتخصص بالعليق
لهذا لم يحث بتعليق الطلاق بالتعلق لاحتمال حكاية الواقع ولا بان
ادبت فانت حرة وان عجزت فانت رقيق لانه تفسير الكتاب ولا بان حنت
حيضة او عشرين حيضة لاحتمال تفسير السنة انتهى وتام بيان في شرحه
لبيان **قوله** وشرطها الاسلام والتكليف قال في النهر وشرطها كون الخائف

مكلف

مكلفا مسلما وفسر في الحوائث السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ
وعزاه الى البداية وما قلناه اول انتهى قول وجه الاول لانه ان الخائف على
الصحيح مكلف بالفروع والاصول كما حقق في الاصول فلا يخرج بالتكليف
واعلم ان اشتراط الاسلام انما يناسب اليمن بالله تعالى واليمن بالقرن نحو
ان فعلت كذا فاعلى صلاة واما اليمن بغير القرين ففعلت كذا فانت طالق
فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى **قوله** وامكان البراء خلافا لابي يوسف
وسايق في مسألة الكفر **قوله** وحكمها البراء والكفارة اي البراءة والصلوات والكفارة
خافها في الدر المنثور وانت حبيب بان الكفارة خاصة باليمن بالله تعالى
قوله الخلف بغيره كمال الطلاق **قوله** كقولهم بانيك فانه ليس المقصود به
الوثيقة بل البرى على عادة العرب في مخاطبتهم ومحاوراتهم حتى لو قصد
به الوثيقة وانه يجب البرية بكفر كما ساق **قوله** لعدم تصور الغفوس
والغفوس حذف مضاف الى تصور حكمهما والانا في قوله فيقع بهما **قوله**
ولا يرد اخوه يهودى قال في النهر فان قلت هذا مستقيم بما لو قال هو
يهودى او نصراني ان فعل كذا الشئ قد فعله فانه غفوس مع انه ليس بيننا بالله
تعالى قلت هو كما به عن اليمن بالله تعالى وان لم يعقل وجه الكتابة كما
صرح به في البداية كذا في الحوائث السعدية انتهى قول هو يهودى لا يخص
بالغفوس بل تكون لغوا ومنعقدة ايضا كما لا يخفى فالاولى بالنقض التعميم
وتأخير عن الاقسام الثلاثة على ان هذه الصيغة تضمن في المنعقدة لان
ان تقلب المضارع مستقبلا ومثالا لغفوس ان يقال ان كان فعل كذا
قوله وان لم يعقل وجه الكتابة اقول يمكن تقرير وجه الكتابة بان
يقال مقصود الخالف بهذه الصيغة الاستناع عن الشرط وهو يستلزم
النقذ عن اليهودية وهي تستلزم النقذ عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم
تعظيم الله فكانه قال والله العظيم لا افعل كذا **قوله** نفسه في الاثم ثم انال
بيان لما في صيغة ففعل من المبالغة **قوله** مطلقا اي قطع بها حق مسلم
اولا وقال في البحر ينبغي ان تكون كبيرة اذا قطع بها مال مسلم او اذاه وصغيره
اذا لم يرتب عليها مفسدة **قوله** كراهه انه جرح ان قيد بقوله الا ان
ليتين كونه غير فعل وترك اذ لولاه لا يمكن تقديره كان في الماضي ويكون في
المستقبل قال في البحر ناقله عن صدر الشريعة فان قلت اذا قيل والله ان
هذا جرح كيف يصح ان يقال ان هذا الخلف على الفعل قلت بقدر كلمة كان
او يكون ان اريد في الزمن الماضي والمستقبل **قوله** اتفاقا اي ان لم
نعتبر اكثره او اكثرى اي اعتبرناها والمناسب ان يجعل او بمعنى بل فيكون
جرا با على سبيل التوقي **قوله** فالفاق اقول هناك فارق آخر وهو ان
الغفوس يكون في الزمن الثلاثة على ما ساق والغفوس لا يكون في الاستقبال
قوله واما في المستقبل فالمستقبل هذا التركيب يقتضى ان المستقبل لا يكون
فيه الا المنعقدة مع ان الغفوس ايضا تكون في المستقبل فالصواب ان

يقال وأما المتقدمة ففي المستقبل **قوله** وخصه الشافعي رضي الله تعالى عنه
قال في البحر وفي البداية قال أصحابنا هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي
أو في الحال وهي أن يخبر عن الماضي أو عن الحال على ظن أن المخبر به كما أخبر
وهو بخلافه في التخييل أو في الأثبات وهكذا روى ابن رستم عن محمد بن قال للفق
أن يحلف الرجل على شيء وهو يرى أنه حق وليس بحق وقال الشافعي يمين
اللعن هي اليمين التي لا يقصدها الحالف وهو ما يحرق على السن الناس في
كلماتهم من غير قصد اليمين من قولهم لا والله وبلى والله سواء كان في الماضي
أو في الحال أو في المستقبل وأما عندنا فلا نعني في المستقبل بل اليمين على
أمر في المستقبل يمين معقودة وفيها الكفارة إذا حثت قصد اليمين ولم يقصد
وأما اللغو في الماضي والحال فقط وما ذكر محمد بن على أثر حكايته عن أبي حنيفة
أن اللغو ما يحرق بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول
عندنا على الماضي والحال وعندنا ذلك لغو في جميع حاصل الخلاف بيننا
وبين الشافعي في يمين لا يقصدها الحالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو
وفيها الكفارة وعنده لغو ولا كفارة فيها انتهى وهو أعم مما في المختصر باعتبار
أن اليمين التي لا يقصدها الحالف في الماضي والحال جعلها لغواً وعلى تفسير
المصنف لا تكون لغواً لأن الحلف على أمر بظنه كما قال لا تكون إلا على قصد
الا أن يقال أنه يكون لغواً بالاول فلا مخالفة فالحاصل أن تفسيرنا للغو
من تفسير الشافعي لأن المستقبل انتهى كلام البحر به عرف أن قول الشراح
وخصه الشافعي ليس في محله لأنه يقتضي مفهومه أن كلام المتن عام شامل
لما قاله الشافعي ليس كذلك كما هو ظاهر **قوله** فلذا قال ويرجي عفو قال في
البحر وإنما لم يشر في الثانية لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولذا جزم المصنف بعدم الأسم في اللغو لكن الإمام محمد بن الحسن لم يخبر
به وإنما علقه بالرجاء فقال الأيمان ثلاثة يمين مكفرة ويمين لا تكفر ويمين
لا تكفر ويمين ترجوان لا يؤخذ الله بها صاحبها فاعتز من عليه بأنه كيف
يعلقه بالرجاء مع أنه مقطوع به فاختلف المشايخ في الجواب عنه ففي الهداية
الا أنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره انتهى وقد عقبه في فتح القدير
بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين الأولين وكذا الثالث متفق على عدم
المواخذة به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فلم يتم العذر عن التعليق
بالرجاء فالوجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل لا تبرك باسم الله تعالى
والتأديب فهو كقوله عليه السلام لا هلل المقابر وإنما ان شاء الله بك لا حق
وأما بالتفسير الرابع فغير مشهور وكونه لغواً هو اختيار سعيد انتهى وأراد
بالأوليين تفسيرنا وتفسير الشافعي وبالثالث ما عن الشعبي ومسروق لغو
اليمين أن يحلف على معصية فيترك لأغيا ليمينه وبالرابع قوله سعيد
أن يحرق على نفسه ما أحل الله من قوله أو عهد والحاصل أن الأولي الجزم
كما فعل المصنف لقطعية الدليل كما تجزى في نظائره مما في معناه اختلاف

انتهى

انتهى كلام البحر قال في النهر قول اخلف المتأخرين في المواخذة المنفية
فقبل هي المعاقبة في الآخرة وقيل هي المواخذة بالكفارة كما في الكشف وغيره
والثاني أظهر دليل ما بعده ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس من
مقطوعاً به أن الشافعي قائل بأن هذا من المتقدمة فلا جرم علقه بالرجاء
وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج إليه **قوله** وكما للغو حلفه على ما ضيق
في النهر ولم يقل كغيره هي ثلاثة لعدم التخصيص فيها إذا اليمين الصفة
على الماضي كقوله وأما أن تقايم الآن في حال قيامه ليست منها مع أنها
يمين واجب صدر الشريعة بأن المراد بها اليمين التي اعتبرها الشرع
ورتب عليها الأحكام ورد في البحر بأن عدم الأسم فيها حكم وفيه نظر انتهى
أقول الحق ما في البحر ولا وجه للنظر **قوله** كونه أن تقايم الآن في حال قيامه
الكاف للتقدير وإن كان خلاف الظاهر من التركيب لأنما مثال يضيق في الحال
قوله على مستقبل لا حاجة إليه **قوله** ولا يتصور حفظ الألف
مستقبل يرد عليه لغو من مستقبل فكان عليه أن يقول ولا يتصور حفظ
الألف في مستقبل يمكنه **قوله** فقط متعلق بالها من فيه فيكون المعنى أن فيه
لا في غيره من قسيمة الكفارة لا بالكفارة حتى يصير المعنى أن فيه الكفارة لا
غيرها من الأسم لكن الأولى أن يقول وفيه فقط الكفارة **قوله** عنها
متعلق بالتوبة **قوله** معها متعلق بتوجد **قوله** أو محطاً كان أراد
أن يقول أسقني فقال والله لا أشرب **قوله** أو أهلاً أو ساهياً أو ناسياً
قال القهستاني والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب إلى
الغير كما في القاموس وأما عرفاً فالسهو قسم من النسيان فانه فقدان
صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت
شاء ويسمى هذا سهواً وسهواً بحيث لا يتمكن منها إلا بعد تجشم
وكسب جديد ويسمى نسياناً عند الحكماء كما في التلويح انتهى أقول استفيد
منه أن الدهول مرادف للسهو لكن في قوله فالسهو قسم من النسيان
نظراً فانه يقتضي أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق مع أن
التعليل صريح في أنها التابن وقال ابن أمير الحاج في شرح التحرير
وجزم كثير بالتخادها لأن اللغة لا تفريق بينهما وإن فرقوا بينهما بأن السهو
زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها
عنها مع احتياج حينئذ في حصولها إلى سبب جديد وقيل النسيان
عدم ذكر ما كان مذكوراً والسهو غفلة عما كان مذكوراً وما لم يكن مذكوراً
فالنسيان أخص منه مطلقاً وقيل يسمى زوال إدراك سابق قصرياً
زواله نسياناً وغفلة لا سهواً وزوال إدراك سابق طال زمانه زواله
سهواً ونسياناً فالنسيان أعم منه مطلقاً وقال الشيخ سراج الدين
الهندى والحق أن النسيان من الوجدانيات التي لا تقتصر إلى تعريف
بحسب المعنى فإن كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش

قوله بان حلفان لا يحلف قال في التمراد بالناسي المحظي كما اذا اراد
ان يقول اسقني الماء فقال والله لا اشرب الماء وفي الكافي وعليه اقصر
في العناية والفتح هو يلفظ باليمين ذا هلا عنه والمخفي الى ذلك ان حقيقة
النسيان في اليمين لا تصور قاله الشارح وقال العيني وتبعه الشافعي
بل تصور بان حلف ان لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف ورده في
اليمين بان فعل المحلوف عليه ناسيا لان حلفه كان ناسيا انتهى وفيه
نظرا ذ فعل المحلوف عليه ناسيا لا يتا في كونه يمينا بدليل انه يكفر مرتين
مرة باعتبار انه فعل المحلوف عليه واخرى باعتبار حلفه في اليمين انتهى
كلام التمراد قول الحق ما في البحر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم
يتا في كونه يمينا لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثا من جهة كونه
يمينا اذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان كما لا يخفى على منصف **قوله**
حديث ثلاث هن من جد منها اليمين استدلال على ان الحلف يتعقد مع
النسيان قال في التمراد وان حقيقة اليمين اعني تقوية احد طرفي
الحلف لا يتا في الناسي اذ لا اختيار له واجيب بان هذا هو القياس
لكنه ترك بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جد هن
جد وهن جد الطلاق والعنق واليمين ورده في الفتح بان جد
اليمين لا دلالة فيه على المدعى بنقد يرتب تلات المذكور فيه جعل
اليمين باليمين جدا والهازل قاصد لليمين غير راض بحكمه فلا يعتد بعدم
رضاه به شرعا بعد مباشرة السبب مختارا والتمس في معنى لاهل البيت
شيئا وكذا المحظي لم يقصد التلطف به بل بشي آخر فلا يكون الورد في
الهازل واردا في الناسي انتهى كلام التمراد قول بحث الفتح قوى
ولذلك اقره في البحر والتمس ان اهل المذهب صرحوا بالنسيان
في جانب الحلف والمخلص من هذا البحث ما قد مناه عن البحر من ان
النسيان لا يتا في جانب الحلف والمراد به في كلامهم الخطا ويبقى
بحثه في الخطا على حاله **قوله** برفع الهاء مثله سكونها كما في جمع الهمز
قال وهذا اذا ذكر بالباء واما بالواو لا يكون يمينا الا بالجر **قوله** وكذا
يسره عند محمد بن مطلقا وقيل ليس بيمين مطلقا وقال القدوري
انه يمين مع النية **قوله** ورجحه في البحر حيث قال والظاهر ان اسم
اهم يمين كاجز منه في البدائع معللا بان الاسم والمسوق واحد
عند اهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفا بالذات كما
قال باه **قوله** ولو مشترك وقال بعض المشايخ اذا كان مشتركا
توقف على النية لانه لما كان مستعلا به سبحانه وغيره لاستغنى ارادة
احدهما الا بالنية ورجحه في غاية البيان وهو خلاف المذهب
لان هذه الاسماء وان كانت تطلق على الخلق لكن تعين الخلق مراد
بدلالة القسم اذا القسم بغير الله تعالى لا يجوز فكان الظاهر

انه اراد به اسم الله تعالى حملا لكلامه على الصحة الا انه سوي بغير الله تعالى
فلا يكون يمينا لانه نوى ما يجمله كلامه فيصدق في امرينه وبين ربه كذا في البحر
من البدائع **قوله** تعورف الحلف او لا وكلام الذخيرة والبولنجية بظاهره
يفيد اشتراط العرف واجاب عنه في البحر حيث قاله في الذخيرة والبولنجية
لوقال والطالب الغالب لا افعل كذا فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد انتهى
وهذا لا يدل على كونه يمينا موقوف على التعارف وانما بعد ما حكم بكونها يمينا
اخبر بان اهل بغداد تعارفوا الحلف بها وبذلك اندفع ما في فتح القدير من
انه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسم من الاسماء من الكتاب والسنة فان الطالب
لم يسم نصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غالب على امره واما كونه
بناء على القول المفصل في الاسماء انتهى كلام البحر قول مراد به بالقول المفصل
في الاسماء القول بان ما تعورف الحلف فالحلف به يمين وما لا فلا وفي قوله
يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسم نظرا لان اليمين اذا لم يسم بالظاهر عند
عدم العرف فهي منعقدة بالغالب فتأمل **قوله** والحق ان لا يقع منه
فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق
في القول كما في شرح المواقف فهاست في **قوله** لو نوى بغير الله المراد بغير الله
الاسماء المشتقة كما قدمناه من البحر **قوله** كفر الله اي غلبته من حد نصير
او عدم الظاهر من حد ضرب او عدم الخط من منزلة من حد نصير **قوله**
وجلا له اي كونه كامل الصفات **قوله** وكبريائه اي كونه كامل الذات
قوله وسكوتيه مبالغة في الملك **قوله** وجبروته مبالغة في الجبر وهو
القهر **قوله** وعظمته اي كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعا
قوله وقدرته اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي
قوله الا من المصحف استثناء من القيد يعني ان التبري من المصحف ليس
بيمين اجماعا بل من يقول ان القسم به يمين حيث تعورف يقول ان التبري
منه يمين لان المراد به حينئذ الصفة ومن يقول ان القسم به ليس بيمين
حيث لم يتعارف بقوله التبري منه كذا لان المراد به حينئذ الورق
والنقوش **قوله** بل لو تبرأ من دفتر صوابه ما في دفتر قال في البحر لو دفع
كتابا فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم فقالا يا بري ما فيه ان فعلت كذا
فهو يمين **قوله** فارجع اي بناء على ان التبري المذكور مرتين في قوله بريان
بسبب التثنية كما صرح به في البحر **قوله** في الاصح راجع لكل من المستثنين
قال في الفتاوى الهندية اذا قال الرجل والله والرحمن لا افعل كذا يمينين
حتى اذا حث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية
والاصول في جنس هذه المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبني عليهما
الحلف فان كان الاسمان لثاني فعلا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف
كما في يميننا واحدة باتفاق الرواية كلها كما في قوله والله الرحمن لا افعل كذا
فان كان الاسمان لثاني يصلح فعلا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف

كما نبيين في ظاهر الرواية كما في قوله والله والرحمن لا افعل كذا في المحيط
 وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان فاذا كان الاسم الثاني لا
 يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرفا لتعطف كما في قوله والله والله لا افعل
 كذا كما نبيين في ظاهر الرواية وهو الصحيح فان لم يذكر بينهما حرفا لتعطف
 كما نبيينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر شيخ الاسلام هكذا في المحيط
 وان نوى به يميني فيكون يميني ويصير قوله الله ابتداء يميني بحذف
 حرف القسم وان قسم صحيح هكذا في البدائع ولو قال والله والرحمن لا افعل
 كذا ففعل فعليه الكفاد تان في قوله كذا في فتاوى قاضي خان انتهى واعلم
 انه اذا لام امام الطوري من قوله لا تتعدد الكفارة لا تتعدد حرفا لقسم
 انه في قوله القائل ايمان المسلمين تسمى ان فعلت كذا لا تتعدد اليقين ونصه
 في فتاواه سئل عن انسان قال ايمان المسلمين تسمى او تسمى ان فعلت كذا
 ففعله ما اذا يلزمه اجب ان كان له زوجة طلقت ولا تترك كفاة واحدة
 لان اليقين عندنا لا تتعدد لا تتعدد حرفا لقسم ولم يوجد انتهى ورايت
 فتوى لبعض المعاصرين صورتها سئل عن قوله القائل ايمان المسلمين تسمى
 ان فعلت كذا اهل يقع به شيء عند وجود الشرط الجواب انه لا يقع شيء لانه ليس
 الفاظ اليقين لا صريحا ولا كناية **قوله** وان اعتقد وجوب البراءة وجوب
 الشرعي بحيث كان اعتقاده انه لو حث عاقبه الله وهذا قل سابق **قوله**
 اي بقاؤه فهو من صفات الذات **قوله** وايضا الله بضم الميم فان اقترن بحرف
 القسم جرد كما في النهر **قوله** اذا علقه بشرط عبارة غير اذا ذكر القسم عليه
 اعتقدت اليقين فيثبت اذا نقصها فيثبت عليه الكفارة ولا فلا وقد ذكر محمد
 الله تعالى هذه اللفاظ كلها في الاصل ثم قال بعد عاقله كلها ايمان فاذا حلف
 بشئ منها ليفعل كذا فحنت وجبت عليه الكفارة انتهى كلام البحر وهذا هو الذي
 يعقل والا فلا معنى لقوله اشهد ان فعلت كذا نعم نقل في البحر عن المجتبى التعليق
 بالشرط حيث قال وفي المجتبى اشهد ليس يميني بالشرط انتهى ويمكن ان
 يكون مراده بالتعليق التعليق المعنوي وبالشرط شرط البر بديل تعين
 بالمقسم عليه هذا ما ظهر تأمل واما قوله ثانيا اذا علقه بشرط فليصح
 ان يقال على يميني ان فعلت كذا لكن الذي في البحر عن المجتبى لو قال على يميني
 يريد به الايجاب لا كفارة عليه اذا لم يعلقه بشئ انتهى فليراجع المجتبى **قوله**
 اما الماضي مثله الحال **قوله** عالما بخلافه اما اذا كان ظاهرا صحته فلفظ **قوله**
 والاصح وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تجوز معنى لانه لما علقه بامر كان فكأنه قال
 ابتداء هو كما في كذا في البحر **قوله** في اعتقاده تفسير لقوله عنده **قوله** او عندك
 هكذا في كثير من الكتب وفي بعضها بالظاهر والظاهر الاول لان القسم في نفس
 الامر ثلاثية **قوله** فيها اي في العنوس والمنعقدة اما في العنوس ففي الحال واما
 في المنعقدة فتعند مباشرة الشرط كما صرح به في البحر قبل قوله وحرفه
 حيث قال بخلاف الكفر فانه بالرضا به يكفر من غير توقف على عمل آخر واعتقاد

والرضي يتحقق مباشرة الشرط فيوجد عنده الكفر انتهى ويرد عليه ان من
 نوى الكفر في المستقبل كفر في الحال قال في بدو الامالي
 ومن ينوي ارتدادا بعد دهر يصير عن دين حذرا انزال
 مع انه بمنزلة تعليق الكفر بالشرط فكأنه قال اذا جاء يوم كذا فهو كافر
 والجواب ان هذا تعليق بمحقق الوجود فلذلك كفر في الحال بخلاف الاول
 فانه تعليق بما له خطرا لوجوده فكان مختارا في فعل الشرط وعدم فعله
 فاذا اقدم على فعله تبين رضاه بالخيار فيكفر **قوله** بخلاف الكافر في بعض
 النسخ بخلاف الكفر عليها فتصير يصير عاقله على الكافر الذي استلزمه
 الكفر والاول اظهر **قوله** لانه يترك اي لان الكفر ترك فصح تعليقه بالشرط
 بخلاف الاسلام فانه فعل ولا فعال لا يصح تعليقه بالشرط وبهذا التقدير
 عرفت ان هذا تعليق لقوله يكفر فيهما لا لقوله فلا يصير مسلما بالتعليق
قوله الاصح لا اي ويكون حينئذ يمينيا نعم لانه على ما في هذه الاثبات
 تقوم الحلف به ولا فيكون يمينيا وعلى كل من هو معصية تجب التوبة منه
قوله ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يمينيا قال في البحر فينبغي ان
 الحالف اذا قصد نفي المكان عن الله انه لا يكون يمينيا لانه حينئذ ليس بكفر
 بل هو ايمان **قوله** ولما فصوصي لليهود يحسن بحركي هذا التفصيل
 في قوله وكذا فصلاتي وصيامي هذا الكافر كما لا يخفى **قوله** وحقا
 الصواب اسقاط الواو كما عبر به في المتن حيث قال وكذا قوله حقا وهذا
 لان الحالف انما يقول حقا لا فعلى ولو ان بالواو كان حقا محمدا **قوله**
 الا اذا اراد به اسم الله تعالى مكرر مع ما ياتي متنا وكأنه اشار به الى ان
 الايق ذكر هنا **قوله** واختار في الاختيار قال في البحر والمحصل ان الحق
 اما ان يذكر معروفا او منكرا او مضافا لحق معروفا سواء كان بالواو او
 بالباء يميني اتفاقا كما في الحانية والظهيرية ومنكر يميني على الاصح ان نوى
 ومضا فان كان بالباء فيمينيا اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان
 بالواو ففيه الاختلاف السابق والمختار انه يميني كما سبق **قوله** وبشر
 شهد الله بالادال المهمة في كثير من النسخ والكتب وفي بعضها شهد الله بالآلة
 وكل من الشحني صحيح المعنى **قوله** امانة الله يميني اي لانها صفة الله
 لان من اسمائه الاميني لكن يجب ان يشترط العرف لما علمت من الحلف
 بالصفات مبني على العرف **قوله** وتامه في الندر اي تمام كلام الحالف
قوله ان معنى يميني ان يعلق ما يوجب استناعه عن الفعل بسبب لزوم
 وجوده عند الفعل وليس يميني وجود الفعل يصير زانيا او سارقا
 لانه لا يكون كذا ان الفعل مستأنف يدخل في الوجود ووجود هذا
 الفعل ليس لازما لوجود المحلوف عليه حتى يكون موجبا امتناعه فلا
 يكون يمينيا بخلاف الكفر فانه بالرضا به يكفر من غير توقف على عمل آخر
قوله وفي البحر نصه وفي اللؤلؤ الحية واما في الاستحلال فلان الاستحلال

الدم لا يكون كذا لا محالة فانه حالة الضرورة يصير حلالا وكذا لحم الخنزير انما
فاذا انما يباح للضرورة لا يكفر مستحله انتهى كلام البحر قوله ان اراد بقوله لا
يكفر مستحله ان لا يكفر من اعتقده حلالا في حالة الضرورة فقط فهو صحيح
لكنه لا جدوى له لعدم الشك في حله حينئذ وان اراد ان لا يكفر مستحله مطلقا
سواء اعتقده حلالا في حالة الاضطرار والاختيار فهو وهم بالطلوع فيه
فيه توهم ان قول الولوالجية لا محالة قيد في النفي وهو لا يكون وليس كذلك
بل هو قيد للمنفى وهو يكون قال في المحيط ولو قال هو ياكل الميتة ان فعل
كذا لا يكون يمينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل لحم الخنزير
لا يكون يمينا وكان يجب ان يكون يمينا لان استحل اللحم كفر فقد على الكفر
بالشرط وتعليق الكفر بالشرط يمين كالموقال هو يهودى ان دخل الدار قلنا
قلنا استحل هذه الاشياء ليس بكفر لا محالة فان في حالة الضرورة تقصر
هذه الاشياء حلالا ولا يكون كفرا واذا احتمل ان يكون استحل هذه الاشياء
كفر كما في غير حالة الضرورة فيكون يمينا واحتمل ان لا يكون كفر كما في حالة الضرورة
فلا يكون يمينا لا يصير يمينا بالشك بخلاف قوله هو يهودى ان فعل كذا لان
اليهودى من انكر رسالة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكار رسالة
محمد صلى الله عليه وسلم كفر على كل حال فالحاصل ان كل شيء هو حرام حرمة
مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال من الاحوال كالكفر واشباهه فاستحلاله
معلقا بالشرط يكون يمينا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة بحال
كالميتة والحمر واشباهه فاستحلاله معلقا بالشرط لا يكون يمينا **قوله**
ومن حروفه فاذا ان له حروف اخرين من كسر الميم وضمة صرح به القسطن
عن الرضى **قوله** الواو والياء والتاء قال القسطن اني افتح بالواو مع اصلها
الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر
بخلاف الباء والتاء مختصة بالباطن **قوله** ومنه الاستفهام هي حروف بعد
الف ولفظ الجلالة مجرور بعدها وتسميتها بهذه الاستفهام مجاز كذا في
الدمايني على التسهيل **قوله** وقطع الف الوصل اي مع جمل اسم الشريف
قوله لله بفخ لام القسم وجملها **قوله** ها الله مثال بحرف التثنية والهاء
مجزورة **قوله** مر الله بضم الميم وكسر هاء الهاء مجزورة **قوله** بنصبه سكت
عن الرفع للظهور جوارزه **قوله** الحلف بالعربية في الاثبات اعلم يتناول التعليق
كما تقدم وما القسم في امر باليمين بالله تعالى كما صرح به القسطن اذا عهد
هذا فيجب ان يراد بالحلف هنا اليمين بالله تعالى خاصة لا ما يشمل التعليق
لعدم جريان اشتراط الام والنون في الميث من فاندفع بهذا ما توهمه
بعض الافاضل من ان في قوله القائل على الطلاق اجي اليوم ان جاء في اليوم
وقع الطلاق وان لم يجي لم يقع وشبهته ان هذه الجملة يمين واليمين في الاثبات
لا بد فيها من الام والنون فان لم توجد كانت لا معدة وان المعنى على الطلاق
لا اجي اليوم وانت خير بان النجاة انما اشتراط الام والنون في جواب القسم

المثبت

المثبت ولم يقل به احد منهم في جواب الشرط والا كان معنى قولك ان قام
زيد اقم ان قام زيد اقم ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل على ان قوله اجي
ليس جواب الشرط بل هو فعل الشرط لان المعنى ان اقم اليوم فانت
طالق ثم رأت هذا الوهم بعينه وقع للشيخ الرملي في الفتاوى الخيرية
ونصه سيل في شاب طلب منه شيان ان يصنع لهم مادة فاجابهم في ذلك
فقالوا لا تصدقك الا ان تحلف لنا بالطلاق ان ثلاث فقال على الطلاق
الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم ياتوا اليه هل يحث ام لا اجاب صرح
علما فانابا بالخالف بالاثبات لا بد وان يقرن بالثابت وهو اللام والنون
قال في البحر لا بد من ذكرهما في المحيط والحلف بالعربية ان يقول في
الاثبات والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بالثابت كيد ثم قال
في آخر كتاب الايمان وقد منا ان لو قال والله افعل كذا انما يمين النفي تكون
لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التوكيد لانه في الاثبات
فلحفظ هذا قال الشيخ على المقدسي في شرح الكفر المنظوم اقول على هذا
اكثر ما يقع من العوام لا يكون يمين لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
فيها ثم بحث بحجته بانه بعض الناس يانه بحث يصاد من المنقول فلا يقبل
فاذن علمت حث الشباب المذكور اذ يمينه للنفي لا للاثبات وقد اكثر
علموا ناسا من ذكر هذه المسئلة وذكرها السنائي من الشافعية في الكوكب
قال وان كان يعني جواب القسم مضارعا مثبتا وجبت الام والنون
ثم قال فيتصدق عليه اذا قال والله اقوم فقياسه ان قام حث وان
ترك القيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على ثباته
لقرب باللام والنون انتهى كلام الرملي وانت خير بانه سبحانه الله تعالى
مخلف في هذه الفتوى وما استشهد به من كلام المحيط وشرح نظم الكفر
والكوكب لا يشهد له لان كلامهم صريح في القسم وكلامنا في الشرط وثمان
ما بينها ثم ان قول المقدسي لا يكون يمينا فيه نظر بل هو يمين منعقدة على
النفي الا ان يكون معنى قوله لا يكون يمينا اي على الاثبات ومعنى قوله
فلا كفارة عليهم فيها اي لا كفارة عليهم اذ اتركوا ذلك الشيء وبحث المقدسي
هو قوله لكن ينبغي ان تلزمهم لغار فهد الحلف بذلك ويؤيده ما نقلنا
عن الظهيرية ان لو سكن الهاء او رفع او نصب في بالله يكون يمينامع ان
العرب ما نطقت بغير البحر فليتأمل انتهى قول قوله ينبغي ان تلزمهم
الكفارة ان لم يفعلوا في قولهم والله افعل وهذا البحث وجيه وقول
بعض الناس ان يصاد من المنقول يجاب عنه بان المنقول في المذهب ان
على عرف صدق السلام قبل ان تتغير اللغة ولما الآن فلا ياتون باللام والنون
في مثبت القسم اصلا ويقررون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدما و
اصطلاحهم على هذا الكا اصطلاح لغة العرب ونحوها في الايمان لمن تدبر
ثم رأت شيخنا المحقق السيد احمد الحوي في تذكرته الكري جوابا

بوافق ما ظهر في نفسه رفع الى سوال صورته رجلا غناظ من ولد زوجته
فقال على الطلاق اني اصبح استنكيت من النقيب فلما اصبح تركه ولم يشك
ومكث مدة فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق ام لا الجواب اذا تركه لشكائه
ومضى مدة بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل المذكور وقع في جواب
اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد والله اعلم كتبه الفقير عبد
المنعم النبتيني فرفعه الى جماعة قائلين ماذا يكون الحال فقد زاده الامر
وتقدم بين العوام وتاخرت اولوا الفضل فيد والجواب فاجب بعد الحمد
له ما افتي به من عدم وقوع الطلاق معللا بان الفعل المذكور وقع في جواب
اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكد فنفى عن فطرته وحقه
وكثرة مجازفة في الدين وخرقه اذ ذلك في الفعل اذا وقع جوابا للقسم
بالله بخونها فتفتواي لا تفتواي في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق
من طلاق وعناق ونحوها وحديث اذا اصبحت بالخالف ولم يشكك وقع عليه
الطلاق الثلاث وبانت زوجته منه بينونة كبرى اذا تقرر هذا ظهر
لنا ان هذا المفتي اخطا خطأ صراحا لا يصدر عن ذي دين وصلاح والله
درا القائل من الذين كشف السترة عن كل كاذب وعن كل مدعي في العجايب
فلا رجاء من هؤلاء هدمت صواع دين الله من كل جانب
وامه الهادي للصواب واليه المرجع والمآب **قوله** لا يكون الا بيمين التاكيد
اي بكل من اللام والنون كما هو مذهب البصريين واحدا كما هو مذهب
الكوفيين والفارسي **قوله** ولم ينو الا بعد تمامها شرط في قوله مرثيا فقط
وفيه ان النية بعد تمامها انما تلازم كطعام والكسوف لصحة النية بعد
الدفع ما دام في يد الفقير كما في الزكاة واما الاعتاق فلا الا ان تصور
المسئلة فيما اذا تقدمت الكسوة والا طعام وعند الاعتاق نوى لثلاثة
عن الكفارة **قوله** بخلاف كفارة الفطر اي كفارة الفطر في رمضان
قوله اما المطلقة فحنثه في آخر حيا ثم هذا اذا كان المحلوف عليه اثباتا
اما ان كان نفيا فتأتي الحنث في الحال بان يكلم ابو به وهذا عرفت ان
اليوم قيد في الثاني فقط **قوله** كحلفه ليصلين الظهر ليوم هذا مثال
للفعل ومثال الترك والله لا اشرب الخمر اليوم **قوله** او هو اول من غره
لم يغفل لقسمه ومثال الفعل منه والله لا صلين الضحى اليوم ومثال
الترك والله لا اكل البصل اليوم وحكم هذا القسم بقسميه ان يره
اولا وواجب كما في القسم الخامس **قوله** كحلفه على ترك زوجته هذا
مثال الترك من القسم الرابع ومثال الفعل والله لا اكل البصل اليوم
قوله اي على نفسه تبع في هذا التقدير صاحب البحر حيث قال وقيد
بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على فعله فانه لا
تلتزمه الكفارة لما في الخلاصة لوقال ان اكلت هذا الطعام ففعلت حرام
فاكله لا حنث عليه انتهى كلام البحر وانت خبير بانه في التعليق ايضا

حرم على نفسه غاية الامرانه تحريم معلق فلا تحسن المقابلة والاولى ان يقال
قيد بتخير الحرة لانه لو علقها الى آخر **قوله** واستشكل المصنف اي حيث
قال قلت وهو مشكل بان تقرر ان المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوع الشرط انتهى
والجواب بالفرق هنا بين المنجز حرم على نفسه طعاما موجودا في المعلق
فانه ما حرمه الا بعد اكله لما علم ان الجزاء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن
الطعام موجودا **قوله** حنث بالبعث الفرق بين كل هذا الرغيف على حرام
وبين والله لا اكل هذا الرغيف ان يتخير به الرغيف على نفسه حرام اخرجه
ايضا في الثاني انما منع نفسه من اكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعث كذا
في النهز ومنه يعلم الفرق في الاشلة **قوله** او حلف لا يكلم فلانا
وفلانا ونوى احدهما لانه شدة على نفسه كما في النهز **قوله** او لا يكلم اخوة
فلان وله اخ واحد استعمال الجمع في المفرد مجازا **قوله** وتما مذهبها
وهو حلف لا ياكل اربعة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواقعة
حلف لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حنثه بواحد بخلاف رجلا
حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده ففعل ثلاثة
حنث لا يكلم زوجات فلان وصدقاه واخوته لا يحنث بالكل
ولا طعمة والنساء والنسب مما يحنث فيه بفعل البعض كما في الواقعة
انتهى سياق في باب اليمين في الاكل الفرق بين المسكتين **قوله**
قلت البحث لصاحب البحر في ابواب الاكل **قوله** لم يحنث لانه جمع ليس
فيه الا لف واللام فلا بد من الجمع كذا في البحر **قوله** ولو بالله على ماض
فمخوس في التركيب خال والصواب ان يقال ولو على ماض فمخوس ان
جعلناه يمينا بالله تعالى فيلزمه الاستغفار وان جعلناه يمينا
بالطلاق لا يلزمه شي قال في المنح وان حلف بهذا اللفظ ان كانت
فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة او اكثر من جميعا وان لم
تكن له امرأة لا يلزمه شي لانه جعل يمينا بالطلاق ولو جعلناه يمينا
بالله تعالى فهو مخوس انتهى وهذا لترديد باعتبار المذهبين يعني ان
جعلناه يمينا بالطلاق كما هو الفترى لا يلزمه شي لعدم المرأة وان
جعلناه يمينا بالله تعالى كما هو ظاهر الرواية من حمله على الطعام والنسب
كان غموسا فلزم الاستغفار وهذا عرفت ان كلامه خلافا وهو
ذكر خلاف المفتي به وتركه المفتي به مع ان كلامه فيه **قوله** والمشي
للبحر المراد الحج ماشيا والا فالمشي ليس عبادة مقصودة **قوله** وهي
لبث الظاهر ان المراد باللبث مطلقه لا خصوص كونه في المسجد اذ
المسجد لا يشترط لشي من الصلوات حتى الجمعة بدليل قوله لو
دخل الامام قصر واذن للناس بالدخول وصلى بهم جازوا وردانه
ان كان التشبيه في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف الجواز
الوقوف مدة اعتكافه وان كان في مطلق الكيسنة فام خص التشبيه

بالفقد مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الشق الأول والغالب في
الاعتكاف القعود **قوله** كعبادة مريض هذا يفيد أن مرادهم بالفرض
ما فرض العيود وما يشترط في الكتابة **قوله** وإن لا يكون معصية
لذاته فإن كان معصية لذاته فإن كان معصية لذاته لا يصح فإن فعل
تلتزمه الكفارة كما في الفتاوى الهندية عن محيط السرخسي **قوله**
لزمه لأنها فرض على مرة في العزم كما تقدم في كتاب الصلاة فكان من
جنسها فرض ومنه يعلم أنه لا يشترط كونه الفرض قطعيا ولعل القول
الثاني يشترطه **قوله** ثم إن علقه بشرط يريد به العلم أن ظاهر الرواية
وجوب الرواية وجوب الوفاء بعين المذمور من غير أن يكون معلقا
بشرط يرا دكونه أو لا يرا د وفي رواية النادر يخرج بين الوفاء وكفارة
اليمين في المعلق مطلقا وفي قول محمد أن علق بشرط يريد كونه يلزمه
الوفاء كما لم يختر وإن علقه بما لا يريد كونه تخيرا وعليه الفتوى وما في البحر
من أن الفتوى على التخيير مطلقا من غير أن يكون معلقا بشرط يرا دكونه أو لا
يراد مستشهدا بعبارة الخلاصة رده في المذهبين وضع عبارة الخلاصة
في الشرط الذي لا يرا د كونه **قوله** يمين بمعنى وجهه أنه إذا علقه بشرط
لا يريد به يعلم منه أنه لم يرد كونه المذمور حيث جعله ما نفع من فعل
ذلك الشرط مثلا فحول الدار ولام زيد لأن تعليقه حينئذ لم ينع نفسه
عنه بخلاف الشرط الذي يريد كونه إذا وجد الشرط فإنه في معنى المخرج
ابتداء فيندرج في حكمه وهو وجوب الكفاية كذا في البحر **قوله** فعليه ثابة
أي استحسانا كما في الفتاوى الهندية عن محيط السرخسي **قوله** ففي متن
الدرر تناقض في حيث صرح أو لا بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل
في الفروض ونصنا على لزوم النذر بفتح الشاة مع أن الذبح ليس له
أصل في الفروض بل في الواجبات **قوله** وجهه لا يخفى وهو أن البقرة
تقوم مقام سبع شياه في الأصحية **قوله** غير المعلق أما المعلق فلا يجوز
تجمله قبل وجود الشرط كما ذكره الشارح في كتاب الصوم ويزاد على ذلك
ما التزمه بصيغة الهدى فإنه يختص بقر أو مكة كما يأتي في باب
اليمين في البيع **قوله** معين فالمراد بعينه كان قال الله على صوم شهر متتابع
لزمه بوضوفا للتتابع حتى لو أقطع يوما استقبل **قوله** لعذرنا قيد به
حلالا كالمسلم على الصلاح والافلا في جواز الفداء بين العذر وغيره
قوله لما تقرر فيما رأى من أن النذر غير المعلق لا يختص بشئ **قوله**
لزمه بقدر عمره أي لو حضرته الوفاة قبل أن لها لا تلتزمه الوصية
بالباقى **باب** **اليمين في الدخول** **قوله** وعندنا على العرف
يعني أن اللفظ لا الواقعة في تعاليق اللفظ الواقعة في جواب القسم
محمولة عندنا على متعارف لنا من هذا في ما تقدم في أول كتاب كذا
من أن الإيمان مبنية على العرف فإن المراد به المقسم من الصفات **قوله**

فلاحت في لا يهدم بيت العنكبوت كالأمانة قال في الفتح والأصل أن
الإيمان مبنية على العرف عندنا على الحقيقة اللغوية كما نقل عن الشافعي
ولا على استعمال القدران كما عن مالك ولا على النية مطلقا كما عن أحمد
لأن المتكلم إنما يتكلم بالكلام العرفي أعني اللفظ الذي يرا دها معانيها
التي وضعت لها في العرف كما أن العرفي حال كونه من أهل العربية إنما يتكلم
بالحقائق اللغوية فوجب صرف اللفظ المتكلم إلى ما عهد له المراد بها من
المشاريح من جرى على هذا الإطلاق فحكم في الفرع الذي ذكره صاحب الخيرة
والمرغيباني وهو ما إذا حلف لا يهدم بيتا فهدم بيتا لعنكبوت أنه
يحتسب بأنه خطأ ومنهم من قيد حد الكلام على العرف بما إذا لم يمكن العمل
بحقيقته ولا يخفى أن هذا يصير المعنى الحقيقة اللغوية الأمانة لفظا
ليس له وضع لغوي بل أحدثه أهل العرف وإن ماله وضع لغوي ووضع
عرفي يعتبر معناه اللغوي وإن تكلم به متكلم من أهل العرف وهذا
يهدم قاعدة حمل الإيمان على العرف فإنه لم يصير المعنى اللفظي
ما تعذر وهذا بعيد إذ لا شك أن المتكلم لا يتكلم إلا بالعرف الذي به
التخاطب سواء كان عرف اللفظ أن كان من أهل اللغة أو غيرهم أن كان
من غيرهم نعم ما وقع استعماله مشترك بين أهل اللغة وأهل العرف فتعبر
اللغة فيه على أنها العرف وأما الفرع المذكور فالوجه فيه أنه إن كان
قوله في عموم بيتا حث وأن لم يخطئه وجب أن لا يحتسب لا يفرض الكلام
إلى المتعارف عند إطلاق لفظ بيت وظهور مرادنا بانصاف الكلام
إلى العرف أنه إذا لم يكن له نية كان موجب الكلام ما يكون معنى عرفي له
وإن كان له نية شئ واللفظ يحمله نفعنا يمين باعتبار أنه انتهى واقره
في البحر **قوله** الإيمان مبنية على اللفظ لا على الغرض المراد بالفرض النية
والمعنى أن النية لا تغل الألف في ملفوظ وهذا غير فوهم الإيمان مبنية على
العرف **قوله** أو لا يضرب سوطا أو ليفدينه اليوم باللف فخرج من السطح
وضرب بعضا في بعض النسخ أو لا يضربه أسوطا أو ليفدينه اليوم باللف
بالف فخرج من السطح وضرب بعضها والنسخة الأولى هي الموافقة
لما في تلخيص الجامع والبحر **قوله** لم يحتسب أي وإن كان غرض الخائف
في الصورة الأولى القدر في الدار وفي الثانية الامتناع عن إيلام العبد
وفي الثالثة كونه ما يفديه به كثيرا لقيمة كذا في بيان شرح تلخيص الخلاص
قوله لأن العبارة لعموم اللفظ أي واللفظ السوط مثلا لم يعم العصب
ولو قلنا يحتسب إذا ضرب بعضا كان من تعميم الفرض والعموم
الفرض **قوله** حث بأحد عشر بخلاف البيع أما الحث في المشتري فلا
اشترام بعشرة وزيادة والزيادة على شرط الحث لا تمنع الحث كما لو حلف
لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دار أخرى وأما عدم الحث في البائع
فالحصول شرط بربه لأن غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد ولو كان

بشعة والحالة هذه لم يحنث واحد منهما ما المشتري فلا نه مستنقص
فكان شرط برة الشراء ما نقص من عشرة وقد وجد وما البائع فلا نه
وان كان مستزكراً للتمتع العشرة الا انه لا حنث بفوات الفرض وحده
بدون وجود الفعل المسمى وهو البيع بعشرة فلا يحنث كذا في بليات
شرح تلخيص الخلاص **قوله** والذهليز بكسر الدال ما بين الباب والدار
فارسي معرب كما في الصحاح كذا في البحر **قوله** والنظلة هي الساباط الذي
يكون على باب الدار من سقف له جذوع اطرافها على جدارا لبا
واطرافها الاخرى على جدار الجدار المقابل له وانما قيد بانه لان النظلة اذا كان
معناها ما هو داخل البيت مسقفا فانه يحنث بدخوله لانه بيات فيه
كذا في البحر **قوله** الا اذا كانت شرطا قال في البحر وفي الذخيرة قالوا
الصفة اذا لم تكن داعية الى اليقين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت
على وجه التعريف اما اذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح
الا ترى ان من قال لامرأة ان دخلت هذه الدار راكبة في طلق قد حلفت
ما شية لا تطلق واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط
قوله كحلفه على هذا الرطب اي فأكله ترا وعبر في البحر بدل الرطب
بالسبب حيث قاله والاصل ان الوصف في المعين لغو ان لم يكن داعيا
الى اليقين وحاملا عليها وان كان حاملا عليها تفيدت به كمن حلف
لا يأكل هذا البسر فأكله رطبا لم يحنث اذا كانت الصفة محصورة
شرطا فحينئذ لا تنقيد بها وان كانت حاملة كمن حلف لا يكلم هذا
الصبي لا يتقيد بصباه **قوله** لبقائه مسجدا قال في البحر وهو مروي عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى **قوله** بدائع البحر الاول ان يقول بجر عن البدائع
قوله ان الحالف من بلاد البحر لا يحنث اي لان الواقف على السطح
لا يسمى في عرفهم داخل وان خبير بانه اذا كان المدار على العرف فلا
معنى لقوله وعليه الفتوى الا ان يكون معناه ان الفتاة بعدد
الحنث وقع في بلادهم لانه لا يسمى داخل في عرفهم **قوله** لو ارتقى شجرة
اي وتلك الشجرة في الدار والمداد ان ارتقى اليها من خارج الدار او ارتقى
من الدار لكان داخل في الدار فيحنث من غير خلاف وليس عبارة
البحر لفظ ارتقى فان عبارة والحاصل انه اذا حلف لا يدخل هذه الدار
او دار فلان فانه يحنث بالوقوف على سطحها او حائطها او شجرة
فيها او عتبة داخله الباب او دهليزها او صحنها او ظلها بالشرط
المذكور **قوله** او المحلة زاد القهستاني والسكة بقدرية تخصيص
المصرا والقرية **قوله** واهله الوابغى ولان بقاء احدها كاف في الحنث
كما في البحر **قوله** حتى لو بقي وتد حنث هذا محل محتمل لانه يلزم منه بقاء
مسألة المتن بغير جواب وكان عليه ان يقول وبقي متاعه ولو ورد
هذا قال الشارح في الدر المنثور لكن في الكافي والمحيط وغيرها لا يحنث

عند

عنده الا بقاء ما يقصده السكنى فلا يعتد بوتره ومكسفة فليحفظ انتهى والورد
بكسر التاء افصح من فتحها كما في القهستاني **قوله** على الاوجه قال في الهداية فان
انتقل الى السكة او الى المسجد فالوا لا يرد ليله في الزيارات ان من خرج بجياله
من مصر فلم يتخذ وطناً آخر بقي وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا انتهى
وفي فتح القدير والطلاق عدم الحنث اوجه وكون وطنه باقيا في حق تمام الصلاة
ما لم يتوطن غيره لا يستلزم تسميته ساكنا عرفا بل ذلك المكان بل يقطع من عرف
في من نقل اهله وامته وخرج مسافرا انه لا يقال فيه انه ساكن **قوله** وكما لو
استلم المرأة النقلة قال في البحر وهذا بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل
اليوم فامرأة طالق فقيده رجع عن الخروج او قال لامرأة ان لم يخرج الليلة الى
البيت فانت طالق فغناها والدا حيث تطلق فيها في الصحيح والفرق ان شرط
الحنث في مسألة الكتاب الفعل وهو سكنى وهو مكره فيه ولا كراهة تأثير في عدم
الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا اثر الاكراه في ابطال لعدم
انتهى وقد اسلفنا في التعليق من الطلاق وهو يوافق ما في كتاب الاكراه
من ان فعل المكره ينتقل الى المكره وان الفصاح في القتل العمد والعدوان على
المكره بكسر الهمزة عند في حنيفة ومحمد لكن ذكر في البحر من هذا الباب ما ينافي
ذلك كما سنذكره **قوله** لم يحنث الا في سقاطها فان التشبيه يعني فيها
قوله كما لو نزل شيئا اي ولم يقيم خمسة عشر يوما قال في البحر وفي الواقعة
حلف لا يسكن فلانا فنزل منزله فكث فيه يوما او يومين لا يحنث لانه لا
يكون ساكنا معه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا بمنزلة
ما لو حلف لا يسكن الكوفة فخر بها سافرا فتوى اربعة عشر يوما لا يحنث
فان توى خمسة عشر يوما يحنث **قوله** لعدم امتدادها قال في البحر ولو
حلف لا يسكن فلانا شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لان المسكنة
ما لا يمتد ولو قال لا اقيم بالرقعة شهرا لا يحنث ما لم يقيم جميع الشهر انتهى
لكنه ناقض نفسه قبل هذا حيث قال فاذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار
خلف احدهما ان لا يسكن صاحبه فان اخذ في النقلة وهي ممكنة والا
حنث والنقلة على الخلاف المتقدم فان لم ينتقل الحال حنث لان البقاء
على المسكنة مسكنة وهي ان يجمعها منزل واحد انتهى فان قوله لان
البقاء على المسكنة مسكنة وهو الحق كما لا يخفى **قوله** فخر بها من غير قصد
لا يحنث لما ياتي في باب اليقين بالضرب من انه يشترط في ضرب القصد
على الاظهر **قوله** من المسجد قدره تبعا للبر حيث قال بعد تقديره وفي
البدائع الخروج من الدار المسكنة ان يخرج الحالف بنفسه ومتاعه
وعياله كما اذا حلف لا يسكن من البلدان والقرى ان يخرج بيده وحياته
وعلى هذا فنصور المسئلة في البيت يحمل كلامه على ان الحالف كان تبعا
لغيره في السكنى انتهى وانت خبير بانه لا يشترط اخراجه اهل والمتاع
في حلفه لا يخرج وانما ذلك في حلفه لا يسكن وقوله البدائع كما اذا حلف

لا يسكن تمثيل لا تنظير تامل **قوله** بان حمل مكرها الصواب اسقاطه لان
الأكراه لا يجامع الرضى وكان عليه ان يقول ولو اراضيا او مكرها وقيد
بالحمل لانه لو لم يحمله بل هدده حتى خيخ بنفسه حث لان الأكراه لا يعدم
الفعل عندنا كذا في البحر وهو من اقضى لما قدمه من ان الأكراه يورث في
اعدام الفعل فتدبر **قوله** لا يتخل عييه اي فيحتم اذا دخل محتملا بعد
ذلك **قوله** وكذا كل عييه مطلقه هذا اذا كانت على اثبات فان كانت على
النفي لا يحتم في آخر حياته ويمكن حثه حاله كما لا يخفى **قوله** بطلان عييه
بالله اثاره الى ان عييه لو كانت بالطلاق مثله لا تنطلي بالردة لان الكفر
لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذا بقاء **قوله** في استطاعة الصحة
وهي سلامة آلات الفعل المحلوف عليه وصحة اسبابه لانه هو المتعارف
والمراد بالآلات الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع وصحة اسبابه لانه لا رادة
الفعل على وجه الاختيار فخرج الممنوع وعن هذا قال في الاختيار وهي
سلامة الآلات ورفع الموانع كذا في المنه **قوله** على الوجه هو احدى الروايتين
وفي رواية يصدق قضاء ايضا لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق كيف
ما كان وهذا لانه اذا نوى الحقيقة لا يخلو امان يكون خلافا لظاهر
اولا فان لم يكن خلافا لظاهر يصدق ديانته وقضائه باتفاق الروايات
وان كان خلافا لظاهر يصدق ديانته قولا واحدا وهل يصدق قضاء
فيه روايتان وعلى احدها يخرج قوله لا يصدق القاضى هذا بخلاف
ما اذا نوى الجمار حيث لا يصدق فيه قضاء مطلقا الا فيما فيه تشديد
على نفسه على ما عرف كذا في التبيين **قوله** وقد اظهر الزهري اي اعترافه
هنا في المجتبى حيث قال وفي قوله حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل
نظر قوي لانه بناء على مذهب الاشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين
ساقوا على الكفر قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليفا مالا
يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعود
والوعيد ضائعة في حقهم انتهى وهو غلط لان التكليف ليس مشروطا
بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة
وهي سلامة الآلات كما عرف في الاصول كذا في البحر **قوله** شرط لكل خروج
اذن اي في مسألة المتيقن ويعلم بالمقايضة ما زاده الشارح وانما شرط
لكل خروج اذن لان المستثنى خروج مقرون بالاذن لانه مفعول للتعليق
فصار المعنى الاخر وجا ملصقا به فاما لم يكن ملصقا بالاذن فهو داخل في
اليقين لعدم التكرار فيحتم به **قوله** لان للغاية اما حتى فظاهر واما الا
فتجوز بها عن حتى لان بنى للغاية ولا استثناء مناسبة وهي ان ما بعد
بخلاف ما قبلهما فصحت الاستعارة والداعي للاستعارة تعذر استثناء
الاذن من الخروج **قوله** ولو تبعنا سائر في آخر كتاب الايمان ما ينافيه

قوله متعذرة بخو الله لا اكل من النخلة **قوله** او مجعورة اي كافي مثالا
قوله حتى لو اضطلع اي خارج الدار ووضع قدميه فيها **قوله** او معذ فيه
انه لم يزل السوال لان السوال ايضا فيه لفظة مع فالصواب ان يقول
تعد عندي كما قال في الكفر **قوله** ولوحلف لا يركب هذه المسئلة بعينها
نقدت في المتن مع اختلاف الحكم وفي البحر مثله فليجرب **باب**
اليمين في اكل قوله وفي عرفنا يحتم من تمة الاقلاشي وهو محط الاستدراك
قوله ولو تضمن اي في حلفه لا يذوق الماء **قوله** ولا يوصل غصن منها
بشيء اخر يعني اذا قطع غصنا من الشجر المحلوف عليها ووصله بشيء اخر
واكل من الثمر الخارج منه لا يحتم **قوله** لانه الحقيقة مجعورة صواب
متعذرة كما عرفت في ايضاح الاصلاح وقال في حاشيته ومن قال مجعورة لم
يفرق بين المتعذرة والمجعورة قال صاحب الكشف المتعذرة ما لا يتوصل
اليه الا بشقة كاكل النخلة والمجعورة ما ينتد الى الوصول لكن الناس
تركوه كفرض القدم **قوله** لم يحتم باكل ما يخرج منها ظاهر عبارته انه
يحتم باكل عينها والحالة هذه فينافي قوله لا يحتم وان نواها فليجرب
قوله احل لعرف لا ياكلونه الا مطبوخا اي فلا يحتم باكله لكونه دخله
صنعة جديدة **قوله** فكله بعد ما شاخ لان الصبا او الشاب وان كان
داعيا الى اليمين الا انها مجعورة شرعا **قوله** لانه غير داعية فان التمتع
من اكل الجملة يمنع من اكل الكبد بالاولى **قوله** وفي لا يكلم رجلا فكل
صبيًا حث لان اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما صرح به ابن الكمال
في توضيح السراجية ولكن في العرف لا يسمى فالحق القول الثاني **قوله** لا يكلم
صبيًا فكلهم بالغ لان صار مقصودا بالحلف لكونه هو المعروف للمحلوف
عليه فيجب تقييد اليمين به وان كان حراما كذا في البحر **قوله** فصا رجبا
بتشديد الفون كما في الدار المستقنى عن ابا قان **قوله** حلت باكل المذنب
الرطب المذنب هو الذي اكثره رطب وشئ قليل منه يسر والبسر المذنب
عكسه فان حلف لا ياكل رطبا حلت بالرطب المذنب واذا حلف لا ياكل
بسر حلت بالبسر المذنب واذا قال لا اكل رطبًا او بسرا حلت بكل منهما **قوله**
لا يقع على صيده الظاهر ان يقع على ثمنه لان عينه لا تؤكل ولا تفرق الا
الصيد ولم يعتبر فليخرج **قوله** كالبليلة الكاف للتنظير فان البليلة
هي المطبوخة بالماء **قوله** انصرف الى الخابزة يعني انصرف الى ما تنخبه
فلانه لا الى ما يتخبه **قوله** باكل حله هذا في عرفهم اما في عرفنا فالطعام
كالطبخ ما يطبخ على النار **قوله** ما ليس من جنسه حامض خرج نحو الزمان
قوله فليجبه بارز الظاهر انه يحتم اذا كان اللبن كثيرا متميزا عن
الارز كما في سنن السويق كما ان يفرق بان هذا مطبوخ بخلاف السويق
فتأمل **قوله** عرض عليه اليمين مراده باليمين التعليق بدليل قوله ان
الشاهد يقول للزوج تعليقا اما اليمين بالله فنقل في اول ايمان البحر عن

المولع الجي رجل قال لا خير الله لتفعلن كذا او قال والله لتفعلن كذا وقال الآخر
نعم ان اراد المبتدئ ان يحلف و اراد المجيب الحلف يكون كل منهما حالفا لان
قوله نعم جواب والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم
وايه لا تفعلن وان اراد المبتدئ الاستخفاف و اراد المجيب الوعد ليس على كل
واحد منها شيء لان كل واحد منهما نوى ما يحتمل وان اراد المبتدئ الاستخفاف
واراد المجيب الحلف فالجواب على المبتدئ لا لا تفعلن على كل واحد منهما نوى
ما يحتمل وان لم ينو واحد منهما شيئا ففي قوله والله الخالف هو المجيب وفي
قوله والله الخالف هو المبتدئ **قوله** كان حالفا وجه ظاهر لان الجواب
يتضمن اعادة ما في السؤال **قوله** لا يصير حالفا كان وجهه ان المبتدئ ليس
به فلا يعتبر كنه تقدم في كتاب الطلاق عن الخلاصة قيل له انك طلقها
تطلق بيلى لا ينعم قال في الفتح ينبغي عدم الفرق للمعرف وهذا يريح القول
الاول وسياتي في آخر كتاب الايمان ما يفيده ايضا **قوله** لم يصدق اصلا
اي لا قضاء ولا ديانة لان النية انما تصح في الملقوظ والثوب والطعام والماء
غير مذكور تنصيصا والمقتضى لا يعمم له فلفت نية التخصيص فيه كما في
الهذية وغيرها فثبت باي شيء اكل وشرب او ليس وتعتبرهم في فتح القدير
بان التحقيق ان المفعول في لا اكل ولا ليس ليس من باب المقتضى لان المقتضى
ما يقدر لتصح المنطوق وذلك بان يكون الكلام مما يحكم بكذب على ظاهر
مثل رفع الخطاء والنسيان او بعدم صحته شرعا مثلا اعتق عبدك عني وليس
قول القائل لا اكل يحكم بكذب قائله بمجرد ولا متضمنا حكما لا يصح شرعا
يعم المفعول اعني المأكول من ضرورات وجود فعل اكل وشبهه ليس من باب
المقتضى كما كان كل كلام كذلك الا لبيان يستدعي معناه زمانا او مكانا فكذا
لا يفرق بين قولنا الخطاء والنسيان مرفوعان وبين قام زيد وجلس عمر فانما
هو من باب حذف المفعول اقتصارا وتناسيا وطائفة من المشايخ وان فرقوا
بين المقتضى والمحذوف وجعلوا المحذوف يقبل العموم فلنا ان نقول عموم
لا يقبل التخصيص وقد مر من المحققين جمع بان من العمومات ما لا يقبل
التخصيص مثلا المعاني اذا قلنا بان العمومات من عوارض المعاني كما هو
من عوارضها لا فاضا وغير ذلك فكذا هو المحذوف وليس في حكم المنطوق
لتناسيه وعدم الالتفات اليه اذ ليس لغرض الا اخبار بمجرد الفعل
على ما عرف ان الفعل المتعدي قد يترك منزلة اللازم لما قلنا والا تفاق
على عدم صحة التخصيص في باب المتعلقات من الزمان والمكان حتى لو نوى
لا ياكل في مكان دون آخر او زمان لا تصح نيته بالاتفاق **قوله** كما لو نوى
كل الاطعمة اي كما يدين لو نوى كل الاطعمة ومقتضى صنيعه ان المسئلة مرفوعة
فيما اذا حذف المفعول والذي في البحر انها فيما اذا ذكر ونقل عن المحيط انه يصدق
فيها قضاء وعن شرح الجامع انه يصدق ديانة فقط معلا بانه خلاف
الظاهر ان الانسان انما ينعم نفسه باليمن عايقه عليه وشرب كل المياه

ليس

ليس في وسعه وفيه تخفيف عليه ايضا انتهى وهو ظاهر ولذا اقتصر عليه
الشارح **قوله** لانه نكرة في سياق الشرط ان قلت ان الفعل نكرة لتضمنه
مصدرا منكرا كما مر جوابه وهو واقع في سياق الشرط فيجب ان يعم فتصح
نية التخصيص قلت قاله في البحر عند قوله وحث في لا يصوم بساعة لا يقال
المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما
فيذبحي ان لا يحث في الاول الا بصوم لا نقولنا لثابت في ضمن الفعل ضروري
لا يظهر اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يترتب عليه
حكم المطلق فيوجب الكمال وفي ايمان المحيط عن سيوي ان الفعل لا يعم
له وفي شرح ابن الهمام مع شرحه لابن امر الحاج **بقى ان يقال لا اكل** معناه
لا اوجد اكل واكلا عام لانه نكرة في سياق النفي **فيقبل** اي التخصيص
اذ لا مانع منه كالمكان مصرحا به غاية انه لا يقبل منه قضاء لانه خلاف
الظاهر فيحتاج الى الجواب وقد تضمنه قوله **والنظر يقتضي انه ان لاحظ**
الاكل الجزئي المتعلق بالمأكول الخاص الذي لم يرد اخراجه له من كل
العام لا المأكول نفسه **صح** لانه جزئي من جزئيات ولا حظ **المأكول**
الخاص اخراجه من المأكول المطلق من حيث هو فلا يصح لانه المتعلقات
التي يعقل الفعل بدونها غير **نا نعم بالعادة في مثله** اي هذا الكلام
عدم ملاحظة الحركة الخاصة التي هي بعض افراد الفعل المطلق الذي هو
الاكل **واخرجها** اي الحركة الخاصة من اكل المطلق بل المداخيل **المأكول**
الخاص من المأكول المطلق **وعلى مثله** اي ما هو معلوم عادة **بينى لقفه**
فوجب البناء عليه اي على انه لاحظ المأكول الخاص اخراجه من المأكول
المطلق وهو غرام فلا يقبل التخصيص كما تقدم **قوله** في فعل الخروج والمساكنة
يعني لو قال ان خرجت فعبدى حرونوك السفر مثلا او ان ساكنة فلا نا
فعبدى حرونوك المساكنة في بيت واحد يدين لان الخروج متفرع الى سفر
وغيره حتى اختلفت أحكامها والمساكنة متنوعة الى كاملة وهي المساكنة
في بيت واحد والى مطلقة وهي ما تكون في دار وكذا لو حلف لا يخرج امرأة
ونوى حبشية لان الحبشية نوع من المرأة كما في البحر ومن هذا التعليل
عرفت ان النية في الاثنية الثلاثة لم تعمل الا في ملفوظ فلا معنى لاستثناء
الشارح اياها **قوله** لا يصدق قضاء اي ويصدق ديانة وهذا ينافي
ما قدمه من انه لا يدين في نيته الكوفية مثلا الا ان يفرق بين قوله نويت
امرأة كرفية وبين قوله نويت امرأة من بلاد الكوفة فليصح **قوله** فلما
حلفه الخصم عاما نوى خاصا كان ادعى الخصم عليه ان غصب منه مالا
وحلفه بالطلاق انه ما غصب منه مالا ثم ثبت انه كان قد غصب منه
دنانير فرفعته المرأة الى الحاكم فادعى انه نوى لدراهم لا يصدق له الحاكم
وعند الخصم يصدق قد واما صودت المسئلة في معنى الطلاق دون اليقين
بالله تعالى لعدم تعلقي لقضاء باليمن بالله تعالى كما قال الشارح والخلاف

انما هو في القضاء **قوله** متى حلفه ظالم يعني يتخو الطلاق قد سنا من ان خلاف
 الخصاف انما هو في القضاء وهو لا يتصور في القسم **قوله** النية للحالف ولو
 بطلاق او عتاق قال في المحيط ذكر ابراهيم الخنفي اليميني على نية الحالف ان
 كان مظلوما وعلى نية المستخلف ان كان ظالما وبه اخذ اصحابنا مثال
 الاول كره الرجل على بيع عين في يده فحلف المكرم بالله ان يدفع هذا الشيء فلان
 يعني به تابع حتى يقع عند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكره على بيعه لا يكون
 يمين غموس لاحقية لانه نوى ما يحتمل لفظه ولو صرح بانوى كان صادقا
 قلنا اذا صرح بذلك بقلبه ولا معنى لان الغموس ما يقطع بهما حق امر مسلم ولو
 يوجد ههنا ذلك لانه دفع الظلم عن نفسه ومثالا الثاني اذا ادعى عتاق
 يد رجل ان اشترته منك بكذا وانكر الشراء فادعى المدعي ان يحلف المدعي
 عليه بالله ما وجب عليك تسليمه الى حلف المدعي عليه على هذا الوجه
 يعني بالتسليم الى هذا المدعي بالهبة لا بالبيع وهذا وان كان صادقا فيما
 حلف فهو يمين غموس معنى لانه قطع به حق امر مسلم فلا تعتبر نيته بهذا
 المعنى وذلك لان المدعي عليه اذا كان ظالما فاليمين مشروعة بحق المدعي
 ليمتنع المدعي عليه عن اليمين فيحصل المدعي الى حقه وان حلف كما ذابا صار
 مستهلكا بسبب اليمين الكاذبة كاهلاك حقه فيكون اهلا كما بارأاهلاك
 كالقصاص وانما يحصل هذا المعنى اذا اعتبر نية المستخلف اما اذا لم
 يكن المدعي عليه ظالما فاليمين مشروعة بحق المدعي حتى تنقطع منازعة
 المدعي من غير حجة فتعتبر نية الحالف فيه ولهذا يعتبر في اليمين علم الحالف
 على ما قال عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين لا يشتمنى فالبر فيها
 على علمه يعني اذا حلف وعنده ان الامر كالحلف ثم تبين خلافه لم يكن
 آثما في يمينه ويعتبر فيه ما عند صاحب الحق قال الشيخ الامام خواهر
 زاده وهذا الذي ذكرناه في اليمين بالله تعالى فاما اذا حلف بالطلاق
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق
 عن الوثاق او العتاق عن عمل كذا او نوى الاخبار فيه كاذبا فانه
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمل لفظه والله مطلع
 عليه الا انه ان كان مظلوما لا ياشتم الغموس لانه ما قطع به حق امر
 مسلم وان كان ظالما اشتم الغموس وان كان ما نوى صدقا حقيقيا
 لان هذه اليمين غموس معنى لانه قطع بها حق امر مسلم قال القزويني
 في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليمين على نية المستخلف ان كان الحالف
 ظالما فهو صحيح في كونه مستخلفا على امر في الماضي لان العاجب باليمين
 كاذبا كما شفق كان ظالما فهو اشتم في يمينه وان نوى ما يحتمل لفظه
 لانه توصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتناقض في اليمين على امر
 في المستقبل فتعتبر فيه نية الحالف على كل حال **قوله** وان ظالم
 فالمستخلف هذا مخصص لعموم قوله نية تخصيص العام تصح ديانة

قوله انه ليس بشرط نفي الهوى عن المغرب ان الكفر تناول الماء بالغم
 من موضعه ولو اناء ثم قال بعد نقل كلام الظهيرية وهذا الشرط اهله
 شراح الهداية كغيرهم لما قدمناه من المغرب ويكفي في رده ما استدله
 الامام من انه صلى الله عليه وسلم انى قوما فقال هل عندكم ماء بات في شئ
 والاكرهنا **قوله** والحج اى الذى لا يمكن تناول الماء منه بالغم بان كان ناقصا
قوله امكان تصور ضبط في البحر المتصور بكسر الواو وقصره بالمكن فيكون
 التصور بمعنى الامكان فيلزم اضافة الشيء الى نفسه لاجرم كان الصواب
 اسقط التصور كما في بعض النسخ **قوله** او لصادق بما اذا علم عدم الماء فيه
 او لم يعلم شيئا **قوله** في الامم وقيد لا سيما بعد علمه بان لا ماء فيه واما
 اذا علم ان لا ماء فيه بحيث لا يتناقض لانه اذا علم وقوت يمينه على ما يحاق
 الله تعالى فيه وقد تحقق لعدم فيجوز **قوله** لعدم المكان البر قال في
 العناية واعتبر بان البر متصور في صورة الارقاء لانه عادة القطرات الهرا
 ممكنة فكان متصورا واجيب بان البر انما يجب في هذه الصورة في آخر جزء
 من اجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه باعادة الماء في الكوز
 وشربه في ذلك الزمان **قوله** لوجوب البر في المطلقة كما فرغ قال في العناية
 ووجهه ما ذكرنا التاقيت للتوسعة فلا يجب الفعل الا في آخر الوقت فلا بحث
 قبله وهذا لان اليمين متى عقدت على فعل لا يمتد موقته بوقت ممتد يتعين
 الجزء الاخير لا انعقاد لان الوقت طرف له فيلزم في جزء منه ويتعين اخره
 وفي المطلق يجب كما فرغ وقد عجز فيجوز في الحال انتهى وقال في الفتح ولقائل
 ان يقول وجوب البر في المطلقة في الحال ان كان معنى فمينه حتى يجزى في ثاني
 الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بمعنى لوجوب الموسع الى الموت فيجوز في
 آخر جزء من الحياة فالمرقعة كذلك لانه لا يجزى الا في آخر جزء من الوقت لذي
 ذكره في ذلك الجزء بمنزلة اخر جزء من الحياة فلا معنى بتبطل اليمين عند آخر
 جزء من الحياة في المطلقة انتهى قال في النهج وجوابه يعرف مما قالوه في الفرق بينهما
 وذلك ان التاقيت انما يفيد بطلا نهائى الموقته بالآخر لان الحالف لم يلزم
 نفسه بالفعل الا فيه والتاخير وان لم يكن له اثر فيما ذكره في ما اوصى لا
 ان اللفظ لم يوجب تعيين الفعل الا في ذلك الوقت وبطلت في المطلقة لانه لا
 فائدة في التاخير وتعيين الحنث فيها بموت احدهما مفيد بما اذا كان البر مرجوا
 ولا رجاء له هنا فتد **قوله** ملغوا فافيدته الرد عليه بخيار الرواية **قوله**
 رتقبه هذا ليس بقيد فانه يجوز الشراء ثبت لها في مئة الفين والتقياقصا
 قال الزيلعي في باب اليمين في الضرب والبيع به قضاء اى البيع بالدين قضاء
 الدين حتى يبرق يمينه لو حلف ليقضين دينه لان قضاء الدين طريقه المقاصة
 وقد تحققت بغير البيع وهذا لان الدين تقضى بمثلها اذ نفس الدين لا
 يمكن قبضه لانه وصف في الزمة والمقبوض عين فكان غيره مضروبا على القابض
 فيلتحقان قصاصا لعدم لفائدة بقبضها فكان آخرها قضاء الاول كى

يحدث الآخر في عينه لا يقضي به دون الاول وهذا المعنى قد تحقق بمجرّد البيع
هنا فتقع المقاصة به فيكون في عينه واشترط قبض المبيع في الجامع الصغير
وقع اتفاقا لا انه شرط البر ولا يقال شرط القبض ليتقدّر الثمن لانه بغير قبض
السقوط بهلاك المبيع قبل القبض لا نأخذ بقول البر لمحقق لا يرتفع بطلان
الثمن وانتفاض المقاصة وعود الدين على ما كان لما بيننا فيما تقدم انتهى
ثم ذكر المسئلة بعد هذا ولم يشترط القبض **قوله** ولا الزوج قال المفسر
في شرح نظم الكثر اقول يشكل على هذا قولهم ان الدين اذا قبض لا يسقط
عن ذمة المديون حتى لو ابراه الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصاري
امر الشرع به ان يكون كقبضه **قوله** في غير المقدور اى عادة **قوله** هو المختار
ولم يشترطه القدرى وصححه السرخسي لما ذكره محمد في السير الكبير اذا
نادى المسلم اهل الحرب بالامان من موضع يسمعون صوته الا انهم يستمعون
لشغلهم بالحرب فهو امان انتهى وقد فرق بان الامان يحتاط في اثباته كذا في
البحر **قوله** لا اشتقاق الاذن اى اشتقاقا كبيرا كما في النهي **قوله** من الاذن
اى وهو الاعلام **قوله** او لا يشترط تكرار مع قول الحق والشارع تكثّر
بالكتابة **قوله** فتأمل لا حاجة الى التامل فان المدار على العرف **قوله** به
يفتح هذا قول ابي يوسف وقال محمد يحدث وهو الموافق لعرفنا كما لا يخفى **قوله**
حلف لا يكلم فلانا اليوم هذا المثال غير صحيح هنا لان الحكم فيه ان اليمين على
باقى اليوم قال في البحر فان قال في بعض اليوم والله لا اكلن اليوم فاليمن
على باقى اليوم فاذا غربت الشمس سقطت اليمين انتهى والذي مثل به في الكثر
كعادة المتون يوم اكلم فلانا فعلى الجديد **قوله** اى ديانة وقضاء
كما في البحر **قوله** لعدم استعماله مفردا اشار به الى الجواب عما اورد به بعضهم
من قول الشاعر

• وكذا حبنا كل مضى شجرة • ليالى لا فينا جذام وحبيرا •
• سقيانهم كما ساقونا بمثلها • ولكنهم كانوا على الموت اصبرا •

فان الليالى لكونها جماعات الايام وكلامنا في الليلة المفردة **قوله** لانه لو
قدمه اى مع حذف الشرط الذى هو ان كلمته كما يدل عليه قوله فقال امرأتى
طالق الا ان يقدم زيد والشارح تبع في هذا التعبير صاحب المنهاج وحسن
منه تعبير صاحب البحر حيث قال قيد بالشرط لانه لو قال انت طالق لا
ان يقدم فلان لا تطلق **قوله** لم تكن للشرط بل للغاية لان الاصل في
الان تكبرن الا استثناؤه فاذا تعذر سير الى الغاية كافى ان كلمته الا ان
يقدم فلان فكذا فان القدر غاية لعدم الكلام وهو ما يمتد وان كان
الكلام مالا يمتد فاذا تعذرت الغاية صير الى الشرط كما في مثالنا
والمناسبة بين الاستثناء وبين الشرط والغاية ان حكم ما قبل كل منها
يخالف ما بعده **قوله** فلا تطلق بقدره بل بموته وذلك لان معنى طالق
الا ان يقدم زيد ان لم يقدم زيد فانت طالق كما صرح به في البحر فان قدم

لا تطلق وما دام حيا لا تطلق لان اليمين مطلقة فان مات تحقق شرط الحث
فطلعت **قوله** بل بمفارقة بعد الصواب ان يقول بل بمفارقة ولو بعد
لانه لو فارقه في اليوم ايضا يحنث سواء اعطاه حقه بعد اليوم او لم يعطه
اصلا اما ان اعطاه حقه في اليوم فلا يحنث بمفارقة مطلقا **قوله** وان
قدم اليوم بان قال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حقي **قوله** لا يحنث
وان فارقه بعده هذا التركيب يقتضى انه لا يحنث سواء فارقه بعد اليوم
او في اليوم قضاء حقه او لا وهو صحيح في مفارقتها بعد اليوم اما في مفارقتها في
اليوم فليقيد بما اذا قضا حقه اما اذا لم يقضه حقه في اليوم وفارقه في ذلك
اليوم فانه يحنث فلا خلاف في محل التقيد كما لا يخفى **قوله** اشار اليه او لا اما
اذ المرشرا اليه فلانه عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحنث ما
دامت الاضافة باقية وان كانت مستحقة بعد اليمين ولا يحنث بعد ذلك
لعدم شرط الحث واما اذا اشار اليه فلان عقدت على عين مضافة الى فلان
اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد ذلك كذا اذا المرشرا اليه وهذا لا يخفى
لا يقصد هجرانها لذواتها بل لعين في ملكها واليمين تنقيد بمقصود الخائف
وهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما بينا من
قبل وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بها فصارت كما قال ما دام ملكا
فلان نظر الى مقصوده كذا في التبیین ولم يذكر المصنف حثه بالمجدد
والحكم انه ان لم يشر حثه بالمجدد وان اشار لا يحنث به كما في الكثر **قوله** لان
العبد ساقط الاعتبار تعليل لجعل العبد من قبيل الدار ورد على ابن سامة
حيث جعله كالصديق كما في البحر **قوله** فتكون الدار مسكونا عنها جعل القساق
قولا التقاية كلمة من عموم المجاز حيث قال وكلمة من عموم المجاز اى فعل الحث
واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد او دخل الدار مستعينا او غير انتهى فهو
اقعد من صنع الشارح **قوله** او عين بان قال لا اكلم عبدك زيدا **قوله**
حنث اى ولا يحنث بالمجدد كما في الكثر **قوله** لانه الوسيط لان الحث يذكر
بمعنى الساعة قال الله تعالى فيحيا ان الله حين تمسون اى ساعة تمسون ويطلق
على اربعين سنة قال تعالى هلاقي على الانسان حين من الدهر والمراد اربعون
سنة ويطلق على ستة اشهر قال تعالى نؤتي اكلمها كل حين قال ابن عباس
هى ستة اشهر فيحمل عليه لانه الوسيط وخير الامور واسطها ولان اللحظة
لا يقصد الامتناع عنها باليمين للقدرة على الامتناع بدونها واربعون
سنة بمنزلة الابد ومن يومئذ ان يعيدش اربعين سنة ولو قصد ذلك لاطلقه
ولم يذكر الحث لانه يتا بد عند الاطلاق فتعين ما عيناه والزمان يستعمل
استعمال الحث يقال ما رايتك منذ حين ومنذ زمان ويستوى فيما لمعرف
والمشكر لان ستة اشهر لما كانت معروفة انصرف المعروف اليها كذا في التبیین
قوله اى بالنية بين به ان الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو من
قبل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدرا به

رتبة لأن الأصل ما نفاه كائين بها **قوله** إلى ما دون النصف تبع في هذا التعبير
صاحبها الجرح نقلًا عن إمامنا سبني يقال إلى النصف بدليل جواهرهم
اليوم الخامس عشر آخر الأول وعبارة القهستاني سائلة من هذا حيث قال
وأول الشهر من اليوم الأول إلى السادس عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إذا كان
تسعة وعشرين فإن أوله إلى وقت الزوال من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر
وأول اليوم إلى ما قبل الزوال وبجكم العرف في فصول السنة على ما روي عن
محمد كافي المحيد **قوله** بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل أيضًا
في الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل البقاع فقال لا أدري
حتى أسأل جبريل فقال لا أدري حتى أسأل ربي فقال عز وجل البقاع
المساجد وخير أهلها أولهم وخولها وآخرهم خيرها وآخر أهلها آخرهم وخولها
وأولهم خيرها وفي الحقايق أنه تنبيه لكل مفت أن لا يستكشف من التوقف
فيما لا وقوف له عليه إذا تجاوزت آفة على الله تعالى بغيره الحلال وضده
كذا في القهستاني وقال الغزالي في الأحياء وقال صلى الله عليه وسلم لا أدري
أعز ربتي أم لا وما أدري أتبع ملعون أم لا وما أدري ذوالقرنية نبأ أم لا
قوله والجمع معناه أنه إذا حلف لا يكلمه الجمع يترك كلامه كل يوم جمعة
العاشر وله أن يكلمه في غير يوم الجمعة وليس معناه أنه يترك كلامه عشرة
أسابيع كما قد توهم وهذا عند علمائنا لنية فإن نوى بالجمع الأسابيع يترك
كلامه عشرة أسابيع كما في البحر **قوله** عشرة من كل صنف هذا عندنا حنفية
وقال في الأيام وأيام كثيرة سبعة والشهور اثنا عشر ما عداها لا بد
والأصل فيه أنه لتعريف العهد أن كان شيء معهود وأن لم يكن فالحنس
فإذا كان للحنس فلا يخلو ما أن ينصرف إلى أدنى الجنس وإلى الكل ولا يتناول
ما بينهما فإذا ثبت هذا فهما يقولان وجد العهد هنا في الأيام والشهور لأن
الأيام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فيصرف إليه وفي غيرهما يوجد
فيستغرق العهد وبوجوه حنفية يقولون أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة
وأقله ثلاثة فإذا دخلت عليه آلة التعريف استغرق الجمع وهو العشر لأن الكل
من الأقل بمنزلة العام من الخاص والأصل في العام هو العشر ما لم يقسم
الدليل على الخصوص فحملناه عليه كذا في التبيين **قوله** لأنه أكثر ما يذكر
بلفظ الجمع يعني أن العشر أقصى ما عهد مستعمل فيه لفظ الجمع على التيقين
لأنه يقال ثلاثة رجال وأربعة رجال إلى عشرة رجال فإذا تجاوز العشر
ذهب الجمع فيقال أحد عشر رجلاً إلى آخره كذا في البحر **قوله** خمس سنين لأن
الزمان كالحنس ستة أشهر فالعشر منه خمس سنين **قوله** ونص نية الكل
أي قضاء وديانة لأنه نوى حقيقة كلامه كذا في البحر **قوله** لأن المنع لعني
في هولاة قال في البحر والفرق أن في الفصل الأول المنع لعني في هذه الأشياء
فتتقيد لعني باعتبار منسوبين إلى فلان وقد ذكر النسبة باسم الجمع وأقل
الجمع ثلاثة أما في الفصل الثاني المنع لعني في هولاة فتعلق لعني باعتبار

وصار تقدير المسئلة لا أكلم هولاة فيما لم يكلم لكل لا يحث **قوله** فإن
كان يعلم به حثت لأنه حيث علم أنه لم يكن الأول أحد فقد أطلق لفظ الجمع
وأراد الواحد مجازاً **قوله** كما في أشباه أي في ما منها والثانية وقف على
أولاده وليس له الأول أحد بخلاف بنيه والثالثة وقف على أقارب التيقين
في بلد كذا فلم يبق منهم إلا واحد والاربعة حلف لا يأكل ثلاثة أو غفلة
من هذا الحب وليس فيه إلا واحد **باب** **اليمين في الطلاق**
والعتاق قوله ولدي حق غيره سيأتي في قوله حثت باليمين **قوله** لاني
حق نفسه سيأتي في قوله بخلاف فهو حر **قوله** وإن المتصنف بإحدى هاتين
ينصف بالآخر كما لو قال أخرج امرأة أتزوجها طالق فتزوج امرأة ثم أخرى
ثم طالق الأولى ثم تزوجها ثم ماتت طلق التي تزوجها مرة لأن التي
أعطيها التزوج أنصفت بكونها أولى فلا تنصف بالآخرية للنفاء
كما لو قال أخرج عبداً ضربه فهو حر ففرض عبداً ضربه آخر ثم أعاد الضرب
على الأول ثم مات عتق المضروب مرة كذا في البحر **قوله** مرتين معول للمتزوجة
لا لطلقت **قوله** لعدم الفردية أي في العبد وأما العبدتين فليعدم
السبق فكان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق **قوله** وجوز
في الجراي جوز أن يجز الحالف لفظة واحدة لا أنه يجوز جراً لذي في المثنى
لأن اللفظ متع من مثله يجوز للمتر **قوله** للمراحة قال الزيلعي لأن نصف
العبد ليس بعبد فام يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية
كما لو ملك معه ثوباً أو نحو بخلاف ما إذا قال أول كذا ملكه فهو حر
فذلك كذا ونصف كذا حيث لا يلزمه شيء لأن النصف يزاحم الكل في الحلال
والموزونات لأنه بالضم يصير شيئاً واحداً بخلاف الثياب والعبيد
قوله لو علق البائنة بالآخر خلافاً لها قاله في البحر ولم يذكر المتصنف وقت
عتقه للاختلاف فعند إمام يستند العتق إلى وقت الشر حتى يعتبر
من جميع المال أن كان اشتراه في صحته وأعتق من اثنتي عشرها
يعتق مقتضاً على حالة الموت فيعتبر من اثنتي عشر على كل حال لأن
الآخرية لا تثبت إلا بعدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت كما
الشرط متحققاً عند الموت فيقتصر عليه ولا في حنفية أن الموت يعرف
فأما انقضاؤه بالآخرية فمن وقت الشراء فيثبت مستنداً أو على هذا
الخلافاً تعاقب الطلقات الثلاث به كما إذا قال أخرج امرأة أتزوجها
طالق ثلاثاً فيفجع عند الموت عندها وتزوجها ثم طلقها مرة
واحد وعليها العدة بعد الاجل من عدة الطلاق والوفاء وإن
كان الطلاق رجعيًا فعليها عدة الوفاة وتحدو عنده يقع منذ
تزوجها فإن كان دخل بها فلها مهر ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف
مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحض بالاحداد ولا ترث منه **قوله**
لا يكون إلا في وتر فاذا اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عتق الثاني

عند الموت عند ما وعده الامام عتيق مستند الى وقت شرائه الثالث لانه
اكتب اسم الوسيط في نفس الامر عند شرائه الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد
قبل ان يشتري رابعا واما قبل الثالث فلم يكتب له الثاني اسم الوسيط لاعدنا
ولا في نفس الامر فلا يستند العتيق الى وقت شرائه الثاني بخلاف ما اذا قال اخي
عبد امك فموجر ثم اشرك عبد بن متفرق في ثم مات حيث يفتق الثاني مستندا
الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتب اسم الآخر بالشر في نفس الامر وعرفنا ذلك
بموت السيد قبل ان يشتري عبد اخر هذا ما ظهر في فاسل الرابع **قوله** بطلان
الرق بالموت بخلاف الولد والولادة هذه الجملة لا تصلح تعليل للميت بل هي من
الصاحبة قال في البحر بخلاف ما لو قال لاسمه اذ اولدت ولما فوجر
فولدت ولدا ميتا ثم اخذ حيا عتيق لمحي وحده عندنا حنفية ووقالا لا يعق
واحد منها لان الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فتشلى الميت
لا الى جزاء لان الميت ليس محل للحرية وهي الجزاء ولا في حنفية ان يطلق
الاسم تفيد بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي قوة حكومية
تظهر في دفع تسلط الغير فلا تثبت في الميت فتفيد بوصف الحياة كما
اذا قال اذ اولدت ولدا حيا بخلاف جزاء الطلاق وحرية الام لانه لا يصلح
مقيدا واثارا المصنف الى انه لو قال اول ولد تلدينه فهو حر انه يتقيد
بوصف الحياة عنده حتى لو ولدت ولدا ميتا ثم اخذ حيا عتيق لمحي
وعندها لا يعق واما اذ اقيده بالحياة نضا فانه يعق لمحي اتفاقا والى
انه لو قال اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم اخذ حيا
فانه يعق الآخر لمحي وهو بالاجماع على الصحيح والعذر لما ان العبودية
بعد الموت لا تبقى لان الرق يبطل بالموت بخلاف الولد والولادة **قوله**
بل لغة قال في النهرو لا تختص لغة بالسار بل قد تكون في الضار ايضا
ومنه فبشرهم بعذاب اليم ودعوى المجاز مدفوع بما دة الاشتقاق اذ لا
شك ان الاخبار بما يخافه الانسان يوجب تغيرا بشره ايضا انتهى قول
لامنا فاة بين ما قاله من انها حقيقة في خبر بغير البشر وبني تقرير
البيانين الاستعانة التكمية والآية لانه نظر فيما قاله الى اصل اللغز وهو
نظر الى عرف اللغة وكم لفظا اختلف معناه في اصل وعرفها كناية فانها
اسم لما يدب على الارض في اصل اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربع
وكا للفظ فان معناه في اصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطير حيا الفم
كما في رسالة الوضع **قوله** فبشروه التلاوة وبشروه بالواو **قوله** وصح
شرائه لابي الكفارة وقال زفر والشافعي لا تصح **قوله** للمقارنة اي لمقارنة
النية على العتيق وهو الشراء فانه صلى الله عليه وسلم جعل الشراء على العتيق
في قوله لا يجزى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتره بعتقه اي بعتقه
بذلك الشراء لانه لا يحتاج للعتق الى شيء آخر وهذا كما يقال سقاء فارواه
اي بذلك السقي كما في التبيين **قوله** لا شر من حلف بعتقه كما اذا قال العبد لغير

ان اشترى بك فانت حر فاشتراه ناويا عن التكفير فانه لا يجزى لانه لنية قارت
الشراء وهو شرط ولم تقارن على العتيق وهو الجزاء الواقع في التعليق **قوله**
كاتب اي كاتب له قربة قال في التبيين وعلى هذا الخلاف لو وهب له قربة
او تصدق عليه به او وصى له به فقبل ناويا عن الكفارة بخلاف ما اذا ورثه
فانه جبري وليس له فيه صنع ولا اختيار انتهى وكان على الشارح ان يقول بعد
قول المتن فصح شرائه لابي الكفارة وكذا اذا وهب له او تصدق عليه به ناويا
عند القبول بل كان على المتن انه يذكرها في فصل الكفارة **قوله** كل مملوك الى
حر هذه المسائل الى آخر باب لبيت من الايمان لعدم التعليق فالاولى بها
ابوابها **قوله** ويدين في نية المذكور قال في التبيين ولو قال اردت به الرجال
دون النساء دين ديانا لانه لا قضاء لانه نوى التحصيل في اللفظ العام وهذا
بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض وبالعكس حيث لا يصدق ديانا
ولا قضاء لانه لا تخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم له لما لم يدخل تحت
اللفظ فلا تعمل فيه نية التحصيل ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق
لان المملوك حقيقة للذكور دون الاناث فان الاثني يقال لهم امركة لكن عند
الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذكير عادة بطريق التسمية فلا يستعمل فيمن
عند انفرادهم فتكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة
حيث يصدق ديانا لانه نوى حقيقة كلامه لكنه نوى خلافا لظاهر فلا يصدق
قضاء وكذا لو قال نويت غير المذموم لم يصدق قضاء **قوله** كما كتب في انه
لا يدخل في المملوك لانه مثله في الدخول في المرقوق ايضا لان كلاهما المملوك
والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق **قوله**
والاقرار كما لو قال لفلان على الف درهم ولفلان وفلان لزمه خمسمائة للاخير
وله انه يجعل خمسمائة لاي الاولين شاء فان مات من غير بيان اشرك في الخمسة
الا لان **قوله** حلف لا يساكن فلا تأكل من هذه المسئلة باب اليمين في الدخول
والخروج والسكنى وقدما الشارح بعينها هناك **قوله** لا عندنا ثالث قال في
الحاشية وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال بجاريته ان لم تاتيني الليلة حتى اغتاضا
فانت حر فانت في تلك الليلة فلم يغتاضا لا يجتث وكذا في الضرب وغيره
وهو نظير ما ذكر في الزيادات اذا ذكر فعلى احداهما منه والآخر من غيره
وبينهما كلمة حتى واخرهما لا يصلح غاية للاول ويصلح جزاء لا يشترط البر
وجوب الثاني **قوله** اختلف في لحاق الشرط في عبارة مخوض وعبارة الحاشية
رجل قال لجارية ان امرأتك كانت عندك الباردة فقال الجارية كانت امرأتك
عندى اباردة فامرت طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها
ثم ظهر انه كانت عند الحالف امرأة اخرى قال نصيب بن يحيى تطلق امرأة
الحالف وقال محمد بن سلمة لا تطلق وانما اختلفا باختلاف ابى يوسف ومحمد
في لحاق الشرط باليمين المعقودة بعد السكوت قال ابو يوسف يصح وبه
اخذ نصيب بن يحيى وهذا القول اقرب الى قول ابي حنيفة لان عندنا في

بيع الحاق الشرط الفاسد بالبيع التام وقال محمد لا يصح الحاق الشرط بالبيع
بعد السكوت وبإحدى سبلتين سلة وعليه لفتوى لان السكوت يمنع تعلق
الجزء بالشرط فيمنع الشرط هذا اذا كان الشرط على المالك وان كانت
الشرط للمالك بان كان فيه تخفيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط بالبيع
بعد السكوت في قولهم انتهى ومثاله ما فيه تخفيف على نفسه كان يقول
ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم سكوت ثم قال وهذه الدار باب
اليمين في البيع والشراء قوله ومنه الهبة بعوض لا يباع انتهى قال في المنز
فلو حلف لا يبيع فوجب بشرط العوض ينبغي ان يحث كذا في القنية
انتهى واذا كان الواهب بشرط العوض بايعا يجب ان يكون القابل
لهذه الهبة مستترا فتدخل في قوله والله لا اشترى فاذا اوكل فيها يحث
كما لا يخفى **قوله** ومنه السلم قال في المنز لو حلف لا يشتري منه فاسلم اليه
في ثوب حث انتهى واذا كان المسلم مستترا يجب ان يكون المسلم اليه بايعا
قوله والاقالة قال في المنز لو باع عبده من رجل وسلم الى المشتري ثم
حلف لبايع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال البيع وقبل الباي
الاقالة لا يحث ولو كان الثمن الف درهم فوفقت الاقالة بمائة دينار
او اكثر من الثمن الاول او اقل حث قيل هذا قولهما وما على قول ان
حقيقة لا يحث لكونه اقالة على كل حال على ما عرف **قوله** قيل لا تعاطى
قال في المنز ولو قال والله ما اشتريت اليوم شيئا وقد كان اشترى في ذلك اليوم
اشيا لكن با تعاطى فقد قيل يحث في يمينه وفي مجموع النوازل وضع
المسئلة في طرف البيع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فجاء رجل فاعطاه درهم
لاجل الخبز ودفع هو اليه الخبز لا يحث وذكر في شهادات النقود وري ما يؤيد
ما ذكر في مجموع النوازل فقال لا يبيع لمن عاين ذلك ان يشهد على البيع
بل يشهد على التعاطى والى هذا ما لا يتردى **قوله** مع الاقرار قال في المنز
واطلاق في الصلح عن مال وهو مقيد بان يكون عن اقرار لانه حينئذ يبيع
اما الصلح عن النكاح فهو هذا اليمين في حق المدعى عليه فيكون الوكيل من
جانبه سفيرا محضا فكان من القسم الثاني كما سبق في كتاب الوكالة
فعلى هذا اذا حلف المدعى ان لا يصالح فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا
المال فوكل فيه لا يحث مطلقا واذا حلف المدعى عليه ثم وكل به فان
كان عن اقرار لا يحث وان كان عن النكاح او سكوت يحث انتهى فكان
على الشارح ان يزيد السكوت **قوله** والخصومة اي جنبا لدعوى سواء
كان اقرارا او نكاحا كما في القنينة **قوله** كما لقاضي اذ اوكل بض من
يملكه ضربه صح امر به فيحث بفعله ومثله السلطان والمحنت كما في
الدرا المستقى **قوله** لا النكاح قال في المنز وقيد بالنكاح لانه لو قال والله
لا ازوج فلانة فامر رجلا فزوجها لا يحث بخلاف التزوج قال محمد
ابن الوليد سالت بجم الدين عن الفرق فقال التزوج بامر لا يلحقه حكم

والتزوج

والتزوج ثبت حكمه وهو الحل كذا في القنينة معن يا لجمع النوازل **قوله**
او النكاح ومثله السكوت كما قدمناه **قوله** او بعوض هذا يناق مقدمه من انه
لا يحث بفعله ويكفي في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الشارح ما قال في
المنز وعلى هذا فالهبة بشرط العوض داخل تحت يمين لا يبيع نظر المالك فيها
هبة ابتداء فيحث ودخلت تحت يمين لا يبيع نظر المالك فيها بيع انتهاء فيحث
انتهى وانت خبير بان كلامه فيها اذا فعل بنفسه والا ما صح قوله يحث في الموضعين
واما اذا حلف لا يبيع او لا يهب ثم وكل بالهبة بشرط العوض فانه ينبغي ان
لا يحث قال الشربلالي في شرح منظومة ابن وهبان الخاسر الهبة حلفان لا
يحب مطلقا او شخصا بعينه فوكل من وهب حث صحبة او اقبل الموهوب
له او لا قبضه او لا لان القرض اظهار النخوة ولو كان الموهوب غير مقوم
او على عوض وفيه انه ينبغي ان لا يحث لانها بيع انتهاء **قوله** وان لم يقبل رجع
للهمية وما بعد ما كان في المنز **قوله** وضرب العبد لان المقصود منه وهو لا يمار
بامر راجع اليه ومثله ولده الصغير كما تقدم **قوله** قيل والزوجة قال في المنز
والزوجة قيل نظير العبد وقيل نظير الولد قال في المنز وينبغي ترجيح الثاني
لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان النفع عائد اليه بطاعته وقيل
ان حث فظيما لعبد ولا فظيما لولد قال بدوي الدين ولو فصل هذا في الولد
لكان حسنا كذا في القنية **قوله** ان خرج الوكيل الكلام فخرج الرسالة كلامه
يقضي ان هذا الحكم خاص بالاعارة ولا سقارة حيث فصلهما عما قبلها وكذا
وصاحب النهر ايضا لم يذكر هذا الحكم الا فيهما مع ان الوكيل في النكاح وما بعد
سفيرا محض واذا كان سفيرا فلا بد من اضافة العقود المذكورة اليه وسائر
في كتاب الوكالة ان العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل النكاح والخلع
والصلح عن دم عبد او نكاح والعقود على مال والكتابة والهبة والتصدق
والاعارة والايداع والرهن والاقرار والشركة والمضاربة انتهى لكل كلام اثنان
خاتمة عام في جميع المسائل فتوهم من نقله انه خاص بهاتين فلتراجع او يكون
الاضافة الى الموكل غير اخراج الكلام من خارج الرسالة فليست **قوله** وليس
منها التكفي لان لا يستحق كسوة **قوله** والحمل فلو حلف لا يحمل شخصا
يعنى متاعا فوكل شخصا ان يحمل متاعا كذا حث بفعله ويكفي هذا في غير
الاعارة قال ابن وهبان والظاهر انه لا فرق بين هذا وبين الاستخدام
قوله نيفا واربعين قال في المنز تكميل من هذا النوع الهدم والقطع
والقتل والشركة كما في منظومة ابن وهبان وقد مر ان منه ضرب الزوجات
والولد الصغير في راي قاضي خان ومنه تسليم الشفعة والاذن كما في الخاتمة
والنفقة كما في الاسبيحاني والوقف والا صحية والجس والتعزير بالنسبة
الى القاضي والسلطان وينبغي ان يقال في المنز كذا في صورة اخرى كذا في شرح
المنظومة للشيخ عبد البر ومنه الوصية كما في الفتح وينبغي ان يكون منه
الحوالة والكفالة لو حلف لا يحمل فلا فوكل من يحمله ولا يقبل حوالة او لا

يكفل عنه فكل يقول والقضاء والشهادة والقرار وفي الجرح منه التولية
فالو حلف لا يولي شخصاً فمعرضاً من يفعل ذلك حث وهي حادثة
الفتوى **قوله** فعقد الخيار لنفسه او عقد المشتري بالخيار لنفسه ومثل
عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى او عقده بالخيار للبائع والمشتري
ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبى **قوله** لوجود الشرط
اى والملك اما في البائع فلا نه اذا جعل الخيار لنفسه اوله والمشتري لاجنبى
فقط لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق واما في المشتري فلا ان المبيع يدخل
في ملكه اذا جعل الخيار لنفسه او لاجنبى عندهما واما عند اى حقيقة فالمبيع
وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط
كالمنجز عند وجود الشرط فيصير كانه قال بعد الشراء انت حر لوجيز
المشتري بالخيار لنفسه العتق يثبت الملك سابقا عليه كذا هذا **قوله** ولو
بالخيار لغيره لا يعتق اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري واشتراه
الحالف بشرط الخيار للبائع قال في البحر ولا يخفى انه اذا باعه بشرط الخيار
للمشتري انه لا يعتق لانه يات من جهة وكذا اذا قال ان اشتريت
فهو حر فاشتراه بالخيار للبائع لا يعتق ايضا لانه باق على ملك بائعه كما
صرح به في الذخيرة انتهى فظهر ان اطلاق الشارح الغير ليس بصحيح
لتموله ما اذا باع الحالف او اشترى بشرط الخيار لاجنبى وقد علم الحكم فيه
انه يحث **قوله** وان اجيز بعد ذلك تبع في هذا القيد صاحب البحر
حيث قال وسواء اجاز البائع بعد ذلك او لم يجز انتهى ولا يخفى انه خاص
بما اذا اشترى الحالف وجعل الخيار للبائع اما اذا باع الحالف وجعل الخيار
للمشتري فيقال فيه بدلية عبارة سواء اجاز المشتري بعد ذلك او لم يجز
فالاولى بالشارح ان يقول وان ردا او اجيز بعد ذلك كما لا يخفى **قوله**
في الامسح قال في البحر وذكر الطحاوى اذا اجاز البائع المبيع يعتق لان الملك
يثبت عند الاجازة استدلالا بوقت العقد بدليل ان الزيادة الحادثة بعد
العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع **قوله** كما لو قال ان
ملكته قال في التبيين بخلاف ما اذا عقله بالملك بان قال ان ملكته فانت
حر حيث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لان
خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعندهما يعتق
لوجود الشرط لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه **قوله** في
المسئلين هما ان يعتق او لا يعتق **قوله** بالبائع والشراء الفاسد كقول ان
يقول والشراء افراد الفاسد قال في البحر وهو محتمل لا بد من بيانه اما في
المسئلة الاولى هي ما اذا قال ان يعتق فانت حر فباعه بيعا فاسدا
فان كان في يد البائع او في يد المشتري غايبا عنه بامانة او رهن يعتق
لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا او غايبا مضمونا بنفسه
لا يعتق لانه بالعقد زال ملكه عنه واما في الثانية وهي ما اذا قال ان

اشترته

اشترته فهو حر فاشتراه شراء فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لانه على
ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد
يعتق لانه صار قابضاً له عقب العقد فملكه وان كان غايبا في بيته او نحو
فان كان مضمونا بنفسه كالمغصوب يعتق لانه ملكه بنفسه الشراء وان
كان امانة او كان مضمونا بغيره كالمهرض لا يعتق لانه لا يصير قابضا عقب
العقد كذا في البدائع **قوله** والموقوف قال في البحر واما في الحوقف فمصدرة
فيما اذا كان الحالف بائعا ان يبيعه لشخص غائب قبل عنده فموقوف فيعتق
العقد على البائع لوجود الشرط ولذا كان الحالف المشتري فانه اذا اشتراه
بيعه الفصول فانه يحث عند اجازة البائع فيعتق العبد وفي التبيين
ما يخالفه واما اذا حلف لا يشتري ولا يبيع فاشترى او باع موقفا فانه يحث
في عيونه قبل الاجازة انتهى فقول فيعتق العبد على البائع اى لم يجز البيع لوجود
الشرط وهو البيع والملك قائم لان البيع او الشراء الحوقف لا يزيل الملك عن
البائع بالاتفاق وقوله في التبيين ما يخالفه راجع للمسئلة الثانية فقط
وهي ما اذا كان الحالف المشتري واشتراه ببيع الفصول حيث صرح فيها بانه
يحث عند الاجازة وصرح في التبيين بانه يحث بالشراء حيث قال
وصورة المسئلة ان يقول ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فصول
حث بالشراء لان الاجازة شرط المحركة والسبب والركن قد وجد قبلها ولهذا
يستدل الحكم عند الاجازة اليه ويثبت عند اجازتها وعن ابي يوسف انه يصير
عند الاجازة كالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما ان المقصود من النكاح الحل
ولم يقصد الحرف لا فائدة بخلاف البيع فان المقصود منه الملك دون الحل
ولهذا يتجسس الحرف فيثبت فيه من وقت العقد وفي النكاح من وقت الاجازة انتهى
وانت خبير بان الذي في التبيين ظاهر الرواية عن المثلاثة حيث جعل مقابله
رواية عن ابي يوسف وهو الذي في البحر فاما في التبيين هو المعتمد وقول التبيين
حث بالشراء يعنى اذا اجاز صاحب العبد البيع فظهر ان العبد عتق من وقت الشراء
وقول البحر واما اذا حلف لا يشتري ولا يبيع يعنى اذا كانت يمينه بالله تعالى
او بالطلاق بان قال والله لا ابيع او لا اشترى او قال لمرأتى طالق ان بيعت
او اشترت فانه يحث. مجزأ البيع او الشراء الحوقوف **قوله** لا يابطل
كما لو اشترى بدم او ميتة لانه ليس ببيع لا لغداه معناه وهو ما ذكر
ولا لغداه حصول المقصود منه وهو الملك لانه لا يفيد الملك كما في البحر
قوله الا باجازة قاضا ومكاتب لان المنافي زال بالقضاء لانه فصل
يحتجده فيه وباجازة المكاتب انفسه الكتابة فارتفع المنافي
فتم العقد كذا في البحر ومن قوله زال بالقضاء تعلم ان استعمال الاجازة
في القضاء من باب عموم المجاز **قوله** والفرق في الظهيرة وهو
ان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فيقع ما تقدم سببه
اولا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق لاجنبى كما في البحر **قوله** لو حلف

لا يصلي ولا يصوم اي يحث بالصحح لا بالفاسد الذي فاده مقاب
كالصلاة بغير طهارة اما الذي طرأ عليه الفساد كما اذا شرب ثم قطع فيحسب
به على التفصيل الآتي وسنحكم عليه **قوله** اولا يحج ذكره هنا اشارة على
ان ذكر المصنف اياه فيما سيأتي ليس في محله **قوله** ولا يعتبر تكرار الرق
قال في البحر وورد عليه منع وقوع الياس والعق مطلقا بل في العبد ما في
الامة فجاز ان ترتد بعد لعق فتسبي فتملكها هذا الحالف فيعتقها وفي التذبير
مطلقا لجاز ان يقضي قاض يبيع المدبر اجيب بان المشايخ من قال لا
تطلق لهذا الاحتمال والصحيح انها تطلق لان ما فرض من الامور الموهومة
الوقوع فلا تعتبر لان الحلف على بيع هذا الملك لا كل ملك واجيب ايضا
عن المدبر ان يبعه بغير قن لا نقض الحلف بالتدبير بالقضاء فيعتق **قوله**
فطار الحمام قال في النهر واما حث بطلان اليمين باستحالة البركان اذا كان
في الكوز ما فصب على امره كان هذا في الحمام في يمين الفود ولا تعود الحمام
بعدا لغيره يمكن عقلا وعادة فتدبر انتهى قول فلو كان طيرا لا يعود عادة
كما ان قرب طلقت **قوله** لاحث بالحالف هذا في داري واما في دارك فالمناب
ان يقول لاحث بالمخاطب **قوله** كان كلف قال في البحر لو قال ان كلف غلام
عبد الله بن محمد احد افعدي حر فكل الحالف وهو غلام الحالف واسمه
عبد الله بن محمد حث لانه يجوز استعمال العلم في موضع النكرة فلم يخرج
الحالف عن عموم النكرة انتهى فغلام فاعل كلف واحدا مفعوله وقوله فكل
الحالف فاعل كلف ضمير الغلام والحالف مفعوله وقوله وهو غلام الحالف
الضمير عائد على ما عا د عليه ضمير كلف وهو الغلام وقوله واسمه اي اسم
الحالف فقوله الشارح لو هو اي الحالف كذلك اسمه محمد بن محمد والغلام
غلامه **قوله** ويجب حج هذه المسئلة من النذور لا من الايمان **قوله**
لم تقبل هذا عندها وقال محمد تقبل لانها قامت على امر معلوم هو التضحية
وكيف لا تقبل ومن ضرورته انتفاء الحج ذلك العام وبه يتحقق الشرط ولما
انها قامت على نفى الحج لانه المقصود منها وهذا لان الشهادة على النجاسة
غير مقبولة اذا العبد لاحق له فيها يطلبه وما لا مطاب لا يدخل تحت
القضاء والشهادة على النفي باطله ونقض هذا بما في البحر لو شهد انه
قال المسح ابن الله ولم يقل قول النصارى والرجل يقول وصلت بذلك
قبلت واجاب الامام قاضي خان بانها قامت على امر وجودي هو سكوت
الزوج لان النفي يقبل اذا احاط به علم الشاهد كما ادعاه بعض المشايخ لانه
لا فرق بين نفي ونفي كما اختار في الهداية والظاهر ان محله لا يعلل المسئلة
بانها قامت على نفى شيء احاط به علم الشاهد والا فكيف يستقيم جواب قاضي
خان قال في الحواشي السعيدية وفي كونها سكوت امر وجودي بحيث فني
شرح العقائد السكوت ترك التكلم انتهى لكن يحج زان يرا بالترك
الكلف وما في المبسوط من ان الشهادة على النفي تقبل في الشرط حتى

لو قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فشهد انه لم يدخلها قبلت
وقضى بعتقه وما حث فيه كذلك اجيب عنه بانها قامت على امر معين هو
كونه خارج البيت فيثبت النفي ضمنا وفيه نظر اذا العبد كما لاحق له في
التضحية لاحق له في الخرج فاذا كان مناط القبول كونه المشهود به امر وجودي
منضمنا للمدعي به من النفي المجعول شرطا وان كان غير مدعي به لتضمنه
المدعي به كذلك يجب قبول شهادة التضحية المتضمنة للنفي وبهذا
ينتهي الوجه للمجد ولذا قال في الفتح انه الوجه **قوله** وان افطر لوجود شرط
اي لوجود تمام حقيقة الشرط اعني الصوم الشرعي وما زاد على ادى اساءة
في وقته تكرار الشرط وذكر لمر تا شئ انه لو حلف لا يصوم فهو على الجائز لانه
لتضمين الله تعالى وذلك لا يحصل بالفاسد الا اذا كانت اليمين على الماضي
وهو مخالف لما في الكتاب الا ان ما في الكتاب اصح لانه نص في الجاهل الصغير
واورد ان الصوم الشرعي هو اليوم وحمل المفظ على الشرع اولى من حمله على
اللفظ واجب صدرا الشرعية بانه قد اطلق على ما دون اليوم في اتوا
الصيام الى الليل كذا في النهر **قوله** لانه مطلق فيصرف للكامل قال في
البحر ولا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم
ولا يصوم صوما فينبغي ان لا يحث في الاول الا يصوم لانا نقول ان ثابت
في ضمن الفعل ضروري لا يطرأ اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح
لانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال **قوله** حلف
ليصوم من هذا اليوم قال في البحر قيد بيوم لانه لو حلف ليصوم من هذا
اليوم وكان بعد ان اكل او بعد الزوال صححت اليمين وطلقت في الحال
مع انه مفروق بذكر اليوم ولا كمال لان اليمين تعتمد التصور والصوم
بعد الزوال والا كل متصور كما في صورة الناسي وهو كما لو قال لامرأة
ان لم تقصلي اليوم فانت طالق فحاضت من ساعتها او بعد ما صلت
ركعة صححت اليمين وطلقت الحال لان دور الدم لا يمنع كما في المتحاضة
بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم أصلا فلا يتصور
بوجه واستشكله في فتح القدير على قوله اي حنيفة ومحمد لان التصور
شرعا مستفاد وكونه ممكنا في صورة اخرى وهي صورة النسيان الا ان
لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لا يتصور المحل
عليه لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين اما على قول ان
يوسف فظاهر انها ساقطة من يحث وقد مرنا في مسئلة الكوز
ان الاصح عدم الحث فيها اذا قال لامرأة ان لم تصلي صلاة الفجر غدا
فانت كذا فحاضت بكرة ونقلناه عن المستفي فهو مسؤول بد ليحث المحقق
ابن الهمام والماد بالبكرة وقت طلوع الفجر لا طلوع الشمس كما لا يخفى
فحينئذ لا يحث في مسئلة الصوم ايضا على الاصح لكن جزم في المحيط
بالحث فيها وفي الظهيرية بعد ما ذكر الحث قيل هذا الجواب يستقيم

على قول أبي يوسف وأما على قولهما فلا يستقيم أصله مسئلة الكوز وقيل
لا بل هذا الجواب مستقيم على قول الكل انتهى لكن ما ذكره من أنه لا يحث
في مسئلة الصوم أيضا على الأصح رده في النهي حيث قال لكن في العناية
أن المنيح في الصوم صحيحة اتفاقا **قوله** وحث في لا يصلي بركعة أي
استحسانا لأن الصلاة عبادة عن أفعال مختلفة فالأيات بها لا تسمى
صلاة يعني لم يوجد تام حقيقتها والحقيقة تنفي بانقضاء الجزاء كذا في
الفتح وهو ظاهر في توقف حثه على القراءة فيها وإن كانت ركعا زائدا
وهذا أحد قولين وقيل يحث بدونها حكمها في الظهيرة ولم يذكر
محمد مني يحث واختلف المشايخ فيه قال بعضهم ينقص السجدة وقال
بعضهم برفع الرأس منها كذا في الشرح وينبغي أن يخرج الأول على قول
أبي يوسف والثاني على قول محمد كما مر في السهو ثم رأيت من ذكر في
الفتح قال والأوجه أن لا يتوقف لما حقيقة السجدة بوضع بعض
الوجه على الأرض وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليست في
الركعة الواحدة فيجب أن لا يحث بها ولا يجب بانها موجودة بعد
رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحث على الرفع
منها وقد علمت أن الأوجه خلافه على أنه لو سلم فليست تلك القعدة
هي الركن والحق أن القعدة ركن زائد وانما وجبت للتحتم فلا تعتبر ركنا
في حق الحث كذا في الفتح وقد مناهها شرط لأركن وذكرنا أن تراشي
أنه لو حلف لا يصلي وقع على الجائز فلا يحث بالفساد كما مر في الصوم
إذا كانت اليمين في الماضي وهذا يخالف ما في الكتاب وحمله في الفتح على
التي لم يوصف منها شيء بوصف الصحة في وقت بان يكون ابتداء الفروع
غير صحيح كما إذا صلى بغير طهارة ويكون ما في الذخيرة بيان له حيث
قال لو حلف لا يصلي فصل صلاة فاسدة بان صلى بغير طهارة مثلاً
لا يحث استحسانا إلا أن ينوبها وعليه يحل أيضا ما مر عنه في الصوم
كذا في النهي **قوله** بأولى شفع أي بالركعة الأولى من شفع قال في النهي
واعلم أنه ذكر في الذخيرة أنه لو قال لعبد أن صليت ركعة فانت
حر فصل ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين عتق بالأولى لأنه
في الأول ما صلى ركعة لأنها بتيؤا بخلاف الثانية **قوله** وإن لم يقعد
لأن القعدة ركن زائد شرعت للتحتم فلا تعتبر ركنا في حق الحث
كما في الفتح وقد مناهنا عنها شرط فأولى أن لا تعتبر **قوله** ولو
والجمعة قال في الفتح ولو صلى هذا الخالف الجمعة بالناس ونحوه يصلي
لنفسه الجمعة جازت الجمعة استحسانا لأن الشرط للجمعة وقد وجد
قوله طلقت على الأظهر الظاهر أن هذا عرفهم وفي عرفنا تارك الصلاة
من لا يصلي أصلاً **قوله** الحديث فإن ذلك وقتها فيه أن مبنى إيمان على
العرف وفي العرف هو مؤخر وان قضاها **قوله** اجتمع حدثان فالطهارة

منها أي مطلقا التحلل الجسد كان بالشم أو بالاختلاف كان بالشم رفعه قيل
الطهارة من الأول مطلقا وقيل أن التحلل في الأول والاختلافها وقيل أن التحلل
فيها والاختلاف في غلظها كما يؤخذ من البحر **قوله** فلا يحث فيه أن كان المراد
باليوم بقيت النهار إلى الغروب فكيف يمر بثلاث صلوات فيه وإن كان
المراد به ما يشمل الليلة بقربية الخمس صلوات فما الحاجة إلى جماعتها قبل الغروب
على أن قوله بجماعة لا دخل له في لا لغزافا مل **قوله** بحكمة لا يخبر قال في البحر
فالحاصل أن في مسئلة الكتاب لا يخرج عن العدة إلا بالتصدق بحكمة
مع أنهم قالوا لو التزم التصديق على فقره مكة بحكمة الغنى بتعيينه الدرهم
والكان والفقير فعلى هذا يفرق بين التزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة
النذر انتهى فحينئذ يكون المستثنى أمران هذا والنذر المعلق كما قد مرنا عند
قوله ومن نذر مطلقا **قوله** وشرط ملكه يوم حلف لأن النذر إنما
ينعقد فيما هو الملك قال صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم أو مضى
أن سبب الملك مثل أن اشتريت كذا فهو هدي أو فعتلى أن تصدق به ولم يرد
ذلك فإن اللبس المجمع له شرطا ليس سببا لملك الملبوس ولا متعلقه الذي
هو غزله المرأة سبب ملكه أياه لأنه يملك القطن وليس لغزله سببا لملك القطن
لأن غزله يكون من قطنها ويكون من قطنه فلا يصح النذر في المشتري من
القطن إذا غزله وله أن غزله المرأة عادة يكون من قطن الزوج لأن العادة
أن يشتري القطن في البيت وهي تغزله فيكون المفزول مملوكا له والمعتاد
هو المراد بالانقضاء فالغزله تغزله تغزله بسبب ملكه للشوب كأنه قال
أن لبست ثوبا أمملكه بسبب غزله قطنه فهو هدي ولا حاجة إلى تقدير
ملكه القطن ولا إلى التفات إليه وإن كان في الواقع لا يملك المفزول بالغزل
إذا كان القطن مملوكا له وحينئذ لا فرق بين أن يملك القطن بعد ذلك
أو في حال الحلف ثم استوضح على أن غزله سبب عادي لملكه المفزول بقوله
ولهذا لا يحث إذا غزلت من قطن مملوك وقت النذر بالاتفاف مع أن القطن
غير مذكور وما ذكرنا أن يكون ذكر الغزل ذكر سبب الملك في المفزول لأن
معنى كونه سببا كونه مملوكا وقع ثبت الحكم عنده وكونه الغزل في العادة يكون
من قطن مملوك له يستلزم كونه مملوكا وقع ثبت عنده ملان الزوج في المفزول
وهذا فارق مسئلة الشري حيث لا يحث فيها بالشرع بعد الحلف لأن
الإضافة إلى الشري ليست إضافة إلى سبب الملك لأن الملك لا يثبت عند
الشري أمثاله بل هو مستقيم عليه وبهذا بطل قول من رجح قول ذفر في مسئلة
الشري كذا في فتح القدير وفهم من قوله كأنه قال لبست ثوبا أمملكه إلى قوله مملوكا
له أنها إذا غزلت من قطن ملكه قبل نذره أو بعده فلبسه ولم يكن ذلك عادة
لها لا يلزمه التصديق به لأنه مملوكه بسبب غزله أو أمملكه باللبس **قوله** لأنه
لا ينبغي لأبى أن يخلف ما إذا لبس ثوبا من حرير فإنه يكره لأن الحرير استعمال
الحرير مقصود أسوأ من استعمال الحرير وقد وجد وهذا الحرير باللبس

ولم يوجد كذا في البحر **قوله** بلا فسر وهو بفتح الفاء والعامة تكسر كذا في جامع
اللغة **قوله** او زمره بضمة وتشد يد هو الزبرجد كما في جامع اللغة فهو كذا
قوله بدليل حله للرجال اي مع منعهم من التحلي بالذهب والفضة وانما
ايحى لغرض التخصم لا للزينة فلم يكن حليا كاملا في حقهم وان كانت الزينة
لا زمر وجوده لكنها لم تقصد به كذا في البحر **قوله** حمله في الجوهرة على العرف
حيث قال ومعنى قوله على سري رأى على هذا السرير وهذا قال بعد ذلك فجعل
فوقه سريرا آخر اذ لا يتصور آخر من غير ان يسبقه مثل انتهى في علته نظر ظاهر
باب اليمين في القرب والقتل وغير ذلك قوله وكفى
جميعها اي فيما اذ احلف على عدد معين من الاسواط **قوله** لرحمة قال القاضي
البيضاوي رحمه الله تعالى ان يثبت يعقوب وقيل رحمة بنت فزيم بن يوسف
ذهبت لحاجة وابطأت فحلف ان يرى ضربها مائة ضربة فحلف الله تعالى
يمينه من ذلك **قوله** ان لم تاتني حتى اضربك قدما الشارح قيل باب اليمين
في البيع **قوله** ولذا لو تجاوز بها في صرف وسلم لم يحن لانه يلزم الاستبدال
بذلها قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب **قوله** احدى المسائل الخمس
الثانية رجل اشترى دارا بالجياذ ونقد الزبوف اخذ الشفع بالجياذ لانه
لا يأخذها الا بما اشترى وقد اشترى بالجياذ الثالثة الكفيل اذ كفيل بالجياذ
ونقد الزبوف يرجع للكفول عنه بالجياذ والرابعة اذ اشترى شيئا بالجياذ
ونقد البايع الزبوف ثم باعه مر بحة فان راس المال هو الجياذ الخامسة اذ
كان له على آخر درهم جياذ فقبض الزبوف فانفقها ولم يعلم الا بعد الاتفاق
لا يرجع عليه بالجياذ في قوله انى حنيفة ومحمد كما لو قبض الجياذ كذا في البحر
قوله لان الفعل يقتضى مصدرا منكروا المنكر في النفي نعم هذا في ما
قد سماه في باب اليمين في اكل فارجم اليه وتامل **قوله** امر المكفول عنه
الظاهر انه ليس بقيد ولذلك تركه في المنه **قوله** فاجاز بالقول حيث لان
المحلف عليه هو الزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول
والاجازة اللاحقة كما لو كالة السابقة فيكون للفصول حكم الوكيل في البحر
حكم الموكل كذا في البحر **قوله** وبالفعل لا كماله وتقبيل بشهوة وانكرها
تحت ما لقرب نفوه العقد من المحرم وكعبث المهر او شئ منه لا الهدية
لعدم اختصاصها بالنكاح كما في البحر **قوله** لكثرة اسباب الملك اي والدخول
في النكاح ليس له اسباب واحد وهو النكاح فلا فرق بين ان يذكر او لا
كما في البحر **قوله** طلاق المراجعة وفي نسخة المراجعة والمراد بها التي
سينزوجها لا التي في عصمته بدليل قوله ليفسخ اليمين المضافة **قوله**
ان افترافا كما في اي الافتاء بما روى عن محمد وبه افتى ائمة حوازم اية في
المضافة لا يقل بل قد سما عن المنه عن الظهيرية ان هذا قول محمد **قوله**
حلف لا يدخل دار فلان محل هذه المسئلة باب اليمين في الدخول بل تقدمت
هناك بعينها متنا **قوله** ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق النعمية

معارض لما قدمه في باب اليمين في الدخول حيث قال ولونبا **قوله** قال الغزير
وايه لتفعلن كذا قد سما في اول باب اليمين في اكل ان المسئلة على اربعة اوجه
فارجم اليه **كتاب الحدود قوله** بعد الوصول للحاكم فان في
البحر ما قبل الوصول الى الامام والنبوت عنده تجاوز الشفاعة عند الراجع له
الى الحاكم ليطلقه لان الحد لم يثبت **قوله** بل المظهر التوبة مطهرة من الذنب
ومسقط لل عقوبة الاخرية سواء تاب قبل الحد او بعده واما الحد فلا يسقط
بها في غير قطاع الطريق مطلقا واما قطاع الطريق فان خافوا الطريق ففقط
ولم يجنوا على نفس او عضوا وما لا يوافق ان ياخذ هو الامام سقط الحد
كما في المنه **قوله** لعدم تقديره قيل عليه اقل ثلاثة واكثره تسعة وثلاثون
اجيب بان ما بين الاكثر والاقل ليس بمقدر ولانه يمكن بغير الضرب كذا في البحر
قوله خرج الصبي والمعتوه وشملها المجنون ونحو الصغرة هو المينة واليهيمة
قوله وزاد في المحيط العلم بالتحريم حيث قال ان من شرط العلم بالتحريم
حتى لو لم يعلم بالرحمة لم يجيب الحد شبهة واصله ما روى سعيد ابن المسيب ان
رجلا زين باليمن فكتب في ذلك عمر رضي الله عنه ان كان يعلم ان الله تعالى حرم
الزنا فاجلدوه وان كان لا يعلم فعلوه فان عاد فاجلدوه ولان الحكم في التعدييات
لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشيع والاسفاضة في دار الاسلام اقيم مقام
العلم ولكن لا اقل من اثبات شبهة لعدم التبليغ انتهى به علم ان اكثر في دار
الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قاييم مقامه في الاحكام كلها
كذا في البحر **قوله** ولده في الفسخ قال في البحر تعقبه في فتح القدير بان الزنا
حرام في جميع الاديان والمال فالحري ان يدخل دار الاسلام فاسلم فزنا وقال
ظننت انه حلال يحسد ولا يلتفت اليه وان كان فعله اول يوم دخوله فكيف
يقال اذا ادعى مسلم اصله انه لا يعلم حرمة الزنا لا يحسد لانقطة شرط الحد ولانه
اراد ان المعنى ان شرط الحد في نفس الامر علمه بالحرمة في نفس الامر فاذا لم يكن عالما لا
حد عليه كان قليل الجردى او غير صحيح لان الشرع لما وجب على الامام ان يحذر هذا
الرجل الذي ثبت زناه عنده عرف ثبوت الوجوب في نفس الامر لانه لا معنى لكونه واجبا
في نفس الامر لانه يكفيه فيما بينه وبين الله تعالى التوبة والانابة ثم اذا انفصل بالانام
ثبوت وجوب على الامام اقامة الحد **قوله** وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى الزنا يقوم
مقامه حيث قال بالزنا متعلق بالشهادة اي بشهادة متلبسة بلفظ الزنا لانه
الدال على فعل الحرام وما يفيد معناه انتهى وقال في الشعر بلاية قوله وما
يفيد معناه مطلق على بلفظ الزنا وينظر هل تقبل الشهادة للمجردة عن لفظ
الزنا مع لفظ يفيد معناه تامل انتهى قول مراد صاحب الدرر بما يفيد
معناه لفظ يكون صريحا في الزنا لكنه من لغة اخرى هذا ما ظهر في فليرت
قوله وظاهر الدرر فيه ان عبارة الدرر نص في ذلك لعدم صحة العطف
على فعل الحرام لفساد المعنى لان التقدير حينئذ لفظ ذال على لفظ يفيد
معناه **قوله** ولو قضى بالبيئة قال في المنه قد شهد عليه اربعة عدول

بالزنا فمرة واحدة ذكر السر حتى لا يجد معنى بحكم الشهادة وقال غيره
هذا قول محمد وعلي بن يوسف لا يجد وكذا الخلاف لو قررتين كما في الشرح
وقول أبي يوسف أصح كما في الكافي واجمعوا على أنه لو قررا بعبادة الشهادة كما في
السراج وما في بعض الكتب من أنهم لو كانوا فاسقا فاقرا لا يجد ما لا ينبغي في
التصوير إذ لا دخل لإقراره في عدم حده ولذا قال في الفتح لو شهد أربعة فاسقا
بالزنا لا يقضى بشهادتهم ولا يجدون لأنهم باقون على شهادتهم غير أنهم لا يقبلون
وعلى هذا لو أقام القاذف أربعة من الفساق على صدق مقالته لا يسقط الحد
عندنا **قوله** بلائنة أي وإن لم يبق بينة **قوله** في الموت والقبية أي موت الشهود
وغيرهم **قوله** كما في الحاكم أي كما يجد للموت الحاكم وأجاب **قوله** وما نقله المصنف
عن الكمال حيث قال وأعلم أن مقتضى ذكر أنه لو بدأ الشهود فيها إذ ثبت بالشهاد
يجب أن يثنى الإمام فأولم يثنى الإمام يسقط الحد لا اتحادا لما أخذ فيها كذا في
فتح القدير **قوله** تعقبه في المنزلة قال وهذا إنما يتم لو سلم رجوع حضوره
كما في الرواية يستحب للإمام أن يأم طائفة من المسلمين أن يحضروا إقامة
الحدود **قوله** شروط الأحصانة أتت ستة هذا النظم من مقطوع الرجز البقية
من الكمال وقد غيرة فقلت شرائط احصاننا ستة **باب**
الوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب **قوله** فإن ادعاهما صورية وطى
امرأة ولم يثبت له فيها عند القاضي شبهة من الشبهة المذكورة ولا غيرها ولكنه
ادعى شبهة ما تقبل دعواه من غير برهان كذا في دعوى الكراهة وإنما قلت ولا غيرها لأن
الشبهة لم تحصر في الثلاثة فاندعوى الكراهة ليست واحدة منها كما لا يخفى ومعنى
ادعاه شبهة ما أن يدعى شبهة من الثلاثة أو يدعى الكراهة **قوله** أي الثابت بالنسب
تفسير لقوله حكيمه وصير حله عايد على المحل **قوله** ولو ولد له حيا سبالغة
على قوله وولد له **قوله** خلا عن مال قيد في قوله خلعا قال في المنزلة خل في
الكليات المحل إذا خلعا عن المال **قوله** ووطي جارية من الغنمة أي إذا ووطيها
أحد الغنمين كما في المنزلة وسأقي في كتاب السرقة عن الغاية بجناح عدم قطع من
سرق من المغنم وإن لم يكن له حق فيه لأنه مباح إلا صل فصار شبهة فكان
ينبغي إطلاق هنا أيضا فامل **قوله** والتي فيها خيار للمشتري تبع في هذا
التعبير صاحب المنزلة والصواب إسقاط قوله للمشتري لأنه لا فرق بين أن يكون
الخيار للبائع أو للمشتري أو لها أو لا جنس في سواء ووطيها البائع أو للمشتري كما يعلم
من تأمل كلام الجوزي وغيره **قوله** والتي هي أخته رضاعا أي أمته التي هي أخته رضاعا
قوله من لم يحرم به أي بالمدكور من الردة وما بعدها أما الردة فقد تقدم
في كتاب النكاح أن مشايخنا يجمعون على عدم الفرقة بردها وأما فيما بعده
فالمخلاف الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** ولو جملة يعني لو وطى المطلقة ثلاثا
بلفظ واحد من قبيل شبهة الفعل فيجد أن ظن الحرمة وقيل من قبيل شبهة
المحل فلا يجد مطلقا كذا في البحر طلق في الثلاث فمثل ما إذا أوقعها
جملة أو متفرقا ولا اعتبار بخلاف من أنكروا وقوع الجملة كونه مخالفا للفعل

كذا

كذا ذكره الشارحونه وفيه نظر لما في صحيح مسلم من أن الطلاق الثلاث كان واحدة
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وصدر من خلافة عمر حتى أمضى عمر رضي الله
عنه على الناس الثلاث وإن كان العلماء قد اجابوا عنه وأولوه فليس الدليل على وقوع
الثلاث بكلمة واحدة قطعيا فإن قيل أن العلماء قد اجمعوا عليه قلنا قد خالف
أهل الظاهر في ذلك كما نقلوه في كتاب الطلاق فينبغي أن لا يجدون علم الحرمة
والدليل عليه ما ذكر في الهدية من كتاب النكاح في فصل المحرمات أن الحد لا يجب
بوطن المطلقة بآنها واحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرمة على إثارة كتاب الطلاق
وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لأن الملك قد زال في حق الحد فيحقق الزنا انتهى
وينبغي أن نعمل إشارة كتاب الطلاق على ما إذا أوقعها بكلمة واحدة وعبارة كتاب
الحدود على ما إذا أوقعها متفرقة لما ذكرنا توفيقا بينهما كما لا يخفى انتهى كلام البحر
وهو صريح فإن المطلقة ثلاثا جملة من قبيل شبهة المحل كذا في التبيين
والفتح وغيرهما الجزم بأنها من شبهة الفعل لأنه لا اعتبار بخلاف الظاهرية لكونه
نشأ بعدا لفقد إجماع الصحابة من زمن عمر حتى أمضى عنه وما ذكره في البحر من الجمع
فذا إنما احتج إليه عند المعارض والاعتراض لا تعارض العبارة بل العبارة هي
المقدمة ولذلك لم يلقفت الشارح للإسلام البحر **قوله** في رواية كتاب الحدود
هذا إنما يناسب مفهوم الحق لأن منطوقه عدم الحد عن ظن المحل ورواية كتاب
الرهن لا تخالف هذه الرواية فيه وإنما مفهومه وهو وجوب الحد عن ظن الحرمة
فهو رواية كتاب الحدود وفي رواية كتاب الرهن لا يجد **قوله** المستعير للرهن
اللام للتعليل أي الذي استعاره للرهنه لا للتعدية حتى يكون المعنى استعارة
مرهونة من المرتهن **قوله** وكذا المختلعة أي على ما تقدمنا عن النهران
المختلعة لا على ما قال من قبيل شبهة المحل **قوله** بأن تلد لا قبل من سنتي أي
ويحتمل على وطى سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول
أنه انقضى من هذا الوطى الحرام حيث أمكن حمله على الحلال **قوله** لا لاكثر
ومثل الأكثر تمام السنتين **قوله** وقال أن علم بالحرمة حد لأنه عقد لم يضاف
محله فيلغو كما إذا أضيف إلى المذكور وهو الآن محل التصرف ما يكون محلا للحكمة
وحكمة المحل وهي من المحرمات ولا في حنيفة أن العقد صادر من محل
التصرف ما يكون محلا للحكمة وحكمة المحل وهي من المحرمات ولا في حنيفة أن العقد
صادر من محل لأن محل التصرف ما يقبل مقصوده ولا نفي من نبات آدم قابلية
للزوال وهو المقصود وكان ينبغي أن يقع في حق جميع الأحكام إلا أنه
تقاعدا عن نقادة حقيقة المحل فيكون شبهة لأن الشبهة ما يشبه الثابت لا
نفس الثابت كذا في البحر **قوله** فظهر أن تقسيمها ثلاثة أقسام قول الإمام أن أراد
التقسيم من حيث الحكم في شأن عند الحكم غايته أن حكم شبهة العقد عند
الإمام حكم شبهة المحل وعند الحكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث
المعنوم في شأن أيضا لأن شبهة العقد منها ما هو شبهة الفعل كعقده
الثلاث كما صرح به في المنزلة باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل

كسيلة المتق قوله وتذبح ثم تحرق الى قطع امتداد الحديث بها كما رويت
وليس بواجب وهذا اذا كانت مالا فكل فان كانت ثوبا كل جاز كلها عنده
وقال لا تحرق ايضا كذا في النهي **قوله** لقوله تضمن بالقيمة هذا التركيب لا يقتضي
الذهب وعبرة النهي عن الخانية لا غبار عليها حيث قال كان لصاحبها
ان يدفعها اليه بالقيمة **قوله** ليس له الحكم بالسياسة قال في الدر المنثور
عند قول الملتقى السياسة اي مصلحة وتقرير لا احدا وهذا لا يقتضي لزنا
بل يجوز في كل جنسية واي الامام المصلحة في النفي والقتل كقتل مستدع
توهم اشارة بدعته وان لم يحكم بكفره وقد نفى عن رضي الله تعالى عنه نصرا في
الحجاج من المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه افق بتم النساء
والحسن لا يوجب النفي لان فعله سياسة فانه قال ما ذنبني يا امير المؤمنين
فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا المهرداد الهجرة منك كما في الكنف
وغیره والسياسة مصدر ساس الولى الوعية اي امرهم ونهاهم كما في القاسم
وغیره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق النجى في الدنيا
والآخرة هي من الانبياء على الخلق في ظاهرهم وباطنهم ومن السلاطين
والمملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخلق
في باطنهم كما في المفردات وغيره كذا في الفهستان قلت وقد حرر المحرم
دده افندي رسالة في السياسات اجاد فيها وافاد ونقل فوق المرد وعرفها
بانها تغليظ جنسية لها حكر شرعي حسب المادة الفاسدة وهي نوعان مردودة
وهي الظالمه ومقبولة وهي العادلة وبها متنع جدا ولها ادلة وقواعد
واقواها اذا ضاق الامر تسع واختلاف الزمان وكثرة فساد فلذا قال الولول
بجد الا غير الدول اقنا اصلحهم للشهادة عليهم وكذا القضاء في الذخيرة
للقرافي المالكى ولا شك ان ولاية زمانا وشهودهم وانما هم لو كانوا في العصر
الاول ما نظر اليهم ولا عرج عليهم ذولا لهم اذ ذالك فسوق اذ خيار زمانا
اراذل زمانهم وولاية الاراذل فسوق فاختلف الزمان حسن ما كان فيجاء
وما ضاق الامر الا تسع وكان الامام ابو شجاع يفتي بكفر لا عونه وقتلهم
لكن اختيار المشايخ انه لا يفتي بكفرهم اذ القتل لا يستلزم الكفر وقد حرره
في شرح التنوير من التفرع قلت ثم نقل في الفصل الثاني ان اهل القضاء
الحكم بالسياسة فيما رفع اليهم ثم نقل عن ابن القيم الحنبلي ان نصوص
المذهب تفيد الجواز ومقتضى كلام القرافي والماوردي الشافعي في الحكم
السلطانية المنع وانما ليس للقاضي ان يتكلم في السياسة ولا مدخل له
فيها وانما من قايين نظر حاكم المرف والشرع من عرش اوجه وذكرها ثم
نقل في الفصل الثالث الفرق بينها من سبعة اوجه منها ان الامراء
مقاتلة من ظلم ظلمه بالتاديب بخلاف القضاة ورد الخصوم الى الامناء
للمصلحة بخلافهم وسماح شهادة المستورين بخلافهم وتخليف الشهود
اذا ارتاب فيهم بخلافهم والبداء بالشهود بسواهم بخلافهم ويجوز له

مع قعة التهمة ضرب البنود لا ضرب الحد ليصدق عن حاله فان اقر وهو
مضروب اعتبر حاله وان ضرب ليقرر لم يعتبر حاله تحت الضرب فان اقر
ثانيا بخلاف الاول اخذه بالثاني ويجوز العمل بالا قرار مع كراهته وليد ذلك
للقضاة ويجوز له فيمن تكررت جرمته ولم يبن جرم بالحد ان يدبم حبسه
حتى يموت ويكون من بيت المال بخلاف القضاة وله تخليف المتهم
لاختبار حاله ويغفل عليه الكشف ويخلفه بالطلاق والعقاق والصدقة
كما بان تبعة السلطان وليس ذلك للقضاة وله سماع شهادة اهل البيت
ومن لا يجوز ان تتمم القضاة منه اذا كثر عدد دهر وله قمع السفلة بانها
يجوز لهم اذا راي المصلحة في ذلك بخلاف القضاة فاما بعد الثبوت
بالبيضة او بالاقرار فيستوى في اقامة الحدود الامر والقضاة لكن في
معنى الحكم للقضاة تعاطى كثير من هذه الامور حتى ادماه المجلس
ولا غلاظ على اهل الشرب لقع لهم والتخليف بالطلاق وغيره وتخليف
الشهود اذا ارتاب منهم ذكره في التاتارخانية وتخليف المتهم لاختيار
حاله والمتهم بسرقة يضربه ويجلسه لولى والقاضي ومن عجز عن شفا
حقه بالقاضي له ان يستعين بالولى وان ذهب اليه او لا فاخذ تابعه
ازيد من تابع القاضي ضمن الزيادة ولا يصح ان مؤنة المعنى على المخرج
وقالوا فيمن خدع امرأة انه يجلس حتى يردها او يموت في السجن انتهى ملخصا
قلت ولعله لم يطلع لعلمائنا على نص وقد نص ليافاني فقال يا نصه واعلم
انهم يذكرون في حكم السياسة ان الاما يفعلها ولم يقولوا القاضي
وظاهر ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة والعمل بها انتهى وهكذا نقله
فيما علقته على التنوير في موضعين في باب الوطى الموجب للحد وفي
كتاب السرقة عن الجور والنزوي الاشياء الحاكم كالقاضي الا في ربيع
عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز ويجوز قضاؤه مع وجود قاضي
البلد الا ان يكون القاضي من الخليفة **قوله** وتفصيل ما لو افضاها
في الشرح ونصه ولورنا بكيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير
دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها
لوجوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ويجب
العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر
لها ثم ينظر في الافضاء فان لم يستملك بولها فعليه دية المرأة كاملة لانه
فوت جنسها المنفعة على الكمال وان كان يستملك بولها حد وضمن ثلث
الدية لما ان جنسيته جايئة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها
ثم ان كان البول يستملك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر
الرواية وان لم يستملك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند مخالفا
لمحمد لما تذكر وان كانت صغيرة يجامع مثلها في كالكيرة فيما ذكره الا في
حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كان

يستكمل بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتكفي القصور
في معنى الزنا وهو الابلاخ في قبل مشناه ولهذا لا تثبت به حرمة المصاهرة
والوطى الحرام في دار الاسلام يوجب المهر اذا انتفى الحد فيجب ثلث الدية
لكونه حايقة على ما بينا وان كانت لا يستكمل ضمن الدية ولا يضمن المهر
عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد يضمن المهر ايضا لما ذكرنا ولها ان
الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جز منه وضمان الجز يدخل في ضمان
الكل اذا كانا في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كف قبل البر
يدخل ارش الاصبع في ارش الكف ويسقط احصائه بهذا الوطى لوجود صورة
الزنا وهو الوطى الحرام **باب الشهادة بالزنا والرجوع**
عنها قوله يجزى بسبب حد لانه المشهود به لا نفس الحد **قوله** اذ فيه حق
العبدان وان كان الغالب فيه حق الله **قوله** هو الاصح وهو قول محمد وعند
الامام يفرض الى راي لقاضي كما في البحر **قوله** حد المشهود لان الشهادة
في ذاتها قذف وانما تخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة ولم يعتبرها
فبقيت قذفا **قوله** وقيل لا لان ضاب الشهادة تام وصدمه محتمل
وهذا هو الظاهر كما تشهد له المسئلة الآتية وهي ما اذا شهدوا على زناها
وهي بكر **قوله** ولو على سرقة مثلهما القذف كما يشير اليه تعليقه **قوله** اقر
بالزنا بمجرى حد لانه لا يخفى عليه من له فيها شبهة فان قلت هذا ينافي
ما تقدم اول كتاب الحدود من انه يسأل المقر عن الجزى بها الجوزيا منه
بامه ابنه قلت كانت الواجب ان يقول هناك لجوزان يبين بامه ابنه
اولا يدريها بقرينة ما هنا فتدبر **قوله** لاحتمال انها امرته او امته
لو قال لاحتمال ان يكون له فيها شبهة لكان اعم **قوله** كما خلا فهم
في طوعها بان شهد اثنان انه اكرهها واخران انها طاعته وهذا عند
الامام وقالا يجب الحد على الرجل لا تفاهة على انه زنا غايه اكرهات
اثنان تفردا بزيادة جنائية هي كراهه وله ان الزنا فعل واحد يقوم
بها وقد اختلف في جانيها فيكون مختلفا في جانيه ضرورة وهذا لان شاهد
الزنا بطبيعة يفتيان زناه بمكرهة والاخران يفتيان زناه بطبيعة
فلم يتحقق خصوص الزنا في الخارج بشهادة اربعة كذا في النهي وقال
في البحر اطلقه فمثل ما اذا شهد ثلاثة باطواعية وواحد باكرهة وعكسه
لكن في لوجه الاول يجزى لثلاثة حد القذف لعدم سقوط احصائها
بشهادة الفرد عند الامام لا يجردون في الوجوه الثلاثة لان اتفاق
الاربعة على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة يخرج كلامهم من ان يكون
قذفا **قوله** ولو على كل زنا اربعة راجع لقوله او في البلد فقط كما
يدل عليه كلام البحر والهر وغيرهما وانما لم يرجع لمسئلة الطوع لانها
خلافية واما اذا شهد اربعة بالطوع واربعة باكرهة فلا حد بالاتفاق
لما تقدم اول باب الوطى الذي يوجب الحد من ان الحد يسقط في دعوى

الأكراه اذ ابرهن ومعلوم ان ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالبينه والبينة
المثبتة للحد لا بد وان تشهد بالطوع **قوله** والابان الحد الوقت وتعار
المكانان او اختلف الوقت ونباعد المكانان او اختلف الوقت وتعار
المكانان **قوله** لم يجز حد اما المشهود عليها فلظهور الكذب في الاول وهو
الكذب والرتقاء والقربا والمجبور ولحقق الشهود في الثاني ولزيادة الشبهة
باحتمال الكذب في موضعين في الثالث واما المشهود فلان سقوط الزنا بقول
النساء وشهادتهن حجة في سقاط الحد وليس بحجة في ثباته ولان الفاسق
من اهل الاذى والتعد وان كان في اذنه نفع قصور لثمة الفسق وهذا الوضو
القاضي بشهادته ينفذ عندنا فثبتت بشهادتهم شبهة الزنا فسقط الحد
عنهم ولان الفرع حاكون للقذف والحاكمي للقذف لا يمكن نقاز فالاصول
اذ المرشده واقتلا اشكال في عدم حدتهم وان شهدوا قاتلا لا يجردون لان
عددتهم متكامل والاهلية موجودة **قوله** خلا فلهما حيث جعل الارش
على بيت المال لان الجرح اصنف الى شهادتهم لان الواجب بشهادتهم
مطلق الضرب والاحتراز عن الجرح غير ممكن فينتظم الجرح وغيره فيكون
الكل مضافا الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع
يجب على بيت المال لان فعل الجراد ينتقل الى القاضي وهو عامل للمسلمين
ونصار كما لرحم والقصاص وهذا لان الامام لا يلزمه ضمان ما اخطأ فيه
وانما يلزم من وقع فعله له وفعله وقع هنا لعامة المسلمين فيجب ضمان عليهم
وما نبت المال لهم فيجب فيه ولا في حنيفة ان المستحق هو الجرح حد وهو
ضرب من لم يجرم بذلك ولا جرح ولا يقع جارحا ظاهرا ولا معن في الضمان
وهو قلة اعتدائه لذلك فاقصر عليه لانه لا يجب عليه الضمان في الصحيح
كلا يمتنع الناس من اقامة مخافة الغرامة وهذا لان ما مورى بالضرب
وفعل الما مور لا يتعبد بالسلامة بخلاف الرجم والقصاص لان المستحق
بشهادتهم فيها الانلاف فيجب عليهم ضمانه عند رجوعهم وعلى بيت المال
عند ظهورهم عبدا لما ذكرنا كذا في التبيين **قوله** ولا شيء على خامس
لان المعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي من يقوم بكل الحق
قوله حد او غير ما ربح الدية اما الحد فلا نفاسخ القصاص بالرحم في
حقهما واما الغرم فلا لان المعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي من
يبقى بقاءه ثلاثة ارباع الدية فيلزمها الربع فان قيل الاول منها حين
رجوع لم يلزمه شيء فكيف يجمع عليه الحد والضمان بعد ذلك برجوع غيره
قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان وهو قذفه وتلافه بشهادته وانما
امتنع الرجوع لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع برجوع
الثاني ظاهرا لوجوب كذا في التبيين **قوله** ولو رجع الثالث ضمن الربع
ثم اذا رجع الرابع ضمن ربعا ثم اذا رجع الخامس ضمن ربعا والحاصل
انهم اذا رجعوا مرتين ضمن الاول والثاني ربعا واخر اضمن كل من الثلاثة

الباقية وبما وادع الحسة معا غروا اخماسا كما في الحاشية **قول**
ولا يجدون الى الشهود **قوله** فيوجم المحصن ويجلد غيره ان قلت شرط الرجم
احصانها جميعا ولم يوجد قلت قد وجد في حقه لا قراره بذلك ولم يذكر
لما نقرر **قوله** وبه استغنى قولنا استغنى بالثانية عن الاولى كان اولي لانها
اعم لكسها بحسب ظاهرها غير صحيحة لانها تقتضي ان اذا كان احدهما محصنا
في نفس الامر والاخر غير محصن برجم المحصن مع انه يشترط لرجم كل منهما
احصانها ولكن يمكن تأويلها بان يكون المعنى اذا كان احدا الزاني محصنا
بسبب قراره باحصان كل منهما مع انكار الآخر كما لا يخفى **باب**
حد الشرب **قوله** فلا يجد اخر من الشبهة اي شبهة انه عنى بلفظ فشرها
قوله طابع مكر مع قول الحق طوعا **قوله** فتأمل قوله تاملة فترى غير
وارد لا على المثال ولا على قوله عالما بالحكمة حقيقة او حكما اما المثال فالمذكور
فيه الشرب لا السكر واما الاول فلان الحاشية اذا دخل دارنا فاسلم فسك
فهو داخل في قوله حقيقة او حكما لانه اما علم حقيقة لما انسلت تحريمه
او حكما بكونه في دار الحرب فان دار الحرب تحريمه كدار الاسلام **قوله** ولا
بتقايها مصدر تقايا **قوله** والاخر من السكر بفتح السين والكاف نوع
من الاشربة **قوله** احدى المسائل السبع الثانية الا قرار بالحدود والخاصة
الثالثة الا شهادة على شهادة نفسه الرابعة تزويج الصغير والصغيرة
باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الخامسة الوكيل بالطلاق صاحبها
اذا اسكر فطلق لم يقع السادسة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على
مؤكله السابعة غصب من صاحبه ورده عليه وهو سكران **قوله** ان البيع
مباح هذا عند غير محمد وعنده ما اسكر كثيره فقليله حرام وعليه الفتوى
كما بان **قوله** لانه حاشيتي لامعنى لهذا التعليق وليس في عبارة العناية
قوله مصنف عادية اي نقله المصنف عن العمادة **باب**
حد القذف **قوله** وهو من الكبار يؤا لاجماع قال في الدر المنثور استغنى
سنة الشافعي ما كان في خلوة لعدم حقوق العام قال في البحر وقواعدنا لا
تاباه كذا في الشربلية قلت قد غراه في البحر جمع الجوامع وغراه في الجمع
لابن عبد السلام ولفظه قذف المحصن في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله
والحفظة ليس بكبيرة مرجبة للحد لان انتفاء المفسدة انتهى فقال بحسب
اللقان يفهم من مثل هذه العبارة نفى ايجاب الحد لان في كونه كبيرة ايضا
لان الكلام المقيد بقبول اذا نفى توجه النفي للقيد ويصير الكلام
صادقا بنفي غيره وثبوته انتهى وقال الزركشي قال ابن عبد السلام الظاهر
ان من قذف محصنا في خلوة ليس بكبيرة مرجبة للحد لان انتفاء المفسدة
وما قاله يظهر فيها اذا كان صادقا دون الكاذب لغيره على الله تعالى
فتأمل كذا قال ابن قاضي قلت والذي حرره في شرح منظومة والشيخنا
تبعنا الشيخنا البحر لغزى لشافعي انه من الكبار وان كان صادقا ولا شهوة

له عليه ومن الوالد لولده او لولد ولده وان لم يجد به بل يغذروا لولغير
محصن وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد
روى الطحاوي عن واثلة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذميا
حد له يوم القيمة بسياط من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف ام المؤمنين
عائشة رضي الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا او جهرا وكذا القول في من وكذا
الرمي بالواطئة نعم قال الجليلي من الشافعية قذف الصغيرة والمملوكة والحرمة
المهتكة من الصغار وتامة في شرحنا المذكور وبالله التوفيق **قوله** عن
ما هيته هي نسبة محصن الى الزنا صريحا او دلالة كما في الغاية **قوله** وكيفية
اي اللفظ الذي قذف به **قوله** ان اشهدا بقوله ياراني هذا التركيب يفيد
ان السواك انما يكون اذا قال لا تشهد ان هذا قذف هذا او لم يقلوا ان هذا قال
لهذا ياراني وهو ظاهر **قوله** ولا يكفله مضارع كذا المضعف اي لا يأخذ منه
كفيلة الى المجلس الثاني **قوله** اثباته حرمة اي باقرار القاذف او ببينة
المقذوف **قوله** العفيف عن فعل الزنا ان كان المراد به الزنا المصطلح عليه
ففيه قصور لانه يقتضي ان قذف من وطئ امته ابنه موجب للحد لانه ليس بزنا
اصطلاحا مع انه غير موجب كما سيأتي وان اراد به الوطئ الحرام ولو بشبهة كما فرغ
به الشربلاني في شرح منظومة ابن وهبان فهو غير صحيح لانه يقتضي ان قذف
من وطئ جارية قبل امته لا يوجب الحد لما تقدم من عدلها بانه من قبل
شبهة المحل فيكون داخل في قوله ولو بشبهة مع انه يوجب لما انها ملكة من كل
وجه فالصواب ان يقال اخذ ما سيأتي العفيف عن وطئ في غير ملكة بكل
وجه او بوجه او في ملكة المحرم **قوله** او اخر لان حد القذف لا يستوفي
الا بعد وجود الدعوى من المقذوف والدعوى من الاخرى انما تكون بالاثبات
اذا ادعى بنفسه او بالنايب واي ذلك كان لا يمكن استيفاء الحد لان الحد
ما لا يستوفي بالابدان وهذا على قولهما لا يشك لان الحدود عند الاستوفى
بدعوى النايب وقد حصلت الاثبات بالانابة بالانابة فلا يستوفي ههنا وقد
حصلت الاثبات بالاشارة اولى وعلى قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى لو ادعى
بنفسه لا يستوفي لانه تمكن في اشارته بغير احتمال فلان لا يستوفي اذا اناب
غير بالاشارة وقد تمكن بغير احتمال في هذه الاثبات اولى **قوله** او محجوبا
هو مقطوع الذكر والاثنين جميعا كما فرغ في باب العنين ولا يخفى ان
مقطوع الذكر وحده مثله **قوله** او خصيا بفتح الخاء من سلك خصيته
وبقي ذكره والشارح تبع في التعبير به صاحب الشهر وهو وهم من ذكر
المحجوب لتقاربها في الحياء قاله في المحيط بخلاف ما لو قذف خصيا او
عنينا لان الزنا منها مستصور لان لها آلة الزنا **قوله** او ملك فاسد سبع
فيه المنع والظاهر ان المراد بالملك الشراء اطلاقا لا اسم المسبب على السبب فيه
نظر لان الشراء لغا سد يفيد الملك بالتقضي ويدل لما قلنا ان الغنسان
جعل المشتراة فاسدا من قبيل من يجد قاذف واطينها وقال في المحيط واذا

تزوج امرأة كساحاً فاسداً ووطئها بسقط احصائه بخلاف ما اذا اشترك
جارية شراً فاسداً ووطئها لا يسقط احصائه والفرق ان سبب ملات
المسقة في لامة ملك الرقية وقد ثبت ملك الرقية بالشر والقبض حقيقة
في حق الاحكام التي تنادي مع حرمة الملك فانه يثبت في حق العقول لانه
حكم يتادى مع الحرمة وانما لم يثبت في حق الانتفاع واستيفاء الوطئ الذي لا
يتادى مع الحرمة فيثبت ملك المسقة وهو حكم ملك الرقية في حق حكم يتادى
مع حرمة الوطئ انتهى المصنف لا ان يكون الشراء الفاسد غير الملك الفاسد
ولم يطره فامل **قوله** على ما في الظهيرة وخالف في الاول صاحب المبسوط
وفي الثاني صاحب الحاشية كما في المنه **قوله** عن شرح المنار ان ملك
بحث الكناية **قوله** ولو قال يا زاني بالهجر لم يجد الظاهر ان ذكر حرف لم
سبق قلم قال في المحيط ولو قال لغيره يا زاني برقع الهرة ذكر في الاصل ان اذا
قال عنيت به الصعود على شيء انه لا يصدق ويجوز من غير ذكر خلاف لانه
نوى ما لا يحتمل لفظه لان هذه الكلمة مع الهجر انما يراد بها الصعود اذا ذكر
مقدورنا محل الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح اما غير مقرر محل
الصعود انما يراد به الزنا كما ان العرب قد تسمى الدين وقد تسمى الهرة فقد
نوى ما لا يحتمل لفظه فلا يصدق **قوله** فلا حد لانه نفى الولادة فقد نفى
الزنا **قوله** لا انطابى لذي هو ابنتها وهذا اذا قذفت وهي ميتة اما
اذا قذفت وهي حية فالطالب هي لا ابنتها **قوله** فيه نظر قال ابن السكيت
ايضاح الاصلاح وقوله يا ابن ماء السماء ويا بنطي الغزالي لا يراد بهما نفى
النسب بل التشبيه فيما يوضعان به وفيه نظر لان حالة الغضب تاتي
عن قصد التشبيه في الاول كما تاتي عن القصد في معنى الصعود في زناات
في الجبل انتهى وقال في البحر وظاهر كلام المصنف كغيره انه لا يحد في هذه
المسائل سواء كان في حالة الغضب والرضا وفي فتح القدير وقد ذكرنا لو
كان هنا لرجل اسم ماء السماء يعني هو معروف في حد في حال السباب بخلاف
ما اذا لم يكن **قوله** بل يشتم ولده بعز قال في البحر في نفسه شيء لم يصح
بان الولد لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئاً
فالشتم أولى **قوله** وهو من اهل الشهادة قيد به لانه اذا لم يكن اهلها
لا يكون موجب قذفه لعاناً بل حراً فيحد كذا في ايضاح الاصلاح **قوله**
ولا لعان لان المحدود في القذف ليس باهل اللعان **قوله** لشك لان يحتمل انها
ارادت الزنا قبل التكاح فيجب الحد دون اللعان لتصديقها اياه وانعدامه
منه ويحتمل انها ارادت زناى ما كان معك بعد التكاح لان ما كنت احداً
غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا اعتبار رجاء اللعان دون الحد
لوجود القذف منه وعدمه منها فجاء ما قلنا كذا في الهداية **قوله** قد انقضت
فيه ان ما بعده ايضاً خطابه فالاولى ما في البحر وقد بقولها زنت بك لانها
لو قالت الى آخره **قوله** حد وحده في بعض النسخ حد وحدت وهو تحريف

قال

قال في البحر وقد بقولها زنت بك لانها لو قالت في جوابها انت اذنتي
حد الرجل وحده كذا في الحاشية انتهى وعدم وجوب الحد عليها لانها ليست
بقاذفة بناءً على ما قدمناه عن قاضي خان من ان انت اذنتي مني ليس من أفعالها
القذف **قوله** لكن قد مناه عن المنية الاستدراك ليس في محله لانه المذكور او
لانه الذي لا يجد بشره الخمر وما ساكت عن السكوت **قوله** مذكور في الاشياء
وفضها لا تسع البينة على مقرها وراث مقر يدين على الميت فتقام البينة
للتعدي وفي مدعي عليه قريبا لوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه اقربا لوكالة
فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز
اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر ولو اها فيكون
هذا اصلاً ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو لا يستحق
تقبل البينة مع اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ثم رأيت
خامسا في القضية معزى الى جامع البرغري لو خصم كلاب بحق عن الصبي
فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف
الوصي وامين القاضى اذا اقر خراج عن الخصومة انتهى ثم رأيت سادسة في
القضية لو اقر الوارث للموصى له فانها تسع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعة في اجارة منية المفتى آخره بعينها من رجل ثم من آخره فاقام الاول
البينة فان كان الآخر حاضر تقبل عليه البينة وان كان يقر يبدى هذا
المدعى وان كان غائبا لا تقبل **قوله** فان اخذه الثاني اي طالبه في انشاء
الحد او بعد تمامه **قوله** لم يجد ثانيا اي اذا كان قذفا الثاني يعني الزنا
الاول اما اذا قذفه بزنا آخر فانه يحد ثانيا كما نقله في البحر عن الفقيه **باب**
التعذير قوله غلط لان هذا وضع شىء فكيف نسب الى اهل اللغة **باب**
بذلك من اصله **قوله** اكثره تسعة وثلاثون سوطا هذا عند الامام وقال
ابن يوسف في ظاهر الرواية عنه اكثره خمسة وسبعون سوطا اعتبارا باقل
حدود الاحزاب والنقص عنه خمسة ما ثور عن علي رضي الله عنه وفي الحاوي
القدسى وبه باخذ هذا في الحر اما العبد فاكش ثغره خمسة وثلاثون لان
ادنى حده اربعون فنقص عنه خمسة كالحر **قوله** هشام عنه وهو قول زفر
وهو القياس انه ينقص عنه سوط واحد وفي التاثير خائبة وهو كالحق وقول
محمد مضطرب ففي بعض المواضع ذكر في الكتاب مع الامام وفي رواية مع
الثاني كذا في المنه **قوله** واقله ثلاثة هذا رأى القدوري وذكر مشايخنا ان
ادناه على ما يراه الامام حتى لو راي انه ينزجر بسوط واحد اكتفى به **قوله**
على اربع مراتب تغر بر اشرف الاشرف وهو العلامة والعلوية بالاعلام
بان يقول له القاضى بلغني انك تفعل كذا فينجز به وتغر بر الاشرف وهو
الامارة والذهابين بالاعلام والجواب **باب** القاضى والخصومة في ذلك
وتغر بر الاوساط وهو السوقة بالحر والمجس تغر بر الاخصاء بهذا كله وبالقر
قوله مع انها اي عبارة الدرر **قوله** وجميع الكجائر محذوف مضاف

اي جميع اهل الكجاء **قوله** ولم يتكفالا يصح التقييد به بعد قوله بيديك
القاضي لما قدمه من انها لو تظاهرتا بين يدي لقاضي يعززان هناك مجلسا شرع
قوله ما لم يخرج صريح الدعوى بان ادعى عليه انه لص سرقه ما لا وعجز
عن اقامة البينة **قوله** بمعنى مخرج قال في المنزوع على كل تقدير فهو المعنى بالمرس
بكره الآداب والسين والمعومات بالمخون فيه فيفتحن الآراء ويأتون بالصواب
قالا لعيني **قوله** ويبالغ في تغزيره اي فيما اذا عرفت بالديانة **قوله** او
يلا عن اي فيما اذا اقر على نفسه بها لصيرورته قاذف وزوجته **قوله**
لا يكون رافضا والظاهر انه لا يلزمه كفارة بحيث ايضا لا يعلق بالكفر
فان الرافضي لا يكون كافرا الا اذا سب الشيخين واما ان فضل عليا عليها
فهو مبتدع قال في البحر ولا يخفى قوله يرافضي بمعنى يالكافروا يامبتدع
فيغير لان الرافضي كافر وان كان بسب الشيخين ومبتدع ان فضل عليا
عليها من غير سب كما في الخلاصة انتهى ان قاله ان رجعت فانا رافضي اسب
الشيخين او نوى ذلك لزمته الكفارة لا تعلق ما هو كفر **قوله** ووجب
الزليق التعزير في يا ابن الحجام قال في البحر سوي في فتح القدير بين قوله
يا حجام وبين قوله يا ابن الحجام حيث لم يكن كذلك في عدم التعزير
وفرق بينهما في التبيين فوجب التعزير في يا ابن الحجام دون يا حجام كانه
لعدم ظهور الكذب في قوله يا ابن الحجام لموت ابيه فاسامعون لا يعلمون ذلك به
فالحق الشين بخلاف قوله يا حجام لانهم شاهدون بصحته **قوله** لا
عرفا معنى الموجر فالجسر المستعمل فيمن يوجر اهل الزنا الكذابين
معناه الحقيقي المتعارف بل معنى الموجر **قوله** غالب فيه يعني ان افردته التي
هي حق العبد اكثر من افردته التي هي حق الله تعالى كما يدل عليه قوله ويكون
ايضا حقا لله تعالى وليس المراد ان جسد التعزير فيه حق الله وحق العبد
ولكن حق العبد غالب كما قلنا ان حد القذف فيه حق العبد وحق الرب ولكن
حق الرب غالب **قوله** كما مر في قوله ولو قال بازان واراد اثباته سمع **قوله**
ولعله وجه ما مر في يا فاسق اي من انه الحق الشين بنفسه قبل قول القائل
قوله فامل اثاره الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان قد الحق الشين
بنفسه لكانا التزامنا بعقد الزمة معه ان لا نؤذيه **قوله** ضرب ابن سبع
سمع فيه لغير الذي قدمه في كتاب الصلاة امر ابن سبع وضرب ابن عشر
قوله او تحلل في مذهب الشافعي يعزير عبارته في شرح الملتقى ويعزير
شافعيا صار حنفيا ثم عاد لمذهبه في قول **قوله** اتق الله لفظ الجامع
الصغير اتق الله يا ابا الوليد قال المناوي كنيته عبادة ابن الصامت
قال ذلك له لما بعثه على الصدقة وفيه تكتنه اصحابه والامر وعنده
قوله لا تاتي اصله لئلا تاتي تحذفا للامر كذلك في المناوي **قوله** يؤخذ
منه عبارة المناوي قال ابن المنير ان الحكم اخذوا بالبحر في سارق
من هذا الحديث وفتح **كتاب السرقه** قوله جبار بالبحر

نعتا لداهم والا والى النصب نعتا لغيره لان المقصود المميز **قوله** او
نعتا لداهم عطف على عشق **قوله** عند اختلاف المقومين بان قومه بعضهم بدون
النصاب وبعضهم به او باكثر هذا مراده مع ان عبارته شاملة لما اذا قومه بعضهم
بعضه وبعضهم باكثر وفيه لقطع كما لا يخفى **قوله** الا ان كان وعاءا كما ليس
قوله خلاف قال في البحر لم يبين المصنف ان المعتبر كونه خفية على زعم السارق
والسارق منه في رابعة فلو كان السارق يعلم ان صاحب الدار يعلم بدخوله
وعلم به صاحب الدار ايضا فلا قطع او لم يعلمه قطع اتفاقا وكان صاحب الدار
يعلم بدخوله والسارق لا يعلم انه يعلم فانه يقطع كفاة بكونها خفية في زعم السارق
وان كان على عكسه بان زعم النصاب ان صاحب الدار علم به وصاحب الدار لم يعلم
ففي التبيين لا يقطع لانه جبر في الخلاصة والمحيط والذخيرة انه يقطع كفاة
بكونها خفية في زعم احدهما ايها كان **قوله** فلا قطع بسرقة خسر مسلم هذه العبارة
مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم الخلد في ولو قال فلا قطع بسرقة خسر كان الخسر
واشمل **قوله** من حرزاي بنفسه وهو كل بقعة معرة للاحرار ممنوع من الدخول
فيها الا بان كالدرور والحوانيت والحميم والخزائن والصناديق او غيره وهو كل
مكان غير معد للاحرار وفيه حافظ كالمساجد والطرق والصهار كذا في البحر
قوله مرة واحدة قال في المنزوع لا بد ان يخرج النصاب مرة واحدة كذا في الله
او تعدد فواخرج بعضه ثم دخل واخرج بافيه لم يقطع **قوله** لانه احذر
عازا كان فيه شبهة كسرقة من بيت ابيه **قوله** ولانا ويل لاحتراز عازا كان
فيه تاويل كسرقة المصحف **قوله** وثبت ذلك عند الامام اي وثبت احدا المصنف
الناظر الى آخره عند الحاكم **قوله** واليه رجوع الثاني قال في التبيين وقال ابن
يوسف لا يقطع الا اذا اقر مرتين في مجلسين مختلفين لانه حد فيعتبر عدد
الاقرار فيه بعد الشهود اصلحة الاقرار بالزنا وطهارة الاقرار مرة منظر
فيكتفي به كما في الفصاح وحد القذف ولا اعتبار بالشهادة باطل لان
الزيادة تفيد تقليل شبهة الكذب ولا شبهة في الاقرار فلا تفيد شيئا ولا يقال
يحتمل ان يرجع فيؤكد بالتكرار ليدل على الشبوت لا نأقول بايا الرجوع فيه
لا يسند بالتكرار والرجوع عنه في حق المال لا يصح لان صاحب الحق يكذب
في الزنا وورد على خلاف القياس فاقصر عليه وذكر بشر رجوع اي يوسف الى
قولها **قوله** او شهد رجلان اي عدلان **قوله** ولو بعد اشرط حضر مولاة قال
في الفتاوى الهندية واذا شهد الشهود على عبد مازون له بسرقة عشرة دراهم
او اكثر والعبد يحسد فان كان مولاة حاضر قطع عندهم جميعا وهي بضمن
ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها على المشرق منه وان كان
المول غائبا لا يقطع العبد عند ان حنيفة رحمه الله تعالى وبضمن السرقة وان
كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم قضى لقاضي بالمال ولا يقضي
بالقطع سواء كان المول حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار
المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول

الى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد
 المحجور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة اصله سواء كان المولى حاضرا
 او غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يواخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد
 به بعد العتق كذا في الذخيرة انتهى كلام الفتاوى الهندية وقال في المحيط قال محمد
 عبد لرجل في يده عشرة دراهم اقر انه سرقها من هذا الرجل وجعلها على وجهين
 الاول ان يكون العبد ماذونا في التجارة او مكاتب او انه على وجهين اما ان يكون
 اقر بسرقة مستهلكه او بسرقة قايمة وفي الوجهين يصح اقراره في حق القاطن والمال
 فيقطع العبد ويرد المسروق على المسروق منه ان كان المسروق قايما الوجه
 الثاني ان يكون العبد محجورا عليه فان اقر بسرقة مستهلكه صح اقراره في حق
 القاطن لان اقراره بسرقة مستهلكه اقرار بالقطع وليس باقرار بالمال فان
 الضمان لا يجب اذا كانت السرقة مستهلكه واقرار المحجور على نفسه بالحد المفرد
 صحيح وان اقر بسرقة مال قايمة بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد
 المال على المسروق منه لان السرقة في حق القاطن ثبت باقراره بدون تصديق
 المولى وفي حق المال ثبت بتصديق المولى فيعتبر بما لو ثبت بالبينة وهناك
 الجواب كما قلنا وان كذب المولى في المال وقال المولى المال ما لي فعلى قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى يصح اقراره في حق القاطن والمال جميعا فيقطع العبد ويرد
 المال على المسروق منه وقال ابو يوسف يصح اقراره في القاطن ولا يصح في حق
 المال فيقطع العبد ولا يرد المال على المسروق منه وقال محمد لا يصح اقراره في حق
 المال ولا في حق القاطن وذكر هذه المسئلة في المنتقى وقال كان ابو حنيفة يقول
 او لا اصدق العبد على المتاع فاردته ولا اصدق على القاطن فلا اقطعه ثم
 قال اصدق على القاطن فاقطعه ولا اصدق على المتاع فلا ارده ثم قال اصدق
 على المتاع والقاطع فاقطعه واراد المتاع **قوله** وبينها هي المذكورات
 المسوول عنها **قوله** وكذا الورع اجمع اذ هم الى سارقين المقرين **قوله** او قال
 اي اجمعهم هو ما لا يقطع احد كما في المنع **قوله** فلا قطع لان الثابت بالبينة
 العادلة كالثابت بالمعينة ولو ثبت اقراره بالمعينة ثم رجع عنه قبل رجوعه
 فكذا اذا ثبت بالبينة وكذا اذا سكت ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت
 عند الشهادة جعل لهما احكاما كذا في المنع ولو صدقهم بطلت البينة لما تقدم
 في حد القذف من ان البينة لا تقام على مقر الا في سبع وليس هذا منها وجب
 فالأقرار هو المعترف فان ثبت عليه قطع وان رجع لا يقطع **قوله** فان في فور
 لا يتبع مفهومه انه ان هرب بعد تقام العهد يتبع وليس هذا مراد الظهيرية
 قال محشي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي الظهيرية اذا اقر بالسرقة ثم هرب
 فانه كان في فوره لا يتبع بخلاف ما اذا شهد الشهود عليه بالسرقة ثم هرب فانه
 يتبع قال صاحب الفوائد وقوله فان كان في فوره بالوفاة لا يقطع اي ولو
 كان الهرب في فوره اقراره لا بالوصحناه بالوفاة ولا هربا اذا لم يكن في الفور يتبع
 مع انه لا يتبع ويسقط لقطع لانه كالرجوع بصريح اللفظ وهو لا يفتقر للحكم

فيه بين الغور والتراخي فكذا هذا قال وكشفت في نسخة اخرى عن هذه اللفظة
 فوجدتها بالفاء كما في نسخة ويجب ان يحل على ما قلت ولا يلزم منه ان يفرق
 بين الغور والتراخي وتعليل شمس لا يمة يقتضي التسوية وهو اولى بالاعتداد
 اقول لا يلزم من ذكره بالفاء التفرقة بين الغور والتراخي فان صاحب
 الظهيرية رحمه الله تعالى انا ذكر المسئلة تفرقة بينها وبين ما لو كان يثبت
 السرقة بالبينة فانه ان اخذ في فوره قطع وان تقدم العهد لا يقطع ثم ما
 ذكر في الظهيرية من انه اذا اخذ في فوره لا يقطع مفهومه انه اذا اخذ
 بعد الغور لا يقطع بالطريق الاولى انتهى فيما نقله الشارح عن شارح الوهبانية
 لا ينافي ما في الظهيرية **قوله** ما لم يظهر العظم مقتضاه جواز ضربه لان
 ينزل اللحم ويظهر العظم ولا يقول به عاقل والذي ارفع الشارح في هذا اعدم
 فهمه كلام الحسن فغير عبارته على حسب فهمه قاي في البحر وسئل الحسن ابن زياد
 يحل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم لا يبين العظم ولم يزد على
 هذا انتهى كلام البحر وانت خير بان مراد الحسن من هذا التركيب ضرب مثالي
 ما لم يبق الا يظهر السرقة كما لا يخفى على من ذاق اساليب الكلام **قوله** لو كسر
 سنه يعني لو شكاه للوالي بغير حق فاني بقايد فرب المشكوك كسر سنه او يره
 كذا في المنع **قوله** لا لو حصل ذلك في ايها اذا احس بسعايته فرب وشو
 جدا راجع فاصابه ما ذكره في المنع **قوله** في حقها متعلق بالقطع **قوله**
 سوى رحم تبع فيه البحر والهنر والفتح واعتضه في الشربلية بانه مخالف
 لما قدموه في حد الزنا بالرجم من انه اذا غاب الشهود او ماتوا سقط الحد
 فلا ينجح الا استثناء الجلد فانه يمارحان الغيبة والموت بخلاف الرجس
 لا شرط بداية الشهود به **قوله** تصحيح خلافه اي تصحيح خلاف اشتراط
 حضور شاهدي السرقة وقت القاطن في المنع واما حضور الشهود لقطع
 فليس بشرط على الصحيح الآخر من قول الامام وكذا عدها وكذا بعد موت الشهود
 كذا في شرح المنظومة **قوله** فسقط كلام الزيلعي حيث قال وقوله لا برضا
 لاحاجة الى اخرجها لانه لم يدخل في ذي الرحم المحرم انتهى رده في البحر بان
 هذا ظن منه انه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالمحرم **قوله** وخشنة
 خشن الشخص هو زوج كل ذي رحم محرم منه **قوله** وصن صهر الرجل كل ذي
 رحم محرم من امرأته وحمول المرأة كل ذي رحم محرم من زوجها **قوله** وان لم يكن
 لعق فيه تقدم في باب الوطئ الذي يوجب الحدان من وطئ جارية من الغنيمة
 لا يحد وقد منا عن الهنر تقييده بما اذا كان من الغنائم وان بحث صاحب
 الغاية هنا ينبغي ان يجري هناك **باب كيفية القاطن**
واثباته لما فرغ من بيان ما به يجب لقطع شرع في بيان القاطن كيف
 يكون وهل يتكرر الى اربع مرات وهل يثبت مع الشبهة او يسقط كذا في الهنر
قوله بين السارق لقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاقطعوا ايانها
 وهي مشهورة فيجوز تقييد المطلق بها **قوله** هو مفصل الرسخ الاضافة

بانية قاله في النهري من مفصل الزند وهو الرسخ قال الجوهري الزند موصل
طرف الذراع وهما زندان الكرع والكرسوع فالكرسوع طرف الزند الذي يلي
الابهام والكرسوع طرف الزند الذي يلي الخنصر وخصه لانه المتوارث من قوله
عليه الصلاة والسلام **قوله** ونحسم اي تكوي بزيث مغلي ونحوه بالحاء
المجمل كذا في النهري **قوله** كالسارق محل هذه الكلمة عقب قوله على المتروك
قال في شرح الوهبانية قيل اجرة الشخص والمراد المحض للخصوم في بيت
المال وقيل على المتروك كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والذهني الذي
تخسبه العروق على السارق لانه المكتسب **قوله** لم يقطع اي لم يقطع ثمن
من يديه ورجليه ما اليد اليسرى والرجل اليمنى فلا تليست محل المقطع
عندنا وما اليد اليمنى فلا تليست اليسرى ان كانت شلا لا تليست تقويت جنى شقعة
اليد اليمنى وهو اهلاك وان كانت الرجل اليمنى هي مثلاً لزم تلف اليد والرجل
من جانب وهو اهلاك ايضا ومثله يقال في الرجل اليسرى **قوله** في الصحيح
وقال يضمن في العذارى اليسار وقال زفر بن مطلق **قوله** اذا اختلفت
بان قال له الحاكم قطع يمين هذا في سرقة سرقها حتى لو قال يده او يمين
اليمنى فلا ضمان على القاطع اتفاقا لعدم المخالفة اذا اليد تطلق عليها كذا
في البحر **قوله** قطعت رجله اليسرى لانها المحل وقت القطع **قوله** على الظاهر
قال في البحر ولم يعين المصنف مطلوب المسروق منه فاحتمل شيئين احدهما
طلب المال وجزءه اشارة ثانياً طلب القطع واثار الشئ لانه لا بد من
الطلبين وان احدهما لا يكفي لكن ذكر في الكشف الكبير قبيل بحث الامر ان
وجوب القطع حق الله تعالى على الخلوص ولهذا المقتيد بالمثل ولم يجب
حقا للعبد بتقديده ما لا كان او عقوبة كالغصب او القصاص لهذا
لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد وانما لا يملك العفو بعد
الوجوب ولا يورث عنه انتهى فقد صرح بانه لا يملك طلب القطع الا ان
يقال انه لا يملك طلب القطع بمجرد اعيان طلب المال والظاهر ان الشرط انما هو
طلب المال انتهى كلام البحر واقره في النهري عبارة الشئ بشرط في قطع السارق
خصومة المالك وطلبه القطع **قوله** على المذهب قال في النهري عن ثمان
انه قال افطعه بالاقراء كذا في غاية البيان **قوله** واقره المصنف قدسنا
النقل عنه عند قوله حتى لو غاب او مات لا قطع **قوله** وقد حرره في
الشرع لانه اي حيث قال قال الكمال ولا يقطع الا بحضرة المرق منه
والشاهد بان غاب او مات لم يقطع انتهى وكذا لو غاب او مات احدهما
في ظاهر الرواية كما في النهري ثم قال في الشرع لانه وقال الحاكم في كتاب المرق
واذا كان المسروق منه حاضر والشاهدان غائبان لم يقطع ايضا حتى يحضر
وقال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموتان
كلاما للشرع لانه وجه افادته ترجيح الاول كونه ظاهر الرواية وفيه ان
كلام الحاكم نص في رجوع الى حنيفة عنه وكذا في شرح المنظومة الذي

قدسنا عن المصنف وكان الى هذا اشار بقوله فتأمل **قوله** بان باع درهما بدينار
الا حسن ما في النهري حيث قال بان باع عشرة بعشرين وقبضها فسرقت منه اثني
لتحقق النصاب الموجب للقطع **قوله** ولا قطع بسرقة النقطة لان الثامن
فيها كالأول كما في النهري **قوله** لو سرق منه قال في النهري واعلم ان الظاهر
كلامه يفيد انه يقطع بخصومة معطى الدار دون صاحبه الربا لان المال في يده
منزلة المقتضوب كما مر قال الفتح فالغصب منه الخصومة الا ان المقتضوب
في السراج انه لا يقطع بخصومة معطى الربا لانه لا ملك له فيه ولا يد وبسبه
التشني وطر من نية على هذا فتدبره **قوله** روايتان قال في النهري ثم بعد القطع
ليس الاول ولاية الاسترداد في رواية وفي اخرى له ذلك قال في الفتح والوجه ان القاض
لا يرد له لو احدهما لظهور خيانتهما بل يملك المالك ان كان حاضرا ولا يحفظه كما يحفظ
اموال الغيب **قوله** كما صوله ولو في غير حياته وشبهه فروعها اذا كان في عياله
قوله بنقصان السعر احتراز عن نقصان العين فانها مضمونة عليه فكل النقصان
بالدين كذا في النهري **قوله** لان شبهة الشبهة لا تعتبر قال في التبيين وكان ابو حنيفة
اولا يقول لا يجب عليه القطع لان الغائب ربما يدعى لشبهة عند حضوره ثم
رجع وقال يقطع لان سرقة الحاضر ثبتت بالحجة فلا يعتبر الموهوم لانه لو حضر
و ادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر **قوله** ما لم يقطع فيه
ما اسم موصول لا مصدرية ظرفية كالا يخفى **قوله** فحقه اي في الدار كابدل
عليه قوله ثم اخرج به وخصه به ليكون محل النزاع مع آبي يوسف كما سذكره
اذ لو شقه بعد الخرج قطع اتفاقا كما صرح به في النهري **قوله** نصفيين اشار به
الى ان الخرق فاحش لوكاذا يسيروا قطع بالاجماع لانعدام سبب الملك لعدم اعتبار
تضييع كل القيمة وترك الثوب عليه ثم تضييع النقصان مع القطع هنا كذا في
التبيين **قوله** قطع وقال ابو يوسف لا يقطع لانه احدث فيه سبب الملك وهو
الخرق الفاحش فانه بوجوب القيمة فيملك المضمون ولما اذا شق ليس بسبب
موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبتت الملك ضرورة اداء الضمان كالا
يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة كما اخذ نفسه **قوله** فله
تضييع القيمة اي من غير خيار كما في التبيين **قوله** وهل يضمن نقصان الثوب مع
القطع اي فيما اذا شقه نصفيين ولم يكن اتلافا **قوله** صحيح الخبازي لا اي لا
يضمن لانه ضمان هذا الثوب فيكون كانه ملك ما ضمن فيكون مشتركا بينهما فيستفي
القطع كذا في التبيين **قوله** وقال الكمال الحق نعم اي يضمن لان ضمان النقصان
وجب باتلاف ما فات قبل اخراجه والقطع باخراجه الباقي فلا يتمتع كما لو اخذ
ثوبين فاحرق احدهما في البيت واخرج الآخر وقيمة نصاب **قوله** وبني لغتار
تضييع القيمة اي فيما اذا شقه نصفيين **قوله** لا رد ولا ضمان لان صبغ السارق
في الثوب قائم بصورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم بصورة لانه لو زال
تقومه حتى اذا اهل عنده او استهلكه لا يجب عليه الضمان فان قيل اذا انقطع
حق المالك وجب ان يملك السارق من حيث سرق فيمنع القطع قلنا يجب القطع

باعتبار الثوب الأبيض وهو لم يملكه أبين بوجبهما فصارتا لوسوق حنطة
فطحنها فانه يقطع بالحنطة وان كان الدقيق لما قلنا **قوله** خلا فالثاني اي
حيث قال لا يردده لان السواد زيادة كالحجر وعند محمد زيادة ايضا لكنه لا يقطع
حق المالك لان الثوب اصل قائم والصبح سبع كما في البحر **قوله** اختلاف
زمان فانه الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمانه ويلبسون في زمانهما
باب قطع الطريق قوله وبهذا الكلام قوله المحقق
امر **قوله** عن تقدير مضى اي في قوله تعالى يجارون الله وتقدير المضى
او بآء الله **قوله** ستة احوال ترك الساجع من الاقسام العقلية وهو اذا
اقصر على القطع لانه لا يجوز **قوله** في الاصح وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب
قوله وكيفيته في الجوهرية وهو ان يفر نخشة ويجعل عليها خشية اخرى
عرضا يضع وجليه عليها ثم يجعل على الاولى خشية اخرى عرضا فوق الثانية
يربط بها يديه **قوله** لعدم اجتماع قطع وضمان قال في التبيين لانه لما وجب
للمدح حقه تعالى واستوفى بقطع اليد والرجل سقطت عصبة النفس حقا
للعبد كما تسقط عصبة المال على ما بينا في السرقة الصغرى **قوله** ولو كان مع
هذا اي مع عدم اخذ النصاب **قوله** فباشرت الاخذ ولا تقتل اي دون الرجال
كما في الدرر **قوله** قتل الرجال دونها قال في الشريعة هذا غير ظاهر
الرواية كما قد سناه وهو رواية هشام في نوادره عن ابي يوسف قال محمد
يقام الحد عليها اي المرأة ولا يقام عليهم وذكر ابن ساعية عن محمد عن ابي
حنيفة انه يدرأ عنهم جميعا كون المرأة منهم وجعل المرأة كالصبي انتهى
قالا لكان العجب من يذكرة مع نص الميسر منسوبا الى ظاهر الرواية
ان المرأة كالرجل مع مساعدة الوجه له **قوله** قتل اي قصاصا احدا
بدليل قوله وضمن المال وهذا بناء على ان المرأة لا تكون قاطعة طريق
لان بنيتها لا تصلح للجراب قال في الشريعة هو كذلك مبني على ظاهر
الرواية كما في الفتح والعجب من المصنف رحمه الله تعالى ذكره هذا مع اشارة
الكثير الى خلافه بقوله وكان بعض القطع غير مكلف **كتاب**
الجهاد قوله لا اتحاد المقصود هو اخلاء الارض من الفساد **قوله** ووجه
الترقي غير خفي لان الحدود اخلاء عن الفسق والجهاد اخلاء عن الكفر **قوله**
مصدر جاهد في سبيل الله اي بزل وسعه وهذا عام يشمل المجاهد بكل
امر معروف ومنه عن منك **قوله** وقتال من لم يقبل اي مباشرة ولا تعريف
الكل تفصيل لاجمال هذا **قوله** كما قتلا المشركين حيث وجدتموه قال
في الفتح وهو على الجحيز بلفظ حيف في الزمان ولا شك انه اكثر في الاستعمال
قوله وتماه في الدرر لم يزد في الدرر الا رد اسلام **قوله** فيه خطر كالجحيز
وسفر البحر كما في البحر **قوله** ومفاده وجوب هذا التركيب فيقيد انه
اذا امرها الزوج بالجهاد وجب عليها عينا متناه لا الزوج وعبارته
الفتح سالمة من هذا حيث قال ما لوا من السيد والزوج العبد والمرأة بالنفال

يجب ان يكون في ضمن كفارة ولا نقول صار فرض عين لوجوب طاعة المولى والزوج
حتى اذا الميراث في غير النفي العام ياتى لان طاعتهما المفروضة في غير ما فيه المخاطرة
بالزوج وانما يجب ذلك على المكلفين لخطاب الرب جل جلاله بذلك والفرض
انتفاؤه عنهم قبل النفي العام انتهى قال في البحر وهذا في العبد مسلم لعموم
وجوب الطاعة عليه واما في المرأة ففيه نظر لا يجب عليها استئصال الامر
الا فيما يرجع الى النكاح وتوابعه انتهى واقره في الهروانت خبير بان كلام المحقق
صريح في ان الوجوب عليها بايجاب الله تعالى لا بالامر الزوج وامر الزوج لها
اذن وقت الحج نعم يعارضه كلام الشنشي فتدبر **قوله** اي اعرج نعله في الفتح
عن ديوان الارب **قوله** ولا يخفى ان المقيد يفيد غير الاول المراد بالمقيد
سفر الفقيه للفر ووجه الافادة انه اذا منع من السفر للفر الذي هو فرض
كفارة فلا يمنع من السفر لغيره وانه ليس بفرض اول **قوله** المدنف الذي المرض
الملازم كما في جامع اللغة **قوله** اذا كفار لا يجازي طعون بها عندنا الذي تحذر
في المنار وشرحه لصاحب البحر انهم مخاطبون بالايمان وبالعقوبات سوى
حد الشرب وبالمعاملات واما العبادات فتقتل السر قنديون غير مخاطبين
اداء ولا اعتقاد او التجاريون اداء فقط والهرقيون مخاطبون بها فعاقل
عليها وهو المعتد **قوله** عن غدر اي نقض عهد **قوله** وغلول بضم الغين
الحياة من المغم قبل قسمته **قوله** ومثله بضم الميم اسم مصدر مثل من
باب بصري قطع طرفه وشوه به كذا في جامع اللغة **قوله** لايأس بنش فيورهم
قال في الهند الثاني لايأس بنش فيورهم طلبا للمال نص عليه في الترخانية
ولما رار بنش فيورهم الزمة ويجب ان يقال ان تحقق ذلك وممكن له واذا
الابيت المال جاز بنش وفي الخانية ولا يأس بتعليم القرآن الكفر ولا
ولا يأس بنش فيورهم لطلب المال انتهى وهذا يعلم الذي انتهى كلام الهزاقول
الظاهر ان قبر المسلم كذلك فليراجع **قوله** لفعله عليه الصلاة والسلام
باهل مكة سبع فيه الهداية ورده الكمال حيث قال ولما استدلاله بانه صلى
الله عليه وسلم نزل الموادة التي كانت بينه وبين اهل مكة فالايقان
يجعل ليل فيا ياتي من قوهم وان بدوا بخيانة قاتلهم ولم يند اليهم اذا
كان باقيا قهم لانهم صاروا قاضين للعهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا
هذا لانه عليه الصلاة والسلام لم يبد اهل مكة بل هم بدوا بالغدر
قبل مضى المدة فقاتلهم ولم يند اليهم بل سال الله تعالى ان يعيهم
حتى يبعثهم هذا هو المذكور بجميع اصحاب السير والمغازي ومن تلقى
القصة وراها في حديث ابن اسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن
مرثان بن الحكم والمصور بن مخزومة قال كان في صلح رسول الله صلى الله عليه
وسلم قريش ان من شاء يدخل في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل
ومن شاء ان يدخل في عقد قريش يدخل فدخلت خزاعة في عقد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ودخلت بنو بكر في عقد قريش فكنوا السبعة

او الثمانية عشر شهرا ثم ان بنى بكر وشعوا على خراعة يلاوبا يقال له الوتر
 قريب من مكة وقالت قريش هذا ليل ولا يعلم بنا محمد ولا يرانا احد فاعانوا
 بنى بكر بالسلاح والكلاب وقالوا معهم وركب عمر بن سالم الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عند ذلك يجيئ الخبر فلما قدم عليه انشده
 • لا هم اني ناشد محمدا • جلفا بينا وابيه الا تلدنا •
 • ان قريشا الخلفوا الموعدا • ونقضوا ميثاقنا الموعدا •
 • هم يتقونا بالوتر هجدا • فقتلونا ركعا وسجدا •
 • فانصر رسول الله • نصرنا عندنا •
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرت يا عمر بن سالم ثم امر الناس فيجوزوا
 وسأل الله ان يعي على قريش حتى يبيتهم في بلادهم **قوله** بشرط سماعهم تقدم
 في كتاب الايمان انه لا يشترط سماعهم بالفعل حتى لو ناداهم بالامان من قريب
 بحيث يسمعون لكن منعهم عن السماع اشتغالهم بالحرب كان امانا وفي قول
 المتن فلا امان لو كان بالبعد منهم اشارة اليه كمالا يتجنى **قوله** لو منعنا
 اما لو كان في موضع ليس محتما وهو ما دسيفه ورحمه فهو في كذا في المسخ
قوله وصح طلبه لذاريه لا لاهله هذا غلط او وقع فيه عدم التام في
 عبارة البحر وهي لو طلب الامان لاهله لا يكون هو امانا بخلاف ما اذا طلب
 لذاريه فانه يدخل تحت الامان انتهى فانها صريحة في انه يصح طلبه لمان
 لاهله وذاريه جميعا غير انه لا يدخل في الامان ويدخل في الثاني خلاف ما
 تؤديه عبارة السادح **قوله** وفي الخاتمة نصها قبيل كتاب الايمان
 حرى له عبد كافر فاسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة امانا له انتهى
 وفيه ان تعليلهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بانها مقهوران تحت ايديهم
 يقتضي عدم صحة هذا الفرع فتأمل **باب المقتسم**
قوله اذا لا يعذب بالنار الا ربها هذا يقتضي ان الميت لا يتا لم مع انور دانه
 تا لم بكم عطفه **قوله** حمولة بفتح الحاء كل ما احتل عليه الحي من حمار
 وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن **قوله** فاذا تعذر اى القسم لا يدع
 بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين او لم يوجد عندهم حمولة على
 الرواية الاخرى قسمها بينهم حينئذ قال في المنه لا تحرم قسمتها بين الغائبين
 للايداع بان لم يجد ما يجعلها عليه فان ابوا اجبرهم على ذلك باجره المثل
 في رواية وفي اخرى لا يجوز ثم اذا لم يجدوا او لم يجد على الرواية الاولى
 من يتاجر ان يحال لو قسمها يقدر كل واحد على حمله قسم بينهم وان كانوا
 لا يقدرون ولا يجدون الدواب بالاجرة مثلى لسايا الى دار الاسلام وان
 لم يطبقوه قتل الرجال منهم واما النساء والصبيان والشيوخ فيتركون
 في ارض مضيفة حتى يموتوا جوعا وعطشا ولا يتركون في ارض علم **قوله**
 وما في البحر من قيسر لو وقف على الغنمة حيث قال وصرحوا في كتاب الوقف
 ان معلوم المسحق لا يورث بعد موته على احد القولين وفي قول يورث وطرز جميعا

وينبغي

وينبغي ان يفصل فان مات بعد خروج الغلة واحدا لا يشاركها قبل القسمة
 يورث نصيب المسحق لتكالحق فيه فان الغنمة بعد احرار بدارنا تاكد
 الحق فيها للغائبين ولا ملان لواحد بعينه في شئ قبل القسمة مع ان النصيب
 يورث فكذا في الوطيفة وان مات قبل احرار في يد المتولى لا يورث نصيبه
 قيا ساعلى مسلة الغنمة وسياق ان مات من اهل الديوان قبل خروج
 المعطى لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة او اخرها **قوله** رده في
 المهر حيث قال اقول في الدرر والفرع عن نوادر صاحب المحيط للامام والمؤلف
 وقف ولم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل
 لا يسقط لانه كالأجرة انتهى وجزم في بغية بانه يورث بخلاف رزق
 القاضي وانت خبير بان ما اخذه القاضي ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجر
 مثل هذه العبادة لم يقبل احد بجوازها سيجار عليه بخلاف ما اخذه
 الامام والمؤلف فانه لا ينفك عنها بالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا
 استحق غير مفيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى الصلة
 لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وبهذا عرف ان القياس على الغنمة
 غير صحيح وسياق هذا امر يدين في الوقف ان شاء الله تعالى **قوله** فان نهى
 لم ينجح ينبغي تقييده بما اذا لم تكن حاجته لمليه اما اذا احتاجوا الى
 المأكول والمشرب لا يعمل فيه كذا في البحر **فصل في كيفية القسمة**
قوله صحيح كبير لا حاجة لاهل هذه القيد لا غنا قوله صالح للقتال عنها
قوله لا لوبا عه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح مع في هذا المصنف
 حيث قال وفي فتح القدير لوبا عه بعد الفزع من القتال لا يسقط عند
 البعض قال المصنف الاصح انه يسقط لانه ظهران قصده التجارة انتهى
 وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باع بعد الفزع من
 القتال لا يسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا اذا باع عمالة القتال لانه
 يسقط عند البعض قال المصنف الاصح انه يسقط لانه ظهران قصده التجارة
 انتهى هو موافق لما في التبيين حيث قال ولو باع بعد نقض الحرب فله سهم
 الفارس وكذا اذا باع عمالة القتال عند البعض والاصح انه لا يقتضي سهم
 الفارس لان بيعه يدل على ان غرضه التجارة انتهى ومثله في الجوهرة
 وعبارة القسمة في سوافقة ايضا فلا معنى للاستدراك والامر بالتنبيه
 والحفظ والله الموفق **قوله** تقوم بصلح المرضى ومثله حفظ الامتعة
 كما في المنى **قوله** باليهود على اليهود وذلك انه صلى الله عليه وسلم خرج
 بعشر من يهود المدينة غزا بهم اهل خيبر **قوله** والمقرن يورث محسن
قوله لليتيم اى الفقير فان قيل فالفايدة في ذكر اسم اليتيم حيث كان
 استحقاقه بالفقر والمسكنة لا باليتيم اجيب بان فايدته دفع توهم ان
 اليتيم لا يستحق من الغنمة شيئا لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير
 فلا يستحقها كذا في المنع **قوله** وجاز نصره لصف واحد لان ذكرهم لبيان المصنف

لا لا استحقاق **قوله** وقد حققته في شرح الملتقى ونصه والمحمول الباقي من
المعنى كالمعدن والركاز يكون مصر فيها البتامة المحتاجين والمساكين وابن
السبيل فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال اثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم
ليخرجهم فنصرف لكلهم او بعضهم فسيب استحقاقهم احتياجا يتم او
مسكنة او كونه ابن سبيل فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم كما في
الشرعية والفقهاء قلنا ونقلنا فبالعلقة على التورع عن المنية
انه لو صرفه للعامة لكانت حاجتهم جازا انتهى ولعله باعتبار الحاجة فلا تناقض
حينئذ فتنه انتهى اقول لا معنى للترجي بعد تصريح المنية بقوله حاجتهم
قوله من بني هاشم الذي في المنى وغيره من بني هاشم وبني المطلب فقط
لان استحقاقهم ليس لخص القربة بل للصفة ايضا وهي المصاهرة معه بالكلية
والمصاحبة لا المقاتلة وهذا القدر مفقود في غير بني هاشم وبني المطلب انتهى
فمن يدفع له من الخمر اعم ممن يمنع من الزكاة لا يخصه في بني عباس والحارث
وعلى وعقيل وجعفر من بني هاشم كما علم في كتاب الزكاة **قوله** وما نقله
المصنف حيث قال وفي الحاوي القدسي وعن ابني يوسف الخمر يصر الى ذكي
القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ انتهى وهذا يقتضي كونه
عليه شيئا رحمه الله تعالى ان الفتوى على المرفأ الى الاقرباء الا غنى
فليحفظ **قوله** نظر فيه في المنى حيث قال واقول فيه نظر بل هو ترجيح لا عطف
وغاية الامر ان سكت عن اشتراط الفقر فيهم العلم بانهم وانما انا ملت
كلام الحاوي رايته شاهدا لما في البحر وهذه عبارته واما الخمر فيقسم ثلاثة
اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يد خافق اذ ذكي
القرن فيهم ويقدمون ولا يدفع لا غنى فيهم شيء وعن ابني يوسف ان الخمر
يصر الى ذكي القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ انتهى اقول
كان كما قاله في المنى كانت رواية ابني يوسف عينة ما قبلهم فتدبر **قوله**
سقط هوته قال في الدر المنقبي لانه حكم علق بمشقة وهو الرسالة فاستحقاق
لا القيام بامور امته بل بمشقة رسالته ورسالته وان لم ينقطع عونه عليه
الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا يخلفه فيها بخصوصها
احد من الانام فيوفاته فان المصنف بالاتفاف اذ لا رسول بعده فيفوت
الا استحقاق لان رسالته بعد موته يشوبها شيء من الانقطاع كما اخطا فيه
بعضهم وخالفوا الاجماع بل لعدم الحكم لا لعدم علته وهي الرسالة فيمن
بعده من الخلفاء ان لا يخلفه فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير
من الطلبة من تصور تحقيق ولما من به على ذلك وبالله التوفيق **قوله**
يصطفيه لنفسه اي ولا يتاثر به زيادة على سهمه كما في الشرعية لانية وكانت
صفية من الصفي وسقوطه بجمع عليه كذا في الدر المنقبي **قوله** وقت
القتال ليس احراز اعاقيله فانه جائز كما في المحيط بل ما بعده فحكم في
الهرج جوارزه بصيغة التريض **قوله** وقت القتال ليس المراد التقيد

فانه

فانه يجوز قبله كما في المحيط وبعده كما في المنى **قوله** فالتريض نفسه واجب
واجب فخير لانه قد يكون ايضا بالموقعة الحسنة والترغيب فيما عنده تعالى
كذا في المنى لكن في الدر المنقبي وانما ذكره القدوري بلا بأس لان في تريض بعض
القتاة توهينا لبعضهم وتوهين المسلم حرام خصوصا في مثل ذلك الوقت
ذكره ابن الكمال قلت ولعله الصارف الآية عن الوجوب فتأمل انتهى ورد في
الفتح حيث قال واما ما قيل في التنفيل ترجيح البعض وتوهين آخرين وتوهين
المسلم حرام فليس بشيء والا حرام التنفيل لاستلزامه محرم **قوله** استحقاقا وفي
القياس ليس له سلبه لانه ينقل نفسه فهو منهم وجه الاستحقاق ان المنية عند
التخصيص فلا يعمى تنقت كذا في المحيط **قوله** بخلاف ما لو قال منكم لا تحالة
كون الواحد منكم لا يحاطا **قوله** او قال من قتلته انا اي الله بالتحصيل
قوله الا اذا اعم بعد بان قال من قتلته انا في سلبه ومن قتل منكم قتيلا وقلة
سلبه فان قلت ينبغي ان لا يكون له السلب هنا لانه لو اكتفى بالاول لا يستحق
وكذا لو اكتفى بالثاني قلنا انما لا يستحق لو اكتفى بالاول لانه خص نفسه لا يملك
التخصيص لله فاذ اقال بعد ذلك ومن قتل منكم فقد انتقلت اليه على الاول
فصار يجمع الكل امين بمنزلة قوله من قتل قتيلا فله سلبه كذا في المحيط **قوله**
ويعمل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا هذا اذا كان التنفيل في غير حالة القتال
فان كان فيها تفيد بها كما في المحيط والبحر **قوله** لانه نكرة في سياق الشرطية ان
النكرة في سياق الشرط لا تعم الا في اليقين قال في البحر وما النكرة فهو ما في النفي
ضروري وكذا في الشرط المشتب يمين لان الحلف على نفيه لا المنقبي كان لما كمل جلا
لانه على اثبات كانه قال لا كلمة رجلا ولا يبعد في غير اليقين قصد الوحدة في
مثل ان جادك رجل فالجمعة فلا يعم انتهى ومع ذلك فلم يظهر فرق بين من قتل قتيلا
فله سلبه فان قتيلا في كل منها نكرة في سياق الشرط كما لا يخفى وقد بحث عن هذه
المسئلة فامجدها فلترجع **قوله** ولو قال ان قتلته ذلك الفارس قال المحوي
في شرح الكنز بعد نقل المسئلة قلت ينظر الفرق ثم رأيت في شرح الشهاب
الشلبى ما نصه قال قاضي خان في باب الاجارة الفاسدة ما نصه امير العسكر
اذا قال لمسلم او ذمي ان قتلته ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لا شيء له
لان هذا من باب الجهاد ويقاعه فلا يثبت له الاجر كما لو استاجر ليوم الناب
او يوزن وقال محمد ان كان ذلك لذي يوجب الاجر ولو كان قتل فقال الامير
من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف
الاول ولو استاجر امير ذميا او مسلما ليقول اسوا حرا يملكه في يده فقتله
لا شيء له وقال محمد يجب الاجر للمسلم كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد انتهى
كلام المحوي اقول ما ذكره قاضي خان مني على قول الاقدمين من عدم جواز
الا سبي عدا الطاعات ومع ذلك فلا يظهر الفرق بينه وبين من قتل قتيلا
فله مائة درهم فليح **قوله** وسع العسكر ونها تكرار مع قوله وساع القاتل
بقالة الاما وليس بشرط فانه بعمومه يشمله **قوله** والفرق في الدر ونصه

او يقول لسرية لا عسكر جعلت لكم الكحل او قد رآته نقل في النهاية عن السير
الكبير ان الامام راى اهل الكحل جميعا ما اصبحت فلكم نقل بالسوية بعد
الحسن فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما اصبحت فلكم ولم يقل بعد الحسن فان فعله
مع السرية جاز وذلك ان المقصود من التنفيل التحريض على القتال وانما
يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفصيل الفارس
على الراجح وابطال الحمى ايضا اذا لم يستثن انتهى فان في الشربلية قوله او
يقول لسرية الى اخره ظاهر كلامه ان ما ذكره متنا مستند ما نقله عن
السير فاقضى صحة السرية دون العسكر وقد نقل في البحر عن الكمال التنوية
بينما لعسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل اخذتم فهو
لكم بالسوية بعد الحسن والسرية لم يجز لان فيها بطلان السهمين الذين
اوجبهما الشرع اذ فيه تشوية الفارس بالراجل وكذا لو قال ما اصبحت
فهو لكم ولم يقل بعد الحسن لان فيها بطلان الحمى ثابت بالنص ذكره في
السير الكبير قال الكمال وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من اصاب
شئ فهو له لا اتحاد للارز فيهما وهو بطلان السهمين المنصوصين بالتشوية
بل وزيادة حرمان من لم يصيب شئنا اصلا بانتهاء فهو اولى بالاطلاق والفرج
المذكور من الحواشي وبه ايضا ينبغي ما ذكر من قوله انه لو نقل جميع الماخوذ
جاز اذا اراد المصلحة وفيه زيادة ايجازا با قبي وزيادة الفطنة **قوله**
فحينئذ حديث السلب على التنفيل يعني ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قتيلا فله سلبه يحتمل نصب الشيع ويحتمل التنفيل فيحمل على التنفيل جميعا
بينه وبين الحديث الاول **باب استدلال الكفار قوله**
على بعضهم بعضا هذا التركيب فاسد وصوابه بعضهم على بعض كما لا يخفى
قوله والاباحة راي المعتزلة قال في الاشياء قاعده هل الاصل في الاشياء
الاباحة حتى يدل الدليل وهو ملحقا شافعي او التحريم حتى يدل الدليل على
الاباحة وتنسبه الشافعية الى ان حنيفة وفي البداية المختار ان احكم
للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان ازليا فالمراد هنا عدم تعلقه
بالفعل قبل الشرع فانتفى لتعلق لعدم فائده انتهى وفي شرح المنار للمصنف
الاصول في الاشياء الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم كرخي وقال بعض
اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحاب الاصل فيها التوقف
بمعنى انه لا بد لها من حكم كالحكم توقف عليه بالعقل انتهى وفي الهداية من فصل
الحدا ان الاباحة اصل **قوله** ويفترض علينا اتباعهم اي لاستفاد الاسوال
ما داموا في دار الاسلام وان دخلوا دار الحرب لا يفترض واما في اتباعهم بخلاف
الذي راي يفترض اتباعهم مطلقا كذا في البحر **قوله** كما حققه في الدرر حيث قال
في المتن قبل فستنائم قال في الشرح وانما قلت قيل فستنائر ما وقع في الجمع
وشرحه للمصنف حيث قال فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القصة حلت لاربابها
او بعدها اخذوا بالقيمة ان ساوا في الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوج

اموالهم قبل ان يقسموها في لاربابها بغير شئ وان وجدوها بعد ان قسموها اخذوها
بالقيمة ان اختاروا فان حل القصة على قصة الكفار مخالفة للكتاب كما لا يخفى على اولى
الابصار **قوله** ليس لك اخذه اي بالخبر والخبر يراد اخذه بقيمة نفسه كما نقله
في المنبر عن السراج الوهاج وحينئذ لا معنى للاستدراك كان عليه ان يقول او كله
بعقد فاسد كما لو شره بخبر وخبر **قوله** وكذا لو شره بمثل شئ الى اخره
استدل على المتن كما لا يخفى **قوله** لان الاوصاف لا يباينها شئ متنا في العين
كما لو وصف لان بها يحصل وصف ابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يباينها
شئ منه والعقد كالارش قال في الفتح ولوانه ففي عينه عند الغاوى المقسوم له
فاخذ قيمته وسلمه للعاقب فلما لا اخذه من العاقب بقيته اعمى عند ان حنيفة
وقال بقيمة سليما وهي التي اعطاها العاقب للمولى لهما انه فوت وصفا فلا يسقط
شئ من الثمن وله ان طرف وهو مقصود فهو كفوت بعض الاصل فتسقط
حصته من القيمة كالولد مع الارش وهذا ينتقض بمسئلة الكتاب بل الوجه
في الفرقة ان فوت الطرف هنا يفقد المالك فكان بمنزلة ما لو شره سليما ثم
قطع طرفه باختياره فكان راضيا بتبعيضه بخلاف مسئلة الكتاب لان
العاقب غير بغير رضاه انتهى وهذا يفيد ان العاقب لو كان هو التاجر حط من
المن مقدار الارش لكن جعله في المحيط رواية عن محمد بعد ما صرح بان
المشتركة اذا فاقا عينه فالحكم كما في الكتاب **قوله** خلافا لما حيث قال كمال
لان العصمة بحق المالك لقيام يده وقد زالت وهذا الواخذ من دار الاسلام
مكروه وله انه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتنا به لتحقيق
يد المولى عليه تحكما له من الانتفاع وقد زالت يد المولى وظهرت يده على نفسه
وصار معصوما بنفسه فام يبق محلا للملك بخلاف المتروك لان يد المولى باقية
لقيام يدها للدار فيمنع ظهور يده كذا في الهداية **قوله** وعقوب عبد مسلم
عند ان حنيفة وقال لا يعتق لان ازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو
البيع وقد انقطعت ولاية المبر عليه فبقي يده عبدا ولا حنيفة ان
تخليص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو بيان الدارين مقام
العلة وهو اعتاق تخليصه كما يقيم معنى ثلاث حيض مقام لتفريق فيما
اذا سلم احد الزوجين في دار الحرب كذا في الهداية **قوله** ففي هذه التسع صور
اقول بل هي احدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وادخله
دارهم اما مسلم او ذمي وقوله كما لو استولوا عليه اي على العبد المسلم او الذمي
باب المستامن قوله لانه لو غصب ليس بقيد او لورق او غار
كان الحكم كذلك كما لا يخفى **قوله** رده عليهم اي ما دام في دارهم بقرينة قوله
قيد بالاخراج **قوله** لم يقض بشئ هذا عندهما وقال ابو يوسف يقضي بالرد
على المسلم دون الغصب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان الايرى انهما
لو خرجا مسلمين يحكم عليهما بالدين فكذا هذا واجب عنه بانه اذا امتنع
في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا تحقيقا للتشوية بينهما كذا في التبيين

قوله المقومة اسم فاعل كالمؤنة قوله كقتل مسلم اسيرا او من اسلم ثمة
الظاهر الحكم في العكس كقتل احدا لمسلمين صاحبه كما بقى خذ من التعليل
فليراجع **فصل في استيمان الكافر قوله** الا بشرط اخذها منه
فيما لا ان قال له ان اغتبا اخذت منك الجزية قوله ولو من اهل الزمة
فبكيف قال في الفتح فان اقاموا بيعة من اهل الزمة قبلت استحسانا لانهم
لا يمكنهم اقامتها من المسلمين لان اسبابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون
فصار كشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال قوله ولا يقبل كتاب
ملكهم اي ولو ثبت انه كتابه كما في النهي قوله واخذ منه يعني ان ابتداء
عقد الزمة من وقت اخذ قوله الكتابية قيد بالنسبة الى الزوج المسلم
لا الذي ايضا كما لا يخفى قوله واختلف في الرهن قال في البحر ولم يذكر المصنف
حكم الرهن فالو الرهن للمرتضى بدينه عند ابي يوسف وعند محمد يساع
ويستوفى دينه والزيادة في المسلمين وينبغي ترجيحهما لان ما زاد على قدر
الدين في حكم الوديعة وهي في حق انتهى قال في النهاية خبر بان تقدم
قول ابي يوسف بوزن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيما للمسلم
من انها في يده حكما ولا كذلك الرهن انتهى قول لما كان الزائد على مقدار
الدين في حكم الوديعة كان في يده حكما فالحق ما في البحر واما حديث الترجيح
بتقديم القول فليس بمطرد كما لا يخفى على من تتبع فائدة سيل قارئ
الهداية عن البحر الملح من دار الحرب او الاسلام فاجاب بانه ليس من احد
الفرقيين لانه لا يفرق احد عليه كذا في الشريعة **باب**
العشر والخراج والجزية قوله هي من حلاسام والكوفة الى أقصى اليمن
قال في الدر المننقي وفي البرجندي عن النخبة ان جيلة ولاية العرب
وقبائلهم نحو الحجاز واليمن والطائف والبحرين ونجد وتهامة فيما
بين البحر والقرن وجزيرة عمان ولذلك تسمى جزيرة العرب في عبادان الى
البحرين خمس عشرة مرحلة ومنه الى عمان مسافة وكذا منه الى مرة باليمن
ومنهما الى حضرموت ومنه الى عدن وهما من اليمن ومنه الى جدة كذلك
مسافة شهر ومنه الى ساحل الحجة خمس مراحل ومنها الى حاضرة المدينة
ثلاث مراحل ومنه الى ايلة عشرة مراحل وكذا منها الى بالس ومنه الى الكوفة
ثلاث مراحل ومنها الى البصرة اثنتا عشرة مرحلة ومنها الى عبادان مرحلة
فهذا هو الدور المحيط بجزيرة العرب قوله وحرزناه في شرح الملتقى
ونصه وفي دار جعلت لستانا خراج ان كانت لذي مطلقا خلافا لما
او لمسلم سقاها بما له الخراج وان سقاها بما له الخراج فالحق بالمسلم الحق بالعشر
والذي سقاها مرة بما له الخراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم
ابتداء فيما اذا سقاها بما له الخراج بل عليه العشر لكل حال وفي الغاية التي
وهو الاظهر واجاب في البحر بان المنوع وضع الخراج عليه جبر الما بالبيان

فيجوز

فيجوز كما هنا وكما لو اجبى موا تباذلة الامام وسقاها بما له الخراج فعليه
الخراج **قوله** موقوفة على المسلمين اي واهلها مستأجرون لها كما في البيهقي
ناقلارده من وجوه عن ابي بكر الرازي قوله الامكة لاحاجة الى هذا الاستثناء
فانها سقاها الله تعالى من جزيرة العرب وقد اطلقوا انها عشية **قوله**
في سبع مسائل ونصه وجاز بيعه عقار صغير من اجنبي لان نفسه يصفو
قيمتها اولنفقة الصغير او دين الميت ووصية مرسله لانفاذها الامنة
او لكون غلاته لا تزيد على مئونة او خوف خرابه او نقصانه او كونه في
يد متغلب **قوله** كالعارية قال في الدر المننقي بعد نقله وفيه كلام يعلم
ما في الاشياء قبيل ما مر حيث ذكر ان المذهب عندنا ان العارية تملك
المنافع بغير عوض وان المستعير لا يملك الاجارة وكذا الموقوف عليه
السكنى والموصى له بالمنفعة كما مستعير عندنا على الرجح لانه ملك المنفعة
بغير عوض فلا يملكها بعوض ولا كذلك المقتطع لانه ملكها بمقابلته استعدا
لما اعد له فهو قطيعة مستأجرة لا نظير المستعير فيكون جرا لمقتطع وتنفذ بالخراج
كونه وكأجرة المستأجر واجارة الموقوف عليه الغلة انتهى ملخصا قلت
لكن قد خصص فضل الله افندي الاراضي بالسلطانية ولا يخفى انها عرف
بلادنا غير الخراجية فليست به لذلك انتهى كلام الدر المننقي اقول لا شك
ان مراد فضل الله افندي كون الاراضي سلطانية للمسلمين بدليل قوله
فالت الى بيت المال وحديث لا يجوز للسلطان اعادة ما كان نصرة كافي
الاشياء منوط بالمصلحة ولا مصلحة في دفعها من غير عوض يعود
نفعه على المسلمين فتعين ان يكون وجه الشبه في قوله كالعارية عدم
تصرف من هي في يده فيها تصرف الملاك من المبيع ونحوه ويدل هذا
انه قال كالعارية ولم يقل فتكون في يد زراعتها عارية هذا ما ظهر لي
فتأمل **قوله** اعتبر قربة فان كان الى الخراج اقرب في اجنبي او الى العشر
فعشر ولو بينهما فعشر كما في المحوى على الكثر **قوله** وكل
منها ان سقى بما العشر اخذ منه العشر سبع في هذا صاحب الدر وهو
خلف المذهب اني يوسف بمذهب محمد فان اعتبارا قربة قول اني
يوسف وهو المختار كما في المحوى على الكثر عن شرح قرا حصارى وعليه
المتون واعتبار الماء قول محمد قال في الشريعة قوله وكل منها الخ
فيه مخالفة لقوله قبله وما احياه مسلم يعتبر بقربه لانه اعتبر
الحيز ثمة وهنا اعتبر الماء وعلمت ان ذلك قول اني يوسف وهذا اي
اعتبار الماء قول محمد **قوله** صاعا هو ما يسع الفأ وربعين درهما من
العسل وقد متا بيانه باسم وجه في صدقة الفطر **قوله** من براك
شعير قال في الشريعة اي هو مخير في عطاء الصاع من الشعير
او البر كما في النهاية معرنا الى فتاوى قاضي خان والصحيح انه ما يزرع
في تلك الارض كما في الكافي **قوله** ودرهما هو أربعة عشر قرطفا لعشر

منه بوزن سبعة مثاقيل كما تقدم في الزكاة **قوله** الرتبة هي القنار والبطيخ
والبادجان وما يجري مجراه والبقل مثل الكراث **قوله** ولما سواه العطف يقتضي
ان عمر رضى الله تعالى عنه وظف في نحو الزعفران مع انه لم يوظف كما في البحر وغيره
وصرح به الشارح ايضا **قوله** فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ترك ما لم يوظف
مع انه الكلام فيه فكان عليه ان يقول فلا يزداد عليه فيه ولا في خراج المقاسمة
ولا في الموقوف **قوله** وان اطاق قيديا ونطقه عمر رضى الله تعالى عنه فقط كما
لا يخفى **قوله** وجوزا عند الاطاقة هذا العطف يقتضي ان الخراج من الكرم
مثلا لو بلغ الف درهم جاز اخذ خمسين منها ولا قائل به ومرد الشارح انها
از اطاق بان بلغ الخراج ضعف الموقوف واكثر جاز الا ما ان ينقص عن الموقوف
لكن ارادته الاختصار المحل او قعته في مثال هذا مما لا يحصى كلام البحر لا يخفى
عليه حيث قال ومعنى عدم الاطاقة ان الخراج منها لم يبلغ ضعف الخراج الموقوف
فينقص منه الى نصف الخراج كذا افاده في الخلاصة وظاهر الكتاب ان
النقصان عند الاطاقة لا يجوز وليس كذلك فقد نقل في السنية عن الكافي
انه اذا جاز النقصان عند قيام الطاقه فعند عدم الطاقه بالظن كقول
قوله وينبغي ان لا يزداد على النصف مقتضى عبارته ان هذا حكم الخراج الموقوف
لان كلامه فيه وليس كذلك بل هو حكم خراج المقاسمة قال في البحر ولا يزداد
المصنف خراج المقاسمة لظهوره فاذا من الامام عليهم جعل على اراضيهم
نصف الخراج او ثلثه او ربعه قال في السراج الوهاج لا يزداد على النصف
ولا ينقص عن النصف **قوله** فعليه خراج الكرم كما دأبوا له صارا الى الدين مع
قدرته على الاكل قال في الفتاوى الهندية قالوا من انتقل الى ارض الكرم من
غير عذر فعليه خراج الكرم كما دأبوا له صارا الى الدين مع قدرته على الاكل
خراج الزعفران وكذا لو كان كرم فقط فذرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا
شيء يعلم ولا يفتى به كمال يطعم الظلمة في سوال الناس كذا في الكافي **قوله**
واذا اطعم من ثمة المسئلة كقولهم وهي ما لو غرسه بارض الخراج كرم ما قال في البحر
وقال الشيخ معزيا الى شرح الطحاوي لو انبت ارضه كرم فعليه خراجها الى ان
يطعم فاذا اطعم فان كان ضعيفا وظيفة الكرم وان كان اقل فنصفه الى
ان ينقص عن قفيز ودرهم انتهى ومراجه بالقفيز الصاع كما صرح به في الفتاوى
الهندية **قوله** وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة فبستان مكررم ما تقدم **قوله**
واما الاشجار التي على المساة قال في جامع اللغة المساة الجر وهو ما يبنى
للسيل ليرد الماء **قوله** فومر اذ با سم الجمع الاثنى بجازا بقريته قول احمد
ووا الجماعة في شروا باعتبار صورة اسم الجمع **قوله** فيها كرم اراد به الجنس
كالذي بعده بقريته الجمع فيما يأتي **قوله** فشرى عطف على شروا عطف متصل
على مجمل **قوله** والا بان كان جملة يعني وان لم يكن ما يخص الكرم من الخراج
ولما يخص الاراضي معلوم بان كان الخراج على مجموع الاراضي والكرم **قوله**
فان لم تعرف الكرم ولا كرم ما يعني لم يعرف احداه الكرم وكانت اراضي كذا

لا يعرف احداه الاراضي كانت كروما وهذه عبارة الخانية قوموا شروا صيغتها
كرم وارض فاشترى احدهما الكرم واخر الارض فارادوا فتمت الخراج قالوا ان كان
خراج الكرم معلوما وخراج الارض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء ولم
يكن خراج الكرم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكرم كانت
كروما في الاصل لا تعرف الا كروما والا راضي كذلك ينظر الى خراج الكرم والارض
فاذا انفرد كل يقسم جملة خراج الضيعة عليها على قدر حصصها **قوله** وفارة
ودودة قال في البحر ومنه اي من كرم اكل القردة لا يسقط الخراج يعلم ان الدودة
والفارة اذا اكلتا الذرع لا يسقط الخراج انتهى قال في البحر فاقول في كون الدودة ليست
سماوية نظر ظاهر بل لا ينبغي التردد في كونها سماوية وانه لا يمكن الاحتراز عنها وعلى
هذا فتسقط الاجرة باكلها **قوله** وتامة في الشربلية لما كان قوله اخذ منه مقدرا
ما بينا احالة على مجهول وهو صدر العبارة المذكورة في الشربلية اردف بهذا
لتراجع عبارتها وهي واما اذا بقي بعضه قال محمد ان بقي مقدار الخراج ومثله بان بقي
مقدار درهمين وقفيزين يجب الخراج وان بقي قدر من مقدار الخراج يجب نصفه
قال مشايخنا والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما انفق هذا الرجل في هذه الارض
ثم ينظر الى الخراج فيحسب ما انفق والامن الخراج فان فضل منه شيء اخذ منه
مقدار ما بينا **قوله** قال اي في الشربلية **قوله** وكذا حكم الاجارة في الارض
المستأجرة يعني لا جرة لو انقطع الماء عن ارضه او غلب **قوله** وقد عرفت ما عرفت
هذا مكررم ما تقدم واما اعاده لما فيه من فائدة عدم اجبار الفلاح على السكنى
قوله خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة راجع لقوله لا يجوز
قال في الدر المنثور واما العشر فلا يجوز تركه ويخرجه بنفسه للفقير كما جزم به
في التنوير قلت لكن في الاشياء في قاعدة تصرف الامام على الرعية عن البرازية
يجوز ترك العشر لمن هو عليه غني كان او فقيرا لكن لو غنيا من السلطان
العشر للفقير من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة لا لوفيقا انتهى ثم
رايت في البحر جندی في بيان مصارف الخيرة وكذا الوجه جعل العشر للمقاتلة
جاز لانه ما حصل بقوتهم انتهى فليحفظ وليكن التوفيق فتم **فصل**
في الجزية قوله لا يقدر اي بالتقدير الاتي والا فهو مقدور بالصلح **قوله**
لانه وقت وجوب الكد آه هارد على صاحب البحر حيث قال وينبغي اعتبارها
في اولها لانه وقت الوجوب **قوله** تؤخذ منهم عنده خلافا لما قال في البحر
يعني بناء على انهم من النصارى عندهم عند ما يعبدون الكوكب فكانوا كعبدة
الاوثان وقد مر في النكاح ان الخلف لفظي انتهى قول ظاهر كلامهم ان الصابية
من العرب اذ لو كانوا من العجم لما تاتي الخلاف لما علمت ان العجم يؤخذ منه
الجزية ولو مشركا **قوله** لجواز استرقاقه لوقض بان من جاز استرقاقه لجاز
ضرب الجزية عليه لجواز ضربها على النساء والصبيان واللازم باطل واجيب بان
ذلك المعنى آخر وهو ان الجزية بدل النعمة ولا نعمة على المرأة والصبي فكذلك بدل
وهذا ليس بدفع بل هو مقدور للنقص والصواب ان قبول المحل شرط ناظر

المؤثر فكان معنى قوله وكل من يجوزنا ستر قافهم يجوز ضرب الحرية عليهم
اذ كان المحل قابلا للمرأة والصبي ليس كذلك لان الحرية انما تكون من الكلب
وهما عاجزان عنه **قوله** او كيف نسبة القول الى السيف مساحبة كما في الد
المنتقى عن البرجندى والقصصاتي **قوله** وراغب لا يجالط او لو قدر على
المهل وقيد به لان المخالط توخذ منه كما في الشهر **قوله** وجزم الحدادى بوجو
اى اذا قدر على العمل قال في الشهر وعن الامام انها يجب عليه اذا قدر وهو قول
الثاني وبه جزم الحدادى **قوله** فتامرا ثار به الى ان الفتوى على عدم اخذ
من غير المخالط مطلقا لانه الاستحسان خصوصا وقد وافق المتن **قوله**
ولو بعد تمام السنة يجب ان يتحلل بعدية على المخالفته للتمام لان لو سلم بعد
التمام بمدة فالسقوط بالتكرار قبل الاسلام لا بالاسلام **قوله** لا يكا في لا يظهر
فرق بينه وبين ياعدوا الله تامل **قوله** ولا يجذب بضم الياء وكسر الدال وفعلة
الكاف وسفعوله بيعة كما يقتضيه قولنا شارح ولاصفا وفي نسخة ولا يجذبوا
لما في القصة اى عز التمة من اتفاق الصلحية تهدم في المواضع كلها في
جميع الروايات **قوله** ولا يعمل سلاح اى لا يستعمل ولا يجمل فان فيه عزة كذا في
القصة **قوله** ويظهر لكسب كما في القصصاتي فارسي معرب معناه العجز
والذل كما في الشهر في مثل الفلسفة والزنا والنعل لوجود الدال فيها والقوله
في البحر وكسبجات النصارى فلسفة سوداء من البد مضربة وزنا من الصوف
انتهى فقبحه بخصوص الزنا ببيان لبعض انواعه **قوله** فهل تصل لهم صوابه
لها **قوله** وجزم بان اى جزم بجوى زاده بان صاحب الاشياء فهم خطا **قوله**
فكانه فهم من الناحية اى المذكورة في الذخيرة كما في الدر المنتقى **قوله** نقلا
حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل **قوله** والمراد هذا هو الذي صرح به
التمرياشى **قوله** منعة عارضة المنفعة بفتح الميم والنون جمع مانع وقوله
فلان في منعة اى في عزة وعشيرة يمنعونه من وصول اعداء اليه والعارضة
اسم فاعل من عرض وفلان شديد العارضة اى الناحية اى ذو جلد وصرامة
وقدرة على الكلام كذا في جامع اللغة **قوله** فلا كذلك اى فليس كذلك وليس
في عبارة الدر المنتقى لفظة كذلك **قوله** وعليه يحل كلام المحيط الذي
اذا وقف منه على انه يجبر المشركين ببيعهم المسلمين او يقاتل رجلا من المسلمين
فيقتله لا يكون نقضا للعهد كما في البحر **قوله** ولا يجبر على قبول الزمة بل ولا
يتصور منه بعد الظهور قال في البحر والحاصل انه اذا اخذ اسيرا بعد
الظهور فقد استرق ولا يتصور منه جزية واذا جاء من نفسه تائباعا
ذمته **قوله** واثنان مسلم مصدر افتى الرباعي **قوله** وبه اثنى اى بالسر
قوله مانعه سقط من هنا لفظة قال كما لا يخفى وهي موجودة في الد
المنتقى **قوله** من تغلب وتغلبه بفتح اللام فيها نسبة التغلب الى التغلب اى وايد
بكسر اللام **قوله** كولو لا تغلب اى في عدم التبعة للاصل في كل منها فيوضع
الخارج والجزية عليها بخلاف مولى الهاشمي فانه مثله في حرمة الصدقة عليه

كما في البحر **قوله** مختصا بالاجماع قال في البحر وما قوله عليه السلام مولى النعم
فانما هو في حكم خاص وهو عدم دفع الزكاة اليه بدليل الاجماع على ان مولى الهاشمي
لا ينزل منزلة في الكفاءة للمهاشمية والامامة قوله وبناء قطرة وجسد
الفرق بينهما ان الجسد موضع ويرفع بخلاف القطرة وقيل لقطرة من الحجاز
والجسد من الحب **قوله** الفاضل والخفي والمدرس عبارة البحر مثل لقاضي
والحقى والمدرس انتهى وولى لشيوخها سخر المقابلة **قوله** وقد خصناه
في الوقف وتقدم قبيل كيفية القصة ايضا **باب المرتبة**
وهو تصديق معنى التصديق قولنا لقلب واذ عانه لما علم بالضرورة انه من
دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال
كما لوحدانية والنبوة والبعث والجزاء وجوب الصلاة والزكاة وحرمة الخمر
وخبرها كذا في شرح المسامرة **قوله** وهل هو فقط اى وهل الايمان
التصديق فقط وهو المختار عند جمهور الاثارة وبه قال المتأيد كذا
في شرح المسامرة **قوله** او هو مع الاقرار قال في المسامرة وهو منقول عن
ابن حنيفة ومشهور عن اصحابه وبعض المحققين من الاثارة وقال
الخوارزمي هو التصديق مع الطاعة وكذا كفر بالذنب لا تنفك جزا الماشية
وقال الكرامية هو التصديق باللسان فقط فان طابق تصديقا لقلب من
من تاج والاخر من مخلص في النار **قوله** والاقرار شرط من تمة القول الاول
قوله بعد الاتفاق اى بعد اتفاق الفايدين بعدم اعتبار الاقرار قال في
شرح المسامرة واتفقوا لقالون بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم التصديق
ان يعتقد انه متى طوبى به اى فان طوبى به فلم يقر به فهو كفه عن
اقرار كفره عن هذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفرضه به اى فصرحوا
ترك العناد بان يعتقد انه متى طوبى بالاقرار اى به انتهى فقوله فان طوبى
به فلم يقر به فهو كفر عنادى ولا ينفعه الا اعتقاد السابق بقوله لم يعتقد
ذلك بان كان خالي الذهن او اعتقد انه متى طوبى به لا ياتي به لكنه عند
طوبى به اى به فهل يكفي نظر الحصول المقصود اولا يكتفي بنظر الاشتهار
الا اعتقاد السابق فليجزم **قوله** فليس شرط هذا في الذمورة بالاتفاق وما
في البلوغ فعندها خلافا لابي يوسف كما ياتي اخر باب **قوله** يقتل ولا
يعفى عنه قيده في البحر كما اذا كان سكره بسبب محظور باشر مختارا بلا اكرام
والا فهو كالمجنون **قوله** لبلوغه الدعوى من اضافة المصدر الى المفعول
والدعوى فاعل **قوله** لكنه يضرب اى بعد الاسلام قال في البحر واذا باطلاقة
انه يفعل به ذلك اذا ارتد ثانيا الا انه اذا تاب ضربه الامام وخلى سبيله وان
ارتد ثانيا ثم تاب ضربه الامام ضرا بوجيعا وجسما حتى تظهر عليه التوبة
ويرى انه مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعليه به هكذا كذا في اقتراحانية **قوله**
عن اخر حدو الخانية ونضه وحكى انه كان ببغداد فصرح ببيان مرتدان اذا اخذ
تا باو اذا تركا عاد الى الردة قال ابو عبد الله البجلي رحمه الله تعالى يقتل

ولا تقبل توبتها انتهى قول جعل في الفتح ما في التتارخانية وقول اصحابنا استدله
له باطلاق قوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فاجابوا بسلامهم
وجعل ما في الخانية رواية النوادر **قوله** بعد نطقه بالشهادتين قيد في
المستثنى **قوله** لما مرى من ان العرض مستحب تركه المحقق بكرة نفيها
قوله كالدهرية بضم الدال نسبة الى الدهر بفتحها سموا بذلك لقولهم وما
يهلكنا الا الدهر **قوله** كالشعيرة هي المجرى القائلون بالهوى النور المسمى
بزدان وشانه خلق الخير والظلمة المسماة اهرمن وشانه خلق الشر **قوله**
كالفلاسفة اي قوم منهم كما في النهر والافلاسفة يثبتون الرسل
على البغ وجه لقولهم بالاجابة **قوله** كالوثنية فيه ان الوثنية لا ينكرون
الصانع تعالى كما لا يخفى **قوله** كالتيسوية هم قوم من اليهود يثبتون الى
عيسى واصفان اليهودي **قوله** فيكفي في الاولين هذا مخالف لما في شرح المسيرة
من انه لا بد في التنويه من الايمان بالشهادتين والظاهر ان الدهرية مثلهم
والوجه فيها ان كلامها منكر للوحدانية والرسالة وان زاد الدهرية نفي الصانع
فحتاج الى الكلمة الاولى لا ثبات للوحدانية والى الكلمة الثانية لا ثبات
الرسالة كما لا يخفى **قوله** وفي الرابع باحدهما علة في الدرر بان منكر الامر من
جميعا بنائها شهد دخل في دين الاسلام وهذا ايضا مخالف لما في شرح المسيرة
مع عدم ظهور وجهه فليحذر **قوله** الكافر بسبب نبي المناسب ان يقول الكافر
بواو العطف على من **قوله** ولا تقبل توبته اي لا تدفع عنه القتل وما عند الله
في مقبولة وقبوله عليه ما يشبهه **قوله** وان حكم بمن جبهه اي لان موافقه متعددة
وهذا كما لو حكم شافعي بصحة بيع عقار لا يكون ذلك حكما منه بانه لا شفعة فيه
بالجوار لما قلنا كافي له **قوله** سواء صوابه سواء **قوله** المعروف بالزندقه
قوله الداعي الذي يدعو الناس الى مذهبه **قوله** قيل كالمسافر في النهر
واما الكاهن فقيل هو الساهر وقيل هو العرف الذي يجرد ويتخلى عن كل
هو الذي له من الجن من ياتيه بالاخبار قال اصحابنا ان اعتقاد ان الشياطين
يفعلونه له ما ينافي كفر وان اعتقاد انه تخيل لم يكن وعندها شافعي ان
اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وانها تفعل ما ينسب كمن
قال في الفتح ويحجب ان لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساهر والعرف
وعدمه واما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت مراد قوله لعلم الشافعيه
في الارض بالفساد لا يخرج علمه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره **قوله**
والداعي الى الاتحاد من المحدثين الذين اذا احاد عنه **قوله** فالمستثنى اي من
قوله وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة احد عشر من تكررت ردة وسات
بنو سبب احد الشيعيين والساهر الزنديق والخناق والكاهن والمحدث
والا باحى والمنافق ومنكر بعض الضرورات باطنا **قوله** ومن اسلامه تبعا
صوابه تبع **قوله** ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين هذا على رواية
النوادر كما ستره **قوله** وتماه في آخر كراهية الدرر ونصها شهد انما

على حضرة انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتها وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين
ويترك دينه وجميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها
اسلمت جاز واجبت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة
رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيتين على نصرانية بانه اسلم **قوله** وحينئذ
فالمستثنى اربعة عشر الظاهر ان هنا تحريفا وان اصل النسخة ثلاثة عشر بدليل
قوله فيما سياتي وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر فانه لم يذكر فيما سياتي الامثلة
واحدة وهي اذا شهدوا على مسلم بالردة وهو ينكر انه صدق عليه انه لم يثبت على
حقيقة وانما تاب حكما يجعل الكاره توبة ومع ذلك لا يقتل وحينئذ فغنى
قوله ان لم يثبت اي حقيقة ثم الثلاثة عشر المذكورة او لا يثبت على رواية
النوادر من انه يثبت الاسلام بشهادة رجل وامرأتين وبشهادة نصرانيتين
وعلى جواب الاحتجاج من شمول الكافر للحزب والذمي والمستامن **قوله** زاد في
البحر ونصه وفي فتح القدير تقبل الشهادة بالردة من عدلين ولا يعلم مخالف
الا الحسن قال لا يقبل في القتل الا اربعة قيا ساعلى الزنا واذا شهدوا على مسلم
بالردة وهو ينكر لا يتعرض له لا تكذيب اليهود العدول بل لان الكاره توبة
ورجوع انتهى وهذا معنى قوله فيما علقناه انفا عنه ان الشهادة لا تفعل
مع الكاره وليس المراد ان ردة لا تثبت بالشهادة مع الكاره بل تثبت
ويحكم بها حتى تبين زوجته منه ويجب تجديد النكاح وانما يتبع القتل
فقط للتوبة بالكفار وقد رايت من يغلط في هذا المحل **قوله** وتجديد النكاح
اي يفتى بذلك ولا يحكم بطلان النكاح زاد في المحيط قسمنا لما شاحب قال
وسكان خطأ من اللفاظ ولا يوجب الكفر فقايله من من على حاله ولا يوجب
بتجديد النكاح ولكن يوجب بالاعتراف والرجوع عن ذلك **قوله** ولو زوجته
خرج به ما اذا ارتد وهي غير مدخولة فانها لم تنقض زوجة عند احد الثلاثة
قوله بشرط العدة خرج ما اذا انقضت عدة المدخولة قبل احد الثلاثة
قوله وان حكم بالحاقه المناسب ان يسقطه ويقول وعق مديرة
عطفا على ورت لان هذا الحكم لا يختص بالحاق بل يكون في الموت والقتل ايضا
فان قلت ذكره ليكن غير مفهوم بالاولى قلت هذا تطويل لا ينطوي
على نکته وهذه عبارة النفاية ويرد سلكه عن ماله موقوف فان اسلم عاد
وان مات او قتل او قتل وحكم به عتق مديرة وام ولد وحل دينه عليه وكسب
اسلامه لو ارث المسلم وكسب ردة في **قوله** من ثلث ما الظاهر ان المراد به
كسب الاسلام لان عتق المديرة كالدن الذي لزمه في حال اسلامه فليراجع
قوله وجل دينه الى الذي عليه لان الدين المرحل يصير حلالا بموت المديرة
كما في الدرر وغيرها **قوله** وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى حق العبد
قال في المجتبى القضاء بالحاق ليس بشرط وانما يشترط قضاؤه بشي من احكام
الموت وعما ستره على انه يشترط القضاء بالحاق سابقا على قضاؤه بهذا الاحكام
واليه اشار محمد في كثير من المواضع انتهى وفي الفتح واذا صار الهاق كالموت لانه

حقيقة الموت لا يستغرق حتى يقضى به سابقا على قضاء بني من هذه الاحكام
المذكورة في الصحيح لان القضاء بني منها يكفي بل يسبق لقضاء بالحاق
ثم ثبت الاحكام المذكورة انتهى وظاهرها ان القضاء بالحاق قصد
صحيح وينبغي ان لا يصح الا في ضمن دعوى حق للعبد وقد قالوا ان يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كما في جامع الفصولي والبرازية
والحاق موت حكم فينبغي ان لا يدخل تحت القضاء قصد فينبغي ان
لوحكم بعقوبته مدبره لثبوت الحاقه مرتدا بسببه عارلة فانه صحيح ولا يشترط
تقدم الحكم بالحاقه ولم ار الى كمن من اوضح هذا المحل كذا في البحر قال في
النهر واقول ليس معنى الحكم بالحاقه سابقا على هذه الامور ان يقول
ابتداء حكمت بالحاقه بل انه ادعى مدبره مثلاً على وادته ان الحق يدار الحرب
مرتدا وان عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم اول الحاقه ثم يعق
ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم تدبر قوله ما لا يعتمد تمام ولاية
قال في النسيب لانها لا تستدعي لولاية ولا تعتمد حقيقة المالك حتى تحت
هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته **قوله** والطلاق قال في
الغاية فان قيل الفرقة تقع بين الزوجين بالارتداد فكيف تصور
الطلاق من المرتد واجب بان المرتد يقع طلاقه كاللوان الرجل امرأه
ثم طلقها طلاقاً بائناً على ما عرف على انه يحتمل ان يوجد الارتداد ولا يقع
الفرقة كما لو ارتد اسماً انتهى لكن في قوله ثم طلقها طلاقاً بائناً نظر لما علم
من ان البائن لا يلحق بالبائن فان قلت ارتداد احد الزوجين فسخ فكيف
يلحق الطلاق عدة الفسخ اجيب بان ذلك في الفرقة التي هي فسخ من كل وجه
كالردة مع الحاق كما قد ساء قيل طلاق المريض **قوله** وله هي من
قبيل المبادلة ان كانت بعوض كما في النهر ومن قبيل التبرع ان لم تكن
قوله عن اقرار اي فيكون مبادلة والظاهر ان اقراره عن اقراره وسكوته
كان تبرعاً وحسيند يكون من هذا القبيل فما الحاجة الى التقييد بكونه
عن اقراره فامل **قوله** ولا شك في بطلانها اما الايمان فلا يصح من
الذي في المرتد او اما العقل فلان المرتد لا يفسد العقل بالتمسك
وكان على الشارح ان يذكرها عند التمسك واخواته **قوله** فينبغي عدم
جوازها هذا خطأ منه في فهم عبارة المهر حيث قال واما التقاطع وقطعة
وايداعه واستداعه فلا ينبغي التردد في جوازها منه انتهى وحسيند محل ذكر
هذه الاربعة عند الاستيلاء واخواته **قوله** فكانه لم يرتد اي فلا يعتق
مدبره وامر له ولا يحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه لوارث كونه
فصولاً كذا في البحر **قوله** وكما لو ارتد بعد الموت الحقيقي عطف على كونه لم
يرتد وهذا يقتضي مشاركتة لما قبله في الحكم وهو هو منه بل حكمه حكم من جاء
مسلاً بعد الحكم بالحاق كما هو صريح عبارة الرزيلي والبحر **قوله** من العبادات
الموضع للاضمار **قوله** او تطبيقه ثلاثاً فينبغي ان يكون البائن مثله **قوله**

فنا مل

فنا مل اقول تأملت فرايت كلاماً الزاهر لا ينافي ما قبله بل هو منزه كما
لا يخفى **قوله** بل هو مال متعلق بلحق بغيره اذ الحق ببعض ماله ثم رجع وحق
بالباقي ومقتضى النظر ان ما حقه به أولاً في وما حقه به ثانياً لورثته **قوله**
في ظاهر الرواية وفي بعض روايات السيرة انه في ان المدين يقض بالحاقه لان الحق
لا يثبت الورثة الا بالقضاء وجه الظاهر ان القضاء انما يحتاج اليه لثبوت
الارث لترجح عدم عوده فتتدارق امته فيثبت موته وهذا القدر موجود
بعوده واخذ المال والحاقه ثانياً فكان ذلك بمنزلة القضاء **قوله**
قد رتبته في كسب الاسلام فيه ان هذا دين ردة فينبغي ان يقضى من كسب الردة
الا ان يقال انه مبني على رواية الحسن عن ابن حنيفة ان الدين يقضى من كسب
الاسلام الا ان لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة وصحة في البدائع وفتاوى
الاولايجي كما صرح به في النهر لكنه فحالف لما مشي عليه اولاً فتدبر **قوله**
ولا عاقلة لم ترد لا محله هذه الجملة هنا بل عند قوله مرتد قتل رجلاً خطأ
كما هو صريح النهر وغيره **قوله** لان الردة لا توثق في الكتابة يعني ان
الكتابة تقتضي ملك الاكساب فاذا لم تطل بالردة كما لم تطل بالرق لا
يطل ما تقتضيه وهو ملك الاكساب فكان حصوله في دار الحرب
كحصوله في دار الاسلام هذا حاصل ما في الفتح **قوله** لعدم تبعية الجد
هذه احاديث اربع مسائل على الروايتين ففي ظاهر الرواية لا يكون الولد تبعاً
للجد وفي رواية الحسن يكون والثانية صدقة الفطر وانما تثبت بالدولة
والرابعة الوصية للقرابة كذا في الهداية وصورة الجر معتقة تزوجت
عبداً وله اب فولدت منه فالولد حر تبعاً لأمه وولاه مولد امه فاذا
اعتق جده لا يحر ولا يحفر له مال له عن مولد امه في ظاهر الرواية وفي
رواية الحسن يحر كما لو اعتق ابوه زاد في البحر النفقة لا تفرض على الجد للموسر
بخلاف الاب وان الام تشارك الجد في نفقة الصغير ثلاثاً بخلاف الاب
ويتصف الصغير باليتم مع حياة جده بخلاف الاب وفي الغرض اربعة
اخرى رد الحكم الى ثلث ما يبقى من حجب ام الاب والافوة لا تسقط بالجد
عندها وتسقط بالاب اتفاقاً والرابعة ابن المعتق يحجب الجد عن ميراث
المعتق ولا يحجب الاب عندي يوسف غلة السدس والباقي لابن فهي
احاديث حشر **قوله** وقد رايت نقله بفتح التاء **قوله** سبقك قال في الدر المنثور
قيل اول من اسلم من الرجال ابو بكر رضي الله تعالى ومن النساء خديجة ومن
الصبيان علي والظاهر ان اول من اسلم ورقة بن نوفل بدليل ما ذكره البخاري
من خبره كذا قاله الباقران قلت وهذا عزه الحلبي في سيرته للشارح البلقيني
سوافقة للزين العراقي ان اول من اسلم ورقة وعده المراق من الصحابة
وكذا الجبري وسطو ولكن رده الحافظ الذهبي وصوب الحلبي تبعاً
للذهبي انه من اهل الفترة من القسم الذي تملكه بدين عيسى قبل فتحه
وآمن وصدق انه صلى الله عليه وسلم الرسول المنتظر وذلك نافع له في

الآخر لا من اهل الاسلام لا جامع المسلمين ان اول من اسلم خديجة وان لم يتقد
في الاسلام رجل ولا امرأة ثم ابن عمه علي ثم من لاه زيد بن حارثة وتبناه
صلى الله عليه وسلم وسنه ثمان سنين فكان يدعى زيد بن محمد ولم يذكر
في القرآن احدا من الصحابة باسمه الا هو اي جبراله لما نزل قوله تعالى
ادعوهم لابائهم واستثنى ابن الجوزي ايضا ما روى في بعض النقا سيران
البحر الذي في قوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للذين كان يكتب
لليوم صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة اصلا لان الصحابي من اجتمع به
عليه الصلاة والسلام بعد البعثة مؤمنا بما جاء به عن الله تعالى في محكوما
بما نزل بعد البعثة اي الرسالة بنزول يا ايها المدثر وهي المائدة عند الاطلاق
بناء على انها مقارفة للنبوة لا اظهارها بنزول فاصدع بما توعد على تأخيرها
عنهما حتى بينهما فهو من اهل الفترة فليحفظ ثم ابو بكر قلت وقوله
انه اول من اسلم اي اول من ظهر اسلامه او اول رجل بالغ ليس من الموالي
وعبارة ابن الصلاح والا وروى ان يقال اول من اسلم من الرجال الاحرار
اي غير الموالي ابو بكر ومن الصبيان علي ومن النساء خديجة ومن الموالي
زيد بن حارثة وفيه انه بناء عليه الصلاة والسلام لا يرجع في موجودات
عند البعثة ويبعد تأخير اسلامه لان يقال خديجة تقدم لها الشراك
بخلافه وفيه ان عليا نظير من الا انه يفرق بالنبوة والاصالة فتبصر
باب البغاة وشرعاهم الخارجون في الحرب فساد لان
التقدير والي شرعاهم الخارجون **قوله** قطع طرقتهم الخارجون بلا
تاويل بمنعة وبلا منعة يا خذون اموال المسلمين ويقتلوهنهم ويخيفون
الطريق او تاويل لكن لا منعة لهم كذا في الفتح **قوله** وبغاهم الخارجون
منعة وتاويل لكنهم لا يستجيرون ما استباحه الخوارج كذا في الفتح **قوله**
كما حققه في الفتح حيث قال وحكم الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين
حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن المنذر لا اعلم
احدا واقتضى الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء
وذكر في المحيط ان بعض الفقهاء لا يكفرون احد من اهل البدع وبعضهم
يكفرون بعض اهل البدع وهو من خالف ببدعته دينه وقطعيا ونسبه
الى اكثر اهل السنة والنقل الاول اثبت نعم يقع في كلام اهل المذهب تكفير
كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا
غلبة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر اعرف
بنقل مذاهب المجتهدين انتهى وهو كلام وجيه الا انه مشكل لانه يقتضي
عدم كفالة الفضة الذين يسبون الشيخة ويقذفون عايشة وبراءتها
منصوصة وينكرون ان آياتها من القرآن وهذا كفر صريح **قوله**
او يصيروا ذمة او بمعنى الا ان فلذلك حذف النون **قوله** بل يكفون اي
بعد ان يغسلوا كما في البحر **قوله** وجوز به بعض المتأخرين قال في

البحر

البحر ومنعه في المحيط في رؤس لبغاة وجوز به في رؤس اهل الحرب **قوله**
الاورجع تطرد يا نته فلا ارت قال ابن الكمال في ايضاح المصالح قال
في غايه البيان شرط ان يكون مضمرا على دعواه فاذا ارجع فقد بطلت ديانته
فلا ارت **قوله** لبغاة شبهة الاباحة غلة لعدم وجوب القصاص المفقود
من وجوب الدية **قوله** وفي الفتح نفسه واذا ولى البغاة قاضيا في مكان
غلبوا عليه فقتل ما شاء ثم ظهر اهل العدل فزفقتا قضيته الى قاضي العدل
نفذ منها ما هو عدل وكذا ما قضاه برأي بعض المجتهدين لان قضية القاضي
في المجتهدات نافذة وان كان مخالفا لرأي قاضي العدل **كتاب**
المقيط **قوله** عقبه مع اللقطة بالجهدا العبارة مقلوبة تبع فيها صاحب
النهر وصوابها عقب الجهاد مع اللقطة **قوله** لعرضيهما بفتح العين
والراء **قوله** كولد امة مشتركة اشار بالحاف الى ان ذكر الامة المشتركة
مثال لا قيد رد اعلى صاحب البحر في فهمه انها قيد حيث قال وقيد في
الخانية بان يقول كل واحد منها هو ولدى من جارية مشتركة بينهما
قال في النهر اقول لا وجود لهذا التقيد في الخانية وان الذي فيها لو ادعى
رجلان معا كل واحد منهما يقول هو ولدى من جارية مشتركة بينهما
ثبت نسبه وصار ولدا لها وهذا كما ترى لا يفيد تقييدا اصلا ثم رأيت
في التارخانية لوعى كل واحد منها امرأة اخرى فقتل بالولد بينهما
وهل يثبت نسب الولد من المراتين على قياس قوله اني حنيفة يثبت
وعلى قولهما لا يثبت وقال قبله لو ادعته امرأتان كل واحدة منهما
تقيم البينة على رجل على حدة معينة انها ولدت منه قال ابو حنيفة
يصير ولدها من الرجلين جميعا وقال يصير ولدها لاولد الرجلين
انتهى وهذا كما ترى صريح في ان الاتحاد الواحدة ليس شرطا في ثبوت من
متعدد نعم المذكور في الخانية عنها انه لا يصير ولدها ولا ولد الرجلين
قوله الى خمسة قال في البحر وقال ابو يوسف يثبت من اثنتين ولا يثبت
اكثر من ذلك وقال محمد جونا لثلاثة ولا اجوز اكثر من ذلك كذا ذكره
الا سيحياي ولم ارجع هذه الاقوال **قوله** فليبر اقول الذي في
القيساني شعبة من اكثر من ثلاثة لانه خمسة فلا تناق وهذه عبادة
وفي اي في قول النقاية ولورجلين اشارة الى انه لو ادعى اكثر من رجلين
لم يثبت منه وهذا عندنا في يوسف واما عند محمد فقد ثبت من الثلاث
لا اكثر وعندنا في حنيفة ثبت من اكثر **قوله** فلم ادعى انه ابنه
قال المقدسي في شرح نظم الكثر قلت ينبغي ان وافق والا فلن وافق
قوله قضى به المسلم لان الذي بين شهدا على ذمي والمسلم على مسلم
فتحت الشهادتان وتزوج المسلم **قوله** وان ادعى انه ابنه من زوجته
الامة لتصور حر من رقيقين كما اذا زوج امته من ابنه المملوك فيفر
فولدها ينقذ حر الكوفة ملك جده **قوله** لثبوت من الجانبين قال في

التبيين فالذي يدعى من الحق اولي لانه اكثر اثباتا لكونه يثبت جميع احكام
النسب ولو كانت الامة سرية لانه يثبت الاحكام من جانب واحد من الجانبين
فكان اولي قوله او دابة بالنسب عطفًا على فوقه اي ولو كان ذلك المال دابة
هو اي اللقيط عليها قوله لا مكان بقرع الظاهر انه سقط لفظة في الاصل
لا في مكان بقرع عطفًا على فوقه **كتاب** **الفقطة قوله**
مال يوجد ولا يصرف ماله لا ينافي تعريف ابن الكمال قوله رفع شيء فيه
مساحة لان اللقطة الشيء المرفوع لا الرفع وناويله ان يرجع الضمير وان
كان للثاني على التقاط المعلوم من اللقطة فيكون من عود الضمير على
مقدم معنى قوله ان آمن على نفسه تعريفها كما لا يخفى **قوله** القاط صبي
من اصنافه المصدر الى الفاعل فاذا التقط ولم يشهد ضمن والتعريف الى
وليه كما في لغيره **قوله** وعبد اي وصح التقاط عبد ولا يحزها الحق مطلقا
والتعريف الى الحق في المحذور في الماذون والمحابة اليها كما في **قوله**
لا ما زعمه ابن الملك اي من انه اذا المرابح بالانفاق فادعاه بعد يلوته وصدة
اللقيط رجح عليه **قوله** يحجز اي وان كثر لانه ما يفسد لو تركه كذا في شرح
الوهبانية لابن الشيخ **قوله** يتكر اي اخذه لنفسه لانه ما لا يفسد وانما اخذه
ليحفظه على ربه وهذا اذا كان له قيمة والاجاز اخذه لنفسه كما في شرح
الوهبانية **كتاب** **الآبق قوله** من موجه بفتح الجيم **قوله**
ومعه بفتح الدال **قوله** ويندب ان قوي عليه في ان هذا الشرط لا يخص
ما نحن فيه بل هو عام في سائر الكاليف على ان ترك ما لا بد منه وهو شرط
عدم خوف الضياع **قوله** فان طالت المدة ساق تقديره بسنة انفس
قوله واسان من ثمنه ما انفق عليه منه اي اسكه من الثمن ليدفعه
لبيت المال ان كان انفق من بيت المال قال في الفتاوى الهندية وينفق
عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم ياخذه من صاحبه ان حضر من
ثمنه ان باعه كذا في غايه البيان **قوله** او علم بشدبدا الام اي ذكر العلامة
والحلية **قوله** او يبرهن على ذلك اي على حدائثة **قوله** واختلف في الضا
هذا يقتضي انهم اختلفوا في نقص بيع الضال وليس كذلك بل المراد ما ذكره
الشارح فكما ان على المتي ان يذكر عند قوله ويندب ان قوي عليه **قوله**
وشحنة هو حافظ المدينة **قوله** كان وجدته تصوير للاستعانة **قوله**
فخذ اي لترده على وعبر في الوهبانية بدل اخذ بالرد **قوله** فقال نعم
هذا شرط لا بد منه قال في الجرح شرط في الشارحانية ان يقول له نعم
معللا بانه قد عد له العانة **قوله** او كان في عياله عطف على استعان
قوله وابن الجرح والنسب عطفًا على سلطان **قوله** مطلقا اي سواء كان
الا بن في عياله الاب واحد الزوجين في عياله اكثر او لا قال في التبيين
ولورد عبد الله او اخيه او بانيه قاربه لا يجب له عليه الجعل اذا كان في
عياله الحق لجره ان العادة بالرد ولو لم يكن في عياله وجب الجعل له الا

الابن اذا ارد عبد الله او اخيه او بانيه او واحد الزوجين رد عبد الله فانه لا يجب له الجعل
مطلقا لان رد الابن على الحق نوع خدمة للمول وخدمة الاب مستحقة على
الابن فلا يقابل بالاجر وكذا اخذ من احد الزوجين للاخر **قوله** وشريك صورة
الوارث اذا وجدته واخذه بعد موت سيده فلا جعل له لانه له او شريك
فيه فقد رده لنفسه **قوله** ووهبانية ان مسئلة الشريك لبس في الوهبانية
فلا بد من تقدير مضاف اي وشرح وهبانية والمداد شرح ابن الشيخ فانه
ذكرها عن الشنف **قوله** والوهابية هذا يقتضي ان صاحب الشنف وشارح
الوهبانية نقلاه هذه المسئلة عن الوهابية وليس كذلك كما يعلم من مرجعها
فالظاهر ان الواو سا قطة والاصل ورواها بية ويكون صاحب الوهابية
ذكره والشارح اطلع عليه **قوله** نهجنا الحق ليس لصاحب التبريل صاحب
عقد لغيره نقله عنه في المنبر **قوله** عند الثاني وقال محمد يقتضي بقيته
الادرها لان المقصود احياء مالكة المالك فلا بد ان يسلم له شيء تحقيقا
للفائدة ولم يذكر فيه الهداية قول الامام وذكره صاحب البدائع والشيخ
مع محمد فكان هو المذهب كذا في الجرح عليه مثنى في الملتقى حيث قدم قول
محمد **قوله** ويلزم مرير الرد قيمة اي اذا فر منه **قوله** خلافا للثاني في
الثاني ذكر الخلاف هنا وهو من الشارح لان ابا يوسف وان لم يشترط اكثرها
لاستحقاق الجعل فقد اشترط الرد قال في التبيين ويشهد انه اخذه ليرده
لان الاشهاد يدل على انه اخذ ليرده على مولاه وتركه يدل على انه اخذه
لنفسه فلا بد له من الا شهاد حتى لو ترك الا شهاد يكون ضامنا ولا يستحق
الجعل اذا رده وهذا عندهما وعند ابي يوسف لا يضمن ويستحق الجعل
اذا رده لان الا شهاد عنده ليس بشرط انتهى ومسئلة الحق ليس فيها رد
فالصواب ذكر هذا الخلاف عند قوله ان اشهد انه اخذه ليرده **قوله** جني
خطا فريد لانه لو كان قتل عمدا ثم رده فلا جعل له على حد كذا في الجرح **قوله**
لا في يد الاخذ فريد لانه لو جني في يده خطا او عمدا فلا جعل له على حد كذا
في المنبر **قوله** ثم بعد هابيه القاضى اي ويرد لبس المال ما انفق منه
كما قدمناه **كتاب** **المفقود قوله** لا تغير داره اي واني
امر الموكل بتغييرها كما في الجرح **قوله** بل خلاف لما فيه من ضمن للمكر على الفاء
وانما الخلاف المعروف بين اصحاب فقه وكل المالك بقبضه ليرد هل يملك
الخصوصية ام لا فعند ابي حنيفة يملك وعندهما لا يملك لما عرف في موضعه
كذا في التبيين **قوله** ولو قضى بخصوصته لم ينفذ اي لو قضى قاض مجتهد
او مستقل بترقا لقضا بخصوصته لم ينفذ لان الخلاف في نفس لقضا
فلا بد من تنفيذ قاض آخر يرى ذلك ليرفع الخلاف **قوله** الفتوى على
النفاذ اي بناء على ان الخلاف لاق نفسا لقضا بل في سببه وهو ان البينة
هل تكون حجة من غير خصم حاضر ام لا فازاها القاضى حجة قضى بها
نفذ قضاؤه كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف واستشكل الزيدعي بان

الاختلاف في نفس القضا وقال في كتابه القضاء ان لا يصح ان لا ينفذ لا ينفذ
 قاض آخر وتبعه المحقق ابن الهمام هنا **كتاب الشركة قوله**
 من حيث الامانة فان مال احد الشريكين امانة في يد الآخر كما ان مال المفقود امانة
 في يد الحاضر **قوله** بل قد تحقق في الشركة في ماله اي المفقود **قوله** لانها
 سببه الضمير الاول عائد الى العقد بناويل الشركة وان كان في الخلط وعبار
 العناية لان العقد سببه له **قوله** اختلاطها اي اختلاط المالكين بحيث
 يتعدوا ويتعسر تعيين احدهما عن الآخر ومثله الخلط **قوله** او حفظا فيه
 ان هذا ليس من قبيل الشركة التي تجرى عليها احكام هذا الباب **قوله** على
 ما هو الحق اي من ان الدين يملك بدليل جواز هبته ممن عليه وسئل ما عنه
 من العيب **قوله** مضيق به لان لاحدهما ان يصعد على سطح دار شركة
 بغيرها كما في المنية كذا في القهستاني **قوله** الا في صورة الخلط والاختلاط
 فانه لا يجوز ان يبيعه من اجنبي الا باذن شريكه لان خلط الشيء بالاجنبي
 استهلاك وهو سبب لزوال الملك عن المخلوط الى الخالط لكونه على سبيل التفتت
 فاذا حصل من غير تعد فقد نفقد سبب لزوال من وجه فاورث شبهة زوال
 نصيب كل واحد منها الى شريكه في حق البيع من الاجنبي فلا يجوز بيع نصيبه
 الا برضى شريكه واما فيما عداه ملك كل واحد منها قائم من كل وجه لا فساد
 سبب الزوال فيطلق له التصرف ولان ملك كل واحد منها في هذه الصورة
 على حiale لان كل حصة مشارا فيها ليست بشركة وانما هي ملك احدهما بعينه
 الا انه لا يمكن التمييز بين ملكيهما فلا يقدر على تسليمه والعجز عن التسليم مانع من
 الجواز بخلاف غير هذه الصورة من انواع الشركة لان ملك كل واحد منها ثابت
 في كل حين من اجزاء العيني وهو معلوم مقدور التسليم فيجوز كذا في التبيين
قوله بفعلها قيد به لانه الذي يقتضي الشركة ولا يقتضي ملك مال آخر من كل
 وجه بل من وجه كما تقدم بخلاف ما اذا كان الخلط من احدهما فانه الخالط
 يملك مال الآخر من كل وجه للتعدى ويكون مقنونا عليه بالمثل **قوله** كمنفعة
 بشعر مثال لما يتعسر فيه التمييز وشال النعذ الحنطة بالحنطة **قوله**
 وكبناء وشجر وزرع مشترك صنيعة يقتضي ان هذا من قبيل الخلط وليس كذلك
 وانما توقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتفرد الشريك بالعلم والهدم
 كما سياتي تفصيله **قوله** ويخوف في فتاوى ابن نجيم اي في كتاب البيع ونصه
 سئل عن بناء مشترك بين رجلين باع احدهما لاجنبي هل يجوز له البيع ام لا
 اجاب لا يجوز البيع من الاجنبي ومن الشريك يجوز ان يبيعه وانما خبير بان
 عدم جواز البيع من الاجنبي مقيد بما اذا كان بدون اذن الشريك يدل عليه
 ما ذكره بعده حيث قال سئل عن زرع مشترك بين رجلين باع احدهما نصيبه
 بدون رضا شريكه هل يصح البيع ام لا اجاب لا يصح البيع **قوله** وفيها بعد
 ورفيق ان المصلحة كذلك لم اجد هذه المسئلة فيها التراجع الى الصحة
قوله لكن فيها بعد ورفيق اخر بين ونصه سئل اذا باع احد الشريكين

في البناء والغراس على الارض المحتكرة حصته من اجنبي هل يجوز البيع ام لا
 اجاب نعم يجوز البيع وكذا من الشريك **قوله** فلا يجوز بيعه الا باذنه
 ذاجع لقوله الا في صورة الخلط وما بعده **قوله** فلا يجوز ان يخلط البيع هاتان
 المسالتان من العارية ونصها ولو كانت الدارين اثنتين فباع احدهما بغير
 سعي من رجل لا يجوز وفي اخر قصة شرح الطحاوي دابين شريكين باع
 احدهما نصيبه من بيت معين من الدار فلا يجوز ان يخلط البيع **قوله**
 وفي الواقعات هذه المسئلة ايضا من العارية ونصها لو كانت دارين رجلين
 باع احدهما بناءهما من رجل اخر لم يجز بيعه لانه لا يخلو اما ان باعه بشرط
 الترك او بشرط القلع والهدم اما الاول فلا يجوز لان فيه شرط منفعة
 المشتري سوى البيع فصار بمنزلة شرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط
 الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع انتهى وعلم من قوله باع
 احدهما بناءهما ان قوله اشرح باع احدهما نصيبه غير صحيح بحسب ظاهر
 لان المتبادر منه ان النصيب من الدار ولا مانع من بيعه فيجب ان يراد
 النصيب من البناء **قوله** لعدم شيوخ الشركة في كل حصة علة لعدم جواز
 البيع من الاجنبي بغير اذن الشريك في صورة الخلط والاختلاط جميعا
 كما يعلم ما قدمناه عن التبيين **قوله** او وصية زاد في البحر او صدقة او
 اهدا او بدل خلع **قوله** في الرسالة المباركة هي صاحب النهر **قوله**
 مفاوضة وعنان اي في شركة الاموال وما في التبيين اولى حيث قال ثم شركة
 العقود على ثلاثة اوجه شركة بالمال وشركة بالاعمال وشركة الوجه وكل
 قسم ينقسم الى قسمين مفاوضة وعنان فصارت ستة اقسام **قوله** لصحة
 الوكالة بالمجهول ضمنا جواب عما اورد من ان الوكالة بالمجهول لا تصح واورد
 ايضا ان الكفالة لا تصح بدون قبول المكفول واجيب بمثل ما اجاب به الخارج
 فكان عليان يقول لصحة الوكالة بالمجهول والكفالة بدون قبول المكفول
 له ضمنا لا قصدا **قوله** لعدم المساواة فانه بعد لا يملك التصرف والكفالة
 الا باذن المولى بخلاف الحر والصبي لا يملكها الا باذن الولي بخلاف ابانغ
 والكافر يقدر على تملك الحر وتملكها بخلاف المسلم قال في الفتاوى الهندية
 ولا بين حرم ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل **قوله** ولا ما دونين قال في
 الفتاوى الهندية المكاتبين **قوله** كما مرى من قوله وان صححت عنانا **قوله**
 لا يتجاع شرائطه اي شرائط العنان **قوله** كما يستنعى اي في قوله فتقع من
 اهل التوكيل وان لم يكن اهلا للكفالة **قوله** كما سيجي اي في الفصل **قوله**
 لمن لا تقبل شهادته له كالأصل بالذوق والزوج والمملوك **قوله** والوعدة
 اي المبانة وهذا بناء على ظاهر الرواية من انه لا تقبل شهادته لها كما في البحر **قوله**
 فله تخليف اخر اي على العلم واما المدعى عليه فعلى البت **قوله** له تخليفه
 البتة اي له تخليفه اليقين البتة فالبتة قائم مقام المفعول المطلق
 المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف **قوله** ووصل يده يقتضي اشتراط

الموصول في المورد واثنا عشر في الشر بلا لية بان الملك حصل بمجر موت
المورث **قوله** ذكر فيها المال لاحاجة اليه لان الكلام في شركة الاموال
قوله وصحت اي شركة الاموال مفاوضة كانت او عنانا بقية قوله
ثم عقداها مفاوضة او عنانا **قوله** ثم عقداها اشارة الى انه بالبيع صان
شركة ملك حتى لا يجوز لكل واحد منها ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد
بعده صارت شركة عقد فيكون لكل منها ان يتصرف في نصيب صاحبه
كذا في التبيين **قوله** باع صاحب الأقل بقدر ما تثبت به الشركة او ضحه
في النهاية بان يكون قيمة عرض احدها اربعة اضعاف قيمة عرض الآخر ما يوافقه
يباع صاحب الأقل اربعة اضعاف عرض غيره بخمس عرض الآخر فيصير المتاع
كله اخا ساء ويكون الربح بينهما على قدر راس مالهما انتهى رده في التبيين
بان هذا الحكم غير محتاج اليه لان يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله
بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير لمال بينهما نصيبين
وكذا العكس جاز وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعاه على تفاوت
بان باع احدهما ربع ماله بثلاثة ارباع مال الآخر فقيمتهما بالتكافؤ
بائع نصف ماله بنصف مال الآخر وقع اتفاقا وقصد ليكون شاملا
للمفاوضة والعنان وقوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو
باعه بالدرهم ثم عقدا الشركة في العرض الذي باعه جاز ايضا انتهى
كذا في البحر وقول الزيلعي وقصد ليكون شاملا للمفاوضة والعنان
يقضي انه لو قال بعض ماله ببعض ماله ببعض ماله لكان شاملا للمفاوضة
مع انه شاملا ايضا والحاصل ان الاولى في التركيب ان يقول وصحت
بعض ان باع احدهما بعض عرضه ببعض ماله الآخر ثم عقداها **قوله**
ولذا تصح عا مالا في جميع التجارات وخاصة اي نوع منها وهذا
يقضي ان المفاوضة لا تكون خاصة مع انها تكون خاصة كما صرح
به في البحر **قوله** وموقنا اي على احدى الروايتين كافي البحر **قوله**
وان تفاوتت قيمتهما فيه اشعار بان المفاوضة لا تصح مع اختلاف
راس المال وهذا رواية عن الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساوى
في القيمة كما في المعنى كذا في القسطن **قوله** والربح على ما شرطت يعني
عنه قوله ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه **قوله** ومع عدم
الخلط فيه اشعار بان المفاوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس وفي
الاختصاص لا يشترط كافي المبسوط وغيره كذا في القسطن **قوله** اي مع
بقاء مال الشركة قال في البحر هذا اذا ادى من ماله مع بقاء مال من الشركة
ولهذا قال في المحيط وان لم يكن في يده مال ناض وصار ما لا يشترط اعيانا
او امتعة فاشترى بدهم او دنانير شبيهة فالشركة له خاصة دون شركة
لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة واحد شرى العنان
لا يملك الاستدانة الا ان ياذن له في ذلك **قوله** على ان ما اشتراه كل منهما

كذا

كذا في البحر ولعله كل مناه عبارة صدر الشريعة فان وكل احدهما الآخر بالشر
توكل لا يصح فيقول كل ما اشترته بالمال الذي معك فاشتر نصفه **قوله**
ليصير ورثتها شركة ملك علة لقوله لا يرجع **قوله** لبقا لعله علة
لقوله مشترك بينهما **قوله** وتنفذ باشرط دارهم مسا من الربح لاحدهما
تكرار مع ما تقدم من قوله وعدم ما يقطعها كشرط دارهم مسا من الربح
لاحدهما واليه اشارة اشرح بقوله كما **قوله** ولو نهاه المفاوض الآخر بغير
ان الحكم خاص بالمفاوضة وصاحب البحر فرضها فيها ومجرد الفرض والتمثيل
لا يقتضي التخصيص ونصه ولو وكل المفاوض رجلا بشرط ثمن فيها الآخر صح
نفيه وان لم يبينه حتى اشترى يرجع بالثمن على ثمنها **قوله** وقيل انه حمل
بضمين مقتضى عبارته ان هذا القول غير ما في الاشياء مع انه عينه ونصها ليس
لاحدهما السخر بغير اذن الآخر فان سافر فهلك لم يضمن فيما لا يحمل ولا
موتة والربح بينهما **قوله** او يكون هو الرهن **قوله** في موجب الدين بكس
البحر **قوله** وفي الخلاصة استدلال على المتى بان العيني كالدائن **قوله** مستدلا
بأن وكالة الولو الجدية حيث قال وظاهر كلامهم هناك لو ادعى دفع المال الى شركة
فالقول له مع اليقين سوا في حياته او بعد موته وظاهر كلام الروايات في يده
فانه قال اذا ادعى الاميني بعد الموت الدفع في الحياة وانكر الوارث فان كان
المقصود نفي الضمان عن نفسه كالوكل بقبض الوديعة فالقول قوله وان كان
المقصود ايجاب الضمان على الميت كالوكل بقبض الدين لا يقبل قوله **قوله**
خلافا للاشياء اي حيث ذكر في كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها
ان احد المتفاوضين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده لا يضمن **قوله**
لا يلزم مبنى المجهول من الالتزام **قوله** فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان
لان المعنى المجوز لشركة القبول من كون المقصود تحصيل الربح لا تفاوت
بي كون العقد في مكانين او مكان وكون الاعمال من اجناس او جنس فلا وجه
لاشترط شرط بلاد ليل يوجب كذا في الفتح **قوله** التي يمكن استحقاقها
اي ويمكن تحصيلها كافي البحر **قوله** ومنه اي من العمل للخلال الذي يمكن استحقاقه
بالعقد **قوله** على المعنى به اي الذي هو اختيار المتأخرين من جواز اخذ
الاجرة على القرابات **قوله** بخلاف شركة دالين فان عمل الدلالة لا يمكن
استحقاقه بعقد الاجارة حتى لو استاجر دالا لا يبيع له او يشترى فالاجارة
فاسدة اذا لم يبين له اجلا كما صرح به في اجارة المجتبي **قوله** ومغنين
لان الغنا حرام **قوله** وشهود محاكم لعدم صحة الاستيحاء على الشهادة
قوله وتعاريف بيع التاة المشاة ووف وبغني مهلة بعدها الف شرى
جمع تعزية وهي الماشية الذي يصنع للاسواق ومراذه عدم جواز شركة القراء
في القراءة بالزمرمة في التعازي ففي عبارته اجماع قال في القنية ولا
شركة القراء في القراءة بالزمرمة في الجالس والتعازي لا لها غير مستحقة
عليهم انتهى قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية والمؤلف بالغ في التكثير

على اقراره على هذا في زمانه وعلى القراءة بالتخطيط ومنع جوازها وجواز
سماعها وقال بوجوب اقرارها واوجب في ذلك رحمة الله عليه وذلك فيما
اذا امطط تخطيطا يودي الى زيادة حرف ونحو ذلك ما لا يقرأ بالكتابة
اذا سلمت من ذلك فانها مندوب اليها انتهى وفي القاموس والزمره
الصوت البعيد له دوى وتتابع صوت الرعد وهو احسنه صوتا
واثبت مطر او ترابن العلوج على كلهم وهم سموت لا يتعملون لسانا
ولا شفة لكنه صوت تدبره في خياشما وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض
وصوت الاسد **قوله** وسؤال تشديد الهزجة جمع سائل وهو الشاذ **قوله**
مطلقا اي سواء شرطه على سواء او شرط لا احدها اكثر من الآخر وسواء
شرطا اكثر لادانها او لا علاها **قوله** في الاصح وقيل ان شرطها اكثر لادانها
لا يصح **قوله** فيطالب كل واحد منها بالعمل ويطالب بالاجر بربا بالدفع
اليه هذا ظاهر فيما اذا كانت مفاوضة اما اذا اطلقها او قيدها بالعنان
فتثبت هذين الحكمين استحسانا ووجهه كما في الهداية ان هذه الشركة
مقتضية للضمان الا يرى ان ما يتقبله كل واحد منها مضمون على الآخر
وبهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله عليه فيجوز في المفاوضة في ضمان
العمل واقتضاء البذل انتهى ولعل هذا هو الشر في حذف المصنف التخصيص
على انها تضمن وكالة فقط لانها انما تضمنتها في غير هذين الامرين قالوا
وفيما سوى هذين الامرين فهي باقية على مقتضى العنان ولذا لو اقر بدين من
ثمن صابون مستهلك او اجرا جيرا او بيت او كان لمدة مضت لا يصدق
على صاحبه الابنية لان نفاذ الاقرار على الآخر موجب للمفاوضة ولم
ينص عليها كذا في النهي قال في البحر تقييده باستهلاك المبيع وبمضي المدة
للاحتراز عما اذا كان المبيع لم يستهلك ومدة الاجارة لم تنته فانه يلزمها
كل في المحيط **قوله** لان الشرط مطلق العمل قال في البحر وكسب احدهما بينهما
يعني اذا عمل احدهما دون الآخر قسم الاجر بينهما على شرط اما العامل فظاهر
واما غيره فلا يلزمه العمل بالتقبل فيكون ضامنا له فيستحقه بالضمان وهو
لزوم العمل وعمل في البرازية بان العامل معين انقباض لان الشرط مطلق
العمل لا عمل القابل الا يرى ان القصار اذا استعان بغيره او استاجر
استحق الاجر انتهى اطلقه فمثل ما اذا عمل احدهما فقط بعد الآخر كسفر ومرض
او بغير عذر كان امتنع عنه بغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه
واستحقاق الرجوع بحكم الشرط في العقد لا العمل كذا في البرازية **قوله**
بالنسبة متعلق بقوله يشتر شيئا فقط لان البيع اعم من ان يكون بالتقيد
او بالنسيئة فكان ينبغي ان يقدمه على قوله ويبيعا **قوله** ويكون كل منهما
عنان ومفاوضة اما المفاوضة في التقبل فهي ان يشتر لصانعا متساويان
فيما اتجب فيه المساواة في المفاوضة في الشركة بالاموال سوى المال او اما
في الرجوع فهي ان يتساويا في ثمن المشتري ايضا والعنان فيها ما فقد فيه

شرط منها **قوله** بخلاف العنان اي بخلاف العنان في شركة الاموال فانه
لا يشترط فيه ان يكون الرجوع على قدر الملك **قوله** وفي الدرر نصه وشرط الفضل
باطل لان الرجوع لا يستحق الا بالعمل كما مضارب او بالمال كرب المال وبالضمان
كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه على التلميذ باقل مما اخذ فيطلب
له الفضل بالضمان ولا يستحق بغيرها الا ترى ان من قال لغيره نصف في
مالك على ان في بعض رجلا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **قوله** في الشركة
الفاسدة كالتى اشترط فيها لاحدها درهم معلومة من الرجوع كما تقدم **قوله**
خلافه للزيلي حيث قال بخلاف ما اذا فسخ احدهما الشركة في حالة يكون
له الفسخ فيها بان كان المال درهما او دنانيرا حيث يتوقف على علم الآخر كونه
عزما قصدنا انتهى ورواه في البحر **قوله** فالرجوع بعد ذلك للعامل اي الوضعية
عليه وهو كما لغصب المال المجنون كذا في البحر **قوله** فاذا ادى كل منهما عن
نفسه وعن شريكه **قوله** وتقاصا اي ان تساوت الزكاة فان **قوله** او جمع
بالزيادة اي فيما لو تفاوتا **قوله** ثمنها وعقرها فشرمرب **قوله** ولا يثنى الاخير
لانهم لم يلزموا شركا كان على كل منهم ثلث العمل لان المستحق على كل
منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل الكل كان متطوعا في الثلثين فلا يستحق
الاجر كذا في البحر **قوله** ان المال في يده كذا في المنع ولا حاجة اليه بعد قوله
فقال ذواليد **قوله** ودفعوا الى الثمن المفهوم من البيع التزاما وصاحب
المنع صرح به **قوله** ان لم يصحب لنضبه اي الى صيرورته تضاد درهم ودنانير
قوله اذا فعله بلا اذن متطوع لتمكن من رفعه الى القاضي ليحسمه فلم يكن
مضطرا كما في متفرقات قضاة البحر **قوله** والا اي بان كان لا يجبر بان
يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن لا يكون متطوعا والفرع المذكور
كلها ينظمها الاصل المذكور اما في السراجية فليحذر **قوله** وصي وناظر
قال في وصايا الخانية جدار بيني وداري صغيرين عليه محمولة يخاف عليه
السقوط وكل صغير وصي فطلب احد الوصيين مرقع الجدار واني الآخر
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيعت القاضي مينا بنظر فيه ان
علم ان في تركه ضررا عليها اجبر الا ان يدين مع صاحبه وليس هذا كالباء
احد المالكين لان ثمة الا ترى بدخول الضرر عليه فلا يجبر ما هنا اراد الوصي
ادخال الضرر على الصغير فيجبر على ان يرم مع صاحبه انتهى قلت يجب
ان يكون الوقف كمالا لئلا يقيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفني احتلت
الى المدة فاراد احد الناظرين واني الآخر يجبر على التغير من مال الوقف
وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاة البحر **قوله** والصواب
نقصان الزرع هذا من عند الشارع لان عبارة المجتبى انتهت عند قوله
نقصان الارض بالقلم كما وجدته في نسخة معتدلة من نسخ المجتبى ولا
وجه لتصويب الشارع فان نقصان الزرع بارادة مالكه على الخضر
اما نقصان الارض بالقلم فغير للشرط كونها ملكا فان القسمة

وقعت على لزوع فقط لا على الارض ايضا هذا ما ظهر لي فنام **قوله** فلا رجوع صاحب المستاجر في ذالنا على الشريك المتخلف الشارح هنا على الهاشم ما نصه قلت ظاهرا انه يرجع على الاذن بقي ثم يرجع الى كماله ام يحسمه فليراجع **كتاب الوقف قوله** ادخال غيره معه في ماله هذا في الشركة ظاهرا وما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف على نفسه وغيره وما في الهبة او هبة حيث قال مناسبتة بالشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما الا تنقاع بما يزيد على اصل المال الا ان في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه عند اكثر **قوله** على حكم ملك الواقف قدر الحكم بقا للشرب لا لية وهو غير صحيح لان الرقبة ملك الواقف حقيقة عندنا حنيفة قال القسستاني وشراعه عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الواقف فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملك لورثته بعد وفاته بحيث يباع ويوهب ثم قال ويشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه **قوله** ولو في الجملة قال في التبرع بقوله والتصدق بالمنفعة زاد في الفتح وتبعه ابن الكمال ليكون التعريف جامعاً او صرف منفعتها الى من احب لان الوقف يصح لمن يحب من الاغنياء بلا قصد لقربة وهو وان كان لا بد في آخر من القربة بشرط التابيد كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفا قبل انقراض الاغنياء بلا تصديق ويمكن ان يجاب بان المراد التصديق ولو في الجملة ويدل عليه ما في المحيط لو وقف على الاغنياء لم يجز لانه ليس بقربة بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة انتهى كلام التبرع وقال في البحر وقديقال ان الوقف على لغني تصديق بالمنفعة لان الصدقة كما تكون على الفقراء تكون على الاغنياء وان كان التصديق على لغني مجازا عن الهبة عند بعضهم وصريح في الذخيرة بان التصديق على لغني نفع قربة دون قربة الفقير انتهى كلام البحر وانت حنيفة بان هذا النوع من القربة لو كفي في الوقف لصح الوقف على الاغنياء من غير ان يجعل آخره للفقير وقد مناه عن المحيط عدم الصحة وسياتي قبيل الفصل **قوله** والا صح انه عنده جائز رد على ما فهمه بعضهم من ظاهر قول الاصل كانا بوجيفة لا يجزى الوقف ان الوقف عنده غير جائز والذي فيه المحققون ثبوت اصل الجواز ونفي الزوم **قوله** على حكم ملك الله تعالى قال القسستاني انما قدر الحكم لانه لم يصير ملكا لاحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظير الكعبة كما في النهاية انتهى وقال في البصاح الا صلاح انما زاد لفظ الحكم لان ملكه تعالى عن عزل عن تصرف العبد فيه انما تصرفه في حكمه **قوله** وصرف منفعتها على من احب استغنى به عن التصديق بالمنفعة لانه اعم منه واليه اشار الشارح بقوله ولو غنيا

قوله فيتصدق بها او بينهما لخطا الشارح مسئلة النذر بالوقف مسئلة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع ان حكمها يختلف فاما النذر به فقال في البحر والثالث المذكور كما لو قال ان قد مولدي فاعلى ان افق هذه الدار على بن السيل فقدم فهو نذر يجب لوفاء به فان وقفه على ولده وغيره من لا يجوز دفع زكوة اليهم جاز في المحذور نذرا باق وان وقفه على غيرهم سقط وانما صح النذر لان من جسنه واجبا فانه يجب ان يتخذ الامام للمسلمين وقفا مسجدا من بيت المال او من ماله ان لم يكن له بيت مال كما في فتح القدير واما مسئلة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البحر قبل هذا التاسع لو قال هي السيل ان تعارفوه وقفا من يدا للفقراء كان كذلك ولا سيل فان قال اردت الوقف صار وقفا لانه محتمل لفظه او قال اردت يعنى صدقة فهو نذر فينصدق بها او ينقضا وان لم ينو كانت ميراثا ذكر في الموازل **قوله** وان يكون قربة في ذاته هذا في وقف المسلم اما وقف لذي فلا بد ان يكون قربة عندنا وعنده كما سيأتي **قوله** معلوما قال في التبرع حتى لو وقف شيئا من ماله ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقفت هذه الارض او هذه نعم لو وقف جميع نصيبه من هذه الارض ولم يسم السهام جاز استحسانا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فاذا هو النصف كان الكل وقفا كما في الحانية **قوله** منجز الحكم في المتن **قوله** لا معلقا في الحانية ولو قال اذا جاء عند فارضى صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض في صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحلف به ويحتمل التعليق **قوله** الا يكافى اي فان التعليق به تبيخ حتى لو قال ان كانت هذه الدار في ملكي في صدقة موقوفة فظهر انها كانت في ملكه وقت التكلم كانت وقفا كما في التبرع **قوله** ولا مضافا لحدادى صدقة موقوفة عدا وهذا غلط فقد حكى في البحر والنهر عن جامع الفصولين الجزم بصحة الاضافة **قوله** ولا موقفا كما اذا وقف داره يوما او شهرا **قوله** لو وقف المرء الى اخره في هذه المسئلة الا غتقار في الا بندا لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة المفارقة للوقف لم تبطله بخلاف الطارية **قوله** ولا يصح وقف مسلم او ذى على يسهه اما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته واما في الذي فلعدم كونه قربة عندنا وعنده وبشرط في صحة وقفه لذي ان يكون قربة عندنا وعنده حتى لو وقف على ان يجي به او يعمر لم يجز لانه ليس قربة عندنا وعنده كما في الفتح **قوله** لانه قربة لجواز دفع الصدقة والنذر والكفارة اليه **قوله** ولو لوارثه قال في البحر والحاصل

ان المريض اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على اولادهم ثم على الفقراء
فان اجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا وانع الشرط والا كان الثلثان
ملكاً بين الورثة والثلث وقفاً وان الوصية للبعض لا تنفذ في شيء لانه
لا يفتحق للوارث لانه بعده لغيره فاعتبرنا غير بالنظر الى الثلث واعتبر
الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي صار وقفاً فلا يتبع الشرط ما
دام الوارث حياً وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرض ان
تعالى فاذ انقضت الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث
انتهى فان قلت ما نقلته عن البحر وقفاً لمريض وكلامنا في تعليق الوقف
بالموت قلت ذكره قبله عن الطحاوي ان الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية
بعد الموت **قوله** في البرازية قال في البحر وفيها في البرازية
قال ارض هذه موقوفة على بنى فلان فان مات فعلى ولدى ولد ولدى نسلي
ولم تجز الورثة في ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً فان
مات صارت كلها للثلاث انتهى هي عبارة غير صحيحة لما قد سألنا عن الظهيرية ان
الثلثين ملك والثلث وقف وان غلة الثلث تقسم على الورثة مادام الوارث
الموقوف عليه حياً ويدل عليه ايضا ما ذكره في البرازية بعد وقف
ارضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سواه فقلنا وقف على ولد
الولد فلا تقف على اجازة الورثة والثلثان للورثة ان لم يجز واوران
اجاز وكان بين الصلبي ولد الولد على السواء **قوله** فاعتبر الوارث
بالنظر الى غلة اي فهذا الاعتبار قسمها كالثلثين **قوله** والوصية
عطفت على الوارث واعتبر الوصية بالنظر الى غير كان حق العارية ان
يقول واعتبر الوارث بالنظر الى الثلث كما قد سألنا عن البحر **قوله** لانها
لم تنضم له غلة لقوله واعتبر الوصية **قوله** ويجعل آخر كجعة
لا تنقطع يعني لا بد ان ينص على التأييد عن محمد خلافاً لابي يوسف **قوله**
لانه كما كصد قداي فلا بد من القبض والا فلا **قوله** وجعله يوفى
كما لا عتاق فلذلك لم يشترط القبض والا فلا **قوله** عاد بعد موته
اي بعد موت الموقوف عليه **قوله** وختم في الثانية بصحة الموت
مطلقا بغير الملاقاة عبارة الثانية وهي رجل وقف ارضه يوم او
شهر او وقت معلوما ولم يزد على ذلك جازا الوقف ويكون وقفاً ابداً
انتهى **قوله** يمكن ان يكون ذلك على قول ابي يوسف **قوله** فقل شرط
واقف الكتب الرهن لان الوقف في يد مستعيره امانة فلا يتاثر الايقاف
ولا استيفاء بالرهن به كما تقدم كما في التدبير لكن في التدبير
نظر فان كلامنا في رهن الوقف لا في الرهن به **قوله** ولو بعد الاجاز
لانه سكته بتاويل ملك كما ياتي في الغصب **قوله** ولو بغيره ملك
صوابه نصب ملك وقف **قوله** ويأتي في الغصب لما جدها فيه **قوله**
بالفعل اي بالاذن بالصلاة فيه **قوله** وشبهه حشيش المسجد وحصر

مع الاستغناء عنها حيث لا بدخلان في الملك عندهما اقول فيبيع ويبيع
ثم الى حوايج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر
عند ابي يوسف كما في الثانية وفي البرهان ينقل الحضر والحشيش الى مسجد
آخر على الصحيح من مذهب ابي يوسف وببيعها القيمة لاجل المسجد
كذا في الشرع لا يبيح **قوله** ولو وقفها لفقار لا حاجة الى ذكر هذه
المسئلة بعد كون العتق على قول محمد **قوله** لا قد فيه كان وجهه
ان في القود ضرا الوقف بفعلات البذل **قوله** كشاع اي مشاع
يحتمل القسمة غير مسجد ومقبرة **قوله** ودرهم ودرنا بزي وتدفق
مضاربة او بضاعة كما في المكيل والموزون **قوله** والمحق في البعد
السفينة بالمتاع اذا لم يجز فالتعارف بوقفها وقد جرى في زماننا
العرف في مراكز بحر القلزم الموقوفة على نقل غلال البحرين **قوله**
ان يحصون جازاي وليس لغير اهل المسجد لقرآن فيه بدليل ما في
الضر عن القنية سبل مصحف في مسجد بعينه للقراءة ليس له
بعد ذلك ان يدفعه الى آخر من تلك المحلة **قوله** ثم ما هو قرب لعمارة
اي ثم اذا فضل شيء من الغلة بعد العمارة وكان لا يكتفي جميع اهل
الوظائف بصرف ما هو قرب لعمارة فيعطى بقدر الكفاية لا بقدر
الاستحقاق هذا اذا كان وقفاً على المسجد والا فان كان وقفاً على غير
معين كالفقراء فقالا لفقستان صرف الفاضل من العمارة الى ولد
الواقف الفقير ثم الى قرابته ثم الى اولادهم ثم الى جيرانهم ثم الى اهل
مصر من كان اقرب الى الوقف منزلاً وقال ابو بكر الاسكاف انه يعطى
لاحد من اقربا به شيء كما في المحيط انتهى وان كان على معين فسياتي في
المتى **قوله** كذلك اي بقدر الكفاية **قوله** قد سألنا عن عمار
وقف المسجد **قوله** فيعطوا المشروط لهم بالخزير عطفاً على قد سألنا
الواقع جواب الشرط وهذا ياتي ما تقدم من انهم يعطون بقدر
كفايتهم ويخالف ما صرح به في البحر من ان من عمل من المستحقين في
العمارة فانه يأخذ قدر اجرته لكن اذا كان مالا يمكن ترك عمله الا بضر
بين كماله والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى
هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العمارة يعطيان بقدر اجرتهما عملهما
واما ما ليس في قطعة ضرر يبيح فانه لا يعطى شيئا اصلاً زمن العمارة
انتهى والشاذ تبع فيما قاله صاحب الهند وكل منهما لم يفهم عبارة
البحر **قوله** خلافاً لما في الاشياء حيث قال وينبغي ان يلحق
بهؤلاء اي بالامام والمدرس والوقاد والفرش والمؤذن والمبقيات
والناظر وكذا الشاذ والكاتب والمبقيات زمن العمارة انتهى قال في
الهند هذا مخالفاً لما نقله كلامهم كما مر بل لناظر غير زمن العمارة
اذا عمل كان له اجر مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق **قوله** لو لم يمتد

د انفا قال في الشربلا في صورتها استاجل المتولى رجلا في عمار
المسجد بدوهم ودانق واجه مثله درهم من جميع الاجرة من ماله
لوقوع الامارة له وهي في قاضي خان **قول** الظاهر لا قال في الهند
وفي الترخانية لو كان الواقف حين شرط الفعلة فلان ما عاش
شرط على فلان من نيتها واصلاحها فيما لا بد لها منه فالوقف جائز
مع هذا الشرط قال في البحر والظاهر انه يجوز على عمارتها وقباسة ان
الموقوف عليه السكنى كذلك واقول في الظاهر انه لا يجوز وسياتي قريبا
ما يؤيده انتهى ثم قال بعده قال في الهداية ولا يجوز للمتبع على العمار
لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة
ولا يكون امتناعه رضاه منه بطلان حقه لانه في حيز التردد انتهى
وانت خبير بان هذا باطلا لانه يشتمل بالشرط الواقف عليه لمرة لانها
حيث كانت عليه كان في اجارته اتلاف ماله وبهذا انصح مامر **قول**
او يرد لها لورثة الواقف قال في البحر بعد نقله وهو محجب لانهم حوا
باعتدال الوقف اذا خرب وصار لا ينفع به وهو شامل للارض والدار
قال في الذخيرة وفي المستغنى قال هشام سمعت محمدا يقول الواقف اذا
صار بحيث لا ينفع به المالكين فللقاضي ان يبيعه ويشترى منه غيره
وليبي ذلك لا للقاضي واسعود الوقف بعد خرابه الى مثل الوقف وورثته
فقد قد مناصفه فالحاصل ان الموقوف عليه السكنى اذا استغنى من
العمارة ولم يوجد من ايجارها القاضى اشترى بثمنها ما يكون وقفا
انتهى فنسقط قولنا شارح فلو كان هو الوارث لم ار لان الحكم الاستبدال
فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وظاهر ضعف ما في فتاوى قارى
الهداية وعجيب من الشارح يرتك مثل هذا بعد ما راي كلام البحر خصوصا
وقد اقره في الهند **قول** لا المرو في المسجد اى رز الحجب والحايض والنفسا
والدواب فلا ينافى ما تقدم **قول** او الولاية الصواب اسقاطه لانه مكر
مع ما تقدم ومع ذلك يرمون ان فيه خلافا لثان مع انه بالاجماع كما قدمه
قول حينئذ اى حينئذ كان الفتوى على قول ابي يوسف قال في الغنابة
ولو شرط الواقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء ذلك جاز عند ابي
يوسف كما هو مذهبه في التوسيع في الوقف **قول** والشرط وجد في
الاولى لا الثانية قال في الفتح الا ان يذكر عبارة تفيد ذلك دائما **قول**
ولو للمساكين اى رجع ولم يظهر وجه المبالة **قول** وهي احدى
المسايل السبع قال في اشباه شرط الواقف كنصر الشارع اى في وجوب
العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل الاولى شرط
ان القاضى لا يغزل الناظر فله عزل غزاهل الثانية شرط ان لا يخرج وقفه
اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجار سنة او كان في الزيادة فغ
للفقره فللقاضى المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقر على وقف والتعريف

باطل

باطل الرابعة شرط ان يتصدق بقاض الفلة على من يسأل في مسجد كذا
لا يراعى شرطه فللقاضى التصديق على من يسأل في ذلك المسجد او خارج المسجد
او على من لا يسأل الخامسة لو شرط للمتصدق خيرا او لمعا ميئا كل يوم فليقيم
ان يدفع القيمة من النقود في موضع آخر لمطلب العين واخذ القيمة السادسة
يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكانت
عاما تقيما السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضى الاستبدال
اذا كان اصله **قول** اذا نذر الواقف الظاهر ان هنا سقطا والاصل اذا
نذر الواقف على الناظر ليرجع اليه صغيرا اليه الموجودة في جارة الزواجر
وهي قول وردت ثامنه وهي ان نذر الواقف وراى الحاكم ان يفيها اليه
مشارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا ضم اليه غيره حيث يصح كذا في نفع الوكيل
انتهى فلتراجع النفع الوسايل **قول** وفيها لا يجوز استبدال العام
اى في الاشياء حيث قال استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل
الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا غصبه غاصب واجرى الماء عليه
حق صار جرحا لا يصلح للزراعة فيضمنه القيم ويشترى به ارضا بدله
الثالثة ان يحجده الغاصب ولا يبيته وهي في الغنابة الرابعة ان
يرغب انسان فيه بدلا اكثر غلة واحسن صنعا فيجوز على قول ابي يوسف
رحم الله تعالى وعلى الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية **قول** لكن حمله
في النهى اى حيث قال رما في الخلاصة احتاج الواقف الى الوقف برفع كافر
الى لقاضى حتى يفسخ ان لم يكن مسلما وفي الغنابة وقف قد لا تعرف
صحته ولا ضارده باعه الموقوف عليه لضرورة وقضى القاضى بصفحة البيع
ينفذ قال في البحر يجوز على وقف لم يحكم بصفحة ولزمه بدله قوله
لم يكن مسلما اى محكوما به ومع ذلك المحل فهو على قول الامام المرجوح
وعلى قولهما المفتى به لا يجوز بيعه قبل الحكم بلزومه ولو قضى بذلك
قاصد حنفى كان باطلا وما افتى به قارى الهداية من صحة الحكم ببيعه
قبل الحكم بوقفه لمحمول على ان القاضى مجتهدا وسهوانى اقول فقول
الشارح حمله في النهى اى ناقلا له عن البحر وقول البحر فهو على قول الامام
المرجوح ممنوع فان قول الامام صحيح ايضا فقد جزم به اصحاب المتون
ولم يعملوا على عزه وايداه ابن الهمام في بعض مؤلفاته بالدليل كما علم
في المخ فكان كل من قوله وقوله صحيحا فللقاضى الحنفى المقلدان
يقضى بايهما شاء كالمفتى على ان صاحب البحر في فتاواه تبع قارى الهداية
قول على لقاضى المجتهد اى والمقلدان الذى يرى امامه ذلك **قول**
لا يصح بيعه يفيد ان اطلاق لقاضى بيع الوقف لغیر الوارث حكم
بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غايته ان بيع غير الوارث
باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي ان يكون البيع صحيحا موقفا على
اجازة الوارث كما لا يخفى **قول** باع القيم الوقف بامر القاضى ورايه

جاز ينبغي ان يكون هذا في صورة الاستبدال **قوله** من اثلث مع القبض
يعني يعتبر من اثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والا فلا
كذا في الدرر **قوله** وبطل وقف لاهن معسر في فتاوى ابن نجيم سئل عن
وقف لعين المرهونة والمناجزة هل يصح ام لا اجاب نعم يصح فيما والا جاز
ما صنية على حالها الى نهايتها في يد المستاجر كذا الرهن في يد المرتهن حتى
يفتكه الراهن فان افترقا لوقف نافذ على شرطه وان لم يفك حتى مات
ان كان له مال افكته الوارث او الوصي وان لم يكن له مال يباع في وفاة الدين
قوله ومريض مديون بحيط في فتاوى ابن نجيم سئل عن المريض اذا
وقف داره وارضه وعليه ديون بحيط بماله هل يتفد لوقف ام لا اجاب
لا يتفد لوقف ويباع في الدين ويبطل **قوله** بخلاف صحيح في فتاوى
ابن نجيم سئل عن وقف وقفه وعليه ديون ولا مال له هل يصح لوقف
ام لا وهل يوفي من غلته الدين ام لا اجاب نعم لوقف صحيح فان
وقفه على نفسه وشرط ان يوفي دينه من غلته يصح الشرط ويوفي
الدين من غلته وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفايته بلا شرط
فان وقفه على غيره وجعل الغلة له في لمن جعلت له خاصة **قوله** لو
قبل الحجر تبع فيه النهر قال في الفتاوى الهندية ومنها ان من شرط وقف
ان لا يكون محجورا عليه بسفه او دين كذا اطلاقه الخصاص كذا في النهر
وينبغي ان اذا وقفها في الحجر للشفقة على نفسه ثم على جهة الاستفهام ان
يصح على قول ابن يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند اهل الاحكام
به كذا في فتح القدير **قوله** فان شرط وفاة دينه اصل العارية فان
وقفه على نفسه وشرط وفاة دينه كما قدمناه عن فتاوى ابن نجيم حذفه
الشارح استيفا بالمقابل وهو قوله ولو وقفه على غيره **قوله** لو ورثة
اي ولم يجزوا فقولاه والا اي وان لم يكن له ورثة او كان واجازا **قوله**
فلو باعها الفاضل اي في صورة المحيط **قوله** اي ولا في بطل او الغلة
معمل فلينما مل قال الشربلالي في شرح البيت صورته رهن عقارا
ثم وقفه وقفا صحيحا نفقد فلو لم يفكته حتى مضى سنون لا يبطل
الوقف فاذا افكته او اجاز المرتهن نفذ وليس له الفسخ فان مات الراهن
قبل الفكاك وله مال يفي بالدين قضى منه الدين ونفذ الوقف وان
لم يكن له مال رفع امره للقاضي فيبطل ويباع الدين وهذا يخالف عن
العبد الرهن لا يباع ويسعى في الدين ان لم يزد على قيمته ولا يبطل
العقود ويحق فاضل فقال ينبغي ان لا يبطل لوقف ويؤخذ من
غلته لو فاء الدين كسعاية العبد اذا لم يقدر من الجامع بينهما
التحرر فان الوقف تحرر عن البيع وتعلق حق الغير يقضى من ربه
كسعاية العبد بل انه يمكن ان قد يموت العبد قبل اداء السعاية
والعقار باقي رعاية للمصلحة فليتام **قوله** قلت لكن استدراك

على قوله بخلاف صحيح **قوله** بخلاف لا وبتأى الموقوفة في التيمار
خانة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان قلت حاجة المريض
الى الدواء اشد اجيب بان اعطشان لو ترك شرب الماء ياتح ولو
ترك المريض التداوي لا ياتح كذا في المنع **قوله** فيدخل لا غنيا بعبا
هذا في التعميم اما في التنصيص فهو مقصودون **قوله** وبطل وقف
امر بار تداد قال الشربلالي في شرحه فيمستلثان من المحيط الاولي
اذا وقف رضا وقفا صحيحا ثم ارتد بعد ذلك وقتل على ردة او مات
بطل لوقف وصار ميراثا كحيط عمله فان رجع الى الاسلام فان وقف
بعد الرجوع جاز والا فلا فاذا ارتد بعد وفاته يورث عنه وهذا يشمل
وقف المرأة اذا ارتدت قال المصنف عندي في هذه المسئلة نظر فان
حيط عمله ينبغي ان يكون في ابطال ثوابه لا ابطال ما تعلق به حقوق الفقراء
نصارا اليهم فانه ينبغي ان لا يبطل حقهم انتهى واقره الشارح واقول
الجواب ما ذكره في الاستعا في قوله فان قيل كيف يبطل الوقف وقد
جعل على قوم باعياهم قلت قد جعل آخره للمساكين وذلك قرينة الى الله تعالى
في بطلان لثانية وقف الميراث وظاهر نظره بطلانه مطلقا حتى للمرة وفي شرحه
بين انه سوقوف في حق الرجل وهو التحقيق فان اسلم نفذ وان ساقا
فيل بطل وفي شرح الجمع تصرفه وعقده سوقوف واجازاه مطلقا سواء اسلم
او قتل انتهى واما المائدة فقد نقل الشارح صحة وقف المائدة قال
الخصاص في وقف المائدة اما في جواب قول الامام فانه يحيطها الوقف
ويخصيه على ما سئلته الا ان يكون لقوم بغير عيانهم مثل الحج والعمرة وما
اشبه ذلك فلا يجز انتم قلت وذلك لانها تقع على بقا ملكها انتهى
سلام الشربلالي واعلم ان قول المحيط وقتل على ردة او مات بطل
الوقف يقتضي مفهومه ان اذا اسلم يبقى لوقف مع انه يبطل بمجرد ارتداد
كما هو صريح النظم وكما تقدم في الباب وكما هو صريح قوله فاذا لم
يحدد وقفيته يورث عنه والمخلص لقائه المفهوم فانه لا يعارض المطلق
هذا ولا مناسبة لذكر البيت هنا بل محله اول الكتاب **قوله**
قوله مطلقا اي في الدار والارض **قوله** في الوهبانية لاحت قال
ومن وقفت دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بما يتصور قال الشربلالي
في شرحه صورته الموقوف عليه اذا لم ينص له على ان يسكن لا يتصور
سوى الغلة ولا يملك السكنى والمسئلة من التجنيس والخاص وفي الظهيرة
الموصى له بغلة الدار اذا اراد سكناها له ذلك وقال ابو قاسم وابو بكر
ابن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى
هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل اول لانه لم ينقل فيه اختلاف
المشايع انتهى واقول ليس ذلك مسلما والخبر بخلافه فيملك السكنى من
يستحق الربح ثم اقول في كلامه اشارة الى ان المشروط له السكنى لا يملك

اجارتها كما قال في الاسعاف لو وقف دار على ان يملكها ولدى من ولو لم
 يبق منهم غير واحد او اراد ان يزوجها او ما فصل عنه منها ليس له ذلك
 وانما له السكنى فقط ولنا في هذه رسالة سميتها بتحقيق السود **قوله**
 كما غلط فيه بعضهم فان اصل العبارة لزومه فجعل بعضهم الضمير على
 المتولى فلذلك وضع المصنف الظاهر موضعها كما بينه عليه في **قوله**
 وكذا اكل ما هو نفع الوقف فيما اختلف العلماء فيه اراد بهذا ان العقار
 لا يضمن بالغصب عندنا في حنيفة وابن يوسف ويضمن عند محمد وزفر
 والشافعي فيغنى في الوقف بالضمان لانه انفع للوقف **قوله** على ما في الاشياء
 حيث قال تقبل الشهادة حصة بلاد عوى في ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها
 وحرية الكسوة وتديريها والخلع وهلال رمضان والنسب وزد خمسة
 من كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب والايل والظهار وحرية المصاهرة
 والمرد بالوقف الشهادة باصله او ما يربعه فلا وعلى هذا لا تسع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها الدعوى حصة لاجور والشهادة
 بلاد عوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من
 القنية فصارت اربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولا
 نسبه **قوله** وفي التنازعانية هو معنى التفصيل **قوله** لكن بحث
 فيه ابن السكينة الضمير راجع الى الاطلاق المذكور في المتن لا الى التفصيل
 قال في المنع قال شيخ الاسلام ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج
 اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم فاحق لا بد وان يكون
 الجهة بر لا تنقطع كالفقر وغيرهم والشهادة تقبل فحقهم اما حاكمها
 لا انتهى قال شيخ الاسلام عبد البر التفصيل لا بد منه لان البينة اذا
 قامت بان هذا وقف ليحققه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى
 لثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان اخر ما ذكر بخلاف ما اذا
 قامت البينة على انه وقف على الفقراء او المساكين **قوله**
 كما مر فيه ان ما مر فيما لو غصب منه الوقف فان الدعوى على الغاصب
 حق المتولى لا الموقوف ان يكون متولياً امد دعوى الموقوف استحقاقه
 في الوقف فلا شبهة في صحتها ولا يحتاج الى التدبير **قوله** وفي العادة
 يقبل اي تسع دعواه ولا يشترط بيان الوقف **قوله** لاثبات اصله
 منعاق بالشهادة بالشهر فقط **قوله** وكذا بعض الاولياء
 المتساوين كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ وجملة يثبت اعتبار
 لكل كلاً استئناف يبياني يعني ان رضي بعض الاولياء المتساوين
 بنكاح غيرا لكفو قبل العقد او بعده كرضي لكل لان حق الاعتراض
 ثبت لكل واحد من الاولياء كلاً وهذا على ظاهر الرواية وما على المفتي
 فالنكاح باطل من اصل لفساد الزمان كما تقدم في باب الولي **قوله**

وكذا

وكذا الامان يعني ان امان واحد من المسلمين لحي كما ان جميعهم كما
 تقدم في السير **قوله** والتقود يعني ان عفو واحد من اولياء المقتول
 كعفو جميعهم في سقوط التقود كما يأتي في الجنايات **قوله** فلو اجد
 منهم صورة ته وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي
 واولاد الميت ثم الحي قام بينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بيع
 بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل ويتصحب خصماً
 عن الباقي **قوله** لان لزومه كلاماً كثيراً قال في العادة ذكر
 بنجم الدين السبكي في فتاواه متولى الوقف اذا اشترى بمال الوقف
 دارا للوقف اختلف المشايخ هل يلحق بالمنازل الموقوفة حتى لا
 يجوز بيعها قال بعضهم لا يجوز بيعها وقال بعضهم يجوز بيعها
 وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرائط اني يصير بها الوقف
 لازماً كلاماً كثيراً ولم يوجد ههنا وذكر الحاكم في شروطه المتولى
 اذا اراد الشراء بفلات الوقف ضيعة تكون موقوفة على سبيل
 الوقف الاول قال فقد كانت وقعت هذه المسئلة في زماننا
 قال بعضهم ما لم يوجد رواية القاضي يطلق ذلك الشراء بالمال
 الذي عند القيم من افلات فيكون موقوفة على سبيل
 الوقف الاول ثم اتفقوا على ان المتولى ضامن ولم يصح الشراء
 كما اشترى له لانه انما يصح الشراء على الوقف ما يكون فيه عارة وقف
 والمستزاد لفلاته فاما ما يكون وقفاً على ذلك السبيل الاول
 فهذا وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول الا يرى ان غلاتها تصرف
 الى عارة نفسها وما فضل يصرف الى عارة الوقف الاول فاحتملوا
 لصحة وقالوا ان الواقف كان اذن في شراء مثله من فضل غلاته
 ليكون وقفاً على سبيل الاول ذكره رحمه الله تعالى في سلوك الشراء
قوله فذا من باب اي من باب اولي **قوله** ونقل الامام على ذلك
 اقول تقدم في الجمعية ترجيح جواز استنابة الخطيب فليراجع
قوله ولما رجعكم عزله لمدارس وامام ولاها اقول سياتي في
 النظر ان له ذلك **قوله** ثم باعها المشتري من آخر هذا ليس بقيد
 رانما ذكر في سوال سئل عنه ابن نجيم في فتاواه صورته سئل
 عن رجل يملك عقاراً فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر
 ومضى على ذلك مدة سنين ثم ظهر البايع الاول مكتوباً شرعياً
 يشهد له بانفاق العقار قبل البيع هل تسع دعواه وتقبل
 بينته واذا ثبت بطلان البيع ام لا اجاب نعم تسع دعوته وتقبل
 بينته واذا ثبت بطلان البيع **قوله** وابرز حجة شرعية اي
 ملك بآشهاد له بالاتفاق كما تقدم **قوله** وهي احدى المماثل
 التسع قال في قضاء الاشياء من سعي في نقض ما تم من جهته

فسيح مدد عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقضه ثم ادعى ان
 البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
 جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى لو اهاب انه كان دبرها او
 استولدها وبرهن يقبل ويسترد لها والفرق في بيع الخلاصة
 والبرازية وزدت عليها مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان اعتقه
 وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ المتناقض لا يفرق الحرية وورعها
 انتهى وظاهر ان البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء تسع فالحية
 في كلامنا لقناوي مثال وفي دعوى البرازية سوى يدعى دعوى بايع
 التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيها الثانية اشترى رثا ثم ادعى
 ان بايعها كان جعلها مقبرة او مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم
 ادعى ان البائع كان اعتقه الرابعة باع رثا ثم ادعى انها وقف
 وهي في بيع الخانية وقضاياها وفصل في فتح القدير وفي آداب
 الاستحقاق فليست فيه وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر
 ورجحه وظاهر ما في العمادية ان المعتد لقبول مطلقا الخامسة باع
 الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بفقه فاحش السادسة الوصي اذا باع
 ثم ادعى كذلك السابعة المتولي على الوقف كذلك ذكر الثلاث في دعوى
 القسبة ثم قال وكذلك كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العماد التوقيع
 بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلاف **قوله** او شغرت بالشين والغبين
 المجتئى اى طلت **قوله** والاستدانة القرض صوابه الاستقراض
قوله فله لنصف لانه اقل الجمع اثنان في الوقف والوصية **قوله**
 لا على الصوفية اى اذا كانا على طريقة غير جيدة كافي الشربللى على
 الوهبانية **قوله** والعيان كذا في ابن الشحنة ولم يظهر وجهه
قوله ليس للمتولى يستدين مكر مع ما تقدم **قوله** لا يجوز
 الرجوع عن الوقف اذا كان مسجدا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه
 المشروط كالمؤذن والامام والمعلم اذا لم يكونوا اصح او في امرهم تعاون
 فيجوز للواقف الرجوع في هذه الشروط انتهى بخروفا من نسخة محرفة
 فلما جمع اخري ثم راي ان ذلك بعينه من الخلاصة ونظما لا يجوز
 الرجوع عن الوقف اذا كان مسجدا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف
 عليه وتفسيره وان كان مشروطا كالمؤذن والامام والمعلم وان لم
 يكونوا اصح او تعاونوا في امرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط فليراجع
 قلت وعلى تسليمه فلا يرد عليه ما في الدرر والفرر وغيرها لو وقف ضيعة
 على الفقراء وسلمها للمتولى ثم قال لوصيه اعطى من غلتها فلانا كذا وفلانا
 كذا لم يبيع خروجه عن ملكه بالتسجيل فلو قيله صح لانه ليس برجوع
 حقيقة فهو كقول له لمن وهبه دارا عطا فلانا منها كذا لم يلزم كذلك
 بخلاف ما لو صرح بالرجوع **قوله** كذا ان البنت اى ولد البنت فحذف

قال في الدر المنقى ورايت
 في فتاوى مؤيد زاده
 معنر يا للوجيز لا يجوز
 الرجوع عن الوقف اذا
 كان مسجدا
 صح

فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على **قوله** مع شرح الوهبانية
 اى للشربللى وقد طال الكلام كصاحب الاشياء فارجع اليهما **قوله**
 لو وقف يكون لولده في العيان تحريف **قوله** ويرى علم جواب حادثة
 هو عيني ما ذكره اولا **فصل قول** ويبيع الابن لان الولد اخذ
 من الولادة وهي موجودة فيها كذا في الدرر **قوله** في الصحيح هو ظاهر الرواية
 وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الى ابائهم لا الى امهاتهم بخلاف
 ولد الابن كذا في الدرر **قوله** اقصر عليهم اى على الولد وولده ولو بنتا كما
 في الدرر **قوله** ثم نسله قال في الدرر لانه لما ذكرنا لبطن الثالث فحذف القوار
 فتعلق الحكم بنفسه الانتساب لا بغيره ولا انتساب موجود في حق من قرب من
 بعد بخلاف الطن الثاني لان الواسطة له واحدة كذا في الخلاصة **قوله**
 صرف نصيبه للفقراء لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا
 مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هناك
 على الكل لا على كل واحد كذا في الدرر **قوله** لم يخص بها اى المتولد من الوقف
 كما في الدرر **قوله** تدون سنتين اى من وقت الابانة والعق وان كان لاكثر من
 ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الكل قبل الطلاق
 والعق لحرمة الوطى في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة قال في
 الفتاوى الهندية ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة
 ذكره هلال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صار الغلة قيمة ولم يشترط الفضل
 عن المون وقيل هو اليوم الذي صارت لها بحث بفضل عن المون والخراج
 والغايب الفاهر كالدائن الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي وهو
 اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمهم الله تعالى كذا في الحاوي
قوله فلو سجل وطبها بان كانت ام ولد غير مقننة او زوجة او مقننة
 رجعي **قوله** بالرواية الا نسب بالرواية **قوله** بيع الوفا قال في البحر
 لا خصوصية لبيع الوفا ولا لبيع بل كل قول كذا في الخلاف لفعل
 والسكاح من الفعل **قوله** شهد احدهما انه طلقها ثلاثا البتة
 قال في البحر شهد احدهما انه طلقها ثلاثا والآخر انه طلقها ثنتين البتة
 يقضى بطلقتين وبذلك الرجعة ذكره في المنقى عن هشام عن محمد بن جلال
 ما اذا شهد احدهما انه اعنى كله والآخر انه اعنى بعضه لا يقبل وعلى
 هذا يفرق بين الطلقة والطلقتين وبين هذا والفرق انها اتفقا على
 البينونة لفظا ومعنى وان اختلفا في العدد بخلاف ذلك في العيون
 لان الليث هشام عن محمد بن رجل تحت امة فاعتقت فشهد عليه
 شاهدان فقال احدهما شهدا انك طلقها وهي امة ثلاثا وشهد الآخر
 انه طلقها بعد ما اعتقت ثلاثا قال هما طلقتان فبذلك الرجعة لان
 الثلاث التي شهد بها في حال الرق واحدة منها ليست بشئ ولو شهد
 شاهدان فلانا طلق امرأته ثلاثا البتة وشهد آخر انه طلقها ثنتين

البنة ففما نطليقتان يملك الرجعة لأنه لا يحتاج إلى قوله البنة في
الثلاث **قول** أحال غريمه هكذا في جميع النسخ والزواهر وكذا في الجرجن
القنية والذي رأيته في نسخة صحيحة من نسخ القنية هكذا على ما لا
فشهد أحدهما أن المحتال عليه احتال عن غريمه بهذا المال وشهد الآخر
أنه كفل عن غريمه بهذا المال **قول** تقبل فيها تبع فيه الزواهر
وهو خطأ فإن صاحب الجرم لا يرد كذا التي قبلها جوازا قال في هذه
تقبل فيها **قول** جرامة من الجرامة بمعنى التسايط **قول** الحادية والاربعون
مكررة مع السابعة والعشرين **قول** ومنها لو اتفق الشاهدان على الأقل
من واحد بمالك مكررة مع الاربعين **قول** عد منها سبعة وثلاثين
حيث قال القاعدة الثانية عشر لا يثبت له ما كقول فيم قال بعده وخرج
عن هذه القاعدة سائر كثيرة يكون السكوت فيها نطق سكوت البكر
عند استئثار وليها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها
الثالثة سكوتها إذا بلغت بكر الرابعة خلقت أن لا تزوج فزوجها
ابوها فسكت حنث الخامسة سكوت المتصدق عليه قبوله الموهوب
له السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له والمتصدق عليه إذا
السابعة سكوت الوكيل قبوله ويرتد برده الثامنة سكوت المقر له قبول
ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبوله النفويض ولله رد
العاشر سكوت الموقوف عليه قبوله ويرتد برده وقيل الحادية عشر
سكوت أحد المتبايعين في بيع التاجية حيث قال صاحبها قد بدلى أن يجعله
بيعا صحيحا الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسم بين الغائين
رضي اثنا عشر سكوت المشتري بالخيار حيث رأى العبد يبيع ويشترى
يسقط الخيار الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حيث
رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيحا كان البيع أو فاسدا الخامسة
عشر سكوت الشفيع حيث علم بالبيع السادسة عشر سكوت المولى حيث رأى
عبد يبيع ويشترى اذن في الخلاصة السابعة عشر لو حلف المولى لا ياذن له
فسكت حنث في ظاهر الرواية الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عند
بيعه أو رهنه أو دفعه بجنابة أو قرار برقه أن كان يعقل بخلاف سكوته
عند اجارته أو عرضه للبيع أو تزويجه التاسعة عشر لو حلف لا ينزل
فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال له اخرج منها
فأبى أن يخرج فسكت العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتسليمته
أقرار به فلا يملك نفية الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة لم ولد
أقرار به الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند اخبار بالعيوب رض
بالعيب أن كان المخبر عدلا لو فاسقا عنده وعند هارضى لو فاسقا
الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على هذا الخلاف
الرابعة والعشرون سكوت عديم زوجه أو قريبه عقارا قرار

بانه ليس له إلا ما أتى به مشايخ سرقند خلافا لمشايخ بخارى رحمهم الله
تعالى فينظر المفق الخامسة والعشرون رأى يبيع عرضا أو دارا فنصف فيه
المشتري زما فاهو ساكت تسقط دعواه السادسة والعشرون أحد شرطي
العنان قال للأخرى في اشترى هذه الامنة لنفسه خاصة فسكت المشتري
لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشرا
معين اني اريد شراءه لنفسى فشراؤه كان له الثامنة والعشرون سكوت
ولى الصبي لعاقل اذا رأى يبيع ويشترى اذن التاسعة والعشرون سكوت
عند رواية غيره يشق رقه حتى سال ما فيه رضى لثلاثون سكوت الخالف
لا يتقدم ملوكه اذا حذمه بلا امره ولم يمه حنث وهذه الثلاثون في
جامع الفصولين وغره وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى دفعت
في تجهيزها لبنتها اشياء من استعة الاب وهو ساكت فليس له استعاده
الثانية انفق الام في جهازها ما هو مقتاد فسكت الاب لم تضمن
الام الثالثة باع جارية وعليها حلي وشرطان ولم يشترط ذلك للمشتري
لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها واباع ساكت كان سكوت بمنزلة
التسليم فكان الحلي له كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى الفداء على النسخ
وهو ساكت ينزل منزلة نطقه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت
المدعى عليه ولا عذر به النكاح وقيل لا ويجبس وهي في قضاء الخلاصة
في خمس ثلاثون ثم رأت اخرى كتبتها في الشرح من الشهادات سكوت
المكر عند سؤاله عن الشاهد بقدر السابعة والثلاثون سكوت
الراهن عند قبض المرتهن العيني المرهونة كما في القنية **قول** وصح
قاضي خان انها تسمع هذا على قول مشايخ بخارى كما علمت من عبار
الاشياء **قول** ويزاد ما في متفرقات التنوير ونصه باع عقارا
وابنه أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه
بخلافه الاجنبى ولو جارا الا اذا سكت ونصرف المشتري فيه زرعا
وبناء لا تسمع دعواه **قول** قع بالقاف والعين المهملة ومن القاضى
عبد الجبار **قول** عت بالعين المهملة والثاء المثناة فوق رمز لعل الدين
الترجاء في **قول** صح يفتى هكذا وجدتها في الزواهر والقنية غير منقوطة
فلتراجع النسخ المضبوطة **قول** وهي تعلم من الاشياء اول القافية
حيث قال ولو رأى المرتهن الراهن يبيع لا يبطل الرهن ولا يكون رضى
في رواية انتهى ووجه كونها معلومة منها انه اذا كان غير مبطل في رواية
كان مبطلا في اخرى واعلم ان البائع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي
هذه هو المرتهن كما لا يخفى لكن الحكمة لا يختلف لما يأتى ان الرهن انه لا يبيعه
أحدهما الآخر **قول** في الاشياء التسعة بتقديم المثناة
على السين كما تلي بعدها **قول** وفي تزويج البنت عطف على التسعة
أى وزكر عدم الاستحلاف في تزويج البنت **قول** ضمن الوالد قيمة

الأرض أي الدعي **قول** الثالثة مكررة مع قول البحر وفيما إذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلا من كل الشرائع نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسى كما في الزواهر **قول** السابعة مكررة مع قول البحر في دعوى المدينين لا يصح كما في الزواهر **قول** الثامنة مكررة مع قول البحر في الدعوى على الوكيل في المستلحق كالوصي **قول** وهذه مع قبلها صارت اثنتين وخمسين أقول بل هي ثمانية وخمسون في الثانية إحدى ثلاثين وزاد في البحرية وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة **قول** في آخره قال في المشابه الفاضل إذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاءه إلى سائر نواحيها فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بمضى المدة أو بالتقريب للغير عن الإنفاق غايبا على الصحيح لأحاضر أو بصحة تكاح مزنية أبيه أو ابنه لم يصح عندنا يوسف أو بصحة تكاح مزنية أو بنتها أو بتكاح المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تاجيل المني أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على الحي أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحيض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهازين مطلقا قبل الوطء بعد المهر والتجهرين أو بشهادة المرصعة أو قضى لولده ورفع إليه حكم صبي وعبد أو كافر والحكم بحجر فيه أو بصحة بيع نصيب الساكن من قهر حر أو حرا أو ببيع متروك التسمية عامداً أو ببيع أم الولد على الكفر وقبل ينفذ على الأصح وبطلان عفو المرأة عن القود أو بصحة ضمان الخلاص أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الإمام من أوقاف المسجد وبطلان المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحراره بدارهم وبيع درهم بدرهمين يدايد أو بصحة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بثلث المال أو بحد القذف بالتعريض وبالفرقة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حررت من النزاهة والعادية والصيرفية والتأثيرانية **قول** في التفسير على المشابه والنظائر الذي في المحشي بخط بعض أولاده وبميتها بزواهر الجواهر لنصار على المشابه والنظائر **قول** في المواضع أي المسكن **قول** والخطة أي المحلة **قول** والذرع أي عدد الأذرع **قول** ثم إن الزوج جاهلا سقط هنا من عبارة الزواهر ما علمه يحتاج إليه وهو ثم رفع الآخر يرى خلافه ولم يطله قال أبو يوسف في أدب القاضي له وقال لأن هذا ما اختلف فيه الفقهاء ثم قال إن كان الزوج جاهلا في كتاب **البيع قول** ويستعمل متعديا أي بنفسه **قول** والهبة بشرط العوض فإنها بيع انتهى فقط فليست بيعا مطلقا

قول الدال على التراضي نعت للكلام وفيه أن التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب بل مع القبول وعبارة لا تقيد في الكفر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي أحسن **قول** والقياس عبارة البحر المعقول تأمل **قول** اقتداء بالآية هي قوله تعالى لا تكون تجارة عن تراض منكم **قول** ولذا يلزم بيع المكره هذا يقتضي أنه صحيح موقوف ببيع الفضولي وليس كذلك بل هو فاسد موقوف صريح به في البحر **قول** مع المهر الهوان يراد بالشئ ما لم يوضع ولا ما صلح له اللفظ استعاره كذا في المنار **قول** لعدم الرضى بحكمه معه قال ابن نجيم في شرح المنار الهائل يستلزم بصيغة العقد مثلا باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه واختياره هو المقصد إلى الشيء وإرادته والرضا هو إثارته واستحسانه فالممكن على الشيء يختار ذلك ولا يرضاه انتهى فاقصر الشارح على عدم الرضى قصوريو يجب عدم الفرق بين المهر والأكراه **قول** ويرد على التعريفين أي تعريف الإيجاب وتعريف القبول **قول** كما قالوا في السلام يعني لو سلم فرد عليه في زمن واحد لا بد من إعادة الرد وكان ما خوذ من لقاء في قوله تعالى خيوا **قول** وعلى الأول أي ويرد على التعريف الأول قال في النهروان على الأول ما لو تعدد الإيجاب فإن القبول يكون إلى الإيجاب الثاني ويكون بعبارة الثاني الأول وفي الطلاق والاعتاق على ما إذا قبل بعدها الزمها المأان ولا يسلط الثاني الأول كما في جامع الفصولين وفي قوله لا يسلط الثاني الأول أي لا يلجأ إلى الثاني وفي غيرها يسلط الثاني الأول وإذا بطل كان الثاني هو الأول في التحقيق **قول** ويصح في الصلح قال الشارح هناك والأصل أن كل عقد أعيد فالثاني باطل كذا في الكفالة والشرع والأجارة انتهى وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد وكلامنا في تكرار الإيجاب كما لا يخفى **قول** وكما يبعد عطف على المستثنى **قول** بطريق الاقتضاء والتقدير بعكس فخذ **قول** ولا يتوقف أي بل يبطل **قول** قوله شرط العقد المراد به الإيجاب فقط بدليل قوله على قبول غيب **قول** لم ينعقد أي بخلاف ما لو أمر بالتبليغ قبله شخص ولو غاب المأمور كما تقدم **قول** فله الرجوع ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب للرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل موضع لا يتوقف شرط العقد فإنه يجوز من إعاقة الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالحلح والعقد على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه مبيعا من جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعقد **قول** إذا بطل المتضمن بدل من الفوائد بدل بعض من كل **قول** وتعقبه في المهر حيث قال وأقول لظاهر أن

ما في القضية ضعيف لا تفارق كلمتهم على ان بيع المعدوم لا يصح وكذا
غير المملوك وما المانع من ان يكون المأخوذ من العدرس بخبره بعبا النعالي
ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كما سيأتي وحظ الامام لا
يمالك قبل القبض فاني يصح بيعه وكذا ما قاله ابن وهبان في كتاب
الشرب ما في القضية اذا كان محالفا للقواعد لا التفات اليه ما لم يفسد
نقل من غير **قوله** وفيها الظاهر ان الصير للقضية ويجوز عوده لقفاي
المصنف المفهومة من اتي واما صير فيها اية فلا شبهة **قوله** وحديثه
بعد قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا **قوله** ومثل
معلوم قال في السراج الوهاج كماله على ضربين معلومة ومجهولة
والمجهولة ضربان متقاربة ومتفاوتة فالمعلومة السنون والشهور
والايام والمجهولة متقاربة المصداق والدياس والنيروز والمهرجات
وقدوم الحاج وخروجهم والحجاز والقطاف وصوم انصاري وفطرهم
والمنفاوة كهبوب البحر الى ان تظلم السماء والى فرور فلان والى الميسر
فتاجيل الثمن الدين المجهول بنوعيه لا يجوز ولو لم يكن مينا فسد بالتأجيل
ولو معلوما واذا اجل الدين اجلا مجهولا بجهالة متقاربة ثم بطله المشتري
قبل حمله وقبل فسخه للفساد انقلب جائزا وان مضت المدة قبل
ابطاله تاكدر فساد وان كانت جهالة متفاوتة فان ابطله المشتري
قبل لتفرق انقلب جائزا كذا في البحر **قوله** صرف لشهر لانه المهور في الشرع
في السلم واليمين في بقضين دينه اجلا **قوله** فالقول لنا فيه وهو بايع
لان الاصل الحلول كما تقدم **قوله** في السلم لان من شرطه التأجيل
فلهذا لا قبل لا تكراه الزيادة **قوله** والبيينة فيما للمشتري لانه ثبت
خلاف الظاهر والبيانات للاشبات **قوله** فالقول والبيينة للمشتري اما
القول فلان الاصل بقاء ما كان على ما كان واما الثاني فقال في البحر لان
البيينة مقدمة على الدعوى **قوله** ويبطل الاجل بموت المدين لان فائدة
التأجيل ان يتخير فيؤدي الثمن من ثناء المال فاذا مات من له اجل تعيين
المتردد لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في البحر **قوله** او يجهول
هذا على قولهما وعنده يفسد قال في البحر وفي الثانية لو باعه ثم اجل الثمن
الى المصداق فسد عند الامام خلا فالحال اني كان الشارح لم يطلع عليه
وعبارة الثانية رجل باع شيئا ببيع جائزا واخر الثمن الى المصداق والدياس
قال يفسد البيع في قولنا في حنيقة وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح
التأخير لاننا خير بعد البيع تباع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول
كما لو قبل بمال الى المصداق والدياس وقال القاضي امام ابو علي النسفي
رحمه الله تعالى هذا يشكل بما اذا اقرض رجلا بشرط في القرض ان يكون
من جلا لا يصح التأجيل ولو اقرض ثم اقرض لا يصح ايضا فكان الصحيح من
الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع اجله الى هذه الاوقات في

البيع

في البيع او بعده **قوله** كثير وزحوا ومثالا للمجهول وقد علمت
ما قد مناه ان جعلها لهما متقاربة **قوله** ان اخذ ببيع حال من فاعله
بتقديره نقول اي جعله ربه بخبره ما قايلا لانا خجل **قوله** كما سيأتي في
في فصل القرض وعدو لم يخجل **قوله** او بخلاف جنسه ولم يجمع ما قد
كثوب بدراهم فان يجنسه وجمعها قدرا وكنهه ولم يجمعها قدرا و
بخلاف جنسه وجمعها قدرا لا يصح التأجيل فقولا شارح لما فيه
من ربا النساء تعليل المفهوم المتقارب وهو عدم صحة التأجيل في الصور
الثلاث **قوله** الى غالب نقد البلد اعلم ان النقود اما ان تختلف في
المالية والرواج او في الرواج فقط او في المالية فقط او لا فالاولا
دخلا تحت قول المتن ينصرف مطلقة الى غالب نقد البلد والثالث
تحت وان اختلفت لنقود في آخره وحكم الداع ان الخيار للمشتري
في دفعها شيئا كما فصله في العارية **قوله** وصح في ما سمن شاعرا
اي ان الصاع ليس بقيد حتى لو فاك كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في
اشين او عشرة وعلى هذا فقوله المتن صاع بدل من ما بدل بعض من كل
وفيه من الخرازة ما لا يخفى **قوله** وبه لو بعده اي وصح في اكل بالجملة
للمشتري لو سمي جملة ففراها بعد العقد في المجلس **قوله** عندها راجع
لقوله او بعده فقط اي بعد المجلس وكلامه يقتضي ان للمشتري الخيار
عندها ايضا مع انه لا خيار عندها في هذه المسئلة اصلا **قوله** وبه
يفتي لاحاجة اليه مع ما ياتي من قوله ويقولهما يفتي تيسيرا فانه شامل
لمسئلي الصيرة والثالثة **قوله** فاذ رضى تفريع على قولنا في حنيقة فقط
لما علمت انه لا خيار عندهما **قوله** على الاصح قال في النهر فان سمي عدة
الغنم والذرعان او جملة الثمن اتفاقا للعلم بتمام الثمن التزاما في القول
ومطابقة في الثاني وفي المراج قال الحلواني الاصح انه ان علم عدد
الاغنام في المجلس لا ينقلب العقد صحيحا لكن لو كان كل منها على رضاء
يعقدا لبيع بالتعاطي واعلم به بان غرضها المشتري وذهب والبايع
ساكت **قوله** ولو سمي عددا لغنم اطلاقه بعم ما لو وقعت التسمية في
صلب العقد او بعده في المجلس وقد منعنا عن افتحانه في الثاني ليكون
بيعا بالتعاطي كذا في النهر **قوله** والضابط كلمة كل اي بعد تصريح
بانها الاستغراق افراد ما دخلت في المنكر واجزا في المعرف كما في
الصبي **قوله** ان لم تعلم نهايتها اما ان علمت فالامر فيها واضح كما اذا
قال كل زوجة طالق وله اربع زوجات مثلا فان كلاته فيها
قوله فان لم يتوعد الجهالة اختصارا بخلافه فان كلاته فيها
الجهالة الى منازعة **قوله** كمين وتعلق عبارة البحر كسالة التعليق
والامر بالدفع اما التعليق فكما لو قال كل امرأة اتزوجها واما الامر
بالدفع فكما لو قال ادفع عني كل شهر كذا او دفع الماسون كذا من شهر
لزم الامر **قوله** وكذا اي وان ادت الجهالة الى المنازعة **قوله**

فان لم تعلم في المجلس اي فان لم يمكن علمها في المجلس **قوله** كاجارة كماله
قال اجرتك دار كل شهر كذا انعقدت على شهر فقط **قوله** وكفالة
كالوكفل انسان بهذه الاجرة كل شهر كذا فكل شيء لزم المستاجر لزم
كفيله **قوله** واقرار كماله قال لكل درهم **قوله** وصحاه فيها في الكل اي
وصحى الصاحبان العقد في الثلاثة والصبرة في كل النعم وكل لا فقرة
قوله وان باع صبرة هذا مقابل قوله وفي مائة في بيع صبرة **قوله**
اخذا قل هذا راجع لما اذا كانت اقل وقوله وما زاد للبائع راجع لما اذا
كانت اكثر فهو شرب **قوله** على انه مائة ذراع بيان للمثلية **قوله**
لا تنفاد لغرو لان المشاهدة تنافيه والقبض يدل على الرضا فلا غرو
قوله او حمار اشارة الى انه لا فرق بين ما يجهل القسمة وما لا يجهلها
قوله من مائة ذراع لا حاجة اليه فان الباع فاسد عنده بي جملته
الذرعان اولا وانما ذكر ليصح قوله لا اسهه فانه لو لم يبي في جملة
السهم كان فاسدا اتفاقا وحينئذ يكون الفساد فيما اذا لم يبي
جملة الذرعان عنده مفهوما اولويا **فصل قوله**
الاصل الصواب اسقاطه لان الاصل هو لقا عدة فلا معنى لبيان
الاصل على قاعدتين وعبارة البحر لان الاصل ان ما كان في الدار تبعا
لها فهو داخل في بيعها انتهى وعبارة الدرر اعلم ان ههنا اصول
الاول ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا لا آخر **قوله** اغلاقها
جمع غلق بفتح غين **قوله** لا لا تغلق بضم فسكون **قوله** دخل الوائيل
الوئيل بالتحريك الجدل من الليف والوئيل نبت كذا في جامع اللغة
قوله ليفيد ان لا فرق اي لا فرق بين ان يسمى الزرع والتمر بان يقول
بعثك الاروز زرعها او بزرعها او الشجر وثمره او بعه او به وبين ان
يخرجه مخرج الشرط فيقول بعثك الاروز على ان يكون زرعها ان
وبعثك الشجر على ان يكون التمر كذا في المنع **قوله** وخصه الى الشرط
بطلت الاجارة اي وان عيني مدة لعدم العرف والعادة والحاجة كذا في
الدر المنقبي **قوله** كما حذرناه في شرحه ونصه لفساد الاذن بفساد
الاجارة وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه
معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت بشارته عبارة
عن الاذن **قوله** ان ياخذ اي المشتري **قوله** بمعاملة اي مساقاة كما
يأتي في باب المزارعة **قوله** على ان لما للبائع **قوله** وان يشتري اصول
الرطوبة اي مع اذن صاحب الارض ببقائها فيها واستيجارها منه مدة
معلومة كما لا يخفى **قوله** وفي كل شجار الموجود اي وفي ثمار الاشجار
يشترى الموجود **قوله** ويجل له اي بايع بضم ياء اي يبيع له البائع
الا نفع بما يوجد **قوله** يصح افرادها بان يوصى بها وحدها بدون
الرقة **قوله** دون استثنائها بان يوصى له بعبد دون خدمته

قوله بغير سبل البر متعلق ببيع **قوله** بلامانع بان لا يكون مشغولا
بجوز غيره **قوله** ولا حائل بان يكون بحضرة **قوله** او كان بعيدا
كان عليه ان يقول او مشغولا بجوز غيره **باب حيا والشرط**
قوله مبني في الدرر حيث قال علم ان الباع تارة يكون لازما
واخرى غير لازمة فاللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرطه وغير اللازم
ما فيه الخيار ولو كان اللازم قويا قدمه بشرطه كخيار الشرط والتعيين
والاراد بالاول ان يكون العاقد مخيرا بين قبوله اصل العقد ورده وازاد
بالثاني ان يشتري احد الشئيين او الثلاثة على ان يعني مائتا وقدمها
على باقي الخيارات لانها يمنع ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرقبة لانه
يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط
انواع فاسد وفا كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار او على اني بالخيار
ايا ما او على اني بالخيار ابدأ واخيرا فاقوله هو ان يقول على اني بالخيار
ثلاثة ايام فبادرونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار شهر
او شهرين فانه فاسد عندنا خفيفة وزفر واشافعي رحمه الله تعالى جاز
عندنا ان يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تهرق قال في البحر هو ثابت
بالنص على غير اقياس وحيث ورد النص به جعلناه داخلا على الحكم مانعا
له تقليلا لعماله بقدر الامكان ولم يجعله داخلا على اصل البيع لانه
عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار يقال فيه علة اسم ومعنى
لاحكاما والخالي عنه علة اسم ومعنى حكما قال اهل الاصول الموانع خمسة
مانع يمنع انعقاد العلة وهو حرية المبيع فلم ينعقد في المبيع المحل
ومانع يمنع تمام البيع بالغير ومانع يمنع ابتداء الحكم وهو خيار
الشرط ومانع يمنع خيار الرقبة للمشتري ومانع يمنع لزومه
كخيار العيب وقد حققنا في شرحنا على المشار ان تقسيمهم الموانع
مبني على قول ضعيف للاصوليين وهو جواز تخصيصه لعلل واما
على الصحيح من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها اصلا ففي كل موضع
عدم الحكم فانما هو لعدم العلة فتخالف الملك مع شرط الخيار انما هو
لعدم العلة لانها الباع بلا خيار وقوله فيها فيه خيار علة اسم
ومعنى لاحكاما مجاز على الصحيح لان الموجود فيه شرط العلة لاكلها
لانها لا تتم الا بالاصناف الثلاثة ان تكون مصنوعة وان تكون
سرخ وان يوجد الحكم عقبها بلا تراخ فنادام الخيار باقيا لم تتم
العلة فاذا سقطت تمت وتما م في تقرير الاحكام في بحث تقسيم العلة
الى سبعة **قوله** وخيار تعيين سياتي في هذا الباب **قوله** وغنى
سياق في المراجعة **قوله** ونقد سياتي في هذا الباب **قوله** وكينة
تقدم اول البيع **قوله** واستحقاق اي استحقاق بعض مبيع كذا في
وخيار العيب **قوله** وتقرير فعل كالتصريح على احدى الرويتين

كذا في البيع والمصراة هي ما كانت قليلة الدين وشدا لبايع ضررها ليجتمع
لبنها فيظن المشتري انها غير حرة الدين هذا والذي في الجمع ان الراي
في رجوع المشتري بالنقصان اما عدم الرد فرواية واحدة **قوله**
وكشف حالها اذا اشترى طعاما مججرا او انا وجعل قدره كما في الزواهر
وتقدم وبقي خيار التكشف كما مر في الصيرة **قوله** وخياره من جهة روية
ينبغي ان يكون الوضيفة كذلك **قوله** وفوات وصف مرغوب فيه
سياق في هذا الباب **قوله** واجازة عقد الفصول سياق هو الاثنان
بعده في فصل الفصول **قوله** ويفسخ باقالة وتحالف يأتين في بابها
قال في ما يشبه وكلها يباشرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ
به وانما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها
بنفسه وقد منافق النكاح في قسم الفرائد **قوله** ولو وصيا مثله
الوكيل كما في البيع **قوله** ولو بعد العقد ربما يتوهم اختصاصه بقوله
ولغيرهما مع انه جاز في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صح شرطه
ولو بعد العقد كان اولى **قوله** كثلثه او ربعه مثله ما اذا كانت
المبيع متعددا وشرط الخيار في ميعين منه مع تفصيل الثمن كما
سياق قبيل خيار التعيين **قوله** ولو فاسدا او لو كان العقد
الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان العقد في التركيب ان يقول صح
شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى **قوله** فالقول لنا فيه
لانه خلاف اصل كما في البيع وهو مكر مع ما ياتي في باب مناهة
على المذهب وعند محمد القول لمصلحة والبينة الاخر كذا في البيع
قوله او تايد مثله لتاقت بمجمل كما في البيع **قوله** على اظاهر
اي ظاهر الرواية وهو قول العراقيين وعند الخراسانيين موقوف على
اسقاط الشرط فبعضه من الرابع يفسد فلا ينقلب صحيحا
كذا في البيع **قوله** ومعاملة اي مساقاة **قوله** ورهن كان ينبغي
تقدمه على الخلع او تاخيره عن العتق لان قول الحق على الرجوع
للخلع ايضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي ان يذكر
الطلاق على مال ايضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع
وكان ان العتق على مال معاوضة من جانب العبد **قوله** لزوجة
ولا هن وقت لان العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف
الزوج والسيد فان العقد من جانبها وان كان لازما لكنه لا يحتمل
الفسخ لانه يمضي وبخلاف المرتهن فان العقد من جانبه غير لازم
اصلا وحينئذ فيجب ذكره في المقابل **قوله** ككفالة اي بنفسه او
مال وشرط الخيار للمكفول او للكفيل كما في المخرج **قوله** حواله اي اذا
شرط للخيار **قوله** وبراء بان قال ابراءك على اني بالخيار **قوله**
عند الثاني اي بناء على اصله من اشتراط الغلة لنفسه ولما افتوا

بقوله

بقوله هناك فينبغي ان يقتضي بها ايضا جواز اشتراطه **قوله** وطلاق اي بلا
مال للمعقوت وينبغي ان يكون الخلع بلا مال مثله **قوله** وقد كنت غير اقول
لم يغير فيه غير كلمة فان نظم الفهر كان والصلح والخلع مع الحوالة والوقف القسمة
والاقالة فغيره الى ما ترى على انها لم يستوفيا الاقسام **قوله** خلافا لروى
حيث قال انه يبيع شرط فيه اقالة فاسدة لتعلقها بالشرط واشتراط الصحيح
منها فيه مفسد فاشترط الفاسد اولى وهو القياس وجه الاستحسان
ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذا الحاجة مست الى الا فسخا عند عدم
التفقد تحزرا عن الماطلة في الفسخ فيكون ملحقا به **قوله** فلو ترك التفديع
لكان اولى قال في الدرر لم يذكره بالغاك ذكره في الوفاية اشارة الى انه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليتفرع عليه بل اراده عقبيه لانه
في حكمه معنى **قوله** مع خياره فقط لا وجه للتقييد فان الحكم كذلك
فيما اذا كان الخيار لهما وان ذكر فيما سياق وجعل الخيار لاجنبي وجعل
احدهما الخيار لاجنبي والاخر لآخر **قوله** يوم قبضه طرف قيمته **قوله**
كما لم يقبض على سومر لشرائه كما ان يقول البايع هذا الثوب لا يعشقر فقال
هاته فان رضيته اخذته كما في النهي **قوله** بعد بيان الثمن اي من جانب
البايع والمشتري كما في النهي **قوله** بالغة ما بلغت رد على الطرسوسي
حيث قال وينبغي ان لا يزداد على المسمى **قوله** واما على سومر النظر ان يقول
هاته حتى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضيته اخذته كذا
في النهي **قوله** مطلقا اي سواء ذكر الثمن او لا كما في النهي **قوله** مع خيار
المشتري فقط ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبي **قوله** كمن عباة
ابن الكمال اسلم المشتري الحق لان الخمر حينئذ لو جعل للمشتري يلزم
تملك المسلم الخمر وهو ممنوع عنه ولو فرض المسلم هو البايع وجعلت للمشتري
لا يلزم تملك المسلم الخمر ولا تملكها كما لا يخفى فيجب حمل الاحد على
المعنى **قوله** والزوائد اي سواء كانت متصلة او منفصلة وحينئذ
فيستغنى بها عن الكاف **قوله** ويضم الزم الزم فيصير المعنى استغنى
واحققه بتواضعك وفخم الناس وعظمته تتصدر في المجالس **قوله**
ولما رة لاحد اي لزم بلفظ تصدر ولا فالمسائل في المخرج **قوله**
ان يستوثق بكفيل الذي في المعنى ان ياخذ منه وكلا حتى اذا بداله
الفسخ رده عليه انه هو مثله في المخرج وغيره فلتراجع النسخ الصحيحة
قوله كما افاده بقوله هذا غلط لان ما في الحق تمام العقد بالموت
لا انفساخه **قوله** عاقد كان او غيره الاولي ان يراد بالغير لاجنبي لان
مسئلة ما اذا جعل المشتري الخيار للبايع او العكس قد ذكرت اول الباب
في قوله واحدهما وايضا فيما اذا جعل المشتري الخيار للبايع لا يكون
الخيار لهما بل للبايع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف
يصح قوله فان اجاز احدهما الى آخره ولذلك قال في البيع لو قال المصنف

ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لاجنبى صحيح كان اول شمله اذا كانت
الشارط البايع او المشتري وليخرج اشتراط احدهما للآخر فان قوله لفرع
صادق بالبايع وليس بمرد **قوله** باع عبد بن ابي شبيب مختلفين
سواء كانا قيمين او قيميا ومثليا واحترز به عما اذا كانا قيميا فقط او
مثليا واما المثليان فجعله في البحر من الثاني وفي النهر من الاول فتأمل **قوله**
وكذا لو كان الخيار للمشتري لو قال باع واشترى عبد بن كمال في النهر
لا تستغنى عن هذه الجملة **قوله** ومدة الخيار شرط اي ثلاثة ايام عند
الامام فان عين المبيع فيها وان مضت الثلاثة ولم يعين البحر على
التعيين وان شرط معه الخيار قلنا بوجوبه او لم نقل كان في مدة تخيرا
بين ان يفسخ البيع من اصله وبين ان يحجز واذا اجاز ثبت له خيار التخيير
الى ثلاثة ايام من وقت الاجازة كما في النهر **قوله** فرضي احدهما لا يرد الاخر
اتفاق اذ لو رده احدهما لا يحجزه الاخر ولم اره صرحا ولكن قوله لو رده
معيبا يدل عليه كذا في البحر **قوله** خلافا لما اتى به مع اغنية اخرى عنه
لان فصل المصنف بذكر ايو حمران الخلاف خاص بما بعدها **قوله** كما يلزم
البيع لو قال المصنف فيما قبله ولو اشترى او باع لا يستغنى عن هذه الجملة
قوله فرضي احدهما دون الاخر اي رضي احدهما او لا فليس للاخر الرد وكذا
لو ردا احدهما او لا ليس للاخر اجازة **قوله** فليس لاحدهما الا انفراد اجازة
اي بعد ما ردا الاخر **قوله** او ردا اي ليس لاحدهما الا انفراد اجازة
الاخر **قوله** اي حرقت كذا في تفسير الخبز وفيه ان الخبز مصدر فكيف يفسر
بالجملة وصاحب النهر ان ذكره لكن المفسر في الترجمة وهو ان خيارا واحترز
به عالم فعله احيانا فانه ليس بخيار **قوله** لا وصف ذلك لا يعرف ذلك
حقيقة كما في الدرر **قوله** ولو قال عند رده هذه المسئلة سوف خرج عن
موضعها كما لا يخفى **قوله** ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لانها فيه
ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع
الرد **قوله** في اثنين وثلاثين موضعها شرط رهن وكيفية واحالة
معلومات واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى
معلوم وبراءة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على الخيل بعد
ادراكها على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يسلم
الثن ورده بعيب وجيد وكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج
المبيع عن ملكه في غير الادى وا طعام المشتري المبيع الا اذا عيى ما يطعم
الادى وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون الفرس هلالجا
وكون الجارية ماولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل المشتري
فيما له حمل بالفارسية وحذوا لنقل وخر الخف وجعل رقعة على الثوب
وخياطتها وكون الثوب سدا سيا وكون السوق ملتوتا بسمن
وكون الصابون مخذا من كذا اخر من الزيت وبيع العبد اذا قال

من فلان وجعلها بيعه والمشتري ذي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم
مسجدا وبرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار الكل من الثانية **باب**
خيار الرؤية **قوله** من اضافة المسبب الى السبب الذي ذكره في الفسخ والبيع
ان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار
عند الرؤية انتهى وما ذكره من ان له الرد قبلها فالجواب عنه انه حق الفسخ
قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل بحكم انه عقد غير لازم لانه لم يقع
منه ما يجاز فسخه لوها فيه كالحققة في العناية وسيد كذا الشارح
قوله فليس في ديون كالمسلم فيه وكالمكلا والموزونات والدرهم
والدنانير اذا كانت غير معينة **قوله** ونفوذ كالدراهم والدنانير للعينة
قوله وعقود لا تنفس كالمهر وبدل الخلع وبدل المصلى عن القضا
قوله فلا يرد اذا رآه لانه لو رده يحتج الى الحل فيصير هذا كعيب
حدث عند المشتري وممن رده المبيع بعيب وخيار شرط رؤية على
المشتري ولو اشترى متاعا وحله لى موضع فله رده بعيب او شرط
او رؤية لو رده الى موضع العقد ولا فلا كذا في البحر **قوله** مطلقا يفسر
بلاحقه **قوله** ويأني في الدرر حيث قال اعلم ان ههنا وكلا بالشراء
وكلا بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل كن
وكلا عن بشر كذا في صورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا عن قبض
ما اشترته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عن قبضه
فروية التوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع وروية الثاني تسقط عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر اليه فحينئذ ليس له ولا للتوكيل
ان يرد الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط الخيار
فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض المناقص فلا
يملك اسقاطه قصدا لصيرورته اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه
فقبضه بعد ما رآه فالمشتري ان يرد وقال التوكيل بالقبض الرسول
سواء في ان قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري **قوله** الا في
اثنى عشر مسألة قال في الاشباه هو كالبصير الا في مسائل منها
لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا ولا يصلح
لشهادة مطلقا على المعتمد والفضاء والامامة العظمى والاديرة في
عينه وانما الواجب للحكومة وتكرام امته الا ان يكون اعلم القوم
ولا يصح عتقه عن كفارة ولم ارحم ذبحه وصيده وحضائنه
ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه واما حضائنه
فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا ولا فلا ويصلح ناظرا ووصيا
والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كذا في الاسعاف
قوله وكذا لو كان ملفوف في اسقط صدر عياره المخ وهو كذا لو
راى ثوبين ثم اشترى ثوبا ثمن متفاوت ملفوفين **قوله** في بيع بات

العبارة هكذا في النهروا الظاهر ان الرد فيه بالاقالة **قوله** بعد سقوطه
كما اذا اشترى فباع قبل الروية فرد عليه بسبب هو فسخ **قوله** لما جرى
قبيل الفروع **باب خيار العيب قوله** بكل تجارة
وصنعة يعني انه يعتبر في كل تجارة اهلها وفي كل صنعة اهلها **قوله**
كحلا يعني فاحرما او احدهما يعني اذا اشترى احد الحلالين من الآخر
صيما ثم احدهما او احدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع
بالنقصان **قوله** بخلاف خيار الشرط والروية اي حيث يكون لغير الرد
لعدم تمام الصفقة كما في البحر **قوله** وينبغي الرجوع بالنقصان اي في
مسئلة المحيط **قوله** كوارث شري من التركة كفا ووجده عيبا اي
فانه يمنع الرد ويرجع بالنقصان كما في البحر **قوله** ولو تبرع بالكلن اجنبي
لا يرجع يعني لو اشترى اجنبي كفا من ماله تبرعا للميت ثم وجد به عيبا
لا يرد ولا يرجع قال المقدسي في شرح الكنز ولو اشترى كفا للميت ثم وجد
به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها لتعلق حق الميت به ولا يرجع
بنقصان لعيب لاحتمال ان يفترسه سبع فيعود للملك المشتري فيتمكن
من الرد وما لم يقع يارسى عن الرد لا يرجع بنقصه قال في الخلاصة وكذا
لو شري ارضا وجعلها مسجدا فوجد بها عيبا لا يرجع بنقصه على قول
من يقول يعقد للملك المشتري اذا خرب ولا ناخذ به **قوله** عزيا
للقتية قال فيها وفي تمة الفتاوى للصغري باع عبدا وسله ووكل
رجلا يقض ثمنه فقالا لو كمل قبضته فضايع او دفعت الى الامر ووجد
الامر كله فالقول للوكيل مع عينه وبري المشتري من الثمن فلو وجده
عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البايع لعدم شئ القبض في رده ولا على
الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع
الضمان عن نفسه قال رضي الله تعالى عنه وعرف به انه اذا صدق الامر
الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الامر دون
القايض **قوله** والسرقه اي سوا او جبت قطعا ولا كما لياش والطار
واسبا بها كما اذا انقب البيت واطلاقه بعم الكري ايضا كما في الظهيرية
كذا في النهروا **قوله** ان من نوعه بان ضم في الوقت الذي كان يحكم فيه عند
البايع كما في النهروا **قوله** ينبغي نعم قال في الفقه وفي الفتاوى لا الظهيرية
هنا مسئلة عجيبه هي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول ف
الفرش كان له الرد ولو تعيب بعيب اخر عند المشتري كان له ان
يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم كبر العبد هل للبايع ان يسترد
النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ لا رواية فيها قال وكان الذي
يقول ينبغي ان يرد استدلالا بمسئلتي احدها اذا اشترى جارية
فوجد هات ذات زوج كان له ان يرد هات ولو تعيبت بعيب اخر يرجع
بالنقصان فاذا رجع ثم امانها الزوج كان للبايع ان يسترد النقصان

الثانية اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب اخر
رجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم برا بالمدواة لا يسترد ولا استرد
والبلوغ هنا لا بالمدواة فينبغي ان يسترد انتهى **قوله** واللوطة بها
عيب مطلقا لا يفسد انفسا كما في النهروا **قوله** ولو اشترى ذميا
استبعده في النهروا **قوله** ويعرف اي عدم الحيض **قوله** عند الثاني وعند
مجد اربعة اشهر وعشرون عن اي حنفية وزفرستان كذا في النهروا **قوله**
وعليه بنقصان ولا يرد ويراثه ليطهر لوجه نقصان الولاء ان يرد
نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهي الميراث فتأمل هذا وقال في المنس
لكن على الشارح المسالة بان ماليتها يكون مشغولا بها وتقدم الغنا
على المولى وهذا صريح في تخصيصه بما كان في رقبته وبه صرح مسكين
حيث قال لا يرد من الذي يطالب به في الحال لا المولى فانه ليس بعيب
كما في الذخيرة **قوله** كسل هو ثوب في العين يشبه غشاة كانها ثوب ليعتبر
بغيره في حر كذا في جامع اللغة **قوله** وخصوص بفتح عين الماء والصاد
مهلان صيق في معر العين وبابه طرب كذا في جامع اللغة **قوله**
والاصبعان عيبان اي فلا يبرأ ان كانت البراة عن عيب واحد كما في
الفتاوى الهندية **قوله** ان عد عيبا كقارن زرد وشرط نرج كما في النهروا
قوله بفعل غير البايع اعلم ان حدوث العيب عند المشتري شامل لما
اذا نقص عنه وحاصل ما اذا نقص المبيع انه لا يخلو ما ان يكون في يد
البايع او في يد المشتري فان كان الاول فعلى خمسة اوجه بفعل البايع او
بفعل المشتري او اجنبي او المعقود عليه او بافة مساوية فان بفعل
البايع خير للمشتري وجد به عيبا او لا ان شاء تركه وان شاء اخذه
وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع
الثمن وليس له ان يمسه ويطلب للنقصان ولو ينفقه البايع فيعد
جناية المشتري لاجل الثمن فالمشتري رده بالعيب ويسقط عنه الثمن
الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي والمشتري بالخيار
سعييا او لا ان شاء رضي به بجميع الثمن وان شاء اتبع الجاني بارشه
وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بافة مساوية او بفعل
المعقود عليه يرد به بكل الثمن او ياخذه وجده عيبا او لا ويطرح عنه
جناية المعقود عليه او لاقاة المساوية ولا يرد به بالعيب لانه يرد به
بعينين واما النقصان بعد القبض فان كان بفعله او بفعل
المعقود عليه او بافة مساوية لا يرد به بالعيب لانه يرد به بعينين
ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البايع ناقصا وان كان بفعل
البايع او الاجنبي يجب الارش على الجاني وانه يمنع الرد ويرجع
بحصة العيب من الثمن كذا في البحر اذا عرفت هذا فاعلم ان حدوث
العيب الآخر فرضه المصنف فيما بعد القبض حيث قال عند

المشتري وقد علمنا ان فيما بعد القبض يرجع المشتري بالنقصان في الصور
للمخس وانما استثنى الشارح فعلى البائع بعدم امكان الرد فيه برضى
البائع لكن يرد عليه ان الحكم في فعل الاجنبي كذلك فكان على الشارح
ان يقول بغير فعل البائع والاجنبي **قوله** بعد القبض لا حاجة
اليه لان الكلام فيه كما علمت **قوله** رجع بحصته اي بحصة العيب
الاول **قوله** فله اخذه اي مع ما طرح حصة النقصان من الثمن
بكل الثمن متعلق بقوله اورده فقط ولا حاجة اليه لانه معلوم لاختلاف
به بل ربما اوهى خلاف المراد من تعلقه بقوله فله اخذ كما لا يخفى
قوله مطلقا اي سواء وجد به عيبا او لا **قوله** فالقول للبائع لا معنى
لكون القول للبائع بعد ما برهننا فالصواب ان يقال ولو اختلفا في
الحدوث والقدر وقول البائع يعني ان المبرهن واحد منهما والبينة
للمشتري يعني اذا برهننا او اذ ابرهن احدهما وحده قبلت بيئته
قوله ومنه ما لو شراه تولية صورته اشترى عبدا مثله بمائة
ثم باعها ثم حدث به عيب عند المشتري لثاني وبيع عيب قديم فلا
رجوع بالنقصان لانه لو رجع صار الثمن الثاني نقص من الاول ونقصه
القولية ان يكون مثله الاول **قوله** او خالطه لطفه هذا سبني على
ما سياتي من ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن
ملكه ولا رجع فالاب لو قطع الثوب المشتري لولده الصغير لباسا
وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان لان التملك منه حصل
بمجرد القطع له وهو نائي في التسليم ولو كان الولد كبيرا رجع بالنقصان
لانه لم يصير مسلما اليه الا بعد الحياطة فكانت الحياطة على ملكه والتمتع
الرجوع بسبب الزيادة التي هي الحياطة قبل اخراجه عن ملكه فعند ذلك
لا تنفذ وتلك الحال يعني ان يخرج عن ملكه بالبيع او لا في جواز الرجوع
بالنقصان كذا في الشهر وقال في البحر لكان وقع التقيد بالحياطة في الثوب
الموهوب للولد في الهداية وهو احتراز في الكبير اتفاقا في الصغير
فانه بمجرد القطع له صار مملوكا له فلا رجوع وفي الكبير القطع والحياطة
على ملك نفسه فلما دفعه اليه بعد اخراجه عن ملكه بعد ما امتنع رده
شرعا فراجع كما في المعراج **قوله** او رضى به البائع يعني لو رضى البائع
بالرد لا يرجع المشتري بالنقصان بل اما ان يسكه من غير رجوع واما
ان يرد له ولا حاجة الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضى
البائع **قوله** وله الرد برضى البائع لان في الرد اضرا بالبايع لكونه خرج
عن ملكه سالما اي عن الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الا ان يرضى بالضرر
فيخبر المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا
وهذا المعنى لا يستفاد من الكتاب فالقول وله يرجع بنقصان لكان اول
كذا في الشهر **قوله** الا لما عيب اي لا عيب مانع من الرد فانه يتعين

الرجوع

الرجوع بالنقصان حينئذ كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا
خطا ثم ظهر انه قتل آخر عند البائع فقتله البائع بالجنايةتين
لا يجوز للمشتري على ذلك وانما يرجع بنقصان الجناية الاولى دفعا
للضرر عنه لانه لو رده على بايعه كان مختارا للقدار فيها وكذا لو اشترى
عصيرا ففجر بعد قبضه ثم وجد به عيبا لا يرد له وان رضى البائع وانما
يرجع بالنقصان كذا في الشهر **قوله** او زيادة اي او لزيادة مانعة
كما سياتي في نحو الحياطة **قوله** كانا شترى قصدي زيادة كان التنبيه
على ان هذه المسئلة من فروع المسئلة المتقدمة اعني بالوحد به عيب
آخر عند المشتري **قوله** فاطلع على عيب ذكرناه فيقيد ان القطع
لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر
فليراجع **قوله** لا فساد ما ليه اشار به الى الفرق بين هذه المسئلة
وما قبلها وهو ان الفسخ افساد للمالية لصحة المبيع به عرضة
للتلف والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كما
في الشهر **قوله** كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب اي بعد روية العيب
او قبله كما في البحر **قوله** لجواز رده مقطوعا يعني ان الرد بالقطع
غير ممتنع برضى البائع فلما باعه المشتري صار حاسبا للمبيع بالبيع
فلا يرجع بالنقصان **قوله** وخاطه اشار به مع ما عطف عليه
الى الزيادة المتصلة العيب المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف
الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والحبال فلا يمنع اخذه على الظاهر
قلت فالزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان
متولدة كالحبال فلا تمنع وغير متولدة منه كالصبيغ فمنع والمنفصلة
نوعان متولدة كالولد والثر والارش وقبل القبض لا تمنع وبعد
تمتع فيرجع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والعقل والهبة
فلا تمنع فاذا افسخ سلمت الزيادة للمشتري بمجانا **قوله** باي صبيغ
كان اي ولو اسود وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السواد نقصان
فيكون البائع اخذه وهو اختلاف زمان **قوله** ثم اطلع على عيب ذكر
ثم يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان
ووجهه ظاهر ويدل عليه ايضا كلام مسكين حيث قال ولم يكن
علما وقت الصبيغ واللت **قوله** اي الممتنع رده اشار به الى ان
امتناع الرد سابق على البيع فلا تأثير للبيع في امتناع الرد فلا يصير
به حاسبا فيرجع بالنقصان **قوله** بعد روية العيب فاذ ان لو
باعه في هذه الصور قبل روية العيب يرجع بالاول **قوله** او دلالة
ينظر لم يكن البائع بعد روية العيب رضاه دلالة **قوله** او
العبد قال في الهداية اما الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع حكمي
لا بفعله انتهى وقال في الفتح اما الموت فلان الموت ينتهي به والثاني

باتت نهاية يتقرر فكان بقاء الملك قائما والرد متعذر وقد اطلع على عيب
وذلك موجب الرجوع اذا امتناع الرد انما يكون مانعا اذا كان عن فعل
المشتري اما اذا ثبت حكم الشئ فلا وضا ثبت حكم الموت فلا يمنع
الرجوع بالنقصان واشتكل عليه ما اذا صنع الثوب احر واخوته
فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع بفعله واجيب بان امتناع الرد
في ذلك انما هو بسبب الزيادة التي حصلت في البيع حقا للشرع
للمرور شبهة الربا فكان ينبغي للمصنف ان يزيد فيقول لا بفعله لذي
لا يوجب زيادة انتهى وقاله في النهي ولا فرق في هذا اي موت العبد
بين ان يكون بعد رتبة العيب او قبله **قوله** او اعتقه قال في الهدية
واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع لان الامتناع بفعله فصار
كالقتل وفي الامتناع يرجع لان الاعتاق انتهاء الملك لان الادنى ما
خلق في الاصل محلل للملك وانما ثبت الملك فيه موقفا الى الاعتاق
فكان انتهاء فصار كالموت هذا لان الشئ يتقرر بانتهائه فيجعل كالموت
الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستلزام بمنزلة لا تعد النقل
مع بقاء المحل بالامر الحكيم **قوله** او وقف قال في البحر وشاربكا عتاق
الى الوقف فاذا وقف المشتري الارض بغير علم بالعيب يرجع بالنقصان في
جعلها مسجدا واختلاف والمختار الرجوع بالنقصان كذا في جامع الفصول
وعليه الفتوى كافي البرازية واذا رجع بالنقصان سلم له لان النقصان
لم يدخل تحت الوقف كذا في البرازية ايضا **قوله** قبل علمه بعيبه
ظرف لا اعتقه وما بعده **قوله** او كان طعاما فاكله وبعضه قال في
الهدية واما الاكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع
استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا لبس الثوب حتى تخرق لهما انه صنع
في المبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد بفعله فاشبه الاعتاق ولما ان
تعدا الرد بفعل مضمون منه في المبيع فاشبه البيع والقتل ولا
معنى بكونه مقصودا الا يرى ان البيع ما يقصد بالشر ثم هو بمنع
الرجوع وان اكل بعض الطعام علم بالعيب فكذا الجواب عندنا
حنيفة رحمه الله تعالى لان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض
وعنه انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنه انه يرد ما بقي لانه
لا يضره التبعض انتهى فقوله ثم علم بالعيب يدل على ان الرجوع
فيما اذا اطعمه عبده او مديره او ام ولده وليس الثوب حتى تخرق
مقيد بما قبل العلم بالعيب فلو اخرج الشارح قوله قبل علمه بعيبه
عن قوله وليس الثوب حتى تخرق ليكون قيدا في المسائل العشر
لكان اول **قوله** او اطعمه عبده او مديره او ام ولده انما يرجع
في هذه المسائل لان ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمديرة وام
الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا

فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتاق بخلاف
ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما ساقى حيث لا يرجع لان فيه
حبس المبيع بالتمليك من هؤلاء فانهم من اهل الملك **قوله** استحسانا
تبع فيه البحر الذي في الهدية والعناية والفتح والتبيين ان
الا استحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليجرب **قوله** عندها
يوهمان الخلاف جار في جميع المسائل المتقدمة او في الاخيرة فقط
مع انه لم يدكر الا في اكل الطعام كله وبعضه وفي لبس الثوب كما علمت
من النقول المتقدمة **قوله** ولو في عاتين قال في ايضا كصلاح
والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان
كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقايق
والخانية **قوله** وسبحي في هذا الكتاب **قوله** يرجع القياس الى
الذي هو قولهما وهو الرجوع بالنقصان وهذا رجوع منه الى الحق
من حيث لا يدري **قوله** ولو اعتقه على يد اي لا يرجع لانه
حبس بدله وحبس لبدل كحبس لبدل وعن ابن حنيفة انه
يرجع لانها ملك الملك وان كان بعوض كذا في الهدية **قوله** او كاتبه
هي بمعنى الاعتاق على مال كافي البحر فالكلام فيه مغف عن الكلام فيها
قوله او قتله هذا في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف انه يرجع
لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم دين او فصار كالموت حقا
انفه فيكون انهاء ووجه الظاهر ان القتل لا يوجد الا مضمونا
وانما يسقط الضمان هنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد به
عوضا بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان لاحالة كاعتاق
المعسر عبدا مشتركا **قوله** طفله ليس بقيد بل المصريح به في البحر
والفتح لولد الصغير والكبير والعلة وهي اهلية الملك كما قد سناه
تتاهما **قوله** في الرمز الى رمز الحقايق شرح كذا في الحقايق **قوله**
لكن ذكر في الجمع هو الحق ولا يربق فرق بين هذه المسائل والمسائل
المتقدمة كما لا يخفى **قوله** ولا اصل افيد من هذا ما ذكره الزيلعي
حيث قال ولا اصل في جنس هذه المسائل ان الرد متى امتنع بفعل
مضمون من المشتري كالقتل والتمليك من غير امتنع الرجوع
بالنقصان ومتى امتنع لامن جهته او من جهته بفعل غير مضمون
كالهلاك باقفة سماوية او انقص او زاد زيادة مانعة من الرد
او الاعتاق او توباعه كالتدبير والاستلزام لا يمنع من الرجوع
بالنقصان **قوله** وفيه الفتوى على قولهما في كل مكر مع ما قرره
قرينا **قوله** شري نحو بيض الظاهر ان الفرق بينه وبين مسألة البعير
المتقدمة ان فساد مال البعير ناشئ عن فعله فلا يرجع وهنا
سابق على فعله فتأمل **قوله** ولو وجد اكثره فاسد العيان مختلفة

قال في المصدق بكونه وجد المبيع فاسد لانه لو وجد البعض منه
 فاسدا فان كان قليلا جازا لبيع وان كان كثيرا بطل عنده في البيع
 وجاز عندهما في حصة المبيع منه وفي النهاية المصح قولهما
 لان الثمن ينقسم على الاجزاء لا على القيمة والقليل لا يخلو عنه الجوز
 عادة كالواحد ولا اثنين في المائة كذا في الهداية وهو ظاهر في ان الواحد
 في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي ثلاث عفو
 يعني في المائة **قوله** وهذا هو اشتراط القضاء بالرد **قوله** مطلقا
 اي بقضاء او برضا **قوله** في غير العقار ما فيه فلا بد من التفصيل
 بين القضاء والرضا سواء كان قبل القبض وبعده **قوله** كالرد بغير
 روية او شرط اي في انه يرد مطلقا **قوله** وهذا في غير التقدي قال في
 البحر وقيد بالمبيع وهو العيني احتراز من الصرف فانه يجعل فسخا
 اذ ارد بيع لا فرق بين القضاء والرضا لانه لا يمكن ان يجعل
 بيعا جديدا لان الدينار هنا لا يتعين في العقود فاذا اشترى
 دينار بدينار ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري ثانيا بالدينار
 عيبا ورده على المشتري بغير قضاء فانه يرد على بايعه لما ذكرنا
 في المحيط والثانية وفي الكافي البيعان هنا واحلان المعيب
 ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البايع فاذا رده
 على المشتري يرد على بايعه اما هنا البيعان موجودان فاذا قيل
 بغير قضاء فقد رضى بالمعيب فلا يرد على بايعه **قوله** وجنون
 هذا على القول الضعيف المنقول عن العيني فيما تقدم **قوله**
 قلت هذا يقتضي ان هذه المسألة من زيادته مع ان الخمسة في
 البحر والنهر والفتح **قوله** وما في الحاوي من انه اذا امسكه بعد
 الاطلاع على المعيب مع قدرته على الرد كان رضى **قوله** قال نعم صوابه
 فقال نعم **قوله** ولو قال لا لا عبارة البحر وفي البرازية لو قال له
 ابيع بعد الاطلاع اتبعها قال نعم لزم ولا يمكن من الرد قال
 الشيخ وينبغي ان يقول بطل قوله نعم لان نعم عرض على البيع ولا
 تقرير ملكه انتهى وهكذا في المنع فليج **قوله** لم يعلم به الا بعد
 القبض هذا لا يناسب الا ما اذا وجد المعيب بالمقبوض كالاختفي
قوله او مسها او قبلها بشهوة كذا في البيضاية لانه لم يذكر
 المس بشهوة ولكن قال في البرازية قال التمر تاشي قول الخرسى القليل
 بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالمعيب كذا في الشربلية
 اقول فينبغي ان يكون المس بشهوة كذلك ويدل على هذا الحمل تعليلهم
 بانه استوفى مائة ما وهو جزؤها لان ذلك في لوطن فقط **قوله**
 ولو الواطن زوجها قال في الشربلية ولو كان لها زوج فوطئها
 عندا لبايع ثم عند المشتري لا يرجع بالنقص اي ويردها لان هذا

الوطي لا يمنع الرد وان لم يبطأها الا عند المشتري فان كانت بغير الرجوع
 بالنقصان لنقصان العين بزوال العذرة وان كانت ثيبا لم يذكر في الاجل
 انه يمنع الرد ام لا وقيل يمنع فلا يرجع بالنقصان مع امكان الرد كما في
 البديع **قوله** فبانت ثيبا اي بوطي المشتري لوافق ما قبله وحديث
 فاني الحاوي والملتقط محمول على ما اذا علمت الشيوعية بغير الوطى وقال في
 الشربلية البكارة لا تتحقق بالبيع حتى لو وجد هائبا لا يمكن من الرد
 اذ لم يكن شرط البكارة فقدمها من باب عدم وصف مرغوب فيه لا من
 باب وجود العيب كما في الفسخ وقال في البرازية وقاضي خان اشتراها
 على انها بكر فعلم بالوطى عدم البكارة فلما علم تزوج بلائث من ساعته رد
 وان ثبت بعد العلم لا **قوله** مع النقصان اي مع بدل النقصان قال في البحر
 ولو زال الحادث كان له رد المعيب مع النقصان وقيل لا وان كان بدل
 النقصان قائما رد ولا كذا في القنية **قوله** على الاظهر قال العاردي
 في فصوله عن المحيط كان ظهيرا الدين المرغيبا في بغي عدم النقصان
 ينظر قوا الى عدم مذهب اصحابنا انتهى وسند كره في كتاب القضاء ان
 شاء الله تعالى كذا في الشربلية **قوله** وفسد عندا لثالث لان الكراهة
 لا يحتمل الاضافة فكان شرط فاسدا ولا في يوسف ان الغرض ايجاز البيع
 على وجه لا يتحقق فيه سلامة المبيع من العيب **قوله** بشرطه اي بالينة
 او باقرار البايع او تكوله **قوله** عنده اي عند البايع الاول **قوله** بخلاف
 المشاه المصرة هي ما كانت قليلة الدين وشدا لبايع ضررها ليجمع لبيها
 فيظن المشتري انها غريرة الدين كما قدمناه في خيار الشرط **قوله** فلا يبر
 مع لبيها اوصاع من غرور وقال الشافعي يجوز له ان يرد هاسع لبيها ان كان
 قائما ومع صاع من ثمان كان هالكا قليلا كان الدين او كثيرا كذا في ابن
 الملك **قوله** على المختار هو رواية الحاوي وفي رواية الاسرار لا يرجع لا
 المشتري لم يصرفه وراي قول البايع بما غر بغير ضررها وغفل عن
 تفليسها وجه الاول ان البايع بفعل التصرف غير المشتري فصار كما اذا
 غر بقبوله انها لبونة كما في ابن الملك **قوله** لما مرى من التيقن بكذبه
قوله ولا يصح تكوله واقراره المناسب ان يقول ولا يصح تكوله لانه
 اما بذل او اقرار ولا يصح بكذبه ولا اقراره **قوله** ويرد النقصان لفضل
 الى محله اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من اربعة الاختصاص
 يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فاما كان
 منه كذا في الدرر **قوله** على ان يدفع البايع الدراهم الاولى تنكبر الدراهم
قوله الاولى الايسر عبارة النهر عن الوالوجية المسك وهي اولي لعمومها
 التاجر باب **البيع الفا سد قول** فيخرج التراب
 اي اذا لم تعارف بيعه ولا فبعض التراب ببيع ويدل عليه ما سياتي من
 الرجوع اذا اختلط بتراب جاز بيعه **قوله** ما في البطن من الخبز قال في

المخ ويجب أن يجعل ههنا على ما سيكون والكان حلا وسيا في أن بيع
الحمل فاسد لا باطل هكذا قرره من لا خسر لكن في البحر قال عند قول الكثر
والكل والنتاج أي لا يجوز بيعهما وكل من سكن الميم بمعنى الجني والنتاج
حبل الحيلة والبيع فيها باطل **قوله** فكيف يراد به حينئذ يعود إلى ملك
الباقي أو ورثته عند محمد كما تقدم في الوقف **قوله** خلا فالماضي به
المنلا أبو السعد قال في التبركيل قد علمت أن الأصح في الجمع بين الوقف
والملاك أنه يصح في الملك وقيد بعض موالى الروم وهو مولا أبو السعد
جامع اشتات أعلوم تغده الله تعالى برضوانه بما لا يحكم بلزومه
فا فتى بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصنفين
وسمهم شيخنا الأخ الأمان قال في شرحه هنا يريد عليه ما صرح به قاضي
خان من أن الوقف بعد انقضاء شمع دعوى الملك فيه وليس هو كالحمل دليل
أنه لو ضم إلى ملك لا يفسد البيع في الملك وهكذا في الظهيرة وهذا لا يمكن
تاويله فوجب الرجوع إلى الحق وهو إطلاق الوقف لأنه بعد انقضاء
وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه أما بشرط الاستدال
على الحق به من قول أبي يوسف أو يورد غصب عليه ولا يمكن أن يزعم
ويحذف **قوله** ولو باع قرية قال في البحر وفي المحيط قيل يصح
في الملك وهو الأصح واستشكله الشارح بأن المسمى كالحمل فكيف يجوز
البيع فيما ضم إليه ولا سبيل لهذا إلا إذا جعل استثناء للمسمى فيكون
كأنه باعه غير ماضع المسجد **قوله** وما له خطر لعدم كنتاج النجاس
والكل والنجس في المزرع والتم والزرع قبل الظهور والبرق في البطيخ والنوى
في التمر واللحم في الشاة الحية والشحم والألية فيها وأكارعها وراسها
والسجور في السمسم كذا في المخ **قوله** بيع المضطر هو أن يضطر الرجل
إلى طعام أو شراب أو لباس أو غيرها فلا يبيعها إلا بأكثر من ثمنها
بكثر وكذا في الشراء منه كذا في المخ **قوله** إذا دخل بنفسه استثناء
منقطع من قوله أو صيد ثم التي يعني أنه لو صيد فالتي في مكان لا يؤخذ
منه إلا بحيلة كان فاسدا وأما إذا دخل بنفسه ولم يسهل دخله يكون
باطلا لعدم الملك بقدرينة قوله فلو سده ملكه **قوله** ولم يخرج بركة
قال في البحر وأعلم أن في مصر بركة صغيرة كبركة الفهدة تتجمع فيها الأسماك
هل تجوز إخراجها لصيد السمك منها نقل في البحر عن أبي بصير عدم
جوازها ونقل أوله عن أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد قال
كُتِبَ إلى عمر بن الخطاب في بركة يجمع فيها السمك بأرض العراق إن
يؤجرها فكتب أن يفعلوا وما في الأصح بالقبول بعد لفظة **قوله**
أما قبل صيده أصلا فباطل ينبغي أن يكون هذا إذا باعه بالنقد من
أما بالعرض ففاسد كما تقدم في السمك **قوله** صح قال في الفتح لأن المعلوم
عادة كالتوقع وتجنز كونها لا تعود أو عرض عدم عودها لا يمنع جواز

البيع كيجوز هلاك البيع قبل القبض ثم إذا عرض هلاكه انفسخ كذا
هنا إذا فرض وقوع عدم المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ انتهى قال
في البحر وأقول فيه نظر لأن من شرط صحة البيع القدرة على التسليم
عقبه ولذا لم يجز بيع الأبق انتهى قول فرق ما بين الحمام والأبق فإذا عاود
لم تقض بعوده غالبا بخلاف الحمام وما ادعاه من اشتراط القدرة
على التسليم عقبه أن أراد القدرة حقيقة فهو ممنوع والأشترط
حضورا لم يبيع مجلس العقد واحد لا يقول به وإن أراد به القدرة حكما
كما ذكره بعد هذا فالحق فيه كذلك الحكم للعادة بعوده **قوله** والملازمة
هي أن يتساو ما سلعة ويتفقا على أنه إذا مسها لمشتري فقد باعها منه
وقس عليها أخوها **قوله** لوجود القارأي بسبب تعليق المليك **قوله**
هذه الأفعال **قوله** الأمان سبق ذكرها لثمن فإن لم يسبق في باطلة **قوله**
الناس شركاء في ثلاث قال في البحر ومعنى الشركة في الماء الشرب وسقي
الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة وفي الكيلان
له أحشاشه وإن كان في أرض مملوكة وإذا منعه ربا أرض كان عليه أن
يحششه له أو يستقي يدفعه له إذا طلب وفي النار لا مصلاة بها ولا يحجب
الشيء لا أخذ البحر **قوله** وما في الأشياء تحريف الذي في الأشياء موافق
لما هنا وهذا نصه بيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم أنه عنده ولولده
الصغير كما في الثانية انتهى وصاحب البحر يتعرض للأشياء بالأحكام
بالتحريف على ما في بعض نسخ الثانية المنقول في البحر وهذا نصه ووقع في
الثانية في بعض النسخ على هذا الحكم وفي بعضها كما ذكرنا وهي لمعول
عليها وكان الأولى تحريفه وطيطلع صاحب البحر على الثانية فحزم
بالأولى انتهى فكان على الشارح أن يقول وما في بعض نسخ الثانية من
جواز البيع وبطلان الهبة تحريف **قوله** ولو في وعاء أراد به الفرق
بينه وبين لبن الشاة فإنه يجوز بيعه إذا كان في وعاء ولا يمكن في
الضرع **قوله** على الصحيح وقيل يجوز أكله لأنه طاهر كجمل الشاة المذكور
كما في المخ **قوله** منها هنا من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف إلى الضمير
وهنا اسم مكان مجازي مبني على السكون لتضمنه معنى الإشارة في
محل نصب محذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا
لأنه لا تضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما
هنا كان أولى **قوله** كما بسطه المصنف معزيا إلى العمادية الذي في المخ
عن العمادية أن المسائل سبع غير أربعة المربعة وهذا نص العمادية
الدناير تجري مجرى الدراهم في سبعة أشياء أحدها إذا كان على
الرجل دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد الفقير
دناير كان له أن يصر فيها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك
في غير الدناير قلت يعني عندنا في حقيقة وعندهما في غير الدناير

أيضا والثاني إذا كانت المضاربة دراهم كانت رب المال أو غير المضاربة
عن المضاربة وفي يده دراهم أو دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بها
شيئا ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان في يده مال آخر سوى الدنانير
من المروضة والمكيل والموزون كان له أن يتصرف فيه حتى يحوله إلى
رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري به من الدراهم
والثالث إذا كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشتري متاعا
بكيل أو وزن لزم المضارب دون المضاربة ولو اشتري بالدنانير كان
الشر على المضاربة وهكذا ذكر المسئلة في باب ضياع مال المضاربة من
مضاربة الأصل غرامة ذكر هذا على قوطها ولم يذكر قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فإنه قال فالقياس أن يكون مشتريا لنفسه لأنه اشتري
بما ليس في يده من مال المضاربة ولكن أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى استحسنوا أن يجعله على المضاربة قال وكذا لو كانت الدنانير
فاشتري بالدراهم وصرفها فنقد الدراهم ولا تشبه الدراهم والدنانير
ما سوى ذلك لا ينما في الحكم في المضاربات والشركات جعلها كجس واحد
ولهذا لو كان رأس المال دراهم صح فسخها على الدنانير وعلى العكس
فصار كما لسود مع البيض والصالح مع المنكسر والربع إذا باع
ثوبا بدين دراهم نسيئة ثم اشتراه بشئ من المكيل أو الموزون أو المروضة
وهو أقل قيمة من الثمن الأول جاز ولو اشتراه بدنانير وهي أقل
قيمة من الدراهم لم يجز والخامس إذا اشتري ثوبا بعشرة دراهم
فباعه باثني عشر ثم اشتراه بدنانير لا يبيعه من حاجة لا يحتاج إلى
أن يحيط من الدنانير بربه وهو درهمان في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا يدرك ذلك إلا بالحزر والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكيل
والوزن والمروضة بابعه من حاجة على الثمن الثاني كله من غير خط والسابع
لو اختبر الشفع أن المشتري اشتري الدار بالف درهم فسلم الشفعة
ثم تبين أنه قد اشتراها بدنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر بطلت شفعة
وإن كان الشرا بمال آخر لم يطل ولو كان الشرا بعبد أو شئ من ذوات
القيم إن كانت قيمته مثل ألف أو أكثر بطلت شفعة وإن كانت
أقل لم تطل الشفعة لأن هنا يأخذ بالقيمة وفي الأول بالمثل والسابع
إذا أكره الرجل على أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسين دينارا
قيمته ألف درهم كان البيع على حكم الأكره ولو باعه بكيل أو وزن
أو غرض لم يكن البيع على حكم الأكره ورأيت في بعض الكتب الفقهية
القديمة أن الدراهم والدنانير جسد واحد عند ابن أبي ليلى مطلقا
وعندنا في بعض الأحكام كذلك كالزكاة وقسم المتاع ووارث
الحنايات وكذلك في الشركات إذا كان مال أحدها دراهم ومال الآخر
دنانير وكذلك إذا كان رأس مال المضاربة دنانير فاشتري بها المضارب

دراهم لا يملك رب المال منبه انتهى كلام العاديه وليس فيه كما ترى
مسئلة المضاربة ابتداء فيه لانتها وهو الثاني والثالث قول
العاديه في الخامس ولا يدرك ذلك إلا بالحزر والظن لأنه يحتاج إلى تقويم
الدنانير بالدراهم وهو موجود ومبنى المراجعة كما ختينا على اليقين بما قام عليه
لتنسفي شبهة الحيازة وقولها في السادس وإن كان الشرا بمال آخر لم يملك
الآخر المكيل والموزون بقرينة قوله وإن كان الشرا بعبد **قوله** كل غرض
مجانا يعقد لا يحمل هذه الجملة هنا وسنأتي بعينها في محلها وهو فصل المتفرق
في المبيع والتمن عقب باب المراجعة **قوله** لأنه طارئ لأنه قابل للتمن
بالمبيعين وهي مقابلة صحيحة إذا لم يشترط فيها أن يكون بازا ما باعه
أقل من الثمن الأول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فصار البعض
بازا ما باع والبعض بازا ما لم يبيع ففسد البيع بازا ما باع ولا شك في
كونه طاريا فلا يتعدى إلى الآخر كذا في العناية **قوله** ويمكن الاجتهاد
أي لخلاف الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** كما لو عرف قدر وزنه أي كما يجوز
شرط أن يطرح مكان الظرف عشرة ارطال إذا كان وزن الظرف عشرة
ارطال **قوله** لأنه قابض أو منكر قال في النهر لأنه اعتبر اختلاف في
تعيين الزق المقبوض فالقول قول القابض وإن في قدر المبيع المقبوض
رجع إلى الاختلاف في قدر الثمن والقول فيه للمشتري لأن الزيادة
والاختلاف في الثمن وإن أوجب التحالف ألا أن محله ما إذا كان قصدا
لا ضمانا كما هنا لوقوعه في ضمن الاختلاف في الزق والفقه في الاختلاف
الابتداء في الثمن إنما يوجب التحالف ضرورة أن كل واحد منهما يدعي
عقدا آخر وما الاختلاف بناء على اختلافها في الزق فلا يوجب اختلاف
في العقد فلا يوجب **قوله** وفي الشربلية عن الحائنة لا يصح
نقل في الشربلية عن الحائنة الصحة عن مشايخ بلخ فهاهنا بناء
عليه **قوله** وليس لهم قال الأما تقاسم قال الشربلية في شرحها
في النوادر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة بخراقة ليس لصاحبها
أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما بينهم لأن
الطريق أعظم إذ أكثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة
حتى تحفر الزحام وكذا اليسر لهم أن ينصبوا على رأس سكتهم دربا أو
يسدوا رأس السكة للحاجة المذكورة وفي بيع الكل إشارة إلى صحة
بيع واحد نصيبه من الطريق لأن حق العامة لا يطل ببقايتها
بخلاف اقتسامها وكيفية لا يملك المشتري الحصه المروحة حتى يشتري
دارا ببيع طريقها انتهى وفي قوله إشارة إلى صحة بيع واحد منافاة
لقوله ولو اجتمعوا على ذلك فتأمل **قوله** وما من أرض ليس يملك
بيعها قال الشربلية أي أرض لا يملك بيعها لغير شريك ولو باعها
من شريك ففي جوازها نظر الجواب هي السكة الخاصة لا يملك أحدهم

البيع من غيرهم وفي بيعها لبعضهم هل يجوز قال المصنف اوقف
 على الجواب فيه واليه اشار بقوله ثم لو منه ينظر قال الشارح انما
 يجوز بيع الطريق بالتبعية دون الافراد **قول** والمهرجان قال
 القهستاني والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف اعني اليوم
 السادس عشر من مرمهه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرين من
قول وصوم النصارى قال القهستاني وصوم النصارى سبعة وثلاثون
 يوما في سنة ثمانية واربعين يوما فان ابتدأ صومهم يوم الاثنين الذي
 يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع بين ثلثي شباط وثامن اذار
 ولا يصومون يوم الاحد يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين
 ويكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك انتهى راي في موضع
 ان فطرهم يوم الاحد الذي بعد الاربعين الذي بعد الخامس عشر من
 الشهر العزى الواقع غرة في اذار **قول** قبل حلوله وقبل الافتراق
 هذا يقتضي انه لو حل الكحل قبل الافتراق تأكد الفساد وهو ظاهر
قول الاصل الجامع مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره **قول** فلم يكن الحاجة
 الى هذا المحترز والذي بعده لمجيئهما قريبا **قول** عبر ابن الكمال باذن
 ما ينع قاله في شرحه انما ذكر اذن دون الرضا اذ لا عبرة برضاه في
 البيع الفاسد على ما استصف عليه في كتاب الاكرام انتهى يعني ان بيع المكره
 من جملة الفاسد لا راضا فيه **قول** بان قبضه في مجلس العقد بصحة
 تصويره للاذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا
 قبضه لبايع الثمن وهو ما يملك به فانه يكون اذا قاب القبض دلالة كما في النهي
قول ولم ينفه لاحاجة اليه فان قوله باذن بايعه معنى عنه وما
 ذكرها في عبارة الاصلاح وغيرها وهي قوله باذن بايعه صريحا ودلالة
 كما اذا قبض في مجلس عقد ولم ينفه انتهى ففي محله لانها من تمة قوله كما
 اذا قبض في مجلس عقده **قول** ولم يكن فيه خيار شرط اما لو كان فيه خيار
 شرط فلا يفيد الملك بالقبض لانه لا يفيد في الصحيح مطلقا اتفاقا ففي
 افساد اول وينبغي افادة الملك بالقبض عند سقوط الشرط كما لا يخفى
قول بيع الهازل لاحاجة الى استثنائه لما قدمه اول البيوع من ان باطل
 غير معتقد اصلا وبينا هناك الفرق بينه وبين المكره **قول** وفي ثواب
 عبارة البحر ان لا با اذا اشترى من ماله لانه الصغير فاسدا او باع كذلك
 فاقبض لا يكفي ولا يملكه الا بقضه واستعماله كذا في المحيط ولم يطهر لي
 تصويرهما فتأمل **قول** والمقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به قال
 النهي وفيه ايماء الى انه ليس مقبوضا له حتى لو كانت ودیعة حاضرة
 ملكها كما في جميع التعاريف وهل التخلية قبض خلت في الروايات والاصح
 انها ليست قبض كذا في المحتجى العمانية وفي الخلاصة التخلية كالقبض
 في البيع الفاسد في بيع الجامع الكبير وصح في الثانية واقول يجب ان

يكون

يكون ما في جميع التعاريف يخرج على ان التخلية قبض ولا يقدر بكونها
 حاضرة ولا فقد من قبض امانة لا يتوب عن قبضه لمبيع فتنبه لهذا
قول ويكون امتناعا الا في اسقاط قوله ويكون يكون قوله امتناعا
 مفعولا له كما عدنا **قول** واذا اصرحها عبارة البرازية صريحا
 والمشتري كما في المنع والمحرر **قول** والا فلا حتى ان المشتري فاسدا اذا
 وهب المشتري من غير بايعه او باعه فوهبه ذلك الرجل للبايع الاول
 وسله لا يبرأ المشتري عن قيمته حيث لم يصرا لعين واصل الى البايع
 بالجملة المستحقة لما وصل اليه من جهة اخرى كذا في المنع **قول** وتامه
 في جامع الفصولين حيث قال والمهد لوعينا فوهبه من غرض وجهها
 وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلزوجها نصف قيمة
 المعنى عليها ولو وهبه من زوجها والمسئلة بجالها لا يرجع عليها
 بشئ آخر كما في المنع **قول** بعثته الضمير للمشتري كضمير بامر **قول**
 وكذا الوامر اي امر المشتري البايع **قول** وما في الثانية على خلاف هذا
 حيث قال اذا اشترى عبدا فاسدا فاسدا فقال البايع قبل القبض عتقه
 عني فاعتقه البايع عنه كان العتق عن البايع دون المشتري وكذا
 لو اشترى حنطة شرا فاسدا فامر بايع بطحنها فطحنها كان الرقيق
 للبايع وكذا لو كان شاة فامر بايع بذبحها فذبحها كذا في المنع **قول**
 وما في جامع الفصولين على خلاف هذا حيث قال ولو وقع فاسدا وجعله
 سجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين كما في النهي **قول** غير صحيح حله في
 النهي على احدي الروايتين وهو اول من التغليب **قول** الا في اربع
 قال في الاشياء العقد الفاسد اذا تعلق بحق عبد لم يرفع
 الفساد الا في مسائل آجر فاسدا فاجر المستاجر صحيحا فلا يرفع
 المشتري من المكره لو باع صحيحا فلكره نقضه المشتري فاسدا
 اذا آجر فلا بايع نقضه وكذا اذا زوج انتهى وانت خبير بان كلام الحق
 في تصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناءه الا في الغم دخولها
 وكذا الثانية لاحترار المتى عنها والصورة الثالثة والرابعة
 ذكرها الشارح حيث قال غير جارية ونكاح **قول** كما جاز في رهن
 اي فاسدين **قول** وعقد صحيح هذا غلط قال في النهي وعلم ان
 اطلاق الكتاب مقيد بما اذا كان الثمن منقورا اما اذا لم يكن كما اذا
 اشترى من مدينة عبدا بدين سابق شرا فاسدا وقبضه بالاذن
 فاراد البايع اخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حبسه لا يستيف
 ماله عليه من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على
 هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الايجاب الثلاثة **قول**
 والفرق في كافي قال في البحر والفرق ان البيع اذا اضيف الى الاراء
 لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب المديون على المشتري

مثل الدين صار الثمن قصاصا لا استولاهما فذروا وصفا فيصير
 البايع مستوفيا ثمنه بطريق المقاصة فاعتبر بالواسط في حقيقة
 وشم للمشتري حق حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن فكذا هذا وفي الفساد
 لم يحل للمشتري بل يجب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير
 مقدرة لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ لان القيمة قد تكون من جنس
 الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البايع مقدرا للمقاصة انما تكون
 عند استواء الواجب وصفا ولذا لا يجب المقاصة بين الحال والمحل
 والجيد والردى واذا لم تقع المقاصة لم يصير البايع مستوفيا الثمن
 أصلا فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن
 باطلا بان استقرض الفاء ورهن امرأته او ماله ان يسترد قبل قضاء
 الدين لعدم انعقاد الكل من الكافي شرح الوافي **قوله** او المستقرض
 بان استقرض قرضا فاسدا واعطى به رهنا **قوله** فاسدا راجع للثلاثة
قوله وانما طاب جواب سؤالي بردي قوله وهو الاصح تقديره
 اذا كان الاصح تعيين الدراهم في بيع الفاسد وجب ان لا يطيب
 للبائع ما ربح فاجاب بانه انما صاب له الربح لانه ناشئ من الثمن
 باعتبار العقد الثاني والثمن في العقد الثاني غير متعين **قوله** لا على
 الرواية الصحيحة اي لقائلة بعدم تعيين الدراهم في العقد الفاسد
قوله لان بدله المستحق ملوك ملكا فاسدا قال فيضاخ الاصلاح
 لان المال المقضى بدل الدين الذي هو حق المدعي والمدعي باع دينه
 بما اخذه فاذا اصابه فاسد على عدم الدين صار كانه استحق ملكا باع وبدل
 المستحق ملوك ملكا فاسدا فيكون البيع في حق البدل يباع فاسدا فلا
 يورث الخبث فيما لا يتعين بالتعيين **قوله** وفيه اي قيد الحل
 للوارث **قوله** وسحقه ثمة قال هناك بعد ما نقل ما هنا لكن في
 المجتبى ما في كسبه حرام فالمراد حلال ثم امر وقال لا نأخذ
 بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فثبت **قوله** لزمه
 قيمتهما اي قيمة الارض التي بقي فيها والارض التي غرس فيها **قوله**
 ورجحه الحال حيث قال وقولهما الوجه وكونا لبناء يقصده
 الدوام يمنع الاتفاق في الاجارة على ايجاب القاع فظهر انه قد مراد القاع
 وقد لا **قوله** لمصوبهما اي بخلاف الاجارة اذ لا تسلط فيها **قوله**
 خيرا بائع ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الباني وان شاء
 اشبع الباني وهو لا يرجع على المشتري كالفصب **قوله** وقد باع عليه
 الصلاة والسلام قال في النهي وقد صح انه صلى الله عليه وسلم تاه
 رجل من الانصار يساله صدقة فقال ما في بيتك شي قال بل ليس
 البس بعضه وابسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء قال ايتني بها
 فاخذها صلى الله عليه وسلم وقال من يشتري هذين فقال رجل انا

اخذها

اخذها بدرهم قال من يزيد على درهم مني او ثلثا فقال رجل انا
 اخذها بدرهمين فاعطاها اياه الحديث رواه اصحاب السنن اربعة
قوله يوزن الله بعضهم بعضا الذي في البحر يوزن الله بعضهم من
 بعض **قوله** مطلقا اي في قرية الولاد وغيرها وعنه لا يجوز في قرية
 الولاد ويجوز في غيرها **قوله** ونوا بعه هي التدبير والاستعداد والكتابة
قوله ولو على مال مبالغة على الا عتاق فقط كما لا يخفى فلو قدمه على
 النوا بعه لكان اولى **قوله** فلا يشر لأحاجة اليه **قوله** غزاة قرب حال
 من **قوله** والا يؤمن عطف على الا قرب والمعنى انه اذا تعدد
 المحارم فان اتحدت الدرجة والجهة كاخوين اكنتي بواحد وان
 اختلفت الجهة فقط كبا وامر لا يباع احدا وان اختلفت الدر
 جة يكتفي بالا قرب سواء اتحدت الجهة او اختلفت **قوله** والمحقق
 بها كالحالة والجهة **قوله** فالمستثنى احد عشر يجب تقديم هذه
 الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لانها غير مستثنى لعدم
 دخولها في المستثنى منه كما لا يخفى ثم صاحب البحر عدلها احد عشر
 وزاد على ما في الشارح ما اذا كان الصغير مراهقا ورضيت امه ببيعه
 وجعل الاعتاق ونوا بعه اربعة ولم يذكر بيعه بان لا يملك الاقرب
 ولا خروجه مستحقا ولا تعدد المالك تحييد الذي في الشرح والمحقق
 ثلاثة عشر وجعل الشارح اياها احد عشر بناء على عدتوا ببع
 الاعتاق قسما واحدا واذا اعتبرنا التفصيل وزدنا صورة البحر
 وجعلنا الاعتاق باعتبار المال وعدمه قسمين صارت خمسة عشر
فصل في الفضول قوله مناسسته ظاهرة هي توقف افادة
 كل من افاسد والموقوف املك على شئ وهو القرض في الاول
 ولا جازة في الثاني **قوله** لانه من صورته لان المستحق انما يستحق
 ويقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك بغير اذن فهو عبي بيع
 الفضولي كذا في النهاية **قوله** هو من يشتغل المناسب لقوله
 واصطلاحا ان يقول هو لغة من يشتغل **قوله** نحو ويكيل هو
 القاضي **قوله** فاجاز بنفسه جازا اشار به الى انه لا يقع بنفسه بل لوغ
 من غير جازة كما في المنع **قوله** لم ينعقد أصلا لانه عقد لا يجوز
 له اذها ليس من اهل الاجارة وانظر لما اذا لم يتوقف على اجارة ولها
قوله لما كلف قيده لان المالك اذا كان صبيا او مجنونا
 فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار فيه **قوله** للمالك نعمت لوض قوله
 به متعلق ببيع **قوله** فالبيع باطل ما في الاول والثاني فلما سأل وما
 في الرابع فلان البديلين في ملك شخص واحد فلا يتحقق مقصود البيع
قوله هذا اي التفاد على الفضولي المفهوم من نقد عليه وهذا
 التقييد يفيد ان التشرع لغيره عام يشمل الاضافة والنية **قوله**

بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان هذا يقتضي
 انه لابد في التوقف من الاضافة لفلان من الجانبين لكن في البحر عن
 البرازية والصحيح انه اذا اضيف العقد في احد الجانبين الى فلان
 يتوقف على اجازة فلان **قوله** لان بيعه لنفسه هذا متعلق بقوله
 فابيع باطل وكان ينبغي ذكره عقبه **قوله** كما مرى اول البيوع وذكر
 الشارح هناك القاضي والوصي مع الالب **قوله** لكن في حاشية الاشباه
 مكرر مع ما تقدم **قوله** لا تنفذ اقرار العبد ولا عقوده هذا لان
 المتقن **قوله** واستحققه في الحجر حاصل ما ذكره هناك ان اقراره معتبر
 في حق نفسه فيؤخر الى ما بعد العتق **قوله** والارض في مزارعة الغير
 قال في الفتاوى الهندية اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان
 يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل او لم يزرع فباع صاحب
 الارض يتوقف على اجازة المزارع كذا في فتاوى قاضي خان **قوله**
 وبيع المبيع من غير مشيئة قال في الدرر صوره باع شيئا من زبد ثم باعه
 من بكرة ينفذ الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف
 على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا
 وفي العقار فعلى الخلاف انتهى قال في المنع واعرض عنه لانه في الحقيقة
 يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالشر لا بالحيفي
 على ان قوله لا ينعقد الثاني بناقضه قوله بعد لكن يتوقف على
 الاجازة لان غير المنعقد لا يتوقف عليه كما لا يخفى انتهى واعترض
 في الشربلية قول الدرر في العقار على الخلاف حيث قال قول
 الخلاف الذي سياتي فيما اذا اشترى عقارا وباعه قبل قبضه كما ذكر
 هنا **قوله** كما مرى اول البيوع **قوله** لوله بحيز حال وقوعه لاجازة
 اليه **قوله** لانه مبيع من وجه قال في العناية اعلم ان الفضولي اما ان
 يبيع لعبه ثمن دينه كالدراهم والدنانير والفلوس والكحل والوزن
 الموصوف بغير عينه واما ان يبيع بثلث عيني فان كان الاول فله الملك
 الاجازة اذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان بحالها فان اجاز
 حال قيام الربعة جازا لبيع لما ذكرنا الاجازة تصرف في المعقود لا بد
 من قيامه وذلك بقيام المتعاقدين والمعقود عليه فكانت الاجازة
 اللاحقة كالوكالة السابقة فيكون البائع بمنزلة الوكيل الذي يملك
 للمالك امانة في يد الفضولي وان كان الثاني فيحتاج الى قيام خمسة
 اشياء ما ذكرنا من الامور الربعة وقيام ذلك العرض ايضا والاجازة
 اللاحقة اجازة فقد بان ينعقد البائع ما باع ثمنه لملكه بالعقد
 لا اجازة عقد لانه العقد لازم على الفضولي والعرض لثمن مملوك
 له وعليه مثل المبيع ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن لان الثمن اذا كان
 عرضا صار البائع من وجهه مشتريا والشر اذا وجد نقدا على العا

لا يتوقف على الاجازة **قوله** بان امانة مطلقا اي علم انه فضولي ولا
 وهذا ما قدمه عن المتقن **قوله** لان الاعتناق انما يقتصر للملك وقت
 نفاذه لا وقت ثبوته قال في الضرر القياس ان لا يجوز وهو قول
 محمد والخلاف مبني على ان بيع الفضولي لا ينعقد عند محمد في حق
 الحكم وهو الملك لا نفي له لولاية فكان الاعتناق لافي الملك فيبطل
 وعندهما يوجب موقفا لان اصل اتصال الحكم بالسبب التاخير
 لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذ الملك لافي توقفه ولا نسلم
 ان الاعتناق يحتاج الى الملك وقت ثبوته بل وقت نفاذه والملا
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق لابن آدم فيما لا يملك العتق النافذ
 في الحال وغاية ما يفيد لزوم للعتق وهو ثابت هنا فانما لم يوقعه
 قبل الملك انتهى واما عدم نفوذ البيع فلا ينافي اجازة طر الملك
 بات للمشتري من الغاصب على ملك موقوف للمشتري الثاني
 فابطله **قوله** لثبوت ملكه به اي بال ضمان لا بالغصب ان الغصب
 غير موقوف لاجازة الملك **قوله** لعدم دخوله في ضمانه قال في
 الهداية لانه لم يدخل في ضمانه وفيه شبهة عدم الملك انتهى قال في
 العناية ويتصدق بما زاد على نصف الثمن لانه لم يدخل في ضمانه
 لان ارش البعد الواحد في الحر نصف الدية وفي العبد نصف القيمة
 والذي دخل ضمانه هو ما كان بمقابلة الثمن فاذا زاد على نصف الثمن
 يكون ربحا لم يضمن او فيه شبهة عدم الملك لان الملك يثبت يوم
 قطع اليد مستندا الى وقت البيع وهو ثابت من وجه دون وجه
 فلا يطيب الربح الحاصل به وفي الكافي ان لم يكن المبيع مقبوضا
 واخذ الارش يكون الزايد على نصف الثمن ربحا لم يضمن لان
 العبد قبل القبض لم يدخل في ضمانه ولو كان اخذ الارش
 بعد القبض ففيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة
 وقت القطع وانما ثبت الملك بطريق الاستناد فكان ثابتا من
 وجه دون وجه وهذا كما ترى توزيع الوجهين في الكتاب على
 الاعتبار من الاقي مسكتين احداها اشترى عبدا وقبضه ثم
 ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغايب بكذا يقبل الثانية
 وهب جاريته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان
 دبرها او استولدها وبرهن تقبل ويستردوها والعقد كذا في المنع
قوله لم يضمن البائع قيمة الدار حاصله ان الدار لا تنز من يد
 المشتري عند عدم اقامة المالك البينة لعدم راية اقرار البائع
 عليه ولا يضمن البائع قيمة الدار مع اقراره بالغصب لعدم صحة
 غصب العقار **قوله** **قوله** لا قاله **قوله**
 اجوف خبر مبتدأ محذوف ويأتي خبره خبر وليس لعل الا قال

لان المولى لفظه فهو علم جلت فلا يوصف بالذكورة ولا الحلا لعدم مساعلة
رسم يائي وقال بجاء لغة في اقال **قوله** فغير بالعقد قال في المنع وعدلت
عنه لان الكلام في اقاله البيع انتهى قول الاول في التميم لان الباب يطلق
كما لا يخفى **قوله** وهذا كنهها ينبغي تأخير عن قوله او احدها مستقبل **قوله**
فوق قول المشتري متعلق بالامر من والمراد بالفورية الوقوع في المجلس قال
في الفتاوى الهندية باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في
هذا الثوب فاقطعه قسما فقطعه البايع مقصدا قبل ان يتفرقا ولم يكلم
شئ كان اقاله كذا اقاله قاضي خان **قوله** لان من شرطها تعديل لقوله
تتوقف وفيه ان المعطوفات لا تصلح تعليلا له مع ان المعطوف على العلة
علة **قوله** بخيار متعلق بالفتح اي القابل للفتح بخيار من الخيارات كخيار
العيب والشرط والروية كما في الفتاوى الهندية **قوله** وقضى بدلي الفرق
لان اقاله بيع في حق ثالث وهو هنا الشرع **قوله** وان لا يبيع بايع
الثنى للمشتري اي والمحال ان المشتري ما دون اوصي او متول وقد نص
على المأذون في البحر والوصي والمستول مثله نظر للصغير والوقف وكان
الشارح جعل قوله في بيع ما دون وصي ومتول راجعا للمستلتي وانت
خير بانهم في مسألة الهبة مشترون لا بايعون وان جعلت اضافة البيع
من اضافة المصدر الى مفعوله لا يناسب قوله وان لا يكون البيع باكر
من القيمة على انه ترك ما اذا اشتروا باقل من القيمة فاذا اقاله لا يتخير ايضا
كما صرح به في النهر فكان على الشارح ان يقول وان لا يبيع الثمن للمشتري
المأذون او الوصي والمستول قبل قبضه وان لا يكون بيعهم باكر من القيمة
ولا شرط هو باقل منها وقيد بقوله قبل قبضه لانا لو قلنا بالاقالة
حينئذ لكانوا متبرعين بالبيع للبايع ولا يقدر ان يرجع عليه
بالثمن لانه لم يصله منه شي وهو ليس من اهل التبرع اما بعد القبض
فيرجعون عليه بالثمن لو صوله كيد فام يكونوا متبرعين فصحت اقالتهم
قوله من ملك البيع ملك اقالته فصحت اقاله الموكل بابعه وكلمة اقاله
الموكل بالبيع ويضمن كذا في البحر **قوله** الثلاثة المذكورة يعنى ان المأذون
والوصي والمستول لا تصح اقالتهم الا بالشرط المتقدم **قوله** قيل وبالسلم
هو قول ابن يوسف وعندهما يجوز كما في النهر **قوله** للحدث هم قوله
صلى الله عليه وسلم من اقال نادما بيعته اقال الله عشرته يوم لا قيمة
قوله لم تعد الكفالة فيما اى في اقاله والرد يعيب بقضاء **قوله**
مطلقا اي متصلة او منفصلة **قوله** والثاني تصح بمثل الثمن الاول بالكون
عنه المراد ان الواجب هو الثمن الاول سواء ساه او لم يساه شيئا وتركيبه
لا يفيد كما لا يخفى **قوله** وان شرط غير جنسه متعلق بما قبل الاستثناء
فكان ينبغي تقديمه عليه **قوله** كما سيجي اي قبيل باب الصرف **قوله**
ولو بلفظ البيع يعنى بعد القبض ما قبله في فتح اذ لو جعلنا هابيعا للزم

بيع المنقول قبل قبضه **قوله** والرابع صورته اشترى عبدا ولم ينقد
ثمنه ثم باعه من آخر ثم تقايلا جاز بايع شراؤه منه باقل فكان على
المشتري ان يقول ثم تقايلا قبل قوله جاز اذ الرد يعيب بلا قضاء
اقاله اي والاقالة بيع جديد في حق الغير فيكون بالبيع الاول مستهلكا
للعروض فيجب لزومه ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا يرتفع
البيع الاول وصار كانه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكوة **قوله**
فالمؤمن ثابتهما فاذا كانت الاقالة بيعا في حقه توقف نفاذها على جازية
وكان على الشارح ان يقول فالمؤمن والمستلج ثابتهما كما لا يخفى **قوله** وكذا
في السلم قال في البحر ثم علم انه لا يرد على شرط قيام المبيع لصحة الاقالة
اقاله السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او
دينا وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالكا لان المسلم فيه وان كان
دينا حقيقة فله حكم العيني حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا
صححت فان كان رأس المال عينا قائمة رد ثمنه وان كانت هالكة رد المثل ان
كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وان كان دينارا مثله قائما او هالكا
لعدم التعيين وكذا اقالته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب
السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع **قوله** الا في الصرف استثناء
منقطع **قوله** تقايلا فابق العبد اراد به ان الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة
يمنع بقاءها **قوله** او هلك المبيع بيان للهلاك الحقيقي بعد الحكم وهذه
العبارة ليست في المنع ولا هي من البرازية وقد ذكرها في البحر من غير غرر
ولم يذكر فيها التقييد بما قبل القبض وهذا من البرازية تقايلا
فابقى العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه تبطل الاقالة انتهى اشار الى
ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع **قوله** مبسوطة بضم
الميم وكسر الجيم اي كثيرة الشجر **قوله** صحت في الارض بحضنها الفرق
بينه وبين الشجر ان الشجر يدخل في بيع الارض تبعا بخلاف الزرع كما
في البحر **قوله** وتو تقايلا بعد اذ اكره لم يجز لان العقد انما ورد على
التفصيل دون الحنطة **قوله** مطلقا نقل في البحر والنهر الفتاوى
الهندية عبارة القنية ولم يذكر واللفظه مطلقا وكشفت عن نسخة
صحيحة من القنية فلم اجدها ايضا ومع ذلك فليس لها معنى الصواب
استقاطها **قوله** الا في مسئلتين استثناء من قوله كقولها **قوله**
فلا يخالف لان الخالف باعتبار ان اخلا فهما في رأس المال اختلاف
في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة **قوله** ولو تفرقا اي بعد الاقالة
قوله الا في الصرف استثناء منقطع **قوله** فالقول كمدعي البطان
لان الانقضاء العقد حادث ولا صل فيه عديمه **قوله** مدعي الصحة
لانها لما اتفقا على العقد كان الظاهر من اقدامها عليه صحة **قوله**
قوله نزل بضم نون والراء ثمرته باب

التولية والمراحة قوله بيع ما ملكه بما قام عليه وبفضل عدل عن قول الهداية هي نقل ما ملكه بالعقد الاول الى قوله بيع ما ملكه لعدم شموله نحو الارث وعن قول الكنز والهداية بالثمن الاول الى قوله بما قام عليه لعدم شموله نحو الهبة والمال بالفصل الرابع وقول الشارح فانه اذا ائتمن اخذ به بعض التعريف عن كونه تعريفا وفصل الفصل بما يضم فصار مجموع المتق مع الشرح عبارة المبسوط وهي عبارة مستقيمة في ذاتها لكن بقي تعريف المراحة بيع ما ملكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع **قوله** يعني بقيته تفسير للثمن الحكمي فقط لا لقوله بثمنه كما لا يخفى **قوله** كون العوضا كائنا في العقد الاول **قوله** او قيميا مملوكا للشترى صورته اشترى زيد من عمر عبد ثوب ثم باع العبد من بكر بثلث الثوب مع ربح او لا والحال ان بكر كان قد ملك الثوب من زيد قبل شتره العبد واشترى العبد بالثوب قبل ان يملكه من زيد لكن اجاز نقده ولا شك ان الثوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري فيتناول قول المتق او مملوكا للمشتري **قوله** حتى لو باعه تفريق على قوله معلوما لكن هذا انما يصح فيما اذا كان الثمن الاول مثليا اما اذا كان قيميا فلا يصح اصلا اذ لا يمكن العلم به في المجلس ومعرفة بالتقويم **قوله** ظن وتخمين فلا تنبئ للمراحة عليه للشبهة **قوله** ده يارده اماده بفتح الدال وسكون الهاء العشرى بالفارسية واما يارده فبالياء المشناة تحت بعدها القفراى ساكنة فذل مفتوحة فيها ساكنة معناها بالفارسية احد عشر اى بزيادة واحد على عشرة **قوله** وفيه ما فيه قال في النهروشوت الزيادة في التعليم لمعنى نفسه هو ذكاؤه فلم يكن ما انفق على المعلم سوجا للزيادة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعليم لما انه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم هو كقابلية الثوب للصبيغ فلا تمنع نسبتها الى التعليم **قوله** لتتحقق التولية يعني انه لو لم يحيط في التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون باكثر من الثمن الاول بخلاف المراحة فانه لو لم يحيط فيها بقيت مراحة ولا يخفى عليك ان الوضعية كالتولية **قوله** لم يرجع بالنقصان لانه لو رجع لم يبق تولية **قوله** لتحقيق الشرا فان الذي ستغرق دينه رقبته تعلق حقا لزماء بما له فلم يكن المولى مشترى ما له بما له من كل وجه بخلاف ما لو لم يستغرق **قوله** معه عشر الاول تاخيرها عن قوله بالنصف لما سبقتها لقوله اشترى وتعلق قوله بالنصف بقوله مضارب **قوله** باع مراحة رب المال باثني عشر ونصف هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر عن المحيط من انه على اربعة اقسام الاول ان لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على راس المال بان كان راس المال لفا فاشترى

منها

منها المضارب عبد بنحسبانه قيمة الف وباعه من رب المال بالف فان رب المال يرايح على ما اشترى به المضارب الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاول الثالث ان يكون فيها فضل فانه يرايح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع ان يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث **قوله** لان نصف الربح ملكه قال في التبیین لان نصف الربح وهو درهمان ونصف سلم لرب المال ولم يخرج عن ملكه فيحيط عن الثمن في ثلثا عشر ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب الى بايعه ودرهمان ونصف نصيب المضارب من الذي دفع اليه رب المال بحكم انه الثمن فتم ما خرج في تحصيل هذا الثوب اثنا عشر درهما ونصف فيبيعه مراحة عليها **قوله** وكذا عكسه وهو ما اذا كان البايع رب المال هذا ايضا اربعة اقسام فثان لا يرايح فيها الا على ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على راس المال واشترى المضارب من رب المال بالف المضاربة عبد قيمته الف وكان قد اشتراه رب المال بنصف الف ولا فضل في قيمة المبيع فقط بان اشترى رب المال عبدا بالف قيمته الف وباعه من المضارب بالفين وقسان يرايح على ما اشترى به رب المال وحصة المضارب وهما اذا كان فيها فضل بان اشترى رب المال عبدا بالف قيمته الف فان ثم باعه من المضارب بالفين بعد ما عمل المضارب في الف المضاربة ورجح فيها الفافانه يرايح على الف وخمسانية او كان في قيمة المبيع فقط بان كان العبد يساوي الف وخمسانية فاشتراه رب المال بالف فباعه من المضارب بالف يبيعه المضارب على الف وخمسيتي وخمسين كذا في البحر المحيط **قوله** وتحقيقه في النهرواصل ان الزيلعي قال في المضاربة ولو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبد بنحسبانه فباعه من رب المال بالف يبيعه مراحة على خمسانية لان البيع الجاري بينهما كالمعدوم فثبتت المراحة على ما اشترى به المضارب كانه اشتراه له وناوله اياه من غير بيع انتهى فقد ناقض كلامه في المراحة كلامه هنا واشتغل صاحب البحر بالجواب عنه بما لا يجدي ورد عليه في النهرو بما سماه تحقيقا فارجع اليهما والجواب الحق ما في مضاربة البحر حيث قال وقال الشارح الذي يلزم لو كان بالعكس بان اشترى المضارب عبدا بنحسبانه فباعه من رب المال بالف يبيعه مراحة على خمسانية ولا شك ان هذه الصورة هو القسم الاول من كلام المحيط فليس كلامه هنا مخالفا لما ذكره هو بنفسه في باب المراحة انه يضم المضارب وقد اشبهت هذه المسئلة على كثير حتى زعموا انه وقع منه تناقض وليس كذلك بل ما ذكره هنا هو الوجه الاول في

كلما المحيط وهو أنه لا فصل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره
في المراجعة هو القسمة لثالثا والرابع في كلام المحيط كالأجفي **قوله**
كقترض فار وحق نار الأولى ذكرها بعد قوله بأفة متاوية **قوله** كنكسر
بنشر وطيه الأولى تقديمها على وطني البكر **قوله** فيرد مثل ما تلغى
أي مع رد الباقي واسقطها الشارح من عبارة التقنية فانه قال والصواب
أن يرد الباقي ومثل ما صرف إلى حاجته ويسترد جميع الثمن ردًا على من
قال فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن **قوله** قلت وبالأخير جزم
الامام علا الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصحة الزيلعي وغيره
الأولى ذكره عند قوله به افتى صدر الإسلام وغيره **قوله** منها هذه
أي مسألة المتن **قوله** في شرح منظومته الفقهية هي المسألة بتكفة
الأقرن **فصل** **قوله** ونحوه بأن كان في موضع لا يؤمن أن
تغلب عليه الرمال كما في النهر **قوله** ككتاب فيه أن الكتابة محكمة
موقوفة على نقد الثمن أو رضاي البائع كما صرح به في النهر مع ذلك
فخلها التصرف في المنقول كالأجفي **قوله** واجارة هو المصالح لأن
المعقود عليه المنافع وهلاكها غير نادر كذا في النهر **قوله** من غير بائعه
قيد به ليفهم ما إذا كان من بائعه بالأولى **قوله** فانه صحيح على محمد
حيث قال كل تصرف لا يتم إلا بالقض فانه جائز في المبيع قبل القبض
إذا سلطه على قبضه فقبضه لأن تمام هذا العقد لا يكون إلا بالقبض
والمانع عند ذلك بخلاف البيع والجاراة فانه يلزم بنفسه كما في الغنابة
قوله والاصل هذا الاصل على قولهما لا على قول محمد كما هو مقتضى
صنيع الشارح **قوله** مطلقا أي سواء بائعه أو من غير **قوله** كما بطله
الكمال قال في النهر ثم في قوله حرم بيعه إيماء إلى أنه فاسد وبه صرح في
المجامع الصغير وفيه أنه لو وكله لا يقال كل حرام لأنه أكل ما لنفسه
ألا أنه لم يتركه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام أصلا في سائر البيئات
بيعا فاسداً إذ قبضها فكلها ثم أكلها وتقدم له لا يكل كل ما اشتراه فاسداً
وهذا يبين أن ليس كل ما لا يكل أكله إذا أكله أن يقال فيه أنه أكل حراما كذا
في الفتح **قوله** لأن الكل للمشتري أي الاصل والزيادة قال في العناية
واعترض بأن الزيادة لا تتصور في المجازفة وجيب بأن المجازفة
اشترى مكلا مكايلا فأكاله على أنه عشرة أفرغ مثلا ثم باعه بمجازفة
فإذا هو اثنا عشر في الواقع فيكون زيادة على الكيل الذي اشتراه المشتري
الأول وفيه من التحمل ما ترى وقيل المراد الزيادة التي كانت في ذهن البائع
وذلك بأن باع بمجازفة وفي ذهنه أنه مائة فغير فاذ هو زاد على ظنه
فالزائد المشتري حيث لم يقع العقد مكايلا فهذا المانع على تقدير
وجوده لم يمنع التصرف فعلى تقدير عدمه أولى ويجوز فرض الحال
إذا تعلق به غرض كما في قوله تعالى أن تدعوهم لا يسعوا دعاكم ولو سمعوا

ما استجابوا لكم **قوله** وجاز التصرف في الثمن الأولى تقديم هذه
المسألة على قوله اشترى مكلا كالأجفي **قوله** أي مشارا إليه يشمل
القيمي والمثلي غير الدائم والدنائير **قوله** أن في غير الصرف أما فيه فلا
تجاوز الزيادة ولا الخط للمبايع كما عقداه متفاضلا ابتداء كذا
في البحر ومقتضاها جوازها في صرف الدائم بالدنائير والمراد من عدم
صحتها في الصرف فسادها بها كما سبق في قوله وأثر الاختلاف في الأول **قوله**
وكونه محلا للمقابلة لأحاجة اليه مع قول الشارح ولو حكم كالأجفي
قوله أن في غير سلم قال في التبيين ولا تجوز الزيادة في المسلم
فيه لأنه معدوم حقيقة وإنما جعل موجودا في الزمة لأحاجة المسلم
اليه والزيادة في المسلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا
تجاوز **قوله** لا في براءة الاستيفاء لأن براءة الاستيفاء تسقط الدين
عن الزمة بخلاف براءة الاستيفاء مثال الأولى استقطت وحططت
وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قبض
أو أبرأتك عن الاستيفاء **قوله** ولو أطلقها كما لو قال أبرأتك ولم يقيد
بشيء **قوله** وأما الأبرأت المضاف إلى الثمن فبنيته يقتضي أن موضوع
المسألة هنا غير موضوع المسألة المتقدمة وليس كذلك بل الموضوع
في كل منها إضافة الأبرأت إلى الدين وإن عير عنه بالثمن وإنما الحكم مختلف
فالأول مفصل وأما هذا فمطلق وقد حكاه البحر عن السرخسي **قوله**
ولو بهتته أو حط الصواب أن يقول ولو باير لأنه لا شك في كون الهبة
والخط اسقاطا وإنما الخلاف في الأبرأت **قوله** وسلم أي وبدل سلم وأراد
به رأس المال لأن المسلم فيه من شرط التأجيل **قوله** عند قالة
بأن يقول أفلنك على أن ادفع لك الثمن موقعا **قوله** وبعد هاتين تنفقا
على تأجيل بعد القالة **قوله** الأربعة فيه أن المستثنى ست مسائل
قوله إذا كان محجوبا بأن جمده الدين ثم اتفقا على التأجيل أن أقر
قوله والرابع الوصية فيه أن هذا خامس وما بعده سادس **قوله**
بأن الملحق بالقرض هو القالة بقسميها والتفيع ودين الميت **قوله**
في خامسة أقول بل هي سابعة **قوله** ليس له من المراجعة إلا بقدر ما
مضى من الأيام صورته باع عبدا بمائة درهم إلى سنة وكان يساوي
خمسيني لولا التأجيل فأت المشتري بعد ستة أشهر وأخذ منه يرايح
على خمسة وسبعين **فصل في القرض** **قوله** نخو دبعة مثال
لما يرد عينه **قوله** وهبة مثال لما لا يرد أصلا **قوله** بقرض فاسد
كالواستقرض بينا كما في المخ **قوله** والعدا في الظاهر أنه جمع العد والقول
صاحب العناية في أول البيوع وفقها ما رآه النهر يسمون الدرهم
عدليا **قوله** فلم يقبضه يضم التحية من المضاعف **قوله** خلافا
للثاني حيث قال لا يملك المستقرض القرض مادام قائما كما في المخ آخر

الفصل قوله فله رد المثل ولو قايما تقربح على الملك بالقبض **قوله**
 خلا قاله حيث قال لا يرد المثل مادام قائما **قوله** بناء على انعقاده
 بلفظ القرض قال في المخرج وبناء على هذا الاختلاف في الانعقاد بلفظ
 القرض قولان أصحهما عدم الانعقاد كما في الكشف واللولو الجنية في فتاوى
 الصيرفية الأصح الانعقاد انتهى قال شيخنا وينبغي اعتداده لما لا يفيد
 ملك لعيني في الحال **قوله** فجاء شراء المستقرض القرض قال في الحاشية رجل
 اقترض رجلا كرا من حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض
 بدرهم جاز سواد كان القرض قائما في يد المستقرض ولو لم يكن اما اذا لم
 يكن قائما فهو قول الكلي وان كان قائما فذلك في قول أبي حنيفة ومحمد وقال
 أبو يوسف لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك القرض ينقل لقبض عند
 أبي يوسف لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يمكن شراؤه فسخا
 للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشترى بالدرهم فان البيع
 الثاني يكون فسخا للاول لان القرض مما لا يفسد الفسخ لان سبب الملك
 في القرض لقبض وهو قائم فلا يفسخ القرض **قوله** او اودعه مكر مع
 قوله وهو كالوديعة **قوله** وهو كالوديعة اي لا قراض له فلا كالوديعة
 عندهم **قوله** شرط رد شيئا ظاهر ان اصل العبارة كشرط رد شي
 آخر فليراجع **قوله** بطريق المعاملة هو ما ذكره من شيئ الشئ اليسير
 بشئ غال الحاجة القرض **باب** **قوله** لا ردضانه
 قال في كتاب المدائيات من التقنية قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
 ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دوايق ثم تبينه
 فاستحل منهم فابراهمة عما بقي لهم عليه حال كونه ذلك مستهلكا فكتبنا لغيره
 انه يبرأ وكتب ركن الدين الدانقاني الا بكرا لا يعمل في الربا لان رده حتى
 الشرع وقال به اجاب بنج الدين الحكيم معلا بهذا التعليل وقال اهكذا سمعته
 عن ظهير الدين المرغيناني قال رحمه الله فقرب من ظني ان الجواب كذلك
 مع تردد فكتبت اطلب الفتوى لا يجوز جوابي عنه فعرض على علاء الدين
 الحياطي فاجاب انه يبرأ اذا كان الابراء بعد الهلاك وغضب من جواب
 غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بصحة جوابي ولم اسمح ويدل على صحة ما ذكره
 البزدوي في غناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود
 الربوية بملك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل الربا مأكولا للقبض
 بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فالولي يصح الابراء ورد مثله يكون
 ذلك ردضانه ما استهلكه لا ردعيني ما استهلكه وبردضانه ما استهلكه
 لا يرتفع العقد لسابق بل يقر بمفيد الملك في فضل الربا فلم يكن في رده
 فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا
 للشرع ردعيني الربا ان كان قائما لا ردضانه **قوله** فليس بربا اي مصطلحا
 عليه في هذا الباب ولا فقد تقدم مرقيا ان البيوع الفاسدة من الربا

قوله وزاده وانقا الذي في المخرج قال سمعنا اذا اشترى الرجل من آخر
 عشق دراهمه فبضه بعشرة دراهم فزادت عليها دانقا فبضه ولم يدخله
 في البيع ان لم يكن شرطا في الشراء لا يفسد الشراء لانه اذا وهب له دانق
 منه انعدم الربا **قوله** خفي عندي قال الشيخ قاسم قلت ولكنه ظاهر
 عندي لان من الخط ما يمكن ان لا يلحق باصل العقد ويجعل هبة مبتدأة
 بالاتفاق وهو حط جميع الثمن فكان البعض كالحط بخلاف الزيادة
 فانها لا تكون الا ملحقة بالعقد وبذلك يفوت التساوي تامل **قوله**
 في عدم الفرق بينهما اي بين الزيادة والحط عند محمد حيث سرح بالزيادة
 اقول ويمكن ان يكون سمحا كما قول الامام فلا منافاة فتأمل **قوله**
 صحيح عند محمد اي ويكون كل من الزيادة والحط هبة مبتدأة **قوله**
 لعدم التساوي لانها يلتحقان باصل العقد عنده **قوله** اي علة تحريم
 الزيادة اراد بالزيادة هنا ما يشتمل الحمية وهي اجل كما تقدم بخلافها
 في قوله اي الزيادة فان الملامد بها الحقيقية فقط كما لا يخفى **قوله**
 متساويا واحدها شاة قال في ايضاح الاصلاح وانما قلنا متساويا لانه
 اذا لم يوجد التساوي تكون الحمية للفضل فلا يثبت فيها التساوي وانما
 قلنا واحدها شاة لانه اذا كان كلاهما شاة لا تكون الحمية لربوا لانه
 بل لانه بيع الكالي بالكالي وهو منهي بالنص انتهى وانت خبير بان
 التقدير حينئذ خاص بالنساء ولم يفسد على الفضل فلو قال فلم يجز
 بيع بر متساويا واحدها شاة على ان او ما فعة خلو فبشئ ثلاث
 صور كان اولى **قوله** في علة اصل الاجابة اشار به الى ان عدم العلة
 لا يؤثر في عدم العلول بل المؤثر حينئذ هو حل الله البيع **قوله** وان
 وجد احدهما حل الفضل وحرم النساء لان اجتماعهما حقيقة العلة
 تكون لاحدهما شبهة العلة فيحرم بحقيقة العلة حقيقة الفضل
 وهو لا قدر لانه تفاضل حقيقة ويحرم شبهة العلة شبهة الفضل
 وهو النساء لانه يشبه الفضل وليس تفاضل حقيقة اعلا الدليل
 بقدره ولا يقال احدهما جزء العلة وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه
 فكيف يثبت باحدهما حرمة النساء لا نقول احدهما علة تامة
 لهذا الحكم وهو حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق ربا الفضل
 حقيقة فلا يلزم المحذور **قوله** ومع التساوي مباينة على قوله
 وحرم النساء فقط **قوله** لوجود الجندية فيه ان علة الحكم هنا
 عدم قبول العبد التاجيل لا وجود الجندية فالو مثل بيع
 هوى بمثله كان اولى قال في ايضاح الاصلاح وان وجد احدهما
 فقط حل الفضل لا النساء فيجوز بيع قفيز بربق ففيزي غير
 وبيع خمسة اذرع من الهوى بخمسة منه شاة **قوله** واستثنى
 في الجمع سبب الاستثناء الاجماع على جواز هذا السلام كما في البصر

قوله منقود في موزون افاد عدم جواز اسلام غير المنقود من الموزون
 في موزون والموزون غير المنقود في المنقود كما في البحر **قوله** وقد مر في
 السلم الظاهر ان هذا التحريف وان اصل النسخة وقد قرر في السلم مراده
 بهذا التحريف المقام ومحط التحريف قوله وبالقدر المتفق فانه لما كانت
 الزيت موزونا والحنطة مكيلا كاه القدر مختلفا لاجاز السلم فخر من
 هذا ان علة حرمه النساء اما الجنس وحده او الكيل وحده او الوزن وحده
 ولم يخرج عن ذلك الا لاسلام احد النقيدين في الموزون **قوله** متفاضلا
 اي ونسبته وتركه لفهمه لزوما فانه كلما حرم الفضل حرم النقص
 ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس **قوله** كيلي قيد به احترازا
 عما اذا اصطلح الناس على بيعه جزافا فان التفاضل حينئذ يبرز ومثله
 قوله وزني فانه احتراز عما اذا لم يتعارفوا وزنه وعن بعض انواعه
 كالسيف **قوله** لا متفاضلا لاحاجة اليه لانه معلوم بالمقابلة **قوله**
 كحفنة بحفنتين اشار به الى انه لا بد من انتفاء المقدار في كل من الطرفين
 حتى لو باع نصف صاع من بر بحفنة منه لم يخرج كافي المخرج **قوله** وفلسي
 بفلسي اي بشرط التقابض في احد القولين فانه في البحر في الذخيرة
 ذكر محمد هذه المسئلة في صرف الاصل ولم يشترط التقابض فهذا
 دليل على انه ليس بشرط وذلك في الجامع الصغير ما يدل على انه
 شرط ومن مشايخنا من لم يصح في الجامع الصغير لان التقابض
 مع العينية انما يشترط في الصرف وليس به ومنهم من صحح لان لها
 حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه في ان التفاضل للاول
 واشترط التقابض الثاني عملا بالادلة في تقدير الامكان **قوله**
 لم يخرج اتفاقا لانه كافي بكافي في الاول ونسبته مع اتحاد الجنس في
 الثاني **قوله** مثلها اي بذهب في الذهب وبفضة في الفضة
 وليس المراد المماثلة في القدر والانا في قوله فجاز الفصل **قوله**
 حتى او تنفي اي الجنس **قوله** ورجحه الكمال حيث قال لان النص
 عليه في ذلك الوقت انما كان للعادة فكانت هي المنظورة اليها في ذلك
 الوقت وقد تبدلت **قوله** في غير الصرف ومصوغ ذهب وفضة
 اما فيها فلا بد من التقابض لعدم التعيين الا به قال في البحر وبينا
 كما ذكره الا سيجاني رضي الله تعالى عنه بقوله واذا تبايعا كليا
 بكلي ووزنيا بوزني كلاهما من جنس واحد ومن جنسين مختلفين
 فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عيننا اضيف اليه العقد وهو
 حاضر او غائب بعد ان يكون موجودا في سلكه والتقابض قبل
 الافتراق بالابدان ليس بشرط لاجازة الا في الذهب والفضة
 ولو كان احدهما عيننا اضيف اليه العقد والاخر دينا موصوفا في
 الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منها ثمنا والعين مبيعا جاز البيع

بشرط

بشرط ان يتعين الدين منها قبل التفريق بالابدان لان جعل الدين منها
 مبيعا لا يجوز وان احضر في المجلس الذي ذكر فيه البائعين وما لم يدخل فيه
 الباء مبيع وبينا ان اذا قال بعثك هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز حنطة
 جيدة او قال بعثت منك هذه الحنطة على انها قفيز بقفيز من شعير جيد
 فالبيع جائز لانه جعل العين منها مبيعا والدين الموصوف ثمنا ولكن قبض
 الدين منها قبل التفريق بالابدان شرط لانه من شرط جواز هذا البيع ان يحصل
 الافتراق عن عين بعين ومكان ديننا لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين
 منها ثم تفريقا جاز البيع قبض بعين منها ولم يقبض ولو قال اشتريت
 منك قفيز حنطة جيدة بهذا القفيز من الحنطة او قال اشتريت منك
 قفيز شعير جيد بهذا القفيز من الحنطة فانه لا يجوز وان اخفى الدين
 في المجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار بايعا ما ليس عنده وهو لا يجوز
قوله لاحقوق العباد قال في المخرج قيد بمال الربا لان الجوزة معتبرة
 في حقوق العباد فاذا اتلف جيدا لزمه مثله قدر وجوده ان كان مثليا
 وقيمتها ان كان قيميا ولكن لا يستحق بالطلاق عقد البيع حتى لو اشترى
 حنطة او ثوبا فوجده رديا بلا عيب لا يرد له كافي البحر معني بالاي صرف
 المحيط انتهى فقوله لاحقوق العباد عطف على مال الربا **قوله** مال رقيق
 اي فلا يجوز للمتولى بيع قفيز حنطة جيدة بقفيز ردي ومثله الوصي
 والمريض **قوله** وفي القلب الرهن اذا انكسر اي عند الممنوع فانه يضمن قيمته
 ذهبها وتكون رهنا عنده كافي المخرج **قوله** فان نقد احدهما جاز اي بشرط
 التعيين في الاول لا اتحاد الجنس كما مر في بيع الفيلس بالفلسين وهذا بناء
 على ان التقابض ليس بشرط في بيع الفلوس بثلها او باحد النقيدين قال
 في التنا تاريخا ثانيا ثم اذا باع فلسا بعينه بفلسين باعيانها حتى جاز البيع
 عند ابن حنيفة فهل يشترط التقابض في المجلس ذكر محمد رحمه الله تعالى
 هذه المسئلة في صرف الاصل ولم يشترط التقابض فهذا دليل على ان التقابض
 ليس بشرط وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه شرط فانه قال اذا باع فلسا
 بفلسين فانه يجوز ان يدا بيد اذ كان بعينه ومن مشايخنا من لم يصح ما ذكر
 في الجامع الصغير ومنهم من صحح ما ذكر في الجامع الصغير وذكر في القدر
 اذا باع الفيلس بالفلسين وقبض احدهما ما اشترى ولم يقبض الاخر حتى
 تفريقا وتقابضا ثم استحق ما في يد احدهما بعد الافتراق فالعقد صحيح على
 حاله وكذلك لو باع الفيلس ثم استحق ما في يد احدهما بعد التقبض لصحة هذا
 العقد وابقائه على الصحة بالدرهم والدنانير فقد اكتفى بقبض احد
 البدين لصحة هذا العقد وابقائه على الصحة فهذا دليل على ان التقابض
 ليس بشرط **قوله** كما مر في بيع الفيلس بالفلسين عدم التعيين لعدم القبض
 فتأمل **قوله** اما نسبه فلا اما اذا كان من جنسه فظاهر واما اذا كان
 من خلاف جنسه فلا ان النسبة ان كانت في الشاة لمكية فهو سلم في البيع

وان كانت في البدل الآخر فهو سلم في اللحم وكلها لا يجوز كذا في العصابة
قوله وشروط محمد زيادة المجازين مراده بالمجازين اللحم المفروض قال في
الهداية وقال محمد اذا باعه بلحم من جنسه لا يجوز الا اذا كان اللحم المفروض
اكثر منه ليكون اللحم بمقابلته ما فيه من اللحم والبق بمقابلته السقط لانه
لو لم يكن كذلك يتحقق الربا من حيث زيادة السقط ومن حيث زيادة
اللحم فصار كل كل بالسم ولهما ان باع الموزون بما ليس بموزون لان
الحيز لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقلة بالوزن لانه يخفف نفسه
مع ويثقل اخرى بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعرف قدر الدهن
اذا ميز بينه وبين التغيير ويوزن التغيير **قوله** وكذا المسلمون خيخي
وكذا بيع المسلمون خيخي احدها بالآخرى **قوله** كيف كان اي مساويا او
متفاضلا **قوله** لا اختلافها جنسا هذا ينافي ما ياتي عن القنية من ان
الثوب مع غزله جنس واحد ويقضي جواز النسأ ايضا اذا كان الثوب
غير موزون فتأمل **قوله** خلافا للعين حيث قال وزنا وكان سبق **قوله**
خلافا لهما حيث قال لا يجوز لتقصان الربط في المال بالمخاف وبوجيفة
اعتبر الحاله **قوله** كذلك اي في الحال لا في المال **قوله** متفاضلا ووزنا
عبارة النهر متفاضلا في اصح الروايتين عن الامام قيل هو ظاهر مذهبه علمنا
الثلاثة وعليه الفتوى عددا ووزنا انتهى ولعل لفظة عدد سقطت
من النسخ قلتر ارجع النسخ **قوله** باختلاف اصل كل الدقل مع خل
المعيب **قوله** او المقصود كسعر المعز مع صفو الضان **قوله** او تبدل
الصنعة كالجوز مع الحنطة **قوله** وجاز الاخير ولو الجوز نسبة يعني جاز
بيع الجوز بالبر او الدقيق سواء كانا نقدين او كان الجوز نسبة او كان بقليلة
نسبة **باب الحقوق** **قوله** لتعينها اي لكون الحقوق
نابعة للبيع وهذا التعليل يقتضي اخبرها عن الصرف والسلم ايضا كما
لا يخفى **قوله** والظلة هي ساباط الذي يكون احد طرفيه على الدار والآخر
على الدار الاخرى او على اسطوانات في السكة كذا في المنع عن الفتح **قوله**
ويحوق لاحاجة اليه مع الحق **قوله** نهر عن الفتح كان على الشاح
ان يورخ هذا الى آخر باب مع ترك العز الى الفتح فان جميع ما ياتي
مذكور في النهي **باب الاستحقاق** **قوله** بالكلية قال
في المنع بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك انتهى ودخل التدبير
والاستيلاء والكتابة فان الملك فيها باق **قوله** على الظاهر في ظاهر الرواية
كل في المنع **قوله** بل دعوى لنساج بان يقول بايع من الباعة حين رجع
عليه بالتمن انا لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع ينجح في
ملكه او ملك بايعي بلا واسطة او بها فتشع دعواه ويطلب الحكم ان ثبت
كذا في الدرر قال في الشر بلاية اقول هذا لا يصح على اطلاقه لانه اذا
يتصور في بايع لم يتلق الملك من غيره فتصح منه دعوى لنساج عنده لعدم

التناقض منه اما من تلقى الملك من غيره فيمنع دعوى لنساج عنده
لانه ان كان لنساج قد وجه عنده حقيقة فادامه على الشرا من غيره
دليل على عدم بقاءه على ملكه ببيعه او هبته او خوها فيمنع دعوى لنساج
للتناقض كما اذا لم يحصل لنساج عنده اصلا لما سذكره المصنف
رحمه الله تعالى في كتاب الدعوى من ان الاستشراء ولا سنيها ب
والاستيداع ولا سنيها ببيع دعوى الملك للطالب لان كلامها اقرار
بأن ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب بعده تناقضا انتهى
والتناقض حاصل من بايع تلقى الملك من غيره يدعي لنساج عنده
فتأمل انتهى واجاب عنه شيخ مشايخنا الشيخ شاهي حيث قال فيه
نظر لان دعوى لنساج تقبل مطلقا سواء ادعى لنساج عنده او عند
بايعه بواسطة او بغير واسطة لانها اذا نجت عنده ثم خرجت من
ملكه ثم عادت اليه بوجه من الوجوه ثم خرجت من ملكه ايضا ثم
استحقها مستحق ثم ادعى لنساج عنده لا يكون تناقضا في دعواه
وليس هذا من قبيل ما ذكر في كتاب الدعوى من الاستشراء واخواته
كما تقرر **قوله** يلا يجمع ثمنان المراد بالثمنين البدلان ليشترى
الاخير **قوله** ولو صالح اي لو صالح احد من المشتريين بايعه **قوله**
لم يرجع هذا ضعيف وظاهر الرواية الرجوع كما صرح به صاحب المنع
في فتاواه وسياتي في نظم الحجة **قوله** او بقوله انا حرصرت ادعي انه
عنده فقال المدعي عليه انا حر اصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز
المدعي عن البينة حكم القاضي بالحريفة الاصلية وكان حكمه بها حكما على
العامية **قوله** فالبينة اولى لا حاجة الى قوله اولى ليست في النهي وهذا
نصه واعلم ان اجتماع الاقرار بالبينة ما الذي يقضي به ففي فتاوى
رشيد الدين لواقر عند الاستحقاق بالاستحقاق ومع ذلك اقام المستحق
البينة واثبت عليه الاستحقاق بالبينة كان له ان يرجع على بايعه
لان القضاء وقع بالبينة لا بالاقرار وذكروا في آخر كتاب الدعوى ادعى
عينا في يد رجل وانكر المدعي عليه فاقام بينة على ما راعاه فقبل ان يقضي
القاضي للمدعي ببينته اقر المدعي عليه بالعين المدعي يقضي بالبينة او
بالاقرار اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بالبينة والاقرار اظهر واقرب الى
الصواب قال في المنع وهذا يناقض ما ذكره اولاه ان يخص تلك بعرض
الحاجة الى الرجوع وتحصل من هذا ان عند ثبوت الحق بهما يقضي بالاقرار
على الاظهر لا عند الحاجة فالبينة **قوله** في الاصل لانه اصل يوم القضاء
لانفساله واستقلاله كذا في المنع **قوله** طلب لنساج ممة يمنع دعوى
تملكها هذا مثال لدعوى ملك العين ومثال دعوى ملك المنفعة ما نقله
في المنع عن الصغير ايضا من ان طلب لنساج الحق مانع من دعوى تملكها
قوله ولا يمنعها لنفسه يمنعها لغيره كما لو ادعى انها لغلان وكله بالخصومة

ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة فانها لا تقبل **قوله** الا اذا وفق بان
قال كان لفلان الاول وكان وكلني بالخصومة ثم باع من الثاني ووكلي
الثاني ايضا والتوارك ممكن بان غاب عن المجلس وجاء بعد مدة ورجع
على ذلك **قوله** وان قال اي هذا يقتضي ان المدعى يدعي الابوة بعد دعوى
الميت الاخوة وليس كذلك لعدم التناقض حينئذ بل بعد دعوى الميت
البنوة قال في البحر جلد ادعى على آخر انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال
المدعى عليه ليس باخي ثم مات المدعى وخلف اسوا كثيرة ثم جاء المدعى
عليه يطلب ميراثه وقال هو اخي لا يقبل ولا يقضي له بالميراث لانه متناقض
ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى الابوة او البنوة والمسئلة بحالها
يقبل ذلك منه ويقضي له بالميراث انتهى فغنى قوله ولو كان مكان دعوى
الاخوة دعوى الابوة او البنوة ان المدعى للنفقة لو ادعى الابوة او البنوة
بدل الاخوة وقوله والمسئلة بحالها اي ثم مات المدعى عن مال فادعى
المدعى عليه البنوة او الابوة فانها تقبل لانه تناقض في كل اصول
والفروع فيقبل بخلاف الاخوة والفرق ان دعاء الولاد محجور يقبل
لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة فانها لا تقبل محجورة
لما فيه من حمل النسب على الغير بل لا تصح الا في ضمن مال فكانت من قبيل
دعوى المالك كافي النهر **قوله** كالنسب كما لو قال ليس هذا ابني ثم قال هذا
ابني **قوله** والطلاق كما لو اختلفت ثم اقامت بينته على انه طلقها
ثلاثا قبل الخلع **قوله** نقل الشهادة كما اذا شهد على خصم غائب فان
القاضي لا يحكم به يكتب الشهادة ليحكم بها القاضي المكتوب اليه
وبسالم المكتوب لشهود الطريق كما ياتي في باب كتاب القاضي الى القاضي
قوله اذا سلم النقص الى هذه المسئلة فيما اذا هدم المستحق البناء
قال في العارضية وفي كفالة شرح الطحاوي المستحق اذا قبض البناء
الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وقيمة البناء
مبني على البايع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا
بالثمن وفي فتاوى قاضي خان اذا استحق الدار بعد البناء والبايع غاب
والمستحق اخذ المشتري بهدم البناء فقالا للمشتري ان البايع غرق وهو
غائب قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل
يومر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البايع بعد هدم
البناء لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا
كان البناء قائما يسلمه اليه فيهدمه البايع وياخذ النقص واما
اذا هدم فلا شيء على البايع وهذا خلاف ما ذكر في شرح الطحاوي
قوله يوم تسليم ظرف قيمته **باب** **السلم**
قوله بلا مبرأى ضابط غير محجور العدد كطول وغلظ وغير ذلك كذا
في المخرج **قوله** بالخزم يضم الحاء وفتح الزاي جمع خزمة والجر يضم الجيم

وفتح الزا المملة جمع جرزة الخزمة من الرطبة كذا في النهر **قوله** وجوز
اذا بين وصفه اراد بالوصف هنا جنبه وسنه وقدره **قوله**
وموضعه كحكم الكنف **قوله** ولا بمكالم وذراع اي معينه لانه محتمل
هلاك ما قدر به فيتعد الا يفاء **قوله** وتمرخله وتعين البسات
كتعيين النخلة كذا في النهر **قوله** فالمانع والمقتضى المرف فان تعرف
كون النسبة الى قرية لبيان خصوص برها لم يجز لتوفر عدم البسات
فيها وان تعرف انها لبيان اقليم جاز لعدم توفر انقطاع البر
في اقليم بتمامه **قوله** ولا يستبدله رب السلم في مجلس كذا لا يمكن
الا استدلال فيما اذا كانت الزبوف اكثر من النصف عن الامام ولا
يتفق له ذلك فيما اذا كانت مساوية او اقل كما اشار اليه في النهر
واعترضه ابن الكمال بان ههنا شرطا اخر به يندفع هذا الاحتمال
وهو ان يكون راس المال منتقدا انتهى وهو اعتراض متوجه على من
عبر بالزبوف واما من عبر بالمعيب فغير متوجه لشموله نحو البر
قوله ومثله التمن بان باع عبدا حاضر ببر موصوف في الزمة
الى اجل حيث يشترط بيان مكان الا يفاء كذا في الدرر **قوله**
والاخوة بان استاجر دارا او دابة بما له مائة دين في الزمة
يشترط بيان مكان الا يفاء كذا في الدرر **قوله** والقسم بان اقتسم
دارا وشرط احدهما على صاحبه شيئا له حلا وموتة لزيادة غرس
او بناء في نصيبه يشترط بيان مكان الا يفاء كذا في الدرر **قوله**
كبيع وقرض وتلاف وغصب فان مكانها يتعين لتسليم المبيع
والقرض وبدل المتلف والمفصوب **قوله** واجبة التسليم في
الحال يعني اذا اطلب المشتري والمفرض والمتلف ماله والمفصوب
منه بخلاف المسلم فيه فانه لا يجب تسليمه في الحال ولو طلب رب
السلم لمنا فانه شرط التناجيل **قوله** وما لا حل له هو ما لا يحتاج
في حمله الى ظهور او اجرة حال وقيل هو الذي لو امر انسانا بحمله الى مجلس
القضاء حمله مجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة كذا في النهر
قوله كمسك يعني القليل منه والا فقد يسلم في امان من الزعفران
كثيرة تبلغ احمالا **قوله** وصحة الكفالة قال في النهر فان قبض
المسلم اليه راس المال من الحال عليه او الكفيل قبل اقرار
الحا قدين صح والا لا وبطلت الحوالة والكفالة راما الرهن فان لم يهلك
فكذلك وان هلك قبل اقراره وكانت قيمته مثله راس المال او اكثر ثم انعقد
وان كانت اقل ثم بقدره وبطل في الباقي وكذا الحكم في بدل الصفي كذا
في البدائع **قوله** كون راس المال منقودا الى نفقه الصيرفي **قوله**
سبعة عشر سنة في راس المال وهي بيان جنبه ونوعه وصفته وقدره ونفقه
وقبضه قبل الافتراق واحد عشر في المسلم فيه وهي بيان جنبه ونوعه وصفته

وقدره ومكانه ابقاءه واجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتبع بالتحسين
وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربعه المكيل والموزون والمذروع
والمعدود والمتقارب وكون العقد بائنا ليس فيه خيار شرط وعدم شمول
احد وصفي على الباقي الفصل للبدل **قوله** القدرة على تحصيل المسلم فيه
لا حاجة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله
بان لا يكون منقطعاً **قوله** حال كون المائتين اشار به الى ان مائة في
الموضعين نصب على الحال بتاويل مقسومة هذه القسمة ويجوز البدلية
قوله فسد في الكل اما في الاول فلجماله ما يحضر لنقد عند لا ما خلافا
لها بناء على مسألة اعلام راس المال واما في الثاني فلا شرط تسليم بعض
الثلث على غير الباقي **قوله** ولا يجوز التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل
قبضه اما الاول فلما فيه من نفويت القبض المستحق بالعقد واما الثاني
فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز كذا في الهداية
قوله حق لو وهبه اي وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه كان
اقالة ولزمه رد راس المال اذا قبل كذا في النهر **قوله** فلو كان فاسدا جاز
الاستبدال لان راس المال في بدايا بيع كفصوب كذا في المحرر **قوله** في ظرف
اي ظرف رب السلم **قوله** وخياره لان الخاط عندهما ليس باستهلاك
قوله ان من خرج كلامه تعنتا كما لو قال للمسلم اليه شرطت لك رد ما قال
رب السلم لم نشط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم متعنت
في انكار الصحة لان المسلم فيه يربو على راس المال في العادة وكما لو قال
المسلم اليه لم يكن له اجل وقال رب السلم بك كان له اجل فالقول قول
رب السلم لان المسلم اليه متعنت في انكاره حقالة وهو اجل **قوله**
وان خرج خصوصية كعكس التصور في المسئلة وفي الاول القول لرب
السلم عنده لانه يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول
للمسلم اليه لانه منكروا انكر الصحة في الثانية القول للمسلم اليه لانه
يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول لرب السلم لانه
منكروا انكر الصحة **قوله** ووقع الاتفاق على عقد واحد اي كما هنا
لان السلم عقد واحد السلم الحمال سلم فاسد ليس بعقد آخر بخلاف
المضاربة فان الاختلاف فيها ينوع محل الاختلاف فانها اذا فسدت
كانت اجارة واذا صححت كانت شركة ومثال الاختلاف فيهما اذا
قال رب المال للمضارب شرط لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب
لا بل شرطت لي نصف الربح فان القول لرب المال لانه ينكر استحقاق
الربح وان انكر الصحة **قوله** وقد يقال طشوت في العبارة شي قال
في المنع وفي المغرب الطشت موشة وهي عجمية والطش تعمر بها الجمع
طشاش وطشوش وقد يقال طشوت **قوله** كما مر في شهر فافوه
قوله فان لم يصلح اي لا اجل بان كان اقل من شهر **قوله** لوجعل الذي

اجرة

اجرة في الذمة كما لا يخفى **قوله** وير مخلوط صوابه النصيب
المتفرقات قوله وجاز اقتناؤه لصيدا نما ذكرها مع ان ما قبلها يفيد
معناها لما فيها من تعقل الجمع **قوله** اي متجني حذر به عن دهن
الميتة والخنزير **قوله** يجبر على بيعه اي لا مرد المضمون من المرد وعبارته
النهر الفاسد للمسلم اذا اشترى عبد المرد وكان من عادته اتباع المذاهب
على بيعه دفعا للفساد **قوله** فلو ايتان في رواية تسقط وفي رواية عليه قيمتها
وهو قول محمد بن النضر لمعنى من جهته كذا في النهر **قوله** استخسانا والقياس
ان يكون قبضالا لانه تعيب حكمي لا يري انه لو وجد المشترا من رجة يرد بها بالبيع
وجه الاستخسان انه لم يتصل بها فعلى حسي من المشتري والتزويج تعيب
حكمي بمعنى تقليل الرغبات فيها فكان كقصان السعر **قوله** بخلاف احد
المستاجر من يعني لو غاب قبل نقد الجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا
لانه غير مضطر اذ ليس للآخر حبس لدار لا سيقا كاجرة **قوله** من التملك
هذا اعم من مبادلة المال بالمال لا تفارده في نحو الهبة **قوله** كرجعة مثال
للقبيذات **قوله** كحج وطلاق نشر مشوش **قوله** وفي اطلاقات كالاذن
في التجارة **قوله** وولايات كالتقضاء والامارة **قوله** وتحريرات نحو
من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** على ما بيناه في البيع الفاسد اي من الشرط
ان كان مما يقتضيه العقد او بلاءه او فيه امر او جري التعامل به لا
يفسد البيع ولا يفسد **قوله** قصح بخيار شرط وروية لانها قسمة
في الاجناس المختلفة فلا جبر فيها فكما معنى المبادلة فيها اغلب كانت
بيعا بخلاف قسمة المثلي **قوله** فتقول البكر هذا المثال وان كان في نفسه
صححا لكنه لا يلازم المتقارنة بصدد ايراد ما يبطل بالشرط الفاسد
ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية واجارة
النكاح كموليت منها فلا تبطل بالشرط الفاسد كالتكاح نعم لا يصح
تعليقها بالشرط كالتكاح لانها من المعاوضات الغير المالية لما علم
ان البضع ليس بالمال وان كان متقوما حالة الدخول فيبني اذ يراى
بالاجارة اجارة عقد هو مبادلة مال بمال **قوله** لكن تعقبه في النهر
لا يظهر هذا التعقب فانه لا يلزم من مخالفتها التكاح في احكام ان
تخالقه في هذا الحكم ايضا قال في البحر وما يدل على بطلان قول المحقق
ومن وافقه ما في البدايع من كتاب الرجعة انها تصح مع الاكراه
والهزل واللعب والخطا كالتكاح انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد
لم تصح مع الهزل لان ما يصح مع الهزل لا تبطل الشرط الفاسد وما
لا يصح مع الهزل تبطل الشرط الفاسد هكذا ذكر الاصوليون
في بحث الهزل من قسمة المعارض وفي الكافي للحاكم الشهيد وتعلق
الرجعة بالشرط باطل ولم يذكر انها تفسد بالشرط الفاسد **قوله**
وفي النهر الظاهر لاطلاق القول الحق التقييد لانه بصدد ايراد ما يبطل

بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصالح اذا كان عن سكوت او
 انكار لم يكن من المعاوضات المالية ما ذكره من انه لا يصح تعليقه
 فصحيح لكن الكلام في بطلانه بالشرط الفاسد وما تقدم من الاصل
 الاول صريح في عدم بطلانه **قوله** ولا يبرأ عن الدين بان قال ابرأك
 عن ديني على ان تتخذني شهيدا وان اقدم فلان لا يملك من وجهه
 حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى لا سقاط فيكون معتبرا بالتعليق
 فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا في البحر عن المعنى وفيه ان لا يبرأ عن
 الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي ان لا يبطل بالشرط الفاسد
 وكونه معتبرا بالتعليق لا يدل على بطلان تعليقه بالشرط
 ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فينبغي ان يذكر في القسم الثاني هذا ما ظهر
 فتأمل **قوله** وعزل الوكيل هذا ايضا من قبيل الثاني كما صرح في البحر
قوله ولا اعتكاف فيه ان يجوز تعليقه بالشرط ولا يبطل بالشرط
 الفاسد كما صرح في البحر واجاب في التبريد ان كلامهم هنا محمول
 على رواية وان كان الاكثر على الرواية الاخرى وانت جبر بان لا يدفع
 الاعتراض **قوله** فانها ليسا مما يختلف به هذا صحيح في عزل الوكيل اما
 الاعتكاف فيختلف به بالاجماع كما صرح به في البحر **قوله** والا قرار
 صرح في البحر بان لا يصح تعليقه بالشرط وانما يبطل بالشرط الفا
 مع انه ليس من المعاوضات المالية فتأمل **قوله** والوقف فيه
 ما مر في الاقرار ومثله التحكيم وبطلان الاجل والحق **قوله** الا اذا شرط
 قال في البحر ثم اعلم ان الحوالة تبطل ببعض الشروط لما في البرازية
 ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط في الحوالة ان يعطى المال الحال
 به المحتمل عليه للمحتال من ثمن دار المحيل لانه لا يقدر على الوفاء
 بالملتزم بخلاف ما اذا التزم المحتال عليه الا عطا من ثمن
 دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على الاداء قبل الاجل
 انتهى وهذه ترد على اطلاق المصنف انتهى واجاب عنه في التبريد
 بما رأيت ولم يظهر جوابه **قوله** وعليه يحمل اطلاقهم اي
 يحمل اطلاق قوله الاستروشنية والعمادية وتعليق الكتابة
 بالشرط لا يجوز على ما اذا كان الشرط الفاسد في صلب العقد
 كما في الدرر **باب** **الف** **قوله** ويشترط
 عدم التاجيل والحياء مكرر مع ما ياتي متنا **قوله** بالبراجم
 جمع بوجه بالضم وهي مفصلات الاصل كما في جامع اللغة **قوله**
 لا خلاهما بالقبض يعني ان ما شرط الحيا لا يبقى بالقبض
 مستحقا وبالتأجيل يفوت القبض المستحق كذا في الهداية **قوله**
 لا نقد لان العقد ينقضي على مثله لا عينه فلا يتصور ان فيه
 بخلاف الاول والحق في التبريد **قوله** يلحق باصل العقد عنده

قال

قال في التبريد بقوله شرط التماثل انه لو زاد احدهما بعد التفرق
 او حط شيئا من الجنس فسد عند الامام وقال ابو يوسف لا يفسد وهما
 باطلان ووافقه محمد في الزيادة وجوز الحط كالحبة المستقبلة ومبني
 الخلاف على ان الشرط انفسا يلحق باصل العقد عنده خلافا لما اجمعوا
 ان الزيادة والحط لو كانا من غير الجنس لم يفسد ويشترط في لزوم الزيادة
 قبضها قبل الافتراق كذا في البدائع **قوله** ليفقد انقسام الثمن على الثمن
 هذا الجواب غير مفيد كما به عليه في التبريد حيث قال وظاهر ان المعول عليه
 عند المقابلة بالجنس انما هو التقدير لا القيمة وحينئذ فلا حاجة الى
 بيان قيمة الطوق كما لا حاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق مقابل
 به والباقي بالجارية قلت قيمتها وكثرت ففي عبارته مسامحة ظاهرة
 فيه عليها السامح نعم اذا قدر ان الثمن بخلاف جنس الطوق فيبيان
 قيمتها يفيد لان الثمن ينقسم عليها على قدر قيمتها **قوله** لانا لا قرار
 اي اقرار المشتري **قوله** لتفريق المصفقة اي قبل التمام كما صرح به
 في التبيين **قوله** وكذا الدينار والدرهم اي وشمل النقرة الدينار والدرهم
 لان الشركة في ذلك لا تعد عيبا كما في المنع **قوله** اذا ربا في دين سقط
 قال في العناية لانه ملكها بدلا عن الدينار عناية ما في الباب ان هذا عقد
 صرف وفي الصرف يشترط قبض احد العوضين احتراز عن الكالي
 بالكالي ويشترط قبض الآخر احتراز عن الربا وذلك لان قبض
 احدا لبدلين حصل الامن عن خطر الهلاك فلو لم يقبض الآخر كان فيه
 خطرا لهلاك لان الدين في معنى التاوي فيلزم الربا وهذا معدوم
 فيما نحن فيه لان الدينار نقد وبذله وهو العشرة سقط عن بايع الدينار
 حيث سلم له ولم يبق خطر الهلاك وحاصله ان تعيين احدا لبدلين
 بعد قبض الآخر للاحتراز عن الربا ولا ربا في دين سقط وانما هو في
 دين يقع الخطر في عاقبته **قوله** استحسانا والقياس يفيقه وبه
 قال زفر لانه استبدل بيد الصرف وهو لا يجوز كما لو اخذ بيد الصرف
 عرضا وجه الاستحسان انه يجب بهذا العقد ثمن واجب التعيين بالقبض
 والدين ليس بهذه الصفة فلا تقع المقاصة بنفس العقد لعدم المجانسة
 بين العيني والدين لان بدل الصرف واجب التعيين بالقبض والدين
 قد سبق وجوبه لکنهما اذا اقدما على المقاصة بتراضيهما لا بد من
 تصحيح ولا صحة لهما مع بقاء عقد الصرف فتجعل المقاصة متضمنة
 لنسخ الاول والاضافة الى الدين الذي كان عليه ضرورة اذ لو لا ذلك
 كان استبدال الصرف وهو لا يجوز وعلى هذا كان النسخ ثابتا
 بالاقتضا ولهما ذلك لان لهما نسخا لصل العقد فكان لهما تغيير وصف
 العقد مع بقاء اصله بالطريق الاولى وهو نظير ما اذا تبايعا بالثمن
 بالثمن وخمسائة **قوله** وان قبله البعض فكن يوف قال في التبريد وان

وان كانت يقبلها البعض ويردها البعض في حكم الزيف والبهجة
 فيستعلق العقد بحسنها كما هو المحرك في الراجحة لكن بشرط ان يعلم البائع
 خاصة ذلك من امره لانه رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذي
 يقبلها وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الارواح فان استوت في
 الراجح جرى التفصيل الذي اسلفناه في كتاب البيع كذا في الفتح **قوله**
 باع متاع الغير بغير اذنه اي ثم اجاز صاحب المتاع البيع فيما يظهر
 فليراجع **قوله** يوم اكسا دعبارة النهر في اخر وقت نفاها وهي ظهر
قوله وتاخير صاحب الهداية دليلهما اي دليل الصاحبين **قوله**
 ظاهر في اختيار قولهما اي من حيث ايجابهما القيمة والا فابو يوسف
 يوجبها يوم القرض بخلاف محمد **قوله** عن التلويح اي في بحث اهل
 من العوارض **قوله** ثمانية وسبعون لان المتعاقدين ان يتفقا او
 يختلفا فلا تنفاق اما على عرضها واما على ثبائهما واما على ههنا واما
 على ثبائهما واما على عرضها واما على ههنا واما على ثبائهما واما على ههنا
 الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احد المتعاقدين تكون
 اما اعراضها واما ثبائهما واما ههنا واما ثبائهما واما ههنا واما ثبائهما
 واما اعراضه مع ثبائهما واما ههنا واما ههنا واما ههنا واما ههنا
 تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
 الخصم بان يدعي احدي الصور الثمانية **قوله** والفتوى على جواب
 الكتاب اي لا يصل فانه مذكور في صدر عبارة الاشياء **كتاب**
الكفالة قوله وتثليث الفاء مقتضاه ان ابن القطاع حكاه وليس
 كذلك وعبار الجرح قال في المصباح كفت بالمال وبالنفس كفلا من باب
 قتل وكفولا ايضا واسم الكفالة وحكي ابو زيد سماعا من العرب
 من باب تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفته وكفت به وعنه اذا
 تحملت به **قوله** بنفس متعلق بالمطالبة **قوله** كما سيجي في كفالة
 المال **قوله** وهو الكفالة بالمال اراد بالمال الدين ولا فهو يشمل الدين
 مقابل الدين **قوله** لانه محل الخلاف فانهم اختلفوا هل يثبت الدين
 في ذمة الكفيل او لا **قوله** عما ذكره من خلاص حيث قال هي ضم ذمة
 الى ذمة في مطالبة النفس والمال او التسليم **قوله** ولا يجعل الثاني
 ركنا اي في قوله الاخير بل قال يتم بالكفيل وحده من قوفة على اجابة
 الطالب وقيل نافذة وللطالب حق الرد وهو الاصح كما في المحيط
 اي من قوليه واثر الخلاف يظهر فيما اذا مات المالك قبل القبول
 من قال تنوقف قال لا يواخذ الكفيل كذا في النهر **قوله** لا ساوفا محترز
 قائما وما بعده محترز صحيحا فهو نشر مشوش **قوله** قبل الحكم اي او
 الرضا كما في النهر **قوله** قبل ليس دينا الاولي كنفقة الزوجة قبل
 القضاء بها والرضا كما في النهر **قوله** الا اذا استدان له وليه مثله

الوصي كما في النهر **قوله** ويطلب بعد العتق اي سواء كان وقت الكفالة
 ما ذونا في التجارة او لا فيما يظهر لوجود اهلية وانما المانع حق
 المولى فاذا اعتق زال المانع **قوله** لا يصح لانهما لم يتفقا على احد
 الامرين لم يعلم المصنوع به هو نفس او مال **قوله** والوجه اللزوم
 لانه مصدر مستعد الى اثنين فقد التزم ان يعرفه الغريم بخلاف معرفته
 فانه لا يقتضي المعرفة الكفيل للمطلوب كذا في الفتح **قوله** كانا ضامنين
 لوجهه محلهما عند قوله ما يعبر به عن بدنه **قوله** كانا كفيلا بعد الثلاث
 لان الكفالة لا تحتل لتاقيت كالمطلق حتى لو قال انت طالق الى شهر
 يقع بعد الاجل بخلاف امر له بذلك الى شهر حيث يكون الامر بيد هاهنا
 الحال الى شهر لان الامر باليد يحتل لتاقيت كما في المخرج ويطلب الفرق
 بين هذا وبين ما تقدم من قوله حتى يحتجوا ان يفرق بحصول المقصود
 هناك بالاجتماع فتدبر **قوله** لما في الملتقط تعليل لما فهم من قوله
 ايضا من انه يكون كفيلا قبل الثلاثة **قوله** ولا اجل له ثانيا بجواب
 متى وكما عن العموم ولولا لابطال اللفظ بتمامه **قوله** فان برهن على ذلك
 اي برهن الكفيل على ان المدة مجسولة **قوله** وسجان قاض يعني اذا حلى
 رجلا من المسجونين حلسه القاضي يدين عليه فلرب الدين ان يطلب
 السجان باحضاره كذا في المخرج **قوله** والاب في صورتي احداها امر
 اجليا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره الثانية
 ادعى الاب مهر ابنته على الزوج فادعى الزوج انه ما دخل بها فطلبه
 الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها امر بقاضي الاب باحضارها
 وكذا الوادعي الزوج عليها شيئا آخر ولا ارسل اليها مسينا من امناء **قوله**
 وفيها القاضي ياخذ كفيلا قال في الاشياء القاضي ياخذ كفيلا من المدعي
 عليه بنفسه اذ برهن المدعي ولم تترك شهوده او اقام واحدا او ادعى
 وقال شهودي حضوره وياخذ كفيلا باحضار المدعي عليه ولا يجبر
 على اطاء كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه اذا كان المدعي عليه
 وصيا او وكلا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهما ادب لقضاء
 الخصم وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او دينها غيرها وما اذا
 ادعى لعبد المأذون الغير المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى
 المكاتب على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم
قوله لا يجبر اتفاقا اي لعدم من يعرفه **قوله** ويسمي قيدا اي
 في الفائدة **قوله** لاما اشتريته اي ليست ما هنا موصولة حتى يكون
 التقدير ما اشتريته فعلى **قوله** فعلى الدية الاولى اسقاط الدية **قوله**
 او مضاربة اي مضارب المكفول عنه وكذا ما بعده **قوله** لتوسله بالاداء
 صوابه لتوسله به الى الاداء قال في النهر لان قدومه وسيلة الى الاداء **قوله**
 وما في الهداية هو حيث قال فاما لا يصح تعليق نكاح الشرط كقوله ان

هبت الريح اوجاه المطر وكذا اذا جعل واحد منها اجلا والا نه تفصح الكفالة
ويجب المال اجلا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يتصل بالشرط
الفاصلة كالمطلق والعناق **قوله** كما حرره ابن الكمال اي في ايضاح
الا صلاح لكن صاحب العناية اجاب عن ذلك حيث قال في كلامه نظر
من اوجه الاول ان قوله لا يصح التعليق يقتضي نفى جواز التعليق لان جواز
الكفالة مع انه الكفالة لا يجوز الثاني ان قوله وكذا اذا جعل معطوفا
على قوله فاما لا يصح يكون تقديره وكذا لا يصح اذا جعل ولا يجوز اما ان يكون
فاعل يصح هو التعليق او الكفالة اذ المذكر ثالثا والاول لا يجوز اذ لا
معنى لقوله وكذا لا يصح التعليق اذا جعل كل واحد منها اجلا والثاني
كذلك لقوله بعده اما انه تصح الكفالة الثالث ان الدليل لا يطابق الاول
لان المدلول بطلان الاجل مع صحة الكفالة والدليل صحة تعليقها بالشرط
وعدم بطلانها بالشرط الفاسد ومع ذلك فليس بمستقيم لانها يتصل
بالشرط المحض وهو اول المسئلة ويمكن ان يجاب عن الاول بان حاصل
الكلام نفى جواز الكفالة المتعلقة بها والمجموع ينتفي بانتفاء جزئية لا يقال
نفى الكفالة الموجبة كنفى المتعلقة ولا تنتفي الكفالة بانتفاء الاجل لان
الايجاب المعلق نوع اذا التعليق يخرج العلة عن العلية كما عرف في موضعه
والاجل عارض بعد العقد فلا يلزم من انتفاء انتفاء معروضه وقد تقدم
في الصرف ما يقاربه ان كان على ذكر منك وعنا الثاني بان فاعل يصح المقدار
وهو الاجل وتقدره فكما لا يصح التعليق لا يصح اجلا اذا جعل كل واحد
منها اجلا وعن الثالث بان المراد بالتعليق بشرط الاجل مجازا بقرينة
قوله ويجب المال اجلا وتقديره لان الكفالة لما صح تأجيلها بل جعل متعارف
لم يتصل بالاجل الفاسد كالمطلق والعناق ومجوز المجاز عدم الشو في
الحال في كل واحد منها **قوله** نعم لو جعله اجلا بان يقول كلفت بياومك
عليه الى ان تهب الريح او الى ان يحكي المطر كذا في النهي **قوله** في تعليق نحو
ان غصبتك انسان شيئا فانا كفيل **قوله** واصافة كما في مثال المتن **قوله**
وبه اي ولا يصح بجهالة المكفول به والمراد به هنا النفس لا المال لما
تقدم من ان جهالة المال غير ناعمة من صحة الكفالة والقرينة على ذلك
الاستدراك **قوله** لانه يلزم تغيير المعقود عليه لان الكفيل لو اعطي
دابة لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة **قوله** لا التسليم الى تسليم دابة
معينة كما في الاول **قوله** لانه اوصية تغليل للثانية وتترك تغليل
الاولي لظهور فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنه الاجاب
والقبول **قوله** وحقق انها كفالة اي لا وصية **قوله** لكن يرد عليه
توقفها على المال وهو ما ذكره الشارح بقوله المالك لو كانت كفالة ما
توقفت عليه **قوله** فالقول للمخبر اي لدعي الاخبار **قوله** كما لو كان
صفتين اي كما لو كان الدين صفتين بان باعه كل منها شيئا **قوله** لاشباه

المال بها لا اطلاقتها على اصلك القديم وعلى العقد وعلى حققة وعلى
الدرك وعلى خيار الشرط فتقدر العمل بها قبل البيان فيبطل للجهالة بخلاف
ضمان الدرك فانه صحيح لانه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق المبيع
وهو معلوم مقدورا لتسليم فان قلت ينبغي ان يصرف الى ما يحوز الضمان
به وهو الدرك تصحيحا لشرطه قلت انما لم يصرف اليه لان فراغ الزمة
اصل فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال كذا في المنع **قوله** وحيلته
الرجوع قال في البحر وفي آخر المولود الجية من كحل رجل كحل بنفسه رجل
ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى
تبرأ من الكفالة فاراد ان يبرأ من وجهه يكون له حق الرجوع على المطلق
فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويهب الطالب ماله على
المطلوب ويؤكل بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون
له حق الرجوع لانه لو دفع المال بغير هذه الحيلة يكون متطوعا ولو
ادى بشرط ان لا يرجع لا يجوز **قوله** الا اذا برهن ان لا يصلح كافي
البحر **قوله** كما مر في قبيل كفالة المالك **قوله** وهو المختار لان الناس لا
يريدون نفى التعليق اصلا وانما يريدون نفى تعليق الحسني لا ان يعلق
به تعليق المطالبة **قوله** على نصفه مثال والمراد البعض **قوله**
فيبرأ هو وحده عن خمسية اي بالصلح وعن الخمسية الاخرى بالدفع فلا
يبقى عليه شيء **قوله** ولو صلح على جنس آخر مفهوم قوله على نصفه **قوله**
وهو باطلا فانه يعلم يجب ان يجعل الاطلاق على الكفالة بالنفس ليوافق
ما نقله في البحر عن التنازعانية من عدم الجواز في الكفالة بالنفس
قوله لا قراره بالقبض لان البراءة التي ابتدأها من المطلوب وانها وها
الى الطالب لا تكون الا باليقظة فيرجع كذا في الهداية **قوله** وفقاده
براءة المطالب اي المكفول عنه للطالب اي للمكفول له **قوله** علا لانه
فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا
حصلت بالايضا وان حصلت بالبراءة لا يكتب الصك غير ففعلت
الكتابة اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الخبر كذا في البحر **قوله**
الغير الملايم نحو اذا جاء غدا فانت برئ من المال ومثال الملايم المكفول
بالمال وبالنفس وقال ان واقبت به غدا فانت برئ من المال فوافاه
من الغد فهو برئ من المال كذا في العناية **قوله** لكن في النهي ونصه
مع الكثرة وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط مثل ان جعلت الى
البعض او دفعت البعض فقد ابرأتك عن الكفالة وقيل يصح قال في
الفقه وهو اوجه لان المنع لعق التملك وذلك يتحقق بالنسبة الى المطلق
اما الكفيل فالمحقق منه المطالبة فكان ابرأوه اسقاطا محضا وطا
ما في الشرح وغيره ترجيح الاول لجزم المصنف به كغيره واجاب عامر
حيث قال واما على القول بثبوت المطالبة لا غير فلان فيها تملك

المطالبة وهي كالدين لأنها وسيلة والتملك لا يقبل تعليق بالشرط
وحمل في الدلالة رواية الكتاب على ما إذا كان الشرط غير متعارف والرواية
الثانية على ما إذا كان متعارفاً ومقتضى كلامهم أنه لا خلاف في بطلان
التعليق بناءً على نهضهم في الدين **قوله** قيد بكفالة المال أي باعتبار
أن الكلام فيها والأفلم يذكر القيد في المتن كما ذكر **قوله** تفصيلاً
مبسوطاً في الثانية قال في النهر قيد الكفالة بالمال لأن تعليق البراءة
من الكفالة بالنفس على وجوده في وجه تصح البراءة وبطل الشرط
كما إذا أبرأ الطالب على أن يعطيه الكفيل عشرة وفي وجه يصح أن كما إذا
كان كفيلاً بالمال أيضاً وشرط الطالب عليه أن يدفع إليه المال ويرثه
من الكفالة بالنفس وفي وجه لا يصح أن كما لو شرط عليه الطالب أن
يدفع إليه المال ويرجع بذلك على المطلوب كذا في الثانية ملخصاً **قوله**
بأنه متعلق بالكفيل وقيد به لأنه لو كان بغير أمر يسترده لأنه لا ملك
له ولا تعلق فيه كما في النهر **قوله** يدفعه إلى الطالب متعلق بأدى
وعلم أن الأداة إلى الكفيل شامل للأداة على وجه الاقتضاء بأن قال لا
أمن أن يأخذ منك الطالب حقه فخذ قبل أدائك وللأداة على وجه
الرسالة بأن قال خذ هذا المال وأدفعه إلى الطالب وهذا الشك
وإن كان صحيحاً بالنظر إلى عدم الاسترداد لكنه لا يلزم قوله وإن رجع
طالب له وندب رده فيما يتعين بالتعيين فإن هذا الحكم خاص بما إذا
كان الأداة على وجه الاقتضاء وحيدة لا بد من تقييد المتن به ويكون
سكناً عن عدم الاسترداد فيما إذا كان الأداة على وجه الرسالة كما
نبه عليه في النهر إذ عرفت هذا فالشارح ابقى المتن على عموميه فإن
قوله يدفعه إلى الطالب صارق بالأمرين وقيد ما ساقى بقوله
حيث قبضه على وجه الاقتضاء في حيثية تقييداً لا حيثية تعليل
ولا يخفى حسنه **قوله** وإن لم يعطه طأله أن وصليته وطأته مفعول
قوله خلافاً للثاني حيث قال يطيب له لأن الخارج بالضم **قوله**
أن قضى الدين بنفسه قال في البحر وهذا عند أبي حنيفة في رواية
الجامع الصغير وقال أهوله لا يبرده وهو رواية عنه وعنه أنه يصدق
به لهما أنه رضي به على اعتبار قضاء الكفيل فإذا قضاة بنفسه لم يكن
راضياً به وهذا الحديث يعمل فيما يتعين فيكون سبيله التصديق **قوله**
لأنه أما ضمان الخسران أي نظر إلى قوله على أنه أمر بالشر لنفسه
فما خسر فعلى وضمان الخسران باطل لأن الضمان لا يكون إلا بمضمون
والخسران غير مضمون حتى لو قال بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك
فعلى لم يصح كذا في البحر **قوله** أو توكل بحمول قال في البحر وهو توكل
فاسد ومعنى على منصرف إلى الثمن فإذا كان الثمن عليه يكون المبيع
له فاعني عن قوله في فهو توكل لكتة فاسد لأنه غير معين بمقداره ولا

ثم فلا يصح الوكالة كما لو قال اشترى حنطة ولم يبين مقدارها
ولا ثمنها **قوله** لأن المكفول به هنا أي في المسئلة الثانية المنقضية
إلى مستحق **قوله** مال مطلق أي غير مقيد بالذوب والقضاء والزرور
فكان المكفول به موافقاً للمدعي في الإطلاق فانتصه خصماً على الغياب
فصحى الدعوى فجاز القضاء **قوله** بخلاف ما تقدم رأى من كون
المكفول به مقيداً بأحد الأشياء الثلاثة حيث لم يقبل البينة حتى
يحضر المكفول لأن قبولها يعتمد صحة الدعوى ودعواه هل غير صحيحة
لعدم مطابقتها للمكفول به وذلك لأن المكفول به إنما مال مقضى به
على الأصل لدلالة ما قضى بصراحة عبارته ودلالة ما إذا استلزمه
على ذلك فإن معنى ذاب تقدر والتقرا إنما هو باقتضاء والدعوى
مطابق عن ذلك فلا مطابقة بينهما وأما مال يقضى به يجعل الماضي
بمعنى المستقبل وهو غير مطابق أيضاً حتى قيل أن من ادعى على الكفيل
أن قاضى بذلك قضى له على الأصل بعد عقد الكفالة بالف درهم
واقام على ذلك بينة قبلت بنبته لوجود المطابقة حينئذ كما في العناية
قوله وقيد شمس الأمانة في العبارة أجماعاً قال في المتن من قضى
نايئة غير بامر رجوع وإن لم يشترط الرجوع وهو الصحيح كما في
الثانية ممن قضى دين غيره بامر وفي العناية قال شمس الأمانة هذا إذا
أمر به لأن إكراهه أما إذا كان مكرهاً في الأمر فلا يعتب بامر في الرجوع
باب كفاية الرجلين قوله لادى إلى الدور قال
في العناية وتقديره أن صاحب المؤدى يقول له أنت أديت عني
بأمر فيكون ذلك كادائي ولو أديت بنفسك كان لي أن أجعل المؤدى عندك
فإن رجعت على وأنا كفيل عندك فارجع عليك لأن ذلك الذي أديته
عني فهو ادائي في التقدير ولو أديت حقيقة رجعت عليك في تقدير
ادائي كذلك والشريك الآخر يقول مثلاً قال فادى إلى الدور ولم
يكن في الرجوع فائدة فجعلنا المؤدى عن نصيبه خاصة إلى تمام النصيب
لينقطع الدور بخلاف الزيادة على النصف فإنه لو رجع على شريكه
بذلك لم يكن شريكاً أن يرجع عليه إذ ليس على الشريك بحكم الأصل
إلا النصف فيفقد الرجوع **قوله** كما مر في كتاب الشركة
قوله لما مر من تعليل المسئلة الأولى **قوله** استخساناً وإلزاماً
أن لا يصح لأنه شرط في كفاية الكتاب والكفالة بيد الكتاب وكل
منها على نفراد باطل فعند الاجتماع أولى وجه الاستحسان جعل
كل واحد منهما أصيلاً في حق وجوب الألف ويكون عتقهما علقاً
بأدائه وكفيله في حق صاحبه فيرجع بنصف المؤدى لاستوائهما
كذا في النهر **كتاب** **الحالة قوله** المصحح نعم لأن
المحال لو وهب الدين من المحيل أو أبرأه منه بعد الحوالة لا يصح

ولو بقي لدي لصح كل منها **قوله** كذا في النهر لكن استظهر ان كل حيث قال
 واظهار ان الحوالة قد يكون ابتداءها من المحيل وقد يكون من المحال
 عليه الاول احاله وهو فعل اختياري لا يتصور بدون الارادة والرضا
 وهو وجه رواية القدوري والثاني احتيالي يتم بدون ارادة المحيل
 بارادة المحتال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات **قوله** وقيد
 في البحر حيث قال رجل احال رجلا له عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه
 احاله على الذي عليه اصل برئ المحتال عليه الاول **قوله** وكذا سوت
 قبل الاداء وبعد الاتيان بهذه المسئلة صحيح بالنسبة لقول المتق
 فالقول مع يمينه وليس بصحيح بالنسبة لقوله على العلم ان اليمين
 فيها على التبات لكونها على تقي فعل نفسه وهو القرض كما لا يخفى **قوله**
 وحكمها اي المقيدة **قوله** مع ان المحتال سوت لغزاة المحيل اشارة الى
 حكم آخر يخالف حكم الحوالة حكم الرهن بعدما تفقنا في عدم بقاء
 حق الاخذ للمحيل والراهن وهو انه في الحوالة المقيدة يكون اسوة لغزاة
 بخلاف الرهن والفرق ان المحال لم يملك المحالة لا بداولا رقبه واما
 المرتهن فانه ملك المرتهن يد او حبسا فثبت له نوع اختصاص بالمرت
 لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه كما في الغاية **قوله**
 بخلاف الحوالة المطلقة متعلق بقوله وحكمها **قوله** وكذا في كل موضع
 ورد الاستحقاق قال في المنع وعلى هذا اذا باع الاجر المستاجر واحال بالثمن
 المستاجر ثم استحق المستاجر من يد المشتري وقد ادعى الثمن الى المستاجر فهو
 مخير ان شاء رجع على المواجه المحيل وان شاء رجع على المستاجر القابض
 وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق كذا في الخلاصة **قوله** انصرف لتلجيد
 الى الدين قال في البحر ولو قال ضمنت مالك على فلان على ان احيلك به على
 فلان فرضي لطالب ان احاله وقبل جاز وان لم يقبل فلان الحوالة
 فالكفيل ضامن على حاله ولو قال على ان احيلك على فلان الى شهر نصف
 التاجيل الى الدين لانه لا يصح تاجيل عقد الحوالة **قوله** فكان حال
 الخطريان المناسبة المسئلة لكتاب الحوالة **كتاب القضاة**
 وقيل غير ذلك احسنها تعريف ابن الفرس في الفواكه البدرية بانه
 الالتزام في الظاهر على صفة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا
 انتهى وتامر ببيان في النهر الحكم هو قول القاضي حكمت مثلا والمحكوم
 به المال مثلا والمحكوم له المدعي والمحكوم عليه المدعى عليه والمحكم
 القاضي والطريق البينة او الاقرار او النكول وتامر التفصيل في
 الفواكه البدرية **قوله** وشرط اهليتها شرط اهليته تكرار مع قوله
 واهله اهل الشهادة **قوله** وقيد اي قيد قبول شهادة الفاسق
 المفهوم من قابل **قوله** ولو قضى لقاضي بها لا ينفذ مكر مع المتق
قوله لكن في الفتح استدراك على ما مر نقله عن جامع الفصولين

قوله لحاصل الذكر بالحآ المجردة غير المشهور **قوله** باقرار الثاني
 متعلق بقوله ويضمن **فصل في الحبس** **قوله** او ينفذ من
 الارض لان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق **قوله**
 نفيه للصوملي وتسيب الناس منه كذا في الفتح **قوله** موضع التخصيص
 هذا انما يناسب الفتح لانه حينئذ يكون مصدرا يمينيا واما على الكسر
 فهو اسم فاعل **قوله** كما قال في الفتح الكيس حسن الثاني في الامور
 والكيس المنعوب الى الكيس واداد بالاسين السجان الذي يضيئه فيه
قوله ومفادته لم يتقدم ما يفيد هذا وسبب هذا الخلل حذف صدره
 عبارة النهروهي واذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته او امته
 ان كان فيه موضع سرة وفيه دليل على انه زوجته لا تجلس معه
 لو كانت هي الحابسة له وهو الظاهر **قوله** والامر بعجل لانه حيث
 اقترب من عدم مظهر بخلاف ما اذا ثبت بالبينة **قوله** وعكسه
 السرخصي لانه اذا ثبت بالبينة ربما يتعلل ويقول ما علمت ان على
 دينا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا يثبت ذلك في الاقرار
قوله وسوى بينهما في الكفر اي في عدم تعجيل حبسه لانه لا يحتمل
 ان يوفي فام يعجل بحبسه قبل ان يبين حاله بالامر والمطالبة بذلك
قوله خلافا لفتوى قاضي خان حيث رجع الاقتصار
 على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع والقرض كما في المنع **قوله** ان الرأى
 لمن له ملكة الاجتهاد اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي
 مجتهدا كما لا يخفى **قوله** ولم يمنع غرماءه عنه عطف على خلافه
قوله وفي القنية نصها عن ابي بكر بن حامدا قام المحبوس
 بينة على اعساره ورب الدين بينة على انه موسر ولم يبينوا فقد
 ما يملك قبلت شهادتهم لان المقصود منها اثبات دور المحبس
 عليه قالو لو عينوا مقدرا يملك لم يمكن قبولها لانها قامت
 للمحبوس وهو منكروا البينة متى قامت للمتكبر لا تقبل وقولهم
 انه موسر ليس كذلك فتقبل بخلاف ما اذا اقام الشفيع بينة على
 ان له نصيبا في الدار التي يجنب لدار المبيعة او ان له نصيبا
 من المبيعة فانها لا تقبل **قوله** وما ذكره من الاخر اي من ان
 الخطيب ليس له الاستحلاف ابتداء الا بالاذن **قوله** لا ما ذكر
 ابن الفرس في الفواكه البدرية من ان نايب القاضي في
 زماننا ينفذ بعزله وبمروته فانه نايبه من كل وجه **قوله**
 خرج الحكم فانه اذا رفع حكمه الى قاضي امضاءه ان وافق مذهبه
 والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا كما ياتي في باب التحكيم **قوله**
 لو مجتهدا فيه اي لو كان الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى
 دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه فانه يعضيه بالاولى بل

اذا كان الحكم لا دليل له او خالف كتابا او سنة او اجماعا وجدينا
يستغنى عن هذا القيد بما سيأتي **قوله** لكن في الخلاصة ونفقي بخلاف
في الفواكه البدرية لابن الفرس هل يشترط لنفوذ القضا على
المخالف علم القاضي بالخلاف في الحكم به اختلفوا فيه ورجح غير
واحد انه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بالخلاف
في المسئلة امر لم يعلم انتهى اقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف
لا سيما في زماننا فان قضاة زماننا لا يعرفونهم هذا ههنا فضلا
عن علمهم بمذهب بقية المجتهدين ثم رأت في الخلاصة ما
يقوى ما احتزته حيث قال ان هذا الشرط يعني كونه عالما باختلاف
وان كان ظاهر المذهب لكن ينبغي بخلافه **قوله** بعد دعوى ظرف
لقوله الزم انما لزم القاضي الثاني الحكم بعد دعوى محكمة
صادرة بين يديه **قوله** فيحكم بمذهبه اراد بالحكم هنا افتاء بقية
قوله كان افتاء وبديل ان لا حكم من غير دعوى **قوله** وسيجيء آخر
الكتاب اي في مسائل شتى قبيل الفرائض **قوله** وانما اذا ارباب
عطف على الضمير المستتر في سيجي فان هذا الحكم ايضا مذكور هناك
قوله قال اي صاحب البحر **قوله** وقد تعارفوا في زماننا القضاة
بالموجب قال في الفواكه البدرية ذكر الموجب في القضاة لا
يعرف للسلف وانما كانت صريحة فيقال مثلا قضى له بالدار الفرس
بان يسلمه لعين المبيعة بان يقضيه دينه الى غير ذلك من الامور
التي يتوجه بها القضا شرعا وهذا هو الاصل في هذا الباب يعني
النص صريح يعني المحكوم به ثم نفور في القضاة بالموجب توسعا
وتسترا وهر با ثمرات الى ان الامر الى ان يقول قضيت بالموجب
من لا يعرف مدلوله في الاصل فضلا عن مدلوله في خصوص
تلك الشخصية ومن المستغرب اني رأت بعضهم يفرق بين
الحكم بموجب ذلك وبموجب ما شهد به المتشاهدان على نفسها
والحال ان الاشارة بذلك انما هي الى المشهود به ولذا ذكرنا تحرر بالنظر
الصحيح في امر الموجب بحسب الرقعة فنقول بموجب الشيء ما اوجب
ذلك اكسني واقتضاه فالموجب والمقتضى في الاصل واحد وهو من
الامور الاضافية وهما معنى الحكم بالموجب هو الحكم بالمقتضى دائما
فيكون المراد بالموجب في الحكم معناه الاصل او ما هو اعم من ذلك
تمحل نظر يظهر ما سيذكره في الظاهر من استعمالهم والطلاقا انهم له
باق في هذا الباب على المعنى الاصل المذكور ولكن يلزم من بعض
الصور ان الموجب في باب الحكم اعم من المقتضى فيصدق القضا
بدون المقتضى في بعض صور القضا وهو التحقيق وببانه
لوبياع مدبرة ثم حصل في ذلك التنازع والتداعي عند القاضي

الحنفى

فاستوفى وحكم بموجب ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه
الحكم بطلان الشيء ومن المعلوم المحقق ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه
فظهر ان الحكم بالموجب في هذه الصورة لا يكون حكما بالمقتضى فلا يكون
الموجب دائما للمقتضى ولو كان المراد بالموجب في هذه الصورة هو المقتضى
لكان هذا الحكم باطلا لا معنى له وكان للقاضي ان يشافي ان يحكم بصحة
ذلك البيع ولا يمنع من ذلك ما فعله القاضي الحنفى لانه على ذلك التقدير
لا موجب للبيع عند الحنفى بمعنى لا مقتضى له لان بيع المدبر باطل عنده
فلم يتوجه الحكم بمقتضاه اذ لا مقتضى له ولا يبيع ان يقال موجب هذا
البيع عند الحنفية البطلان ولا سبيل لصحة هذا الحكم وهذا الاطلاق
الا ان يحل الموجب في هذا الباب على ما هو اعم من المقتضى حتى يصدق بدونه
في هذه الصورة وامثاله ومثله ما اوقف على نفسه في حكم القاضي الشافعي
بموجب ذلك فان الحكم صحيح ومعناه الحكم باطلان ذلك الوقف وليس
الحنفى ان يحكم بصحته بعد ذلك ويصح ان يقال موجب هذا الوقف عند
الشافعية البطلان ولو لا ما ذكر من اعمية الموجب لم يبيع هذا الحكم وهذا
الاطلاق والصور لذلك كثيرة والحاصل ان الموجب هاهنا يصدق
بالمقتضى ويصدق بدونه وصور المقتضى اكثر واغلب استعمالا فلهذا
يتبادر ان الموجب دائما هو المقتضى وان باق على معناه الاصل من دون
تغيير وعند التامل والتحقيق وتبع استعمالهم يظهر المعنى المذكور
وهو تدقيق حسن تخور بنظر صحيح بمرجعة بعض المشايخ الذين يحتاج
هم وتعمد انظارهم وقد تبين الوجه في امر المصنف خيرا فان قلت
لاى معنى افردت الموجب بالتغيير عن معناه الاصل دون المقتضى وايقنت
المقتضى على معناه الاصل فيحدث بينهما نسبة العموم والخصوص المطلق
وهذا جعلت المعنى في اللفظين واحدا على هذا الحد والحكم من التغيير
كما كان في المعنى الاصل فيصدق الحكم بالمقتضى على ما ذكرت من الصور
فالجواب ان الاصل في الالفاظ البقاء على المدلولات الاصلية ولا يصار
الى زيادة المعنى او نقصه او تغييره في الجملة الا بدليل وداع يدعوا ذلك
وقد وجد الداعي في الموجب دون لفظ المقتضى از الاصطلاح الذي به
تخاطب المعرفين والمشرعين في هذا الباب انما هو لفظ الموجب دون
اللفظ الآخر فاستأمل واذا تقررت ذلك فالموجب في هذا الاصطلاح
عبارة عن المعنى المتعلق بحكم اضيف اليه في ظن القاضي شرعا حيث
انه يقتضى به سواد كان الذي اضيف اليه ذلك المعنى اقتضى ذلك المعنى
بذاته ام لا الا انه مضاف اليه ومتعلق به في الجملة ليدخل في ذلك ما
تقدمت الاشارة اليه من الصور فاذا باع بيعا صحيحا وقضى لقاضيه
بموجب فموجب ذلك البيع في هذه الصورة مقتضاها الشرعي وهو خروج
العين المبيعة عن ملك البائع ودخولها في ملك المشتري واستحقاق

التسليم والتسليم في كل من الثمن والمثلن الى غير ذلك من مقتضيات البيع
ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضي
شرعا هو الموجب لها هنا وهو الذي اقتضاه عقد البيع واما الحكم بالموجب
فيما اذا باع مدبره فالموجب فيه هو المعنى الذي اضيف الى ذلك البيع في ظن
القاضي شرعا وهو كونه ذلك البيع باطلا ولكن ذلك المعنى ليس هو مقتضى
ذلك البيع كما هو ظاهر اذ البيع لا يقتضي بطلان نفسه **قوله** بتعيين لولي
واحد من اهل المحلة اي مع عيني الولي كما صرح به في التبيين **قوله** مطلقا
اي سواء قضيا على حرا وعبد بالغ او صبي مسلم او كافر **قوله** نفاذ بعض
قد سماها في الوقف **قوله** وذكر في الدرر لما لا ينفذ سبع صور حيث قال فان
امضى قضاء من حد في قذف وتاب او قضاة الا عي او قضاة امرأة بحد وقوف
او قضاة قاض لامرته او قاض بشهادة المحدودات تاب وبشهادة اعمى
وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بحد او قوف بشهادتها نفذ حتى
لو ابطله فان نفذه ثالث **قوله** وسيجيئ تناسل في باب كتاب القاضي
الى القاضي **قوله** خلافا لما ذكره المصنف شرعا اي هنا **قوله** الاصح نعم وقيل
لا يعتبر بناء على ان الاعتبار هو اختلاف الصحابة ومن كان بينهم والشافعي
ومالك لم يكونا موجودين اذ ذلك في اوضح الاصلاح ورده في الفتح
حيث قال وعندى ان هذا لا يعول عليه فان صح ان مالك والشافعي واما
حنيفة مجتهدون فلا شك في كون المحل اجتهاديا والا فلا ولا شك
انهم اهل اجتهاد ورفعة ولقد نرى في ثلث المسائل جعل المسئلة اجتهادية
بخلاف بين المشايخ حتى ينفذ القضاء باحد القولين فكيف لا يكون كذلك
اذ الميرور في الخلاف الابن هو لا الائمة **قوله** ادعيه ميراثا اي ادعى
زيدان هذا المتاع ميراثه من ابيه وادعى عمر انه ميراثه من ابيه **قوله**
وسرع متعلق بالثقة **قوله** وكما لو كانت المرأة محجمة محترزة قوله حيث
كان المحل قابلا **قوله** لكونه معز ولا عنه اي عن غير ما قيد به قال في الترتيب
في شرح الوهبانية تنبيه محل الخلاف فيما اذا الميراث عليه السلطات
القضاء بصحيح مذهبه والا فلا خلاف في عدم صحة حكمه بخلافه لكونه
معز ولا عنه **قوله** اي لا يصح بل ولا ينفذ هذا التركيب يقتضي نفى الصحة
والنفاذ مع انه صحيح واما الخلاف في النفاذ كما صرح به في البحر على ان نفى
الصحة يستلزم نفى النفاذ فلا معنى للاضراب فالصواب ان يقتصر
على نفى النفاذ **قوله** فان احدا الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقيين
اي فيما للميت وعليه لكن ان كان في عين فلا بد من كونها في يده فلا بد
عينا من التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين
ينتصب خصما وان لم يكن في يده كذا في المنع **قوله** وكذا احد شرطي
الدين اي ينتصب خصما عن الآخر في الارث وفاقا وفي غيره عند ابي يوسف
لا عند ابي حنيفة وقال محمد قول ابي حنيفة قياس وقول ابي يوسف

استحسان

استحسان ومحمد مع ابي يوسف كذا في المنع **قوله** واجنبى ليس بوسى
ولا وارث كذا في المنع **قوله** وبعض الموقوف عليهم اي ينتصب خصما عن
البعض الآخر قال في المنع لما في القضية من باب الدعوى والبيئات في الوقف
وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد المحي والاول الميت ثم المحي اقام
بينة على واحد من اولاد الآخر ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب
والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي ثم رقم لركن الائمة
الحرف وقال وقف بين جماعة فلو احدى منهم او وكيل الدعوى على واحد
منهم او وكيله تصح الدعوى ان كان الوقف واحدا ثم رضى للقاضي عند الجار
وقال لا تصح الدعوى على بعضهم ان كان المحدود في ايدي جميعهم ولا يصح
القضاء الا بقدر ما في يد الحاضر **قوله** لو الوقف ثابتا والا فالصحيح
لا ينتصب خصما في اثبات الوقف **قوله** فلو شرى تفرع على قوله لا
محالة ولو قال بخلاف ما لو شرى لكانا اقدم **قوله** مثاله لاحاجة
اليه لا غنى الكاف عنه **قوله** تسعا وعشرين قال في المنع وذكر في
المجتمعي بعد ان علم بعلامة شرط كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه
الا بالقضاء على الغايب فالقضاء على الحاضر قضاء على الغايب وتظهر
فائدة في مسائل منها اقام بينة ان له على فلان لغايب كذا وان
هذا كفيلا عنه بامر يقتضي على الغايب والحاضر لانها كالمفوضة ولو لم
يقبل بامر لا يقتضي على الغايب ومنها لو اقام بينة انه كفيلا بكل ما له
على فلان وان له على فلان انفا كانت قبل الكفالة يقتضي على الحاضر
والغايب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة بامر بخلاف الاول لان
الكفالة المطلقة لا تجب المال على الكفيل بالمر توجبه على الاصيل
فصار كما انه على الكفالة بوجوب المال على الاصيل فانتصب عن
الغايب خصما ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد فلان فلا احد
على فاقام المقدوف بينة ان فلانا اعتقه حد وكان قضاء على
الغايب بالعقوب ومنها لو قال له يا ابن الزانية فقال القاذف في امه
امة فلان فاقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم
بالنسب ويحد ومنها لو اقام بينة ان ابن عم الميت فلان وان الميت
فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وان وارثه تحسب قضى بالميراث
والنسب على الغايب ومنها لو اقام بينة ان ابوي الميت كانا مملوكين
له اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد ومات وان مولاه وقارثه قضى بالولاء
على الابوين وحرية المولودين بعد عنقهما ومنها ما لو قال لداين
العبد الماذون ضمنت لدينك عليه ان اعتقه مولاه فاقام
بينة عليه ان مولاه اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى غائبان
يقتضى بال ضمان وكان قضاء بالعقوب للغايب وعلى الغايب ومنها
ما لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام المدعي والشاهد بينة

ان مولاه اعتقه قبل الشهادة ومنها ما لو ادعى شيئا في يد رجل انه
اشتره من فلان واقام بينة يقضي له بالملك والشر من فلان ومنها
ما لو قذف عبدا فاقام المقدوف بينة ان مولاه كان اعتقه وادعى
كمال الحد ومنها ما لو اقام العبد المشتري بينة ان البائع كان اعتقه او
رجلا آخر اعتقه وهو مملوك ومنها ما لو قال لرجل ما بايعت فلانا فعلى
فا قام الرجل بينة على الضامن انه باع فلانا عبده بالف ومنها ما لو
اقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وانا شفيعها
ومنها ما لو قال لرجل لفلان على الف فاقضها فاقام المأمور بينة انه
قضاها يقضي بقبض الغايب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال
لعنيرة اذى في يدى لفلان فاشترى لى وانقدا لثمن واقام المأمور بينة
انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اضمن لهذا ما دىنى فضمن فاقام
الضمن بينة ان فلانا دىنى لك اذ اوفى قضيتك عنك ومنها الكفيل
بامراة مريئة على الاصيل انه اوفى لطالب ومنها ما لو اقام بينة على
ان له على فلان الف وانه احوال بما عليه ومنها ما لو اقام بينة على
رجل انه كان لفلان عليك الف فاحلته بها على واديتها اليه ومنها
ما لو طالب ابايع المشتري بالثمن فاقام هو بينة انه احواله بالثمن
على فلان ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلان فانا كفيل بنفسه
فا قام بينة انه جنى عليه فلان ومنها ما لو اقام بينة على رجل ان
دارها له فاقام ذوا اليد بينة ان فلانا وهبها له وسلم او ودع او باع
ومنها ما لو اقام ذوا اليد بينة ان المدعى باعها من فلان وقبضها بطل
بينة المدعى ويلزم الشراء الغايب ومنها ما لو قال ذوا اليد او عينه
فلان فطلب المدعى تخليفه فنكل فقضى عليه نقد على فلان ومنها
ما لو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بامر او من غاصبه منه وحلف
المدعى ما يعلم دفع زيد فقضى عليه نقد على فلان ومنها ما لو اقام
بينة على عبد ان مولاه اعتقه وانه قطع يده بعد ذلك واستدان
منه او اشترى منه او باع منه ومنها ما قيل انه لو قال لامرأة ان طلق
فلان امرأته فانت طالق فاقامت بينة على الحاضر ان فلانا طلق امرأته
ومنها ما لو اقام الحاضر على المقاتل بينة ان الولي الغايب قد عفا تقبل
البينة في جميع هذه الصور ويتضمن القضا على الحاضر لقضا على الغايب
فيها **قوله** ومن جيل الطلاق الى آخر المسائل مفرعة على الضعيف كما
صرح به في المنع لانها من قبيل الشرط المضر للغايب **قوله** ورجح في النسخ
صنيعه يقتضى ان هذا قول ثالث مع انه عيقل لقول بعدم النفاذ قال
في البحر وقدما اختلاف التصحيح في نفاذ القضا على الغايب فصيح
الشراح عدمه وفي الخلاصة والبرازية والفتوى على النفاذ ورجح
الاول في فتح القدير وانه لا بد من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في

نفس القضا **قوله** اشترى بالخيار فتوارى الى البائع فطلب المشتري من
القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه **قوله** اختفى المكفول له
صورته كقل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فدينه على الكفيل فغاب
الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب ويكلف عن المكفول له ليس له
المكفول عنه **قوله** يلزم منه بخلك اي ان عسوك او سخط الخالق
اي ان اطاعوك كذا في الاشياء **قوله** والمحكم كالمقاضي الا في اربعة عشر
الذي في البحر انها سبع عشرة مسألة وهي ان المحكم اذا قضى في فصل مجتهد
فيه ثم رفع الى قاض او محكم آخر مضاه ان وافق رايه ولا نقضه وانه
لا بد من تراضيها عليه وانه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند ابي يوسف
وانه لا يجوز التحكيم في حدود ودية على عاقلة وانه لا يفتى بجواز في
فسخ اليمين المضافة وانه لا يتعدى حكمه الى الغايب لو كان ما يدعى
عليه سببا لما يدعى على الحاضر وانه لا يجوز كتابه الى القاضي كما لا يجوز كتابه
القاضي ليه وانه لا يحكم بكتاب قاض الا اذا رضى الخصان وانه اذا ارتد
ان غلب فاذا سلم فلا بد من تحكيم جديد وانه لو رد شهادة بئمة فلقا
او حكم آخر قبولها وانه لا يتعدى حكمه من وارت الى البلق والميت وانه
لا يتعدى حكمه بالغيب الى بايع البائع الا اذا رضى بالتحكيم ولا يتعدى
حكمه على وكيل بغيب المبيع الى موكله وانه لا يصح حكمه على وصي صغير بغير
ضرر على الصغير وانه لا يتقيد ببلد التحكيم بل له الحكم في البلاد كلها وانه
لو اختلفا شاهدان فتشهاد احدهما انه وكله بخصومة فلان الى القاضي
الكوفة والآخر الى قاض البصرة تقبل وان حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف
بخلاف القاضي في جميعها هذا ومحل هذه المسائل باب التحكيم **قوله**
الا بشاهدين عبارة الاشياء كما يشاهد معه **قوله** ولو صلحا اي ولو
كان الا ب او الرضى مصلحا بغير مفسد **قوله** والاصل التقض لو احوال
قوله وللثايب بعض يصور يعني ان الصبي اذا اتلف مالا ولزمه
صانه بحبس عند بعضهم للثايب **قوله** وفي الدين لم يحبس اي يعني اذا
كان للصغير دين على ابيه لم يحبس فيه **قوله** وكذا يحبس بدين مكاتبه
قال في الشربل الى وفيه تامل **قوله** والعبد فيها صحير يعني ان الكتابة
عقد جاز في جانب المكاتب فله فسخها **قوله** ويجسر والكتب قال
الشربل الى المحر اسم فاعل وصورتها ففيه كفه دين وله كتب علق
بعضها عن استاذه واصلح بعضها بنفسه فهو من سر في حق قضاة
الدين حتى كفه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة ووجب الزكاة
ويكون ايضا موقوت بقوت شهر فيباع عليه او يوم من بيعه ولا يباع
عليه قوت يوم **باب** **التحكيم** **قوله** يحجب بل
يحل يعني اذا سئل المفتي عن هذه المسئلة وامثالها ما يجب كنه للصحة
يجب بلا يحد وعلى القول الاول يسكت ولا يجب بشئ **قوله** عدى في البحر

منها سبعة عشر هي التي ذكرناها سابقا ونهناك على انها مذكورة في غير
محلها **قوله** ولما رآه الشيخ صاحب البحر اقول صرح صدى الشريعة بانه
على الحبس حيث قال وفائدة اي التحكيم الزام الخصم فان المتبايعين
ان حكما فالحكم يجبر المشتري على تسليم الثمن والبايع على تسليم المبيع ومن
استنح بحسبه **باب كتاب القاضى في القاضى** **قوله** على خصم
حاضر قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او المستخذي الذي
جعله وكلا لا يثبت الحق ولو كان المراد بالخصم المدعى عليه لما احتج بالكتاب
قاضي آخر قول لا يخفى ما فيه من التلف والاحسن ان يقال ان قوله فان شهد
على خصم ليس مقصودا بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان
شهدوا بغير خصم كذا في الدرر اقول ويمكن الاحتجاج الى الكتاب فيما
اذا شهدوا على حاضر بان يهرس الحاضر بعد القضاء عليه الى بلدة فيكتب
الى قاضيه بحكمه ليلزم المدعى عليه **قوله** وليس الخبر كالمعاينة يعني ان ما
يوسف لم يشهد شيئا سوى شهادته ان كتابه لما اتى بالقضاء واختار
السر خشي قوله وليس الخبر كالمعاينة كذا في الملتقى **قوله** ان يتيقن بآي بانه
خط من يروي عنه في الاول وبانه خط نفسه في الاخيرين **قوله** كما سيأتي
في بابه اي باب الشهادة على الشهادة **قوله** خلافا لما وقع في الثانية
اي من بطلان شهادة الفروع بغير الاصل **قوله** عدم حكمه بعلمه مطلقا
اي سواء كان علمه بعد توليته او قبلها **قوله** واعتده المصنف والكمال اي
بناء على ان المصنف ليس بشرط لصحة القضاء كما في المخ **قوله** فوصل الى
قاضي ولي بعد كتابة هذا المكتوب مفهوما انه اذا وصل الى قاضي ولي
قبل كتابة هذا المكتوب يقبل وهو مناف لما تقدم لانه نعم ابتدأ
الا ان يقال انه مشى هنا على قول الثاني الذي عليه العمل كما تقدم **قوله**
وزاد بيت البيت الثاني من المزبدين لابن الشيخة **قوله** ان خلا
عن نصيبه بميلة اي يصح حكمه لامرأة وامرأة ابية بعد وفاة المرأة
وابية فيما لا يتعلق بالموروث لا استحقاق القاضي حصته منه بالميراث
عن زوجته وابية كما اذا ادعت استحقاقا بقى يخصها **قوله**
او كان ينظر يعني يصح قضاؤه فيما هو تحت نظر من الاوقاف **مسائل**
شي **قوله** لا يفة مستطيلة اطلقه فشكل ما اذا كانت نافذة او غير نافذة
وقيدته في العناية بغير نافذة والظاهر الاطلاق لان الحكم الاتي جار
فيما اذا كانت الاولى نافذة ايضا كما لا يخفى **قوله** مثاها اي في كونها
مستطيلة **قوله** في وقت ظرف لجهة لا لادعي **قوله** ومفاده اي مفاد
قوله ولم يقل ذلك **قوله** من اقوال اربعة هي كفاية اسكان التوفيق
مطلقا وعدم كفايته مطلقا وكفايته من المدعى عليه لاسيما المدعى وكفايته
ان التحذ وجه التوفيق لان تعددت وجوهه **قوله** بعد وقتها ظهر
للشراء كقبله **قوله** في الصورتين يعني ما اذا قال جحدتها او لم يقل

قوله ويتكذب الحاكم كما لو ادعى انه كفل عن مديونية بالرفق انكر الكفالة
ويبرهن الدائن انه كفل عن مديونية وحكم به الحاكم واخذ المكفول له منه المال
ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بامر من برهن على ذلك يقبل
عندنا وارجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا
في المخ **قوله** ذبوت هي ما يرد به بيت المال والبرهجة ما يرد به النجار **قوله**
قوله ولو موصولا الفرق بينه وبين ما بعد حيث يصدق فيه اذا كان
موصولا انه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فاذا استثنى
الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كالوقال لقفلان على الف اما بانه فاما
اذا قال قبضت عشرة جيارا فقد اقر بالوزن بلفظ واحدة وبالجودة بلفظ
على حدة فاذا قال الا انها زبوت فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة
وذلك باطل كمن قال لقفلان على الف درهم ودينارا كان لا يستثنى
باطلا وان ذكره موصولا كذا هنا كما في كفاية **قوله** لانه ظاهر ارجح للاول
قوله او نص راجع للثالثة **قوله** فنية عن علاء الدين الذي في الجحد
نقل عبد القادر عن علاء الدين ونصه وذكر في الفنية مسئلة ما اذا اقر
بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل منه اذ ابرهن وذكره
عبد القادر في الطبقات من الاقارب عن علاء الدين **قوله** في مجلسه قيد
به لفهم ما اذا لم يكن في مجلسه بالاول **قوله** وكذا الحكم في كل ما فيه الحق
لواحد كما هنا فان المقوله ينصرف بغير الاقرار بخلاف ما اذا قال اشتريت
وانكر فان له ان يصدقه لان احدا لهما قدس لا ينصرف بالفسخ فلا ينصرف
بالعقد كما في الهداية **قوله** المحضة سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال
قوله كما سيأتي اي في فصل دفع الدعاوى من كتاب الدعوى **قوله** في
فصل لا يستشراى طلب شر شي **قوله** ان لم يصالحه محل هذه المسئلة
عند قوله ومن ادعى على اخر ما قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم
يصالح لسكوته عنه والا صل العدم اما اذا انكر فصالحه على شي ثم برهن
على الا يفاء او الا جبر لم تسع دعواه كذا في الخلاصة **قوله** انه باع امته
منه لا حاجة الى قوله منه لان ضمير باعه يعني عنه **قوله** وابراة من
اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير لو كحل والفاعل المشتري **قوله**
راجع على قوله اذا صل في الجملة لا استقلال والصل يكتب للاستيثاق
فالواضحة في الجملة ان كان مبطلا فيكون ضدها قصد من ينصرف الى ما يليه
ضرورة كذا في التبيين **قوله** واعقبت بشرط اي سواء كان الشرط
هو المشينة او غيرها كما صرح به في البحر **قوله** انما عيبتني اي تخيبرتني
ليس فيما تعليق بفرقة المقابلة تخوات طالق وهذا حرام شرعا
قوله فلا خيرا اتفاقا هذا بالنسبة الى عدم العطف ظاهر واما بالنسبة
الى السكوت فقيد بما اذا كان السكوت بين الجملة الاخيرة وبين ما قبلها
كما لا يخفى **قوله** وعطفه بعد سكوته لغو تخوان دخلت الدار فانت طالق

وسكت ثم قال وهذه الدار الاخرى **قوله** الا فيما فيه تشديد على نفسه
نحو ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار الاخرى **قوله**
كذا في نسخ المتن والشرح يعني باسقاط الاول الحق بثبوتها كما في باب الركن
قوله ولم يكفلوا مبنى للمجهول مضعق العين والاول للورثة او
المغرمه اي لا باخذ القاضى منهم كفيل **قوله** كلها له المكفول له علة
لقوله لم يكفلوا **قوله** ويتلوم القاضى اي يثني **قوله** مدة قال في البحر
وقدر مدته مقوض الى راي القاضى وقد رجم الطحاوي بحول **قوله** ولو
ثبت بالاقرار اى الارث او الدين **قوله** ولو قال الشهود ذلك في الاول
نعلم له وارثا او غيرهما **قوله** جحد دعواه اوله بجحد هذا التعميم غير
صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يشترط سبق الجحد للصواب
ان يدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيثبت الثبوت بالافراد
وبالتبينة وحينئذ يسقط قوله جحد دعواه اوله بجحد **قوله**
خلا فالحق حيث قاله ان جحد ذواليد يؤخذ منه ويجعل في يد امين
لجانبه بجحوده ولا ترك في يده **قوله** بشرط تسعة ليس جميع المذكور
في البحر شرط بل بعضها شرط وبعضها احكام وهذا نصه تنبيهات
الاول انما ينتصب الحاضر الذي العين في يده خصما عن الباقي اذا
كانت العين لم تقسم بين الحاضر والغائب فان قسمت واودع الغائب
نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما
عنه ذكره العتاني عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع
والعشرين ولو اودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل
هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما ان ينتصب احد الورثة
خصما عن الباقي لو كان العين بيده بخلافه لا يجزئ انتهى الثاني
انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط ان يصدق ان العين بينه
وبين الحاضر بالواتك الارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل
آخر لا يكون القضاة على الحاضر قضاة عليه فتسمع دعواه وقبل بينه
كما في الفصول فالحاصل انه انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة
شرط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق
الغائب على انها ارث عن الميت المعين الثالث انما يكفي ثبوت بعض
الورثة ان لو ادعى الجميع وقضى به اما لو ادعى حصته فقط وقضى
فلا يثبت حق الباقيين كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين
الرابع ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملكي وورثته من ابى فلو قضى عليه
بظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم ان يدعيه بجهة الارث اذا
صار مورثهم مفضيا عليه فلو ادعاه احدهم ملكا مطلقا لارثا
لا تقسم الورثة مفضيا عليهم فاهم اخذه بدعوى الارث لكن ليس
لذي اليد حصه فيه اذا قضى عليه انتهى الخامس اذا كان الورثة بكارا

غيبا

غيبا وصغيرا نصب القاضى ويكلا عن الصغير لسماع دعوى الدين على
الميت والقضاة على هذا الوكيل قضاة على جميع الورثة السادس اذا
اثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع
دينه ما في يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بحصته وما في خزائنه
المفتين السابع يحلف الوارث على الدين اذا انكره وان لم يكن للميت
تركة وهي في البرازية الثامن لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين
على الميت نصب القاضى ويكلا للدعوى كما في ادب القاضى للخصاف
وظاهر ان وكل بيت المال ليس بخصم **قوله** ولحق الفرق بين الدين
والعين حيث لا ينتصب احد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين
الا اذا كانت في يده ولا يشترط في دعوى كونه جميع التركة في يده
حتى ينتصب خصما عن الباقي خلا لما في الهداية والنهاية والعناية
قوله واجمعوا انه لا يؤخذ لو مقر الحاجة اليه مع ما تقدم فانه
استفيد منه ان خلا فهما فيما اذا كان جاحدا فقط **قوله** قدرته
قال في البحر لم يبين في المسوط قدر ما يسلك لان ذلك يختلف
باختلاف العيال وباعتبار ما يتجدد له من التحصيل فيسلك اهل
كل صنفه قدر ما يكتفيه الى ان يتجدد له شئ **قوله** ويشترط سائر الشروط
في الشاهد اي مع العدد او العدة على قول الامام فلا يثبت بخبر
المارة والعبد والصبي وان وجد العدد او العدة كذا في المنع **قوله**
وقيده في البحر بالعرف القصدى احتراز عما اذا كان حكاك كرت
الموكل فانه يثبت وينفزل قبل العلم **قوله** ويكون الخبر غير المرسل
الذي في البحر الخصم بدل المرسل ونصه اطلقه وهو مقيد بان يكون
الخبر غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه العدة حتى لو اخبر الشفع
المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بقوله وان
كان فاسقا اتفقا صدقه او كذبه كما ذكره الا سيحياي وكذا لو كان
الرسول صغيرا وظاهرا في العادة انه لا بد ان يقول له اني رسول
بذلك او يثبت بكتاب الموكل ايضا **قوله** هو لا يصح وقيل يرجع
بما عزم ايضا وصح **قوله** لما مر يتعلق بقوله كان المالك من مالهم
والمال بما مر ان القاضى لا يضمن **قوله** استحسنوه في زماننا لان
القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون على نفوس الناس وديارهم واموالهم
قوله للمتولى العشر في مسألة الطاحونة الذي في الخانية من الوقف
رجل وقف ضيعة على مولاه وفقا صحيحا فوات الواقف وجعل
القاضى الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف
طاحونة في يد رجل بالمطاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه
الطاحونة يقضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه الطاحونة
لان القيم ياخذ ما يخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل

انتهى وهكذا في وقفنا لتاريخانية **كتاب الشهادات**
قوله شرطها احدى وعشرون قال في البحر واما الثالث اى من مواضع
الكلام على الشهادة فشرطها العقل الكامل والاضبط والولاية
والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه وذلك بالسمع والبصر
هكذا في الشرح وفي فتح القدير والعناية لكن زاد فيها الاسلام ان
كان المدعى عليه مسلما وفي كلامهم قصور لان من الشرائط ان لا يكون
بينه وبين المتهود له قرابة الولاد ولا زوجية وان لا يدفع عن نفسه
مفرما وان لا يجلب لنفسه مفرما وان لا يكون بينه وبين المتهود عليه
عليه عداوة دينية كما ساقى مفصلا وانظر انهما تركوا هذه
لان ملامهم بيان شرايط الشهادة في الجملة لا بالنظر الى المتهود له
والمتهود عليه ولذا ترى بعضهم ترك قيد الاسلام كجواز شهادة
الكافر على شمله والاحسن ما في البدايع من ان شرايطها تنوعان مالم
شرط تتكلمها وما هو شرط ادايتها فالاول ثلاثة العقل وقت التحمل والبصر
فلا يصح تحللها من محنون وصبي لا يعقل واعى وان يكون التمس بمعاينة
المشهود به بنفسه لا بغيره الا في اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها
بالسمع ولا يشترط التحمل بالسمع والحرية والعدالة حتى
لو كان وقت التحمل صبيا عاقلا او عبدا او كافرا او فاسقا ثم بلغ
الصبي وعق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهد واعند القاضي
تقبل واما شرايط ادايتها فاربعة الفواع منها ما يرجع الى الشاهد
ومنها ما يرجع الى مكانها ومنها ما يرجع الى المتهود به فما يرجع
الى الشاهد البلوغ والحرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرط
وجوب القبول على لقاضي لا جواز له وان لا يكون محذورا في قذف
وان لا يحل لشاهد الى نفسه مفرما ولا يدفع عن نفسه مفرما فلا تقبل
شهادة الفروع الاصله والاصل لفرعه واحد الزوجين والاخر وان لا
يكون خصما فلا تقبل شهادة العصى البتيم والوكيل لموكله وان يكون
عالم بالمشهود به وقت اداها ذكره فلا يجوز اعتاده على خطه
من غير تذكر عنده خلافا لهما واما ما يجزى بعضها فالاسلام ان
كان المتهود عليه مسلما والذكر في الشهادة بالحد والقصاص
وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتها للدعوى
فان خالفها لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقيام الرابحة
في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة ولا صالة
في الشهادة بالحد والقصاص وتعدر حضور الاصل في الشهادة
على الشهادة وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة والعدد في شهادة
بما يطلع عليه الرجال واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد
وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المتهود به قد علم من الشرائط

الخاصة فالاحصان شرايطها احدى وعشرون شرايط التحمل ثلاثة
وشرايط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرايط عامة ومنها سبعة شرايط
خاصة وشرايط نفس الشهادة ثلاثة وشرايط مكانها واحد انتهى كلام
البحر وهو غير محذور كالمشارح **قوله** قد سماها اى قبيل باب التحكيم
قوله كما هو قوله او خوف فوت حقه **قوله** بشرط سبعة خمسة
منها في الشرح والمحقق الاول عدالة القاضي الثاني قرب مكانه الثالث علمه
بقوله او بكونه اسرع قبوله الرابع طلب المدعى الحاس عدم وجود
بدله واما اثنان اباقيان فهما ان لا يعلم بطلان المتهود به وان
لا يعلم ان المقدار خروفا **قوله** عدتها في الاشياء اربعة عشر منها
في الوقف **قوله** فبلغ ثمانية عشر بزيادة عتق العبد وتدريبه
والرضاع والجرح واما اطلاق المائة وعتق الاممة وتدريبها في اربعة
عشر **قوله** حصة متعلق بالجرح لا بالشاهد **قوله** الا في الوقف
يعنى اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف تسع عند البعض والمحقق به
عدم سماعها الا بتولية كما تقدم في الوقف **قوله** وسنة اسلام كافر
اى من القود **قوله** لما لها اقله اى ان اصر على كفره كما في المنع **قوله** من
قبول ذي المروة اى الفاسق ذي المروة كما كاس **قوله** في مقابلة
النص هو قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم **قوله** نفذ لانه
وقع في فصل يحتج فيه كما في المنع **قوله** ان جعل بحالهم
فان علم فسفهم او عد التهم او قبل من غير سؤال اتفاقا **قوله**
لانها كانت في القرن الرابع هذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله
الاخضرى في آخر شرح السلم من جملة اقوال فيصح كونها في القرن
الرابع لان الامام مات سنة مائة وخمسين وابو يوسف سنة مائة
واثنين وثمانين ومحمد سنة مائة وسبعة وثمانين كما في طبقات عبد
القادر **قوله** فهو بعبارة اى قوله لا اصل فيمن كان في دار الاسلام
الحرية بمنطوقه المسمى بعبارة النص جواب عن النقض بالعبد
الوارد على الاكتفاء بقوله المزكى هو عدل فان العدالة لا تستلزم الحرية
فكان يجب ان يقول هو عدل مقبول الشهادة **قوله** وبذلك اى
وقوله الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة للمعنى
بدلالة النص جواب عن النقض بالحدود في القذف والوارد على ما
تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما دل بمفهوم
الموافقة لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف
ايضا فهو مستأوف **قوله** من الخصم اى المدعى عليه واما المدعى والشهود
فلا يقبل تعدلهم مطلقا كما في المنع **قوله** ما من عن الاشياء اى
قبيل التحكيم من ان الامام لو امر قضانة بتخليف الشهود وجب
على العلان ان يصحى ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر يلزم منه

يخطئك ان خالفك او يخط الخالق ان لا تقول **قوله** بما سمع وراى
 مثله ما اذا اذ اق وسم او لم يسمع كما لا يخفى **قوله** ويجا لفة تصويبر صدر
 الشريعة حيث قال اي سمع رجل اذ الشهادة عند القاضي لا يسمع له
 ان يشهد على شهادته **قوله** وقطع عطف على تصوير **قوله** التحيل مصدر
 فعل المضعف في المواضع الثلاثة **قوله** في اثني عشر مسألة هي الآتية في النظم
 ومجمله قوله امين القاضي اذا اخبره بشهادة فهو على عيني تعدد حضورها
قوله منها اخبار القاضي لا حاجة اليه مع مجيئه في النظم **قوله**
 في تقويم الصيغ والملتفات **قوله** والسلم بسكون اللام
 للضرورة بمعنى المسلم فيه **قوله** على امرى على رواية الحسن من عدم التفصيل
 بين وجود العلة وعدمها **قوله** او عند علة اي على ظاهر الرواية **قوله**
 الا في عشرة كلها مذكورة هنا متناوשה اخرها قول المتن ومن في يده شئ
باب القبول وعدمه قوله كاحققة المصنف
 حيث قال والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي ومن لا يجب لامن يصح
 قبولها ومن لا يصح لان من جملة ما ذكره من لا يقبل لفسق وهو لو قضى
 بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والاصل لكن في
 خزانة المفتين اذا قضى بشهادة الاعمي والمحدود في القذف اذا تاب
 او بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه او بشهادة الولد لجداه او
 فكس نفذ حتى لا يجوز الثاني بطلاله وان راي بطلانه انتهى والمراد
 من عدم القبول عدم حله قلت قال العلامة يعقوب با شافى حاشيته
 لشرح الوقاية اعلم ان المصنف تبع صاحب الهداية ونظم كثيرا من
 الشهادات في سلك واحد وقال لا يقبل ولم يبين انه لو قبل القاضي
 وحكم به هل يصح حكمه ام لا مع انه يصح في بعضها ووز بعضا وانا ابين
 ذلك واصله ان شاء الله تعالى ففي شهادة الاعمي لو قبل القاضي
 وحكم به يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته
 مطلقا كالبصير وصرح بهذا في الكتب **قوله** وهو لو لم يحدود في
 قذف الى آخره لا يجوز للقاضي ان يقبل شهادته ويحكم بها وان حكم
 به لا يصح لانه غير مجتهد فيه بخلاف شهادة المحدود فانه لو قبل
 وحكم به يصح لانه مجتهد فيه **قوله** وعدو بسب الدنيا لان المعاد
 لاجل الدنيا حرام فمن ارتكبها لا يبرأ من النقول عليه ولا يصح
 للقاضي قبول شهادته على من يعاديه لانه ليس بمجتهد فيه وكذا
 لا يصح قبول الشهادة للاصل والفرع لانه ليس بمجتهد فيه ايضا بخلاف
 شهادة الزوج والعريس لانه مجتهد فيه وفي المحيط وتقبل شهادته
 لوكره من الرضا **قوله** وسيد لعبد ومكاتبه الى قوله شهادة
 الاجير لا يصح للقاضي قبول هذه الشهادات لانهما ليست بمجتهد
 فيها **قوله** ونحنت يفعل الردى لانه فاسق والمراد من فعل الردى

التكليف

التكليف من اللطافة كذا في شرح الهداية ويصح للقاضي قبول شهادته لان
 للقاضي ان يقبل شهادة الفاسق لكونه مجتهدا وكذا يصح قبول نايحة
 ومغنية لما ذكر **قوله** ومن يلعب بالطيور او يغني للناس لافساق ولو قبل
 القاضي وحكم به يصح لما ذكر **قوله** يرتكب ما يجذبها ويدخل الى قوله او
 تفوت الصلاة بها لان ذلك فسق فترد به الشهادة ولو قبل القاضي وحكم به
 صح لما ذكر **قوله** او يبول على الطريق او ياكل فيه لانه فيه ترك المروءة
 فيتهم بارتكاب الكذب كذا في جميع الكتب والظاهر ان لا يصح للقاضي قبول
 شهادته لانه لم ينقل خلاف حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصح حوا يكونه
 فسقا حتى يدخل في حكمه **قوله** او يظهر سب السلف لظهور فقهه كذا
 في الكتب فيصح للقاضي قبول شهادته هذا اخر التفصيل الذي وعدنا بذكره
 لكنه ينبغي ان يكون قول الشافعي ومالك او مثلهما معتبرا وكون المحل
 مجتهدا بسببه وهو محل كلام انتهى لكن في بعض ذلك مخالفة لما تقدم
 عن خزانة المفتين والله اعلم **قوله** اثني وسبعين تفصيلها يطلب
 من المحلل والمحل **قوله** الا في خمس قال في الاشياء تقبل شهادة الذي على
 مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم حيا كان او
 ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما اذا كانت ضرورية كما في الخلاصة اذا كان
 ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلي عليه بقوله له
 كما في الحاشية وفيما اذا شهد على نصراني ميت بدين وهو مديون مسلم وفيما
 اذا شهدا عليه ببيع اشترها من مسلم وفيما اذا شهدا ببيعة على نصراني
 انه زنى بمسلمة الا اذا قال استكرهها فيحد الرجل وحده كما في الحاشية
 وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده وقضي به فلان
 القاضي المسلم كما في البدائع **قوله** كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة
 فيه نظر الا ان يراد الكبر من حيث منع الشهادة **قوله** ابن كمال عبارة
 ابن كمال في بضاع الاصلاح والا فلف لانه لا يخل بالعدالة اذا ترك استخفا
 بالدين قال ابو بكر الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء لان الاستهزاء بشئ
 من الشرائع كفر وانما اراد به التواني والتكاسل **قوله** ولو بالزنا ولو
 شهد بالزنا **قوله** الا لثمة احترزه عما اذا شهد بقبض البائع الثمن
 عند الكار لعدم جرمه فنع اذا لم يشهد لا ينفذ البيع **قوله** في النفع
 باثباته العتق اذ على تقدير عدم شهادتها يتخالف البائع والمشتري وينسخ
 القاضي العقد فيعودان رقيقين فهما بشهادتها يحل النفع **قوله**
 وخاصم معه اي مع اخيه او ما عطف عليه **قوله** كما مر في سبيلتي
 العبد والوكيل **قوله** ووجهه في الدرر حيث قال وجه الاستحسان
 ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى والوصاية تكون عند الموت
 غالبا وسبب ثبوت النسب النكاح وهو لا يحضرون نكاحهم فلم يرد
 شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايضا الذي بناؤه على الموت

والنصب الذي بناؤه على النكاح أدى إلى ضياع الحقوق المتعلقة
فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة للضرورة **قول** والمراد
صوابه النص **قول** ومحضر قضاة العبداء عهدنا وزماننا
قول والوكلاء المفتحة أي الذين يجتمعون على أبواب القضاة يتوكلون
للمناس في الخصومات **قول** حتى حل لعن الشاهد أي الذي يشهد على
صك مقاطعة التماسين كما في المنع **قول** أي حال صحته استثناء
من قوله ومجنون **قول** إلا أن يتجلاوه استثناء من قوله ومملوك وصبي
قول وكذا بعد ابصار العطف يقتضي أنه إذا تجلوا على وادي بصيرا
يقبل وليس كذلك لما تقدم من أن شرط التحلل البصر وما الحكم في الثلاثة
الآنية فصحيح فإنه إذا تجلوا فإفرا أو فاسقا أو حال الزوجية وادى بعد
السلام أو التوبة أو الطلاق مع انقضاء العدة **قول** بخلاف
عبد حد فعنك الفرق أن الكافر إذا حد في القذف لم تجز شهادته على
أهل الذمة لأن له شهادة على جنسه فترد قيمة حده فإن أسلم قبل
شهادته عليهم وعلى المسلمين لأن هذه شهادة استفادها بالسلام
ولم يلحقها رد وهي لشهادة على أهل الإسلام لأنها لم تكن ثابتة زمان
الرد والحل فلا جازت شهادته على أهل الإسلام جازت شهادته على
الكفار ضرورة بخلاف العبد إذا حد في القذف ثم عتق حيث ترد
شهادته إذ لا شهادة للعبد أصلا حال رقه فيستوفى الرد على حدها
له فإذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده كذا في الدرر
قول الأسيليني قال في أشباه شهادة الزوج على زوجته مقبولة
الابزها وقذفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على أقرانها بانهامة
لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج اعطاها المهر المدعي بقول
أدت لها في النكاح كما في شهادات الخائنة **قول** ثم تزوجها أي قبل
القضاء **قول** فعلم منع الزوجية أي والعدة مطلقا **قول** لا تحلل
عطف على القضاء يعني لو تحلل أحدهما حال الزوجية أو العدة وادى
بعد انقضاء العدة يجوز **قول** أو أدا عطف عليه أيضا
حتى لو شهد أحدهما للآخر حال قيام الزوجية أو العدة ثم طلقها وانقضت
عدتها قبل القضاء جاز **قول** إلا إذا شهد الحد لابن ابنه على ابنه محلل
هذه المسئلة بعد لعنهما من شهادة الأصل لفرعه قال في الجدل
قيد بالشهادة لهم لأن الشهادة على أصله وفرعه مقبولة إلا إذا
شهد الحد على ابنه لابن ابنه فإنها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له
وفي المحيط قال محمد رجل شهد لابن ابنه على ابنه تقبل لأنه جازي شهد
عليه لم يصير جديا لولده بل يصير جديا بعد حكم الحاكم بشهادته
في يصير جديا بموجب الشهادة والشئ لا ينفي موجب نفسه وهذا
التعليل يفيد أن الكلام في شهادة الأب على أقران ابنه بأن مولده

زوجته ابنه لا في الأموال والأول في الأموال انتهى قال في المنع قلت
وفي شرح النظر الوجه في الشيخ السلام عبد البر بن الشحنة ذكر أنه
شهادة الإنسان لابن ابنه على ابنه مقبولة وعزاه إلى القاضي خان
وأطلقه ولم يقيد به بحق دون حق واه أعلم ولعل وجه القول أن
أقوامه على الشهادة على ولده وهو أعز عليه من ابنه ويبل على صدقه
فتستفي لهبة التي ردت لأجلها الشهادة **قول** أي في سلة قال في
الأشياء وصورة في شهادات الخائنة ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهد
بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم لأن يقول
أثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف
تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل **قول** فتقبل
لأعليه هذا يقيد بقوله غير عدوه وعليه **قول** ما لم يفسق يجب
أن يقيد بهذا الكلام ابن السكال لكن قولهم والمقد فسق يفيد إطلاق
رد شهادته لأن العداوة لأجل الدنيا تستلزم الحقد ويوافق ما يأتي
عن الآشياء كالأشياء **قول** سئل شهد على عدوه أو غيره أي ولها
قول على العالم ليس يقيد بدليل التعليل والتقديم **قول**
فيما يعرضه الذي في شرح الوجهانية للشرنبلالي وابن الشحنة يرض
بالياء المشاة تحت والقف **قول** في إجازة معينة يعني في كتاب
الاجازة من كتابه المسمى بمعين المفتي **قول** على بواهم أي أبواب
القضاة **قول** وصوخرج هذه المسئلة وما بعدها أي بيان متافعا
قول وما ذكر ابن السكال غلط حيث قال ومن من الشربة يعني شرب
الشربة المحرمة مطلقا على الهرم بشرط الخصاص في شرب الخمر الأمان
ووجهه أن نفس شرب الخمر يوجب الحد فيوجب رد الشهادة بشرط
في شهادات الأصل الأمان لا لأنه إذا شرب في السر لا تسقط عدالته
لأن الأمان أمر خروا الأعلان بل لأن شرب الخمر ليس بكبير فلا تسقط
العدالة إلا الصرا عليه وذلك بالأمان قال في الفتاوى لصغيرك
ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفسه لشرب لأن هذا الحد ثبت بنص قاطع
الأذا لاوم على ذلك **قول** كحمره في الجراي من أن التحقيق أن شرب قطرة
من الخمر كبيرة وإنما شرط المشايخ الأمان ليظهر شره عند القاضي
قول فتأمل إشارة إلى ملزومية التفتي للناس لرفض المروة مطلقا
قول منها أبو حنيفة فيه أن أبا حنيفة ليس من الصلح الأول منهم
قول لأنه يعتقد دينا قال في المنع وفرقوا بأن أظهره سفة لا يأتي
به إلا إسقاط السخفة وشهادة السخيف لا تقبل ولا كذلك المتبرك
لأنه يعتقد دينا وأن كان على باطل فلم يظهر فسقه **قول** ثالث على
الأيضا متعلقان بشهادة **قول** وتماه فيه فرع الزيلعي هناك على
الأصليين مسألة الوكيل المذكورة هنا وزاد مسألة الشفيع إذا طلب

الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع والقبول **قوله** عندهما
 أي خلافا للثاني كما تقدم **قوله** أو عليه عطف على غير وغيره للوكل
قوله فلم تقع الشركة له في ذلك أي لم تقع الشركة لكل فزبق
 مع الآخر في الذمة وإنما تقع بعد القبض **قوله** بخلاف الوصية
 بغير عيني يعني فلا تقبل فيها كما إذا شهد أن الميت أوصى لرجلين
 بألف فأدعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بألف وشهد الموصي لهما أن
 الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشهادتان لأن حق الموصي له تعلق
 بعيني الشركة حتى لا يبقى بعد هلاك الشركة فصار لكل واحد من الشاهدين
 مثبنا لنفسه حق المشاركة في الشركة فلا تصح شهادتهما واحترز بالوصية
 بغير عيني عن الوصية بهما كما لو شهد أنه أوصى لرجلين ببيع وشهد
 المشهود لهما للشاهدين الأولين أنه أوصى لهما ببيع آخر فانهما تقبل
 الشهادتان اتفاقا لأنه لا شركة ولا تهمة **قوله** فان تضمنه أي أن
 تضمن الجرح حقا لله تعالى والعبد **قوله** ولا لا تقبل لأحاجة إليه
 لأن نفس المتن **قوله** وذكر وجهه حيث قال لا قول تحقيقه أن جميع
 الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب الدنيا فان
 ولو قيل فيه خبر الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد
 التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها
 إذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن لقوا عدل المقررة أن الدفع أسهل
 من الرفع وهو السرفي كون الجرح مقبولا قبل التعديل ولو لم يكن
 وغير مقبول بعده بل يحتاج إلى نصاب الشهادة وثبات حق الشروع
 أو العبد فاضمحلت بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصليين بدلا
 شعور على ما في القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال
 أقول فيه نظر إذا فرض أن مثل هذه الشهادة لا تقبل سواء كان قبل
 تعديل الشهود أو بعده فلا حاجة إلى ما ذكره من الصور المقيمة **قوله**
 وذكر وجهه حيث قال إنما لا تقبل البينة على الجرح لأنه لا يدخل
 تحت الحكم والبينة إنما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي
 الزامه وهذا لا يختلف بكون قبل إقامة البينة على العدالة وكون
 بعدها فان قلت ليس الخبر عن فسق الشاهد قبل إقامة البينة
 على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن
 ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت امر يسقطهم عن حيز القبول ولذلك
 لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل **قوله**
 وظلم كلاما لوائي وعزمي زاده الميل إليه هذا يقتضيان الخلف معنوي
 وليس كذلك بل هو لفظي لمن تدبر **قوله** وكذا الفهستان فيه وهو
 أي الجرح الجرح ما يفسد أي يفسد الجرح الشاهد أي شاهد المحدث

المعدل فان الحكم لم يجر قبل التعديل لاسيما إذا جرح كما ذكره المصنف
 وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي لم يلتفت إلى هذه الشهادة ولكن
 يسأل عن شهود المدعي سرا وعلانية فاذا ثبتت عدالتهم تقبل
 كما في المضمرات **قوله** لو عدلنا مع الحق **قوله** لكن عبارة الملتقى
 قال في البحر ولم يذكر المصنف معنى القبول للاختلاف فيه فقبل يقضي
 بجميع ما شهد به لأنه صار حقا للمدعي فلا يبطل بقوله أو هي فعلى
 هذا معنى القبول قبول شهادته وقبل يقضي بما بقي أن تدارك
 بنقصان وإن بزيادة يقضي بها إن ادعاه المدعي لأنه ما حدث
 بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها وإليه مال شمس الأيمة
 السرخسي واقصر عليه قاضي خان وعزاه إلى الجامع الصغير وهذا
 معنى القبول العمل بقوله أو هي **قوله** وان بعد قيامه عن المجلس
 لا لو قال وألا كان أولى كما لا يخفى **قوله** وكذا لو وقع الغلط أي
 ان وجدت الشروط الخمسة وألا **قوله** وبينه وبين أي الناسي
 عما لبيع الصادر عن الوصي **قوله** أي قيمة ما اشتراه الضير المستر
 عايد على المشتري من الوصي **قوله** وفي ذلك الوقت ظرف للقيمة
قوله وألا في مسألة الأقالمة كالوادي المشتري أنه باع المبيع من
 البائع بأقل من الثمن قبل النقص وادعى البائع الأقالمة فاقول
 للمشتري مع أنه يدعي فساد العقد ولو كان على القليل مخالفا كذا
 في بيعوع الأشياء **باب** **الاختلاف في الشهادة قوله**
 بسبب حال من الضير المجرور العايد على الملك **قوله** أو ارتب فيه
 الكثرة والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البحر عن الفقيه وسيد
 الشارح فأوأسقطه هنا كان أولى **قوله** وهذا في غير دعوى ارتب
 ونتاج وشراء من مجهول أما الأدب فإنه مساو للملك المطلق كما
 قدمناه وأما النتاج فإن المطلق أقل منه لأنه يفيد الأولوية على
 الاحتمال والنتاج على اليقين فالوادي النتاج وشهد على الشر لا تقبل
 إلا أن يوفق المدعي فيقول أنتجت عندي ثم بعتهما منه ثم اشتريتهما
 فتقبل كما في البحر وأما الشراء من مجهول فكما إذا ادعى أنه ملكه اشتراه
 من رجل وشهدوا على الملك المطلق فانهما تقبل كما في البحر والظاهر
 المساواة لأنه لما لم يبين البائع صراحة لم يذكر مكانه ادعى الملك
 المطلق تأمل **قوله** واستثنى في البحر علم أن عبارة الكثرة الشهاد
 ان وافقت الدعوى قبلت وألا فلا والاستثناء من قوله وألا وهو
 أهم من قول التنوير وعكسه كما لا يخفى فالواجب ذكره عند قول
 التنوير وألا **قوله** ثلاثة وعشرين قال في البحر وفي البرازية ادعى
 المديون الأيفاء فشهدا على براد الدين أو على أنه حله تقبل
 كالوادي على الغصب فشهدا بالقرار تقبل ادعى الكفيل الأيفاء وشهدا

على البراءة تقبل ووضع المسئلة في الأيقاف ليعلم أن الأيقاف غير مقتصر
 عليه ولهذا لا يرجع الكفيل على الأصل ويرجع الطالب على الأصل
 كما أنه أبرأ الكفيل وأبرأ الكفيل لا يوجب البراءة الأصل وإنما ذكر
 ليؤذن أن المقضي به براءة الكفيل لا الأيقاف وهذا لأن دعوى
 الكفيل تضمن البراءة مع مكنة الرجوع على الأصل وشاهداه
 شهدا على القطع ببعض دعواه فتقبل في ذلك لأن الزائد انتهى وفي
 السلسلة ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم
 لم تقبل لأن مبلغ هذا المال مال آخر شهد على دعوى أرضها
 خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودها وخطا في المقدار قبلت
 انتهى في عرفنا أن المبلغ هو المقدار فأنهم يقولون قبض مبلغ كذا أي
 قدر كذا المال آخر فينبغي أن تقبل الشهادة في عرفنا وفي القنية
 ادعى المدعيون الأصيل لئلا الدين منفردا وشهد شهوده بالأصل
 مطلقا أو جملة لا تقبل ادعت على زوجها أنه وكل وكلا فطلق
 وشهدا أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهد
 بالخلع شفع لأن وجه التوفيق ممكن ولو ادعى المدعيون الأبرأ وشهدا
 أن المدعي صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهما أن كان
 الأصل يجلس لحق لحصول الأبرأ عن البعض بالاستيفاء وعن
 البعض بالاستقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير بوزن سمر فقد شهد
 فسا لهم القاضي عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادتهما أن كان
 وزن مكة مثل وزن سمر فقد أو قل والأفلا ادعت أنها اشترت هذه
 الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا أن زوجها اعطاها مهرها من
 غير أن يجزى ما يبيع بينهما تقبل انتهى وبما قرناه علم أن المستثنى من
 قوله والا ثلاثة عشر مسألة وسياق قريبا ثمانية أخرى في الأقرار
 والا نشأوا ثنتان في الحفيد بسبب والمطابق صارت ثلاثة وعشرين
 فليتنا مل أقول اما الثمانية فسيأتي أربعة منها عند قوله وكذا في
 كل قول جمع مع فعل والا أربعة الباقية هي الأيداع والغصب
 والعارية والديون واما الاثنتان فاحدهما مسألة الشر من مجهول
 المذكورة في الشرح والثانية اذا ادعى القبض مع الشراء فشهدوا
 على الملك المطلق تقبل **قوله** الا في اثنين واربعين مسألة تقدمت
 مع زيادة ابن المصنف في الوقف **قوله** الا ان يشهد بملكه هذا
 الضمير وما بعده للميت **قوله** ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعي به
 قال في التبيين يعني يجب عليه أن لا يشهد بالألق كلها اذا علم أنه
 قضاه منها خمسية حتى يقر المدعي به أنه قبض خمسية كذا يصير
 معينا على الظلم **قوله** من ثبوته يخرج بيان سببه قواه المقدسي
 وقال أن الأول ضعيف وإن الاحتياط في أمر الميت يكفي فيه تحليف

خصه مع وجود بينته وتضييع حقوق الناس كثير من لا يجدون من
 يشهد لهم على هذا الوجه **قوله** ادعى ملكا في الماضي قال في المخرج
 ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد به في الحال بأن كان هذا ملكي وشهدا
 أنه لم يقبل تقبل وقيل لا وهو الصحيح وكذا لو ادعى أنه كان له وشهدا أنه
 كان له لا تقبل لأن اسناد الملك يدل على نفي الملك في الحال لا فائدة
 للمدعي في الاستناد مع قيام ملكه في الحال لأنها لا يعرفان بقائه كمالا
 والشاهد قد يحتزر عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم
 تيقنه بخلاف لملك فانه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا بعد بقاء يقينا
باب الشهادة على الشهادة قوله وما نقله القهستاني
 عن قضاء النهاية حيث قال لكن في قضاء النهاية وغيره ان الأصل
 اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل **قوله** فانه نقله
 عن الحانية عنها قال في الدر المنسق لكن في قضاء النهاية عن قاضي خان
 ان الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فتشترط حياة الأصل ذكره
 القهستاني في انتهى وانت قد رايت عبارة القهستاني وأنه ليس بها نقل
 النهاية عن قاضي خان وقد راجعت نسخة أخرى منه فرائها نقل
 لما في نسخة **قوله** والصواب ما هنا قال في الدر المنسق لكن نقل
 البرجندی عن الخلاصة والقهستاني عن الخزانة وكذا في البحر والمخ
 والسراج وغيرها انه متى خرج الأصل عن اهلية الشهادة بان خرج
 أو فسق أو عجز أو جن أو ارتد بطل لا شهادته انتهى فتنبه **قوله**
 لا يجوز لأشهاد لسلطان عبارة القنية لا يجوز الشهادة على الشهاد
 من الأمير والسلطان اذا كانا في البلد **قوله** وما في الحاوي لقديسي
 من أن شهادة النساء على الشهادة لا تقبل **قوله** ويلزم مدعي الشراء
 البيان يعني أنه اذا ادعى المدعي عليه أن غيره يشاركه في اسم والقب
 كان عليه البيان **باب الرجوع عن الشهادة**
قوله لا نه فسخ أي فيختص بما تختص به الشهادة كما في المخرج **قوله**
 عند غيره أي عند غير قاض **قوله** ونضمينه أيها أي وادعى أن ذلك
 القاضى الذي وقع رجوعها عنده ضمنها أي حكم عليها بالضمان **قوله**
 ابن مالك هذا نصه ولو أقام بينة أنها أقر برجوعها عند غير القاضى
 تسمع لأن أقرارها به يكون رجوعا منها في الحال انتهى وذكر في المخرج
 فرعها أيضا في هذا فقال ولو أقر عند القاضى أنه رجوع عن غير القاضى فانه
 صحيح وإن أقر برجوع باطل لأنه يجعل انشاء الحال **قوله** وعز
 المتأخر للمتن أن يأتي فيه وفيما بعده بضمير التثنية **قوله**
 مطلقا أي سواء كان حال الشاهد في العدالة عند الرجوع مثل
 حاله عند الشهادة أو ادعى أو على وقيل أن كان أعلى يقض القضا كما
 في المخرج **قوله** فالأول لأن الضمان مقيده بالمثالة ففي العين زال

على عدم النية كان للعاقبة عند محمد وحكم النقذ عند أبي يوسف إذا
عرفت هذا فقوله إذا نواه للموكل يجب حمله على ما إذا لم يصفى العقد
إلى مال نفسه سواء أضافه إلى مال الموكل وإلى مال مطلق وسواء
نقد الثمن من ماله أو من مال الموكل وقوله أو شراء بماله للمراد منه
الإضافة إلى مال الموكل كما في الهداية وغيرها سواء اتفقا على وجود
النية لأحدهما أو عدمها أو اختلافهما وسواء تقدم من ماله أو من
مال الموكل وقوله ولو كان ذبا في النية يعني عند الإضافة إلى مال
مطلق ومثله قوله ولو توافقا وقوله فروايتان الأدبهما قول
أصحابي كما قدمنا **قوله** فهذا المصوب استقاط لمنافاة لقوله
وهو **قوله** قائم لأحاجة إليه **قوله** والا أي وإن لم يكن
التمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا **قوله** للتمن فأنه
يحتل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة إذا لزمه للموكل
قوله خلافا لهما يوهن خلافا في الصورتين الداخلتين
تحت الأعمع أن خلافا فيهما إذا كان منكر حيا والتمن غير
منقود فقط **قوله** إذا نواه للموكل قيد في غير المقينين فقط
قوله معنى لأحاجة إليه قوله المتي وعينه **قوله** أن يسلم أي
يعقد عقدا **قوله** أو يبره أي يعقد عقدا **قوله** في
بناء على تعني النقص في الوكالات بدليل أن الأمر لو قيد لوكالة
بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو سقط الدين
بطلت الوكالة كما في الهداية **قوله** وعدم تعيينها في المعاوضات
عندهما بدليل أنه لو تباعا عينا بدين ثم تصادقا أنه لا دين لا
يبطل العقد والوكالات من المعاوضات لما تقر بأن بين الوكيل
والموكل مبادلة حكمية **قوله** ففعل المخرج نفع الجيم أي العين
المستأجرة **قوله** كما لو جبر بغير الجيم **قوله** أي في أربع قال في الأشياء
الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه إلا الوكيل بقبض الدين إذا
ادعى بعد موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له فإنه
لا يقبل قوله إلا بيمينه كما في فتاوى الولوالجية من الوكالات وقد
ذكرناه في الامانات والأفهام إذا ادعى بعد موت الموكل أنه اشترى
لنفسه وكان الثمن منقودا أو فيما إذا قال بعد غزله بعتة أسير كذب
الموكل وفيما إذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم
وقبضتها وهلكته وكذب الوارثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان
المبيع قائما بعينه بخلاف ما إذا كان مستهلكا **قوله** على الأظهر
هو قول الشيخ أبي منصور المازندراني وقال الفقيه أبو جعفر
الهندواني لا يثبت لفان إذا صدق ببيع لا ارتفاع الخلاف فيجعل
تصادقهما بمنزلة العقد ولو أنشأ العقد لزم الأمر فكذا هنا **قوله**

فلغو

فلغو أحكام الشراء منها أنه لا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخله
خيارا بشرط **قوله** أي يبيعه تورك على الملق في
تعبيره بالعقد **قوله** ويتعين النقذ عطف على لا يجوز **قوله**
وأما تنقيده بكسر الهزة عطف على قدما لعدم تقدم هذه المسئلة
في كتاب الوكالات **قوله** وكذا الكفيل أي بالنفس كما تقدم هناك **قوله**
ألكنه لا يطاق إلا بعد أجل فإن قلت ما فائدة كونه كفيل قبل الأجل
قلت فائدة أنه إذا سلمه قبل الأجل يرى كما تقدم هناك **قوله**
بما يتعيب بالشركة كغير المكمل والموزون **قوله** معاين في استقاطها
ليحسن استئثارها إذا وكلها على التعاقب **قوله** كما سيح في باب
سيح قريبا أيضا **قوله** بمشيتها كما لو قال طلقها إن شئت **قوله** فإن
هذه السنة فيه أن المذكور هنا خمسة وإن أراد جميع ما تقدم ما لم
يكن فيه إلا أفراد فهو تسع عشرة صورة مع مسئلة الوكالة فليدر
قوله والوكيل بقضاء الدين أعم من هذا بيان الأشياء حيث قال
ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه كذا في مسائل وهي ثلاث
الأنية **قوله** بشرط قبضه أو بعده أي سواء شرط التوكيل ببيع
الرهن في عقد الرهن أو بعده قال في الأشياء وفيما إذا وكل ببيع
الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده **قوله** خلافا لما أفتى به
قاري الهداية هذا التركيب ظاهر في أن قاري الهداية مخالف في هذه
الصور الثلاث مع أن مخالفته في مسئلة المتي قال في المخرج قول ما
ذكره مولانا من أنه لا يجبر هو الذي عولنا عليه في هذا المخرج مخالفا
لما أفتى به شيخ الإسلام سراج الدين قاري الهداية فإنه سئل هل يجبر
الوكيل في دين وجب على موكله إذا كان للموكل مال تحت يد أي يد
موكله وامتنع الوكيل من إعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا
فاجاب أنما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن
الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلًا أو أفلا يجبر **قوله**
وظاهر الأشياء أي حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أجر على نقاض الثمن
وأما يجبر الوكيل **قوله** وفي فروق الأشياء هذه المسئلة مكررة
مع ما تقدم أول كتاب الوكالات **قوله** لوجود الرضا تعليل المستثنى
قوله فاجاز الوكيل لأول توصيفه بالأول باعتبار أن الفصول
بعد الإجازة يصير وكلا لما علم من أن الإجازة الإلحاقية كالوكالة
السابقة وينبغي أن يموت الأول أي الموكل وكان أولى التعبير به
قوله وأعلم أن الوكيل تكرر مع ما تقدم أو الكتاب **قوله** أو شري
واحد منهم به أي مال الصغير **قوله** وفي الأشياء نصه وما خرج
عن قوله يجبر الوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه لوصي فإن له
أن يشتري مالا ليعيم نفسه والنفع ظاهر ولا يجوز أن يكون وكلا

في شرايه للغير باب **الوكالة بالخصوص**
والقبض قوله اي اخذ الدين من بالنظر للوضع ومعناه في العرف
المطالبة قال في العنايه يقال نقضت ديني واقتضيت ديني
واقتضيت منه حتى اخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس
يفهمون من التقاضي المطالبة لا القبض والعرف قاض على الوضع
قوله واعتد في البحر العرف حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل
بالتقاضي يعتد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجارات
المنقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض
و**قوله** خلافا للزبلي حيث جعل امره بقبضه ارسالا
قوله لا تسع على التوكيل اي ويحكم بالمال على المدعي عليه ويتبع الدين
بدفعه كذا في الشربلايه **قوله** بالخصوص متعلق بالتوكيل **قوله**
لا يغيرها اي لا التوكيل بغيرها **قوله** مطلقا اي بحد وقصاص او
بغيرها **قوله** استخسانا والقياس ان لا يصح عند القاضي ايضا
لانه مأمور بالخاصة والافراد يصاد هلالا من مسألة **قوله** اي بهذا
الافراد اي الافراد في غير مجلس تقاضي **قوله** حتى لا يدفع اليه المال
اي لا يؤمن الخصم بدفع المال الى التوكيل لانه لا يمكن ان يبقى وكيل
بمطلق الجواب لانه لا يملك التوكيل ولا يصبر منا قضا في كلامه
فلو بقي وكيل لبقى وكيل بجواب مقيد وهو لا قرار وما وكل بجواب
مقيد وانما وكله بالجواب مطلقا كذا في شرح الهداية لقاضي زاده
قوله بالمتعلق بالكفيل **قوله** حيث يصح ضمهم العبارة هكذا في
الدرمغزنية اي كفاية التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي فيقول
حيث يصح توكيله والخطب سهل **قوله** وكذا لما صح توكيل
محض مع ما قبلها **قوله** وكيل البيع قال في الشربلايه يشكل
عليه وكيل الامام ببيع القيام **قوله** لبطالانه هذا يقتضي لتبرع
كالذي بعده كما صرح به في الشربلايه **قوله** خلافا لابن الشحنة
فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن ابي يوسف انه يؤمر بالدفع وما
هنا هو المذهب فلا معارضة **قوله** مطلقا اي صدق او كذب او
سكت **قوله** وكذا في الوارث او الموصى له لا التوكيل كما توهمه
المعنى لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة املا كذا في
شرح الهداية لقاضي زاده **قوله** امر بالدفع اليه قال قاضي زاده
قال في التسهيل اقرار على الغير بالموت فينبغي ان لا يؤمر بالدفع حتى
يثبت موته عند القاضي انتهى فتأمل **قوله** بعينه امة اي في
ردامة بسبب عيب **قوله** لم يرد عليه اي لم يرد التوكيل على البائع
قوله حتى يحلف المشتري يعني لا يقضي لقاضي بالرد عليه حتى
يحضر المشتري ويحلف على انه لم يرض بالعيب **قوله** والفرق

اي بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامة على البائع ويبي الذي قبلها حيث
يدفع التبرع المال الى التوكيل **قوله** ان القضاء هنا في لا يقبل القبض
يعني انه لو قلنا هنا بالرد لكان القضاء فسخا لا نرد بعيب بقضاء بالرد
بعيب بقضاء فسخ كما تقدم في خيار العيب والقضاء بالعقود والفسوخ
ماضي على الصحة وان ظهر الخطأ لانه ينفذ ظاهرا وباطنا عند الامام **قوله**
بجلاف ما مر من مسألة الدين لان التدارك فيها ممكن باسترداد ما
قبضه التوكيل اذا ظهر الخطأ عند توكيله اذ القضاء لم ينفذ باطنا لانه ما
قضى الا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء في العقود ولا في الفسخ **قوله** خلافا
لهما حيث قال لا يؤخر القضاء في الفسخ لان قضاء القاضي عند ما ينفذ
ظاهرا فقط اذا ظهر الخطأ **قوله** فلوردها هنا لما تقدم من ان القاضي
لا يقضي بالرد الا ان يقال معناه لا ينبغي له ذلك ولو فعل كان القضاء
موقوفا فانه حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وانت
صدقه استرد ما تامل **قوله** في الاصح وقال بعض مشايخنا هذا على قول
محمد فاما على قول ابي حنيفة لا سبيل للامر على الجارية **قوله** فلا ينفذ باطنا
اعترضه قاضي زاده بان اذا جاز نقض القضاء هنا عند حنيفة
ايضا باي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المشتري **قوله** عن
وكالة الظاهر انه ليس بقيد وانما وقع في القضية على وجه التمثيل
حيث قال اعطاه درهم ليتصدق به عن زكاة تصدق المأمور بدراهم
نفسه يجوز به اذا تصدق بها على نية الرجوع كالقبض والوصي **قوله**
اذ اوصف الى غيره اي غير مال اخر سواء اضاف الى مال الامر او اطلق
قوله ولو بصر فيها الدين نفسه لارجه للمباينة بلوفان صرفها لدين
نفسه وغيره سواء **قوله** نعم في المستق لا وجه للاستدراك فانها
لا تنافي ما قبلها فانه قياها لدين في ذمة المديون كقيام المال في يد
التوكيل وصاحب المتجر والجر ذكرها من غير استدراك **قوله** ومال اليتيم
غايبة قيد به لانه لو كان حاضرا كان متطوعا بالاولى **قوله** الوكالة
المجردة تكرر مع ما ياتي قريبا **باب عزل التوكيل**
قوله ويأتي في الدرر حيث قال قال في الصغرى التوكيل بقض الدين اذا
احضر خصما فاقرا بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد
التوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب
كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصوصية فيه وجا بالبينة على الوكالة
والموكل غائب ولم يحضر التوكيل احدا للموكل حق قبله فان القاضي لا يسمع من
شهوده حتى يحضر خصما باحدا الملك او مقر به فحينئذ تسمع وتنظر
الوكالة فاذا حضر بعد ذلك غير ما يدعي عليه حق التوكيل لم يصح الى
اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حق قبل انسان بعينه
يشترط حاضرة ذلك بعينه ولو ثبت ذلك لم يحضر من ذلك المعنى ثم جاز

على البراءة تقبل ووضع المسئلة في الأيقاف ليعلم أن الأيقاف غير مقصود
عليه ولهذا لا يرجع الكفيل على الأصل ويرجع الطالب على الأصل
كانه أبر الكفيل وأبر الكفيل لا يوجب البراءة الأصل وإنما ذكره
ليؤذن أن المقضى به براءة الكفيل لا الأيقاف وهذا لأن دعوى
الكفيل تتضمن البراءة مع مكنة الرجوع على الأصل وشاهداه
شهادتي على لقطع بعض دعواه فتقبل في ذلك لا في الزائد انتهى وفي
المسئلة ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم
لم تقبل لأن مبلغ هذا المال مال آخر شهد على دعوى أرضها
خمسة مكايل وأصاب في بيان حدودها وأخطأ في المقدار قبلت
انتهى في عرفنا أن المبلغ هو المقدار فأنهم يقولون قبض مبلغ كذا أي
قدر كذا المال آخر فينبغي أن تقبل الشهادة في عرفنا وفي القنية
ادعى المديون الأصل إلى الدين متفرقا وشهد شهوده بالأصل
مطلقا أو جملة لا تقبل ادعت على زوجها أنه وكل ولا تطلق
وشهد أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهد
بالخلع تسمع لأن وجه التوفيق مكن ولو ادعى المديون الأبر وشهد
أن المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادةهم أن كان
الأصل بجلس الحق لحصول الأبراء عن البعض بالاستيفاء وعن
البعض بالاستقاط ولو ادعى عليه خمسة دنانير بوزن سمرقند فشهد
فما لهم لقاضي عن الوزن فقالوا بوزن مكة تقبل شهادةهم أن كان
وزن مكة مثله وزن سمرقند أو أقل ولا فلا ادعت أنها اشترت هذه
لجارية من زوجها بمهرها وشهدوا أن زوجها أعطاهما مهرها من
غير أن يجزى البيع بينهما تقبل انتهى وبما قرناه علم أن المستثنى من
قوله والألا ثلاثة عشر مسألة وسياق قريبا ثمانية أخرى في الأقرار
والانثاء اثنتان في المقيد بسبب والمطابق صادرت ثلاثة وعشرين
فلينا مل أقول اما الثمانية فسيأتي أربعة منها عند قوله وكذا في
كل قول جمع مع فعل والأربعة الباقية هي الأيداع والغصب
والعارية والمديون واما اثنتان فأحدهما مسألة الشر من مجهول
المذكورة في الشرح والثانية إذا ادعى القبض مع الشراء فشهد
على المالك المطلق تقبل **قوله** الأفي اثنين وأربعين مسألة تقدمت
مع زيادة ابن المصنف في الوقف **قوله** إلا أن يشهد بملكه هذا
الصهر وما بعده للميت **قوله** ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به
قال في التبيين يعني يجب عليه أن لا يشهد بالألف كلها إذا علم أنه
قضاء منها خمسة حتى يقر المدعى به أنه قبض خمسة بكذا يصير
معينا على الظلم **قوله** من يئوته بغير بيان سببه فواء المقدسي
وقال أن الأول ضعيف وأن الاحتياط في أمر الميت يكفي فيه تخلف

خصه مع وجود بينته وتضييع حقوق الناس كثير من لا يجدون من
يشهد لهم على هذا الوجه **قوله** ادعى ملكا في الماضي قال في المخرج
ولو ادعى ملكا في الماضي وشهد به في الحال بأن قال كان هذا ملكي وشهدا
أنه له قيل تقبل وقيل لا وهو الأصح وكذا لو ادعى أنه كان له وشهد أنه
كان له لا تقبل لأن أسناد الملك يدل على نفي الملك في الحال إذا فاقب
المدعى في الأسناد مع قيام ملكه في الحال لا يبعد فإن بقائه كمالا
والشاهد قد احتراز عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم
تيقنه بخلاف المالك فإنه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا
باب الشهادة على الشهادة قوله وما نقله القهستاني
عن قضاء النهاية حيث قال لكن في قضاء النهاية وغيره أن الأصل
إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل **قوله** فإنه نقله
عن الحانية عنها قال في الدر المنسقى لكن في قضاء النهاية عن قاضي خان
أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل ذكره
القهستاني انتهى وانت قد رايت عبارة القهستاني وأنه ليس بها نقل
النهاية عن قاضي خان وقد رجعت نسخة أخرى منه فإنيها مطابقة
لما في نسخة **قوله** والصواب ما هنا قال في الدر المنسقى لكن نقل
البرجندی عن الخلاصة والقهستاني عن الحزاة وكذا في البحر والمخرج
والسراج وغيرها أنه متى خرج الأصل عن أهلية الشهادة بأن حرم
أو فسق أو عجز أو جن أو ارتد بطل لا شهادته انتهى فتنبه **قوله**
لا يجوز لأشهاد لسلطان عبارة القنية لا يجوز الشهادة على الشهاد
من الأمير والسلطان إذا كانا في البلد **قوله** وما في الحارثي القندي
من أن شهادة النساء على الشهادة لا تقبل **قوله** ويلزم مدعي الشهاد
البيان يعني أنه إذا ادعى المدعى عليه أن غيره يشركه في السر والنجس
كان عليه البيان **باب الرجوع عن الشهادة**
قوله لأنه فيجوز أي فيختص بما يخص به الشهادة كما في المخرج **قوله**
عند غيره أي عند غير قاض **قوله** ونضمنه أيها أي وادعى أن ذلك
القاضي الذي وقع رجوعها عنده ضمنها أي حكم عليها بالضمأن **قوله**
ابن مالك هذا نصه ولو أقام بينة أنها أقر برجوعها عند غير القاض
تسمع لأن أقرارها به يكون رجوعا منها في الحال انتهى وذكر في المخرج
فرعا يضاف هذا فقال ولو أقر عند القاضي أنه رجوع عن غير القاضي فإنه
صحح وإن أقر برجوع باطل لأنه يجعل انشاء الحال **قوله** وعز
المتابع للمتن أن يأتي فيه وفيما بعده بضمير التثنية **قوله**
مطلقا أي سواء كان حال الشاهد في العدالة عند الرجوع مثل
حاله عند الشهادة أو أدنى أو أعلى وقيل إن كان أعلى نقض لقضا كما
في المخرج **قوله** فالأول لأن الضمان مقيده بالمثالة ففيه تعين زال

ملك المشهود عليه عنها بالقضا الا ترى ان المقضي عليه لا يجوز
له ان يتصرف فيها وجاز للمضي له ذلك وفي الدين لا يزول ملكه
عنه حتى يقبضه فلو رجع عليه قبله لم يتحقق الممانعة اذ لا مانع
بين اخذ العينة واليجاب الدين وفي العينة يتحقق **قول** اذ
الا تلاف يعني ان الشاهد من اتلفا شهادتها على الزوج المالك الذي
هو بمقدار مهر مثلها او اقل لكنه اطلاق بعوض وهو البضع لانه
مستقوم حالة الدخول في الملك والحالة هنا حالة دخول في الملك
ولا تلاف بعوض كالاتلاف **قول** منها لانها اتلفا على الزوج
قدر الزيادة بلا عوض **قول** ولو شهد باصل النكاح هذا التركيب
يوهم ان الشهادة في المسئلة الاولى ليست على اصل النكاح مع انها
عليه فلو قال ولو باقل فلا ضمان لكان اخضر واوضح مع انها يجب
تقيدها بكون المدعى هو الزوج **قول** باقل من مهر مثلها لزم من
هذا التقييد ان يكون ما اذا شهدا عليها بالنكاح بمثل مهر مثلها
او اكثر متروكا من المتي والشرح هذا ان جعل قول الشارح لوهي
المدعية راجعا الى المسائل الثلاث وان جعل راجعا الى اية خيرة
فقط لزم منه التكرار بين قول المتي باقل من مهر مثلها وبين قول
الشرح او اقل مع ترك ما اذا شهدا بالنكاح باكثر من مهر مثلها فلو
قال المصنف ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح
باكثر من مهر المثل لا يستوفي الاقسام الستة فاحدا من طواف خمسة
مفهوم **قول** لتعذر الممانعة بين البضع والمال يعني ان منافع البضع
غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالتقوى من ذلك التضمن يستدعي
الممانعة وانما يضمن ويتقوى بالتملك ضرورة ابانة خطر المحل
قول ولو شهدا بالبيع قال العيني فان شهدا بالبيع بالف مثلا
فقضي به الا قضى ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقضي
به ثم رجعا عن الشهادة ضمنا الثمن وان كان اقل من قيمة المبيع
يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض
الثمن جملة واحدة فقضي به ثم رجعا عن شهادتهما بتجبع عليهما
القيمة فقط **قول** وتما في خزانة المفتين حيث قال فان
اختارا الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل
فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا او تقايلا رجع على بايع
بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد تقطعا فالضمان على الشهود بحاله
وان اديا رجعا بما اديا **قول** ضمنا نصف المال والمتعة لانها
قررا عليه ما كان على شرفا سقوط بخبر دتها **قول** قبل الدخول
قيدها في الشهادتين **قول** الحرمة الغليظة قال في المخ لانه لم
نقض بشهادة شهود واحدة لانه لا يفيد لان حكم الواحدة

حرمة غليظة **قول** فلا ضمان لتاكيد المهر بالدخول فلم يقر راعيه
ما كان على شرفا سقوط **قول** ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع
المهر لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على
شرفا سقوط وهذا يقتضي ان يضمن جميعه لكن شهود الطلاق قبل
الدخول قررا عليه نصف المهر وقد كان على شرفا سقوط فقد
اختلفا لفريق الاول بضمن نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان
النصف الآخر فينقسم عليها فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني
ربع **قول** وتما في البحر حيث قال ففي المحيط لو شهدا انه دبر عن
فقضي ثم رجعا ضمنا مانقصه التدبير لانه بالتدبير فان بعض
المنافع من حيث التجارة واخراج عن ملكه فانقص ملكه فضمن
نقصا له يتفق بهما وان مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق
وضمن الشاهدان قيمته مدبرا لانها ازالا الباقي عن ملك الوارث
بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعي في ثلثه
وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولو رجعا به على العبد
عندهما انتهى وبه علم ان ما ذكره الشارح الذي يلحق من ان العبد
اذا كان معسرا فانها يضمنان جميع قيمته مدبرا ويرجعان به عليه
اذا ايسر سهولا علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو
مصرح به في المبسوط وصرح فيه بانها يضمنان ثلث قيمته مدبرا
وعليه يحمل ما في المحيط وقد سنا ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان
قنا **قول** وتما في العيني حيث قال ولو شهدا انه اقرب امته
ولدت منه والمولى ينكر فقضي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد
والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا مات المولى يضمنان
للورثة باقى قيمتها وان رجعا والمولى ميت ضمنا جميع قيمتها
للورثة وان كان معها ولد والمولى حي ضمنا نقصان قيمتها
وقيمة جميع الولد وان مات للمولى فان لم يكن مع الولد شريك في
الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعان على الولد بما قبض الا ب
منها اذا كانت له شركة ولا شيء على الابن وان كان معه شريك
فانها يضمنان لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى قيمة
الام ويرجعان على الولد بما قبض الا ب منهما ان ترك ما ولا
يرجعان بما اخذه منها شريكه ولا يضمنان لشريكه ما اخذه الولد
بالادب وان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن للولد شريك فلا
ضمان عليهما وان كان له شريك في الميراث يضمنان له حصته من
قيمة الولد ومن جميع قيمة الام ولا يضمنان له ما ورثه الاول
يرجعان على الولد بما اخذه شريكه وان شهدا بعد وفاته
والمسئلة بجالحا فقضي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمنا

قيمتها وقيمة الولد كالمها وما اخذه بالارث **قوله** وضمن شهوة
التعليق لانه علة **قوله** على الصحيح واختار البرزوي الضمان
لان الشرط اذا لم تقار منه العلة صلح لاضافة الحكم اليه وصار
علة لانا لعل لم يجعل عللا لذواتها لئلا يخلو شرط **قوله**
لانه علة والتفويض سبب قال في المنع ثم اعلم الشرط عند الاصوليين
ما توقف عليه الوجود وليس بمن شرط الحكم ولا مفضل اليه والعلة
هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضي الي الحكم بل انما تثير العلامة
ما دل على الحكم وليس لوجوده متوقفا عليه **كتاب**
الوكالة قوله فلو حصل كما اذا قال وتكفلت بمالي كذا في المنع **قوله**
يعقل العقد اي يعقل ان البائع سائب للمبيع جاب للثمن وات
الشراء بالتعسف **قوله** محجورا نعت لكل منها واخره للعطف باو
قال في الاصلاح وصيبا وعبد محجورين **قوله** تبعا للكرائي حال
كونه تابعا في عدم القول للكرائي وذكر صاحب الهداية محترضا به عن
بيع الهازل والمكره **قوله** لنفسه جواب عما يقال ان الوكيل يملك
التصرف فيما وكل فيه مع انه لا يملك التوكيل وحاصل الجواب ان
الوكيل يملك التصرف لغيره لا لنفسه **قوله** كما مر في باب الشهاد
على الشهادة من انها التي لا تتألف من الرجال وان خرجت الحاجة
وحام **قوله** وبايقانها واستيفائها اي حقوقا لبعاد **قوله**
في الاصح هو قول ابي طاهر وقال الكرخي ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل
قوله لان الموجب للتعق والفساد الملك المستقر هذا لتعليل
يناسب قول الكرخي ولا حاجة اليه على قول ابي طاهر كالاخي **قوله**
لو وحده اي لو كان المدين هو الموكل فقط اما لو كان الموكل فقط
او كل منهما مديونا للمشتري وقعت المقاصة بين الموكلي فقط
قوله بخلاف متعلق بقوله وان دفع له صح **قوله** ويجل يتيم
عبارة العيني وصلى اليتيم يعني ذاباع الوصي باليتيم ورفع المشتري
التمن اليتيم لا يخرج عن العدة **قوله** وصرف اي وكل صرف يعني
ان الموكل في الصرف اذا صار في قبض الموكل بدل الصرف يبطل
الصرف لا فتراق العاقد من غير قبض **باب**
الوكالة بالبيع والشرا قوله فراجع عبارته لان الوكيل قادر
على تحصيل مقصود الموكل بان ينظر في حاله **قوله** يخصص نوعا
اولا قال في البحر وبما تدفع مافي الجوهرة حيث قال وهذا اذا لم يوجد
بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ
قوله وهذا اذا لم يسلمه لاحاجة اليه مع قول المتن ما دام
المبيع في يده **قوله** بالاول متعلق بقوله اولا ووجه الاولوية
انه مع الدفع ربما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجسه كما في

البحر **قوله** لانه ان الوكيل كالبائع وهو تعليل لقوله والوكيل ليس بالمبيع
قوله وعند الثاني كره في اي فملك بالاقول من قيمته ومن القوي عند
زفر كعصب فملك بقيمته **قوله** لانه لا يجوز يعني لا يجوز التوكيل
من جانب المسلم اليه لان الوكيل حينئذ يبيع طعاما في ذمته على ان
يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز كما في الاصلاح **قوله** كغير
موزون كما لو وكل بشراء ثوب هري بعشرة فاشترى كوثوبين هريين
بعشرة مما سواه وكل واحد منها عشرة فانه لا يلزم للموكل ان يثمن
كل واحد منها بمجهر اذ لا يعرف الا بالخبر بخلاف المبيع لانه موزون
مقدر فيقسم الثمن على اجزائه كذا في المنع **قوله** بخلاف الوكيل بالوكالة
محل هذا بعد قوله لا يشترى بنفسه **قوله** والفرق في الوافي اي
الفرق بين التوكيل بشراء معين وبينه يحتاج معينة مذكورة في الوافي
محشوا لدر اقول وذكره الزيلعي حيث قال لان الكساح الذي اتى به
الوكيل غير داخل تحت امره لانا الداخل تحت الوكالة كالحاج مضى
الى الموكل فكان مخالفا لما ضافته اليه نفسه فانه ترك وفي الوكالة
بالشراء الداخل فيها شرا مطلق غير مقيد بالاضافة لاي احد فكل شئ
اتي به لا يكون مخالفا به اذ لا يعتبر في المطلق اذاته دون صفاته
فيتناول الذات على اي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى لو خالف
مقتضى كلام الامر في جنس الثمن او قدره كان مثله **قوله** غير الموكل
بالجر نعت لشيء وهو مطابق له في التكبير لانا ضافته لا تقيد به
تقديرا لتوكله في الايهام واحترابه عما اذا وكله بشراء شئ بعينه وكان
ذلك الشئ نفس الموكل كما لو وكل عبد رجلا بشرايه من مبيده فاشتراه
فان الشراء يقع للموكل وسيان **قوله** لا يشترى بنفسه جواب لو
قوله بالاولى قال في البحر وشار بقوله لنفسه الى انه لا يشترى
لموكل آخر بالاولى فلو اشتراه للثاني كان الاول ان لم يقبل وكالة
الثاني بحضرة الاول والا فهو للثاني وان كان الاول وكله بشرايه
بالثاني والثاني بما ية دينار فاشتراه بما ية فهو للثاني لانه يملك
شرايه لنفسه بما ية فيملك شرايه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول
قوله عند عيبه فان صرح بانه يشترى بنفسه والموكل حاضر
كان المشتري له لان له ان يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من
غير علمه كذا في البحر **قوله** فلو اشتراه تفرع عن قوله حيث لم يكن مخالفا
قوله بغير التقوى اي فيما اذا لم يكن الثمن مسمى وقوله او بخلاف
ما سمي اي فيما اذا سمي الثمن كما في الهداية **قوله** الا اذا اوفاه للموكل او شرا
بالة التفصيل كما في الهداية والتبيين والبحر يقال ان اضاف العقد
الى مال احدهما كان المشتري له وان اضاف الى مال مطلق فان
اتفقا على نية احدهما كان له وان اختلفا حكم التقوى وان اتفقا

على عدم النية كان للعقد عند محمد وحكم النقد عندنا في يوسف اذا
عرفت هذا فقوله الا اذا نواه للموكل يجب حمله على ما اذا لم يصف العقد
الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق وسواء
نقد الثمن من ماله او من مال الموكل وقوله او شراءه لانه لا يراد منه
الاضافة الى مال الموكل كما في الهدية وبغيرها سواء اتفقا على وجود
النية لاحدهما او عدوها او اختلفا وسواء تقدم من ماله او من
مال الموكل وقوله ولو كان باقي النية يعني عند الاضافة الى مال
مطلق ومثله قوله ولو توافقا وقوله فروايتان اراد بهما قول
لصاحبين كما قدمنا **قوله** فهذا المصوب اسقاط لنا فانه لقوله
وهو حي **قوله** قائم لا حاجة اليه **قوله** والاى وان لم يكن
التمن منقوذا سواء كان العبد حيا او ميتا **قوله** للتمنة فانه
يحتلها نه اشترائه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة اذ اذله للموكل
قوله خلافا لهما يوهان خلافا لهما في الصورتين الداخلتين
تحت الامع ان خلافا لهما فيما اذا كان متكررا حيا والتمن غير
منقود فقط **قوله** اذا نواه للموكل قيد في غير القيسيتين فقط
قوله معنى لا حاجة اليه قوله المتى وعينه **قوله** ان يسلم اى
يعقد عقدا لسلم **قوله** او يصره اى يعقد عقدا لصر **قوله**
بناء على تعين النقص في الوكالات بدليل ان الامر لو قيد لوكالة
بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك العين واسقط الدين
بطلت الوكالة كما في الهدية **قوله** وعدم تعيينها في المعاوضات
عندهما بدليل انه لم يتبايعا عيناً بدين ثم تصادقا انه لا دين لا
يبطل العقد والوكالات من المعاوضات لما تقر ان بين الوكيل
والموكل مبادلة حكمية **قوله** فعمل المخرج يفتح الجيم الى العين
المستأجرة **قوله** كما لم يخرج بكسر الجيم **قوله** الا في اربع قال في الاشياء
الوكيل يقبل قوله بعينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا
ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه
لا يقبل قوله الا ببينة كما في فتاوى اللؤلؤ الحية من الوكالات وقد
ذكرناه في الامانات والا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى
لنفسه وكان الثمن منقوذا او فيما اذا قال بعد غزله بعته امر كذبه
الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم
وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان
المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا **قوله** على الاظهر
هو قول الشيخ ابن منصور الماشريدى وقال الفقيه ابو جعفر
الهندواني لا يخالفان اذا صدقا ببيع لا ارتفاع الخلاف فيجعل
تصادقهما بمنزلة العقد ولو نشأ العقد لزم الامر فكذلك **قوله**

فتلغو

فتلغو احكام الشراء منها انه لا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخله
خيارا بشرط **قوله** اى يبيعه تورك على المتق في
تعبيره بالعقد **قوله** ويعني النقد عطف على يجوز **قوله**
وانها تنقيد بكسر الهزة عطف على قدما لعدم تقدم هذه المسئلة
في كتاب الوكالة **قوله** وكذا الكفيل اى بالنفس كما تقدم هناك **قوله**
لكنه لا يطالب الا بعد الاجل فان قلت ما فائدة كونه كفيل قبل الاجل
قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل برئ كما تقدم هناك **قوله**
بما يتعيب بالشركة كغير الكفيل والموزون **قوله** معاين في اسقاطها
للمحسن استثناء ما اذا وكلهما على التعاقب **قوله** كما سبق في باب
ميتي قريبا ايضا **قوله** بمشيتهما كما لو قال طلقاها ان شئتما **قوله** فان
هذه السنة فيه ان المذكور هنا خمسة وان اريد جميع ما تقدم مما لم
يجز فيه الا نفراد فهو تسع عشرة صورة مع مسئلة الوكالة فليدبر
قوله والوكيل بقضاء الدين اعم من هذا عبارة الاشياء حيث قال
ولا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي ثلاث
الاشياء **قوله** بشرط قبضه او بعده اى سواء شرط التوكيل ببيع
الرهن في عقد الرهن او بعده قال في الاشياء وفيما اذا وكل ببيع
الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده **قوله** خلافا لما افق به
قارى الهدية هذا التركيب ظاهر في ان قارى الهدية مخالف في هذه
الصور الثلاث مع ان مخالفته في مسئلة المتق قال في الخلق **قوله** ما
ذكره مولانا من انه لا يجبر هو الذي عولنا عليه في هذه المختصر مخالفا
لما افق به شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهدية فانه سئل هل يجبر
الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد اى يد
موكله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان للموكل حاضر او غائبا
فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان
الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيل او لا فلا يجبر **قوله**
وظاهر الاشياء اى حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير اجر على نقاض الثمن
وانما يجبر الوكيل **قوله** وفي فروق الاشياء هذه المسئلة مكررة
مع ما تقدم اول كتاب الوكالة **قوله** لوجود الرضا تعليل للمشتني
قوله فاجازة الوكيل كقول توصيفه بالاول باعتبار ان الفضول
بعد الاجازة يصير وكلا لما علم من ان الاجازة الاحقة كالوكالة
السابقة وينعزلان بموت الاول اى للموكل وكان الاولى للتعبير به
قوله واعلم ان الوكيل تكرار مع ما تقدم او الكتاب **قوله** او شري
واحد منهم به اى مال الصغير **قوله** وفي الاشياء نصه وما خرج
عن قوله يجوز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه لوصي فان لم
ان يشتري مالا لليتيم لنفسه والنفق ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيل

في شرايه للغير باب **الوكالة بالخصوص**
والقبض قوله اي اخذ الدين من بالنظر للوضع ومعه في العرف
المطالبة قال في العنايه يقال نقضت ديني واقتضيت ديني
واقتضيت منه حتى اخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس
يفهمون من التقاضي المطالبة لا القبض والعرف قاض على الوضع
قوله واعتد في البحر العرف حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل
بالنقاضي يعتد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجارات
المنقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض
قوله خلافا للذي يلحق حيث جعل امرتك بقبضه ارسالا
قوله لا تسع على التوكيل اي ويحكم بالمال على المدعي عليه ويتبع الدين
بدفعه كذا في الشربلايه **قوله** بالخصوص متعلق بالتوكيل **قوله**
لا يغيرها اي لا التوكيل بغيرها **قوله** مطلقا اي بحد وقصاص او
بغيرها **قوله** استحسننا ولا لقياس ان لا يصح عند القاضي ايضا
لانه ماسود بالخاصة والافراد يصادها لانه مسالمة **قوله** اي بهذا
الافراد اي الافراد في غير مجلس نقاضي **قوله** حتى لا يدفع اليه المال
اي لا يقر الخصم بدفع المال الى التوكيل لانه لا يمكن ان يبقى وكيل
بمطلق الجواب لانه لا يملك التوكيل ان يصير منقاضي كلامه
فلو بقي وكيل لبقى وكيل بجواب مقيد وهو الافراد وما وكله بجواب
مقيد وانما وكله بالجواب مطلقا كذا في شرح الهداية لقاضي زاده
قوله بالمتعلق بالكفيل **قوله** حيث يصح ضمانهم العبارة هكذا في
الدرمغزنية الى كفاية التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول
حيث يصح توكيلهم والخطب سهل **قوله** وكذا لما صح توكيل
محض مع ما قبلها **قوله** ويكيل البيع قال في الشربلايه يشكل
عليه ويكيل الامام ببيع القيام **قوله** لبطالانه هذا يقتضي التبرع
كالذي بعده كما صرح به في الشربلايه **قوله** خلافا لابن الشحنة
فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن ابي يوسف انه يقول بالدفع وما
هنا هو المذهب فلا معارضة **قوله** مطلقا اي صدق او كذب او
سكت **قوله** ولو ادعى الى الوارث او الموصى له لا التوكيل كما توهمه
المعنى لان المودع لا يقر بالتسليم الى مدعي الوكالة أصلا كذا في
شرح الهداية لقاضي زاده **قوله** امر بالدفع اليه قال قاضي زاده
قال في التسهيل اقرار على الغير بالموت فليست ان لا يقر بالدفع حتى
يثبت موته عند القاضي انتهى فتأمل **قوله** بعيب في امة اي في
ردامة بسبب عيب **قوله** لم يرد عليه اي لم يرد التوكيل على البايع
قوله حتى يحلف المشتري يعني لا يقضي لقاضي بالرد عليه حتى
يحضر المشتري ويحلف على انه لم يرض بالعيب **قوله** وان عرف

اي بين هذه المسئلة حيث لا ترد امة على البايع ويبي الذي قبلها حيث
يدفع الغريم المال الى التوكيل **قوله** ان القضاء هنا في لا يقبل النقض
يعني انه لو قلنا هنا بالرد كما ان القضاء فسخا لا نرد بعيب بقضاء الرد
بعيب بقضاء فسخ كما تقدم في خيار المبيع والقضاء بالعقود والفسوخ
ماضي على الصحة وان ظهر الخطأ لانه ينفذ ظاهرا وباطنا عند الامام **قوله**
بجلاف ما مر من مسئلة الدين لان التدارك فيها ممكن باسترداد ما
قبضه التوكيل اذا ظهر الخطأ عند توكيله اذ القضاء لم ينفذ باطنا لانه ما
قضى له بجمع التسليم فلم يكن قضاء في العقود ولا في الفسوخ **قوله** خلافا
لهما حيث قال لا يبرأ من القضاء في الفسخ لان قضاء القاضي عند ما ينفذ
ظاهرا فقط اذا ظهر الخطأ **قوله** فلوردها هنا لما تقدم من ان القاضي
لا يقضي بالرد الا ان يقال ان معنى لا يبرأ في ذلك ولو فعل كان القضاء
موقوفاً فانه حضر المشتري وكذب البايع مضى القضاء على الصحة وانت
صدقه استرد ما تامل **قوله** في الاصح وقال بعض مشايخنا هذا على قول
محمد فاما على قول ابي حنيفة لا سبيل للامر على الجارية **قوله** فلا ينفذ باطنا
اعترضه قاضي زاده بان اذا جاز نقض القضاء هنا عند حنيفة
ايضا باي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المشتري **قوله** عن
وكالة الظاهر انه ليس بقيد وانما وقع في الفسخ على وجه التمثيل
حيث قال اعطاه درهم ليتصدق به عن زكاة تصدق المأمور بدراهم
نفسه يجوز به اذا تصدق به على نية الرجوع كالقيمة والوصي **قوله**
اذ ارضى الى غيره اي غير مال الامر سواء اضاف الى ماله الامر او اطلق
قوله ولو بصر فيها الدين نفسه لا وجه للمبالغة بلوفان صرفها الدين
نفسه وغيره سواء **قوله** نعم في المستحق لا وجه للاستدراك فانها
لا تنافي ما قبلها فانه قياها الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد
التوكيل وصاحب المبلغ والبرء ذكرها من غير استدراك **قوله** ومال القيمة
غائب قيد به لانه لو كان حاضرا كان متطوعا بالاولى **قوله** الوكالة
المجردة تكرر مع ما ياتي قريبا **باب عزل التوكيل**
قوله ويأتي في الدرر حيث قال قال في الصغرى التوكيل بقبض الدين اذا
احضر خصما فافرقا التوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد
التوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب
كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصوصية فيه وجا بالبيعة على الوكالة
والموكل غائب ولم يحضر التوكيل احدا للموكل حتى قبله فان القاضي لا يسمع من
شهوده حتى يحضر خصما ياحدا للموكل او مقرا به حينئذ تسع وتنقر
الوكالة فاذا حضر بعد ذلك غرض ما يدعي عليه حق التوكيل لم يصح الى
اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حق قبل اسان بعينه
يشترط حاضرة ذل بعينه ولو اثبت ذلك لمحضر من ذلك المعين غدا

يخضع آخر يدعى عليه حقا يقيم البينة على الوكالة مرة أخرى **قوله**
 كوكيل خصومة مثال المفهوم كانه قال فان تعلق به حق الغير فليس للموكل
 الغزلة كوكيل خصومة وهو ما اذا وكل المدعي عليه وكلا بالخصومة
 يطلب الخصم الذي هو المدعي ثم غاب وغزله فانه لا يصح لئلا يضيع حق
 المدعي **قوله** ولو الوكالة دورته كما اذا وكل شخصاً ثم قال كما غزلك
 فانت وكلي وهذا سبالة على المفهوم فالمعنى انه ليس للموكل غزله لكن
 مقتضى تركيبه ان غلة عدم صحة الغزلة تعلق حق الغير وليس كذلك
 بل الغلة عدم امكان هذا ولا وجه للسبالة بل هو كما لا يخفى **قوله**
 في طلاق وعتاق يتبادر من تعبيره فان الظرف متعلق بالوكالة الدورية
 فيفيد ان الوكالة الدورية الكاتبة في طلاق وعتاق لا يصح العزل
 فيها وليس كذلك بل هي مسألة أخرى فالوجه ان تجعل لوداخلية
 على الظرف ايضا فكانه قال ولو كانت الوكالة بطلاق وعتاق فان الغزل
 فيها لا يصح **قوله** به يفتى وقيل لا يصح لان الغزل لا يتصور الا بعد
 تحقق الوكالة وهي لم تتحقق بعد **قوله** لا الوكيل ينكح فانه يصح
 غزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل لعدم نصهم **قوله** كما بسطه
 في الجواهر قال في المخ وفي جواهر الفتاوى قال لما سئل عن قاضي بلدة
 عزل نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه القضاء في بلد آخر هل يغزل
 بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته ايا ما ويقول عزلت نفسي عن القضاء
 ثم خرج بشفاعته الناس وجلس للقضاء هل ينفذ قال لا ينبغي له
 اذا علم به السلطان ورضى بعزل نفسه وهذا كوكيل بشرأى معين
 لما فيه من نفع الموكل كذلك هما الامام والسلطان لما فوض هذا الامر
 اليه فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه القيام كذا
 الامامة في باب الصلاة اذا صار اماما لزمه القيام ولو لم يكن له ان
 يغزل نفسه الا اذا صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يستحق
 الغزل وانما يغزل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا تنقطع صلاة القوم
 فكذلك هنا ما دام اهلا للقضاء لا يملك غزله نفسه لما فيه من نفع
 وابطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يعجز عن
 القيام به فانه يخرج عنه ويكون اخراجه باقامة غيره مقامه
 كما في الصلاة اذا سبقه الحدث يغزل بالاختلاف ولا فلا وان لم
 يغزل بعزل نفسه فانه يعود الى قضائه لقيام ولايته كما كانت **قوله**
 لغزله بكلاما وكلت فانت مغزل فيه ان الغزل لا يصح تعليقه
 بالشروط فالوجه في صحة الغزل ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
 وغزلك عن الوكالة المنجزة كما في البحر **قوله** ويخير ان اى المشتري ان
 لتفريق الصنفه عليها **قوله** او المرفق عطف على العدل **قوله**
 او الطلاق فيه ان التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم **قوله** وفيما عداها

بنا في

بنا في قول المتن كوكيل بالامر باليد والتوكيل ببيع الوفا **قوله** فاطلاق
 الدرر حيث قال وهذا اي انزال التوكيل في الصور المذكورة اذ لم يتعلق
 به اي بالتوكيل حق الغير وما اذا تعلق به ذلك فلا يغزل انتهى فان قوله
 اما اذا تعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة بالتماس لطلب
 والحكم فيها ليس كذلك **قوله** ولو بتوكيل ثالث يعني انه بتطل الوكالة
 التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلها بالتصرف **كتاب الدعوى**
قوله لكن جزم في المصباح العبارة مخجلة قال في المصباح وجمع
 الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كما سياتي في بعضها محاقفة
 على الفاتنا حيث انتهى فقوله كما سياتي راد به ما ذكره بعد هذا بقوله
 وقال بعضهم الكسرة في هذا المفهوم من كلام سيبويه لانه ثبت ان ما
 بعد الف الجمع لا يكون الا مكسورا وما فتح منه فمفتوح لا يفتاح عليه خارج
 عن الفتح **قوله** فيها اي في الدعوى والفتاوى **قوله** دعوى تعرض
 قال في البحر ثم اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه
 وبين غيره فاجاب لا يجزى المدعى على الدعوى لان الحق له انتهى ولا يعارض
 ما ناقشه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسبوقة كما في
 البرازية والخزاة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى انه ان كان له شيء
 يدعيه ولا يشهد على نفسه بالبراءة وفي الثاني انما يدعى عليه انه تعرض
 في كذا بغير حق وبطالك بدفع التعرض فافهم **قوله** فالحيار للمدعى
 عليه اي سواء اراد كل واحد قاضي محله او قاضي محله الآخر كما في البحر
قوله ولو للولاية لقاضيين قال في المخ وكل عا رات اصحاب الفتاوى
 تفيدان فرضي المسئلة التي رفع فيها الكلام بين ابي يوسف وصهره
 اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض على محله واما اذا كانت الولاية
 لقاضيين او لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتب المدعى في الدعوى
 فله الدعوى عند اي قاض اراده لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى والى
 عليه انتهى وتعليقه يفيد انه لو اختلف مذهب القاضيين او لقضاة
 كان على الخلاف فينا في ما نقله الشارح عن هامش البرازية فتأمل
قوله ولا يقال مدعى فيه تعديته بغير ارها فليراجع **قوله** والاى
 وان لم تكن ملزمة كما اذا ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانها لا تسع مكان
 غزله كما في البحر **قوله** بان كان في نقلها مؤنة فيه ان هذا من قبيل
 الرجعي والصبرة فذكره هنا هو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا
 تضمن بان كان في نقله مؤنة وان قلت وذكره في خزنة حضر الحاكم
 عنده او بعث امينا **قوله** او غيبته اي بان لا يدري مكانها
 ذكره قاضي زاده **قوله** لانه المناسب لانها **قوله** والاى كفى
 بذكر القيمة تكرر مع قوله وذكر قيمته ان تعذر **قوله** وقالوا لودى
 قال في الدرر ولو قال غصبت منى عيني كذا ولا ادري قيمته فالواضع

قال في الكافي وان لم يبيح القيمة وقال غصبت متى عيني كذا ولا ادري
 اهو هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تشيع دعواه لان الانسان لا يعلم قيمة ماله فلو كاف ببيان القيمة
 لتضرر به اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه
 اليه على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر او كحل عن اليمين فيلتامل
 فان سئل الكافي لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق **قوله** كافي اليه
 فان ذكر الاسم اعم من ذكر الاسم مع ذكر اسم الاب وهو اعم من ذكر
 الاسم مع اسم الاب واسم الجد **قوله** ويزيد بغير حق ان كان منقولا
 تكرر مع ما تقدم **قوله** فيها انما زادها قرارا من استعمال قضى في حقيقته
 ومجازة مع ان الاقرار حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا
 فاطلاق اسم القضا فيه مجاز عن الاقرار بالخروج عما لزمه بالاقرار كما مر
 به في التبيين **قوله** الا عند الثاني قال في البحر ثم اعلم انه لا تخلف
 الا بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعندنا في يوسف يستخلف
 بلا طلب في اربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما
 رضيت بالعيب والشفيع بالله ما ابطت شفعتك والمارة اذا طلبت
 فرض النفقة على زوجها الغائب يحلف بالله ما خلف لك زوجك
 شيئا ولا اعطاك النفقة والرابع يحلف المشتق بالله ما بعث **قوله**
 واجمعوا الا نسب ان يقوله والا في دعوى الدين على الميت اتفاق
 وصورة التخلف هنا ان يقول له القاضي بالله ما استوفيت من
 المديون ولا من احد اياه اليك عنه ولا قبضه لك قابض بل لا رلا
 ابراه منه ولا شأنه ولا احلت بشئ من ذلك احدا ولا عندك به
 ولا بشئ منه رهن كذا في البحر **قوله** عند الثاني وعندهما ينزل منكرا
 كذا في البحر **قوله** ثم نقل عن البدايع المتبادر انه راجع الى مسألة
 السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتقن قال في البحر وفي الجمع ولو
 قال لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يجلس عند
 ابي حنيفة حتى يقرا ويذكر وقال يستخلف وفي البدايع الاشبه انه
 انكار انتهى وهو تصح لقولهما كما لا يخفى فان الاشبه من الفاظ
 التصحيح كما في البرازية **قوله** فلو برهن عليه يقبل لا يصلح تفرعا
 على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعي يقبل كما سياتي
قوله الا اذا كان حلقه الاول عنده اي عند قاض فكفي اي لا
 يحتاج الى التخلف ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى **قوله**
 ونقل المصنف عن القسبة هذه المسئلة تغاير المقدمة في المتقن فان
 تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي
 باستخلاف المدعي لا القاضي قال في البحر قيد بتخلف القاضي لان
 المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير

استخلاف

استخلافه فهذا ليس بتخلف لان التخلف حق القاضي كذا في القسبة
 انتهى ولكن ينبغي ذكرها فيما سبق **قوله** لحديث البينة على المدعي
 نتمته واليمين على من انكر **قوله** وحديث الشاهد واليمين هو ما
 روى انه عليه قضى بشاهد ويمين كافي التبيين **قوله** او على ان
 الشهود اى وطلب المدعي عليه من القاضي ان يحلف لشهود على انهم
 صادقون كما يدل عليه الحاق **قوله** قد منا اي في كتاب القضاء
قوله وعدها في الاشياء اي عن الفواكه البدنية **قوله** خلافا
 لما في شرح الجمع ليس في شرح الجمع ما ينافي كلام السراج وانما
 حكى قولين حيث قال وفي المحيط اذا قال المدعي ليس بيينة على
 هذا اقام البينة عليه لا تقبل عند ابي حنيفة لانه كذب بيئته
 و تقبل عند محمد لانه يحتمل ان كان له بيينة ونسبها **قوله** خلافا
 لاطلاق الدرر حيث قال وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب
 انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي **قوله**
 كما بسط في الدرر نفسه ويحلف في التعزير يعني اذا ادعى على اخيه
 التعزير واداد تخليفه اذا انكر فالقاضي يحلفه لان التعزير محض
 حق العبد وهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر
 وجوبه من عليه التعزير اذا امكن صاحب الحق منه اقامه
 ولو كان حواه تعالى لكان هذه الاحكام على عكس هذا والاستحالة
 يخرج في حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا انتهى كذا تقدم
 في الحدود وان من التعزير ما هو حق الله تعالى فارجع اليه **قوله**
 وفي الفصول قال في حيل الاشياء ولو ادعى بطلانها فانكرت فالحيلة
 في دفع اليمين عنها على قولها ان يتزوج بآخر **قوله** في احدى
 وثلاثين مسألة تقدمت في الوقف **قوله** الا اذا ادعى عليه العقد
 شامل للاربعة **قوله** اوصح اقراره على الاصيل مختص بالوكيل كما
 اشار اليه الشارح **قوله** والصواب في اربع وثلاثين اى بضم الثلاثة
 اليه ما في الحاشية **قوله** وزاد ستة اخرى في البحر هنا وما بعده تقدم
 في الوقف مفصلا **قوله** لابن المصنف خطأ والصواب للشيخ شرف
 الدين كما تقدم في الوقف **قوله** لاوردتها كلها قول كيف يوردها
 وقد اوردها في الوقف على ان محلها هنا كما بينها عليه هناك **قوله**
 لانها اكد اى لان يمين البينات اكد من يمين العلم **قوله** ولذا تعتبر
 مطلقا اي ولان يمين البينات اكد من يمين العلم تعتبر في فعل نفسه
 وفعل غيره **قوله** بخلاف العكس يعني ان يمين العلم لا تكفي في فعل نفسه
قوله وهو كبر تفسير للصبر المضاف اليه ولو قال وهو زيد لكان
 اولى **قوله** كد هو ب له ومشترا قال في الدرر كالموهوب له والمشتري
 يعني لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه او شري رجل من رجل عبدا

فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعي عليه يخلف على البتات **قوله** خلافا لها حيث قال لا يقتضيهما دونه ايضا **قوله** قال لا بينة له هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لواقعا بعد يمين كما اشار اليه الشارح هناك بقوله وان قال قبل اليمين لا بينة له فكان المناسب ان يذكر هناك **قوله** وظاهره ان لو حلفه بغيره اي بغير هذا اللفظ المخصوص **قوله** وظاهره ان قول هو صريح المتن لا ظاهره كما لا يخفى **قوله** وقد تقدم قوله في الحاجة حينئذ الى عادة هنا وحكاية الخلاف الذي ذكره هناك كان يمكن هناك **قوله** قلت ومغادة قال في المنع وقد استفيد مما تقدم من مسئلة الشفعة بالحكم او نفقة المبتوتة ان لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما مذهب المدعي ففيه اختلاف فقبل ان لا اعتبار به ايضا وانما الاعتبار بمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الجوار عند حنفي سمعها وقبل لا وقبل بسئلة لقاضي هل يعتقده وجوبها او لا وفي شرح الصدر الشهيد ان الاخير اوجه الاقوال بل واحسنها انتهى وهذا صحيح فكان هو المعتقد **قوله** وصح في رد المحتار والصلح عنه الفرق ان الثاني باقل من المدعي ما الاول فقد يكون مثله كما في القسمة

باب الخالف قوله لو في المتن يجب اسقاط لو في الموضعين **قوله** فان رضى كل بمقالة الآخر العبار فاسد والصواب كما قال غيره فان تراصيا على ثني **قوله** ما لم يكن فيه خيار اي مطلقا سواء كان خيارا لشرط او لروية او عيب **قوله** لان البكاد بالانكار لانه يطالب او لا بالثمن فهو البكاد بالانكار **قوله** وهذا اي البكاد بيمين المشتري **قوله** فهو محذور لان كلامهما فيهما مشتري من وجه **قوله** ويقتضيهما ان ينفق بان يقول المشتري والله ما اشتريته بكذا والبايع والله ما بعته بكذا **قوله** في الاصل هو الذي في الاصل وقال في الزيادات يقول المشتري والله ما اشتريته بكذا بل بكذا والبايع والله ما بعته بكذا بل بكذا **قوله** بعد هلاك المبيع اي عند المشتري ذكره قاضي زاده **قوله** الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري اي فانها يتخالفان لقيام القيمة مقام العين كما في البحر **قوله** حينئذ يتخالفان اي على من الحي قال ابن مالك الا ان يرضى البايع بترك حصته المالك من الثمن لان المالك قد خرج من ان يكون مبيعا يترك حصته فصارت كما في المبيع هو الحي وحده فتم يبق الاختلاف بينهما كما في من الحي فتتخالفان **قوله** وصرف مشايخ بل الاستثناء ان يرضى المشتري اي المقدور في الكلام لان المعنى ولا يخلف ولا يعود السلام لسقوط الدين عن ذمة اليمين على المشتري **قوله** ولا يعود السلام لسقوط الدين عن ذمة

المسلم اليه بالقالة والساقطة يعود بخلاف اقالة المبيع فان المبيع عيني **قوله** ولو رقيقا مستغنى عنه بما ياتي في المتن **قوله** شفعة قول الاول ما في الكتاب وهو قوله الامام الثاني قوله ان يوسف للمرأة جهازا مثلها والباقي للرجل يعني في المشكلى في الحياة والموت الثالث قوله ابن ابي ليلى المتاع كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لها وله ما عليه السادس قول شرح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكلى الزوج والطلاق والموت ووافقا ما في المشكلى الثامن قول زفر المشكلى بينهما التاسع قول مالك رضي الله تعالى عنه الكل بينهما هكذا احكي الا قول في خزانة الكحل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع كذا في البحر **قوله** بخلاف البقرة الغنم قال في الملح اما لو كان بقر او غنما عليها رجلان احدهما قايده والاخر سابق هو السابق كما ان يقول شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها **فصل**

في دفع الدعوى قوله ان عرف ذواليد بالكيل بان ياخذ مال انسان غصبيا ثم يدفعه سرا الى مريد سفر ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بينة على ان فلانا ادفعه فيبطل حقه كذا في الدرر **قوله** لان فيها اقوال خمسة على ما ذكر هنا اقوال ائمتنا الثلاثة والرابع قول ابن ابي ليلى يخرج منها بخلاف قوله بغير بينة ادلا تامة فيما يقر به على نفسه **قوله** او في يد مزارعة مقتضى كلامه ان هذا العبار ليست في البحر مع انها التي بعد ما فيه **قوله** فلا يزداد على الخمس فيه انه لم يبيد الا الحاق المزارعة وبين في البحر جوع الاولين الى امانة والثلاثة الباقية الى الضمان وفيه ان الثالث منها من قبيل الامانة **قوله** فلان ذلك اي المذكور في كلام المدعي **قوله** اي بنفسه تقييد لقوله او عنيه لا تفسير لقوله ذلك **قوله** ثم اقتصار الدرر اي في قوله وان قال المدعي اشتريته **قوله** للمدعي تخليف مدعي الايداع قال في البحر بعد ما نقله عن البرزنجي وفي الذخيرة لا يخلف ذواليد على الايداع لانه مدعي الايداع ولا يخلف على المدعي ولو حلف ايضا لا يندفع **باب دعوى الرجلين**

قوله وان وقت احدهما فقط اي سواء لم يوقنا او وقتا مستويا او وقت احدهما فقط اما لو وقتنا واحدهما سبق فيقدم **قوله** ولو حالة الاتقاد ينبغي اسقاطها لان الكلام في حالة الاتقاد وان تقدير الكلام حينئذ يقتضي التواريخ سواء كان حالة الاتقاد او حالة صدور التاريخ منها جميعا ولا معنى للقضا للتواريخ في الثانية لان كلامها مؤرخ بل لقضا السابق **قوله** وتامة في الخلاصة هو انه يرث من كل واحد منها ميراثا كاملا وهما يرثان من الابن ميراثا ب واحد **قوله** مغاطا للجامع اي جامع الفصولين **قوله** متفق

صوابه النصيب على الحال من فاعل برهنا قوله وتامه في البحر نقلا عن
شرح الزيادات لقاضي خان حيث قال وجنس مسائل القصة اربعة
منها ما يقسم بطريق العول والمضاربة عند الكل ومنها ما يقسم بطريق
المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند ابي حنيفة وعند
بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك اما ما يقسم بطريق
العول عندهم ثمانية احداها الميراث اذا اجتمعت سهام الفداين
في التركة وضافت التركة عن الوفا بها تقسم على طريق العول والثانية
اذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضافت التركة عن الوفا بها
تقسم التركة بين ارباب الدين بطريق العول والثالثة اذا وصي
لرجل ثلث ماله ولاخر ربع ماله ولاخر بسدس ماله ولم يخرج الورثة
حتى عادت الوصايا الى الثلث يقسم ثلث بينهم على طريق العول
والرابعة الوصية بالمحاباة اذا وصي بان يباع العبد الذي قيمته
ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالفي درهم واوصي لآخر ان يباع العبد
الذي يساوي الفي درهم بالفي درهم حتى حصلت المحاباة لهما بالفي
درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعق
اذا وصي بان يعتق من هذا العبد نصفه واوصي بان يعتق من هذا
الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول
ويستقط من كل واحد منها حصته من السعاية والسادسة الوصية بالاربع
المرسلة اذا وصي لرجل بالفي ولاخر بالفي كان الثلث بينهما بطريق
العول والسادسة عتق عتق عتق رجل وقتل اخر خطا يدفع بهما يقسم
لجاني بينهما بطريق العول ثلثاه لولي القتل وثلثه للاخر والثامنة
مدبر جاني على هذا الوجه ودفع القيمة الى اولياء الجناية كانت القيمة
بينهما بطريق العول واما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم مسألة
واحدة ذكرها في الجامع فنصولي باع عبدا من رجل بالفي درهم وقصولي
آخر باع نصفه من آخر بمسألة فاجاز المولى البيوعين جميعا بحجر
المشتريان فان اختارا لآخر اخذ بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه
لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا واما ما يقسم
بطريق المنازعة عند ابي حنيفة وعندها بطريق العول ثلاث
مسائل احدها اذا تنازع فيها رجلان احدهما يدعي كلها والآخر
يدعي نصفها واقاما البينة عند ابي حنيفة تقسم الدارينها بطريق
المنازعة ثلاثة ارباعها لدعي الكل والربع لدعي النصف وعندها
اثنان ثلثاهما لدعي الكل وثلثها لدعي النصف والثانية اذا وصي
بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر واجازت الورثة عند ابي حنيفة
المال بينهما ارباعا وعندها اثنان وثلثا اذا وصي بعبدين
لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه ولا يخرج واجازت الورثة

كان

كان العبد بينهما ارباعا عند ابي حنيفة وعندهما اثنان واما ما يقسم
بطريق العول عند ابي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة خمس
مسائل منها ما ذكره في المازون عبدا مازون بين رجلين وانه احد
المولين مائة يعني باعه شيئا نسيت وانه اجنبي مائة فيبيع العبد مائة
عند ابي حنيفة يقسم ثلث العبد بين المولى والمدبر وبين الاجنبي اثنان
ثلثاه للاجنبي وثلثه للمولى لانه اذا نسي تصح في نصيب شريكه لا في
نصيبه والثانية اذا ادان اجنبي مائة واجنبي آخر خمسين وبيع العبد
عند ابي حنيفة يقسم الثلث بينهما اثنان وعندهما ارباعا والثالثة
عبد قتل رجلا خطا واخر عمدا ولم يقتل عمدا وليان فغفل احدهما
ايخير مولى العبد بين الدفع والفداء فان فدى المولى يفدي بخمسة عشر
الفاحسة اخرى لشريك العاني وعشرة آلاف لمولى الخطا فان دفع
يقسم العبد بينهما اثنان عند ابي حنيفة وعندهما ارباعا والرابعة
لو كان الجاني مدبرا والمسئلة جالها ودفع المولى القيمة والخامسة مسألة
الكتاب ام ولد قتلت مولاه واجنبا عمدا وكل واحد منهما وليان
فغفل احدهما ولي كل واحد منهما على العاقب سعت في ثلاثة ارباع قيمتها
كان للساكن من ولي الاجنبي بيع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما
بطريق العول اثنان عند ابي حنيفة وعندهما ارباعا بطريق
المنازعة واما صل لابي يوسف ومحمد ان الحقين متى ثبتا على
الشروع في وقت واحد كانت القصة عولية وان ثبتا على وجه التميز
او في وقتين مختلفين كانت القصة نزاعية والمعنى فيه ان القياس
ياي القصة بطريق العول لان تفسير العول ان يضرب كل واحد
منها بجميع حقه احدهما بنصف المال والاخر بالكل والمال الواحد لا
يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنها
من شاء باهله ان الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا
ولا نصيفين وثلثا وانما تركنا القياس في الميراث باجماع الصحابة
رضي الله تعالى عنهم فليحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق لكل
ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة اذا
اجتمعت حقوق متفاوتة حق ارباب الديون ثبتت في وقت واحد
وهو حالة الموت او للرضى فكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصايا
وفي العبد والمدبر اذا فاعل عتق انسان وقتل اخر خطا حق اصحاب
الجناية ثبتت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد للجاني او قيمة العبد
المدبر لان موجب جنابة الخطا لا يملك قبل الدفع ولهذا لا تجب
فيه الزكاة قبل القبض ولا تصحبه الكفالة وانما يملك عند التسليم
وقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضاء وقت
القبض واحد فكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد

والمدير اذا افقاء عين انسان وقتل آخر خطأ حق صاحب الجناية
ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني او قيمة العبد للمدير
لان موجب جنائية الخطأ لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه
الزكاة قبل القبض ولا تصح به الكفالة وانما يملك عند التسليم
ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الدار الحق فثبت بالقضاء
ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة بيع الفضول
وقت ثبوت الحقيقتين مختلف لان الملك يثبت عند اكسار ميسر
الى وقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقيقتين مختلف
اما في مسألة اكدانة فلان الحق يثبت بالادانة ووقت الادانة
مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا او خطأ ولم يقول عمدا ولا
ففي احدهما واختار المولى دفع العبد او كان الجاني مدبرا
والمسئلة كما لها دفع المولى القيمة عندهما تقسم بطريق المنازعة
لان وقت ثبوت الحقيقتين مختلف لان حق الساكن من ولي الدم
كان في القصاص لانه مثل المال يدل بدل عن القصاص وجو
البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان وقت ثبوت
حقه القتل وحق وفي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت
عند الدفع لا قبله لانه صلة معنى والصلات لا تملك قبل القبض فكان
وقت الحقيقتين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت القسمة
نزاعية وفي جنائية ام الولد وجوب الدية للذي لم يعف مضافا
الى القتل لما قلنا والقتلان وجد في وقتين مختلفتين فكانت
القسمة نزاعية عندهما والا صل لا في حنيضة ان قسمة العيين
مقي كانت بحق ثابت في الزمة او بحق ثبت في العيين على وجه
الشعاع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومقي وجبت
قسمة العيين بحق ثبت على وجه التميز او كان حق احدهما في
البعض الشايع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه
ان الحقوق مقي وجبت في الزمة فقد استوت في القوة لان الزمة
متسعة فيضرب كل واحد منها بجميع حقه في العيين وكذا اذا كان
حق كل واحد في العيين لكن في الجزاء الشايع فقد استوت في القوة
لانه ما من جزاء ثبت فيه حق احدهما الا وللآخر ان يزاوجه فكانت
الحقوق مستوية في القوة والا صل في قسمة العول الميراث كما قال
وثمة حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشايع واذا ثبت الحقان
على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق احدهما
في البعض الشايع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب
الكل يزاوح صاحب البعض في كل شيء ما صاحب البعض لا يزاوح
صاحبه في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما

اذا كان في حق البعض الشايع وما ياخذ كل واحد منها بحكم القسمة مفر
وانه غير الشايع كان المأخوذ بدل حقه لا اصل حقه فيكون في معنى
الميراث والتركبة التي اجتمعت فيها الدين **قول** لانه خارج
قال في التبيين لان مدعى النصف تنصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعي
شيئا مما في يد صاحبه ومدعى الكل يدعي ما في يده نفسه وما في يد الآخر
ولا يزارعه احد فيما في يده فيترك في يده لا على وجه القضا واستوت
منازعتها فيما في يد صاحبه فكانت بينته اولى لانه خارج فيه
فيقضي له في ذلك النصف فسلم له الكل نصفها بالترك لا على وجه
القضاء والنصف الآخر بالقضاء **قول** ولو في يد ثلاثة هذه
المسئلة مع مقابلة في الجمع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى
احد ثلاثة في يدهم دار كلها مفعول ادعى والآخر ثلثيها والآخر نصفها
وبرهنوا اي اقام كل منهم برهانا على ما ادعاه فلتقسم بينهم مدعى
الكل كاملا ومدعى الثلثين لثا ومدعى النصف نصفه في مقسومة عند
اني حنيضة رحمة الله تعالى بالمنازعة اربعة وعشرين مفعول ثان
لمقسومة فاول اى الكامل خمسة عشر وهي خمسة اثمان الدار بانه
انا نجعل الدار ستة لاحتياجنا الى النصف والثلثين واول مخرج
سته في يد كل منهم سهان ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة
تكونه ذا اليد وان بينة الخارج اولى في الملك المطلق فاجتمع الكامل
والليث على ما في يدها لنصف الكامل يدعي كله والليث نصفه لانه يقول
حق في الثلثين ثلث آخر نصفه في يد الكامل ونصفه في يد النصف
فسلم للكامل نصف ما في يده بلا نزاع والنصف الآخر وهو سهم بينهما
نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في ستة فصار اثني عشر
الكامل والنصف جتمعا على ما في يد الليث وهو اربعة فالكامل يدعي كله
والنصف بعه لانه يقول حق في النصف ستة وقد اخذ ثلث الثلث اربعة
وبقي لي سدس من الدار وهو سهان سهم في يد الليث وسهم في يد الكامل
وثلاثة من الاربعة سلمت للكامل وتنازعا في سهم فضرب مخرج النصف
في اثني عشر فصار الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية ثم اجتمع
الكامل والليث على ثمانية التي في يد النصف فاربعة سلمت للكامل
بلا نزاع لان الليث يدعي الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده
واربعة في يد النصف اربعة في يد الكامل والاربعة بين الكامل والليث
نصفان لا استوائهما في المنازعة فحصل للكامل ستة والليث سهان
ثم اجتمع الكامل والنصف على ما في يد الليث فالنصف يدعي ربع ما في يده
وهو سهان فسلمت ستة للكامل واستوت منازعتها في سهم
فصار لكل واحد منهم سهم فحصل للكامل سبعة وللنصف سهم
اجتمع الليث والنصف على ما في يد الكامل فالليث يدعي نصف ما في

يده اربعة والنصر يدعى ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة
 فياخذ الليث اربعة والنصر سهمين فيبقى في يده الكامل سهران
 فيحصل الكامل ما في يده النصر ستة وما في يده الليث سبعة وما في يده
 سهران فيجبه خمسة عشر والثاني ستة وهي ربع الدار يعني حصل
 للليث ما في يده النصر سهران وما في يده الكامل اربعة وذا ستة والثالث
 ثلاثة وهو ثلث الدار يعني حصل للنصر ما في يده الليث سهم وما في يده
 الكامل سهران وذا ثلاثة وبالاختصار تكون من ثمانية خمسة اثمان
 للكامل وربعها سهران لليث وثلثها سهم النصر لان بين الاضياء
 موافقة بالثلث فياخذ كل واحد ثلث ما حصل له وقالا بالهول
 مائة وثمانين بالنصيب مفعول ثان لمقسومة بيا انه ان الدار بينهم
 اثلاثا فالكامل والليث اجتمعا على ما في يده النصر فالكامل يدعى كله
 والليث نصفه فياخذ اقل عدله نصف وذا اثنان فيضرب الكامل
 بكله سهمين والليث بنصفه سهم فعالت ما في يده النصر اربعة
 شخ الكامل والنصر اجتمعا على ما في يده الليث فالكامل يدعى كله والنصر
 يدعى ربه وخارج الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وذا اربعة
 فعالت ما في يده الليث اربعة شخ الكامل والنصر اجتمعا على ما في يده
 الكامل فالليث يدعى نصف ما في يده والنصر يدعى ربه والنصف
 والربع يخرجان من اربعة فيحصل ما في يده اربعة لان في المال سبعة
 فنصفه سهران لليث واربعة سهم للنصر بقي الربع للكامل فيحصل هنا
 ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار على هذا فوجدناها
 متباينة فضرنا اربعة في اربعة فصار اثني عشر ضربناها في
 خمسة فصار ستين شخ ضربناها في اصل المسئلة وهي ثلاثة فصار
 مائة وثمانين في يد كل واحد منهم ستون فللاول اى الكامل مائة
 وثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم له واخذ من النصر
 ثلث ما في يده وهو اربعون ومن الليث اربعة اقسام وهي ثمانية
 واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة وللثاني خمسون لان الليث
 اخذ نصف ما في يده الكامل وهو ثلاثون وثلث ما في يده النصر وهو
 عشرون وللثالث سبعة وعشرون لان النصر اخذ خمس ما في يده الليث
 وهو اثنان عشر وربع ما في يده الكامل وهو خمسة عشر انتهى شخ قالا
 ولو كانت الدار في يد غيرهم اى غير المتنازعين فيها فقال احد هم
 اشترت كلها بالف درهم وقال اخر اشترت نصفها بخمسة مائة
 وقال ثالث اشترت ثلثها بستماية واقاموا البينة على ذلك
 فيقضى بها لهم في مقسومة على اثني عشر غدا في حنفية رحمه الله تعالى
 بيا انه احتاج الى حساب له ثلثان ونصف واقله ستة فالثالث
 يدعى اربعة والنصر ثلاثة ولا تنازع لهما في سهمين فهما الكامل

فخلا سهم عن دعوى النصر وتنازع الكامل والليث فيه فضرنا
 مخرج النصف في ستة فصار اثني عشر للاول سبعة لان الليث
 لا يدعى اكثر من ثمانية والنصر لا يدعى اكثر من ستة فسلم الكامل
 اربعة وتنازع الكامل والليث في سهمين لكل منهم سهم وبقيت ستة
 استوت منازلهم فيها فلكل منهم سهران فاذا اصاب الكامل
 سبعة مرة اربعة ومرة سهران ومرة سهم وهي من اثني عشر نصف نصف
 سدس فعليه من الالف الذي هو الثلث بقدر ما اصابه خمساثة وثلاثة
 وثمانون وثلث درهم والثاني ثلاثة اى للليث ثلاثة من اثني عشر لانه
 اصابه مرة سهم ومرة سهران وذلك سدس ونصف سدس فعليه من
 الالف مائتان وخمسون وللثالث سهران وهو سدس من اثني عشر
 فعليه من الالف مائة وستة وثلاثون وقالا ثلاثة عشر يعني الدار بينهم
 عند ما يطرق العول على ثلاثة عشر لان مدعى الكامل كل الدار وهي
 ستة ومدعى الليث الثلثان وهي اربعة ومدعى النصر النصف وهو
 ثلاثة فاذا اجتمعت تكون ثلاثة عشر ستة واربعة وثلاثة
 يعني الكامل والليث اربعة والنصر ثلاثة فيكون على كل واحد من
 الثلث بقدره وبيا انه ان يقسم الالف على ثلاثة عشر فيخرج من القسمة
 ستة وسبعون واثنان عشر جزء من ثلاثة عشر جزء من درهم
 فيكون على الكامل من الالف اربعمائة واحد وستون وسبعة
 اجزاء من ثلاثة عشر جزء من درهم وعلى النصر نصفه وذلك
 مائتان وثلاثون وعشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزء من درهم
 واما بيان ما على الليث فيقسم تسعائة على ثلاثة عشر لانه لما ادعى
 شرأا ثلثين بستماية فقد ادعى بازاء الجميع تسعماية فيخرج من
 القسمة تسعة وستون وثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر جزء من
 درهم فعلى ذلك يكون على الليث مائتان وستة وتسعون
 واثنان عشر من ثلاثة عشر جزء من درهم **قوله** وهذا اولى ما وقع
 في الكتاب من تعبير المصنف بقوله وان لم يوافقها العموم اولى
 من تعبير الكتاب بقوله وان اشكل **قوله** مرادى جمع هريرة فصا
 تضم بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم زكوة فاضى
 زاده **باب دعوى النسب قوله** واستشارها
 عطف علة على معلول قال في الدرر والاول اولى لانه سبق لاستنادها
قوله استحسانا وفي القياس وهو قول زفر الشافعي دعوى
 باطلة لان البيع اقرار بان عبد فكان في دعواه من قضا ولا
 حسب بدون الدعوى وجه الاستحسان ان اتصال العلوق بملكه
 شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزنا ومبنى لنسب
 على الخفا فيعفى فيه التناقض كذا في الهداية **قوله** واميتها عطف

على فاعل ثبت **قوله** وكذا حصتها ايضا اي في التدبير والاعتاق
واما في الموت فيرد حصتها ايضا عندنا في حنيفة قولوا واحدا كما يدل
عليه كلام الدرر حيث قال وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبرها يرد
البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن
في الصحيح كما في الموت كذا في الهداية **قوله** على الصحيح قال في الدرر
وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لاحتصتها بالاتفاق ووفق
على هذا بين الموت والعتق بان القاضى كذب البائع فيما رزم حيث
جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التذليل في فصل
الموت فيراخذ بزعمه فيسترد حصتها كذا في الكافي **قوله** وقيل لا يرد
حصتها في الاعتاق لاحاجة لذكره فانه عيني كلام المبسوط **قوله**
لاكثر من سنتين مثله تمام السنتين كما في الشريلاية **قوله** والا بان
كذبه ولم يردعه او ادعاه او سكت فهو اعم من قوله ولو تنازعا **قوله**
حتى لو اشتراها جلي قال في التبيين هذا اذا كان العلوق في ملكه واما
اذا لم يكن العلوق في ملكه بان اشتراها بعد الولادة او اشتريها
وهي جلي بها او باعها فجات بها لاكثر من سنتين فيثبت نسبها
ايضا لانها لا يفترقان فيه لما ذكرنا لكن لا يعتق الذي ليس في ملكه
وان كان المشتري قد اعتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوة تحدير
لعدم العلوق في الملك فلا يملكه الا من يملك الاشياء فلهذا شرط لنزول
العتق عليه ان يكون في ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان
العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعا لانها دعوة استيلاء فيستند
ومن ضرورته عتقها بطريق انهما حر الاصل فتبين انه باع حر **قوله**
كازعه ملاحسره تمثيل للمنفى الذي هو السهو ونصه قال هذا الولد مني
ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال مني صح ان باقره بانه منه تعاق
حق المقر له اذ ثبت نسبه من رجل معين حتى يتقوى كونه مخلوقا من
ماء الزنا فاذا قاله ليس مني هذا الولد لا يملك ابطان حق الولد فاذا
عاد الى التصديق يصح اقول قد وقع العبارة في العمادية والاسترو
هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقره بانه منه
الى اخره الظاهر انه سهو من الناسخ كقول يدل عليه التعليل الذي
ذكرناه لانه يقتضى ان يكون ههنا ثلاث عبارات تفيد الاولى انشاء
البنوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور
فيها العبارتان فقط **قوله** كما افاده الشريلاية تمثيل للمنفى
الذي هو عدم السهو ونصه والذي يظهر في اللفظة الثالثة
وهي قوله ثم قال هو مني صح ليس فائدة في ثبوت النسب لانه بعد
الاقرار به لا ينفي بالنفي فلا يحتاج الى اقرار به بعده فليتامد
انتهى وانت حبيب بان استطاعا الشريلاية وان كان صحيحا

لا ينفي السهو عن عبارة الكتابين نظر الى التعليل **قوله** ولو ادعى
بنوة العم عبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجدة كما في العمادية
قوله لكن جزا من الحال فيه انه لا عبرة للدار مع وجود احد الابوين
قوله والا ففيه تفصيل احاله ابن الكمال على شرح الطحاوي
كتاب **الاقراء قوله** لعدم التخللف في عدم صحة
تخلف المدلول الوضعي للانشاء عنه **قوله** لم يحل له اي المقوله **قوله** قال
البيدع هو استاد صاحب الفقيه كافي شرح الوهبانية للشريلاية
قوله ونقله في الدرر حيث قال وان لم تفحص بان اقربا بانه غصب
هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الائمة المخرسي
لان اقرب المجهول لانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول
الحق الى المشتري لانها اذا اتفقا على اخذه فلهما حق اخذها ويقال
له بين المجهول لان الاجمال من جهة بيان الجمل على الجمل وصار
كما لو اعتق احد عبيد وان لم يبين احدهما القاضى على البيان
ايضا لا للحق الى المشتري كذا في الكافي **قوله** يتصور ذلك من وضع
المبهم موضع المضمير **قوله** لم يقتصر كان ينبغي ان يقول فانه لم يقتصر
لان ان وصليته فلا جواب لها **قوله** او قصيرة الاولى حذفها
كما لا يخفى **قوله** بخلاف ما مرى من قوله اقر بشي على ان بالخيار
قوله لانها افعال لان الشئ المقربه فرضا وغصب او ودعية
او عارية كما في التبيين **قوله** اقرار حكما لان الامر انشاء والاقرار
اخبار فلا يكون متخذين حقيقة بل المراد ان الامر بتكاتبه
الاقرار اذا حصل حصل الاقرار كذا في الدرر **قوله** يكون بالنسبة
بالباد الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان مسئلة المتك من
قبيل الاقرار بالبيان والظاهر انها من قبيل الاقرار باللسان بدليل
قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الخاتمة حيث قال وقد
يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر
حق بحضر قومه او املا على انسان ليكتب ثم قال شهد واعلى هذا
لفلان كان اقرارا انتهى فان الظاهر التركيب ان المسئلة الاولى
شال الاقرار بالبيان والثانية للاقرار باللسان فتأمل **قوله** فليختار
هذه الزيادة قال في الدرر وذكر شمس الائمة المخلوفا ايضا قال
مشايخنا هنا زيادة شئ لا تشترط في الكتب وهو ان يقضى لقاضى
عليه باقراره اذ بمجرد الاقرار لا يحل الدين في تضليله بل يحل بقضائه
اتقاضى ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادات وهي ان احد الوثقة
اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه
يقبل وتشمع شهادة هذا المقر ولو كان الدين يحل في تضليله لمجرد
اقراره لزم ان لا تقبل شهادته لما فيه من الغر قال رحمه الله تعالى

وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في
 العادة فليجرب الظاهر ان في المسئلة روايتين مبتدئين على ان
 الدرهم والدنانير جند واحد هنا او جندان فتأمل **قوله**
 بقي لو ادعى المشتبه اى ادعى انه قال ان شاء الله تعالى **قوله** ولو
 قال زورا او باطلا منصوبان على التمييز **باب اقرار المص**
قوله في معينه اى في كماله المسمى بمعنى المفتى **قوله** فلو على جهة
 عامة كئنا القناطر والثغور **قوله** خلافا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من انه يكون من الثلث مع عدم تصديق السلطان **قوله**
 والحاصل فيه مخالفة للاشياء ونصها واما مجرد الاقرار للوارث
 فتوقف على الاجازة سواء كان بعينه او دين او قبض بن منه
 وابرار الا في ثلاث لواقب ثلاث ودعيته المعروفة او اقرب قبض ما
 كان عنده ودعيته او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدبونه
 كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات
 كلها ولو مال الشركة او العارية والمفتى في الكل انه ليس فيه اضرار
 البعض فاعتنهم هذا الخبر فانه من مفردات هذا الكتاب وقد
 ظن كثير من لا خبرة له ينقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل
 الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظن ان الاقرار منها بان
 الشئ القلا في ملك ابي وامى فانه كان عندي عارية بمنزلة قولها
 لاحق في فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيها
 اذا قال هذا القلان فليتامل ويراجع المنقول **قوله** وحديث
 ينبغي حذفها فان بذورها بقي الشرط بلا جواب **قوله** فان تفتت
 هذه الشروط اى احدها **قوله** فيجوز عند الفتوى لم يظهر لي
 المخالفة الموجبة للتحريم تأمل **قوله** اى المبرور الا في تركه
قوله لكنه هنا يخلف اى الاخ المتكبر على عدم قبض ابيه واستدلال
 يقتضي انه لا يخلف في الاولى وبه صرح الزيلعي وهو مخالف لصريح
 الكل وقاضى زاده فليجرب **فصل في قول** وهي في الاشياء
 نصه الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر المومنان
 ان الدار لغيره لا تنفس الاجارة الا في مسائل لواقرت الزوجة
 بدين فللدارين حبسها وان نضر الزوج ولو اقر المومنان بدين لا
 وفاد له الا من ثمن العيني فله ان يبيعها لقضائه وان نضر
 المستاجر ولو اقرت بمجولة النسب بانها بنت اب زوجها
 وصدقها امة بانفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت
 بالرق ولو طلقها انتنتى بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة
 فاذا ادعى ولد امة المبيعة وله اخ ثنت نسبه وتعدى الى
 حرمان الاخ من الميراث لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى

نسب ولد حرة في حياة اخيه صحت وميراثه تولده دون اخيه
 كما في الجامع **قوله** وينبغي البحث لصاحب المنع **قوله** ولو وقف
 على رجل فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وايضا
 الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على ان عبارة الاسعاف
 على ما في الاشياء والمنع ان المقر له اذا رده ثم صدقه صح
قوله واستثنى ثمة لا حاجة الى ذكرهما هنا فانها ليسا مما
 تخفى فيه **كتاب الصلح** **قوله** ان كان يحتاج
 الى قبضه قال في العناية وتفسده جهالة المصالح عليه
 لانها تفضى الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه
 يسقط وهذا ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل احتجنا الى ذكره
 وهو ان الصلح باعتبار بدليه على اربعة اوجه اما ان يكون
 عن معلوم على معلوم وهو جائز لا محالة واما ان يكون عن
 مجهول على مجهول فان لم يرجح فيه الى التسليم والتسليم مثل ان
 يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في ارض بيد
 المدعى فاصطلمحا على ترك الدعوى جاز وان احتج اليه وقد
 اصطلمحا على ان يدفع احدهما مالا ولم يبينه على ان يترك
 الآخر دعواه او على ان يسلم اليه ما ادعاه لم يرجح واما ان يكون
 عن مجهول على معلوم وقد احتج فيه الى التسليم كما لو ادعى
 حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطلمحا على ان يعطيه المدعى
 مالا معلوما ليسلم المدعى عليه الى المدعى ما ادعاه وهو لا يجوز
 وان لم يرجح فيه الى التسليم كما اذا اصطلمحا في هذه الصورة
 على ان يترك المدعى دعواه جاز واما ان يكون عن معلوم على مجهول
 وقد احتج الى التسليم لا يجوز وان لم يرجح اليه جاز والاصل
 في ذلك كله ان الجهالة المفضية الى المنازعة المانعة عن
 التسليم والتسليم هي المفسدة فلا يجب فيه التسليم والتسليم
 جاز وما وجب فيه لم يرجح مع الجهالة لان القدرة على تسليم
 البديل شرط لكونه في معنى البيع **قوله** والتعريض اذا كان
 حقا للعبد كما لا يخفى **قوله** ويطلب به اى بالصلح **قوله** لاحد
 زنا عطف على فاعل يبطل **قوله** مطلقا اى قبل الرق او بعده
قوله وطلب الصلح على ذلك لا حاجة الى هذه الجملة بعد
 قول المتن وطلب الصلح كاف **قوله** لومعنا في قوله وعنه
 فقط **قوله** ويفسده جهالة البديل يعني عنه ما تقدم من
 اشتراط كون المصالح عليه معلوما **قوله** لانه يسقط علة
 لقوله لا جهالة المصالح عنه وقوله وتشترط القدرة على تسليم
 البديل استئناف واقع موقع لتعليل لقوله ويفسده جهالة

البدل فالتعليل نشر مشور ولا يصح عطفه على سيفقط كما لا يخفى **قوله**
 كما ذكرنا أي أن كلا فكل أو بعضا فبعضا **قوله** أو بمنفعة عن جنس
 آخر كما إذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبد بخلاف ما إذا اتحد
 المجلس كما إذا صالح عن سكنى دار على سكنى دار فانه لا يجوز لأنه لا يجوز
 استيفاء المنفعة بجنسها من المنافع فكذا الصلح **قوله** كذلك أي كلا
 أو بعضا **قوله** أي عين يدعيها تفسيرنا وتخصيص لغوها **قوله**
 لجواز في الدين علة تفعل التفسير المدلول عليه بالي التفسيرية
قوله فلو ادعى تفرغ على المتي وتثبيل له ولم يدك جواب لو اكتفاء بقول
 المتي لم يصح ويلزمه الفصل بين الشرط وجوابه بقوله فلو نزعها
 صح **قوله** أو يلحق منصوب بأن مضمر فيكون مقولا لا يصدر مجزرا
 معطوف على مجزرا **قوله** لكن ظاهر الرواية الصحة أي فلا تسمع
 دعوى الباقي **قوله** مطلقا أي سواء وجد أحد الأمرين أم لم يوجد
قوله وقوله جواب عن سؤال يرد على ظاهر الرواية تقديره أن صحة الصلح
 مطلقا تقتضي عدم صحة الدعوى في الباقي وبطلان الأبرار عن الأعيان
 يقتضي صحة الدعوى فيه **قوله** معناه بطل الأبرار عن دعوى الأعيان
 إلى آخره هذه العبارة بعينها في القهستاني ويجب أن يسقط منها
 لفظة دعوى بقرينة الاستدراك **قوله** وتماه في أحكام الدين من
 الأشباه نصه فقوله الأبرار عن الأعيان باطل معناه أنها لا تكون
 ملكا له بالأبرار والأفلاكيه عنها سقوط الضمان صحيح ويجعل على الأمانة
قوله وقد حققته في شرح الملتقى نصه قلت وقوله الأبرار عن
 الأعيان لا يصح معناه أن العيني لا نصير ملكا المدعي عليه لأنه يبقى
 على دعواه بل تسقط في الحكم كما يصلح عن بعض الدين فانه إنما يبرأ من
 باقيه في الحكم لا في الديانة وكذا لو طهر به أخذه ذكره القهستاني في الرد
 وغيرهما وأما الأبرار عن دعوى الأعيان فصحيح للاختلاف **قوله** لم يصح
 لأنه بدل لها الترتك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منهافرة فلا
 عوض على الزوج في الفرقة كما إذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة
 في الحال على ما كان عليه قبل الدعوى لأن الفرقة لما لم توجد كانت
 دعواها على حالها لبقاء النكاح في زعمها فلم يكن ثمة شيء يقابلها
 العوض فكان رشوة كذا في العناية **قوله** وصح الصحة في رد الجأ
 وجهه أن يجعل الزوج كانه باعها بدل الصلح زاد على مهرها
 ثم طلقها كذا في العناية **قوله** كصله بغيره أي سواء كانت قيمته
 كقيمة المال أو أقل أو أكثر وإنما ذكرها الشارح هنا مع أنها ستأتي
 متناشاة إلى أن محلها هنا **قوله** كذلك أي ولو في نفس مع إقرار
قوله بشرط المجلس أي بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما إذا
 كان الصلح بمكيل أو موزون كما قيده في العناية **قوله** ديناً بدين

أي دين الدين بدين بدل الصلح **قوله** مطلقا أي سواء كان من مال بمال
 أولا **قوله** قال المصنف وهو مقيد لا إطلاق العارية نصه وفي العارية
 ادعى بكر فصالحه ثم طهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح انتهى **قوله**
 يجب أن يقيد قوله ثم طهر بعد الإقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة
 المختص وبه صرح مولانا صاحب البحر **قوله** وحق الشفعة عطف
 على حق الشرب فلا ينافي ما تقدم من عدم صحة الصلح عن حق الشفعة
فصل قوله والثاني أن لم يوقت أي مضمر في أن لم يوقت وقس
 عليه ما بعده **قوله** لا الخط لأن الخط أبرأ وهو معاق بصريح
 الشرط فلا يصح كما تقدم **قوله** أخذ الشرط الآخر فصفه نصف
 الثوب يعني أن لم ينع الغريم كما سيذكره الشارح **قوله** قسم الباقي
 على سهامه حتى لو كان لها على المديون عشرة درهما فابرا أحد
 الشريكين عن نصف نصيبه كالمطالبة له بالخمسة والسكك
 بالعتق **فصل في الخارج قوله** صرف في المجلس بخلاف
 جعته أراد بالصرف معناه الاصطلاح فعداه بالبادر ولا لوجب
 أن يقول لي خلاص جعته **قوله** بشرط أن تكون الديون لبقينهم
 متعلق بالخارج **قوله** بعد اعتبار شبهة الشبهة قال الفقيه أبو
 جعفر يجوز لأنه لا يمتنع أن لا يكون في التركة من جعته ويحتمل
 أن يكون فيها وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع عليه الصلح
 أكثر من احتمال أن يكون مثله أو دونه هو احتمال الاحتمال
 فنزل إلى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دونها هذا هو الصحيح
 كذا في التبيين **قوله** وفي مال طفل بالشهود فلم يجز يعني إذا كان
 مال الطفل عند أحد ثابت بالبينه لم يجز الصلح فيه **قوله** وما يدعي
 خصم ولا يتصور يعني لا يجوز الصلح فيما يدعيه الخصم على الطفل
 والحال أن الخصم لم ينور دعواه بالبينه **قوله** وصح الأبرار من كل
 غائب يعني جاز الصلح مع شرط البرائة من كل عيب مشروط
 في عقد الصلح لأن الأبرار عن العيب لا بدل صحيح فكذا معه كما
 لو سي عيبا معلوما لأنه اسقاط الحق **قوله** بعد رأى الصلح **قوله**
 ومن قال أن تخلف يعني لو اصطحا على أن يخلف المدعي عليه
 وهو برئ تخلفا نه ماله قبله قليل ولا كثيرا وعلى أن يخلف المدعي
 على دعواه على أنه أن حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعي
 فالصلح باطل **كتاب المضاربة قوله** كشرطه
 لنفسه عشرة دراهم الكاف لتمثيل المضاربة الفاسدة **قوله**
 لقله ضرره أي ضررا القرض بالنسبة إلى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل
 هبة كذا في التبيين **قوله** لم يجز لأن المضارب أمين ابتداء ولا
 يتصور كونه آمينا فيما عليه من الدين كذا في الدرر **قوله** عينا

لا دينا مكر مع ما تقدم وموهم للاطلاق **قوله** يوجب جهالة في الربح
 كما اذا شرط له نصف الربح او ثلثه او الثلثين **قوله** او يقطع
 الشريك مكر لو شرط لاحد هباد درهم مسماة **قوله** ولا اي وان لم يكن
 واحدا منها بان كان اشترط الخسار على المضارب **قوله** وما
 في الاشياء فيه اشتباه قال في المنع والاصل فيمان القول قول مدعي
 الصحة في العقود كما مر حوا به في البيع وغيره الا اذا قال رب المال
 شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول
 المضارب كما في القوائد الزينية معن يال الذخيرة اقول هذا الفرع
 لم يظهر لي استشافه عن القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب
 يدعي الصحة والقول المدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى
 قال قاضي خان ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال
 شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب بل ثلث
 الربح كان القول للمضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه
 الاضرار العقد ثم قال ولو قال رب المال شرطت لك الربح الا عشرة
 فقال المضارب لا بل شرطت لي الربح كان القول قول رب المال ولو
 كان فيه فساد العقد لانه يكثر زيادة يدعيها المضارب انتهى وهذا
 الفرع يستثنى من القاعدة **قوله** بماله متعلق بكل من قصر محل
قوله وان لم يكن ربح اي في صورة ما اذا اشترى المضارب
 من يعتق عليه فقط **قوله** سعي يني في زيادة او العطف على
 نفذت لصيرورته جواب المسئلة **قوله** وتماه في البحر حيث قال
 وبالمريض الى رب المال راس ماله فالولد رقيق **باب**
المضارب يضارب بالتقنين وعدمه **قوله** الباقي الاولى
 اسقاطه **قوله** وفي نسخ المتق والشرح هنا خلط اما المتق فقد
 رايت في نسخة منه ولو شرط الثاني ثلثيه ولعبد المالك ثلثه على ان
 يعمل معه ونفسه ثلثه صح انتهى وهو فاسد كما ترى واما الشرح
 فنصه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط
 ويكون لسيده وان لم يشترط عمله لا يجوز **قوله** ولو فاسد من
 عمله اي سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة وسواء كان الهلاك
 من عمله او لا **قوله** واودعه عشرة بعده بيت يتوقف عليه وهو
 له سبعة قالوا ونصفا اذا توت له الخمسة الاخرى وفي الشرح
 ينشر قال الشربل الى صورتها رجل دفع لغير عشرة دراهم وقال
 خمسة منها هبة لك وخمسة ودبعة عندك فاستهلك القايض
 منها خمسة وهلك الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة
 الموهوبة مضمونة على القايض لانها هبة مشاع يحتمل القسمة وهي
 فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من

الامانة فيضمن هذه الخمسة ويضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار
 المضمون سبعة ونصف قلت وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة
 تملك بالقض وقد سلب المالك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في
 الوديعة لما في البرازية دفع اليه نصفها هبة ونصفها مضاربة
 فهلكت يضمن حصص الهبة لاحصاء المضاربة لانها امانة وقوله
 يضمن صحة الهبة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف الحق به
 فلا ضمان مطلقا لان الوديعة ولا في الهبة الفاسدة على المضي به
كتاب **الايداع** **قوله** غير المغفل الغلول والاعلال
 الحيا نة الا ان الغلول في المغنم خاصة والاعلال عام كذا في المنع
قوله فحصل بي كلامي الخلاصة والهداية نص الخلاصة اذا علم
 انه وقع الخريق في بيته قبل قوله والا فلا وعبارة الهداية انه لا يصدق
 الا ببينة قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم بوقوع
 الخريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر **قوله**
 واقره محشوها اي اقر الصواب محشوا شياء **قوله** ومستقر رهن
 اي مستقر شيئا ليرهنه **كتاب** **العارية** **قوله**
 خلافا للجوهري حيث جزم بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان ولا
 نقل في رواية مع ان فيها روايتين كما لو اخذ من التبيين **قوله** بخلاف
 العارية اي فانها تعار **قوله** ركوبا وليس فيها اي في المستقر للمؤمن
 لان الركوب واللبس مما يختلف باختلاف المستعملين **قوله** وفي شرح
 الوهبانية ظاهرة انه بيان لما سكت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله
 كما لا يخفى **قوله** واي معبر ليس يملك اخذ ما عارضه من المسئلة تقديرت
 فيما اذا عارضه الزراعة **قوله** وفي غير الرهان التصور اي ويتصور
 لزوم العارية في غير مستقر الرهن وهو ما قد سناه **قوله** وهل واجب
 لابن يكون رجوعه صورته ان ابنه مملوك لغيره والمملوك لا
 يملك شيئا فتقع الهبة لسيده فتكون لاجنبي فيثبت له الرجوع **قوله**
 وهل مودع ما ضيع المالك يخسر صورته مودع الموصى اذا اودعه الفاقول
 لدا دفعها الى واحد من ورثتي بعد موتي وسماه له فامثل بعد موته
 يضمن لبقيته **كتاب** **الهبة** **قوله** وجه المناسبة
 ظاهر هو ان كلامها تملك شئ مجازا **قوله** لان عدم العوض شرط
 فيه والا لما شمل الهبة شرط العوض **قوله** قال الامام ابو منصور
 بيان للاخرى **قوله** وكذا الوابراه صوابه اسقاط كذا كما عرفت في
 المنع والا فالنشب غير صحيح كما لا يخفى **قوله** وفي البحر غرضه نصه
 غرض لابنه كذا ان قال جعلته لابني يكون هبة وان قال باسم ابني
 لا يكون هبة ولو قال اغرسه باسم ابني فالامر متردد والى الصحة
 اقرب **قوله** وثلاثة عشر احدها الهبة والثاني الصدقة والثالث

الرهن والدراج الوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة
والحسن ابن صالح والخامسة العمري والسادسة النخلة والسابع الجبيل
والثامن الصلح والتاسع راس المال في السلم والعاشر البدل في السلم إذا
وجد بعضه زيوفاً فأن لم يقبض بدله قبل الافتراق بطل حصتها
من السلم والحادي عشر لصرف والثاني عشر إذا باع الجبيل بالكيل
والجبن مختلف مثل الخنطة بالشفير جاز فيها التفاضل ولا يجوز
فيها النسبة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزن مختلفاً مثل الحديد
بالصفر أو الصفر بالنحاس والنحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل
ولا يجوز فيها النسبة كذا في المخرج **قوله** صغير من فيه أن الحكم مما
لا يقسم مطلقاً **قوله** يتم بالعقد أي بالإيجاب فقط كاستيثار إليه
الإشراح **قوله** لكن في البرجندى استدراك على قوله وعند عدم
قوله بوصول ولو بامه يعني بأن تصل قول المتني ولو مع وجود أبيه
بقوله بامه واجنبى **باب الرجوع في الهبة**
قوله لأن الساقط لا يعود لتعليل لما يفهم من قوله فليست له فانه
عزلة قوله وفيه نظر **قوله** ولو اختلفا قال في المخرج قال الوارث
ما قبضته في حياته وإنما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له قبضت
في حياته والعبد في يد الوارثة القول قول الوارث لأن القبض قد علم
الساعة والميراث قد تقدم القبض **قوله** كفارة دية من الفريضة الثالث
من الجبر الطويل والشرط الأول فيه التام والخبر الثاني مقبوض مع شكين
هاتدين **قوله** ولو كان العوض مجانساً وبسيرا يعني لو كان العوض
من جنس الهبة ومع ذلك كان أقل منها جاز ولو كان يبعاً لم يجز **قوله**
والنذر مكر مع المتني **قوله** كعكسه يعني لو وهبت لرجل ثم كلفها
رجعت ولو زوجها لا **قوله** مسبب النسب يعني المال **قوله** عاد
الرجوع ينافي ما تقدم أول الباب حيث قال وإن زالت **فصل**
قوله أو على أن يعوض في الهبة والصدقة شيئاً عنها أي شيئاً مجهولاً
قوله لأنه بعض فيه **قوله** لأنه بعض فيه أنه لا يشمل الثلاث التي
بعد الأولى فأكبر في تعليل الهدية بأن هذه الشروط تختلف مقتضى
العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها **قوله** جاز العمري هي أن
يجعل داره له مدة عمره فإذا مات ترد إليه **قوله** لا الرقي هي أن
يقول شخص لاخر أربعتك هذه الدار وهي لك رقبى أو هي لك حياتك
على أني أن مت قبلك فمالك وإن مت قبلي هي لي **قوله** تكون عارية
لتضمن الرقبى إطلاق الاستفاد كذا في الشفيع **قوله** يتم من غير قبول
أي لما فيه من معنى الاستقاط **قوله** إذا لم يوجب انفساخ عقد صرف
أو سلم فإن أوجب كما إذا أبرأ أو وهب رب المسلم أو أحداً قدي
الصرف الآخر توقف على قبوله لغوات القبض المستحق بالتعقد

قوله لكن يرتد بالرد استدراك على قوله يتم من غير قبول لما فيه من
معنى الاستقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك **قوله** لما فيه من
معنى الاستقاط لتعليل للتعليم يعني وإنما صح الرد في غير المجلس لما فيه من
معنى الاستقاط إذا التملك المحض يتقيد رده بالمجلس وليس لتعليل لقوله
يرتد بالرد لما علمت أن علته ما فيه من معنى التملك فتنه **قوله**
لكن في الصيرفية استدراك على تضعيف صاحب العناية القول
الثاني **قوله** لكن في المجتبى استدراك على جعلهم كلاماً من الهبة ولا يبرأ
استقاط من وجه تملكاً من وجه وأنت خير بان هذا الاستدراك
مخالف للمشهور **قوله** فناسله يمكن الجواب بأن المالد الدين الذي
على فلان بسبب الظاهر هو لفلان في نفس الأمر فلا إشكال فتدبر **قوله**
مطلقاً أي سواء كان المديون ذارحاً محمداً أو أجنبياً **قوله** وأبرأ
نصف يصح يعني إذا كان لرجلين على رجل ألف ثمن مبيع مشترك بينهما
شلاً فأبرأ أحدهما صح **قوله** على جميعا يعني إذا وهبته مبرها على
أن يحجب بها أو على تركه ظليها ولم يوف بيق عليه مبرها **قوله** معلق
تطبيق يعني لو قال لامرأة أن تزوجت عليك وأبرأتني عن المهر فانت
بائن فتزوج عليها وأدعت الأبرأ فقال الزوج كنت دفعت إليها
مهرها قيل ينفعه ذلك في عدم وقوع الطلاق لأن ثبوت الدفع
قوله يؤخذ منه أي لأن الدينون تقضى بامثالها **قوله** كالمدة
أي كما إذا أبرأ الدين المديون عن الدين بعد قبضه واستيفائه
كتاب الاجارة قوله كجوز اجارة المنفعة
بالمنفعة أي فقد وقعت المنفعة اجرة ولا يتصور أن تكون ثمناً في البيع
قوله أن علمت المدة هذا في نحو الدار أما نحو الجارية فلا يشترط
بيان المدة كما لا يخفى **قوله** ورجحه المصنف على ما في النفع الوسائل
أي من أن العقد ينفسخ في المدة الزائدة على ثلاث سنين في الضيعة وعلى
سنة في غيرها **قوله** قلت تأيد لما في نفع الوسائل **قوله** وقيل يجعل
عقوداً أعلم أن الناظر إذا احتاج إلى تعجيل الاجرة لسنتين كثير مع
عدم قدرته على الاجارة الطويلة فالحيلة أن يعقد عقوداً متتالية
فيملك الاجرة بالتعجيل أو بشرطه بناءً على ملك الاجرة بأحدها في الاجارة
المضافة وهي إحدى الروايتين وإن حكى قاضي خان إجماعاً على عدم
المالك وعلى رواية عدم المالك يحصل مسألة الناظر عقوداً متعددة
كما في نفس الأمر في هذا الحكم فتجمل هذه العقود كأحد فاعلم أن
الاجرة بالتعجيل أو بشرطه وتتمام التفصيل في شرح الوهبانية
لأبن الشحنة وبهذا البحر بر تعلم أن كلام الشارح كالشربل في غير
محله **قوله** أي في ثلاث مذكورة في الأشياء أحداها الاجارة
الفاصلة الأنية في المتني والثانية إذا استاجر دابة للركوب

خارج المصر فحسبها عنده ولم يركبها كما في الخانية بخلاف ما
 اذا استأجرها للركوب في المصر فحسبها ولم يركبها والثالثة استأجر
 ثوبا كل يوم بدلق فامسكه سنين من غير لبس لم يجب اجرة بعد المدة
 التي لو لبسه لتخرق كما في الخلاصة كذا في المنع وتفصيل المسئلة الثانية
 في المنع من الاجارة الفاسدة **قوله** على ما افق به علماء الروم
 تقدمت قبيل الكفالة فارجع اليها **قوله** بحكم الحال فان كان المستأجر
 هو الساكن حال المنازعة فالقول للمؤجر وان كان فيها غير المستأجر
 فالقول للمستأجر ولا اجر عليه **قوله** كسيلة الطاحونة يعني
 لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والمؤجر بعد انقضاء
 المدة في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم للحال فان كان جارا
 حال المنازعة فالقول للمؤجر والا فالقول للمستأجر **قوله** المؤجر
 من باب الحذف ولا يصال **قوله** كما في البيع يعني اذا استحق بعض
 المبيع فان المشتري يتخير لتفريق الصفقة **قوله** فهلكه قبل تسليمه
 يسقط الاجر اي سواء هلك في أثناء العمل او بعد الفراغ منه **قوله**
 وان عمل في بيت المستأجر هذا يقتضي ان الفراغ من العمل في بيت
 المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الحياطة
 ويخرجها لا يكون مسلما اليه الا اذا سلمه الى صاحبه حقيقة ففي
 حياطته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في
 منزله والمنزل في يده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب مجرد
 العمل ولهذا اذا فرغه في منزله يجب اجره من غير تسليم اليه انتهى
 فعلى هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى المستأجر حقيقة
 وجب اجره لوجود التسليم حكما اذا عرفت هذا فلا معنى لقول المتن
 وان عمل في بيت المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم
 لم يذكر قيد التسليم وهذا ضمه وليس للقصار والخطاط ان يطالب
 باجرة حتى يتفرغ من العمل لان العمل في البعض غير متفرغ فلا يستحق
 به اجرة وكذا اذا عمل في بيت المستأجر لا يستوجب اجرة قبل الفراغ
 لما بينا **قوله** بعد ما خاط بعضه اي في بيت المستأجر **قوله**
 على المذهب اي خلافا لصاحب الهداية **قوله** وهل الخطاط اجد
 التفصيل اي فيما اذا فصله ومات كما في المنع **قوله** وهي مسئلة
 الاجير المشترك ساقى في ضمان الاجير **قوله** لاهل بيته اي بيت
 المستأجر **قوله** اي بدلهما تعميم لمثل المثليات **قوله** لا اجبني اي غير
 اجير **قوله** اطلاق اي حكمه حكم الاطلاق **قوله** ياقل من قيمته
 ومن الدين تركيب فاسد وصوابه بالقل من قيمته ومن الدين
 فتكون من بيان لا تفصيلية **قوله** لكن الاصل صحتها في نسخة
 لكن الاصل صحتها باب ما يجوز من الاجارة

وما يكون خلافا فيها **قوله** فيتم مضارع من باب المثال اي يدق
 الوند **قوله** بالبناء للفاعل والمفعول سهو منه وانما هو بفتح الباء
 من الثلاث في الجرد او بضمها من الرابعي وحلا واحال على المول
 ومفعول به على الثاني **قوله** صح في الفراغ فقط اي ولا يصح في
 المشغول وهو قول ابن علي الشافعي كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة
قوله مقلوفا اي مستحق القلع فان قيمته مستحق القلع اقل من
 قيمة المقلوع بمقدار اجرة القلع كذا في شرح الكنز للحموي **قوله**
 الاخره تمام عبارة القنية ويجوز للمستأجر ان يترك الاشجار
 والكرم في الحديقة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من
 المتولى دون حفرة الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف
 به خيرا وهذا ان لم يكن لهم حق قرار العماره فيها اما ان كان يجوز
 الحفر والغرس وبناء الحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها
 دلالة **قوله** وان لم يقيد اراد بعدم التقيد التعميم لا
 الاطلاق بقريضة قول الشارح ولو لم يبين ان عدم البيان هو
 الاطلاق **قوله** لانه مع الضمان ممتنع تعليل لقوله ولا اجر له
قوله ومنه اي ما لم يخرج **قوله** وجب جميع الاجر مع التضييق
 قال في المنع ولا يقال كيف اجتمع الاجر والضمان لانا نقول الضمان
 لركوب غره والا جركوبه بنفسه انتهى ولي هذا اشار الشارح
قوله صار غاصبا لانه رفع يده عن الدابة واقعها في يد متعدية
 فصار ضامنا والاجر لا يجامع الضمان كذا في المنع **قوله** عن الغاية
 اي غاية البيان **قوله** لكن في السراج عن المشكل ما يخالفه حيث
 قال قوله فاذا رد في معه رجلا خرج بخارج العادة لان من
 العادة ان المستأجر يكون اصلا ولا يكون رديفا حتى ان المستأجر
 لو جعل نفسه رديفا غره اصلا فحكمه كذلك **قوله** وجب النصف
 اي نصف ما زاد لا نصف قيمة الدابة قال المقدسي في شرح نظم الكنز
 ولو حمله معاضن ربع القيمة انتهى يعني فيما اذا كان الزائد
 مثل المشروط **قوله** اي امر من الحكم اي حكم ابتداء المسئلة **قوله**
 الاجر للجد والضمان للزيادة جوب عن اجتماع اجماع الضمان وقد
 تقدم نظيره **قوله** وكبجها في المغرب كبج الدابة بالجم اذا
 ردها وهو ان يجذبها الى نفسه لتقف ولا يجزى كذا في المنع **قوله**
 ينجروا تعريكة اي غما يضمن لان التاديب يمكن وقوعه بجزء تعريكة
 بدون ضرب **قوله** ووضع الايكاف لاسمى لتقدير هذا المضام
 فان معنى الايكاف وضع الكاف **قوله** مطلقا اي سواء استأجرها
 ذاهبا وجائيا او ذاهبا فقط وذكر ابن ساعه في نوادره عن محمد بن

الضمان في الاول لان العقد باق بعد نهايته الى المكان المشروط في
في العقد الاول اصح كما في المخرج **قوله** ويسقط في وقت العارة اي
ويسقط جميع الاجر عن المستاجر مدة العارة ان انهدم جميع الار
كما انه لو تقدم بعضها فان الهدم يحز ويقدروا ويسقط من الاجر
بحسب **قوله** وخالف اي لو عمر المستاجر من ماله واراد حسابه
من الاجرة فانكر الموزجر امره بالعارة فالقول له **قوله** قلت الخ
لشرب بلالي **قوله** ولو خربت الدار تكرار مع صدور البيت الاول على
ما بيناه **قوله** قلت الخ لشرب بلالي **قوله** وسيجي في نسخها
ما يفيد هو قوله وفي التبيين لو انقطع ماء الرعي والبيت مما
ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة بحصته بقية بعض
المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته **باب**
الاجارة الفاسدة قوله وحكم الاول وجوب اجر المثل بالاستعمال
صادق بما اذا كان اجر المثل زائدا على الحسي مع ان الواجب فيه الحسي
فاطلاقه في محله لتقييد وقول الشارح لو الحسي معلوما بردي على
منطوقه ما يرد على المتن ومفهومه يقتضي ان الحسي اذا لم يكن
معلوما لا يجب اجر المثل مع انه يجب بالغا ببلغ وذكر ابن
الكحال هذا القيد وقع في محله بالنظر لعبارة الاصلاح حيث
قال وفيها اجر المثل لا يزداد على الحسي فزاد ابن الكحال قوله يعني
اذا كان الحسي معلوما بعد قوله وفيها اجر المثل ثم قال بقرينة
قوله لا يزداد على الحسي وهو كلام لا غبار عليه **قوله** او خارج قبل
هذا خارج المقاسمة لانه مجهول اما خارج الوظيفة فجاز لكن
الفتوى على انه لا يجوز مطلقا كذا في المخرج **قوله** وبالشئع اي
فيما يحتمل القسمة **قوله** وهو الحيلة لا معنى للحيلة في مسألة
الموت كما لا يخفى **قوله** وجوزاه بكل حال اي سواء كان من شركه
اولا فيما يحتمل القسمة او لا **قوله** ولا ينقص عن الحسي الحاجة
الى هذه الزيادة بل لا معنى لها كما لنى بعدها **قوله** لشبهها
بالاجير الخاص والمشتري فلشبهها بالمشتري استحققت الاجر على
الفريقين ولشبهها بالخاص لوضع الصبي من يدها او وقع فاق
او سرق من حلي الصبي او ثياب به شيء لم يضمن كما في المخرج **قوله** وما
استشكله الزيلعي حيث قال وفيه اشكال ان احدهما ان الاجارة
فاسدة والاجرة لا تملك بالصحيحة منها بالعقد عندنا سواء
كان عينا او دينا على ما بيناه من قبل فكيف تملكه هنا من غير
تسليم ومن غير شرط التحجيل والثاني انه قال تملكه في الحال قوله
لا يستحق الاجرة بناء في الملك لانه لا يملكه الا بطريق الاجر
فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه وبأي سبب يملكه **قوله** اجاب عنه

المصنف

المصنف حيث اقول يمكن الجواب عنه ما عن الاول فلان صورة
المسئلة انه يحل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتحجيل
وهي تملك به كما تملك بشرطه كما تقدم تقريره واما عن الثاني
فلانه لما ملكه بالتحجيل كما ذكرنا وعمل تبين بعد ذلك عدم
استحقاقه لشيء من الاجرة كما لو جعل له عند الاجارة فانه يحكم
بكونه مالكها فاذا استحقها مستحق تبين كونه ليس بالملك لها
قوله قال اي المصنف نا قلا عن العناية ونصه فان قيل اذا كان
عرف ديار على ذلك فهل يترك به القياس قيل لانه في معناه
من كل وجه فكان ثابتا بدلالة النص ومثله لا يترك بالعرف
فان قيل لا يترك بل يخصص عن الدلالة بعض ما في معنى قفيز
الطمان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجران
عرفهم بذلك قلت الدلالة لا تعم لها حتى تخص **قوله**
جازت اجماعا لان اقتران في الذي لا يقضي استغراق اجزاء
اليوم وعلى التي للشرط قرينة على ان ذكر اليوم للاستعمال
لا للتوقيت **قوله** لما يجي اي قريبا **قوله** ان الجنب انفراده
بحرم النساء يعني والزراعة المطلقة من جنس الزراعة المطلقة
فان قلت العين قائمة مقام المنفعة على خلاف القياس
للضرورة وذلك فيما اذا وقعت المنفعة معقودا عليها وهي
في مسئلتنا ما لم يصحبه الباء فما صحبه لان مقام العين فيه
مقام المنفعة فبقي على الاصل فكان نسبة **قوله** لانه
لا يعمل شئا الا ويقع بعضه لنفسه قال في العناية لقائل
ان يقول لا يخلو من انه عامل لنفسه فقط او عامل
لنفسه ولغيره والاول ممنوع فانه شريك والثاني حق
لكن عدم استحقاقه للاجر على فعله لنفسه لا يستلزم عدمه
بالنسبة اليه ما وقع لغيره والجواب انه عامل لنفسه فقط
لان عمله لنفسه اصل وموافق للقياس وعمله لغيره ليس
باصل بل بناء على امر مخالف للقياس للحاجة وهي تدفع
بجعله عاملا لنفسه لحصول مقصود المستاجر فاعتبر جهة
كونه عاملا لنفسه فقط فلم يستحق الاجرة **قوله** لنفسه
يملكه الذي ينبغي ان يقول لا تتفاهه بملكه **قوله** لفساد الاجارة
الاولى في التركيب ان يقول لانه امانة وان كانت الاجارة
فاسدة **قوله** والاجرة والضمان لا يجتمعان اي اجر ما بعد التحجيل
مع ضمان الدابة لو هلك بعد التحجيل **قوله** وعند محمد يجب
الحسي اي ان سلمت الدابة قال المقدسي في شرح الكنتز والوجوب
محمد الاجرة لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في التبيين

وشروح الجمع وانت خير بان المسئلة السابقة ونظائرها قد بدما
 قال **قوله** ان ذكر العمل والمدة قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية
 الواو بمعنى او **باب ضمان الاجير قوله** ولا يضمن اهلك
 في يده اعلم ان الهلاك اما بفعل الاجير او لا اول اما بالتعدي او لا والثاني
 اما ان يمكن الاحتراز عنه او لا ففي الاول بقسميه يضمن اتفاقا وفي
 الثاني لا يضمن اتفاقا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن
 عندهما مطلقا وفي المتأخرين بالصلح عن نصف القيمة مطلقا وقيل
 ان مصلحا لا يضمن وان غير مصلح يضمن وان استورا فالصلح **قوله**
 خلافا للاشياء اي من انه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا **قوله** وهل يجبر
 عليه اي وهل يجبر الاجير على الصلح **قوله** والفرق في الدرر حاصل ان
 بقوة الثوب ورقة يعلم ما يتجمله من الدق بالا جهادا فامكن تقييده
 بالسلامة منه بخلاف الفصد وخو فانه يبنى على قوة الطبع وضعفه
 ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتجمله من المرح فلا يمكن تقييده بالسلا
 فسقط اعتباره **قوله** على خلاف ما حجه صدر الشريعة حيث قال
 ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف بعمله علاجا وزفيه لقدر العقدة
 على ما ياتي في الجحام **قوله** لكن قوى القفستانى قول صدر الشريعة
 حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان وغيره علا غير ما ذون
 فيه كالدق الخرف للثوب كافي المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة
 ولذا فصل المصنف رحمه الله تعالى العمل به في الباطل ما ظن انه بطل
 تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب رفته مثلا يعرف بالاجتهاد
 فامكن التقييد بالصلح **قوله** تجديده لموقفه التقييد لان فعله
 غير ما ذون فيه حيث لم يعتبر اذنها للجهل بها في الاقوال **قوله** وهو
 الخاص انما قسم هذا القسم دون قسيمه لطول الفصل **قوله** وبسعي
 اجير واحد ويقال له اجيرا لوجده ايضا بالاضافة فيها وهو بفتح
 الواو وسكون الحاء المهملة او فتحها بمعنى الواحد كما في القفستانى **قوله**
 وهو من يعمل عسوا به اسقاطا للعاطف لانه خير المبتدأ **قوله** لو احد
 خرج من يعمل لاكثر من واحد كالحياط اذا عمل لكثيرين **قوله** عملا
 موقتا خرج من يعمل لو احد فقط من غير توقيت كالحياط اذا عمل
 لو احد ولم يذكر مدة **قوله** بالتخصيص خرج من يعمل لو احد
 فقط عملا موقتا من غير تخصيص كالراعى اذا عمل لو احد فقط عملا
 موقتا من غير ان يشترط عليه عدم العمل لغيره **قوله** وتحقيقه في الدرر
 نضه اعلم ان الاجير للخدمة او لمرعى الغنم انما يكون اجيرا خاصا
 اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره او ذكر المدة او لا نحو
 ان يستاجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مساة باجر معلوم فانه اجير خاص
 باول الكلام **قوله** من انه اوقع الكلام على المدة في اوله فتكون

منافعه للمستاجر في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا
 وقوله بعد ذلك لمرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل
 فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان
 نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا
 تصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استاجر بك شهرا
 للخدمة او الحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجير
 وحد ما لم ينص على خلافه بان يقول على ان ترعى غنم غيرى مع غنمى وهذا
 ظاهر اذ اخر المدة بان استاجر ليرعى غنما مساة له باجر معلوم
 شهرا فحينئذ يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع العقد على
 العمل في اوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يقع العقد
 على المدة فيصير اجيرا وحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي يقع
 العقد عليه فلا يتغير اول كلامه بالاحتمال ما لم **قوله** بخلافه **قوله**
 ما دام يدعى منها شيئا مفهوما عدم وجوب الاجرة كاملة اذ المبتدئ
 شئ منها وهو معارض لتعليقه والصريح العمادية كما قال الشارح والمتمم
 المتقدم بل ولا يترتبون فلا جرة لان مفهوم المخالفة وان اجرة به
 في الروايات فقد عارضه الصريح فيلغى **قوله** ولم يثنى حذفيه ان
 المصنف شرحه باسبغ ما يكون حيث قال واما الثاني وهو ما اذا قال
 ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فانه يصح
 العقد في اليوم الاول دون الثاني وهو قول ابي حنيفة وعند هذا
 الشيطان جازان وعند ذفر الشيطان فاسدان لانه اجتمع فيها شيئا
 في اليومين لان المسمى في غدا هو المسمى في اليوم ايضا والمسمى في اليوم
 هو المسمى في غدا ايضا وانما ذكر اليوم والغد للتحديد والترقية لا لغيره
 ترى انه لو قال خط هذا الثوب غدا بدرهم فخطه اليوم استحق الدرهم
 وكذا لو قال خط هذا الثوب بدرهم اليوم فخطه غدا يستحق الدرهم
 فاذا كان كل واحد منهما مسمى في الوقتين فسدت الاجارة لان ذكر اليومين
 على البدل بمقابلة مبدل واحد مفسد فصارت نظير قوله بعثت جارا
 بالالف ومو جلا بالثاني وهما ان ذكر اليوم للثابت وذكر الغد للزيادة
 فهذا حقيقة واستعمالها للتحديد والترقية مجاز والكلام بحقيقته
 حتى يقوم دليل المجاز لا سيما اذا كان حمله على المجاز يؤدي الى الفساد
 وكل واحد منها معلوم وبدلها معلوم فصارت نظير خطاطة الرومية
 والفارسية ولا يحنى حقيقة ان اليوم للتحديد والغدا للزيادة والكلام
 بحقيقته حتى يقوم الدليل على مجازة وقد قام الدليل على امراده
 المجاز في ذكر اليوم وهو التحديد لان مرادها الصحة وهو متعين
 في المجاز لان تعيين العمل مع الوقت مفسد فان تعيين العمل موجب
 كونه اجيرا مشتركا وتعيين الوقت لا يوجب كونه اجيرا مشتركا وبينها

وتعيين الوقف لا يوجب كونه اجبراً مشتركاً وبينهما تواف فلا يجمعان
 فيفسد فتعني الجواز كلا يفسد فحملناه على التعديل وفي القدر لم يقسم
 الدليل على ارادة المجاز وهو الترفية بل قام الدليل على ارادة الحقيقة
 وهو الاضافة والتعليق فتزكاه على حقيقته فاذا خاطه اليوم
 وجب عليه الدرهم فاذا جاء الغد فسد لوجود تسميتي فيه لان
 المعلق نزله على الغد والسمية الاولى باقية فيفسد لاجتماع تسميتين
 في عمل واحد بخلاف خياطة الرومية والفارسية لانه ليس لاحد العقدتين
 موجب في العمل الاخر فكانا عقدين مختلفين كل واحد منهما بحد
 مسمى على انفراد معلوم فاذا قفنا فان خاطه فيه فيجب عليه ان يملك
 لا يزداد على نصف درهم في الصحيح لانه المسمى فيه وفي الجامع الصغير
 لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على الدرهم لان التسمية باقية في الغد
 فتعتبر لمنع الزيادة وتعتبر الثانية لمنع النقصان ولو خاطه بعد
 غدا فالصحيح انه لا يجوز به نصف درهم عندنا في حقيقته لانه لم يرض
 بتأخيرها الى الغد اكثر من نصف درهم فاوولى ان لا يرضى الى ما بعد الغد
 والصحيح على قولهما انه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه **قوله**
 قال شيخنا الرمي الى الاحاجة الى هذا الكلام بعد ما وعد بايضا **قوله**
 لا يزداد على درهم اي ولا ينقص عن نصف درهم كما قدمناه **قوله** وفيه
 خلافا فيما اى وخلاف زفر كما علمت **قوله** عبارة الدرر وكانوا هو المتنا
 للمقلد كما لا يخفى **قوله** استحسانا او لقياس ان له اخذه لان عقد المحجور
 عليه لا يجوز فيجب على ذلك المستاجر لانه بالاستعمال صار غاصبا **قوله**
 ولو في نفسه حكم الحال تكرار مع المقتضى **قوله** قلت فكذلك مال اليتيم **قوله**
 ومثله الوقف **قوله** كما يخرج اي الموقوف لا المقاسمة كما لا يخفى
باب فسخ الاجارة قوله وفي الولولجية قال في المخرج
 وفي الولولجية رجل استاجر أرضا ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء يسقيها
 فبدل الزرع فالمسئلة على وجهين اما ان يستاجرها بشراؤها وبغير شرائها
 ففي الوجه الاول يسقط عنه الاجر لعقود التمكن من الانتفاع وفي
 الوجه الثاني ان انقطع ماء الزرع على وجه لا يرجح فيه الخيار وان
 انقطع قليلا قليلا ويرجى منه السقي فالاجر عليه واجب ولو لم ينقطع
 الماء لكن سال عليها حق لا يتبناها الزراعة فلا اجر له لانه عجز عن
 الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب **قوله** واصلاح بئر الماء
 هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه كما ترى فلا معنى لفصلها
 بكلام على حدة **قوله** ان العذر ظاهر كمسئلة قلع النخيل **قوله** ان بقي
 دليل جوازه لزوم الضرر الموصوف بعدم استحقاق العقد لانه لا عدم
 استحقاق العقد لانه لا عدم **قوله** وبدا مكرى دابة بفتح الموحدة ممدود
 من بداله في الامر يشاله فيه راي قال في التبيين اي لو استاجر دابة

ليسافر

ليسافر عليها ثم بداله ان لا يسافر بعذر ولو بدا للمكاري لا بعذر لان
 المكاري بالسفر تزمه مشقة وضرر بما يفوق ما يسافر لاجله كما لا يخفى
 وطلب الاجرة والمكاري لا يلزمه ذلك لضرر لانه يمكنه ان يفعد
 ويبعث على يد تلميذه او اجيره وكذا الوضو لما ذكرنا وروى الكرخي
 انه عذر لانه لا يعرف عن ضرر لان غيره لا يشفق على دابته مثله وهو لاني
 يمكنه الخروج بخلاف ما ذكره من **قوله** قلت وبالأولى يبقى قائلة القضا
قوله ثم قال اي في الملتقى **قوله** للمرتن فسخه الذي في شرح الوهبانية
 للشربلاي ان الفتوى على ان المرتن ليس له الفسخ كالمستاجر **قوله**
 قلت فكذا الوقف هذه المحققات مصرح بها في شرح الوهبانية **قوله**
 وطالبه بالاجر عطف تفسير على تقاضاه اي طلب منه اجر الشرائع
قوله وقيل هو كالمسئلة الاولى اي مسئلة ما اذا سكت شهرين **قوله**
 ولو معدلا لا يستغلل صوابه ولو غير معدلا لا يستغلل كما لا يخفى والمعد
 للاستغلل ما بين او اشترى لذلك وعن بنج الايمة البخاري ما وجد
 ثلاث سنين متواليات كذا في شرح الوهبانية للشربلاي **قوله**
 والفساد اي فساد النكاح فيما اذا اشترى امرته من سيدها لرجل
 بطريق الوكالة **قوله** بموت المستاجر الى الوكيل المستاجر **قوله** تنفسخ
 لان ابتداء العقد كان لنفسه **قوله** لكنه يخالف لما في اجارة فتاوى
 قارى الهداية اقوله بل هو مخالف لسائر المتأخرين ويمكن ان يجاب عن ابن
 نجيم بان يكون المراد بالمؤجر والمستاجر في كلامه انما هو انه قصد
 الجلب عن مسئلتين الاولى اذا اجر انما هو ارضى الوقف والثانية اذا
 استاجر انما هو ارضى من شخص من مال الوقف ليستغللها للوقف **قوله**
 وفيها ايضا اي في فتاوى ابن نجيم وهذه المسئلة ترد على المذكور في كتابنا
 فينبغي ذكرها هناك **قوله** بنفس الوضوع متعلق باخره **قوله** لا ما
 نقلته الريح اي التي هبت بعد وضعه كما يعلم ما سياتي **قوله** ان لم
 تضرب بالرياح اي ان كانت الريح ساكنة وقت الوضع **قوله** ثم
 اخر عطف على فاعل الوضع المحذوف اي كوضع شخص جزء في الطريق
 ثم وضع آخر **قوله** من الكبير كبر الحلال من رقب او جلد
 غليظ **قوله** لانه شركة الصانع فيه فعرض بصاحب الهداية
 حيث جعلها شركة وجوه ورده الزيلعي بان شركة الوجوه ان
 يشتركا على ان يشترى شيئا بوجوههما ويبيعا وليس في هذا بيع ولا
 شراء بل هذه شركة الصانع وهي ان يكون العمل عليهما وان كان احدهما
 يتولى العمل بحذاقته والاخر يتولى القبول بوجاهته فيكون
 العمل واجبا عليهما والقبول جائزا لهما اذ ليس في كلامهما الا امر
 تخصيص احدهما بالتقبل والاخر بالعمل وتخصيص بالذكي لا بدل
 على نفق ما رواه **قوله** للزوم تملك المالك قال في المخرج لان الاجارة

تمليك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قابض مقام المورج فيلزم
 تمليك المالك **قوله** فتأمل الذي يظهر في الوهبانية نظر العلة والضح
 قاضي خان والمضمر **قوله** مبسوط في شرح الوهبانية أي الشرطية
 حيث قال ولا يجب عليه الأجرة مادامت في يد المورج على ما في المتن وفي
 البرازية عن أبي الليث قال أبو بكر البخاري لا يسقط الأجر عن المستاجر
قوله فله أجر مثله لأن الأجرة فاسدة لا بهام الأجر **قوله** ألا إذا
 عين الموضع أي ومشي لأجله فيجب أجر المثل أخذ من التي قبله
 ويجب تقييد السابقة بأذا عين الموضع أخذ من هذه فيما
 يظهر فتأمل **قوله** من دنا على كذا جاز أي أن يبي الموضع ومشي لأجله
 كما يؤخذ من السابقة في تدبير صورة المسألة مناعت له دابة
 وعرف اسم الموضع الذي هو فيه ولم يعرف الطريق الموصلة إليه
قوله وفي الوهبانية فيها أن البيت الخامس والستون من
 البيت الرابع من نظم الشرطية لأن الوهبانية **قوله** وموآجر
 فسماها لومات منها معين يعني إذا وقعت الأجرة على دواب بعينها
 فانت لنفسك بخلاف ما إذا وقعت على دواب لا بعينها وسلمها الأجر
 إلى المستاجر فانت فان الأجرة باقية وعلى المورج أن ياتي بفرضها
 وعني أي يوسف بن المورج في الفسخ **كتاب المكاتب**
قوله وأما المندوب أي لا للوجوب إجماعا كذا في الهداية قال في الغاية
 وأشار بذلك إلى نفى من يقول إذا طلب العبد من مولاه الكتابة
 وقد علم المولى فيه خيرا وجب عليه أن يكتبه لأن الأمر للوجوب
قوله على الصحيح احتراز عن قوله بعض مشايخنا أن الأمر للإباحة
 لقوله تعالى وإذا حللتم فاصطادوا وإن قوله أن علمتم فخير
 مذكور على وفاق العادة فانها جرت على أن المولى إنما يكتب عبده
 إذا علم فيه خيرا وجه الصحيح أن في الحل على الإباحة اتفاقا الشرط
 لأنها ثابتة بدونه بالاتفاق وكلام منزه الله عن ذلك وفي الحل
 على الذب أعمال له لأن النذبية معلقة به وذلك لأن المراد بالخير
 المذكور على ما قال بعضهم أن لا يضر بالمسلمين بعدا لعتق فان
 كان يضر بهم فلا فصل أن لا يكتبه وإن فعل صح فيجب حمله على
 الذب على ما في الغاية **قوله** وفسدان كاتبه لا معنى لتقدير فسد
 كما لا يخفى **قوله** لما ذكرنا أي من العلل الأربع **قوله** وسعى في قيمته
 أي سعى العبد في قيمة نفسه قال في الهداية لأنه وجب رد قيمته
 لعناد العبد وقد تقرر بالاعتق فيجب رد قيمته كما في البيع الفاسد
 إذا تلف المبيع **قوله** يعني قبل أن يترا فعاظرف لقوله عتق بالأداء
 قال المقدسي في شرح الكنتز بعد ما قرر أنه يعتق بأداء المهر ما نصه
 وقيد في المبسوط بقوله قبض المهر قبل المرافعة إلى القاضي **قوله**

والأجر

والأجر المدون ضمن الجيم الذين المحرق كما في الشرطية **قوله** لأنه في البدل
 اختصارا بخلاف أصل العبارة في الهداية ونصها لأن الكتابة شبه البيع وشبه
 الكساح فاحتقناها بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كما إذا شرط خدمة
 مجسولة لأنه في البدل وبالكساح في شرح لم يتمكن في صلبه هذا هو الأصل
باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله قوله ولو باذن من المكفول
 له **قوله** بنفسه أي ولو بنفس **قوله** خلافا لما حيث قال لا يكتب عليه
 اعتبارا بقوله الولاد أو وجوب الصلة بينهما وهذا لا يفتقران في
 الحق في حق الحرية وله أن للمكاتب كسالا مكاتبان الكسب يكفي للصلة
 في الولاد حتى أن القادر على الكسب مخاطب بنفقة الولاد والولد لا يكفي
 لغيرها حتى لا يجب نفقة الآخر إلا على المورس كذا في الهداية **قوله**
 وكذا لو شراها ثم شراه أو شراه ثم شراها لا يخفى
قوله زوج المكاتب أمته من عبده التعقيد بالمكاتب اتفاق فان
 الحكم كذلك لو زوج حرامته من عبده فيما يظهر فان قلت هذا الفسخ
 ينافي ما تقدم من أن المكاتب لا يزوجه عبده قلت أجاب عنه في الشرطية
 بأنه لا ينافي بغير النسب ودخول الولد في كتابة أمه فان النسب يثبت
 للشبهة كالكساح الفاسد وكوم على المكاتب أمته إذا ولدت فادعاه
 ثبت نسبه منه ويكون كسبه له دون أمه انتهى فان قلت قد عللوا عدم
 صحة تزويج عبده بأنه ليس من الكسب لما فيه من لزوم المهر والنفقة
 وهذا ليس كذلك فلعده يجوز قلت قد عللوه أيضا بأنه تنقيص وهو
 يشمل هذه الصورة وقد صرح في الشرطية بأن الحكم عام **قوله**
 لأنه ولد المورس وتعليل المحذوف دل عليه المذكور وهو قوله خلافا لمحمد
 فكانه قال خلافا لمحمد في قوله الولد حر بالقيمة لأنه ولد المورس قال في الهداية
 لصما أنه سولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لأن الأصل أن الولد ينسب
 الأم في الرق والحرية خالفنا هذا الأصل في الحر بإجماع الصحابة وهذا ليس
 في معناه لأن حق المولى هناك مجموع بقيمة باجرة وهذا بقيمة
 متاخرة لهما بعد الاعتاق فيبقى على الأصل ولا يلحق به **قوله**
 واستشكله الزيلعي حيث قال وهذا مشكل جدا فان دين العبد إذا كثر
 بسبب إذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به المهر والموضوع
 هنا مفرض فيما إذا كانا تزوج بغير إذن المولى لأنه لا يظهر الدين فيه
 في حق المولى فلا يلزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال وتشهد المسئلة
 التي تلي هذه المسئلة هذا المعنى **قوله** لأن الأذن بالشر إذا كان بالوطى
 قال في العناية الكتابة أوجب الشرأ والشرأ أوجب سقوط الحد
 وسقوط الحد أوجب العقر فالكتابة أوجبت العقر **قوله** لعدم دخول
 أي الكساح بالأذن **قوله** كما مر أي أول الباب من أن المكاتب ليس له
 التزوج بغير إذن المولى **قوله** والأسعى في ثلثي قيمته أو ثلثي البدل

بموت معسر الان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر فيسقط به ثلث بدل
الكتابة بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه سلم له بالتدبير الثلث
فيكون بدل الكتابة مقابلا بما لم يسلم له وهو الثلثان **قوله** استحسن
وفي القياس لا يصح لانه اعتياض عن المجل وهو ليس بالوالدين مال
فيكون ربا وجهه استحسن ان الاجل في حق المالك مال من وجه
لانه لا يقدر على الاكراه به فاعطى له حكم المال وبدل الكتابة مال
من وجه حتى لا تنفع الكفاية به فاعتد لا فلار **قوله** والباقي لا اجله
اي الباقي من الكفاية على القولين **قوله** لقيام البدل مقام الرتبة فقليل
لقوله ادي لثني البدل **قوله** لغو لا يعتبر اي لا يعتبر في كونه مطالبا
قوله ادنى لغايب حصته حاكم والا رد قل لانه دخل مقصود الخلاف
المولود في الكتابة حيث يبقى على جوف والده اذ مات كذا في الدرر فان
قلت هذا بنافي ما تقدم من انه داخل في العقد تبعاً قلت هو اصل باعتبا
اضافة العقد اليه يقع باعتبار عدم منافقته به بخلاف المولود في الكتابة
فانه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا ابو خذ من العناية
قوله فرع تقدم اول الكتاب مع زيادة في كل من الموضعين على الآخر
قوله فليفت فان لم يجر لا يضمن لان اثر الاعاق حينئذ ان يجعل
ضيب الساكن كالمالك وهو حاصل وانما يظهر ذلك اذا انجزت
كما يعرجب ذلك في لقنة فيوجب الضمان كما في العناية **قوله** او
ضمن شريكه في الاول فقط اي ضمنه قيمته مدبر او هي ثلثا قيمته قل لانه
اتلفه وهو مدبر بخلاف ما اذا تأخر التدبير حيث لا يضمن لانه
بمباشرة التدبير يصير مبرراً للمعتق عن الضمان لمعتق وهو ان ضيبه
كان قنا عند اعتاق المعتق فكان تضمنه اياه متعلقا بشرط
تملك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير كذا في العناية
باب موت المالك في العجزة وموت المولى قوله
يعتق اولاده المولودين في كتابته هذا يقتضي انه لا يحكم بعق
اصوله وفروعه المسترون في الكتابة مع انه يحكم بعقهم فالضمان
ان يقال كما يحكم بعق من رجل في كتابته **قوله** ولو لم يترك لا
حاجة الى هذا التقدير مع قوله المتي ولا وفاة **قوله** وسوا بينهما
اي سوا لصاحبان بين المشتري في الكتابة وبين المولود فيها في السعي
على جوف والدها **قوله** فيردان الرق كما مات اي فيجوز موته ولا
يقبل منها مدل حال ولا موجد عند الامام **قوله** وقال اذ اربا
حاله عتقا والا لا المصحح به في شرح الجمع والشرعية لانه
الاصول كما فروع عندها في السعي على الجوف فليست من ارب
اخذا شارح هذا الكلام **قوله** وابنه الكثير التقيد بالكبير
خطا مخالف لصريح الفرع حيث قال او كوتب هو وابنه صغير

كبير

برق **قوله** ضرورة ان الاب لم يعتق بعد علة للقضاء على عاقلة الام
قوله لعدم المناقاة اي لعدم مناقاة القضاء على عاقلة الام
للكتابة قال في الهداية لان هذا القضاء يفر حكم الكتابة لان من
قضيتها الحق الولد بمولى الام واليجاب العقل عليهم لكن على وجه
يحتمل ان يعتق فيخرج الولد الى مولى الاب والقضاء بما يفر حجة لا يكون
تجيز **قوله** بعد خصوصتهم الى الكتابة بعد موت الولد كما صرح
به في العناية **قوله** لانه فصل مجتهد في جواب عن سؤال مقدس
قال في العناية قيل فسخ الكتابة متى على نفوذ القضاء ولزومه وذلك
لصيانة القضاء عن البطلان وفي صيانه بطلان ما يجب رعايته
وهو الكتابة رعاية كحق المالك وليس احد البطالين ارحم واجب
بان صيانة القضاء اول لانه اذا لاقى فصلا مجتهدا فيه نفذ
بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اول من صيانة كتابة اخلفت
الصيانة في بقائها **قوله** فيجوز ان ادى قبل العجز طاب بالاولى
قوله واسمه حديث بريرة يوهما انها اهدت اليه صلى الله عليه
وسلم بعد ما عجزت مع انها اهدت اليه وهي مكاتبه كما في العناية
قوله سيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته يشير الى ان الواجب
هو القيمة لا الاموال قل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من روية
الكسبي والمبسوط وعلى هذا يكون تاويل كلامه اذ كانت القيمة اقل
من ارش الجنابة كذا في العناية **قوله** فعليه قيمة واحدة يعني اذا
كانت القيمة اقل من ارش الجنابة كذا في العناية **قوله** فعليه قيمة
واحدة يعني اذا كانت اقل من الارش والا فالواجب الاقل من القيمة
ومن الارش كما صرح به في شرح الجمع والشرعية لانه يفر ثلثة
امورا اول ان الماد بالارش في هذه المسئلة جملة ارش الجنابات التي
جنابها فيصير المعنى يجب الاقل من قيمة واحدة ومن جملة الارش
الثاني ان ذلك الاقل يقسم بين ارباب الجنابات بالخصص الثالث
ان ما بقي من الارش يطالب به بعد العتق وكل من هذه الثلاثة
يحتاج الى التقدير عليه في كتب المذهب **قوله** ولو بوجه فقيم
يعني لو جنى جنابتيين مثلاً وجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش
الاولى وكذلك يجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الثانية **قوله**
طلت اي في الحال وطولب بها بعد العتق كما في شرح الجمع **قوله**
استحسنوا والقياس ان لا يعتق لانهم لم يملكون لان المالك لا يقبل
النقل بسيار الا سباب فكل ارباب الارش ولهذا لا يكون لانات منهم
الاولا فيه ولو ملكوه لكان لهم وجه الاستحسان ان هذا يجعل ارباب
عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارش فيكون اعتاق
ارباب اقتضاء او اقرارا بالا سيقا منه فتباعدت لانه لم يبق

عليه دين فيعتق لبراءة ذمته كما اذا ابراه المولى عن بدل الكتابة
كله كذا في التبيين **قوله** على الصحيح وقيل ينفذ ويجعل اعتناق
كل ابراه عن نصيبه اقتضاء قلنا لا يصلح لنا ان نجعله ابراه اقتضاء
نصحيحا لعنقه والعنق لا يثبت في الكتابة بابراه بعض البدل
وادائه لا في بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البدل
ولهذا لو ابراه المورث عن بعض البدل لم يعتق شيء منه واذا لم
يمكن اثبات المقتضى فلا وجه لبراء البعض وكذلك ابراه الكل
تحقق بقية الورثة كذا في العناية **قوله** مكاتب تحته امة هذه
المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء فان كل رجل حر كان او قنا
او مدبرا او مكاتبنا او ابن ام ولد او مستسعى اذا اطلق امرته امة
ثنتين غلظت حرمتها فلا يحل له ابراد عقد النكاح عليها ولا وطؤها
بملك اليمين حتى تنكح زوجا غيره والى هذا اشار الشارح بقوله كان
في محله **قوله** ولم يعلم بكتابة الآخر رايته في هامش نسخة المجتبى
وفيه نظر **قوله** فليس للآخر رده في الرق وفي نسخة من نسخ المجتبى
فليس للقاضي رده في الرق **قوله** وفي غير جنس الحق يجيب سيدا
مكاتبه يعني اذا استولى السيد على مال مكاتبه من غير جنس بدل
الكتابة له مطالبة السيد به ويجبسه الحاكم **قوله** والعقد فيها
اي في الكتابة مخير فله فسخها **قوله** ولا مستداه وقوله لا ولا ردت
وقوله لزوجين نعت الاولاد وقوله حررا نعت لزوجين وقوله
لمولى ايهم خير **قوله** توفي وما وفي الضمير ان توفي وروى في المكاتب
واما مفعول بيع ولميت نعت لا ما ومن الولد يضم الواو وسكون
اللام بيان لميت والحي مبتدأ على حذف مضاف تقديره وام
الحي وتسمى خيره وتخضر نكحة يعني ان المكاتب اذا توفي لا يورث
وله ام ولد فان لم يكن معها ولد بيعت الى آخر ما قاله الشارح
كتاب المولا قوله من المولى بفتح الواو وسكون
اللام مصدر وليه يليه بالكسر فيهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة
قوله وهذا ان المولا ليس نفس الميراث فعرض بصدور
الشريعة حيث قال فسق بالميراث قال القهستاني وهو تعريف
بالحكم وذا غير غرض **قوله** لا الاعتناق خلا فالجمهور في جعلهم
السبب الاعتناق لحديث المولا لمن اعتنق **قوله** ولو لم يوصيه
المولى او وصى بان يعتق عبده بعد موته او يشتري عبدا من ماله
بعد موته ثم يعتق **قوله** فولاؤه كسيدة اعترض بان المذنب
وام الولد يعتقان بعد موت السيد فكيف يكون ولاؤه
واجاب عنه في الدرر بان صورته ان يترد السيد ويحقق بدار
الحرب ويحكم بلحاظه فيعتق مدبره وام ولده فاذا رجع مسلما كان

ولاؤه

ولاؤه ماله وانت خير بان حينئذ لا يكون ولاؤه ماله دائما
بل في صورة نادرة فكذلك عدل عنه الى قوله والا حسن ان يقال
المراد ان يموت المولا لعصبة المولى انما يكون بسبب شعبة المولى
فانه المستحق له اولا لصدور سبب العنق منه ثم لغيره منه الى
عصبة **قوله** ولو امرأة اي ولو كان السيد امرأة **قوله** لاكثر
من نصف حول الاولى ان يقول لاكثر من اقل لان حكم نصف الحول
حكم الزايد كما صرح في الشرح **قوله** قبل موت الولد لا بعده
قال في ايضاح الاصلاح يعني ان اعتنق الاب قبل موت الولد لانه
ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من مولى الام انتهى وهو يقتضي
انه لو كان لهذا الولد الميت ولد لا ينتقل ولاؤه الى مولى الاب
فليراجع **قوله** من الفراق اي يموت او طلاق **قوله** لا ينتقل
لمولى الاب للتيقن بوجود الحول عند العنق الواقع بعد الفراق
حيث وجبت اضافة العلق الى ما قبل الفراق لتقدير اضافته
الى ما بعد الموت لاستحالة العلق من الميت ولما بعد الطلاق
البائين لحرمة والدجى لئلا يصير مرجعا بالشك واعترض بان
في صورة الموت لا محال لاحداث العنق في الميت فلا يتصور العود
فيها اصلا ونذار صاحب العناية ذلك فصوره بكونه امة
امراة مكاتب مات عن وفاة فيمكن تاخير عتق الاب عن عتق الام
واعترضه قاضي زاده حيث قال قلت لا يتيسر لتاخيرها فقلت
ايضا ان قدم في كتاب المكاتب ان في المكاتب الذي مات عن وفاة
قولين عن اصحابنا احدهما مذهب الجمهور وهو انه يعتق في آخر
جزء من اجزاء حياته فعلى هذا ينبغي تقديم عتق الاب على عتق
الام في صورته ايضا وثانيه مذهب البعض وهو انه يعتق
بعد الموت وذلك بان ينزل حياته تقديرا في حق الاداء كما ينزل
الميت حيا في حق التجهيز والتكفين فعلى هذا ان لازم فيما
صوره ايضا اعتبار عتقه بعد موته لا اعتبار عتقه بعد عتق
امراة المعتدة عن موته حتى يتأخر عتقه عن عتقها اللهم الا ان
يفرض تحقق الاداء كانه مكاتب وفاة بعدما اعتنق امرته
ويعتبر عتقه حين تحقق الاداء بعد الموت على مذهب البعض
قوله او لم يكن له ذلك انما فرضه المتق فمن له مولى مولاة لفهم
مقابله بالاولى فلو قال فولاؤه ولدها لم يهاون كان له مولى المولاة
كما في اكثر لكان اولى **قوله** لا يكون في العرب اي لا يكون العربي
مولى اسفل **قوله** ولو لعربي صوابه ولو لعربي لانه اذا كان المولاة
للمولى العربي كان للعربي بالاولى **قوله** فولاؤه ولدها لم يهاون
عندهما وقال ابو يوسف حكمه حكم امه لان النسب الى الاب كما اذا

كان الاب عرياً بخلاف ما اذا كان الاب عبداً لانه هالك معنى ولها ان ولا
العقاة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاية في النسب
في حق الجمع ضعيف فانهم ضيعوا انسابهم ولهذا لم تعتبر الكفاية فيما
بينهم بالنسب والقوى لا يعارضه الضعيف بخلاف ما اذا كانت
الاب عرياً لان انساب العرب قوية معتبرة في حق الكفاية والعقل
لما ان تناصرهم بها فاعتنت عن الولاية كذا في الهداية **قوله** حتى اعتبرت
فيه الكفاية يعني ان الناس يتفاضلون بالعقاة ويعتبرون بها في الكفاية
فمن له اب واحد في الحرية لا يكون كقوله الخ له ابوان فيها والنسب
ليس كذلك فان الجمع قبل الاسلام لم يعتبروا ذلك وكان تفاخروا به
الدنيا وبعد الاسلام به **قوله** والمعنى مقدم على الرد من هذا الى بيت المال
من مسائل الفرائض فينبغي حذفها **قوله** المذكور نفت للعصبة اي
لا النسب اذ ليس هنا عصبة بغير ولا مع غيره لقوله عليه الصلاة
والسلام ليس للنساء من الولاية الحديث وهذا ما وعد بتحقيقه **قوله**
وسيجي الجواب عنه في الفرائض نضه هناك وهو وان كان فيه شذوذ
لكنه تالك بسلام بكار الصلابة فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد
واقره المصنف **قوله** نثر في زماننا عبارة الزيلعي يدفع المال
اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب بالناس الى الميت فكانت اولى من
بيت المال **قوله** وبهذا انضح لان الولاية وجد بلا ميراث **قوله**
الام اذا كانت حرة الاصل علم ان القصة رباعية لانه امان ان يكون
كل منها حراً الاصل او كل منها ليس بحراً الاصل او حرة الاصل دون
الاب او بالعكس ولم يذ كر حكم ما اذا كان كل منها ليس بحراً الاصل لظهور
ان ولادة الولد حينئذ لمولاه بيه **قوله** بمعنى عدم الرق في اصلها
اي وفيها ايضا وانما فسر بذلك لان حراً الاصل يطلق ايضا على من لم
يجع عليه نفسه رق سواء جرى على اصله رق او لا وليس بمراد هنا
كما حققه في الدرر **قوله** فلا ولاية على ولدها اي لا تقوم الاب ولا
لقوم الام اخذ من وقوع النكحة في سياق النفي وشمل طلاقه ما اذا
كان الاخر الاصل او لا وعلته كما في الدرر ان الولاية مبني على زوال
الملك وزواله فدرج وشعوت على الولد يكون من قبل الام لانه يتبعها
في الرق والحرية ولا يسري ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله
عن الولد الا من قبل معتق الام وعصيته في حكمه فاذا لم يكن
في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولا **قوله** والاب اذا كان
كذلك اي حراً الاصل بمعنى عدم الرق فيه وفي اصله يعني مع كون الام
ليست حرة الاصل اذ لو كانت هي بضاعة الاصل كانت هذه الصورة
عين احدي الصورتين المتقدمتين فيتنافض **قوله** فلو عر لا الولاية
عليه مطلقاً اي لا تقوم الاب ولا تقوم الام لان الولاية جهة الاب

ولارق في جهته **قوله** خلا فاللثاني حيث قال الولاية لقوم الاب
وقد منا الدليل من الطرفين عند قوله عجي له مولى مولاة **فصل**
في ولاية المولاة قوله ولو والى صبي اي وهو مولى اعل **قوله** وعقد
المولاة شرطه ان يكون حراً على حذف مضاف اي وعقد عقد المولاة
قوله يجوز للاب رد المولى حيث قال في الظهيرية اسلم رجل
على يد رجل ووالاه له ابن كبير اسلم على يد رجل آخر ووالاه ايضا **قوله**
كل للذي ولاه لان كلا ذوا ولاية بنفسه فيما كاب وابن اعنق كلا رجل
وبهذا ينبغي ان يكون له سفل يجوز للاب ليس بشرط لصحة المولاة
قوله لان الولاية كما لو صبية اي في صحتهما من المسلم والذي للمسلم والذي
لكن بينهما فرق من جهة اخري وهو ان الموصي له يستحق الوصية بعد
موت الموصي مع اختلاف الدين ومولى المولاة لا يرث مع اختلافه
كتاب الاكره قوله في المحل اي المكره بفتح الراء **قوله**
بصير اي المحل وصيربه للمعنى الذي هو خوف **قوله** لا اخذه باذن المشتري
اي او الباع **قوله** بخلافها اي الصور الاربع **قوله** الزوج سلطان
زوجته يعني ان قدر على الايقاع كما سياتي **قوله** خلا فاما في النهاية قال
في العناية واعلم ان صاحب النهاية قال سواء كان هذا المكره كره بالغا
عاقلاً او معتوها او غلاماً غير بالغ فالقود على الامر وعزاه الى الميسر
ونسبه شيخ العلامة عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في الميسر
بفتح الراء دون كسرها ونقل عن ابي اليسر في ميسرته ولو كان الامر
صبيا او مجنوناً لم يجب القصاص على احد لان القاتل في الحقيقة
هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة عليه **قوله**
وان لم يقل المديون قال الشربلالي قال المديون للدين ادفع الى القبا
واقرا نه لا شئ لك علي والا فقله ان في يدك ذهب شئ الملك فدفع
اليه القبالة او اقرانه لا شئ له احاب نجم الايمة ان هذا في معنى
الاكره وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب مصادرة
شمس الملك وقتله وقد خبا ماله عند الناس فكل من غمر عليه
اخذ واودى وطلب منه ذلك بخبر الاخبار فكان زمان الخوف
قال مصنف القصة فعلى هذا تخويفهم بالغمر مقيد بزمان الفتنة
فينبغي ان يقيد بما اذا كان السلطان يقبل مثل ذلك ويقتل
بسبه فتنبه له **كتاب الحج** حركات الحاء في اللغة
مصدر حجر عليه اذا منعه من مجزوع عليه فقوله الحج ريفعل كذا
على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجرة ثم استعمل
حجر عليه كذا في القمستان **قوله** فحكمه كحكمه قال في الشريعة في طلاق
تشبيه افعاله بافعال الصبي تامل بل يجب ان يكون هذا في تصرف
صدر منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته

فهو فيه كالتعاقل كما ذكره الزيلعي **قوله** واقرار في حق نفسه فقط
الواجب ان يسقط قوله في حق نفسه فقط ليكون التفصيل الاتي
بيانا لاجال صحة الاقرار **قوله** ولو هلك لان السيد لا يستوجب على
عبده دين **قوله** لكن ضمان العبد بعد العتق يعني ان اطلاق المال اما
في النفس فيقتضيه في الحال ان جنى على النفس بما يوجب القصاص
ويُدفع او يهدى ان جنى عليها بما يوجب القصاص او جنى على الطرف
عدا او خطا **قوله** فيجوز عليه عندها مستدرك ما ياتي مع عدم صحة
التقديم ايضا **قوله** ودين اي وان زاد على ماله كما في التمسك **قوله**
وفطرة يعني فانها لا تجب في مال الصغير عند محجل بل تجب على الاب **قوله**
كما في اي غير محجل ولو اقر بائع **قوله** وفي كفارة تكفد يعني انه لا
يكف الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهار صح العتق ولا يجزى
عنها ويصوم لها كذا في المنع **قوله** فصحة تصرفه قبله لا وجه للتفريع
وعبارة الدرر ولو صح تصرفه قبله انتهى وانما صح تصرفه لان العاقل
البايع لا يجزى عليه عند الامام وهذا منع للتأديب لا الجرح **قوله** خلافا
لما وبه يفتي الاولي ان يقول وقال لا يبيع وبه يفتي كالا يجزى **قوله** ومن
يدعي اقراره قبل يجزى يعني لو قال بعد ما صلح ان كنت اقرت وانا محجل
على اني استهلك لك دراهم وقال رب الماله اقرت بذلك حال صلح
او قال اقرت لي به حال فسادك لكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا
فالقول قول المقر لا يضاف الاقرار الى حالة معهوده تناق صح اقراره
فيكون في الحقيقة منكرا لا مقرا **قوله** ولو باع والقاضي جاز يعني
ولو باع المحجل عليه واجاز القاضي بيعه لكن قال للمشتري لا تدفع
الثمن للمحجل عليه فخالف ودفع ضمن ثمن آخر للقاضي **كتاب**
المأذون قوله لا ينفك عن العبد المأذون الا في اسقاط لفظة
العبد فان الحكم في الصبي والمعنوق كذلك **قوله** وبالشخص استخدام
المأذون بالشخص ان يامر بشراء شخص طعام اهله وكسوتهم **قوله**
لم يجز اي لم يكن اذ ناله **قوله** لا في ذلك الشيء فيه ان الكلام مفروض
فيما اذا باع ملك الا جنى وحسين لا يتصور ان يكون سكوت
السيد اذ نافي بيع ذلك الشيء حتى يصح نفيه والى هذا اشار الشارح
بقوله فلا ينفك عن المولى بيع ذلك المتاع لكنه شرح لا يطابق
المشروع فكان عليه ان يبرزه في قالب الاعتراض **قوله** فيفتقر
الى الفرق لعل الفرق ما ذكره في باب الفضول من ان الشرع
نفذا فتأمل **قوله** خلافا لما صح شارح الجمع معر بالخط حيث
قال وقيل لا يطل الثمن وان سلم المبيع او لا لانه يجوز ان ينفك
البيع ويترأخى وجوب الثمن دينا كما تاخر في المبيع بالخيار الى وقت
سقوطه قال صاحب المحيط هذا القول هو الصحيح انتهى كلامه شرح

الجمع ورايت بها شبه ما مضى فيه نظرا لان صاحب المحيط انما حكم
بصححة القول بجواز البيع من العبد لا بعد سقوط الثمن عنه
على تقدير بيع مولاه منه كما مضى الشارح **قوله** لا تقبل على
مولاه يعني ان الشهادة تسمع على العبد المحجل لكن لا يسمي حكمها
الى مولاه بل اليه لكن بعد العتق **قوله** مطلقا اي سواء كان المولى
حاضرا او غائبا **قوله** ويشارك عنا قال في النهاية شركة العنان
انما تصح منه اذا اشترك مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة اما
لو اشترك العبدان المأذونان شركة عنان على ان يشتريا بالنقد
والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجازا بالنقد لان النسيئة
معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن لها الوليان في الشركة على الشراء
بالنقد والنسيئة فلا دين عليهما فهو جائز كما لو اذن لكل واحد
منها مولاه بالكفالة او التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في المبسوط
والذخيرة غير انه ذكر في الذخيرة واذا اذن له المولى لشركة المفوضة
فلا تجوز المفوضة لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات
كذا في الشربلالية اقول يمكن حمل كلام الذخيرة اخر على اذ كان
المأذون مديونا **قوله** بما لا يعد سر فاخذ الشارح جملة فيها متعلق
البا واصل العبارة كافي المنع عن البرازية ولهذا يمكن اهداها ما كثر
وان زاد على درهم لا يعد سر فان الماء متعلقة بزيادة **قوله**
وجزءه ابن الشيخة اقول وجزءه في الشربلالية بهيمة ما لا يساوي
درهما فتأمل **قوله** ويصالح عن قصاص وجب على عبده مستدرك
مع ما تقدم **قوله** لدفع الضر عنه قال في الهداية وهذا لا يتصور
به حيث يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى
قوله ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوقه المناسب ولا يشترط
علم غيره كالا يجزى **قوله** خلافا لراجع لا مسئلة ذي الرحم ايضا **قوله**
حال كون المأذون الا نسب ان يقول ان المأذون حال كونه **قوله**
وصح تدبيره بعض هذه المسئلة وهو صحة التدبير وعدم الانحياز
به مستدرك مع قول المتن لا بالتدبير وما بقي منها محله هناك
قوله ولو كان المأذون مدبرا وام ولد يعني لو اذن للمدبر وام الولد
فركبتهما ديون ثم اعتقها قال في الهداية بعد ما ذكره ان السيد
الاقل من القيمة ومن الدين بسبب اعتاقه فنه المأذون والمدبرون
ما مضى بخلاف ما اذا كان اعتق المدبر وام الولد المأذون لهما
وقد ركبتهما ديون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استغناء
بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهما فلا يضمن شيئا **قوله** ولو اعتقه
المولى باذنا لغرماء هذه قطعة من كلام الزيلعي ونصه واذا اشترى
اتباع احدهما لا يبرأ الاخر كما كفيل مع المكفول عنه بخلاف ما

مع غاصب الغاصب لأن هناك الضمان واجب له على أحدهما فإذا
اختار تضمين أحدهما برئ الآخر ضرورة وهذا واجب على كل واحد
منهما دين على حدة حتى لو عتقه المولى بأذن الغرماء فلهما برئ
مولاة القيمة وليس هذا كاعتاق الرأهن بأذن المهرقن فإنه معتبر
لأنه قد خرج من الرهن بأذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين
بأذن الغريم ذكره في المحيط **قوله** ضمن الغرماء البائع فبئس
كانت مثل الدين أو أقل وقس عليه غيره **قوله** مطلقا أي بقضاء أو رضا
قوله أو بخيار أو شرط أي مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء
أو رضا فكان عليه تأخير قيد الإطلاق هنا **قوله** أو ضمنا
مشتريا أي ضمنه القيمة كما صرح به الزيلعي وانت جيد بأن الممنوع
وإن كان أقل من الدين في مسئلتنا كما ذكره الشارح لكن القيمة قد
تكون أكثر من الدين فينبغي تعقيب ضمان القيمة بما إذا كانت
مثل الدين أو أقل أما لو كانت أكثر فينبغي أن لا يضمن إلا مقدار الدين
كما لا يخفى وحينئذ ينظر في كيفية الرجوع على البائع **قوله** ويرجع
بالبئس على البائع لأن أخذ القيمة منه كما أخذ العيبي **قوله** معلما
بدينه أي حال كون السيد معلما المشتري بأن العبد مدبون وفائدة
هذا القيد ما ذكره الشارح بقوله ويسقط خيار المشتري وما قوله
يعني مقرا به لا منكرا فلا يصح تفسير المتن ولا تعقيد له وقد غلط
في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها وهذا نصها فائدة هذا القيد تظهر
في المسئلة ولا تعقيد له وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يفهمها
وهذا نصها فائدة هذا القيد تظهر في المسئلة الآتية القابلة ولا
يخاصم المشتري متكررا فإنه دل على مفهومه على أنه يخاصم مقرا فلا بد
في المسئلة من فرض لعلم حتى يتيسر تصوير الاستحالة وقارة والأقرار
أخرى **قوله** ومفاد في النفس منه شيء **قوله** وإن يقصد الرجوع
كان ينبغي له أن يأتي بالفالتشية في يقصد ويعرف لنا سبب المتن
وحيث شيخنا في هذا الشرط بأن الفرق بين اليسير والفاحش
مختص بحذات التجار فينبغي أن لا يعتبر **قوله** ثم المولى المأذون
بالوأي من اليد تقليد القضاة بدليل قول الهداية بخلاف صاحب
الشرطة لأنه ليس له تقليد القضاة **قوله** لا يصح الإذات
للأبق يعني إذا لم يعلم به العبد فإن علم به كان مأذونا كما صرح
به في العناية **قوله** ولا يصير محجورا بهما منافع لما تقدم فتأمل
قوله وضمن يعقوب صورتها استودع صبيا الفا فاستهلكها
لم يضمن عندهما خلافا للثاني **قوله** وتحليفه صورتها ادعى على
صبي مأذون شفا فأنكرم اختلاف في تحليفه ذكر في كتاب الأقرار
يخلف وعليه الفتوى **قوله** قلت البحث للشرنبلالي على أن هذا وارد

على أن هذا وارد على القرض ولريد كوفي النظم وأما ذكره الشرنبلالي في
الشرح فهو اعتراض على غير مذكور في العبارة ولا معلوم من متنها
كتاب الغصب قوله إزالة يد محقة أي بفعل العيبي
كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجلبوس على البساط فان الإزالة موجودة فيه
لكن لا يفعل في العيبي **قوله** قابل للنقل مستدرك مع إزالة اليد بفعل
في العيبي لكن المصنف لما لم يذكر القيد في الأول احتج إلى هذا القيد
قوله بغير إذن مالكه لا حاجة إليه مع قوله بأشياء اليد المبطللة
قوله مضمون بالآلاف الأولى أن يقول بالتلف والأفلا خصوصية
بالموقوف **قوله** وفيه لا ين الكمال كلام ونصه فإن قلت ليس يصدق
للمذكور على السرقة قلت نعم لأن في السرقة خصوصية بها كانت
من جملة أسباب الحد فدخل مسائلا باعتبار تلك الخصوصية في الحدود
وذلك لا ينافي دخولها باعتبار أصلها في الغصب كما نشأ من الفضولي
فإنه غصب مع أنه مذكور في باب الفضولي من كتاب البيع باعتبار
ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلا ومن ذهب عليه هذه
الدقيقة تصدى لأخرها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا على سبيل
الخفية ولم يلائم حينئذ يخرج عنه بعض أفراد الغصب كالأخذ مال
غير محجوز على سبيل الخفية **قوله** إزالة يد المالك أي بفعل في العيبي
كما قدمناه **قوله** لعدم إزالة أفعالها صواب لإزالة أفعالها لا بفعل في العيبي **قوله**
كذا في وقف الثانية فيها اختصار محل وأصلها رجل غصب أرضا موقوفة
قيمتها الفختم غصب من الغاصب رجل آخر بعد ما ازدادت قيمة الأرض
وصارت تساوي التي دبرها فإن المتولى يتبع الغاصب الثاني أن كامليا
على قول من يرى جعل العقار مضمونة بالغصب لأن تضمين الثاني يقع
للووقف فإن كان الأول أملي من الثاني يتبع الثاني لأن تضمين الأول يكون
أنفع للوقف وإذا تبع القيم أحدهما برئ الآخر عن الضمان كاملا إذا
اختار تضمين الغاصب أو الثاني برئ الآخر **قوله** ورجحنا أي قول
الثاني وقول الثالث أي كان قول الإمام من حج وعجارة القهستاني
قيمتها عند أي حنيفة يوم يختصمان أي يقض بينهما وهو الأصح
كافي الخزانة وهو الصحيح كافي الخفة وعند أبي يوسف يوم الغصب
وهو عدل الأقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب
النهاية وعند محمد يوم الألف طاع وعليه الفتوى كافي ذخيرة
الفتاوى وبه أفني كثير من المشايخ كافي الكفاية **قوله** وبما
يجلب التيسير عطف على هنا **قوله** والصبر هو الجلد كافي جامع
اللغة **قوله** الموقوفة نعت للعقار والدور جميعا **قوله** يضمن
بالبيع والتسليم يعني إذا باعه الغاصب وسلمه **قوله** فيعطى
ما زاد البذر بأن تقوم مبدورة وغير مبدورة ويعطى فضل ما بينهما

كافي المخرج **قوله** وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس فضيلة التشبيه
ان المالك ليس له ان يامر الآخر بالقلم مع انه ذلك كما سيأتي الا ان
يقال التشبيه من بعض الوجوه **قوله** يباع البناء اي مع الساحة
قوله بخلاف طرف العبد لان الاذى يبقى مستغفرا بعد قطع
الطرف بخلاف المالك **قوله** مستحق القلم تنقص عن قيمته
مقلوبا بقدر اجرة القلم كافي الدرر **قوله** ان تقصص الارض به
ويعرف التقصص بان ينظر بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري
بعده فتفاوت ما بينهما نقصانها كافي التبيين **قوله** بكل حال
اي سواء رضى لناظر ببقاء الزرع او لا بخلاف الملوكة فان الحكم
المتقدم فيها فيما اذا رضى المالك ببقاء الزرع اما اذا لم يرض فله القلم
هذا ما ظهر في هذا المحل فليراجع **قوله** وسماه الى القيمة بمعنى البدل
قوله مذكورة في الاشياء نفسها لا يكون التصرف في مال الغير بغير اذن
ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من
مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع
على بوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع راي
القاضي لم يضمن استحسانا الثالثة ما من بعض الرفقة في السفر
فباعوا قماشه وجوزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة او اغنى عليه
فا نفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة صحاح محمد
ذكره الزيلعي في آخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية
ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح اخية غيره بغير اذنه في
ايامها لم يضمن اطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا اجمعها
للذبح وكذا لو وضع قدرا على كاهن فبقي فيه كتم ووضع الحطب فاوقد
غيره وطمخ وكذا لو سخن برنج له في دورق وربط الحار فساقه وكذا لو
حمله الساقط في الطريق فثلف وكذا لو اعانه في رفع الحرة فانكسرت
وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها حين سدها صاحبها ومنها
احرام رقيقه لا غما له وسقى أرضه بعد بذرا المزارع وليس منها
سلخ الشاة بعد تعليقها للتفاوت والكل من كتاب المريض من حاش
الفصولين **قوله** وغاصب نهر هل له منه شره الجواب ان حوله
النهر عن موضعه كره الشرب والتوضي منه لظهور اثر الغصب
بالتحول والاجاز لشعوت حق كل احد فيه **قوله** وهل ثم ظهر
لا مظهر الجواب انه الفرس السريع فانه يسمى نهر **فصل قوله**
وضمن قيمته لما ملكه اي ان شاء المالك التضمن والا فله ان يصير الى
ان يوجد كافي العناية **قوله** هو الصحيح قال في العناية وقال
بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل لاسقاطا ليمين كالمودع اذا ادعى
ردا الوديعة فان القول قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت

وكان انقاضي ابو علي النسفي يقول هذه المسئلة عدت مشككة ومن
المشايع من فرق بين هذه المسئلة ومسئلة الوديعة وهو الصحيح
لان المودع ليس عليه الا المينة وبالبينة اسقطها وارفع الخصومة
ولما القاصب فعليه ههنا المينة والقيمة وباقامة البينة لم يستفد
الا المينة يكون في معنى المودع **قوله** فالقول للقاصب اقصر عليه
لان المودع بتعديده صار غاصبا **قوله** فان لم يبين الظاهر ان في النسخة
خللا لانه اذا لم يبين فالتكليف لزيادة التي تحلف عليها اي على نفيها
وفي ظني ان اصل النسخة فان بين يعنى انه لو بين حلف على نفي الزيادة
التي هي اكثر مما بينه واقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي ان يقارب
في بيان حتى لو بين قيمة فرس بد رهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره
قوله ولو حلف المالك لم يظهر وجهه فليراجع **قوله** لان تحرير
تعليل للتفسير المفهوم من اي **قوله** ولو طلب المتصلة لا يضمن
لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعا **قوله** يثبت النسب اي لضمنها
وادعاه كافي الدرر **قوله** والولد رقيق لان الحرية لا تثبت بالشبهة
بخلاف النسب **قوله** وعليه اي على ما في الصيرفية فهو الاجر
عليه اي على الزوج لاعلم المرأة فكيف يقول ولا فعليهما **قوله**
فتنبه اي ولا تقفل عن كونه متبنا على قول المتقدمين **قوله** ثم بان
للغير اى ثم ظهر ان البيت لغير الرهن حال كونه معدا للاجارة
قوله بقي لواجر القاصب احدها اي احد الاشياء الثلاثة
من المملوك والوقف ومال اليتيم **قوله** ولا يلزم القاصب الاجر
اي لا يلزمه ان يدفعه للمالك او لناظر **قوله** بل يرد ما قضه للمالك
يعنى لا يرد الى ان يرد له المالك كما صرح به في المخرج ففي العبارة قصور
قوله ما لو عطل اى المستاجر من القاصب **قوله** ولكن لو تلفها
اي القاصب الكل والجلد ضمن اي مثل الحل وقيمة الجلد هذا ولا
يحل للاستدراك كما لا يخفى **قوله** ولا شئ عليه يعنى منه انه لو
اتلفها او تلفا لا يضمن ولذلك تركه **قوله** خلافا لهما حيث قال
ياخذ المالك ويعطيه ما زاد المالح فيه وان اراد ان تركه عليه وتضمنه
قبل ليس له ذلك عندهما وقيل له ذلك كافي الهداية **قوله** ضمن
القيمة لا المثل كما اذا اتلف المسلم خمر الذي على ما عرف ان المسلم ممنوع
عن التصرف في الخمر كذا في العناية من الاشربة وهذا التعليل يقتضي
عدم جواز بيعها مع انه يجوز فليراجع **قوله** وفيها جاز رجل
مكرر مع المتزوج **كتاب الشفعة قوله**
على المشتري ينبغي تركه قال في ايضاح الاصلاح ولم يقل على مشتريه
لانه قد يكون على بائعه كما اذا اقر البائع بالبيع وانكر المشتري **قوله**
فرد شئنا تعليلهم التحاق العلوب بالعارف بان له حق القرار

يؤيد ابن الكمال فتأمل **قوله** أو بخيار عطف على ما سلف **قوله** في
حق المبيع متعلق بالصير لعوده على الخلط ولو قال ثم إن لم يكن أو
كان وسلم تجب له في حق المبيع كان أولى **قوله** قلت لا بد
قال المصنف وفق الشارح في الدر المنثور يحل ما في المتن على
ما إذا كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا **قوله** وفي
شرح المجمع مستند ولا مع قول المتن وطريق لا ينفذ **قوله** وصح
دور مكة هورواية الحسن عن الإمام وهو قولهما **قوله** خلافا
للخلاصة والبرازية قال في المخرج وفي الخلاصة والبرازية والمسلم
والذمي والمكاتب والمأذون ومعتق سواء فيها وكذا ثبتت الشفعة
بحوار دار الوقف **قوله** ولعل لا ساقطة فيه ان صح وجودها
لا معنى للتشبيه **باب** طلب الشفعة **قوله**
من مشتر متعلق بعلمه **قوله** وعليه الفتوى من جملة كلام الجواهر
قوله على الحاصل بأن يقول بالله تعالى ما استحق هذا الشفع
الشفعة على **قوله** أو السبب بأن يقول بالله تعالى ما اشتريت
هذه الدار **قوله** للشفيع خيار الرؤية والعيب لأن الأخذ بالشفعة
شرأ من المشتري أن كان الأخذ بعد القبض وإن كان قبله فشرأ
من البائع لثبوت الصفقة إليه فيثبت له الخيار كما إذا اشتراه
منها ولا يسقط خيار برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه
لأن المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل شرطه ورويته
في حقه **قوله** دون خيار الشرط والأجل أي لعدم الشرط كما في
القهيستانى والأجل عطف على خيار الشرط لا على الشرط الألفي
ضمان الغرور فإذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للشفيع
على المشتري كالموهوب له والمالك القديم كذا في الأشباه
قوله لأنه منكر في الدرر لأن الشفع يدعى استحقاق الدار عند
نقد الأجل وهو مبكر **قوله** ولا يتخالفان قال في الهداية لأن
الشفيع أن كان يدعى عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعى عليه
شيئا لتخبر بين الترك والأخذ ولا نفس هنا فلا يتخالفان **قوله**
ويأخذ الشفع بما قال البائع لأن فسخ البيع لا يوجب بطلان حق
الشفيع وإن كان الفسخ بالقضاء لأن القاضي يفسخ بظاهر المسلمين
لا بطلان لحقه فهو كذا في العناية **قوله** ولو حكما كالحرف فيه غلط
من وجهين أما الأول فلا يقتضي أن الحرف مثلي حكما في حق المسلم
وليس كذلك بل هي مثلي حقيقة فبقي حكما في حق المسلم وأما الثاني
فلا أنه يقتضي أن يأخذ بمثل الحرف وليس كذلك وعبار ابن الكمال
لا عبار عليها حيث قال في المتن وفي الشرأ بتمن مثلي ثم قال في الشرح
حقيقة وحكما لأن من مثلي ما التحق بغير المثلي كالحرف في حق المسلم

ثم قال في المتن بمثله **قوله** وقد اشتراها بتمن هامز مبدية على الدرر
ولا معنى لها **قوله** قبض الكل أي كل من التعوضين كما يدل عليه الشا
باب ما يبطلها **قوله** أو ذي يد سواء كان ذوا اليد
بأيعا أو مشتريا أو كان عليا أن يزيد قوله أو مشتريا فان لا شهاد
عند المشتري صحيح وإن لم يكن زائدا كما تقدم أول باب طلب الشفعة
قوله لا إلا شاهد عطف على طلب لأجل الشهادة كما لا يخفى **قوله**
وبيع شفيعه مال لأن البيع تملك مال بالحق والشفعة لا تجوز
التمليك فكان عبارة عن الإسقاط فقط بحجاز البيع الزوج
زوجته من نفسها بخلاف الاعتياض عن القصاص وملاك الكاح
واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الأشياء منقرد في المحل ولهذا
يستحق فيه وينفرد به كذا في المخرج **قوله** وكذا الكفالة أي بالنفس
كما في المخرج **قوله** لبقاء السبب هو ملك المشفوع بها ولا شك أنه
باق لأن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه **قوله** وشرأ
الشفيع من المشتري لأنه بالاقدام على الشرأ من المشتري أعرض
عن الطلب وبه تبطل الشفعة ولأن هو بعد من الشفعة أو مثله
أن يأخذها منه بالشفعة بال عقد الأول وإن شأ بال عقد الثاني
أما أعرضه عن الأول فظاهر وكذا عن الثاني وهو لذى بأشده
بنفسه لأنه بأشغاله به مع إمكان أخذه منه بالشفعة جعل
معرضه عن الأخذ بسببه فلا يثبت له به حق لأنه أعرض عن
ما إذا اشتراها ابتداء من غير أن يثبت له فيها حق الأخذ لأن
شرأها لم يقتضي أعراضا لأنه مقبل على التملك وهو مضي الأخذ
بالشفعة وإنما اشتراها لعدم التمكن من أخذها بطريق آخر
ولا كذلك هنا **قوله** أن يوليه أي يبيعه تولية وهي البيع بمثل
التمن الأول **قوله** ولو علم أن المشتري هو مع غره أنه نسق لو
بأن كما لا يخفى **قوله** والقول بأن فصب ذراعا سهو هو تعرض
بصاحب الدرر فإنه قال ما وقع في الوقاية من قوله الأذراعا
بالنصب كأنه سهو من قلم الناسخ **قوله** وليس له تخليفه سياتي
تخبره قريبا **قوله** أن البيع الأول ما كان تلجئة بيع التلجئة
هو أن يظهر عقد أو صا لا يريد أن يلجئ إليه خرق عدو وهو
ليس ببيع في الحقيقة بل كالحزل كما تقدم قبيل كتاب الكفالة
قوله في الزكاة والحج كان يهب المال قبل الحول وأيام الحج **قوله**
وأية البعثة كان يقر أيات قبلها ويجاوزها إلى ما بعدها
قوله أخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل بالقسم لأن
القسم من تمام القبض لما فيه من تكميل الانتفاع ولهذا يتم القبض
بالقسم في الهبة والشفيع لا ينقص القبض وإن كان له نفع فيه يعود

العهد على البائع فكذلك لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا
باع احدا الشريكين نصيبه من اذارا مشتركة وقاسم المشتري
الذي لم يبيع حيث يكون الشفعين نقضه لان العقد ما وقع مع قائم
فلم تكن القسمة من تمام الفضل الذي هو حكم العقد بل هو بقوى
بحكم الملك فينقضه الشفعين كما ينقض بيعه وهبته كذا في الهداية
قوله على الاصح لان المشتري لا يملك ابطال حقه بالقبض وهو لم يرد
عن ابن يوسف وعن ابن حنيفة انه انما ياخذها اذا وقع في جانب اذارا
التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فيما يقع في الجانب الآخر كذا في الهداية
قوله عند لقائه قيد به لانه لو انكر طلب الاشهاد عند لقاء البائع
او عند الدار حلف على العلم لعدم احاطة العلم **قوله** وهو شفعيها
على الغير **قوله** فان اجاز انما لغير **قوله** والاى وان لم يجز البيع يعني
وطلب الشفعة قال في الفتاوى الهندية رجل آجر داره مدة معلومة
ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفعيها فالبائع موقوف في حق
المستاجر لقيام الاجارة فان اجاز المستاجر البيع نقض في حقه
فكذلك الشفعة لوجود سببها وان لم يجز البيع لكن طلب الشفعة
بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي **قوله** وان رد هاهنا لم توجد
في عبارة السرخسي كما رأيت وهي بالواو في نسخ الدرر وراجعت نسختي
من نسخ الاشياء فزادتها من غير واو وعلى كل فليتا مل معناها
ولترجع لولو الجبة فان صاحب الاشياء غزاها اليها **قوله**
لكن في شرح الجمع ما يخالفه حيث قال وقيد بالان الوصي لا
يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز
للوحي ان يشتري ما لا يستقيم لنفسه بمثل القيمة انتهى ورأيت
بها مشهارة قوله اتفاقا مخالف للولو الجبة والجنديس قاضي خان
قوله لا ديانة ان لم يعلم بها قال في زواهر الجواهر هذا على قول محمد
اما على قوله ان يوسف فبما قضا وديانة في البراءة من الجهول
وعليه الفتوى كما في شرح المنظومة والخلاصة وقد قدمت عن
خزانة الفتاوى ان الفتوى على قوله ان يوسف فبما قضا وديانة
قوله قاله المصنف اي قبيل باب ما ثبت فيه اولا **قوله** وسذكر
اي كلام الوهبانية قريبا **قوله** ايده حيث قال قول ما ذهب اليه
ابن وهبان اولى من جهة الفقه لانه قال كل موضع لو اقره لا يلزم
شيء لو انكره لا يخلف وهذا لو اقر بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزم
شيء فلا يخلف والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا انكره عند ابن يوسف
وعلى قوله الفتوى كما في الدرر والغرر وقال قاضي خان بعد ذكر جملة
من الحيل المبطله للشفعة ففي هذه الصور اذا اراد الشفعين ان
يخلف المشتري او البائع بالله تعالى ما فعل هذا فمراعى الشفعة

لا يمكن له ذلك لانه يدعى شيئا لواقربه لا يلزمه انتهى قول والعهدة الضعيف
الى ما ذهب اليه ابن وهبان وافاده العلامة فقيه النفس فخر الدين
قاضي خان اميل اقول وفي الولو الجبة ثم ذكر في بعض كتب الشفعة ولا
معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى واقربه لا يلزمه شيء فكيف يستخلف انتهى
كلام ابن المصنف في الزواهر **قوله** تعليق ابطالها بالشرط جازم كان
يقال سلبت للشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك فاذا اشتراها
للغير بقي على شفعته **قوله** ان اعتد على قول عالم بحث فيه في الزواهر
بان قولهم لا يثبت الملك للشفيع الا بعد اخذ بالتراضي وبعد قضا
القاضي يقتضي ان استيلاءه حرام ولا ينفعه قول العالم **قوله**
واما كان طائفي فيعذر **قوله** ووصي مستأجر يورثه عطف على
اب فالشفيع المتقدم اطلاق في محل التقييد **قوله** ولو غير جار
اي لهما معا بان كان جارا لاحداهما **كتاب**
القسمة **قوله** لا يقسم نحو حايط يعني عند عدم الرضى من الجميع
اما اذا رضى الجميع صححت كما سبق متنا **قوله** اي غير المثل اي وما في حكمه
قوله ان لم يكن اي الكيل والوزن للقسمة فان كان التقدير **قوله**
لكن ذكره في الهداية بلفظ قيل حيث قال والكيل والوزن ان كان
للقسمة قيل هو على الخلاف وان لم يكن للقسمة فالاجر مقابل عمل الكيل
والوزن وهو يتفاوت **قوله** وتماه فيما علقته عليه اي على الملتقي
ونصه فيه ذكره في الهداية بلفظ قيل اي وعلى الاطلاق فالعذر له تفاوت
عمله والاجر يقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان **قوله** او بعضه
مكرر مع قول المتن او شيء منه **قوله** بل لا يعود على موضوعه بالنقص
يعني ان موضوع القسمة لا تنفع بملكه على وجه الخصوص وهذا
مفقود هنا **قوله** وحده احقر زعماء اذا كان مع الرقيق شي آخر
ما يقسم فان القسمة تجوز في الرقيق تبعيا لاجماع وقال ابو بكر الرازي
هذا يحول على رضى المالك بذلك لانه لا خلاف بين اصحابنا ان
القاضي لا يقسم الاجناس المختلطة بعضها في بعض اما بالتراضي
فيكون ذلك بيعا لا قسمة تنحق بالملك فلا يجبر القاضي عليها كما في المنح
قوله ورقيق المغنم لان حق الغائبين في المالية حتى كان للإمام
بيعهما وقسم ثمنها وفي رقيق غير المغنم تعلق الحق بالعين والمالية
فافتراقا كذا في الهداية **قوله** او مصرين مكرر مع قوله في مصر واحد
اولا **قوله** اذا كانت كلها في مصر واحد ولا لو قال ولو في مصر كان اخر
واظهر **قوله** وان في مصرين فقوله كقوله في التركيب حارزه لان
التقدير ورواها لان في مصرين فقوله كقوله **قوله** ابقيناه عينا
الزبلي يبقى على صيغة المضارع ونصه ولو اختلفوا في ادخال الطريق
في القسمة بان قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا مثل ما

قبل القسمة نظريه الحاكم فان كان يستقيم ان يفتح كل في نصيبه
قسم الحاكم من غير طريق كما عثم تكميل المنفعة وتحقيق الافراز
من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقاين جاعتهما لتحقيق
تكميل المنفعة فيها وراى الطريق **قوله** وان كان قبل الاشارة مفهوم
قوله واصاب كلا طائفة فان المرادوا شهدا على ذلك **قوله** على الصحيح
وجعله صاحب الاسرار والقدرى على الخلاف بين ابي حنيفة وابي
يوسف ورده صاحب العناية بان صاحب الاسرار جعل الخلاف في
الشايخ وبان قوله القدورى بعينه متعلق بنصيب احدهما لا بعض نصيب
احدهما **قوله** او نقض القسمة هذا يفيد ان قوله لا نفخ لاجل
المستحق واما المستحق منه فانه يفصح ان شاء **قوله** قلت يقتضى ان
هذا بحث من عنده مع انه في المنع **قوله** فان كان شايئا ينظر الفرق
بينه وبين قوله المتيقن في استحقاق بعض شايخ في الكل **قوله** لان
قسمة التراضي يفيد ان القسمة بقضاء القاضي لا تكون مبادلة ولا
يصح فيها **قوله** وفي الوهبانية وشرحها الثلاثة الاولى من
الوهبانية الاخيرة من نظم ابن التفتة **قوله** فخر واحد اى وضع
عليه جذوعه **قوله** ولاجل فيه قبل اى والحال انه لم يكن عليه جذوع
قبل ذلك **قوله** ليس بغير اى لا ترفع تلك الجذوع بل يقال الذى يضع
ان شئت فضع انت ايضا وان شئت فترك **قوله** وما لشرىك
صورته خذاريين رجلين طوله عشرة اذرع مثلاً او اذرعاً ان
يزيد في طوله فليس يملكه منعه وقيل ليس له منعه فليعليه **قوله**
وعميق قسم اى ما لا يمكن قسمته كالحام **قوله** من لم يتعلق بمنع
اى عند امتناع الشريك من الترميم **قوله** قاض من جبر مبتدا وخبر
يعنى ان القاضى يجره ويعمره بالاجر **قوله** رضى فاعل يتفق والصير
في باذنه راجع الى القاضى يعنى ان الراضى بالعمارة يتفق باذن القاضى
قوله وينع نفعاً من اى يعنى ان من اى العمارة يمنع من الانتفاع
قبل ان يحبس **قوله** وخذ منقفاً بفتح الفاء يعنى انه اذا اتفق باذن
الحاكم اخذ من شريكه ما انفقه وان اتفق بغير اذنه اخذ منه قيمة
البناء **كتاب المزارعة قوله** ولا يصح عند الامام
يعنى انها فاسدة قال في الهداية واذا قصدت عنده فان سقى الارض
وكرها ولم يخرج شئ فله اجر مثله لانه في معنى احرار فاسدة وهذا
اذا كان البذر من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبل فعليه
اجر مثل الارض والمخارج في الوجهين لصاحب البذر لانه ناء ملكه
وللاخر كاجر كما فصلنا **قوله** وتصيف لباقي راجع للمسايل الاربع
قوله للارض والاحدهما اللام فيها للتعليل **قوله** او شرط التبن مبنى
للجمل عطف على شرط من قوله فتبطل ان شرط **قوله** قلت وفي

شرح الوهبانية قوله الذى يقتضيه الفقه ان يكون التبن بينهما على حسب
نصيب كل منهما الا اذا كان العرف جارياً بشئ ولم يشترط خلافه لانت
الشركة في الخارج تعلم التبن والحب فيكون التبن بينهما كالحب اعدل ما
في شرح الوهبانية عن القنية بلا شرط او عرف ويؤيد هذا ما في العنا
من قوله قوله اعتبار العرف فيها لم ينص عليه المتعاقدان فان العرف
عندهم ان الحب والتبن يكون بينهما نصيبين وتحكيم العرف عند اشتباه
واجب انتهى وعلى هذا يجد ما في شرح الوهبانية عن القنية ففي صورة
المزارع بالربع انما لا يستحق من التبن شيئاً عند شرط او عرف وفي صورة
المزارع بالثلث انما يستحق النصف من التبن عند شرط او عرف وبهذا
التقدير زال الاشكال واحمد الله على كل حال كذا حققه السيد المرشد
قوله يكون الكلاى من نفقة الزرع وموزونة الحفظ وكري الانظمة
وهذه الاشياء مذكورة في المنع والشارح اختصر العبارة **قوله** لا شتر
الامارة اى اعادة الارض **قوله** مطلقاً اى سواء اجتمع اليها قبل انتهاء
الزرع او بعده **قوله** وحل عليه اصل صدر الشريعة اى لقاعدة التي
ذكرها قال في المنع بخلاف ما لو مات رب الزرع والزرع بقول فان العمل
فيه على العامل لان العقد ثمة يبقى في مدته والعقد يستدعى العمل
على العامل وبهذا يتكشف ان قول صدر الشريعة بعيد عن العمل
ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل محمول على ما اذا كان قبل مضي
مدة المزارعة ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو
مضت فلا عقد ولا استحقاق فلا منافاة بين قوله تكون عليها وبين
قوله فهو على العامل فليتنامل **قوله** فان شرطاه الصير راجع الى نفقة
الزرع لا مطلقاً بل النفقة المحتاج اليها بعد الانتهاء ففي الكلام
شبه استلزام **قوله** بخلاف متعلق بقوله ونفقة الزرع عليهما
بالخصص **قوله** فلا تقع بها الكفالة اى ونفسد المزارعة ان كانت على
وجه الشرط كما فيها بعده كما صرح به في المنع **قوله** شرط عليه الحصاد
اى على المتفق به **قوله** ان البذر من المستاجر اذ لو كان من المزارع ان
الارض له والعمل منه لم يبق من الاجر شئ فيستفى مفهوم المزارعة
قوله ومعاملة لم يجز لما قد مناه **قوله** يستأى اى عامل لا اجير
بقرينة ما يأتى **قوله** لا ليطان لعدم وجوب حفظها عليه **قوله**
ان كان ما هو بذراً نافية والصير للبيتم **قوله** مزارع فاعل قال
وصورتها زرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت اجيرى
وزرعتها بذرى وقال المزارع كنت اكارا وزرعت بذرى فالقول
قول المزارع لانها اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون القول قول
ذى اليد **كتاب المساقاة قوله** لماره فيه ان
التعريف مصرح بالشر قاله السيد المرشدى لان يقال ذكره بناء على

قوله وان ارادوا الفلح التعبير به بناسب المزارعة لا المساء
قوله لم يجزوا على العمل بدلتها الاخر بين ان يقسم البسر على الشرط
 وبين ان يعطيهما قيمة نصيبهم من البسر وبين ان ينفق على البسر
 حتى يبلغ فيرجع بذلك في حصصهم من الثمر كما في الهدية **قوله** وان
 اذن المولى بان يقول عمل برك **قوله** واي شيا في لسانه التي تدت
 خارج المصر ولا يقدر على اخذها يكفي فيها الجرح اي مكان مع التسمية
قوله يكفر اي يستحق **كتاب** **الذبح** **قوله** حرم جلود
 اكله **قوله** وكل ما لم يذله هذا الدخول اقتضى خروج المذقة عن
 كونه قيد في التعريف وهو صريح فاسد **قوله** ذكاه بالفتح والمذكاة ذكاه
 الذبح قاموس **قوله** بين الخلق واللبنة اي بشرط ان تقع العقيدة
 ما يلي الراس كما حرره في السراويلية **قوله** وعروقه اي الخلق وفيه
 تغليب ذالحقور والمرى ليسا من العروق **قوله** المرئ يفتح الميم مهموز
 الا امر **قوله** اي ثلاث منها صادق باربع صور لكن لا يتأتى في صورتان
 الحلقور والمرى مع احدا لودجيني **قوله** ولو نادر وجد بخط الانقاني
 عن اصول شمس كونه عدم ثبوت حكم الحل بالنار لانها توشق في الظاهر
 حسبا فلا يتميز بها الظاهر من الخس بل تمنع سلافة الدم كذا افاد
 الشيخ شاهين **قوله** بشقرة بفتح الشين كما في جامع اللغة **قوله** بلوغ
 السكين المناسب ابلاغ السكين **قوله** وجبرى لو ابوم سينا في الفوائد
 الزينية لا يجوز ذبحه الجبرى ان كان ابوم سينا وان كان جبريا
 حلت قلت والظاهر ان صاحب الفوائد اخذ من القنية ونقص
 عبارته بعد ان رقم لبعض المشايخ وعن ابي على انه تحلل ذبيحة الجبر
 ان كان ابا وهو جبرية فانهم كاهل الذمة وان كان ابا وهو من اهل
 العدل لم تحلل لانهم بمنزلة المرتدين انتهى قلت وماده باي على ابو على
 الجبائي رئيس اهل الاعتزال وبالمجبرة اهل السنة والجماعة فانهم يمتنعون
 اهل السنة بذلك كما يفصح عنه كلامه ليهيئ الجهمي مفهم في تفسيره
 والمراد باهل العدل انفسهم كما علم ذلك في علم الكلام فقد عبر صاحب
 الفوائد عن المجبرة بالمجبرة كذا في المنع اقول وكذلك عبر عن اهل العدل
 باهل السنة وهذا مما لا يصح كما لا ينبغي للشراح ان يذكر المسئلة ويقرها
 مع انها مبنية على عقيدة فاسدة كما عرفت هذا ويمكن ان يكون
 كلام الفوائد ما اخذ من غير القنية قليل جمع **قوله** تنص ومثله مجوس
 تهود **قوله** نجس يهودي ومثله نصراني تهودا ونجس **قوله** وبين
 ما مر في الجمعة حيث قال المصنف فلو وجد لعطاسه لم ينب عنها على
 المذهب وقال الساج كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح
 انه ينوب فتأمل **قوله** من الذبايح اريد بالذبايح محل الحيوان ليشمل
 الداجي والمرسل وواضع الحديد **قوله** اذ لم يقعد عن طلبه قيد

في المسائل الثلاث **قوله** كما يحكي اي في الصيد **قوله** واذا حدد الشفرة
 ينقطع الفور عبارة المنع واذا حدد الشفرة ينقطع الفور وكذا اذا
 هربت الشاة بعد التسمية ثم اخذها واصحها ينقطع الفور ويجزى
 الذك كذا في البرازية انتهى وينافيه ما في التبيين ونقصه حتى اذا
 سمي واشتغل بعمل آخر من كلام قليل او شرب ماء او اكل لقمة او تحديق
 شفرة ثم ذبح يحل فتأمل **قوله** وجب مبني للجهول بناء على ان جب
 متعد وهي لغة **قوله** وليس في ذبح الام اضاعة الولد جواب سؤال
 تقدير لو لم يحل اكله بذكاة امه لما حل ذبح امه لان فيه تضيق
 المال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال كما في التبيين **قوله**
 تقدم في الطهارة ترخيص خلافة وهو ان اللحم لا يطهر بالدكاة والحل
 يطهر بها **قوله** وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته وقد كان
 على ما رأيت في نسخة متى سكة في سكة فان كانت المظرفة صحيحة حلت
 والا لا **قوله** حقيقة وحكما متعلق بالحكي هو احتراز عن الحكي بعد الذبح
 فان المنفصل منه ليس بميتة وان كان فيه حياة لكونها حياة حكية
قوله لكن ظاهر المتن التميم يعني تعميم الحكي في حقيفة وحكما
 وفي الحكي حكما فقط فيفيد ان المنفصل من المذبح ميتة لكنه يخرج
 بالاستثناء الآتي فلا مخالفة في الحكم بين الوجهين غاية ان الاستثناء
 منقطع على الاول متصل على الثاني **قوله** والسن الساقطة تقدم في
 الطهارة ان المذهب طهارة السن **قوله** كما مر في قوله وقطع ارا
 والسليح قبل ان يرد **قوله** وحرنا في الطهارة اي قبيل النيم والذى
 حرره هناك انه لا عمرة لغلبة الشبه لقصر حجمه بحل كل ذيب
 ولدته شاة اعتبارا للامر **قوله** ومن ذا الذي يحكي اي قام في بيته
 الى ان دخل وقت الضحى واعلم ان هذا البيت ملفق من بيتين وهما
 . واي شيا دون ذبح يحلها . واي المساق والمزارع يكفر .
 . وذو الحية صلي ويفسد . ومن ذا الذي يحكي ولا دم ينهر .
 والبيت الاول تقدم ذكره قبيل الذبايح ومعنى الشطر الاول من البيت
 الثاني اي مصلح الحية كبيرة فصحت صلاته وان صلى بدونها لا تصح
 الجواب صلي وجيبه محلول وكحته كبيرة تستر عورته عن عينه
 فضلاته صحيحة واذا حلقها او ضمها بخرقه لم تجز صلاته لا تكساف
 عورته وهذا على رواية ولا صح ان تجوز صلاته لان السترا نما يجب
 الغير من الجواب لاني حق نفسه حتى جازله مسها ونظر اليها
كتاب **الاضحية** **الاضحية** افعولة اصله اضحية اجتمعت
 الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
 الياء في الياء وكسرت الحاء لثبات الياء وجمع على اضحية بد الياء
 قال الامصمي وفيها اربع لغات اضحية بضم الهاء وكسرها وضحية بفتح

الصناد على وزن فعيلة كهدية وهذا يا واضحا وجمعه اضحى كإطاة
وارطى وقال الفراء الاضحى يذكر ويؤنث كذا في العناية **قوله** باسم
وقته يعني باسم ما خوذ من اسم وقته **قوله** وسببها الوقت لان
السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقها بالاصل في اضافة الشيء
الى الشيء ان يكون نسبيا وكذا اذا ازمه فتكرر تكرره كما عرف في الاصول
ثم ان الاضحية تكرر تكررا للوقت وهو ظاهر وفرا ضيف السبب
الى حكمه يقال يوم الاضحية فكان كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد
ولان نزاع في سببية ذلك وما يدل على سببية الوقت امتناع التقدّم
عليه كما امتنع تقديم الصلاة على وقتها لا يقال لو كان الوقت سببا
لوجب على الفقير لتحقيق السبب لان الغنى شرط الوجوب
والفرض عدمه كذا في العناية فكان القول الثاني ضعيفا وان
قدمه في التاخرية **قوله** علا لا اعتقادا اي فلا يكفر جاحده
كما في المخ وان خبير بان الواجب اعتقادا لا يكفر جاحده كما في
الوتر ويمكن ان يراد بالواجب في عبارة الفرض فتكون التخصيص فضا
علا لا اعتقادا تاملا **قوله** بدليل علة لكونها بقدره ممكنة
لا ميسرة **قوله** لاعتقاده اي لا يجب على كماله في ماله عن طفله **قوله**
بدل من ضمير يجب هذا سهل لان يجب اخذت فاعلمها **قوله** او فاعله
ان قري بالرفع عطفا على بدل كان غير صحيح لما تقدم وان قري بالجر
عطفا على ضمير كان بدل مفصل من مجمل على حذف مضاف اي تضيحية
شاة **قوله** لم يجر عن احدا ما عمن له اقل من سبع فظاهر وباعنى
الآخر فلفظت وصف القرينة في البعوض وعدم تجزئ هذا الفعل
في كونه قرينة **قوله** ويجزئ عمادون سبعة اي بشرط ان يكون لكل
سبع او اكثر **قوله** فجر يوم النحر الاولي ان يقول من فجر يوم النحر
وهذا بيان الاول وقتها في الجملة فلا ينافي ان ابتداء وقت بعوض القرية
بعد الصلاة **قوله** من ماله اي من مال الصغير **قوله** ومن ترك
سنة مصدر الرباعي وعبارة الدرر والغرر وضع لو احدا اشراك
سنة اي جعلهم شركاء له **قوله** وبعد مضي وقتها عطف على بعد
الصلاة **قوله** ان يخرجها اي يلزم باخراجها اذا خرج معها
لا يظهر اعتبار مكانها فقط **قوله** لما دح المصراط ظاهر ان المراد
اخراج المصراط لا يجب فيه الجمعة والعيد فلا يكفي اخراجها
الى الارض تامل **قوله** انما تعاد قبل التفريق لا بعده هذا تفصيل
لاطلاق المقت وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفريق من المشقة
قوله حاز في المختار هذا يعارض ما تقدم نقله عن الزيلعي وغيره
قوله ولو تقدم الترك الى وقتها امام ترك الصلاة **قوله** فمن اي ذبح
المضحي **قوله** لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس اي لاحتمال ان يصلي

الامام **قوله** واستفدت اي الكراهة وكان عليه ان يذكره عقبها **قوله**
هداية المذكور في الهداية مضمون قوله فيكون كل واحد ويلا عن الآخر
دلالة ولما ما قبله من كلام ابن الكمال حيث قال لا يفي ان لا يصح ويضمن
لانه ذبح شاة غيره بغير اذنه وجه الاستحسان ان كل واحد منهما يكون
بفعل صاحبه فيكون ما ذبحه ذبحه لالة فيقع الذبح عنه ونية صاحبه
تقع لغوا **قوله** قال ابن الكمال بوجه ان ابن الكمال ذكره في البضاح
وليس كذلك كما دلت بل ذكره في منهية على هامش نسخة **قوله**
هداية فيه ان صاحب الهداية ذكرها بين المسئلتين في ضمن قوله ولو
تشاحا حيث قال وان تشاحا لكل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه
ثم يتصدق بتلك القيمة لانه يدل عن اللحم فصار كما لو باع اضحية وهذا
لان التضيحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن اتلف لحم غيره
كان الحكم كما ذكرنا **قوله** قلت ويظهر قال في الشريعة المراد بالذبح
كل شاة كانت امانة كما في الفريض عن نظم الزندويستي **قوله** وكذا
المشتركة يعني انها امانة لظاهر ان نصيب شريكه امانة في يده **قوله**
سواء فيه حلا لعين على العرض **قوله** اعتقادي او اصطلاحى فيه ما
قدماه عند قوله فيجب التضيحية **قوله** بخلاف العتق يعني اذا
اعتقا عبدان مشتركين بينهما عن كفارة في ظاهرها **قوله** فالحكم
فرض اي على **قوله** فقلت في الجواب صنيعة يقتضى ان البيتين اللذين
قبله ليسا بجواب مع انها جواب ايضا وكان عليه ان يقول قبلها
ثم اجاب عنه بقوله **قوله** هي شاة هذا البيت لصاحب المخ
وهو غير موزون ولو قال شرط فيه لا تزن **قوله** والقود بخسر يعني
ان الوكيل لو دفع درهما لم يقوده ما كانت خسارته عليه **قوله**
وهذا المختار المختار **كتاب الخطر والاماحة**
قوله مناسيته ظاهرة قال في العناية اوردا لكراهية بعد الاضحية
لان عامة مسائل كل واحدة لم تحل عن اصل او فرع ترد فيه الكراهة
الا ترى ان وقت الاضحية من ايام النحر وفي التصرف في الاضحية
يجوز الصوف وحلب اللبن وفي قامة غيره مقامه كيف تحققت
الكراهة وفي كتاب الكراهية ايضا كذلك **قوله** والمخطور ضد
المباح تعريف بالاعم **قوله** بظني الثبوت اي والدلالة كما عرف
في محله **قوله** لا طلاق الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان
الذي يشرب في اناء الفضة انما يخرج في بطنه نار جهنم كما في
التبيين **قوله** والجوشن هو الدرع **قوله** او تغليظ الذب عطف
على قوله اي بالغمعة يعني انما اطلق عليه لفظ الكفر تغليظا **فصل**
في الميسر **قوله** وضيغها صوابه وضوغها **قوله** ما كان بغير
العزيمة كالسرانية **فصل في النظر** **قوله** والواشمة من وشمته

كود غزها بارة ثم ذليها **قوله** والواشقة الوشمان تحدد المرأة
 اسنانها وترققها **باب** **الاستبراء** **قوله** ولا يشترط
 ومنقطعة حيض المراه من لم يحض أصلا **قوله** لا تنقاة الملك
 أي الكامل المستند له عقد صحيح ولا فالشراء الفاسد يفيد الملك
 بالقبض كما علم في محله **قوله** ونقل في الدرر حيث قال في الفتاوى
 الأصغر قال ظهر لدي رأيت كتاب الاستبراء بعض المشايخ
 أنه إنما يحل للمشتري وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها
 ثم اشتراها لأنه حينئذ يملكها وهي في عدته ما إذا اشتراها قبل
 أن يطأها فكما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك
 فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطئ بملك
 الممنوع وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن إلى هنا
 لفظ الفتاوى الأصغر انتهى كلام الدرر وفيه ان المناط استحداث
 الملك والبدل ولم يوجد لثاني هنا ما مل **قوله** أو تزوجها إلى البايع
 قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه **قوله** ثم يشترط قبض راجع
 لما إذا تزوجها البايع **قوله** أو قبض راجع إلى ما إذا تزوجها المشتري
 فهو معطوف على يشترط **قوله** بين الكتابة والنكاح الأولى
 أن يقول وأما نكاح كالأخت **قوله** كما سذكره أي في قوله
 لزوال ملكه بالكتابة أي بخلاف النكاح فإنه لا يزال الملك
 كما بسطته في شرح الملتقى ونقصه لكن المستحب أن لا يمسها حتى تنقضي
 حيضة على المحرمة بالخراج عن الملك قلت وهذا أحد أنواع
 الاستبراء المستحب ومنها إذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تحبل
 فلو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها إذا زني باخت امرأته أو
 بعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو اختها بلا شبهة فإن الأفضل
 أن لا يطأ امرأته حتى تستبرأ المزنية فلو زني بها بشبهة وجب
 عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية ومنها إذا
 رأى امرأة تزني ثم تزوجها فلا فضل أن يستبرأ وهذا عنده وما
 عند محمد فلا يطأ إلا بعد الاستبراء وكذا الجواب فمن تزوج
 أمة أغير أو مدبرته أو أم ولد قبل العتق وكذا المولاها كافي
 القهستاني عن النظم فليحفظ **قوله** وتامه فيما علقته على الملتقى
 ونقصه ولا بأس بالمصافحة للمسلم بل هي سنة قديمة متوارثة قال
 عليه الصلاة والسلام من صاح أخاه المسلم وحرك يده تناثر
 ذنوبه وهي لصاق صفحة الكف بالكف وأقبل الوجه بالوجه
 فاذا صاح ليس بمصافحة خلافا للروايات والسنن أن تكون
 بكلمات يديه وبغير حائل من ثوب أو غيره وعند القابض السلام
 وإن يأخذ الأبهام فإن فيه عرقا ينبت المحبة كذا جاء في الحديث

ذكره

ذكره القهستاني وغيره قلت وفي الشربلية الأولى الصغير بينه
 ونحوه لا بأس بالأثار في المصافحة انتهى **قوله** إلا أن لا يمكن
 النكاح أو شرا الحارثة أي لتحتنه **فصل في البيع** **قوله**
 تكون بنى نسبة إلى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع إليها صفات
 الأفعال عند الماتريدي فمعنى لا يقرب ولا يخلق الله تعالى فيهم
 القربان ومثال الأمر التكوين يتباطوا وكروها ومثال الأمر
 التكليفي ويقال له التدوين أقيموا الصلاة والفرق أنا الامتناع
 لا يتخلف عن الأول عقلا بخلاف الثاني **قوله** كلام المتأخرين أي
 من جواز الإجارة فيه **قوله** وقتا بالقاف والنتاء المشناة فوق
 الفصفصة بكسر الفاءين وهي الرطب من علف الدواب **قوله**
 وظلوا على العامة منه معني تعدي فعده بعلى **قوله** والاحتياط
 يعنى فيما إذا جلب بها ما يحكمه ولم يدر صاحبها **قوله** باعتاقه
 أي مجردا من غير أن يقول من أخذها في له **قوله** فإذا شرط لمن معه
 الصواب أي لو ائحد معني معه الصواب لا ما يفيد عموم من ولا
 كان معني ما بعده **قوله** قلما اظفركم فيه الخمر وهو ما لا يجوز
 فيه **قوله** زاد في الملتقى فيه أن كلام الملتقى في الصوت لا في
 الكلام ونقصه وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره رفع
 الصوت عند قراءة القرآن والحنازة والزعفر والتذكير فما
 ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجدا انتهى والخطب فيه سهل
 فإن في الكلام رفع الصوت **قوله** وتضر بالثاء والفاء ما يوضع
 خلف كفل الدابة **قوله** وجوز نقل الميت قبل الدفن أما بعده
 فلا يجوز **كتاب** **الاشربة** **قوله** ويأتي ما يفيد
 أي في قوله والكل حرام إذا غلا واشتد **قوله** وقد تطلق الخمر
 على غير ما ذكر مجازا قال في المنع هذا الاسم خص بهذا الشراب
 باجماع أهل اللغة ولا تقول أن كل مسكر خمر اشتقاقه من خمر
 العقل فإن اللغة لا يجوز فيها القياس فلا يسمى الدن قارورة
 لقرار الماء فيه فإن قلت ما الجواب عما حجت به بعضهم على أن
 كل مسكر خمر من قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر
 حرام رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما وأخرون عن قول النعمان
 ابن بشير رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن من الخنطة خمر وأن من الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن
 العسل خمر رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قلت الخمر
 حقيقة تطلق على ما ذكرناه وغيره كل واحد له اسم مثل المشك
 والبنازق والمنصف ونحوها وأطلاق الخمر عليه مجاز وعليه
 يحل الحديث **قوله** وحرر قليلها أي شرب قليلها فلا يتكرر

الآتي من حرمة الانتفاع والتداوي **قوله** مشر لا يلهي فطمها في
سلك الميسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدا من عمل
الشیطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها واردة
الشیطان ايقاع العداوة بينها والبغضا والصد عن الذكر وعن الصلاة
واللهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد **قوله** وسقط
نقومها فلا تضمن بالانكشاف **قوله** لا ماليتها لانهما تمل النفس
الله **قوله** وضعف ما في القنية والمجتهى اي من ان الخبز اذا لم يخبث
وزالت ملاريتها حلت **قوله** وفيه كلام لابن التينة حيث حل كلام
القنية على ما اذا زالت عنها اوصاف الحرية وهي ملارة والاسكار
لتحقق انقلاب العين كما لو انقلبت خلا وكلام المبسوط على ما
اذ لم تنزل **قوله** في التسمية متعلق بالصواب **قوله** اي الفرسة
صرح في جامع اللغة بانه لا يقال فرسة فالاولى ان يقول اي الاثا
من الخيل **قوله** جمع دابة بالمد **كتاب الصيد**
قوله مبسوطة في العناية خمسة في الصائد وهو ان يكون من اصل
الذكاة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من لا
يحل صيده وان لا يترك التسمية غامدا وان لا يشتغل بين
الارسال والاخذ بعمل اخر وخمسة في الكلب ان يكون معلما وان
يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده
وان يقتله جها وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الكثر
وان لا يكون من نبات الماء الا السمك وان لم ينع نفسه بجناحه او
بقوائميه وان لا يكون متقويا ببنائه او تخليه وان يموت بهذا
قبل ان يصل اليه **قوله** في غير الحرم الاولي ان يقول اوفي الحرم
يشمل الصور الثلاث وهي صيد الحرم في الحل او الحرم والحلال
في الحرم **قوله** كما بسطه المصنف حيث قال منها انه يمكن للصيد
حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان لا
يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يتمكن منه فيحصل
مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يعدو خلف صاحبه
حتى يركبه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلازل نفسي هكذا
ينبغي للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعل لغيره ومنها انه لا يتعلم
بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذ اكل من الصيد فيعلم
بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل لسعد من
وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الحث من البحر انما يطلب اللحم
الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه
يثب ثلاثا او خمسا فان لم يتمكن من اخذه تركه ويقول لا اقل
نفسى فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل **قوله** ذكر الفهسا

حيث قال وفيه اشعار بانه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحرمة لا يتصور
الا في محل قابض وقد فات المحل بالكل كما في الكرماني واليه اشار في كتابه
وغيره وهذا اشكال فان الحكم بالشئ لا يقتضي الوجود الا يرى ان الحكم
بحرية الامة الميتة عند دعوه الولد حريتها **قوله** اذا احتراز
عنه غير ممكن فيحل هذا تعليل للحكم قبل ذكره وهو قوله اكل فينبغي استقيا
من هذا الموضع وذكره هناك **قوله** وفي الثاني يجتنب فيه ان احتمال الثاني
كون الذابح هو المالك لا ينبغي احتمال انه مجوسى وتلك التسمية عدا
فالاولى ان يقال ان كان الموضع ما سكنه او سلك فيه مجوسى لا يترك
والا اكل ولا يتعرض لشأن ترك التسمية عدا فان الظاهر من حال المسلم
او الكفا في التسمية لانه يعتقد هادينا وخلاف هذا موهوم لا يعارض
الراجح **قوله** واي حلال لا يحل اصطياده يعني ان رجلا ليس محرم ولا
في ارض الحرم وراى صيدا لم يصده غيره ولا يهرب منه ولا يحل اصطياده
الجواب صيد دخل دار رجل فلما رآه اغلق بابه وصار لا يقدر على الخروج
وصاحب الدار يقدر على اخذه من غير اصطياده ملكه حتى لو خرج لا يملكه
غيره ولطير به حين اغلق بابه لم يملكه حتى لو خرج ملكه من باخه فصح
قوله ما صيدت لانه ملكه ولم يصده **كتاب الرهن**
قوله اي جعله مجوسا قال في يضاخ الاصلاح هو جعل الشئ مجوسا
بحق لم يقل حبس الشئ بحق لان الحبس هو الرهن لا الرهن بخلاف
الجعل اياه مجوسا **قوله** كلا او بعضا تميزان من هاهنا استيفاء
الراجعة الى الحق الذي هو الدين **قوله** انه شرط الجواز اي الصحة **قوله**
على الظاهر اي ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا قبض
لانه قبض موجب للضمان ابتداء بمنزلة الفصب بخلاف الشراء
لانه ناقل للضمان من البائع الى المشتري وليس يوجب ابتداء والاول
اصح كذا في المنع **قوله** ظاهرة كالحيون والعبيد والعقار **قوله** او
بالمنة كالتقديس والحلى والعروض **قوله** وله حبسه اي حبس الرهن
قوله مطلقا اي وان كان بامر القاضى لانه يمكنه ان يرفع الامر الى
القاضى فيامر صاحبه بذلك **قوله** خلافا للثاني حيث قال يرجع
في الوجهين **قوله** وهي فرع مسئلة الجحان القاضى لا يلى على الحاضر
ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار مجوسا عليه وهو لا
يملك حجه عنده وعند ابي يوسف يملك فينفذ امره عليه **قوله**
القاضى من اي قاضى خان والقاضى ظهير الدين كما في المنع **باب**
ما يجوز اذنها وما لا يجوز **قوله** يضمن بالقبض اي ضمان الرهن
لا ضمان الغصب وهو ظاهر والفرق حينئذ بين الفاسد والصالح ان
الفاسد مطلوب التماس بخلاف الصحيح **قوله** غير المدبر تمت
المعلق **قوله** فيكون بيعها اي هذه الاربعة **قوله** بخلاف الكفاية

والفرق أن الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب وإضافة التملك إلى زمان في المستقبل لا يجوز ما الكفالة لا التزاما لمطالبة والتزام الأفعال يصبح مضافا إلى المال كما في الصوم والصلاة ولهذا تصح الكفالة بما زاد له على فلان ولا يصح الرهن كذا في الهدية **قوله** ولا بالكفالة بالنفس صورته كقول بنفس رجل على أنه أن لم يوافق به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا إلى سنة كان الرهن بالمال لأنه لا يجب المال للكفيل على الأصيل بعد كذا في الخ **قوله** ولا بالشفعة لأن المبيع غير مضمون على المشتري **قوله** وكذا تشبه المضمونة والمشايخ يسمونها المضمونة بغيرها كما في الدرر **قوله** أي أن كل واحد صوابه رجوع ضمير أنه والمستتر في رهنه للرجل والبارز لكل واحد منها **باب**
الرهن يوضع على يدي عدل **قوله** وجعلها عنده أو عند غيره وإن بعد اجتماعا عيرفع أحدهما الأمر إلى القاضي ليفعل ذلك كذا في الهدية **قوله** وهل للعدل الرجوع قال في التبيين فإذا جعلت القيمة رهنا براهها أو برأى لقاضي عدل الأول أو عند غيره ثم قضى الرهن الدين فإن كان للعدل ضمن القيمة بالدفع إلى الرهن فالقيمة سالمة للعدل يأخذها من هي عنده إن كانت هي عند غيره أو عند موصول المرهون إلى الرهن بالتسليم الأول إليه ووصول الدين إلى المرتهن يدفع الرهن إليه ولا يلزم منه اجتماع العدل والمبدل في ملك واحد ولو أخذه الرهن لاجتماع في ملك واحد وإن كان للعدل ضمن قيمة الرهن بالدفع إلى المرتهن فالرهن يأخذ القيمة من العدل إن كانت عنده أو من غيره لأن العين لو كانت قائمة أخذها من هي في يده إذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام مقامها ولا يجمع فيه بين البدل والمبدل في ملك واحد ثم هل للعدل أن يرجع على المرتهن بذلك ينظر إن كان دفعه إليه على وجه العارية وهل في يد المرتهن لا يرجع وإن استهلكه المرتهن رجع عليه لأن العدل بأداء الضمان ملك العين المرهونة وتبين أنه أعاد أو ودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع أما ما تقدم ذكره إذا دفعه إليه بحقه بأن قال له خذ بحقك أو أحبس بديتك لأنه دفعه إليه على وجه الضمان **قوله** وضمن السواب إسقاطه كما لا يخفى **قوله** والقبض أي قبض المرتهن المثل **قوله** وسيجيئ في باب جناية البهية أن إقامة العمل بها إنما يمكن بأربع أعين عينها وعينها مستعملها **باب**
التصرف في الرهن **قوله** فالقول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان يعني أنها لما اتفقا على خروجه من الضمان كان القول قول المرتهن في قدر ما عاد من الضمان **قوله** بخلاف

الوصي يناق ما اختار المصنف فيما تقدم من التسوية بينهما **قوله** أن كان رهنه لنفسه قال في المنع ولو رهن ما لا الصغير يدين على نفسه ودين على الصغير جاز لا شتمها له على امرئ جائز من ثم حكمه في حصة دين الأب كحكمه فيها لو كان كله رهنا بدين الأب **قوله** فلا يجزئ فلا يجزئ المرتهن على تسليم الرهن **قوله** لكن لا يستشكل الرهن على أي استشكل كون الزائد تبرعا حيث قال وهذا مشكل لأن تخليص الرهن لا يحصل بإفاد البعض فكان مضطرا وهذا إن غرضه تخليصه ليستفيع به ولا يحصل ذلك إلا بأداء الدين كله لأن المرتهن إن عيبه حتى يستوفي الكل **قوله** لكن لو أعور متعدد من باب الأفعال لا لازم من باب الأفعال ولا لوجب التانيث ويدل عليه أيضا أن الكلام في جناية المرتهن على الرهن **قوله** ويطلق الدين يعني أن كان العبد مثل الدين أو أكثر ووجهه أن التلف حصل في يد المرتهن فيضمن فقد ظهر وجه التعبير بالدين كما أن التعبير بالرهن له وجه أيضا كما لا يخفى **قوله** حتى يدفع أو يفدى سيأتي التفصيل في نظيره قريبا **قوله** وإن كانت على المال يباع أي ويفدى وإنما تركه للعلم به فإنه مشترك بين الجناية على النفس وعلى المال **فصل**
في مسائل متفرقة **قوله** ثم المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر لا القيمة هذا التاويل لا يناسب المتن حيث قال وهو يساوي العشرة وهو يناسب عبارة ابن الكمان حيث قال في المتن عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر وتخلل وهو يساويه ثم قال في الشرح أي يساوي لكل العصير بقل بعدها أي يعدل العشرة لأنه على ما ذكر في التبيين يشير إلى أن المعتبر فيه الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعتبر فيه القدر لأن العصير وكل من المقتدرات لأنه إما مكمل أو موزون وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين وإنما يوجب الخيار لأن الفايض فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف في المكمل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين بإجماع بين الصحابة فيكون الحكم فيه أن انتقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والا فلا **قوله** بحسبه يعني لو كانت قيمتها ضعف الدين مثلا كانت نصف قيمة الجمل مائة ونصف رهنا مثله من الدين **قوله** وهل يبطل الرهن قولان قال في المنع ثم قيل يبطل الرهن فيه حتى إذا أدى الرهن ما زاد الذباغ فيه أخذه وليس له أن يحبس بالدين وقيل لا يبطل **قوله** هلك بجائنا أي لا الأرش فإنه إذا هلك سقط من الدين ما بآزائه لأنه يدل جزئية مقام مقام المبدل كذا في القهستاني **قوله** والاطلاق أي الإباحة **قوله** ما عن محمد بن أسلم الذي في المنع ولكتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم

قوله واي رهني لا يرام افتكاكه الجواب انها النفس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى ان كل نفس رهن بكسبها عند الله تعالى **قوله** ومجنبة لومات بالموت شطر يعني اي جان اذ امانات من مجني عليها يجب شطر الدية وان عاش نجب كاملة الجواب ختان قطع الحشفة ان مات الصبي وجب عليه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب نصف لقيمة وتماها لانه حصل التلف باذن فيه وهو قطع الفلفة وغيره اذن فيه وهو قطع الحشفة **كتاب** **الحجيات قوله** وايطة هي فشرع القصب **قوله** وفي معنى الفتي الى آخره مكر مع عبارة البرهان **قوله** ابن كمال عن المحيط ونصه وقال في المحيط لورمي رجلا فاصاب حائطاً ثم رجع السهم فاصاب الرجل فمؤخراً لا نه اخطأ في اصابته الحائط ورجوع السهم مبني على اصابة الحائط لا على الرمي لسا بقى لانه آخر السببين والحكم يضاف الى اقرب الاسباب وجوده ولا يذهب عليك ان هذا من قبيل الخطأ في الفعل فلا بد من تعميده لمثل هذا ومن قال والخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر عنه فعل آخر ليس كذلك فانه اذا رمى عرضاً فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز عنه او ما وراءه فاصاب رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل والشرط المذكور منقوض في الصورتين ثم انه اخطأ من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط من يده خشبة اولية فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه **فصل قوله** قتل خنثه اي ذوج بنته **قوله** سقط القود لا مهورث قصاصها على ايها **قوله** ولا الحر بالعبد صوابه ولا العبد بالحر كما هو في المنع **قوله** ليعلم ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر لا يقتل بعبد نفسه فان اراد عبد غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده **قوله** ويعضده عامة المتون منع لقوله ليس هذه منها **قوله** وفي اولى الصور الاربع صوابه ثمانية الصور الاربع وهي ازال المريدع وارثا غير سيده وترك وفاة فان خلاف محمد فيها كما في الهداية **قوله** واما قصور صدر الشريعة اي من جعل المقتول المرأة والمسئلة بحالها **قوله** ليبين من وجه فيه انه بين موجب الخطا فيما تقدم فهو تكرار **قوله** وفي الدرر عن المسعودي الى آخره تكرار مع ما تقدم قبيل قوله لا قود يقتل مسلم مسلماً **قوله** ما يعمل به في الطب قال في المنع خشبة طويلة في راسها حديدية عرضة من فوقها خشبة عرضة يصنع الرجل رجله عليها ويجفف بها الارض كذا في الرمز **باب القود فيما دون النفس قوله** فقا اي معنى اي ولم تخسف اذ لو انخسفت لم يجب القصاص يدل عليه ما في المنع عن المجتبى اذ اقيمت عمدا فذهب نورها ولم تخسف

ففيها

ففيها القصاص بخلاف ما اذا انخسفت **قوله** لا فوق في فتي عيني حولا عبارة المنع ولو فقا عين احوال والكول لا يضر بصره اقتضى منه ولا ففيه حكومة عدل وعن ابى يوسف لا قصاص في فتي العين الكولا مطلقا **قوله** وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه يعني اذا ضرب سنة فتمرك فاجل اليه ان ثبت او يسقط **قوله** حكومة عدل الامر حكومة العدل بمعنى الارش فكما قال ارسطو **قوله** فلا فرق بين حر وعبد **قوله** وقع على آخر ينبغي ان يقول على رجل **قوله** مع امرأته اي يترك بها كما في المنع **قوله** محجور لم ياذن له وليه في ذلك الفعل بدليل ما بعده **فصل في الفعلي قوله** ما ية سوط يعني ضرب تسعين في مكان وعشرة في مكان آخر كما في العارية **قوله** مع دية النفس في القتل بالعشر المكمل للمائة وهذا بالاجماع كما في الشريعة **باب الشهادة في القتل واعتبار حائضه قوله** بطريق الخلاف فيه اهم حوا بان الورثة خلافة الهم لان يقال ان ملك الورثة للقصاص خلافة محضة فتأمل **قوله** لما جرى من ان كل يملكه الورثة بطريق الورثة فاحدهم خصم عن الباقي **قوله** لان القتل لا يتكرر غلة لما قبل الاخير لا ما الاخير فلاختلاف المشهور به فان احدهم فعل واخر قول وقد تقرر في كتاب الشهادة انه لا يجمع بين قول وفعل كما في المنع **فصل في الجنين قوله** حامل لا حاجة اليه فان قوله فالقت جنينا ميتا يعني عنه **قوله** خارج الامة والمهية نشر مشوش **قوله** يقتص يجب حمله على اذامات الولد الثاني ايضا قبل موت الام اذ لومات قبله لورث القصاص على ابيه فيسقط **باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره قوله** فان ضر لم يجل كان عليه ان يقول فان ضر ومنع منه لم يجل **قوله** لا ضرر ولا ضرر في الاسلام اي لا ابتداء ولا اجزاء يعني متعديا عن مقدار حقه في القصاص لان الضرر بمعنى المضارة وهو ان تضر من ضررك كذا في العناية **فصل في الحائط المائل قوله** على التقديم اليه لا ينافي ما تقدم من قوله وان لم يشهد لانه في الديانة وما هنا في القصاص **قوله** اي خمس ما تلفت تعميم للمتن لكن على الشارح اسقاط قوله على عاقلة **باب جنابة البهيمة والجنابة عليها قوله** وصح في الدرر انه مطرد ومنع كسر ذكره القدر في السابق وضمن النفي بالرجل دون المراكب والقائد **قوله** فعلى عاقلة الحر قال في الهداية ولو كان احدهما حراً والاخر عبداً ففي الخطا يجب على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد فاخذ ورثة الحر المقتول ويبطل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة لان على قوله اي حنيفة ومحمد تجب لقيمة على عاقلة لانه ضمان آدمي وقد اختلف بدلا بهذا القدر فيما خذه ورثة الحر المقتول

ويطلب ما زاد عليه لعدم الخلف وفي العمد يجب على عاقلة الم نصف
قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر ياخذ في
المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الم يقتل بموته
الا قدر ما خلف من البدل وهو نصف القيمة **قوله** كما توجه صدر
الشريعة حيث قال ينبغي ان يكون في مال الرابطة لان الرابطة او قسم
في خسران المال وهذا ما لا يتجمل العاقلة **قوله** أي المنفصلة تقيد
للجاء لا تفسر لها كما لا يخفى **قوله** أي بلبه تفسير اسم الجنس لا فردي
بالجمعي وهو غير صحيح **باب جناية المملوك والجناية عليه**
قوله واختبه أي أم الولد والمكات **قوله** أصداى لاقى الحال ولا بعد
العتق كما في الشربلية **قوله** والجوهر عطف على السراج **قوله** عن
اليزدي متعلق بكل من السراج والجوهر كما يعلم من الشربلية **قوله**
حتى لو اختاره ليس من عبارة الشربلية **قوله** كبعه بفتح ساقطه
لأنه تشبه الشيء بنفسه **قوله** أي العبد الجاني أي المأذون الذي تقدم
ذكره **قوله** فقيمة واحدة لمؤكده أي ويدفعها الغرامة لأنها مالمالية
العبد والغريم مقدم في المالمية على ولي الجناية لأن الواجب ان
يدفع اليه ثم يباع للغريم والقيمة هي المعنى فتسلم اليه كذا في التبيين
قوله عولاعده فيضرب ولي العبد بالنصف وولي الخطأ بالكل فالمسألة
من ثلاثة **قوله** واربا عا مازعة عندهما فيسلم النصف لولي الخطأ
بالامازعة واستوت مازعة الفريقين في النصف الآخر فيتصرف
فصل في الجناية على العبد **قوله** معا احتز به ما اذا قتلها
على العاقب حيث يجب عليه القيمة الاول بمؤلاه والدية للثاني لو رثته
لعتقه للعتق بعد موت الأول **قوله** وقيمتها سواء احترازها اذا
اختلفت فانه يجب نصف قيمة كل منها ودية حر فيقسم مثل الأول **فصل**
في غصب الفتن وغيره **قوله** لأن حقه لم يجب الا والمزاحم كما يفسر
العبارة محتلة وحققا ن يقال لأن حقه وجب حين المزاحم كما يعلم
من الهداية وغيرها **باب القسامة** **قوله** ان كان
كان ثمة لو لم يكن هناك علامة القتل على واحد بعينه وظاهر
يشهد له دعوى من عداوة ظاهر او شهادة عدله او جماعة من عدله ان
اهل المحلة قتلوه **قوله** وان مات حقت نفقة الواو الحال فالهزم يكسر
والضيم للميت الذي لا اثر به **قوله** او يسيل دم عطف على اثره **قوله**
او نصف منه عطف على ميت كما اشار اليه الشارح **قوله** فنامل
اشار به الى المكان الجمع بان يحل قول البدائع ولا دية على احدا من
الناس **قوله** ولو عاقلة حضورا أي في بلد كافي الشربلية **قوله**
حتى لو كان به أي بجرح اليد **قوله** معللا الى قوله فنامل ليس محله هاتل
محله عند قوله الاتي وان وجد في دار نفسه والظاهر ان الشارح

من قول صاحب الدرر ولا نفسه ما اذا وجد قتيلا في دار نفسه وليس
كذلك كما يعلم من عبارة الدرر **كتاب المعاقلة** **قوله**
من عطايا هراي فيها اذا كان لهم عطايا وارزاق او عطايا فقط وقوله
او من ارزاقهم فيها اذا كان لهم ارزاق فقط كما يعلم من الهداية **قوله**
قبيلة سيده أي مع سيده كما يعلم من المسئلة التي بعدها **قوله** او قتل
الاب ابنه هذا يقتضي انه ليس من قبيلة الشبهة مع انه من قبيلة كما قدمه
قوله يعني اذا قتلته لا حاجة اليه مع قول المتن نفس عبد **قوله** عن
خوارزم أي كما كان حال اهل خوارزم **كتاب الوصايا**
قوله او دينا عبارة المنع وغيره او منقعة قوله بطريق التبرع متعلق
بتمليك **قوله** ولا ينافيه جواب سؤال يرد على قوله يعني بطريق التبرع
تقديم ظاهر **قوله** فتا على اثاره ليلادقة الجواب وذلك لأن الواجب
لحقه تعالى بلا سقط بالموت أشبه التبرع ولم يكن كدويون العباد **قوله**
آية البقرة هي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترحلوا
الوصية للوالدين والا قريين **قوله** منسوخة بآية النساء هي قوله
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وتقدر ان نسخ ان الله تعالى
رتب الوارثين على وصية نكرة والوصية الاولى كانت معروفة فانها
الوصية للوالدين فالو كانت تلك الوصية باقية مع الميراث لرب
هذه الوصية عليها وبين ان هذا المقدار بعد المقدار المفروض لأن
المحل محل بيان ما فرض للوالدين وحيث رتبها على وصية منكرة
دل على ان الوصية المفروضة لم تنزل لا زمة بل بعد الوصية كانت
نصيبها ذلك المقدار وذلك يستلزم انقضاء وجوب الوصية
المفروضة واذا انتسخ الوجوب انتسخ الجواز عندنا **قوله** يشترط المحل
أي قبل ان تنفخ فيه الروح اذ بعد النسخ يكون حيا حقيقة **قوله**
اي اذا الشربلية حيث قال يرد عليه الوصية للمحل اذ يشترط وجود
لاحياته لأن نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتها غيري **قوله** فلا قل
من سنتين أي من وقت الموت **قوله** فالوصية للمحل قال في المنع
رجل اوصى لما في بطن امرأة حتى جازت الوصية فصالح ابو المحلل
المحل بما اوصى له مع رجل لم يكن لأنه لا ولاية للاب على الجنين لأنه اصل
من وجه تبع للأم من وجه كسائر اجزاها فعملنا بها في حق الوصية
له اعتبارا صلا في الولاية عليه اعتبر بها **قوله** كما يستأد وصية فان
كان الموصي له وارث الميراث ايضا توقف على اجازة ورثته **قوله** عطف
على بقوله فيه مسامحة لأن المعطف على قول من غير آية **قوله** اصل
ثالث هذا انما يظهر في عبارة الدرر حيث قال او يزيل ولم يذكر لفظه
تصرف على ما رأته في نسختي ولما على ذكرها فلا سواد كان باو او بالواو
قوله ان يدوس كان عليه ان يقول ان يدوسا ويصلح الشاة باللف

الثانية باب الوصية بثلث المال قوله ولم يخ
الورثة ذلك قال القسطنطين فان اجازوا فعندهما يقسم الكل ارباعا
ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة
لان الثلثين لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فنصفه فانصف
الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاخر وقال الحسن ان هذا
تخرج قبيح لا سواد صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها هو
السدس فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا
وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازة غير مشروطة في قدر
الثلث وبقي الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهمين منها
صاحب الثلث ليم له الثلث فتسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا
في السهمين بنصفين فيحصل ثلاثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للاخر
كما في الحقايق وغيره **قوله** لان الباطل ما زاد على الثلث بمقتضى الموصي له
لا يستحقه حقا للورثة لكن يعتبر في ان الموصي له ياخذ من الثلث
بحصة ذلك الزائد لا موجب لا بطلان هذا المعنى كذا في ايضاح
الاصلاح **قوله** ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث قال القسطنطين
لا يضرب معروف مستند بحاجته الى الموصي له بأكثر من الثلث فالباقي
صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب
ذلك الموصي له عددا في عدد ولا يضرب ربعا في ثلث ولا ثلاثة ارباع
فيه في هذه الصورة ولا يحصل ربعا لصاحب الثلث وثلاثة ارباع
لصاحب الكل خلافا لهما فانها يضربانها في الثلث فيحصلان
لذلك لصاحب الثلث اثنى عشر كلاما القسطنطين والذي يظهر جعل الباقي
صلة يضرب تامل **قوله** المصطلح بين الحساب قال القسطنطين
فان يضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبتة الى
احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد كما ذكره المصنف مفتحا
به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلح عليه الفقهاء على ما
قال المطرزي انه من الضرب بمقتضى الاخذ والعطاء فعلى الاول معروف
والثاني مجهول حذف مفعوله معروف والثاني مجهول حذف
مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يأخذ منه
اولا يعطى شيئا بحكم وصيته بأكثر من الثلث بل بحكم وصيته
من قولهم ضرب بسهم على الجزر او فيه اي اخذ منه نصيبا
فالباء متعلقة بالفعل واداة مكملة واللام في الموصي له عدية اي
الموصي بأكثر من الثلث **قوله** او بحاجته اي في مرض الموت **قوله** وهي
ثلثا ما له الا لا يقدروا في المسائل الثلاث **قوله** ولا خير بثلث ما له
متعلق بالمسائل الثلاث **قوله** اجماعا قال ابن الكمال وانما فرق
ابو حنيفة بين هذه الصور وبين غيرها لان الوصية اذا كانت

مقدرة ما زاد على الثلث صريحا كما لنصف وثلثين وغيرهما والشرع
ابطل الوصية في الزايد يكره لغيره فلا يعتبر في حق النصيب بخلاف
اذا لم تكن مقدرة بانه اي شئ من المال كما في الصور المذكورة فانه ليس
في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بنصيبين درهمين وتفق
ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان ان
يظهر له مال فوق المائة اذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق
الضرب وهذا فرق دقيق انيق **قوله** وصاراي قوله ويمثل نصيب ابنه
قوله ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه حيث قال ولو اوصى بمثل
نصيب ابن لو كان اعطى ثلث المال لانه اوصى بمثل نصيب ابن معدوم
فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن سها ايضا فقد اوصى له بسهم من
ثلاثة في الحاصل بخلاف الاول فانه هناك اوصى بنصيب ابن لو كان
ولم يقل بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج العواج **قوله** ومثلهم
البنات اي ان اوصى بمثل نصيب بنت وله بنت واحدة فله النصف
ان اجازت والا فالثلث ومع البنين له الثلث كما في المنع فلو كان
مع ثلاث بنات هل له الثلث ايضا باعتبار ان فرض البنين الثلث
او الربع والظاهر الثاني ولا لم يكن له مثل نصيب بنت **قوله**
فيخلافه وهو ان السهم السدس **قوله** الاخره بقية العبارة
اوله ولفقراء ولده او من افتقر ولده وفات شرطه عند موت
الموصي فالثلث كله لزيد **قوله** استحسانا وفي لقياس لا يصدق لان الامر
بالمجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقه
صدر محققا للشرع لان المدعى لا يصدق الا بحجة فتعذر اثباته
اقراره مطلقا فلا يعتبر وجه الاستحسان ان اصل الحق دين مقداره
يثبت بطريق الوصية **قوله** ففعله اي ان يخرج من الثلث
قوله لمراره الذي يظهر ان يعرفه بقدر الوصايا ويقال لا صحاب الوصايا
صدوق فيما شئتم وللورثة صدوق الى تمام الثلث تامل **قوله**
هل يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث اشارة الى اشكال ذكره
ابن الكمال تبعا للزيلعي حيث قال قيل هذا مشكل من حيث الورثة
كما لو يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث
وهنا الذي هم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا
اخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث
كله ولم يبق في ايدي الورثة من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم
تصديقهم انتهى كلام ابن الكمال قال قاضي زاده اقول هذا الاشكال
ساقط جدا اذا لا يلزم الورثة في هذه الصورة ان يصدقوا الى الثلث
كما لا يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث وانما اللازم لهم لا صاحب
الوصايا في هذه الصورة ان يصدقوا فيها شأوا فان اصحاب الوصايا

المستفردة للثلث جواز تصرف الورثة فيه بتصديقهم المدعى فيها
شاؤوا ولا يضر بذلك عدم بقاء ذلك الثلث في أيديهم ولين سلم
عدم بقاء ذلك الثلث المخصوص في أيديهم من كل الوجه حتى من
جهة جواز تصرفهم فيه بتصديق المدعى أيضا فيكون جواز التصرف
لهم في مطلق الثلث الشايع في الجميع المال وعن هذا قالوا ان
هذا تصرف فيشبه الاقرار الوصية فباعتبار شبه الوصية لا يصح في
الزيادة على الثلث وباعتبار شبه الاقرار يجعل شايعة في الاثلاث
ولا يحصل لذي لا صاحب الوصايا عللا بالشبهة تامل ترشدا انتهى
قلت ليس فيه توجيه لما ادعاه من سقوط اشكال الزيلعي يمكن
الجواب بانه لا رافع لما اقروا به ولا مبطل لما اوصى به فلزم انتقاص
الثلثين بهذا ولزم التصديق معه والفرق بينه وبين ما تقدم انه
لما لم يكن هناك اجتماع الوصية مع الاقرار بالدين اختصوا بالثلثين
ولم يلزمهم التصديق بما ينقصهما وقد اجتمعنا فلزم ضرورة تصديقهم
والانتقاص به فلم يختصوا بثلثي جميع المال لتقدم الدين ولو كان من رجع
عليهما **باب العتق في الميراث قوله** ومن صح منه
كالصحة محل هذه الجملة بعد قوله فان كان في الصحة ضمن كل مال كالا
يخفى **قوله** فان حان فخر بان باع عبد ا قيمته ما يتان بمائة ثم عتق
عبد ا قيمته مائة ولا مال له سواها **قوله** في حق تصرف الى
الحياة ويسعى العبد في كل قيمته **قوله** وقال عتقه ولي فيها لانه
اقوى فانه لا يلحقه الفسخ والحياة يلحقها ولا معتبر بالتقديم
في الذكرا لانه لا يوجب التقديم في الثبوت وله ان الحياة اقوى
لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعا بعينه لا تصفية
ولا عتاق تبرع صيغة ومعنى فازا وجدت الحياة اولاد فقت
الا ضعف واذا اجد العتق اولاد ثبت وهو لا يحتل الرفع كان من
ضرورته المراجعة **باب الوصية للاقارب وغيرهم**
قوله وان ورثت منه اى في صورة الافراق **قوله** لما تزوج صفة
تمامه اعتق كل من ملك من ذى رحم محرم منها اكراما لها وكانوا
يسمون اصهارا النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فقوله ترفع على
قوله العامة **قوله** او تجزى لا يظهر عطفه الا على قوله بظهور
وهو يستلزم تعلقه بما يتعلق به المعطوف عليه وهو فاسد كما
لا يخفى فصواب التركيب او من اجتمعت في باقية خراب ما في يده
قوله لانا المنفعة ليست مال قال في الميراث لان المنفعة ليست بمال
على اصلنا وفي تملكها بمال احداث صفة المالية فيها تحقفا
للمساواة في مقدار المعاوضة وانما تثبت هذه الولاية لمن تملكها
تبع الملك لرقبة ومن يملك بعقد المعاوضة حتى يكون ملكا بالصفة

التي تملكها بها اما اذا ملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض
كان ملكا اكثر مما ملك معنى وهو لا يجوز **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والثرثرة قوله وقد علمت الفرق بينهما اى بين
الوصية والوقف وهذا من اى ما وقع في الميراث حيث قال بعد قوله
في الاصح لانه اوصى له بالغلة وهي درهم ودنانير وهذا استيفاء
المنفعة لنفسها ولا شك انها متفايلا ومتفاوتان في حق الورثة
فانه لو ظهر دين يمكنهم ادائه من الغلة باستردادها منه بعد
استغلالها بخلاف ما اذا استوفى المنافع نفسها كذا في شرح الدرر
ومثله الدار الموقوفة عليه قال استاذنا استاذى عبد البر في شرح النظم
الوصيان معنى بالي التجنيس الخاص وقف منزلا على ولديه واولادهم
ابدا ما تناسلوا واراد السكنى ليس لهما في السكنى حق لان حقهما في الغلة
انتهى وفي الظهيرية في الوصية بغلة داره لرجل توجد وتدفع اليه
غلاتها فاراد السكنى بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال ابو قاسم
وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت
الوقف فغلة هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل اولي لانه لم
ينقل فيها اختلاف المشايخ انتهى قال وهذا من حيث الرواية
مسلم اما من جهة الرق فيظهر الفقه ما ذكره المصنف بان الوصية
انما هي في الغلة والسكنى تتقدمها فيفوت مقصوده بخلاف
مال الوقف عليه فانه اعم من كون الا تنفع بالسكنى او بالغلة فينبغي
ان يجري الخلاف في الوقف من باب اولي **قوله** الا اذا كان ذلك اى
الوقوف والمصنف جعل اسم الاشارة الجعالي الكان الذي يريد
اخرجه اليه وكل وجهه **فصل في وصايا الذمي وغيره قوله**
وليس هو كما لم يستدل من ثمة قوله بل من ثمة قوله جواب
عن سؤال تقدير ان هذا في حقهم كما لم يستدل في حقنا والمصدق
لا يباع ولا يورث فينبغي ان يكون هذا كذلك **باب الوصية**
الوصية قوله بغليته المناسب لما تقدم ان يقول بغير علم بل
اسقاطه لدلالة السياق عليه **قوله** فكا لعبد اى ففيه
الخلاف بخلاف الكاتب فانه لا خلاف فيه **قوله** فله التصرف في
الثركة وحده هذا انما يستقيم فيها اذا اوصى الى الحي واما فيما اذا اوصى
الى آخر فانه يجب اجتماعهما **فصل في شهادة الاوصياء قوله**
فيل هو مستدرل ينبغي اسقاط صيغة الترضي لان كونه مستدركا
مالا شك فيه **قوله** وان قيمته ذلك مستدرك مع ما قبله **قوله**
ولو نهاه عن بعض التصرفات مستدرك مع ما قبله **قوله** وبه يحصل
التوفيق فيقول قوله ولا ان يجعل وصيا عند عدمه على ما اذا
كانت خاصة **كتاب الحنفي قوله** ولا يتعلق

التمس بلبنه فيه ان اللبنة علامة كونه انثى تامل ويضعف ما
نقله القهستاني حيث قال لو اخبر الخنثى بجيضا ومنى او ميل
الى الرجل والمراة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه
ببقيته كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كافي شرح الفرائض الشريف
قوله يعني سوا الخالين انما حول العبارة ليشمل كونه محررا
على تقدير **قوله** له ثلاثة من سعة لان الابن يستحق كل الميراث عند
الافراد والخنثى تستحق ثلاثة اكرابع فعند الا جتمع يقسم بينهما
على قدر حقيقتها هذا يضرب بثلاثة وذلك يضرب باربعة فيكون
سبعة **قوله** له خمسة من اثني عشر لان الخنثى لو كان ذكرا يكون
بينهما نصفين وان كان انثى يكون بينهما اثلاثا فاجتمعا الى حصة
له نصف وثلاث واقل ذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفين
كل واحد ثلاثة وفي حال اثلاثا للخنثى سهران وللان اربع فسهان
للخنثى ثابته ووقع الثلث في السهم الزائد فينصف فيكون له
سهان ونصف فانكسر فاضعف ليزول الكسر فيصار الحساب من اثني
عشر للخنثى خمسة وللان سبعة **مسائل شتى قوله** بل اولى لان
تاثير المانع في العرق فوق تاثير غيره كذا في الخ **قوله** يصير ورثته
مستهلكا يعني بخلاف الجلالة فان ما تنافوا له لكونه جامدا لا يصير
مستهلكا بل يحيل كلها الى نقي وفيما تامل **قوله** عن السرح قال
في جامع اللغة السرح المال ويحرم عظام طول انثى والامراء
بها مسائل الفقه **قوله** بعده اى بعد السلام قبل عليكم
ثم رايته نقله عنه في الاشياء اى ثم رايته صاحب الاشياء
نقل التفصيل عن البحر في الاشياء **قوله** على وفق دعواه هي ان
العقار في يد المدعى عليه كما في المخرج **قوله** بخلاف المتقول اى فان
اليد فيه مشاهدة **قوله** او قال لا حجة لي تكرار مع قوله لا بينة
في **قوله** وقال ابو حنيفة مكر مع قوله غير معلوم **كتاب**
الفرائض قوله وهل ادث الحي من الحي قال الشريف بلاني في شرح
الوهبانية اختلف المشايخ في الوقت الذي يجري فيه الادث
قال زفر وشايخ العراق انه قبيل الموت في آخر جزء من آخر حياته
لان الارث انتقال الى الوارث وبالموت زال ملك المورث فاذا
انتقل اليه ولهذا يجري التقارث بين الزوجين وبالموت
ادتفعت الزوجية وانتهت ويتوارثان بلا خلاف فياى شئ
يجري الارث بينهما وقال مشايخ بلخ عقب الموت وهو قول
ابى يوسف ومحمد لان المورث مادام حيا هو مالك لما له من كل
وجه فلو ملكه الوارث في آخر جزء صار الشئ الواحد مملوكا لكل
كلا وهو امر تدفعه العقول وثمره هذا الخلاف يظهر في رجل

متزوج

متزوج بامه مورثة والوارث غيره قال لها اذ امانت مولانا فانت حرة
فعلى قول زفر ومن وافقه تعقروا على قول ابى يوسف ومحمد ومن وافقهما
لا تعقروا **قوله** خلافا لما اختاره في الاختيار وقال في المخرج قال الشريف
خواهر زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة
كان يوصى بثالث ماله اربعة كانت في معنى الميراث لشيوعها في الحركة
فيكون الموصى له شر كالمورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه فيها
كحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين ولا ينقص
نقص عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية مثالا لفا ثم صار الفين
فله ثلث الفين وان انعكس فله ثلث الف **قوله** اى السهام المقدرة
هي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والثلث من ثلاثة من
الرجال هم الاب والجد والابن والابن والابن وسبعة من النساء هن البنت
وبنت الابن والابنة الشقيقة والابنة لاب والابنة لام والابنة
قوله ثم بيت المال اعلم ان مراتب الحقوق المتعلقة بالتركة على حرة
من شيوخ السراجية وغيرها عشرون وقد نظمتها فقلت
من تركته يدا باخذ العين . ثم ديون عقلت بالعين .
ثمة تجهيز فدين صحبة . فخرى فالثالث من حصة .
وبعد الفروض يلحق الوارث . وبعد عصبته من النسب .
ففقير وبعد عاصبه . ثمة من اقرب ميت له .
بعققة وبعد الرد على . زوى الفروض غرز وجب .
وبعد يقضى لاهل الرحم . وبعد موافاة المولاة آفهم .
وبعد ياذ الحيا عاصبه . ثمة من اقرب ميت له .
ينسب بحمله على التسوى . ثمة ما زاد على الثلث اذ لا .
وبعد الرد على الزوجين . ثمة بيت المال غير مبني .
قوله ككتاب المصريح به ان رقة كامل ومملكة ناقص فالصواب ان
يقول كدبر وامر ولد **قوله** منها ارضعت ومنها رجل وضع ولده في فناء
المسجد ليلا ثم ندم صباكا فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا يعرف ولده من
غير ومات قبل الظهور لا يرث واحدهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقتهما
على بيت المان ولا يرث احدهما من صاحبه ومساخره وامة ولدت
كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولا يعرف من غير لا يرث واحدهما
ويبيع كل واحد منهما لولى الامة ومنها رجل له ابن من حرة وابن من امة
لا تان ارضعتها ظييرا لاحد حتى كبر ولا يعرف ولا يعرف من غير فاما
حر ذو بيعي كل واحد منهما في نصف قيمته لولى الامة ولا يرثان منه كذا في
المخرج **قوله** خمسة في الفرائض كذا في الاما كلاب لا ترث معه وترث مع الجد
الثانية ان الميت اذا ترك الابوين واحدا الزوجين فلامه ثلث جميع
ما يبقى بعد نصيب احدا الزوجين ولو كان مكان ابي جد فلام ثلث

في جميع التركة اي ثم قسمت المبلغ على الصحيح وهذا القيد لا بد منه
 وان تركه المتني والشرح **قول** مع المصطفى احمد قد تكلمنا على
 ما في هذه القافية في خطبة الكتاب فارجع اليه وصلى الله على
 خاتم النبيين واله وصحبه اجمعين وقد وافق ابتداء السويدي
 اوائل شوال سنة الف ومائة وثمانية
 واربعين وانتهاه يوم الاحد ثاني
 عشر ربيع الآخر سنة الف
 ومائة واثنين وخمسين

وكان الفراغ من كتابتها يوم السبت سابع عشر خلت من ذي الحجة
 الحرام سنة الف ومائة وسبعة وستين
 على يد الفقير مصطفى بن احمد الطرابلسي
 الحنفى الشاذلى عفا الله له
 ولوالديه ولجميع
 المسلمين
 امين
 ٢



